شرح التسهيل للمرادي

تحقيق ودراسة

محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد

مكتبة جزيرة الورد
شارع محمد عبده - أمام الباب الخلفي لجامعة الأزهر - بالحسين
ت : ٠١٢٢١٠٨٤٩٣ - ٠٢٥١١٤٣٧١

مكتبة الإيمان
بالمنصورة
أمام جامعة الأزهر ت: ٢٢٥٧٨٨٢ـ٠٥٠

جامعة القاهرة
كليـــة دار العلــوم
الدراســـات العليـــا
قسم النحو والصرف والعروض

شرح التسهيـــل

للمرادي

القسم النحوى

تحقيق ودراسة
محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد

مكتبة الإيمان - المنصورة

ت : ٢٢٥٧٨٨٢

الطبعة الأولى

٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ

رقم الإيداع : ٩٤٥٤ /٢٠٠٧


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـداء

إلى دار العلوم الحصان الرؤوم

رمز الأصالة والمعاصرة

المقدمة

الحمد لله الذى خلق الإنسان فكرمه ، واصطفاه على مخلوقاته فهداه وعلمه ، والصلاة والسلام على معلم البشرية ، والمعلم الأول ؛ سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهديهم إلى أن يرث الله الأرض ، ومن عليها .

أما بعد . . فهذه دراسة عن شرح التسهيل للعلامة المرادى – رحمه الله تعالى – دفعنى إلى دراسته حب التراث ونشره – منذ أن عرفت قيمة هذا الموروث الضخم من خلال عملى مراجعًا لغويًا ، وناسخًا للمخطوطات ، ومفهرسًا في دور النشر ، وتدور الأيام دورتها ، وأنا في هذا العمل ازداد حبًّا وعشقًا لما خلفه لنا العظماء الأوائل ، وما أن انتهيت من السنة التمهيدية ؛ حتى ذهبت إلى الأستاذ الدكتور أحمد عبد الدايم ، وعرضت عليه شرح التسهيل للمرادى فشدّ من أزرى ، وبارك اختياري ؛ فهو أعلم منى بالرجل وبمكانته ، وتم لى تسجيل الموضوع .

ومن باب الأمانة التى أرتضيها لنفسى – أذكر هنا أن الدكتور شعبان صلاح قد أبلغنى أن جزءًا من الكتاب قد حقق فذهبت إلى جامعة الأزهر ، ووجدت أن الجزء المحقق إلى باب الاشتغال ، فتقدمت بطلب للقسم بأن أكمل ما أنقصه الرجل ، ولكن القسم الموقر قد رفض ذلك الطلب ، وطلب منى المشرف أن أقوم بتحقيق الكتاب ولا ألتفت إلى ما حقق منه لأمرين:

الأول: أن التحقيق القديم غالبًا ما يفتقد النواحى المنهجية وخاصة النواحى التى ظهرت في التحقيق كعلم له أدواته الخاصة .

الثانى: أن الاستفادة تكمن في متابعة العمل منذ بدايته .

وقد كان الخير فيما أراده الله ، وفيما أراده القسم الموقر ، فقد فتح الله علىَّ بابا من المعرفة ، لم أكن لأرتاده ؛ لولا ركوب هذا الطريق الوعر .

وقد قسمت البحث قسمين: جعلت أولهما للدراسة ، وثانيهما للنص المحقق .

القسم الأول: وقد اشتمل على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول، فأما المقدمة فقد عرضت فيها الخطة التى سار عليها البحث، وأما التمهيد فقد جاء بعنوان: المرادى حياته وآثاره. وتحدثت فيه عن اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، ومولده ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وآثاره ووفاته .

وجاء الفصل الأول بعنوان: منهج المرادى في شرح التسهيل ومصادره ، وتحدثت فيه عن المنهج الذى اتخذه المرادى في شرحه ، وسار عليه ، ومدى التزام المرادى بهذا المنهج ، كما ذكرت المصادر المختلفة التى استقى منها المرادى شرحه ، وتنبيهات المرادى على شرح التسهيل لابن مالك باعتباره أهم المصادر التى اعتمد عليها المرادي في شرحه .

وعرض الفصل الثانى للشواهد في شرح التسهيل ، وتحدثت فيه عن استشهاده بالقرآن والقراءات القرآنية ، والحديث النبوى ، والشعر واللهجات .

أما الفصل الثالث فقد تناول الخلاف النحوى في شرح التسهيل ، وتحدثت فيه عن الخلاف النحوى في شرح التسهيل سواء أكان الخلاف على مستوى المدارس ، أم على مستوى الأفراد .

وجاء الفصل الرابع: آراء المرادى النحوية ، وتحدثت فيه عن الآراء النحوية للمرادى ، والتى شملت اعتراضات المرادى على النحاة ، ورده عليهم ، وآراءه التى شملت موافقاته للنحاة ، وتبعيته لهم .

أما القسم الثاني: من البحث فقد تضمن النص المحقق تقفوه الفهارس .

وفى الختام لا يسعنى إلا أن أتقدم من الشكر بجزيله وأعمقه لأساتذتى الذين قدموا لى النصيحة ، والتوجيه والإرشاد في كلية دار العلوم فجزاهم الله عنى خيرًا ، وأخص من هؤلاء الأساتذة واحدًا الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد عبد الدايم الذي بذل معى - من وقته وراحته - الكثير والكثير في تكبد قراءة هذا العمل ، ومازال يقدم لى ملاحظاته دون ملل أو ضجر ؛ فكان نعم الأب ونعم المعلم فيما قدم لى من توجيهات أفاد منها البحث وصاحبه ، فاللهم اجزه عنى خير الجزاء ، كما أشكر الأستاذ الدكتور صلاح رواى ، والأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم اللذين ترددت عليهما كثيرًا فأفدت من علمهما الكثير ، وأشكر الأستاذين الفاضلين عضوى لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ عفاف حسانين والأستاذ الدكتور/ محمد عبد العزيز عبد الدايم ، والأستاذين/ عادل عبد الموجود وعلى معوض ، اللذين تفضلا فاقتطعا من وقتهما من أجل تقويم هذا البحث وتقويم صاحبه ، كما أشكر إخوانى أمناء مكتبة كلية دار العلوم ، والمكتبة المركزية ، ومعهد المخطوطات ودار الكتب ، والشيخ أسامة ، والأستاذ عادل عبد المهيمن على ما قدموا لى من عون وخدمات .

وأخير أسأل الله تعالى التوفيق ، والسداد ، والأجر ، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، والحمد لله في الأولى والآخرة ، وصلى الله وسلم على الرسول الكريم ، والله من وراء القصد وهو نعم النصير .

التمهيد: المرادى وآثاره

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته:

هو الحسن بن قاسم[١] ، وقيل: حسن ابن أم قاسم بن عبد الله بن على المرادى ، المغربى الأصل ، المصرى المولد ، أبو محمد ، وقيل: أبو على بدر الدين ، وقيل: شمس الدين المعروف بابن أم قاسم نسبة إلى جدته أم أبيه ، واسمها زهراء ، وقيل: ليست بجدته ، وإنما هى امرأة تبنته .

ويلاحظ الباحث على تلك الترجمة عدة ملاحظات:

أولها: اختلاف المترجمين حول اسمه ، وهل هو الحسن بن قاسم ، أم حسن ابن أم قاسم؟

ثانيها: اختلاف المترجمين حول كنيته ، وهل هو أبو على أم أبو محمد؟

ثالثها: اختلاف المترجمين حول لقبه ، وهل هو شمس الدين أم بدر الدين؟

وكما اختلفوا حول اسمه ولقبه وكنيته ، اختلفوا كذلك حول العلاقة التى كانت بينه وبين السيدة التى اشتهر باسمها ، وهل هى جدته لأبيه ، أم إنها امرأة تبنته .

والباحث لا يجد تفسيرات لهذا الخلط في الترجمة الواحدة للعالم الواحد سوى محاولات واجتهادات لبعض المترجمين الذين ترجموا لمثل المرادى خاصة إذا عرفنا أن ترجمة المرادى تناقلها لاحق لمن سابق ، وأن حياة الرجل محاطة بشىء من الغموض والإبهام فلم تسعفنا المراجع بما يشفى الصدر عن هذا الرجل .

مولده:

لم يذكر أحد من الذين ترجموا للمرادى تحديد يوم ميلاده ، وما قالوه إنما هو تحديد المكان الذى ولد به ، فقالوا: ولد بمصر[٢] ، وكما أنهم لم يذكروا شيئًا عن زمن ولادته ؛ فكذلك لم يذكروا شيئًا عن أفراد أسرته ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى كثرة التنقلات التى كانت تتم في البيوتات التى اشتهرت بطلب العلم ، ويظهر ذلك جليًا في قولهم: إن ولادته بمصر ثم أقام بعد ذلك واشتهر بالمغرب[٣] ، والذين عرفوا من أفراد أسرته - إن صح نسبها إليه - إنما هى جدته فقط ، وهى جدته أم أبيه واسمها الزهراء ، ولقبت بالشيخة[٤] لورعها وعلمها .

وكما أغفلت التراجم ذكر أفراد أسرته ، أغفلت كذلك الحديث عن حياة المرادى الاجتماعية ، وعما إذا كان متزوجًا أم لا ، وإن كان له ثمة أولاد أم لا ؛ فكما سبق القول: الحديث عن حياة المرادى وأسرته حديث قصير جدًا لا يزيد عن بضعة سطور في جميع الكتب التى ترجمت للمرادى .

---

(١) راجع في ترجمته:
الدرر الكامنة٢/ ٣٣ ، ٣٢ ، وطبقات القراء ١/ ٢٢٧ ، وحسن المحاضرة ١/ ٢٣٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٥١٧ ، وروضات الجنات ٣/ ١٠١ ، وهدية العارفين ١/ ٢٨٦ ، وغاية النهاية١/ ٢٢٧/ ، ٢٢٨ ، وشذرات الذهب ٦/ ١٦٠ ، ١/ ١٦١ ، والأعلام للزركلى ٢/ ٢٢٨ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢٧٦ .

(٢) بغبة الوعاة ١/ ٥١٧ ، وغاية النهاية ١/ ٢٢٧ .

(٣) الأعلام للزركلى ٢/ ٢٢٨ .

(٤) بغية الوعاة ١/ ٥١٧ .

شيوخه:

١ - أبو زكريا الغماري:

هو يحيى بن أبى بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الغمارى، التونسى النحوى، أبو زكريا ولد بتونس سنة ٦٤٣هـ، وفيها قرأ على ابن عصفور، وقرأ في دمشق على ابن مالك توفى سنة ٧٢٤هـ(١).

٢ - أبو حيان الأندلسي:

هو أثير الدين محمد بن يوسف بن على أبو حيان الأندلسى، الغرناطى، نحوى عصره، ومحدثه ومفسره، له مؤلفات كثيرة، تلقى العلم عن أبى الحسين بن أبى الربيع، وابن الضائع، وابن عصفور وغيرهم، كما أخذ عنه من طلاب عصره صلاح الدين الصفدى، وناظر الجيش، وصاحب الشرح، وغيرهم. توفى ٧٤٥هـ(٢).

٣ - شرف الدين المغيلي:

هو عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلى الملقب بشرف الدين كان من علماء عصره الأفاضل، ومن أعيان المالكية بالديار المصرية، وولى قضاء المالكية، وهو الذى رغب المرادى في دراسة الفقه المالكى، وجعله يتمسك به فلم ينصرف عنه، توفى مقتولاً سنة ٧٥١هـ(٣).

٤ - مجد الدين التستري:

هو إسماعيل بن محمد بن عبد الله التسترى برع في علم القراءات والأصول العربية، وتولى مشيخة القراءات بالمدرسة الفاضلة، اشتهر بجودة القراءة، وحسن الأداء، تأثر به المرادى في علم القراءات والعربية، توفى سنة ٧٤٨هـ(٤).

٥ - شمس الدين اللبان:

هو أبو عبد الله بن أحمد بن عبد المؤمن الدمشقى الشافعى، تأثر به المرادى في علم أصول الفقه، له ترتيب على كتاب الأم للشافعى، ومختصر في علوم الحديث، وكتاب في النحو، وتوفى سنة ٧٤٩هـ(٥).

٦ - السراج الدمنهوري:

هو عمر بن محمد على بن فتوح أبو حفص الدمنهورى المصرى برع في النحو والقراءات أخذ عن الشيخ شرف الدين محمد بن على الحسينى الشاذلى، كما أخذ عن تقى الدين بن الضائع، وتفقه على العلامة نور الدين بن على بن يعقوب، وغيره وأقرئ القراءات في الحرمين الشريفين، ودرس وأفتى، وتوفى سنة ٧٥١هـ(٦).

---

(١) انظر: البغية ٢/ ٣٣١.
(٢) والبغية ١/ ٢٨٠ - ٢٨٥، وغاية النهاية ٢/ ٢٨٥.
(٣) الديباج المذهب ٢/ ٧٤، وحسن المحاضرة ١/ ٤٦٠.
(٤) والبغية ١/ ٤٥٥.
(٥) شذرات الذهب ٦/ ١٦٣.
(٦) غاية النهاية ١/ ٥٩٧، والبغية ٢/ ٢٢٣.

٧ - **أبو عبد الله الطنجي:**

هـو شيخ من أهل النحو والصناعة ، وقد نقل عنه أبو حيان ، وينسب إلى طنجة[١] وهي بلدة على ساحل المغرب العربى مقابلة للجزيرة الخضراء في الأندلس ، أخذ عنه المرادى النحو والألفية[٢] .

تلاميـذه :

كان المرادى - رحمه الله - رجلاً عالمًا ، تصدى للتدريس فكان للشيخ - كما يظهر من مقدمات كتـبه - حلقات للتدريس والعلم يشرح فيها ويفسر ويجيب تلاميذه إلى ما يطلبونه ، وعلى الرغم من ذلك لم تذكر لنا كتب التراجم - التى ترجمت للرجل - سوى تلميذين فقط وهما:

- **جلال الدين بن عبد رسول بن أحمد بن يوسف التيزيتى الثيرى، وقد ترك مصنفات منها:**
- **شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول .**
- **التلويح في شرح الجامع الصحيح .**
- **المنظومة في الفقه وشرحها .**
- **شرح المشارق .**
- **شرح التلخيص .**
- **مختصر شرح البخاري لمغلطاي .**
- **ومات بالقاهرة في ثالث عشر من رجب سنة ٧٩٣هـ**[٣] .

والثاني: إبـراهيم بـن أحمـد بـن عـبد الـواحد بـن عـبد المـؤمن التنوخـى نـزيل القاهـرة تـوفي سنة ٨٠٠هـ[٤] .

آثار المرادى العلمية :

لقد ترك لنا المرادى - عليه رحمة الله - إرثًا عظيما متنوعًا ومفيدًا للمكتبة العربية على العموم ، والمكتبة النحوية على وجه الخصوص ، ومن أهم الآثار التى تركها المرادى:

- إعراب القرآن[٥] .
- إعراب البسملة[٦] .
- تفسير القرآن[٧] .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك[٨] .

---

(١) معجم البلدان ٤/ ٤٢ ، ٤٣ .
(٢) طبقات المفسرين ١/ ١٤٣ .
(٣) البغية١/ ٤٨٨ .
(٤) الدرر الكامنة١/ ١١ ، ١٢ .
(٥) غاية النهاية ١/ ٢٢٧ ، وطبقات المفسرين ١/ ١٤٣ .
(٦) البغية١/ ٥١٧ .
(٧) غاية النهاية ١/ ٢٢٧ ، وطبقات المفسرين ١/ ١٤٣ .
(٨) حققه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن على سليمان - ونشرته الكليات الأزهرية .

- الجنى الداني في حروف المعاني[١] .
- رسالة في الجمل التي لا يكون لها محل من الإعراب[٢] .
- سرور النفس[٣] .
- شرح باب وقف حمزة على الهمزة[٤] .
- شرح الجزولية[٥] .
- شرح الحاجبية العروضية[٦] .
- شرح الشاطبية[٧] .
- شرح الفصول[٨] .
- شرح الكافية[٩] .
- شرح المفصل[١٠] .
- كراسة في كلا وبلى[١١]
- المفيد في القراءات[١٢] .
- منظومة في الذال المعجمة والدال المهملة[١٣] .
- منظومة في معاني الحروف[١٤] .

وفاته :

أجمعت كل المصادر التي ترجمت للشيخ على أنه توفي في يوم عيد الفطر عام ٧٤٩هـ ، ودفن بسرياقوس[١٥] ، ولكننا نجد الإمام ابن حجر العسقلاني ، قد تفرد برأى آخر في وفاته فقال: وقد رأيت بخطى – ولا أدرى من أين نقلته -: وكانت وفاته سنة خمس وخمسين وسبعمائة ، والله أعلم[١٦] .

* * *

(١) حققه الأستاذ محسن ١٩٧١ ، وحققه الأستاذان فخر الدين قباوه ، ومحمد نديم فاضل سنة ١٩٧٣ ، وحقق في رسالة في دار العلوم .
(٢) مخطوط في مكتبة الأزهر برقم ١٧٩٠ .
(٣) ذكرها بروكلمان في الأدب العربي .
(٤) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٤٦٢ تيمور .
(٥) الدرر الكامنة ٢/ ٣٢ .
(٦) السابق والصفحة .
(٧) السابق والصفحة .
(٨) السابق والصفحة .
(٩) الدرر الكامنة ٢/ ١١٧ .
(١٠) حسن المحاضرة ١/ ٥٣٦ .
(١١) الجني الداني ٥٧٨ .
(١٢) غاية النهاية ١/ ٢٢٧ .
(١٣) مخطوط في معهد المخطوطات .
(١٤) حسن المحاضرة ١/ ٥٣٦ .
(١٥) الأعلام ٢/ ٢٢٨ .
(١٦) انظر الدرر ٢/ ٣٣ .

الفصل الأول

منهج المرادى في شرح التسهيل ومصادره

لقد اختط المرادى لنفسه في شرح التسهيل منهجًا سار عليه في الكثير الغالب ، ولم يحد عنه إلا في القليل النادر ، وتتضح معالم هذا المنهج في النقاط الآتية:

أولاً: بدأ المرادى شرحه بمقدمة يسيره افتتحها بالحمد والصلاة على النبى ﷺ ثم بيّن صفة هذا الشرح ، وأنه تعليق على تسهيل الفوائد ، وذكر الغرض من هذا التعليق بأنه يذيل فوائده ويوضح مقاصده ، ثم ذكر جزءًا من المنهج الذى اختطه لنفسه ، وهو الميل إلى الاختصار(١) .

والواقع أن المرادى قد التزم بمنهج الميل إلى الاختصار ، وذلك ظاهر وواضح في شرحه كما في باب التثنية وجمعى التصحيح(٢) ، ولكن هذا الالتزام وجدناه مفقودًا في بعض الأبواب ، إذ هو يميل إلى الإطالة والإسهاب كما في باب المبتدأ(٣) .

ولعل هذا الخلل المنهجى الذى وقع فيه المرادى يرجع إلى طبيعة الأبواب النحوية التى يعالجها ، أو أن الإسهاب والإيجاز مرتبطان بمتن ابن مالك ، فالمرادى لم يكن يشرح كلامًا له ، ولكنه كان يشرح متن غيره ، فهو إذن مرهون بعبارته في الإيجاز والإطالة .

ثانيًا: قام المرادى بتقسيم المتن إلى أجزاء صغيرة ، وقد رمز للمتن بالحرف الأبجدى "ص" إشارة إلى أنه كلام المصنف ، ثم يبدأ بعد ذلك في شرح هذا الجزء ، وقد رمز له بالحرف الأبجدى "ش" إشارة إلى أنه كلام الشارح ، ويلاحظ على شرح المرادى - بالمقارنة بشرح ابن مالك لكلامه - أنه لم يلتزم بشرح فقرة ابن مالك كاملة ، وإنما الفقرة التى كان يشرحها ابن مالك في موضع ، كان المرادى يشرحها في أكثر من موضع ، ويدل ذلك على عمق المرادى في فهمه واستيعابه لجميع الجزئيات ، وتحليلها والتعليق عليها ، وإبداء الرأى ، سواء كان بالتبعية أم بالاعتراض .

ثالثًا: الدقة في التعريف والحدود ، وتخريج المحترزات ؛ فقد كان المرادى ممن يعتنى اعتناءً كبيرًا بالتعريفات والحدود ، فكان الحد عنده مانعًا جامعًا ، وهو يبدو جليًا واضحًا في شرح المرادى ، فلا يكاد يخلو موضوع من موضوعات الكتاب ، أو أبوابه إلا وتظهر فيه هذه السمة الواضحة ، فهو يعرف الفعل في اللغة فيقول: هو المعنى الصادر عن الفاعل ، وفى الاصطلاح: ما ذكر - يعنى كلام ابن مالك -: أن الفعل كلمة تسند أبدًا قابلة لعلامة فرعية المسند إليه ، ثم بدأ المرادى يشرح هذا التعريف ، ويخرج محترزاته فقال: قوله: "كلمة" جنس ، وقوله: "تسند" خرج به الحرف ، وبعض الأسماء كياء غلامى ، وما لازم النداء أو الظرفية ، وقوله: "أبدًا" خرج به ما يسند من الأسماء وقتًا دون وقت نحو: زيد القائم ، فالقائم مسند ، وزيد مسند إليه ، ثم تعكس فتقول: القائم زيد ، وقوله: "قابلة . . إلى آخره" خرج به أسماء الأفعال ، فإنها تسند أبدًا وليست أفعالاً خلافًا للكوفيين(٤) .

---

(١) التحقيق: ١ .
(٢) السابق: ٧١ .
(٣) السابق: ٢١٣وما بعدها .
(٤) التحقيق: ٦ .

فالمرادى في شرحه لنص ابن مالك السابق قد أتى على جميع كلماته، وعرفها وبين محترزات هذا التعريف.

وفى باب المبتدأ عندما يشرح كلام ابن مالك في تعريفه للمبتدأ: وهو ما عدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيًا من مخبر عنه، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى.

يقول المرادى[1]: قوله: "ما" يشمل الاسم الصريح، والمقدر به نحو: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] ويشمل المخبر عنه في: زيد قائم، والوصف المذكور: أقائم الزيدان فزيد وقائم لم يدخل عليهما عامل لفظى حقيقة، ومثال ما عدم العامل اللفظى حكمًا: هو ما جرّ بمن الزائدة، أو بالباء نحو: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣] وبحسبك درهم، فخالق وحسبك مبتدآن، وقد عدما عاملا لفظيًا حكما لا حقيقة؛ لأنهما قد دخل عليهما عامل لفظى، لكن دخوله كلا دخوله. قيل: ولا يختص ذلك بالزيدان؛ لأن رب كذلك نحو: رب رجل عامل فرجل مبتدأ، ولا أثر لرب؛ لأنهما في حكم الزائد فإنها لا تتعلق بشىء، وقيد العامل بكونه لفظيًا؛ لأن المبتدأ لم يعدم عاملاً معنويًا، وشمل قوله: "ما عدم عاملا لفظيًا" الفعل المضارع المجرد من جازم وناصب، وقوله: "من مخبر عنه أو وصف" بيان لما، وأخرج بهذا الفعل المذكور، وقوله: "من مخبر عنه" يشمل ما أخبر منه عن لفظه نحو: زيد ثلاثى، وعن مدلوله نحو: زيد قائم، وقوله: "أو وصف" المراد به ما كان كضارب ومضروب من الأسماء المشتقة، والجارى مجراها باطراد، وهذا يشمل اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمنسوب نحو: أقائم الزيدان، وما مضروب العمران، وأحسن أخواك، وأقرشى أبوك، قيل: ويرد على المصنف مسألة: لا نولك أن تفعل فإن نولك مبتدأ، وأن تفعل خبر له، إذ معناه: لاينبغى لك أن تفعل، وقد حكى: نولك أن تفعل بمعنى ينبغى لك أن تفعل فيكون من باب: قائم الزيدان في مذهب أبى الحسن، وقوله: "سابق" احتراز من نحو: أخواك خارج أبوهما فخارج خبر لا مبتدأ إذ لم يسبق، وقوله: "رافع ما انفصل" يشمل ما رفع الفاعل ونائبه، والظاهر والمضمر نحو: أقائم أنتما هذا مذهب البصريين، ومنع الكوفيون ذلك في الضمير المنفصل، فلا يجيزون إلا: أقائمان أنتما بالمطابقة؛ ليكون أنتما مبتدأ، وأقائمان خبرًا مقدمًا، قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر؛ كان جاريًا مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل عنه الضمير، والصحيح ما ذهب إليه البصريون[2].

رابعًا: التزام المرادى بالأبواب والفصول التى قدمها ابن مالك، فلم يقدم في النص ولم يؤخر؛ بل جاء شرحه على نفس ترتيب ابن مالك، وكل ما جاء من استطرادات وتفريعات ومسائل وتعليقات، إنما هو مما يندرج ضمنًا تحت هذه الأبواب.

ولكن شذ عن هذا وجود باب التحذير والإغراء، وما ألحق بهما، بينما هذا الباب قد سقط من نسخة شرح ابن مالك[3] التى بين أيدينا، يقول المرادى في باب التحذير والإغراء: لم يثبت هذا

---

(١) السابق: ٢١٣.
(٢) التحقيق: ٢١٣.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٥.

الباب في النسخة التى شرحها المصنف، ولا شرحه، وقد ثبت في بعض النسخ التى عليها خطه[١].

خامسًا: كثيرًا ما - كان - يبدأ المرادى شرح متن ابن مالك بذكر الحدود والتعريفات، وذكر التعريفات اللغوية والاصطلاحية؛ ومن ذلك تعريفه للكلام في اللغة بأنه: "الذى يطلق على الخط والإشارة، وما يفهم من حال الشيء[٢]، والكلام في الاصطلاح هو و المحدود[٣] أي: ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته.

ومثل تعريفه للفعل في اللغة بأنه: المعنى الصادر عن الفاعل، وفى الاصطلاح ما ذكر[٤] أي: الكلمة التى تسند أبدًا قابلة لعلامة فرعية المسند إليه.

ومثل تعريفه للحرف في اللغة بأنه: "هو طرف الشيء، وفى الاصطلاح: ما ذكر[٥] أي: كلمة لا تقبل إسنادًا وضعيًّا بنفسها ولا بنظير.

وكتعريفه للإعراب[٦]، والإلغاء[٧]، والتعدية[٨] وغير ذلك مما ورد في النص المحقق، ولم يكتف المرادى بشرح - أو ذكر - الحدود والاصطلاحات النحوية فقط؛ بل كان يعرض في شرحه لمصطلحات أخرى، كمصطلحى اللف، والنشر[٩]، وهما من مصطلحات البلاغة، أو مصطلحات قافوية كتعريفة لحرف الروى أنه: "الحرف الذى تعزى له القصيدة، فإن كان محركًا؛ فهو المطلق، والتنوين اللاحق له يسمى الترنم، وإن كان ساكنًا؛ فهو المقيد، والتنوين اللاحقة له يسمى الغالى[١٠].

سادسًا: كان المرادى - رحمه الله - شديد التحرى والدقة ومن المعنيين بضبط النسخ ومقابلتها، يظهر ذلك واضحًا في إثباته باب التحذير والإغراء وما يلحق بهما على الرغم من أنه ليس في النسخة المشروحة لابن مالك، وقد علق محققا الكتاب بأن هذا الباب ليس موجودًا في النسخ التى حققوا عنها الكتاب، ولكن المرادى ذكر هذا الباب في شرحه فقال: "لم يثبت هذا الباب في النسخة التى شرحها المصنف، ولا شرحه، وقد ثبت في بعض النسخ التى عليها خطه[١١].

وهذا النص على بساطته وصغر حجمه يوضح لنا سعة اطلاع المرادى على جميع النسخ التى سقط منها هذا الباب، وبعض النسخ التى عليها خط ابن مالك نفسه مما دعاه إلى إثبات الباب منها، بالإضافة إلى رجوعه لنسخه الرقى - وهو أحد تلاميذ ابن مالك - وذلك يدل - أيضًا - على عناية المرادى بضبط النص وتوثيقه توثيقًا علميًّا منهجيًّا سليمًا، ولعلّ هذا التحرى الشديد، والدقة في

---

(١) التحقيق: ٩٥.
(٢) السابق: ٣.
(٣) السابق: ٤.
(٤) السابق: ٦.
(٥) السابق: ٧.
(٦) السابق: ٢٢.
(٧) السابق: ١٥.
(٨) السابق: ٢١.
(٩) السابق: ٢٨.
(١٠) السابق: ٧.
(١١) السابق: ٩٥٠.

المنهج ممن دعا المرادى لذكره - في شرحه - زيادات النسخ الأخرى ويثبتها في نسخته .

سابعًا: كان المرادى - رحمه الله - في بعض الأحيان يذكر آراء النحاة - أو النحوى - ثم يعقب عليها إما بالقبول فيعتمدها ، وإما بالرفض فيهدمها ، من ذلك تعليقه على ابن الباذش في مسألة إسناد المضارع للغائبين: هل يكون الفعل بالتاء أم بالياء ، وقد اختار ابن الباذش أن يكون الفعل بالياء وعلل ذلك بأنه هو القياس حملاً على اللفظ وأن التاء لم يرد فيها سماع ، وقد رد عليه المرادى بعكس ذلك فقال: والصحيح أنه بالتاء ، وبه ورد السماع[١] .

ومن ذلك أيضًا ذكره لرأى سيبويه والجمهور والمصنف في النون والألف والواو والياء ، ورأى المازنى والأخفش ، فقد ذهب سيبويه والجمهور والمصنف إلى أنها ضمائر ، وذهب المازنى إلى أنها علامات كتاء التأنيث والفاعل مستكن ، كما استكن في هند فعلت ، وقد ذهب الأخفش إلى حرفية الياء ، ووافق الجمهور في اسميه الثلاثة - النون والألف والياء - وقد ذكر المرادى شبهة كلّ من المازنى والأخفش ، وبدأ بشبهة المازنى فقال: وشبهة المازنى: أن المضمر لما استكن في فعل وفعلت ، استكن في التثنية والجمع ، وجيء بالعلامات ؛ للفرق كما جيء بالتاء في علت للفرق ، وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز ، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أو الفعل في الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين ؛ احتيج إلى الفرق ، فجعلت الياء علامة للمؤنث .

وبعد أن ذكر المرادى شبهتى المازنى والأخفش - وهو معارض لها - شرع في إبطال هذين القولين فقال: ويبطل القولين أنها لو كانت حروفًا ، ما لزمت فكان يجوز: الزيدان قام كما جاز:

فإن الحوادث أودى بها

وأنها لو كانت حروفًا ؛ لزم أن تكون نون الإناث ساكنة ، وألا يسكن آخر الفعل لها كتاء التأنيث ، ويبطل قول الأخفش أيضًا بوجوه:

أحدها: أن الياء لم يثبت كونها علامة ، وثبت كونها ضميرًا في نحو: أكرمنى .

الثاني: أن علامة التأنيث لم تلحق في موضع آخر المضارع .

الثالث: أنها لو كانت علامة في التثنية ، فيقال: قوميا كما يقال: قامتا .

الرابع: أنها لم ترفع بالنون من المضارع إلا ما اتصل به ضمير[٢] .

وفى بعض الأحيان كان المرادى يسرد آراء النحاة في المسألة ويذكر معها حججهم ، ثم يحكم بالضعف على بعض الآراء ، ويترك البعض الآخرون دون الحكم عليه ، ولم يذكر فيها مذهبًا له .

من ذلك ما ذكره في الخلاف بين النحاة هل الفعل المضارع صالح للمستقبل أم للحال؟ وقد ذكر آراء النحاة في ذلك فقال: مذهب الجمهور أن المضارع صالح للاستقبال والحال ثم اختلفوا فقيل: مشترك بينهما ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ؛ لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ بخلاف إطلاقه على الماضى فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ ، وقيل: إذا وقع على الحال ؛ كان بحق الفرعية ؛ ولذلك يحمل على الحال عند التجرد ، وهو مذهب الفارسى ، وقيل بعكسه وهو مذهب

---

(١) السابق: ١٢ .
(٢) السابق: ٩٥ ، ٩٦ .

ابـن طاهـر ؛ لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا ثم حالاً ثم ماضيًا فالمستقبل أسبق ، فهو أحق بالمثال ، ورد بأنه لا يلزم فله سبق المعنى سبقية المثال ، وقد ذكر أبو إسحاق: أن أسبق الأمثلة الماضى لاعـتلال المضـارع والأمـر باعـتلاله ، وذهب الزجاج إلى أنه مستقبل ، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصـره ، فـلا يسـع العـبارة ، وذهب ابن الطراوة إلى أنه لا يكون للحال ، فإذا قلت: زيد يقوم غدًا فمعناه: ينوى أن يقوم غدًا ، وهما ضعيفان فهذه خمسة مذهب[١] .

ثامنًا: يظهـر جليًّا - لقـارئ شـرح التسـهيل لـلمرادى - تتبع المرادى للآراء في معاجم اللغة والأخـذ مـن أصـحاب المعاجم ، وشرح المفردات التى يظن فيها أنها غامضة ، مما يعطى انطباعًا عن معجمية المرادى الواسعة والسليمة ، وما ينبغى أن يكون عليه الشارح من صلة دائمة بمعاجم اللغة ؛ لأنهـا تمـثل بصـورة صـادقة اللغـة الـتى كانـت تحاكـيها العرب آنذاك ، من ذلك مثلاً: ما حكاه عن صـاحب المحكـم في أن "سـى" فـرع عـن سـوف[٢] ، ومن ذلك أيضًا قولـه: "وفى أنا لغات: الأولى ؛ حذف ألفها وصلا ، وإثباتها وقفًا ، وهى لغة غير تميم . الثانية: إثباتها وقفًا ووصلاً ، وهى لغة تميم . الثالـثة: هـنا بـإبدال الهمزة هاء . الرابعة: آن على وزن عان . ويقول عند الكلام عن تشديد خاء أخ وبـاء أب: وحكى الأزهرى أن تشديد خاء أخ ، وباء أب لغة ، وأنه يقال: أستاببت فلانًا بباءين أى: اتخذته أبًا[٣] .

والمـرادى لا يقتصـر في رجوعـه لـلمعاجم في بـاب دون بـاب لكـنك واجد - لا محالة - هذه الشخصـية المعجمـية المعارفـية تطـالعك بين الحين والآخر بما حوته المعاجم من شوارد ووارد فتجده عـندما يذكـر "فـو" في إعـراب الأسماء الستة ؛ تراه مهتمًا بذكر مواده اللغوية المختلفة ، ويذكر للفم أربع مواد لغوية كلها صالحة لـه:

١- فوه ، وهى التى زعم الأكثرون ؛ لأنها الأصل بدليل التصغير والتكسير والاشتقاق .

٢- فمي بدليل فميان .

٣- فمو بدليل فموان .

٤- فمم بدليل أفمام[٤] .

ومـن ذلـك عـند ذكر ه للحم يقول: والحم أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه . هذا هو المشهور ، وقد يطلق على أقارب الزوجة[٥] .

ومن ذلك شرحه لكلمة الموهبة التى وردت في قول الشاعر:

ولفـوك أطيـب لـو بذلـت مـن ::: مـاء موهـبة عـلى خمـر

يقول: الموهبة بالفتح وبالباء الموحدة: نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء[٦] . ذكره في الصحاح .

---

(١) السابق: ١٢ ، ١٣ .
(٢) السابق: ١٧ .
(٣) السابق: ٣٢ .
(٤) السابق: ٣٥ .
(٥) السابق: ٣١ ، وانظر: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب١/ ١٩٩ ، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٤ .
(٦) التحقيق: ٧١١ .

تاسعًا: ومن منهج المرادى في شرحه أنه إذا ذكر شيئًا في غير موضعه ؛ أجّل الحديث عنه ، ونبه على ذلك .

من ذلك قوله عند شرح المصنف: فارفع بضمة ، وانصب بفتحة ، وجر بكسرة ، واجزم بسكون إلا في مواضع النيابة: مثال الرفع بالضمة: زيد يذهب والنصب بالفتحة: إن زيدًا لن يذهب ، والجر بالكسرة: مررت بزيد ، والجزم بالسكون: لم يذهب ومواضع النيابة ستأتى[١] . ويقول عند الكلام في مواضع النيابة: أنها قسمان: قسم تنوب فيه حركة عن حركة ، وقسم ينوب فيه حرف عن حرف ، فبدأ بالأول ، ومالا ينصرف هو وما شابه الفعل بكونه فرعًا من جهتين ، وسيذكر في بابه[٢] .

عاشرًا: كان المرادى - رحمه الله - في أثناء الشرح - يشير إلى اللغات واللهجات المختلفة ، فأحيانًا كان لا يذكر أصحاب اللغة كأن يقول: وهى لغة قوم في رفع لم للفعل المضارع[٣] .

وكان - أحيانًا - ينص على اللغة دون إشارة إلى أى قوم: يقول المرادى في شرحه لنص المصنف: ويقال: إياك وأياك وهَياك وهِياك اللغة المشهورة: إياك بكسر الهمزة وتشديد الياء ، وبها قرأ الجمهور ، وقرئ بفتح الهمزة وتشديد الياء ، وتروى عن على ، وقرأ أبو عمرو بن فايد بالكسرة وهى قراءة السوار الغنوي ، فهذه خمس لغات ، وقرئ أياك بفتح الهمزة مع التخفيف ، وقرئ هياك بكسر الهمزة المبدلة مع التشديد ، وقرئ: هياك بكسر الهاء مع التخفيف . صارت سبعة لغات ، وأغربها تخفيف الياء[٤] .

ونلاحظ على المرادى في هذا النص دقته العالية في تعامله مع اللغات حيث استطاع المرادى - بسليقته - أن يحكم على صحة اللغة بشهرتها ، وعلى ضعفها بغرابتها .

كما يلاحظ استناد المرادى إلى القرآن الكريم في عرضه للغات ، ولعل ذلك يرجع إلى أن المرادى كان عالمًا بالقراءات القرآنية .

وأحيانًا كان ينص المرادى على أصحاب اللغة كقوله على حلول أم مكان أل أنها لغة حمير[٥] .

حادي عشر: كان المرادى في شرحه كثيرًا لاستخدام الأصول النحوية ، وهى كثيرة في كتابه بحيث تنهض وحدها بدراسة منفردة .

فالسماع عند المرادى يظهر من خلال الكثرة الهائلة للآيات القرآنية التى استشهد بها المرادى ، والقراءات بأطوارها المختلفة ، والحديث الشريف وكلام العرب شعره ، ونثره .

وهذه الكثرة تعكس لنا الثقافة الواسعة التى كان يتمتع بها المرادى . كما نجد المرادى معتنيا بالأقيسة النحوية - حيث إن النحو قياس يتبع فشاع في شرحه الكثير من القواعد الأصولية مثل:

- حذف ما عهد أولى[٦] يدل به على عدم تفضيل الفرع على الأصل ، وذلك عند اجتماع

---

(١) السابق: ٢٨ .
(٢) السابق والصفحة .
(٣) السابق: ١٨ .
(٤) السابق: ١١٤ ، ١١٥ .
(٥) السابق: ٢٩ .
(٦) السابق: ٤١ .

نونا الرفع والوقاية فأيهما تحذف . .

- الاستثقال يبيح الحذف[١] .
- الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع[٢] .
- ألا يترك ما هو مجمع عليه لما هو مختلف فيه[٣] .

كذلك نجد الإجماع - أيضًا - في شرح المرادى في كثير من المسائل النحوية التى علق عليها بإجماع النحاة ، أو الجمهور مثل قوله: وهذا رأى الجمهور ، وهذا ما عليه الأئمة ، وغير ذلك من العبارات التى تدل على إجماع أهل العلم .

ثاني عشر: استخدم المرادى مصطلحات البصريين والكوفيين في موضع واحد من ذلك ذكره في تسمية المضمر أن: "عبارة البصريين" المضمر والضمير ، وعبارة الكوفيين: الكناية والمكنى[٤] ، واستخدامه لضمير الشأن قال: يسميه البصريون ضمير الشأن إذا كان مذكرًا ، وضمير القصة إذا كان مؤنثًا ، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول ؛ لأنه لا يدرى عندهم على ماذا يعود[٥] ، واستخدامه لضمير الفصل قال: وجه تسميته فصلاً أنه بين المبتدأ و الخبر ، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعت ، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع ؛ لأن الفصل به يوضح كون الثانى خبرًا لا تابعًا ، وهذا حسن ؛ وأن الضمير لا ينعت ، ووجه تسميته عمادًا أنه يعتمد عليه في الفائدة إذ به تبين أن الثانى خبر لا تابع ، وبعض الكوفيين يسميه دعامة ؛ لأنه يدعم به الكلام ، أى: يقويه ويؤكده ، وسماه بعض المتقدمة صفة[٦] .

فالمرادى في النص السابق يستخدم مصطلح الفصل ، وهو مصطلح بصرى ، ويستخدم مصطلحات العماد ، والدعامة ، والصفة ، وهى مصطلحات كوفية ، ولا يفوت المرادى أن يذكر لكل مصطلح ما يبرر به وجه تسميته لكل فريق .

ثالث عشر: كان المرادى رحمه الله يذكر الروايات المختلفة التى تكون للبيت عند استشهاده به ، ومن ذلك قوله من جر المجموع بالألف والتاء بالفتحة - بعدما أنشد قول امرئ القيس:

تنورتها من أذرعات وأهلها ::: بيثرب أدنى دارها نظر عال

بالفتح ، ويروى بالكسر من غير تنوين ، وبالكسر مع التنوين ، وهذا هو المشهور[٧] .

ومن ذلك أيضًا قوله في قول الشاعر:

فكن جردًا فيها تخون وتسرق

---

(١) السابق: ٤١ .
(٢) السابق: ٤١ ، ٤٢ .
(٣) السابق: ١١٣ .
(٤) السابق: ٩٢ .
(٥) السابق: ١٢٧ .
(٦) السابق: ١٣٠ .
(٧) السابق: ٣١ .

يروى بالتاء والياء[١]، ومن ذلك - أيضًا - قوله في قول الشاعر:

فأومأت إيماء خفيا لحبتر ::: فلله عينا حبتر أيما فتى

أنشده المصنف بالنصب أي: على الحال، وأنشده غيره بالرفع على أنه مبتدأ، أو خبر، والتقدير: أي فتى هو[٢]، وقال في قول الشاعر:

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى

وقد روى: أحضر الوغى بالرفع والنصب[٣].

يقول ابن عصفور في هذا البيت: والدليل على أن الفعل المضارع يحكم له بحكم ما هو منصوب بـ "أن" وإن كان مرفوعًا قوله: وذكر البيت السابق في رواية من رفع و"أحضر" ألا ترى أنه عطف أن أشهد على أحضر قول ذلك على أن المراد أن أحضر[٤]، ومن ذلك قوله في قول الشاعر: للرجل الحادى وقد متع الضحى وطير المنايا فوقهن أواقع؛ فالحادى يستلزم إبلاً محدودة فضمير فوقهن عائد على الإبل، ويقال: متع إليها وتمتع إذا ارتفع، ويروى: تلع بمعنى ارتفع[٥].

فالمرادى في كلامه السابق قد جمع بين الشرح للمفردات وتوجيه الإعراب، وذكر روايات البيت.

رابع عشر: كان المرادى - رحمه الله - مستخدمًا لمصطلحات المناطقة والفلاسفة كاستخدامه لمصطلح الوجود، والعد، والجنس، والحد، والانتفاء، واللزوم، والمطابقة، والاحتراز، والاصطلاح وما إلى ذلك من اصطلاحات المنطقيين التى وردت في الشرح.

ولعل استخدام المرادى لاصطلاحات الفلاسفة هو شيوع هذا العلم في عصر المرادى، أو اعتبار الفلسفة أم العلوم كما يقولون.

خامس عشر: استخدم المرادى كثيرًا من المصطلحات النحوية التى تدل على وعى المرادى وذوقه العالى في الحكم سواء كان على النص أم القاعدة، ومن هذه المصطلحات: صحيح، جائز، مشهور، فصيح، نادر، قليل، الأفصح، الفصحى.

بذلك القدر يمكن للقارئ أن يحدد منهج الرجل في شرحه، ثم ننتقل بعد المنهج إلى مصادر المرادى في شرح التسهيل.

مصادر المرادى في شرح التسهيل:

يصعب على الباحث الإلمام بالمصادر المتعددة التى استقى منها المرادى شرحه، فالمرادى من علماء القرن الثامن الهجرى، وأعنى بذلك أن المرادى كان أمام ميراث ضخم ميراث سبعة قرون كاملة استطاع الرجل أن يستوعب هذا الموروث ويوظفه في شرحه، بالإضافة إلى موسوعية الرجل

---

(١) السابق: ١٧١.
(٢) السابق: ١٨١.
(٣) السابق: ١٩١.
(٤) ضرار الشعر لابن عصفور ٢٦٤، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ١٩٨٠.
(٥) التحقيق: ١٢٤.

في المنقول ، وسوف يقتصر الباحث هنا على ذكر أهم المصادر التي استفاد منها المرادى والعلماء الذين نقل عنهم .

ذكر المرادى في شرحه أسماء كثيرين من أعلام النحاة – زاد عددهم على المائة – الذين أخذ عنهم ، ونقل رأيهم بالاتباع أو المخالفة ، أو التعليق ، أو الترجيح أو الاستئناس ، ومن يتصفح شرح التسهيل للمرادى يجد آراء النحاة مثبوتة في كل صفحة سطرها المرادى ، وهذا دليل العمق وسعة الاطلاع ، ولا ينفي – في الوقت نفسه – عن المرادى صفة الأصالة في البحث ، ومن الأعلام الذين ترددت أسماؤهم في شرح التسهيل مع خلاف في القلة والكثرة:

- ابن أبى الربيع .
- الأعلم الشنتمرى .
- أبو إسحاق .
- الأخفش .
- ابن الأنبارى .
- أبو عمرو بن العلاء .
- ابن إياز .
- الأصمعى .
- ابن الأعرابى .
- أثير الدين (أبو حيان) .
- ابن بابشاذ .
- بدر الدين (ولد المصنف) .
- بشر المريسى .
- ثعلب .
- ابن جنى .
- الجزولى .
- الجرمى .
- الجوهرى .
- الحريرى .
- أبو حاتم .
- ابن حزم .
- حمزة .
- ابن درستويه .
- ابن الدهان .
- الرندى .
- الربعى .
- أبو الحجاج يوسف بن معزوز .
- الزجاج .
- الزجاجى .
- الزمخشرى .
- الزيادى .
- أبو زيد .
- السهيلى .
- السيرافى .
- سيبويه .
- ابن السراج .
- ابن سيده .
- ابن السيد .
- الشلوبين .
- ابن شقير .
- الشيبانى .
- الصيمرى .
- ابن الطراوة .
- ابن طلحة .
- ابن طاهر .
- أبو على الفارسى .
- وأبو العافية .
- أبو عبيدة .
- ابن عصفور .
- أبو عمرو المطرز .
- ابن عطية .
- أبو عبد الله الطوال .
- أبو عمرو بن العلاء .
- على بن أبى طالب .
- عبد القاهر الجرجانى .
- الفراء .
- الفارقى .
- قطرب .
- قنبل .
- القالى .
- الكسائى .
- اللحيانى .
- المبرد .
- ابن مقسم .
- هشام الضرير .
- ابن ولاد .
- ابن يعيش .
- يونس .
- ابن العلج .
- الأبذى

وكما تعددت أسماء النحاة والقراء واللغويين ؛ تعددت كذلك بعض أسماء الكتب التى نقل عنها المرادى في شرحه فوجدنا ذكرًا لـ:

- كتاب سيبويه . - المفصل . - شرح المفصل .
- الإيضاح . - اللباب . - تفسير ابن عطية .
- الأصول لابن السراج . - النهاية . - الغرة في شرح اللمع .
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية . - التوطئة .
- قانون . - قواعد المطارحة . - القانون .
- نتائج الفكر . - أمالى السهيلى . - أمالى الزجاج .
- البسيط لابن أبى الربيع . - البسيط لابن العلج . - ألفية ابن معط .
- الفصول الخمسون . - البديع . - الكافية .
- شرح الكافية . - شرح الألفية لابن الناظم .
- شرح التسهيل لابن مالك .

وغير ذلك من أسماء الكتب التى ترددت في الشرح ، ولكن المرادى لم ينهج نهجًا واحدًا في مصادره ، وهناك ثمة ملاحظات وجدتها في شرحه منها:

١- أن المرادى كثيرًا ما يغفل ذكر صاحب النص ، وقليلاً ما كان يذكره - فكثرت عند المرادى عبارات: ذهب بعضهم ، أو ذهب بعض العلماء ، أو منهم من قال ، أو قال بعضهم ، أو زعم بعضهم ، أو قال بعض المتأخرين ، وهذا الصنيع من المرادى ليس بدعًا منه ، ولكنه متبع في ذلك ، حيث كان ذلك سمة لمؤلفات القرنين السادس والسابع بعد استقرار العلوم ، ونظرة سريعة لمؤلفات هذه الفترة تبرهن على صحة ما ذهبنا إليه . هذا أولاً .

ثانيًا: ربما لجأ المرادى - كغيره من العلماء - إلى هذه الطريقة حتى يلقى بتبعية الرأى على صاحبه الذى لم يذكره ، أو يهرب هو من هذه التبعة ، أو أنه يذكره على غير اعتقاد ، ولكن من باب التعزيز للآراء والاتجاهات وليست هذه الطريقة من المرادى - والعلماء الذين سبقوه - بصحيحة ولا مجدية ؛ لأنها تجعل الرأى وصاحبه في حكم العدم ، مما يجعل بعض النحاة ، وطلاب الدراسات العليا يعزفون عن هذه الآراء ليس لشيء في ذاتها - إذ ربما تكون صحيحة ، أو أصح من غيرها إلا أنها مجهولة القائل ، أو مزعومة ، ولا ننسى أن الأمة العربية تلقت علومها عن طريق السند والرواية .

٢- كان المرادى - رحمه الله - ينص على أسماء الكتب التى ينقل عنها - في بعض الأحيان - وفى أحيان كثيرة ينقل دون نص على أسمائها ، ولعل ذلك يرجع أيضًا إلى نمطية التأليف في هذه الفترة إذ ذلك ليس مقصورًا على مؤلفات المرادى بل هى سمة شملت جميع مؤلفات هذه الفترة .

أمر آخر يعود إلى إغفال المرادى النص على أسماء الكتب هو أن الآراء المثبوتة في تلك الكتب من الشهرة بمكان بحيث لا يصح أن يغفلها أحد في هذه الفترة فكان المرادى يعتمد على ذكاء السامع وفطنته .

٣- اعتماد المرادى على شرح التسهيل لابن مالك كمصدر أول ورئيس في الأخذ عنه - مع الأخذ في الاعتبار أنه لم يغفل الكتب الأخرى ، ويمكن الرجوع إلى بعض أسماء الكتب التى ذكرت - ولذلك فسوف نخص شرح التسهيل لابن مالك بشيء من الإفاضة .

منهج المرادي في النقل عن شرح التسهيل وتنبيهاته على ابن مالك:

١- كان المرادى - رحمه الله - ينقل من شرح التسهيل ، ويكون النقل مطابقًا لما نقل مطابقة حرفية ، ومن ذلك قوله في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به: وقال المصنف: اللفظ أولى من قول بعضهم لفظة ؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفًا كان أو أكثر ، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد ؛ لأن نسبتها من اللفظ كنسبة الضربة من الضرب ؛ ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به كقولهم: خلق للمخلوق ونسج للمنسوج ، والمعهود في هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء ؛ ولذلك قلما يوجد في عبارات المتقدمين لفظة[(١)] . فالنص السابق الذى نقله المرادى عن شرح التسهيل لابن مالك منقول بنصه[(٢)] .

٢- كان المرادى ينقل كلام المصنف دون حذف أو تبديل في العبارات ، ولكنه يقدم ويؤخر ، ومن ذلك قوله: "قال المصنف: وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذى لا يتصرف نحو أن تقول: جُلِس عندك ، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف ، وأجاز ابن السراج نيابة الظرف المنوى . انتهى[(٣)] .

فإذا عدنا إلى نص ابن مالك وجدناه كالتالى: "وأجاز ابن السراج نيابة الظرف المنوى ، وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذى لا يتصرف نحو أن تقول: جُلِس عندك . ومذهبه في هذه المسألة ضعيف[(٤)] .

فالنص مطابق لنص ابن مالك في مجمله ، ولكنه اختلف معه في تقديم رأى ، وتأخير رأى .

٣- كان المرادى يزيد في النقل الذى ينقله ، فهو ينقل عن ابن مالك في استدلاله بأن الكلام لا يطلق إلا على الجمل المفيدة فيقول: "قال ابن مالك: وقد صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق إلا على الجمل المفيدة[(٥)] .

والذى قاله ابن مالك: صرح سيبويه . . "[(٦)] فزاد المرادى "قد" على نص ابن مالك التى هى بداية النقل .

ومن تلك الزيادات التى يزيدها المرادى في نقل ابن مالك قول المرادى في باب إعراب المثنى والمجموع على حده: "وليس المراد بالجعل وضع الواضع فيدخل في الحد: زكا ونحوه من الموضوع لاثنين[(٧)] . قاله المصنف[(٨)] .

---

(١) التحقيق: ٢ .
(٢) راجع: نص ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٤ .
(٣) التحقيق: ٤٢١ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٩ ، ١٣٠ .
(٥) التحقيق: ٤ .
(٦) راجع: نص ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٥ .
(٧) التحقيق: ٤٩ .
(٨) راجع: نص ابن مالك ١/ ٥٩ .

فالمرادى قد نقل نص ابن مالك كما هو - ولكنه زاد فيه كلمة: ونحوه .

٤- كان المرادى - رحمه الله - يلخص النص الذى ينقله من ابن مالك ، فينقل أول النص مطابقًا لكلام صاحبه ثم يتدخل هو فيلخص النص ممزوجًا ببعض كلمات صاحب النص ، ومن ذلك قوله في حد الكلام أن يكون من ناطق واحد: "قال المصنف: وزاد بعض العلماء في حد الكلام من ناطق واحد احترازًا من أن يصطلح رجلان على أن يقول أحدهما فعلاً أو مبتدأ ، ويذكر الآخر فاعل الفعل ، أو خبر المبتدأ"[١] إلى هذا الحد ونقل الكلام بنصه من ابن مالك ، ثم بعد ذلك كلام ملخص من المرادى[٢] .

٥- كان المرادى - في بعض الأحيان - ينقل نص ابن مالك ، ولكنه لا ينص عليه ، أو يشير إلى أنه من كلام ابن مالك ؛ بل يورده على أنه من كلامه .

فمن ذلك قوله عند شرحه لنص ابن مالك: "ولا يختص بالضرورة نحو:

يصبح ظمآن وفى البحر فمه.

خلافًا لأبى على[٣] هذا نص متن ابن مالك .

يقول المرادى - شارحًا لهذا القول السابق - "زعم الفارسى أن ذلك ضرورة بناء منه على أن الميم لا تثبت إلا في الشعر ، وهذا من تحكماته العارية عن الدليل ، والصحيح جوازه نظما ونثرًا ، وفى الحديث: لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك[٤] .

فهذا هو كلام ابن مالك بنصه في شرحه ، ولم يشر المرادى أية إشارة إلى أنه منه[٥] .

٦- كان المرادى يغير في نص ابن مالك - الذى ينقله - بوضع كلمة مكان كلمة ، أو بحذف كلمة ، ومن ذلك قول المرادى عند شرحه لقول ابن مالك: والمفرد مشتق وغيره . قال المصنف: المراد بالمشتق ما دل على متصف مصوغًا من مصدر مستعمل أو مقدر كضارب ومضروب وحسن وأحسن منه ، وربعة وحزوّر وقفاخر من الصفات التى لا مصادر لها ولا أفعال ؛ فيقدر لها مصادر كما يقدر للأفعال التى لم يستعمل لها مصادر ، وغير المشتق ما عرى مما وسم به المشتق . انتهى[٦] .

فإذا عدنا إلى نص ابن مالك وجدناه على النحو التالى: "والمراد هنا بالمشتق ما دل على متصف مصوغ من مصدر مستعمل أو ومقدر ، فذو المصدر المستعمل نحو: ضارب ومضروب وحسن وأحسن فيه ، وذو المصدر المقدر نحو: ربعة وحزوَّر وحضاجر من الصفات التى لا مصادر لها ، ولا أفعال ؛ فتقدر لها مصادر كما تقدر للأفعال التى لم يستعمل لها مصادر ، وغير المشتق ما عرى مما

(١) التحقيق: ٥ .
(٢) راجع: نص ابن مالك ١/ ٨ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٧ .
(٤) التحقيق: ٤٠ .
(٥) راجع الكلام بنصه في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٩ ، ٥٠ .
(٦) التحقيق: ٢٣٩ .

وسم به المشتق[١] .

فنجد المرادى في نقله عن ابن مالك قد أسقط حرف العطف في أول النص ، وكلمة "هنا" وجملة "فذو المصدر المستعمل ، وذو المصدر المقدر" ونجده وضع كلمة "فقاخر" بدل كلمة "حضاجر" .

٧- كان المراد - في بعض الأحيان - يأخذ بعض كلمات ابن مالك ثم يركب عليها كلمات من عنده ، فلا تعرف ماهية تحديد نسبة النص أهو لابن مالك أم للمرادى ، بل يعرف هذا باسم المزج .

ومن ذلك قول المرادى: "قال المصنف: فلا يصح أن يكون التقدير: ذو صوم ؛ لأن هذا صدق من صام ولو يومًا ، وذاك إنما يصدق على المدمن[٢] .

أما نص ابن مالك فعلى النحو التالى: "ولا يراد بذلك: ذو صوم ؛ لأن ذلك الصوم يصدق على القليل والكثير ، وهو صوم لا يصدق إلا على المدمن للصوم[٣] .

والفرق واضح بين النصين .

كانت هذه مجرد أمثلة توضح منهج المرادى في النقل عن ابن مالك ، وليس الأمر مقصورًا على ابن مالك وكتابه ؛ بل هو منهج استخدمه مع كل الذين نقل عنهم ، والتمثيل بنقول ابن مالك إنما هو دلالة عامة تصدق على كل النقول ، والمقام لا يتسع لضرب أمثلة أخرى ، فنكتفى بما قدمناه من أمثلة مطبقة على ابن مالك وكتابه شرح التسهيل .

من تنبيهات المرادى على ابن مالك:

لم يكن المرادى من الذين يأخذون القضايا النحوية على أنها مسلمات لا ينبغى أن يقترب منها وكأنها نصوص مقدسة ، وكذلك لم تبهره شخصية ابن مالك من أن يقف على بعض آرائه الخاطئة فيصوبها ، أو الناقصة فيكملها ، أو غير المسلمة به فيرفضها ، ويضع مكان تلك الآراء آراء ارتضاها لنفسه ، وقد تمثل هذه الآراء رؤية شخصية للمرادى فهى صادرة عنه وعن ثقافته ، وآراء أخرى يعزوها للنحاة الذين أثر رأيهم على رأى ابن مالك مما سوغ لنا أن نطلق عليها استدراكات فمن تلك التنبيهات التى استدركها المرادى على ابن مالك:

١- قوله عند شرح لقول ابن مالك: "وقد تثلث فاء فم منقوصًا أو مقصورًا"[٤] .

يقول المرادى: "ولم يذكر المصنف شاهدًا على ضم فائها وكسرها مقصورًا ، وفتح فائه مع التضعيف حكاه ابن السكيت وأنشد:

يا ليتها خرجت من فمّه

قال: ولو قيل: من فُمّه لجاز .

وحكى صاحب اليوافيت الفتح والضم والكسر مع التشديد[٥] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٤ .
(٢) التحقيق: ٢٤١ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٥ .
(٤) السابق ١/ ٤٧ .
(٥) التحقيق: ٣٤ .

٢- ومن ذلك - أيضًا - استدراكه على ابن مالك شرطين - زادهما غيره - في إعراب الأسماء الستة بالحروف .

الشرط الأول: أن تكون مكبرة فإن صغرت أعربت بالحركات نحو: أُخَيّ .

الشرط الثاني: أن تكون مفردة أي: غير مثناة ولا مجموعة ؛ لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع[١] .

٣- ومن ذلك استدراكه على ابن مالك وجوب خفاء الضمير في اسم الفعل المضارع نحو: أوّه وأف[٢] ، وقد اقتصر ابن مالك في شرحه في وجوب خفاء الضمير في مواضع المضارع المبدوء بالهمزة نحو: أقوم ، والمبدوء بالنون نحو: نقوم ، وبفعل أمر المخاطب نحو: قم ، والمضارع المبدوء بالتاء للمخاطب نحو: تقوم ، وباسم فعل الأمر مطلقًا ، أي: سواء كان لمفرد مذكر وغيره نحو: نزال يا زيد ، ويا زيدون ، ويا هند ، ويا هندان ، ويا هندات[٣] .

٤- ومن ذلك أيضًا رده على ابن مالك قوله: إن عدم لحاق النون لـ (لدن) من الضرورات ، وقد نسب ابن مالك هذا القول لسيبويه قائلاً: وزعم سيبويه أن عدم لحاقها لـ (لدن) من الضرورات" ثم يعلق المرادي على هذا النص قائلا: وليس كذلك لقراءة نافع . فقد قرأ نافع وأبو بكر: ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِي عُذْرًا ﴾[٤] .

٥- ومن استدراكات المرادي على ابن مالك استدراكه عليه في الإعراب ، ومن ذلك قوله: "قال ابن مالك في وقوع الضمير المنفصل موقع المتصل عندما تعرض لقول الشاعر .

وما أصاحب من قوم فأذكرهم ::: إلا يزيدهم حبًّا إلى هم

"فهم" فاعل يزيد ، ولولا الضرورة لقال: يزيدونهم ، وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر ؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم فيجعل المتصل - وهو الواو - فاعلاً ، والمنفصل توكيدًا . لصح ، وهذا وهم ؛ لأن ذلك جمع بين ضميرين أحدهما فاعل ، والآخر مفعول في غير فعل قلبي[٥] .

ثم بعد ذلك الكلام يستدرك المرادي على المصنف قائلاً: "فاعتقد المصنف أن فاعل يزيد هو المفعول ، وليس كذلك ؛ بل الفاعل ضمير القوم المصاحبين ، والمفعول عائد على من سبق ذكره ، والمعنى: ألا يزيد القوم المصاحبون أولئك المفارقين حبًّا[٦] .

٦- ومن ذلك استدراكه عليه ثلاثة شروط في حذف العائد المجرور ، وقد ذكر ابن مالك في شرحه ثلاثة شروط لحذف العائد المجرور وهي:

- أن يتحد معنى الحرفين .

---

(١) التحقيق: ٣١ .
(٢) التحقيق: ٩٢ .
(٣) السابق والصفحة .
(٤) التحقيق: ١٠٥ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٦ .
(٦) التحقيق: ١٢٢ .

- أن يتحد متعلقهما[١] .

ثم يقول المرادى: وأهمل المصنف ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المحذوف في موضع ما لم يسم فاعله نحو: مررت بالذى مُرَّ به .

الثاني: ألا يكون ثم ضمير آخر يصلح للعود نحو: مررت بالذى مررت به في داره .

الثالث: ألا يكون محصورًا نحو: مررت بالذى مررت إلا به[٢] .

٧- ومن تلك الاستدراكات قوله عند شرح المصنف: ويقدم الضمير المكمل معمول فعل أو شبهه على معسر صريح كثيرًا ، إن كان المعلوم مؤخر الرتبة .

مثال ذلك: ضرب غلامه زيدُ ، وغلامه ضرب زيدُ ، وضرب غلام أخيه زيد ، وغلام أخيه ضرب زيد فهذه صور أربع داخلة تحت قوله: المكمل معمول فعل ؛ لأن المضاف إليه فكمل المضاف .

أما الأولى فجائزة بإجماع ؛ لأن الفاعل مقدم في الرتبة .

وأما الثانية فحكى المصنف عن الكوفيين منعها ، والصحيح جوازها .

وأما الثالثة فهى كالأولى .

وأما الرابعة فحكى المصنف عن الكوفيين منعها ، والصحيح جوازها[٣] .

فالمرادى قد خالف ابن مالك في موافقته للكوفيين في منع الصورة الثانية ، والرابعة ، واستدل لرأيه بقوله: وإنما جازت هذه المسائل وشبهها: لأن المعمول فيها مؤخر الرتبة ، والمفسر في نية التقديم[٤] .

٨- ومن ذلك استدراكه على المصنف نسبة لغة رفع الاسم الموصول في حالاته الإعرابية الثلاث فقال: والمشهور في اللاء: وروده بمعنى اللآتى ، وقوله: واللائين مطلقا أى: رفعا ونصبا ، واللاؤون رفعًا ، وهذه لغة بعض هذيل كما قالوا: اللذون رفعًا والذين نصبًا وجرًا ، ولم ينسب المصنف اللغة الأولى ، وكلتا اللغتين لهذيل[٥] .

٩- ومن ذلك أيضًا تعليقه على رأى ابن مالك في مراتب أسماء الإشارة بعد ما ذكر حجج ابن مالك: انتهت الأوجه الخمسة مختصرة من كلامه ، ولإخفاء بما فيها من الضعف ، وأقواها الثانى[٦] .

١٠- ومن ذلك أيضًا قوله - معلقا - على كلام ابن مالك في أسماء الإشارة: أن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا تصحبه "ها" والسماع يرد عليه في الجمع قال الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٥ ، ٢٠٦ .
(٢) التحقيق: ١٦٦ .
(٣) التحقيق: ١٢٤ ، ١٢٥ .
(٤) السابق والصفحة .
(٥) السابق: ١٥٥ .
(٦) السابق: ١٩٦ ، ١٩٧ .

من هؤليائكن الضال والسمر[١].

١١- ومن ذلك أيضًا استدراكه على ابن مالك خمسة مواضع يجب فيها حذف المبتدأ وجوبا، وقد اقتصر ابن مالك في شرحه على ذكر أربعة مواضع يقول المرادى: وذكر غير المصنف مواضع أخر يجب فيها حذف المبتدأ:

أحدها: أن يذكر الشاعر منزلاً أو منازل ثم يقول: ديار فلان، أو ديار فلانة.

الثاني: ما انتصب من المصادر توكيدًا لنفسه نحو: صنع الله فإنه يجوز رفعه بإضمار مبتدأ لا يجوز إظهاره، قيل! وكذلك كل ما انتصب بفعل لا يجوز إظهاره، وإن لم يكن رفعه مقيسًا.

الثالث: قول العرب: من أنت؟ زيد أى: مذكورك حذفوا المبتدأ وجوبًا حملاً على الناصب حين قالوا: من أنت؟ زيدًا، وهذا الموضع مندرج في الضابط المتقدم.

الرابع: قول العرب: لا سواء حكاه سيبويه، وتأوله على حذف المبتدأ أى: هذان لا سواء، وهو واجب الحذف، والمبرد لا يمنع ظهوره، وقدره بعضهم بعد لا أى: هما سواء، وإنما لم تكرر لا؛ لأن المعنى: لا يستويان.

الخامس: قولهم! لا سيما زيد بالرفع أى: لاسيّ الذى هو زيد[٢].

١٢- استدرك المرادى على ابن مالك في مسوغات الابتداء بالنكرة: التفصيل قال المرادى في قول الشاعر:

فيوم علينا ويوم لنا ::: ويوم نساء ويوم نسر

والمسوغ لهذا عند غيره والتفصيل، ولم يذكره المصنف في المسوغات[٣].

١٣- ذكر المصنف في وجوب تقديم المبتدأ على الخبر وجوبًا أو تأخير الخبر عن المبتدأ وجوبًا سبعة أوجه، وقد استدرك المرادى عليه ستة أوجه أخرى، وهى: أن يكون خبرًا لكم الخبرية نحو: كم غلام عندى، أو لمضاف إليها نحو: وزيد كم ملك زارن، أو لما التعجبية نحو: ما أحسن زيدًا، أو يكون خبرًا لضمير متكلم أو مخاطب، وهو موصول أو موصوف، والصلة أو الصفة قد عاد فيها الضمير مطابقًا نحو: أنا الذى فعلت، وأنا رجل فعلت، أو لمبتدأ فيه معنى الدعاء معرفة ونكرة نحو: الحمد لله، والويل لزيد، ونحو: سلام عليك، وويل لزيد، أو يكون جملة لا تحتمل الصدق والكذب نحو زيد اضربه، وزيد هلا ضربته[٤].

١٤- وقد يعلق المرادى على طريقة ابن مالك في تقسيم المسائل بالغرابة، من ذلك قوله تعليقًا على كلام ابن مالك في الربط بين المبتدأ والخبر! وما ذكره المصنف في الكلام على الربط طريق فيه غرابة[٥].

---

(١) السابق: ٩٧.
(٢) السابق: ٢٨٨ ومابعدها.
(٣) السابق: ٢١٣.
(٤) السابق: ٢٣٦، ٢٣٥.
(٥) السابق: ٢٤٥.

١٥- ذكر المصنف في باب ظن وأخواتها أن الإلغاء جائز بلا قبح ولا ضعف، وذلك إذا توسطت بين المفعولين، وتأخرت عنهما نحو زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت، والإلغاء مع التأخر أقوى عند الجميع، وأما مع التوسط فقيل: هما سواء، وقيل: الإعمال أرجح.

وقد استدرك المرادى على المصنف في جواز الوجهين مع التأخر والتوسط شرطين - أهملهما المصنف:

الأول: ألا تدخل لام الابتداء على الاسم نحو: لزيد قائم ظننت، ولزيد ظننت قائم فلا يجوز في ذلك إلا الإلغاء.

الثاني: ألا تكون منفية نحو: زيدًا منطلقًا لم أظن، وزيدًا لم أظن منطلقًا فلا يجوز في ذلك الإعمال[١].

١٦- ذكر المرادى[٢] أن المصنف زعم في شرح التسهيل أن أرى هذه لم يستعمل منها ماض[٣].

وقد علق على كلام ابن مالك السابق فقال: "وليس كذلك؛ بل نص عليه سيبويه"[٤].

١٧- ذكر ابن مالك في شرحه أن الفعل يتعدى بوسيلتين:

الهمزة وتضعيف العين[٥] بينما زاد المرادى - على ابن مالك - أربع وسائل أخرى وهى:

- تضعيف اللام نحو: صَعَّر خده، وصعررته.
- السين والتاء نحو: حسن زيد واستحسنه.
- ألف المفاعل نحو: سار زيد، وسايرته.
- تغيير حركة العين نحو: شترت عين الرجل، وشترها الله[٦].

* * *

(١) السابق: ٣٨٥.
(٢) السابق: ٤٠٥.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٤.
(٤) السابق: ٤٠٥.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٢.
(٦) السابق: ٤٦٣.

الفصل الثاني
الشواهد في شرح التسهيل

تعددت شواهد المرادى في شرحه لتسهيل ابن مالك ، والمرادى كغيره من نحاة عصره الذين تعددت مصادرهم في الاستشهاد ، فهو يستشهد بجميع المصادر - القرآن وقراءاته ، وكلام العرب شعره ونثره - التى استشهد بها النحاة قبله - مع الاختلاف في الكثرة والقلة - والمرادى تبع ابن مالك في كثير من شواهده ، ولم يضف إليها إلا في القليل ، فتكاد تكون الشواهد هى هى ، وتدور شواهد المرادى على النحو التالى:

أولاً : القرآن الكريم وقراءاته :

إن المتصفح لكتاب شرح التسهيل للمرادى قلما يجد موضوعًا لا يستشهد فيه بآى القرآن الكريم ؛ بل يجدر القول بأن جميع الموضوعات التى شرحها العلامة المرادى أكثر فيها من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، والمرادى لا يفرق بين القراءات المتواترة والشاذة ؛ فالقراءة عنده سنة متبعة فهو يستشهد بالقرآن وقراءاته على حد سواء ؛ وذلك لأن القرآن الكريم هو "أصح كلام وأبلغه ؛ ولذلك ليس ثمة خلاف في حجية النصوص القرآنية ، كما أنه ليس ثمة خلاف في الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة"[١] .وكذلك القراءات الشاذة لها حجيتها ومكانتها في الاحتجاج ، وقد ذكر الدكتور على أبو المكارم - في كتابه أصول التفكير النحوى - أن النحاة في هذه المرحلة - يعنى مرحلة التقعيد - قد تأثروا إلى حد كبير بموقف الفقهاء والقراء - في عدم جواز القراءة بالشاذ - ويترتب عليه عدم حجيته - وعلى الرغم مما ذكره بعض النحاة المتأخرين منسوبًا إلى علماء هذه المرحلة من اعترافهم بالقراءة الشاذة واحتجاجهم بها فإننى - والكلام للدكتور على - لم أعثر فيما بين يدى من كتب النحاة المتقدمين ورسائل اللغويين ما يثبت حجية القراءة بالشاذ[٢] .

وهناك ثمة ملاحظات على الكلام السابق:

أولاً: وجود استشهاد بالقراءات الشاذة في كتب المتقدمين ككتاب سيبويه والمقتضب وكتب شروح الجمل والكتب التى تناولت الألفية تحليلاً وشرحًا وغيرها من الكتب ، وهى عديدة بحيث يصعب على الباحث الإلمام بها كلها في هذا المقام .

ثانيًا: تصريح الأصوليين بأن القراءة الشاذة يحتج بها في حرفها ما لم تخالف نصًا أو قياسًا ؛ بل ويحتج بها وإن خالفته في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه[٣] .

ثالثًا: لو سلمنا جدلاً بصحة الكلام السابق للدكتور على - فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو وجود مبررات تكشف عن وجود القراءات القرآنية في كتب النحاة ، ولو افترضنا أن هذه القراءات أتت منهم دون قصد - وهو فرض لا يصح - فإن النتيجة الواضحة التى لا تحتاج إلى كبير عناء هى

(١) أصول التفكير النحوى ٣٨ .
(٢) السابق ٣٨ ، ٣٩ .
(٣) الاقتراح: ٤٨ .

أن الاستشهاد بالقراءات الشاذة لـه سند في كتب النحاة ، ولكن موقفهم يختلف بين مكثر ومقل .

رابعًا: أن القـراءات القـرآنية الشاذة تمثل حقلاً خصبًا للاستشهاد بالقراءة على قبول أو رفض القاعدة ، وفى ترك النحاة القراءات القرآنية الشاذة يفوت على النحو العربى فوائد كثيرة .

خامسًا: ينبغـى للأصـولى أن يوفـق قاعدته على القراءة ، وليس العكس فالقراءة سنة متبعة لا يصح تجاهلها .

ومـرة أخرى نعود لشواهد المرادى القرآنية في القراءات المتواترة فنجد المرادى قد استشهد بعدد كبير من الآيات القرآنية في شرحه وهذه بعض الأمثلة:

- استـشهاده بقولـه تعالى: ﴿ **لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ** ﴾ [النحل: ٦٢] على أن فتح همزة "إن" بعد لا جرم هو المشهور[١] .

- استشهد بقولـه تعالى: ﴿ **وَإِنَّ لَكَ لأَجْرًا** ﴾ [القلم: ٣] على جواز دخول لام الابتداء على اسم إن المفصول بينها وبين الخبر[٢] .

- إستـشهد بقـولـه تعالى: ﴿ **وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ** ﴾ [النمل: ٧٣] و ﴿ **إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ** ﴾ على دخول لام الابتداء وعلى خبر إن المؤخر عن الاسم[٣] .

- استـشهد بقـولـه تعـالى: ﴿ **وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى** ﴾ [الضحي: ٥] علـى مجيء حرف التنفيس بعد لام الابتداء يقول المرادى في شرح نص أبى مالك .

- **ص: وقد يليها حرف التنفيس خلافًا للكوفيين.**

- **ش** : نحـو: إن زيـدًا لـسوف يقـوم ، أجـازه البـصريون ؛ لأن اللام قد دخلت عليه في قولـه تعـالى: ﴿ **وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى** ﴾ قـال بعض المغاربة: وأما السين فامتنعت العرب من إدخال اللام عليها كراهة لتوالى الحركات في بعض المواضع نحو: ليستدحرج مضارع تدحرج[٤] .

- استـشهد بقـولـه تعـالى: ﴿ **لاَ فِيهَا غَوْلٌ** ﴾ [الصافات: ٤٧] على أن "لا" لا تعمل عمل إن إذا فـصل بيـنها وبـين اسمهـا بفاصـل ، وأجاز الرمانى أن تعمل مع الفصل ، ويبطل البناء ، ويرجع إلى النصب نحو: لا كذلك رجلاً[٥] .

- استـشهد بقولـه تعالى: ﴿ **فينظر أيها أزكى طعامًا** ﴾ [الكهف: ١٩] على أن الجملة بعد المعلق في موضـع نـصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به ، وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الجملة في موضع جر ، والصحيح أنها في موضع نصب[٦] .

---

(١) التحقيق: ٣٤١ .
(٢) التحقيق: ٣٤٣ .
(٣) التحقيق: ٣٤٣ .
(٤) التحقيق: ٣٤٥ .
(٥) التحقيق: ٣٦٠ .
(٦) التحقيق: ٣٩٣ .

- استشـهد بقولـه تعـالى: ﴿ ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفى خلق جديد ﴾ [سـبأ: ٧] عـلى إلغاء أعلم وأخواتها مطلقًا .

- والمرادى يحكى اختلاف العلماء مع أدلتهم ومناقشتهم حول الاستدلال بالآية ثم يعرض وجهة نظره فيما استشهدوا به ، من ذلك استشهاد الكوفيين بقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ [الممتحنة: ١٠] على جواز تجريد الفعل من تاء التأنيث مع جمع المؤنث بالألف والتاء كالتكسير يذكر على معنى الجمع ، ويؤنث على معنى الجماعة واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ وقد علق المرادى على قول الكوفيين بما يشبه رفضه - بأن التاء حذفت للفصل بالمفعول ، أو مراعاة لموصوف محذوف[١] .

وإذا ما ذهبنا إلى استشهاده بالقراءات فإننا نجد كتاب المرادى مليء بالقراءات القرآنية سبعية كانت أو عشرية أو شاذة .

- من ذلك استشهاده بقراءة ابن مسعود: ﴿ إن لَّبِثْتُمْ إلاَّ قَليلاً ﴾ [الإسراء: ٣٥] على أن "أنّ" إذا خففت لزم بعدها اللام الفارقة - إن خيف لبس بأن النافية - ولا يليها غالبًا من الأفعال إلا ماض ناسخ للابتداء[٢] .

- استشهد بقراءة بعضهم: ﴿ إِلاَّ إِنَّهُـمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [الفرقان: ٢٠] على جواز زيادة لام التأكيد في خبر أن المفتوحة[٣] .

- استشهد بقراءة نافع: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [هود: ١١١] على جواز إعمال إن المخففة عمل إن المشددة ، وقد منع الكوفيون إعمالها وهم محجوجون بقراءة نافع[٤] .

- استشهد بقراءة مجاهد: ﴿ لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة ﴾ [البقرة: ٢٣٣] على رفع المضارع بعد أن الناصبة للمضارع أهملت حملاً على ما أختها[٥] .

- استشهد بقراءة بعضهم: ﴿ أم يقولون أنَّ إبراهيم ﴾ [البقرة: ١٤٠] على جواز فتح همزة إن عند سليم وغيرهم إذا وقعت بعد القول الملحق بالظن ، ويجوز كسرها على الحكاية .

- استشهد بقراءة مالك بن دينار ، وأبى رجاء والجحدرى - بخلاف عنه: ﴿ فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنهم ﴾ [الأحقاف: ٢٥] على زعم بعض النحويين الذين لا يجيزون ثبوت تاء التأنيث مع الفصل بإلا إلا في الشعر ، والصحيح جواز ثبوتها في غير الشعر ، ولكن على ضعف للقراءة السابقة[٦] .

---

(١) التحقيق: ٤١٢ .
(٢) التحقيق: ٣٥٠ .
(٣) التحقيق: ٣٤٦ .
(٤) التحقيق: ٣٤٨ .
(٥) التحقيق: ٣٥٤ .
(٦) التحقيق: ٤١١ .

- استشهد بقراءة بعض القراء: ﴿ **قال ربُّ السجن** ﴾ [يوسف: ٣٣] و ﴿ **قال ربُّ احكم بالحق** ﴾ [الأنبياء: ١١٢] بضم الباء على نية الإضافة وحذف حرف النداء ، قال الأستاذ أبو علي: وهذا إذا لم يلتبس يعني المنادى المقبل عليه ، وقال خطاب في هذه اللغة: إنها قليلة رديئة ، وعلل بأنه يلتبس المضاف بغيره ، وفي النهاية: من قال: يا غلامُ بُضم الميم إنما يفعلون ذلك في الأسماء التي تغلب عليها الإضافة كقولك: يارب ، ويا قوم ، فلما كانوا يضيفونه كثيرًا ، جعلوه معرفًا بالقصد فبنوه على الضم ، وهذه الضمة كهي في يا رجل إذا قصدت رجلا بعينه(١) .

- استشهد بقراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿ **ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي** ﴾ [إبراهيم: ٢٢] بالكسر على جواز كسر الياء مدغمة في الباء مكسورة(٢) .

ثانياً: الحديث النبوي والآثار:

يختلف الاستشهاد بالحديث النبوي عنه بالقرآن الكريم وقراءاته إذ نجد أن "الحديث كان مسكوتا عن الاستشهاد به في هذه الفترة ، فلم نر واحدًا من النحاة يتناول بالبحث والمناقشة مدى حجية الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ "(٣) ثم يتطور هذا الأمر بعد ذلك وينقسم النحاة إلى ثلاثة أقسام تتلخص في جواز الاستشهاد به مطلقًا وعلى رأسهم ابن خروف وابن مالك والرضى ، ومنع الاستشهاد به مطلقًا وعلى رأسهم أبو حيان وابن الصائغ .

وقسم يقف موقفًا وسطا بين المانعين مطلقا ، والمجوزين مطلقًا . ويأتي المرادى ضمن الذين جوزا الاستشهاد بالحديث النبوى ، ووقف منه موقف المحترم لهذا النص الصادر عن النبي ﷺ ، وبلغ استشهاد المرادى بالحديث النبوى أكثر من مائة حديث وهذه الكثرة الهائلة توضح لنا موقف الرجل من الحديث النبوي ومكانة الحديث النبوى عند المرادى وهذه بعض المواضع .

- استشهد بقول النبى ﷺ : «**لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك**» على إثبات ميم فم في حالة الإضافة في غير الشعر ، وقد زعم الفارسي أن ذلك ضرورة بناء منه على أن الميم لا تثبت إلا في الشعر ، وهذا من تحكماته العارية عن الدليل(٤) .

- استشهد بقول أم حبيبة: "إني كنت عن هذا لغنية على جواز دخول لام التأكيد على خبر كان الواقعة خبر إن(٥) .

- استشهد بقوله ﷺ : «**قد علمنا إن لأنت لمؤمنًا**» على كسرة الهمزة على مذهب الأخفش ، ومن وافقه من المغاربة ، وبالفتح على مذهب الفارسي ؛ لأنها غير المعلقة(٦) .

- استشهد بقوله ﷺ : «**لعلك أن تخلّف حتى ينتفع بك أقوام ويضربك آخرون**» على أن لعلّ قد يأتي خبرها "أن يفعل" بعد اسم عين حملاً على عسى ، وهي لغة مشهورة كثيرة الوقوع في

---

(١) التحقيق: ٨٤٩ .
(٢) التحقيق: ٨٥٠ .
(٣) أصول التفكير النحوى ٣٩ .
(٤) التحقيق: ٤٠ .
(٥) السابق: ٣٤٤ .
(٦) السابق: ٣٤٩ .

كلامهم[١] .

- استشهد بقوله ﷺ : «**فصلوا جلوسًا أجمعين**» على نصب أجمعين على الحالية ، وذكر بعد ذلك توجيها آخر وهو أن أجمعين تأكيد لضمير مقدر منصوب كأنه قال: أعينكم أجمعين ، ذكر كذلك رواية أخرى للحديث: أجمعون على أنه تأكيد للواو[٢] .

- استشهد بقول عائشة رضى الله عنها: "ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهرًا كله إلا رمضان" على أن النكرة إذا أفادت ، جاز توكيدها ؛ وقد حكى الكوفيون توكيد النكرة مطلقًا أفادت أم لم تفد[٣] .

- استشهد بقول النبى ﷺ : «**اجتنبوا السبع الموبقات: الشركُ بالله والسحرُ**" بالرفع على تعين القطع في الشرك بالله والسحر» وانتقاء البدلية ؛ لأنه لم ينو محذوفًا ، جاز البدل كرواية من روى: «**واجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله والسحر**» بالذهاب على البدل كأنه قيل: وأخواتهما وحذف ؛ لأن الموبقات سبع في حديث آخر ، واقتصر هنا على ثنتين تنبيهًا على أنهما أحق بالاجتناب[٤] .

- استشهد بقول النبى ﷺ : «**تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره**» على جواز حذف الواو مع معطوفها ودونه[٥] .

ثالثًا: الشعر:

استشهد المرادى بالشعر العربى ليدلل على صحة قاعدته أو عدم أصحيتها ، وقد استشهد المرادى بعدد كبير من الشعر زاد على الألف بيت ، وكان المرادى يستشهد بأبيات ينسبها ، وبأبيات ترك نسبتها ، وكان يستشهد بشطر بيت أو جزء من البيت ، ووصل الاستشهاد عند المرادى ببيتين وثلاثة أبيات ، وقد استشهد المرادى بالشعر في مختلف عصوره فاستشهد بالشعر الجاهلى والإسلامى والأموى والعباسى فيما بعد عصر الاحتجاج كالاحتجاج بشعر أبى تمام ، وقد جاءت أشعار المرادى على أغلب الأوزان العروضية ، ولم يغب عنها إلا البحور القليلة لم تتجاوز أربعة أبحر ، وفيما يلى نماذج من ذلك .

الاستشهاد ببيت كامل منسوب:

يقول المرادى في شرح قول المصنف:

ص: وتلزم اللام الفارقة بعدها إن خيف لبس بإن النافية ولم يكن بعدها نفى.

ش: نحو: إن زيد لقائم ، ولا تلزم مع الإعمال لعدم اللبس ، ولا في موضع لا تصلح للنفى كقول الطرماح:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ::: وإن مالك كانت كرام المعادم[٦]

---

(١) السابق: ٣٥٦ .
(٢) السابق: ٨٦٠ .
(٣) السابق: ٨٦٠ .
(٤) السابق: ٨٨٨ .
(٥) السابق: ٩٠٦ .
(٦) السابق: ٣٤٨ .

الاستشهاد ببيت كامل غير منسوب:

يقول المرادى في شرح قول المصنف في لام الابتداء:

ص: وعلى معموله مقدمًا عليه بعد الاسم.

ش : مثاله قول الشاعر:

إن امـــرءًا خصـــنى مـــنه مودتـــه ::: عـــلى التـــنائى لعـــندى غـــير مكفـــور[1]

الاستشهاد بشطر بيت:

استشهد المرادى على أن ما تلحق بليت فتعمل وتهمل بقول الشاعر:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا[2]

وتمامه:

إلى حمامتنا أو نصفه فقد

الاستشهاد بجزء من بيت:

استشهد المرادى بجزء من بيت:

ولا لـــذات للشـــيب[3]

على جواز فتح التاء والبيت بتمامه:

إن الشـــباب الـــذى مجـــد عواقـــبه ::: فـــيه نلـــذ ولا لـــذات للشـــيب

الاستشهاد بأكثر من بيت:

استشهد المرادى على صحة ما ذهب إليه ابن مالك من إلغاء أعلم وأخواتها إذا توسطت بين معموليها بقول الشاعر:

وكـــيف أبـــالى بـــالعدا ووعـــيدهم ::: وأخشـــى مـــلمات الخطـــوب الصوايب

وأنـــت أرانى الله أمـــنع عاصـــم ::: وأمـــنح مســـتكفى وأراف واهـــب

الاستشهاد بشعراء ما بعد عصر الاستشهاد:

كثر في شرح التسهيل للمرادى الاستشهاد بشعراء عصر ما بعد الاحتجاج كجرير والفرزدق والمتنبى وأبى تمام ، وهذا الأمر يعكس لنا شيئًا مهمًا وهو أن المغيار في الاستشهاد بالنص لا بالقائل ، ومن ذلك استشهاده ببيت المتنبى:

فمضـــت وقـــد صـــبغ الحـــياء بياضـــها ::: لـــونى كمـــا صـــبغ الـــلجين العسجد[4]

على تضمين صبغ معنى صير .

---

(١) السابق: ٣٤٣ .

(٢) السابق: ٣٥١ .

(٣) السابق: ٣٦٤ .

(٤) السابق: ٣٨١ .

الاستشهاد بشعر أصحاب المعلقات:

استشهد المرادي بشعر أصحاب المعلقات كلهم فاستشهد بقول امرئ القيس:

عوجا على الطلل المحيل لأننا ::: نبكي ديار كما بكى ابن حزام[١]

وبقول زهير:

ولا سابق شيئًا إذا كان جائيا[٢]

وبقول عنترة:

ولقد نزلت فلا تظني غيره ::: في بمنزلة المحب المكرم[٣]

وبقول الحارث بن حلزة:

أو منعتم ما تسألون فمن ::: حدثتموه له علينا الولاء[٤]

وبقول النابغة:

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها ::: يهدى إلى غرائب الأشعار[٥]

وبقول لبيد:

تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما ::: وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر

الاستشهاد بأوزان الشعر المختلفة:

جاءت استشهادات المرادي الشعرية على أوزان الشعر المختلفة إلا أنه غاب عن هذه الأوزان وزن المضارع والمجتث، والمقتضب والمتدارك:

فمن الوافر قول الشاعر:

أراك علقت تظلم من أجرنا ::: وظلم الجار إذلال المجير[٦]

ومن الطويل قول الشاعر:

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى ::: فلج كأني كنت باللوم مغريا[٧]

ومن الكامل قول الشاعر:

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى ::: والشيب كان هو البديء الأول[٨]

ومن البسيط قول الشاعر:

قامت تلوم وبعض اللوم آونة ::: مما يضر ولا يبقى له نغل[٩]

---

(١) السابق: ٣٥٥.
(٢) السابق: ٣٥٨.
(٣) السابق: ٣٧٣.
(٤) السابق: ٤٠٣.
(٥) السابق: ٤٠٢.
(٦) السابق: ٣١٧.
(٧) السابق: ٣١٧.
(٨) السابق: ٣٣٣.
(٩) السابق: ٣١٩.

ومن المديد قول الشاعر:

للفـــتى عقـــل يعـــيش بـــه ::: حيـــث تهـــدي ســـاقه قدمـــه[1]

ومن الخفيف قول الشاعر:

وإذا مـــا سمعـــت مـــن نحـــو أرض ::: بمحـــب قـــد مـــات أو قـــيل كـــاد[2]

ومن الرجز قول الشاعر:

أكـــثرت فـــي الـــعذل مـــلحـــا دائما ::: لا تكـــثرن إني عســـيت صـــائما[3]

ومن المتقارب قول الشاعر:

فقلـــت أجـــرني أبـــا خـــالد ::: وإلا فـــهـــبني امـــرءا هالـــكـــا[4]

ومن الهزج قول الشاعر:

ووجـــه مشـــرق الـــنحر ::: كـــأن ثديـــاه حقـــان[5]

ومن المنسرح قول الشاعر:

يوشـــك مـــن فـــر مـــن منيـــته ::: في بعـــض غـــراته يوافقهـــا[6]

ومن الرمل قول الشاعر:

شـــر يومـــيها وأغـــواه لهـــا ::: ركبـــت عـــنز بحـــدج جمـــلا[7]

ومن السريع قول الشاعر:

وخـــالد يحمـــد أصـــحابه ::: بـــالحق لا يحمـــد بالـــباطل[8]

هذه هي الأوزان التي ترددت في شرح التسهيل للمرادى واختلفت هذه الأوزان بين كثرة وقلة على مدار الكتاب فنجد أن نسبة شيوع بحر الرجز والكامل والوافر نسبة كبيرة إذا ما قورنت بوزنه المتقارب أو المتدارك أو المقتضب ، وقد حاولت البحث عن العلاقة بين الوزن والاستشهاد محاولاً الربط بينهما لكنى لم أعثر عن علاقة واضحة إلا التى ترجع إلى شيوع البحر نفسه على مستوى مجموع الشعر العربى ، أو يرجع إلى توارث هذه الأبيات في كتب الشواهد فتناقلها النحاة سلفًا عن خلف[9] .

رابعًا : كلام العرب النثرى :

كلام العرب – غير الشعر – يجوز الاحتجاج به عند النحاة إذا ما ثبتت فصاحته ، وكان المرادى يسير على نهج النحاة في الاستشهاد بالموروث النثرى عند العرب ، وكتاب شرح التسهيل للمرادى

---

(١) السابق: ٥٣٤ .
(٢) السابق: ٣٢٢ .
(٣) السابق: ٣٢٠ .
(٤) السابق: ٣٧٧ .
(٥) السابق: ٣٥٤ .
(٦) السابق: ٣١٩ .
(٧) السابق: ٤٥٧ .
(٨) السابق: ٣٦١ .
(٩) رجعت في تلك الملاحظتين إلى الأستاذ الدكتور/ محمد عبد العزيز عبد الدايم في حديث بيني وبينه .

مليء باللهجات وأقوال العرب، ومن ذلك:

- استشهد المرادي بقول العرب: إن قنعت كاتبك لسوطًا[١] على لحوق اللام الفارقة في خبر بعد إن المخففة.
- استشهد المرادي بقول العرب: إنما زيدًا قائم[٢] على جواز عمل إن إذا لحقتها ما، واعتبار ما زائدة.
- استشهد المرادي بقول العرب: جئت بلا شيء[٣] على عمل لا عمل إنّ مع اقترانها بحرف الجر الزائد.
- استشهد المرادي بقول من يوثق بعربيته: البركة أعلمنا الله مع الأكابر[٤] على إلغاء أعلم وأخواتها إذا توسطت بين معموليها.
- استشهد المرادي بقول بعضهم: جاءته كتابي فاحتقرها[٥] على أن تاء التأنيث تلحق الماضي المسند إلى مؤول.
- استشهد المرادي بقول العرب: إني لبحمد الله لصالح[٦] على زيادة لام التأكيد بعد إن قبل الخبر المؤكد بها.
- استشهد المرادي بقول العرب وهبني الله فداك[٧] على أن وهبني جاءت بمعنى جعلني وغير ذلك مما جاء في النص المحقق.

* * *

(١) التحقيق: ٣٥٠.
(٢) السابق: ٣٥١.
(٣) السابق: ٣٦٢.
(٤) السابق: ٤٠٢.
(٥) السابق: ٤٠٩.
(٦) السابق: ٣٤٦.
(٧) السابق: ٣٧٧.

الفصل الثالث

الخلاف النحوى في شرح التسهيل

لقد كان المرادى من العلماء المعنيين بذكر القضايا الخلافية بين النحاة ، أو المدارس النحوية ، وشأن المرادى في ذلك شأن علماء عصره ، فهو لم يشذ عن النهج الذى ساروا عليه ، وكان المرادى - رحمه الله - يذكر دائمًا الخلاف الذى دار بين النحاة في جميع المسائل التى سبق أن ذكر العلماء فيها ذلك الخلاف ، ولكن الجديد في هذا الذكر - أو العرض - أن المرادى كان ينقل الخلاف من خلال ثقافته الخاصة ، ومفهومه الخاص ، ويحاول في نهاية كل خلاف - تقريبًا - أن يدلو برأيه موافقًا أو معارضًا ، وشرح التسهيل للمرادى ملىء بالخلاف سواء كان خلافًا على مستوى المدارس النحوية ، أو كان خلافًا على مستوى الأشخاص ، وقد قمت باختيار بعض المسائل الخلافية التى أشار إليها المرادى ، وقمت بعرض المسألة ثم الخلاف فيها ثم بينت تعليق المرادى - إن وجد - على هذا الخلاف .

اشتقاق الاسم:

ذكر المرادى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول اشتقاق الاسم ، وذكر رأى البصريين في أن الاسم اشتقاقه من السمو ، فمادته: سين وميم وواو ، وفى تقدير أصله قولان **أحدهما**: سمو كقنو ، **والثاني**: سُمْو كفعل ثم حذفت لامه ، وأن اشتقاقه عند الكوفيين من الوسم فمادته: واو ، وسين وميم ، فالمحذوف فاؤه ثم يرجح رأى البصريين بقوله: والصحيح الأول لقولهم في الجمع: أسماء ، وفى التصغير: سمى[1] .

رفع الاسم المشتق:

ذكرى المرادى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول رفع الاسم المشتق الضمير بعده ويكون مبتدأ ، وقد أجاز البصريون ذلك ، ومنع الكوفيون ذلك في الضمير المنفصل فلا يجيزون إلا: أقائمان أنتما بالمطابقة ليكون أنتما مبتدأ وأقائمان خبرًا مقدمًا . قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مبتدأ الخبر ، كان جاريًا مجرى الفعل ، والفعل لا ينفصل منه الضمير .

وقد علق المرادى على ذلك بموافقته لمذهب البصريين فقال: والصحيح ما ذهب إليه البصريون[2] .

ويستند المرادى على تأييده لرأى البصريين بقول الشاعر:

خليلى ما واف بعهده أنتما ::: إذا لم تكونا لى على من أقاطع

وقول الآخر:

ما باسط خيرًا ولا دافع أذى ::: من الناس إلا أنتم آل دارم

وحاصل الكلام في رفع الصفة الضمير بعدها ثلاث صور:

---

(١) التحقيق: ٥ .

(٢) السابق: ٢١٣ .

إحداها: أقائمان الزيدان ، ويتعين حينئذ أن يكون الزيدان مبتدأ و"أقائمان خبرًا مقدمًا عليه .

ثانيها: أقائم الزيدان ، ويتعين حينئذ أن يكون الزيدان فاعلاً للصفة قائمًا مقام الخبر

وثالثها: أقائم زيد ، ويجوز فيه الأمران[١] .

الإعراب في الاصطلاح:

ذكر المرادى الاختلاف بين النحاة في تعريف الإعراب في الاصطلاح فقال: والإعراب مختلف فيه فقيل: هو أمر لفظى ، وحده ما ذكره المصنف ونسبه للمحققين وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين ، وقيل هو أمر معنوى ، وحده: تغيير أواخر الكلم لاختلاف في العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا ، وهو ظاهر قول سيبويه ، واختيار الأعلم ، ثم يعقب المرادى على هذا الخلاف ويميل إلى الرأى الأول - مخالفًا سيبويه -: ويدل على صحة الأول أن الإعراب قد يكون لازمًا للزوم مدلوله كرفع: لا نولك أن تفعل كذا ، ولعمرك وكنصب سبحان الله ، ورويدك ، وكجر الكلاع ولعريط من ذى الكلاع ، وأم عريط[٢] .

فتحة ما لا ينصرف حالة الجر:

ذكر المرادى الخلاف بين الجمهور وبين الأخفش والمبرد حول فتحة ما لا ينصرف حالة الجر هل هى حركة إعراب أم حركة بناء "فمذهب الجمهور أن فتحة ما لا ينصرف في حالة الجر حركة إعراب ، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنها حركة بناء ، وزعما أن ما لا ينصرف يعرب في حالين ، ويبنى في حال[٣] .

ثم يذكر المرادى رأيه بعد ذلك بأن رأى الأخفش والمبرد لا نظير له ثم يذكر احتجاجهم بناء أمس فيقول: "وأما احتجاجهم بأمس ؛ ففاسد ؛ لأن أمس لا يبنى إلا حال تضمنه معنى الحروف ، وما لا ينصرف ليس فيه سبب البناء[٤] .

أقسام الفعل:

ذكر المرادى الخلاف بين الجمهور والكوفيين في تقسيم الأفعال ، وذكر أن الفعل ينقسم باعتبار الصيغة إلى ماض وأمر ومضارع ، فالقسمة هنا ثلاثية .

بينما ذكر الكوفيون أن الأمر صورة مقتطعة من المضارع ، فالقسمة إذا ثنائية[٥] .

أصلية الإعراب في الأسماء وفرعيته في الأفعال:

ذكر المرادى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصلية الإعراب في الأسماء ، وفرعيته في الأفعال فقال: مذهب البصريين أن الإعراب في الاسم أصل ، وفى الفعل فرع ، وقال الكوفيون ، إنه أصل فيهما ، وعن بعض المتأخرين أن الفعل أحق به من الاسم[٦] .

---

(١) انظر: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامى تحقيق د أسامة طه الرفاعى ٢٧٨/١ مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ .
(٢) التحقيق: ٢٣ .
(٣) السابق: ٢٨ .
(٤) السابق: ٢٩ .
(٥) السابق: ١١ .
(٦) السابق: ٢٣ .

تعقيب المرادى:

والصحيح مذهب البصريين ، والمرادى مع ترجيحه لرأى البصريين يذكر علة ذلك وهي: وجوب قبول الاسم بصيغة واحدة معانى مختلفة وهى الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلولا الإعراب ، ما علمت هذه المعانى من الصيغة وذلك نحو ما أحسن زيدًا بالنصب في التعجب ، وبالرفع في النفى ، وبالجر في الاستفهام فلولا الإعراب ، لوقع اللبس .

وقد احتج الكوفيون - على البصريين - بأن اللبس الذى أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ؛ بالنصب نهى عن الجمع بينهما ، وبالجزم نهى عنهما مطلقًا ، وبالرفع عن الأول وإباحة للثانى .

وقد رد على ذلك بأن النصب على إرادة أن ، والجزم على إرادة لا ، والرفع على القطع ، فلو أظهرت العوامل المضمرة لم يحتج إلى الإعراب .

بناء الضمير "أنا":

ذكر المرادى الخلاف بين البصريين والكوفيين في أصل بناء الضمير "أنا" فقال: مذهب البصريين أن الاسم هو الهمزة والنون ، أما الألف فزائدة بدليل حذفها ، وإنما زيدت وفقًا لبيان الحركة كهاء السكت ؛ ولذلك تعاقبها كقول: حاتم: هذا فزدى أنه .

ومذهب الكوفيين: أن الضمير هو المجموع بدليل ثباتها وصلاً في لغة بعضهم ، وقيل: إن الهاء في أنه بدل من الألف .

وقد ذكر المرادى اختيار ابن مالك من هذين الرأيين وأنه اختار رأى الكوفيين[1] ، ولكن المرادى لم يفصح لنا عن رأيه ، ولعله بعدم إفصاحه يكون موافقًا لرأى البصريين إذ سار في أغلب شرحه على ذلك .

إيا بين الاسم المضمر والظاهر:

ذكر المرادى الخلاف بين سيبويه والزجاج حول "إيا" فقال: مذهب سيبويه أن إيّا اسم مضمر وعليه المحققون ، ومذهب الزجاج: أنه اسم ظاهر ، ولواحقه ضمائر في موضع الخفض بالإضافة ، وعن ابن درستويه أنه بين الظاهر والمضمر .

وبعد أن ذكر المرادى هذا الخلاف شرع في رد مذهب الزجاج في أن أيا اسم ظاهر فقال: ومذهب الزجاج مردود بوجوه أحدها: أنه لو كان ظاهرًا لكان تأخره عن عامله جائزًا ؛ بل راجحًا كغيره من المنصوبات الظاهرة .

الثاني: أن "إيا" لا تقع في موضع رفع ، وما لا يقع في موضع رفع فهو مضمر ، أو مصدر أو ظرف أو حال أو منادى ، وبيانه أيا بعد المضمر منتفية فتعين كونه مضمرًا .

الثالث: أن بعض المرفوعات كجزء من رافعه ، وقد ثبت له منفصل فثبوت ذلك للنصب أولى ، إذ لا شيء من المنصوبات كجزء ناصبه .

---

(١) السابق: ١٠٨ ، ١٠٩ .

الرابع: أنه يخلف الضمير المتصل عند تعذره بالتقدم أو غيره كما يخلف ضمير الرفع المنفصل عند تعذره فنسبة المنفصلين من المتصلين واحدة[١].

وبإبطال المرادى مذهب الزجاج يكون موافقًا لسيبويه والمحققين في أن إيا اسم وضمير، كذا يظهر رفض المرادى لرأى ابن درستويه بعد تعليق عليه.

أل بين الاسمية والحرفية:

ذكر المرادى الخلاف بين الجمهور والمازنى والأخفش حول "أل" فقال: مذهب الجمهور أن أل تكون اسمًا موصولاً بمعنى الذى وفروعه، وذهب المازنى - ومن وافقه - إلى أنها حرف موصول، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولة.

ثم بدأ المرادى بعد ذكره لهذا الخلاف أن يبين الصحيح منه فقال: ويدل على صحة الأول أوجه، أحدها: عود الضمير نحو: جاءنى الضاربها زيد، وأجيب بأن الضمير كما قال: الهاء يعود على موصوف أى المرأة محذوف، ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا في ضرورة، وليس هذا منها، وبأنه لو جاز مع أل لجاز مع التنكير بل أولى؛ لأن حذف المنكر أكثر.

الثانى: دخولهما على الفعل في نحو: الترضى، والمعرفة مختصة بالاسم.

الثالث: أنه لا يوجد حرف موصول إلا مؤولاً مع ما بعده بمصدر وأل ليس كذلك.

الرابع: أنها لو كانت معرفة؛ لقدح إلحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال والأمر بخلاف ذلك فإنها تسوغ عمله ماضيا فعلم أنها مؤولة بالذى والصفة بالفعل وذا وجب العمل مطلقا وحسب العطف في نحو: "المغيرات صبحا فأثرن به نقعا"[٢] فهذه الأوجه علم ضعف مذهب المازنى، وبالأولين علم ضعف مذهب الأخفش[٣].

الإخبار عن ضمير الشأن بجملة:

ذكر المرادى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول الإخبار عن ضمير الشأن بجملة فقال: وأجاز الكوفيون أيضا: إنه ضرب: وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إزادة ولا إضمار[٤].

وقد منع البصريون مثل هذا التركيب، وعلتهم في ذلك أنه لا يخبر عن ضمير الشأن إلا بجملة مصرح بجزأيها ولأن حذف المسند في مثل ذلك غير جائز، ولم يذكر المرادى رأيه في تصحيح أحد الرأيين.

تشديد نون اللذان واللذين:

ذكر المرادى بين البصريين والكوفيين في تشديد نون اللذان واللذين فمنع البصريون تشديد النون، والصحيح جوازه، وهو مذهب الكوفيين لقراءة ابن كثير: "ربنا أرنا اللذين أضلانا" بالتشديد[٥].

---

(١) السابق: ١١٢، وانظر: شرح المفصل ٣/ ١٠٠.
(٢) العاديات: ٣، ٤.
(٣) التحقيق: ١٦١.
(٤) السابق: ١٢٧، ١٢٨.
(٥) ك٤ص٦.

اسم الإشارة "ذا":

ذكر المرادى الخلاف النحوى حول اسم الإشارة "ذا" من حيث وضعه ، فذكر أن البصريين ، ذكروا أن "ذا" ثلاثى الوضع ، ثم اختلفوا في المحذوف ، فقيل العين ، وقيل اللام ، وهو الأظهر ، لأنها ظرف ، وألف ذا منقلبة عندهم عن أصل فقيل عن ياء ، والمحذوف ياء فهو من باب حيٍّ ، وقيل: عن واو والمحذوف ياء فهو من باب طويت ، واختلف في وزنه فقيل: فَعَل بالتحريك وهو الأظهر ، وقيل فعل بالإسكان .

بينما ذهب الكوفيون إلى أن أصل وضع "ذا" على حرف واحد ؛ لأن الألف زائدة – ووافقهم السهيلى – واحتجوا بقولهم في التثنية: ذان بالألف والنون للتثنية فلم يبق إلا الذال .

وذهب السيرافى – ومن وافقه – إلى أن ذا ثنائى الوضع كمًّا فالألف أصل ليست منقلبة عن شىء .

تعقيب المرادى:

وقد ذهب المرادى إلى صحة مذهب البصريين ، ورد مذهب الكوفيين والسيرافى ، وقد رد المرادى مذهب الكوفيين بأن ذا صيغة موضوعة للتثنية لا تثنية حقيقة ، أو بأن الألف حذفت لالتقاء الساكنين ؛ ولذلك شددت النون عوضًا منها .

وقد استدل على صحة مذهب البصريين بأن ذا ثلاثى الوضع: قولهم في تصغيره ذيا والأصل: ذييا فأعيدت لام الكلمة على ما هو مقرر في التصغير[1] .

استغناء ظرف الزمان عن خبر اسم المعنى مطلقًا:

حكى المرادى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول استغناء ظرف الزمان عن خبر اسم المعنى مطلقًا ، أى: سواء أوقع في جميعه أم في بعضه ، فإن وقع في جميعه نحو ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ وأكثر نحو ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ .

وكان يكره – كما مثل – رفعه غالبًا ، ولم يمتنع نصبه ولا جره بفى عند البصريين ، ومنع الكوفيون النصب والجر بفى ، ومستندهم في ذلك: صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق ، وهذا مبنى على قول بعضهم إن في للتبعيض حكاه السيرافى .

تعقيب المرادى:

وبعد أن ذكر المرادى الخلاف السابق علق برأيه منتصرًا لرأى البصريين فقال بعد ذكره مستند الكوفيين وليس بصحيح فإن في للظرفية بحسب الواقع في مضمونها ولهذا صح: في الكيس درهم وفى الكيس ملؤه من الدراهم[2] .

تعدد الخبر لفظًا دون معنى:

حكى المرادي الخلاف بين الأخفش والجمهور حول تعدد الخبر لفظا دون معنى في قولهم: هذا

---

(١) ك٥ص١٥ .
(٢) السابق: ٢٥٣ .

حلو حامض ، فقال: قال الأخفش في المسائل الكبير: قولهم: هذا حلو حامض معنى إنما أرادوا: هذا حلـو فيه حموضة ، فينبغى أن يكون الثانى صفة للأول ، وليس قولهم: إنهما جميعًا خبر واحد بشىء ، والجمهور على أنهما خبر أن في معنى خبر واحد[١] .

والصحيح مذهب الجمهور لأن المقصود جمع الطعمين ، والمعنى أن فيه حلاوة وحموضة ، وهذا هو اختيار أبى حيان .

إعمال لا عمل ليس:

حكى المرادى الخلاف بين سيبويه - ومن وافقه - والأخفش والمبرد فقال: وأما إعمال "لا" عمل ليس ففيه خلاف ، ذهب سيبويه - ومن وافقه - إلى جوازه ، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه[٢] .

توسيط الخبر المقترن بأن:

حكى المرادى الخلاف في توسيط الخبر المقترن بأن فقال: وفى توسيط الخبر المقترن بأن خلاف نحو: عسى أن يقوم زيد أجازه المبرد ، والسيرافى والفارسى ، وصححه ابن عصفور ، ومنعه قوم منهم الشلوبين فلا يجيزون في المثال المذكور ونحو: وإلا كون زيد فاعلاً بيقوم[٣] .

اتصال الضمير بعسى:

حكى المرادى الخلاف بين سيبويه والمبرد والأخفش حول اتصال الضمير بعسى فقال: "حق الضمير المتصل بعسى أنه بلفظ المرفوع المتصل كما ورد في التنزيل ، ومن العرب من يجعله بلفظ المنصوب فيقول: عسانى وعساك وعساه كقوله:

ولى نفس أقول لها إذا ما ::: تنازعني لعلى أو عسانى

وفى ذلك ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب سيبويه: أن الياء وأخواتها في موضع نصب بعسى اسمًا لها ، وأن والفعل في موضوع رفع خبر لها ، وأن عسى حملت على لعل في العمل ، كما حملت عليها في دخول أن خبرها كقوله:

لعلك يومًا أن تلم ملمه ::: عليك من اللائى يدع عنك أجدعا

الثاني: مذهب المبرد والفارسى أن الياء وأخواتها في موضع نصب خبرًا لعسى تقدم على اسمها ، وأن والفعل في موضع رفع اسمًا لها فعسى باقية على عملها ، ولكن انعكس الإسناد إذ جعل المخبر عنه خبرًا والخبر مخبرًا عنه .

الثالث: مذهب الأخفش أن عسى باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر ، وضمير النصب وضع موضع المرفوع ؛ فهو نائب عنه فالياء وأخواتها في موضع رفع وهو واسم عسى ، وأن والفعل في موضع نصب[٤] فالحاصل من ذلك الخلاف أن الضمير المتصل بعسى يكون اسمًا ، أو خبرا

---

(١) السابق: ٢٥٨ .
(٢) السابق: ٣٠٦ .
(٣) السابق: ٣٢١ .
(٤) السابق: ٣٢٣ .

مقدما، أو نائبا عن المرفوع، وقد اختار المصنف قول الأخفش فقال: هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظير إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له[(١)].

وقد ناقش المرادي الآراء الثلاثة السابقة، ورفض ترجيح ابن مالك لرأي الأخفش؛ وذلك لأن عدم النظير لا ينهض دليلاً[(٢)]، وبذلك الدليل استبعد المرادي رأي الأخفش، وبقي رأيا سيبويه والمبرد، ثم بدأ المرادي الترجيح بينهما فقال: ومذهب سيبويه أرجح؛ لأن فيه إخراج عسى عما استقر لها من العمل، وهو أمر لفظي، وفي مذهب المبرد انعكاس الإسناد[(٣)].

رفع إن الخبر:

حكى المرادي الخلاف بين البصريين والكوفيين حول رفع إن الخبر فقال: ذهب البصريون إلى أنها رافعة له، وذهب الكوفيون إلى أنها لم تعمل في الخبر؛ بل هو باق على رفعه قبل دخولها[(٤)].

ولم يذكر المرادي رأيه في هذا الخلاف، ولعل المرادي يكون موافقاً لرأي الكوفيين؛ وذلك لأنه ذكر حجتهم في رأيهم، وعضد رأيهم باستدلال السهيلي على صحة مذهبهم فقال: ومن حجتهم قول العرب: إنك وزيد ذاهبان؛ لأنك أعملت الابتداء في الخبر، ولا يعمل في الاسم عاملان، واستدل السهيلي على صحة مذهبهم بأنها لو كانت رافعة للخبر لجاز أن يليها كما يلي كل عامل معموله بأنها حروف، والحروف إنما تعمل في اسم واحد أو فعل واحد[(٥)].

نصب ليت وأخواتها الجزأين:

ذكر المرادي الخلاف بين النحاة حول نصب ليت - وأخواتها - الجزأين فقال: في نصب الجزأين بهذه الأحرف أربعة مذاهب:

الأول: مذهب الجمهور: أنه لا يجوز مطلقًا.

الثاني: أنه يجوز في ليت.

الثالث: أنه يجوز في ليت ولعل وكأن.

الرابع: أنه يجوز في الخمسة[(٦)].

وقد ذكر ابن مالك من الآراء السابقة الثاني والرابع، وزاد عليه المرادي الرأي الأول والثالث، وذكر ابن مالك والمرادي رأيا خامسًا وهو أن الأحرف الستة تعمل النصب في الجزأين، فمن ذهب إلى ذلك ابن سلام في طبقات فحول الشعراء، وزعم أنها لغة رؤبة وقومه، وممن ذهب إليه ابن الطراوة[(٧)]، وقال ابن السيد: نصب خبر إن وأخواتها لغة قوم من العرب[(٨)].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٧.
(٢) التحقيق: ٣٢٤.
(٣) السابق: ٣٢٥.
(٤) السابق: ٣٢٨.
(٥) السابق: ٣٢٨.
(٦) السابق: ٣٣٢.
(٧) السابق: ٣٣٢.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠.

إعمال إنّ وإهمالها إذا خففت:

ذكر المرادى الخلاف بين الكوفيين والبصريين حول إنّ إذا خففت هل تعمل أم تهمل؟ فذكر أن البصريين أجازوا الإعمال، بينما منع الكوفيون إعمالها.

تعقيب المرادي:

وبعد أن ذكر المرادى الرأيين رجح رأى البصريين على الكوفيين فقال: وهم محجوجون برواية سيبويه والأخفش عن العرب، وعليه قراءة نافع: "وإن كلا لما ليوفينهم"[(١)].

والصحيح ما ذهب إليه المرادى من ترجيح رأى البصريين لثبوت القراءة عندنا وهى صحيحة ولاشك فيها، ولقول سيبويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من يقول: إن عمرًا لمنطلق[(٢)]. وهذا نص لا احتمال فيه كما زعم ابن مالك[(٣)]، وقد نقل ابن مالك قول الأخفش في إعمال إن بعد التخفيف فقال: وقال الأخفش: زعموا أن بعضهم يقول: إن زيدًا لمنطلق[(٤)].

إجراء مثل النداء والدعاء مجرى القول:

حكى المرادى الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين حول إجراء مثل النداء والدعاء بالقول فيعمل النصب على لغة سليم - التى تلحق القول بالظن بشروط - فذهب البصريون إلى أن الجملة إذا وقعت بعد ناديت أو دعوت أو وصيت وقرأت، لم تحك بهذه الأفعال، بل يضمر القول بعد الفعل وتكون الجملة محكية به. وذهب الكوفيون إلى أن هذه الجملة محكية بهذه الأفعال المذكورة إجراء لها مجرى القول الصريح[(٥)]. وقد جزم ابن مالك بصحة ما ذهب إليه البصريون فقال مستدلاً على صحة قول البصريين: "وهو الصحيح؛ لأن حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه في محل النزاع كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أى: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم فحذف القول لدلالة المعنى عليه فحذفه في محل النزاع أولى، لأنه مدلول عليه بدلالتين: معنوية ولفظية[(٦)].

واختار ابن عصفور وابن الصائغ مذهب الكوفيين[(٧)].

التعليق والإلغاء في أعلم وأخواتها:

حكى المرادى الخلاف بين النحاة وابن مالك حول الإلغاء والتعليق في أعلم وأخواتها فذكر أن قومًا ذهبوا إلى منع الإلغاء والتعليق في أعلم وأخواتها مطلقا، وخص ذلك بعضهم بالمبنى للفاعل - وهو الجزولى -، وقال الشلوبين: الصحيح منع الإلغاء مطلقًا[(٨)]، وقال ابن الربيع: لا يجوز الإلغاء،

---

(١) التحقيق: ٣٤٨.
(٢) الكتاب ٢/ ١٤٠.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٥.
(٤) السابق الجزء والصفحة.
(٥) التحقيق: ٣٩٩.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٧.
(٧) التحقيق: ٣٩٩.
(٨) التحقيق: ٤٠٢.

وأما ابن مالك فقد ذكر جواز الإلغاء مطلقًا[١].

وقد انتصر المرادى لرأى ابن مالك فقال[٢]: والصحيح ما ذهب إليه المصنف، والدليل على صحته قول من يوثق بعربيته: البركة أعلمنا الله مع الأكابر فألغى أعلم متوسطا، ومنه قول الشاعر:

وكيف أبالى بالعداء ووعيدهم ::: وأخشى ملمات الخطوب الصوايب

وأنى أرانى الله أمنع عاصم ::: وأرأف مستكفى واسمح وأهب

وقوله تعالى: ﴿ **يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ** ﴾ [سبأ: ٧] فعلق ينبئ وهى من أفعال هذا الباب، ومثله قول الشاعر:

حذار فقد نبئت إنك الذى ستجزى ::: بما تسعى فتسعد أو تشقى

وهذه الشواهد الذى ذكرها المرادى هى نفس الشواهد التى استدل بها ابن مالك على صحة رأيه[٣].

رافع الفاعل:

ذكر المرادى الخلاف بين النحاة حول رافع الفاعل فقال: "مذهب سيبويه والجمهور أن رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه، وذهب خلف إلى أن رافعه الإسناد، ورد بأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعل موجود؛ فلا عدول عنه، وذهب بعضهم إلى أن كونه فاعلاً في المعنى، ونسب إلى خلف أيضا، ورد بقولهم: مات زيد وما قام عمرو، وذهب بعضهم شبهه بالمبتدأ، ورد بما رد به مذهب خلف[٤].

ناصب المفعول:

ذكر المرادى الخلاف بين النحاة حول ناصب المفعول فقال: وقوله: "نصبه مفعولاً به" يقتضى أن الناصب له الفعل أو ما جرى مجراه، وهو مذهب البصريين، وقال هشام: ناصبه الفعل، وقال الفراء: الفعل والفاعل معًا، وقال خلف الأحمر: المفعولية[٥]. وبعد أن ذكر المرادى لهذه الآراء، رجح رأى البصريين.

والصحيح ما ذهب إليه المرادى، وهو قول عامة النحاة، يقول ابن عصفور في باب المفعول به: والعامل فيه أبدًا: الفعل، أو اسم الفاعل، أو الأمثلة التى تعمل عمله، أو اسم المفعول، أو المصدر المقدر بأن والفعل، أو الاسم الموضوع موضع الفعل، وأعنى بذلك: الإغراء والمصادر الموضوعة موضع الفعل، وأسماء الأفعال[٦].

وقد بيَّن المرادى السبب الذى جعله يرجح رأى البصريين على الآراء السابقة فقال: "وذلك لأن

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٣.

(٢) التحقيق: ٤٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٣.

(٤) التحقيق: ٤٠٧، وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجى ١/ ٥٤٢ وما بعدها.

(٥) التحقيق: ٤٥٠.

(٦) المقرب لابن عصفور ١٧٤.

الفعل هو المستدعي له ، فهو العامل فيه ؛ ولأنه يختلف تصرفه بحسب تصرف الفعل ، فلو كان ارتفاعه بالفاعل ؛ لاختلف باختلاف الفاعل . قاله أبو على ، ويرد مذهب هشام أن المفعول قد ينصب ولا فاعل موجود نحو: عجبت من ضرب زيدًا ، وبذلك أيضًا يرد مذهب الفراء: أن المفعول قد ينصب قبل ذكر الفاعل نحو: ضرب عمرًا زيد ، والعامل لا يعمل حتى يتم ، ويرد مذهب خلف أن معنى المفعولية باق في نحو: ضرب زيد وقد رفع[1] .

الأحق بالعمل في باب التنازع:

ذكر المرادى الخلاف النحوى بين النحاة حول أى العاملين أحق بالعمل في باب التنازع فقال: "إعمال كل منهما مسموع من العرب ، والخلاف في الترجيح فذهب البصريون إلى أن إعمال الثانى أرجح لوجوه:

أحدها: أنه الأقرب وإذا كانوا قد اعتبروا القرب مع فساد المعنى في نحو: هذا جحر ضب ضرب فههنا أولى .

الثاني: أنه يلزم من إعمال الأول الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية والعطف على العامل قبل ذكر معموله .

الثالث: أن في إعماله ضربا من التعادل ؛ لأن إعمال الثانى يقابل تقديم الأول ، وغير ذلك من الأوجه .

هذه أدلة البصريين ، أما عن أدلة الكوفيين فقد ذكروا أن إعمال الأول أولى لوجوه:

أحدها: أنه الأسبق ومراعاته أولى ، ألا ترى إلى مراعاته في قولهم: ثلاثة من البط ذكور ، وثلاثة ذكور من البط ، وكذلك راعوا السبق عند اجتماع الشرط ، والقسم فجعلوا الجواب للأسبق .

الثاني: إن إعمال الثانى مخلّص من الإضمار قبل الذكر ، ومن الحذف على رأى الكسائى .

وقد ذكر المرادى أن بعض النحويين قد ذكر أنهما سيان في العمل ؛ لأن كل واحد منهما مرجح حكاه صاحب البسيط . وقد مال المرادى إلى ترجيح مذهب البصريين - في إعمال الأقرب - أنه الأكثر في كلام العرب[2] .

إلغاء الأول في باب التنازع:

ذكر المرادى الخلاف حول إلغاء العامل الأول وما يترتب عليه فقال: مذهب سيبويه والبصريين أن الأول إذا ألغى من الاسم المتنازع فيه ، وكان رافعا ، صحت المسألة واستكن الضمير في الإفراد ، وبرز في التثنية والجمع - وهو إضمار قبل الذكر ، ويدل على صحته قول العرب: ضربونى وضربت قومك ، وضربانى وضربت أخويك قال الشاعر:

خالفانى ولم أخالف خليلى ::: فلا خير في خلاف الخليل

وقال آخر:

جفونى ولم أجف الأخلاء إننى ::: لغير جميل من خليلى مهمل

---

(١) التحقيق: ٤٥٠ .

(٢) التحقيق: ٤٦٩ .

والمشهور عن الفراء في هذه المسألة وجوب إعمال الأول، ومنع إعمال الثانى، ونقل عن المصنف أنه يجيز إعمال الأول في هذه المسألة بشرط تأخير الضمير فتقول: ضربنى وضربتى قومك هم فرارًا من الإضمار قبل الذكر.

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك، وهو الثقة فيما ينقل.

وقد نقل ذلك أيضًا بعض متأخرى المغاربة، ونقل عن الفراء أيضًا أن مثل ضربنى وضربت زيدًا يقصره على السماع. حكاه في البسيط، وما ذهب إليه الفراء من اشتراط تأخير الضمير مصادم للسماع، فلا يلتفت إليه، وذهب الكسائى إلى أن إعمال الثانى في هذه المسألة لا يجوز إلا بشرط حذف الفاعل من الأول لئلا يضمر قبل الذكر، واستدل بأبيات منها قوله:

تعفق بالأرطى لها وأرادها ::: رجال فبذت نبلهم وكليب

وقول الآخر:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ::: ثلاث الأثافى والرسوم البلاقع

وقول الآخر:

لو كان حيًّا قبلهن ظعائنا ::: حيا الحطيم وجوههن وزمزم

وتأولوا هذه الأبيات على أنه أضمر مفردًا يعود على المثنى والمجموع، ولذلك نظائر - تقدمت في باب المضمر - وما تقدم من الشواهد التى أضمر فيها قبل الذكر ترد على الكسائى[(١)].

فالمرادى في هذا موافق لرأى البصريين، يظهر ذلك في رفضه رأى الفراء لأنه مصادم للسماع، وهو في ذلك من الذين يحترمون المسموع ولا يتعدونه إلى غيره من الأقيسة طالما وجد.

كذلك إيراده على الكسائى عدة أبيات - السابقة - والتى ظهر فيها الإضمار قبل الذكر.

إعراب المصدر المؤكد:

ذكر المرادى في شرحه: "أن المصدر إما أن يكون من لفظ الفعل أو من غير لفظه، وهو جار عليه؛ انتصب بالفعل قيل: بلا خلاف، وخالف ابن الطراوة في المصدر المؤكد نحو: قعد قعودًا فزعم أنه مفعول به، وأنه منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره أى: فعل قعودًا، وقال تلميذه السهيلى: هو منصوب بقعد أخرى، ولا يجوز إظهارها؛ لأن المؤكد عنده لا يعمل في تأكيده"[(٢)].

وبعد أن ذكر المرادى رأى ابن الطراوة، وتلميذه السهيلى قال معلقًا عليهما: "وهذا تكلف بارد وخروج عن القواعد"[(٣)].

فالمرادى هنا يؤكد أن المصادر المؤكدة لأفعالها تكون مفعولا مطلقا، ويمتنع كونها مفاعيل.

* * *

(١) التحقيق: ٤٧١، ٤٧٢.
(٢) التحقيق: ٤٧٨.
(٣) التحقيق: ٤٧٨.

الفصل الرابع
آراء المرادى النحوية

كان المرادى - رحمه الله - من النحاة ذوى الثقافة العالمية ، ولا غرو في ذلك فالرجل متعدد الثقافة ، واسع الاطلاع ، كثير المصنفات في مختلف العلوم ، ولعل هذا التنويع الثقافى قد جعل المرادى يكون شخصية تمتاز بالحيدة ، والموضوعية ، وعدم التبعية - وإن كان الرجل قد تأثر كثيرا بشيخه - ويظهر ذلك جليًا في آراء المرادى الخاصة به .

وأعنى بهذه الآراء: الآراء التى خالف فيها النحاة ، ورد عليهم فكانت تلك الآراء بمثابة اختيارات خاصة للمرادى ، أو الآراء التى كان فيها تابعًا لأحد النحاة ، وهذه التبعية لا تمثل أى حرج للرجل فإن تلك التبعية لم تظهر إلا عندما يكون الرأى الذى اختاره المرادى هو الرأى الصواب ، وقد اخترت في هذا الفصل بعض المسائل التى تمثل آراء المرادى وقد قسمتها إلى قسمين:

قسم لآرائه التى خالف فيها النحاة ورد عليهم .

وقسم لآرائه التى وافق فيها النحاة وكان تابعًا لهم .

أولاً: آراء خالف فيها النحاة ورد عليهم:

المسألة الأولى: الإخبار عن الجملة:

ذكر هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز الإخبار عن الجمل نحو: يعجبني يقوم زيد ، وأجازه الفراء بشرط أن تكون الجملة فاعلة أو نائبة لفعل معلق من أفعال القلوب .

تعليق المرادى: والصحيح منع ذلك مطلقًا ، ويفند المرادى حجة هؤلاء بل ويسارع في الرد عليهم بقوله: ولا حجة لهم في قوله: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، لأن التقدير: أن تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، ولا نزاع في الإخبار عن الحرف المصدرى وصلته[1] .

المسألة الثانية: الفعل الضارع المسند للغائبتين بالياء أم بالتاء.

ذكر المرادى في الشرح أن الفعل المضارع المسند للغائبتين يشمل الظاهر والمضمر ، والحقيقى والمجازى نحو: الهندان تقومان ، وهما تقومان ، والعينان تدمعان ، وهما تدمعان إلا أن في ضمير الغائبتين خلافا نحو: الهندان فهما تقومان . قال ابن الباذش: لا أعلم فيه سماعًا ، والقياس الياء حملا على اللفظ .

رأى المرادى: ويعقب المرادى على كلام ابن الباذش: والصحيح أنه بالتاء ، وبه ورد السماع فهو يرد عليه بأمرين أولاً: يصحح له القياس ؛ لأنه ليس بالياء كما زعم .

الثاني: أن المرادى ذكر أن السماع ورد بالتاء[2] .

---

(١) التحقيق: ٨ ، وانظر: الهمع ١/ ٢٧ ، ٢٨ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك ١/ ٥٧ ضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م .

(٢) التحقيق: ١٢ .

المسألة الثالثة: بناء الفعل المضارع:

ذكر ابن مالك أن الفعل الذى اتصلت به نون الإناث مبنى بلا خلاف؛ وذكر لذلك ثلاث علل: أحدها: ما ذهب إليه سيبويه من أنه مبنى حملا على الماضى المتصل بها.

الثانية: لتركيبه معه؛ لأن الفاعل كالجزء من فعله، فإن قيل: فيلزم أن يبنى إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة؛ قيل: منع من ذلك شبهه حينئذ بالمثنى والمجموع، كما منع أيًا من البناء شبهها بكل وبعض.

الثالثة: لنقصان شبهه بالاسم؛ لأن النون لا تلحق الأسماء[1]

ثم يرد المرادى على ابن مالك بأن قوله: "بلا خلاف" ليس صحيحا لوجوده، وعضد كلامه بما حكى عن ابن درستويه والسهيلى وابن طلحة وطائفة من النحويين أنه معرب؛ لأن الإعراب قد استحق في المضارع، فلا يعدم إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على بقائه، وهو معها مقدر في الحرف الذى كان فيه ظاهرًا، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى[2].

المسألة الرابعة: فتحة ما لا ينصرف.

خالف المرادى الأخفش والمبرد في رأيهما أن فتحة ما لا ينصرف حركة بناء مستدلين على ذلك بزعم أن الممنوع من الصرف يعرب في حالتين، ويبنى في حال.

رأى المرادى:

ذكر المرادى تعقيبًا على هذا الرأى بأنه مردود؛ لأنه لا نظير له ثم ذكر أنهم احتجوا بأمس فقال: وأما احتجاجهم بأمس ففاسد؛ لأن أمس لا يبنى إلا حال تضمنه معنى الحرف وما لا ينصرف ليس فيه سبب البناء[3].

المسألة الخامسة: إعراب الأسماء الستة.

ذكر المرادى رأى الأعلم، وابن أبى العافية في إعراب الأسماء الستة بالحركات التى قبل هذه الأحرف، وليست منقولة؛ بل هى الحركات التى كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفا لأجل الفتحة.

تعقيب المرادى:

يقول المرادى معقبا على هذا الرأى: وهو فاسد؛ لأن هذه الحروف إن كانت زائدة؛ فهو المذهب الثالث.

يقصد بالمذهب الثالث أنها حروف إشباع؛ ورد ذلك بأن الإشباع بابه الشعر، وبقاء فيك، وذى مال على حرف واحد - وإن كانت لامات؛ لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام[4].

---

(١) التحقيق: ٢٥، ٢٦.
(٢) التحقيق: ٢٦.
(٣) التحقيق: ٢٨، ٢٩.
(٤) التحقيق: ٣٨.

المسألة السادسة: إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف.

أنكر المبرد إلزام المثنى - وما جرى مجراه - الألف في كل حال، وإلزام المثنى الألف لغة كنانة، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمدان.

وقد علق المرادي على إنكار المبرد لتلك اللغة وعدم إجازتها لا في نظم ولا نثر بأنه "محجوج بنقل الثقات"[١].

والمقصود بالثقات هنا الأخفش، والقراءة التي جاءت موافقة لهذه اللغة: ﴿إن هذان لساحران﴾ [طه:].

المسألة السابعة: التاء في كلتا:

ذكر الجرمي أن التاء في كلتا زائدة للتأنيث، وقال المرادي معلقًا على هذا الرأي: هو "ضعيف"، وقد ذكر علة ذلك الضعف فقال: لأن تاء التأنيث لا تقع حشوًا، ولا بعد ساكن غير الألف[٢].

المسألة الثامنة: بناء فعل التعجب من غير فعل:

مثل ابن مالك بتاء فعل التعجب من غير فعل بقولهم: ما أذرع فلانة بمعنى ما أخفها في الغزل، وهو من قولهم: امرأة ذراع، وهي الخفيفة اليد في الغزل ولم يسمع منه فعل، ثم ذكر بعد ذلك ابن مالك أن هذا المثال شاذ لبنائه من غير فعل[٣].

وقد نقل المرادي في شرحه أن ابن القطاع[٤] "حكى ذرعت المرأة: خفت يداها في الغزل، وهي ذرَاع، ثم يعقب المرادي بعد كلام ابن القطاع فيقول: فعلى هذا يكون له فعل، وليس بشاذ[٥].

المسألة التاسعة في جمع المؤنث السالم:

عند شرح المرادي لقول المصنف: يجمع بالألف والتاء قياسًا ذو تاء التأنيث مطلقًا قال: يشمل قوله: تاء التأنيث في المبدلة في الوقف هاء كثمرة، والسالمة من ذلك كبنت وأخت سمي بها أو لم يسم، وكذلك كيت وذيت، ولو سمي بهما لقيل: كيات وذيات مذكرًا كان المسمى أو مؤنثا نص على ذلك سيبويه، وإنما قال مطلقًا ليدخل العلم واسم الجنس والمدلول فيه بالتاء على تأنيث، أو مبالغة نحو: فاطمات وطلحات وسنبلات ونسابات، وبعد ذلك يقول المرادي مستدركًا على المصنف: واستدرك على إطلاق المصنف أسماء فيها تاء التأنيث ولا تجمع بالألف والتاء وهي شفة وشاه وأمة وامرأة ومرآة، وفله في النداء[٦].

فنجد المرادي في شرحه للنص السابق يخالف ابن مالك في إطلاقه أن كل اسم مختوم بتاء التأنيث؛ وجب جمعه بالألف والتاء مطلقًا، وقد لاحظ المرادي أن هناك أسماء جاءت مختومة بتاء التأنيث، ولكنها لم تجمع بالألف والتاء، ومن هذه الأسماء: شفة وشاه .. إلى آخر ما ذكر.

---

(١) التحقيق: ٥٣.
(٢) التحقيق: ٥٤.
(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٨.
(٤) كتاب الأفعال لابن القطاع ١/ ٣٨٦ - طبعة عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
(٥) التحقيق: ٧٠٦.
(٦) التحقيق: ٨٥.

ولكننا نجد تهذيب اللغة[١] واللسان[٢] يذكر خلاف ما ذكر أن المرادى حيث نص على أنه قد تجمع شفة على شفوات ، وشاه على شوهات ، ويكون صاحب اللسان وتهذيب اللغة موافقين لرأى ابن مالك .

المسألة العاشرة: حذف نون الوقاية:

قال المصنف: لم يرد ليسى وليتى إلا في نظم كقولـه:

إذ ذهـب القوم الكـرام ليسى

وقول الآخر:

كمنية جـابر إذ قـال ليتى

تعقيب المرادى:

يقـول المـرادى معقـبا على كلام المصنف السابق: وأجاز بعضهم الحذف مع ليس في الاختيار ، ونص سيبويه على أن الحذف مع ليسى ضرورة ، وقال الفراء: ليتى وليتنى جائز فظاهره أنه يجوز في الاختيار[٣] . فالمرادى - إذن - ممن يسمح بحذف النون في غير ضرورة مع ليس وليت .

المسألة الحادية عشرة: استكانة الضمير في كان:

أنكر الفراء أن يستكن الضمير في باب كان نحو: كان زيد قائم .

تعقيب المرادى:

يقول المرادى معقبًا على إنكار الفراء: وهو محجوج بسماعه من العرب كقول الشاعر:

إذا مـت كـان الـناس صـنفان ::: شـامت وآخـر مـثن بالذى كنت أصنع

وبـاب كاد كقولـه تعالى في قراءة حمزة وحفص: ﴿ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ فاسم كـاد ضمير الشأن ، وقلوب فاعل يزيغ ، ولا يجوز أن ترفع قلوب بكاد ، ويكون برفع الخبر ، وفاعله ضمير القلوب لما يلزم من جواز القلوب يزيغ[٤] .

المسألة الثانية عشرة: في "أيّ":

زعـم ثعلـب أن "أيّ" لا تكون إلا استفهامًا أو جزاء ، وهو محجوج بكلام العرب حيث جاءت أى موصولة بمعنى الذى وفروعه من ذلك قول الشاعر:

فسلم على أيهم أفضل

وقولهم: أى عندك[٥] .

المسألة الثالثة عشرة: حذف العائد المجرور:

زعـم ابـن عصـفور أن حذف العائد المجرور بإضافة ضعيف جدًا ، وقد رد عليه المرادى بقولـه:

---

(١) تهذيب اللغة (شفه) .

(٢) اللسان (شفه) .

(٣) التحقيق: ١٠٦ .

(٤) التحقيق: ١٢٩ ، ١٢٨ .

(٥) التحقيق: ١٥٩ .

وليس كذلك لوروده في القرآن الكريم[١] ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾ وفى قولـه طرفة:

ستبدى لـك الأيـام مـا كنت جاهلاً ::: ويأتيـك بالأخبار مـا لم تـزود

المسألة الرابعة عشرة حول أى:

أجاز الأخفش: مررت بأى كريم فجعل أيا نكرة موصوفة على قياس من ، وما . ثم يعقب المرادى على رأى الأخفش السابق: ولم يسمع ذلك[٢] .

المسألة الخامسة عشرة في اسم الإشارة "ذا":

ذكر المرادى الخلاف الذى دار بين البصريين حول أصل وضع اسم الإشارة "ذا" وبعد أن ذكر أنهم قالوا إنه ثلاثى الوضع ، ذكر خلافهم في الحرف المحذوف فقيل: العين ، وقيل: اللام[٣] .

وقد اختار المرادى: أن تكون اللام هى المحذوفة فقال: وقيل اللام ، وهو الأظهر .

المسألة السادسة عشرة، في وزن "ذا":

اختار المرادى أن يكون وزن "ذا" اسم الإشارة "فَعَل" بالتحريك ، ورجحه على وزن فعْل بالإسكان[٤] .

المسألة السابعة عشرة: ظل بين التمام والنقصان:

خالف المرادى المهابـاذي - ومن وافقه - في أن ظل لا تستعمل إلا ناقصة ، فقال: وهذا ليس بصحيح[٥] .

وذلك لأن ظل تكون ناقصة ، وهى لاقتران مضمون الجملة بالنهار ، وتكون تامة بمعنى دام وطال .

المسألة الثامنة عشرة: أفعال تلحق بصار:

ذهب جماعة من النحويين إلى أن آض ، وعاد أفعال لا تلحق بصار ، ولم يعدوهما من أفعال هذا الباب ، وينصبون ما ورد على الحال .

ويعقب المرادى على هذا الرأى بقوله[٦]: والصحيح أنه خبر لوروده معرفة في:

تعد فيكم جزر الجذور رماحنا

والصحيح ما ذهب إليه المرادى ، وذلك لتتابع الشواهد على ذلك وتأكيد هذا المعنى ، ولكن تلك الصحة لا تمنع وجاهة الرأى المخالف إذ إنه من الممكن أن يرد قول المرادى بأن الحال قد ترد معرفة مؤولة منكرة مثل قولنا: اجتهد وحدك ، وأرسلها العراك ، وخلاف ذلك من الشواهد التى أتت الحال فيها معرفة ؛ ولأن مذهب المرادى أيسر ؛ لأن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى

---

(١) التحقيق: ١٦٥ .
(٢) التحقيق: ١٨٢ .
(٣) التحقيق: ١٩٣ .
(٤) التحقيق: ١٩٥ .
(٥) التحقيق: ٢٧٣ .
(٦) التحقيق: ٢٧٨ .

تأويل .

المسألة التاسعة عشرة: أفعال تلحق بكان وأخواتها:

ذهب جماعة من النحويين - منهم الزمخشرى وأبو البقاء، والجزولى وابن عصفور - إلى أن غدا وراح من الأفعال التى تلحق بأفعال هذا الباب - أى: باب كان وأخواتها - وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود رضى الله عنه -: "اغدوا عالمًا أو متعلما ولا تكن إمعة"، وبقول النبى ﷺ: «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا» .

ويعقب المرادى على ذلك بقوله: والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة[(١)] .

ويمكن مناقشة رأى المرادى - السابق - بأن مجيء المنصوب نكرة لا يجزم بكونه حالا، وخروج الفعل من هذا الباب؛ ولأنه لو صح ما ذهب إليه المرادى لكان مدخلاً لأن يقال فى كل اسم منصوب وهو نكرة مع أفعال هذا الباب كأن نقول: كان محمد واقفًا فلا يمتنع - على رأى المرادى - أن يكون "واقفًا" حالاً .

ويمكن أن يرد على المرادى - أيضا - بأنه ليس هناك ما يمنع من مجيء راح وغدا أفعالا تلحق بباب كان وأخواتها؛ وذلك لأنهما يدلان على اقتران مضمون الجملة بالزمان، مثال ذلك: غدا زيد قائما، وراح عبد الله مقيما أى: كان قيام زيد فى الغدو، وإقامة عبد الله فى الرواح، وقد تكونان بمعنى صار مثال ذلك فى غدا قولك: غدا زيد فارسًا أى: صار فارسًا، ومن ذلك قوله:

إن يبخلوا أو يجبنوا ::: أو يغدروا لا يحفلوا
يغدوا عليك مرجلين ::: كأنهم لم يفعلوا

أى يصيروا مرجلين، ألا ترى أن المعنى على عدم مبالاتهم على الإطلاق من غير اختصاص وقت دون وقت بذلك، ومثال ذلك فى راح: راح زيد عالمًا أى: صار عالمًا[(٢)] .

المسألة العشرون: توسيط ليس بين الاسم والخبر:

أجاز الشلوبين: أمين ليس زيد بناء على اعتقادهم جواز تقديم خبر ليس أى: أن الشلوبين يجيز توسيط ليس بين المبتدأ والخبر .

وقد علق المرادى على رأى الشلوبين بأن "الصحيح المنع"[(٣)] ونقل كلامًا يرد به على ابن عصفور بأن "ليس موضعها نفى الأخبار لا نفى الذوات، ومتعلق النفى إنما هو الخبر، وهو الذى يحتمل الصدق والكذب، وليس الاستفهام إذا وقع خبرًا من الجمل الخبرية التى تتحمل الصدق والكذب فلا يصح نفيها فلا تقع خبرًا لليس .

---

(١) التحقيق: ٢٧٩ .
(٢) المقرب لابن عصفور ١٤٢ تحقيق على معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت .
(٣) التحقيق: ٢٨٠، ٢٨١ .

المسألة الإحدى والعشرون: إلحاق إن النافية بليس:

منع أكثر البصريين أن تلحق "إن" النافية بليس فتعمل عملها، وقد رفض المرادى هذا الرأى، واختار أن تلحق "إن" النافية بليس في العمل وذلك للقياس والسماع؛ فأما القياس فلأنها شاركت "ما" في النفى، وأنها للحال ودخولها على المعرفة والنكرة فمقتضى النظر أن يكون إلحاقها بليس راجحًا على إلحاق لا.

وأما السماع فقد ثبت أنها لغة أهل العالية، نقل ذلك بعض النحويين فمن النثر قولهم: إن ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خير من أحد إلا بالعافية، وقال أعرابى: إن قائمًا يريد: إن أنا قائمًا، وذكر أبو الفتح في المحتسب أن سعيد بن جبير قرأ: "إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم" على أن "إن" نافية والذين اسمها وعبادًا خبرها وأمثالكم صفة.

ومن النظم قول الشاعر:

إن هو مستوليا على أحد ::: إلا على أضعف المجانين

وقول آخر:

إن المرء ميتا بانقضاء حياته ::: ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا[(١)]

المسألة الثانية والعشرون: إجراء لا مجرى ليس:

حكى ابن ولاد عن الزجاج أن لا أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئًا، وهى مع اسمها في موضع رفع بالابتداء.

بينما ذهب المرادى إلى أن "لا" تعمل في الجزأين عمل ليس، ورد على ابن ولاد رأيه فقال: ويفسده أنه سمع نصب الخبر خلافًا لمن زعم أنه لم يسمع، ولكنه قليل كقول الشاعر:

تعز فلا شىء على الأرض باقيا ::: ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقوله:

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل ::: فبوئت حصنًا بالكماة حصينًا[(٢)]

المسألة الثالثة والعشرون: كرب بين المقاربة والشروع:

اختار المرادى أن تكون كرب من أفعال المقاربة، ولم يصحح الرأى الذى ذهب إلى أنها من أفعال الشروع فقال: وزعم بعضهم أنها من أفعال الشروع، وليس بصحيح[(٣)].

المسألة الرابعة والعشرون: تصرف يوشك ويكاد:

زعم الأصمعى أن ماضى يوشك ويكاد لم يستعمل، ورد عليه المرادى زعمه فقال: وهو محجوج بنقل الخليل وغيره من الأئمة[(٤)].

(١) التحقيق: ٣٠٥، ٣٠٦.
(٢) التحقيق: ٣٠٦.
(٣) التحقيق: ٣١٧.
(٤) التحقيق: ٣١٨.

المسألة الخامسة والعشرون: دخول اللام على خبر لكن:

أجاز الكوفيون دخول اللام بعد لكن احتجاجًا بقول الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد

والمرادى يخالف البصريين في هذه الإجازة بقوله: ولا حجة فيه لشذوذه[١] ثم يبدأ المرادى تفنيد رأى الكوفيين السابق مستخدمًا في ذلك مناهج قبول الرواية وردها فهو يعلل عدم حجية رأى الكوفيين بالأدلة الآتية:

١ - عدم معرفة تتمة هذا الشطر .

٢ - عدم معرفة قائل هذا البيت .

٣ - عدم معرفة راو عدل يقول سمعته ممن يوثق بعربيته[٢] .

والواقع أن هذه المعايير التى استند إليها المرادى تحتاج إلى شيء من المناقشة ومعاودة الرأى فيها، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: ليس عدم معرفة تتمة للبيت أنه لا يصح الاستشهاد به إذ التراث النحوى مليء بالأشطار التى تم الاستشهاد بها، ولعل ذلك يرجع إلى اهتمام النحوى بالجزء مناط الاستشهاد فلا يعبأ ببقية البيت ولا ننسى في هذا المقام أن الكوفيين توسعوا في ذلك فكان يكفيهم للاستدلال على القاعدة شطر بيت أو جزء بيت أو الكلمة المراد الاستشهاد بها بخلاف البصريين، ثم تصريح المرادى بعدم معرفة تتمة لهذا البيت كلام ليس بصحيح، فهو عجز صدره:

يلومنني في حب ليلى عواذلى

ثانياً: ليس عدم معرفة قائل البيت، أو معرفة راويه سببا في رد البيت؛ لأن العبرة هنا بالنص لا بصاحب النص ما دام في عصر الاحتجاج، بل إن كثيرًا من الشواهد النحوية المنثورة في كتب النحاة غير معروفة القائل - وأكثر من ذلك أن في كتاب سيبويه - وهو يمثل الدعامة في بناء النحو العربى - بعض الشواهد مجهولة القائل مما جعل البعض يطعن فيها بل بلغ الأمر ببعضهم أن يقول: إن في كتاب سيبويه شواهد مصنوعة .

فقضية معرفة قائل النص - أو تتمة البيت ليست - إذن - حجر العثرة في قبول أو رفض الشاهد .

وأرى أن ما قدمه المرادى ليس كافيًا، فعدل عن رفضه السابق لحجة الكوفيين فقال: ولو صح؛ احتمل أن يكون أصله: ولكن إننى ثم نقلت حركة إن وحذفت الهمزة ونون لكن، وجيء باللام في الخبر؛ لأنه خبر إن، ويحتمل أن تكون اللام زائدة[٣] .

وهذا الكلام - أيضًا - يحتاج إلى نظر؛ لأن اللغوى القديم أو واضع القاعدة ليس من المقرر عليه أن يفترض افتراضات ويغير ويبدل في كلام الشاعر إلا بوجه، والذى صنعه المرادى - ومن قبله ابن مالك - لا يحق لهما لأن في ذلك حكرًا على إبداع الشعراء .

---

(١) التحقيق: ٣٤٥ .

(٢) السابق والصفحة .

(٣) السابق والصفحة .

المسألة السادسة والعشرون: تصرف تعلم:

اختار المرادي في شرحه أن تعلم - الملحقة بوجد - متصرفة.

بينما ذهب المصنف إلى أنها غير متصرفة واستدل المرادي على صحة ما ذهب إليه بما حكاه يعقوب: تعلمت أن فلانا خارج بمعنى علمت[١].

المسألة السابعة والعشرون: إسكان الهاء في هو وأخواته في غير الشعر:

ذهب المصنف إلى أن تسكين الهاء لم يجئ إلا في الشعر، ومن ذلك قول الشاعر:

فقمت للطيف تاءًا وأرقني ::: فقلت أهْي سرت أم عادني حلم

وقول الآخر:

وقد علموا ما كهْي فكيف لي ::: سلوّ ولا انفك صبًّا متيما[٢]

رأي المرادي:

استدل المرادي - على عكس كلام المصنف - بقراءتين شاذتين جاءتا بإسكان الهاء مما ينقص عموم كلام المصنف حول تسكين الهاء، وأنه "لايتأتى إلا في الشعر، فقد قرأ أبو حمدون "لكنّ هْو الله ربي"، وقرأ الكسائي وقالون وأبو جعفر: "أن يمل هْو"[٣].

المسألة الثامنة والعشرون: هل يجوز الاعتراض بأكثر من جملة؟

زعم أبو علي أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة، وليس بصحيح، بل الاعتراض بجملتين كثير[٤].

ففي هذه المسألة يرد المرادي على أبي علي قوله بأن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة؛ بل ويسمى ما ذهب إليه زعم تقوية له في الضعف، وقد استدل المرادي على أن الاعتراض قد يكون بأكثر من جملة بقول زهير بن أبي سلمى:

لعمر أبيك والأنباء تنمي ::: وفي طول المعاشرة انتقالي

لقد باليت مظعن أم أوفى ::: ولكن أم أوفى لا تبالي

وقد سبق المراديَّ في الرد على أبي علي الفارسي ابن مالك حيث قال معقبًا على كلام أبي علي[٥]: وليس بصحيح ما زعم؛ بل الاعتراض يكون بجملتين كثيرًا، ومن ذلك قول زهير وذكر البيتين السابقين - ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ * بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾[٦] قال الزمخشري في الكشاف: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾[الأعراف: ٩٦].

---

(١) السابق: ٣٩٧.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٣.
(٣) التحقيق: ١١٠، ١١١.
(٤) التحقيق: ٦٢٥.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٧٨.
(٦) الكشاف ٢/ ٩٨.

اعـتراض بـين المعطـوف والمعطوف عليه وهما: ﴿ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً ﴾ [الأعراف: ٩٥] و ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ﴾ [الأعراف: ٩٧] وهذا اعتراض بسبع جمل .

وقـد علـق المـرادى - رحمـه الله - عـلى ابن مالك في تسمية ما تضمنه الكلام سبع جمل فقال: "وتسـمية مـا تضمنه هذا الكلام سبع جمل فيه تسامح ، وإنما هو أربع جمل: جملة لو ، وجملة جوابها ، وجملة الاستدراك ، وجملة العطف عليها .

ثانياً: آراء وافق فيها النحاة:

١ - تـبع المـرادى سـيبويه والمـبرد والشلوبين وأكثر المتأخرين في أن المضارع ينصرف إلى المضى بلم ولما الجازمة[1] .

٢ - تـبع المرادى المصنف ، وابن خروف والشلوبين في تعريف الإعراب وهو: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف[2] وعلى ذلك فهو أمر لفظى .

٣ - تبع المرادى المصنف في أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال[3] .

٤ - تبع المرادى سيبويه في جواز دخول ضمير الشأن في أفعال المقاربة[4] .

٥ - تـبع المـرادى الجمهور في أن أل في الإثنين وسائر "الأيام للتعريف - خلافًا لأبى العباس ؛ لأن أل إذا زالـت صـارت عـنده نكـرات ، ومذهـبه بـاطل ؛ لأن أسمـاء الأيـام أعلام توهمت فيها الصفة[5] .

٦ - تـبع المـرادى المصـنف وسـيبويه والجمهـور - مخالفًـا الأخفـش والمـازنى - في أن النون ، والألـف والـواو والـياء الـتى تلحق آخر الأفعال - ضمائر بينما ذهب المازنى إلى أنها علامات كتاء التأنيـث ، والفاعل مستكن كما استكن في هند فعلت ، بينما ذهب الأخفش إلى حرفية الياء ، ووافق الجمهـور في اسمية الثلاثة ، وشبهة المازنى: أن المضمر لما استكن في فعل ، وفعلتْ ؛ استكن في التثنية والجمـع ، وجـيء بالعلامـات للفـرق ، كما جيء بالتاء في فعلت للفرق ، وشبهة الأخفش أن فاعل المضـارع المفـرد لا يـبرز ؛ بـل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة ، ولما كان الخطاب بالـتاء في الحالـتين ؛ احتـيج إلى الفـرق فجعلـت الياء علامة للمؤنث ، ثم يعلق المرادى على شبهتى المازنى والأخفش فيقول: ويبطل القولين أنها لو كانت حروفًا ما لزمت ، فكان يجوز الزيدان قام كما جاز:

فإن الحوادث أودى بها

وأنهـا لـو كانـت حـروفًا ، لـزم أن تكـون نـون الإناث ساكنة ، وألا يسكن آخر الفعل لها كتاء التأنيث ، ويبطل قول الأخفش أيضًا بوجوه:

---

(١) التحقيق: ١٨ .
(٢) التحقيق: ٢٢ .
(٣) التحقيق: ٢٣ .
(٤) التحقيق: ١٢٩ .
(٥) التحقيق: ١٤٠ .

أحدها: أن الياء لم يثبت كونها علامة ، وثبت كونها ضميرًا في نحو: أكرمني .

الثاني: أن علامة التأنيث لم تلحق في موضع آخر المضارع .

الثالث: أنها لو كانت علامة في التثنية ؛ فيقال: قوميا كما يقال قامتا .

الرابع: أنها لم ترفع بالنون من المضارع إلا ما اتصل به ضمير(١) .

٧ - تبع المرادى الكوفيين في جواز تشديد نون اللذين وقد منع البصريون التشديد - وقد استدل المرادى لصحة رأى الكوفيين بقراءة ابن كثير: "ربنا أرنا الذين أضلانا" بالتشديد(٢) .

٨ - تبع المرادى سيبويه في أن يكون إعراب "ما" في: ما أنت وزيد أن تكون ما مبتدأ وأنت الخبر ، ولم يرجح قول من عكس ذلك فقال: وما ذكره سيبويه أولى ؛ لأن معنى الاستفهام كالتعريف فهما كالمعرفتين ، والمقدم هو والمبتدأ(٣) .

٩ - وافق المرادى الجمهور في أن أل تأتي اسما موصولاً بمعنى الذى وفروعه ، وفي موافقته الجمهور يكون مخالفًا للمازنى الذى ذهب إلى أنها حرف موصول ، ويكون مخالفًا - أيضًا - للأخفش الذى زعم أنها حرف تعريف وليست موصولة(٤) .

١٠ - وافق المرادى ابن مالك في أن كان وأخواتها سميت أفعالاً نواقص ؛ لأنها لا تكتفى بالمرفوع ، وفى موافقته لابن مالك - في هذا الرأى - يكون مخالفًا للمبرد وابن السراج وابن جنى والجرجانى ، وابن برهان في تعليلهم ذلك لأنها لا تدل على الحدث ، وقد أبطل ابن مالك هذا الرأى بعشرة أوجه(٥) ، وما ذكره ابن مالك ووافقه المرادى عليه - ذكره ابن الجبار(٦) .

١١ - تبع المرادى ابن مالك في أن آل لا تلحق بصار ، وقد خرج قول الشاعر:

ثم آلت لا تكلمه كل حى معقبا عقبا

فقال: وأما البيت المتقدم وهو: ثم آلت لا تكلمنا فلا حجة فيه لاحتمال كون آلت بمعنى حلفت ولا تكلمنا جواب القسم(٧) .

١٢ - تبع المرادى ابن مالك في أن غدا وراح أفعال لا تلحق بباب كان وأخواتها ، وتأول المنصوب بعدهما على أنه حال إذ لا يوجد إلا نكرة(٨) .

١٣ - تبع المرادى ابن مالك في جواز تقديم الخبر وتوسيطه إذا كان جملة .

يقول المرادى: ذكر ابن السراج عن قوم من المتأخرين أنهم لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان جملة مطلقًا اسمية كانت أو فعلية رافعة ضمير المبتدأ أو غيره فلا يجيزن: أبوه قائم

---

(١) راجع: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٣ ، ١٢٤ .
(٢) التحقيق: ١٥٢ .
(٣) التحقيق: ٢٣٣ .
(٤) التحقيق: ١٦٠ .
(٥) التحقيق: ٢٧٠ .
(٦) انظر: توجيه اللمع لابن الخباز ، تحقيق: فايز محمد بركات ص١٣٤ ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م ، دار السلام .
(٧) التحقيق: ٢٧٩ .
(٨) التحقيق: ٢٧٩ .

كان زيد ، ولا كان أبوه قائم زيد ، ولا يقوم كان زيد ، ولا كان يقوم زيد قال: والقياس: جوازه وإن لم يسمع[١] .

قال المصنف: وهو الصحيح لثبوت ذلك في المبتدأ كقول الفرزدق:

إلى ملك ما أمه من محارب ::: أبوه ولا كانت كليب تصاهره[٢]

وقد عضد المرادى رأى ابن مالك السابق بقوله: ومما يدل على جواز تقديم الخبر ، وهو جملة قوله تعالى: ﴿ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ و ﴿ أَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾ فإن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل[٣] .

١٤ - تبع المرادى ابن أبى الربيع في عدم زيادة كان إلا بلفظ الماضى ، وحمل ما جاء بلفظ المضارع من قول أم عقيل بن أبى طالب:

أنت تكون ماجد نبيل ::: إذا تهب شمأل بليل

على الشذوذ ، وقد أجاز الفراء زيادة كان بلفظ المضارع بعد ما التعجبية ، ورد عليه المرادى بحمل ذلك على الشذوذ ، وقد استند في ذلك على رأى صاحب البسيط فقال: لأن صاحب البسيط ذكر الاتفاق على أن زيادتها لا تكون إلا بلفظ الماضى[٤] .

١٥ - تبع المرادى ابن مالك في أن "إن" المقترنة بـ"ما" العاملة عمل ليس أنها زائدة كافة ، والمرادى في موافقته لابن مالك يكون مخالفًا للكوفيين لأنهم زعموا أن "إن" المقترنة بـ"ما" هى النافية جيء بها بعد ما تأكيدًا ، وقد نقل المرادى الوجهين اللذين رد بهما ابن مالك على الكوفيين فقال: والذى زعموا مردود بوجهين - ذكرهما المصنف - **أحدهما**: - أنها لو كانت نافية مؤكدة ؛ لم تغير العمل كما لا يتغير بتكرير ما .

والثانى: أن العرب قد استعملت إن زائدة بعد ما الموصولة الاسمية والمصدرية التوقيتية لشبههما في اللفظ بما النافية ، فلو لم تكن المقترنة بما النافية زائدة ؛ لم يكن زيادتها[٥] .

١٦ - تبع المرادى الجمهور على إجماعهم على فعلية عسى - معارضا الذين ذهبوا إلى أنها حرف - واستدل على فعليتها باتصال ضمائر الرفع البارزة ، ولحاق تاء التأنيث بها[٦] .

١٧ - تبع المرادى ابن مالك في رفضه جواز دخول لام التأكيد في خبر لكن ، وخرج الشاهد الذى أتى به الكوفيون على الشذوذ ، أو على زيادة اللام[٧] .

١٨ - تبع المرادى سيبويه والمصنف والجمهور في جواز إتيان إن بمعنى نعم[٨] ، بينما أنكر أبو

---

(١) الأصول لابن السراج ١/ ٨٨ ، ٨٩ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٥ .
(٣) التحقيق: ٢٨٤ .
(٤) التحقيق: ٢٨٩ ، ٢٩٠ .
(٥) التحقيق: ٣٠٠ .
(٦) التحقيق: ٣١٧ .
(٧) التحقيق: ٣٥١ .
(٨) التحقيق: ٣٤٨ .

عبيدة ورود إن بمعنى نعم ، والصحيح ما ذهب إليه المرادي - والجمهور - لورود الشواهد النثرية والشعرية على جواز ذلك ، فمن ذلك قول عبد الله بن الزبير لابن الزبير الأسدي لما قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك فقال له: إن وراكبها أي: نعم ، ومن ذلك قول حسان:

يقولون أعمى قلت إن وربما ::: أكون وإني من فتى لبصير

ومنها ما أنشده أحمد بن يحيى من قول الشاعر:

ليت شعري هل للمحب شفاء ::: من جوى حبهن إن اللقاء

ومنها قول بعض الطائيين: قالوا أخفت؟ فقلت: إن وخيفتي ما إن تزال منوطة برجاء[1] .

١٩ - اختار المرادي - موافقًا للفراء - جواز الجر بلعل ، مخالفًا اختيار أبي على الفارسي وجماعة من المغاربة "حيث روى الفراء الجر بلعل ، ومنع ذلك قوم فتكلفوا تأويل ما ورد كقوله:

لعل أبي المغوار منك قريب

على حذف مضاف إليه أي: حراب أبي المغوار ، وتأوله الفارسي على تخفيف لعل ، وأن فيها ضمير الشأن ، ووليها في اللفظ لام الجر مفتوحة ومكسورة فالجر باللام ولعل على أصلها ، وتأوله بعض المغاربة على أن في لعل ضمير الشأن ، والجر بعدها بلام محذوفة ، وهم محجوجون بنقل أبي زيد الفراء[2] .

٢٠ - تبع المرادي المصنف في أن ألفى تأتي مرادفة لـ "وجد" التي تتعدى إلى اثنين كقول الشاعر:

قد جربوه فألفوه المغيث إذ ::: ما الروع عم فلا يلوى على أحد

وقد ذكر المرادي أن بعضهم ومنهم ابن عصفور خالف ذلك فزعم أنها تتعدى إلى واحد، وأن الثاني حال ، واستدل بالتزام تنكيره ، وقد رد المرادي - أيضا - هذا فقال: وهو مردود بوروده معرفة في البيت السابق ، ودعوى زيادة اللام ضعيفة ؛ لأن الأصل عدم الزيادة[3] والصحيح ما ذهب إليه المرادي - وابن مالك وذلك لأن أخبار هذا الباب تأتي نكرة ، ولم يزعم أحد أنها تنصب على أنها أحوال ؛ وذلك مثل قولنا: ألفيت محمدًا قائمًا ؛ فقائما لا تعرب حالاً ، ولكنها تعرب خبر لألفى .

٢١ - تبع المرادي البصريين في أن ناصب المفعول به هو الفعل أو ما جرى مجراه ، كاسم الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمله ، واسم المفعول ، والمصادر الموضوعة موضع الفعل ، وأسماء الأفعال ، وبموافقة المرادي البصريين يكون قد خالف هشام الذي ذهب إلى أن ناصب المفعول هو الفعل فقط ، والفراء الذي ذهب إلى أن ناصبه الفعل والفاعل معًا ، وخلف الأحمر الذي ذهب إلى أن الناصب المفعولية[4] .

---

(١) هذه الشواهد أوردها ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٣ .
(٢) التحقيق: ٣٥٦ .
(٣) التحقيق: ٣٧٨ .
(٤) التحقيق: ٤٥٠ .

٢٢ - تبع المرادى المصنف في أن الفعل الذى يتعدى بحرف الجر يسمى لازمًا[١] .

توثيق اسم المخطوط ونسبته إلى المرادى:

ليس هناك شك في أن شرح التسهيل الذى بين أيدينا ، هو للعلامة المرادى وذلك للآتى:

- أجمعت جميع المصادر التى ترجمت للشيخ على ذكر شرح التسهيل ضمن الآثار ، والمؤلفات التى تركها الشيخ .

- ذكره الشيخ في كتابه "الجنى الدانى" شرحه على التسهيل " في خمسة مواضع:

١ - ذكره عند حديثه عن "يا" إذا وليها أمر ، أو دعاء ؛ فهى حرف نداء ، وإن وليها ليت ، أو ربّ ، أو حبذا ؛ فهى لمجرد التنبيه فقال: " وقد بينت ذلك في شرح التسهيل" والله أعلم[٢] .

٢ - ذكر عند حديثه عن محلية الضمائر من الإعراب إذا جاءت فصلاً فقال: "وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح التسهيل"[٣] .

٣ - ذكره عند حديثه عن مذ ومنذ إن وليهما مجرور فهما حرفان ، وهذا اختيار ابن مالك في التسهيل . . ثم يقول بعد ذلك ذاكرًا شرحه: " وقد بينته في شرحه " وهذا القدر كاف هنا ، والله أعلم[٤] .

٤ - ذكره عند حديثه عن جواب لما التعليقية قال: " وقد ذكرت ذلك في شرح التسهيل [٥] .

٥ - عند حديثه عن مهما قال بعد ذكره رأى ابن مالك وابنه: " وقد ذكرت ذلك في شرح التسهيل[٦] .

٦ - ثبت على جميع النسخ التى حققت عنها المخطوط اسم الكتاب واسم المؤلف ، وكذلك في المقدمة ، ففى النسخة الأم:

بسم الله الرحمن الرحيم: صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . قال الشيخ الإمام الفاضل الكامل وحيد دهره ، وفريد عصره بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادى فسح الله في مدته ، وأعاد على المسلمين من بركته:

ثم يصرح الشيخ نفسه باسم الكتاب فيقول:

فهذا تعليق على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وكذا في بقية النسخ .

وقد اخترت نسخة مكتبة الزاوية الحمزاوية أصلاً للآتى:

أولا: وجود إشارة ثابتة وقاطعة: أن هذه النسخة كتبت في حياة المؤلف ، فهى أعلى من النسختين الأخريين في اتصال السند بالمؤلف ، وقد هديت إلى هذا القطع والتثبت من خلال إشارة

---

(١) التحقيق: ٤٥٤ .
(٢) الجنى الدانى ٣٥٨ .
(٣) الجنى الدانى ٣٥١ .
(٤) الجنى الدانى ٥٠٤ .
(٥) الجنى الدانى ٥٩٦ .
(٦) الجنى الدانى ٦١٠ .

للناسخ في أول المخطوط حيث يقول الناسخ: بعد الحمد والثناء والصلاة على النبى: قال الشيخ الإمام الفاضل وحيد دهره، وفريد عصره، بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادى، فسح الله في مدته، وأعاد على المسلمين من بركته.

ومثل هذا الثناء لا يقال إلا للأحياء، مع الأخذ في الاعتبار أن الناسخ انتهى منها سنة ٧٥٣ هـ.

ثانيا: أن هذه النسخة هى أضبط من النسختين الأخريين من حيث إنها جاءت كاملة، وبصورة أقرب للواقع لما أراده صاحب النص.

ثالثا: ضبط بعض الكلمات وأبيات الشعر والآيات.

وصف النسخ:

النسخة الأم، وتتكون من جزأين. الجزء الأول

وأوله:

الحمد لله على التوفيق لحمده.. وبعد.

فهذا تعليق على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

وآخرها:

وليس قوله: وأجمع للمال من هذا الفصل؛ بل من باب من إن يتعدى إلى واحد والله أعلم.

تم الجزء الأول من شرح التسهيل، يتلوه في الثانى باب اسم الفاعل، وهى نسخة كتبت بقلم نسخى، وتعاور عليها ناسخان، وبها أثر رطوبة.

وتتكون من ٢٤٠ ورقة، والورقة تحمل رقمين، في كل صفحة ٢٨ سطرا، وفى كل سطر ١٤ كلمة تقريبًا، وهى محفوظة في مكتب الزاوية الحمزاوية بالمغرب تحت رقم ١١٦/ ١، ومصورة عنها نسخة في معهد المخطوطات تحت رقم ٣٤٣ نحو.

والجزء الثانى يبدأ بباب اسم الفاعل بقوله: وهو الصفة الدالة على فاعل.

وآخرها: نحو خطيئة؛ لأنها صارت معه كالمتوسطة، وهى نسخة كتبت بقلم نسخى مهمل النقط أحيانًا كتبها عبد المؤمن بن أبى يوسف القرمهرى، وفرغ منها في شهر رجب سنة ٧٥٣ هـ، وببعض أوراقها تقطيع وأثر أرضة.

وهى ٢٤٠ ورقة، في كل ورقة - ٢٨ سطرا تقريبًا، وفى كل سطر ١٣ - ١٤ كلمة تقريبًا.

محفوظة في مكتبة الزاوية الحمزاوية في المغرب تحت رقم ١١٦/ ٢، ومصورة عنها نسخة في معهد المخطوطات تحت رقم ٣٤٤.

وبهذا الجزء بعض الخلط في ترتيب الأوراق نتيجة خطأ في التصوير.

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ز).

النسخة (ط):

وتحتوى على مجلد، وليست مجموعة، مكتوبة على ورق بمقاس ٢٧,٥ × ١٨,٥ سم، وعدد

أوراقها ١٠١ ، وتشتمل الصفحة على ٢١ سطر ، ومكتوبة بخط نسخى جيد ، ولون المداد في عناوين الأبواب أحمر ، ولون المداد في المحتوى أسود ، كما أن حالة النسخ ليست معلومة ،

وتبدأ بعد البسملة والحمد لله والتقديم:

قال باب شرح الكلام ، وما يتعلق به وتنتهى:

بـ "لأنهما لا يقتضيان وجوب التوسط ، بل مع التأخير ولا مانع فيهما" ، وهى محفوظة في دار الكتب تحت رقم ٦٥٣ نحو طلعت .

النسخة (ر):

وتتفق في أولها مع الجزء الأول من الأم باختلاف يسير جدًّا في بعض الألفاظ .

وآخرها: عقدت العسل فهو عقيد ، بمعنى معقد ، وأعله فهو عليل ، بمعنى معل ، والله أعلم . تم الجزء الأول من شرح المرادى على التسهيل ، ويليه أول الثانى باب الصفة المشبهة باسم الفعل ، وهى نسخة كتبت بقلم نسخي تعاور عليها أكثر من ناسخ ، وهى من خطوط القرن الثامن الهجرى تقديرًا ، وبأولها تملكات أقدمها مؤرخ سنة ٩٥٩ هـ ، وبها نظام التعقيبة ، وبها أثر رطوبة .

وتحتوى على ٢٢٤ ورقة ، في كل ورقة ٢٥ - ٢٧ سطرا ، ومحفوظة هذه النسخة في مكتبة رضا رامبو في الهند تحت رقم ٤٠٠٧ ، ومصورة عنها نسخة في معهد المخطوطات تحت رقم ٣٤٥ نحو .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، قال الشيخ الإمام الفاضل الكامل وحيد دهره وفريد عصره بدر الدين بن قاسم بن عبد الله على المرادى فسح الله في مدته وأعاد على المسلمين بركته[١]:

الحمد لله على التوفيق لحمده ، والصلاة والسلام على محمد نبيه وعبده ، وآله الطيبين وأصحابه التابعين ، وبعد .

فهذا تعليق على تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد يذلل فوائده ، ويوضح مقاصده ، أعفيته من الإكثار ، وملت فيه إلى الاختصار ، والله المسؤول أن يبلغ به المأمول ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

قال - رحمه الله -[٢]:

باب: شرح الكلام وما يتعلق به

ش : في الكلمة ثلاث لغات: كلمة على وزن نبقة ، وهي لغة الحجاز ، وكلمة على وزن سدرة ، وهي لغة تميم ، وكلمة على وزن جفنة ، وقدمها على الكلام ؛ لتقدم المفرد على المركب[٣] ، والكلام اسم مصدر لتكلم لا مصدر محذوف الزوائد خلافًا لبعضهم ، فإن قيل فما الفرق بينهما[٤] من جهة المعنى؟ فالجواب ، قال ابن يعيش[٥]: إذا كان مصدرًا كان عبارة عن فعل جارحة اللسان ، وإذا كان اسمًا للمصدر كان عبارة عن التكلم الذي هو عبارة عن فعل جارحة اللسان ، وظاهر كلام ابن مالك: أنه لا فرق بين المصدر واسم المصدر في المعنى .

ص: الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا أو منوي معه كذلك.

ش : إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقي: وهو الذي لابد من قصده ، ومجازي مستعمل في عرف النحاة والتعرض له أجود ، وكلاهما تعرض له المصنف[٦] في هذا الحد ، ومجازي مهمل في عرفهم وهو إطلاقها على الكلام كقولهم: كلمة الشهادة: وكلمة الشاعر ، وهو من باب إطلاق اسم الجزء على الكل مجازًا ، وقيل: إن الكلام لما ارتبط بعضه ببعض ؛ حصلت له بذلك وحدة فصار شبيهًا بالكلمة ، فأطلق عليها كلمة ، ولا يلزم النحوى التعرض لهذا القسم .

وقوله: "لفظ" جنس يشمل المحدود وغيره ، وهو في الأصل مصدر لفظ الشيء أي: رماه ، ثم

---

(١) في ط: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ، وفى ر:بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه والتابعين .

(٢) سقطت في ط ، وفى ر: رضى الله عنه .

(٣)هناك فريق من النحاة قدم النظر في الكلام على النظر في الجملة ؛ كالجزولى في مقدمته ، وابن معط في ألفيته ، انظر: شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبى حيان الأندلسى تحقيق وشرح وتعليق د/ صلاح رواى ١/ ١٥٣ الطبعة الثانية .

(٤) زيادة في ر .

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢١ عالم الكتب - بيروت ، وابن يعيش هو: يعيش بن على أبو البقاء من كبار الأئمة - ٦٤٣هـ بغية الوعاة ٢/ ٣٥٣ .

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥ تحقيق د عبد الرحمن السيد ، ود محمد بدوى المختون - دار هجر ١٤١٠هـ، ١٩٩٠ م الطبعة الأولى .

أطلق على الصوت المعتمد على المقطع ، فلو جئت بالصوت ساذجًا ، لم يسم لفظًا ، وتصدير الخط به مخرج للخط ونحوه ، وقال بعض النحويين: الكلمة لفظة ، قيل: والفائدة في زيادة التاء أن اللفظ كما يكون مصدر لفظ كذلك يحتمل أن يكون جمع لفظ ، وأقل الجمع ثلاثة ، فلا يوجد في الحد ، وهذا ممنوع ، بل الضرب ونحوه مصادر[1] صالحة للقليل والكثير والتاء للتنصيص على الوحدة ، وإنما يقال ذلك فيما ليس بمصدر .

وقول المصنف[2]: اللفظ أولى من قول بعضهم لفظة ؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ: حرفًا كان أو أكثر ، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد ؛ لأن نسبتها من اللفظ كنسبة الضربة من الضرب ؛ ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به كقولهم: خلق للمخلوق ، ونسيج للمنسوج ، والمعهود في هذا استعمال المصدر في غير المحدود بالتاء ؛ ولذلك قل ما يوجد في عبارات المتقدمين لفظة[3] .

وتصدير حد الكلمة بالقول كما فعل بعضهم أولى من تصديره باللفظ ؛ لأن اللفظ يقع على المهمل والمستعمل بخلاف القول ، فإنه لا يتناول المهمل ، قال ابن الخباز[4]: القول أخص من اللفظ ؛ لأنه لابد له من دلالة: إما وضعية كما في المفردات الحقيقية ، وإما عقلية كما في المؤلفات والمجازات[5] .

وقوله: "مستقل" احترز به من بعض اسم كياء زيدي ، وتاء مسلمة ، وبعض فعل كهمزة أعلم ، وألف ضارب فكل منهما دال بالوضع ، وليس بكلمة ؛ لأنه غير مستقل ، ولقائل أن يقول لإنسان: أن الياء[6] ونحوها دال بالوضع ، بل مجموع الكلمة دلّ على أن الشخص منسوب لزيد ، ولفظ أعلم أتى معدى ؛ فلا حاجة لقيد الاستقلال .

وقوله: "دال بالوضع" يخرج به ثلاثة أشياء: المهمل: نحو ديز ، فإنه يدل على حضور الناطق به وغير ذلك دلالة عقلية لا وضعية .

الثاني: ما يدل بالطبع نحو: أخ فإنه يدل على ألم الصدر بالطبع لا بالوضع .

الثالث: اللفظ المصحف إذا فهم منه معنىً فجميع ذلك لا يسمى كلمة ، والوضع جعل اللفظ دالاً على المعنى .

وقوله "تحقيقًا" . مثاله: رجل فإنه دال على مسماه تحقيقًا وإطلاق الكلمة على هذا هو الحقيقي الذي لابد من قصده .

---

(١) زيادة في ر .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤ .

(٣) منهم من أطلق على الكلمة لفظة كالزمخشري في تعريفه للكلمة بأنها "اللفظة الدالة على معنى مفردًا بالوضع" المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري ص ٦ الطبعة الثانية - دار الجيل .

(٤) ابن الخباز هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالى بن منصور بن على الأربلى الموصلى الضرير توفى سنة ٦٣٩ هـ ، وقيل ٦٤٠ ، وقيل: ٦٣٧ ، من مصنفاته: النهاية في شرح الكافية في النحو ، وشرح اللمع لابن جنى ، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية انظر: بغية الوعاة ١٣١ .

(٥) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز ١/ ٦٦- دار الأنبار بغداد - الرمادى ١٩٩٠ .

(٦) في ط: الفاء .

وقولـه "أو تقديرًا" مثاله[1] أحد جزئي العلم المضاف نحو: امرئ القيس ، فمن حيث المدلول هو كـلمة واحـدة تحقيقًا ، ومن حيث التركيب هو كلمتان تقديرًا ؛ لأن المضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمـين ، أو في تقديـر اسمـين ، وإطـلاق الكـلمة عـلى أحـد جـزئي العـلم المضاف هو المجازى المستعمل ، والتعرض لـه أجود لمزيد الفائدة ، وقولـه "أو منوي معه" صفة لمحذوف وهو قسيم قولـه "لفـظ" والتقدير: الكلمة قسمان: أحدهما: لفظ صفته ما ذكر ، والآخر: غير لفظ منوي مع اللفظ ، ومثاله الفاعل في نحو[2]: أفعل وتفعل ونفعل وافعل .

فإنـه كـلمة ولـيس بلفـظ ولو[3] لم يذكر هذا لكان الحد غير جامع ، وأشار بقولـه: "كذلك" إلى الدلالـة والاستقلال المنبه عليهما أي: معنى هذا المنوي كمعنى اللفظ المستقل الدال بالوضع فاحترز بذلـك من الإعراب المنوي في نحو فتى فإنه يصدق عليه أنه منوي مع اللفظ ولكنه غير مستقل ، ولا مـنزل مـنزلة المستقل فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة فإذا لفظ به ؛ لم يدخل في مدلولات الكلمة فهـو بـألا يدخـل حـين لا يلفـظ بـه أولى كـذا قال المصنف[4]: فإن قيل هذا الحد ليس بمانع لدخول الكلام فيه فإنه لفظ مستقل دال بالوضع ؛ فالجواب: أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية على المختار ، فقد خرج بقيد الوضع .

ص: وهي اسم وفعل وحرف.

ش : هـذا أقسام الكلمة ودليل حصرها: أن الكلمة إن لم تكن ركنًا للإسناد ؛ فهي الحرف ، وإن كانـت ركـنًا ؛ فـإن قبلـت الإسـناد بطرفـيه فهـي اسم ، وإلا فهي فعل ، وقد علم بذلك وجه تقديم الاسـم وتـأخير الحـرف وتوسيط الفعل ، وقيل في دليل الحصر غير هذا الوجه مما لا حاجة إلى ذكره هنا ، وقد أجمع النحويون على ذلك ، ومن أثبت رابعة وسماه خالفة ؛ فقد خالف إجماعهم .

ص: والكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته.

ش : يـنطلق الكلام في اللغة على الخط والإشارة ، وما يفهم من حال الشيء وإطلاقه على هذه الـثلاثة مجاز ، وعـلى التكليم كما تقدم ، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن إطلاقه على هذا حقيقة ، وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها ، وعلى اللفظ المركب أفاد أو لم يفد .

قـال ابـن مـالك[5]: وقـد صرح سيبويه[6] في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلـق إلا عـلى الجمـل المفيدة وهذا مذهب ابن جني[7] ، فعلى هذا هو مجاز في النفساني ، وهو أحد

---

(١) زيادة في ر .
(٢) زيادة في ر .
(٣) في ط: فلو .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥ .
(٥) شـرح التسـهيل لابن مالك ١/ ٥، وابن مالك هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى الأندلسى ، ولد سنة ٦٠٠ هـ ، وتوفى بدمشق ٦٧٢هـ انظر: هدية العارفين ٢/ ١٣٠ .
(٦) يقـول سـيبويه: واعـلم أن " قلت " إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلامًا "قول" انظـر: الكتاب ١/ ١٢٢ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - الطبعة الأولى ، وسيبويه هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه مولى بنى الحارث بن كعب ، توفى بمدينة سارة ١٧٧هـ انظر: هدية العارفين ١/ ٨٠٢ .
(٧) انظـر: الخصـائص لابـن جـنى ١/ ١٧ تحقـيق محمد على النجار - المكتبة العلمية ، وابن جنى هو: عثمان ابن جنى أبو الفتح

المذاهب، وقيل هو حقيقة في النفساني مجاز في الجمل التي يعبر بها عنه، وقيل: حقيقة فيهما ثلاثة مذاهب للنحويين، وقال ابن عصفور: الكلام في أصل اللغة اسم لما يتكلم به من الجمل سواء كانت مفيدة أو غير مفيدة، وقال ابن الخباز: معناه اللغوي الخطاب وفي كونه مصدرًا خلاف"[١].

والكلام في الاصطلاح: هو المحدود، فقوله: "ما تضمن من الكلم" إعلام بجنس الكلام وأنه ليس خطًا ولا إشارة، ولا نحو ذلك، وإنما هو لفظ، أو قول أو كلم، واللفظ أبعدها؛ لوقوعه[٢] على المهمل، والقول مثل الكلم لتساويهما في عدم تناول المهمل، لكن قد يقع القول على الرأي والاعتقاد مجازًا، وشاع ذلك حتى صار كأنه حقيقة ثابتة، ولم يعرض هذا للكلم فكان تصدير حد الكلام به أولى. هذا معنى كلام المصنف في شرحه[٣]، وإنما صدر الحد بما لصلاحيتها للواحد فما فوقه ثم أخرج الواحد بذكر تضمن الإسناد فبقي الاثنان فصاعدًا، وحد الإسناد بقوله: "تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه وأورد عليه أنه غير جامع لخروج نحو: "بعت" من ألفاظ الإنشاء، وقد يعتذر عنه بأن نحو ذلك داخل في الحد باعتبار أصل الوضع فإن بعت ونحوه إنما وضع خبرًا وقيل في حده: نسبة أحد الجزأين إلى الآخر لإفادة المخاطب، واحترز بقوله "إسنادًا" من المفرد كما سبق، ومن مركب لا إسناد فيه نحو: عندك، وخير منك وغلام زيد، وزيد الخياط صفة فلا يسمى كلامًا ويسمى تركيب تقييد.

وقوله: "مفيدًا" احترز به من تضمن الكلم[٤] إسنادًا غير مفيد نحو: النار حارة، والسماء فوق الأرض، وتكلم رجل.

وقوله "مقصودًا" احترز به من كلام النائم والساهي ونحوهما، وقد يقال: إن هذا غير مفيد بوجه فيخرج بقيد الإفادة، ولم يعتبر كثير من النحويين في حد الكلام سوى التركيب الإسنادي، فمتى حصل؛ فهو كلام وإن لم يستفد به المخاطب شيئًا أو صدر من غالطٍ أو ساهٍ أو نحوهما.

وقوله "لذاته" احترز به من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنه لم يقصد هو ولا ما تضمنه لذاته بل قصد لغيره فليس بكلام، بل جزء كلام مثل: قاموا من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا.

قال المصنف[٥]: وزاد بعض العلماء في حد الكلام من ناطق واحد احترازًا من أن يصطلح رجلان على أن يقول أحدهما فعلاً أو مبتدأ، ويذكر الآخر[٦] فاعل الفعل أو خبر المبتدأ، وعلل ذلك بأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلا واحدًا، وأجاب[٧] بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها

الموصلي، كان أبوه مملوكًا روميًا لسليمان بن فهد الموصلي توفي في بغداد ٧٩٢هـ، له الخصائص وسر الصناعة، هدية العارفين ٢/ ١٢٧.

(١) انظر: الغرة ١/ ٦٦، وشرح المفصل ١/ ٢١.

(٢) في ط: لوقوعها.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧.

(٤) سقطت في ر.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨.

(٦) بياض في ر.

(٧) في ر: وأجيب.

لوجهين: **أحدهما**: أن اتحاده لا يعتبر كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطًا . **والثاني**: أن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام ، وإنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالاً على نطق الآخر بالأخرى كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبحًا: زيد أي: المرئي زيد ، قيل: وإنما قال بعض العلماء ؛ لأنه لم ينقل عن نحوي فيما يعلم ، وإنما قاله بعض من يتكلم في الأصول .

ص: فالاسم[(١)] كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها.

ش : الاسم لغة: ينطلق على الكلمة كرجل ، و"في" و"ضرب" وتخصيصه بالكلمة التي ليست فعلاً ولا حرفًا اصطلاح طارئ قاله الراغب في تفسيره[(٢)] ، وفيه ست لغات: اسم بكسر الهمزة وضمها ، وسم بكسر السين وضمها ، وسمي بالوجهين أيضًا واشتقاقه عند البصريين من السمو فمادته: "سين" و"ميم" و"واو" ، وفي تقدير أصله قولان: **أحدهما**: سِمْو كقنو ، **والثاني**: سُمْو كقفل ثم حذف لامه ، واشتقاقه عند الكوفيين من الوسم فمادته: واو وسين وميم فالمحذوف فاؤه والصحيح الأول لقولهم في الجمع: أسماء ، وفي التصغير: سُمي ، واعتقاد الكوفيين أنه من المقلوب جعلت فاؤه موضع اللام فصار وزنه "علف" وجاء تصغيره وجمعه على ذلك ، وهو بعيد ، والكلام في هذه المسألة شهير[(٣)] .

وحَدُّه في الاصطلاح: ما ذكر فقوله "كلمة" جنس يشمل الثلاثة وتصدير الحد به مخرج لواقع موقع الاسم[(٤)] مثل: إن ومعموليها . وقوله: " يسند ما لمعناها إلى نفسها "مثاله: زيد[(٥)] قائم" فقائم لمعنى[(٦)] زيد ، وهو مسماه وقد أسند إلى زيد ؛ لأنه خبر عنه ، فأسند الخبر الذي هو لمعنى زيد إلى لفظ زيد ، وأخرج بذلك الفعل والحرف ، وقيد الإسناد باعتبار المعنى ؛ لأن الإسناد المعنوي هو الخاص بالاسم ويقال: وضعي وحقيقي ، والإسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة أيضًا . كذا قال المصنف . وفيه نظر بل الإسناد مطلقا مختص بالاسم ، فإذا قيل: ضرب ثلاثي فضرب هنا اسم لا يدل على الحدث والزمان ، ومسماه ضرب الدال على الحدث والزمان ، وهذا هو المفهوم من كلام النحويين .

فليتأمل قوله "أو نظيرها" أدخل به نحو "صه" من أسماء الأفعال وفل من الأسماء[(٧)] المختصة بالنداء وسبحان من اللازم النصب على المصدرية ، فإن هذه الأسماء لا يسند ما لمعناها إلى نفسها لكنه يسند إلى نظيرها ، ويعني بالنظير ما وافق معنىً ونوعًا كالسكوت وصه وفلان وفل وأنزه[(٨)]

---

(١) في ر: والاسم .

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن ٤٣٩ بتحقيق محمد سيد كيلانى ، مطبعة الحلبى ، الطبعة الأخيرة سنة ١٩٦١م ، والذى قاله الراغب أن الكلام يقع على الألفاظ المنظومة وعلى المعانى التى تحتها مجموعة ، وعند النحويين يقع على الجزء منه اسمًا كان أو فعلاً أو أداة والراغب هو:أبو القاسم حسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهانى ، لا يعرف متى ولد ، ولا أين تلقى العلم ت ٥٠٢هـ .

(٣) المسألة في الأولى في الإنصاف ١/ ١-١٦ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٩٩٧م .

(٤) في ر: اسم .

(٥) بياض في ر .

(٦) في ر: معنى .

(٧) سقطت في ر .

(٨) في ر: وبراءة .

وسبحان فيصح أن يسند ما في معنى[١] صه إلى نظيرها وهو السكوت فيقال[٢] السكوت حسن فيثبت[٣] اسميتها وكذا البواقي .

ص: والفعل كلمة تسند أبدًا قابلة لعلامة فرعية المسند إليه.

ش : الفعل في اللغة: هو المعنى الصادر عن الفاعل ، وفي الاصطلاح: ما ذكر فقوله: كلمة جنس ، وقوله "تسند" خرج به الحرف وبعض الأسماء كياء غلامي ، وما لازم النداء أو الظرفية ، وقوله "أبدًا" خرج به ما يسند من الأسماء وقتًا دون وقت نحو: زيد القائم ؛ فالقائم مسند ، وزيد مسند إليه ، ثم تعكس فتقول: القائم زيد . وقوله: "قابلة . . إلى آخره" خرج به أسماء الأفعال فإنها تسند أبدا وليست أفعالاً وخلافًا للكوفيين ؛ لأنها تقبل علامة فرعية المسند إليه ، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة ، وياء المخاطبة ، وألف الاثنين وواو الجمع ، ونون الإناث ، وقد حكم سيبويه بفعلية هَلّم عند من ألحقها الضمائر البارزة ، وباسميتها عند من لم يلحق[٤] .

ص: والحرف كلمة لا تقبل إسنادًا وضعيًا بنفسها ولا بنظير.

ش : الحرف في اللغة هو طرف الشيء فيقع على الكلم الثلاث ، وفي الاصطلاح ما ذكر ؛ فقوله: "كلمة" جنس ، وقوله: "لا تقبل إسنادًا" يعني لا تسند ولا يسند إليها[٥] فنفي قبول الإسناد بطرفيه ، وذلك مخرج للاسم[٦] والفعل ؛ لأن الاسم يسند ويسند إليه ، والفعل يسند ولا يسند إليه ، وقيده بكونه وضعيًا احترازًا من اللفظ فإنه مشترك كما تقدم ، وقال: " بنفسها ولا بنظير" احترازًا من الأسماء الملازمة للنداء ونحوها فإنه لا تقبله بنفسها ولكن نظيرها يقبله فهي قابلة له لأجل ذلك ، والحرف لا نظير له يقبله .

ص: ويعتبر الاسم بندائه.

ش : نحو: أيا مكرمانُ ، واعتبار الاسم بالنداء - وهو الدعاء بحروف مخصوصة - أولى من اعتباره بحرف النداء ؛ لأن ياء قد كثر مباشرتها الفعل والحرف ، وفي[٧] كونها حينئذ حرف نداء والمنادي محذوف أو حرف تنبيه خلاف يأتي في بابه إن شاء الله تعالى ؛ واعتباره صحة النداء بغير ياء من حروفه أولى لما ذكر .

ص: وبتنوينه في غير روى.

ش : الروى هو الحرف الذي تعزى له[٨] القصيدة فإن كان محركًا ؛ فهو المطلق ، والتنوين

---

(١) في ر: فالمعنى .
(٢) في ر: فتقول .
(٣) في ر: فثبتت .
(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٤٨ ، ٢٥٢، وفعلية هلم على لغة تميم ، واسميتها على لغة الحجازيين وانظر: الخصائص ١/ ١٦٩ ، وشرح المفصل ٤/ ٤١ - ٤٣ .
(٥) سقطت في ر .
(٦) في ط: وبذلك خرج الاسم ، وفى ر: وبذلك خرج الفعل والاسم .
(٧) بياض في ر .
(٨) في ط: إليه .

اللاحق لـه يسمى "الترنم"، وإن كان "ساكنًا" فهو المقيد، والتنوين اللاحق لـه يسمى الغالي وكلاهما لا يختص بالأسماء فلذلك احترز عنهما وما سواهما يختص بها.

ص: وبتعريفه[١].

ش: يشمل تعريفه بالألف. واللام وبالألف والميم في لغة، وبالإضافة وغير ذلك.

ص: وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه أو عود ضمير عليه أو إبدال اسم صريح منه.

ش: مثال الإخبار عنه: زيد قائم، وشغل عمرو، ومثال الإضافة إليه: غلام زيد، ومثال عود الضمير (عليه)[٢] ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢] فمهما اسم لعود الضمير عليها خلافًا لمن زعم أنها حرف، ومثال الإبدال: كَيفَ أنت؟: أصحيح أم سقيم؟ فكيف: اسم لإبدال اسم صريح منها، واحترز بقوله "بلا تأويل" من أن يخبر عنه أو يضاف إليه بتأويل فإنه لا يكون اسمًا. نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] و ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾[٣] [المائدة: ١١٩]، أي: صومكم خير ويوم نفع[٤]، وذهب هشام[٥] وثعلب[٦] وجماعة من الكوفيين إلى جواز الإخبار عن الجمل[٧]، نحو: يعجبني يقوم زيد، وأجازه[٨] الفراء[٩] بشرط[١٠] أن تكون الجملة فاعلاً أو نائبة لفعل معلق من أفعال القلوب[١١] والصحيح منع ذلك مطلقًا ولا حجة لهم في قوله: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه[١٢]؛ لأن التقدير: أن تسمع "بالمعيدى خير من أن تراه"[١٣]، ولا نزاع في الإخبار عن الحرف المصدري وصلته.

ص: وبالإخبار به مع مباشرة الفعل.

ش: مثاله: كيف كنت والقيام إذا خرجت فكيف وإذا اسمان؛ لأن الإخبار ينفي الحرفية ومباشرة الفعل تنفي الفعلية.

---

(١) في ط: وبتعريف.
(٢) زيادة في ط.
(٣) سقطت في ر.
(٤) زيادة في ر.
(٥) الخصائص ٢/ ٤٣٥وهو هشام بن معاوية الضرير الكوفي أبو عبد الله نحوي صحب الكسائي وأخذ عنه الكثير من النحو، توفى ٢٠٩ هـ، لـه: المختصر، والقياس، والحدود بغية الوعاة ٤٠٩، وهدية العارفين ٢/ ٥٠٩.
(٦) شرح أبيات مشكلة الإعراب ٥٣٦وهو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار النحوى، أبو العباس الشيباني الكوفى البغدادى المعروف بثعلب، ولد ٢٠٨هـ، وتوفى ٢٩١هـ، لـه: الأوسط، والفصيح، وغريب القرآن، هدية العارفين ١/ ٥٤..
(٧) في ط: الجملة..
(٨) في ط: وأجاز.
(٩) التذييل والتكميل ١/ ٥٦ وهو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي المعروف بالفراء الديلمي أديب نحوى لغوى لـه معرفة بالفقه والطب وأيام العرب وأشعارها والنجوم، ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ، وتوفى سنة ٢٠٧هـ هدية العارفين ٢/ ٥١٤..
(١٠) سقطت في ط.
(١١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١/ ٥٧، والهمع ١/ ٢٧، ٢٨ وفيهما الرأيان دون نسبة إلى أحد.
(١٢) مثل يضرب لمن خيره خير من مرآه، انظر مجمع الأمثال ١/ ١٢٩.
(١٣) ما بين المعكوفين سقط في ط.

ص: وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ أو معنىً دون معارض.

ش : مثال الموافق في لفظ: أي وزن يخص الاسم[١]: وشكان فإنه موافق في اللفظ لسكران ، وبطان (على وزن غفران)[٢] . كذلك إذ لا يوجد فعل على هذا الوزن ، وانتفت الحرفية لكونهما عمدتين قاله المصنف[٣] ، ومثال الموافق في معنى قد في نحو: قدك درهم فإنها موافقة لحسب في معناها ، وحسب ثابتة الاسمية ؛ فقد كذلك ، واحترز بقوله: "دون معارض" من واو مع إنها بمعنى مع ، ولا يقال إنها اسم ؛ لأنه عارض هذه الموافقة[٤] ، وهو أنها على حرف واحد صدرًا ، وما كان كذلك لا يكون اسمًا بل حرفًا ، وكذلك من التبعيضية تقع في بعض المواضع موقع بعض ، وليست اسمًا ؛ لأنه عارض فيها انعكاس الإسناد فإن من إذا وقعت بعد أن كانت هي ومجرورها الخبر ، وإذا وقعت بعض ؛ كانت هي الاسم .

ص: وهو لعين أو معنى اسمًا أو وصفًا.

ش : فهذه أربعة أقسام: اسم عين ، وهو ما دل على الذات بلا قيد كزيد ورجل ، واسم معنى: وهو ما دل على غير الذات بلا قيد كقيام وقعود .

ووصف العين: ما دل[٥] على قيد في الذات كقائم وقاعد .

ووصف المعنى: ما دل على قيد في غير الذات كجليّ وخفيّ ، وقد يصلح الاسم لهما كبعض المضمرات والوصف كنافع وضار ، والمراد بالاسم هنا قسيم الوصف لا قسيم الفعل والحرف ولا قسيم الكنية واللقب ، وبالمعنى قسيم الذات لا المعنى المذكور في حد الاسم فإنه أعم .

ص: ويعتبر الفعل بتاء التأنيث الساكنة.

ش : نحو: ليست[٦] ونعمت وهي تلحق الماضي متصرفًا وجامدًا ما لم يلزم تذكير فاعله كأفعل في التعجب ، واحترز من المتحركة بحركة إعراب فإنها تختص بالأسماء ، ومن المتحركة بحركة بناء فإنها تلحق الحرف كلات وثمت .

ص: ونون التوكيد الشائع.

ش : تشمل النونين: الشديدة والخفيفة نحو: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف: ٣٢] وتلحق المضارع والأمر ، وقد تلحق أفعل في التعجب كقوله:

فاحر به من طول فقرٍ وأحريا[٧]

---

(١) في ط: يختص بالاسم .
(٢) زيادة في ط .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣ .
(٤) في ط: يعارض هذه .
(٥) في ط: وهو ما دل .
(٦) في ط: بئست .
(٧) عجز بيت من الطويل ، وصدره: ومستبدل من بعد غضبى صريمة ، وهو من الطويل بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٥٨ ، والدرر ٥/ ١٥٩ ، وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٠ ، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٥٩، ولسان العرب غضب .

وشذ لحاقها الماضي لفظًا والمستقبل معنىً كقوله في الحديث: " فأما أدركن أحد[١] منكم الدجال"[٢] وكقول الشاعر:

لولاك لم يك للصبابة جانحًا[٣] ::: دامنّ سعدك إن رحمت متيمًا

فدامنّ دعاء وأدركن بعد أداة الشرط وكلاهما للاستقبال، واحترز بالشائع من لحاقها اسم الفاعل شذوذًا.

أنشد أبو الفتح:

أقائلن أحضروا الشهودا[٤]

ص: ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية.

ش: نحو: أكرمني يكرمني أكرمني[٥]، فإن كان اتصالها غير لازم؛ لم يستدل بها على الفعلية؛ لأنها تلحق على سبيل الجواز فعلاً وغير فعل، ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلاً. قاله المصنف[٦]، ويشكل بأنها تلزم في اسم الفعل نحو: عليكني كما سيذكر في موضعه، وقد أجاب المصنف عن هذا في باب التعجب فقال بعد استدلاله على فعلية ما أفعل بلزوم اتصال نون الوقاية به عاملاً في ياء المتكلم ما نصه[٧]: ولا يرد على هذا عليكني ولا رويدني فإنه قد يقال: عليك بي ورويد لي فيستغنى فيها عن نون الوقاية بالباء واللام. انتهى. وفيه نظر.

ص: وباتصاله بضمير الرفع البارز.

ش: نحو: ضربت وضربا وضربوا وضربن، واحترز عن ضمير النصب فإنه يوجد في غير الفعل نحو: أنه وضمير الجر فإنه لا يتصل بالفعل، واحترز بالبارز عن المستكن؛ لأنه يوجد في غير الفعل كالصفة، واسم الفعل، وبتاء التأنيث، وضمير الرفع البارز يتميز الفعل عن اسم الفعل[٨].

ص: وأقسامه: ماض وأمر ومضارع.

ش: هذه قسمة الفعل[٩] باعتبار الصيغة وتبع سيبويه[١٠] في تقديم الماضي والأمر على المضارع؛ لأنهما يخلوان من الزيادة كثيرًا والمضارع لا يخلو منها، والتجرد مقدم على التلبس بالزيادة، ومذهب الكوفيين: أن الأمر مقتطع من المضارع فالقسمة إذًا ثنائية[١١].

---

(١) في ط: واحد.
(٢) صحيح مسلم في كتاب الفقه ص ٢٢٤٩.
(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ١٦١، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٩٥، وشرح شواهد المغنى ص ٧٦٠.
(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٣، وشرح التصريح ١/ ٤٢، ولرجل من هذيل في حاشية ياسين ١/ ٤٢، وخزانة الأدب ٦/ ٥، والدرر ٥/ ١٧٦.
(٥) سقطت في ط.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥.
(٧) السابق ٣/ ٣١.
(٨) في ط: الاسم.
(٩) في ط: للفعل.
(١٠) راجع شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥، والكتاب ١/ ١٢.
(١١) راجع اللمحة البدرية ٢/ ٣٢١.

ص: **فيميز[١] الماضي التاء المذكورة.**

ش : أي يميزه عن قسميه تاء التأنيث الساكنة وإنما اختصت به لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة ، واستغناء الأمر بياء المخاطبة .

ص: **والأمر معناه ونون التوكيد.**

ش : أي: ويميز الأمر: معنى الأمر ونون التوكيد معًا ، فإن دلت الكلمة على أمر ، ولم تصلح للنون ؛ فهي اسم فعل ، وإن قبلت النون ولم تدل على الأمر ؛ فهي فعل مضارع نحو هل تفعلن؟

ص: **والمضارع افتتاحه بهمزة للمتكلم مفردًا، أو بنون له عظيمًا أو مشاركًا أو بتاء للمخاطب مطلقًا وللغائبة والغائبتين، أو بياء للمذكر الغائب مطلقًا والغائبات.**

ش : أي: يميز المضارع افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة وهي أحرف المضارعة: الهمزة والنون والياء والتاء ويجمعها قولك: أنيت ، والإحالة في تمييزه[٢] عليها أولى من الإحالة على سوف وأخواتها للزوم تلك ، وعدم لزوم هذه ، ألا ترى أن أهاء وأهلم مضارعان ولا يقعان في كلام العرب غالبًا إلا بعد لا أو لم ، والهمزة لازمة لهما ولا تدخل سوف وأخواتها عليهما وقوله: "بهمزة للمتكلم" مثاله: أكرم واحترز من همزة لا تكون للمتكلم نحو: أكرم أو بنون له أي للمتكلم ، واحترز من نون لا تكون للمتكلم نحو: نرجس الدواء إذا جعل فيه نرجسًا عظيمًا كقوله تعالى: ﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ ﴾ [القصص: ٥] أو مشاركًا نحو: أنا وزيد نفعل وسواء في ذلك المذكر والمؤنث وما شاركه واحد أو أكثر ، وقال بعضهم: إنما يستعملها المعظم نفسه في الغالب ؛ لأن له أتباعًا يذهبون إلى مذهبه ، وقد يستعملها وحده من حيث أنزل نفسه منزلة الجماعة مجازًا ، أو بتاء للمخاطب احترز من تاء لا تكون للمخاطب نحو: تكلم ، وقوله[٣]: مطلقًا ، أي مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا مذكرًا أو مؤنثًا نحو: أنت تقوم ، وأنتما تقومان ، وأنتم تقومون ، وأنت تقومين ، وأنتما تقومان ، وأنتن تقمن ، فهذه ستة مواضع ، وللغائبة يشمل ظاهرها ومضمرها نحو: هند تقوم ، وهي تقوم ، والحقيقي كما مثل ، و المجازي نحو: السماء تنفطر وللغائبتين يشمل الظاهر والمضمر والحقيقي والمجازي نحو: الهندان تقومان وهما تقومان ، والعينان تدمعان ، وهما تدمعان إلا أن في ضمير (الغائبتين خلافًا نحو: الهندان)[٤] هما تقومان .

قال ابن الباذش[٥]: لا أعلم فيه سماعًا ، والقياس الياء حملاً على اللفظ ، والصحيح أنه بالتاء ، وبه ورد السماع[٦] قوله[٧]: أو بياء للمذكر الغائب احترز به[٨] من ياء ليست كذلك نحو: يرنأ

---

(١) في ط: فتميز .
(٢) في ط: التمييز .
(٣) سقطت في ط .
(٤) ما بين المعكوفين سقط في ط .
(٥) هو أبو الحسن على بن أحمد بن خلف بن محمد المعروف بابن الباذش توفى ٦٢٨هـ هدية العارفين ١/ ٦٩٦ .
(٦) التذييل والتكميل ١/ ٧٣ .
(٧) ليست في ط .
(٨) ليست في ط .

الشيب إذا خضبه باليرناء وهو الحناء مطلقًا أي مفردًا أو مثنى أو مجموعًا ظاهرًا أو مضمرًا نحو: زيد يقوم، والزيدان يقومان، والزيدون يقومون، والغائبات نحو: الهندات يقمن، ويشمل الظاهر والمضمر والعاقل وغيره، والسالم والمكسّر، ومذهب البصريين أن نحو[١]: تقوم الهندات بالتاء كمفرده وسيأتي ذلك في باب الفاعل إن شاء الله تعالى.

ص: والأمر مستقبل أبدًا.

ش: لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١].

ص: والمضارع صالح له وللحال.

ش: مذهب الجمهور[٢]: أن المضارع صالح للاستقبال والحال ثم اختلفوا فقيل: مشترك بينهما، وهو ظاهر مذهب سيبويه؛ لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ، وقيل: إذا وقع على الحال؛ كان بحق الأصلية، وإذا وقع على الاستقبال؛ كان بحق الفرعية؛ ولذلك يحمل على الحال عند التجرد، وهو مذهب[٣] الفارسي[٤]، وقيل بعكسه[٥]، وهو مذهب ابن طاهر[٦]؛ لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا ثم حالاً ثم ماضيًا؛ فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال، ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال، وقد ذكر أبو إسحاق[٧]: أن أسبق الأمثلة الماضي لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله[٨]، وذهب الزجاج[٩] إلى أنه مستقبل، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره[١٠]، فلا[١١] يسع العبارة، وذهب ابن الطراوة[١٢]: إلى أنه لا يكون للحال[١٣]، فإذا قلت: زيد يقوم غدًا فمعناه: ينوي أن يقوم غدًا وهما ضعيفان، فهذه خمسة مذاهب.

ص: ولو نفى بلا خلاف لمن خصهما بالمستقبل.

ش: ذهب معظم المتأخرين ومنهم الزمخشري[١٤] إلى أن لا تخلص المضارع

---

(١) سقطت في ط.

(٢) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/ ١٦٧ للدكتور عياد عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٢٩ تحقيق د/صاحب أبو جناح، العراق، إحياء التراث الإسلامي.

(٣) الهمع ١/ ٣٢.

(٤) هو الحسن بن أحمد عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفسوى المشهور بأبي على الفارسي، ولد سنة ١٨٨هـ وتوفى سنة ٢٧٧هـ هدية العارفين ١/ ٢٧٢.

(٥) الهمع ١/ ٣٢.

(٦) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي نحوي مشهور حافظ بارع أخذ عنه ابن خروف. إنباه الرواه ١/ ١٨٨.

(٧) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن أصبع قاص من الشعراء أندلسي من أهل قرطبة توفي في ٦٢٧هـ. أعلام ١/ ٥٦.

(٨) الهمع ١/ ٣٩، والإيضاح في علل النحو ٨٥.

(٩) هو أبو إسحاق بن محمد السرى بن سهل البغدادي النحوي المعروف بالزجاج توفى ٣١١هـ. هدية العارفين ١/ ٥.

(١٠) الهمع ١/ ٣١ وشرح الجزولية للأبذى ٢٤٥.

(١١) في ط: ولا.

(١٢) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي المالكي توفي ٥٢٨هـ. هدية العارفين ١/ ٣٩٨.

(١٣) نتائج الفكر ١٢٠، والهمع ١/ ٣١.

(١٤) هو جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي صاحب المفصل والكشاف والأنموذج توفي ٥٣٨هـ.

للاستقبال[١] وهو ظاهر مذهب سيبويه[٢]، وما اختاره المصنف هو مذهب الأخفش[٣] والمبرد[٤] قال المصنف[٥]: وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء لإجماعهم على صحة: قام القوم لا يكون زيدًا بمعنى إلا زيدًا، ومعلوم أن المستثنى منشئ للاستثناء، والإنشاء لابد من مقارنة معناه للفظه والاستقبال يباينه، وأجمعوا على إيقاعها في مواضع تنافي[٦] الاستقبال نحو[٧]: أتظن ذلك كائنًا[٨] أم تظنه، ومالك لا تقبل وأراك لا تبالي، وما شأنك لا توافق؟ وغر الزمخشري وغيره من المتأخرين قول سيبويه[٩]: إذا قال: هو يفعل أي - هو في حال فعل فإن نفيه ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل ولم يكن الفعل واقعًا؛ فإن نفيه: لا يفعل وإنما نبه على الأولى في رأيه، والأكثر في الاستعمال.

ص: ويترجح الحال مع التجريد.

ش: لما كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصه ولم يكن للحال صيغة تخصه؛ جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرده من القرائن جبرًا لما فاته من الاختصاص بصيغة، وقد نصّ المصنف[١٠] على أنه مشترك.

قيل: والترجيح يناقض الاشتراك.

ص: ويتعين عند الأكثر بمصاحبة الآن وما في معناه.

ش: زعم بعضهم[١١]: أنه يجوز بقاء المقرون بالآن مستقبلا لأنها قد تصحب الأمر، وهو لازم للاستقبال ولا حجة في ذلك؛ لأن الآن قد يستعمل للتقريب مجازًا فيصلح مع الماضي والمستقبل نحو: ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾ [الجن: ٩] وإنما يخلص للحال؛ إذا استعمل على حقيقته، والذي في معنى الآن هو الحين والساعة وآنفًا، واللام في الحين والساعة للحضور، ومن أجاز الاستقبال مع الآن؛ أجازه مع هذه الكلمات.

ص: وبلام الابتداء.

ش: زعم أكثرهم أنها مخلصة للحال، قال المصنف: [١٢][١٣] وليس كذلك

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٠٨.
(٢) الكتاب ٣/ ٣٠.
(٣) شرح التسهيل ١/ ١٨ والأخفش هو سعيد بن مسعدة المجاشعي أبو الحسن البصري المتوفي ٢٢١هـ. هدية العارفين ١/ ٣٨٨.
(٤) المقتضب ٢/ ٤٧ والمبرد هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان الأزدي المعروف بالمبرد أبو العباس ولد سنة ٢١٠هـ، وتوفي سنة ٢٨٥هـ هدية العارفين ٢/ ٢٠، ٢١.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨.
(٦) في ط: موضع ينافي.
(٧) سقطت في ط.
(٨) في ط: أتظن أن ذلك كائنا.
(٩) الكتاب ٣/ ١١٧.
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١.
(١١) السابق ١/ ٢١.
(١٢) ما بين المعكوفين ليست في ط.
(١٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢.

لقولـه: ﴿ إِنِّـي لَيَحْزُنُـنِي أَنْ تَذْهَـبُوا بِـهِ ﴾ [يوسف: ١٣] فيحزن مستقبل ؛ لأن إسناده إلى متوقع ، ولقولـه: ﴿ وَإِنَّ رَبَّـكَ لَـيَحْكُمُ بَيْـنَهُمْ يَـوْمَ الْقِـيَامَةِ ﴾ [النحل: ١٢٤] ونقل ابن أبي الربيع[١] عن سيبويه أنهـا توجـد مـع المستقبل قلـيلاً[٢] لقولـه تعـالى: ﴿ وإن ربـك لـيحكم بيـنهم يـوم القـيامة ﴾[٣] [النحل: ١٢٤] وقـال أبـو عـلى[٤]: لا توجـد إلا[٥] مـع الحال وهـذه حكايـة حـال ، وأول بعضـهم قولـه: ﴿ أني لـيحزنني ﴾ [يوسف: ١٣] عـلى حـذف مضـاف تقديـره: نيـتكم أو قصدكم أن تذهبوا به .

ص: ونفيه بليس وما وإن.

ش : زعم الأكثرون أن النفي بها قرينة مخلصة للحال ، (قال المصنف)[٦][٧] وليس كذلك بل قد يكون مستقبلاً على قلة: قال[٨] حسّان:

وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهرَ مَا دَامَ يَذْبُلُ[٩]

وقـال تعـالى: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾ [الجن: ٢٠] قال الشـلوبين[١٠]: وتحقـيق القـول في لـيس "أنه إذا وقع النفي بها مطلقًا لمن تنفى إلا الحال وحده ، وإذا وقع النفي بها مقيدًا ؛ نفت جميع أنواع الفعل"[١١] .

ص: ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل.

ش : يشمل ما هو معمول الفعل ، وما هو مضاف إليه نحو: أزورك إذ تزورني . فأزورك مستقبل لعمله في إذا ، وتزورني كذلك لإضافة إذا إليه .

ص: وبإسناده إلى متوقع.

ش : مثاله قولـه:

يَهُولُـكَ أن تَمُـوت وأنْـتَ مُلْـغٍ ::: لمَـا فـيه الـنَّجاةُ مـن العَـذاب[١٢]

فيهولك مستقبل لإسناده إلى متوقع وهو أن تموت ، ولو أريد به الحال ، لَزم سبق الفعل للفاعل

---

(١) هو عبيد الله بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبى الربيع القرشى العثمانى أبو الحسين الأموى والإشبيلى الأديب النحوى توفى سنة ٦٨٨هـ هدية العارفين ١/ ٦٤٩ .

(٢) البسيط ١/ ٢٤١ .

(٣) زيادة في ط .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢ ، والبسيط ١/ ٢٤١ .

(٥) سقطت في ط .

(٦) ما بين المعكوفين سقط في ط .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢ .

(٨) في ط: ما قاله .

(٩) عجز بيت من الطويل ، وصدره: فما مثله فيهم ولا كان قبله ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٦ .

(١٠) هو محمد بن على بن محمد بن إبراهيم الأنصارى المالقى ، ويعرف بالشلوبين الصغير نحوى ، توفى في حدود سنة ٦٦٠هـ هدية العارفين ٢/ ١٢٧ .

(١١) شرح الجزولية ٢٥٦ .

(١٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٧٧ .

في الوجود وهو محال .

ص: وباقتضائه طلبًا أو وعدًا.

ش : مثال الطلب: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ويندرج فيه لام الأمر والدعاء[١] ، ولا في النهي والدعاء ، ومثال الوعد: ﴿ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [المائدة: ٤٠] .

ص: وبمصاحبة ناصب.

ش : يشمل الظاهر نحو: أريد أن تفعل ، والمقدر نحو: جئت لتكرمني ، وذكر السهيلي[٢]: أن بعض المتأخرين خالف في ذلك[٣] .

ص: أو أداة ترج أو إشفاق أو مجازاة.

ش : مثال أداة الترجي: ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ [غافر: ٣٦] والإشفاق كقول الشاعر:

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا وَلَكِنْ ::: عَسَى يغترُّ بِي حَمِقٌ لَئِيم[٤]

والمجازاة نحو: ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ [إبراهيم: ١٩] وكيف تصنع أصنع ، سواء في ذلك ما يجزم وما لا يجزم .

ص: أو لو المصدرية أو نون توكيد.

ش : أو لو المصدرية" نحو: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة: ٩٦] وعلامتها أن يحسن في موضعها أن ، واحترز من لو الامتناعية فإنها تصرفه إلى المضي ، "ونون التوكيد" تشمل الخفيفة والثقيلة نحو: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف: ٣٢] .

ص: أو حرف تنفيس وهو السين أو سوف أو سَف أو سَوْ أو سَيْ.

ش : لا يعرف البصريون إلا السين وسوف وكل منهم أصل[٥] ، وحكى الكوفيون سف[٦] ، وحكى الكسائي[٧] عن ناس من أهل الحجاز: سو تفعلون ، وحكى صاحب المحكم[٨] سي[٩] وهي أغربهن . قال المصنف[١٠]: اتفقوا على أن سُف وسو وسي من سوف وزعموا أن السين أصل

---

(١) ليست في ط .

(٢)هو عبد الرحمن بن الخطيب عبد الله بن أحمد بن أصبع بن الحسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح الخثعمي ، أبو زيد السهيلي الأندلسي ولد سنة ٥٠٨هـ ، وتوفي ٥٨١هـ هدية العارفين١/ ٥٢٠ .

(٣) التذييل والتكميل ١/ ٩٦ ، والهمع ١/ ٣٤ .

(٤)البيت من الوافر ، وهو للمرار بن سعيد الأسدي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٣ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨ ، والكتاب ٣/ ١٥٩ .

(٥) الإنصاف ٢/ ٦٤٦ ، ٦٤٧ .

(٦) مجالس ثعلب ٣١٥ .

(٧) الجنى الداني ٤٥٨ والكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسري ولاء ، الكوفي أحد القراء السبعة إمام في اللغة والنحو والقراءة أخذ عن معاذ الهراء والخليل بن أحمد ت ١٨٩هـ غاية النهاية ١/ ٥٣٥ - ٥٤٠ .

(٨)هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده ولد بمرسية عالم بالنحو واللغة والشعر توفي بداية سنة ٤٥٨ هـ ، وقيل: ٤٤٨ هدية العارفين ١/ ١٩١ .

(٩) المحكم (سوف) .

(١٠) شرح التسهيل ١/ ٢٥ .

برأسها ، وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل ، فإن قيل[١]: لو كانت فرعًا عن[٢] سوف كسو ؛ لكانت أقل استعمالاً ، رد بأن الفرع قد يفوق الأصل في الاستعمال كنعم وبئس ، فإن أصلهما فعل ، وكأخ وأب فإن أصلهما القصر .

قيل: لو كانت فرعها ، لتساوت مدة التسويف فيهما ، وهي غير متساوية بل هي بسوف أطول ، ورده المصنف بالسماع والقياس: فالسماع تعاقبهما على المعنى الواحد في قوله تعالى: ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٤٦] وقوله: ﴿ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢] وقوله: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [النبأ: ٤] ﴿ وكَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر: ٣] وقول الشاعر:

وَمَا حَالَةٌ إلاّ سَيصْرَفُ حَالُهَا ::: إلَى حَالَةٍ أُخْرى وسَوف تَزولُ[٣]

وأما القياس: فالماضي والمستقبل متقابلان فكما أن الماضي لاَ يقصد به إلا مطلق دون تعرض لقرب أو بعد فكذلك المستقبل .

ص: وينصرف إلى المضي بلم ولما الجازمة.

ش : ظاهر مذهب سيبويه أن لم ولما يصرفان معنى المضارع إلى المضي كما ذكر[٤] ، وهو مذهب المبرد[٥] والشلوبين[٦] وأكثر المتأخرين[٧] .

وذهب أبو موسى[٨] وغيره إلى أنهما يصرفان لفظ الماضي إلى المبهم دون معناه ونسب إلى سيبويه[٩] ، ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ ، والأول أصح ؛ لأن له نظيرًا وهو المضارع الواقع بعد لو ، والثاني لا نظير له وقيد لما بالجازمة ؛ احترازًا من التي بمعنى حين فإنها لا يليها إلا ماضي اللفظ والمعنى ، وهي عند سيبويه حرف وجوب لوجوب ، ومن التي بمعنى إلا فإنها لا يليها إلا ماضي اللفظ مستقبل المعنى[١٠] نحو[١١]:

قَالَتْ لَه بالله يَاذَ البُرْدين ::: لَمَّا غنِثت نفَسًا أو اثْنين[١٢]

ولم يقيد لم تنبيهًا على أنها صارفة إلى المضي[١٣] أبدًا ولو لم تجزم كقوله:

---

(١) السابق: ١/ ٢٦ .
(٢) في ط: من .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ١٢٦ .
(٤) الكتاب ٣: ١١٧ ، وحاشية الأمير على المغنى ١/ ٢١٧ ، وشرح الجزولية للأبذى ٢٦٣ .
(٥) المقتضب ١/ ٤٦ ، ٤٧ وحاشية الأمير على المغنى ١/ ٢١٧ .
(٦) شرح المقدمة الجزولية ٤٦٠ .
(٧) الهمع ١/ ٣٥ وشرح الجزولية للأبذى ٢٦٣ .
(٨) هو عيسى النحوى نزيل مراكش المتوفى ٦٠٧هـ هدية العارفين ١/ ٧٠٨ ، ٨٠٨ .
(٩) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٤٦٠ تحقيق د/ تركى سهو مؤسسة الرسالة ١٩٩٤ ، وانظر مذهب الجزولى في النحو ٤١ تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد - رسالة في دار العلوم .
(١٠) في ط: للمعنى .
(١١) سقطت في ط .
(١٢) الرجز بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٨٨ ، ٤/ ٢٢٢ ، وشرح شواهد المغنى ص ٦٨٣ ، ولسان العرب غنث .
(١٣) في ط: للمضى .

لَـوْلا فـوارسُ مِـنْ نعـم[1] وأسْـرَتهم ::: يـوم الصُّـليفاء لَـمْ يُوفـونَ بالجـار[2]

وهى[3] لغة قوم ولو لم يقيد لما ؛ لم يحتج إلى ذلك ؛ لأنها لا تدخل على المضارع إلاّ وهي كذلك .

ص: ولو الشرطية غالبًا.

ش : مثاله قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاس ﴾ [النحل: ٦٣ ، وفاطر: ٤٥] واحترز بالشرطية من المصدرية فإنها تصرف إلى الاستقبال كما سبق وبقوله "غالبًا" من ورود لو[4] الشرطية بمعنى إن كقوله:

لا يُلْفِـكَ الرَّاجِـيكَ إلاّ مُظْهِـرًا ::: خُلُـقَ الْكِـرَام وَلَـوْ تكُـونُ عَدِيمًـا[5]

وكثير منهم لا يسمى لولا الامتناعية شرطية ؛ لأن الشرط لا يكون إلا في المستقبل .

ص: وبإذ وبربما.

ش : نحو: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وكقوله:

رُبَّمَـا تَكْـرَهُ الـنُّفوسُ مِـنَ الأَمْـرِ ::: ولَـهُ فَـرجَةٌ كَحَـلِّ العِقَـالِ[6]

قيل: ولا يتعين ذلك في ربما بل يكون راجحًا كرب وقد جاء:

فَـإنْ أَهْلِـك فَـرُبَّ فـتًى سَـيبكى ::: عَـلىّ مُهـذَّبٍ رخَـص البـنان[7]

وأما قوله تعالى[8]: ﴿ رُبَمَا يَوَدّ ﴾ [الحجر: ٢] فظاهره الاستقبال وخرج على أن يكون ، بمعنى ود لصدق الوعد .

ص: وقد في بعض المواضع.

ش : إن دلت على التعليل ؛ صرفت إلى المضي ، وإلا فلا وقد تخلو من التعليل ، وتصرف إلى المضي نحو: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤] وللكلام[9] على قد موضع غير هذا .

ص: وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء.

ش : نحو: بعت واشتريت وغيرهما من ألفاظ العقود ، والإنشاء لغة: مصدر أنشأ فلان يفعل كذا أي شرع فيه ثم جعل عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود .

ص: وإلى الاستقبال بالطلب والوعد.

ش : مثال الطلب: غفر الله لك وعزمت عليك إلا فعلت أو لما فعلت ، والوعد: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ

---

(١) في ط: ذهل .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ٦٨ ، وخزانة الأدب ١/ ٢٠٥ ، ٩/ ٣ ، ١١/ ٤٣١ .

(٣) في ط: وهو .

(٤) ليست في ط .

(٥) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٠٠ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٤٦ .

(٦) البيت من الخفيف ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو لحجور بن مالك في أمالي القالي ١/ ٤٥٢ ، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٠٧ .

(٨) زيادة في ط .

(٩) في ط: للكلام بدون واو .

﴿الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] و ﴿أَشْرَقَتِ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر: ٦٩] .

ص: وبالعطف على ما علم استقباله.

ش : نحو: ﴿يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار﴾ [هود: ٩٨] و ﴿يوم ينفخ في الصور ففزع﴾ [النمل: ٨٧] .

ص: وبالنفي بلا وإن بعد القسم.

ش : نحو:

رِدُوا فوالله لا ذُدْناكُم أَبَدًا ::: مَا دَامَ فِي مائنا وِردٌ لِنزّال(١)

قيل: وإنما تعين الاستقبال في البيت بالظرف(٢) بالمستقبل، فلو جاء: والله لا قام زيد، كان ماضيًا لفظًا ومعنىً؛ لأن لا ينفي بها الماضي قليلاً، ومثال إن: ﴿ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾ [فاطر: ٤١] أي: ما يمسكهما .

ص: ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية.

ش : نحو: "سواء على أقمت أم قعدت يحتمل الأمرين وسواء كان الفعل معادلاً به أم لم يكن"(٣) نحو سواء على أي وقت جئتني، فإن كان الفعل بعد أم مقرونًا بلم؛ تعين المضي نحو: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ [البقرة: ٩] . والثاني ماض معنى فوجب مضي الأول؛ لأنه معادل له .

ص: وحرف التحضيض.

ش : مثاله: هلا ضربت زيدًا إن أردت المضي؛ كان توبيخًا أو الاستقبال؛ كان أمرًا نحو: ﴿فلولا نفر﴾ [التوبة: ١٢٢] أي - لينفر .

ص: وكلما.

ش : فيحتمل أن يراد بالواقع بعدها المضي نحو: ﴿كلما جاء أمة رسولها كذبوه﴾ [المؤمنين: ٤٤] وأن يراد به الاستقبال نحو: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦] .

ص: وحيث.

ش : مثال المراد به المضي بعدها: ﴿فأتوهن من حيث أمركم الله﴾ [البقرة: ٢٢٢] ومثال الاستقبال: ﴿ومن حيث خرجت﴾ [البقرة: ١٤٩] .

ص: وبكونه صلة أو صفة لنكرة عامة.

ش : مثال المضى في الصلة: ﴿الذين قال لهم الناس﴾ [آل عمران: ١٧٣] والاستقبال: ﴿إلا الذين

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٧٩، ٤/ ٢١٩، ويروى لوراد بدل لنزال .
(٢) في ط: في الظرف .
(٣) زيادة في ط .

تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ﴾ [المائدة: ٣٤] وقال الشاعر يجمع ما بينهما[١]:

وإني لآتـيكم تذكـر مـا مضـى ::: مـنَ الأمـرِ واسـتجاب ما كان في غدِ[٢]

ومثاله المضي في الصفة قولـه:

رَبَّ رِفْد هَرَقته ذلكَ اليوم[٣]

مـثل به المصنف[٤] ، ومثال الاستقبالَ قَولـه علَيه السلام[٥]: "نضرّ الله امرءًا سمع مقالتي فأداها كمـا سمعها"[٦] فالمعنى يسمع ؛ لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه ، والذي يظهر في مسائل الاحتمال الحمل على المضي ؛ لأنه الحقيقة حتى تدخل قرينة على الاستقبال .

* * *

(١) سقطت في د .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للطرماح في ملحق ديوانه ٥٧٢ ، ويروى تشكر بدل تذكر .

(٣) صدر بيت من الخفيف وهو للأعشى في ديوانه ص ٦٣ وعجزه: وأسرى من معشر أقيال .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣ .

(٥) سقطت في ط .

(٦) أخرجه الترمذي في باب العلم ٣٣ ، ٣٤ .

باب: إعراب الصحيح الآخر

ص: الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

ش: الإعراب في اللغة ينطلق[١] على خمسة معان: الإبانة: أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها، والإجالة: عربت الدابة جالت في مرعاها، وأعربها صاحبها: أجالها والتحسين: أعربت الشيء حسنته، والتغيير: عربت المعدة وأعربها الله غيرها، وإزالة الفساد: أعربت الشيء عربة[٢] أزلت عربه - أي: فساده فالهمزة للسلب حكاه المهاباذي[٣]، وحكى غيره معنى سادسًا وهو: أعرب الرجل إذا تكلم بالعربية[٤].

والإعراب في الاصطلاح مختلف فيه فقيل: هو أمر لفظي وحدّه: ما ذكره المصنف ونسبه للمحققين، وإليه: ذهب ابن خروف[٥] والشلوبين[٦]، وقيل: هو أمر معنوي، وحدّه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا وهو ظاهر قول سيبويه[٧]، واختيار الأعلم[٨]، ويدل على صحة الأول أن الإعراب قد يكون لازمًا للزوم مدلوله. كرفع: لا نولك أن تفعل كذا[٩]، ولعمرك، وكنصب سبحان الله، ورويدك، وكجر الكلاع وعريط من ذي الكلاع[١٠] وأم عريط[١١]، وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعله تغييرًا[١٢]، وقد أجيب عنه بأن نحو ذلك متغير بمعنى: أنه صالح للتغيير أو متغير عن حالة السكون التي كان عليها قبل التركيب[١٣]، ورد بأن الأول مجاز، وأما الثاني فالمبني على حركة كذلك، ولا يخلص قولهم: لتغير العوامل؛ لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل[١٤] عنها حاصلة بعامل، وذلك باطل إذ لا عامل قبل التركيب، ولا يرد هذا على من قال: تغير في آخر الكلمة بعامل داخل عليها.

قيل: لو كانت الحركات إعرابًا؛ لم تضف إلى الإعراب[١٥] في قولهم: حركات الإعراب،

---

(١) في ر: ينطلق في اللغة.

(٢) سقط في ر.

(٣) هو أحمد بن عبد الله المهاباذى الضرير نحوى من تلاميذ عبد القاهر الجرجانى، كان حيًا قبل سنة ٤١٧هـ معجم الأدباء ٣/ ٢١٩.

(٤) هذه الآراء الخمسة موجودة في الهمع، وقد زاد السيوطى عليها خمسة أخرى ١/ ٥٣.

(٥) هو على بن محمد بن محمد الحضرمى ضياء الدين أبو الحسن القرطبى المعروف بابن خروف النحوى المالكى المتوفى سنة ٦٠٣ هـ، وقيل: ٦٠٩هـ هدية العارفين ١/ ٧٠٤.

(٦) التوطئة لأبى على الشلوبين ٨٨ - تحقيق يوسف أحمد المطوع وانظر: اللمحة البدرية ١/ ١٨٤، ونسب هذا الرأى - أيضًا - لابن الحاجب، وانظر الهمع ١/ ٥٤، ومنسوب فيه لابن مالك، وارتشاف الضرب ١/ ٤١٣.

(٧) الكتاب ١/ ١٣، والارتشاف ١/ ٤١٣، وحاشية الصبان على الأشمونى ١/ ٧٢.

(٨) الهمع ١/ ٥٤، وقد رجح هذا الرأى أبو حيان في الارتشاف ١/ ٤١٣، وحاشية الصبان ١/ ٧٢ والأعلم هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان ابن عيسى الشنتمرى الأندلسى المالكى توفى ٤٧٦هـ هدية العارفين ٢/ ٥٥١.

(٩) سقطت في ر.

(١٠) ذو الكلاع: ملك حميرى اللسان كلع.

(١١) هي العقرب اللسان عرط.

(١٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣.

(١٣) الهمع ١/ ٥٥.

(١٤) في ر: المتنقل.

(١٥) في ر: للإعراب.

وأجيب بأن إضافة ما هو نوع أو بعض إلى ما هو جنس أو كل ثابتة ، وكلا التقديرين هنا ممكن ، ولأن[١] الحركات تنقسم إلى: إعرابية وبنائية فأضيفت للتخصيص ، فالمختار في الإعراب ما ذهب إليه المصنف فقوله ما جيء به" جنس أي شيء جيء به ، وقوله لبيان مقتضى العامل أخرج به ما سوى الإعراب ، والمقتضى المطلوب والعامل ما أثر في آخر الكلمة ، وقوله "من حركة" بيان لإبهام ما وهي ضمة وفتحة وكسرة ، وقوله "أو حرف" هو الواو والألف والياء[٢] والنون عند من يرى ذلك ، وقوله "أو سكون" هو حذف الحركة أو "حذف" هو حذف الحرف .

ص: وهو في الاسم أصل لوجوب قبولــه بصيغة واحدة معاني مختلفة.

ش : مذهب البصريين أن الإعراب في الاسم أصل ، وفي الفعل فرع[٣] ، وقال الكوفيون: إنه أصل فيهما[٤] ، وعن بعض المتأخرين أن الفعل أحق به من الاسم ، والصحيح مذهب البصريين لما ذكر ، وهو وجوب قبول الاسم بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلولا الإعراب ، ما علمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو: ما أحسن زيدًا بالنصب في التعجب ، وبالرفع في النفي ، وبالجر في الاستفهام فلولا الإعراب ؛ لوقع اللبس ، وإنما قال بوجوب قبوله ؛ لأن الإلباس الذي في الاسم لا يزول بغير الإعراب ، فلذلك وجب الإعراب فيه بخلاف الفعل فإن الإلباس فيه ممكن[٥] زواله بغير الإعراب ؛ فلذلك لم يكن الإعراب فيه متأصلاً فإن قيل: فبعض الأسماء لا لبس فيها[٦] نحو: شرب زيدًا الماء؟ فالجواب: أنهم حملوا ما لا لبس فيه على ما فيه لبس طردًا للباب ، وقال[٧] ابن خروف[٨]: أكثر الأسماء معرب ، وأكثر الأفعال مبني ، والكثرة دليل الأصالة وهو ضعيف ؛ لأنه قد تكثر الفروع وتقل الأصول ، واحتج الكوفيون بأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" بالنصب نهى عن الجمع بينهما ، وبالجزم نهى عنهما مطلقًا ، وبالرفع نهى عن الأول وإباحة للثاني ، وأجيب بأن النصب على إرادة[٩] أن ، والجزم على إرادة لا ، والرفع على القطع .

فلو ظهرت العوامل المضمرة ؛ لم يحتج إلى الإعراب ، وذهب قطرب[١٠] إلى أن الإعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني وإنما دخلت الحركات ليفرق بين الوصل[١١] والوقف .

---

(١) في ر: أو لأن .
(٢) في ط: هو الألف ، والواو والياء .
(٣) الهمع ١/ ٥٧ .
(٤) الهمع ١/ ٥٧ .
(٥) في ر: يمكن .
(٦) في ط: فيه .
(٧) في ر: قال .
(٨) الهمع ١/ ٦٦ .
(٩) في ر: إضمار .
(١٠) الإيضاح في علل النحو ٧٠-٧١، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤، وهو أبو قطرب هو أبو على بن محمد بن المستنير بن أحمد البصرى لغوى نحوى أخذ عن سيبويه وغيره من علماء البصرة توفى ببغداد سنة ٢٠٦هـ هدية العارفين ٢/ ٩ .
(١١) في ط: الحركات .

ص: والفعل والحرف ليسا كذلك فبنيا إلا المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب، ما لم يتصل به نون توكيد أو إناث.

ش: أي ليس الفعل والحرف مثل الاسم في وجوب قبول معان مختلفة بصيغة واحدة فبنيا لعدم مقتضى الإعراب إلا المضارع فإنه شابه الاسم ووجه الشبه أن كلاً من الاسم والفعل يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة كما في مسألة: لا تأكل السمك وتشرب اللبن الذي عرض في الاسم بالإعراب، وإنما قال: "بجواز" تنبيهًا على أن الشبه الذي لأجله أعرب المضارع ليس موجبًا للإعراب؛ لأنه كان يمكن أن يزال لبسه بغير الإعراب بخلاف الاسم فإنه لا يمكن زوال لبسه بغير الإعراب؛ فلذلك وجب في الاسم، وجاز في الفعل، وإنما قال "شبه ما وجب" لأن المعاني التي أوجبت للاسم الإعراب ليست المعاني التي جوزت للفعل الإعراب، بل هذه شبه تلك، ووجه المشابهة بينهما أنها معان تطرأ بعد التركيب كتلك[1].

ومذهب البصريين[2] أن المضارع أعرب لشبهه بالاسم في الإبهام، والتخصيص وهذا مذهب أبي علي[3]، وزاد بعضهم: ودخول لام الابتداء[4]، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب[5]، وأنه مجزوم بلام مقدرة، وقوله: "ما لم يتصل به نون توكيد أو إناث" يعني فإنه يبنى حينئذ لاتصالها، فلو فصل بين الفعل ونون التوكيد ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ولو تقديرًا؛ بقي على إعرابه؛ لأن المضارع إنما بنى مع هذه النون لتركيبه معها وتنزله منزلة صدر[6] المركب من عجزه وهذا مفقود إذا حجز بينهما حاجز مما ذكر إذ لا تتركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئًا واحدًا ألا ترى أنهم يقولون[7]: لقيته صحرة بحرة فيركبون، فإذا زادوا بحرة أعربوا ويدل على أنه معرب عند عدم مباشرة النون: رجوع علامة الرفع عند الوقف وعلى المؤكد بالحقيقة نحو: هل يفعلن فإذا وقفت؛ حذفت النون ورددت واو الجمع ونون الرفع وقلت: هل يفعلون؟ فلو كان مبنيًا؛ لم تختلف حالة وصله ووقفه هذا هو المتصور وهو اختيار المصنف[8]، وذهب قوم منهم الأخفش[9] إلى أن المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد يبنى مطلقًا[10]، وقيل: إنه معرب مطلقًا[11].

واحتج من قال بالبناء مطلقًا: بأن هذه النون من خصائص الأفعال، فإذا أكد المضارع بها بعد شبهه بالاسم فرجع إلى أصله من البناء، ورده المصنف بأنه كان يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف

(١) في ط: كذلك.
(٢) ومذهب الكوفيين أن المضارع أعرب؛ لأنه تدخله المعانى المختلفة والأوقات الطويلة انظر: الهمع ١/ ٦٧.
(٣) الارتشاف ١/ ٤١٤.
(٤) الهمع ١/ ٦٦.
(٥) حاشية الصبان ١/ ٨٨.
(٦) في ط: الصدر.
(٧) شرح المفصل ٤/ ١١٧.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦.
(٩) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه، ونسب أيضًا في الارتشاف إلى الزجاج ١/ ٣٠٧، وفى الإيضاح العضدى لأبى على ٣٢٣، ٣٢٤، وهو مذهب المبرد في المقتضب ٣/ ١٩-٢٢، والأخفش هو أبو الحسن سعيدة بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط، توفى سنة ٢٢١هـ.
(١٠) وذلك لضعف شبهه بالاسم بالنون التى هى من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله الهمع ١/ ٦٨.
(١١) شرح المقدمة الجزولية ٢٦٢، والهمع ١/ ٦٨.

تنفيس ، والمسند إلى ياء المخاطبة ؛ لأنها تختص بالفعل بل هي أليق بالفعل من جهة أنها ناسبت لفظًا ومعنى ، والنون ناسبت لفظًا إذ معناها يصلح للاسم وهو التأكيد ، وأما الفعل المتصل به نون الإناث فزعم المصنف[١] أنه مبني بلا خلاف وذكر له ثلاث علل:

إحداها: ما ذهب إليه سيبويه من أنه مبني حملاً على الماضي المتصل بها .

الثانية: لتركبه معه ؛ لأن الفاعل كالجزء من فعله فإن قيل فيلزم أن يبنى إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ، قيل: منع من ذلك شبهه حينئذ بالمثنى والمجموع كما منع أيًا من البناء شبهها بكل وبعض .

الثالثة: لنقصان شبهه بالاسم ؛ لأن النون[٢] لا تلحق[٣] الأسماء ، وحكى عن ابن درستويه[٤] والسهيلي[٥] وابن طلحة[٦] وطائفة من النحويين[٧]: أنه معرب ؛ لأن الإعراب قد استحق في المضارع فلا يعدم إلا بعدم موجبه وبقاء موجبه دليل على بقائه ، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا ، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي ، فليس قوله: بلا خلاف بصحيح[٨] لوجوده .

ص: ويمنع إعراب الاسم مشابهة الحرف بلا معارض.

ش : ظاهر مذهب سيبويه: أن سبب بناء الاسم شبه الحرف فقط . وإليه ذهب المصنف[٩] ، وأما الفعل المبني ، فلا يقوى جعل مناسبته سببًا لبناء شيء من الأسماء كما قال بعضهم في نزال وهيهات أنهما بنيا ؛ لأنهما بمعنى: انزل ، وبعد ، وذلك ؛ لأن المبني من الفعل شبيه بالمعرب .

أما الماضي فلوقوعه موقع المضارع في مواضع ، وأما الأمر فلجريانه مجرى المجزوم في السكون أو الحذف[١٠] ، ويضعف هذا أنه كان يلزم بناء سقيًا لك ، وضربًا زيدًا ؛ لأنهما بمعنى الأمر ، ويلزم إعراب أفّ ، وأوّاه ، لأنهما بمعنى أتضجر وأتوجع وهما معربان فثبت أن بناء أسماء الأفعال لمناسبتها الحروف وشبهها هو بالحروف الناسخة للابتداء في لزوم معنى الفعل والاختصاص بالاسم .

وكونها عاملة غير معمولة ، وذهب قوم إلى أن للبناء أسبابًا وهي: شبه الحرف وتضمن معناه ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦ .

(٢) في ط: التنوين .

(٣) في ط: لا يلحق .

(٤) رصف المباني ٣٩٨، والرأى منسوب فيه للأخفش ، وابن درستويه هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان الفارسي أبو محمد القسوى البغدادى النحوى ولد سنة ٢٥٨هـ - وتوفى سنة ٣٤٧هـ هدية العارفين ١/ ٤٤٦ .

(٥) نتائج الفكر ١١٠ ، ١١١ .

(٦) شرح المقدمة الجزولية ٢٦٤ وابن طلحة هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الإشبيلي المتوفى سنة ٦١٨هـ وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة .

(٧) الهمع ١/ ٦٧ .

(٨) في ط: صحيحًا .

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨، وهو مذهب ابن جنى في الخصائص ١/ ١٨٠ ، وكذلك مذهب أبى البقاء وأكمل الدين العطار انظر الهمع ١/ ٦٠ .

(١٠) في ر: والحذف .

ووقوعه موقع المبنى ومضارعته لما وقع موقع المبني وإضافته إلى مبني ، وليس هذا موقع لبسطه ، وقوله "بلا معارض" احتراز من أيّ فإنها معربة مع أنها مشابهة للحرف سواء جاءت شرطًا أو استفهامًا أو موصولة ، لكن عارض المشابهة لزوم إضافتها وكونها بمعنى كلّ إن أضيفت إلى نكرة ، وبمعنى بعض إن أضيفت إلى معرفة فعارضت مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف فغلبت مناسبة المعرب ؛ لأنها داعية إلى ما هو مستحق بالأصالة .

ص: والسلامة منها تمكن.

ش : أي السلامة من مشابهة الحرف مناسبة ذلك تصرف في الكلمة بحركات أو حروف ، والمبني فاقد لهذا التصرف .

والمتمكن على قسمين: أمكن: وهو المنصرف ، وغير أمكن ، وهو غير المنصرف ، لنقصه[1] من جهات التمكن الجر بالكسرة .

ص: وأنواع الإعراب: رفع ونصب وجر وجزم.

ش : فالإعراب جنس وهذه أنواعه لا ألقابه كما قال بعضهم ؛ لأن من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به ، وهذا ليس كذلك إذ لا يقال: الإعراب: رفع ، وكذا البواقي ، ومن قال ألقاب الإعراب ، فمراده أنواع الإعراب .

ص: وخُصّ الجر بالاسم؛ لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب.

ش : لما كان الاسم في الإعراب أصلاً للفعل كانت عوامله أصلاً لعوامله فقيل: رافع الاسم وناصبه أن يفرع عليهما لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر بخلاف عامل الجر فإنه غير مستقل ؛ لافتقاره إلى ما يتعلق به ؛ ولذلك إذا حذف الجار ؛ نصب معموله ، وإذا عطف على المجرور ، جاز نصب المعطوف ، فشارك المضارع الاسم في الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال ، وإمكان التفريع عليهما ، وضعف عامل الجزم لعدم استقلاله عن تفريع غيره فانفرد به الاسم .

ص: وخص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض من الجر.

ش : جعل الجزم عوضًا مما فاته من المشاركة في الجر ليكون كل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب بتعادل ، وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلق بغيره ، والجر راجح بكونه ثبوتيًّا فتعادلا بذلك ، ولكون الجزم غير ثبوتي ، قال بعضهم: ويروى عن المازني[2]: الجزم ليس بإعراب إنما هو عدم الإعراب .

ص: والإعراب بالحركة والسكون أصل ينوب عنهما الحرف والحذف.

ش : الإعراب بالحركة أصل للإعراب بالحروف ، والإعراب بالسكون أصل للإعراب بالحذف ؛ لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما ، وينوب عنهما - أي عن الحركة والسكون الحرف ،

---

(١) في ر: لأن نقصه .

(٢) حاشية الصبان ١/ ١٠٠ ، وانظر الهمع ١/ ٧٥، وهو رأى الكوفيين أيضًا والمازنى هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عدى بن حبيب بن عثمان المازنى البصرى النحوى المتوفى سنة ٢٤٩هـ هدية العارفين ١/ ٢٣٤ .

والحذف، والحرف نائب الحركة، والحذف نائب السكون، وهذا من اللف والنشر[(١)(٢)].

ص: فارفع بضمة، وانصب بفتحة، وجرّ بكسرة، واجزم بسكون إلا في موضع النيابة.

ش: مثال الرفع بالضمة: زيد يذهب، والنصب بالفتحة: إن زيدًا لن يذهب، والجر بالكسرة: مررت بزيد، والجزم بالسكون: لم يذهب، ومواضع النيابة ستأتى، وكان القياس أن يقال: برفعه ونصبه وجره؛ لأن الضم والفتح والكسر للبناء[(٣)]، ولكنهم أطلقوا ذلك على سبيل التوسع.

ص: وتنوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف إلا أن يضاف، أو يصحب الألف واللام، أو بدلها.

ش: مواضع النيابة قسمان: قسم تنوب فيه حركة عن حركة، وقسم ينوب فيه حرف عن حركة، فبدأ بالأول، وما لا ينصرف هو ما شابه الفعل بكونه فرعًا من جهتين[(٤)]، وسيذكر في بابه؛ ولذلك منع التنوين، واختلف في الكسرة فقيل: منع منها لشبه الفعل كما منع التنوين، وقيل: لأنه[(٥)] لو جر بالكسرة، لتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم وأنها حذفت فاجتزئ[(٦)] بالكسرة، وقيل: لأنه لو جر بالكسرة، لتوهم أنه مبنى، لأن الكسرة لا تكون إعرابًا إلا مع التنوين، أو الألف واللام، أوالإضافة، وإليه ذهب ابن الأنبارى[(٧)] والشلوبين[(٨)]، فلما منع الكسر، حمل جره على نصبه فجر بالفتحة كما ينصب بها؛ لاشتراكهما في الفضلية بخلاف الرفع فإنه عمدة، ومذهب الجمهور أن فتحة ما لا ينصرف في حالة الجر حركة إعراب[(٩)]، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنها حركة بناء، وزعما أن ما لا ينصرف يعرب في حالين ويبنى في حال[(١٠)]، ورد بأن ذلك لا نظير له، وأما احتجاجهم بأمس، ففاسد؛ لأن أمس لا يبنى إلا حال تضمنه (معنى)[(١١)] الحرف، وما لا ينصرف ليس فيه سبب البناء قوله"إلا أن يضاف " نحو: مررت بأحمدكم وأحسنكم، أو يصحب الألف واللام يشمل المعرفة نحو قوله تعالى: ﴿ كَالأَعْمَى وَالأَصَمِّ ﴾ [هود: ٢٤] والزائدة كقول الشاعر:

رَأيت الولـيَد بْـنَ اليـزِيدِ مُـبَارَكًا[(١٢)]

والموصولة كقوله:

---

(١) ليست في ط.

(٢) اللف هو ذكر متعدد تفصيلا أو إجمالاً، والنشر ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه، انظر المعجم المفصل في علوم اللغة ١/ ٥٢٥ إعداد د/ محمد التونجي، والأستاذ/ راجى الأسمر - دار الكتب العلمية.

(٣) في ط: تنوب.

(٤) في ط: حيثيتين.

(٥) ليست في ط.

(٦) في ط: فإنها حذفت واجتزئ، وفى ر: واجتزئ.

(٧) هو عبد الرحمن ابن أبى الوفاء محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبى سعيد كمال الدين أبو البركات الأنبارى البغدادى الشافعي ولد سنة ٥١٣هـ، وتوفى سنة ٥٧٧ هـ هدية العارفين ١/ ٥١٩، ٥٢٠.

(٨) الهمع ١/ ٨٦.

(٩) التذييل والتكميل ١/ ١٤٥، و الهمع ١/ ٨٦.

(١٠) شرح المفصل ١/ ٨، والمقتضب ١/ ٧٦، والهمع ١/ ٦٩ والرأى فيه للأخفش وحده.

(١١) زيادة في ط.

(١٢) صدر بيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه ص ١٩٢ وعجزه: شديدًا بأعباء الخلافة كاهله.

وَمَا أنت باليقظان ناظره ::: إذا رَضيتَ بما ينسك ذكْرَ العَوَاقِب[1]

وقوله"أو بدَلها"يشير إلى"أم" في لغة حمير كقوله:

تَبيتُ بلَيْلِ أم أرمد اعتاد أولقا[2]

أراد بليل الأرمد وإنما جر بالكسرة في هذه المواضع[3] ؛ لأنه دخله ما عاقب التنوين ، وقيل: لأنه دخله خاصة من خواص الاسم فضعف فيه شبه الفعل وإذا أضيف مالا ينصرف أو دخلت عليه الألف واللام أو أم[4] بدلها فمذهب أبى على وابن جنى أنه يسمى منجرًا لا منصرفًا[5] ، وذهب الزجاج[6] والزجاجي[7] والسيرافى[8] إلى أنه يسمى منصرفًا[9] على الاختلاف في سبب تسميته غير منصرف ، وسيأتي في بابه إن شاء الله تعالى .

ص: والكسرة عن الفتحة في نصب أولات، والجمع بزيادة ألف وتاء.

ش: أفرد أولات بالذكر لعدم اندراجها في الجمع المذكور[10] إذ لا واحد لها من لفظها . قال أبوعبيدة[11]: واحدها ذات وهي تجري مجرى الجمع الصحيح في الجر بالكسرة كقوله تعالى[12]: ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ ﴾ [الطلاق: ٤] ، وقال أبو على[13]: وزنها فَعَل كهدى العين متحركة ، ولا تكون ساكنة ؛ لانقلاب اللام ، ولا تنقلب في القياس إلا لفتح ما قبلها لكن حذفت الألف المنقلبة مع الألف والتاء فوزنه فعَات ، وقيل: يحتمل أن يكون أصله أولاى آخره ياء ثم حذفت الألف والتاء كما حذفت ياء الذي في اللذان وقوله: والجمع بزيادة ألف وتاء احتراز من نحو: قضاة وأبيات ، فإن كلاً منهما يصدق عليه أنه جمع بألف وتاء ، ولكن ألف قضاة منقلبة عن أصل لا زائدة وتاء أبيات أصل ، ونصب هذين بالفتحة كغيرهما من جموع التكسير ولم يتعرض لتأنيث الواحد ولا لسلامة نظمه ؛ لأن هذا الجمع قد يكون لمذكر كحسامات ودريهمات و ﴿ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ [البقرة: ١٩٧] وقد يكون لغير سلامة النظم كتمرات وعرفات وكسرات ، وأجاز الكوفيون

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ١/ ٢١٥ .

(٢) عجز بيت من الطويل ، وصدره: أن شمت من نجد بريقا تألقا ومنسوب لبعض الطائيين في المقاصد النحوية ١/ ٢٢٢ ، وبلا نسبة في الدرر ١/ ٨٨ .

(٣) في ط: في هذا الموضع .

(٤) سقطت في ر .

(٥) الإيضاح العضدى ١٣ ، والهمع ١٣ .

(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ٩ .

(٧) الجمل ٢٢ والزجاجي هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجى النحوى النهاوندى أصلًا والبغدادى نشأة توفى بطبرية سنة ٣٣٧هـ هدية العارفين ١/ ٥١٣ .

(٨) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافى عالم في النحو والفقه واللغة والشعر ، ولد سنة ٢٨٤هـ ، وتوفى سنة ٣٦٨هـ بغية الوعاة ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٩) الهمع ١/ ٨٦ .

(١٠) في ط: المذكر .

(١١) مجاز القرآن ٢/ ٢٦٠ .

(١٢) سقطت في ط .

(١٣) الحلبيات ١٥٤ ، وما بعدها .

نصب هذا الجمع بالفتحة (فقيل مطلقًا)[١] وقيل في الناقص: وإنما نصب بالكسرة حملاً لنصبه على جره كما حمل نصب. جمع المذكر السالم على جره حملاً للفرع على الأصل، وذهب الأخفش والمبرد[٢]: إلى أن كسرة هذا الجمع حالة النصب بناء كما قالا في فتحة ما لا ينصرف حالة الجر، ومذهب الجمهور[٣]: أنها حركة إعراب.

ص: وإن سمي به فكذلك، والأعرف حينئذ بقاء تنوينه، وقد يجعل كأرطاة علمًا.

ش: فيجوز في هندات ونحوه مسمى به ثلاثة أوجه: أحدها: أن ينصب ويجر بالكسرة وينون كحالة لو كان جمعًا وهذا هو الأعرف.

الثاني: أن يحذف تنوينه ويعرب بالضمة والكسرة على ما كان، وهو مقابل الأعرف.

الثالث: أن يجعل كواحد زيد في آخره ألف وتاء كأرطاة وعلفاة وسعلاة فيمنع الصرف ويجر بالفتحة، وظاهر كلامه أنها ثلاث لغات، ومنع البصريون[٤] هذا الثالث، وأجازه الكوفيون[٥]، وأنشدوا قول امرئ القيس:

تنورتها من أذرعات وأهلها ::: بيثرب أدنى دارها نظر عالى[٦]

بالفتح ويروى بالكسر من غير تنوين وبالكسر مع التنوين وهذا هو المشهور.

ص: وتنوب الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحم غير مماثل قَرْوًا وقرْءًا وخطأً وفم بلا ميم وفى ذي بمعنى صاحب والتزام نقص هَن أعرف من إلحاقه بهن.

ش: لما ذكر نيابة الحركة عن الحركة، شرع بذكر نيابة الحرف عن الحركة فذكر أن حروف العلة تنوب عن الحركات المجانسة لها فيما أضيفت إلى غير ياء المتكلم من هذه الأسماء الأربعة وهي: أب، أخ، وحم، وفم. فشمل ما أضيف إلى الظاهر وإلى المضمر غير الياء، فإن المضاف إليها يعرب بحركات مقدرة على المشهور، وخرج ما لم يضف نحو: أب، وأخ، فإنه يعرب بالحركات لا بالحروف[٧].

وزاد غيره شرطين: أن تكون مكبرة فإن صغرت، أعربت بالحركات نحو: أخي، وأن تكون مفردة أي: غير مثناة ولا مجموعة؛ لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع، وقد يعتذر عن المصنف بأنه لفظ بها كذلك، وقوله: "غير مماثل" قيد في حَمُ فإذا ماثل ما ذكر، أعرب بالحركات الظاهرة فتقول: هذا حموك وحمؤك وحماءك والحم: أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه هذا هو المشهور،

---

(١) سقطت في ط.

(٢) شرح المفصل ١/ ٥٨، والمقتضب ١/ ٦، ٧.

(٣) التذييل والتكميل ١/ ١٤٥.

(٤) شرح المفصل ١/ ٤٦.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٩٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣١.

(٧) في ط: بالحرف.

وقد يطلق على أقارب الزوجة[١]، وقوله: "وفم" هو[٢] معطوف على أب وأخ وحم وهو داخل في قيد الإضافة بغير الياء، وقيده بعدم[٣] الميم، فإن كان بالميم أعرب[٤] بالحركات، وسيأتي، وقوله: "وفي ذي" معطوف على المجرور بفي من قوله: فيما أضيف لا على المجرور بمن، ولذلك كرر في؛ لأنه لا يضاف إلى مضمر، وقد أجاز المبرد[٥] إضافته إلى ضمير المتكلم فتقول: ذيّ كما تقول: فِيّ وقوله: "بمعنى صاحب" احترازاً من ذي التي يشار بها[٦]، وقد ذكر المصنف أن ذو الطائية تعرب إعراب ذي بمعنى صاحب في لغة، وسيأتي، والتزام "نقص هن" هو المشهور، وأما إلحاقه بهن - أي الأسماء المذكورة في الإعراب بالحروف فحكاه سيبويه[٧]، وقال: ومن العرب من يقول: هنوك وهناك ومررت بهنيك فيجريه مجرى الأب ولم يحفظه الفراء[٨]؛ ولذلك لم يعدّه قوم من هذه الأسماء. والهن: كناية عما لا يعرف اسمه، أو يكره التصريح به. وزن هذه الأسماء كلها فَعَل بالتحريك إلا فوك فوزنه فُعْل بالإسكان[٩] وأصله فوه، ولاماتها كلها واو وإلا فوك فلامه هاء لقولهم في الجمع: أفواه، وفي التصغير فويه[١٠] وإلا ذو فلامه ياء. هذا مذهب سيبويه[١١] والبصريين[١٢]، وذهب الخليل[١٣] إلى أن وزن ذى فعْل بالإسكان، وأنه من باب فوه، وأصله: ذوّ، وقال ابن كيسان[١٤]: يحتمل الوزنين، وذهب الفراء[١٥] إلى أن وزن أب وأخ وحم: فعل بالإسكان، ويدل على أن أصلها التحريك قولهم في جمعها آباء وأخاء وأحماء، قال سيبويه[١٦]: وهذا جمع[١٧] فعل ويدل على ذلك قصرها أيضًا، وزعم الفراء[١٨] أن وزن فوك فُعّل بضم الفاء، واستدل سيبويه[١٩] بقول الفصحاء بفتح الفاء حالة التعويض.

ص: وقد تشدد نونه وخاء أخ وباء أب، وقد يقال: أخو.

ش: يعني نون هن قال عبد بنى الحساس:

---

(١) زعم صاحب الفوائد الضيائية أن الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف إلا إليها ١/ ١٩٩، وقال ابن مالك: وقد يطلق على أقارب الزوجة، شرح التسهيل ١/ ٤٤.
(٢) سقطت في ط.
(٣) في ط: بغير.
(٤) في ط: أعربت.
(٥) المقتضب ٣/ ١٢٠.
(٦) في ط: تشابهها.
(٧) الكتاب ٣/ ١٦٠.
(٨) قال أبو حيان: ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، التذييل والتكميل ١/ ١٦٣.
(٩) البسيط ١/ ١٩١.
(١٠) شرح المفصل ١/ ٥٣.
(١١) الكتاب ٣/ ٢٦٢.
(١٢) الهمع ١/ ١٣٣.
(١٣) الكتاب ٣/ ٢٦٣.
(١٤) التذييل والتكميل ١/ ١٦٣.
(١٥) المباحث الكاملية ١/ ٨٠.
(١٦) الكتاب ٣/ ٢٦٣.
(١٧) في ط: جماع.
(١٨) التذييل والتكميل ١/ ١٦٠.
(١٩) الكتاب ٣/ ٣٦٤، وسر صناعة الإعراب ٤١٤.

ألا ليـت شـعري هَـلْ أبـيتنّ لَـيلةً ::: وَ هَـنّي جَـاذَ بـين لِهْمـزمتي هَـنْد[1]

وحكـي الأزهـري[2] أن تشـديد خـاء أخ وبـاء أب لغـة[3] وأنه يقال: استأببت فلانًا بباءين أي اتخذته أبًا ، ومثال أخوكَ قول رجل من طيئ:

مَـا اَلمـرْءُ أخـوكَ إن لـم تُلفِـه وَزرًا ::: عِـندَ الكـريهة مِعْوَانًـا عـلى النُّوبِ[4]

ص: وقد يقصر حَمٍ وهَما.

ش : يعـني أبـا أو أخًـا فـيقال: حمـاك وأباك وأخاك مطلقًا كعصاك ، وهذا هو الأصل من حيث وزنهـا فعـل ، وقصـر حـم مشهور حكاه أبو عبيدة عن الأصمعي وغيره[5] ، وأما قصر أب فحكاه الفراء[6] ، وزعم[7] أنه لم يسمع قصر أخ وأجازه هشام وحكى[8]: "مكره أخاك لا بطل"[9] .

ص: أو يلزمها النقص كيد ودم، وربما قصر أو ضُعّف دم.

ش : الضـمير في يلـزمها عـائد على أب وأخ وحـم والنقص أن تحذف لامها كما حذفت لام يد ودم وتعرب حينئذ بالحركات قال الراجز:

بَأبَـه اقْـتَدى عَـديّ في الكَـرم ::: وَمَـن يُشَـابه أبَـهُ فمـا ظَلَـم[10]

وحكـى أبـو زيـد[11] جـاءنى أخـك ، وحكـى الفراء[12]: هذا حَمك فيحصل في أب مصاحبة الحـروف حالـة الإضـافة ثـم القصر ثم النقص ثم التشديد وترتيبها في الجودة على ما ذكر ، وفي أخ هذه الأوجه وجعله كدلو ، وفي حم مصاحبة الحروف ثم بناؤه على فَعْل بالواو ثم القصر ثم النقص ثـم بناؤه على فعْل بالهمز وترتيب لُغات حم في الجودة على هذا . ذكر ذلك بعض المغاربة ، وقولـه: "وربما قصر" يعنى: يدًا ودمًا . استطرد من لغات هذه الأسماء إلى لغات ما أشبهها به ومثال قصرهما قولـه:

يَـاربَّ سـارٍ بَـات مَـا توَسَّـدا ::: إلا ذراع العـيش أو كـف الـيدا[13]

وقول الآخر:

غفلـت ثم أتـت تطلـبه ::: فـإذا هـي بعظـام ودمـا[14]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لسحيم في الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٤ ، وبلا نسبة في الدرر ١/ ١٠٥ .
(٢) هو أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهرى ، توفى ٣٧٠ هـ كشف الظنون ٥١٥ .
(٣) تهذيب اللغة أخ ، وأبا .
(٤) البيت من البسيط ، وهو لرجل من طئ في همع الهوامع ١/ ٣٩ ، وبلا نسبة في الدرر ١/ ١٠٨ .
(٥) شرح المقدمة الجزولية ٣٧٢ ، ٣٧٣ .
(٦) المباحث الكاملية ١/ ٨٤ .
(٧) في ط: وقد زعم .
(٨) في ط: في المثل .
(٩) مجمع الأمثال ٢/ ٣١٨ .
(١٠) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٢ .
(١١) التذييل والتكميل ١/ ١٦٦ وأبو زيد هو سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد الأنصارى ، توفى ٢١٥ هـ إنباه الرواة ٢/ ٣٠ .
(١٢) إصلاح المنطق ٣٤٠ .
(١٣) الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ١١٠ ، وخزانة الأدب ٧/ ٤٤٧ .
(١٤) البيت من الرمل ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٩١ ، ٤٩٣ ، والدرر ١/ ١١١ .

قيل: ويحتمل قوله كف اليد أن يكون مثنى على لغة[١] من يثني بالألف مطلقًا وحذف النون للضرورة، ومثال تضعيف دم قوله:

أهان دمك فرغا بعد عزته ::: يا عمرو بغيك إصرارًا على الحسد[٢]

ص: وقد تثلث فاء فم منقوصًا أو مقصورًا، أو يضعف مفتوح الفاء، أو مضمومها، أو يتبع فاؤه إعرابه في الحركات كما فعل بفاء مرء وعيني امرئ وابنم.

ش: فتح فائه منقوصًا هو المشهور[٣]، والضم حكاه الشيباني[٤] والفراء[٥]، وهو أضعف من الضم، وفتح فائه مقصورًا حكاه الفراء[٦] وأنشد:

يا حبذا عينا سُليمي والفما[٧]

وحكى ابن الأعرابي[٨] في تثنيته[٩] فم: فموان وفميان وأطلق، فدل على أنه لا يختص بالضرورة، وعلى هذا قول الفرزدق:

هما نفثا في فيّ من فمويهما[١٠]

فصيح، وقد أجاز سيبويه[١١] فموان، وَلأَبي العباس[١٢] في البيت قولان: **أحدهما**: أنه لحن لأن الميم بدل من الواو وقد جمع بينهما.

والثاني: أنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفائها، وهذا إنما قاله أبو العباس[١٣] بناء على أن الميم بدل من الواو، وعلى ثبوت لغة القصر؛ فالميم أصلية، ولم يذكر المصنف شاهدًا على ضم فائها وكسرها مقصورًا، وفتح فائه مع التضعيف حكاه ابن السكيت[١٤] وأنشد:

يا ليتها خرجت من فَمِّه[١٥]

قال: ولو قيل من فُمِّه؛ لجاز يعني بالضم، وحكي كراع[١٦]: فُم بالضم والتشديد[١٧]، ولم يذكر

---

(١) سقطت في ط.
(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٩٥، والدرر ١/ ١١٢.
(٣) التذييل والتكميل ١/ ١٦٨، ١٦٩.
(٤) هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني الكوفي، توفي ٢١٣ هـ إنباه الرواة ١/ ٢٢١.
(٥) التذييل والتكميل ١/ ١٦٩.
(٦) الخصائص ١/ ١٧٠.
(٧) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٢، والدرر ١/ ١٠٩.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٨.
(٩) في ط: تثنية فم.
(١٠) البيت من الطويل وهو للفرزدق ٢/ ٢١٥.
(١١) الكتاب ٣: ٣٦٦.
(١٢) المقتضب ٣/ ١٥٨.
(١٣) التذييل والتكميل ١/ ١٧٠.
(١٤) إصلاح المنطق ٨٤.
(١٥) صدر بيت من الرجز، وعجزه: حتى يعود الملك في أسطمه، وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٢٧.
(١٦) هو أبو الحسن على الهنائى المعروف بكراع النمل توفى ٣١٠هـ بغية الوعاة ٢/ ١٥٨.
(١٧) المنتخب ٥١٧.

المصنف الكسر ، وحكى صاحب اليواقيت[١]: الفتح والضم ، والكسر مع التشديد . قال: والأول أفصح يعني الفتح ، وقال اللحيانى[٢]: يقال: فم وأفمام فدل الجمع على أن التشديد لغة لا ضرورة خلافًا لزاعمه[٣] .

قال ابن جني[٤]: الوجه أن تشديد الميم ليس بلغة .

واتضح بهذه الأقوال أن للفم أربع مواد: ف و هـ ، وهي التي زعم الأكثرون ، لأنها الأصل بدليل التصغير والتكسير والاشتقاق .

ف . م . ى . بدليل فميان .

ف . م . و . بدليل فموان .

ف . م . م . بدليل أفمام .

وقوله: "أو يتبع فاؤه" أى: يضم في الرفع ويفتح في النصب ويكسر في الجر حكاها الفراء .

قيل: وهي: أضعف اللغات ، وقوله: "كما فعل بفاء مرء" يريد أن فاء مرء ، وهى الميم تتبع حرف إعرابه ، وهى الهمزة ، فتقول: هذا المرء ، ورأيت المرء ، ومررت بالمرء ، وفي مرء[٥] لغات هذه إحداهن حكاه ابن السكيت[٦] وغيره .

الثانية[٧]: فتح الميم على كل حال وبها جاء القرآن .

الثالثة: كسرها على كل حال ، وبها قرأ الحسن[٨]: ﴿ بين المِرْءِ وقلبه ﴾ [الأنفال: ٢٤] وقرأ ابن إسحاق: "بين المُرْءِ" بضم الميم وقوله: "وعينى امرء وابنم "أما المرء ففيه لغتان: إتباع عينه وهي الراء لامه ، وبها جاء القرآن .

والثانية: فتح الراء مطلقًا حكاهما الفراء[٩] ، وحكى الجوهرى[١٠] أن من العرب من يضم على كل حال فتكون ثالثة ولا تدخل أل "على امرئ استغناء بدخولها على مرء[١١] ، وقال الفراء: بعض نويس يقولون: الأمرء الصالح ، والامرءة الصالحة .

قال أبو على[١٢]: ولعل من سمع منه هذا لم يكن فصيحًا ، واختلف في وزن امرئ فقيل: فعل

---

(١) هو أبو عمرو الزاهد المطرز اللغوى المعروف بغلام ثعلب ت ٣٤٥ ، بغية الوعاة ١/ ١٦٤ ، ١٦٦ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٨ .
(٣) التذييل والتكميل ١/ ١٧١ .
(٤) سر صناعة الإعراب ٤١٥ ، وما بعدها .
(٥) في ط: المرء .
(٦) إصلاح المنطق ٩٣ .
(٧) في ط: والثانية .
(٨) معجم القراءات القرآنية ٢/ ٤٤٦ .
(٩) تهذيب اللغة مرى .
(١٠) الصحاح مرأ .
(١١) في ط: المرء .
(١٢) التكملة ١٢٠ .

بفتح العين وهو مذهب الجرمي[(١)] ، وذهب ابن شقير[(٢)] إلى أنه فعل بالإسكان ، وأما ابنم فهو ابن زيدت عليه الميم ، وفيه لغتان: إتباع حركة نونه للميم ، وإذا ثنيت[(٣)] فتحت النون والميم ، و لم يجمعه العرب ، ولا سمع تأنيثه .

والثالثة: فتح النون مطلقًا وذهب الفراء وغيره من الكوفيين[(٤)] إلى أن حركة الراء والنون من امرئ وابنم ليست للإتباع بل للإعراب ، والاسم معرب من مكانيين ، وكذا قال الفراء في أبوك وأخواته كما سيأتي .

ص: ونحوهما فوك وأخواته على الأصح.

ش : في إعراب الأسماء الستة عشرة مذاهب: أحدها: مذهب سيبويه[(٥)] والفارسي[(٦)] وجمهور البصريين[(٧)] .

وقال[(٨)] المصنف[(٩)]: وهو الأصح أنها نحو: امرء وابنم في الإتباع فإذا قلت: قام أبوك ، فأصله أبوك فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل: أبوك ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت ، وإذا قلت: مررت بأبيك فأصله: بأبوك ثم أتبعت الباء للواو فصار بأبوك ثم استثقلت الكسرة في الواو فحذفت ثم انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبله فصار بأبيك ، وإذا قلت: رأيت أباك فأصله أبوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ، والأولى أن يقدر أن حركة الباء هى حركة إتباع بعد حذف حركة النصب ؛ ليتوافق النصب والرفع والجر ، ويدل على صحة القول أوجه منها: أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير ؛ لم يعدل عنه ، وقد أمكن في هذه الأسماء .

الثاني: أن منها ما عرض استعماله دون عامل فكان بالواو كقولهم: أبو جاد هوز فلو كانت الواو كالضمة لساوتها في الوقف على عامل[(١٠)] .

المذهب الثاني: أن هذه الأحرف هي نفس الإعراب وأنها نائب عن الحركات وهو مذهب قطرب[(١١)] والزيادي[(١٢)] والزجاجي[(١٣)] من البصريين ، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه[(١٤)] ، وهو

---

(١) التذييل والتكميل ١/١٧٤ والجرمى صالحبن إسحاق الحضرمى ، توفى ٢٢٥ هـ ، البغية ٢/٨ ، ٩ .
(٢) السابق والصفحة هو أحمد بن الحسن بن الفرج بن شقير البغدادى ، توفى ٣١٧ هـ هدية العارفين ١/٥٨ .
(٣) سقطت في ط .
(٤) التذييل والتكميل ١/١٧٥ .
(٥) شرح المقدمة الجزولية ٣٤٨ .
(٦) البغداديات ٥٣٩ .
(٧) الإنصاف ١/١٧ - ٣٣ .
(٨) في ط: قال .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٨ يقول ابن مالك: وهو مذهب قوى من جهة القياس .
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٨ يقول ابن مالك: وهو مذهب قوى من جهة القياس .
(١١) شرح المفصل ١/٥٢ .
(١٢) شرح المفصل ١/٥٢، والزيادى هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبد الرحمن الزيادى توفى ٢٤٩هـ إنباه الرواة ١/١٦٦ .
(١٣) الجمل ٣ وما بعدها .
(١٤) مجالس العلماء ٣٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٤٩ .

الذي ذكره المصنف أولاً ، ونصره بأن الإعراب إنما جيء به[١] لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة ، ورد بثبوت الواو قبل العامل كما تقدم ، وبأن الإعراب زائد على الكلمة فيؤدي إلى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد وصلاً وابتداءً وهما معربان ، وذلك لا يوجد إلا شذوذًا . حكى ابن مقسم[٢]: شربت ما يافتي ، قال ابن أبي الربيع: وأما قولهم " آلله " أي بلا همزة واش[٣] هذا فلكثرة الاستعمال .

المذهب الثالث: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع ، وهو مذهب المازني[٤] واختيار الزجاج[٥] ، ورد بأن الإشباع بابه الشعر وبقاء فيك وذي مال على حرف واحد .

المذهب الرابع[٦]: أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وهي منقولة من هذه الحروف وهو مذهب قوم منهم الربعي[٧] ، ورد بأن شرط النقل: الوقف وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه نحو:

أنا ابن ماوية إذ جد النقر[٨]

وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر .

المذهب الخامس: أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الأحرف وليست منقولة ؛ بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف فثبتت[٩] الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفًا لأجل الفتحة ، وهذا مذهب قوم من المتأخرين منهم الأعلم وابن أبي العافية[١٠] ، وهو فاسد ؛ لأن هذه الحروف إن كانت زائدة ؛ فهو المذهب الثالث ، وقد تبين فساده ، وإن كانت لامات ؛ لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام .

المذهب السادس: أنها معربة من مكانيين بالحركات والحروف معًا وهو مذهب الكسائى[١١] والفراء[١٢] ، ويفسده ما أفسد الثاني ، وأنه لا نظير له .

المذهب السابع: أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر ، وبعدم ذلك حالة الرفع وهو مذهب الجرمى[١٣] وهشام في أحد قوليه[١٤] ، ورد بعدم النظير ، وبأن عامل الرفع لا يكون

---

(١) ليست في ط .
(٢) أبو الحسن أحمد بن مقسم ت ٣٨٠ هـ .
(٣) في ط: وإيش .
(٤) شرح المفصل ١/ ٥٢ .
(٥) التذييل والتكميل ١/ ١٧٧ .
(٦) في ط: والمذهب .
(٧) شرح المفصل ١/ ٥٢ ، والربعى هو على بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعى ، توفى ٤٢٠ هـ إنباه الرواة ٢/ ٢٩٧ .
(٨) الرجز لعبيد الله بن ماوية في لسان العرب ، وله أو لبعض السعديين أو لفدكى بن عبد الله في الدرر٦/ ٣٠٠ .
(٩) في ط: فتثبت .
(١٠) شرح المقدمة الجزولية ٣٥٦ وما بعدها .
(١١) الإيضاح في شرح المفصل .
(١٢) التبيين ١٩٤ .
(١٣) شرح المفصل ١/ ٥٢ .
(١٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٩ .

مؤثرًا وبأن العدم لا يكون علامة .

المذهب الثامن: أن فاك وذا مال معربات بحركات مقدرة في الحروف ، وأن أباك و أخاك وحماك وهناك معربة بالحروف وهو مذهب السهيلي[١] وتلميذه الرندى[٢] ، ورد بما رد به الثانى .

التاسع والعاشر: قال الأخفش[٣]: إن هذه الأحرف دلائل إعراب ، واختلف في تفسير قوله فقال أبو إسحاق و السيرافى[٤]: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التى قبل حروف العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها ، وقال ابنُ السراج[٥]: معنى قول الأخفش أنها حروف إعراب ، ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلائل إعراب بهذا التقدير فيكون قولا التفسير مذهبين ، وذكر ابن أبى الربيع مذهبًا آخر[٦] وهو أن هذه الأسماء في الرفع فيها النقل ، (وفى النصب البدل)[٧] ، وفى الخفض النقل والبدل ، فالأصل في جاء أخوكَ: أخوك فنقلت حركة الواو إلى الخاء ، والأصل في رأيت أخاك: أخوك فانقلبت الواو ألفا فنصبها بحركة مقدرة على الألف ، والأصل في مررت بأخيك: بأخوك نقلت حركة الواو إلى الخاء فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وهذا القول موافق[٨] للمذهب الرابع إلا في النصب[٩] .

ص: وربما قيل "فا " دون إضافة صريحة نصبا.

ش : أنشد الكوفيون للعجاج:

خَالطَ من سَلمَى خياشِيم وَفا[١٠]

فخرجه أبو الحسن وتابعه المصنف[١١] على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته أراد خياشيمها وفاها فبقى على حاله مع المضاف إليه ، ولذلك قال: دون إضافة صريحة ، وهذا من الضرائر ، وقال ابن كيسان[١٢]: إنما جاز ذلك ؛ لأنه موضع لا يلحقه التنوين فحذف وبقي مفردًا على حرفين إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة ، فلم يلزم من ذلك أن يبقي على حرف واحد .

ص: ولا يختص بالضرورة نحو:

---

(١) نتائج الفكر ٩٩ .
(٢) هو أبو حفص عمر بن عبد المجيد الأزدى كان حجة في القراءات أخذ العربية عن السهيلى بغية الوعاة .
(٣) الإنصاف ١/ ١٧ - ٣٣ .
(٤) التذييل والتكميل ١/ ١٧٨ .
(٥) التذييل والتكميل ١/ ١٧٨ ، وابن السراج هو محمد بن السرى البغدادى أبو بكر السراج ، توفى ٣١٦هـ البغية ١/ ١٠٩ ، ١١٠ .
(٦) البسيط ١/ ١٩٥ .
(٧) ليست في ط .
(٨) ليست في ط .
(٩) ليست في ط .
(١٠) الرجز للعجاج في ديوانه٢/ ٢٢٥ .
(١١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٠ .
(١٢) التذييل والتكميل ١/ ١٨٥ .

خلافًا لأبي علي .

ش : زعم الفارسي[١] أن ذلك ضرورة بناء منه على أن الميم لا تثبت إلا في الشعر وهذا من تحكماته العارية عن الدليل ، والصحيح جوازه نظمًا ونثرًا ، وفي الحديث: "لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك"[٢] ، وذهب ابن عصفور وغيره من المغاربة إلى ما ذهب إليه أبو علي . قال ابن عصفور[٣]: وأقبح من ذلك في الضرورة تعويضها مشددة كقوله:

يا ليتها قد خرجت من فمّه[٤]

وليس كما قال فقد سبق أن التشديد لغة .

ص: وتنوب النون عن الضمة في فعل اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة مكسورة بعد الألف غالبًا مفتوحة بعد أختيها.

ش : تشمل ألف الاثنين الضمير والعلامة عند من يثنيها - وهو الصحيح - والمخاطبين والغائبين واو الجمع تشمل الضمير والعلاقة والمخاطبين والغائبين وياء المخاطبة لا تكون إلا ضميرًا وهي حرف خطاب عن الأخفش[٥] والمازني[٦] ، وأصل هذه النون السكون وحركت لالتقاء الساكنين وكسرت بعد الألف على أصل التقائها أو حملاً على نون التثنية ، وأشار بقوله: "غالبًا" إلى قراءة من قرأ: ﴿ **أتعدَانني** ﴾ [الأحقاف: ٨] [٧] بفتح النون ، وفتحت بعد أختي الألف وهما الواو والياء طلبًا للتخفيف أو حملاً على نون الجمع .

ص: وليست دليل الإعراب[٨] خلافًا للأخفش.

ش : زعم الأخفش أن[٩] هذه النون ليست إعرابًا ، وإنما هي دليل إعراب مقدر قبل ثلاثة الأحرف ، فعلى هذا تكون في الرفع ضمة مقدرة ، وفي النصب فتحه مقدرة ، وفي الجزم سكون مقدر ، وقال الفارسي[١٠]: هذه الأفعال معربة ، ولا حرف إعراب فيها ، أما النون فلسقوطها للعامل ، وأما الضمير فلأنه الفاعل ، وأما لام الكلمة فلشغلها بحركة ما بعدها وليس فيها عنده شيء مقدر .

ص: وتحذف جزمًا ونصبًا ولنون التوكيد[١١]، وقد تحذف[١٢] لنون الوقاية أو تدغم فيها، وندر

---

(١) العسكريات ١٧٣ .
(٢) التاج الجامع للأصول ١/ ٦٨ .
(٣) شرح الجزولية للأبذى ١٤٩ .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣١ .
(٦) السابق والصفحة .
(٧) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٣٩ .
(٨) في ط: إعراب .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥١ .
(١٠) شرح الإيضاح للعكبرى ١٧٩ .
(١١) في ط: التأكيد .
(١٢) في ط: وتحذف .

حذفها مفردة في الرفع نظمًا ونثرًا.

ش : حذفها للجزم والنصب كثير نحو قوله - تعالى -: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾[البقرة:٢٤] وحمل النصب على الجزم لاختصاصه كما حمل على الجر في الأسماء ، وحذفها لنون التوكيد نحو: هل يفعلن ، وهل تفعلن ، ويجوز فيها مع نون الوقاية ثلاثة أوجه: إثباتها على الأصل ، وإدغام نون الرفع في نون الوقاية ، وحذف إحدى النونين ، وقرئ بالأوجه الثلاثة قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾ [الزمر: ٦٤] ، واختلف في المحذوفة ، فذهب سيبويه[١] إلى أنها نون الرفع ، واختاره المصنف[٢] ، وذهب الأخفش[٣] والمبرد[٤] ، وأبو علي[٥] وابن جني[٦] وأكثر المتأخرين إلى أنها نون الوقاية ، واستدل للأول بأوجه:

أحدها: أن نون الرفع عهد حذفها دون سبب ولم يعهد حذف نون الوقاية مع فعل محض غير ما ذكر ، وحذف ما عهد حذفه أولى .

الثاني: أن نون الرفع نائبة عن الضمة وقد حذفت الضمة تخفيفًا كقراءة أبي عامر: ﴿ يَأْمُرْكُم ﴾[٧] [البقرة: ٦٧] فحذفت النون "ليؤمن" تفضيل الفرع على الأصل .

الثالث: أن حذف نون الرفع يؤمن به حذف نون الوقاية إذ لا سبب آخر يدعو إلى حذفها ، وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند النصب والجزم .

الرابع: أن نون الوقاية لو كانت هي المحذوفة ؛ لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء ، وإذا حذفت نون الرفع ؛ لم يحتج إلى تغيير ثان .

واستدل للثاني بأوجه أحدها: أن نون الرفع[٨] حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف .

الثاني: أن نون الرفع علامة الإعراب فالمحافظة عليها أولى .

الثالث: أن نون الوقاية حذفت لكثرة الأمثال في نحو: إنني وكأنني ، وهي إنما دخلت لشبهه بالفعل فلو يجز حذفها في بعض الأحوال ؛ لفضل الفرع على الأصل .

الرابع: أن نون الرفع لعامل فلو حذفت ؛ لزم وجود مؤثر[٩] بلا أثر مع إمكانه .

الخامس: إنما يضطر إليها عند عدم ما يقي الفعل من الكسر ونون الرفع يحصل بها كونها علامة الرفع وتقي الفعل من الكسر فكان حذف نون الوقاية أولى ، وقوله " وندر حذفها مفردة:

---

(١) الكتاب ٣/ ٥١٩ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٢ .
(٣) معاني القرآن ٢٣٥ .
(٤) التذييل والتكميل ١/ ١٩٤ .
(٥) الحجة ٣/ ٣٣٣ .
(٦) التذييل والتكميل ١/ ١٩٤ .
(٧) وانظر: معجم القراءات ١/ ٦٧ .
(٨) في ط: الوقاية .
(٩) في ط: المؤثر .

أي: مع ملاقاة مثل فمن حذفها نظمًا قوله:

أبيتُ أسْرِي وتبيتي تدلُكي ::: وَجهك بالعنبر والمسك الذكي[١]

ومن النشر قراءة أبي عمرو: ﴿ **وقالوا ساحران تظَّاهرا** ﴾ [القصص: ٤٨] [٢] "بتشديد الظاء أصله: تتظاهران فأدغم التاء في الظاء، وساحران: خبر مبتدأ محذوف أي: أنتما ساحران، وفي الحديث: "والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا"[٣].

وحذف هذه النون عند قوم من النحويين مخصوص بالشعر.

ص: وما جيء به لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعًا أو نقلاً أو تخلصًا من سكونين فهو بناء.

ش: أراد أن يحصر حركات الآخر وهي ست: حركة إعراب، وقد تقدم بيانها[٤]، وحركة حكاية نحو: من زيد، ومن زيدًا، ومن زيد في الاستثبات، وذهب الكوفيون[٥] إلى أنها إعراب، وحركة إتباع كقراءة من قرأ: ﴿ **الحمدِ لله** ﴾[٦] [الفاتحة: ٢] بكسر الدال، وقراءة من قرأ: ﴿ **للملائكةُ اسجدوا** ﴾[٧] [البقرة: ٣٤] بضم التاء، وحركة نقل كقراءة ورش: "ألم تعلم أن الله" بفتح الميم، وحركة تخلص من سكونين كقوله تعالى: ﴿ **مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ** ﴾ [الأنعام: ٣٩]، وحركة البناء ما سوى ذلك.

قيل: ونقصه حركة سابعة وهي حركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي، فإنها ليست عندهم بناء، ولا هي من الحركات التي عدها.

ص: وألقابه: ضم وفتح وكسر ووقف.

ش: هذه التفرقة بين أنواع الإعراب وأنواع البناء في التسمية وهو مذهب سيبويه[٨]، وأما الكوفيون وبعض البصريين لا يفرقون بل يطلقون أسماء هذه على هذه، وقد حكوا خلافًا في حركات الإعراب وحركات البناء أيتها أصل، فقيل: حركات الإعراب؛ لأنها بعامل، وقيل: حركات البناء؛ لأنها لازمة، وقيل: هما أصلان. قال بعضهم: وهو الصحيح.

* * *

---

(١) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٢، ٣/ ٥٩، وخزانة الأدب ٨/ ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٢٥، والدرر ١/ ١٦٠.

(٢) وانظر: معجم القراءات ٥/ ٢٧.

(٣) مسند أحمد ٢/ ٣٩١.

(٤) في ر: وتقدم.

(٥) التذييل والتكميل ١/ ١٩٦.

(٦) وانظر: معجم القراءات القرآنية ١/ ٥.

(٧) وانظر: معجم القراءات القرآنية ١/ ٤٥.

(٨) يقول سيبويه: "وإنما ذكرت ثمانية مجار لأفرق" ١/ ١٣.

باب: إعراب المعتل الآخر

ص: يظهر الإعراب بالحركة والسكون أو يقدر في حرفه وهو آخر المعرب.

ش: قسم الإعراب إلى ظاهر ومقدر؛ فالظاهر: نحو زيد يذهب، ولم يذهب والمقدر نحو: جاء الفتى، فالإعراب في نحو: جاء الفتى[١] مقدر. هذه عبارة أكثر النحويين، وقال أبو علي[٢]: والاختلاف الكائن في الموضع، والموضع عند غيره إنما هو للمبنى وجعل بعضهم الإعراب أربعة أقسام: قسم ملفوظ به، و مقدر، ومنوي، ومعتبر.

فالمقدر نحو: الملهى؛ لأن الألف منقلبة عن ياء مقدرة والمنوي نحو: حبلى وأرطى؛ لأن ألفيهما لم ينقلبا عن شيء، والمعتبر موضع الاسم المبني نحو: هذا، وحكى ابن إياز[٣] عن بعضهم أن المقصور لا يقدر في ألفه حركة إعراب: ثم بين المصنف[٤] أن حرف الإعراب هو آخر المعرب كالدال من زيد، والميم من يقوم، والمبني لا حرف إعراب له، قال ابن يعيش[٥]: وربما سمي آخر الكلمة مطلقًا حرف إعراب. قال: فعلي هذا حرف الإعراب من ضرب: الباء على معنى أنه لو أعرب، أو كان مما يعرب لكان محل الإعراب.

ص: فإن كان ألفا؛ قدر فيه غير الجزم.

ش: أي: إن كان حرف الإعراب ألفًا؛ قدر فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب والجر في الأسماء، والرفع والنصب فقط في الأفعال نحو: الفتى يخشى فعلامة رفعهما ضمة مقدرة، وإن الفتى يخشى فعلامة نصبهما فتحة مقدرة، ومررت بالفتى فعلامة جره كسرة مقدرة، وإن كان غير منصرف فعلامة جره فتحة مقدرة نحو: مررت بموسى، وحكم جزمه سيأتي (إن شاء الله تعالى)[٦].

ص: وإن كان واوًا أو ياء يشبهانه قدر فيهما الرفع وفي الياء الجر.

ش: اسم كان: حرف الإعراب، ومعني يشبهانه أي - يشبهان الألف في كونهما حرفي مد وذلك إذا سكنا وقبلها حركة مجانسة. أما الياء فتكون حرف إعراب في الاسم والفعل فيقدر فيهما الرفع في الأسماء والأفعال نحو: يقضي القاضي، فعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الياء استثقالاً يقدر فيها الجر من الأسماء نحو: مررت بالقاضي فعلامة جره كسرة مقدرة استثقالاً، فإن كان غير منصرف نحو: مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة، وأما الواو فلا يكون حرف إعراب إلا في الفعل فيقدر فيها الرفع فقط نحو: زيد يغزو.

---

(١) في ط: جاء الفتى.
(٢) الإيضاح العضدى ١٢.
(٣) قواعد المطارحة لابن إياز ١١، رسالة ماجستير، وابن إياز هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، توفى ٦٨١ هـ البغية ١/ ٥٣٢.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٥.
(٥) شرح المفصل ١/ ٥١.
(٦) زيادة في ر.

مسألة: من المنقوص ما يقدر فيها[١] الفتحة وهي ما أعرب من مركب متضايفين[٢] وآخر أولهما ياء نحو: قالي قلا، ومعدي كرب، وذكرهما في باب منع الصرف.

ص: وينوب حذف الثلاثة عن السكون.

ش: يعني الألف والواو والياء نحو: لم يغز ولم يخش، ولم يرم وإنما حذفت هذه الأحرف بالجازم؛ لأنها عاقبت الضمة فأجريت في الحذف مجراها والذي يقتضيه النظر أنها حذفت عند الجازم؛ لا به، فإن[٣] القياس أن تحذف الضمة المقدرة فيها لكن تلبس بالمرفوع لو اقتصر على ذلك فحذف الجازم الضمة المقدرة، وحذفت لئلا تلبس.

مسألة: إذا كانت حروف العلة بدلاً من همزة نحو: يقرا في يقرأ، ويقري في يقرئ وتوضو في توضؤ، فإما أن يقدر دخول الجازم قبل البدل أو بعده، فإن قدر قبله؛ لم يجز حذفها؛ لأن الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الإبدال، وإن قدر بعده؛ جاز حذف حرف العلة نظرًا إلى لفظها، وجاز إقرارها نظرًا إلى أصلها، ومن الحذف قول زهير:

جريء متى يظلم يعاقب بظلمه ::: سريعًا وإلا يبد بالظلم يظلم[٤]

ومنع بعضهم جواز الحذف وقال[٥]: لا حجة في البيت لاحتمال أن يكون على لغة من يقول: بدي يبدي مثل: بقي يبقي أو يكون ضرورة.

ص: إلا في الضرورة فيقدر لأجلها جزمها.

ش: أي: يقدر لأجل الضرورة جزم الأحرف الثلاثة فثبتت[٦] مثال الواو:

هجوت زبان ثم جئت معتذرًا ::: من هجو زبان لم تهجو ولم تدع[٧]

ومثال الياء:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ::: بما لاقت لبون بني زياد[٨]

ومثال الألف:

إذا العجوز غضبت فطلق ::: ولا ترضاها ولا تملق[٩]

وقيل: يجوز إقرار الواو والياء للضرورة ولا يجوز إقرار الألف ونصره ابن عصفور، وأول ولا ترضاها على أن الجملة حالية، وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم

---

(١) في ط: فيها.
(٢) في ط: مضافين.
(٣) في ط: كأن.
(٤) البيت من الطويل في ديوانه ٢٤.
(٥) المانع أبو حيان الأندلسي الارتشاف ١/ ٢٠٥.
(٦) في ط: فتثبت.
(٧) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف، ١/ ٣٤، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩.
(٨) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، والدرر ١/ ١٦٢.
(٩) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩.

فقيل: الضمة المقدرة فعلي هذا لا يجوز في الألف وغيرها وقيل: الضمة الظاهرة على الواو والياء؛ لأنها قد تظهر في الشعر كما سيأتي فعلى هذا لا يجوز في الألف، وقال بعضهم: إقرار هذه الحروف مع الجازم لغة بعض العرب في السعة، ولبعضهم في الضرورة، وقيل: إن ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ثم أشبعت الحركات فنشأ عنها الحروف الموجودة.

مسألة: يجوز في الشعر الجزم بعد حذف حرف العلة تشبيهًا بما لا يحذف منه شيء كقوله:

ومن يتقْ فإن الله معه ::: ورزق الله متناب وغادي[1]

ص: ويظهر لأجلها جر الياء ورفعها ورفع الواو.

ش: مثال ظهور جر الياء قول جرير:

فيومًا يوافين الهوى غير ماضي ::: ويومًا ترى منهن[2] غولاً تغول[3]

ومثال رفعها في الاسم قوله[4]:

تراه وقد بذ الرماة كأنه ::: أمام الكلاب مصغي الخد أصلم[5]

وفي الفعل قوله:

فعوضن عنائي ولم يكن يساوي ::: عندي غير خمس دراهم[6]

ومثال رفع الواو قوله:

إذا قلت عل القلب يسلو قيضت ::: هواجس لا تنفك تغريه بالوجد[7]

ص: ويقدر لأجلها كثيرًا، وفي السعة قليلاً نصبها، ورفع الحرف الصحيح وجره.

ش: مثال تقدير نصب الياء لأجل الضرورة في الاسم قوله:

لعلي أرى باق على الحدثان

وفي الفعل قوله[8]:

ما أقدر الله أن يدني على سخط ::: من داره الحزن ممن داره صول[9]

ومثال نصب الواو قوله:

فما سودتني عامر عن وراثة ::: أبى الله أن أسمو بأم ولا أب[10]

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٠٦، ٢/ ٣١٧، ٣٣٩، والدرر ١/ ١٦١.
(٢) في ط: فيهن.
(٣) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ١٤٠.
(٤) ليست في ط.
(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢١٩، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٥٨.
(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخزانة ٨/ ٢٨٢، والدرر ١/ ١٦٩.
(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٧٠.
(٨) سقطت في ط.
(٩) البيت من البسيط وهو لحندج بن حندج المري في الدرر ٦/ ٢٦٦.
(١٠) البيت من الطويل، وهو لعامر بن الطفيل في الحيوان ٩٥١٢، وخزانة الأدب ٨/ ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥.

وتقدير فتحة المنقوص من أحسن الضرورات، وزعم أبو حاتم[١] أن ذلك لغة، ومثال تقدير نصبها في غير الشعر[٢] قراءة جعفر الصادق: ﴿ **من أوسط ما تطعمون أهاليكم** ﴾[٣] [المائدة: ٨٩]، وقراءة بعضهم: ﴿ **أو يعفوْ الذي بيده عقده النكاح** ﴾[٤] [البقرة: ٢٣٧] بسكون الواو.

وقوله: ورفع الحرف الصحيح وجره أي: يقدران للضرورة كثيرًا، وفي السعة قليلاً فمثل تقدير الرفع في الاسم قوله[٥]:

رحت وفي رجليك ما فيهما ::: وقد بدا هنك من المئزر[٦]

وفي الفعل قوله:

فاليوم أشرب غير مستحقب ::: إثمًا من الله ولا واغل[٧]

ومثال تقدير الجر قوله[٨]:

بكل مدماة وكل مثقف ::: تنقاه من معدنه في البحر جالبه[٩]

ومثال ذلك في غير الشعر[١٠] قراءة أبي عمرو: ﴿ **ويأمرْكم** ﴾[١١] [البقرة ٢٦٨] وأخواته بسكون الراء، وقراءة مسلمه بن محاربة: ﴿ **وبعولتْهن** ﴾[١٢] [البقرة: ٢٢٨] بإسكان التاء. وحكى أبو زيد[١٣]: "ورسلْنا" بإسكان اللام، وقراءة أبي عمرو: ﴿ **إلى بارئْكم** ﴾[١٤] [البقرة: ٥٤] بإسكان الهمزة، وقراءة حمزة: ﴿ **ومكر السيْءْ** ﴾ [فاطر: ٤٣][١٥] بالإسكان، وحكى أبو عمرو[١٦] أن لغة بني تميم تسكين المرفوع من يعلمهم ونحوه، وعن الفراء أن لغة تميم أسد وبعض النجديين تسكين حركة الإعراب طلبًا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع أو نوعين، وزعم أكثر البصريين[١٧] أن ذلك من ضرائر الأشعار، وزعم المبرد[١٨] أن ذلك لا يجوز في شعر ولا غيره، وزعم أن الرواية في البيت الأول: وقد بدا ذاك، وفي

---

(١) التذييل والتكميل وأبو حاتم هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السجستانى البصرى، توفى ٢٥٥هـ إنباه الرواة ٢/ ٥٨.
(٢) في ط: في السعة.
(٣) وانظر: معجم القراءات ٢/ ٢٣٥.
(٤) وانظر: معجم القراءات ١/ ١٨٤.
(٥) ليست في ط.
(٦) البيت من السريع، وهو للأقيشر الأسدى في ديوانه ٤٣.
(٧) البيت من السريع، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٢.
(٨) سقطت في ط.
(٩) البيت من البسيط ولم أعثر عليه.
(١٠) في ط: في السعة.
(١١) وانظر: معجم القراءات ١/ ٢٠٩.
(١٢) وانظر: معجم القراءات ١/ ١٧٤.
(١٣) التذييل والتكميل ١/ ٢١٥ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٥.
(١٤) وانظر: معجم القراءات ١/ ١٥٦.
(١٥) وانظر: معجم القراءات ٥/ ١٨٨.
(١٦) التذييل والتكميل ١/ ٢١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٥.
(١٧) ضرائر الشعر ٩٣.
(١٨) البغداديات ٤٣١.

الثاني: في اليوم أسقي ، وما نقله أبو عمرو والفراء حجة على المذهبين .

ص: وربما قدر جزم الياء في السعة.

ش : مثال ذلك قراءة قنبل[١]: ﴿ **إنه من يتقي ويصبر** ﴾ [يوسف: ٩٠] [٢] وقد أولت الآية على أن الياء إشباع أو يكون الفعل مرفوعًا ، ومن بمعنى الذى ، وعلى هذا ففي يصبر أوجه: أحدها: أنه سكن تخفيفا .

الثاني: أنه نوى الوقف وأجرى مجرى الوصل .

الثالث: أنه مجزوم على المعنى ؛ لأن من وإن كانت موصولة ؛ ففيها معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في خبرها فيكون معطوفًا على التوهم ، ولا يخفى ما في هذه الأوجه من التكلف ، ومثل ذلك قراءة قنبل - أيضًا -: ﴿ **أرسله معنا غدًا نرتعي ونلعب** ﴾ [يوسف: ١٢] [٣] وهي كالأولى غير أنه[٤] لا يتأتي فيها العطف على التوهم .

مسألة: تقدر حركات الإعراب في الحرف الصحيح غير ما ذكرنا في ثلاثة مواضع: المدغم والمحكى على رأي البصريين ، والمضاف إلى ياء المتكلم عند الأكثرين .

* * *

(١) ليست في ط .
(٢) وانظر: معجم القراءات ٣/ ١٩١ .
(٣) وانظر: معجم القراءات ٣/ ١٥٤ . .
(٤) في ط: أنها . .

باب: إعراب المثنى والمجموع على حده

ش: يعني على حد المثنى ومعناه إذا سلم فيه الواحد كما سلم في المثني وأنه يلحقه حرف علة ونون كالمثنى وهو الجمع المذكر السالم.

ص: التثنية جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالبًا في المعنى على رأى بزيادة ألف في آخره رفعاً وياء مفتوح ما قبلها جرًا ونصبًا.

ش: المراد بالجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه[1] وليس المراد بالجعل وضع الواضع فيدخل في الحد: زكا ونحوه من الموضوع لاثنين قاله المصنف[2]، وقوله: "جعل الاسم" أولى من أن يقال جعل الواحد؛ لأن المجعول مثنى قد يكون واحدًا كرجلين وجمعًا كجمالين، واسم جمع كركبين، واسم جنس كغنمين، واحترز بالقابل مما لا يقبل التثنية كالمثنى والمجموع على حده، وأسماء العدد إلا مائة وألفًا خلافًا لأبي الحسن في تثنية أسماء العدد كقوله:

فلن تستطيعوا أن تزيلوا الذي رسا ::: لها عند عال فوق سبعين دائم[3].

عني سبع سماوات وسبع أرضين، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد: كل وبعض وأجمع وجمعاء وأخواتها خلافًا للكوفيين[4] في إجازاتهم تثنية أجمع وجمعاء وأخواتها وأفعل من أسماء الأفعال، وما كان جملة في الأصل، والأسماء المختصة بالنفي كأحد وعرب واسم الشرط، وكل اسم مبني نحو: من وما وحزام، فأما[5] نحو: يا زيدان ولا رجلين فإنما طرأ البناء بعد التثنية، وأما الموصولات وأسماء الإشارة فهى[6] صيغ وضعت للتثنية وليست من المثنى حقيقة. قيل: وهو الصحيح وهو مذهب أكثر النحويين والمركب خلافًا للكوفيين، ومالا نظير له كشمس وقمر إذا أريد بهما[7] الكوكبان، والأسماء الجارية مجرى الفعل إذا رفعت ظاهرًا إلا في لغة أكلوني البراغيث، وما كان مصدراً في الأصل كخصم على الأفصح، وأي في غير أبواب الحكاية إلا في لغة ضعيفة، والعلم إلا إذا نكر وقوله: "دليل اثنين" احترز به من الجمع السالم[8] وخرج به ما لفظه (لفظ)[9] التثنية وليس معناه كذلك، وهو ما يراد به التكثير نحو: ﴿ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك: ٤] أو الواحد نحو: المقصين والجملين، وقوله: "متفقين في اللفظ" احتراز من أن يختلفا لفظًا فلا تجوز التثنية نحو: زيد وعمر: وأشار بقوله: "غالبًا" إلى ما ورد من تثنية مختلف اللفظ ولا يقاس عليه كالقمرين للشمس والقمر والعمرين في أبي بكر وعمر، والأبوين في الأب والأم أو الخالة. و منه: ﴿ وَرَفَعَ

---

(١) سقط في ط.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٩.
(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١١.
(٤) المقرب ٤٣٨.
(٥) في ط: وأما.
(٦) في ط: فهن.
(٧) في ط: به.
(٨) في ط: المسلم.
(٩) زيادة في ط.

﴿أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠] والأمّين في الأم والجدة في ألفاظ (أخر ، و) [١] تسمي بتثنية تغليب ، وقولـه: في المعنى "على رأى" هو رأى أكثر المتأخرين فمنعوا تثنية المشترك والحقيقة والمجاز وجمعهما[٢] وكذلك لحنوا الحريرى[٣] في قولـه:

جـاد بـالعين حـين أعمـي هـواه ::: عيـنه فأنـثنى بـلا عيـنين[٤]

قـال المصنف[٥]: والأصح الجواز ؛ لأن التثنية والجمع كالعطف ، وإن خيف لبس أزيل بعد التثنية بما أزيـل قبلها ، وممن صرح بإجازة ذلك ابن الأنبارى واستدل بقوله عليه السلام: "الأيدي ثلاث فيد الله هـي العليا ويـد المعطي ويد السائل السفلي إلى يوم القيامة"[٦] ويؤيد ذلك[٧] قولـه تعـالى: ﴿إِلَهَـكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣] وقولهـم: القلم أحد اللسانين والخـال أحـد الأبويـن . ونحو ذلك في النظم والنثر كثير ، وأما قولهم الأحمران في الذهب والزعفران والمبدآن في مبدأ الحائط وهو أساسه ومبدأ الخط وهو النقطة فهو مما اتفق فيه اللفظ والمعنى ، وقولـه: "زيـادة ألف في آخره" خرج به المصدر المجعول لاثنين خبرًا ، أو حالاً نحو: هذان رضىً (ورب رجلين رضىً وبالزيدين رضىً) [٨] .

ص: تليهما نون مكسورة فتحها لغة، وقد تضم.

ش : قولـه: تلـيهما يعـنى الألـف والـياء واخـتلف في علة كسرها فقيل لالتقاء الساكنين وهو قول[٩] الجرمى ونسب إلى سيبويه[١٠] ، وأصل التقاء الساكنين الكسر عند الجمهور والنحاة ، وخالف أبوعلى[١١] فيما إذا كان الأول ألفاً فإن أصله الفتح ، وادعى أنه مذهب سيبويه ، وقيل: كسرت فرقًا بينها وبين نون الجمع . نقله النحاس[١٢] عن سيبويه . ولا يجيز البصريون فيها غير الكسر[١٣] وحكى الكسائى[١٤] أن فـتحها مـع الـياء لغـة لبـنى زيـاد بـن فقعـس وكـان يزيدك عليهم فصاحة ، وقال الفراء[١٥]: هى لغة لبعض[١٦] بنى أسد ، وأنشد بعضهم:

---

(١) سقطت في ط .
(٢) في ط: وجمعها .
(٣) هو القاسم بن على بن محمد بن عثمان الحريرى ، توفى سنة ٥١٦ هـ ، معجم الأدباء ١/ ٢٦١ .
(٤) البيت من الخفيف ، وهو للحريرى في الدرر ١/ ١٢٦ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٠ مع تغيير بين النصين .
(٦) مسند أحمد ١/ ٤٤٦ .
(٧) سقطت في ط .
(٨) زيادة في ط .
(٩) في ط بعض .
(١٠) التذييل والتكميل ١/ ٢٣٧ .
(١١) شرح المقدمة الجزولية ٤١٤ .
(١٢) التذييل والتكميل ١/ ٢٣٦ .
(١٣) السابق ١/ ٢٣٨ .
(١٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٤٢ .
(١٥) التذييل والتكميل ١/ ٢٣٨ .
(١٦) في ط: بعض .

علـى أحـوذين اسـتقلت عـشية[١] ::: فمـا هـي إلا لمحـة وتغـيب[٢]

قال الجوهرى[٣]: الأحوذى: الخفيف في المشى لحذقه عن أبى عمرو قال يصف جناحى قطاة: على أحوذين . . البيت ، ونص الكسائى والفراء[٤] على أن ذلك لا يجوز مع الألف .

قال ابن جنى[٥]: وفتحها بعضهم في الثلاثة حملاً للواحد على الحالتين ؛ لأنها أكثر وقرأت على أبى على في نوادر أبي زيد:

أعـرف مـنها الـوجه والعيـنانا ::: ومنخـرين أشـبها ظبـيانا[٦]

وقال ابن عصفور[٧]: ومن العرب من يفتحها[٨] مع الألف إلا أن ذلك لم يجئ إلا في لغة من يجعل التثنية بالألف في كل حال ، وأنشد البيت . وقوله: وقد تضم: قال ابن جنى[٩]: من العرب من يرفع النون في نحو: الزيدان وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه غيره ، وقال الشيبانى[١٠]: ضم نون التثنية لغة يعنى: قيل إذا كانت بالألف ، وأما بالياء فلا يجوز ، وحكى الشيبانى عن العرب: هما خليلان[١١] ، ومن ذلك قول فاطمة (رضى الله عنها وعن زوجها)[١٢]: "يا حسنان يا حسينان" ، وأنشد أبو عمرو المطرز في اليواقيت:

يـا أبـتا أرقـني القـذان فالـنوم ::: لا تطمعـه العيـنان[١٣]

فكان[١٤] ينبغى للمصنف أن يقيد ذلك بالألف ، وقال بعضهم: ومن العرب من يجعل الإعراب في النون إجراء للتثنية مجرى المفرد وذلك قليل جدًا ، وظاهر ذلك أنك تقول: رأيت الزيدان ومررت بالزيدان .

ص: وسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة.

ش : سقوطها[١٥] للإضافة كثير ومنه: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤] وسقوطهما للضرورة كقول الشاعر:

همـا خطـتا إمـا إسـارٍ ومـنة ::: وإمـا دم والقـتل بالحـر أجـدر[١٦]

---

(١) في ط: عليهما .
(٢) البيت من الطويل وهو لحميد بن ثور في ديوانه ٥٥ .
(٣) الصحاح مادة حوذ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٢ .
(٥) سر صناعة الإعراب ٤٨٩ .
(٦) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٧ .
(٧) الضرائر ٢١٨ .
(٨) في ط: يفتح النون .
(٩) سر صناعة الإعراب ٤٨٩ .
(١٠) التذييل والتكميل ١/ ٢٤ .
(١١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٢ .
(١٢) زيادة في ط .
(١٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٦ .
(١٤) في ط: وكان .
(١٥) في ط: سقوط النون .
(١٦) البيت من الطويل ، وهو لتأبط شرًا في ديوانه ٨٩ .

وفي رواية من رفع أسار، واختار الكسائي[١] حذفها في غير الضرورة فتقول: قام الزيدا قيل: وينبغي أن يقيد جواز الحذف على القولين بألا يلبس بالواحد نحو: هذان وهاتان وسقوطها لتقصير صلة يشمل صلة أل نحو:

خليلى ما إن أنتما الصادقا هوىً ::: إذا خفتما فيه عذولاً وواشيًا[٢]

وقيل: ويحتمل الإضافة وصلة غيرها كقوله:

أبني كليب: إن عمى اللذ ::: ان قتلا الملوك وفككا الأغلالا[٣]

وقوله:

وخوصاء ورألان اللذى دلاّ على الحج[٤]

وذهب أبو العباس[٥] إلى أنه لا يجوز حذف النون[٦] إلا مع الموصول غير الألف واللام، وعد[٧] المصنف من أسباب حذف النون شبه الإضافة وذلك في موضعين: **أحدهما**: اثنا عشر واثنتا عشر، **والثاني**: قولهم: لا غلامى لك على مذهبه، وككاف الضمير عن الأخفش وهشام في ضارباك، فإن الكاف عندهما في محل نصب.

ص: ولزوم الألف لغة حارثية.

ش: أي: لزوم الألف في الرفع والنصب والجر في لغة بني الحارث بن كعب أجروا المثنى مجرى المقصور كقوله:

تزود منا بين أذناه طعنة[٨]

وقول الآخر:

قد بلغا في المجد غايتاها[٩]

وسمع الأخفش أعرابيًا فصيحًا من بني الحارث يقول[١٠]: ضربت يداه، وضعته علاه يريد: يديه وعليه، وعلى هذه اللغة قراءة: ﴿ **إن هذان لساحران** ﴾ [طه: ٦٣] [١١] في أحسن الأوجه، وذكر أبو الخطاب أنها لغة كنانة، وذكر غيره: أنها لغة بني الغبر وبني الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان، وزاد بعضهم مزادة وعذرة، وأنكر المبرد[١٢] هذه اللغة ولا يجيزها في

(١) التذييل والتكميل ١/ ٢٤٢.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٤٤.
(٣) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ٣٨٧.
(٤) البيت من الهزج غير منسوب في الإبدال لأبي الطيب، وشرح الجزولية ٤٧١.
(٥) التذييل والتكميل ١/ ٢٤٥.
(٦) في ط: الحذف.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٢.
(٨) صدر بيت من الطويل، وهو لهوبر الحارثي في لسان العرب، وهبا، وخزانة الأدب ٧/ ٤٥٣، والدرر ١/ ١١٦، وعجزه دعته إلى هابي التراب عقيم.
(٩) عجز بيت من الرجز وصدره: إن أباها وأبا أباها، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٨.
(١٠) معاني القرآن ١١٣.
(١١) وانظر: معجم القراءات ٤/ ٨٩.
(١٢) التذييل والتكميل ١/ ٢٤٨.

نظم ولا نثر وهو محجوج بنقل الثقات .

ص: و ما أعرب إعراب المثنى مخالفاً لمعناه أو غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به.

ش : المخالف لمعناه هو ما يراد به التكثير نحو: ﴿ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك: ٤] لأن المعنى كرات ؛ لأن البصر لا يتقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل كرات ، وهذا النوع يجوز فيه التجريد والعطف ويكون المعنى على التكثير كقول جرير:

تجرى بنا نجب أفنى عرائكها ::: خمسُ وخمس وتأويب وتأويب[١]

وقد يغنى التكرير عن العطف كقوله: ﴿ صَفّاً صَفّاً ﴾ [الفجر: ٢٢] و: ﴿ دَكّاً دَكّاً ﴾ [الفجر: ٢١] وقوله[٢] أو غير صالح . . إلى آخره ، وهو نوعان: اسم جنس نحو: كلبتى الحداد ، وعلم نحو: البحريين ، ويلحق بهذا النوع القمران والعمران إذ لا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه بل عطف "بيانه" نحو: شمس وقمر وأبى بكر وعمر وقوله: فملحق به أي: بالمثنى حقيقة في إعرابه وليس بمثنى حقيقة .

ص: وكذلك كلا وكلتا مضافتين إلى مضمر ومطلقًا على لغة بنى كنانة.

ش : يعنى أن كلا وكلتا لحقتا بالمثنى في الإعراب بالحرفين بشرط أن يكونا مضافين إلى مضمر نحو: جاء كلاهما وكلتاهما ، ورأيت كليهما وكلتيهما فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف في الأحوال كلها ، هذه هي اللغة المشهورة ، وحكى الكسائى والفراء[٣] أن بعض العرب يجريهما مع الظاهر في الإعراب بالحرفين يجريهما مع المضمر ، وحكى رأيت كلا أخويك ، وعزاها الفراء إلى كنانة ، وزعم الفراء أنهما قد يضافان إلى المضمر ويكونان بالألف كما كان في الظاهر ، وأن قول العرب: "كلاهما وتمرًا"[٤] في موضع نصب فصار في كلا وكلتا ثلاث لغات ، واختلف النحويون في كلا وكلتا فذهب البصريون إلى أنهما (من قبيل ما هو)[٥] مفرد لفظاً مثنىً معنى ، ووزن كلا عندهم: فعل كمعنى وألفها قيل عن واو لقلبها تاء في كلتا . وقيل من ياء لقول سيبويه: إنها لو سمى بها وثنيت لانقلبت ياء ووزن كلتا فعلى كذكرى وألفها للتأثيث والتاء بدل من لام الكلمة ، وهو اختيار أبي على ، وذهب الجرمى[٦] إلى أن التاء زائدة للتأنيث ، وهو ضعيف ؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشوًا ولا بعد ساكن غير الألف ، وذهب الكوفيون[٧] إلى أنها مثنى حقيقية ، وزعم البغداديون[٨] إلى أن كلتا قد يطلق لها المفرد قال:

في كلت رجليها سلامى واحدة[٩]

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ٣٥٠ .
(٢) سقطت في ط .
(٣) معانى القرآن ٢/ ١٨٤ .
(٤) الكتاب ١/ ٢٨١ .
(٥) سقطت في ط .
(٦) انظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٥٩ .
(٧) الإنصاف ٢/ ٤٣٩ .
(٨) شرح الجزولية ١٩٨ .
(٩) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: كلتاهما مقرونة بزائدة ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٢٩ ، ١٣٣ ، والدرر ١/ ١٢٠ .

قيل: وليس بصحيح ؛ بل أراد في كلتا فحذف الألف[١] للضرورة ، واستدل البصريون[٢] بأوجه أحدها: لزوم الألف مع الظاهر في لغة أكثر العرب ، وليس المثنى كذلك .

الثاني: إخبار العرب عنهما بمفرد كقوله تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف: ٣٣] وكقول الشاعر:

كلا يومى أمامه يوم ضر[٣]

الثالث: أنهما مضافان إلى ضمير التثنية ، ولو كانا مثنيين حقيقة[٤] ؛ لم يضافا كما لا يقال: اثناهما ، واستدل الكوفيون[٥] بأوجه: أحدها: إعرابها إعراب المثنى مع المضمر ، واعتذروا عن لزوم الألف مع الظاهر فقالوا: شبهت بالواحد إذا لم تفرد على صحة ، والجواب: أن قلب ألفهما مع المضمر ليس للعامل ، وإنما هو حمل على لدى وعلى ؛ لملازمتهما الإضافة والاتصال بالضمير . هذا مذهب سيبويه والبصريين .

الثاني: أنهما[٦] قد أخبر عنهما بالمثنى في قوله:

كلاهما حين جد الجرى بينهما ::: قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى[٧]

والجواب أن لكلا وكلتا لفظًا مفردًا ومعنى مثنى فيجوز في خبرهما مراعاة اللفظ فيفرد ، ومراعاة المعنى فيثنى ، والأول أكثر ، وبه ورد القرآن .

الثالث: أنه قد سمع لكلتا مفرد ، وقد تقدم ، فذهب المصنف إلى ما ذهب إليه البصريون من أنهما مفردان لفظاً إلا أنه جعل إعرابهما بالحرفين كالمثنى[٨] ومذهب سيبويه[٩] ومن وافقه أن إعرابهما بالحركة المقدرة ، وأن انقلاب ألفهما ياء كانقلاب ألف لدى كما سبق .

قال المصنف[١٠]: وبلغة كنانة تبين صحة قول من جعل "كلا" من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة ، فإن القائل أنه معرب بحركة مقدرة يزعم أن انقلاب ألفه مع الضمير هو كانقلاب ألف لدى وعلى ، ولو كان كما قال لامتنع قلبه مع الظاهر في لغة كنانة ، وأيضًا فإن تغيير ألف "كلا" حادث لعامل ، وتغيير ألف لدى وعلى وإلى لغير عامل .

ص: ولايغنى العطف عن التثنية دون شذوذ أو اضطرار إلا مع قصد التكثير أو فصل ظاهر أو مقدر.

ش: أصل التثنية والجمع العطف ، وإنما عدل عنه للاختصار ، وقد يستغنى عن التثنية بالعطف لضرورة الشعر كقوله:

---

(١) ليست في ط .
(٢) المقتضب ٣/ ٢٤١ .
(٣) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: وإن لم تأتها إلا لما ما ، وهو لجرير في ديوانه ٧٧٨ .
(٤) ليسن في ط .
(٥) شرح المفصل ١/ ٥٤ .
(٦) ليست في ط .
(٧) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٤/ ٢٩٩ ، والدرر ١/ ١٢٢ ، ولم أقع عليه في ديوانه .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٧ .
(٩) الكتاب ٣/ ٤١٣ .
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٧ ، ٦٨ مع تغيير بين النصين .

ليث وليث في محل ضنك[١]

وهو رجوع إلى أصل مرفوض ، ولو وقع مثل هذا في غير شعر ؛ لكان شذوذًا وفي بعض النسخ: عن التثنية أو الجمع ، ومثاله في الجمع قوله[٢]:

كان حيث يلتقي منه المحل ::: من جانبيه وعلان ووعل[٣]

أي أوعال ثلاثة ، وقال المصنف في الشرح[٤]: واستعمال العطف في موضع الجمل لا سبيل إليه ؛ لأنه أشق من استعماله في التثنية ، ولأن الجمع ليس محدودًا فيذكر آحاده فلو كان مدلولاً عليه ببعض الألفاظ جاز كقوله:

ولقد شربت ثمانيًا وثمانيًا ::: وثمان عشرة واثنتين وأربعًا[٥]

وقوله: إلا مع قصد التكثير مثاله قول جرير:

تجرى بنا نجب أفنى عرائكها ::: خمس وخمس وتأويب وتأويب[٦]

ومثال الفصل الظاهر: مررت بزيد الكريم وزيد البخيل ، ولو ثنيت وأجريت الصفتين مفترقين لجاز ، ومثال الفصل المقدر قول الحجاج وقد نعى له محمد ابنه ومحمد أخوه: سبحان الله محمد ومحمد في يوم أراد: محمد ابني ومحمد أخي ، وإياهما عنى الفرزدق بقوله[٧]:

إن الرزية لارزية مثلها ::: فقدان مثل محمد ومحمد[٨]

وقيل: إن العدول إلى العطف في مثل هذا لفوات شرط من شروط التثنية وهو التذكير بأن أريد بقاء علميتهما .

ص: والجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين كما سبق.

ش : المعنى[٩] بالجعل تحديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فبذلك تخرج أسماء الجموع ونحوها . قاله المصنف ، واحترز بالقابل مما لا يجمع كالمثنى والأسماء المختصة بالنفي وأسماء العدد إلا مائة وألفًا ، وقوله: دليل ما فوق اثنين يخرج المثنى ، واحترز به عما لفظه لفظ[١٠] الجمع ومعناه مثنى وهو مقيس نحو: قطعت رؤوس الكبشين ، وغير مقيس نحو: عظيم المناكب ، وعما لفظه لفظ الجمع ومعناه مفرد وهو غير مقيس نحو: شابت مفارقه ، وقوله: كما سبق الإشارة إلى اتفاق اللفظ غالبا والمعنى على رأى ، والخلاف في جمع المشترك كالخلاف في تثنيته ، ومثال ما لم يتفق فيه

---

(١) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: كلاهماذو أشر ومحك ، وهو لواثلة بن الأسقع أو بن مالك في خزانة الأدب ٧/ ٤٦١ ، ٤٦٤ ، والدرر ١/ ١٢٨ .
(٢) ليست في ط .
(٣) البيت من الرجز ، وهو لابن ميادة في ديوانه ٢١٨ ، واللسان (محل) .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٨ ، ٦٩ .
(٥) البيت من الكامل ، وهو للأعشى في لسان العرب (ثمن) ، ولم أجده في ديوانه ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٢٧ .
(٦) سبق تخريجه .
(٧) ليست في ط .
(٨) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٦١ .
(٩) في ط: المراد .
(١٠) سقطت في ط .

اللفظ: الخبيبيون في خبيب وأصحابه وخبيب لقب عبد الله بن الزبير ويروى قوله: "قدنى من نصر الخبيب" قدنى بكسر الياء على أنه جمع وبفتحها على أنه تثنية له ولأخيه مصعب.

ص: بتغيير ظاهر أو مقدر وهو التكسير.

ش: الباء متعلقة بدليل فخرج نحو: مصطفين ومصطفيان؛ لأن تغيرهما ليس له دليل الجمعية، ودخل نحو: رجل ورجال فإن تغييره لا تفهم الجمعية إلا به، والتغيير الظاهر يكون بزيادة كصنو وصنوان، ونقص كتخمه وتخم، وتبدل شكل كأسد وأُسد، وزيادة وتبدل شكل كقضيب وقضبان. هذا تقسيم المصنف، وقيل: لابد في جميع الأقسام من تبدل الشكل فنحو صنوان من باب زيادة وتبدل شكل ونحو تخم من باب نقص وتبدل شكل؛ لأن حركات الجمع غير حركات المفرد، وقوله: أو مقدر مثاله: فلك في جمع فلكٍ فالمفرد كقفل والجمع كأسْد، والضمة غير الضمة وكذلك قولهم: هجان جمع هجان، ودلاص جمع دلاص وهى الدرع البراقة، وشمال جمع شمال وهى الخليقة، والمفرد منها على وزن كتاب، والجمع على وزن كرام حذفت ألف المفرد وعقبتها ألف الجمع، والكسرة غير الكسرة فتغير تقديرًا. هذا مذهب سيبويه، قال المصنف: ودعاه إلى ذلك لأنهم قالوا في تثنيته: فلكان فعلم بذلك أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما أشرك فيه الواحد وغيره حين قالوا: هذا جُنُب، وهذان جُنُب، وهؤلاء جُنُب، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وبين ما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها، وقد اختار المصنف أن فلكا اسم جمع وسيأتى في باب أمثلة الجمع وقوله: وهو التكسير سمى بذلك لتغيير بنيته تشبيها بتكسير الإناء وقال ابن الطراوة: إنما هو مأخوذ من قولهم: بيت كسير أي: واسع.

ص: أو بزيادة في الآخر مقدر انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح.

ش: هذه الزيادة هى الواو والنون أو الياء والنون نحو: مسلمون ومسلمين والألف والتاء في مسلمات، واحترز بقوله: مقدر انفصالها من زيادة نحو: صنوان فإنهما كزيادة زيدين في سلامة النظم معها إلا أن زيادة زيدين مقدر انفصالها لوجهين: **أحدهما**: أن نونهما تسقط للإضافة بخلاف نون صنوان.

والثاني: أنه لو سمى ونسب إليه حذفت المدة والنون بخلاف نون صنوان، واحترز بقوله: لغير تعويض من سينين وبابه فإنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى التصحيح ومعنى التعويض فيه أن راحده منقوص يستحق أن يجبر في التكسير فزيد في آخره زيادتا جمع التصحيح عوضاً عن الجبر الغائب لعدم التكثير، ولكون هذا النوع مكسرًا؛ غيرت فاؤه غالبًا، وقد ذهب بعضهم إلى أنه اسم جمع لا جمع، واختار بعض المتأخرين أنه جمع سلامة، وإن لم يستوف شروط الجمع، وقوله: "وهو التصحيح يشمل النوعين: المذكر والمؤنث.

ص: وإن كان لمذكر؛ فالمزيد في الرفع واو بعد ضمة، وفى النصب والجر ياء بعد كسرة تليهما نون مفتوحة تكسر ضرورة.

ش: قوله: " بعد ضمة" يشمل الظاهر نحو: قام الزيدون، والمقدر نحو: قام المصطفون، فالضمة مقدرة في الألف المحذوفة، وكذلك الكسرة فالظاهرة نحو: الزيدين، والمقدرة نحو: المصطفين فالكسرة

مقدرة في الألف المحذوفة ، وقوله " تليهما يعني: الواو والياء نون مفتوحة أصلها السكون وحركت لالتقاء الساكنين ، وفتحت للتخفيف ، أو فرقًا بينها وبين نون التثنية ، ومثال كسرها ضرورة قوله:

عرفنا جعفرًا وبني عبيد ::: وأنكرنا زعانف آخرين[١]

أنشده أبو عبيدة[٢] بكسر النون قيل: ومن العرب من يجعل إعراب هذا الجمع في النون في المنقوص وغيره فتقول: زيدين وسنين ، وعليه حمل المبرد[٣] ما جاء من كسر النون في البيت السابق ونحوه لا على الضرورة ، وقيل: إن ذلك لا يحفظ إلا في الشعر .

ص: وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، وربما سقطت اختياراً قبل لام ساكنة غالبًا.

ش : سقوطها للإضافة كثير ومنه: ﴿ **غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ** ﴾ [المائدة: ١] فأما قوله:

لا يزالون ضاربين القباب[٤]

فخرج على حذف البدل أي: ضاربي القباب ، أو على مذهب من أعرب بالحركات ، وقال أبو علي[٥]: القباب ، منصوب وأراد القبابيّ بياء النسب ثم حذف ثم خفف فحذف إحدى اليائين ثم أسكن الباقية على حد:

كفي بالنأى من أسماء كاف[٦]

وقيل: أراد القباب فحذف اللام وأبقى عملها ، وسقوطها للضرورة كقوله:

ولسنا إذا تأبون سلما بمذعني ::: لكم غير أنا إن نسالم نسالم[٧]

ولتقصير صلة كقراءة الحسن[٨]: ﴿ **والمقيمى الصلاةَ** ﴾ [الحج: ٣٥] بالنصب وكقوله:

الحافظ وعورة العشيرة[٩]

وسقوطها قبل لام ساكنة اختياراً كقراءة بعضهم[١٠]: ﴿ **فاعلموا أنكم غير معجزى اللهَ** ﴾[التوبة:٢] بالنصب حكاها أبو زيد[١١] ، وقراءة بعضهم[١٢]: ﴿ **أنكم لذائقو العذابَ** ﴾ [الصافات: ٣٨] بالنصب حكاها ابن جني واستظهر بقوله: غالبًا على حذفها في قراءة الأعمش[١٣]: ﴿ **وماهم بضارى به من**

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ٤٢٩ .
(٢) مجاز القرآن ١/ ٣٢٦ .
(٣) المقتضب ٢/ ٣٣٢ .
(٤) عجز بيت من الخفيف ، وصدره: ربّ حيٍّ عرندس ذى طلال ، هو بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٦١ ، الدرر ١/ ١٣٦ .
(٥) التذييل والتكميل ١/ ٢٨١ .
(٦) شطر بيت من الوافر ، ولم أعثر على قائله .
(٧) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله .
(٨) معجم القراءات ٤/ ١٨٠ .
(٩) جزء من بيت من المنسرح ، وتتمته: لا يأتيهم من ورائنا نطف ، وهو لعمرو بن امرئ القيس في خزانة الأدب ٤/ ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، والدرر ١/ ١٤٦ .
(١٠) معجم القراءات ٣/ ٨ .
(١١) المحتسب ٢/ ٨٠ .
(١٢) معجم القراءات ٥/ ٢٣٤ .
(١٣) معجم القراءات ١/ ٩٦ .

أحـد﴾ [البقرة: ١٠٢] وهو في غاية الشذوذ، وخرجه الزمخشري[١] على أن حذف النون للإضافة إلى أحـد، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، واعتذر عن كون أحد مجرورًا بمن بأن قال: جعل الجار جزءًا من المجرور.

ص: ولـيس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء، ولا مقدراً في الثلاثة ولا مدلولاً بها عليها مقدرا في متلوها.

ش: فهي ثلاثة مذاهب في إعراب المثنى والجمع المتقدم، وهي مزيفة عند المصنف.

الأول: أن الإعـراب انقـلاب الألـف في المثـنى يـاءً، وانقـلاب الواو في الجمع ياءً، فالانقلاب علامـة النصـب والجر، فإذا دخل عامل الرفع؛ لم يغير شيئًا، وهذا مذهب الجرمي[٢]، واختيار ابن عصـفور[٣]، ووجهـه بـأن الألـف والواو ثبتا فيهما قبل التركيب وقبل دخول العامل كقولهم: اثنان وعشـرون، ورد بـأن تـرك العلامة لو صح جعله علامة للإعراب؛ لكان النصب به أولى؛ لأن الجر لـه الياء، والرفع لـه الواو، وأيضًا فهو مخالف للنظائر، وأيضًا فإن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح عـلى عدمـه بإجمـاع، وقـد أمكن بتقدير مغايرة الألف والواو والياء في نعم الزيدان أنتما يا زيدان، ونعم الزيدون أنتم يا زيدون، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما، وأشباه ذلك. قاله المصنف.

والثاني: أن الإعـراب مقـدر في الأحـرف الـثلاثة فـيقدر في الألف والواو والضمة، وفى الياء الفـتحة والكسرة، وهذا مذهب الخليل وسيبويه[٤]، واختاره الأعلم[٥] فإعراب المثنى والمجموع على حـده عـنده بالحركات لا بالحروف، ووجهه أن هذه حروف لحقت آخر الاسم لمعنى فكانت حروف إعـراب كألف التأنيث وياء النسب، وضعف بأن لازمه ظهور علامة النصب في المجموع كما ظهرت في المنقوص وقلـب الياء في المثنى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأجيب بأنهم لما حملوا النصب على الجـر، سـووا بيـنهما في تقديـر الحـركة، وأما قلب الياء؛ فهو القياس لكن عدل عنه فرقًا بين المثنى والمقصور، وقد لاحظ الأصل بنو الحارث ومن وافقهم.

الثالث: أن هذه الحروف دلائل الإعراب، والإعراب مقدر في متلوها، فإذا قلت: قام الزيدان، فعلامـة الـرفع ضـمة مقدرة في الدال منع من ظهورها الألف، والألف دليل الإعراب، وإذا قلت: رأيـت الزيدين، ومررت بالزيدين، فعلامة النصب والجر فتحة مقدرة في الدال، وعلامة الجر كسرة مقـدرة، وكذلـك القـول في الجمع وهذا مذهب الأخفش[٦] والمبرد[٧] والمازنى[٨] والزيادى[٩] ورده المصنف بثلاثة أوجه:

---

(١) الكشاف ١/ ٣٠٢.
(٢) المقتضب ٣: ١٥٣.
(٣) شرح جمل الزجاجى ١/ ١٢٤.
(٤) الكتاب ١/ ١٧، ١٨.
(٥) النكت ١١٨.
(٦) معانى القرآن ١٤.
(٧) المقتضب ٢/ ١٥٤.
(٨) الإيضاح في علل النحو ١٣٠.
(٩) التذييل والتكميل ١/ ٢٩٤.

أحدها: أن الحروف المتجددة مكملة للاسم إذ هى مزيدة لمعنى كألف التأنيث فلا يكون ما قبلها محلاً للإعراب .

الثاني: أن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها كالمقصور .

الثالث: أن الإعراب إنما جيء به لبيان ما يحدث بالعامل والحروف محصلة لذلك فلا عدول عنها .

ص: ولا النون عوضًا من حركة الواحد ولا تنوينه ولا منهما ولا من تنوينين فصاعدًا خلافًا لزاعمي ذلك.

ش : فهذه أربعة مذاهب فريضة عند المصنف .

الأول: مذهب الزجاج[(١)]: قال: إنها عوض من الحركة لثباتها مع الألف واللام ، واعتذر عن حذفها للإضافة بأنها زيادة والإضافة زيادة فكرهوا الجمع بين زيادتين ، ورد بأن الحروف الثلاثة قائمة مقام الحركات ولا حاجة إلى التعويض .

الثاني[(٢)]: مذهب ابن كيسان[(٣)]: قال: إنها عوض من تنوين الواحد لحذفها في الإضافة ، واعتذر عن ثباتها[(٤)] مع الألف واللام بأنها قويت بالحركة وهى بعيدة عن موجب الحذف بخلاف الإضافة ، ورد بثبوتها فيما لا تنوين في واحده نحو: يازيدان ولا رجلين ، ونحو: أحمران مما لا ينصرف .

والثالث: مذهب ابن ولاد[(٥)] وأبى على[(٦)] وأبى طاهر[(٧)]: قالوا: إنها عوض من الحركة والتنوين معًا لوجود حكم الحركة مع الألف واللام ، وحكم التنوين في الإضافة ، ويرده ما رد المذهبين قبله .

والرابع[(٨)]: مذهب أحمد بن يحيى[(٩)] قال: إنها عوض من تنوينين في التثنية ، ومن ثلاثة فصاعدًا في الجمع ، وثبتت[(١٠)] مع الألف واللام لما تقدم ، ولكونها أقوى من تنوين الواحد قال المصنف[(١١)]: وإذا لم تكن عوضاً من واحد فألا تكون عوضاً من تنوينين أولى ، وقد رد ابن عصفور[(١٢)] وغيره هذه المذاهب بأن هذه النون تثبت[(١٣)] وقفاً ولو كان عوضاً منها أو من أحدهما لم تثبت ، لأن العوض

---

(١) شرح الجزولية ١٧٨ .
(٢) في ر: الثاني .
(٣) شرح الجزولية ١٧٨ .
(٤) في ط: إثباتها .
(٥) شرح الجزولية ١٨٠ ، وابن ولاد: هو محمد بن ولاد ، وقيل: ابن الوليد بن ولاد التميمى ، توفى سنة ٢٩٨هـ ، معجم الأدباء ١٩/١٠٥ .
(٦) الإيضاح العضدى ٢٢ .
(٧) شرح الجزولية ١٨٠ .
(٨) في ر: الرابع .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٥ .
(١٠) في ط: وتثبت .
(١١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٥ .
(١٢) شرح الجزولية ١٨١ .
(١٣) في ر: ثبتت .

يحكم لـه بحكم المعوض، ونقل ابن هشام عن الفراء[١] أن هذه النون هي نفس التنوين، ولكنه لزم تحريكه للساكنين فقلبت نونا، ونقل غيره عن الفراء: أن النون فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد؛ لأنك لو قلت: زيدًا؛ لالتبس بالواحد المنصوب إذا وقف عليه، ثم حمل سائر التثنية على ذلك، وإنما حذفت للإضافة لشبهها[٢] بالتنوين، وذهب أبو الفتح[٣] إلى أنها قد تكون عوضًا (من الحركة والتنوين، وذلك فيما حركة و تنوين نحو زيد، وقد تكون)[٤] من التنوين فقط في نحو: عصا وقاض، وقد تكون عوضًا من الحركة فقط وذلك فيما لا ينصرف وقد يكون غير عوض من واحد منهما نحو: هذان وحبلى فهذه سبعة مذاهب، وسيأتي الثامن وهو اختيار المصنف.

ص: بل الأحرف الثلاثة إعراب، والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد.

ش: ما اختاره المصنف من كون الأحرف الثلاثة وهي الواو والياء والألف في التثنية والجمع إعرابًا وأنها نابت عن الحركات. هو مذهب الكوفيين[٥] وقطرب[٦] ونسب إلى الزجاج[٧] والزجاجي[٨]. قال المصنف[٩]: لأن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل، والحروف محصلة لذلك، فلا عدول عنها، واختيار المصنف في النون أنها رفع توهم الإضافة في نحو: رأيت بني كرماء وعجبت من ناصري باغين فلو لم يكن بعد هذه الأحرف نون لم تعلم إضافة من عدمها، والإفراد في مواضع منها: تثنية اسم الإشارة وبعض المقصورات نحو: هذان والخوذلان، وجمع المنقوص في حالة الجر نحو: مررت بالمهتدين، وانتسبت إلى أبين كرام، فلولا النون؛ لكان لفظ الواحد كغيره، وفي بعض النسخ: أو لجبر ما فاتهن من تقدير الحركات فيهن.

ص: وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمول عليه فالمزيد ألف وتاء.

ش: المحمول عليه نحو[١٠]: مصغر ما لا يعقل من المذكر وصفته نحو: دريهمات و"جبال راسيات" وحكى ابن إياز في الألف والتاء ثلاثة مذاهب:

الأول: أن كلا الحرفين يدل على الجمع والتأنيث.

الثاني: أن التاء تدل عليهما والألف إنما جيء بها فرقًا بين الواحد والجمع، واختاره ابن الدهان[١١].

الثالث: أن الألف للجمع والتاء للتأنيث.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٤٧٠.
(٢) في ط: تشبيهًا.
(٣) السابق ٤٤٩.
(٤) ما بين المعكوفين سقط في ط.
(٥) الإنصاف ١/ ٣٣.
(٦) التبيين ٢٠٤.
(٧) الجمل ٣.
(٨) شرح الجزولية ١٧٦.
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٥.
(١٠) سقطت في ر.
(١١) هو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء المعروف بابن الدهان، توفي سنة ٤٧٧ هـ، كشف الظنون ٨٠٠.

ص: وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التأنيث المغايرة لما في نحو: " عدة وَثُبَة؛ علمين، ومن إعراب بحرفين، ومن تركيب إسناد أو مزج.

ش : المراد بالمذكر هنا المسمى لا الاسم فلو سميت رجلاً بزينب أو سلمى أو أسماء ؛ جاز جمعه بالواو والنون إجماعًا ، واحترز باشتراط الخلو من تاء التأنيث من نحو . حمزة . وأخت ومسلمات مسميً بها رجل فإن ذلك لا يجمع بالواو والنون ، وقيد التاء بأن تكون مغايرة لما في عدة وثبة ، والمراد بهما كل ما كانت التاء عوضًا فيه[1] عن الفاء كعدة أو عن اللام كثبة ؛ فإن هذا النوع إذا كان علماً لمذكر جمع بالواو والنون نحو: عدون وثبون إن لم يكسر قبل التسمية به أو تعتل لامه ، فإن كسر كشفة ؛ تغير التكسير كشفاة ؛ وإن اعتلت لامه كدية ؛ لم يجمع إلا بالألف والتاء كديات وهذا القيد الذي ذكره المصنف ذكره ابن السراج ، واحترز بقوله: "ومن إعراب بحرفين" من المسمي بزيدين أو زيدين أو نحوهما إذا حكى فيه إعراب المثنى والجمع فإنه لا يجمع ، وبقوله . من تركيب إسناد من نحو: "تأبط شرًا" وبرق نحره فإنه لا يجمع بالواو والنون اتفاقًا ، وبقوله: "أو مزج" من نحو معدي كرب ؛ وسيبويه فإن ذلك لا يجمع ، وأجاز بعضهم جمع ما ختم بويه ثم اختلفوا فمنهم من يلحق العلامة الاسم بكماله فيقول: سيبويهون ، ومنهم من يحذف ويه فيقول: سيبون فالخلاف في تثنيته كالخلاف في جمعه وفي الصحاح[2]: ذكر المبرد في تثنية عمرويه وجمعه العمرويهان والعمرويهون ، وذكر غيره أن من قال: هذا عمرويه ، ورأيت عمرويه ثناه وجمعه ولم يشترطه[3] المبرد .

ص: وبكونه لمن يعقل أو مشبه علمًا أو مصغرًا أوصفة تقبل تاء التأنيث إن قصد معناه.

ش : مثال المشبه بالعاقل قوله تعالى: ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ [يوسف: ٤] وقول الشاعر:

فخالفنى دون الإخلاء نبعة ::: ترن إذا ما حركت وتزمجر
لها فتية ماضون حيث رمت بهم ::: شرابهم قان من الدم أحمر[4]

ومن المشبه بمن[5] يعقل الدواهي والأشياء المستعظمة ، واحترز باشتراط العقل وشبهه مما لا يعقل نحو: واشق علم كلب ، وسابق صفته ، فلا يجمعان بالواو والنون ، وقوله: "علمًا" نحو: زيد وخرج نحو: رجل فلا يجمع بالواو والنون ، ومنع المازنى[6] جمع العلم المعدول تصحيحًا وتكسيرًا نحو: عمر ، والصحيح جوازه قوله[7] ، أو مصغرًا نحو: رجيلون فلا تشترط العلمية في المصغر لتعذر تكسيره ، وقوله " أوصفة تقبل تاء التأنيث" نحو: ضارب تقول في المؤنث: ضاربة فإن لم تقبلها ؛ امتنع هذا الجمع نحو: أحمر وسكران ، في لغة غير بنى أسد ، وصبور وقتيل ويستثنى من ذلك أفعل التفضيل المقرون بمن

---

(١) في ر: فيه عوضًا .
(٢) الصحاح مادة عمر .
(٣) في ر: ولم يشرط .
(٤) البيتان من الطويل ، ولم أعثر على قائلهما .
(٥) في ط: بما .
(٦) التذييل والتكميل ١/٣٠٨ .
(٧) سقطت في ط .

فإنه يجمع هذا الجمع ، وإن كان صفة يقصد بها معنى التأنيث ولا تقبل التاء ، واحترز بقوله: "إن قصد معناه" مما يقبلها عند عدم قصد معنى التأنيث نحو: علامة وراوية فإنه [1] لا يجمع بالواو والنون ، وما كان مختصًا بالمذكر نحو: حصى يجوز[2] جمعه بالواو والنون إذ لا يقصد به معنى التأنيث وفي بعض النسخ: يقبل[3] تاء التأنيث باطراد احترازًا من نحو: مسكين ومسكينة فإنهم قالوا في مؤنثه: مسكينة ، ومع ذلك فالقياس ألا يقال مسكينون وإن كانوا قالوه ؛ لأن دخول التاء في مسكينة لا ينقاس .

ص: خلافًا للكوفيين في الأول والآخر.

ش : الشرط الأول هو قيد الخلو من التاء فإنهم يجيزون في طلحة ونحوه: طلحون ، واستدلوا بقولهم في علانية وهو الرجل المشهور: علانون وفي ربعة وهو المعتدل القائمة: ربعون ثم اختلفوا فقال جمهورهم[4]: تحذف التاء فقط ، وقال ابن كيسان: تفتح عين الكلمة ، والشرط الآخر: وهو قبول تاء التأنيث إن قصد معناه فأجازوا جمع الصفة التي لا تقبل التاء مع قصد معنى التأنيث كقول أبي قيس بن رفاعة:

منا الذى هو ما أن طرّ شاربه ::: والعانسون ومنا المرد والشيب[5]

فجمع عانس وهي من الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وكل ذلك[6] عند البصريين شاذ لا يقاس عليه لندوره .

ص: وكون العقل لبعض مثنى أو مجموع كاف.

ش : مثال ذلك قولك في رجل وفرس: هما سابقان . وفي رجل وفرسين: هم سابقون على أن العقل لا يشترط في المثنى ولا حاجة إلى ذكره .

ص: وكذا التذكير مع اتحاد المادة.

ش : فتقول في مسلم ومسلمة: مسلمان ، و في مسلم ومسلمتين: مسلمون فإن اختلفت المادة ؛ لم يجز فلا يقال مع رجل وامرأة: رجلان ، ولا في رجل وامرأتين: رجال .

ص: وشذَ ضبْعان في ضبع و ضِبعان.

ش : بيان الشذوذ إنه غلبَ لفظ المؤنث على المذكر ؛ لأن ضبعاً للمؤنث وضبعاناً للمذكر ، وكذا فعلوا في الجمع فقالوا: ضباع ، ولم يقولوا ضباعين ، وحكى ابن الأنبارى[7]: أن ضبعًا تقع على المذكر فعلى هذا لا تغليب فيه .

---

(١) في ط: فلا .
(٢) سقطت في ط .
(٣) في ر: يقبل .
(٤) الإنصاف المسألة ٤ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو لأبى قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ٣٤١ ، ولسان العرب (عنس)، ولأبى قيس بن رفاعة ، أو لأبى قيس بن الأسلت في الدرر ١/ ١٣١ .
(٦) سقطت في ط .
(٧) المذكر والمؤنث ٩٣، وابن الأنبارى هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن دعامة الأنبارى ، توفى سنة ٣٢٨ هـ ، معجم الأدباء ١٨/ ٣٠٦ .

ص: وما أعرب مثل هذا الجمع غير مستوف للشروط فمسموع.

ش : هذا الجمع إشارة إلى الجمع المعرب بالواو والنون وقوله: "مسموع" أي مقصور على السماع فلا يتعدى .

ص: كنحن الوارثون، وأولي وعليين وعالمين وأهلين وأرضين وعشرين إلى تسعين.

ش : هذه أمثلة المسموع فمنها قوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ ﴾ [الحجر: ٢٣] و ﴿ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ[١] ﴾ و ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٨] ومعنى الجمعية في أسماء الله - تعالى[٢]- ممتنع ، وما ورد من ذلك بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على السماع ، فلا يقال: "الله رحيمون" قياساً على ما ورد ، و"أولو" وصف لا واحد له من لفظه ، و"عليون" اسم لأعلى الجنة كأنه في الأصل فعيل من العلو فجمع جمع ما لا يعقل ، وسمى به أعلى الجنة ، وله نظائر من أسماء الأمكنة منها: صريفون ، وصفون ونصيبون وسيلحون وقنسرون وبيرون ودارون وفلسطون .

وأما عالمون فهو شاذ أيضًا ووجه شذوذه: أنه جمع عالم ، وعالم اسم جنس وليس بعلم وفي اشتقاقه خلاف قيل من العلم فيكون مختصًا بمن يعقل ، وقيل من العلامة فيشمل العاقل وغيره ، وقال المصنف[٣]: عالمون اسم مخصوص بمن يعقل وليس جمع عالم ؛ لأن العالم عام ، والعالمين خاص ، وليس هذا شأن الجموع ؛ ولذلك أبى سيبويه[٤] أن يجعل الأعراب جمع عرب ؛ لأن العرب يعم الحاضرين والبادين ، والأعراب خاص بالبادين .

وأما أهلون فجمع أهل ، لا بعلم ولا بصفة ويحسن جمعه أنه قد يستعمل بمعنى مستحق فيقال: هو أهل لذلك ، ونظيره قول الحسن: "أحسنوا أملاكم أيها المراءون" وأرضون جمع أرض وهي مؤنثة اسم جنس لما لا يعقل ففتحت راؤها ؛ لأنها نابت عن أرضات وقد حكى أرضون بالإسكان ، وأما العقود الثمانية من عشرين إلى تسعين فمعلوم أنها ليست بجموع وأنها فاقدة للشروط وقيل ثلاثون وأخواتها جموع على سبيل التعويض لأن تاء التأنيث سقطت من مفرداتها حين عدّ بها المؤنث ، ولم يكن من حقها أن تسقط وعوملت العشرة بذلك ، وإن لم يكن في عشرين[٥] معنى الجمعية ؛ لأن المثنى قد يعرب إعراب الجمع ، وغيرت عينها وشينها كما غيرت سين سنة وراء أرض ، ورده المصنف[٦] بأنه لو كان مقصودًا ؛ لم يكن واحد منها مخصوصًا بمقدار إذ لا يعهد ذلك في الجموع ، وحكى ابن عطية في تفسيره: أن عشرين جمع عشر الإبل وهو ورودها لتسع فلما[٧] كان في عسرة وعشرة: عسر وعشر . ويومان من الثالث جمع ذلك على عشرين . انتهى .

ص: وشاع هذا الاستعمال فيما لم يكسرّ مما عوض من لامه هاء التأنيث.

---

(١) الذاريات: ٤٧ .
(٢) زيادة في ط .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨١ .
(٤) الكتاب ٢/ ٣٧٩ .
(٥) في ط: العشرين .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٣ .
(٧) في ط: ولما .

ش : الإشارة إلى الجمع بالواو والنون ، واحترز مما كسرّ من ذلك نحو: شفه وشاة أصلها شفهه وشوهة فلا يجمع نحو ذلك جمع سلامة ؛ لأنه قد كسر بخلاف ما لم يكسر نحو: ثبة (فيقال: ثبون)[١] واحترز بقوله: من لامه من المعوض من فائه نحو: رقة وعدة ؛ لأنها من الورق والوعد فلا يقال ، عدون ولا رقون[٢] ؛ إلا إذا كان علمين ، واحترز بقوله "هاء التأنيث" من المعوض من لامه " تاء التأنيث نحو ، أخت وبنت فلا يجمعان هذا الجمع .

ص: بسلامة فاء المكسورها وبكسر المفتوحها وبالوجهين في المضمومها.

ش : مثال مكسور الفاء مائة وعزة وعضة ورقة تقول: مئون بكسر الميم ولا يغير وكذلك البواقى . قال الله: ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ [المعارج: ٣٧] وقال: ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ [الحجر: ٩١] وقال الشاعر:

وغظناهم حتى أتى الغيظ منهم ::: قلوباً وأكبادنا لهم ورئينا[٣]

ومثالها المفتوحة: سنة تقول: سنون بكسر أوله . وقال المصنف[٤]: وقد روى ضمها ومثال المضمومها: ثبة وقلة وكرة ، وفي ذلك وجهان: سلامة الفاء وكسرها فيجوز: ثبون بضم الفاء وكسرها ، ولامات هذه الكلمات واو إلا سنة وعضة فيجوز أن تكون واواً ، وأن تكون هاء . وإلا مائة رئة فإنها ياء لقولهم:ماية إلا الدراهم واريت الطائر أصبت[٥] ريته .

ص: وربما نال هذا الاستعمال ما كسِّرَ ونحو: رقة، وأضاة، وإوزة.

ش : مثال ما كسر وجمع بالواو والنون: ظبة على ظبين ، وقد كسروها على ظبى[٦] والظبة طرف السيف والسهم ولامها واو لقولهم: أظبوته إذا أصبته بالظبة وكذلك برة جمعوها على برين وقد كسّروها على بري ، وقوله ونحو: "رقة " إشارة إلى أنه يقل هذا الجمع فيما عوض من فائه هاء التأنيث ، والمسموع من ذلك رقة وهى الفضة ، ولدة وهو[٧] المساوي في السن ، وحشة وهي الأرض الموحشة ، قالوا: رقون ولدون وحشون . وقوله[٨] أضاة هو الأضاة: الغدير ، وسمع جمعه على إضين بكسر الهمزة ، وحذف الألف ، قال:

خلت إلا أياصر أونؤيا ::: محافرها كأسرية الإضينا[٩]

وكسرت أيضًا على إضاء قال:

فهن إضاة صافيات الغلائل[١٠]

---

(١) ليست في ط .
(٢) في ط: ورقون .
(٣) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٦٣ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٣ .
(٥) في ط: ورأيت أصبت ريته .
(٦) في ط: ظباء .
(٧) في ط: هى .
(٨) ليست في ط .
(٩) البيت من الوافر ، وهو للطرماح في اللسان (أضا) .
(١٠) عجز بيت من الطويل وصدره: علين بكديون وأشعرن كرة ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٤٧ .

ونظير إضاة قناة كسروها على قنى وجمعوها على قنين، وقوله: وإوزة مثاله:

تلقي الإوزين في أكناف دارها ::: تمشي وبين يديها البر منثور[١]

وفي بعض النسخ: ونحو رقة وأحرّة، والذي سمع أنهم قالوا في الحرة وهي أرض ذات حجارة سود الأحرون وقالوا أيضاً: الأحرون قال الجوهرى[٢]: كأنه جمع أحرة، وقال غيره: هو جمع أحرة تقديراً إلا أنهم لا يقولون: أحرة.

ص: وقد يجعل إعراب المعتل اللام في النون منونة غالبًا ولا تسقطها الإضافة حينئذ ويلزم الياء.

ش: لغة أهل الحجاز وعليا قيس إعراب سنين وبابه إعراب الجمع المتقدم، وبعض العرب يجعل إعرابه في النون، ومن هؤلاء من ينونها وهم بنو عامر، ومنهم من لا ينونها وهم تميم حكاه عنهم الفراء[٣] وإليه أشار بقوله "غالباً" وأنشد الكسائى[٤]:

ألم ينسق الحجيج سلي معدا ::: سنيناً ما تعدلنا حسابًا[٥]

وعلل المصنف[٦] ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوين في حرف واحد، وظاهر كلام الفراء[٧]: أنه يمنع الصرف فيجر بالفتحة، وقال: إذا ألقت بنو تميم الألف واللام من السنين لم يجروا.

ومعنى لم يجروا على اصطلاح الكوفيين: لم يصرفوا، قوله: "ولا تسقطها الإضافة حينئذ" لأنها تنزلت منزلة نون مسكين. قال الفراء[٨]: أنشدني بعض بني عامر:

متى تنج حبواً من سنين ملحة تشمر ::: لا أخرى تنزل ولأعصم الفردا

زراني من نجد فإن سنينه ::: لعبن بنا شيباً وسيننا مردا[٩]

وتلزم التاء على هذه اللغة؛ لأنه صار شبيهاً بفلسين؛ ولئلا يجتمع إعرابان في كلمة واحدة.

قال المصنف[١٠]: ولو عومل بهذه المعاملة نحو: رقين لجاز قياسًا، و إن لم يرد به سماع، قال وقد فعل ببنين كقوله:

وكان لنا أبو حسن علي ::: أباً برًّا ونحن له بنينُ[١١]

لأنه أشبه بسنين في حذف اللام، وتغيير نظم الواحد. قال ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته؛ لكان حسناً؛ لأنها ليست جموعاً. انتهى.

وقد حكى بعض النحويين أن من العرب من يجعل إعراب هذا الجمع في النون المنقوص وغيره

---

(١) البيت من البسيط، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٤٦.
(٢) الصحاح مادة (حرر)، والكتاب ٣/ ٦٠٠.
(٣) معانى القرآن ٢/ ٩٢.
(٤) التذييل والتكميل ١/ ٣٣٠.
(٥) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٦.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٥.
(٧) معانى القرآن ٢/ ٩٢.
(٨) التذييل والتكميل ١/ ٣٣١.
(٩) البيتان من الطويل، وهما للصمة بن عبدالله القشيرى في خزانة الأدب ٨/ ٥٨، ٥٩، ولسان العرب (نجد).
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٥ مع اختلاف في النص.
(١١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٥.

فيقول: هؤلاء زيدين وقد تقدم ذلك .

ص: و ينصب كائنًا بالألف والتاء بالفتحة على لغة ما لم يرد إليه المحذوف.

ش : "وينصب" يعني المعتل المعوض من لامه هاء التأنيث فإذا جمع بالألف والتاء ؛ جاز عند بعض العرب نصبه بالفتحة حكى الكسائي[١] . سمعت لغاتهم بفتح التاء ، وقال الفراء[٢]: والعرب تجمع الثبة ثبون وثبات ، وبعضهم ينصبها فبالنصب . يقول: رأيت ثباتاً ، وقال أحمد بن يحيى[٣]: هى لغة ، والثبو: الجماعة ، والثبة أيضًا: وسط الحوض الذي يثوب فيه الماء ، والهاء هنا عوض من الواو التي هي عين واحترز بقوله: "ما لم يرد إليه المحذوف" من نحو سنوات جمع سنة ، وعضوات جمع عضة ، فإنه ينصب بالكسرة لا غير . قال المصنف[٤]: ولا يعامل نحو: عدات من المعتل الفاء معاملة ثبات . انتهى .

وقد جاء بعضه معاملاً بهذه المعاملة ، وقال أبو عمرو بن العلاء لأبى خيرة[٥]: كيف تقول: حفرت إراتك: قال: حفرت إراتك بفتح التاء ؛ فقال أبو عمرو: لانت جلدتك يا أبا خيرة ، يقول: أخطأت .

قال أحمد بن يحيى[٦]: هي لغة لم يعرفها أبو عمرو يقال: وإرات إرة واراً إذا حفرت حفرة تطبخ فيها ، وإرات جمع إرة .

ص: وليس الوارد من ذلك واحدًا مردود اللام خلافًا لأبي علي.

ش : زعم الفارسي[٧] أن قولهم: سمعت لغاتهم بفتح التاء مفرد ردت لامه ، وأصله: لغوة تحركت الواو وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفًا ، وليس بجمع ، ورد بأوجه:

أحدها: أنه لم يسمع في لغة رد اللام فيقال لغا .

الثاني: قول العرب: رأيت بناتك بفتح التاء حكاه ابن سيده[٨] ، وهذا نص في الجمعية .

الثالث: أن الهاء عوض عن اللام ففي ردها جمع بين العوض والمعوض .

الرابع: أنه يؤدي إلى الاشتراك بين المفرد والجمع .

* * *

---

(١) منسوبة في التسهيل لأبى على ١/ ٨٨ ، وفى التذييل للكسائى ١/ ٣٣٥ .
(٢) معانى القرآن ٢/ ٩٣ .
(٣) مجالس العلماء ٥ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٥ .
(٥) مجالس العلماء ٥ ، ٦ .
(٦) السابق .
(٧) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٩٥ ، ١٩٦ .
(٨) شرح التسهيل ١/ ٨٨ .

باب: كيفية التثنية وجمعي التصحيح

ش: لما ذكر شروط المثنى وجمع التصحيح أخذ يذكر كيفية ذلك.

ص: الاسم الذى حرف إعرابه ألف لازمة مقصور.

ش: قدم ذكر المقصور والممدود والمنقوص ليبنى على ذلك ما سيذكر من الأحكام، وقوله: "الاسم" أخرج الفعل الذي حرف إعرابه ألف كيرضى فلا يسمى مقصورًا، وقوله: "الذي حرف إعرابه" أخرج المبني نحو: إذا ومتى[1]، وقوله: "ألف" أخرج المنقوص ونحوه، وقوله: "لازمة" أخرج المثنى المرفوع على اللغة المشهورة، والأسماء الستة. حالة النصب وسمى مقصورًا؛ لأنه قد قصر عن الإعراب، وقيل: لأنه لم يمد.

ص: فإن كان ياء لازمة تلي كسرة فمنقوص.

ش: أي فإن كان حرف الإعراب في الاسم فخرج بالاسم نحو يرى، وبحرف الإعراب المبني نحو الذي، وبقوله" لازمة " ما حرف إعرابه ياء غير لازمة كالأسماء الستة حالة الجر وجمع المذكر السالم حالة النصب والجر[2] عند من يجعل ياءه حرف إعراب، وبقوله: "تلي كسرة" نحو: طي ورمي وسمي منقوصًا لذهاب يائه مع التنوين، وقيل لذهاب ضمته وكسرته بالتقدير.

ص: فإن كان همزة تلي ألفاً زائدة فممدود.

ش: أي فإن كان حرف إعرابه فخرج بحرف الإعراب نحو: أولاء اسم إشارة أو موصولاً، فإنه مبني لا يسمى ممدودًا وبقوله: "تلى ألفا زائدة نحو: داء وماء، فإن الألف في هذا ليست بزائدة بل هي بدل من أصل، وذكر الاسم في هذا الحد مستغنى عنه إذ لا يوجد فعل آخره همزته تلى ألفاً زائدة.

قيل: وقد وجد ذلك في قول زهير:

فلم أر معشرًا أسروا هديًا ::: ولم أر جار بيت يستباء[3]

فهو يفتعل من سبا والألف للإشباع، وأجيب بأن ذلك ضرورة، وقيل: هو يستفعل من الباءة وهو النكاح، وكان هذا قد أتاهم وقامرهم على امرأته فغلب فأخذت، وقيل: بل يستفعل من البواء وهو القود، وكان قد أتاهم يستجديهم فقتلوه برجل منهم.

ص: فإذا ثني غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل أو زائدة لحقت العلامة دون تغيير.

ش: غير هذين يشمل الصحيح نحو: زيد، والمعتل الجاري مجراه وهو ما آخره ياء أو واو ساكن ما قبلها مشددتان أو مخففتان نحو: ظبي ودلو ومرمي ومغزو، والمنقوص نحو شج والمهموز غير الممدود نحو: رشاء وماء ووضوء ونبيء، والممدود الذي همزته أصلية[4] نحو: قراء ووضاء فجميع

---

(١) في ط: متى وإذا.

(٢) في ط: حالة الجر والنصب.

(٣) البيت من الوافر، ولم أعثر عليه.

(٤) في ر: أصل.

ذلـك تلحقه العلامة وهي الألف رفعًا ، والياء نصبًا وجراً دون تغيير إلا فتح ما قبل العلامة ورد ياء منقوص حذفت للتنوين .

ص: ما لم تثبت عن تثنيته تثنية غيره.

ش : يعـنى فـلا تـلحقه العلامة حينئذ ، وذلك نحو: سواء فإن لغة الفصحاء أنه لا يثنى استغناء عن تثنيته بتثنية سي فيقال: هما سيان ، ولا يقال: هما سواءان ، وحكى أبو زيد وأبو عمرو[١]: تثنية سواء ؛ فقالوا: هما سواءان .

واعـلم أن همـزة سـواء منقلـبة عـن يـاء ، وأصـله سواي فلم يدخل تحت قولـه: غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل أو زائدة ؛ لأنها بدل من أصل فلم يكن هذا موضع استثنائها .

قـال المصـنف[٢]: وكذلـك استغنوا غالبًا بتثنية أليين وخصيين عن أليتين وخصيتين مع أنهم إذا أفـردوا ، فالغالب أن يقولوا: خصية وآلية وقد يقولون: إلى وخصي وقال المبرد[٣]: من قال آلية قال: أليـتان ومـن قـال: إلى قـال: ألـيان ، وقال المصنف[٤]: ومن الاستغناء بتثنيته عن تثنية غيره قولهم في ضبع وضبعان: ضبعان ولم يقولوا: ضبعانان وهو القياس . انتهي .

وقد حكى بعضهم: ضبعانان على الأصل ، وقيل: ضبع يطلق على الذكر والأنثى فلا تغليب .

ص: وإذا ثـني المقصور؛ قلبت ألفه واواً إن كانت ثالثة بدلاً منها أو أصلاً أو مجهولة ولم تمل، وياء إن كانت بخلاف ذلك.

ش : مـثال الثالـثة المبدلة من الواو: عصا: تقول في التثنية: عصوان لقولهم: عصوته أي ضربته ، ومـثال الأصلية غير الممالة إلا وإذا علمين فتقول إلوان ، وإذوان لأن ألفهما أصلية لكونها في حرف أو شـبهه ومـثال المجهولـة: ددًا وهو الله فإنه استعمل منقوصًا ، كما جاء في الحديث: "لست من الدد ولا الدد منى"[٥] ومتتما بالنون (ددن) وبالدال دَددٌ ، ومقصوراً ددا فلا يدري هل ألفه عن ياء أو عن واو ، لأن الألـف[٦] في الـثلاثى المعرب لا بـد أن تكـون عن أحدهما ، ومثل المصنف المجهولة بخسا ولقـي أما خاسًـا فقيل من خسـاء مهمـوزاً فعلـى هذا ألفه عن همزة وأما لقي فألفه عن ياء ، وقال ابـن جنى[٧]: والخسا: الفرد واللقي: الشيء الملقى فالمشهور في هذين النوعين أعني ما ألفه أصلية أو مجهولة أن يعتبر حاله بالإمالة فإن أمالته العرب كبلى ومتى ، ثني بالياء إذا سمى به ، وإن لم تمله كإلى وإمـا ثـني بـالواو ، وقولــه: ويـاء إن كانـت بخلاف ذلك يشمل ما ألفه (رابعة كملهى)[٨] وخامسة كمصـطفى[٩] أو سادسـة كمستدعى أو ثالثة بالياء بدلا من ياء كرحى أو أصلاً أميلت كبلى (ومتى

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٠ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٠ .
(٣) التذييل والتكميل ٢/ ١٨ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٠ .
(٥) المعجم الكبير للطبراني ١٩/ ٣٤٤ .
(٦) في ط: ألفه .
(٧) شرح التسهيل ١/ ٩١ .
(٨) بياض في ر .
(٩) في ط ، كمعطى .

فجميع)[١] ذلك يثني بالياء .

ص: لا إن كانت ثالثة واويّ مكسور الأول أو مضمومه خلافًا للكسائي.

ش : أجاز الكسائي في هذين النوعين تثنيتهما بالياء قياسًا على ما ندر مثال الأول: ربا ورضى ، ومثال الثاني: ضحى وعلا ومذهب البصريين في ذلك تثنيته بالواو ، وقول بعض العرب رضيان نادر وحكى سيبويه[٢] في ربا ربوان بالواو[٣] .

ص: والياء في رأي أولى بالأصل والمجهولة مطلقاً.

ش : ذهب بعض النحويين إلى أن تثنية ما ألفه ثالثة وهي أصلية أو مجهولة بالياء مطلقاً أي سواء: أميلت كبلى أو قلبت ياء في حال من الأحوال نحو على وإلى ولدى ؛ ثنيت بالياء وإلا فبالواو وهو اختيار ابن عصفور ، وقد نص سيبويه[٤] على تثنية على وإلى ولدى بالواو ، ولم يعتبر القلب فهذه ثلاثة مذاهب .

ص: وتبدل واواً همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث وربما صححت أو قلبت ياء.

ش : همزة الممدود أربعة أقسام: أصلية ومبدلة من ألف التأنيث ، ومبدلة من أصل ، وملحقة . فالأصلية[٥] حكمها التصحيح كما تقدم ، والمبدلة من ألف التأنيث تبدل واواً نحو: حمراوات ، ولم يذكر سيبويه[٦] فيها غيره ، وربما صححت فتقول: حمراوات حكاه أبو حاتم وابن الأنباري[٧] عن العرب وهو شاذ ، وقد تقلب ياء لخفتها فيقال: حمرايات قال المصنف[٨]: وكلاهما نادر يعني قلبها ياء وتصحيحها ، وذكر غيره أن قلبها ياء لغة فزارة ، والمشهور أن همزة التأنيث مبدلة من ألف لا موضوعة للتأنيث خلافاً للأخفش والكوفيين .

ص: وربما قلبت الأصلية واواً وفعل ذلك بالملحقة أولى من تصحيحها.

ش : سمع ذلك من كلامهم: قراوان ووضاوان في تثنية قراء ووضاء ، وهمزتهما أصلية ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإقرار ، (ومثال الملحقة: علباء وحرباء) ألحقا بسرداح ونحوه فيجوز في تثنيتهما وجهان: قلب الهمزة واو أو هو أولى فتقول: علباوان وحرباوان وتصحيحهما فتقول: علباءان وحرباءان ، وظاهر كلامه أن الهمزة هي الملحقة وإنما هي بدل عن ياء ملحقة وفي عبارته تسامح إذ الكلمة هي الملحقة لا الهمزة .

ص: والمبدلة من أصل بالعكس، وقد تقلب ياء ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي.

ش : يعني تعكس الملحقة فيكون إقرارها أولي من قلبها واواً ، وذلك نحو: كساء ورداء فتقول:

---

(١) ما بين المعكوفين سقط في ر .
(٢) الكتاب ٣/ ٣٨٧ .
(٣) بياض في ر .
(٤) الكتاب ٣/ ٣٨٨ .
(٥) في ط: والأصلية .
(٦) الكتاب ٣/ ٣٢٢ .
(٧) شرح جمل الزجاجى ١/ ١٤٣ .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٣ .

كساآن، ورداآن، وكساوان ورداوان، وهذا مذهب جماعة من النحويين، وسوي أبو موسى[(١)] بينهما في أن الأولى إقرار الهمزة، وهو نص سيبويه إلا أن سيبويه فاوت بين القلب فجعل قلب همزة علباء أكثر من قلب همزة رداء وكساء والتصحيح فيهما أجود وقد تقلب المبدلة من أصل ياء فيقال: كسايان ولا يقاس عليه خلافًا للكسائي والحق أنه يقاس عليه، لأنها لغة فزارة حكاه أبو زيد في كتاب الهمزة[(٢)].

ص: وصححوا مذروين وثنايين تصحيح شقاوة وسقاية للزوم علمي التثنية والتأنيث.

ش: قياس مذروين مذريان، لأن ألفه رابعة، وقياس ثنايين أن يقال، ثناوين أو ثناءين فإنه[(٣)] مثل كساء، وإنما صححا لبناء الكلمة على التثنية كما صحت واو شفاوة وياء سقاية لما بنيت الكلمة على التاء، والقياس لولا التاء قلبها همزة، والمذرون طرفا كل شيء ولا يستعمل مفردهما قاله القالي[(٤)]، وذكر ابن السيد[(٥)] أن أبا عبيدة حكى عن أبي عمرو: مذري قال[(٦)]: وأحسب أبا عمرو قاس دون سماع والثنايان طرفا العقال ولا يستعمل إلا بلفظ التثنية كذا قال الأئمة.

ص: وحكم ما ألحق به علامة جمع التصحيح القياسية حكم ما ألحق به علامة التثنية إلا أن آخر المقصور والمنقوص يحذف في جمع التذكير وتلي علامتاه فتحة المقصور مطلقا.

ش: يشمل قوله: جمع التصحيح المذكر والمؤنث، واحترز بالقياسية مما خالف القياس نحو: بنون ولم يقولوا: ابنون وهو القياس كما قالوا في التثنية ابنان وكذلك علانون وربعون والقياس علانيات وربعات وقولة: "حكم ما ألحق به علامة التثنية" أي يكون له إذا جمع بالواو والنون أو بالألف والياء من التغير وعدمه ماله إذا ثنى إلا ما استثنى فالصحيح الآخر غير المؤنث بالتاء والمعتل الجاري مجراه والمهموز غير الممدود، والممدود الذي همزته أصل تلحقه العلامة دون تغيير، والممدود الذي همزته غير أصل تنال همزته في الجمع ما نالها في التثنية، فتقول: في حمراء علم مذكر: حمراوان، وعلم مؤنث حمراوان، وكذا ما بقى، وأجاز أبو عثمان[(٧)]: قلب واو حمراوان همزة كما قالوا دؤر، وغلط، لأن ضم الواو عارض فهو كواو لتبلون ونحوه.

ص: إلا أن آخر المقصور والمنقوص يحذف في جمع التذكير.

ش: مثاله: مصطفون وقاضون، بحذف ألف المقصور وياء المنقوص لالتقاء الساكنين، واحترز بقوله: جمع التذكير من جمع التأنيث فإن حكمه في ذلك حكم المثنى تقول: جبليات وغازيات كما نقول غازيان وجبليان. قوله: وتلي علامتاه فتحة المقصور مطلقاً أي سواء كانت ألفه زائدة كأرطي وحبلى أو غير زائدة كملهي إذا سمي بها فتقول: أرطون وحبلون وملهون خلافاً للكوفيين في إلحاقه

(١) الجزولية ٤٧، والكتاب ٣/ ١٩١.
(٢) شرح الجزولية ٤٠٨.
(٣) ليست في ط.
(٤) الأمالي ١/ ٢٠١.
(٥) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى، توفى سنة ٥٢١ هـ، هدية العارفين ١/ ٤٥٤.
(٦) الاقتضاب ٢: ٣٣٥.
(٧) الانتصار ٣١٥.

ذي الألف الزائدة بالمنقوص فيضمون ما قبل واو الجمع ويكسرون ما قبل يائه ويحذفون الألف فيقولون: حبلون وحبلين كما يفعل بالمنقوص نحو: قاضون وقاضين، ولا يفعلون ذلك بغير الزائدة بل يفتحون ما قبل الواو كما سبق. قال المصنف[١]: فإن كان المقصور أعجميًا، أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها.

ص: وربما حذفت خامسة فصاعداً في التثنية والجمع بالألف والتاء.

ش: وربما حذفت يعني الألف الزائدة ومثالها خامسة: الخوزلي والقهقري ومثالها أزيد من ذلك ضبغطري، وهو الأحمق فتقول في التثنية: الخوذلان، والضبغطران وفي الجمع بالألف والتاء: الخوزلات والضبغطرات، وقالوا هروات بفتح الهاء جمع هراوى وجمع هراوة قال المصنف[٢]: وهذا يدل على أن الألف قد تحذف، وإن لم تكن زائدة؛ لأن ألف هراوي بدل عن لام الكلمة، قيل: وناقل ذلك هو الفراء وألفه عنده زائدة ووزنه فعالى.

ص: وكذا الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه.

ش: تقول: قاصعان بحذف الألف والهمزة كما تحذف الألف الزائدة من المقصور، وقال بعضهم في عاشوراء: عاشوران، وفي خنفساء: خنفسان وفي باقلاء باقلان وقرفصاء قرفصان.

ص: ولا يقاس عليه خلافاً للكوفيين.

ش: أي: لا يقاس على حذف الألف حذف ألف المقصور الزائدة خامسًا فصاعدًا، ولا على حذف الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه؛ لقلة ما ورد من ذلك خلافًا للكوفيين فإنهم يقيسون عليه، والمنصفون من غيرهم يقبلون ما سمع ولا يقيسون.

ص: وتحذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هي فيعامل معاملة مؤنث عار منها لو صحح.

ش: لما قدم أن حكم جمع التصحيح حكم التثنية إلا ما استثنى بين أن التاء لا تثبت في الجمع بالألف والتاء كما ثبت في التثنية بل تحذف فيعامل ما فيه معاملة مؤنث عار منها لو صحح فيقال في فتاة: فتيات بقلب الألف ياء وفي قناة قنوات بقلبها واواً ولو كان قبل التاء همزة مبدلة نحو: سقاء وباقلاء، قلت: سقاوات وباقلاوت، وإن شئت قدرت[٣] الهمزة كما تفعل في التثنية.

ص: ويقال في المراد به من يعقل من أب وابن وأخ وهن وذي: بنون وأبون وأخون وهنون وذوو.

ش: القياس في هذه الألفاظ موافقتها للتثنية، ولكنها خالفت التثنية فقياس ابن: ابنون كابنين ولكنهم لما حذفوا الهمزة فتحوا الياء تنبيهًا على أن أصلها الفتح وقياس أب وأخ وهن: أبوون وأخوون وهنون برد لامه كما في التثنية لكن التصريف اقتضى حذف الواو، وأما ذوو فلم يخالف حكم التثنية فكان ينبغي ألا يذكر هنا.

قال المصنف: ولو قيل حمون: لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع، واحترز بقوله: في المراد به من لا

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٥.
(٢) السابق ١/ ٩٦.
(٣) في ر: أبرزت.

يعقل مما إذا أريد به ما لا يعقل فإنه يجمع بالألف والتاء .

ص: وفي بنت وابنة وأخت وهنة وذات: بنات وأخوات وهنا وهنوات وذوات.

ش : لما ذكر ما خالف فيه جمعه بالواو والنون التثنية أخذ يذكر ما خالف فيه جمعه بالألف والتاء التثنية فأما بنات فهو مخالف للتثنية بحذف تاء بنت ، وكان القياس: بنتان ؛ لأن هذه التاء قد غيرت لأجلها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء ملكوت (كأنهم صاغوها كذلك)[١] ، وأما أخوات فحذفوا منه التاء ، وردوا المحذوف ، وكان القياس أختات كما ذكر في بنت ، وأما هنات فجمع على لفظ هنيت بلا رد وحذفت تاؤه ، وأما هنوات فرد إليه المحذوف ، وأما ذوات فحذفوا منه التاء ، ولم يردوا اللام المحذوفة وهي ياء على رأي سيبويه[٢] ، ولو ردت ، لقيل: ذويات ، فهو كبنات في بنت .

ص: وأمهات في الأم من الناس أكثر من أمات وغيرها بالعكس.

ش : كان قياس أم ألا يجمع بالألف والتاء ؛ لأنه من الأجناس المؤنثة بغير علامة كعنز وعناق ، لكنهم جمعوه كما جمعوا سماءً وأرضًا فقالوا: سموات وأرضات وقد جمع الشاعر بين أمهات وأمّات في الأناسي بقوله:

إذا الأمهات قبحن الوجوه ::: فرجت الظلام بأماتكا. [٣]

وغير الأم من الناس بالعكس فأمّات فيه أكثر من أمهات ، وربما قالوا في أم: أمهة قال:

أمّهي خندف وإلياس أبي. [٤]

وعن الفراء[٥]: من قال أم ، قال: أمّات ، ومن قال: أمّهة ، قال أمهات .

ص: والمؤنث بهاء، أو مجردًا ثلاثيًا صحيح العين ساكنة غير مضعف ولا صفة تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقاً وتفتح وتسكن: بعد الضمة والكسرة.

ش : مثال المؤنث بالهاء: جفنة وغرفة وسدرة ، والمجرد منها: دعد وجمل وهند ، واحترز بقوله: ثلاثياً من نحو[٦] جيأل علم للضبع ، وبقوله: "صحيح العين" من نحو: دولة ونور علماً للمؤنث ، وكذا نارة ونار ، وديمة وديم مما قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة فإنه يبقي على حاله ، ونسب ابن الخباز[٧] في ذكره الفتح في نحو سورة إلى الوهم ، ونقل بعضهم أن هذيلا يقولون ديمات بالفتح في جميع الباب . وإن كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو بيضة وجوزة فسيأتي ذكره وبقوله "ساكنة" من متحرك العين نحو شجرة ونبقة وسمرة ، وبقوله: "غير مضاعف"[٨] من جُنّه وجَنّة وجِنّه

---

(١) زيادة في ط .
(٢) الكتاب ٣/ ٢٦٢ .
(٣) البيت من المتقارب ، بلا نسبة في الدرر ١/ ٨٤ ، ولسان العرب أمم .
(٤) الرجز لامرأة من بني عقيل في خزنة الأدب ٧/ ٣٣٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ولسان العرب أمم ولقصى بن كلاب في المقاصد النحوية .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٩ .
(٦) ليست في ط .
(٧) لم أجد هذا الوهم في كتب ابن الخباز - كالغرة ، وتوجيه اللمع - ولكنه في التذييل ٢/ ٤٧ .
(٨) في ر: مضعف .

وبقولـه ولا صفة من نحو: ضخمة وجلفة " وحلوة فليس فيها إلا التسكين ، وقولـه: "تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقاً سـواء كانـت فـتحة أو ضـمة أو كسرة فنقول: جفنات وغرفات وسِدرات بالفتح والإسـكان فلـيس في مفـتوح الفـاء إلا فـتح العـين ، وفي المضـمومها ثلاثة أوجه وفي المكسور ثلاثة أوجه .

ص: وتمنع الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو باتفاق وقبل الياء بخلف ومطلقاً عند الفراء فيما لم يسمع.

ش : مـثـال الضـمة: دبـية وكلية فلا يقال دبيات ولا كليات بالضم بل بالسكون أو الفتح قيل: ولم يسـمع الفـتح ، ومثال الكسرة قبل الواو: رشوة فلا يقال: رشوات بالإتباع بل السكون أو الفتح ولم يذكـر سـيبويه هنا الفتح وقولـه: باتفاق راجع إلى المسألتين ، ومثال الكسرة قبل الياء: لحية ، فمن البصـريين مـن أجاز لحيات ، ومنهم من منع ؛ لأن فيه توالى كسرتين والياء قال ابن عصفور[١]: كما جـاز في خطـوة اللغـات[٢] الـثلاث فلم يحفلوا[٣] باجتماع ضمتين والواو وكذلك لم يحفلوا باجتماع كسـرتين والـياء ، وذهب الفراء[٤] إلى منع فِعِلات بكسر الفاء والعين سواء كان من باب رشوة وهو المتفق عـلى مـنعه أومـن بـاب فدية وهـو المختلف فيه أو من باب هند وهو الجائز عند غيره ، فإن فعلات يتضمن فعلاً ، وفعل أهمل إلا فيما ندر كإبل فإن سمع فعلات قبله الفراء .

ص: وشذ جروات.

ش : يعني بكسر الجيم والراء وهو في غاية الشذوذ لما فيه من الكسر قبل الواو وهو ممنوع باتفاق حكاه يونس[٥] .

ص: والتزم فعلات في لجبة وغلب في ربعة لقول بعضهم لجبة وربعة.

ش : الـتزم لجبات بفـتح الفـاء والعـين وهي صفة يقال: شاة لجبة بفتح اللام وكسرها وضمها وسـكون الجـيم إذا قـل لبنها ، أو غلـب فعـلان بفتح الفاء والعين في ربعة وهو صفة بمعنى معتدل القامـة والقـياس فـيهما الإسكان ، لأنهما من الصفات ، وإنما جمعا بفتح العين ؛ لأن بعضهم حركها في المفـرد فقـال: لجبة وربعـة فاحـتمل أن يكـون مـن الاسـتغناء بجمـع أحدهما عن الآخر ، وأكثر الـنحويين يظنون أنه جمع لجبة الساكن الجيم فيحكمون عليه بالشذوذ . قال المصنف[٦]: وحملهم على ذلـك عـدم اطلاعهـم على أن فتح الجيم ثابت في الإفراد وكذلك اعتقدوا أن ربعات بفتح الباء جمع ربعة بالسكون وإنما هو جمع ربَعة بمعني ربْعة . حكاه ابن سيده[٧] .

ص: ولا يقاس على ما ندر من كهلات خلافًا لقطرب، ويسوغ في لجبة القياس وفاقا لأبي العباس.

---

(١) راجع: كلام ابن عصفور في المقرب ٤٤٨ .
(٢) في ط: اللغى .
(٣) في ط: ولم يحفلوا .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٢ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٢ .
(٦) السابق والصفحة .
(٧) المحكم مادة ربع .

ش: أجاز قطرب[١] في جمع فعلة صفة فتح العين قياسًا على ما ندر من كهلات، والصحيح أنه لا يقاس، والفرق بين الصفة والاسم خفة الاسم وثقل الصفة[٢]، وكهلات بالإسكان أشهر حكاه أبو حاتم[٣]، وأجاز المبرد[٤] في لجبة أن يقال: لجبات بالإسكان على القياس، وإن كان المسموع فتحها ووافقه المصنف.

ص: ولا يقال فعلات اختيارًا فيما استحق فعلات إلا لاعتلال اللام أو شبه الصفة.

ش: أي لا يقال فعلات بالإسكان فيما استحق فعلات بالفتح إلا لاعتلال اللام نحو: ظبية فيجوز ظبيات اختياراً حكاه ابن جنى[٥] عن قوم من العرب، والمشهور الفتح، أو شبه الصفة نحو: أهل وأهْلات، وأهَلات بالفتح أشهر، وحكي الفراء[٦] أهْلة بمعنى أهل فالأولى أن يكون أهلات جمع أهلة لا جمع أهل، فإذا قلت: امرأة كلبة ففيه الفتح اعتباراً بالأصل والتسكين اعتباراً بالعارض وقد تسكن[٧] فعلات المصدر كحشرات تشبيها بالصفة، لأنه قد يوصف به.

قال أبو الفتح: ظبيات أسهل من رفضات. ورفضات أسهل من تمرات، ولا يعدل إلى فعلات بالإسكان فيما سوي ذلك إلا لضرورة كقول الشاعر:

وحملت زفرات الضحي فأطلقتها ::: ومالي بزافرات العشي يدان[٨]

وهومن أسهل الضرورات.

ص: وتفتح هذيل عين حورات وبيضات.

ش: وذلك في كل اسم على فعلة معتل العين، ومن ذلك قراءة بعضهم[٩]: ﴿ **ثلاث عورات لكم** ﴾ [النور: ٥٨] وقراءة بعضهم[١٠] ﴿ **عَورات النساء** ﴾ [النور: ٣١] بالتحريك حكاه في الصحاح[١١] وقال شاعرهم:

أخو بيضات رائح متأوّب ::: رفيق بمسح المنكبين سبوح[١٢].

فلو كانت فعلة المعتلة العين صفة نحو: جونة وهي السوداء أو البيضاء، وغيلة وهي السمينة جرت هذيل مع سائر العرب على القياس في التسكين، وهذيل هذه هي هذيل بن مدركة.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٢.
(٢) في ط: ثقل الصفة وخفة الاسم.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٢.
(٤) المقتضب ٢/ ١٩٢.
(٥) المحتسب ١/ ٥٦.
(٦) المذكر والمؤنث ١٠٨.
(٧) في ط: سكن.
(٨) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حذام في خزانة الأدب ٣/ ٣٨٠، والدرر ١/ ٨٦.
(٩) معجم القراءات ٤/ ٢٦٨.
(١٠) معجم القراءات ٤/ ٢٤٨.
(١١) الصحاح مادة عور.
(١٢) البيت من الطويل، وهو لأحد الهذليين في الدرر ١/ ٨٥، وخزانة الأدب ٨/ ١٠٢، ١٠٤، ولسان العرب بيض.

ص: واتفق[١] على عيرات شذوذًا.

ش : هو[٢] جمع عير وهي الإبل التي عليها الأحمال ، وقيل قافلة الحمير ثم كثر حتى قيل لكل قافلة ، وفيها شذوذ من وجهين: **أحدهما**: جمعه بالألف والتاء .

والثاني: فتح العين والقياس تسكينها ؛ لأنه مكسور الفاء كديمة فلم يكن في فتح يائه ما في بيضات من الاتباع .

فصل: يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة لا غير.

ش : محذوف اللام قسمان: قسم يرد في الإضافة فيرد في التثنية ، وهو المنقوص كقاض ، وأب وأخ وحم في أكثر اللغات وهن في لغة فتقول في التثنية: قاضيان وأبوان وأخوان وحموان وهنوان برد اللام كما تقول في الإضافة: قاضيك وأبوك وأخوك وحموك وهنوك .

وقسم لا يرد في الإضافة ؛ فلا يرد في التثنية نحو: سنة وحرٍ فتقول سنتان وحران كما تقول: سنتك وحرها ؛ ولهذا قال: لا غير .

ص: وربما قيل أبان وأخان ويديان ودميان ودموان وفميان وفموان.

ش : حمل بعضهم هذا على الشذوذ والظاهر أن قولهم: أبان وأخان على لغة من التزم النقص في الإفراد والإضافة . قال الفراء: من قال: هذا أبك: قال: أبان وأما يديان وما بعدها فعلى لغة التقصير فيها وقد تقدم ذلك .

ص: وقالوا في ذات: ذاتا على اللفظ، وذواتا على الأصل.

ش : من التثنية على لفظ ذات قوله:

يا دار سلمى بين ذاتي العوج[٣]

فلم يرد المحذوف الذي هو لام الكلمة ومن التثنية على الأصل قوله تعالى: "ذواتا أفنان" هذا هو الكثير المستعمل ، والألف في ذواتا هي لام الكلمة ، انقلبت عن الياء والواو هي عين الكلمة رجعت إلى أصلها لما تحركت ، والتثنية على اللفظ هي القياس كما ثنى ذو على لفظه .

ص: ويثنى اسم الجمع والمكسّر بغير زنة منتهاه.

ش : مثال تثنية اسم الجمع قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ﴾ [آل عمران: ١٢] وقوله: ﴿ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾ [آل عمران: ١٥٥] وقوله عليه السلام: «**مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين**»[٤] ، ومثال تثنية المكسر قولهم: جمالان ورماحان ، واحترز بقوله: بغير زنة منتهاه من نحو: مساجد ومصابيح فلا يثنى ولا يجمع .

---

(١) في ط: واتفقوا .
(٢) في ط: هي .
(٣) الرجز لرجل من بنى سعد في شرح شواهد الإيضاح ٢٣٣ ، ولسان العرب سمهج .
(٤) صحيح مسلم ٥١/ ٦٥٣ ، ط: دار الشعب .

قال المصنف[١]: مقتضى الدليل ألا يثنى ما دل على جمع ؛ لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد فاستغنى عن العطف بالتثنية ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد كما منع في نحو: مساجد ومصابيح وفي المثنى والمجموع علي حده مانع آخر وهو استلزام تثنيتها اجتماع إعرابين في كلمة واحدة قال: ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع . انتهى .

وظاهر كلامه أن ذلك قياس ونص غيره على أنه مقصور على السماع وجائز للضرورة .

ص: ويختار في المضافين لفظاً أو معنى إلى متضمنيهما لفظ الإفراد على لفظ التثنية، ولفظ الجمع على لفظ الإفراد.

ش: يشمل قوله: "إلى متضمنيهما" ما أضيف إليه جزءان أو كجزأين ، و مثال المضافين لفظاً: قطعت رأس الكبشين ، ورأسي الكبشين ، ورؤوس الكبشين ، فالرأس مختار على الرأسين ، والرؤوس مختار[٢] على الرأس ، ومثال ذلك معنى: الكبشان قطعت منهما الرأس أو الرأسين أو الرؤوس ، والمختار الجمع ثم الإفراد ثم التثنية ، وعلة ترجيح الجمع أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فكرهوا هنا الجمع بين تثنيتين فاختاروا لفظ الجمع ، لأنه قد يعبر به عن الاثنين مع فهم المعنى ، وشرط ذلك ألا يكون لكل واحد من المضاف إليهما إلا شيء واحد لئلا يقع اللبس ، وأما قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] ، فالمراد أيمانها ، وكذلك قرأ ابن مسعود[٣] ، وكان الإفراد أولى من التثنية ؛ لأنه أخف ، والمراد به حاصل ، وجاء لفظ الإفراد في الكلام الفصيح كقوله في الحديث: "ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما"[٤] ولم يجئ لفظ التثنية إلا في شعر أو في كلام[٥] نادر لقول سيبويه[٦]: وزعم يونس أنهم يقولون: ضربت رأسيهما ، وجعل بعضهم التثنية أفضل من الإفراد ، قال ابن عصفور[٧]: وهو موقوف على السماع - يعني: الإفراد ، وحكى ابن هشام[٨] أن الكوفيين أجازوه ، ووافقهم بعض البصريين[٩] منهم السيرافي ، وأن البصريين يحملون ما ورد منه على الضرورة .

ص: فإن فرق متضمناهما اختير فيه الإفراد.

ش : مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة: ٧٨] ، وفي الحديث: "لما

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٥ .
(٢) سقطت في ط .
(٣) معجم القراءات ٢/ ٢٠٨ .
(٤) شواهد التوضيح ٦٠ .
(٥) في ط: أو كلام .
(٦) الكتاب ٣/ ٦٢٢ .
(٧) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٤٤ .
(٨) التذييل والتكميل ٢/ ٧٢ وهو ابن هشام الخضراوي .
(٩) في ط: البصرية .

شرح الله صدر أبي بكر وعمر" ولو[1] جيء في مثل هذا بلفظ الجمع أو التثنية لم يمتنع .

ص: وربما جمع المنفصلان إن أمن اللبس ويقاس عليه وفاقًا للفراء.

ش : المراد بالمنفصلين ما ليسا جزأين ولا كجزأين كالدرهمين مثلاً . فإنه لا يعدل فيهما عن لفظ التثنية إلى الجمع خوف اللبس ، نحو: قبضت درهميكما ، فإن أمن اللبس ؛ جاز العدول إلى الجمع سماعًا عند غير الفراء ، وقياسًا عنده . قال المصنف[2]: ورأيه أصح لأمن اللبس ، ووروده في الكلام الفصيح كما جاء في الحديث: **«ما أخرجكما من بيوتكما»**[3] و**«إذا أويتما إلى مضاجعكما»**[4] و**«هذه فلانة وفلانة تسألانك عن إنفاقها على أزواجهما ألهما فيه أجر»** ، وفي حديث علي وحمزة: **«فضرباه بأسيافهما»** وحكاه يونس أنهم يقولون[5]: ضع رحالها يريدون اثنين .

ص: ومطابقةِ ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه (جائزة)[6].

ش : مثال مطابقته لمعناه قوله:

قلوبكما يغشاهما الأمن عادة ... إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعر[7]

ومثال مطابقته للفظه قوله:

خليليّ لا تهلك نفوسكما أسى ... فإن لها فيما به دهيت أسا[8]

فقال لها: دهيت ، ولو طابق المعنى لقال لهما: ودهيتا .

ص: ويعاقب الإفراد التثنية في كل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر.

ش : وذلك كالعينان والأذنان والحاجبان والخفان[9] والنعلان ، وسواء كانا جزأين مما أضيفا إليه ، أو غيره جزأين وسواء أضيفا أو لم يضافا ، ومثال المعاقبة المذكورة: عيناه حسنة ، وعينه حسنتان ، وعينه حسنة ، والأصل: عينان حسنتان ، فهذه أربعة أوجه جائزة ، وظاهر كلامه أن ذلك مقيس ، وزعم بعضهم أنه غير مقيس ، وإنما جاز في الشعر .

ص: وربما تعاقبا[10] مطلقًا.

ش : أي وإن لم يكونا مما ذكر كقوله تعالى[11]: ﴿ **فَقُولا إِنَّا رَسُولا رَبِّكَ** ﴾[12] [الشعراء: ١٦] و ﴿ **عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ** ﴾ [ق: ١٧] وقول حسان:

---

(١) في ط: فلو .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٧ .
(٣) صحيح مسلم ٣/ ١٦٠٩ .
(٤) رياض الصالحين ٥٢٦ .
(٥) الكتاب ٣/ ٦٢٣ .
(٦) سقطت في الأصل .
(٧) البيت من الطويل بلا نسبة في حاشية يس ٢/ ١٢٢ .
(٨) البيت من الطويل بلا نسبة في حاشية يس ٢/ ١٢٢ .
(٩) في ط: والجفنان .
(١٠) في ط: يعاقبان .
(١١) ليست في ط .
(١٢) في ط: رب العالمين .

إن شـرخ الشـباب والشـعر الأسـود ما لم يعـاص كـان جـنونًا[١]

فهذا من وقوع المفرد موقع المثنى ، ومن عكسه:

إذ مـا الغـلام الأحمـق الأم سـامني بأطـراف أنفـيه اسـتمر فأسـرعا[٢]

وبقولـه: "ربما" إشعار بقلة هذا وهذه الشواهد محتملة للتأويل .

ص: وقد يقع افعلا ونحوه موقع افعل ونحوه.

ش : يعني أن الواحد قد يخاطب بما يخاطب به الاثنان في الأمر ونحوه ، وهو المضارع ، فيقع افعلا موقع افعل ، وتفعلان موقع تفعل ، فمن الأول قول الحجاج [٣]:

يا حرسي اضربا عنقه ، وعليه حمل ابن جني[٤] قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنـزل[٥].

ويؤيده قوله: "بعد أحار ترى برقا" (أريك وميضة) [٦] ، وحمل بعضهم ، قوله: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [ق: ٢٤] ومن الثاني قوله:

فـإن تزجـراني يـابن عفـان أزدجـر وإن تدعـاني أحـم عرضًـا ممـنعًا[٧]

فتزجراني واقع موقع تزجر ، قال المصنف[٨]: قصد بذلك التوكيد والإشعار بإرادة التكرار ، وما أجاز من خطاب الواحد بضمير الاثنين . ذهب إليه ابن جني والمازني والبغداديون ، وقد تؤلت هذه الشواهد .

ص: وقد تقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع موقع واحد أو مثناه.

ش : مثال وقوع الجمع موقع واحده قولهم: شابت مفارقه على تقدير تسمية كل جزء منه مفرقًا ، وقول امرئ القيس:

يطير الغلام الخف عن صهواته[٩]

وحمل بعضهم على ذلك قراءة نافع[١٠]: ﴿ في غيابات الجب ﴾ [يوسف: ١٠] ومثال وقوعه موقع مثناه قولهم: عظيم المناكب والثنادي ، وعظيم الحواجب والوجنات[١١] ، ولا يقاس على هذين .

فصل: يجمع بالألف والتاء قياساً: ذوتاء التأنيث مطلقًا.

(١) البيت من الخفيف ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٤١٣ .
(٢) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١١ .
(٤) سر صناعة الإعراب ٢٢٥ .
(٥) ديوانه ٨ .
(٦) سقطت في ط ، ر .
(٧) البيت من الطويل ، بلا نسبة في اللسان جزر .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١١ .
(٩) شطر بيت من الطويل .
(١٠) معجم القراءات .
(١١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٢ .

ش: يشمل قوله: تاء التأنيث المبدلة في الوقف هاء كتمرة، والسالمة من ذلك كبنت وأخت سمي بها أولم يسم، وكذلك كيت وذيت، ولو سمي بهما لقيل: كيات وذيات مذكراً كان المسمى أو مؤنثًا، نص على ذلك سيبويه[١] وإنما قال: مطلقا، ليدخل العلم واسم الجنس، والمدلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة نحو ذلك: فاطمات أو طلحات وسنبلات ونسابات، واستدرك على إطلاق المصنف أسماء فيها تاء التأنيث ولا تجمع بالألف والتاء وهي: شفة وشاة، وأمة وامرأة ومرآة، وفلة في النداء[٢].

ص: وعلم المؤنث مطلقًا.

ش: يتناول العاري من العلامة والمتلبس بها كزينب وسلمة وسعدى وعفراء، ويستثني من ذلك ما جعل علماً من الأسماء المتقدم استثناؤها، أعنى شفة وأخواتها، وباب قطام في لغة من بني، وزاد ابن الربيع[٣] في العلم شرطاً وهو أن يكون عاقلاً، فلو سميت ناقة بعناق، أوشاة بعقرب، لم يجز جمعه بالألف والتاء ولم نره لغيره.

ص: وصفة المذكر الذي لا يعقل.

ش: نحو: "جبال راسيات" و ﴿ أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ [البقرة: ١٨٤] واحترز بالمذكر من نحو: حائض، وبالذي لا يعقل من نحو: عالم فلا يجمعان بالألف والتاء.

ص: أو مصغره.

ش: يعني مصغر المذكر الذي لا يعقل نحو: فليسات ودريهمات ودنينيرات، فإن كان مصغر مؤنث نحو: أرينب، وخنيصر لم يجمع بالألف والتاء.

ص: واسم الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فعلى فعلان أو فعلاء أفعل غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكمًا.

ش: قوله واسم الجنس يشمل الاسم نحو: بهمى وصحراء، والصفة نحو: حبلى وحلة سيراء، واحترز من أن يكون مؤنثًا بلا علامة نحو: قِدْر وشمس وناقة سُرُح فلا يجمع بالألف والتاء، ثم استثنى من ذلك فعلى فعلان كسكران فلا يقال سكريات، وفعلاء أفعل نحو: حمراء فلا يقال: حمراوات، كما لا يجمع مذكرها بالواو والنون، وأجاز الفراء سوداوات وهو قياس قول الكوفيين في جمع أسود بالواو والنون، فإن كانت فعلاء لا أفعل لها من حيث الوضع كامرأة عجزاء، ومن حيث الخلقة كامرأة عذراء لم يمتنع جمعها بالألف والتاء. قال المصنف[٤]: لأن منع الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من نحو أحمر، وذلك مفقود في عجزاء وأخواتها قال: على أن الجمع بالألف والتاء مسموع في "خيفاء" وهي[٥] الناقة التي خيفت أي اتسع ضرعها، وكذا سمع في "دكاء"

---

(١) السابق ١/ ١١٣.

(٢) وهذا الرأي من المرادي ليس على عمومه، فهناك بعض الكلمات التي ذكرها- ظنًا منه أنه استدرك على ابن مالك - نصت على جمعها المعاجم بالألف والتاء مثل شفوات وشوهات، انظر: لسان العرب، والصحاح (شفه).

(٣) البسيط ١/ ٢٥٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٣

(٥) سقطت في ط.

وهي الأكمة المنبسطة ، وكلاهما نظير عجزاء . انتهى .

ومنع بعضهم جمع عجزاء ونحوها بالألف والتاء ، كما امتنع جمع أكمر وآذر بالواو والنون ، وقوله: غير منقولين إلى الاسمية حقيقة نحو: حمراء وسكرى علمين لمؤنث فتقول فيهما: حمراوات وسكريات ، أو حكماً نحو: بطحاء فإنه في الأصل صفة مقابلة لأبطح إلا أنها غلب استعمالها بلا موصوف فأشبهت الأسماء فجمعت جمعها فقيل: بطحاوات ، ولا يحفظ في فعلى فعلان أنه استعمل استعمال الأسماء .

ص: وما سوى ذلك مقصور على السماع.

ش : الإشارة إلى الأنواع الخمسة السابقة ومن المقصور على السماع: سماوات وأرضات[١] وخودات وثيبات ، قال المصنف[٢]: وأشذ من هذا جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كحسامات وحمّامات ، وسرادقات . انتهى .

وذهب بعضهم إلى اقتياس جمع المكبر من المذكر والمؤنث الذى لم يكسّر اسماً كان أوصفة نحو: حمّامات وسجلات وسرادقات ؛ ولذلك قالوا في الصفة: جمل سجل وجمال سجلات ، فإن كسر امتنع جمعه بالألف والتاء قياساً ؛ ولذلك لحنوا أبا الطيب في قوله:

إذا كان بعض الناس سيفًا لدولة[٣] ففي الناس بوقات لها وطبول[٤]

قيل: وهذا ظاهر كلام سيبويه[٥] واختاره ابن عصفور[٦] .

* * *

---

(١) سقطت في ط .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٤ .

(٣) ما بين المعكوفين سقط في ط ، ر .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للمتنبي في ديوانه ٢١٣ .

(٥) الكتاب ٣/ ٦١٥ .

(٦) المقرب ٤٤٧ .

باب: المعرفة والنكرة

ص: الاسم نكرة ومعرفة[١].

ش: لما كان كثير من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير أخذ في الكلام على المعرفة والنكرة، والنكرة أصل المعرفة فرع هذا مذهب سيبويه والجمهور[٢]، وقال الكوفيون وابن الطراوة[٣]: من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير نحو: مررت بزيد وزيد آخر، وما التنكير فيهِ قبل التعريف.

قال الشلوبين[٤]: لم يثبت سيبويه هنا في التعريف والتنكير إلا حال الوجود، لا ما يتخيله الكوفيون وابن الطراوة، وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف صحيحًا؛ لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع، ووضعهما على التنكير إذا كان الجنس لا يختلط بالجنس، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض. قيل: ويدل على أصالة التنكير أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم ونكرة، وتجد كثيرًا من النكرات لا معرفة لها.

ص: فالمعرفة: مضمر، وعلم، ومشار به، ومنادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة.

ش: قسم المعرفة إلى سبعة أقسام، وأغفل أكثرهم ذكر المنادى والمراد به النكرة المقبل عليها نحو: يا رجل، وذهب قوم إلى أن تعريفه بأل محذوفة ولا خلاف في النكرة غير المقصودة نحو: يا رجلاً، أنه باق على تنكيره، وأما العلم نحو: يا زيد فذهب قوم إلى أنه تعرف بالنداء وبعد إزالة تعريف العلمية، والمختار أنه لم يتجدد التعيين بالنداء بل كان متعيناً ثم ازداد وضوحاً، وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في صلته. هذا مذهب الفارسي[٥]. وذهب الأخفش[٦] إلى أن ما فيه أل من الموصول تعرف بها، وما ليست فيه أل نحو: من وما فتعرف؛ لأنه في معنى ما هي فيه، وأما أي فتعرفت بالإضافة، والمراد بالإضافة ما إضافته محضة، وذو الأداة هو ما دخل عليه أل أو أم ولم يحد المصنف المعرفة، وقال في الشرح ما ملخصه[٧]: من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن منها ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً نحو: عام أول وأول من أمس وعكسه كأسامة وما فيه الوجهان كواحد أمّه وعبد بطنه فأكثر العرب تجعلهما معرفة وبعضهم يجعلهما نكرة وينصبهما على الحال، وكذا ذو أل الجنسية فيه الوجهان؛ ولذلك ينعت نعت[٨] المعرفة تارة[٩] ونعت النكرة أخرى، فأحسن ما يبين به ذكر أقسامها ثم تقول: وما سوى ذلك نكرة. انتهى[١٠].

---

(١) في ط: معرفة ونكرة.
(٢) الكتاب ١/ ٢٢.
(٣) التذييل والتكميل ٢/ ١٠٥.
(٤) السابق.
(٥) العضديات ١٦٨.
(٦) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٣٥.
(٧) في ط: فقال ما ملخصه.
(٨) سقطت في ط.
(٩) سقطت في ط.
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٥، ١١٦.

قيل: وأقرب ما حدت به المعرفة: الاسم الموضوع على أن يخص واحدًا من جنسه .

ص: وأعــرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام[(١)]، ثم المشار به، والمنادى، ثم الموصول، وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه.

ش : مذهـب النحويين المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة[(٢)] ، وذهب ابن حزم إلى أنها كلها متساوية ، وأعرفها عند سيبويه والجمهور المضمر ، وقيل: أعرفها العلم ، وهو مذهب الصيمري وعزى إلى الكوفـيين ونسب إلى سيبويه ، وقيل: اسم الإشارة ونسب إلى ابن السراج ، وقيل: المعرف بأل ، وأما المضاف فلم يذهب أحد إلى أنه أعرفها إذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف إليه ، وبه تعرف . وقال المصـنف: أعـرفها ضـمير المتكـلم ؛ لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميـز صـوته ثـم ضـمير المخاطـب ؛ لأنـه يدل على المراد حاضرًا أو غائبًا على سبيل الاختصاص ، وينـبغي أن يقـيد بالخاص كزيد ليخرج نحو أسامة ، وكذا هو في بعض النسخ ، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام نحو: زيد رأيته ، فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو: قام زيد وعمرو كلمته لتطرق إليه إبهام ونقص تمكـنه في الـتعريف ، وذهـب بعـض النحويين إلى أن ضمير الغائب إذا عاد إلى نكرة فهو نكرة ، لأنه لا يخصـص مـن عـاد إليه من بين أمته ، والصحيح أنه معرفة تخصصه من حيث هو مذكور ، ثم المشار به والمـنادى ، كلاهمـا في مرتـبة واحـدة ؛ لأن كـلاً منهما تعريفه بالقصد على مختار المصنف ، وفي بعض النسخ بعد قولـه والمنادى: وتعريفه بالقصد لا بحرف التعريف منويًا خلافًا لبعضهم ، ثم الموصول وذو الأداة فهما في مرتبة واحدة ؛ لأن كلاً منهما تعريفه بالعهد ، وفي بعض النسخ: ثم ذو الأداة فجعله بعد الموصـول ، ومـن جعـل الموصـول معـرفاً بأل فهما في مرتبة واحدة ، والموصول بحسب صلته ، فيكمل تعـريفه بكمـال وضوحها وينقص بنقصانها ، والمضاف بحسب المضاف إليه ، لأنه يكتسب التعريف من المضاف إليه فيصير مثله ، وعلى هذا فالمضاف إلى المضمر في مرتبته ، وهذا هو مذهب بعض النحويين ، وذهـب الأندلسـيون إلى أن المضاف في رتبة المضاف إليه ؛ إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم[(٣)] ، قـيل: وهـو مذهـب سـيبويه ، وذهب المبرد إلى أن المضاف دون ما أضيف إليه مطلقاً ، ورد بنحو قولـه تعالى: ﴿ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ ﴾ [طه: ٨٠] والنعت لا يكون أخص .

ص: وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساويًا أو فائقًا.

ش : قـال المصـنف: كقولـك لـرجلين حضـراك دون ثالـث: لك مبرّة بل لك فإنهما لا يعرفان بمجـرد هذا اللفظ المعطوف من المعطوف عليه ما لم يعضد اللفظ بمواجهة أو نحوها ، فلو قال: للكبير مـنكما بـل للصـغير أو بـالعكس أو للـذي سـبق منكما ، بل للذي تأخر اتضح المعنى ، فقد عرض للموصـول أو لـذي[(٤)] الأداة ما جعلهما فائقين في الوضوح على ضمير الحاضر ، ولو شهر شخص بزيد ، وبالخياط ؛ ففي هذه الصورة يستوي ذو أل والعلم في التعريف .

---

(١) في ط: من الإبهام .

(٢) راجـع: في أعـرف المعـارف عـند الـنحاة شـرح المفصـل ٣/ ٥٦ ، ٥٧ ، والإنصاف المسألة ١٠١ ، واللباب ١/ ٤٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٦ ، ١١٧ والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ١/ ٣٠٩ .

(٣) في ط: لأن المضاف إلى المضمر في رتبة العلم.

(٤) في ر: ولذي .

ص: والنكرة ما سوى المعرفة.

ش: تمييز النكرة بأنها غير ما ذكر من الأقسام أجود من تمييزها بدخول ربّ والألف واللام ؛ لأن من المعارف ما تدخل عليه الألف واللام كالفضل والعباس ، ومن النكرات ما لا يقبل ربّ كأيّ ومتى وكيف ، وعَريب وديار ، قيل: وأقرب ما حدت به النكرة: الاسم الموضوع على أن يكون شائعًا في جنسه إن اتفق له جنس ، وأنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم تام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو الرجلين ثم إنسان ثم رجل فهذه سبعة يقابل كل منها ما هو في رتبته .

ص: وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافًا للكوفيين.

ش: ذهب الكوفيون إلى أن اسم الإشارة قبل العلم ونسب إلى ابن السراج[١] ، واستدلوا بأوجه:

أحدها: أن اسم الإشارة ملازم للتعريف بخلاف العلم .

الثاني: أن تعريف اسم الإشارة حسي وعقلي ، وتعريف العلم عقلي فقط .

الثالث: أن اسم الإشارة تقدم على العلم عند الاجتماع نحو: هذا زيد ، ولا حجة في هذا ؛ لأن المعتبر إنما هو زيادة الوضوح ، والعلم أزيد وضوحًا لا سيما علم لم تعرض فيه شركة كإسرافيل وطالوت .

ص: ولا ذو الأداة قبل الموصول، ولا من وما المستفهم بهما معرفتين خلافًا لابن كيسان في المسألتين.

ش: ذهب ابن كيسان[٢] إلى أن ذا الأداة أعرف من الموصول ، وقد سبق[٣] أن النسخة الشهيرة: ثم الموصول ، وذو الأداة ، وفي بعض النسخ: ثم ذو الأداة ، وهي ثلاثة مذاهب ، واستدل ابن كيسان بقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى ﴾ [الأنعام: ٩١] إذ الصفة إما مساوية ، وإما دون الموصوف ولا قائل بالمساواة فثبت الثاني ، وأجاب المصنف بأن "الذي" بدل أو مقطوع أو[٤] الكتاب علم بالغلبة ؛ لأن المعنيين بالخطاب هم إسرائيل ، وقد غلب عندهم الكتاب على التوراة ، فالتحق بالأعلام ، وفي هذا الجواب تسليم[٥]: أنه لا قائل بالمساواة ، والمصنف قد قال بها في أكثر النسخ ، وذهب ابن كيسان[٦] أيضًا أن من وما المستفهم بهما معرفتان ، واستدل بتعريف جوابها نحو: من عندك؟ فتقول: زيد ، وما دعاك إلى كذا؟ فتقول: لقاؤك ، والجواب يطابق السؤال ، وهو مردود لوجهين: **أحدهما**: أن تعريف الجواب غير لازم ؛ إذا يصح أن يقال في الأول: رجل من بني فلان ، وفي الثاني: أمر مهم .

الثاني: أنهما قائمان مقام أي شيء وأي إنسان ، وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما ، وأيضًا فالأصل هو التنكير .

* * *

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٥٦ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٨ .
(٣) في ط: تقدم .
(٤) في ط: أما .
(٥) في ر: التسليم .
(٦) شرح التسهيل ١/ ١١٩ .

باب: المضمر

ش: عبارة البصريين: المضمر والضمير[١]، وعبارة الكوفيين: الكناية والمكنى[٢].

ص: وهو الموضوع لتعيين مسماه مشعرًا بتكلمه أو خطابه أو غيبته.

ش: قال المصنف: ذكر الموضوع مخرج للمنادى والمضاف وذي الأداة، وذكر التعيين مخرج للنكرات، والمراد بالتعيين جعل المعنى معاينًا للسامع أو في حكم المعاين، وذكر الإشعار بتكلمه أو خطابه أو غيبته مخرج للعلم والمشار به والموصول؛ لأن كل واحد من هذه الثلاثة صالح لكل حالة على سبيل البدل بخلاف المضمر، فإنه يختص بواحدة منها، فأنا "لا يصلح إلا للمتكلم "وأنت" لا يصلح إلا للمخاطب[٣]، وهو لا يصلح إلا للغائب.

ص: فمنه واجب الخفاء وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون، و بفعل أمر المخاطب ومضارعه، واسم فعل الأمر مطلقًا.

ش: المضمر قسمان: [مستكن، وهو لا صورة له في اللفظ، وبارز؛ وهو ماله صورة في اللفظ، والمستكن قسمان[٤]]، واجب الخفاء: وهو ما لا يخلفه ظاهر، وجائز الخفاء: وهو ما يخلفه ظاهر؛ فواجب الخفاء هو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة نحو: أقوم، وذي النون نحو: نقوم، وبفعل أمر المخاطب أعني المفرد المذكر نحو: قم ومضارعه أعنى المخاطب المذكور نحو: تقوم، وباسم فعل الأمر مطلقاً أي سواء كان لمفرد مذكر أو غيره نحو: نزال يا زيد، ويا زيدون، ويا هند، ويا هندان، ويا هندات، ونقصه[٥] من مواضع وجوب الخفاء اسم الفعل المضارع[٦] نحو: أوّه، وأفٍّ.

ص: ومنه جائز الخفاء، وهو المرفوع بفعل الغائب والغائبة، أو معناه من اسم فعل وصفة وظرف وشبهه.

ش: المرفوع بفعل الغائب نحو: زيد قام ويقوم وليقم، والغائبة نحو: هند قامت وتقوم ولتقم، أومعناه يريد معنى الفعل الغائب والغائبة من اسم فعل نحو: زيد هيهات، وهند هيهات، وصفة نحو: زيد ضارب ومضروب، وهند ضاربة ومضروبة، وظرف نحو: زيد عندك، وهند عندك، وشبهه وهو الجار والمجرور نحو: زيد في الدار، وهند في الدار، فهذا كله جائز الخفاء؛ لأنه قد يخلفه الظاهر نحو: زيد قام أبوه، وكذلك البواقي فإن قيل: فهل يجوز إبراز جائز الخفاء؛ فيقال: زيد قام هو، ويجعل هو فاعل قام، فالجواب: أنه لا يجوز إظهاره إلا في مواضع ستأتي كالحصر بإلا، وهو في المثال المذكور توكيد للضمير المستكن لا فاعل. نص على ذلك بعض النحويين، وهو ظاهر كلام المصنف[٧] وغيره، وقد نص

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٨٤.
(٢) السابق والصفحة.
(٣) في ط: للخطاب.
(٤) ما بين المعكوفين سقط في ط.
(٥) في ط، ر: نقص.
(٦) في ط: فعل الأمر.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٠.

سيبويه[١] على أنه لا يجوز[٢]: قام أنا بمعنى قمت، وقال الجرمي[٣]: يجوز في الشعر: قام أنا وقام هو[٤]، وهو صحيح؛ لأنه يجوز إقامة المنفصل مقام المتصل للضرورة، وحكي عن المبرد[٥] أنه أجاز ذلك في الشعر وغيره على معنى الحصر فقام أنا بمعنى ما قام إلا أنا لكن قد أجاز سيبويه في نحو: مررت برجل مكرمك وجهين: أحدهما: أن يكون توكيداً للضمير المستكن، والآخر: أن يكون فاعلاً بمكرم.

ص: ومنه بارز متصل وهو إن عنى به المعنى بنفعل "نا" في الإعراب كله.

ش: البارز قسمان: متصل وهو ما لا يحسن الابتداء به ولا يقع بعد إلا في الاختيار، ومنفصل وهو عكسه، والمعنى بنفعل هو المتكلم المعظم نفسه أو المشارك، فله لفظ "نا" في الإعراب كله[٦] أي في الرفع والنصب والجر نحو: أكرمنا زيداً وأكرمنا زيد ومرّ بنا، ولفظ "نا" هو الضمير وتسامح ابن بابشاذ[٧] في قوله: إن نون فعلنا اسم.

ص: وإن رفع بفعل ماض فتاء تضمر للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة.

ش: أي وإن رفع البارز المتصل قال ابن كيسان: لما كان المتكلم إذا أخبر لا يكون إلا واحدًا، وإذا خاطب فقد يخاطب أكثر من واحد ألزم[٨] الحركة الثقيلة مع اسمه، وفتح اسمه؛ لأنه يكثر ويعطف بعضه على بعض، وكسروا المؤنث[٩]؛ لأنه الكسرة[١٠] من علامات التأنيث.

ص: وتوصل مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين.

ش: مثال ذلك: ضربتما يا زيدان، ويا هندان، اللفظ واحد وضمت التاء فيهما إجراء للميم مجرى الواو لقربهما مخرجًا. قيل: والضمير هو التاء والألف والميم زائدة لتقوية الضمير[١١].

ص: وبميم مضمومة ممدودة للمخاطبين.

ش: نحو ضربتموا يا زيدون هذا هو الأصل ألا ترى لزوم الإشباع في ضربتما، قيل: والميم زائدة للتقوية، وقد تحذف الواو، وإن كانت جزءًا من الضمير تشبيهًا بما ليس جزءًا.

ص: وبنون مشددة للمخاطبات.

ش: نحو ضربتن يا هندات جئ في المؤنث بحرفين كما جيء في المذكر بحرفين.

ص: وتسكين ميم الجمع إن لم يلها ضمير متصل أعرف.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٥٠ يقول سيبويه: لا يقع أنا موضع التاء التي في فعلت، لا يجوز أن يقول: فعل أنا؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا.
(٢) في ر، ط: أنه يجوز.
(٣) التذييل والتكميل ٢/ ١٣٣.
(٤) في ر: قام هو وقام أنا.
(٥) المقتضب ٣/ ٢١٢.
(٦) سقطت في ط، ر.
(٧)هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سلمان بن إبراهيم المصرى المعروف بابن بابشاذ، معجم الأدباء ١٢/ ١٧.
(٨) في ط: التزم.
(٩) في ط: للمؤنث.
(١٠) في ط: الكسر.
(١١) في ط: المضمر.

ش : في ميم الجمع المشار إليها أربع لغات: الأولى: تسكينها نحو: ضربتم وهو الأعرف . والثانية: وصلها بواو على الأصل نحو: ضربتموا . الثالثة: وصلها قبل همزه القطع ، وإسكانها قبل غيرها ذكرها في البسيط وبه قرأ ورش . الرابعة: الاختلاس: وهو ضمها غير موصولة وهو قليل ولذلك لم يذكره في المتن .

ص: وإن وليها لم يجز التسكين خلافًا ليونس.

ش : نحو ضربتموه ، ولا يجوز ضربتمه ؛ لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها غالبا خلافاً ليونس . قال سيبويه[١]: وزعم يونس أنك تقول: أعطيتكمه كما تقول في المظهر: (أعطيتكم الرجل)[٢] والأول أكثر وأعرف أعني الوصل ، وقال المصنف: ولا أعلم له سماعًا غير ما روى ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان: "أراهمنى الباطل شيطاناً"[٣] ، ولو جاء هكذا لكان شاذًا ، من وجه آخر وهو تقديم غير الأخص مع الاتصال ، وعن الكسائي والفراء[٤] ﴿ **أنلزمكمها** ﴾[هود:٢٨] بإسكان الميم الأولى تخفيفًا وفي كلام سيبويه المتقدم ما يشعر بأنه كثير معروف .

ص: وإن رفع بفعل غيره فهو نون مفتوحة للمخاطبات، أو الغائبات، وألف لتثنية غير المتكلم و"واو" للمخاطبين أو الغائبين و"ياء"للمخاطبة.

ش : أي وإن رفع البارز المتصل وأمثلة ما ذكر: يا هندات اذهبن ، وهل تذهبن [والهندات يذهبن][٥] ويا زيدان افعلا وهل تفعلان ، وهما يفعلان ، ويازيدون افعلوا وهل تفعلون وهم يفعلون ، ويا هند افعلي وهل تفعلين وذلك واضح .

ص: وللغائب مطلقاً مع الماضي ما له مع المضارع.

ش : تقول: زيد ضرب ، وهند ضربت ، والزيدان ضربا والهندان ضربتا ، والزيدون ضربوا ، والهندات ضربن ، كما تقول في المضارع: يضرب وتضرب ويضربان وتضربان وتضربون وتضربين ، وفتحة ضربا ، قال البصريون: هي فتحة الماضي ، وقال الفراء: بل من أجل الألف .

ص: وربما استغنى معه بالضمة عن الواو.

ش : مثال ذلك قول الشاعر:

فلو أن الأطباء كانُ حولي ... وكان مع الأطباء الأساة[٦]

وقد تحذف الضمة للوقف . أنشد السيرافي:

لو أن قومي حين أدعوهم حَمَل[٧]

---

(١) ٢/ ٣٧٧ .
(٢) زيادة في ط .
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ١٧٧ .
(٤) معجم القراءات القرآنية ٣/ ١٠٨ .
(٥) ما بين المعكوفين سقط في ر ، ط .
(٦) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر٧/ ١٩ ، وخزانة الأدب ٥/ ٢٩ ، ٢٣١ ، والدرر ١/ ١٧٨ .
(٧) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ٨٠ .

يريد حملوا فحذف الواو ثم وقف فسكن[1] على أنه يحتمل أن يكون أفرد مراعاة للفظ قوم .

قال المصنف[2]: وربما فعل هذا مع الأمر كقولـه:

إن ابــن الأحــوصَ معــروف فــبلغُه ::: في ســاعديه إذا رام العــلا قصَــرُ [3]

أراد فبلغوه ، قيل: ويحتمل أن يكون حرك الغين إتباعاً لحركة الهاء أو نقل حَركة الهاء ناوياً للوقف ثم أجرى الوقف مجرى الوصل فحرك الهاء ، وظاهر كلامه: أن ذلك يجوز على قلة ، وخصه بعضهم بالضرورة .

ص: وليس الأربع علامات، والفاعل مستكن خلافًا للمازني فيهن وللأخفش في الياء.

ش : يعني بالأربع: النون والألف والواو والياء . ذهب سيبويه والجمهور[4] إلى أنها ضمائر ، وذهب المازني[5] إلى أنها علامات كتاء التأنيث ، والفاعل مستكن كما استكن في هند فعلت ، ووافقه الأخفش[6] على حرفيه الياء ، ووافق الجمهور في اسمية الثلاثة ، وشبهة المازني: أن المضمر لما استكن في فعل وفعلت ؛ استكن في التثنية والجمع ، وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء في فعلت للفرق ، وشبهة الأخفش: أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز ، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين ؛ احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ، ويبطل القولين أنها لو كانت حروفًا لما التزمت[7] ، فكان يجوز: الزيدان قام ، كما جاز:

فإن الحــوادث أودى بهــا [8]

وأنها لو كانت حروفًا لزم أن تكون نون الإناث ساكنة ، وألا يسكن آخر الفعل لها كتاء التأنيث ، ويبطل قول الأخفش أيضًا بأوجه:

أحدها: أن الياء لم يثبت كونها علامة ، وثبت كونها ضميراً في نحو: أكرمني .

الثاني: أن علامة التأنيث لم تلحق في موضع آخر المضارع .

الثالث[9]: أنها لو كانت علامة ؛ لثبتت في التثنية فيقال: قوميًا كما يقال: قامتا .

الرابع: أنه لم يرفع بالنون من المضارع إلا ما اتصل به ضمير ، وفي بعض هذه الأوجه بحث .

ص: ويسكن آخر المسند إلى التاء والنون ونا.

ش : مثال التاء: فعلت . ولا تلحق إلا الماضي ، والنون: فعلن وتفعلن وافعلن ، ونا: فعلنا ، ولا تلحق إلا الماضي ، وعلة الإسكان عند الأكثر ألا يتوالى أربع متحركات في شيئين هما كشيء واحد ؛

---

(١) في ط: ثم سكن .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٣ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لأبي حية النميري في خزانة الأدب ٤/ ٥٨٨ .

(٤) شرح المقدمة الجزولية ٣٢٣ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٣ ، وشرح المفصل ٣/ ٨٨ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٤ .

(٧) في ط ، ر: ما لزمت .

(٨) عجز بيت من المتقارب وصدره: فإما تريني ولي لمة ، وهو للأعشى في ديوانه ٢٢١ .

(٩) في ط: والثالث .

لأن الفاعل كجزء من فعله ، ثم حمل المضارع عليه ، وأما الأمر فسكن استصحاباً ، وضعّف المصنف هذا التعليل بأنه عدم والعلة قاصرة إذ لا يوجد التوالي إلا في الصحيح وبعض الخماسي نحو: انطلق ، والكثير لا يتوالى فيه فمراعاته أولى ، وبأن تواليها لم يهمل بدليل: غلبط[1] وعرتن[2] ، وجندل ، ولو كان مقصود الإهمال وضعاً لم يتعرضوا إليه دون ضرورة ، ولسدوا باب التأنيث بالتاء نحو: شجرة ، ولا يعتذر عن هذا بأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال ، لكونها جزء كلمة لا يقوم غيرها مقامها ولا يستغنى عنها بخلاف تاء فعلت فإنها جزء كلام تام ، ويقبل الاستغناء عنها بغيرها نحو: فعل زيد ، قال[3]: وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمنا ثم حملت التاء والنون على نا للمساواة في الرفع والاتصال ، وعدم الاعتلال .

ص: ويحذف ما قبله من معتل وتنقل حركة إلى فاء الماضي الثلاثي، وإن كان فتحة، أبدلت بمجانسة المحذوف ونقلت.

ش : أي ويحذف ما قبل آخر المسند من معتل في الماضي والمضارع والأمر نحو: خفن ولا يخفن وخفن ، وعلة الحذف التقاء الساكنين .

وتنقل حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التي كانت له قبل اعتلاله إلى فاء الماضي الثلاثي ، فتقول: طلت وخفت ، والأصل: طول وخوف ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلما سكن آخر الفعل لاتصال الضمير ، حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ونقلت الحركة التي كانت للمعتل إلى فاء الكلمة فضمت الطاء وكسرت الخاء مراعاة لبيان البنية ، وفهم من كلامه أنه لا ينقل في المضارع والأمر بل يقتصر على الحذف نحو: خفن ولا يخفن ، هذا إذا كانت حركة[4] العين المعتلة ضمة أو كسرة ، فإن كانت فتحة لم تنقل ؛ لأن ذلك لا يدل على البنية ؛ لأن أول الفعل مفتوح قبل النقل فأبدلت حركة تجانس الحرف المحذوف إن كان واواً أبدلت ضمة ، وإن كانت ياء أبدلت كسرة ثم تنقل الضمة والكسرة ثم تنقل الضمة والكسرة إلى فاء الكلمة فتقول في قال وباع: قلت وبعت الأصل: قول وبيع ، فلما أسند إلى الياء وعلم أن العين تحذف لالتقاء الساكنين نقل إلى فعلت في الياء وإلى فعلت في الواو فلما حذفتا نقلت الضمة إلى القاف والكسرة إلى الياء ، فقيل: قلت وبعت . هذا مذهب الأكثرين ، قال الشيخ أبو عمرو: ويلزمهم أن يقولوا: نقلنا[5] وزنًا أصليًا إلى وزن يخالفه لفظًا ومعنى وهو بعيد ، والأولى أن يقال: ضموا في قلت ، وكسروا في بعت فرقاً بين ذوات الواو وذوات الياء ، حيث لم يمكنهم الدلالة على البنية .

ص: وربما نقل دون إسناد إلى أحد الثلاثة في زال وكاد أختي كان وعسى.

ش : كقول بعض العرب: ما زيل زيد فاضلاً ، وكيد زيد يفعل ، ووجه ذلك: أنهم أمنوا اللبس ، حيث كان الفعل لا مفعول له ، واحترز بقوله: أختي كان وعسى من زال بمعنى ماز ،

---

(١) الغلبط: الضخم . الصحاح: غلبط .

(٢) العرتن: نبت يدبغ به ، قال الخليل: أصله: نمرتين مثل قرنفل حذفت منه النون ، وترك على صورته ، الصحاح: عرتن .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٥ .

(٤) سقط في ط ، ر .

(٥) في ط: أن يكونوا نقلوا .

وذهب وتحول ، ومن كاد بمعنى احتال وأراد ومكر ، وهذه مضارعها يكيد ، والناقصة مضارعها يكاد .

ص: وحركة ما قبل الواو والياء مجانسة.

ش : أي يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء نحو: يضربون وتضربين وذلك واضح .

ص: فإن ماثلها أو كان ألفًا حذف، وولي ما قبله بحاله.

ش: إذا كان آخر المسند إلى الواو واواً نحو: تدعون ، وآخر المسند إلى الياء ياء نحو: ترمين ، أو كان ألفًا مطلقاً نحو: تخشون وتخشين ، حذف آخر المسند ، فالأصل: تدعوون ، وترميين ، وتخشاون وتخشاين فحذفت الألف الأولى من تدعون ، والياء الأولى من ترمين ، والألف من تخشون وتخشين وولي الضمير ما قبل المحذوف بحاله فتبقى حركة العين في تدعون ، والميم في ترمين ، والشين في (تخشون و)[1] تخشين على حالها .

ص: وإن كان الضمير واواً والآخر ياء أو بالعكس، حذف الآخر وجعلت الحركة المجانسة على ما قبله.

ش : مثال كون الضمير واواً والآخر ياء: ترمون أصله: ترميون فآخر الفعل ياء والضمير واو ، ومثال العكس: تغزين أصله: تغزوين ، وقوله: "حذف الآخر" يعني آخر الفعل وهو الياء من ترمون والواو من تغزين ؛ وإنما حذفا لأنه لما استثقلت الضمة على الياء والكسرة على الواو حذفتا فالتقى ساكنان ، فحذف الآخر ، وحرك ما قبله بحركة تجانس الضمير فضمت الميم من ترمون وكسرت الزاي من تغزين .

ص: ويأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيراً لتأولهم بالجماعة.

ش : مثال ذلك: ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ [المرسلات: ١١] وهو كثير ، وقولهم: الرجال وأعضادها ، ولا يجوز عند البصريين في الزيدين ونحوه من جمع المذكر السالم فلا يقال: الزيدون خرجت .

ص: وكضمير الغائب قليلاً لتأولهم بواحد يفهم الجمع أو لسد واحد مسدهم.

ش : مثال الأول قول الشاعر:

فإني رأيت الصامرين متاعهم ::: يموت ويفنى فأرضخي من وعائيا[2]

أي يموت من ثمّ أو ذكر ، وعلى ذلك يحمل قوله علقمة:

تعفق بالأرطى لها وارادها ::: رجال فبذت نبلهم وكليب[3]

أي وأرادها جمعهم ، وبهذا التوجيه يؤمن[4] الانتصار للكسائي[5] بهذا البيت في حذف الفاعل

---

(١) سقط في ط .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في لسان العرب صمر .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ٣٨ .

(٤) في ط: يصعب .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٧ .

وللفراء[١] في نسبة العمل إلى العاملين، وقد أجاز سيبويه[٢]: ضربت وضربني قومك، فأفرد على تقدير: ضربني من ثم قال سيبويه: وهو قبيح و رديء[٣] في القياس، ومثال الثاني قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله[٤]، فأفرد الضمير حملاً على المعنى؛ لأنه بمعنى هو أحسن فتى، فأفرد لسد واحدهم مسدهم، إلى هذا ذهب الفارسي، قيل: والذي يدل عليه كلام سيبويه أنه أفرد كما أفرد في ضربني[٥] وضربت قومك على معنى من ثم وصححه بعضهم لقوله - عليه السلام: «**خير النساء صوالح نساء قريش أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده**»[٦]، فلو كان الإفراد لسد واحدهم مسده؛ لقيل: أحناها وأرعاها.

ص: ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرًا ودونه قليلاً.

ش: أشار إلى أن ضمير الاثنين وضمير الإناث قد يعاملان معاملة ضمير الغائب مثال ضمير الاثنين بعد أفعل التفضيل قوله:

ومية أحسن الثقلين جيداً ::: وسالفة وأحسنه قذالا[٧]

ومثال ضمير الإناث بعد أفعل قوله - عليه السلام: «**خير النساء صوالح نساء قريش أحناه**»[٨]، وقد تقدم. قال المصنف[٩]: وهو كثير، وقال صاحب الإفصاح في البيت السابق: إنما جاز فيه؛ لأن الثقلين جميع الإنس والجن فهو جمع فيعيدون الضمير على معنى الجمع مع قلة هذا. والمنع من القياس عليه. انتهى.

ومثال ضمير الاثنين دون أفعل قول الشاعر:

أخو الذئب يعوى والغراب ومن يكن ::: شريكيه يطمع نفسه كل مطمع[١٠]

كأنه قال: ومن يكن هذا النوع قيل: ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون شريكيه من المقلوب، والأصل شريكهما، فثنى شريكاً والمراد به الإفراد، وأفرد الضمير والمراد به التثنية، ولم يذكر المصنف مثالاً لضمير الإناث دون أفعل التفضيل.

ص: ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة أو للغائبات.

ش: مثال ما للغائبة: ﴿**وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ**﴾ [التكوير: ٢] ومثال ما للغائبات: ﴿**فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا**﴾ [الأحزاب: ٧٢] وقد يعامل معاملة الواحد المذكر كقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً**

---

(١) السابق والصفحة.
(٢) الكتاب ١/ ٧٩، ٨٠.
(٣) في ر، ط: قبيح ردئ.
(٤) الكتاب ١/ ٨٠.
(٥) في ط، ر: ضربني وضربت.
(٦) مسند أحمد ٢/ ٣٩٣.
(٧) البيت من الوافر، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٥٢١.
(٨) سبق تخريجه.
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٨ والذي قاله ابن مالك: ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً.
(١٠) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المحتسب ٢/ ١٨٠.

تُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [النحل: ٦٦] فينبغي أن يقول: أو الواحد المذكر.

ص: وفعلت ونحوه أولى من فعلن ونحوه بأكثر جمعه، وأقله والعاقلات مطلقاً بالعكس.

ش: أي بأكثر جمع المؤنث غير العاقل فالجزوع انكسرت أولى من انكسرن، وكذا إذا كان الضمير غير مرفوع فكسوتها أولى من كسوتهن، وإليه أشار بنحوه، وأقله يعني أقل جمع المؤنث غير العاقل بالعكس فالنون وشبهها أولى من التاء وشبهها فالأجزاع انكسرن أولى من انكسرت، وكسرتهن أولى من كسرتها قال الله تعالى: ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ [التوبة: ٣٦] لما أعاد على اثني عشرة شهرا ثم قال: ﴿ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ ﴾ [التوبة: ٣٦] لما أعاد على الأربعة، والعاقلات مطلقًا أي سواء كان جمع صحة أو جمع تكسير بلفظ القلة أو الكثرة بالعكس، فالهندات خرجن أولى من خرجت قال الله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقال: ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: ١] وجاء على الوجه الآخر قوله تعالى: ﴿ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٥] فهذا على طهرن ولو كان على طهرت لقيل مطهرات، ومنه قولهم: النساء وأعجازها.

ص: وقد يوقع فعلن موقع فعلوا طلب التشاكل، كما قد يسوغ لكلمات غير ما لها من حكم ووزن.

ش: مثال ذلك ما روي في بعض الأدعية المأثورة: "اللهم رب السموات وما أظللن، ورب الأرضين وما أقللن ورب الشياطين ومن أضللن"[١] أي ومن أضلوا، هذا القياس أو ومن أضلت، فقال: أضللن مناسبة لأقللن وأظللن، كما قد يسوغ طلب التشاكل لكلمات غير ما لها من نحو: «**لادريت ولاتليت**»[٢] وحقه تلوت، فخرج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال لمشاركة دريت، ونحو: "أيتكن صاحبة الجمل الأدبب تنبحها كلاب الحوأب"[٣] فخرج من حكم الإدغام إلى حكم الفك وحقه الأدب ووزن كقولهم آخذه ما قَدُم وما حَدُث ولا يقولون في الإفراد إلا: حدث بفتح العين، وكذلك هنأه ومرأه، ولا يقولون في الإفراد إلا: أمراه، قال الفراء وغيره: العرب إذا ضمت حرفًا إلى حرف فربما أجروه على بنيته، ولو أفرد لتركوه على جهته الأولى.

ص: ومن البارز المتصل في الجر والنصب ياء للمتكلم، وكاف مفتوحة للمخاطب، ومكسورة للمخاطبة، وهاء للغائبة، وهاء مضمومة للغائب.

ش: أمثلة ذلك: أكرمني ومر بي وأكرمك ومر بك، وأكرمها[٤] ومر بها وأكرمه ومر به، وقوله: وهاء للغائبة أي: هذا اللفظ والضمير مجموع الألف والهاء، وحكى السيرافي: أنه لا خلاف في ذلك للزوم الألف، وقيل: الألف زائدة تقوية لفتحة الهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث، وأجاز قوم حذفها وقفاً ومنه والكرامة ذات أكرمكم الله به يريد بها، وأما هاء الغائبة فهي وحدها الضمير

---

(١) المعجم الكبير ٨/ ٣٩.
(٢) صحيح البخاري باب الجنائز، حديث رقم ١٣٣٨.
(٣) السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني ٤٧٤.
(٤) سقطت في ر، ط.

والواو تقوية[١] للحركة خلافاً للزجاج[٢] في زعمه أن الضمير مجموعها .

ص: وإن وليت ياء ساكنة أو كسرة كسرها غير الحجازيين.

ش : أي وإن وليت هاء الغائب ياء ساكنة نحو: فيه أو كسرة نحو: به كسرها غير الحجازيين ولغة الحجازيين الضم مطلقًا وهو الأصل ، وبلغتهم قرأ حفص[٣]: ﴿ **وما أنسانيهُ** ﴾ [الكهف: ٦٣] و: ﴿ **بما عاهد عليهُ الله** ﴾ [الفتح: ١٠] وقرأ حمزة[٤]: ﴿ **لأهلهُ امكثوا** ﴾ [طه: ١٠] وقال الفراء: قريش وأهل الحجاز ومن جاورهم من فصحاء اليمن يرفعون الهاء .

قال المصنف[٥]: ومن العرب من يكسر هاء الغائب بعد كسرة مفصولة بساكن ، ومنه قراءة ابن ذكوان[٦]: ﴿ **أرجه وأخاه** ﴾ [الأعراف: ١١١] وظاهر كلام اقتياسه ، وحكى غيره أن بني ثعلب يقولون: منهم بكسر الهاء ، وقال الفراء: هي لغة مرفوضة .

ص: وتشبع حركتها بعد متحرك.

ش: نحو: لـه وبه ، والإشباع هو الأصل .

ص: ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقاً وفاقاً لأبي العباس.

ش : أي سواء كان حرف علة ، نحو: فيه ، وعليه ، أو صحيح نحو: منه وعنه ، وأكرمه فالاختلاس في ذلك هو المختار وفاقًا للمبرد[٧] ، ويعضده السماع الشائع ، قال سيبويه وأبو عمرو[٨]: حذف الواو والياء بعد حرف اللين أحسن والإتمام عربي ، فإن كان ساكنًا غير لين نحو: منه وأصابته فالإتمام أجود .

ص: وقد تسكن أو تختلس الحركة بعد متحرك عند بني عقيل وكلاب اختيارًا وعند غيرهم اضطرارًا.

ش : قال الكسائي[٩]: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: ﴿ **إن الإنسان لربهْ لكنود** ﴾ [العاديات: ٦][١٠] بالجزم ، و"لربه لكنود" بغير تمام ، ولـهْ مال ، ولـهُ مال ، وغير عقيل وكلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس ، ولا سكون إلا في ضرورة نحو قولـه:

لـه زجـل كأنـهْ صـوت حـاد ::: إذا طلـب الوسـيقة أو زمـير[١١]

---

(١) في ط: مقوية .
(٢) التذييل والتكميل ٢/ ١٦٣ ، وهو رأي حكاه السيرافي .
(٣) معجم القراءات ٣/ ٣٨٠ .
(٤) معجم القراءات ٤/ ٧١ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٢ .
(٦) معجم القراءات ٢/ ٣٨٦ .
(٧) المقتضب ١/ ٣٧ ، ٣٨ .
(٨) الكتاب ٤/ ١٨٩ ، ١٩٠ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٨/ ١٣٢ .
(١٠) وانظر: معجم القراءات ٨/ ٢١٦ .
(١١) البيت من الوافر: وهو للشماخ في ديوانه ١٥٥ .

وقول الآخر[١]:

وأشرب الماء ما بي نحوه عطش ::: إلا لأن عيونه سيل واديها[٢]

قيل: وحذف الحركة أحسن في الضرورة من الاختلاس ؛ لأن في الأول إجراء الوصل مجرى الوقف بخلاف الثاني .

ص: وإن فصل المتحرك في الأصل ساكن حذف جزمًا أو وقفًا؛ جازت الأوجه الثلاثة.

ش : في الأصل متعلق بفصل لا بالمتحرك ، ومثال ما حذف جزماً قوله تعالى: ﴿ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾[آل عمران: ٧٥] و ﴿ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ﴾ [النساء ١٢٥] فإن أصلهما يؤديه ، ونصليه ، ومثال ما حذف وقفاً قوله تعالى: ﴿ فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ﴾ أصل: فألقيه إليهم فيجوز في ذلك وشبهه الأوجه الثلاثة ، وهي الإشباع والاختلاس والإسكان ، فالإشباع نظراً إلى اللفظ إذ الضمير بعد حركة ، والاختلاس نظراً إلى الأصل ؛ لأنه بعد ساكن ؛ والإسكان نظراً إلى حلول الهاء محل المحذوف وحقه الإسكان لو لم يكن معتلاً ، وفي بعض النسخ بعد قوله: "جازت الأوجه الثلاثة" وإشباع كسرة التأنيث في نحو: ضربتنيه ، وأعطيتكنيه لغير ربيعة ، مثال الأول قوله:

رميتيه فأقصدت ::: فما أخطأت في الرمية
بسهميه مليحين ::: أعارتكيهما الظبية[٣]

أنشده ابن جني[٤]: قال الأخفش في كتابه الأوسط[٥]: هي لغة رديئة لربيعة تقول: ضربتنيه وأعطيتكيه للمرأة ، وتقول للرجل: أعطيتكاه . انتهى .

وحكى سيبويه[٦] الإشباع في ضربتيه وأعطيتكيه وأعطينكاه عن ناس من العرب لم يسمعهم ، ولكنه لم يحك ذلك إلا مع هاء الإضمار وحكى بعضهم: أعطيتكا وأعطيتكي ، وإن لم تلحقه هاء الإضمار .

ص: ويلي الكاف والهاء في التثنية والجمع ما ولي التاء.

ش : تقول: ضربكما غلامكما ، وضربكم غلامكم ، وضربكن غلامكن ، وضربهما غلامهما ، وضربهم غلامهم ، وضربن غلامهن ، ومن كسر الهاء في به وفيه ؛ كسرها في بهما وبهم وبهن وفيها وفيهم وفيهن ، ومن ضم ؛ ضم ، قال أبو عمرو[٧]: الضم مع الياء أكثر منه مع الكسر ، وتسكين ميم الجمع هنا أعرف ، وإن لم يلها ضمير متصل ؛ فإن وليها ففيه خلاف يونس كما سبق عند التاء .

ص: وربما كسرت الكاف فيهما بعد ياء ساكنة أو كسرة.

---

(١) في: آخر .
(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٧٠ ، ٦/ ٤٥٠ ، والدرر ١/ ١٨٢ ، والمحتسب ١/ ٢٤٤ .
(٣) لم أعثر على قائله .
(٤) يوثق من سر الصناعة أو الخصائص أو المحتسب .
(٥) الارتشاف ١/ ٤٦٣ .
(٦) الكتاب ٤/ ٢٠٠ .
(٧) التذييل والتكميل ٢/ ١٧١ .

ش : يعني في التثنية والجمع نحو: فيكما وفيكم وفيكن وبكما وبكم وبكن ، وهذه لغة حكاها سيبويه[1] عن ناس من بكر بن وائل وهي رديئة جدًّا سمعنا أهل هذه ينشدون للحطيئة:

وإن قال مولاهم على جل حادث ::: من الدهر ردوا بعض أحلامكم ردوا[2]

ولكن لم ينقل ذلك سيبويه إلا بعد الكسرة ، وحكى الفراء[3] ذلك عن النمر بعد الياء قال: ولا نعلم أحداً من العرب يقولها غيرهم .

ص: وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن، وبإشباع دونه أقيس، وضمها قبل ساكن، وإسكانها قبل متحرك أشهر.

ش : احترز بالمكسورة عن المضمومة نحو: ﴿ **تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ** ﴾ [النحل: ٢٨] فإن الميم لا تكسر حينئذ ، فإن كانت مكسورة فكسر الميم باختلاس قبل ساكن نحو: ﴿ **بِهِمِ الأسباب** ﴾[4] [البقرة:١٦٦] ، أقيس من الضم للإتباع ، وإن كان الضم هو الأشهر ، وكذلك قراءة أكثر القراء ، وإشباع ميم الجمع قبل متحرك ، وهو معنى قوله: "دون ساكن أقيس" لأنه الأصل ، وإن كان الإسكان هو الأشهر ؛ ولذلك قرأ به الأكثر نحو: ﴿ **ومن يولهم يومئذ** ﴾ [الأنفال: ١١٦] وفي النهاية[5]: فَيْهِم ، فيهِمِي ، فيهِمِ ، فيهِمْ ، فيهُمُ فيهُمى فهُمِ عشر لغاتٍ في كل هاء بعدها ميم ، وقعت بعد كسرة نحو: "بهم" وياء نحو: "فيهم" وكذلك إذا كانت منصوبة بمضارع لامه ياء نحو يعطيهم ، فإن اتصل بها هاء مذكر قلت: يعطيهميه وتعطيهميه ، ويعطهموه ، وتعطيموه ويعطيهميه . انتهى .

وقد قرئ باللغات العشرة في قوله تعالى: ﴿ **أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ** ﴾ [الفاتحة: ٧] خمسة مع كسر الهاء ، وخمسة مع ضمها ، ويجوز مع اتصال الضمير في نحو: يعطيهميه وجه سابع على مذهب يونس وهو إسكان الميم .

ص: وربما كسرت قبل ساكن مطلقًا.

ش : أي: وإن لم تل هاء مكسورة قال الفراء: العرب جميعاً يقولون: ﴿ **أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ** ﴾[البقرة: ١٢] فيرفعون الميم إلا بني سليم فإني سمعت بعضهم ينشد:

فَهُمُ بطانتهُم وهم وزراؤهم ::: وهم القضاةُ ومِنهمِ الحجاب[6]

فصل: تلحق قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة.

ش : يشمل الفعل مطلقاً واسم الفعل وإنّ وأخواتها فالفعل نحو: أكرمني ويكرمني ، وأكرمني ولا فرق بين المتصرف كما مثل ، وغير المتصرف نحو: هبني وعساني ، واسم الفعل نحو: عليكني ورويدني ، وإن وأخواتها نحو: إنني وكأنني ، واحترز من أن ينصب بصفة نحو: الضاربي عند من يراه

---

(١) الكتاب ٤/ ١٩٧ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للحطيئة في ديوانه ٤١ .

(٣) التذييل والتكميل ٢/ ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٤) انظر: معجم القراءات ١/ ١٣٣ .

(٥) النهاية كتاب لابن الخباز .

(٦) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ١٣٢ ، والمحتسب ١/ ٤٥ .

منصوباً فإن نون الوقاية لا تلحقه .

ص: أو جرّ بمن أو عن أو قد أو قط أو بجل أو لدن.

ش : فتقول: مني وعني فتدغم النون الساكنة في نون الوقاية ، وقدني ، وقطني وهما بمعنى حسب ، والياء مجرورة بإضافتها كما ذكر المصنف[(١)] ، وهو مذهب الخليل وسيبويه[(٢)] ، وسيأتي في باب أسماء الأفعال أنهما قد يكونان اسمي فعلٍ فيستعملان استعمال أسماء الأفعال ، وعلى هذا فتلزمهما نون الوقاية ، والذي تلخص من نقلِ الكوفيين أن من جعلهما اسمي فعل قال: قدني وقطني بالنون ، وتكون الياء في موضع نصْب ، ومن جعلهما بمعنى حسب قال: قدي وقطي بغير نون ، وتكون الياء مجرورة بالإضافة ، وبَجَل بمعنى حسب فتقول: بجلي ، والياء مجرورة ، قيل: وينبغي إذا لحقها نون الوقاية أن تكون اسم فعل ، فتكون الياء منصوبة ، وقد ذكر المصنف وغيره[(٣)]: أنها قد تكون اسم فعل ، ولدن تقول فيها: لدنّي بالإدغام .

ص: نون مكسورة للوقاية.

ش : هذا هو فاعل قوله تلحق قبل ياء المتكلم ، وسميت نون الوقاية ؛ لأنها تقي الفعل من الكسر[(٤)] ، وأصل[(٥)]: اتصالها بالفعل ، وإنما اتصلت بغيره للشبه به ، وقال المصنف[(٦)]: أولى الأفعال بها فعل الأمر فإنه إذا اتصل بياء المتكلم ؛ لزم محذوران:

أحدهما: التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة .

والثاني[(٧)]: التباس أمر المذكر بأمر المؤنث فبهذه النون توقى هذان المحذوران فسميت نون الوقاية لا لأنها وقت الفعل من الكسر إذا الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة ، ولما صحبت الأمر ؛ صحبت أخويه واسم الفعل وجوبًا ليدل لحاقها على نصب الياء ، ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلاً لم يمتنع ؛ لأنها صانته من خفاء الإعراب وتوهم بنائه .

ص: وحذفها مع لدن وأخوات ليت جائز.

ش : من حذفها مع لدن قراءة نافع وأبي بكر[(٨)]: ﴿ **قد بلغت من لَدُنِي عذرًا** ﴾ [الكهف: ٧٦] قال المصنف[(٩)]: وزعم سيبويه أن عدم لحاقها للدن من الضرورات ، وليس كذلك لقراءة نافع ، ولا يجوز

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٧ .

(٢) الكتاب ١/ ٣١٠ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٦ .

(٤) للأستاذ الدكتور أحمد عبد الدايم بحث حول نون الوقاية ، توصل في نهايته: أنه ليس هناك ما يسمى بنون الوقاية - وإن كان قد قال بها كثير من النحاة كالزمخشري ، وابن يعيش وابن مالك ، وابن هشام وغيرهم ، وأن هذه النون لم تأت لوقاية الفعل من الكسر كما زعموا ، وإنما النون مع ياء المتكلم ضمير في محل نصب ، انظر: القضية بالتفصيل في كتابه: قضايا وبحوث في النحو والصرف والعروض ٩ - ٢٧ .

(٥) في ط: والأصل .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٥ .

(٧) في ط: الثاني .

(٨) معجم القراءات ٣/ ٣٨٧ .

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦ .

أن يكون الاسم لد والنون في قراءته للوقاية ؛ لأن لد متحرك الآخر ، والنون إنما أتى بها لتصون الآخر من الحركة ، وإنما يقال في لد مضافًا إلى الياء لدي . نص على ذلك سيبويه .

وأخوات ليت هى: إنّ وأنّ وكأن ولعلّ فيجوز فيها إثبات نون الوقاية فتقول: إنني وأنني وكأنني ولكنني ولعلني ، ويجوز حذفها فتقول: إني وأني ، وكأني ، ولكني ، ولعلي ، والمحذوف من إن وأن ولكن هو الوقاية عند الأكثرين ، كما ذكر ، وقيل: هي النون الأولى ، وقيل: هي الوسطى والصحيح: المذهب الأول ؛ لأنها طرف ولتعينها في لعلي وهو مذهب سيبويه .

ص: وهو مع بجل ولعل أعرف من الثبوت.

ش : أي: والحذف مع بجل نحو: بجلي ، ولعلي نحو: ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ [غافر: ٣٦] أعرف من ثبوت النون ونحو: بجلي ولعلني قال:

فقلت أعيراني القدوم لعلني ::: أخط بها قبراً لأبيض ماجد [١]

قيل: هو ضرورة .

ص: ومع ليس ومن وعن وقط قد[٢] بالعكس.

ش : يعني أن الثبوت في هذه الكلمات أعرف من الحذف قال المصنف: لم يرد ليسي وليتي إلا في نظم كقوله:

إذ ذهب القوم الكرام ليسي[٣]

وقول الآخر:

كمنية جابر إذ قال ليتي[٤]

وأجاز بعضهم الحذف مع ليس في الاختيار ، ونص سيبويه[٥] على أن الحذف مع ليت ضرورة ، وقال الفراء[٦]: ليتي وليتي جائز ، فظاهره أنه يجوز في الاختيار وقال المصنف في الشافية[٧]:

ومن لعلني ليتي أقل

والحذف مع من وعند نادر ، ونص بعضهم على أنه لا يجوز إلا للضرورة[٨] كقوله:

أيها السائل عنهم وعني ::: لست من قيس ولا قيس مني[٩]

وقطني وقدني أعرف من قدي وقطي ، وظاهر كلام المصنف جواز الوجهين في الاختيار فيهما[١٠] ، وقد نص قوم على أن الحذف معهما ضرورة ؛ وفي شرح الألفية

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢١٢ .
(٢) في ط: وقد وقط .
(٣) عجز بيت من الرجز ، وصدره: عددت قومي كعديد الطيس ، وهو لرؤبة في ديوانه ١٧٥ .
(٤) صدر بيت من الوافر ، وهو لزيد الخيل في ديوانه ٨٧ .
(٥) الكتاب ١/ ٢٥٠ .
(٦) نص كلام الفراء في التذييل والتكميل ٢/ ١٨٧ .
(٧) ١/ ٢٢٥ .
(٨) في ط: إلا في ضرورة ، وانظر الضرائر ١١٣ ، ١١٤ .
(٩) البيت من المديد ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ، وخزانة الأدب ٥/ ٣٨٠ ، ٣٨١ ، والدرر ١/ ٢١٠ .
(١٠) في ر: فيهما في الاختيار ، وانظر شرح التسهيل ١/ ١٣٧ ، ١٣٨ .

لولد المصنف[١]: قدي وقطي في كلامهم أكثر من قدني وقطني وهو خلاف ما تقدم، وقد جمع الشاعر بينهما في قوله:

قدني من نصر الخبيبين قدي[٢]

وفي الحديث: «**قط قط بعزتك وكرمك**»[٣] يروى بسكون الطاء وكسرها مع ياء[٤] ودونها، ويروى قطني وقطٍ وقطِ وهذا يدل على جواز الأمرين في غير الضرورة.

ص: **قد تلحق مع اسم الفاعل وأفعل[٥] التفضيل.**

ش: مثال اسم الفاعل قول الشاعر:

وما أدري وظني كل ظن ::: أمسلمني إلى قوم شراح[٦]

وقال آخر:

وليس الموافيني ليرفد خائباً ::: فإن له أضعاف ما كان آملا[٧]

وذهب هشام إلى أن النون في نحو: أمسلمني ونحوه مما لام فيه هي التنوين وأجاز: هذا ضاربنك وضاربني، والكاف والياء في موضع نصب، والدليل على أنها نون الوقاية ثبوتها في نحو الموافيني فإنه لا تنوين فيه لدخول أل، ومثال أفعل التفضيل قوله عليه السلام: «**غير الدجال أخوفني عليكم**»[٨] والأصل أخوف مخوفاتي عليكم فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه فاتصل أخوف بالياء معهودة بالنون، وأخوف هنا[٩] مصوغ من فعل المفعول كقولهم: أشغل من ذات النحيين وأزهى من ديك[١٠]، أو من أخاف وإن كان رباعيًّا إذ هو مطرد على مذهب سيبويه والمعنى: غير الدجال أشد إخافة عليكم من الرجال، أو من وصف المعاني على سبيل المبالغة بما توصف به الأعيان كقوله: شعر شاعر وتقديره: خوف غير الدجال أخوف خوفي عليكم فحذف المضاف إلى غير وإلى الياء وأقيما مقامه.

ص: **وهي الباقية في فليني لا الأولى وفاقاً لسيبويه.**

ش: أشار إلى قول الشاعر:

تراه كالثغام يعل مسكا ::: يسوء الغاليات إذا فليني[١١]

---

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٧٠، ٧١.

(٢) صدر بيت من الرجز، وعجزه: ليس الإمام بالشحيح الملحد، وهو لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٥/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، والدرر ١/ ٢٠٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٤١، ولحميد بن ثور في اللسان (لحد)، وهو غلط أو شك التبس على الجوهري فنسبه إلى حميد بن ثور الهلالي في الصحاح مادة (لحد)، وقد صحح ابن بري ذلك.

(٣) صحيح مسلم ٥٢/ ٧٠٢.

(٤) في ط: الياء.

(٥) في ط: واسم.

(٦) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن محرم - أو محمد - الحارثي في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٠، والدرر ١/ ٢١٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٤٣، والمحتسب ٢/ ٢٢٠.

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٥، والدرر ١/ ٢١٣.

(٨) التاج الجامع للأصول ٥/ ٣٥٤.

(٩) زيادة في ر.

(١٠) مجمع الأمثال ١/ ٣٧٦.

(١١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب، في ديوانه ١٨٠.

أي فلينني والمحذوفة عند سيبويه هي نون الإناث ، والباقية نون الوقاية واختاره المصنف[١] ، كما أنها هي[٢] الباقية في: "تَأْمُرُونَ" وذهب المبرد[٣] - ومن وافقه - إلى أن المحذوف هي نون الوقاية لأن الأولى ضمير فلا تحذف وهذا هو الأظهر ؛ لأن حذف الفاعل لا يجوز عند البصريين ، وفي البسيط: لا خلاف أن المحذوف نون الوقاية قال: وفليني جاء في الشعر ولا يقاس عليه .

فصل: من الضمير منفصل في الرفع منه للمتكلم: أنا محذوف الألف في وصل عند غير تميم، وقد يقال: هنا وأن وآن.

ش : لما فرغ من المتصل[٤] أخذ[٥] في المنفصل وبدأ بالمرفوع وبالمتكلم منه ، ومذهب البصريين[٦] أن الاسم هو الهمزة والنون وأما الألف فزائدة بدليل حذفها ، وإنما زيدت وقفًا لبيان الحركة كهاء السكت ؛ ولذلك تعاقبها كقول حاتم: هذا فزدى أنَهْ ، ومذهب الكوفيين[٧] أن الضمير هو المجموع بدليل ثباتها وصلاً في لغة بعضهم ، وقيل: إن الهاء في أنه بدل من الألف واختار المصنف مذهب الكوفيين[٨] . وفي أنا لغات:

الأولى: حذف ألفها وصلاً وإثباتها وقفاً وهي لغة غير تميم .

الثانية: إثباتها وصلاً ووقفاً وهي لغة تميم ، وبها قرأ نافع ، وقال الفراء[٩]: إن من قيس وربيعة من يقول هذه اللغة . قال المصنف[١٠]: والصحيح[١١] أن ثبوت الألف وقفًا ووصلاً هو الأصل .

الثالثة: هنا بإبدال الهمزة هاء ونحوه كثير وعكسه قليل .

الرابعة: آن على وزن عان ، قال الفراء[١٢]: بعض العرب يقول: آن يطيل الألف الأولى ويحذف الأخيرة وهي لغة قضاعة ، وقوله: يطيل الألف ، يدل على أنه إشباع ، وقال ابن إياز: وزعم الفراء أنها مقلوبة من أنا . انتهى .

وقال المصنف[١٣]: من قال: آن ، فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب في رأى: راء وليست الألف إشباعًا ، لأنها لا تكون[١٤] غالبًا إلا في ضرورة .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٠ .
(٢) زيادة في ط .
(٣) توثيق كلام المبرد .
(٤) في ر: في المتصل .
(٥) في ط: شرع .
(٦) شرح المفصل ٣/ ٩٣ .
(٧) السابق والصفحة .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤١ .
(٩) التذييل والتكميل ٢/ ١٩٥ .
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤١ .
(١١) سقطت في ط .
(١٢) معاني القرآن ٢/ ١٤٤ ، شرح المفصل ٣/ ٩٤ .
(١٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤١ ، ١٤٢ .
(١٤) في ر: لأنه لا يكون .

الخامسة: أنْ حكاه قطرب [١] .

ص: ويتلوه في الخطاب "تاء" حرفية كالاسمية لفظاً وتصرفاً.

ش : الضمير عائد إلى أن وهي اللغة الأخيرة ومثال ذلك: أنتَ أنتِ أنتما أنتم أنتن كما تقول في التاء الاسمية: ضربتَ ضربتِ ضربتما ضربتم ضربتن ؛ فالضمير أن والتاء حرف خطاب هذا مذهب البصريين[٢] فأنت عندهم مركب من اسم وحرف فلو سمي به حكوه ، وذهب الفراء[٣] إلى أنه بكماله هو الاسم ، وذهب ابن كيسان[٤] إلى أن التاء هي الاسم ، وهي التي في فعلت ، وكثرت بأن ، والميم في أنتما وأنتموا زائدة للتقوية ، والألف للتثنية والواو في أنتموا للجمع ، وتحذف الواو في المتصل قيل: والألف والواو صلتان ، والنون الأولى في أنتن زائدة ، وفي كلام بعضهم ما يدل على أن النونين زائدتان . وكذا الألف والواو ، وأن الضمير في ذلك هو الهمزة والنون .

ص: ولفاعل نفعل "نحن".

ش : فاعل نفعل هو المتكلم العظيم أو المشارك ، واختلف في علة بنائه على الضم ، قال الفراء وثعلب[٥]: لما تضمن معنى التثنية والجمع ؛ قوي بأقوى الحركات: قال الزجاج[٦]: "نحن" لجماعة ، ومن علامة الجمع الواو ، والضمير من جنس الواو ، وقيل غير ذلك .

ص: وللغيبة "هو" و"هما" و"هم" و"هنّ".

ش : هو للواحد المذكر ، وهي للواحدة المؤنثة ، ومذهب جمهور البصريين أن الضمير هو وهي بجملتهما ، وذهب الكوفيون والزجاج وابن كيسان[٧] إلى أن الهاء منهما هى الاسم ، والواو والياء مزيدتان للتكثير واستدلوا بحذفها في قول بعضهم "هُـ"و "هـِ" وبحذفها في التثنية والجمع ، وأجيب بأن الحذف ضرورة ، والتثنية والجمع ألفاظ مرتجلة .

وهما للمثني مطلقا ، وهم لجمع المذكر ، وهن لجمع المؤنث ، ومذهب أبى على[٨] أنها بجملتها الضمير ، وقيل: الأصل: هوما وهوموا وهونّ ، وهذه زوائد على أصل الضمير الذى هو فحركت الواو بالضم كما فعلوا في تاء أنتما وأنتم وأنتن فاستثقلوا الضمة عليها فحذفوها فسكنت ثم حذفت استخفافاً .

ص: ولميم الجمع في الانفصال ما لها في الاتصال.

ش : فيثبت[٩] لميم أنتم ما يثبت لميم ضربتم من التسكين والاختلاس ؛ لكن لا تجرى هنا خلاف

---

(١) التذييل والتكميل ٢/١٩٦ .
(٢) شرح الكافية ٢/ ١٠ .
(٣) شرح المفصل ٣/ ٩٥ .
(٤) السابق والصفحة ، والتذييل والتكميل ٢/ ١٩٦ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٨٩، والرأي فيه لثعلب دون الفراء .
(٦) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٨٩ .
(٧) شرح المفصل ٣/ ٩٦ ، ٩٧ ، والتذييل والتكميل ٢/ ١٩٩ .
(٨) الهمع ١/ ٢٠٢ .
(٩) في ط: فثبت .

يونس إذ لا يتصل بها ضمير .

ص: وتسكين هاء "هو" و "هي" بعد الواو والفاء واللام وثمّ جائز، وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر.

ش : قرأ أبو عمرو والكسائي وقالون بإسكان هاء "هو" و "هي" بعد الواو والفاء وثم . وقرأ الباقون بضم هاء "هو" وكسرها هاء "هي" وقرأ الكسائي وقالون بالإسكان في قوله تعالى: ﴿ **ثم هْو يوم القيامة من المحضرين** ﴾ [القصص: ٦١] [(١)] والتثقيل لغة الحجاز والتخفيف لغة نجد ، والتخفيف بعد الواو والفاء واللام أكثر ، وقد تسكن بعد الهمزة كقوله:

فقمتُ للطيف مرتاعاً وأرقني ::: فقلت أهي سرت أم عادني حلم[(٢)]

وبعد كاف الجر كقوله:

وقد علموا ماهنّ كهْي فكيف لي ::: سلو ولا أنفك صبّا متيما[(٣)]

قال المصنف[(٤)]: "ولم يجئ الإسكان إلا في الشعر" وقد قرئ شاذًا ﴿ **لكنّ هوْ الله ربي** ﴾ [(٥)] [الكهف: ٣٨] ، و ﴿ **فليمل هْو** ﴾ [(٦)] [البقرة: ٢٨٢] .

ص: وتحذف الواو والياء اضطرارًا.

ش : مثال حذف الواو قوله:

بَيّناه في دار صدق قد أقامَ ::: بها حيناً يعللنا وما نعلله [(٧)]

ومثال حذف الياء قول آخر:

سالمتُ من أجلِ سلمى قومها وهم ::: عِدى ولولاه كانوا في الفلا رمما[(٨)]

قال ابن جني: والأشبه أن يكون ذلك على لغة مَن سكن الواو والياء دون من حركهما ؛ لأن الساكن أضعف .

ص: وتسكنهما قيس وأسد.

ش : مثال ذلك قوله:

وركضك لولا هْو لقيتَ الذي لقوا ::: فأصبحت قد جاوزت قوم أعاديا [(٩)]

وقول الآخر:

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٥/ ٣٠ .
(٢) البيت من البسيط ، وهو لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، والدرر١/ ١٩٠ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٩١ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٣ .
(٥) انظر: معجم القراءات ٣/ ٣٦٦ .
(٦) انظر: معجم القراءات ١/ ٢٢٢ .
(٧) البيت من البسط ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٥ ، والدرر ١/ ١٨٧ .
(٨) البيت من البسيط ولم أعثر عليه .
(٩) البيت من الطويل في لسان العرب "ها" ، والدرر ١/ ١٩٢ .

إنّ سـلمـى الـتي لـو تـراءت ::: حـبّذا هْـي مـن خـلة لو تخـالي [١]

ولم يـبال[٢] قـيسٌ وأسـد بالتباس المتصل بالمنفصل ؛ لأن ذلك نادر والغالب أن موضع المنفصل يـدل عليه ، ومن مواضع اللبس: مَن أعطيتَه زيد ومَن لم أعطه هند ، وأنكر الزجاج [٣] سكون الواو ، والياء وجعله بعض المتأخرين ضرورة ، وينبغي أن يحمل ذلك على لغة غير قيس وأسد .

ص: وتشددهما همدان.

ش : مثال ذلك قولـه:

وإن لسـاني شـهده يشـتقي بهـا ::: وهـوَّ عـلي مـن صـبة الله علقـم[٤]

وقول آخر:

والـنفس إن دعيـت بالعـنف أبـية ::: وهـيّ مـا أُمـرَت بـاللطف تأتمـرُ[٥]

وزعـم بعضـهم أن التشديد هو الأصل ثم خفّفَ في اللغة المشهورة ، وزعم بعضَ المتأخرين أنه ضرورة ، وينبغي أن يحمل على لغة غير همدان .

ص: ومن المضمرات "إيا" خلافًا للزجاج.

ش : مذهـب سيبويه[٦] أن "إيا" اسم مضمر وعليه المحققون ، ومذهب الزجاج[٧]: أنه اسم ظاهر ولواحقـه ضـمائر في موضـع الخفـض بالإضـافة ، وعـن ابـن درستويه[٨]: أنه بين الظاهر والمضمر ، ومذهب الزجاج مردود بوجوه:

أحدها: أنـه لـو كـان ظاهـراً ؛ لكان تأخره عن عامله جائزًا ، بل راجحاً كغيره من المنصوبات الظاهرة .

الثاني: أن "إيـا" لا تقـع في موضـع رفـع ، وما لا يقع في موضع رفع ، فهو مضمر أو مصدر أو ظرف أو حال أو منادى ، ومباينة إيا لغير المضمر منتفية ؛ فتعين كونه مضمرًا .

الثالث: أن بعـض المرفوعات كجزء من رافعه ، وقد ثبت لـه منفصل فثبوت ذلك للنصب أولى إذ لا شيء من المنصوبات كجزء من ناصبه .

الرابع: أنـه يخلـف الضمير المتصل عند تعذره بالتقدم أو غيره كما يخلف ضمير الرفع المنفصل المتصل عند تعذره فنسبة المنفصلين من المتصلين واحدة .

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في اللسان (خلل) .
(٢) في ر: تبال .
(٣) ينظر: الهمع ١/ ٢٠٣ ، ٢٠٤ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لرجل من همدان في شرح التصريح ١/ ١٤٨ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٦ ، والدرر١/ ١٩٣
(٥) البيت من البسيط في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٦ ، والدرر١/ ١٩٣ .
(٦) الكـتاب ٢/ ٣٥٥ وقـال ابـن يعـيش في المفصـل:أسـد الأقـوال إذا أمعـن الـنظر فـيها مـا ذهـب إلـيه أبـو الحسن الأخفش وهو أن إيا اسم مضمر٣/ ٩٨ .
(٧) وهو رأي المازني والخليل كذلك .
(٨) شرح المفصل ٣/ ١٠٠ .

ص: وهو في النصب كأنا في الرفع.

ش: يعني أن إيا ضمير منصوب منفصل كما أن أنا ضمير مرفوع منفصل.

ص: لكن يليه دليل ما يراد به من متكلم أو غيره، اسماً مضافاً إليه وفاقاً للخليل والأخفش والمازني لا حرفًا خلافًا لسيبويه ومن وافقه.

ش: إنما ولـيه دليل ما يراد به؛ لأنه وضع بلفظ واحد؛ فافتقر إلى ما يدل على المراد به فتقول: إيـاي وإيانا وإياك، إلى إياكن وإياه إلى إياهن، واختلف في هذه اللواحق فذهب الخليل[١] والأخفش والمـازني[٢] إلى أنهـا أسمـاء مضـمرة فإياي وأخواته عندهم ضميران، وأحدهما مضاف إلى الآخر، وذهب سيبويه[٣] والفارسي[٤] ونقل عن الأخفش أيضًا إلى أنها حروف تبين أحوال الضمير واختاره جماعة، واختار المصنف[٥] مذهب الخليل، واستدل على اسميتها بأوجه:

أحدها: أن الاسم المجرور بالإضافة خلفها فيما رواه الخليل: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه، وإيا الشواب"[٦].

قيل: ولا حجة فيه لشذوذه ولإمكان أن يكون إيا هذه اسماً ظاهراً بمعنى حقيقة الشيء وليست هي التي في إياك.

الثاني: أن الكاف في إياك لو كانت حرفـاً، لاستعملت مجردة من اللام وتالية لها كاسم الإشارة بل أولى لرفع توهم الإضافة هن، واعترض بالكاف في نحو: رويدك فإنها حرف ولا تلحقها اللام.

الثالث: أنهـا لو كانت حرفاً؛ لجاز تجريدها من الميم في الجمع كما جاز في نحو: "من يفعل ذلك منكم" واعترض بكاف أرأيتك فإنها حرف في الأصح ولا تجرد من الميم.

الرابع: أنها لو كانت حرفـاً؛ لم يحتج إلى الياء في إياي كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في أنا.

الخامس: أن غير الكاف من لواحق "إيا" مجمع على اسميتها مع غير إيا، مختلف في اسميتها مع إيـا فـلا يترك ما هو مجمع عليه لما هو مختلف فيه ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد، وأورد المصنف على نفسه سؤالاً[٧] وملخصه[٨]: أن المضمر لا يضاف، وما ذهب إليه يؤدي إلى إضافة إيا وهي ممتنعة من وجهين:

أحدهما: أن الإضـافة إما للتخفيف وهو مخصوص بالأسماء العاملة عمل الأفعال و" إيّا" ليس منها. وإما للتخصيص، و"إيا" من الضمائر وهي أعرف المعارف فلا حاجة إلى تخصيص.

والثاني: إن "إيا" لو كان مضافـاً لكانت إضافته الشيء إلى نفسه، وأجاب بما ملخصه: أن إضافة

---

(١) هذا الرأي منسوب في شرح المفصل لسيبويه والأخفش ٣/ ١٠١.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٥.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٥٥.
(٤) الإغفال ٥٤، ٥٥، وسر صناعة الإعراب ٣١٣.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٥.
(٦) الكتاب ١/ ٢٧٩.
(٧) في ط: ما.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٦.

التخفيف مسلم امتناعها . أما إضافة التخصيص فغير ممتنعة ، فإنها تصير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة ، وإلا ازداد بها وضوحاً كما يزداد بالصفة كقوله:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم [١]

ولا حاجه إلى انتزاع تعريفه وقد يضاف علم لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج إلى زيادة الوضوح كقول ورقة:

ولو جاء في الذي كرهت قريش ::: ولو عجت بمكتها عجيجًا [٢]

وأما[٣] إلزامهم بإضافة إيا إضافة الشيء إلى نفسه فيلتزمها معتذرين بما اعتذر عنها في نحو: جاء زيد نفسه وأشباه ذلك ، وتحصل في إياك وأخواته على ما ذكر المصنف ثلاثة مذاهب:

مذهب سيبويه: أن إيا ضمير ولواحقه حروف ، ومذهب الخليل أن إيا ضمير ولواحقه ضمير ، ومذهب الزجاج: أن إيا ظاهر ولواحقه ضمائر ، وذهب الفراء إلى: أن " إيا" دعامة تعتمد عليها لواحقه لتنفصل وهي الضمائر ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن المجموع هو الضمير ، و"إيا" على اختلاف هذه الأقوال ليست مشتقة من شيء .

وذهب أبو عبيدة إلى أنها مشتقة وهو ضعيف .

ص: ويقال: إياك وأياك وهياك وهَياك.

ش : اللغة المشهورة إياكَ بكسر الهمزة وتشديد الياء وبها قرأ الجمهور[٤] ، وقرئ بفتح الهمزة وتشديد الياء[٥] وتروى عن علي ، وقرأ أبو عمرو بن فايد بالكسر[٦] مع التخفيف[٧] وقرئ "هِياك" بكسر الهاء المبدلة مع التشديد[٨] وقرئ "هياك " بفتح الهاء مع التخفيف (وهي قراءة السوّار الغنوى[٩] ، فهذه خمس لغات ، وقرئ أياك بفتح الهمزة مع التخفيف) وبها قرأ الرقاشي وقرئ "هياك" بكسر الهاء مع التخفيف[١٠] صارت سبع لغات وأغربها تخفيف الياء .

فصل: يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنما.

ش : مثاله قول الفرزدق:

أنا الفارس الحامي الذمار وإنما ::: يدافع عن أحسابه أنا أو مثلي [١١]

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: بأبيض ماضي الشفرتين يماني ، وينسب لرجل من طيئ في المقاصد النحوية ٣/ ٢٧١ والخزانة ٢/ ٢٢٤ .
(٢) البيت من الوافر ، ولم أعثر عليه .
(٣) في ط: فأما .
(٤) وهي الثابتة في مصحفنا .
(٥) معجم القراءات ١/ ٩ .
(٦) في ط: بالكسرة .
(٧) معجم القراءات ١/ ١٠ .
(٨) معجم القراءات ١/ ١٠ .
(٩) معجم القراءات ١/ ١٠ .
(١٠) معجم القراءات ١/ ١٠ .
(١١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٥٣ .

ومن ذلك قول الراجز:

كأنا يوم قرا إنما نقتل إيانا[١]

ووهم الزمخشري[٢] في جعله إنما نقتل إيانا من وقوع المنفصل موقع المتصل وليس كذلك ؛ لأنه لو قال: نقتلنا لجمع بين ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى ، وذلك مما تختص بـه الأفعال القلبية ، وغر الزمخشري ذكر سيبويه هذا البيت في باب ما يجوز في الشعر من "إيا" قال: فمن ذلك قول حميد:

إليـك حتى بلغـت إياكا[٣]

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر ؛ لأنه لولا انكسار البيت لقال: حتى بلغتك ، ثم ذكر البيت الذي أولـه: كأنـا . لا لأن مـا فـيه لا يجـوز إلا في الشـعر ؛ بل لأن إيانا وقع فيه موقع أنفسنا ؛ فبينه وبين الأول مناسبة مـن قبل أن إيانا في الموضعين وقعت موقعاً غيرها به أولى . قاله المصنف[٤] . ومذهب سيبويه[٥] أن فصل الضمير بعد " إنما"[٦] ضرورة . وعلى هذا فلا يجوز في نقتل إيانا في غير الشعر إلا نقتل أنفسنا ؛ لأن الاتصال ممتنع لما سبق .

ص: أو رفع بمصدر مضاف إلى المنصوب.

ش : مثال ذلك: عجبت من ضربك هو ، ومنه قول الشاعر:

بنصـركم نحـن كنـتم ظافـرين وقـد ::: أغـري العـدا بـك استسلامكم فشلا[٧]

فالمصدر في هذا مضافًا إلى ما هو منصوب في المعنى .

ص: أو بصفة جرت على غير صاحبها.

ش : مثاله: زيد هند ضاربها هو ، (ومنه)[٨] قول الشاعر:

غـيلان مـيَّة مشـغوف بهـا هـو مـذ ::: بـدت لـه فحجـاه بـأن أو كربًا[٩]

هـذا مذهـب البصـريين ، وأجـاز الكوفيون عدم إبرازه عند أمن اللبس ، وسيأتي بيان ذلك في باب المبتدأ .

قيل: وأهمل المصنف تفصيلاً وهو: أنه إذا كان ضمير تثنية أو جمع لم تبرزه العرب نحو: مررت برجل قائم أبوه لا قاعدين ؛ لأن التثنية والجمع أغنيا عن إبرازه .

ص: أو أضمره العامل.

---

(١) البيت من الهزج ، وهو لذي الأصبع العدواني في خزانة الأب ٥/ ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ولسان العرب أيا .
(٢) شرح المفصل ٣/ ١٠١ .
(٣) الرجز لحميد الأرقط في تخليص الشواهد٩٢ ، وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٠ ، ٢٨١ ، وشرح المفصل ٣/ ١٠١ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٨ ، ١٤٩ .
(٥) الكتاب ٢/ ٣٦٢ .
(٦) في ط: إيا .
(٧) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٩٧ .
(٨) زيادة في ط .
(٩) البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة في الدرر ١/ ١٩٨ ، ولم أجده في ديوانه .

ش : مثاله قول الشاعر:

وإنْ هُوَ لم يحمل عَلَى النفسِ ضيمها ::: فليسَ إلى حسن الثناء سبيل[١]

وقول آخر:

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب ::: لعلك تهديك القرون الأوائل [٢]

قال المصنف في شرح الشافية: أنت: فاعل فعل مقدر مطاوع لينفعك تقديره: فإن لم تنفع بعلمك ؛ لم ينفعك علمك ، وذهب ابن عصفور[٣] إلى أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المعنى وليس من باب الاشتغال ، والتقدير: فإن ضللت ، لم ينفعك علمك ، وخرجه السهيلي[٤] على وجهين:

أحدهما: أنه مبتدأ ، وسهل ذلك وجود الفعل في الجملة .

والثاني: أن أنت في موضع نصب كما وضع المنصوب موضع المرفوع في قوله في الحديث: «**من خرج إلى الصلاة لا ينهزه إلا إياها**» .

ص: أو أخر.

ش : مثال ذلك: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ [الفاتحة: ٦] .

ص: أو كان حرف نفي.

ش : ﴿ **مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ** ﴾ [المجادلة: ٢] ﴿ **وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ** ﴾ [الأنعام: ١٣٤] وقول الشاعر:

إن هو مستولياً على أحد ::: إلا على حزبه[٥] المجانين[٦]

ص: أو فصله متبوع.

ش : نحو جاء عبد الله وأنت ، و ﴿ **يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ** ﴾ [الممتحنة: ١] و ﴿ **لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ** ﴾ [الأنبياء: ٥٤] .

ص: أو ولي واو المصاحبة.

ش : كقول الشاعر:

وآليت لا أنفك أحذو قصيدة ::: تكون وإياها بها مثلا بعدي[٧]

ص: أو إلا.

ش : كقوله تعالى: ﴿ **أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ** ﴾ [يوسف: ٤٠] وكقول الشاعر:

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للسموأل بن عادياء في ديوانه ٩٠ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو للبيد في ديوانه ٢٥٥ .
(٣) شرح الجمل ١/ ٣٧٣ .
(٤) أمالي السهيلي ٤٣ .
(٥) في ط: أضعف .
(٦) البيت من المنسرح ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ١٦٦ ، والدرر ٢/ ١٠٨ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأغاني ٦/ ٢٥٨ ، وخزانة الأدب ٨/ ١٥ ، ٥١٩ .

قد علمت سلمى وجارتها ::: ما قطر الفارس إلا أنا[١]

ص: أو إما.

ش: نحو: قام إما أنا وإما أنت[٢]، وكقول الشاعر:

بك أوبي استعان قليل إما ::: أنا أو أنت ما ابتغى المستعين[٣]

ص: أو اللام الفارقة.

ش: مثاله إن ظننت زيداً إلا إياك قال الشاعر:

إن وجدت الصديق حقا لإيا ::: ك فمرني فلن أزال مطيعًا[٤]

وأجاز الأخفش[٥]: إن قام لأنا وإن قام لنحن وهذا عند غيره من البصريين يختص بالأفعال النواسخ.

ص: أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتفقا رتبة.

ش: مثال ذلك: علمتني إياي وعلمتك إياك؛ وعلمته إياه؛ واحترز بغير مرفوع من نحو علمتني فإنه لا يجوز فصل الياء، والمراد بالاتفاق أن يكونا ضميري متكلم أو مخاطب أو غائب.

ص: وربما اتصلا غائبين إن لم يشتبها لفظًا.

ش: مثال ذلك ما حكاه الكسائي: هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها، وقول مغلس:

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة ::: لضغمهماها يقرع العظم نابها[٦]

وقول الآخر[٧]:

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة ::: أنا لهماه قفو أكرم والد[٨]

وذلك قليل والوجه الانفصال، فإن اشتبها لفظاً امتنع الاتصال نحو: زيد الدراهم أعطيتموه، وأجاز بعضهم الاتصال في ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مطلقا فتقول: أعطيتنيني وأعطيتكما كما وأعطيتموه على ضعف وقبح وفي كلام سيبويه ما يدل على جواز نحو: إعطاهوه فإنه قال[٩]: والكثير أعطاه إياه.

ص: وإن اختلفا رتبة جاز الأمران.

ش: اختلافهما أن يكون أحدهما متكلما والآخر مخاطبا أو غائبًا أو يكون مخاطبا والآخر

---

(١) البيت من السريع، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه١٦٧.

(٢) في ط: إما أنت وإما أنا.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ١/ ٢٩٩.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٠٢، والمقاصد النحوية ١/ ٣٠١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٠.

(٦) البيت من الطويل، وهو لمغلس بن لقيط في خزانة الأدب ٥/ ٣٠١، ٣٠٣، والمقاصد النحوية١/ ٣٣٣، وبلا نسبة في لسان العرب (ضغم).

(٧) في ر: آخر.

(٨) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد٩٧، والدرر ١/ ٢٠٣، والمقاصد النحوية ١/ ٣٤٢.

(٩) الكتاب ٢/ ٣٦٥.

غائبا[١] فيجوز حينئذ الوجهان وهما الاتصال والانفصال أعني في الثاني، وأما ما ولي الفعل فلا يكون إلا متصلاً فتقول: الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه وزيد ظننتكه وظننتك إياه.

ص: ووجب في غير ندور تقديم الأسبق رتبة مع الاتصال خلافاً للمبرد ولكثير من القدماء.

ش: يجب مع الاتصال تقديم المتكلم على المخاطب، والمخاطب على الغائب. نحو: الدرهم أعطيتكه، ويا غلام أعطانيك زيد، وتقديم المتكلم على الغائب بطريق الأولى نحو: أعطانيه، وأشار بقوله: غير ندور إلى ما روي من قول عثمان - رضي الله عنه[٢]: أراهمني الباطل شيطانًا[٣]، فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم مع الاتصال، وقال المصنف[٤]: والقياس أرانيهم قيل: قياسه: أراهم إياي؛ لأن ضمير الجمع هو الفاعل في المعنى، وقوله مع الاتصال احتراز من الانفصال فإنه يجوز معه تقديم كل منهما فتقول: الدرهم أعطيتك إياه، وأعطيته إياك هذا عند عدم اللبس، فإن ألبس؛ وجب تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو: زيد أعطيتك إياه، وذهب المبرد[٥] وكثير من القدماء إلى جواز تقديم غير الأسبق مع الاتصال نحو: ظننتهوك وأعطيتهوك، لكن الاتصال عندهم أحسن.

ص: وشذ إلاك فلا يقاس عليه.

ش: أشار إلى قول الشاعر:

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ::: إلا يجاورنا إلاك ديار[٦]

وذهب أكثر النحويين أن اتصاله بإلا ضرورة، وأجازه ابن الأنباري في الكلام[٧]. قال المصنف[٨]: ومن حكم على "إلا" بأنها عاملة؛ لم يعد هذا من الضرورات بل جعله مراجعة لأصل متروك، وفي بعض النسخ بعد قوله فلا يقاس عليه: ولا يجوز حتاك خلافًا لابن الأنباري فيهما. انتهى.

ووافق ابن الأنباري على إجازة حتاك الفراء وهشام لقوله:

فلا والله لا يلقى أناس ::: فتى حتاك يا ابن أبي يزيد[٩]

وسيأتي ذلك في حروف الجر.

ص: ويختار اتصال نحو "هاء": أعطيتكه.

ش: وهو كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس ثانيهما خبرًا في الأصل، ومنه قوله

---

(١) في ر: غائب.
(٢) سقط في ر.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٢.
(٥) الكتاب ٢/ ٣٧٧.
(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩، وخزانة الأدب ٥/ ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٢٥، وشرح شواهد المغني ٨٤٤.
(٧) التذييل والتكميل ٢/ ٢٣٤.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٢.
(٩) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٤٧٤، ٤٧٥، والدرر ٤/ ١١١، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٦٥.

تعالى: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود: ٢٨] و﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ [الأنفال: ٤٣] ولم يذكر سيبويه فيه غير الاتصال وذكر غيره الانفصال، وقال المصنف[١]: ظاهر كلام سيبويه: أن الاتصال لازم، ويدل على عدم لزومه قوله - عليه الصلاة والسلام[٢]: «إن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم»[٣] وقال الشلوبين[٤]: الانفصال أرجح وتأول[٥] كلام سيبويه، وهو بعيد.

ص: وانفصال الآخر من نحو: منعكها وفراقيها وخلتكه.

ش: يجوز في هذه الثلاثة الانفصال والاتصال، والانفصال أرجح، أما **الأول**: فهو كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل نحو قوله:

تعزيت عنها كارها فتركتها ::: وكان فراقها أمر من الصبر[٦]

والثاني: كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو مفعول كقول الآخر:

فلا تطمع أبيت اللعن فيها ::: ومنعكها بشيء يستطاع[٧]

والثالث: كل فعل تعدى إلى مفعولين ثانيهما خبر في الأصل نحو: خلتكه، فمذهب المصنف: أن اتصاله أرجح، وهذا مذهب سيبويه[٨]، ومنه قول الشاعر:

أخي حسبتك إياه وقد ملئت ::: أرجاء صدرك بالأضغان والإحن[٩]

ورجح الانفصال بوجهين:

أحدهما: أنه كان خبرًا في الأصل، ولو بقي على ما كان لوجب الانفصال، فكان انفصاله بعد دخول الناسخ راجحًا.

الثاني: أنه منصوب بجائز التعليق والإلغاء، وهو لا يكون معهما إلا منفصلاً، وكان انفصاله مع الإعمال أولى وردهما المصنف في شرح الشافية[١٠] بأنهما يقتضيان جواز انفصال الأول[١١]، وهو ممتنع، واختار الاتصال هناك قال: لأنه ثاني منصوبين لفعل فكان كالثاني في قوله تعالى: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود: ٢٨] واعلم أن الضمير إذا نصب باسم الفاعل المضاف إلى مضمر هو مفعول؛ جاز فيه الوجهان، والانفصال أرجح كالمصدر نحو قوله:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٣.
(٢) في ط: عليه السلام.
(٣) رواه البخاري في كتاب الجنائز برقم ١٣٥٤.
(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٣٥ يقول أبو علي: فقوي الانفصال فيه استعمالاً.
(٥) في ط: ويؤول.
(٦) البيت من الطويل، وهو ليحيي بن طالب الحنفي في المقاصد النحوية ١/ ٣١٥.
(٧) البيت من الوافر، وهو لعبيدة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢١١، ولرجل من تميم في تخليص الشواهد ٨٩، ولرجل من تميم أو لعبيدة بن ربيعة في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٧، ٢٩٩، ولرجل من تميم أو لقحيف العجلي في شرح شواهد المغني ١/ ٣٣٨.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٣.
(٩) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ١/ ٢٨٦.
(١٠) ١/ ٢٣٢.
(١١) في ط: الانفصال في الأول.

ص: وكهاء أعطيتكه هاء نحو: كنته.

ش : يعني أن اتصال هاء كنته ونحوها أرجح وهو اختيار الرماني وابن الطراوة، ومذهب سيبويه[١] أن الانفصال هو المختار؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل كهاء خلتكه، وفرق المصنف[٢] بينهما على ما اختاره هنا بأن الضمير في خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته فإنه لم يحجزه إلا مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل مباشر له فهو شبيه بهاء ضربته، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل كما لا ينفصل هاء ضربته إلا أنه أجيز مرجوحًا؛ ولأن الاتصال ثابت في النظم والنثر، والانفصال لم يثبت في غير الاستثناء إلا في النظم، ومن الوارد في النثر قول النبي - عليه السلام: **«إياك تَكُونَنها يا حُمَيراء»** وقوله - عليه السلام - لعمر في ابن صياد: **«إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله»**[٣] ومن ذلك قول بعض العرب: عليه رجلاً ليسني[٤].

ص: وخلف ثاني مفعولي نحو: أعطيت زيدا درهما في باب الإخبار.

ش : فإذا أخبر عن الدرهم من هذا المثال، قلت: الذي أعطيت زيدًا إياه درهم بالانفصال على قاعدة باب الإخبار بالذي[٥]، وهو أنك تضع الضمير موضوع المخبر عنه وهذا اختيار قوم، واختار المصنف الاتصال[٦]، فتقول: الذي أعطيته زيدًا درهم وهو اختيار المازني[٧]؛ لأن الاتصال هو الأصل، ورجح الأول بوجوب الانفصال عند خوف اللبس، نحو: أعطيت زيدًا عمرًا فتقول: الذي أعطيت زيدًا إياه عمرو.

ص: ونحو:

ضمنت إياهم الأرض، ويزيدهم حبًا ::: إلى هم من الضرورات

ش : أشار بالأول إلى قول الشاعر:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت ::: إياهم الأرض في دهر الدهارير[٨]

فأوقع إياهم - وهو منفصل - موقع المتصل ضرورة، وأشار بالثاني إلى قول آخر:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم ::: إلا يزيدهم حبًا إلى هم[٩]

فهم فاعل يزيد ولولا الضرورة لقال: يزيدونهم.

قال المصنف[١٠]: وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٥.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٥، ١٥٦.
(٣) رواه البخاري في كتاب الجنائز برقم: ١٣٥٤.
(٤) شرح المفصل ٣/ ١٠٧.
(٥) سقطت في ر.
(٦) شرح التسهيل ١/ ١٥٥.
(٧) السابق الجزء والصفحة.
(٨) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢١٤.
(٩) البيت من البسيط، وهو لزياد بن فقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٥٠، ٢٥٥، وشرح شواهد المغني ١/ ١٣٥.
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٦.

قال المصنف[1]: وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم فيجعل المتصل وهو الواو فاعلا، والمنفصل توكيدا؛ لصح، وهذا وهم؛ لأن ذلك جمع بين ضميرين أحدهما فاعل والآخر مفعول في غير فعل قلبي. انتهى.

فاعتقد المصنف أن فاعل يزيد هو المفعول، وليس كذلك بل الفاعل ضمير القوم المصاحبين، والمفعول عائد على من سبق ذكره، والمعنى ألا يزيد القوم المصاحبون أولئك المفارقين حبًّا؛ لأنه ذكر قومًا ومدحهم ثم قال: وما أصاحب... البيت، والأبيات في الحماسة؛ لكن صدر البيت المذكور فيها:

لم ألق بعدهم حيًّا فأخبرهم

والشعر لزياد بن حميد بن سعيد بن عميرة بن حويرب العدوي.

فصل: الأصل تقديم مفسر المضمر الغائب.

ش: ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة، وأما الغائب فعارٍ عنها فاحتاج إلى مفسر، وإنما كان الأصل تقديمه؛ ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره.

ص: ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل.

ش: فإذا قلت: لقيت زيدًا وعمرًا يضحك، فالضمير في يضحك عائد على عمرو ولا يعود على زيد إلا بدليل، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ** ﴾ [العنكبوت: ٢٧] فالضمير في ذريته عائد على إبراهيم؛ لأن المحدث عنه من أول القصة إلى آخرها: إبراهيم، وقال بعضهم: إذا تقدم اسمان مستويان في الإسناد فكان الضمير عائدًا على الأقرب إلا بدليل، فإن لم يستويا في الإسناد، وكان الثاني في ضمن الأول؛ عاد على الأول خلافا لابن حزم[2] في زعمه: أن الضمير في قوله تعالى: ﴿ **فَإِنَّهُ رِجْسٌ** ﴾ [الأنعام: ١٤٥] عائد على الخنزير؛ لأنه[3] أقرب.

ص: وهو إما مصرح بلفظه أو مستغنى عنه بحضور مدلوله حسًّا أو علمًا أو بذكر ما هو له جزء أو كل أو نظير أو مصاحب بوجه ما.

ش: وهو يعني المفسر والمصرح بلفظه نحو: زيد لقيته، وهو الأصل، ومثال المستغنى عنه بحضور مدلوله حسًّا قوله تعالى: ﴿ **قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي** ﴾ [يوسف: ٢٦] و﴿ **قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ** ﴾ [القصص: ٢٦] فاستغنى بحضور ما يعود عليه الضمير في قال وهي واستأجره عن ذكره لفظاً. هكذا مثل المصنف[4]. قيل: وليس كما مثل به؛ لأن هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما، فالضمير في "قال" يعود على يوسف، وهي عائد على قوله: "بأهلك" والضمير في

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٦.
(٢) ابن حزم هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الأندلسي القرطبي، توفي سنة ٤٥٦هـ معجم الأدباء ١٢/ ٢٣٥.
(٣) في ر: لكونه.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٧.

"استأجره" عائد على موسى، ومثال المستغنى عنه بحضور مدلوله علمًا قوله: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر: ١] أي القرآن، ومثال المستغنى بذكر ما هو له جزء يعني ما المفسر له جزء كقول حاتم:

أَمَاوِيَّ ما يغني الثراءُ عن الفتى ::: إذا حَشْرَجتْ يومًا وضاقَ بها الصدرُ(١)

فالضمير في حشرجت عائد على النفس، وذكر الفتى مغن عن ذكرها؛ لأنها جزؤه، ومثال المفسر له كل: قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا [فِي سَبِيلِ اللَّهِ](٢) ﴾ [التوبة: ٣٤] فالذهب والفضة بعض المكنوزات فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع حتى كأنه قيل: والذين يكنزون أصناف ما يكنز ولا ينفقونها، ومثال النظير: عندي درهم ونصفه، أي ونصف درهم ومنه: ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ [فاطر: ١١] أي: من عمر معمر آخر ومنه قول الشاعر:

وكل أناس قاربوا قيد فحلهم ::: ونحن خلعنا قيده فهو شاربُ(٣)

أي قيد فحلنا، ومثال ما هو مصاحب بوجه ما نحو الاستغناء بمستلزم عن مستلزم قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة: ١٧٨] فعفي يستلزم عافيًا فالضمير في إليه عائد عليه، ومنه قول الشاعر:

لكالرَّجُلِ الحَادي وقد متع(٤) الضُّحَى ::: وطيرُ المنايَا فوقهنّ أواقعُ(٥)

فالحادي يستلزم إبلاً محدوة فضمير فوقهن عائد على الإبل، ويقال: متع إليها وتمتع إذا ارتفع وطال، ويروى تلع بمعنى ارتفع، ومثله: ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ [ص: ٣٢] أغنى عن ذكرها ذكر العشي، وقيل: دلّ عليها الإشراق في قصة داود، وقد قيل: إن فاعل توارت ضمير الصافنات، وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما يصاحبه ذكرًا، أو استحضارًا كذكر الخير وحده متلوًّا بضمير اثنين مقصود بهما المذكور وضده نحو قوله:

وما أدري إذا يممت أرضًا ::: أريد الخير أيهما يليني(٦)

ص: ويقدم الضمير المكمل معمول فعل أو شبهه على مفسر صريح كثيرًا إن كان المعلوم مؤخر الرتبة.

ش: مثال ذلك: ضرب غلامَه زيد، وغلامه ضرب زيد، وضرب غلام أخيه زيد، وغلام أخيه ضرب زيد، فهذه صور أربع داخلة تحت قوله: المكمل معمول فعل؛ لأن المضاف إليه مكمل المضاف.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ١٩٩.
(٢) ما بين المعكوفين سقط في ط.
(٣) البيت من الطويل، وهو لفرعان بن الأعرف في الدرر ٢/ ٢٥١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي١٤٤٥.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر٨/ ٢٤٧، ولسان العرب (وقع).
(٥) في ط: تلع.
(٦) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدي في ديوانه ٢١٢.

أمـا **الأولى** فجائـزة بإجمـاع ؛ لأن الفـاعل مقـدم في الرتـبة ، وأما **الثانية** فحكى المصنف[١] عن الكوفـيين منعها ، والصحيح أنها جائزة ، وأما **الثالثة** فكالأولى ، وأما **الرابعة** فحكى المصنف[٢] عن الكوفـيين مـنعها ، والصـحيح الجواز ، وحكى غيره عن الكوفيين إجازة ذلك ، وسيأتي بيانه في باب تعـدي الفعل ولزومه ، ومثال شبه الفعل: أضارب غلام زيد ، وأضارب غلام أخيه زيد وإنما جازت هذه المسائل وشبهها ؛ لأن المعمول فيها مؤخر الرتبة ، والمفسر في نية التقديم .

ص: وقليلاً إن كان مقدمها وشاركه صاحب الضمير في عامله.

ش : مثال ذلك: ضرب غلامه زيدًا فالمعمول الذي اتصل به الضمير مقدم الرتبة وهو عائد على مـتأخر لفظًـا ورتـبة . قـال المصـنف[٣]: والـنحويون - إلا أبـا الفتح - يحكمون بمنع هذا والصحيح جوازه لوروده عن العرب كقول حسان:

ولـــو أن مجـــدًا أخلَـــدَ الدهـــر واحـــدًا :::: مـــن الـــناس أبقـــى مَجده الدهر مطعمًا[٤]

ونحوه في الشعر كـثير ، وقـد أجـاز هـذه المسـألة قـبل المصـنف وأبـي الفـتح: الأخفـش مـن البصـريين[٥] ، وأبـو عـبد الله الطـوال[٦] مـن الكوفيين ، وخص بعضهم جوازها بالشعر وهو حسن لكـثرة مـا ورد مـن ذلـك ، وقـد رام بعـض الـنحويين تـأويل ذلك كله وتأويل ذلك يبعد . واحترز بقولـه: وشاركه صاحب الضمير في عامله من نحو: ضرب غلامها جارَ هند ، فصاحب الضمير الذي هو هند لم يشارك الفاعل الذي هو غلامها في العامل ؛ لأن هندًا مخفوض بالإضافة ، وغلامها مرفوع بضـرب ، فهـذا ممتنع ؛ لأنـه إذا شاركه في عامله كان مشعرًا به ؛ لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعـول فـإذا افـتتح الكـلام بفعل ووليه مضاف إلى ضمير ؛ علم أن صاحب الضمير فاعل إن كان المضاف منصوبًا ، ومفعول إن كان المضاف مرفوعًا ، وإذا لم يشاركه في عامله لم يكن قبله ما يشعر به فيتأكد المنع .

ص: ويتقدم أيضًا غير منوي التأخير إن جر برب.

ش : مثاله قول الشاعر:

واهٍ رأبـــت وشـــيكا صـــدع أعظمـــه :::: وربـــه عَطـــبًا أنقـــذت مـــن عَطـــبه[٧]

ص: أو رفع بنعم أو شبهها أو بأول المتنازعين.

ش : مثال المرفوع بنعم قول الشاعر:

نعـــم امـــرءا هـــرم لم تعـــر نائـــبة :::: إلا وكـــــان لمـــــرتاع لهـــــا وزرًا[٨]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٠ .
(٢) السابق والصفحة .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه٢٤٣ .
(٥) شرح الكافية ١/ ٧٢ .
(٦) الخصائص ١/ ٢٩٤ .
(٧) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر٤/ ١٢٧ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٧ .
(٨) البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى في شرح التصريح ٢/ ٩٥ ولم أعثر عليه في ديوانه .

وذهب الكوفيون إلى أنه لا ضمير في نعم ؛ بل الاسم المرفوع بعد نعم الفاعل ، ومثال شبه نعم: بئس رجلاً زيد ، وظرف رجلاً عمرو ، ومثال المرفوع بأول المتنازعين قولـه:

جفـــوني ولم أجـــف الأخـــلاّءَ إنـــني ::: لغـــير جمـــيل مـــن خليـــلي مهمـــل [(١)]

وفي جواز نحو هذا خلاف يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى .

ص: أو أبدل منه المفسر أو جعل خبره.

ش : مثال ما أبدل منه المفسر ما حكاه الكسائي[(٢)]: اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم ، وفي هذه المسـألة خلاف ، والصحيح جوازها ، وهو مذهب الأخفش ، وقال المصنف في الشرح عند استدلاله عـلى جـواز[(٣)]: ضرب غلامه زيدًا ، ولأن جواز نحو: ضرب غلامه زيدًا أسهل من جواز: ضربوني وضـربت الـزيدين ، ونحـو: ضربته زيدًا على إبدال زيد من الهاء ، وقد أجاز الأول البصريون وأجيز الثاني بإجماع حكاه ابن كيسان ، ومثال ما جعل المفسر خبره قوله مع إلى: ﴿ **إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا** ﴾ [المؤمنون: ٣٧] قال الزمخشري[(٤)]: هذا ضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه من بيانه وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا قال: لأن الخبر يدل عليها ويبينها قال: ومنه:

هي النفس تحمل ما حملت[(٥)]

وهي العرب تقول ما شاءت ، قال المصنف[(٦)]: وهذا من جيد كلامه .

وفي تـنظيره بهـي الـنفس وهـي العـرب ضعف ؛ لإمكانه جعل العرب والنفس بدلين ، وتحمل وتقول خبرين . انتهى .

قـيل: وإنما ذلك يفسره سياق الكلام ؛ لأنه إذا فسره الخبر وهو مضاف لشيء وموصوف بشيء كـان عـائدًا إلى الخـبر بقيد إضافته ، وقيد صفته ، وحينئذٍ يصير التقدير: إن حياتنا الدنيا ، وذلك غير جائـز ، ولـيس في كـلام الزمخشـري ما يدل على ما ذهب إليه المصنف ؛ لأنه قال: وضع هي موضع الحياة ، ولم يقل: موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر ، وقولـه: لأن الخبر يدل عليها ويبينها ؛ يعني أن سياق هذا الكلام دل على أن المضمر هو الحياة .

ص: أو كان المسمى ضمير الشأن عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين.

ش : يسـميه البصـريون[(٧)] ضـمير الشأن إذا كان مذكرًا ، وضمير القصة إذا كان مؤنثا ؛ فالأول نحـو: ﴿ **قُـلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ [الإخـلاص: ١] في أحد الوجهين ، والثاني نحو: ﴿ **فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ** ﴾ [الحج: ٤٦] .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٧٧ ، ٥/ ٢٨٢ والمقاصد النحوية ٣/ ١٤ .
(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٢ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١ .
(٤) الكشاف ٣/ ٣٢ .
(٥) شطر بيت مـن المتقارب ، وهو بلا نسبة في الهمع ١/ ٢٢٤ ، وقد ظن محققًا شرح التسهيل لابن مالك أنه نثر ولم يكتبوه على الشكل المعتاد عندهم للشعر .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١ .
(٧) شرح المفصل ٣/ ١١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٣ .

ويسميه الكوفيون[1]: ضمير المجهول ؛ لأنه لا يدرى عندهم على ماذا يعود ، وهو اسم يحكم على موضعه بالإعراب ويفسره ما بعده ، وأنكر ابن الطراوة ضمير الشأن ، وزعم أن: إنه أمة الله ذاهبة[2] حرف يكف إن عن العمل ، وإن مثل كان زيد قائم ، وإن من يدخل الكنيسة يومًا ألغيت فيه كان ، وإنّ كما تلغى ظن ، وأما ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١] فهو ضمير فسره المعنى والتقدير: المعبود الله أحد ، وما ذهب إليه ظاهر الفساد .

ص: ولا يفسر إلا بجملة خبرية مصرح بجزأيها خلافًا للكوفيين في نحو: ظننته قائمًا زيد، وإنه ضرب أو قام.

ش : احترز بالجملة من المفرد فلا يفسره به خلافًا لمن خالف كما سيأتي ، واحترز بقوله: "خبرية" من الطلبية والإنشائية فلا يفسر بهما ، وبقوله: "مصرح بجزأيها" من أن يحذف أحد الجزأين فتمتنع المسألة حينئذٍ عند البصريين ؛ لأن ضمير الشأن مؤكد لمدلول الجملة ومفخم له ، وذلك مناف للحذف ، وقوله: خلافًا للكوفيين في نحو: ظننته قائمًا زيد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن[3] فيجعلون الهاء ضمير الشأن ، وقائمًا مفعولاً ثانيًا لظننت ، ويرفعون زيدا بقائم ويفسرون بقائم ومرفوعه ضمير الشأن بمفرد ؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله مفرد ، وذلك ممنوع إذا لم يثبت ، ولو سمع نظير هذه المسألة ؛ خرج على أن زيدًا مبتدأ مؤخر ، وظننته قائمًا خبر مقدم ، والهاء عائدة على زيد ، وهو الذي يسبق إلى الفهم ، وأجاز الكوفيون نظير ذلك في باب كان نحو: كان قائمًا زيد ، ففي كان عندهم ضمير المجهول ، وأجاز الكوفيون أيضًا إنه ضرب وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار ، ومنعهما البصريون لما سبق من أنه لا يخبر عن ضمير الشأن إلا بجملة مصرح بجزأيها ؛ ولأن حذف المسند في مثل ذلك غير جائز .

ص: وإفراده لازم وكذا تذكيره ما لم يله مؤنث أو مذكر شبه به مؤنث، أو فعل بعلامة تأنيث فيرجح تأنيثه باعتبار القصة، على تذكيره باعتبار الشأن.

ش : إنما كان إفراده لازمًا ؛ لأن مفسره مضمون الجملة وهو مفرد ؛ لأن نسبة الحكم للمحكوم عليه ، وقوله: وكذا تذكيره أي: لازم أيضًا نحو: إنه زيد قائم ، ولا يجوز إنها إلا فيما ذكره .

مثال ما وليه مؤنث: إنها هند ذاهبة ، ومثال ما وليه مذكر شبه به مؤنث: إنها قمر جاريتك ، ومثال ما وليه فعل بعلامة تأنيث: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ [المؤمنون: ٣٣] فيرجح تأنيثه في هذه الصور الثلاث باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن ؛ لأن القصة والشأن بمعنى واحد ، وفي الثانية مشاكلة يحسن بها الكلام ، ولا يكترث بما ولي الضمير من مؤنث شبه به مذكر نحو: إنها شمس وجهك ، ولا بتأنيث فاعل فعل ولي الضمير بلا علامة تأنيث نحو: إنه قام جاريتك ، والمنقول عن البصريين: جواز التذكير والتأنيث مطلقًا ، ولكن المستحسن التأنيث مع المؤنث ، والتذكير مع المذكر ، والمنقول عن الكوفيين: أن المخبر عنه إن كان مؤنثًا ؛ فالضمير مؤنث ، وإن كان مذكرًا ؛

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٣ .
(٢) الكتاب ١/ ١٤٧ ، وشرح المفصل ٣/ ١١٤ .
(٣) الأصول لابن السراج ١/ ١٨٣ .

فالضمير مذكر ، فلا يجوز عندهم: كانت زيد قائم ولا كان هند قائمة ، ويرد على الكوفيين من قول العرب: إنه أمة الله ذاهبة .

ص: ويبرز مبتدأ، واسم ما، ومنصوبًا في بابي إن وظن، ويستكن في بابي كان وكاد.

ش : يعمل في ضمير الشأن الابتداء أو أحد نواسخه فيبرز مبتدأ نحو: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١] وحكي عن الفراء و أبي الحسن[١] أنه لا يكون مبتدأ ، واسم ما كقوله:

وما هو من يأسو الكلام وتتقي ::: به نائبات الدهر كالدائم البخل[٢]

فهو اسم ما ، والجملة بعده في موضع نصب على الخبر ، وقيل: لا يجوز أن يكون اسم ما ضمير الشأن ، ومن أجازه ؛ قال: يجوز دخول إلا على الخبر فيبطل العمل نحو: ما هو إلا زيد قائم ، ويبرز منصوبًا في باب إن وأن وباب ظن كقول الشاعر:

علمته الحق لا يخفى على أحد ::: فكن محقاً تنل ما شئت من ظفر[٣]

ويستكن في باب كان نحو: كان زيد قائم ، وأنكر الفراء هذا التركيب وهو محجوج بسماعه[٤] من العرب كقول الشاعر:

إذا مت كان الناس صنفان شامت ::: وآخر مثن بالذي كنت أصنع[٥]

وباب كاد كقوله تعالى: في قراءة حمزة وحفص[٦]: ﴿ من بعدما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ﴾ [التوبة: ١١٧] فاسم كاد ضمير الشأن ، وقلوب فاعل يزيغ ، ولا يجوز أن ترفع[٧] قلوب بكاد ، ويكون برفع الخبر ، وفاعله ضمير القلوب لما يلزم من جواز: القلوب يزيغ ، وجواز ذلك خاص بالضرورة ، ومنع بعضهم دخول ضمير الشأن في أفعال المقاربة والصحيح جوازه وهو مذهب سيبويه[٨] .

ص: ويبنى[٩] المضمر لشبهه بالحروف وضعًا وافتقارًا وجمودًا، أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني.

ش : المضمرات كلها مبنية وسبب بنائها شبهها بالحروف وضعًا كتاء فعلت ، ونا في ضربنا فهذان ونحوهما مما هو على حرف واحد أو حرفين مشبه للحرف في وضعه ثم حمل سائر المضمرات عليه ليجري الباب على سنن واحد ، وافتقارًا ؛ لأن كل مضمر يفتقر إلى ما يفسره ، وجمودًا والمراد به عدم التصرف في لفظه بوجه حتى بالتصغير والوصف فلا يصغر ولا يوصف به بخلاف اسم الإشارة ، أو للاستغناء باختلاف صيغه ؛ لاختلاف المعاني ، ألا ترى أن المتكلم له في الرفع تاء

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ ٢٨٠ .
(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٢٢ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٢٣ .
(٤) شرح المفصل ٣/ ١١٦ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو للعجير السلولي في تخليص الشواهد٢٤٦ ، وخزانة الأدب ٩/ ٧٢ ، ٧٣ ، والدرر ١/ ٢٢٣ ، ٢/ ٤١ .
(٦) معجم القراءات ٣/ ٤٩ .
(٧) في ر: يرتفع .
(٨) الكتاب ١/ ٧١ .
(٩) في ر: وبني .

مضمومة ، وفى غير الرفع ياء ، والمخاطب في الرفع تاء مفتوحة وفى غيره كاف مفتوحة في التذكير ، ومكسورة في التأنيث فأغنى ذلك عن إعرابه لحصول الامتياز به ، وكل واحد من المعاني الأربعة صالح لأن يكون سبب البناء ، وقال بعضهم: إنما بني المضمر لشبهه بالحروف في المعنى ؛ لأن كل مضمر يتضمن معنى المتكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف .

ص: وأعلاها اختصاصًا ما للمتكلم، وأدناها ما للغائب، ويغلب الأخص في الاجتماع.

ش : يعني أن "أنا" ونحوه أخص من هو ونحوه وذلك لقلة الاشتراك ، وقد تقدم هذا المعنى في باب المعرفة والنكرة لكنه كرره لما بنى عليه من الحكم وهو تغليب الأخص في الاجتماع فتقول: أنا وأنت فعلنا ، ولا تقول فعلتما ، وأنت وهو فعلتما ولا تقول: فعلا ، وسواء تقدم الأخص أم غيره .

فصل: من المضمرات المسمى عند البصريين فصلاً، وعند الكوفيين عمادًا.

ش : وجه تسميته فصلاً أنه فصل بين المبتدأ والخبر وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعت ، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع ؛ لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبرًا لا تابعًا وهذا أحسن ؛ لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو: كنت أنت القائم ؛ لأن الضمير لا ينعت ، ووجه تسميته عمادًا أنه يعتمد عليه في الفائدة إذ به تبين[١] أن الثاني خبر لا تابع ، وبعض الكوفيين يسميه دعامة[٢] ؛ لأنه يدعم به الكلام أى: يقويه ويؤكده[٣] ، وسماه بعض المتقدمين صفة ، وقد رد عليه سيبويه[٤] ، وقوله: من المضمرات أي: من المضمرات المسمي ، وذلك يدل على أنه اسم ؛ لأنه جعله من المضمرات وهذا مذهب الخليل[٥]: أنه ضمير باق على اسميته ، ونقل عن البصريين ، وذهب أكثر النحاة إلى أنه حرف[٦] وصححه ابن عصفور[٧] .

ص: ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقًا لمعرفة قبل باقي الابتداء أو منسوخه.

ش : لا يقع الفصل إلا بلفظ الضمير المرفوع المنفصل نحو: أنا ونحن وأخواتها فتقول: كنت أنا القائم ، وكنت أنت القائم ، وكان زيد هو القائم ، وقوله: مطابقًا لمعرفة قبل أي: قبله فقطعه عن الإضافة ونوى ، ويعني بالمطابقة أن يطابق ما قبله في الإفراد والتذكير وأضدادهما في التكلم والخطاب والغيبة ، وفهم منه أنه لا يجوز أن يكون قبله نكرة ، فلا يجوز: ما ظننت أحدًا هو القائم ، ولا كان رجل هو القائم . هذا مذهب البصريين[٨] ، وأجازه الفراء وهشام[٩] ، وقوله: "باقي الابتداء أو منسوخه" صفتان لمعرفة ، فمثال باقي الابتداء: زيد هو القائم ، و مثال منسوخه: ظننت زيدًا هو القائم وكان زيد هو القائم ، وملخصه أنه يتوسط بين المبتدأ والخبر أو معمولي

---

(١) في ر: يتبين .
(٢) الإنصاف المسألة رقم ١٠٠ .
(٣) في ر: يقوي ويؤكد .
(٤) الكتاب ٢/ ٣٩٠ والذين يسمونه صفة هم المدنيون .
(٥) الكتاب ٢/ ٣٩٧ .
(٦) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦٥ .
(٧) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦٥ .
(٨) الكتاب ٢/ ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، والمقتضب ٤/ ١٠٣ .
(٩) التذييل والتكميل ٢/ ٢٨٨ .

الناسخ بالشروط التي تذكر ، وأجاز الفراء وقوعه في أول الكلام نحو: "ما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر" وقال: لم يوضع العماد ؛ لأنه يدخل بين المبتدأ والخبر ؛ إنما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل .

ص: ذي خبر بعد معرفة أو كمعرفة في امتناع دخول الألف واللام عليه.

ش : "ذي خبر لمعرفة"صفة لمعرفة المتقدم ، وأراد بعده فقطعه عن الإضافة ، وقوله: "معرفة أو كمعرفة " صفة الخبر فشرط في الخبر أن يكون معرفة مطلقًا أو مشابها للمعرفة في دخول أل عليه وذلك نحو: خير منك وأفضل منك ومثلك فتقول: كان زيد هو خير منك أو أفضل منك أو مثلك ، فيجوز كون هو فصلاً ؛ لأن هذه النكرات أشبهت المعرفة فيما ذكرنا ، فإن كانت النكرة تقبل "أل" امتنعت المسألة ، فلا يقال: كان زيد هو منطلقًا ، وكأن هذا مجمع عليه إلا أن الصفار حكى أن بعضهم أجاز أن يكون فصلاً نحو: كان زيد هو يقوم على أنه فصل قبل الفعل المضارع .

ص: وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين.

ش : مثال وقوعه بين نكرتين كمعرفتين أي في امتناع دخول أل: ما أظن أحدًا هو خيرًا منك ، وحسبت خيرًا من زيد هو خيرًا من عمرو . حكاه سيبويه عن بعضهم ، وأنكره إنكارًا شديدًا ، قال سيبويه[١]: وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا ، وحكى ابن الباذش[٢] أن قوما من الكوفيين أجازوا الفصل في النكرات . قالوا: ومنه قوله مع إلى: ﴿ **أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ** ﴾ [النحل: ٩٥] فأربى في موضوع نصب .

ص: وربما وقع بين حال وصاحبها.

ش : أجاز قوم وقوع الفصل قبل الحال ، وجعلوا من ذلك قراءة بعضهم[٣]: ﴿ **هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم** ﴾ [هود: ٧٨] بنصب أطهر وبها قرأ عيسى بن عمر وأجاز: هذا زيد هو خير منك ، وقول بعض العرب: أكثر أكلي التفاح هو نضيجه .

قال المصنف في شرح الشافية[٤]: والأولى أن ينتصب أطهر لكم على أنه خبر هن فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي ، أما نصب هو بصبيحة فعلى جعله مبتدأ ثانيًا وهو وخبره خبر المبتدأ . انتهى .

وحكى الأخفش[٥] أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول: ضربت زيدًا هو ضاحكًا وهذا لحن عند أبي عمرو والخليل وسيبويه[٦] ، وإذا ثبت ما حكاه الأخفش ؛ فلا وجه لإنكاره ، ولكنه قليل كما قاله المصنف .

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٦ .
(٢) التذييل والتكميل ٢/ ٢٩٤ .
(٣) معجم القراءات ٣/ ١٢٦ .
(٤) ١/ ٢٤٣ .
(٥) التذييل والتكميل ٢/ ٢٩٥ .
(٦) الكتاب ٢/ ٣٩٧ .

ص: وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم[1] مقام مضاف.

ش: قد تقدم أن الفصل يطابق ما قبله ، وقد جاء بلفظ الغيبة بعد حاضر ، في قول الشاعر:

وكائن بالأباطح من صديق ::: يراني إن[2] أصبت هو المصابا[3]

فهو فصل والمفعول الأول الياء في يراني ، وهي قلبية ، والمفعول الثاني المصابا فلم يحتج بتطابق الفعل والمفعول الأول ، فاحتيج إلى تأويل وهو أنه حذف المضاف والتقدير: يرى مصابي هو المصابا ، ثم حذف المصاب ، وأقام الياء مقامه ، وقال العكبري في المصباح: هو تأكيد للفاعل في يراني وفصل بين المفعولين ، والأول محذوف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، والمصاب مصدر أي: يظن مصابي هو المصاب يحقر كل مصاب دونه ، وقال بعضهم: هو عند صديقه بمنزلة نفسه فإذا أصيب في نفسه فكأن صديقه قد أصيب فجعل ضمير الصديق يؤكد الضمير ؛ لأنه هو في المعنى مجازًا أو اتساعا فهو من باب زيد زهير .

ص: ولا يتقدم مع الخبر المقدم خلافًا للكسائي.

ش: مثال ذلك: هو القائم كان زيد ، وهو القائم ظننت زيدًا وشبهه ، فأجاز ذلك الكسائي ومنعه الجمهور . قال المصنف[4]: لما كانت فائدة الوصل صون الخبر عن توهمه تابعًا ؛ لزم من ذلك الاستغناء عنه ؛ إذا قدم الخبر ؛ لأن تقديمه يمنع من كونه تابعًا إذ التابع لا يتقدم على المتبوع ، فلو تقدم المفعول الثاني في: حسبت زيدًا هو خيرًا منك ؛ لترك الفصل لعدم الحاجة إليه مع كونه في محله ، فلأن يترك ولا يجاء به قبل الخبر المقدم أحق وأولى ، فظهر بهذا بطلان ما أجازه الكسائي من ذلك . انتهى .

ونقل هشام عن الكسائي المنع لقول البصريين[5] ، والذي نقله الفراء عنه الجواز[6] . فرع: لو تقدم مفعولا ظننت عليها ؛ جاز الفصل نحو: زيدًا هو القائم ظننت ، وإن تقدم الأول وتأخر الثاني نحو: زيدًا ظننت القائم ، ففي جواز ذلك نظر .

ص: ولا موضع له من الإعراب على الأصح.

ش: اختلف القائلون باسميته ومنهم الخليل[7] ؛ فذهب الكسائي إلى أن محله محل ما بعده ، وذهب الفراء[8] إلى أن محله محل ما قبله إذا قلت: زيد هو القائم فمحله الرفع على مذهبيهما ، فإذا قلت: ظننت زيدًا هو القائم فهو في موضع نصب ، وإذا قلت: كان زيد هو القائم فهو في موضع نصب عند الكسائي ، وفي موضع رفع عند الفراء ، فإذا قلت: إن زيدًا هو القائم فبالعكس ، ورد مذهبهما بأنه لو كان كذلك لطابق في الإعراب ما قبله أو ما بعده فكان يقال: علمت زيدًا إياه

---

(١) في ر: قام .
(٢) في ر: لو .
(٣) البيت من الوافر ، وهو لجرير في خزانة الأدب ٥/ ٣٩٧ ، ٤٠١ ، والدرر١/ ٢٢٤ ، ولم أعثر عليه في ديوانه .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٨ ، ١٦٩ .
(٥) شرح الكافية ٢/ ٢٦ .
(٦) السابق والصفحة .
(٧) الكتاب ٢/ ٣٩ .
(٨) التذييل والتكميل ٢/ ٣٠٠ .

الفاضل ، وذهب الخليل والقائلون باسميته من البصريين إلى أنه لا موضع له من الإعراب ؛ لأن الغرض الإعلام من أول وهلة يكون الخبر خبرًا لا صفة ، فاشتد شبهه بالحرف إذ لم يجأ به إلا لمعنى في غيره ؛ فلم يحتج إلى موضع من الإعراب .

ص: وإنما تتعين فصليته إذا وليه منصوب، وقرن باللام، أو ولي ظاهرا.

ش : هاتان الصورتان تتعين فيها الفصلية الأولى إذا وليه منصوب وقرن باللام نحو: إن كان زيد لهو الفاضل ، وإن ظننت زيدًا لهو الفاضل ، إذ لا يمكن جعله مبتدأ لنصب ما بعده ، ولا تابعًا لدخول اللام عليه .

الثانية: إذا ولي ظاهرًا منصوبًا ، ووليه منصوب نحو: ظننت زيدًا هو القائم ، فالفصلية هنا متعينة لامتناع الابتدائية لنصب ما بعده ، والبدلية لنصب ما قبله ، وقوله: أو ولي ظاهرًا معطوف على قوله: وقرن باللام لا على قوله: وليه منصوب ؛ لأن تعينه الفصلية في الصورتين مشروط: بأن يليه منصوب ، ويضاف لهذا الشرط أحد أمرين: أن يقرن باللام ، أو يلي ظاهرًا منصوبًا ؛ لأنه إن لم يكن منصوبًا ؛ لم يتعين الفصلية نحو: كان زيد هو القائم فيجوز كون "هو" بدلاً ، وإن كان الاسم ضميرًا نحو: كنت أنت القائم ؛ جاز الوجهان ، وزاد أن يكون توكيدا .

ص: وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب.

ش : هذه لغة لبعض العرب يرفعون ضمير الفصل بالابتداء ، وما بعده على أنه خبر مطلقًا ، قال سيبويه[1]: بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خير منك ، وحكى الجرمي: أن الرفع لغة تميم ، وحكى عن أبي زيد: أنه سمع منهم يقرؤون: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ ﴾[المزمل: ٢٠] بالرفع . قال قيس بن الذريح:

تبكي على لبنى وأنت تركتها ::: وكنت عليها بالملا أنت أقدر[2]

والقوافي مرفوعة بدليل قوله:

فإن تكن الدنيا بلبنى تغيرت ::: فللناس والدنيا بطون وأظهر

مسألة: فائدة الفصل عند الجمهور: التوكيد ، وقال السهيلي[3]: الاختصاص ، فإذا قلت: كان زيد هو القائم ؛ أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره .

مسألة: لا يقع الفصل بين الخبرين ، لا يقال[4]: ظننت هذا الحلو هو الحامض ، وقيل: يجوز دخوله بينهما .

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٢ .

(٢) البيت من الطويل ، لقيس بن ذريح في لسان العرب (ملا) .

(٣) المسألة كلها في التذييل والتكميل ٢/ ٣٠٣ .

(٤) في ر: لا تقول .

باب: الاسم العلم

ص: وهو المخصوص مطلقًا غلبة أو تعليقًا بمسمّى غير مقدر الشياع، أو الشائع الجارى مجراه.

ش: المخصوص: جنس يشمل المعارف، ويخرج اسم الجنس نحو: رجل؛ فإنه شائع غير مخصوص، ومطلقًا فصل أخرج به المضمر كأنا فإنه مخصوص باعتبار كونه لا يتناول غير الناطق به. وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل متكلم، ويخرج أيضًا اسم الإشارة نحو: ذا فإنه مخصوص باعتبار من أشرت إليه في الحال غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مشار إليه مفرد مذكر قريب وكذا بقية المعارف، وقوله: "غلبة أو تعليقًا" تقسيم لصنفي العلم. ولو حذف ما ضر، والتعليق: تخصيص الشيء بالاسم قصدًا للتسمية، كزيد وسعاد، والغلبة: تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات بشائع اتفاقًا كتخصيص عبد الله بابن عمر، والكعبة بالبيت. ومصنف سيبويه بالكتاب، وفي ذي الغلبة خلاف: ذهب بعضهم إلى أنه ليس بعلم؛ بل أجري مجراه، وهو اختيار ابن عصفور[1]، وقوله: "بمسمًّى غير مقدر الشياع" أخرج نحو: شمس وقمر فإنهما شائعان بالقوة لا بالفعل. وقوله: "أو الشائع الجارى مجراه" أي: مجرى المخصوص - يعني في اللفظ، والمراد بهذا علم الجنس؛ كأسامة للأسد، وثعالة للثعلب، وبرة للمبرة، وفجار للفجرة؛ فهي أعلام لفظًا نكرات معنى لشياعها، وإنما جعلت أعلامًا لموافقتها العلم الشخصي لفظًا فجرت مجراه في الاستغناء عن حرف التعريف، وعن الإضافة، ومنعت الصرف مع التأنيث في نحو: أسامة، ونعتت بالمعرفة نحو: هذا أسامة المقبل، ونصبت النكرة بعدها على الحال، ولم يستقبحوا الابتداء بها نحو: أسامة أجرأ من ثعالة: وقال بعضهم: وإطلاق المعرفة على أسامة ونحوه مجازًا إذ لا يخالف معناه دلالة أسد، إنما يخالفه في الأحكام اللفظية، ألا ترى أنه داخل تحت حد النكرة. انتهى.

وإجراء العرب أسامة ونحوه مجري المعارف، وأسدًا ونحوه مجرى النكرات دليل على افتراق مدلوليهما إذ لو اتّحدا معنى لما افترقا لفظًا، والقواعد تأبى ذلك فتعين إذ ذاك طلب الفرق بينهما، وقد فرق بعض أهل المعقول بأن أسدًا وضع على شخص لا يمتنع أن منه أمثال فوضع على الشياع، وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان في الذهن، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص لوجود ذلك المعنى في الأشخاص، وقال ابن إياز في إطلاقه على الواحد من الجنس: إنه صحّ باعتبار ما فيه من الحقيقة الجنسية مع قطع النظر عن مشخّصات ذلك الواحد، وقال سيبويه: هذا باب من المعرفة يكون فيه[2] الاسم الخاص شائعًا في أمته ليس واحد منها أولى به من الآخر فجعله معرفة خاصًا، والظاهر أن ذلك في المعنى، ولا ينافي وصفه بكونه خاصًا وصفه بالشيوع إذا حمل على المعنى المتقدم.

ص: وما استعمل قبل العلمية لغيرها: منقول منه، وما سواه مرتجل.

ش: تقسيم العلم إلى منقول ومرتجل هو مذهب الأكثرين، فالمنقول نحو: حارس وفضل وأسد ويزيد أعلامًا؛ لأنها تستعمل لغيرها فهي منقولة من ذلك الغير، وقيل: المنقول ما حفظ له أصل

---

(١) المقرب: ٢٩٨.
(٢) سقطت من ر.

في النكرات، وقيل ما سبق له وضع في النكرات، والمرتجل ما سواه نحو: سعاد وأدد، وزعم بعض النحاة أن الأعلام، كلها منقولة[١]، ولا يضر جهلنا بأصلها[٢]. قيل: وهو ظاهر قول سيبويه[٣]، وزعم الزجاج[٤] أنها كلها مرتجلة، والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا؛ ولذلك يجعل "أل" في الحارث زائدة. وعلى هذا: فيكون موافقتها للنكرات بالغرض لا بالقصد قيل: وتقسيم الأكثرين، إنما هو بالنسبة إلى الأعم الأغلب، فالذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل، والنقل يكون من مصدر كفضل، ومن اسم عين كأسد، ومن اسم فاعل كحارث، ومن اسم مفعول كمنصور، ومن صفة مشبهة كالحسن، ومن فعل ماض كشمر، ومن فعل مضارع كيزيد، ومن فعل وفاعل مستكن نحو يزيد من قوله:

نُبِّئْتُ أخْوَالي بني يزيدُ ::: فضلاً علينا لهم فديد[٥].

أنشده الزمخشري بالياء وصوابه بالتاء المثناة من فوق وهو أبو قبيل، وإليه تنسب الثياب التزيدية، ومن فعل وفاعل بارز نحو: أطرقا، ومن فعل وفاعل بارز[٦] نحو: برق نحره، ولم يسمع النقل من الجملة الاسمية وهو جائز قياسًا، وزعم بعض النحويين أنه قد نقل من الأمر دون إسناد، وجعل من ذلك "اصمت" اسما لفلاة قال الشاعر:

سلوقية باتت وبات بها بوحش ::: اصمت في أصلابها أود[٧]

وقال المصنف[٨]: وذلك غير صحيح؛ لأن الأمر بالصمت - إن كان من أصمت فتفتح الهمزة، أومن صمت فتضم الميم، واصمت بخلاف ذلك، والمنقول لا يغير، ولأنه يقال فيه: اصمتة بتاء التأنيث، وقيل: هو أمر من صمت يصمت، وإلحاق التاء له إعلام[٩] بكونه فارق وضعه من الفعلية، وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت نحو ببة[١٠] بئر لبعض بني هاشم وهو عبد الله بن الحارث بن نوفل، وهو منقول من صوت كانت أمه ترقصه به وهو صبي وذلك قولها:

لأنكحن ببة ::: جارية خدبة

مكرمة محبة ::: تحب أهل الكعبة[١١]

وزعم ابن خالويه[١٢] أن ببة هو الغلام السمين فيكون منقولاً من الصفة. قال المصنف[١٣]:

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢٩.

(٢) في ط: بالأصل.

(٣) التذييل والتكميل ١/ ٣٠٨.

(٤) السابق والصفحة.

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٢.

(٦) في ط: ظاهر.

(٧) البيت من البسيط، وهو للراعي النميري في ديوانه ٦٩.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧١، ١٧٢.

(٩) في ط: علامة.

(١٠) في ط: كبة.

(١١) الرجز لهند بنت أبى سفيان في الدرر ١/ ٢٢٦.

(١٢) كتاب ليس لابن خالويه ٣٦، وابن خالويه هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمذاني، توفي سنة ٣٧١ هـ معجم الأدباء ٩/ ٢٠٠.

(١٣) شرح التسهيل ١/ ١٧٢.

وهو الصحيح .

ص: وهــو إما مقيس وإما شاذ بفك ما يدغم أو فتح ما يكسر، أو كسر ما يفتح، أو بتصحيح ما يعل، أو إعلال ما يصحح.

ش : المقيس موافق حكم نظيره من النكرات والشاذ ما خالف حكم نظيره من النكرات ، إما بفك ما يدغم نحو: محبب فإنه مفعل من الحب وقياسه: محبّ بالإدغام نحو: مكر ومفر ، وإنما جعلت ميم محبب زائدة ولم تجعل أصلية ، والباء للإلحاق فيكون فكه قياسًا لعلة أصالة الميم في نحو ذلك ، ولفقدان مادة " م ح ب " أو فتح ما يكسر نحو: موهب وموظب ومواله من وهب ووظب ووأل ، والقياس كسر العين ؛ لأن ذلك حكم مفعل مما فاؤه واو وعينه صحيحة نحو: موعد وموعدة ، ولا يكون وزن ذلك فوعلاً وفوعولة والميم أصلية لما تقدم في محبب إذ ليس في كلامهم تركيب "م . ظ . . ب" ولا "م . هـ . ب" أو كسر ما فتح نحو: معدى كرب ، والقياس: معدي كرب بالفتح كمرمى ومسعى ، وحكى قطرب: حيقل بكسر القاف اسم امرأة من العرب وقياسه الفتح كضيعم ، أو تصحيح ما يعل نحو: مدين ومكون وحيوة ، والقياس: مدان ومكان وحياة بإعلال الياء والواو كمقام ومفازة ، وبقلب الياء واوًا وإدغام الياء فيها ، وذلك لاجتماع الواو والياء وسكون السابق منهما وإعلال ما يصحح نحو: داران وماهان قياسهما: دوران وموهان بالتصحيح نحو: الجولان والطوفان .

ص: وما عرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يعر مركب.

ش : العلم ينقسم إلى مفرد ومركب ، فالمفرد ما عرى من إضافة وإسناد ومزج نحو: زيد ، والمركب ما لم يعر منهما . فمثال الإضافة عبد الله ، والإسناد: برق نحره ، وما كان جملة في الأصل ، والمزج نحو: سيبويه وبعلبك وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة هاء التأنيث ، وأورد على المصنف أنواع من المركب وقد عريت مما ذكر ، وذلك ما تركب من حرفين نحو: إنما أو حرف واسم نحو: يا زيد ، أو فعل وحرف نحو: قد قام إذا سمي بها ، وهذه الأنواع الثلاثة تحكى ولا تعرب .

ص: وذو الإضافة كنية و غير كنية.

ش : لما ذكر أن المركب ثلاثة أنواع أخذ يتكلم على كل منها فذكر أن ذا الإضافة قسمان كنية وهو ما يصدر بأب أو أم نحو: أبي بكر وأم كلثوم ، وغير كنية وهو ما لا يصدر بأب ولا أم نحو: عبد الله وعبد الرحمن .

ص: وذو المـزج إن ختم بغير "ويه" أعرب غير منصرف وقد يضاف، وإن ختم بـ"ويه"؛ كسر، وقد يعرب غير منصرف.

ش : ذو المزج قسمان:

أحدهما: مختوم بغير "ويه" نحو: معدي كرب فهذا فيه ثلاث لغات: إعرابه إعراب ما لا ينصرف نحو: جاء معدي كربُ ، ورأيت معدي كرب ، ومررت بمعدي كربَ ، وهذه الفصحى .

والثانية: إضافة صدره إلى عجزه فينخفض على ما يقتضيه الحكم من صرف وغيره ، ويجري الأول بوجوه الإعراب إلا أنه لا تظهر الفتحة في المعتل حالة نصبه نحو: جاء معدي كربٍ ، ورأيت

معدي كرب، ومررت بمعدي كربٍ، وقد يمنع كرب من الصرف حال الإضافة فيفتح.

والثالثة: أن يبنى تشبيهًا له بخمسة عشر، وقد ذكر المصنف هذا الوجه في باب ما لا ينصرف.

والقسم الثاني: ما ختم بـ "ويه" ففيه لغتان الفصحى: بناؤه على الكسر، ولم يذكر سيبويه غيرها، والثانية: أن يعرب غير منصرف فتقول: قام سيبويه، ورأيت سيبويه، ومررت بسبيويه.

قيل: وهذا وجه أجازه الجرمي[1] فإن كان سماعاً؛ قبل، وإن كان قياساً؛ فالقياس منعه.

ص: وربما أضيف صدر ذي الإسناد إلى عجزها إن كان ظاهرا.

ش: قال المصنف: من العرب من يقول: جاء برق نحره فيضيف، وتقييده بقوله: "إن كان ظاهرًا" يدل على أنه يقاس عنده وينبغي ألا يقاس على ذلك، واحترز من نحو: خرجت وبرقت مسمى بهما فإنهما لا يجوز فيهما إلا الحكاية، وأجاز إعراب نحو: قمت فتقول: هذا قمت، ورأيت قمتا ومررت بقمت.

ص: ومن العلم اللقب ويتلو غالبًا اسم ما لقب به بإتباع أو قطع مطلقًا أو بإضافة أيضًا إن كانا مفردين.

ش: اللقب علم يشعر بضعة المسمى أو رفعته، وينطق به مفردا، ومع الاسم فإذا كان مع الاسم؛ فالغالب أن يتأخر، واحترز بقوله: "غالبا"من نحو قول الشاعر:

أبلغ هذيلاً وأبلغ من يبلغها ::: عني حديثًا وبعض القول تجريب
بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ::: ببطن شريان يعوي حوله الذيب[2]

وذا الكلب لقب لعمرو، وسقط قوله: "غالبا"من بعض النسخ، وإذا تأخر اللقب، جاز فيه الإتباع، إما على البدل وإما على عطف البيان، وجاز القطع إلى الرفع بإضمار هو، وإلى النصب بإضمار أعني، وقوله: "مطلقا" أي: سواء كانا مركبين نحو: عبد الله أنف الناقة، أو مفردين نحو: سعيد كرز، أو مركبًا ومفردًا نحو: عبد الله بطة، أو مفردًا ومركبًا نحو: زيد عائذ الكلب فالوجهان - أعني الإتباع والقطع - جائزان في الصور الأربع، قوله: وبإضافة أيضًا إن كانا مفردين، أي: يجوز في المفردين مع الوجهين السابقين وجه ثالث وهو إضافة الاسم إلى اللقب نحو: هذا سعيد كرز، ولا تجوز الإضافة في غير المفردين، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز في المفردين غير الإضافة[3]، وأجاز الكوفيون وبعض البصريين[4] الإتباع فيها كما ذكر المصنف[5]، واعتذر عن سيبويه في كونه لم يذكر غير الإضافة، قال[6]: لأنها على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها إذ لا مستند لها إلا السماع بخلاف الإتباع والقطع، فإنهما على الأصل وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل، لأن

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ ٣١٦.

(٢) البيتان من البسيط، وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب في تخليص الشواهد ١١٨، والدرر ١/ ٢٥٥، ولسان العرب (شرى).

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٧٣.

(٤) السابق والصفحة.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٣.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٣، ١٧٤.

مدلول الاسم واللقب واحد فيلزم إضافة الشيء إلى نفس فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم، كأن التقدير: جاءني مسمى هذا اللقب، فتخلص من إضافة الشيء إلى نفسه والإتباع والقطع لا يحوجان إلى تأويل فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما، وإنما يؤول الاسم بالمسمى؛ لأنه المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه في الحقيقة إنما هو المسمى، وهذا أيضًا موجب لتقديم الاسم على اللقب؛ لأن اللقب في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة وكرز فلو قدم لتوهم أنه الاسم. انتهى.

وإذا كان مفردين والاسم فيه "ال" نحو: الحارث كرز، لم تجز الإضافة.

ص: ويلزم ذا الغلبة باقيًا على حاله ما عُرِّف به قبل دائمًا إن كان مضافًا، وغالبًا إن كان ذا أداة.

ش: ذو الغلبة هو ما اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارًا تامًّا وهو ضربان: مضاف كابن عمر وابن رألان، وكل واحد من ولد عمر ورألان يطلق عليه ابن عمر وابن رألان إلا أن الاستعمال غلب على عبد الله، وجائز ذو الأداة كالأعشى والنابغة لمن غلبا عليه من بين سائر ذي عشًى ونبوغ، واحترز بقوله: " باقيًا على حاله "أي - على علميته من أن يقدّر زوال اختصاص المضاف إليه ابن فيتغير حال المضاف نحو: " ما من ابن عمر كالفاروق، أو يقدر زوال اختصاص ما فيه "ال" فيجرد ويضاف كقولهم: أعشى قيس، ونابغة بنى ذبيان قال الشاعر:

ألا أبلغ بني خلَف رَسُولا ::: أحقًا أن أخطلكم هجاني[1]

قال المصنف[2]: وأشرت بقولي: غالبًا إلى تغير الحال بالنداء فيعرى عن الأداة كقول النبي ﷺ: «**إلا طارقًا يطرق بخير يا رحمن**» وقوله: ما عرف به من قبل يعني الإضافة والأداة، وقوله: دائمًا إن كان مضافًا نحو: ابن عمر فلا يفصل بينهما بحال، وغالبًا إن كان ذا أداة نحو: الصعق والعوى والدبران، وأشار بقوله: غالبًا إلى أنها قد تحذف نحو:

إنَّ لنا عزَّى ولا عزى لكم[3]

وقول الشاعر:

إذا دبرانا منك يوما لقيته ::: أومل أن ألقاك غدوا بأسعد[4]

وحكى ابن الأعرابي: هذا عيوق طالعًا قال: وكذلك يفعلون بسائر أسماء النجوم العالية، وحكى سيبويه[5]: هذا يوم اثنين مباركًا فيه "وال" في الاثنين وسائر الأيام ليست للتعريف خلافًا لأبي العباس[6]، فإذا زالت صارت عنده نكرات، ومذهبه باطل بما حكى سيبويه من مجيء الحال منه، والصحيح مذهب الجمهور: أن أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها "ال" كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران.

---

(١) البيت من الوافر وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٦٤.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٦.
(٣) البيت من الرجز، لأبي سفيان بن حرب في الكامل في التاريخ لابن الأثير ٢/ ١١١.
(٤) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٣٢.
(٥) الكتاب ٣/ ٢٩٣.
(٦) المقتضب ٣/ ٣٨٢.

ص: ومثله ما قارنت الأداة نقله أو ارتجاله.

ش : مثال ما قارنت الأداة نقله: النضر والنعمان ، ومثال ما قارنت ارتجاله: السموأل واليسع[١] فهذه الأسماء حالة النقل والارتجال قارنها الألف واللام فهى في الحكم مثل ما كان علما بالغلبة مما فيه أل فيجوز نزعها في الأحوال التى نزعت من العلم بالغلبة كالنداء ، وهذان النوعان أحق بعدم التجرد ؛ لأن الأداة فيه مقصورة في التسمية وفى التمثيل بالنعمان لما قارنت الأداة نقله ؛ نظرًا لأن ذلك يخالف تمثيل المصنف في الخلاصة لما فيه " ال" للمح الصفة وهو ما نقل مجردًا من "ال" قال:

وبعض الأعلام عليه دخلا ::: للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفصل والحارث والنعمان . قال المصنف[٢]: ومن الأعلام التى قارنت وضعها وجود الألف واللام: "الله" وليس أصله الإله وأطال في الاستدلال على ذلك بما لايحتمله هذا التعليق ، وصدر كلامه بأنه لو لم يرد عليه إلا أن يكون مدعيًا ما لا دليل عليه ؛ لكان كافيا ؛ لأن الله والإله مختلفان لفظا ومعنى: أما في اللفظ فلأن **أحدهما** - في الظاهر الذى لاعدول دون دليل - معتل العين ، **والثاني**: مهموز الفاء صحيح العين واللام فهما مادتان وردهما إلى أصل واحد تحكم وزيغ عن سبيل التصريف ، وأما اختلافهما في المعنى ، فلأن الله خاص بـ"ربنا" - تبارك وتعالى - في الجاهلية والإسلام ، والإله ليس كذلك .

ص: وفى المنقول من مجرد صالح لها ملموح به الأصل وجهان.

ش : أى مجرد من الألف واللام وهو ثلاثة أقسام: منقول من صفة نحو: حارث وحسن ، ومنقول من مصدر نحو: فضل وعلا ، ومنقول من اسم عين نحو: ليث وخرنق ، واحترز بقوله: صالح لها لأن الألف واللام من المنقول من فعل نحو: يشكر ويزيد فإنه لايصلح للأداة فلا تدخله "ال" إلا في ضرورة ، أو عروض تنكير والوجهان هما في أن يلمح[٣] الأصل فتدخل "ال" أو لا يلمح فيستديم التجريد ، وأكثر دخولها على الصفة ثم المصدر ثم اسم العين ، وظاهر هذا يقتضى أن تكون للمح الأصل كما ذكر لا للمح الوصف لدخولها على مثل ليث وأسد .

وقال ابن المصنف: وأكثر هذا الاستعمال في المنقول من صفة كما مر ، وقد يكون في المنقول من مصدر عين ؛ لأن المصادر وأسماء الأعيان قد تجرى مجرى الصفات في الوصف بها على التأويل . انتهى . وعبارة المصنف يوهم ظاهرها أن الوجهين مفرعان على لمح الأصل بقوله: "ملموح به الأصل" وليس كذلك ، بل هما مرتبان دخول "ال" على لمح الأصل ، وعدم دخولها على ترك لمحه ، وقال في النهاية: الفرق بينهما أن الحارث فيه معنى الصفة باق ، وفيه ضمير يعود على "ال" ولو كسرت: لكان القياس فيه الحرث والحراث كما تقول: الصوم والصوام ، وإذا نزعت "ال" فقيل: حارث ، فهو خال من الضمير وقياس تكسيره حوارث . انتهى .

وفية نظر ؛ لأن "ال" في الحارث حال علميته ليست هى الموصولة ، فكيف يعود عليها ضمير ،

---

(١) في ط: اليسع والسموأل .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٧ .

(٣) في ر: هما أن تلمح الأصل .

وإنما هـي زائدة لإفادة ما ذكر ، وقال ابن يعيش: ما نقل عن الصفة وفيه اللام المعرفة ، فإنها تقر فيه بعد النقل ، وما نقل مجردًا من الألف واللام ؛ لم يجز دخولها عليه بعد النقل نحو: سعيد ومكرم وحاتم ونائلة وهو خلاف ماتقدم ، والصواب ماقدمناه .

ص: وقد ينكر العلم تحقيقا أو تقديرًا فيجرى مجرى نكرة.

ش : مثال تنكيره تحقيقًا نحو: رأيت زيدًا من الزيدين ، وما من زيد كزيد بن ثابت ، وقول نوف البك إلى: ليس موسى بنى إسرائيل إنما هو موسى آخر ، ومثال تنكيره تقديرًا قول أبي سفيان[1]: لا قريش بعد اليوم وكقول بعض العرب[2]: فأما البصرة فلا بصرة لكم ، وأنشد المصنف[3]:

أزمان سلمى لا يرى مثلها الراء ::: ون في شام ولا في عراق[4]

ص: ويسلب التعيين بالتثنية والجمع فيجبر بحرف التعريف إلا في نحو: جماديين وعمايتين وعرفات.

ش : مثال ذلك في التثنية قول الأسود بن جعفر:

فقبلي مات الخالدان كلاهما ::: عميد بني حجوان وابن المضلل[5]

أراد خالد بن فضلة ، وخالد بن قيس المضلل ، وأنشده الزمخشرى[6]: وقبلي والصواب بالفاء ؛ لأن قبله:

فإن بك يومي قددنا وأخاله ::: كواردة يوم إلى ظمأ ومنهل

وقالوا لكعب بن كلاب وكعب بن ربيعة: الكعبان ، ولعامر بن مالك بن جعفر ، وعامر بن الطفيل: العامران ، ومثال الجمع قول رؤبة:

أنا ابن سعد أكرم السعدينا[7]

والرواية بنصب أكرم على المدح ، وقال زيد بن ثابت لعمر رضى الله عنه: "هؤلاء المحمدون بالباب: محمد بن أبى بكر ، ومحمد بن طلحة ومحمد بن حاطب ومحمد بن سلمة" ، وقوله: فيجبر بحرف التعريف يعنى إن أريد تعريفه ، وإلا فلا كقوله:

رأيت سعودا من شعوب كثيرة ::: فلم تر عيني مثل سعد بن مالك[8]

وليس يجبر في الحقيقة ، بل هو كسائر النكرات إذا أريد تعريفها ، وفي ذلك حجة على من منع تثنية العلم وجمعه ، وقوله: إلا في نحو جماديين يعنى: فلا تسلب العلمية بالتثنية ، والعلمية في جمادى شبيهة بعلمية أسامة ؛ لأن كل شهر يجيء بعد ربيع الثانى يسمى جمادى ، وعمايتان هما جبلان ، وعرفات مواقف الحج .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٠ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٠ .
(٣) شرح التسهيل ١/ ١٨١ .
(٤) البيت من السريع ، وهو بلا نسبة في اللسان (عرق) .
(٥) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٥٧ .
(٦) شرح المفصل ١/ ٤٦ .
(٧) الرجز لرؤبة ابن العجاج في ملحق ديوان ١٩١ .
(٨) البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٥٧ .

قال المصنف[1]: واحدها عرفة فجميع ذلك لايسلب منه التعريف بالتثنية والجمع ، و الدليل على بقاء علميتها أنها لا تضاف ولا يدخل عليها "ال" وسبب ذلك أن المسمّى بها لا يفترق ، فإذا اشترك في العلم ما لا يفترق . لم يحتج إلى الأداة في تثنية ولا جمع "وقد ثنوا الأعلام الشخصية وجمعوها فقالوا: الأسامتان والأسامات . قيل: وينبغي أن يكون ذلك بالنظر إلى الشخص الخارجي لا إلى الكلي الذهني لاستحالة ذلك فيه .

مسألة: ذكر ابن جني أن من الناس من ذهب إلى أن تصغير الترخيم يبطل العلمية وأبطله بقول الشاعر:

أتيت حريثًا زائرًا عن جنابة ::: وكان حريث في عطائي جاهدًا[2]

وإنما يريد الحارث بن وعلة الذهلي ، ولو كان منكرًا ؛ لما دخلت[3] عليه "ال" .

ص: ومسميات الأعلام أولو العلم وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات وأنواع معان، وأعيان لاتؤلف غالبًا ومن النوعي ما لا يلزم التعريف.

ش : أولو العلم يشمل الملائكة والأنس والجن والقبائل نحو: جبريل وزيد والولهان وقزارة ، وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات كالسور و الكتب والكواكب والأمكنة نحو: البقرة والكامل وزحل ومكة وكذلك أشخاص الحيوان الذي لا يعقل من فرس وبغل وحمار وجمل وشاة وكلب نحو: "سكاب ودلدل ويعفور وشدقم وهيلة وواشق" ، وكذلك السلاح والملابس نحو: ذي الفقار وأنواع المعانى نحو: أبي الحارث وأسامة للأسد وأبي جعدة وذؤالة للذئب وقتم للضبعان .

واحترز بقوله: لا تؤلف غالبًا من المألوفة فإنها توضع لأحادها الأعلام لا لجنسها ، وأشار بقوله: "غالبًا" إلى ما في بعض المألوفات من الأعلام النوعية كما في الدغفاء للأحمق وهيان بن تيان للمجهول الشخص والنسب وابن بهكل وشهلل وفهلل للضلال "وقنوربن فنور لنوع العبد واقعدي وقومي لنوع الأمة وأبي المضاء لنوع الفرس .

وقوله: "ومن النوعي ما لا يلزم التعريف: "قال في الشرح[4]: لما كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص من وجه وشياع من وجه ؛ جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطي مايعطاه المعارف الشخصية وأن يستعمل نكرة: فيعطي لفظه ماتعطي النكرات ، ويعني بالنوعي: نوعي المعارف ومأخذه السماع ، ومن ذلك: فينة وغدوة وبكرة وعشية تقول: أتانا فينة بلاتنوين إذا أردت الحين ، وفينة بالتنوين أي: حينا بعد حين وكذلك البواقي لاتنون إذا قصد بها ما يقصد بالمقرون "بأل" عهديتين أو جنسيتين كما يفعل بأسامة إذا قصد بها ما يقصد بالمجرد من "أل" وليس لك ذلك في أسامة . قال المصنف: ولا علة في ذلك إلا مجرد الإتباع للسماع . انتهي . ولم يسمع ذلك في نوعي الأعيان .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨١ .

(٢) البيت من الطويل ولم أعثر على قائله .

(٣) في ر: ما دخل .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٣ .

ص: ومن الأعلام الأمثلة الموزون بها.

ش: إنما كانت الأمثلة الموزون بها أعلاما؛ لأنها دالة على المراد دلالة متضمنة للإشارة إلى حروفه وهيأته، ولذلك تقع النكرة بعدها حالا وتوصف بالمعرفة نحو: لا ينصرف فعل المعدول بل ينصرف فعل غير معدول.

ص: فما كان منها بتاء تأنيث أو على وزن الفعل به أولى أو مزيدًا آخره ألف ونون أو ألف إلحاق مقصورة لم ينصرف إلا منكرًا، وإن كان على زنة منتهي التكسير، أو ذا ألف تأنيث؛ لم ينصرف مطلقًا فإن صلحت الألف لتأنيث وإلحاق؛ جاز في المثال اعتباران.

ش: الأمثلة الموزون بها أربعة أقسام: قسم ينصرف معرفة ونكرة نحو: فاعل إذ ليس فيه سبب يمنع مع العملية.

وقسم لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة، وهو ما كان بتاء التأنيث كفعلة، أو على وزن الفعل به أولي كافعل، أو مزيدًا آخره ألف ونون نحو: فعلان، أو ألف إلحاق مقصورة نحو فعنلى وزن حبنطى، واحترز بالمقصورة من الممدودة فإنها لا تمنع الصرف، فجميع ذلك لا ينصرف مادام معرفة نحو: فعلة وزن جفنة وأفعل وزن أحمد وفعلان وزن سكران، وفعنلى وزن حنبطى فإذا وقعت موقعًا يوجب تنكيرها، صرفت نحو كل فعلة صحيح العين يجمع على فعلات إن كان اسمًا، وكل فعلان مؤنثه فعلى لاينصرف وكل أفعل غير علم ولا صفة ينصرف وكل فعنلي مقصور.

وقسم لا ينصرف مطلقًا معرفة ولا نكرة وهو ما كان على وزن منتهى الجموع نحو مفاعل ومفاعيل، أو ذا ألف تأنيث ممدودة كفعلاء أو مقصورة كفعلى فجميع ذلك لا ينصرف سواء بقى على تعريفه أم نكر.

وقسم فيه وجهان وهو ما آخره ألف مقصورة صالحة للتأنيث والإلحاق نحو: فعلى بفتح الفاء فيه اعتباران إن حكم بكون ألفه للتأنيث؛ امتنع في التعريف والتنكير، وإن حكم بكونها للإحاق امتنع في التعريف وانصرف في التنكير، وقال ابن هشام[1]: اتفق أصحابنا في أمثلة الأوزان أنها إن استعملت للأفعال خاصة؛ حكيت نحو: ضرب وزنه فعل، وانطلق وزنه انفعل، وإن استعملت للأسماء وأريد بها جنس ما يوزن؛ فإن حكمها حكم نفسها هى أعلام، فإن كان فيها ما يمنع الصرف مع العلمية؛ لم ينصرف نحو قولك: فعلان لا ينصرف، وأفعل لا ينصرف، وإن لم يرد بها ذلك، وأريد حكاية موزون مذكور معها كقولك: قائمة فاعلة فمنهم من لم يصرف هنا فاعلة؛ لأن هذه الأمثلة أعلام فهذا علم فيه التأنيث، ومنهم من قال: يحكي به حالة موزونة، وهم الأكثر فيصرف هنا فاعلة، وإذا قال: عائشة وزنها فاعلة منع من الصرف إذ لا حكاية توجب تنوينه.

ص: وإن قرن مثال بما يترل مترلة الموزون فحكمة حكمه.

ش: أي: فحكمه حكم ما نزل منزلة منزلته من الصفات، مثاله: هذا رجل أفعل حكمه حكمه أسود؛ لأنك نزلته منزلته فامتنع صرفه. قال المصنف[2]: وخالف سيبويه المازني فقال: ينبغي أن

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ ٣٢٩.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٤.

يصرف ، وردّ المبرد عليه وصوّب قول سيبويه . انتهى .

والذي قال المازني[1]: إن أفعل - هنا - مثال للوصف وليس بوصف ألا ترى أنه يجب صرف في قولنا: كل أفعل إذا كان صفة ، فإنه لا ينصرف ؛ ورد عليه المبرد فقال: أفعل في قولنا: هذا رجل أفعل في اللفظ صفة ، وليس في قولنا: كل أفعل صفة في اللفظ ، فليس المراعي ما مثل به ، بل المراعي حكمه في اللفظ .

قال أبو سعيد السيرافي[2]: ما رد به أبو العباس على أبي عثمان: صحيح إلا أنه مصروف خلافًا لسيبويه ، وذلك أن أفعل أقصى أحواله في الوصف أن يكون كأربع إذا وصف به فهو اسم وصف به ، وما هو كذلك لا يمتنع من الصرف . قال ابن الصائغ[3]: ما قاله أبو سعيد مختل والصحيح في النظر قول سيبويه وذلك لأن[4] أربعًا وضع على أن يكون اسمًا ليس بصفة فعرض فيه الوصف ؛ فلم يعتد به ، وافعل هذا لم يستقر في كلامهم لا اسمًا ولا صفة فينبغي أن يراعي فيه حكمه الحاضر له .

ص: وكذا بعض الأعداد المطلقة.

ش: يعني التي لم تقيد بمعدود مذكور ولا محذوف إنما تدل على مجرد العدد ، فإنما كانت أعلامًا ؛ لأن كلاً منها يدل على حقيقة معينة خالية من الشركة متضمنة للإشارة إلى ما ارتسم به ، فإن انضاف إلى العلمية ما يتم به منع الصرف ؛ امتنع الصرف نحو قولك: ستٌّ ضعف ثلاث ، وأربعة ضعف اثنين ، وحكى غير المصنف عن بعض الشيوخ أنه يصرفها ، وقال في النهاية: وتقول: ستٌّ ضعف ثلاث لا تصرف ثلاثة ؛ لأنه مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف كسعاد ، وأنت مخير في صرف ستّ ؛ لأنه كهند ، وكذلك خمس وسبع وتسع وعشر وتقول: أربع نصف ثمان لا تصرف أربع للعلمية ووزن الفعل كأحمد وثمان علم مؤنث حكمه عند سيبويه كجوارٍ مسمًّى به وعند يونس تقول: بجواري . انتهى . قاله المصنف .

قال[5]: ولو عومل بهذه المعاملة كل عدد مطلق ؛ لصح يعني أن يجعل علمًا . قال: ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء المقادير ؛ لم يجز[6] ؛ لأن الاختلاف في حقائقها بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف ويعني بالاختلاف: أن الرطل والقدح مثلاً تختلف باختلاف المواضع .

ص: وكنوا بفلان وفلانة عن نحو زيد وهند، وبأبي فلان وأم فلانة عن نحو: أبي بكر وأم سلمة، وبالفلان والفلانة عن نحو: لاحق وسكاب.

ش: يعني أن العرب كنوا بفلان عن علم مذكر عاقل نحو: زيد ، وبفلانة عن علم مؤنث عاقل نحو: هند ، وفلان وفلانة علمان ، ولا يثنيان ولا يجمعان وأمرهما غريب في لحاق التاء للمؤنث ،

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٨٤ .

(٢) سقطت من ر .

(٣) التذييل والتكميل ٢/ ٣٣٠ .

(٤) في ر: أن .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٥ .

(٦) في ط: لم يجوز .

وهو علم، وإنما تلحق للفرق بين الصفات كضارب وضاربة؛ لجريانهما على الفعل ولحاقها في امرئ وامرأة ونحوهما يسهله كونهما نكرة، والدليل على أن فلانًا علم منع مؤنثة من الصرف قال الشاعر:

ألا لعن الله الوشاة وقوله ::: فلانة أضحت خلة لفلان[١]

وأبو فلان كناية عن كنية مذكر عاقل وأم فلانة كناية عن كنية مؤنث عاقل، والفلان كناية عن علم مذكر لا يعقل نحو لاحق، والفلانة كناية عن علم مؤنث لا يعقل نحو سكاب، وزادوا الألف واللام فرقًا بين العاقل وغيره.

ص: وبهن وهَنْت أو هَنَت عن اسم جنس غير علم، وبهنيت عن جامعت ونحوه.

ش: هن كنايةً عن علمٍ[٢] مذكر اسم الجنس نحو: رجل، وهنْت وهنَت كناية عن علم مؤنث اسم الجنس نحو: امرأة، واحترز بقوله: "غير علم" من نحو: أسامة فلا يكنى عنه بهذا، وقال في النهاية: هن وهنت كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل ويصغران ويثنيان ويجمعان، تقول: عندي هنية أي جويرية، واشتريت هنيا أي غليمًا. انتهى.

وقال ابن هشام[٣]: هن كناية عن النكرة يقال فيه: هن لا يصلح وعنده هنوات وهنات، والأنثى هنة، فإذا وقفت: هنت بسكون النون وفتحها، وقيل يحكي به العلم قال الشاعر:

الله أعطاك فضلاً من عطيته ::: على هن وهن فيما مضى وهن[٤]

يخاطب حسن بن زياد، وكنى أولاده عبد الله وحسن وإبراهيم. انتهى، وقال أير تقي، ويقال في الآدميين أيضًا هنت وصلاً، وهنه وقفًا، وفي غيرهم هنه وصلاً ووقفًا، ولما كان الغرض من الكناية الستر كثرت الكناية عن الفروج بهن وعن فعل الجماع بهنيت، وكذا عن مقدماته ولذا قال: ونحوه.

ص: وبكيت أو كية وبذيت أوذية أو كذا عن الحديث، وقد تكسر أو تضم تاء كيت وذيت.

ش: يقال للمرسل بالحديث قل: كيت أو كية أو قل: ذيت أو ذيت بفتح التاء وكسرها وضمها، وليس مع التشديد إلا الفتح وقد يقوم مقامهما كذا وكذا، قال بعضهم يقال: كيت وكية وذيت وذية بالعطف وبغير العطف قيل وهي كناية عن الحديث الذي يريد إبهامه، والله أعلم[٥].

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ٣.
(٢) سقطت من ر.
(٣) الرأى في شرح المفصل غير منسوب ٤٨/١.
(٤) البيت من الطويل، وهو لابن هرمة في ديوانه ٢٢٣.
(٥) سقطت في ر.

باب: الموصول

ص: وهو من الأسماء ما افتقر أبدًا إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية.

ش : الموصول على ضربين: اسمي وحرفي ، فبدأ بحد الاسمي ، وقال: وهو من الأسماء تحرزًا من الموصول الحرفي إذ لم يقصد دخوله في الحد ، وقوله "ما افتقر" جنس يشمل كل مفتقر ، وقوله "أبدًا" احتراز عن النكرة الموصوفة بجملة ، فإنها حال وصفها بها يفتقر إليها وإلى عائد ؛ لكن الموضع بالأصالة للمفرد الذي تؤول الجملة به ، ويغني ذكره عنها ، فالافتقار إلى ما يؤول به لا إليها ، وإن صدق في الظاهر أنها مفتقرة فلا يصدق على الافتقار إليها أنه كائن أبدًا ، وقوله "إلى عائد" احتراز من حيث وإذ وإذا فإنها أسماء تفتقر أبدًا إلى جملة ؛ لكنها مستغنية عن عائد ، وقال: أو خلفه ليشمل ما وقع الربط فيه بالظاهر الذي هو الموصول من حيث المعنى ، وهو خلف العائد نحو قولهم: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري ، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف ، وقول الشاعر:

فيارب ليلى أنت في كل موطن ::: وأنت الذي في رحمة الله أطمع[1]

يريدون عنه وروايته في رحمته أو رحمتك ، وقال أبو علي في التذكرة: ومن الناس من لا يجيز هذا ، وقال بعضهم: هذا لم يجزه سيبويه[2] في خبر المبتدأ فأحرى ألا يجيزه في الصلة . وقوله[3]: "وجملة صريحة أو مؤولة" مثال الصريحة: الذي قام ، والذي هو قائم ، ومثال المؤولة: الذي عندك والذي في الدار والقائم ، فشملت الصريحة الجملتين: الاسمية والفعلية ، وشملت المؤولة ثلاثة أشياء: الظرف والمجرور - ولذلك يجب تعليقهما بفعل مسند إلى ضمير الموصول - والصفة الموصول بها "أل" ولذلك يجب تأويلهما (بفعل ، ومن ثم عملت)[4] بمعنى الماضي وعطف الفعل عليها ، وقوله "غير طلبية ولا إنشائية" قال في الشرح[5]: لأن الغرض بالصلة وضوح الموصول ، والطلبية لم تتحصل معناها بعد ، ولا يوضح بها ، ولا إنشائية ؛ لأن حصول[6] معناها مقارن لحصول لفظها فلا يصلح وقوعها صلة ؛ لأن الصلة تعرف ، والموصول ، معرّف فلابد من تقديم الشعور بمعنى الصلة قبل الشعور بمعنى الموصول . انتهى .

وأجاز الكسائي أن تكون جملة أمر ونهي نحو: الذي اضربه أو لا تضربه زيد ، وأجاز المازني أن تكون دعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو: الذي يرحمه الله زيد ، ويقتضي مذهب الكسائي موافقته بل هو أولى ، وأجاز هشام[7] أن تكون مصدرة بليت ولعل وعسى ويستدل له بقول الشاعر:

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للمجنون في الدرر١/ ٢٨٦ ، و شرح شواهد المغنى ٢/ ٥٥٩ ، والمقاصد النحوية١/ ٤٩٧ ، وليس في ديوانه .

(٢) الكتاب ١/ ٨١ .

(٣) في ر: قوله .

(٤) ما بين المعكوفين سقط في ر .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٧ مع اختلاف بين النصين .

(٦) في ر: والإنشائية حصول معناها .

(٧) الارتشاف ١/ ٥٢١ .

وإني لــرام نظــرة قــبل الــتي ::: لعــلي وإن شــطت نواهــا أزورهــا[١]

وقد تـؤول على إضمار القول - أي: أقول لعلي، أو على إضمار خبر لعل، وجعل أزورها. صلة، وفصل بجملة الاعتراض، والمشهور أن عسى إنشاء لكن دخول الاستفهام عليها نحو: "فهل عسيتم" ووقوعها خبرًا[٢] لأن نحو: إني عسيت صائمًا - دليل على أنه فعل خبري، وإذا ثبت كونها فينبغي أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف، وأما جملة التعجب؛ فلا يوصل بها عند من ذهب إلى أنه إنشاء، واختلف القائلون بأنها خبرية فمنهم من أجاز ذلك وهو مذهب ابن خروف[٣]، فتقول: زيد الذي ما أحسنه، ومنهم من منع، قال المصنف[٤]: وهو المشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم؛ لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة، وقد يراد بها الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ ﴾ [البقرة: ١٧١] وكقول الشاعر:

ويسـعى إذا أبـني لـيهـدم صـالحـي ::: ولـيس الـذي يـبني كمن شأنه الهدم[٥]

وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقول الشاعر:

فـإن أسـتطع أغلـب وإن يغلب الهوى ::: فمـثل الـذي لقيـت يغلـب صاحبه[٦]

ص: ومن الحروف ما أول مع ما يليه بمصدر، لم يحتج[٧] إلى عائد.

ش: أي: والموصول من الحروف ما أول جنس يتناول نحو صه من أسماء الأفعال فإنه يتؤول بمصدر معرفة إن لم ينون وبنكرة إن نون، ويتناول الفعل المضاف إليه نحو: حين قمتَ قمتُ أي حين قيامك، ويتناول "هو" من قوله: ﴿ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [المائدة: ٨] فاحترز عن هذه الأشياء ونحوها بقوله: "مع ما يليها" فإن هذه الأشياء مؤولة بمصادر لا مع شيء يليها، واحترز بقوله: "ولم يحتج إلى عائد" من الذي موصوف به مصدر نحو: قمت الذي قمت يريد القيام الذي قمت فإنه لا بد له من تقدير عائد ومثله: ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ [التوبة: ٦٩] على أحد محتملاته.

ص: فمن الأسماء: الذي والتي للواحد والواحدة وقد تشدد ياءاهما مكسورتين أو مضمومتين أو يحذفان ساكنًا ما قبلهما أو مكسورًا.

ش: بدأ بالذي والتي لما ظهر فيهما من التصرف بالتثنية والجمع والتصغير فأشبها المعرب، ولأنه إذا التبس كون غيرهما موصولاً، اختبر بصلاحيتهما موضعه، وأصلهما عند سيبويه[٨] لذي

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٠٦.
(٢) سقطت في ر.
(٣) الارتشاف ١/ ٥٢١.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٧.
(٥) البيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس المزني في الأمالي ٢/ ٩٩، وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٩.
(٦) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه.
(٧) في ط: وإن لم يحتج.
(٨) الكتاب ٣/ ٢٨٠ وهذا هو مذهب البصريين ٣/ ١٣٥.

ولتي نحو: كعمى وشجى والياء أصل، وقال الكوفيون[١]: الاسم الذال وحده والياء واللام زائدتان وعن الفراء[٢]: أن الذي: ذا الإشارية، وأصل التي: تي، وزعم السهيلي[٣] أن أصل الذي ذو بمعنى صاحب وللفراء والسهيلي تقديرات متعسفة ليس هذا موضوع بسطها، وقوله "للواحد والواحدة" أي - الذي للواحد المذكر عاقلاً أو غيره، والتي للمؤنث الواحدة عاقلة أو غيرها، وفي الذي والتي خمس لغات: إثبات الياء ساكنة على الأصل.

الثانية: تشديد الياء منهما مكسورة كقول الشاعر:

وليس المال فاعلمه بمال ::: وإن أغناك إلا للذيِّ
ينال به العلاء ويصطفيه ::: لأقرب أقربيه وللقصى[٤]

ويروى وإن أرضاك، وأما التشديد في التي فهو غير محفوظ، وقد حكاه المصنف[٥] وأبو موسى[٦].

الثالثة: تشديد الياء مضمومة كقول الشاعر:

أغض ما استطعت فالكريم الذي ::: يألف الحكم إن جفاه بذيُّ[٧]

والكسر والضم مع التشديد بناء، وزعم أبو موسى أن الياء إذا شددت جرت بوجوه الإعراب فإن صح[٨] فلا حجة فيما أنشد على البناء، إذ الأول مجرور، والثاني مرفوع، وقد أنشد ابن عصفور[٩] البيت الأول:

.... ::: وإن أنفقته إلا للذي
ينال به العلاء ويصطفيه ::: لأقرب أقربيك وللقصي

وفيه دليل على البناء؛ لأن الذي مستثنى وليس في موضع جر، وحكم بعضهم أن في الياء إذا شددت البناء على الكسر، والجر بوجوه الإعراب.

الرابعة: حذف الياء وإسكان ما قبلها كقوله:

فكنت والأمر الذي قد كيدا ::: كالذ تزبى زبية فاصطيدا[١٠]

وقال آخر في اللت:

أرضنا اللت آوت ذوي الفقير ::: والذل فآضوا ذوي غني واعتزاز[١١]

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٣٩.
(٢) السابق ٣/ ١٤٢.
(٣) نتائج الفكر ١٧٧، ١٧٨.
(٤) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٥٠٤، ٥٠٥، والدرر ١/ ٢٥٥.
(٥) شرح التسهيل ١/ ١٩٠.
(٦) هو أبو موسى الجزولي انظر: شرح الجزولية للشلوبين ٦٠١.
(٧) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٥٧.
(٨) في ط: ثبت.
(٩) المقرب ٨٣ والبيت في مثل المقرب المطبوع معه.
(١٠) الرجز لرجل من هذيل في خزانة الأدب ١١/ ٤٢١، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٥١، وبلا نسبة في لسان العرب (زبى).
(١١) البيت من الخفيف، ولم أعثر على قائله.

الخامسة: حذف الياء وكسر ما قبلها كقولـه:

لا تعـــذل اللـــذ لا يـــنفك مكتســـيًا :::: حمـــدا وإن كـــان لا تـــبقى ولا تـــذر[١]

وأنشد المصنف[٢]:

شـغفت بـك اللـت تيمـتك فمثل ما :::: بـك مـا بهـا مـن لوعـة وغـرام[٣]

ومـن ذهـب إلى أن تشديد ياء الذي والتي وحذفها مع الكسرة أو السكون مختص بالشعر؛ فهو فاسد؛ لأن أئمة اللغة نقلوها لغات.

ص: ويخلفهما في التثنية علامتها مجوزًا شد نونها وحذفها.

ش: أي ويخلـف يـاء الـذي والـتي في التثنـية علامـة التثنية وهي الألف رفعًا والياء نصبًا وجرًّا فـنقول: اللـذان واللـتان وكـان القياس ألا تحذف ياؤهما في التثنية فكان يقال: اللذيان كالشجيان[٤] لكـنهم حذفوا الياء؛ لأن الذي والتي مبنيان فلاحظ لبائهما في الحركة فلم تفتح قبل علامة التثنية بل بقيـت سـاكنة ثـم حذفت لالتقاء الساكنين؛ فلذلك تعوض العرب تشديد النون تعويضًا عما حذف من المفرد، وفي البسيط أقوال كثيرة في علة تشديد النون لا يقوم عليها دليل.

وقولـه: مجوزًا شد نونها، أي: مع الألف والياء، ومنع البصريون التشديد مع الياء، والصحيح جـوازه وهـو مذهـب الكوفـيين لقراءة ابن كثير[٥]: ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا ﴾[فصلت: ٢٩] بالتشديد، وأما حذفها فهو لغة بني الحارث بن كعب، وبعض ربيعة يقولون: هما اللذا قالا، وهما اللتا فعلا.

قال الشاعر:

أبـــني كليـــب إن عمـــى اللـــذا :::: قـــتل الملـــوك وفككـــا الأغـــلالا[٦]

وقال آخر:

وخوصــــــــــــــاء ورألان :::: اللـــــذي دلاّ عــــــلى الحـــــج[٧]

وقال آخر:

همـــا اللـــتا لـــو ولـــدت تمـــيم :::: لقـــيل فخـــر لهـــم صـــميم[٨]

ص: وإن عني بالذي من يعلم أو شبهه فجمعه الذين مطلقًا.

ش: المـراد بشـبه مـن يعـلم الأصـنام ونحوهـا: ممـا عومـل معاملـة مـن يعـلم، فمثال من يعـلم: ﴿ الَّذِينَ[٩] هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ [المؤمنون: ٢] وهو كثير، ومثال شبهه: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ

---

(١) البيت من البسيط، ولم أعثر على قائله ونسبه محمد بركات لصفية الباهلي المساعد ١/ ١٣٩.
(٢) شرح التسهيل ١/ ١٩٠.
(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه١٥٩٢.
(٤) في ر: كما يقال الشجيات.
(٥) معجم القراءات ٦/ ٧٢.
(٦) سبق تخريجه.
(٧) سبق تخريجه.
(٨) الرجز للأخطل في خزانة الأدب ٦/ ١٤، والدرر١/ ١٤٥، والمقاصد النحوية ١/ ٤٢٥، وليس في ديوانه.
(٩) في ر: والذين.

مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٩٤] وقوله: "مطلقًا" أي: في الرفع والنصب والجر ، قال المصنف[١]: لما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ، ولحقت الذي والتي جعل لحاقها لهما معارضًا لشبههما بالحروف فأعربا في التثنية ، كما جعلت إضافة (أي) معارضة لشبهها فأعربت ، ولم يعرب أكثر العرب (الذين) وإن كان الجمع من خصائص الأسماء ؛ إلا الذين مخصوص بأولي العلم ، والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف اللذين واللتين فإنهما أسماء[٢] جرتا على سنن المثنيات المتمكنة لفظًا ومعنىً ؛ وعلى كل حال ففي الذي والذين شبه بالشجى والشجين في اللفظ وبعض المعنى ، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب الذين . انتهى .

قيل: والذي ذهب إليه المحققون: أن اللذين واللتين والذين ليست صيغ تثنية صحيحة ولا جمع صحيح .

ص: ويغني عنه الذي في غير تخصيص كثيرًا، وفيه للضرورة قليلاً.

ش: مثال ذلك في غير تخصيص: ﴿ **وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ** ﴾ [المزمل: ٣٣] ، قال في الشرح[٣]: فإذا قصدوا التخصيص ؛ فلا محيص عن اللذين في التثنية والذين في الجمع ما لم يضطر شاعر نحو:

ابني كليب إن عمى اللذا[٤]

وقول الآخر:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم[٥]

وأنشد غيره البيتين على الجواز في فصيح الكلام ، وقد تقدم أن حذف النون لغة بني الحارث وبعض ربيعة ، وظاهر كلام المصنف[٦]: أن الذي في ذلك ليس جمعًا حذفت نونه بل مفردًا أريد به الجمع وهو مذهب الأخفش . قال: يكون الذي للواحد ، والجمع كمن ، ويؤيده عود الضمير مفردًا باعتبار لفظهما في قوله: ﴿ **جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ** ﴾ [المزمل: ٣٣] ، وقيل: لو كان ما ذهب إليه ؛ لجاز ألا يكون المثنى كمن ، وذلك غير مسموع .

ص: وربما قيل: اللذون رفعًا.

ش: قال في الشرح[٧]: إعراب الذين في لغة طيئ مشهور ، يقولون: نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا ، وهي لغة هذيل أيضًا ، ونقلها بعضهم عن عقيل .

ص: وقد يقال: لذي ولذان ولذين ولتي ولتان ولاتي.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ١٩١ .
(٢) سقطت من ر .
(٣) شرح التسهيل ١/ ١٩٢ .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: هم القوم كل قوم يا أم خالد ، وهو بلا نسبة في اللسان (لذا) .
(٦) شرح التسهيل ١/ ١٩٢ .
(٧) شرح التسهيل ١/ ١٩١ .

ش : أي بحذف الألف واللام ، وقد تقدم في الذي والتي خمس لغات وهذه سادسة ، وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب . قال أبو عمرو بن العلاء[١]: سمعت أعرابيًا يقرأ بتخفيف اللام - يعني: صراط الذين ، وذلك قليل جدًا .

ص: وبمعنى الذين الألي، والألاء، واللاء واللائين مطلقًا، أو جرًّا ونصبًا، واللاؤون رفعًا.

ش : الألى على وزن العلى المشهور وقوعها بمعنى الذين فتكون للعقلاء ، كقولـه:

رأيـت بـني عمـي الألي يخذلونـني ::: عـلى حدثـان الدهـر إذ يتقلـب[٢]

وقال ابن عصفور[٣]: يقع على من يعقل ومن لا يعقل من المذكورين ، وقد ترد للمؤنث ، وسيأتي .

وقد وردت دون ألف ولام كقولـه:

أأنـتم ألي جئـتم مـع الـبقل والدبـا ::: فطـار وهـذا شخصـكم غـير طائر[٤]

فيكون لفظها ، لفظ آلي الإشارية . قيل: ورسمهما في الخط واحد ، وفيه نظر ؛ لأن رسم إلى الإشارة بواو زائدة بعد الألف ، وأما الموصولة ؛ فلم يزد فيها واو ؛ لأن استعمالها بالألف واللام كاف في التفرقة واستعمالهما دونهما قليل .

والألاء بالمد كقول كثير[٥]:

أبي الله للشـم الألاء كـأنهـم ::: سـيوف أجاد القـين يومـا صـقالها[٦]

واللاء كقول رجل من بني سليم أنشده الفراء:

فمـا آباؤنـا بـأمـن مـنه ::: علينـا الـلاء قـد مهـدوا الحجـورا[٧]

والمشهور في اللاء: وروده بمعنى اللاتي ، وقوله: "واللائين مطلقًا" أي رفعًا ونصبًا ، واللاؤون رفعًا ، وهذه لغة بعض هذيل كما قالوا: اللذون رفعًا ، والذين نصبًا وجرًّا ، ولم ينسب المصنف[٨] اللغة الأولى ، وكلتا اللغتين لهذيل ، ومنها قول بعضهم:

هـم الـلاءون فكـوا الغـل عـني ::: بمـرو الشـاهجان وهـم جـناحي[٩]

وحكى الفارسي في الشيرازيات عن بعض البغداديين[١٠]: أنه حكى هم اللائي فعلوا بحذف النون ، وقال المصنف: والصحيح أن الذين جمع "الذي" مرادًا به من يعقل ، وأن اللائين جمع اللائي

---

(١) السابق الجزء والصفحة .
(٢) البيت من الطويل ، وهو لعمرو بن أسد الفقعسي في الحماسة البصرية ١/ ٧٥، ولبعض بني فقعس ، أو لمرة بن عداء الفقعسي في الدرر١/ ٢٦٠ ، ولبعض بني فقعس في الخزانة ٣/ ٣٠ .
(٣) المقرب ٨٧ .
(٤) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله .
(٥) في ر: الشاعر .
(٦) البيت من الطويل ، وهو لكثير في ديوانه ٨٧ .
(٧) البيت من الوافر ، وهو لرجل من بني سليم في تخليص الشواهد ١٣٧ ، والدرر ١/ ٢١٣ .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٤ .
(٩) البيت من الوافر ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ، وبلا نسبة في الدرر١/ ٢٦٤ .
(١٠) الشيرازيات ٤١٧ .

مرادفًا للذين .

ص: وجمـع التي: اللاتي واللائي واللواتي، وبلا ياءات، واللا، واللوا، واللاءات مكسورًا أو معربًا بإعراب أولات والألي.

ش : فهـذه أحـد عشـر جمعًـا للمؤنـث فإثبات الـياء في الـثلاث الأول هـو الأصـل ، وحذفها للتخفيف ، ومثال اللا قول الشاعر:

وكانـت مـن الـلا لا يعيرهـا ابـنها ::: إذا مـا الغـلام الأحمـق الأم عـيرا[1]

ومثال اللوا قول الراجز:

جمعـتهـا مـن أيـنـق عكـار ::: مـن اللـوا شـرفن بالصـرار[2]

ويجـوز أن يكـون الـلا والـلـوا: اللاتـي واللواتـي فحذفوا التاء والياء مبالغة في التخفيف . قال المصنف[3]: والأظهر عندي أن الأصل في اللا: اللاء ، وفي اللوا: اللواء ثم قصروا .

ويجـوز أن يكـون أصله اللواتي فحذفت التاء ثم أبدلت الياء همزة ، وأما اللاءات: ففيه لغتان: البـناء عـلى الكسـر ، وإعـرابه: الضـمة رفعًـا ، والكسـرة جـرًّا ، ونصبًا كإعراب اللات والألي هي المشهورة ، وشاهد اللاءات قولـه:

أولـئك إخـواني الذيـن عرفـتهـم ::: وأخدانـك الـلاءات زيـن بالكـتم[4]

وأما الآلي فتقدم أنها تكون بمعنى الذين ، وقد ترد بمعنى اللاتي ، وقد جمع الشاعر بين المعنيين:

وتفـنى الآلي يسـتلئمون عـلى الآلي ::: تـراهن يـوم الـروع كـالحدأ القبل[5]

وزاد بعضـهم في جموع "التي": اللاي بياء محضة مكسورة واللاي بالسكون ، قيل: ولا تثبت لغة السكوت بقولـه: "واللاي يئس" لإمكان أن يكون سكن للإدغام . انتهى .

ولـيس كذلـك ؛ لأن الـذي قـرأه بإسكانه ؛ لم يدغم فإما أن يكون إسكانها لغة على ما قيل أو قلـب الهمزة ياء ثم سكنها تخفيفًا ، أو وقف فسكن ثم أجرى الوصول مجرى الوقف أو حذف الهمزة مـن مكانهـا وأبقـى الياء ، أو أخر الهمزة وقدم الياء ثم حذف الهمزة كما فعل بهاد ، وأما اللاي بياء مكسـورة ؛ فقـد قـيل: إنهـا مبدلة من الهمزة فتكون فرعًا للغة الهمزة ، كما أن تسهيلها في قراءة أبي عمـرو وورش فـرع لهـا لا لغـة مستقلة . قال المصنف[6]: والصحيح أن اللاءات جمع اللائي مرادف اللاتـي ، وكذلـك اللوائـي واللواتـي جمعـان لـلـلا واللاتـي عـلى حـد قولهم في الهادي وهو العنق: الهوادي ، وفي الهابي وهو الغبار: الهوابي ، وأما اللاتي فيحتمل أن يكون اسم جنس ؛ لأنه ليس على بـناء مـن أبنـية اسـم الجمـع ويحـتمل أن يكون جمعًا لتضمنه حروف التي ، ويغتفر كونه مخالفًا لأبنية الجمـوع كمـا اغتفر في اللتيا كونه مخالفًا لأبنية التصغير ، ولم يكن ذلك مانعًا من تصغيره ، وأما اللاء

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للكميت في ديوانه١/ ٣١٧ .
(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر١/ ٢٦٥ واللسان (لوى) .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٥ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٦٦ ، ولسان العرب (لتا) .
(٥) البيت من الطويل ، وهو منسوب لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر١/ ٧ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٥ .

والألي وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع ؛ فأسماء جموع ؛ لأنها لا تتضمن حروف الواحد .

ص: وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقًا.

ش : ذات بمعنى التي ، وذوات بمعنى اللاتي مبنيًا على الضم ، ومن كلامهم: بالفضل ذو فضلكم الله به ، وبالكرامة ذات أكرمكم الله به[١] يريد بها وهذا في لغة طيئ ، وحكى غير[٢] المصنف: إعراب ذات الموصولة إعراب ذات بمعنى صاحب ، وحكى بعضهم[٣] إعراب ذوات الموصولة إعراب ذوات بمعنى صواحب .

ص: وبمعنى الذي وفروعه: (من) و(ما) و(ذا) غير ملغي، ولا مشار به بعد استفهام بما أومن.

ش : فروع الذي هي المؤنث والمثنى والمجموع وهي التي واللذان واللتان والذين واللاتي ، فمن وما يجوز أن يراد بها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر ، والمؤنث بلفظ واحد وسيأتي الكلام عليها ، وأما (ذا) فيكون موصولاً بمعنى الذي ، وفروعه بثلاثة شروط: **أحدها**: أن يكون غير ملغي ، والمراد بالإلغاء أن يركب مع ما فيصير اسمًا واحدًا ، ولها حينئذ معنيان: أحدهما - وهو الأشهر: أن يكون المجموع اسم استفهام ، والدليل على هذا الاستعمال قولهم: عماذا تسأل بإثبات ألف ما لتوسطها ويتعين هذا في قول جرير:

ياخزر تغلب ماذا بال نسوتكم ::: لا يستفقن إلى الديرين تحنانا[٤]

ويترجح التركيب[٥] إذا كان بعد ماذا من ذا كقوله تعالى: ﴿ **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً** ﴾ [البقرة: ٢٤٥] وقول الشاعر:

فماذا الذي يشفي من الحب بعدما ::: تشربه بطن الفؤاد وظاهره[٦]

ويحتمل أن يكون ذا[٧] موصولاً ، ويكون فيه جمعًا بين موصولين ، ويخرج على التوكيد أو على أن يكون الثاني خبر مبتدأ محذوف .

والمعنى الثاني: أن يكون المجموع اسمًا واحدًا موصولاً ، أو نكرة موصوفة ، وعليه بيت الكتاب:

ودعي ماذا علمت سأتقيه ::: ولكن بالمغيب حدثيني[٨]

وأنكر الفارسي أن يكون (ماذا) في البيت موصولة . قال: لأنا لم نجد في الموصولات ما هو مركب ، ووجدنا في الأجناس ما هو مركب ، ومثل هذا التركيب في الاحتمالين قول جرير:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٥ ، ١٩٦ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٤٢ .
(٣) السابق والصفحة .
(٤) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ١٦٧ .
(٥) سقطت في ر .
(٦) البيت من الطويل ، وهو لابن الدمينة في ديوانه ١٨٤ .
(٧) في ط: أن ذا يكون .
(٨) البيت من الوافر ، وهو منسوب في اللسان لأبي حية النميري ، وأبي زبيد الطائي ، والمثقب العبدي في لسان العرب (أبي) ويروى فيه نبئيني بدلاً من حدثيني .

فلـــله مـــاذا هيجـــت مـــن صـــبابة ::: عـــلى هـــالك يهـــدي بهـــند ولا يدري[١]

الشرط الثاني: أن يكـون غـير مشـار بـه ، وأصـل ذا أن يكـون اسم إشارة ثم جرد عن معنى الإشـارة ، واسـتعمل موصـولاً فإذا أقر على أصل موضوعه من الإشارة ؛ لم يحتج إلى صلة ، وانعقد منه مع من أو ما كلام .

الشرط الثالث: أن يكـون بعـد اسـتفهام بمـا ولا خـلاف فـيه ، أم بمـن وفيه خلاف منع بعض الـنحويين وقـوع ذا موصـولة بعـد مـن ؛ لأن مـن تخص من يعقل فليس فيها إبهام كما في ما ، وإنما صـارت بالـرد إلى الاسـتفهام في غايـة الإبهام فأخرجت ذا من التخصيص إلى الإبهام ، وجذبتها إلى معناها ، ولا كذلك من لتخصيصها ، واستدل بعض من أجازه بقول الشاعر:

وغريـــبة تـــأتي الملـــوك كـــريمة ::: قـــد قلـــتها لـــيقال مـــن ذا قالهـــا[٢]

وأجاز الكوفيون وقوع ذا موصولة ، وإن لم يتقدم عليها استفهام كقول الشاعر:

عـــدس لعـــباد علـــيك أمـــارة ::: نجـــوت وهـــذا تحملـــين طلـــيق[٣]

وخرج على أن تحملين حال أو خبر ، وطليق خبر ثان ، وعن الكوفيين: أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات ، ومن ذلك عندهم: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ [طـه: ١٧] وخرج أن يكن بيمينك حالاً من المشار إليه ، أو متعلقًا بما في تلك من معنى الإشارة أو بفعل مضمر على جهة البـيان تقديـره: أعـني بيمينك ، وقد تلخص مما سبق أن ماذا لها أربع استعمالات ، وفي ماذا صنعت وجهان:

أحدهما: أن تكـون مـا اسـتفهامية ، وذا موصـولة ، فما مبتدأ ، وذا وصلته خبر المبتدأ والعائد محذوف .

والثاني: أن تجعـل اسمـًا واحـدًا للاسـتفهام ؛ فمحـل مـاذا بجملته نصب ؛ لأنه مفعول مقدم ، وجواب الأول وبدله مرفوعان ، وجواب الثاني وبدله منصوبان .

ص: وذو الطائية مبنية غالبًا.

ش: هـي منسـوبة إلى طيـئ ؛ لأنـه لا يستعملها موصولة إلا هم ، أو من تشبه بهم من المولدين كأبي نواس وحبيب ، وحكى الأزهري[٤]: أن (ذو) في لغة طيئ تستعمل بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهمـا فـيقال: رأيـت ذو فعل وذو فعلت ، وذو فعلا ، وذو فعلتا ، وذو فعلوا ، وذو فعلن ، ومن مجيئها بمعنى الذي قولهم: فلا وذو في السماء بيته ، ومن مجيئها بمعنى التي قول الشاعر:

وبئر ذو حفرت وذو طويت[٥]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لجرير في ديوانه ٢٧٧ .
(٢) البيت من الكامل ، وهو للأعشى في ديوانه٧٧ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن مفرغ في ديوانه١٧٠ .
(٤) تهذيب اللغة (ذوو) .
(٥) عجـز بيـت مـن الوافر ، وصدره: فإن الماء ماء أبي وجدي ، وهو لسنان بن الفحل في خزانة الأدب ٦/ ٣٤ ، ٣٥ ، والدرر١/ ٢٦٧ .

وزعم ابن عصفور[1] أنه ذكر البئر على معنى القليب، قال: وتقول في تثنية ذو الطائية: ذوا في الرفع، وذوي في النصب والخفض، وفي جمعها: ذووا في الرفع، وذوي في النصب والخفض، وتقول في ذات الطائية: ذواتا في الرفع، وذواتي في النصب والخفض، وفي جمعهما ذوات بضم التاء في الأحوال كلها. قال المصنف[2]: أطلق ابن عصفور القول في تثنية ذات وجمعها وأظن حامله على ذلك قولهم: ذات وذوات بمعنى اللتي واللاتي فأضربت عنه لذلك.

قيل: بل نقل ذلك الهروي[3] وابن السراج[4] عن العرب، وأشار بقوله (مبنية غالبًا) إلى أن بعض طيئ يعربها فيقول: جاءني ذو يقوم، ورأيت ذا يقوم، ومررت بذي يقوم، حكاه ابن درستويه في الإرشاد وابن جني في المحتسب، وأنشد:

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا[5]

وأعربت تشبيهًا بذي بمعنى صاحب حتى إن بعضهم حكى: أن "ذو" هذه منقولة من ذي بمعنى صاحب لاشتراكهما في التوصل إلى الوصف.

ص: وأي مضافًا إلى المعرفة لفظًا أونية.

ش: أي تكون موصولة بمعنى الذي وفروعه كمن وما خلافًا لثعلب إذ زعم أنها لا تكون إلا استفهامًا أو جزاء، وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب كقولهم:

فسلم على أيهم أفضل[6]

ومثال إضافتها لفظًا: أي الرجال وأي النساء، ويحتمل الإفراد والتثنية والجمع ومثال إضافتها بيا نحو: أي عندك ويحتمل معنى الذي وفروعه في هذا المثال، وإنما قال إلى معرفة؛ لأنها لا تضاف وهي موصولة إلى نكرة، وحكى بعضهم أنها قد تضاف إلى نكرة ولم يذكره المصنف وهو قليل، فيقال: يعجبني أي رجل عندك، وأي رجلين، وأي رجال، وأي امرأة، وأي امرأتين وأي نساء.

ص: ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافًا للكوفيين.

ش: قال المصنف: مذهب الكوفيين: أنه يلزم استقبال عاملها وتقديمه ولا حجة لهم إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه. انتهى.

وذهب الأخفش ومن وافقه من البصريين[7]: إلى أنها قد تكون معمولة للماضي، وذهب كثير من البصريين إلى أنه يلزم الاستقبال ولم يمثل سيبويه[8] إلا به، وسبب ذلك: أنها وضعت على

---

(١) شرح الجمل ١/ ١٧٧.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٩.
(٣) الأزهية ٣٠٥.
(٤) الأصول ٢/ ٢٦٣.
(٥) البيت من الطويل، وهو منسوب المنظورين سحيم الفقعسي في الدرر ١/ ٥٩.
(٦) عجز بيت من المتقارب، وهو لغسان بن وعلة في الدرر ١/ ٢٧٢، ولغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب ٦/ ٦١، وصدره إذا ما لقيت بني مالك.
(٧) شرح الجزولية ٤٧٦.
(٨) الكتاب ٢/ ٣٩٨.

الإبهام والعموم والماضي منافٍ لذلك ، وسئل الكسائي في حلقة يونس[١]: هل يجوز أعجبني أيهم قام فمنع ذلك ؛ فقيل لـه: لم لم تجز ؛ فلم يلح لـه الوجه فقال: هكذا خلقت ، ومذهب البصريين: أنه يلتزم تقديم العامل ، وقد مثل به سيبويه[٢] متأخرًا .

ص: وقد يؤنث بالتاء موافقًا للتي.

ش : ومنه قول الشاعر:

إذا اشتبه الرشد في الحادثات ::: فارض بأيتها قد قدر[٣]

وحكى ابن كيسان[٤] أن أهل هذه اللغة يثنون أيا ويجمعونها فيقولون[٥]: أياهم وأيتهم وأيوهم وأيتاهن وأياتهن .

ص: وبمعنى الذي وفروعه الألف واللام خلافًا للمازني، ومن وافقه في حرفيتها.

ش : مذهب الجمهور[٦] أن أل تكون اسمًا موصولاً بمعنى الذي وفروعه ، وذهب المازني[٧] – ومن وافقه – إلى أنها حرف موصول ، وذهب الأخفش[٨] إلى أنها حرف تعريف ، وليست موصولة . قال في الشرح [٩]: وزعم المازني أن الألف واللام للتعريف . انتهى .

فاشترك المذهبان في التعريف واختص المازني بالوصل ، ويدل على صحة الأول أوجه:

أحدها: عود الضمير نحو: جاءني الضاربها زيد ، وأجيب بأن الضمير كما قال المازني: يعود على موصوف أي: المرأة محذوف ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يجذف في غيرها إلا ضرورة ، وليس هذا منها ، وبأنه لو جاز مع أل ، لجاز مع التنكير بل أولى ؛ لأن حذف المنكر أكثر .

الثاني: دخولها على الفعل في نحو: الترضي ، والمعرفة مختصة بالاسم .

الثالث: أنه لا يوجد حرف موصول إلا مؤولاً مع ما بعده بمصدر ، وأل ليست[١٠] كذلك .

الرابع[١١]: أنها لو كانت معرفة لقدح إلحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال والأمر بخلاف ذلك فإنها تسوغ عمله ماضيًا فعلم أنها مؤوله بالذي والصفة بالفعل ؛ ولذا وجب العمل مطلقًا وحسن العطف في نحو: ﴿ **فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ به** ﴾ [العاديات: ٤] فبهذه الأوجه علم ضعف مذهب المازني وبالأولين علم ضعف مذهب الأخفش ، وأما الثالث: فلا يلزمه ؛ لأنه لا يقول بأنها موصولة ، وأما الرابع: فإنه التزمه ، وقال: إن اسم الفاعل لا عمل لـه مع أل كما لا

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٩٢ .
(٢) الكتاب ٢/ ٤٠٤ وما بعدها .
(٣) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في الدرر١/ ٢٧٢ .
(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٥٨ .
(٥) في ط: فيقال .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠١ .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٠ ، ٢٠١ .
(٨) اللباب ٢/ ١٢٧ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٠ ، ٢٠١ .
(١٠) في ط: ليس .
(١١) في ط: والرابع .

يعمل إذا وصف أو صغر، والمنصوب وما بعده مشبه بالمفعول، ولذلك لم يتقدم[١]، وأبطل بأن المشبه لا يكون إلا سببيًّا، واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بأوجه[٢]:

أحدها: أن العامل يتخطاها نحو: مررت بالضارب، فالمجرور ضارب ولا موضع لأل، ولو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب، قال الأستاذ أبو علي[٣]: الدليل على أنها حرف قولك: جاء القائم، فلو كانت اسمًا لكانت فاعلاً واستحق قائم البناء؛ لأنه على هذا مهمل؛ لأنه صلة والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول، والجواب عن[٤] ذلك أن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل[٥] الموصولات في آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام مفردًا جيء بالإعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع.

الثاني: أنه لا يكون اسم ظاهر على حرفين أحدهما همزة وصل، ورد بقولهم "ام الله" وهمزتها[٦] همزة وصل، وقد أجاز سيبويه[٧] إذا سمي[٨] بالباء من اضرب أن تقول: إب وتعرب، بل قد يبقى الاسم على حرف واحد وصلاً وابتداءً، وحكى ابن مقسم عن ثعلب[٩]: شربت ماءً [يا فتي، ويجوز ماء يا فتى شربت[١٠]].

الثالث: أن همزة أل مفتوحة ولا تكون همزه الوصل في الاسم إلا مكسورة إلا ما ندر من قولهم أيمن في أشهر اللغتين، وأجيب بأنها فتحت مع أل الموصولة تشبيهًا بالمعرفة.

ص: وتوصل بصفة محضة.

ش: يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو: الضارب والمضروب والحسن. قال في البسيط: وأما الصفة المشبهة فلا تدخل عليها أل لضعفها، وقربها من الأسماء فإذا دخلت عليها فعلى حذف الموصوف، والعائد إنما يعود عليه في نحو: مررت بالحسن وجه أبيه، واحترز بالمحضة مما يوصف به وليس بمشتق كأسد، ومن الصفة التي غلبت عليها الاسمية كأبطح وأجرع وصاحب وراكب فـ "أل" في ذلك معرفة لا موصولة.

ص: وقد توصل بمضارع اختيارًا أو بمبتدأ وخبرا أو ظرف اضطرارًا.

ش: مثال وصلها بالمضارع قول الشاعر:

---

(١) في ر: لا يتقدم.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٠.
(٣) التوطئة ١٦٨، ١٦٩.
(٤) في ر: على.
(٥) سقطت من ر.
(٦) في ر: وهمزته.
(٧) الكتاب ٣/ ٣٢٣، ٣٢٤.
(٨) في ر: سميت.
(٩) سر صناعة الإعراب ٧٨٦.
(١٠) ما بين المعكوفين سقط من ر.

مـا أنـت بـالحكم الترضـي حكومـتـه ::: ولا الأصـيل ولا ذي الـرأي والجـدل[1]

وقول الآخر:

يقـول الخـنا وأبغـض العجـم ناطقًـا ::: إلى ربـنـا صـوت الحـمـار اليجـدع[2]

وقول الآخر:

مـا كـاليروح ويغـدو لاهـيـا مـرحا ::: مشـمرًا يسـتديم الحـزم ذو رشـد[3]

وقول آخر:

ويسـتخرج اليربـوع مـن نافقائـه ::: ومـن حجـره بالشيحـة اليتقصـع[4]

وقول آخر:

ولا تبعـث الحـرب إني لـك الـ ::: ـيـنـذر مـن نـيـرانهـا فـاتـق[5]

وقول آخر:

فـذو المـال يؤتـى مـاله دون عرضه ::: لمـا نـالـه والطـارق اليـتعهـد[6]

وأنشد الفراء:

حـين اصطباني أنـي سكـت وإنـني ::: لفـي شـغـل عـن دخلي اليتتبـع[7]

وهذا عند غير المصنف من النحويين ضرورة. قال في الشرح[8]: وعندي أن هذا غير مخصوص بالشعر لتمكن قائل الأول أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته، ولتمكن قائل الثاني أن يقول: إلى ربنا صوت حمار يجدع، ولتمكن قائل الثالث أن يقول: ما من يروح ويغدو.

فإدخال أل يدل على الاختيار لا على الاضطرار، وأيضًا فمقتضى النظر يدل على أنها من حيث هي اسم موصول نحو وصلها بما يوصل به الاسم الموصول من الجمل الاسمية والفعلية والظرف فمنعت من ذلك حملاً على المعرفة؛ لأنها مثلها في اللفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ صالح لدخول "أل" المعرفة عليه وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات ثم كان في التزام ذلك أن "أل" معرفة لا اسم موصول فقصدوا التنصيص على مغايرة المعرفة فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع ولكون ذلك جائزًا في الاختيار؛ لم يقل في أشعارهم كما قل الوصل بالجملة الاسمية. انتهى مختصرًا.

ومثال وصلها بمبتدأ وخبر. من القول الرسول منهم:

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الدرر ١/ ٢٧٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي في تخليص الشواهد ١٥٤، وخزانة الأدب ١/ ٣١، ٥/ ٤٨٢، والدرر٢٧٥.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ١٥٤، وخزانة الأدب ١/ ٣٢، والدرر ١/ ٢٥٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي في تخليص الشواهد ١٥٤، وخزانة الأدب ٥/ ٤٨٢.

(٥) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في الضرائر، والرواية فيه: فاصطلِ بدل فاتق، وقد ورد هذا البيت في النسخة ط بعد قوله:

فـذو المـال يؤتـى مالـه دون عرضـه ::: لمـا نالـه والطـارق اليـتعهد

(٦) البيت من الطويل، وهو لابن الكلبحة في كتاب الجيم ٣/ ٢٢٥.

(٧) البيت من الطويل، أنشده الفراء في مثل المقرب. انظر المقرب ومعه مثل المقرب٨١.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٢.

لـه دانت رقـاب بني معـد[١]

ولا يحفظ في غير هذا البيت، وقيل: "أل" فيه زائدة، ومثال وصلها بالظرف قولـه:

مـن لا يـزال شـاكرًا عـلى المعـه ::: فهـو حـر بعيشـه ذات سـعـه[٢]

أي الذي معه، وقال آخر:

وغـيري مـا غـال سـعدًا ومالكًـا ::: وعمـرًا وحجـرًا بالمشـقـر ألمعا[٣]

أي الذين معًا، وقال الكسائي[٤]: أراد معًا وأل زائدة.

مسألة: زعم الكوفيون: أن الأسماء المعرفة بأل يجوز أن تستعمل موصولة كقولـه:

لعمـري لأنـت اللبيـب أكـرم أهـله ::: واقـتدى في أفـنـائه بالأصـائل[٥]

وأن النكرة توصل نحو: هذا رجل ضربته وأن المضاف إلى النكرة يجوز وصله ووصل ما أضيف إليه ووصلهما، وأن النكرة إذا أضيفت إلى المعرفة يجوز وصلها ومنه:

يا دار ميـة بالعليـا فالسـند[٦]

وكل ذلك لا يجوز عند البصريين وما استدلوا به محمول على غير ذلك.

ص: ويجوز حذف عائد غير الألف واللام إن كان متصلاً منصوبًا بفعل أو وصف.

ش: لما ذكر أن الصلة تشتمل على عائد؛ أخذ يذكر حكمه وهو ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومجرور وبدأ بالمنصوب [وهو إما أن يكون عائد الألف واللام، أو غيرها، إن كان عائدها فسيأتي، وإن كـان عـائد غيرهـا فإمـا أن يكون منفصلاً أو متصلاً، فإن كان منفصلاً؛ لم يجز حذفه نحو: جاء الـذي إيـاه أكرمـت، أو مـا أكرمت إلا إياه، وإن[٧]] كان متصلاً فإما أن ينصب بفعل أو وصف أو غيرهمـا؛ فـإن نصب بغيرهما لم يجز حذفه نحو: جاء الذي إنه فاضل أوكأنه قم وإن نصب بفعل أو وصـف جاز حذفه وهو في الفعل كثير كقولـه تعالى: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾ [الفرقان: ٤١] وفي الوصف قليل نحو قول الشاعر:

مـا الله موليـك فضـل فاحمدنـه بـه ::: فمـا لـدى غـيره نفـع ولا ضـرر[٨]

وكلما طالت الصلة كان الحذف أحسن، وزاد غير المصنف شرطين:

أحدهما: أن يكـون متعينًا للـربط؛ فـإن لم يتعين لم يجز حذفه نحو: جاء الذي ضربته في داره، ذكره ابن عصفور وغيره.

الثاني: أن يكون الفعل الناصب لـه تامًا فإن كان ناقصًا نحو: جاء الذي ليسه زيد، وفيه نظر.

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر ٣١٩، والمقاصد النحوية ١/ ١٥.
(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٣٢، والدرر ١/ ٢٧٧.
(٣) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في خزانة الأدب ١/ ٢٣٦.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٣.
(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٥/ ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٧، والدرر ١/ ٢٧٣.
(٦) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤.
(٧) ما بين المعكوفين سقط في ط.
(٨) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ١/ ١٦٩، والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٧.

فرع: إذا حذف العائد المنصوب بشروطه ففي توكيده والنسق خلاف نحو: جاء الذي ضربت نفسه أو عمرًا ، أجاز ذلك الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج[1] وأكثر أصحابه ، واختلف فيه عن الفراء واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت مؤخرة في التقدير ، فإن كانت مقدمة في التقدير فأجازها ثعلب ومنعها هشام .

ص: أو مجرورًا بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا أو بحرف جر بمثله معني ومتعلقاً الموصول أو موصوف به.

ش : العائد المجرور: إما أن ينجر بإضافة أو بحرف جر ، فإن انجر بإضافة فإما أن يكون المضاف صفة ناصبة له تقديرًا أو غير ذلك ، فإن كان الأول جاز الحذف نحو: جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غدًا ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه: ٧٢] وقال طرفة:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً[2]

وزعم ابن عصفور: أن حذفه ضعيف جدًا وليس كذلك لوروده في القرآن ؛ ولأنه منصوب في المعنى على أن من النحويين من يزعم أنه منصوب ، وإن كان غير ذلك لم يجز حذفه ، وتحت ذلك قسمان: أن يكون المضاف غير صفة نحو: جاء الذي وجهه حسن ، وأن يكون صفة غير عاملة نحو: جاء الذي أنا ضاربه أمس فإنه لا يحذف في نحو هذا ، وأجاز الكسائي حذف المجرور بإضافة غير وصف مع المضاف إليه فتقول: أراكب سفينة الذي تعمل أي: تعمل سفينته ، واستدل بقول الشاعر:

أعوذ بالله وآياته ::: من باب من يغلق من خارج[3]

أي: يغلق بابه ، وأول على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فاستكن في الفعل ، وأما المجرور بالحرف فلا يحذف إلا بشرط أن ينجر بمثل ذلك الحرف الجار له معنى ومتعلقًا الموصول نحو: مررت بالذي مررت به ، أو موصوف الموصول نحو: مررت بالرجل الذي مررت به ، ومنه قول الشاعر:

إن تعن نفسك بالأمر الذي عنيت ::: نفوس قوم سموا تظفر بما ظفروا[4]

وقوله: وبمثله معنى ومتعلقًا أي يكون معنى الجار للموصول والحرف الجار للعائد واحدًا ، وما تعلق به هذا مثل ما تعلق به هذا ، فحينئذ يجوز حذفه كقوله تعالى: ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي منه واندرج تحت قوله بمثله: أن يكون أحد المتعلقين فعلاً والآخر صفة نحو: قوله:

وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة ::: فبح لان منها بالذي أنت بائح[5]

أي: به فلو جر العائد بما جر به الموصول وليس حرفًا لم يجز حذفه نحو: جاءني غلام الذي أنت غلامه ، وإن جر العائد بحرف ولم ينجر الموصول بمثله نحو: جاء الذي ورث به ؛ لم يجز حذفه إلا نادرًا

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ ٧٤ ، والأصول ٢/ ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: ويأتيك بالأخبار ما لم تزود ، والبيت لطرفة بن العبد في ديوانه ٤١ .

(٣) البيت من السريع ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٩٨ ، و همع الهوامع١/ ٩٠ .

(٤) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لعنترة في ديوانه ٢٩٨ .

كقول حاتم .

ومن حسد يجور على قومي ::: وأي الدهر ذو لم يحسدوني[١]

أي: فيه ، وإن جر الموصول بحرف لا يماثل ما جر به العائد ؛ لم يحذف إلا في ضرورة كقوله:

فأصبح من أسماء قيس كقابض ::: على الماء لا يدري بما هو قابض[٢]

أي: عليه ، وإن تماثلا معنى واختلفا لفظًا ؛ لم يحذف نحو: حللت في الذي حللت به ، إذ لو حذف لتبادر أنه فيه ، وإن تماثلا لفظًا ومعنى واختلف المتعلق لم يجز الحذف نحو: مررت بالذي مررت به ، وذلك مفهوم من كلام المصنف[٣] ، وفي بعض النسخ: أو بحرف متعين أو مجرور بمثله إلى آخره ، ومثله المصنف: الذي مررت يوم الجمعة أي فيه ، والذي رطل بدرهم أي منه ، وهذا لا ينبغي أن يقاس ، وكأن المصنف قاسه على خبر المبتدأ ، وترك المصنف موضعين يجوز فيهما الحذف: **أحدهما**: أن ينجر العائد بحرف جر بمثله عائد على الموصول بعد الصلة ، كقوله:

ولو أن ما عالجت لين فؤادها ::: فنفسي استلين به للان الجندل[٤]

أي: عالجت به ذكره المصنف في الكافية وذكر غيره أن الحذف في هذا البيت ونحوه ضرورة .

الثاني: أن يدخل الحرف على المضاف للموصول نحو: مررت بغلام الذي مررت ، وأهمل المصنف ثلاثة شروط:

الأول: ألا يكون المحذوف في موضع ما لم يسم فاعله نحو: مررت بالذي مر به .

الثاني: ألا يكون ثم ضمير آخر يصلح للعود نحو: مررت بالذي مررت به في داره .

الثالث: ألا يكون محصورًا نحو: مررت بالذي مررت إلا به ، ولا يجوز الحذف في شيء من ذلك ، وتحصل من ذلك أنه يجوز حذف العائد المجرور بالحرف بستة شروط:

الأول: أن ينجر الموصول أو الموصوف بالموصول أو المضاف إلى الموصول أو عائد بعد الصلة بمثل ذلك الحرف .

الثاني: أن يتحد معنى الحرفين .

الثالث: أن يتحد متعلقهما .

والرابع والخامس والسادس قد تقدمت آنفًا .

ص: وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام والمجرور بحرف وإن لم يكمل شرط الحذف.

ش : مثال ذلك: الضارب زيد هند تريد الضاربها والجمهور على منع حذفه[٥] واختلف عن الكسائي[٦] وهذا على خلاف هذا الضمير أو منصوب هو أم مجرور فذهب

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ٢٧٦ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢/ ٥٣٦ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٥ .

(٤) البيت من الكامل ، وهو لأصل في ديوانه ١٦٧ .

(٥) الأصول ٢/ ٢٧١ .

(٦) التذييل والتكميل ٣/ ٨٣ .

الأخفش[١] إلى أنه منصوب والجرمي والمازني[٢] إلى أنه مجرور والفراء[٣] إلى جواز الأمرين، وسيبويه[٤] يعتبره بالظاهر، وسيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى، ومن حذفه قول الشاعر:

ما المستفز الهوى محمود عاقبة ::: ولو أتيح له صفو بلا كدر[٥]

وقال بعضهم: إن كان صلتهما من متعد إلى واحد فالحذف قليل أو إلى اثنين حسن أو إلى ثلاثة فأحسن، وقال بعضهم: إن لم يدل عليه دليل؛ لم يجز حذفه نحو: جاءني الضارب زيد إذ لا يدري هل هو مفرد مذكر أو غيره. قيل: ويلزمه في: جاءني من ضربت أن يكون على تعليله قبيحًا ولم يقل بذلك أحد ومثال حذف المجرور بحرف وإن لم يكمل شرط الحذف كقول حاتم:

وأي الدهر ذو لم يحسدوني[٦]

أي: فيه وقد تقدم ما فيه الكفاية.

ص: ولا يحذف المرفوع إلا مبتدأ ليس خبره جملة ولا ظرفًا بلا شرط آخر عند الكوفيين، وعند البصريين بشرط الاستطالة في صلة غير أي غالبًا، وبلا شرط في صلتها.

ش: العائد المرفوع إن كان غير مبتدأ كالفاعل ونائبه وخبر المبتدأ وإن؛ فلا يجوز حذفه، وإن كان مبتدأ، جاز حذفه بشرط ألا يكون خبر جملة اسميه ولا فعليه ولا ظرفًا أو شبهه، أعني: الجار والمجرور، فإن كان خبره أحد هذه الأشياء، لم يجز حذفه نحو: ﴿ الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ ﴾ [الماعون: ٦] ونحو: الذي هو في الدار؛ لأنه لو حذف - لم يدر أحذف شيء أم لا؛ لأن ما بقي بعد الحذف يصلح أن يكون صلة كاملة، وإن لم يكن خبره أحد هذه الأشياء، جاز حذفه عند الكوفيين بلا شرط آخر من صلة أي، وغيرها طالت الصلة أو لم تطل هذا ما لم يكن في الصلة ما يستدعي ثبوته كالعطف عليه نحو: اضرب أي الرجلين هو والعدم سواء، وأما البصريون فلا يحذف عندهم في صلة أي إلا بشرط استطالة الصلة كقول العرب: ما أنا بالذي قائل لك سوءًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَه ﴾ [الزخرف: ٨٤] فإن لم تطل؛ لم تحذف لا في ضرورة أو نادر لا يقاس عليه كقراءة بعضهم[٧]: ﴿ تمامًا على الذي أحسن ﴾ [الأنعام: ١٥٤] و﴿ مثلا ما بعوضةٌ ﴾[٨] [البقرة: ٢٦]، وقال المصنف[٩]: إن عدمت الاستطالة؛ ضعف الحذف، ولم يتمنع، وإلى هذا أشار بقوله: غالبًا، وأما في صلة أي فيجوز حذفه عند الفريقين بلا شرط غير ما تقدم من كون الخبر غير جملة ولا ظرف، وذكر غير المصنف في جواز حذف المبتدأ العائد شروطًا.

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١٤٢.
(٢) التذييل والتكميل ٣/ ٨٣.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٨٥.
(٤) الكتاب ١/ ١٨١، ١٨٢.
(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ١/ ٤٤٧، وتخليص الشواهد ١٦١، والدرر ١/ ٢٩٨.
(٦) سبق تخريجه.
(٧) معجم القراءات ٢/ ٣٣٥.
(٨) انظر: معجم القراءات ١/ ٣٩.
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٧.

أحدها: أن يكون معطوفًا .

الثاني: ألا يكون معطوفًا عليه ، وأجاز الفراء حذفه ، ولم يسمع .

الثالث: ألا يكون محصورًا بإلا أو إنما .

الرابع: ألا يكون بعد حرف النفي نحو: جاء الذي ما هو قائم .

الخامس: ألا يكون بعد لولا . هذا حكم العائد إذا كان جزءًا للصلة أو معمولاً لها ، فإن كان بعض معمول الصلة ؛ جاز حذفه لحذف المعمول نحو: أي الرجل الذي قلت تريد: قلت: أنه يأتي أو نحوه ، وجعل بعضهم من ذلك قوله: ﴿ أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٢] أي: تزعمون أنهم شركائي .

ص: وهي حينئذ على موصوليتها مبنية على الضم غالبًا خلافًا للخليل ويونس.

ش : وهي تعني أيا حينئذ أي: حين حذف المبتدأ الذي هو عائدها مبنية على الضم كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٥٦] وبناؤها حينئذ هو مذهب سيبويه[١] والجمهور. قيل: وذلك لأن قياسها البناء وإعرابها مخالف له فلما نقص من صلتها التي هي موضحة ومبينة لها رجعت إلى ما عليه أخواتها وبنيت على الضم تشبيهًا بقبل وبعد ، وقيل: بنيت لمخالفتها بقية الموصولات بحذف صدر صلتها فرجعت إلى حقها من البناء بخروجها عن نظائرها ، وأشار بقوله غالبًا" إلى أن بعض العرب يعربها مطلقًا كقراءة طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم[٢]: ﴿ أيهم أشد ﴾ [مريم: ٦٩] بالنصب وحكاه سيبويه"[٣] قال المصنف[٤]: وإعرابها حينئذ - مع قلته - قوي ، وقوله: "خلافا للخليل ويونس" فإنهما لا يريان البناء بل هي عندهما معربة ، واختلف في تخريج الآية ونحوها فذهب الخليل[٥] إلى أنها استفهامية محكية بقول محذوف ، والتقدير: ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه: أيهم أشد ، والخليل مخير بين الإعراب على أن تكون موصولة وبين الحكاية على أن تكون استفهامية ، وذهب يونس[٦] إلى أنها استفهامية ، وأيهم مبتدأ وأشد خبره كقول الخليل إلا أن موضع الجملة نصب بلننزعن ، وليست تحكيه بقول ، والفعل قبلها معلق ؛ لأن التعليق لا يختص بأفعال القلوب ويبطل مذهب الخليل ويونس قوله

فسلم على أيهم أفضل[٧]

لأن حرف الجر لا يعلق ، ولا يضمر قول بينه وبين ما يليه ، وفي الآية أقوال أخرى: ذهب الأخفش[٨] إلى أن من زائدة ، وكل شيعة مفعول وأيهم أشد جملة مستأنفة ، وذهب

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٠ .
(٢) معجم القراءات ٤/ ٥٤ .
(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٠ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٨ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٨ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٨ .
(٧) سبق تخريجه .
(٨) البغداديات ٤٠٥ .

الكوفيون[١] إلى أن أيهم علق عنه "شيعة" بما فيه من معنى الفعل كأنه قيل: لننزعن من كل من يتشيع في أيهم أشد ، أي: من كل من نظر في أيهم أشدو: أنهم رأوا أن لننزعن لا يعلق ، فعدلوا إلى هذا . وقال ابن الطراوة[٢]: غلطوا ولم تبن إلا لقطعها عن الإضافة ، وهم مبتدأ ، وأشد خبره ، قيل: وليس بشيء ؛ لأنها لا تبنى إلا إذا أضيفت كما سيأتي .

ص: وإن حذف ما تضاف إليه أعربت مطلقًا.

ش : أي سواء أحذف صدر صلتها أم لم يحذف نحو: اضرب أيا هو قائم ، واضرب أيا قائمًا وقد ذهب بعضهم إلى جواز البناء عند حذف صدر صلتها وإن حذف ما تضاف إليه ، وقال المصنف في الكافية[٣]:

وعند حذف ما له يضاف ::: فليس في إعرابه خلاف

ومن مذهب الخليل ويونس[٤] أنك تقول: اضرب أي قائم ؛ لأن الخليل يحكي ويونس فسيان عندهما إضافة أي وعدم إضافتها .

ص: وإن أنثت بالتاء حينئذ؛ لم تمنع الصرف خلافًا لأبي عمرو.

ش : قوله: حينئذ أي: حين إذا حذف ما تضاف إليه ، والصرف ظاهر إذ ليس فيها إلا التأنيث ، وكان أبو عمرو[٥] يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف ؛ لأن التعريف بالإضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جمع المؤكد به ، وفرق المصنف بينهما بأن شبه جمع بالعلم أشد من شبه أيه ؛ لأن جمع لا يستعمل ما يضاف إليه بخلاف أيه ، وأورد بعضهم الخلاف في هذه المسألة إذا سميت امرأة بأيه في الدار قال: فكأن أبو عمرو فيما حكاه أبو عثمان عنه يقول: رأيت أيه في الدار فلا يصرف ، وكان أبو الحسن يصرف ، فحجة أبي عمرو أن فيها التأنيث والعلمية وما بعدها من الصلة كالصفة ، وحجة أبي الحسن أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض الاسم ؛ لأنه وقع في الوسط . قال أبو علي[٦]: والقول قول أبي الحسن .

ص: ويجوز الحضور أو الغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم.

ش : مثال ذلك: أنت الذي فعلت ، وأنت فلان الذي فعلت ، وأنت رجل فعل ، ففي الأول ضمير عائد على موصول مخبر به ، وفي الثاني ضمير عائد على موصول مخبر بموصوفه ، وفي الثالث ضمير عائد على نكرة مخبر بها ، والمخبر عنه في الثلاثة حاضر مقدم ، وقد جيء بضمير خبره غائبًا معتبرًا به حال الخبر ، ولو جيء به حاضرًا معتبرًا به حال المخبر عنه لجاز ، فكنت تقول فعلت في الأمثلة الثلاثة ؛ لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد ، واعتبار حال الخبر أكثر وأقيس ومنه قول الفرزدق .

---

(١) معاني القرآن ١/ ٤٨ .
(٢) التذييل والتكميل ٣/ ٩٢ .
(٣) ١/ ٢٨٤ .
(٤) الكتاب ٢/ ٤٠١ .
(٥) شرح التسهيل ١/ ٢٠٩ .
(٦) الإيضاح ٤٥٥ .

وأنـت الـذي أمسـت نـزار تعـده ::: لدفـع الأعـادي والأمـور الشـدائد[1]

ومن اعتبار حال المخبر عنه قول الفرزدق أيضًا:

وأنـت الذي تلـوي الجنـود رؤوسهـا ::: إلـيـك وللأيـتـام أنـت طعامهـا[2]

والمتكلم كالمخاطب ؛ لأن قوله عن حاضر يشملها كقولـه:

أنا الذي فـررت يـوم الحـرة[3]

قـيل: ولا يكـون ذلـك إلا في الـذي والـتي وتثنيتهما وجمعهما فقط ، ولا يجوز في غير ذلك إلا للغيبة ، ووهـم بعضـهـم في إجازة ذلك في جميع الموصولات وهو ظاهر كلام المصنف ، وللموصول والنكرة الواقعين خبرًا للناسخ ما لهما قبله كقولـه:

فـكن جـردًا فيها تخـون وتسـرق[4]

يروي بالتاء والياء واحترز بقولـه: مقدم من أن تؤخره وتقدم الخبر نحو: الذي قام أنت ، والذي قـام أنـا فتـتعين الغيبة هذا مذهب الفراء[5] ومقتضى أصول البصريين وهو الصحيح ؛ لأنهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ، وأجاز الكسائي[6] أن يعود مطابقًا للمتكلم والمخاطب .

ص: ما لم يقصد تشبيه بالمخبر به فتتعين الغيبة.

ش : نحـو: أنـا في الشجاعة الذي قتل مرحبًا تريد عليًّا - كرم الله وجهه - وكذا المخاطب نحو: أنت الذي قتل مرحبًا فتتعين الغيبة ؛ لأن المعنى على حذف مثل ، ولو صرح بها تعينت الغيبة .

ص: ودون التشبيه يجوز الأمران إن وجد ضميران.

ش : مـثاله: أنـا الـذي قـام وضـربت خالدًا ، وأنا الذي قمت وضرب خالدًا . والأحسن البدء بالحمل على اللفظ كقول بعض الأنصار:

نحـن الذيـن بـايعـوا محمـدًا ::: عـلى الجـهـاد مابقيـنـا أبـدًا[7]

ومن البدء بالحمل على المعنى قول الشاعر:

أأنـت الهـلالي الـذي كنـت مـرة ::: سمعـنا بـه والأرحـبي المعلـق[8]

ومـنع الكوفيون الجمع بين الحملين إذا لم يفصل بينهما ، وأجازه البصريون نحو: أنا الذي قمت وخرجت والسماع إنما جاء مع الفصل .

ص: يغـني عـن الجملة الموصول بها ظرف أو جار ومجرور منوي معه استقر أو شبهه، وفاعل هو العائد أو ملامس لـه.

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٩٧ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه٢/ ٢٨٥ .
(٣) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ١٥٦ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه١٧٧ .
(٥) التذييل والتكميل ٣/ ٩٩ .
(٦) التذييل والتكميل ٣/ ٩٩ .
(٧) الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٨٣ .
(٨) البيت من الطويل ، وهو للعجير السلولي في خزانة الأدب ٥/ ٣٤، ويروى " المهلب " بدل المعلق .

ش : مثال الظرف: الذي عندك ، ومثال الجار والمجرور: الذي في الدار ، فالتقدير فيهما: استقر عندك ، استقر في الدار ، وتقدير الفعل هنا مجمع عليه قاله المصنف . وأشار بقوله: أو شبهه إلى نحو كان وثبت وقوله: وفاعل هو العائد يعني أن في استقر المنوي ضميراً مستتراً يعود على الموصول هو فاعل ، وقوله: أو ملابس له أي للعائد نحو: الذي عندك أخوه زيد فأخوه فاعل استقر المنوي وهو ملابس للعائد .

ص: ولا يفعل ذلك بذي حدث خاص ما لم يعمل مثله في الموصول أو موصوف به.

ش : إذا تعلق الظرف بذي حدث خاص نحو: جلس ونام ، فلا يجوز الاستغناء عنه بالظرف ما لم يعمل مثله في الموصول ، نحو: نزلنا الذي البارحة أي: نزلناه البارحة أو موصوف به نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة أي نزلناه البارحة حكاه الكسائي[(١)] وقاس المصنف: نزلنا الذي البارحة[(٢)] عليه . قال الكسائي: لا يحذفون الصلة إلا مع ما قرب من الظروف نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة أو أمس أو آنفًا ، ولا يقولون: نزلنا المنزل يوم الخميس ، ولم يذكر المصنف قيد القرب ، واعتبار هذا القيد يمنع حمل المجرور على الظرف إذ لا يتصور فيه قرب ولا بعد .

ص: وقد يغني من عائد الجملة ظاهر.

ش : حكى الكسائي[(٣)]: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري ، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف وتقدم هذا أول الباب .

فصل: من وما في اللفظ مفردان مذكران فإن غني بهما غير ذلك فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما وبما أشبههما أولى.

ش : قوله: غير ذلك أي غير الإفراد والتذكير من تثنية أو جمع أو تأنيث وإنما كان مراعاة اللفظ أولى ؛ لأنه الأكثر في كلام العرب كقوله تعالى: ﴿ **وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ** ﴾ [يونس: ٤٢] وقوله تعالى: ﴿ **لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ** ﴾ [الحديد: ٢٣] ومن مراعاة المعنى قوله: ﴿ **وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ** ﴾ [يونس: ٤٢] وقول الفرزدق:

نكن مثل من يا ذئب يصطحبان[(٤)]

وقول امرئ القيس:

لما نسجتها من جنوب وشمال [(٥)]

وأشار بقوله: وما أشبههما أي كم وكأي نحو: كم رجل جاءني فأكرمهم وليس هذا الحكم خاصًّا بمن وما من الموصولات بل ما كان منها مفردًا مذكرًا في اللفظ وأريد به غير ذلك فهو مشارك لهما فيما ذكر نحو: ذا الموصولة وأي وأل ، ولولا اقتصار المصنف في شرح ما أشبههما على كم

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١١ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١١ .
(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ١٨٢ .
(٤) عجز بيت من الطويل ، وصدره: تعال فإن عاهدتني لا تخونني ، وهوللفرزدق في ديوانه٢/ ٣٢٩ .
(٥) عجز بيت من الطويل ، وصدره: فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٨ .

وكـأين لاندرجـت فـيه هـذه ، وإنما قال فيما اتصل بهما ليشمل صلتهما إن كانا موصولين ، وفعل الشرط إن كانا شرطين ونحو ذلك .

ص: ما لم يعضد المعنى سابقاً فتختار مراعاته.

ش : مثال ذلك قولـه تعالى: ﴿ **وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً** ﴾ [الأحزاب: ٣١] فسبق منكن مقوٍّ لقولـه: وتعمل بالتاء ، ومنه قول الشاعر:

وإن مـن النسـوان مـن هـي روضـة ::: يهـيج الـريـاض قبـلها وتصـوح[1]

فقولـه من النسوان مقوٍّ لمراعاة المعنى في قولـه: من هي .

ص: أو يلزم مراعاة اللفظ لبس أو قبح فتجب مراعاة المعنى مطلقًا خلافًا لابن السراج في نحو: من هي محسنة أمك، فإن حذف هي سهل التذكير.

ش : مثال ما يلزم فيه اللبس مراعاة اللفظ: أعط من سألتك لا من سألك ، وأعرض عن من مررت بها لا عن من مررت به ، فهذا ونحوه تجب فيه مراعاة المعنى ، ومثال ما يلزم فيه مراعاة اللفظ قبح: من هي حمراء أمتك فتجب مراعاة المعنى إذ لو روعي اللفظ فقيل: من هو أحمر أمتك ؛ لكان في غاية القبح . قولـه: "مطلقًا" أي سواء أكانت الصفة – نحو محسنة – مما يفرق بينه وبين مذكره تاء التأنيث أو ليست كذلك نحو: حمراء ؛ ووافق ابن السراج على منع التذكير في نحو من هي حمراء وأمثاله ، وأجاز في نحو: من هي محسنة أمك أن يقال: من هو محسن أمك ومن محسن أمك ، فأما من محسن أمك فقريب ؛ ولهذا قال: فإن حذف هي سهل التذكير ، وأما من هو محسن أمك ، ففيه من القبح قريب مما في من: من هو أحمر أمتك فوجب اجتنابه ، وحمل ابن السراج على جواز من هو محسن أمك شبه محسن بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خال عن علامة التأنيث بخلاف أحمر فإن إجراء مثله على المؤنث لم يقع .

مسألة: يتعين الحمل على اللفظ في نحو: ما أحسن زيدًا ، وإن كان أوجب التعجب صفة مؤنثة أو صفات متعددة ، ويتعين الحمل على المعنى في قولهم: ما جاءت حاجتك .

ص: ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرًا، وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك.

ش : مثال اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قولـه تعالى: ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ** ﴾ [البقرة: ٨] ومثال اعتبار اللفظ بعد ذلك: ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُواً أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ * وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا..** ﴾ إلى آخرها [لقمان: ٦ ، ٧] وقال في "من" الشرطية" وحكمها حكم الموصولة: ﴿ **وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَاناً فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ * حَتَّى إِذَا جَاءَنَا** ﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٨] في قراءة من أفرد .

فرع: إذا اعتبر في العائد اللفظ ثم أكد بكلمة مضافة فحمل أولها على المعنى ، وآخرها لم يجز

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لجران العود في ديوانه ص ٤٤ مع اختلاف في الرواية .

عند الفراء ، وجاز عند الكسائي وهشام مثاله: جاءني من خرج نفسه .

ص: وتقع من وما شرطيتين واستفهاميتين ونكرتين موصوفتين ويوصف بما على رأى، ولا تزاد "من" خلافا للكسائي.

ش : مثال من شرطية: ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾ [النساء: ١٢٣] واستفهامية: ﴿ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [الأنعام: ٤٦] ونكرة موصوفة نحو: مررت بمن معجب بك ، وقول الشاعر:

ألا رب من تغتشه لك ناصح ::: ومؤتمن بالغيب غير أمين(١)

وزعم الكسائي(٢) أن العرب لا تستعمل من نكرة موصوفة إلا في موضع يختص بالنكرة لوقوعها بعد رب ، ورد بنحو قوله:

وكفى بنا فضلاً على من غيرنا ::: حب النبي محمد إيانا(٣)

والكسائي يرى أنها في هذا البيت زائدة ، وتوصف من بمعرفة إذا كانت موصولة نحو: قام من في الدار العاقل ، ومثال ما شرطية: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [فاطر: ٢] واستفهامية: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٣] ونكرة موصوفة: مررت بما معجب لك ، وقول الشاعر:

ربما تكره النفوس من الأمـ ::: ـر له فرجة كحل العقال(٤)

ويحتمل أن تكون في البيت مهيئة ، وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ [ق: ٢٣] وفي البسيط: أنكر بعض النحويين أن يكونا موصوفتين ، وقوله: ويوصف بما على رأي مثاله: لأمر ما جدع قصير أنفه قال قوم: هي اسم موصوف به قال المصنف(٥): والمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف لائق بالمحل وهو أولى ؛ لأن زيادتها عوض من المحذوف ثابت في كلامهم من ذلك قولهم: أما أنت منطلقًا انطلقت فزادوها عوضًا من ذلك ، ومن ذلك حيثما تكن أكن زادوها عوضًا من الإضافة ، وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود إلا وهي مردفة بمكمل كقولهم: مررت برجل أي رجل ، وأطعمنا شاة كل شاة ، وهذا رجل ما شيب من رجل فالحكم على المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه . انتهى ملخصًا .

قال ابن السيد(٦): وهي على ثلاثة أقسام: قسم يراد به التعظيم كما أنشد سيبويه:

لأمر ما يسود من يسود(٧)

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن هشام في حماسة البحتري ص ١٧٥ ، وبلا نسبة في الدرر ١/ ٣٠١ ، ٤/ ١٣٢ ولسان العرب غشش .

(٢) الهمع ١/ ٢٩٩ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٩ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٦ .

(٦) إصلاح الخلل ٣٥٠ ، ٣٥١ .

(٧) عجز بيت من الوافر ، وصدره: عزمت على إقامة زي صباح ، وهو لأنس بن مدركة في خزانة الأدب ٣/ ٨٧ ، والدرر ١/

وقسم يراد به التحقير كقولك لمن سمعته يفتخر بما أعطاه: وهل أعطيت إلا عطية ما .

وقسم يراد به التنويع نحو: ضربته ضربًا ما . قوله: ولا تزاد من - هو مذهب البصريين والفراء[1] - لأنها اسم والأسماء لا تزاد ، وأجاز الكسائي[2] زيادتها واستدل بقول عنترة:

يا شاة من قنص لمن حلت له ::: حرمت على وليتها لم تحرم [3]

وبقول الآخر:

آل الزبير شامة المجد قد علمت ::: ذاك القبائل والآثرون من عددًا[4]

وأول البيتان على أن من فيهما نكرة موصوفة ، تقدير الأول: يا شاة إنسان قنص فوصف بالمصدر على حد رجل عدل ، وتقدير الثاني: من يعد عددًا فأضمر فعلاً ماضيًا لعدد وهو صفة لمن ، ويحتمل أن يكون عددًا اسمًا موضوعًا موضع المصدر الذي هو عد ووصف به . قاله ابن عصفور[5] .

ص: ولا تقع من على غير من يعقل إلا منزلاً منزلته أو مجامعًا له بشمول أو اقتران خلافًا لقطرب.

ش : الأصل في من وقوعها على العاقل ، ولا تقع على غير العاقل إلا في ثلاثة مواضع:

أحدها: إذا نزل منزلة العاقل كقوله: ﴿ **وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ** ﴾ [الأحقاف: ٥] فعبر عن الأصنام بمن لتنزلها منزلة من يعقل ، ومنه قول الشاعر:

أسرب القطا هل من يعير جناحه[6]

الثاني: أن يكون مجامعًا له بشمول كقوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ** ﴾ [النور: ٤١] وقوله: ﴿ **وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ** ﴾ [النور: ٤٥] وقوله: ﴿ **أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لايَخْلُقُ** ﴾ [النحل: ١٧] فإن قيل: فكيف أجاب جرير لما قال:

وحبذا ساكن الريان من كانا[7]

فقال له الفرزدق: وإن كانوا قرودًا فقال له جرير: إنما قلت مَنْ ، ولم أقل فوجه انفصاله أن من في من يعقل أظهر ، وإن كانت صالحة لما لا يعقل عند الاختلاط .

الثالث: أن يكون مجامعًا له باقتران كقوله تعالى: ﴿ **وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ** ﴾ [النور: ٤٥] أو

٣١٢، ولأنس بن نهيك في لسان العرب (صبح)، ويروى لشيء بدل من لأمر .

(١) إصلاح الخلل ٢٦٢ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ١٢ ، ومنسوب فيه للكوفيين أيضًا .

(٣) البيت من الكامل وهو لعنترة في ديوانه٢١٣ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٢٨ ، والدرر١/ ٣٠٤ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٨ .

(٦) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: لعلي إلى من قد هويت أطير ، وهو للمجنون في ديوانه١٠٦ ، وللعباس بن الأحنف في ديوانه ١٦٨ ، وللعباس أو للمجنون في الدرر١/ ٣٠٠ .

(٧) عجز بيت من البسيط ، وصدره: يا حبذا جبل الريان من جبل ، وهو لجرير في ديوانه ١٦٥ .

وقع على ما لا يعقل لاقترانه بمن يعقل فيما فصل لمرجح كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور: ٤٥] خلافًا لقطرب. زعم قطرب[1] ومن وافقه على ما لا يعقل عمومًا دون اشتراط ما ذكر مستدلاً بقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] يعني الأصنام فلا حجة فيه لتنزلها منزلة العاقل أو للاشتراك، وبقوله: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠] ولا حجة فيه؛ لأن المراد كما قيل: العبيد والإماء والبهائم؛ لأنها مخلوقة لمنافعنا.

مسألة: من كلام العرب: أصبحت كمن لا يخلق إن أريد كمن مات فهي للعاقل، وإن أريد المعدوم فأجازه الفراء، ورد بشر المريسي[2] وقال: من لم يخلق فليس بشيء فبأي شيء شبه، وأجاب الفراء بأن العرب توقع ما على المعدوم نحو: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن؛ فكذلك يجوز في من قال بعضهم الصحيح مذهب الفراء، ولا تخرج بذلك عن معناها بل تكون واقعة على عاقل معدوم متوهم أو موجود فإن المعدوم المتوهم تجعله العرب شيئًا قال عمر بن أبي ربيعة:

وهبها كشيء لم يكن أو كنازح ::: به الدار أو من غيبته المقابر[3]

فأوقع شيئًا على ما لم يكن وهو المعدوم.

ص: وما في الغالب لما لا يعقل وحده، وله مع من يعقل ولصفات من يعقل، وللمبهم أمره.

ش: قال المصنف[4]: احترست بقولي: في الغالب من نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ومن قول بعض العرب: سبحان ما سخركن لنا. انتهى. وإطلاقها على آحاد من يعقل هو مذهب أبي عبيدة[5] وابن درستويه[6] ومكي[7] وابن خروف[8] وزعم أنه مذهب سيبويه، واستدلوا بما تقدم وبقولهم: سبحان ما سبح الرعد بحمده، وبقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٥ - ٧] وبقوله: ﴿وَلا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٨] وتأول ذلك من خالفهم على جعل ما في جميع ذلك مصدرية كأنه قيل: وبنائها وطحوها وتسويتها، والمصدر في قوله: لما خلقت وما أعيد بمعنى المفعول، وما فيما سخركن وما سبح وقتية، وسبحان علم لا ينصرف كما جاء: سبحان من علقمة الفاجر، ومثال كون ما لما يعقل مع من يعقل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [النحل: ٤٩].

وقوله: "ولصفات من يعقل" هذه عبارة الفارسي نحو: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٦.
(٢) الارتشاف ١/ ٥٤٦، وبشر المريسي هو بشر بن غياث بن عبد الرحمن المريسي أبو عبد الرحمن، توفي ببغداد سنة ٢١٨هـ.
(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ٧٠.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٧.
(٥) مجاز القرآن ٢/ ٣٠٠.
(٦) التذييل والتكميل ٣/ ١٢٩.
(٧) مشكل إعراب القرآن لأبي طالب ٨٢٢.
(٨) التذييل والتكميل ٣/ ١٢٩.

[النساء: ٣] أي الطيب، ونحو: ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾ [الشمس: ٥] أي بانيها، ومثال كونها للمبهم أمره أن ترى شبحًا تقدر إنسانيته وعدم إنسانيته فتقول: أخبرني ما هناك، وكذا لو علمت إنسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى ومنه: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً ﴾ [آل عمران: ٣٥] وفي هذا نظر، وقال أبو البقاء[1] في الآية: هي بمعنى الذي، لأنه لم يصر ممن يعقل بعد.

ص: وأفردت نكرة، وقد تساويها من عند أبي علي.

ش: أي: وأفردت ما نكرة فخلت من صلة وصفة وتضمن شرط أو استفهام وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: في ما أحسن زيدًا في التعجب على مذهب سيبويه[2].

الثاني: في باب نعم في نحو قولهم: غسلته غسلاً نعمًا ونعمًا[3] هي، وفي هذا خلاف سيأتي في بابه أيضًا.

والثالث: قولهم أتى ما أن افعل أي أتى من أمر فعلى. قال الشاعر:

ألا غنيًا بالزاهرية إنني ::: على النأي مما أن ألم بها ذكرًا[4]

أي من أمر إلمامي، وحيث جاء مما وبعدها أن أفعل فهذا تأويلها عند قوم فإن لم يكن بعدها أن فهي بمعنى ربما.

ص: وقد تقع الذي مصدرية وموصوفة بمعرفة أو شبهها في امتناع لحاق أل.

ش: حكى الفارسي في الشيرازيات[5] عن أبي الحسن عن يونس وقوع الذي مصدرية غير محتاجة إلى عائد وتأول عليه: ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى: ٢٣] قال الفارسي: ويجيء على قول يونس: ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ [التوبة: ٦٩] أي كخوضهم ولا يعود إلى الذي شيء؛ لأنهما في مثل هذا حرف قال: ويقوي هذا أنها أيضًا جاءت موصوفة غير موصولة وهذا أيضًا مذهب الفراء[6]، وأجاز في قوله تعالى: ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام: ١٥٤] أن يكون الذي مصدرية جاعلاً أحسن فعلاً مسندًا إلى ضمير موسى، والتقدير: تمامًا على إحسانه. قال المصنف[7]: وهو صحيح وبه أقول: وهو اختيار ابن خروف وحكى عن الفراء أنه سمع بعض العرب يقول: أبوك بالجارية الذي يكفل وبالجارية ما يكفل، والمعنى: أبوك بالجارية كفالته، قال ابن خروف: وهذا صريح في ورود الذي مصدرية، ومذهب البصريين منع ذلك؛ لأن الذي قد ثبت اسميتها فلا يعدل عما ثبت إلا بدليل قاطع وما استدلوا به محتمل فأما قوله: ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى:

---

(١) إملاء ما منه به الرحمن ١/ ١٣١.
(٢) الكتاب ١/ ٧٢، ٧٣.
(٣) الكتاب ١/ ٧٣.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٧٥.
(٥) الشيرازيات ٤٤٢.
(٦) معاني القرآن ١/ ٣٦٥، وشرح التسهيل ١/ ٢١٩.
(٧) شرح التسهيل ١/ ٢١٩.

٢٣] فالعائد محذوف تقديره يبشره وأصله يبشر به فلما حذف الحرف ؛ صار منصوبًا ، وأما قوله: ﴿ كالذي خاضوا ﴾ [التوبة: ٥] فتقديره كالخوض الذي خاضوا وكالفريق الذي خاضوا أو كالذين ، فأوقع الذي موقع الجمع ، وأما قوله: ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام: ١٥٤] فقيل: الفاعل ضمير اسم الله ، والتقدير: على الذي أحسنه الله أي أحسن إليه ، وهو موسى ، وأما قولهم: بالجارية يكفل فالجارية متعلق بمحذوف ، والذي على حاله ، والتقدير: أبوك كفيل بالجارية ، الذي تكفل ، وقوله: موصوفة بمعرفة أو شبهها في امتناع لحاق أل . هذا مذهب الفراء . قال المصنف[1]: هو صحيح ، وبه أقول ، وأجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام: ١٥٤] أن يكون الذي موصوفه بأحسن على أن أحسن أفعل تفضيل ، وهو مجرور بالفتحة قال: لأن العرب تقول: مررت بالذي خير منك ولا تقول: بالذي قائم ، لأن خيرًا منك كالمعرفة إذا لم يدخل فيه الألف واللام ، وكذلك يقولون: مررت بالذي أخيك وبالذي مثلك إذا جعلوا صفة الذي معرفة أو نكرة لا تدخله الألف واللام جعلوها تابعة للذي أنشد الكسائي[2]:

إن الزبيري الذي مثل الحلم ::: مشى بأسلافك في أهل الحرم[3]

وأنشد الأصمعي[4]:

حتى إذا كانا هما اللذين ::: مثل الجديلين المحملجين[5]

فصل: وتقع أي شرطية واستفهامية وصفة لنكرة مذكورة غالبًا وحالاً لمعرفة.

ش : مثال الشرطية:

أي حين تلم بي تلق ما شئت ::: من الخير فاتخذني خليلاً[6]

ومثال الاستفهامية: ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ ﴾ [الأنعام: ٨١] ومثال كونها صفة للنكرة قول الشاعر:

دعوت امرأ أي امرئ فأجابني ::: فكنت وإياه ملاذا وموئلا[7]

فإن أضيفت إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذي اشتق منه الاسم الذي أضيفت إليه ، فإذا قلت: مررت بفارس أي فارس ؛ فقد أثنيت عليه بالفروسية خاصة ، وإن أضيفت إلى غير مشتق فهي للثناء عليه بكل صفة يمكن أن يثني بها فإذا قلت: مررت برجل أي رجل ؛ فقد أثنيت عليه ثناءً عامًا في كل ما يمدح به الرجل ، وإنما لم توصف بها المعرفة ؛ لأنها لو أضيفت إلى معرفة ؛ كانت بعضًا مما يضاف إليه ، وذلك لا يتصور في الصفة ، واحترز بقوله: مذكورة غالبًا من حذفه في قول الفرزدق:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٩ .
(٢) شرح التسهيل ١/ ٢١٩ .
(٣) البيت من الرجز ، أنشده الكسائي في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٩ .
(٤) شرح التسهيل ١/ ٢١٩ .
(٥) الرجز بلا نسبه في خزانة الأدب ٦/ ٨١ ، والدرر ١/ ٢٧٩ .
(٦) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٣٠٥ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٣٠٥ .

إذا حـارب الحجـاج أي مـنافق ::: عـلاه بـسيف كلمـا هـز يقطـع[١]

أراد منافقًا أي منافق وهذا في غاية الندرة ؛ لأن المقصود بالوصف بأي التعظيم ، والحذف مناف لذلك ومثال وقوع أي حالاً لمعرفة قول الشاعر:

فأومـأت إيمـاء خفـيا لحبتـر ::: فللـه عيـنا حبتـر أيمـا فـتى[٢]

أنشده المصنف[٣] بنصب أي على الحال ، وأنشده غيره بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر مبتدأ والتقدير: أي فتى هو .

ص: ويلـزمها في هذين الوجهين الإضافة لفظًا ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظًا ومعنىً أو معنىً لفظًا.

ش : الإشارة بهذين الوجهين إلى استعمالها صفة وحالاً فلا يجوز فيهما حذف المضاف إليه لفظًا ونيته معنى ولا يجوز بعالم أي رجل ولا برجل أي عالم وقوله: أو معنى لا لفظًا مثله المصنف: دعوت امرءًا أي فتىً ولا نعلم فيه سماعًا .

ص: وقد يستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه.

ش : مثال ذلك في الشرط قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: ١١٠] ومثاله في الاستفهام ما ورد في الحديث: "من أبر يا رسول الله؟ قال: "أمك" . قال: ثم أي؟ قال: "أمك"[٤] واحترز بقوله: "إن علم" من أن يجهل فيمتنع حذفه .

ص: وأي فيهما بمنزلة كل مع النكرة وبمنـزلة بعض مع المعرفة.

ش : قوله: فيهما يعني في الشرط والاستفهام ولكونهما بمنزلة كل مع النكرة ؛ قيل في الشرط: أي رجل تضرب اضربه ، وأي رجلين تضرب اضربهما ، وأي رجال تضرب اضربهم ، فيعود الضمير مطابقًا لما يضاف إليه ، وفي الاستفهام: أي رجل أخوك ؛ وأي رجلين أخواك؟ وأي: رجال إخوتك فيطابق ما يضاف إليه ، ولكونها بمنزلة بعض مع المعرفة قيل في الشرط: أي الرجلين تضرب اضربه ، وأي الرجال تضرب اضربه فأفرد الضمير ، وفي الاستفهام: أي الرجلين أخوك؟ وأي الرجال أخوك فأفرد الضمير .

ص: ولا تقع نكرة موصوفة خلافًا للأخفش.

ش : أجاز الأخفش[٥]: مررت بأي كريم فجعل أيا نكرة موصوفة قياسًا على من وما ولم يسمع ذلك .

ص: وقد يحذف ثالثها في الاستفهام.

ش : مثاله قول الفرزدق:

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٧ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو في ديوان الراعي النميري ٢٥٧ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢١ .
(٤) أبو داود (١٥١٣٩) ، والترمذي (١٨٩٧) ، وابن ماجة (٣٦٥٨) .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٢ .

تــنظرت نفــرًا والســماكين أيهمــا ::: عــلى مــن الغيــث اسـتهلت مواطره[1]

ص: وتضــاف فيه إلى النكرة بلا شرط، وإلى المعرفة بشرط: إفهام تثنية أو جمع أو قصد أجزاء أو تكريرها عطفًا بالواو.

ش: قولــه: فـيه أي في الاسـتفهام ومثال إضافته إلى النكرة بلا شرط: أي رجل عندك؟ ومثال إضـافتها إلى المعـرفة بشـرط إفهـام تثنـية: أي الرجلين، وأيهما عندك، أو جمع: أي الرجال أو أيهم عـندك أو قصـد أجزاء نحو: أي زيد أحسن تريد أي أجزائه؛ ولذلك تقول في البدل منه أو جميعه أو عينه وفي الجواب وجهه أو عينه، أو نحو ذلك من أجزائه أو تكريرها عطفًا بالواو قول الشاعر:

فلــئن لقيــتك خالــيين لتعــلمن ::: أيــي وأيــك فــارس الأحــزاب[2]

ولا يضاف إلى المعرفة فيما سوى ذلك فلا يقال: أي زيد عندك لكونهما بمعنى بعض مع المعرفة ولا يصـح ذلـك في نحـو هـذا، قيل: ونقضه أن يقصد به الجنس نحو: أي الدينار دينارك وأي البعير بعـيرك، وأن يعطف عليه بالواو نحو: أي زيد وعمرو وجعفر قام، ويمكن اندراج هذين تحت قولـه: أو جمع.

فصل: من الموصولات الحرفية أن الناصبة مضارعًا، وتوصل بفعل متصرف مطلقًا.

ش: تقدم تعريف الموصول الحرفي والمتفق على حرفيته ومصدريته: أن وكي وأنّ والمختلف فيه: مـا ولـو والـذي، وبـدأ بـأن وهـي ثنائـية الوضـع واحـترز بقولـه: الناصبة مضارعًا من أن المخففة والتفسـيرية والـزائدة، ولهـا مواضع تذكر فيها، وقولـه: وتوصل بفعل متصرف "احترازًا من الجامد ولا توصل بنحو عسى ويهبط أي يصيح وتعلم بمعنى أعلم على رأي الأعلم[3] ومن وافقه (في كون تعـلم) لا تنصـرف، وقولــه: "مطلقـا" أي سـواء كان ماضيًا أم مضارعًا أم أمرًا نحو: أعجبني أن قام وأريـد أن يقـوم وأرسـلت إلـيه بـأن افعـل ونـص سيبويه[4] على وصلها بالأمر، والدليل على أنها مصـدرية دخـول حـرف الجر عليها قال الشيخ أثير الدين[5]: وجميع ما استدلوا به على وصلها بفعل الأمر يحتمل أن تكون التفسيرية ولا يقوي عندي وصلها به لأمرين:

أحدهما: أنـه إذا سبكتها والفعل بمصدر؛ فات معنى الأمر المطلوب، **والثاني**: أنه لا يوجد في كلامهـم: يعجـبني أن قم، ولا أحببت أن قم، ولا نحو ذلك، ولو كان يوصل به لجاز ذلك كالماضي والمضـارع، وأمـا مـا حكـى سيبويه من قولهم، كتبت إليه بأن قم فالباء زائدة في: لا يقرأن بالسور. انـتهى ملخصًـا. ولأن هـذه المواضع يضمر فيها جوازًا ووجوبًا ستأتي في موضعها وليست مضمرة بعـده همـزة التسـوية ولا بعـد أم في سـواء على أقمت أم قعدت خلافًا لمن زعم أنها مضمرة بعدها والـتقدير: أن قمـت أم أن قعـدت؛ لينسـبك الفعل معها بالمصدر والصحيح أنه لا إضمار بعدهما؛ لأنـه موضع خرج فيه اللفظ عن أصله، وصار سبكًا معنويًا وخلافًا لمن زعم أنها تضمر بعد ظروف

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٨١.
(٢) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/ ٤٢٢، والدرر ٥/ ٣٢.
(٣) التذييل والتكميل ٣/ ١٤٨.
(٤) الكتاب ٣/ ١٦٢.
(٥) التذييل والتكميل ٣/ ١٤٨، ١٤٩.

الزمان في نحو: يوم يقوم زيد .

ص: ومنها أن وتوصل بمعموليها.

ش : معمولاها: اسمها وخبرها نحو: أعجبني أن زيدًا منطلق ، أي: انطلاق زيد ، والفرق بين أن وصلتها وبين صريح المصدر: أن المصدر لا دلالة فيه على الوقوع والتحقق ، وأن تدل عليهما وقد تخفف أن هذه ويأتي حكمها في موضعها إن شاء الله تعالى .

ص: ومنها "كي" وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظًا أو تقديرًا.

ش : مثال وصلها بالمضارع: جئت لكي تكرمني فإذا قرنت باللام لفظًا تيقنت المصدرية ، وإن لم تقرن بها ؛ احتملت المصدرية والجارة ، ويأتي تحقيق هذا في نواصب الفعل ، ولا تخلو كي من معنى التعليل ؛ فلذلك لزم اقترانها باللام لفظًا أو تقديرًا .

ص: ومنها "ما" وتوصل بفعل متصرف غير أمر.

ش : احترز بمتصرف من نحو ؛ عسى ويهبط وشذ وصلها بليس في قوله:

بما لستما أهل الخيانة والغدر(١)

وأكثر ما يكون الفعل الواقع صلة لها ماضيًا نحو: ما رحبت وقول الشاعر:

يسر المرء ما ذهب الليالي(٢)

واحترز بقوله: غير أمر من نحو: عجبت ما قم فإنه لا يجوز ، وذكر في البسيط أن ما لا تكون سابكة إلا حيث تصح الموصولة ، وأنها لا تصلح للخصوص فلا يكون الفعل بعدها خاصًا ، وقال السهيلي(٣): أن صلة "ما" لابد أن تكون فعلاً غير خاص ؛ بل ومنهم يحتمل التنويع نحو: ما صنعت ولا تقول: ما جلست ، ولا ما يجلس ؛ لأن الجلوس نوع خاص ، واشتراط هذين الشرطين - أعني صلاحية ما الموصولة موقعها والإبهام - باطل بالآية والبيت السابقين .

ص: وتختص بنيابتها عن ظرف زمان موصلة في الغالب بفعل ماض اللفظ مثبت أو منفي بلم.

ش : مثال وصلها بماضي اللفظ مثبت قولهم: لا أصحبهما در شارق ، وقوله تعالى: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [هود: ١٠٧] ومثال وصلها بمنفي بلم قول الشاعر:

ولئن يلبث الجهال أن يتهضموا :::: أخا الحلم ما لم يستعن بجهول(٤)

واحترز بقوله: "في الغالب" من وصلها بالمضارع في قوله:

نطوف ما نطوف ثم يأوي :::: ذوو الأموال منا والعديم(٥)

فـ "ما" في ذلك كله نائبة عن ظرف وتسمى ظرفية ، ووقتية ، وهذا مما تختص به كما قال ،

---

(١) عجز بيت من الطويل ، وصدره: أتيت بعبد الله في القد مولقا ، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١/ ٢٧٤ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧٥ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٣٥ ، والأشباه والنظائر ٣/ ٣٧ .

(٣) نتائج الفكر ١٨٦ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٥٤ .

(٥) البيت من الوافر ، لبرج بن مسهر الطائي في شرح ديوانه الحماسة للمرزوقي ١٢٧٧ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨١ .

وذهب الزمخشري[١] إلى أن "أن" تشاركها في هذا المعنى وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقوله: ﴿ إِلاَّ أَنْ يَصَّدَّقُوا ﴾ [النساء: ٩٤] والتقدير: وقت أن أتاه، وحين أن تصدقوا، ولا حجة في ذلك لاحتمال أن تكون في الآية للتقليل.

ص: وليست اسمًا فتفتقر إلى ضمير خلافًا لأبي الحسن وابن السراج.

ش: وذهب سيبويه[٢] والجمهور إلى أن ما المصدرية حرف فلا تفتقر إلى ضمير وذهب الأخفش[٣] وابن السراج[٤] وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم فتفتقر إلى ضمير فإذا قلت: يعجبني ما قمت فتقديره عند سيبويه: قيامك، وعند الأخفش القيام الذي قمته فحذف الضمير، ورد بقوله:

بما لستما أهل الخيانة والغدر [٥]

لأنه لا يسوغ تقديرها بالذي لعدم الرابط، وقال ابن يونس في شرح المفصل بعد حكاية مذهب الأخفش: فيجيز أعجبني ما صنعت، والمعنى ما صنعته؛ لأن الفعل متعد فجاز أن تقدر ضميرًا يكون عنده مفعولاً، ولا يجوز عنده، يعجبني ما قمت؛ لأن الفعل غير متعد ولا يصح تقدير ضمير فيه، وزعم أن الضمير يرجع إلى المفعول، وليس كذلك بل الضمير يرجع المصدر، وكذلك لا يجوز عنده: أعجبني ما ضربت زيدًا؛ لأن الفعل قد استوفى مفعوله فلا يصح فيه تقدير ضمير مفعول آخر. انتهى. وفيه نظر ظاهر.

ص: وتوصل بجملة اسمية على رأي.

ش: هو رأي قوم منهم السيرافي والأعلم وابن خروف[٦]، واختلف فيه رأي ابن عصفور[٧] فمرة أجازه، ومرة منعه، والمنع مذهب سيبويه والجمهور، ويستدل للجواز بنحو قوله:

أحلامكم لسقام الجهل شافية ::: كما دماؤكم تشفي من الكلب[٨]

وتأولها المانع على أن ما كافة قال المصنف[٩]: والحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة؛ لأنها إذا كانت مصدرية؛ كانت هي وصلتها في موضع جر فلم يصرف شيء عما هو له ثابت بخلاف الحكم بأن ما كافة. قال[١٠]: وأيضًا: فمن مواضع ما المصدرية النيابة عن وقت واقع ظرفًا، والوقت الواقع ظرفًا قد يضاف إلى جملة اسمية كما يضاف إلى جملة فعلية، فإذا وصلت ما بهما وهي للوقت؛ سلك بها مسلك الوقت فالحكم بجواز وصلها بجملة اسمية راجح المنع على تقدير عدم كون ذلك مسموعًا فكيف وقد سمع، قال:

---

(١) الكشاف ١/ ٣٨٧، ٣٨٨، ٥٥٣.
(٢) الكتاب ٢/ ٣٢٦.
(٣) المقتضب ٣/ ٢٠٠.
(٤) الأصول ١/ ١٦١.
(٥) سبق تخريجه.
(٦) شرح الجمل ١/ ١٨١.
(٧) شرح الجمل ١/ ١٨١.
(٨) البيت من البسيط وهو للكميت ابن زيد في الدرر ١/ ٢٥٢، ولم أجده في ديوانه.
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٧.
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٨.

واصـــل خلـــيلك فالتواصـــل ممكـــن ::: فلأنـــت أو هـــو عـــن قريـــب راحل[١]

وإذا ثبت وصلها ظرفية بالجملة الاسمية ؛ لم يستبعد وصلها بها إذا كانت غير ظرف . انتهى وفيه بعض تلخيص .

ص: ومنها "لو" التالية غالبًا مفهم تمن، وصلتها كصلة "ما" في غير نيابة.

ش : هذه مختلف فيها: ذهب الجمهور إلى أن لو لا تكون مصدرية بل لا يفارقها التعليق ويؤيد ذلك أنه لم يسمع دخول حرف جر عليها وذهب الفراء[٢] والفارسي[٣] والتبريزي[٤] وأبو البقاء[٥] والمصنف[٦] إلى أن لو قد تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب ، وخرجوا على ذلك آيات من القرآن منها قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة: ٩٦] ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم: ٩] وقوله "التالية غالبًا مفهم تمن" يشمل: ود ويود وأحب وتمنى واختار والمسموع: ود ويود ، واحترز بقوله: غالبًا" من استعمالها دون مفهم تمن كقول قتيلة:

مـــا كـــان ضـــرك لـــو مننـــت وربمـــا ::: مـــن الفـــتى وهـــو المغـــيظ المحـــنق[٧]

قوله: "وصلتها كصلة ما" أي توصل بفعل متصرف غير أمر ، ومقتضى كلامه أنها توصل بفعل منفي بلم كما في نحو: لو لم تقم ، وقد اختار المصنف[٨]: أن ما توصل بجملة اسميه ولا يحفظ ذلك في لو فينبغي أن يقيد ، وقوله "في غير نيابة" يعني أن ما تنوب عن ظرف الزمان كما سبق ، ولولا تنوب عنه .

ص: وتغني عن التمني فينصب الفعل بعدها مقرونًا بالفاء.

ش : مثاله قول الشاعر:

ســـرينا إلـــيهم في جمـــوع كأنهـــا ::: جـــبال شـــروري لـــو تعـــان فتـــنهدا[٩]

قال المصنف[١٠]: في فتنهدا وجهان:

أحدهما - وهو المختار: أنه جواب تمن إنشائي كجواب ليت ؛ لأن الأصل: وددنا لو تعان فحذف الفعل لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه فجوزيت كجوابها .

والثاني: أنه من باب العطف على المصدر ؛ لأن لو مع تعان يتقدر بالمصدر فليس جوابًا بل هو من باب تقضي لبانات ويسأم سائم ، وذهب أبو على في التذكرة إلى أن مثل لو تعان فتنهد أجريت

---

(١) البيت من الكامل ، ولم أعثر عليه .
(٢) معاني القرآن ١/ ١٧٥ .
(٣) الشيرازيات ٥٦٢ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٩ .
(٥) التبيان ١/ ٩٦ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٩ .
(٧) البيت من الكامل ، وهو لقتيلة بنت النضر في خزانة الأدب ١١/ ٢٣٩ ، والدرر ١/ ٢٥٠ ، واللسان (حنق) .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٧ .
(٩) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٤/ ٤١٣ ، ٤٦٥ .
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٩ .

فيه لو مجري لو التي بمعنى الأمر أي أعاننا الله فتنهدا وفي ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ ﴾ [الشعراء: ١٠٢] أي أحدث لنا كرة فنكون . وقال الزمخشري: مجيء لو في معنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني فإن أراد ما أردته فصحيح ، وإن أراد أن لو حرف موضوع للتمني كـ"ليت" فغير صحيح ؛ لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بين البيت وبينه فكأن قول القائل: تمنيت لو يفعل غير جائز ، فإن قيل: كيف دخلت لو المصدرية على أن في نحو لو أن لنا كرة ، فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن لو داخلة على "ثبت" مقدرًا رافعًا لأن ؛ فلا تلزم من ذلك مباشرة حرف مصدري لحرف مصدري .

الثاني: أن يكون هذا من باب التأكيد وهو من أحسنه ؛ لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنىً دون لفظ ، انتهى ، قيل: وما حكاه عن أبي على أن لو بمعنى الأمر ينبغي ألا يحمل على ظاهره ، وإنما يريد أبو على أشربت معنى التمني والتمني طلب ، وأما قول الزمخشري[١]: أن لو تجيء بمعنى التمني ، فهو قول النحويين ولا يعنون أنها وضعت دالة على التمني وإنما المعنى: أنها أشربت معنى التمني فتجاب بما يجاب به ليت من إلغاء المنصوب بعدها المضارع بإضمار أن ، وهي الامتناعية ، وليست قسمًا موضوعًا للتمني إنما تشربه على سبيل المجاز فكأنك نطقت بليت ؛ ولذلك جمعت بعض العرب بين جوابها بالفاء لإشرابها معنى ليت ، وبين جوابها الذي لها بحق الوضع . قال الشاعر:

فلو نبش المقابر عن كليب ::: فيخبر بالذنائب أي زير
بيوم الشعثمين لقر عينًا ::: وكيف لقاء من تحت القبور[٢]

فقوله: فيخبر ملاحظة لمعنى البيت ، ولقر ملاحظة لأصل الوضع ، وذهب ابن هشام الخضري: أنه إذا كانت لو بمعنى التمني فلا يحتاج إلى الجواب للامتناعية .

فصل: الموصول والصلة كجزأي اسم فلهما ما لهما من ترتيب ومنع فصل بأجنبي إلا ما شذ فلا يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة أو تقدير تمامها.

ش : أشبه الأسماء بالموصول والصلة المركب تركيب مزج كبعلبك لمباينة المفرد لهما بالإفراد والمضاف والجملة تأثير الصدر في العجز ، وقوله: "فلهما ما لهما" أي للموصول وصلته ما لجزأي الاسم من ترتيب يعني تقديم الموصول على الصلة ، ومنع فصل بأجنبي فغير الأجنبي يجوز الفصل به ، وهو القسم ، لأنه يؤكد كقوله:

ذاك الذي - وأبيك - يعرف مالكًا[٣]

ماذا - ولا عتب في المقدور - رمت أما ::: يكفيك بالنجح أم خسر وتضليل[٤]

---

(١) شرح المفصل ٩/ ١١ .

(٢) البيتان من الوافر ، وهما للمهلهل بن أبي ربيعة في خزانة الأدب ١١/ ٣٠٥ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٦٣ ، ولسان العرب (ذنب) .

(٣) صدر بيت من الكامل وعجزه: والحق يدفع شرهات الباطل ، وهو لجرير في ديوانه ٥٨٠ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٨٧ .

كذا ذكر المصنف القسم والجملة الاعتراضية ستبين، والقسم في التحقيق من الجمل الاعتراضية، قال[1]: والجملة الحالية أولى ألا تعد أجنبية والنداء الذي يليه مخاطب قال الشاعر:

وتركي بلادي والحوادث جمة ::: طريدًا وقدما كنت غير مطرد[2]

وقال آخر:

وأنت الذي يا سعد بؤت بمشهد ::: كريم وأثواب المكارم والحمد[3]

فلو لم يل النداء مخاطب؛ عد الفصل به أجنبيًا ولم يجز إلا في ضرورة كقوله:

فكن مثل من يا ذئب يصطحبان[4]

وأشار بقوله: إلا ما شذ إلى نحو قوله:

وأبغض من وضعت إلى فيه ::: لساني معشر عنهم أذود[5]

ففصل بين الصلة ومعمولها ومتعلقها بقوله: إلى وهو أجنبي من الصلة؛ لأنه متعلق بأبغض المضاف إلى الموصول، والأصل تأخيره بعد لساني، وقوله: "فلا يتبع الموصول" أي شيء من التوابع الخمسة، ولا يخبر عنه فلا يجوز، الذي زيد أكرمته يعني: الذي أكرمته زيد، ولا يستثنى منه فلا يجوز جاء الذين إلا زيدًا أكرمتهم بل أكرمتهم إلا زيدًا، وقوله: "قبل تمام الصلة"، قيد لقوله: ولا يتبع وما بعده، وقوله: "أو تقدير تمامها" إشارة إلى نحو قوله:

ليست كمن جعلت إياد دارها ::: تكريت تمنع حبها أن يحصدا[6]

فظاهره أن إياد بدل من من في رواية من جر، وبدل من الضمير المستكن في جعلت في رواية من رفع، وقد فصل بين الصلة التي هي جعلت وبين معموليها اللذين هما دارهما تكريت بفعل مقدر يدل عليه جعلت، وكذلك يفعل في نحو هذا البيت، وقد قيل هذا من الفصل ضرورة.

ص: وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركًا فيها أو مدلولاً بها على ما حذف.

ش: مثالها بعد موصولين مشتركًا فيها.

صل الذي والتي منا بآصره ::: وإن نأت عن مدى مرماهما الرحم[7]

ومدلولاً بها على ما حذف.

وعندي الذي واللات عندك إحنة ::: عليك فلا يغررك كبد العوائد[8]

ومثالها بعد أكثر من موصولين مشتركًا فيها: جاء الذي والتي واللذان أكرموا زيدًا، ويحتمل أن يكون منه قوله:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٧.
(٢) البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله.
(٣) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في الدرر ١/ ٢٨٩.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٨٦، وحاشية التوضيح على التصريح ١/ ١٢٨.
(٦) البيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ٢٨١.
(٧) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٩٠.
(٨) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٩٠.

مــن اللــواتي والــتي والــلاتي ::: يــزعمــن أني كــبرت لــداتي[١]

ومدلـولاً بهـا عـلى ما حذف: جاء الذي والتي واللذان أكرما زيدًا ، ويحتمل أن يكون منه: من اللواتي . . البيت .

ص: وقد يحذف ما علم من موصول غير الألف واللام ومن صلة غيرهما.

ش : قولـه: من موصـول يعني الاسمي - لما سيأتي - وهـذا مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش[٢] يجيزون حذف الموصول الاسمي إذا علم ، وأما البصريون[٣] غير الأخفش فلا يجيزون ذلك ، وإن ورد فيكون ذلك مختصًا بالشعر ، وذهب المصنف[٤] إلى الجواز ، وزعم أنه ثابت بالقياس والسماع ؛ فالقياس: على أن فإن حذفها مكتف بصلتها جائز بإجماع ، والسماع منه قول حسان:

أمــن يهجــو رســول الله مــنكــم ::: ويمدحــه وينصــره ســواء[٥]

أي: ومن لم يمدحه ، وقول الآخر:

مــا الــذي دأبــه احــتياط وحــزم ::: وهــواه أطــاع يســتويان[٦]

أي: والذي هواه أطاع ، وقول الآخر:

لكــم مســجد الله المــزوران والحصــى ::: لكــم قبضــه مــن بــين أثرى واقترى[٧]

أي: من أثرى واقترى يعني افتقروا ستغني . قال المصنف[٨]: وأقوى الحجج ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [العنكبوت: ٤٦] أي والذي أنزل إليكم ، وليس حذف أن مكتف بصلتها جائزًا بإجمـاع بـل فـيه خـلاف يذكـر في نواصب الفعل ، وما ورد مخصوص بالشعر عند البصريين ، والآية ظاهـرة الـتأويل ، وقولـه: غير الألف واللام" يعني: فلا يجوز حذفهما ، وقولـه: ومن صلة غيرهما: أي غير الألف واللام كقولـه:

نحن الألي فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا[٩]

أي: نحـن الألـي عـرف عـدم مـبالاتهم بـأعدائهم ، وفهمـت هـذه الصـلة مـن قولــه: فـاجمع جموعك . . إلى آخر البيت .

ص: ولا تحذف صلة حرف إلا ومعمولها باق ولا موصول حرفي إلا أن.

ش : مـثال الأول: قولهـم: لا أفعـل ذلك ما أن حراء مكانه ، وما أن في السماء نجمًا أي ما ثبت أن فحذف ثبت وأبقى معمولها ، وهو أن وصلتها ومن ذلك: أما أنت منطلقا انطلقت أي: لأن كنت

---

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٨٠ ، ولسان العرب (لتا) .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣٥ .
(٣) السابق الجزء والصفحة .
(٤) السابق الجزء والصفحة .
(٥) البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٧٦ .
(٦) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٦٢٥ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو للكميت بن زيد في لسان العرب (سجد) ، والمقاصد النحوية ٤/ ٨٤ .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣٥ .
(٩) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٤٢ .

منطلقًا فحذف كان وهو صلة أن ومنه قولهم: كل شيء مهه ما النساء وذكرهن أي: ما عدا النساء، ومثال حذف أن قوله:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى(١)

وإذا حذفت فتارة يبطل عملها وهو الكثير، وتارة يبقى، وقد رُوي أحضر الوغى بالرفع والنصب.

ص: وقد يلي معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفًا أو الألف واللام.

ش: مثال ذلك: جاء الذي زيدًا ضرب فإن كان حرفًا أو الألف واللام لم يجز، قال المصنف(٢): وعلته أن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته، فلو تقدم معمولها كان تقديمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزأي مصدر؛ ولذلك اشتد امتزاج الألف واللام، ولم يفصل المصنف في الحرف بين العامل وغيره، وقد فصل غيره فأجاز ذلك في غير العامل نحو: عجبت ما زيدًا يضرب، ومنع في العامل نحو: إن وأن وكي وتعليل المصنف يقتضي إطلاق المنع.

ص: ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف دل عليه صلتها، ويندر ذلك في الشعر مع غيرها مطلقًا ومعها غير مجرورة بمن.

ش: مثال ذلك ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] و﴿إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨] و﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١] و﴿أَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٦] فالجار في ذلك كله متعلق باسم محذوف تدل عليه صلة "أل" لا بصلتها إذ لا يتقدم معمول الصلة على الموصول، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وإني لعملكم قالٍ من القالين، وكذا باقيها، وإلى هذا ذهب المبرد وابن السراج(٣) وابن جني(٤).

ويكثر هذا الحذف قبل الألف واللام داخلاً عليه من التبعيضية؛ لأن في ذلك إشعارًا بأن المحذوف بعض المذكورين بعد، وقيل: إن هذا من الاتساع في الظروف والمجرورات، وقيل: إن أل في هذه ليست موصولة بل للتعريف وهو مذهب المازني، وقيل: إنه متعلق بفعل مضمر تقديره أعني ويكون الخبر من الزاهدين وليس الجار والمجرور داخلاً في الصلة بل على جهة البيان بعدُ سقيًا وهو مروي عن المبرد، وقوله: ويندر ذلك في الشعر مع غيرها أي مع غير الألف واللام مطلقًا أي سواء جر الموصول بمن أم لم يجر بها فالأول كقول الشاعر:

لا تظلموا مسورًا فإنه لكم ::: من الذين وفوا في السر والعلن(٥)

التقدير: فإنه واف لكم من الذين وفوا والثاني كقوله:

وأهجوا من هجاني من سواهم ::: وأعرض منهم عمن هجاني(٦)

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣٢.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣٧.
(٣) الأصول ٢/ ٢٢٤.
(٤) المنصف ١/ ١٣٠، ١٣١.
(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٩١.
(٦) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١٦، وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٩.

والتقدير: عمن هجاني منهم عمن هجاني منهم على سبيل التوكيد ثم حذف منهم من المؤكد وحذف ما سواها من المؤكد قيل: والأحسن أن يكون التقدير: وأعرض عن هاجيّ منهم فيكون المحذوف اسم فاعل وهو أسهل من حذف موصول وصلته، وقوله: ومعها غير مجرورة بمن مثاله:

تقول حكت صدرها بيمينها ::: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس[1]

فبالرحى متعلق بمحذوف يدل عليه صلة أل، وهي متقاعس، فالتقدير متقاعسًا بالرحى، وهذه المسألة والتي قبلها لا تجوز إلا في الضرورة، واختار الفراء تقديم معمول أن عليها نحو: يعجبني العسل أن يشرب، ومنه قوله:

كان جزائي بالعصا أن أجلدا[2]

وأول على الحذف أي أن أجلد بالعصا أن أجلدا؛ وأجاز الكسائي تقديم معمول صلة كي عليها نحو: جاء زيد لعلم كي يتعلم.

تنبيه: حكم المصدر الذي ينحل بحرف مصدري والفعل حكم الحرف المصدري في امتناع تقديم معموله.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو لهذلول بن كعب العنبري في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٩٦.

(٢) عجز بيت من الرجز، وصدره: ربيته حتى إذا تمعددا، وهو للعجاج في ديوانه٢/ ٢٨١.

باب: اسم الإشارة

ص: وهو ما وضع لمسمى وإشارة إليه.

ش: قولـه: "مـا وضع لمسمى "يشمل النكرة والمعرفة، وقول: "وإشارة إليه" أخرج ما عدا اسم (الإشارة)[1] واسم الإشارة محصور فهو مستغن (عن الحد)[2].

ص: وهو في القرب مفردًا مذكرًا "ذا" ثم ذاك "ثم "ذلك" و"آلك".

ش: فـذا للقريب، وذاك للمتوسط، وذلك وآلك للبعيد، وجميع هذا للمفرد المذكر، وقد يقال في القريـب: ذاء بهمـزة مكسـورة بعد الألف، وذائه بهمزة مكسورة بعد الألف وهاء تليها مكسورة قال الراجز:

هـــا ذائـــه الدفـــتر خـــير دفـــتر ::: في كـــف قـــوم مـــاجد مصـــور[3]

وقـد يقـال في البعيد[4]: ذائك بهمزة بعد الألف، ومذهب البصريين[5] أن ذا ثلاثي الوضع ثم اخـتلفوا في المحـذوف فقيل: العين، وقيل: اللام وهو الأظهر؛ لأنها ظرف، وألف ذا منقلبه عندهم عـن أصـل، فقيل: عن ياء، والمحذوف ياء فهو من باب حيّ، وقيل: عن واو والمحذوف ياء فهو من بـاب طويـت، واخـتلف في وزنـه فقـيل: فعل بالتحريك وهو الأظهر، وقيل: فعل بالإسكان ويدل عـلى صحة مذهب البصريين أن ذا ثلاثي الوضع قولهم في تصغيره: ذيّا، والأصل ذييا فأعيدت لام الكـلمة عـلى مـا هـو مقـرر في التصـغير، وذهـب الكوفـيون[6] إلى أن ألـف ذا[7] زائدة، ووافقهم السـهيلي[8]، واحـتجوا بقولهم في التثنية ذان بالألف والنون للتثنية فلم يبق لـه إلا الذال، ورد بأنها صـيغة موضـوعة للتثنـية لا تثنـية حقـيقة، أو بأنها حذفت لالتقاء الساكنين؛ ولذلك شددت النون عوضًا منها، وذهب السيرافي[9]، ومن وافقه إلى أن ذا ثنائي الوضع كمًّا فالألف أصل ليست منقلبة عن شيء.

ص: وللمؤنـــثة تـــا وتي[10] وته وذي وذه وتكسر الهاءان باختلاس وإشباع وذات ثم تيك وتيك وذيك ثم تلك وتلك وتيلك وتالك.

ش: فهـذه عشـرة ألفـاظ للمؤنث المفرد في حال القرب، وهي ظاهرة، وقولـه: "ثم تيك وتيك وذيك" يعني في حالة التوسط[11]، وقال ثعلب: لا يقال: ذيك، وقولـه: ثم تلك . . إلى آخره يعني في

---

(١) سقطت من ط .
(٢) سقطت من ط .
(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٣٢ .
(٤) في ط: القريب .
(٥) الإنصاف ٢/ ٦٦٩ .
(٦) الإنصاف ٢/ ٦٦٩ .
(٧) في ط: إلى أن الألف زائدة .
(٨) نتائج الفكر ٢٢٧ .
(٩) الرأي بلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ١٢٧ .
(١٠) في ر: تي وتا .
(١١) في ر: المتسوط وهو تحريف من الناسخ .

البعد وتلك بكسر التاء هي الفصحى، وفتح الياء حكاه هشام وحكى الفراء[1] تيلك، وأنشد:

بأيــــة تـــيلك الـــزمن الحـــوالي ::: عجــبــت مــنازلاً لــو تنطيقــنا [2]

وأنشد القطامي:

عـــلى تـــالك تعـــلم أن بعد[3] الغيّ رشدًا ::: وأن لـــتالك العمـــر اتســـاعًا[4][5]

ص: وتلي الذال والتاء في التثنية علامتها مجوزًا تشديد نونها وتليها الكاف وحدها في غير القرب، وقد يقال ذانيك.

ش: يقال في تثنية ذا: ذان، وفي تثنية تا: تان في الرفع، ويقال في النصب والجر: ذين وتين فحذف ألف ذا وتا ولم يبين من أسماء الإشارة غير هذين، وقوله مجوزًا شد نونها أي مع الألف والياء، وهذا مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين[6]: أنه لا يجوز إلا مع الألف، وقرأ بعضهم: هذان واللذان بالهمزة وتشديد النون فرارًا من التقاء الساكنين، وقوله: ويليها يعني النون مخففة ومشددة الكاف وحدها أي بلا لام في غير القرب فيقال في المرتبة الوسطى والقصوى: ذانك وتانك وذينك وتينك بالتخفيف وبالتشديد، وذكر المغاربة أنه يقال في المرتبة الوسطى: ذانك وتانك بالتخفيف، ويقال في القصوى: ذانك وتانك بالتشديد وذانيك وتانيك بإبدال إحدى النونين ياءً، وقد ذكر المصنف[7]: ذانيك، وتقدم أن البصريين لا يجيزون التشديد مع الياء فإذا أرادوا البعد التزموا الإبدال، فقال: ذينيك وتينيك، قال المصنف[8]: وزعم قوم أن من قال ذانك بتشديد النون قصد تثنية ذلك، ويبطل هذا القول جواز التشديد في نون زين وتين بل التشديد جائز لما فات من بقاء الألف التي حقها ألا تحذف كما لا تحذف ألف المقصور، ويؤيد صحة هذا الاعتبار جواز تشديد نون اللذين واللتين ليكون جابرًا لما فات من بقاء ياء الذي والتي، كما تبقى ياء المنقوص حتى يثني.

ص: وفي الجمع مطلقًا أولاء وقد ينون، ثم أولئك وقد يقصران، ثم أولا لك على رأي، وعلى رأي أولاء ثم أولاك ثم أولـئك وأولالـك، وقد يقال: هلاء وألاء؛ وقد تشبع الضمة قبل اللام، وقد يقال: هؤلاء وألاك.

ش: قوله: مطلقًا أي سواء أكان مذكرًا أم مؤنثًا فتقول: أولاء ذهبوا، وأولاء ذهبن، وقد ينون فتقول: أولاءٍ حكاه قطرب[9] لغة، قال المصنف[10]: وتسمية هذا تنوينًا مجاز؛ لأنه غير مناسب

---

(١) الهمع ١/ ٢٤٥.
(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٣٢.
(٣) في ر: انقشاعا.
(٤) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ٣٥.
(٥) سقطت في ر.
(٦) الإنصاف ٢/ ٦٦٩ - ٦٧٦، ٧٥٥.
(٧) شرح التسهيل ١/ ٢٣٩.
(٨) شرح التسهيل ١/ ٢٤٠، ٢٤١.
(٩) شرح التسهيل ١/ ٢٤١.
(١٠) السابق ١/ ٢٤١.

لواحد من أقسام التنوين، والجيد أن يقال: إن صاحب هذه اللغة زاد نونًا بعد همزة أولاء ووزن أولاء فعال، ووزن أولا المقصور فعل وعند أبي إسحاق[١] وزنهما معًا فعل زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة، ومذهب سيبويه أن الألف منقلبة[٢] عن ياء، لأنها ممالة، واختيار المبرد[٣] أن تكون أصلاً لا منقلبة لعدم التمكن، وقوله: "وقد يقصران" أي: أولاء وأولئك فيقال: أولا وأولاك، وحكى الفراء[٤] أن القصر فيهما لغة بني تميم والمد لغة الحجازيين، وقوله: "ثم أولائك على رأي" هو رأي من يجعل أولئك بالمد للوسطى، ولا يجعل للقصوى إلا أولئك باللام، وقوله: " وعلى رأي أولاء" أي للقربى ثم أولاك مقصورًا للوسطى، ثم أولئك وأولا لك للقصوى وللبعد[٥] على هذا الرأي لفظان، والحاصل أن الخلاف واقع في أولئك بالمد فعلى الرأي الأول هي للوسطى، وعلى الرأي الثاني هي للقصوى، ومما يستدل به على أنه للوسطى قول الشاعر:

ياما أميلح غزلانا شدن لنا ::: من هؤليائكن الضال والسمر[٦]

لأن هاء التنبيه لا تصحب ذا البعد، وقوله: "وقد يقال هلاء" هو من إبدال الهمزة هاء نحو: هياك في إياك، وهما في أما وهو كثير، وقوله: و"ألاء" يعني بضم الهمزتين، وقد تشبع الضمة قبل اللام، فيقال: أولا وأولئك وهما لغتان غريبتان حكاهما قطرب، وقد يقال: هؤلاء حكاه الشلوبين عن بعض العرب، وحكى بعض أهل اللغة ألاك بالتشديد[٧] قال الشاعر:

من بين ألاك إلى ألاكا[٨]

وهي للمرتبة الوسطى.

ص: ومن لم ير التوسط جعل المجرد للقرب، وغيره للبعد، وزعم الفراء أن ترك اللام لغة تميم.

ش: المشهور أن لأسماء الإشارة ثلاث مراتب وهي: الدنيا والوسطى والقصوى؛ فما تجرد عن اللام والكاف فهو[٩] للدنيا، وما صحب الكاف وحدها فهو للوسطى، وما صحب الكاف واللام فهو للقصوى، وذهب بعض النحويين إلى أنه ليس لها إلا مرتبتان: الدنيا والقصوى فما تجرد عن كاف ولام فهو للدنيا، وما صحب الكاف بلا لام أو بلام فهو للقصوى، ونسبه الصفار إلى سيبويه. قال المصنف[١٠]: وهذا هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتأخرين ويدل على صحته خمسة أوجه:

الأول: أن المشار شبيه بالمنادى، والنحويون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان فيلحق بنظيره.

---

(١) الهمع ١/ ٢٤٦.
(٢) الارتشاف ١/ ٥٠٦.
(٣) المقتضب ٤/ ٢٧٧.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤١، وقد ذكر المحققان في الهامش أن ابن عقيل ذكر أن المد لغة الحجازيين هامش ٢.
(٥) في ر: فللبعد.
(٦) البيت من البسيط وهو للمجنون في ديوانه ص ١٣٠.
(٧) انظر هذه اللغات في شرح التسهيل ١/ ٢٤١، ٢٤٢.
(٨) الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٣٥.
(٩) سقطت من ر.
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤٢، ٢٤٣.

الثاني: أن الفراء نقل أن تميم يقولون: ذاك وتيك حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك ، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام ، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس لـه إلا مرتبتان .

الثالث: أن القرآن العظيم ليس فيه المصاحب للكاف دون اللام ، ولو كان التوسط لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة ، وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩] .

الرابع: أن التعبير بذلك عن مضمون كلام على إثر انقضائه سائغ وشائع[1] في القرآن ، وغيره ولا واسطة بين النطقين .

والخامس[2]: أنه لو كانت المراتب ثلاثة لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد النون دليل على البعد ، ولا إلى قول من زعم أن أولالك لجماعة البعد أي: دون أولئك لقلة أولالك ، ولأنه يلزم منه خلو القرآن عن إشارة إلى جماعة البعد ، وذلك باطل لمواضع كثيرة من القرآن . انتهت الأوجه الخمسة مختصرة من كلامه ، ولا خفاء بما فيها من الضعف وأقواها الثاني .

ص: وتصحب هاء التنبيه المجرد كثيرًا، والمقرون بالكاف دون اللام قليلاً.

ش : يعني بالمجرد: الخالي من كاف الخطاب نحو هذا ، ومثال المقرون بالكاف قوله:

ولا أهل هذاك الطراف الممدد[3]

وقوله:

قد احتملت مي فهاتيك دارها[4]

ومقتضى كلامه: جواز دخول "ها" على المثنى مخفف النون ومشددها وعلى الجمع ؛ لكنه قال في الشرح: إن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا تصحبه "ها" والسماع يرد عليه في الجمع قال:

من هؤليالكن الضال والسمر[5]

وهو تصغير هؤلائكن ، وزعم ابن يسعون: أن تي في المؤنث لا تستعمل إلا بها في أولها وبالكاف في آخرها ، فإن كان اسم الإشارة باللام لم تصحبه هاء التنبيه يقال: هذالك ؛ لأن العرب كرهت كثرة الزوائد . هذا تعليل المصنف ، وقيل: هاء تنبيه واللام تنبيه فلا يجتمعان ، وقوله: إن اللام للتنبيه[6] دعوى لا دليل عليها ، وقال السهيلي: الأظهر أن اللام تدل على تراخ ، وبعد في المشار إليه ، وأكثر ما تقال للغائب ، وما ليس بحضرة المخاطب ، "وها" تنبيه للمخاطب لينظر ، وإنما ينظر إلى ما بحضرته لا إلى ما غاب عن نظره فلذلك لم يجتمعا .

---

(١) في ر: سائغ شائع .
(٢) في ط: والخامس .
(٣) عجز بيت من الطويل ، وصدره: رأيت بني غبراء لا ينكرونني ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣١ .
(٤) لم أعثر عليه .
(٥) سبق تخريجه .
(٦) في ر: للتثنية .

ص: و فصلها من المجرد بأنا وأخواته كثير، وبغيرها قليل، وقد تعاد بعد الفصل توكيدًا.

ش: أي فصل هاء التنبيه[(١)] من اسم الإشارة المجرد من كاف الخطاب بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثير نحو: ها أنا ذا، وها أناذي، وها نحن أولاء، وقال تعالى: ﴿ **هَا أَنْتُمْ أُولاءِ** ﴾ [آل عمران: ١١٩] وقوله: "وبغيرها قليل" أي فصلها بغير أنا وأخواته قليل كقوله:

تعلمنها لعمر الله ذا قسما[(٢)]

وأنشد سيبويه:

ونحن اقتسمنا المال قسمين ::: فقلت لهم هذا لها ها وذاليا[(٣)]

ففصل بالواو بين هاء وذا، وقوله: "وقد يعاد بعد الفصل توكيدا" مثاله قوله تعالى: ﴿ **هَا أَنْتُمْ هَـؤُلاءِ** ﴾ وهذا مخالف ظاهره لكلام سيبويه، قال: وقد تكون ها في ها أنت ذا غير مقدمة ولكنها تكون بمنزلتها في هذا يدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿ **هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ** ﴾ [آل عمران: ٦٦] فلو كانت "ها" المقدمة مصاحبة أولاء لم تعد مع أولاء[(٤)]. انتهى. وما ذكره المصنف يدل على أنها قدمت ثم أعيدت توكيدًا.

ص: والكاف حرف خطاب يبين أحوال المخاطب بما يبينها إذا كان اسمًا وقد يغني ذلك عن ذلكم.

ش: لا خلاف بين النحويين في أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرف، وقوله: "يبين أحوال المخاطب بما يبينها إذا كان اسمًا" يعني من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث فتقول: ذاك وذاكِ وذا كما وذاكم وذاكن كما تقول: أكرمك وأكرمكِ وأكرمكما وأكرمكم وأكرمكن، وقوله: "وقد يغني ذلك عن ذلكم" أي يكتفي في خطاب الجمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة كما يخاطب المفرد المذكر قال تعالى: ﴿ **فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ** ﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿ **ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾ [المجادلة: ١٢] وذكر ابن الباذش[(٥)] لإفراد الكاف إذا خوطب به جماعة تأويلين:

أحدهما: أن تقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد له وهم.

والثاني: أن تخاطب الجماعة كلها ويقدر لها اسم مفرد من أسماء الجموع يقع على الجماعة تقديره: ذلك توعظ به يا فريق، ويا جمع، وما أشبه ذلك من الأسماء المفردة المسمى بها الجمع، وقد يجوز في هذا الوجه الإفراد والتأنيث على تأويل الفئة والفرقة. انتهى.

وحكى غير المصنف في الخطاب لغتين أخريين:

إحداهما: أن تترك الكاف مفردة مفتوحة مطلقًا فتكون في خطاب غير المفرد المذكر كما هي في خطاب المفرد المذكر.

---

(١) في ر: التثنية.

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ٣٦٠.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤٥.

(٥) الهمع ١/ ٢٥٠.

والأخرى: أن تفتح في خطاب المذكر مطلقًا وتكسر في خطاب المؤنث مطلقًا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ، قال الزجاجي في الجمل[1]: كاف الخطاب قد تجيء في مثل هذا موحدة في الاثنين والجمع تترك على أصل الخطاب .

ص: وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف.

ش : شاهده ما أنشده بعض الكوفيين .

وإنما الهالك ثم التالك ::: ذو حيرة ضاقت به المسالك

كيف يكون النوك إلا ذلك[2]

أي: ذلكم فحذف الميم واستغنى بضمة الكاف . قال المصنف: فأشبع الضمة واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع . قيل: والأبيات تتزن بالإسكان فإن كانت[3] معتمدة في الضم الرواية فهو من باب تغيير الحركة لأجل القافية فلا حجة فيه .

ص: وتتصل بأرأيت موافقة أخبرني هذه الكاف مغنيًا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء، وليس الإسناد مزالاً عن التاء خلافًا للفراء.

ش: "رأيت" هذه هي العلمية دخل عليها همزة الاستفهام فهي تتعدى إلى اثنين ، فإن استعملت على أصل موضوعها هذا جاز أن يتصل بها الكاف ضميرًا منصوبًا ويطابق الضمير المرفوع ؛ لأن ذلك جائز في أفعال القلوب ، فتقول: أرأيتك ذاهبًا وأرأيتك ذاهبة ، وأرأيتكما ذاهبين وأرأيتموكم ذاهبين وأرأيتكن ذاهبات ، وإن ضمنت معنى أخبرني ؛ فصارت لا تدل على استفهام فيجوز أن يتصل بها كاف الخطاب فتقول: أرأيتك يا زيد عمرًا ما صنع ، وأرأيتك يا هند زيدًا ما صنع ، وأرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتكن فتبقى الياء مفردة دائمًا وتغني لحاق علامات الفروع بالكاف عن لحاقها بالتاء وفيها إذ ذاك ثلاثة مذاهب:

الأول: أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب كما في ذلك وفروعه وهذا مذهب البصريين[4] .

الثاني: مذهب الفراء[5] وهو أن التاء حرف خطاب وليس باسم والكاف هي الفاعل فالفعل مسند إلى الكاف لا إلى التاء ، وإليه أشار بقوله: وليس الإسناد مزالاً عن التاء خلافًا للفراء ، واستدل الفراء بظهور المطابقة في الكاف ، ورد المصنف عليه[6]: بأن التاء لا يستغنى عنها والكاف يستغنى عنها وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية ؛ ولأن التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع والكاف بخلاف ذلك فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل .

الثالث: أن الكاف في موضع نصب وهو ضعيف ورأيت بمعنى أخبرني أحكام تذكر في باب أفعال القلوب .

---

(١) جمل الزجاجي ٢٦٩ .

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٩٣ .

(٣) في ر: كان .

(٤) المقتضب ٣/ ٢٧٧ .

(٥) معانى القرآن ٢/ ٣٣٣ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤٧ .

ص: وتتصل - أيضًا - بحيهل والنجاء ورويد أسماء أفعال، وربما اتصلت ببلى وأبصر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت.

ش: تتصل كاف الخطاب أيضًا بحيهل فتقول: حيهلك بمعنى ائت، والنجاءك بمعنى أسرع، ورويدك بمعنى أمهل، واحترز بقوله: "أسماء الأفعال" من أن يكون النجاء ورويد مصدرين وسيأتي ذكرهما في باب أسماء الأفعال، واتصال كاف الخطاب ببلى وما بعده قليل جداً فتقول: بلاك وأبصرك زيدًا وكّلاك وليسك زيد قائمًا قال: أليسك جاعلي كأني جبعك ونعمك الرجل زيد، وبئسك الرجل عمرو، وحسبتك عمرًا منطلقًا قال المصنف: أنشد أبو على:

وجئت وما حسبتك أن تحينا[1]

وأجاز أن تكون الكاف فيه حرف خطاب وهو غريب، وحمله على ذلك وجود أن بعدها فإنه إن لم يكن الأمر كما قال؛ لزم الإخبار بأن والفعل وليس إلى ذلك سبيل. انتهى.

ويحتمل أن تكون الكاف مفعول أولاً وأن زائدة على مذهب الأخفش، وتحتمل أن تكون مصدرية وهي مع صلتها بدل من المفعول الأول، وأغنت عن الثاني كما قيل في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ** ﴾ [آل عمران: ١٧٨] على قراءة التاء.

ص: وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير أو المشار إليه.

ش: مثال الأول: ﴿ **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى** ﴾ [طه: ١٧] ولعظمة المشار إليه: ﴿ **فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ** ﴾ [يوسف: ٣٢] بعد أن أشارت إليه النسوة بهذا إذ قلن: ﴿ **مَا هَذَا بَشَرًا** ﴾ [يوسف: ٣١] والمجلس واحد إلا أن مرآى يوسف عند امرأة العزيز كان أعظم من مرآه عند النسوة، فأشارت إليه بما يشار إلى البعيد إعظامًا وإجلالاً.

ص: وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال.

ش: مثاله: قوله تعالى: ﴿ **كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ** ﴾ [الإسراء: ٢٠] وقوله: ﴿ **هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ** ﴾ [القصص: ١٥].

ص: وقد يتعاقبان مشارًا بهما إلى ما وليّاه.

ش: مثاله قوله تعالى متصلاً بقصة عيسى - على نبينا وعليه السلام - "ذلك نتلوه عليك" ثم قال: ﴿ **إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ** ﴾ [آل عمران: ٦٢] ونحو ذلك، ومذهب الجرجاني[2] وطائفة أن ذلك قد يكون للحاضر بمعنى هذا، ورده السهيلي.

ص: وقد يشار بما للواحد إلى الاثنين وإلى الجمع.

ش: من العرب من يجعل اسم الإشارة للمثنى والجمع والمؤنث كما يكون للواحد المذكر مثال الإشارة

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره: لسان السوء تهديه إلينا، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٤٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٦.

(٢) الارتشاف ١/ ٥١٠.

للاثنين بما للواحد قولـه تعالى: ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [البقرة: ٦٨] أي بين الفارض والبكر وقال الشاعر:

إن لـــلخـــير وللشـــرمدي ::: فكـــلا ذلـــك وجـــه وقـــبـل(١)

أي: وكلا ذينك يعني الخير والشر ، ومثال ذلك في الجمع قول لبيد:

ولقــد ســئمت مــن الحــياة وطولهــا ::: وســؤال هــذا الــناس كــيف لبــيد(٢)

واعـلم أنه إن كان مستندهم في إثبات هذه اللغة ما ذكر من الشواهد ونحوها ؛ فليس لاحتمالها للتأويل .

ص: ويشار إلى المكان بـ "هنا" لازم الظرفية أو شبهها معطي ما لـ "ذا" من مصاحبة وتجرد.

ش : معـنى لـزوم الظرفـية أنـه لا يخـرج عنها بأن يكون فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ ولا نحو ذلـك ، وقولـه: "أو شـبهها" يعـني شـبه الظرفـية وهو الجر ببعض حروف الجر . قال: قد أقبلت من أمكـنة مـن هاهـنا ومـن هـنه وتقـول: تعـال إلى هنا ، وقولـه: "من مصاحبة" يعني بهاء التنبيه وكاف الخطـاب وتجرد منها فتقول: هنا وهاهنا للقريب ، وهناك وها هناك للبعيد ، وعلى مذهب الجمهور: هناك وها هناك للمتوسط .

ص: وكهنالك ثم وهنا بفتح الهاء وكسرها، وقد يقال: هنت موضع هنا وقد تصحبها الكاف.

ش : يعـني أن ثـم ظـرف مكان يشار بها للمكان البعيد نحو هنالك وهو لازم الظرفية أو شبهها فـيجر بمن وإلى ، تقول: من ثم إلى ثم . قال تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً ﴾ [الإنسان: ٢٠] ولا يجـوز أن تعـرب ثـم في الآيـة مفعولاً به ، وإن كان قد ذهب إليه بعضهم ؛ لأن ثم ظرف لا يـتعرف فـيه بغـير ما ذكرناه ، ومفعول رأيت محذوف إما اختصارًا أي الموعود ، وإما اقتصارًا أي إذا وقعـت رؤيـتك في ذلك المكان وهنا – بفتح الهاء وكسرها – مع تشديد النون لغتان وهو اسم إشارة للمكان البعيد لهناك وقد يقال: هنت موضع هناك . قال الشاعر:

وذكرها هنت ولات هنت(٣)

قال المصنف: أراد هنا ولات هنا ، وقد تصحبها الكاف فيقال: هَنَّاك وهِنَّاك

ص: وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان.

ش : مـثال ذلـك قولــه تعـالى: ﴿ هُــنَالِكَ ابْــتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الأحزاب: ١١] أي ذلـك الزمان ، وقـبله: ﴿ إِذْ جَــاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ [الأحزاب: ١٠] وقال الأفوه:

وإذا الأمــور تعاظمــت وتشــابهت ::: فهــناك يعــترفون أيــن المفــزع(٤)

ومثال هنالك قول الشاعر:

---

(١) البيت من الرمل ، وهو لعبد الله بن الزبعرى في ديوانه ٤١ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للبيد في ديوانه ٣٥ .

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٤٣ .

(٤) البيت من الكامل ، وهو للأفوه الأودي في ديوانه ١٩ .

تلوم على أمنح الورد لفحة ::: وما تستوي والورد ساعة يفزع
إذا هي قامت حاسرًا مشمعلةً ::: تخيب الفؤاد رأسها ما يقنع
وقمت إليه باللجام ميسرًا ::: هنالك يجزيني الذي كنت أصنع[1]

بهذا استدل المصنف[2] ، وقيل: ولا حجة فيه ؛ لأنه يحتمل أن يشار بهما إلى المكان ؛ لأن الزمان يدل على المكان ، وكأنه قال في ذلك المكان الذي كان حاكم في زمانه كيت وكيت . ومثال الإشارة بهنا للزمان قوله:

حنت نوار ولات هنا حنت ::: وبدأ الذي كانت نوار أجنت[3]

فهنا عند المصنف إشارة إلى الزمان وهو منصوب على الظرفية ، وحنت في موضع رفع بالابتداء وخبره الظرف قبله ، وأخبر عن الفعل مؤولاً بالمصدر والتقدير: ولا حنان في هذا الوقت ، وزعم ابن عصفور أن هنا اسم لات في قوله: لات هنا ذكرى خبره ، وزعم بعض المتأخرين أن هنا في لات هنا حنت اسم لات أي ليس ذلك الوقت وقت وصال ، ورده المصنف وسيأتي بيانه في باب ما ولا وإن المشبهات بليس .

ص: وبني اسم الإشارة لتضمن معناه أو لشبه الحرف وضعًا وافتقارًا.

ش : الإشارة معنىً من المعاني التي يعبر عنها بالحروف كالاستفتاح والتثنية والترجي والتشبيه والنفي ، وغير ذلك فكان المناسب أن يوضع للإشارة حرف يدل عليها لكن العرب لم تضع لها حرفًا فلما تضمن اسم الإشارة معنى الحرف الذي كان أن يوضع بني لتضمنه معنى الحرف المتوهم ، وهذا السبب يقتضي بناء كل اسم إشارة لكن عارضه في ذين وتين شبههما بمثنيات أسماء المتمكنة فأعربا ، قال المصنف وقال غيره[4]: وذان وتان عند المحققين صيغ تثنية لا تثنية حقيقية وقوله: "أو لشبه الحروف وضعًا" لأن منهما ما وضع على حرفين كـ"ذا" و"ذي" ثم حملت البواقي عليه ؛ لأنها فروع أو كالفروع نحو: أولاء وهنا وقوله: "وافتقارًا" المراد به حاجة اسم الإشارة في إبانة مسماه إلى مواجهة أو ما يقوم مقامها مما ينزل منه منزلة الصلة من الموصول ، وقيل: بنيت لافتقارها إلى مشار إليه ، ورد بأن المشار إليه مسماها وكل اسم مفتقر إلى مسماه ، وأما سيبويه[5] فإنه اعتل لبنائها لشدة توغلها في الإبهام فأشبهت الحروف ، واعتل ابن الطراوة[6] لبنائها بعدم البقاء على مسماها ألا ترى أن ذا لا يقع إلا في حالة الإشارة ولا يلزم لزوم زيد وعمرو ، فالذي ليس موضوعًا لمعنى فيزول بزواله ورد بأنه يلزمه بناء الصفات أجمع ، لأن ضاربًا ونحوه كذلك ، (والله سبحانه أعلم)[7] .

* * *

---

(١) الأبيات من الطويل ، وقائلهم الأعرج المعنى في ديوانه الحماسة ١/ ١٣٠ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥١ .
(٣) البيت من الكامل ، وهو لشبيب بن جعيل في الدرر ١/ ٢٤٤ ، وشرح شواهد المغني ٤١٤ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩١ .
(٥) الكتاب ٣/ ٢٨٠ ، ٢٨١ .
(٦) التذييل والتكميل ٣/ ٢٢٥ ، ٢١٦ .
(٧) ما بين القوسين سقط في ط .

باب: المعـــرف بالأداة

ص: وهـــي أل لا اللام وحدها وفاقًا للخليل وسيبويه وقد تخلفها أم، وليست الهمزة زائدة خلافًا لسيبويه.

ش : ذكر المصنف[١] في أداة التعريف ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنهـا أل والهمـزة فـيه همزة قطع كهمزة أم وأن ولكنها وصلت للعلم بموضعها وكثرة الاستعمال فهي حرف ثنائي الوضع ، وهو مذهب الخليل[٢] ، ولم يكن يسميها الألف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال .

الثاني: أنهـا أل أيضًـا وهـي ثنائية الوضع إلا أن الهمزة همزة وصل يعتد بها في الوضع كهمزة اسـتمع ونحـوه فـلا يعد رباعيًا كذلك لا تعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة ، وهو مذهب سيبويه ، وقد عدها سيبويه[٣] في ثنائي الوضع في باب: عدة ما يكون عليه الكلم .

الثالث: أنهـا الـلام وحدهـا وهـو مذهـب بعض المتأخرين ، وعلى هذا فمن عبر عنها بالألف والـلام تـارك لـلأولى . هـذا نقـل المصـنف ، والفـرق بين هذا المذهب ومذهب سيبويه أن الموضوع للـتعريف عـلى هذا: اللام وحدها ثم اجتلبت همزة الوصل ليمكن النطق بالساكن ، وعلى مذهب سـيبويه: هـي معـتد بها في الوضع وثمرة الخلاف في قولـه: قام القوم ، فعلى مذهب سيبويه حذفت الهمـزة لتحرك ما قبلها ، وعلى مذهب الآخر لم يكن ثم همزة البتة ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها ، ونقـل المصـنف في شرح الكافية عن سيبويه ههنا عن بعض المتأخرين فقال ما نصه[٤]: اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه والهمزة قبلها همزة وصل زائدة . انتهى .

والذي نقل المغاربة في أداة التعريف مذهبين:

أحدهما: أنها اللام قالوا: وهو مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان .

والثاني: أنهـا أل ، وهـي ثنائـية الوضـع مثل قد وهل همزتها همزة قطع وهذا هو الذي حكاه المصـنف عـن الخليل[٥] ، وتبع الزمخشري في نقله وذلك عن الخليل . قال الزمخشري[٦]: وعند الخليل حرف التعريف أل كهل وإنما استمر بها التخفيف لكثرة الاستعمال ، والذي يظهر أن مذهب الخليل وسـيبويه واحـد وهو أن أل حرف ثنائي الوضع بُني على همزة الوصل ولام ساكنة وهذا ظاهر جداً مـن كلام سيبويه في غير موضع من كتابه . قال في باب أداة اللفظ بالحرف الواحد ما نصه[٧]: وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقد ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة عن

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٣ وما بعدها .
(٢) الكتاب ٣/ ٣٢٤ .
(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٦ .
(٤) ١/ ٣١٩ ، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٢٥ .
(٥) شرح التسهيل ١/ ٢٥٤ .
(٦) المفصل ٣٢٦ .
(٧) الكتاب ٣/ ٣٢٤ .

الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قولـه: أزيد، ولكن الألف كألف ايم وهي موصولة. انتهى.

وغير ذلك مما يقرب من أن يكون صريحًا، وقد رد على الزمخشري نقله ذلك عن الخليل أبو الحجاج يوسف بن مغروز وقال: إنما هي في مذهب الخليل وسيبويه ألف وصل ولكنه فهم كلام سيبويه وغيره من النحويين فهم سوء، لأن في ظاهره إشكالاً، وقال في البسيط: آلة التعريف قيل: هي الألف واللام معًا، وقال المحققون: إنها اللام خاصًا. انتهى.

وقال: واختلف فيها على القول بزيادتها هل همزة أو ألف؟ فقيل: هي همزة ولذلك إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لم تحرك للاعتماد على همزة الاستفهام فلزم إثباتها فرقا بين الاستفهام والخبر فثبتت ساكنة فأبدلوها ألفًا على قياس البدل، وقيل: هي ألف فتثبت مع ألف الاستفهام من غير بدل؛ لأنه لا حاجة إلى تحريكها لتصير همزة. انتهى.

قال المصنف[1]: والصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه مخالفة للأصل وموجبه لعدم النظير:

أحدها: تقدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

والثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك.

الرابع: لزوم فتح همز وصل بلا سبب.

ولا نظير لذلك. قال: واحترزت باللزوم ونفى السبب من همزة ايمن في القسم، فإنها تكسر وتفتح وكسرها هو الأصل، وفتحها لئلا تنتقل من كسر إلى ضمتين دون حاجز حصين.

الخامس: أن المعروف الاستغناء بالحركة المنقولة إلى الساكن عن الهمزة، ولم يفعل ذلك بلام التعريف إلا شذوذًا.

السادس: أنها لو كانت همزة وصل لم تقطع في قولهم: يا ألله ولا في قولهم بعضهم: أفالله لأفعلن. هذا معنى ما ذكره المصنف.

واعترض **الأول**: بلعل فإن اللام الأولى زائدة.

والثاني: بأنه لا يلزم سيبويه إنما يلزم من قال: إن أداة التعريف اللام وحدها،

والثالث: بأنه مشترك الإلزام، لأن عدم النظير يلزم على مذهب الخليل؛ لأنه لا توجد همزة قطع التزم وصلها.

الرابع: بأن سبب فتحها التخفيف لكثرة دورها.

والخامس: بأن إقرار الهمزة وحذفها مع اللام طريقان للعرب ليس أحدهما شاذًا وإن كان الإقرار أشهر، وقد قرأ بهما ورش.

والسادس: أن قطعها في هذين الموضعين ليس بحجة لقلة ذلك، وإنما العمل بالأكثر، واستبدل

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٤، ٢٥٥.

غير المصنف للمذهب المحكي عن الخليل بأن العرب تقف عليها تقول: آلى ثم تتذكر وتقول: الرجل، وأنشد سيبويه:

دع ذا وعجل ذا والحقنا بذل ::: بالشحم أنا قد مللناه بجل[1]

فوقفوا على اللام ولا يقف إلا على ما كان على حرفين وهذا إنما يصلح ردًّا على من زعم أن المعرف اللام وحدها لا على سيبويه؛ لأنها عنده حرف ثنائي، وحكى الخليل أنه احتج على أنها بمنزلة قد بقطع أل في إلصاق الإثبات كقول عبيد:

يا خليلي أربعًا واستخبر الـ ::: منزل الدارس عن أهل الحلال

مثل سحق البدر عفى بعدك أل ::: قطر ومعناه وتأويب الشمال[2]

وهي أبيات كثيرة اطرد فيها ذلك، واستدل لسيبويه من نسب إليه أن أداة التعريف اللام وحدها بأوجه:

الأول: أن الهمزة تحذف وصلاً وأجيب بأنها وصلت تخفيفًا كما سبق، وأيضًا لا ينهض دليلاً على أنها اللام وحدها.

الثاني: أن العامل يتخطاها في نحو مررت بالرجل ولو كانت في الأصل أل مثل قد، لكانت في تقدير الانفصال ولم يتخطها العامل، وأجيب بأن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل على إفادة معنىً زائد على معنى المصحوب، ولو كان المشعر به حرفًا كهمزة الاستفهام، وعدم الانفصال يترتب على إفادة ممازج لمعنى المصحوب كسوف.

الثالث: أن التنكير مدلول عليه بحرف واحد وهو التنوين فوجب كون التعريف مدلولاً عليه بحرف واحد؛ لأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره والجواب: أن حمل الشيء على ضده غير لازم بل الاختلاف بهما أولى ليكون سبيلهما في اللفظ والمعنى واحدًا، قال المصنف[3]: وإن سلم حمل الشيء على ضده فيشترط تعذر حمله على نده، وقال ابن إياز: من علامات التنكير لا الجنسية فهلا حمل التعريف عليها.

الرابع: إن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد إيطاءً وما ذاك إلا لشدة الامتزاج، ولو كان على حرفين، لم يجز ذلك، وجوابه كجواب الثاني والخلاف في ذلك لا يجدي كثير فائدة، وهذا القدر كاف هنا. وقوله: وقد تخلفهما "أم" فيقال: أم رجل وهي لغة أهل اليمن، قال في الشرح[4]: لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفًا فيصير المعنى بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل أهل اليمين ومن داناهم بدلها ميمًا؛ لأن الميم لا تدغم إلا ميم. انتهى.

ونسبها بعض النحويين إلى حمير قال ابن عصفور: هي لغة طيئ ويروي أن النمر بن تولب قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**ليس من أمبر أمصيام في أم سفر**»[5] يقال: إن النمر لم يرو عن النبي ﷺ إلا هذا

---

(١) البيت من الرجز، وهو لغيلان بن حريث الربعي في الكتاب ٣/ ٣٢٥.

(٢) البيتان من الرمل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٢٠.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٧.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٧.

(٥) مسند أحمد ٥/ ٤٣٤.

الحديث .

ص: فإن عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي أو علمي فهي عهدية، وإلا فجنسية.

ش : المراد بالحسي ما تقدم ذكره لفظًا أو كان مشاهدًا

فالأول: كقوله تعالى: ﴿ **كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** ﴾[المزمل: ١٥ ، ١٦] .

والثاني: كقولك: القرطاس لمن سدد سهمًا . والمراد بالعلمي ما لم يتقدم ذكره ولم يكن مشاهدًا حال الخطاب كقولـه تعالى: ﴿ **إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ** ﴾ [الفتح: ١٨] ﴿ **إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ** ﴾ [التوبة: ٤٠] وإلا فهي جنسية أي ولم يعهد مدلول مصحوبها بما ذكر فهي جنسية وسيأتي بيانها ، وما ذهب إليه المصنف من أن أل قسمان: عهدية وجنسية هو مذهب الجمهور ، وذهب أبو الحجاج يوسف بن معزور[(١)] إلى أن أل قسم واحد وهي عهدية ، فإذا قلت: الدنيا خير من الدراهم فمعناه هذا الذي عهدت بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدت على شكل كذا . فاللام للعهد عنده أبدًا لا تفارقه . وقال ابن عصفور: لا يبعد عندي أن يسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين ؛ لأن الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها والعهد تقدم المعرفة .

ص: فـإن خلفها كل دون تجوز فهي للشمول مطلقًا، وليستثنى من مصحوبها، وإذا أفرد فاعتبار لفظه فيما لـه من نعت وغيره أولى.

ش : أل الجنسية ضربان: حقيقية وهي التي يقصد بها عموم الجنس ، وعلاقتها أن يخلفها كل دون تجوز نحو: ﴿ **إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾ [العصر: ٢،٣] وإذا أفرد مصحوبها ؛ جاز فيما لـه من نعت وغيره كالحال والخبر وجهان: اعتبار لفظه واعتبار معناه ، واعتبار لفظه أولى . فمن اعتبار لفظه قولـه تعالى: ﴿ **وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ** ﴾ [النساء: ٣٦] وقولـه: ﴿ **لا يَصْلاهَا إِلاَّ الأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى** ﴾ [الليل: ١٥ ، ١٦] ومن اعتبار معناه قولـه تعالى - وهو قليل: ﴿ **أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا** ﴾ [النور: ٣١] وهذا مثال النعت ومثال غيره: هذه الدنيا حمر أي هذه الدنانير حمر . وأنشد اللحياني:

وليس يظلمني في وصل غانية ::: إلا كعمرو وما عمرو من الأحد[(٢)]

قال: فلو قلت ما هو من الإنسان تريد من الناس أصبت وإنما قال: وإذا أفرد ؛ لأن مصحوب أل الجنسية إن كان مثنىً أو مجموعًا لم يجز فيما لـه من نعت وغيره إلا اعتبار اللفظ . مثال المثنى: نعم الرجلان الزيدان ومثال المجموع: ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ** ﴾ [المؤمنون: ١] .

ص: فإن خلفها تجوزًا فهو لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة.

ش : هذا هو الضرب الثاني من ضرب الجنسية ، والمقصود بها الدلالة على الكمال مدحًا وذمًّا ، وعلاقتها أن يخلفها كمل بتجوز نحو: زيد الرجل بمعنى الكامل في الرجولية الجامع

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ ٢٣١، وأبو الحجاج هو يوسف بن معزوز القيسي ، توفي سنة ٦٢٥ هـ ، بغية الوعاة ٣٦٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في اللسان (وحد) .

لخصائصها ، وكل تستعمل بهذا المعنى تابعة وغير تابعة نحو: زيد كل الرجل ، وزيد الرجل كل الرجل ، وهذا يجوز لأجل المبالغة .

ص: وقد تعرض زيادتها في علم وحال وتميز ومضاف إليه تميز وربما زيدت فلزمت.

ش : مثال زيادتها في العلم قوله:

باعد أم العمر من أسيرها[1]

وفي الحال قول الشاعر:

دمت الحميد فما تنفك منتصرًا ::: على العدا في سبيل المجد والكرم[2]

وقراءة بعضهم: ﴿ **لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأذل** ﴾ [المنافقون: ٨] أي ليخرجن العزيز ذليلاً . وفي التمييز قول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ::: صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو[3]

ومنه الحديث: «**أن امرأة كانت تهراق الدماء**» [4] وفي مضاف إليه تمييز قول أمية بن أبي الصلت:

إلى ردح من الشيزي ملاء ::: لباب البر يلبك بالشهاد[5]

ومن أجاز تعريف الحال والتمييز قال في ذلك: غير زائدة . وقوله: وربما زيدت فلزمت . قال في الشرح: أشرت إلى نحو: اليسع والآن والذي . انتهى .

وذهب بعضهم إلى أن أل في الآن للحضور ويأتي الكلام عليه في باب المفعول فيه . وقيل: إن أل في الذي معرفة وقد سبق في بابه .

ص: والبدلية في نحو: ما يحسبن بالرجل خير منك أولى من النعت والزيادة.

ش : مذهب الخليل وأبي الحسن أن المقرون بأل إذا أتبع بمثلك وخير منك فهو منعوت بهما ، ثم اختلفا في تخريجه فقال الخليل: إنهما معرفتان وإن خيرًا على نية الألف واللام ، وزعم الأخفش أنهما نكرتان وأن أل في الرجل زائدة . قال المصنف[6]: وعندي أن أسهل مما ذهب إليه الحكم بالبدلية وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما . انتهى .

فيكون بدل نكرة من معرفة ، وإنما كان أولى ؛ لأن في القولين الأولين خروجًا عن الظاهر ، أما في قول الخليل فلدعوى تعريف خير ، وأما قول الأخفش فلدعوى تنكير الرجل لكن في قول المصنف: الإبدال بالمشتق وهو ضعيف ولذلك بدل عند الخليل والأخفش .

ص: وقد يقوم في غير الصلة مقام ضمير.

---

(١) صدر بيت من الرجز ؛ وعجزه: حراس أبوب على قصورها ، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه ١١٠ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ١٦٨ ، والدرر ١/ ٢٤٨ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للرشيد بن شهاب في الدرر ١/ ٢٤٩ ، وتخليص الشواهد ١٦٨ .

(٤) رواه أبو داود في باب الطهارة حديث رقم ٢٧٤ .

(٥) البيت من الوافر ، منسوب لأمية بن أبي الصلت في اللسان (ردج) .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦١ .

ش : قال المصنف[1]: أشرت إلى نحو: مررت برجل حسنٍ الوجه بتنوين حسنٍ ورفع الوجه على معنى حسن وجهه ، فالألف واللام عوض عن الضمير ، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين . انتهى .

وشمل قوله: "في غير الصلة" باب الصفة المشبهة ونحو قولهم: ضرب زيد الظهر والبطن وقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾[النازعات: ٣٩] و ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾[النازعات: ٤١] ومن لا يرى ذلك جعل الضمير محذوفًا ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ، واحترز من الصلة فلا يقوم فيها أل مقام الضمير ، وأما قولهم: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري فلا يطرد في هذا المثال نظر ؛ لأن آل في الخدري ليست هي القائمة مقام الضمير بل القائم مقامه الاسم المعرف بها ، فليس ذلك نظير ما سبق .

تقسيم آل على قسمين:

اسمية وحرفية: والاسمية هي الموصولة وقد تقدمت في موضعها ، والحرفية ثلاثة أقسام: عهدية وجنسية وزائدة ، وقد ذكر بعض النحويين أقسامًا أخر وهي التي لتعريف الحقيقة من غير نظر إلى العموم وإلى الخصوص كقولك: اشتريت اللحم ، والتي لتعريف الحضور ، وذكروا أن أل تكون للحضور في أربعة مواضع:

أحدها: بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسد .

الثاني: بعد أسماء الإشارة نحو: مررت بهذا الرجل .

الثالث: في النداء نحو: يا أيها الرجل .

الرابع: في الآن والساعة وما في معناهما من الزمان الحاضر ، وماعدا ما ذكر لا يكون فيه للحضور إلا أن يقوم دليل على ذلك نحو قول الشاعر:

فأنت طلاق والطلاق غريمة ::: ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم[2]

في رواية من رفع ثلاثًا إذ لا يمكن أن يريد جنس الطلاق ، فإن جنسه ليس غريمه وثلاثًا ، فلم يبق إلا أن يريد الطلاق الحاضر الذي يعطيه قوله: فأنت طلاق ، والتي للغلبة ، والتي للمح الصفة والتي هي بدل من الهمزة في اسم الله ، وفي الناس ، وفي الأصل إله وأناس فحذفت الهمزة وجعلت الألف واللام بدلاً منها ، فهذه خمسة أقسام غير ما سبق ذكره وهي عند التحقيق راجعة إلى الأقسام: الجنسية والعهدية والزائدة لا كما يفهم من كلام بعضهم أنها أقسام برأسها ليست مندرجة تحت هذه الأقسام الثلاثة ، وبيان رجوعها إليها أن التي لتعريف الحقيقة راجعة إلى العهدية ، وكذلك التي لتعريف الحضور .

قال ابن مالك في شرح الكافية[3]: والقصد بهذه الأداة إما تعريف معهود بذكر كقولك: مررت برجل فأكرمت الرجل وكقولك: ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [المزمل: ١٦] أو معهود بحضور كقولك

---

(١) السابق ١/ ٢٦١ ، ٢٦٢ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٤٥٩ ، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٦٨ .
(٣) ١/ ٣٢٠ - ٣٢٢ .

لشاتم رجل حاضر: لا تشتم الرجل، ومن هذا القبيل صفة المشار إليه؛ لأن الإشارة إلى الشيء توجب استحضاره بوجه فيكون له قسط من العهد، ويلحق به أيضًا ما يسميه المتكلمون: الماهية كقول القائل: اشتر اللحم؛ لأن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته فقد صار ما يبعثه لأجله معهودًا بالعلم فهو في حكم المذكور والمشاهد. انتهى.

وقال أبو موسى[1]: ويعرض في الجنسية الحضور فجعلها هي الجنسية قيل: وإنما جعلها الجنسية من جهة أنك إذا قلت: خرجت فإذا الأسد؛ فليس بينك وبين مخاطبك عهد في أسد مخصوص. قال ابن يعيش: لام التعريف تشتمل على ثلاثة أنواع: تكون لتعريف الجنس ولتعريف العهد ولتعريف الحضور، فهذا تصريح بأنه نوع ثالث مستقل، وأما التي للغلبة فهي للعهدية إلا أنه غلب استعمال مصحوبها فارتقى في التعيين والاختصاص إلى درجة العَلم، وأما التي للمح الصفة فهي زائدة لإفادة هذا المعنى، وقد سبق ذكرها في باب العلم. وكلام أبو موسى يقتضي أنها هي العهدية فإنه قال: ويعرض في الجنسية الحضور وفي العهدية الغلبة ولمح الصفة، وأما التي هي بدل من الهمزة ففي إثباتها خلاف مشهور.

فصل: مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة أو فضلة أو بينهما.

ش: هذا الفصل للتوطئة لما بعده من الأبواب، وقال في الشرح[2]: العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقامه اللفظ به والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقًا إلا لعارض.

ص: فالرفع للعمدة وهي: مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائبه أو شبيه به لفظًا وأصلها المبتدأ أو الفاعل أو كلاهما أصل.

ش: لما كان الاهتمام بالعمدة أشد من الاهتمام بالفضلة؛ جعل إعرابه الرفع؛ لأن علامته الأصلية ضمة وهي أظهر الحركات، والشبيه بالفاعل لفظًا اسم كان وأخواتها وإطلاق الفاعل عليه مجاز، واختلف في أصل المرفوعات فقيل: المبتدأ، وقيل: الفاعل، وقيل: كلاهما، والخلاف في ذلك لا يجدي فائدة.

ص: والنصب للفضلة وهي: مفعول مطلق أو مقيد أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه بالمفعول به.

ش: لما كانت الفضلات أكثر من العمد؛ جعل إعرابها بالنصب؛ لأن علامتها الأصلية فتحة وهي أخت الحركات، والمراد بالمقيد المفعول به وفيه وله ومعه والشبيه بالمفعول به هو ما انتصب على سبيل الاتساع من ظرف أو مصدر أو مرفوع في باب الصفة المشبهة.

ص: والجر لما بين العمدة والفضلة وهو المضاف إليه.

ش: لما كان المضاف إليه بين العمدة والفضلة؛ جعل إعرابه الجر؛ لأن علامتها الأصلية الكسرة

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٥٥.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦٥.

وهـي متوسـطة بـين الخفـة والـثقل ، وإنمـا كان المضاف بينهما لأنه يكمل العمدة نحو: جاء عبد الله والفضـلة أخـرى نحـو: رأيـت عـبد الله ، ويقـع في موضع عمدة نحو: يعجبني قيام زيد ، وفي موضع فضلة نحو: هذا ضارب عمرو .

ص: وألحق من العمد بالفضلات المنصوب في باب كان وإن ولا.

ش : وذلـك لأن خـبر كـان عمدة وقد نصب ، واسم إن ولا عمدة وقد نصب أيضًا ، وإنما كانا عمـدة لأن خـبر كـان هـو خـبر المبـتدأ في الأصـل واسم إن ولا هو المبتدأ في الأصل ، وعلة إلحاقها بالفضلات يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى .

* * *

باب: المبتدأ

ص: وهو ما عدم حقيقة أو حكمًا عاملاً لفظيًا من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى.

ش: قوله: "ما" يشمل الاسم الصريح والمقدر به نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] ويشمل المخبر عنه في زيد قائم، والوصف المذكور في أقائم الزيدان، فزيد وقائم لم يدخل عليهما عامل لفظي حقيقة، ومثال ما عدم العامل اللفظي حكمًا: هو ما جر بمن الزائدة، أو بالباء نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] وبحسبك درهم؛ فخالق وحسبك مبتدآن، وقد عدما عاملاً لفظيًا حكمًا لا حقيقة؛ لأنهما قد دخل عليهما عامل لفظي لكن دخوله - كلا دخول، قيل: ولا يختص ذلك بالزيدان؛ لأن رب كذلك نحو: رب رجلٍ عاملٍ فرجل مبتدأ، ولا أثر لربَّ؛ لأنها في حكم الزائد فإنها لا تتعلق بشيء، وقيد العامل بكونه لفظيًا؛ لأن المبتدأ لم يعدم عاملاً معنويًا، وشمل قوله: "ما عدم عاملاً لفظيًا" الفعل المضارع المجرد من جازم وناصب، وقوله: "من مخبر عنه أو وصف" بيان لما وأخرج بهذا الفعل المذكور، وقوله: "من مخبر عنه" يشمل ما أخبر منه عن لفظه نحو: زيد ثلاثي، وعن مدلوله نحو: زيد قائم، وقوله: "أو وصف" المراد به ما كان كضارب ومضروب من الأسماء المشتقة والجاري مجراها باطراد، وهذا يشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو: أقائم الزيدان، وما مضروب العمران، وأحسن أخواك وأقرشي أبواك؟ قيل: ويرد على المصنف مسألة: لا نولك أن تفعل[1]، فإن نولك مبتدأ، وأن تفعل فاعل ليس وصفًا، وقد جعلوه بمعنى أقائم الزيدان فنولك مبتدأ وأن تفعل له إذ معناه لا نبتغي لك أن تفعل، وقد حُكي: نولك أن تفعل بمعنى ينبغي لك أن تفعل فيكون من باب قائم الزيدان في مذهب أبي الحسن[2]، وقوله: "سابق" احتراز من نحو: أخواك خارج أبوهما فخارج خبر لا مبتدأ إذ لم يسبق. وقوله: "رافع ما انفصل" يشمل ما رفع الفاعل ونائبه، والظاهر والمضمر المنفصل نحو: أقائم أنتما، هذا مذهب البصريين، ومنع الكوفيون ذلك في الضمير المنفصل، فلا يجيزون إلا أقائمان أنتما بالمطابقة ليكون أنتما مبتدأ، وأقائمان خبرًا مقدمًا. قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر كان جاريًا مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير، والصحيح ما ذهب إليه البصريون. قال الشاعر:

خليلي ما وافٍ بعهدي أنتما ::: إذا لم تكونا لي على ما أقاطع[3]

وقال آخر:

فما باسطٌ خيرًا ولا دافعٌ أذى ::: من الناس إلا أنتم آل دارم[4]

مسألة: لو عطف على هذا الوصف ببل، انفصل الضمير فتقول: ما قائم الزيدان بل قاعدهما.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٢.

(٢) شرح المفصل ٦/ ٧٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٨٩.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ١٨٣.

قال المازني[1]: وتقول: أقائم أخواك أم قاعد هذا القياس والوجه، وحكى أبو عثمان[2]: أم قاعدان بالضمير المتصل، وقوله: "أغني" أي وأغنى عن الخبر، واحترز من نحو أقائم أبواه زيد فإن الفاعل فيه غير مغن إذ لا يحسن السكوت عليه، فزيد في المثال مبتدأ، وقائم خبر مقدم، وأبواه مرتفع به، وقال المصنف[3]: يجوز أن يكون مبتدأ، وزيد خبرًا مقدمًا، مع أن قائمًا نكرة وزيدًا معرفة، كما قال سيبويه في مررت برجل خير منه أبوه، فخير عنده مبتدأ وأبوه خبره ورد عليه بأنه يلزم عود ضمير مما تعلق بالمبتدأ على خبر متأخر لفظًا ورتبة، واعترض على هذا الرد بأنه مثل: ضرب غلامه زيدًا وقد أجازه أبو الفتح.

قال الشيخ أثير الدين[4]: وقد ذهل المصنف والراد والمعترض عن قاعدة في الباب وهو أن هذا الوصف القائم مقام الفعل لا يكون مبتدأ حتى يكون مرفوعه أغنى عن الخبر؛ لأنه لا يستقل مع الوصف كلامًا من حيث الضمير؛ فلا يجوز أن يكون مبتدأ البتة.

ص: والابتداء كون ذلك كذلك.

ش: ذلك إشارة إلى ما عدم عاملاً لفظيًّا، وكذلك إشارة إلى القيود التي قيد بها كل واحد من المخبر عنه والوصف.

ص: وهو يرفع المبتدأ، والمبتدأ الخبر خلافًا لمن رفعهما به، أو بتجردهما للإسناد أو رفع بالابتداء المبتدأ وبهما الخبر أو قال: ترافعا.

ش: اختلف في رفع المبتدأ والخبر على أقوال: الأول مذهب سيبويه[5]: أن الابتداء يرفع المبتدأ وأن المبتدأ يرفع الخبر. قال سيبويه: فأما الذي بنى عليه شيء هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك: عبد الله منطلق ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبني عليه المنطلق وارتفع المنطلق؛ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته، وبقول سيبويه: قال جمهور البصريين، ونسب إلى المبرد[6]، وقد رد مذهب سيبويه بأوجه:

أحدها: أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو: القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعًا للخبر لأدى إلى إعمال واحدٍ في معمولين رفعًا من غير شبيه ولا نظير لذلك.

الثاني: أن المبتدأ قد يكون جامدًا، والجامد العامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه، والخبر يجوز تقدمه، ورد على أنه غير عامل.

الثالث: أن المبتدأ قد يكون ضميرًا، والضمير لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل فكيف إذا كان ضمير ما لا يعمل، وأجيب عن الأول بأن طلبه للفاعل يخالفه طلبه للخبر فاختلف جهة الطلب، وإنما يمتنع أن يعمل رفعين من جهة واحدة، وعن الثاني والثالث: بأن عمل المبتدأ إنما هو بطريق

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ ٢٥٥.
(٢) الخصائص ١/ ١٠٠.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦٩.
(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٢٥٦.
(٥) الكتاب: ٣/ ١٢٧.
(٦) شرح المفصل ١/ ٨٤، ٨٥.

الأصالة لا بطريق الشبه بالفعل ، وما ذكر من عدم التصرف والإضمار ؛ لا أثر له إلا فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل .

الثاني: مذهب ابن السراج والأخفش والرماني[١]: أن الابتداء رافع لهما ، وأبطله المصنف[٢] بأربعة أوجه:

أحدها: أن الأفعال أقوى العوامل وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع ؛ فالمعنى أحق بذلك .

الثاني: أن المعنى الذي ينسب إليه العمل ويمنع وجوده دخول العامل على مصحوبه - كالتمني والتشبيه - أقوى من الابتداء ؛ لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على المبتدأ ، والأقوى لا يعمل في شيء واحد وهو الحال ؛ فالابتداء الذي هو أضعف أحق بذلك .

الثالث: أن الابتداء معنىً قائم بالمبتدأ ، وتقديم الخبر على المبتدأ - ما لم يمنع مانع - جائز بالإجماع من أصحابنا ، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف ، وذلك ممتنع في المعنوي الأقوى فما ظنك بالأضعف؟

الرابع: أن رفع الخبر عمل واحد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ فكان بمنزلة دخول الجزم بعد معنى الشرط ، والاسم الذي تضمنه فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط - بل للاسم الذي تضمنه - كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء ؛ بل للمبتدأ ، وفي بعض هذه الأوجه نظر .

الثالث: مذهب الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين[٣]: أن الرافع للمبتدأ والخبر تجردهما من العوامل اللفظية ذكر الفراء أنه مذهب الخليل ، وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا . قال المصنف[٤]: وهو مردود بما رد به قول من قال: هما مرفوعان بالابتداء وفيه زيادة من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه يجعل التجرد عاملاً ، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء .

الثاني: أنه جعل تجردهما واحدًا ، وليس كذلك ، فإن تجرد المبتدأ تجرد للإسناد إليه أو إسناده إلى ما يسد مسد الخبر ، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ فبين التجردين مباينة فكيف يتحدان؟

الثالث: أنه أطلق التجرد ولم يقيده - فلزم ألا يكون مبتدأ ولا خبرًا ما جر منهما بحرف زائد .

الرابع: قول أبي إسحاق وأصحابه ونسب إلى المبرد[٥]: أن المبتدأ ارتفع بالابتداء ، وأن الخبر ارتفع بالابتداء والمبتدأ معًا ، ورد بأنه لو كان كذلك ؛ لم يتقدم الخبر ؛ لأنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يكون العامل متصرفًا ، ولا يرد هذا المذهب بأنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد ؛ لأنه يجعل العامل في مجموع الأمرين .

الخامس: مذهب الكوفيين[٦]: أنهما ترافعا فالمبتدأ رافع الخبر ، والخبر رافع المبتدأ ، وحكى عن الكوفيين: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر ؛ فإذا لم يكن ثم ذكر ترافعا ، فهذان مذهبان عن

---

(١) اللباب ١/ ١٢٨ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٠ ، ٢٧١ .
(٣) إصلاح الخلل ١١٩ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧١ ، ٢٧٢ .
(٥) المقتضب ٢/ ٤٩ .
(٦) معاني القرآن ٣/ ١٨٥ .

الكوفيين ورد المصنف[1] وغيره مذهب الكوفيين بأوجه:

أحدها: أن كل واحد منهما ولو كان عاملاً في الآخر لكان لكل منهما رتبة أصلية في التقدم؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله فكان لا يمتنع: صاحبها في الدار، كما لم يمتنع: في داره زيد، وامتناع الأول وجواز الثاني دليل على أن التقديم لا أصلية فيه للخبر.

الثاني: أن الخبر قد يكون جامدًا، والجامد لا يعمل.

الثالث: أنه قد يكون فعلاً فلو عمل في المبتدأ؛ لكان فاعلاً.

الرابع: أن العامل اللفظي يؤثر في المبتدأ، والخبر لفظي، واللفظي لا يبطل باللفظي.

الخامس: أن الخبر كالصفةِ وهي لا تعمل في الموصوف.

السادس: أن المبتدأ قد يرفع الخبر والخبر قد يرفع غير المبتدأ نحو: القائم أبوه ضاحك أخوه؛ فلو ترافعا لعمل الاسم رفعين دون إتباع، وقد نقل المصنف في الشرح عن أبي العباس: أن الابتداء: رفع المبتدأ نفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ، ورده بأنه لا نظير له؛ لأن المعروف كون العامل لفظيًّا متقويًا كتقوى الفعل بواو المصاحبة، أو لفظيًّا متقويًا كتقوي الفعل بواو المصاحبة، أو لفظيًّا متقويًا بمعنىً كتقوى المضاف بمعنى اللام أو بمعنى من، وهذا القول يقتضي كون العامل معنىً متقويًا بلفظ ولا نظير، فمجموع ما يحصل من المذاهب سبعة بمذهبي الكوفيين، ونقل ابن أبي الربيع[2] عن بعضهم أن المقدم منهما مرفوع بالابتداء، والمؤخر منهما مرفوع بالخبر فهذا مذهب ثامن، والكلام على هذه المسألة طويل، وفيما ذكرناه كفاية.

ص: ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل.

ش: فإذا قلت: أقائم الزيدان فالزيدان فاعل مغنٍ عن الخبر إذ فائدة الإسناد قد حصلت، وذهب بعض النحويين إلى أن خبر هذا الوصف محذوف، وليس بصحيح؛ لأن المبتدأ المحذوف الخبر لا يستقل كلامًا إلا بتقدير ذلك الخبر، وهذا الكلام تام بنفسه فلو قدرت له خبرًا؛ لزمه تقدير ما لا فائدة فيه.

ص: ولذا لا يصغر ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة: يتعاقبون فيكم ملائكة.

ش: أي ولشدة شبهه بالفعل لا يصغر فلا يقال: أضويرب الزيدان، ولا يوصف؛ فلا يقال: أضارب عاقل الزيدان، ولا يعرّف فلا يقال: القائم أخواك.

قال ابن السراج: لأنه قد يكمل اسمًا معرفة، والمعارف لا تقوم مقام الأفعال، ولا يثني ولا يجمع؛ فلا يقال: أقائمان أخواك، ولا أقائمن إخوتك على أن تكون أخواك وإخوتك فاعلا؛ إلا على لغة ضعيفة وعليها خرج المصنف قوله - عليه السلام: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة**

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك١/ ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢.

(٢) هذا معنى كلامه في البسيط١/ ٥٤٢ قال: ومنهم من ذهب إلى أن العرب جعلت الرفع والنصب؛ ليفرق بها بين الفاعل والمفعول به، ثم ارتفع المبتدأ بالحمل على الفاعل لشبهه به من حيث إن كل واحد منهما يطلب ما يسند إليه ورفع الخبر لشبهه بالفاعل أيضا؛ لأن الفاعل مبني على ما قبله.

بالنهار»[1] وسيأتي الكلام عليها في باب الفاعل، ومثال ذلك في الوصف قوله – عليه السلام: «أو مخرجيّ[2] هم» خرجه بعضهم على ذلك، والظاهر أن هم مبتدأ ومخرجيّ خبر مقدم، وإذا تقدم الوصف المذكور ومطابقة ما بعده في التثنية والجمع كان الوصف خبرًا مقدمًا والاسم مبتدأ مؤخرًا إلا على اللغة المذكورة.

ص: ولا يجري ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفيٍ خلافًا للأخفش.

ش: يعني بذلك المجرى أن يكون مبتدأ وما بعده فاعلاً يغني عن الخبر، ومذهب جمهور البصريين اشتراط الاعتماد على نفي أو استفهام، وأطلق الاستفهام والنفي يشمل أدواتهما فتقول: هل معين أخواك؟ وما فاعل الزيدان، ومن ضارب العمران، ومتى راجع العمران، وأين قاعد صاحباك، وكيف مقيم ابناك، وكم ماكث صديقاك، وأيّان قادم رفيقاك؟ هكذا قال المصنف[3]: وهو قياس على الهمزة، وذكر في أدوات النفي ما ولا وليس، وأن إلا أن ليس ترفع الوصف بعدها على أنه اسمها، ويرتفع ما يليه ويسد مسد خبرها، وكذلك "ما" الحجازية وهذا قياس على ما.

دلّ قوله "باستحسان" على أنه يجوز كون الوصف مبتدأ وما بعده مرفوع به فسد مسد الخبر، وإن لم يعتمد لكنه ليس باستحسان ونسبه إلى سيبويه قال[4]: ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهامًا ولا نفيًا فقد قوله ما لم يقل، وجعل من ذلك قول الشاعر:

خبير بنولهب فلا تك ملغيا ::: مقالة لهبي إذا الطير مرت[5]

وقول الآخر:

فخير نحن عند الناس منكم ::: إذا الداعي المثوب قال يالا[6]

فخير مبتدأ ونحن فاعل، ولا يكون خير خبرًا مقدمًا ونحن مبتدأ؛ لأنه يلزم من ذلك الفصل بين أفعل التفضيل ومن بمبتدأ وهو أجنبي منهما، وقد يؤول البيت الأول على أن خبير خبر مقدم، ولم يحتج إلى المطابقة لأن فعيلاً يصح أن يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد كما قال: وهن صديق، وأما الثاني فخرجه ابن خروف[7] على أن نحن تأكيد الضمير المستكن في خير، وخير خبر مبتدأ محذوف التقدير: فنحن خير نحن كما تقول: أنت قائم أنت، وقوله: "خلافًا للأخفش" يعني في عدم اشتراط الاعتماد فيجيز: قائم الزيدان وقائم الزيدون قياسًا وهو ضعيف لقلة ما ورد منه، ولاحتماله التأويل كما سبق، وذهب الكوفيون إلى ما ذهب إليه الأخفش[8] من عدم اشتراط الاعتماد ويوافقونه في إفراده وتجرده من ضمير إلا أنه عندهم مرفوع بما بعده، وما بعده مرفوع به على قاعدتهم.

---

(١) مختصر الزبيدي ١/ ٢٣٧.
(٢) رواه البخاري في باب الوحي برقم ٣٣٩٢.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٤.
(٤) السابق ١/ ٢٧٣.
(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٦.
(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٦.
(٧) التذييل والتكميل ٣/ ٦.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٤.

ص: وأجرى في ذلك غير قائم مجرى ما قائم.

ش: قال في الشرح[١]: إذا قصد النفي بغير مضاف على الوصف فيجعل "غير" مبتدأ ويرفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفي صريح، ويسد به مسد خبر المبتدأ، وعلى ذلك وجه الشجري قول الشاعر:

غير مأسوف على زمن ::: ينقضي بالهم والحزن[٢]

ومثله قول الآخر:

غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغتر بعارض سلم[٣]

ص: ويحذف الخبر جوازًا لقرينة.

ش: مثال حذفه جوازًا لقرينة كقولك: زيد لمن قال: من في الدار؟ وقولك: زيد قائم وعمرو، أي عمرو قائم، فلو قلت: زيد وعمرو قائم فخبر أحدهما محذوف قيل: الأول، وقيل: الثاني، وقيل: أنت مخير والمسألة مذكورة في باب العطف فليراجع هناك.

قال في الشرح[٤]: ومن الجائز الحذف بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا السبع، والحذف بعد إذا قليل؛ ولذلك لم يرد في القرآن مبتدأ بعد إذا إلا وخبره ثابت. انتهى.

وهذا صحيح على مذهب من يجعل إذا الفجائية. حرفًا وهو اختيار المصنف، ومن جعلها ظرف مكان؛ لم يقدر محذوفا بل جعلها هي الخبر والتقدير: فإذا بالحضرة السبع، قيل: وهذا ظاهر كلام سيبويه.

ص: ووجوبًا بعد لولا الامتناعية غالبًا.

ش: هذا تفريع على أن الاسم الواقع بعد لولا غير مرفوع بها وهو مذهب الجمهور، وسيأتي الخلاف فيه، وإنما وجب حذف الخبر بعدها؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا إذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب. والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل: لولا زيد لأكرمت عمرًا. لم يشك في أن المراد أن وجود زيد منع من إكرام عمر فصح الحذف لتعين المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده وحلوله محله، والواجب الحذف هنا هو الكون المطلق، فلو أريد كون مقيد لا دليل عليه لم يجز الحذف نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم، ومنه قوله ﷺ: «**ولولا قومك حديثو عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم**»[٥] فلو أريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف نحو: لولا أنصار زيد حموه لم ينج، ومن هذا القبيل قول المعري في صفة سيف:

فلولا الغمد يمسكه لسالا[٦]

وإلى هذا أشار بقوله: "غالبًا" وقد سقط من بعض النسخ، قال المصنف[٧] بعد ذكر هذا

---

(١) السابق ١/ ٢٧٥.
(٢) البيت من الطويل، وهو منسوب لقيس بن الخطيم في ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٥٤.
(٣) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٥٢، والدرر ٢/ ٨٠.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٥، والعبارة فيه: ومن الحذف الجائز الحذف.
(٥) رواه البخاري في كتاب الحج برقم ١٥٨٥.
(٦) عجز بيت من الطويل، وصدره: يذيب الرعب منه كل غضب وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٥٢، والدرر ٢/ ٨١.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٦، ٢٧٧.

التفصيل: وما ذهبت إليه هو مذهب الرماني والشجري والشلوبين. قال: ومن ذكر الخبر بعد لولا قول أبي عطاء السندي:

لولا أبوك ولولا قبله عمره ::: ألقت إليك معد بالمقاليد[١]

الذي عليه الجمهور: أن الخبر بعد لولا واجب الحذف بناءً على أنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا، وقال ابن أبي الربيع[٢]: أجاز قوم لولا زيد قائم لأكرمتك، ولولا زيد جالس لكرمتك، وهذا لم يثبت بالسماع والمنقول: لولا جلوس عمرو ولولا قيام عمر زيد. انتهى.

ولحنوا المعري في قوله: فلولا الغمد يمسكه، وخرجه بعضهم على أن يمسكه حال لا خبر، ورد بأن أبا الحسن نقل أن العرب لا يأتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد لولا كما لا يأتون بالخبر، وفي الغرة أن الكسائي حكى عن العرب: لولا رأسك مدهونًا؛ لكان كذا وهو خلاف ما نقل الأخفش.

ص: وفي قسم صريح.

ش: مثال: لعمرك وايمن الله وأمان الله ويمين الله، وإنما وجب حذفه لكونه معلومًا، وقد سد الجواب مسده، وأجاز ابن عصفور وغيره أن يكون ايمن الله وشبهه خبرًا محذوف المبتدأ إذ التقدير: قسمي يمين الله، واحترز بقوله: صريح من نحو: عهد الله؛ فلا يجب حذف خبره بل يجوز إثباته فتقول: على عهد الله لأفعلن؛ وذلك لأن لعمرك وايمن الله لا يستعملان إلا في قسم، وعهد الله لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه.

ص: وبعد واو المصاحبة الصريحة.

ش: نحو: كل رجل وضيعته أي: مقرونًا، فالخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية وكان الحذف واجبًا لقيام الواو مقام مع؛ فلو جعلت بمع لكان كلامًا تامًّا وهذا مذهب الجمهور، وذهب بعض النحويين إلى أن الواو أغنت عن الخبر كإغناء المرفوع بالوصف المتقدم ذكره؛ فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير، وإليه ذهب ابن خروف، وحكى الأخفش في الأوسط عن النحويين المذهبين[٣]، ونسب ابن الخباز[٤] في شرح ألفية ابن معطي حذف الخبر للبصريين والاستغناء عن تقديره للكوفيين، وسيأتي الكلام على هذا المذهب حيث المصنف له، وقال ابن أبي الربيع[٥]: التقدير كل رجل مع ضيعته، وضيعته معه، وكذا قدر في كل ما أشبهه فقدر خبرين محذوفين وجعل الكلام جملتين، واحترز بقوله: "الصريحة" من واو تحتمل المصاحبة، ومطلق العطف نحو: زيد وعمرو وأنت تريد مع عمرو فإنه لا يجب الحذف؛ لأنه غير[٦] صريح: فلك أن تأتي بالخبر

---

(١) البيت من البسيط، لأم عقيل في تخليص الشواهد ٢٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٥، ٢٢٦.
(٢) البسيط ١/ ٥٩٣، ٥٩٤.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٧.
(٤) الغرة المخفية ١/ ٤١٠.
(٥) البسيط ١/ ٥٩٦.
(٦) سقطت في ر.

فتقول: زيد وعمرو مقرونان، ولك أن تستغني عن ذكره اعتمادًا على أن السامع يفهم من اقتصارك عليهما معنى الاقتران والاصطحاب.

ص: وقبل حال إن كان المبتدأ ومعموله مصدرًا عاملاً في مفسر صاحبها أو مؤولاً بذلك.

ش: يعني أنه يجب إضمار الخبر قبل حال مشروط فيها ما ذكر، فمثال المبتدأ الموصوف بما ذكر: ضربي زيدًا قائمًا، ومثال معموله: أكثر شربي السويق ملتوتًا، فقائمًا وملتوتًا حالان، وضربي وشربي مصدران وهما عاملان في مفسر صاحب الحال، وذلك أن صاحبها ضمير مستتر في الخبر المقدر على ما سيأتي، ومفسر ذلك الضمير هو زيد في المثال الأول، والسويق في الثاني، واحترز من أن يكون عاملاً في صاحبها نفسه لا في مفسره فإنه لا يغني حينئذ عن الخبر نحو: ضربي زيدًا قائمًا شديد، فإن قائمًا حال من زيد فالعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر؛ لأنها من صلة المصدر، وشمل قوله: "في مفسر صاحبها" أن يكون المفسر مفعولاً بالمصدر كما مثل أو فاعلاً في المعنى نحو: قيامك ضاحكًا، وقوله: "أو مؤولاً بذلك" أي - بالمصدر - مثاله أخطب ما يكون الأمير قائمًا، فهذه ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون المبتدأ مصدرًا.

الثانية: أن يكون معموله مصدرًا.

الثالثة: أن يكون معموله مؤولاً بمصدر، وهنا مسألة رابعة: وهو أن يكون المبتدأ مؤولاً بمصدر نحو: إن ضربت زيدًا قائمًا، (أو إن تضرب زيدًا قائمًا)[1] وهذه فيها خلاف أجازها بعض الكوفيين، ومنعها الجمهور، والمحفوظ أن يكون المبتدأ مصدرًا أو أفعل تفضيل مضافًا إلى مصدر أو إلى مؤول بمصدر كما سبق تمثيله، ومثل المصنف المسألة الثانية بأكثر شربي السويق ملتوتًا، وكل شربي السويق ملتوتًا، وبعض ضربك زيدًا تأديبًا[2]، ومعظم كلامي معلمًا، وفي الإيضاح[3] هذا الباب معتبر عند النحويين في كل مصدر، وفيما أضيف إليه إضافة بعض لكل أو كل للجميع، والمعنى أن يكون المضاف مصدرًا في المعنى نحو: أكثر شربي وأقل شربي وأيسر شربي السويق ملتوتًا، وكل ركوبي الفرس دارعًا.

ص: والخبر الذي سدت مسده مصدر مضاف إلى صاحبها لازمًا في مضاف إلى فعل وفاقًا للأخفش.

ش: مذهب سيبويه[4] والجمهور أن الخبر الذي سدت هذه الحال مسده زمان مضاف إلى فعل صاحب الحال، والتقدير: ضربي زيدًا إذا كان قائمًا وأكثر شربي السويق إذا كان ملتوتًا هذا إن أردت المستقبل، وإن أردت الماضي؛ قلت: إذا كان، والخبر على الحقيقة هو ما يتعلق به الظرف من الاستقرار نحو قولك: زيد عندك، ومذهب الأخفش[5] أن الخبر مصدر مضاف إلى صاحب الحال،

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من ر.
(٢) في ر: برئيًا.
(٣) في ر: الإفصاح.
(٤) الكتاب ١/ ٤١٩.
(٥) شرح التسهيل ١/ ٢٨٠.

فالتقدير: ضربي زيدًا ضربه قائمًا، وأكثر شربي السويق شربه ملتوتًا، فضربه وشربه خبران وكل منهما مضاف للهاء وهو صاحب الحال، وهذا اختيار المصنف[1]، وإنما اختاره لقلة الحذف على تقدير كونه مصدرًا مع صحة المعنى؛ لأنه لم يحذف منه إلا خبر مضاف إلى مفرد، ومذهب سيبويه؛ حذف منه خبر ثم نابت عن الخبر مع فعل وفاعل، وفي قول الأخفش حذف المصدر، وإبقاء معموله، ومذهب الأكثرين منعه، ونص سيبويه[2] على منعه واختار المصنف جواز حذف المصدر وإبقاء معموله، وفي كلام سيبويه أيضًا ما يشعر بجوازه، وسيأتي الكلام على المسألتين في موضعهما[3]، ونقل بعضهم عن الأخفش أن الحال سدت مسد الخبر كالظرف؛ لأنها في تقديره فكأنك قلت: ضربي زيدًا في حال كونه قائمًا، والعرب تقول: أكثر شربي يوم الجمعة فاستعملوا الحال استعمال الظرف، وبه قال الجرمي في الفرخ[4]: وهو مذهب الأعلم وابن كيسان، وسيأتي ذكر بقية المذاهب في المسألة.

ص: ورفعها خبرًا بعد أفعل مضافًا إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز.

ش: يعني رفع الصفة التي كانت حالاً مثال ذلك: أخطب ما يكون الأمير قائمًا، وأخطب ما كان الأمير قائم برفع قائم خبرًا عن أخطب أجاز ذلك الفارسي[5] والأخفش[6] والمبرد[7][8]، ومنع سيبويه[9] الرفع، ولم يذكر المصنف الخلاف، وقال في الشرح[10]: يلزم من ذلك مجازان:

أحدهما: إضافة أخطب مع أنه من صفات الأعيان إلى ما يكون، وهو في تأويل الكون.

والثاني: الإخبار بقائم مع أنه في الأصل من صفات الأعيان عن أخطب ما يكون مع أنه في المعنى كون؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، والحاصل على ذلك قصد المبالغة، وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعًا. انتهى.

قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس[11]: وجه ابن الدهان رفع الأخفش قائمًا بأن جعل أخطب مضافًا إلى أحوال محذوفة تقدير أخطب أحوال كون الأمير قائم فلا مجاز في قائم حينئذ. انتهى. قيل: وهو غير مسلم بل هو مجاز أيضًا، وقال الشيخ بهاء الدين[12] أيضًا: ويجوز أن تجعل ما بمنزلة شيء ويكون الأمير صفتها والعائد محذوف، وقائمًا خبر بكون وتكون ناقصة فإن أصلها: أخطب أحوال يكون الأمير فيها قائمًا، وتكون ما للعموم والكثرة، وتكون ما كناية عن الأحوال فيتوجه ما قاله

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٨٠.
(٢) الكتاب ١/ ٣٠٧، ٣٠٨.
(٣) في ر: موضعها.
(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٢٩٣.
(٥) الحلبيات ٢٠٣، ٢٠٤.
(٦) شرح التسهيل ١/ ٢٨٢.
(٧) المقتضب ٣/ ٢٥٢.
(٨) في ط: الأخفش والمبرد والفارسي.
(٩) الكتاب ١/ ٤٠٢، ٤٠٣.
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٢ وفيه: يلزم من ذلك ارتكاب مجازين.
(١١) التذييل والتكميل ٣/ ٢٩٦.
(١٢) التذييل والتكميل ٣/ ٢٩٦، ٢٩٧.

الأخفش . انتهى .

وهو - أيضًا - مجاز ؛ لأن الإخبار بقائم عن أخطب أحوال يكون الأمير فيها مجاز ، وأجاز بعضهم في هذا المثال: أن يكون التقدير: أخطب أزمان كون الأمير قائمًا وعلى هذا: فإذ ، وإذا المقدرتان خبران بأنفسهما عن أخطب ؛ لأنه[1] إذ ذاك زمان لإضافته إلى زمان ، وعلى هذا فيكون إذ وإذا خرجا عن الظرفية وذلك قليل ، وسيأتي بيانه في باب المفعول فتحصل في المثال أربعة أوجه:

الأول: أن تكون ما مصدرية ولا حذف .

والثاني: أن يكون المحذوف أحوالاً مضافة إلى المصدر .

والثالث: أن تكون أزمانًا مضافة .

والرابع: أن تكون ما نكرة موصوفة والأول هو الظاهر .

ص: وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع.

ش : الإشارة إلى رفع الحال المذكورة فلا يجوز رفعها بعد مصدر صريح ؛ فلا يقال: ضربي زيدًا قائم ، وإنما جاز ذلك بعد غير الصريح ، وهو أفعل مضافًا إلى ما كان أو ما يكون ؛ لأنه لما فتح باب المبالغة بأول الجملة ؛ عضدت بآخرها كما سبق ، وهذا غير موجود في ضربي زيدًا ، وأشار بقوله: "دون ضرورة" إلى أنه إن اقتضت الضرورة رفعه - رفع ، ولكن لا يجعل خبرًا عن ضربي بل يجعل خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير: ضربي زيدًا وهو قائم والجملة حال تسد مسد الخبر ، هكذا[2] وجهه في الشرح فليس قوله: "وفعل ذلك" إشارة إلى رفعه خبرًا بل إلى الرفع فقط ، وأجاز ابن الدهان[3] في ضربي زيدًا قائمًا: رفع قائم على أن يكون خبرًا عن ضربي إذ كان معنى قائم ثابت ودائم كما تقول[4]: الأمر والحرب قائمة ، ولا إشكال في جوازه .

ص: وليس التالي لولا مرفوعًا بها ولا بفعل مضمر خلافًا للكوفيين.

ش : مذهب البصريين: أن تالي لولا مبتدأ والخبر محذوف الخبر كما سبق ، وذهب الكسائي[5] إلى أنه مرفوع بفعل مقدر بعدها والتقدير: لولا وجد زيد لأتيتك ، واستدل بظهوره في بعض المواضع كقوله:

فقلت بلى لولا ينازعني شغلي[6]

وأجيب بأن ذلك على إضمار أن المصدرية وارتفع الفعل نحو: تسمع بالمعيدي ، وفي الغرة[7]: كان الكسائي يرفع الاسم بعدها بفعل مضمر ويستدل بما حكى عن العرب: لولا رأسك مدهونًا

---

(١) في ط: إلا أنه .

(٢) في ر: بهذا .

(٣) التذييل والتكميل ٣/ ٢٩٨ .

(٤) في ر: يقول .

(٥) شرح الكافية ١/ ١٠٤ .

(٦) عجز بيت من الطويل ، وصدره: ألا زعمت أسماء أن الأدب ١١/ ٢٤٦ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٨٨ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧١ .

(٧) الغرة كتاب لابن الدهان ، وليس مطبوعًا .

لكان كذا فانتصاب الحال عنده يدل على ما ذكره[١] ، وحكى الفراء[٢] عن جماعة من المتقدمين أنه مرفوع عندهم بلولا لنيابتها مناب لو لم يجد ولو لم يحضر ورده بأنك تقول: لولا زيد لا عمرو لأتيتك ولا تعطف بلا بعد النفي ، والذي ذهب إليه الفراء أنه مرفوع بلولا لا لذلك . وقال: لما استغنى الاسم بلولا ارتفع بها كما يرتفع بالفعل الفاعل . والصحيح مذهب البصريين ، ويبطل قول الفراء أن لولا لو كانت عاملة ؛ لكان الجر أولى بها من الرفع ؛ لأن القاعدة: أن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجر ، وأما قول الكسائي ؛ ففيه حذف الفعل فارغًا قال الأبذي: وإضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل فارغا فرجح مذهب سيبويه .

ص: ولا يغني فاعل المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور، ولا الواو والحال المشار إليهما خلافًا لزاعمي ذلك.

ش : ذهب بعض النحويين - وحكي عن ابن درستويه - أن المصدر في نحو: ضربي زيدًا قائمًا مبتدأ ولا يحتاج إلى خبر ؛ لأنه واقع موقع الفعل فمعنى ضرب زيدًا قائمًا: ضربت زيدًا أو أضرب فصار مثل أقائم الزيدان ، فأغنى فاعل المصدر عن الخبر كما أغنى الفاعل في: أقائم الزيدان عن الخبر ؛ ورد بأنه لو كان كذلك لحسن الاقتصار على الفاعل كما صح الاقتصار على الفاعل في أقائم الزيدان .

وقوله: "ولا الواو" يعني في كل رجل وضيعته . ذهب ابن خروف[٣] إلى أن ذلك ونحوه كلام تام ولا يحتاج إلى تقدير خبر لإغناء الواو عن تقديره ، واختاره ابن عصفور[٤] في شرح الإيضاح ونسبه ابن الخباز[٥] للكوفيين ، وقوله: "ولا الحال" يعني في مثل: ضربي زيدًا قائمًا ذهب الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان[٦] إلى أن الحال هي الخبر لا سادة مسده ثم اختلفوا: فقال الكسائي وهشام: فيها ضميران مرفوعان أحدهما من صاحب الحال ، والآخر: من المصدر ، وقال الفراء: لا ضمير فيها من المصدر ، وإنما نصبت وهي خبر على الحال عند الكسائي والفراء وهشام ؛ لأنها خلاف المبتدأ والخلاف عندهم ينصب ، وقال ابن كيسان: وإنما[٧] أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف ، والظاهر أن مذهب ابن كيسان غير مذهب الكسائي والفراء وهشام ؛ لأن الحال عنده سدت مسد الخبر ، وكأنه الذي أشار إليه المصنف ، وهذه أقوال ظاهرة الضعف فلا نطوّل بردها ، وحكى ابن السيد عن الكوفيين أن الخبر محذوف بعد قائم تقديره: ثابت أو موجود ويجعلون قائمًا حالاً من زيد والعامل فيه المصدر . قالوا: لأن تقدير اسم مفرد[٨] أولى وهو فاسد ؛ لأن معنى ضربي زيدًا قائمًا: ما ضربت زيدًا إلا قائمًا ، وهذا المعنى لا يستقيم إلا على مذهب البصريين ؛ لأن العامل

---

(١) في ر: ذكر .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٣ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٥ .
(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٣٠٤ .
(٥) الغرة المخفية ١/ ٤١٠ .
(٦) آراؤهم موجودة في تعليقة ابن النحاس ق ٣٢/ب نقلاً عن الهامش رقم ٧ في التذييل والتكميل ٣/ ٣٠٠ .
(٧) في ر: إنما .
(٨) في ر: منفرد .

يتقيد بمعموله ؛ فإذا جعلت الحال من تمام المبتدأ يكون الإخبار بأن ضربي مقيدًا بالقيام واقع ، وهذا لا ينفي أن يقع الضرب في غير حال القيام ، وذهب بعض النحويين إلى أن ضربي زيدًا فاعل بفعل محذوف تقديره: يقع ضربي زيدًا قائمًا أو ثبت ضربي ، ورد بأنه حذف ما لا دليل ، ولأنه إذا دار الحذف بين أول الكلام وآخره كان الحذف من آخره أولى ؛ لأنه موضع استراحة ، ولأنه قد دخلت عليه نواسخ الابتداء كقوله:

إن اختيارك ما تبغيه ذا ثقة ::: بالله مستظهرًا بالحزم والجلد[1]

وهذا دليل ظاهر ، وتحصل في مسألة: ضربي زيدًا قائمًا أقوال: أحدها: أنه الحال ، ويرجع إلى قولين:

أحدهما: أنه فاعل .

والثاني: أنه مبتدأ ، وعلى هذا ففي خبره أقوال: أحدها: أنه الحال .

والثاني: أن الفاعل أغنى عنه .

والثالث: أنه مقدر بعد الخبر[2] ، وهذه أقوال ضعيفة .

والرابع: أنه مقدر قبل الخبر[3] وهو الصحيح ، وعلى هذا ففي المقدر خلاف مذهب سيبويه أنه إذا كان أو إذ كان ، ومذهب الأخفش أنه خبر به كما سبق وهو اختيار المصنف .

ص: ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلاً خلافًا للفراء ولا جملة اسمية بلا واو وفاقًا للكسائي.

ش : مثال وقوعها فعلاً قول الشاعر:

ورأى عيني الفتى أباكا ::: يعطي الجزيل فعليك ذاكا[4]

وقال الآخر[5]:

عهدي بها في الحي قد سربلت ::: بيضاء مثل المهرة الضامر[6]

وممن أجاز كون هذه الحال فعلاً: الأخفش وهشام[7] أجازوا حسبك تركب ومنعه الفراء وقد نقل عن سيبويه المنع وحكى ابن خروف عن الفراء الجواز ، والصحيح عنه المنع[8] ، ونقل ابن إصبغ الخلاف عن الكسائي[9] والصحيح جواز ذلك للسماع ، وأما وقوعها جملة اسمية بلا واو فأجازه الكسائي وتبعه المصنف ، ومنعه الفراء ، قيل: والبصريون على مذهب الكسائي في هذا الأصل ، وقال بعضهم: يقتضي مذهب سيبويه المنع ؛ لأنه لا يجيز وقوع الجملة الاسمية مصحوبة بالواو حالاً

---

(١) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٧٥ .
(٢) في ط: الحال .
(٣) في ط: الحال .
(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨١ ، ويروى أخاكا بدل أباكا .
(٥) في ر: آخر .
(٦) البيت من السريع ، وهو للأعشى في ديوانه ١٨٩ .
(٧) التذييل والتكميل ٣/ ٣٠٥ .
(٨) السابق ٣/ ٣٠٥ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٦ .

وكونها محذوفة الواو فرع فهو[1] أولى بالمنع ، وقال في الشرح[2]: مقتضى الدليل أن يكون حذف الواو هنا أولى ؛ لأنه موضع اختصار لكن الواقع بخلاف ذلك ، وباب القياس مفتوح . انتهى .

والسماع إنما ورد بالواو كقوله:

خير اقترابي من المولى حليف رضي ::: وشر بعدي عنه وهو غضبان[3]

ولم يذكر المصنف في الجملة الاسمية المصحوبة بواو الحال خلافًا بل حكى عن ابن كيسان[4] أن نحو ضربك[5] أخاك وهو قائم جائز في كل الأقوال ، وفي ذلك خلاف أجازه الكسائي والفراء وهو الصحيح ، ونقل عن سيبويه والأخفش منعه .

ص: ويجوز اتباع المصدر المذكور وفاقًا له أيضًا.

ش : أي وفاقًا للكسائي أجاز ضربي زيدًا الشديد قائمًا ، وشربي السويق كله ملتوتًا ، وحجته في ذلك اتباع القياس ، وحجة من منع أن الموضع موضع اختصار ، ولم يرد به سماع .

ص: ويحذف المبتدأ أيضًا جوازًا لقرينة.

ش : لما فرغ من الكلام على حذف الخبر ؛ أخذ يتكلم على حذف المبتدأ ، ومثال حذفه جوازًا لقرينة قولك: صحيح لمن يقول: كيف زيد؟ ومما يحسن فيه الحذف دخول فاء الجزاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ كقوله تعالى[6]: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ ﴾ [فصلت: ٤٦] أي فصلاحه لنفسه .

تنبيه: قال ابن إياز: إن قيل: أيهما أحسن حذف المبتدأ أم حذف الخبر؟ قيل: صرح العبدي في برهانه بأن حذف الخبر أحسن ، واحتج بأن الحذف اتساع وتصرف وذلك في الخبر دون المبتدأ ؛ إذ الخبر يكون مفردًا جامدًا ومشتقًا وجملة على سعة أقسامها ، والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا مفردًا ، وقال شيخنا: الحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدور والأوائل ، وذهب الواسطي إلى أن حذف المبتدأ أحسن ؛ لأن الخبر محل الفائدة ومعتمدها . انتهى .

ص: ووجوبًا كالمخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله أو بمخصوص في باب نعم وبئس أو بصريح في القسم.

ش : هذه أربعة مواضع يحذف فيها المبتدأ وجوبًا:

الأول: إذا كان مخبرًا عنه بنعت مقطوع لمجرد المدح نحو: الحمد لله ، أهل الحمد ، أو ذم نحو: مررت بزيد الفاسق ، أو ترحم نحو: مررت بزيد[7] المسكين ، وإنما التزم هنا الإضمار ؛ لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارة على أنهم قصدوا إنشاء المدح والذم والترحم كما فعلوا في النداء ؛ إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار وأجرى الرفع مجرى النصب ، واحترز

---

(١) في ط: وهو .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٦ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٣٠ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٩ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٦ .
(٥) في ر: مسرتك .
(٦) سقطت من ر .
(٧) في ر: ببكر .

بقوله: "لمجرد مدح . . . إلى آخره" من أن يكون لغير ذلك فإنه يجوز إظهار المبتدأ وإضماره كإظهار الناصب وإضماره نحو: مررت بزيد الخياط ويجوز هو الخياطُ وأعني الخياط .

الثاني: أن يخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو: سمع وطاعة ، وأنشد سيبويه:

فقالت حنان ما أتى بك ههنا ::: أذو نسب أم أنت بالحي عارف[1]

والتقدير[2]: أمري سمع وطاعة ، وأمري حنان ، والأصل في هذا النصب ؛ لأنه مصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله فلم يجز إظهار ناصبه لئلا يكون جمعًا بين البدل والمبدل منه ، ثم حمل الرفع على النصب ، والتزم إضمار المبتدأ .

الثالث: أن يخبر عنه بمخصوص في باب نعم نحو: نعم الرجل زيد ، فيجوز في زيد أن يكون خبرًا لمبتدأ واجب الإضمار وكذلك بئس الرجل عمرو ونحوه ، وسيأتي الكلام عليه في باب نعم والصحيح أنه مبتدأ وما قبله خبره .

الرابع: أن يخبر عنه بصريح في القسم نحو: في ذمتي لأفعلن أي في ذمتي ميثاق أو عهد .

ذكر هذه المسألة الفارسي ، وقال الشاعر:

تساور سوارًا إلى المجد والعلا ::: وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا[3]

وهذا عكس قولهم: لعمرك لأفعلن ، وذكر غير المصنف مواضع أخر يجب فيها حذف المبتدأ:

أحدها: أن يذكر الشاعر منزلاً أو منازل ثم يقول[4]: ديار فلان أو ديار فلانة .

الثاني: ما انتصب من المصادر توكيدًا لنفسه نحو: "صنع الله" فإنه يجوز رفعه بإضمار مبتدأ لا يجوز إظهاره ، قيل: وكذلك كل ما انتصب بفعل لا يجوز إظهاره وإن لم يكن رفعه مقيسًا .

الثالث: قول العرب: من أنت زيد أي مذكورك حذفوا المبتدأ وجوبًا حملاً على الناصب حين قالوا: من أنت زيدًا ، وهذا الموضع مندرج[5] في الضابط المتقدم .

الرابع: قول العرب: لا سواءً حكاه سيبويه[6] وتأوله على حذف المبتدأ أي هذان لا سواء وهو واجب الحذف ، والمبرد لا يمنع ظهوره ، وقدره بعضهم بعد لا أي هما سواء وإنما لم تكرر لا ؛ لأن المعنى: لا يستويان .

الخامس: قولهم: لا سيما زيد بالرفع أي لا سيّ الذي هو زيد .

ص: وإن ولي معطوفًا على مبتدأ فعل لأحدهما واقع على الآخر؛ صحت المسألة خلافًا لمن منع.

ش : مثال ذلك: عبد الله والريح يباريها ، فعبد الله مبتدأ والريح معطوف ويباريها فعل لأحدهما واقع على الآخر ، واختلف في هذه المسألة فمجيز ومانع ، فوجه المنع: أن يباريها خبر عن

---

(١) البيت من الطويل وهو للمنذر بن درهم الكلبي في الكتاب ١/ ٣٢٠ .
(٢) في ر: التقدير .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٠١ .
(٤) في ط: فيقول .
(٥) في ط: مدرج .
(٦) الكتاب ١/ ٢٩٢ .

أحدهما فيلزم بقاء الآخر بلا خبر ومن أجازها من البصريين[١] ؛ جعل خبرهما محذوفًا ، والتقدير: عبد الله والريح يجريان يباريها ، ويباريها في موضع النصب على الحال ، واستغنى بها عن الخبر لدلالتها عليه ، ومن أجازها من الكوفيين[٢] فعلى معنى يتباريان ولم يقدر محذوفًا إذ من باراك فقد باريته ، قال المصنف[٣]: وقد استشهد ابن الأنباري على هذا الاستعمال بقول الشاعر:

واعلم بأنك والمنية ::: شارب بعقارها[٤]

انتهى .

ولا حجة فيه لاحتمال كون الواو واو مع ، وقد جعل الكوفيون نحو: إن زيدًا وعمرًا قائم بإفراد الخبر مقيسًا على أن الواو واو مع ، وشرط هذه المسألة أن يكون العطف بالواو ؛ فلو كان بالفاء[٥] أو بثم لم يجز ولم ينبه عليه المصنف ، وحكى ابن الأنباري[٦] عن هشام في المسألة جوابين: **أحدهما**: ما سبق عن الكوفيين .

والثاني: ما ملخصه: أن الواو كالواو في كل رجل وضيعته ويباريها حال لعبد الله والريح ، وحكى أيضًا عن أحمد بن يحيي[٧]: أنه لا يجوز أن يؤتى باسم الفاعل مكان يباريها فإن جعل يباريها حالاً ؛ نصب لاسم الفاعل ، وإن جعل يباريها خبرًا لعبد الله والريح قلت: مبارتها بالإسكان وجئت بعده بكناية صاحبه ، وصاحبه عبد الله فتقول: عبد الله والريح مباريها هو . انتهى بمعناه .

فإن حذفت الواو من المسألة ؛ قلت: عبد الله للريح يباريها صحت المسألة إجماعًا .

ص: وقد يغني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر.

ش : مثال ذلك: راكب البعير طليحان والأصل: راكب البعير والبعير طليحان ، فحذف المعطوف لوضوح المعنى ، وأجاز بعضهم فيه وجهًا آخر: وهو أن يكون على حذف مضاف أي راكب الناقة أحد الطليحين وهذه المسألة أجازها الكسائي وهشام ، فلو تقدم فقلت: طليحان راكب الناقة أبطلاها إذ لم يقم دليل سابق على تثنية الخبر والمرفوع: المخبر عنه واحد ، وقد جوَّز بعضهم: غلام زيد ضربتهما فتعيد الضمير إليهما .

ص: والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة.

ش : [والأصل تعريف المبتدأ ؛ لأنه المسند إليه فحقه أن يكون معلومًا ؛ لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد ، و[٨]] إنما كان أصل الخبر التنكير ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه ، التنكير فرجح تنكير الخبر على تعريفه قاله المصنف[٩] . وقوله: "وقد يعرفان" مثاله: الله ربنا

---

(١) شرح التسهيل نفسه ١/ ٢٨٩ .
(٢) شرح السابق ١/ ٢٨٩ .
(٣) شرح السابق ١/ ٢٨٩ .
(٤) البيت من الكامل ؛ وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٧٨ .
(٥) في ط: بالواو .
(٦) التذييل والتكميل ٣/ ٣١٨ .
(٧) التذييل والتكميل ٣/ ٣١٨ ، ٣١٩ .
(٨) ما بين المعكوفين سقط من ط .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

ومحمد نبينا ؛ وفائدته أقل من فائدة الإخبار بالنكرة ؛ لأنك إنما تستفيد منه النسبة إلى المبتدأ لا ثبوته ؛ لأنك تعلمه ، وقوله: "وقد ينكران" مثاله: أفضل من زيد أفضل من عمرو ، وقوله: "بشرط الفائدة" راجع إلى المسألتين أعني تعريفهما وتنكيرهما أما تعريفهما فيشترط فيه ألا يكون معلوم النسبة ؛ لأنه لا فائدة فيه إلا أن يدخله معنى تعظيم ونحوه نحو: أنا أنا ، وأما تنكيرهما فسيأتي الكلام عليه .

ص: وحصلوها في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون وصفًا أو موصوفًا بظاهر أو مقدر أو عاملاً أو معطوفًا عليه أو قصد به العموم أو الإبهام أو تالي استفهام أو نفي أو لولا أو واو الحال أو فاء الجزاء أو ظرف مختص أو لاحق به أو بأن يكون دعاء أو جوابًا أو واجب التصدير أو مقدرًا إيجابه بعد نفي.

ش: أي: وحصول الفائدة وقوله في الغالب ، قال في الشرح[١]: تنبيه على أن الفائدة قد يندر حصولها في الإخبار عن نكرة خالية من جميع ما ذكر كقول من خرقت له عادة برؤية شجرة ساجدة أو بسماع حصاةٍ مسبحة: شجرة سجدت ، وحصاة سبحت . انتهى .

وقد خُرِّج هذا على أنه مما ابتدئ فيه بالنكرة ؛ لأن فيها معنى التعجب وهو من المسموعات يعده المصنف فيها ، ولم يشترط سيبويه في الإخبار عن النكرة إلا حصول الفائدة ولكن النحويين تتبعوا مواضعها فالوصف نحو قول العرب[٢]: ضعيف عاذ بقرملة أي: إنسان ضعيف ، أو حيوان ضعيف التجأ إلى ضعيف ، والقرملة: شجرة ضعيفة ، والموصوف بظاهر نحو: شوهاء ولود خير من حسناء عقيم ، وشوهاء في المثال صفة لمحذوف أي: امرأة شوهاء فاجتمع فيه مسوّغان ، ومثال ما سوغه الوصف فقط: رجل قرشي عندي والموصوف بمقدر نحو: السمن منوان بدرهم أي: منوان منه بدرهم ، فمنوان مبتدأ ثان ومنه صفة وبدرهم خبره والجملة خبر الأول ، والعامل نحو: أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة . قال المصنف[٣]: ويدخل في هذا المضاف إلى نكرة نحو: «**خمس صلوات كتبهن الله على العباد**»[٤] ، والمعطوف نحو: زيد ورجل قائمان ، فرجل نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة ، والمعطوف عليه كقوله تعالى: ﴿ **طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ** ﴾ [محمد: ٢١] أي أمثل ، وظاهر كلام المصنف في الشرح[٥]: أن مطلق الوصف مسوغ للابتداء بالنكرة وجعل من ذلك قوله: "شهر ثري ، وشهر ترى وشهر مرعي"[٦] وقول الشاعر:

فيوم علينا ويوم لنا ::: ويوم نساء ويوم نسر[٧]

والمسوغ لهذا عند غيره التفصيل ، ولم يذكره في المسوغات ، والمقصود به العموم على ضربين: عموم شمول نحو: كل يموت ، وعموم بدل نحو: ثمرة خير من جرادة ، والإبهام مثله المصنف بقوله: ما أحسن زيدًا وجعل غيره مسوغ الابتداء بما معنى التعجب ولم يذكره المصنف في المسوغات ، وتالي

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٠ .
(٢) مجمع الأمثال ١/ ٢٧٩ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩١ .
(٤) نيل الأوطار للشوكاني ١/ ٣٤٤ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٢ ، ٢٩٣ .
(٦) مجمع الأمثال١/ ٣٧٠ .
(٧) البيت من المتقارب ، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٤٧ .

الاستفهام نحو: أرجل في الدار، والنفي نحو: ما رجل في الدار، ولولا كقول الشاعر:

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة ::: حين[١] استقلت مطاياهن للظعن[٢]

وواو الحال كقول الشاعر:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا ::: محياك أخفى ضوؤه كل شارق[٣]

وفاء الجزاء كقول العرب: "إن ذهب عير فعير في الرباط، وعير القوم سيدهم"[٤] والظرف المختص نحو: أمامك رجل فلو كان غير مختص "لم يجز نحو: أمامًا رجل[٥]"، واللاحق به هو الجار والمجرور نحو: في الدار رجل ولا يجوز في دار رجل، وألحق المصنف[٦] بالظرف أيضًا الجملة المشتملة على فائدة نحو: قصدك غلامه رجل.

قال الشيخ أثير الدين[٧]: ولا أعلم أحدًا أجرى هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور إلا هذا المصنف. والدعاء نحو: ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ ﴾ [الصافات: ١٣٠] و ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين: ١] والجواب نحو: درهم في جواب: ما عندك أي درهم عندي، فتقدر الخبر متأخرًا.

قال المصنف[٨]: ولا يجوز أن يكون التقدير عندي درهم إلا على ضعف؛ لأن الجواب ينبغي أن يسلك به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ؛ فكان هو المقدم في الجواب؛ ولأن الأصل تأخير الخبر فترك في مثل: عندي درهم؛ لأن التأخير يوهم الوصفية، وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الأصل بلا سبب. انتهى. قيل: وعدم مطابقة الجواب للسؤال في الإعراب لا نقول: هو ضعيف بل هو جائز وإن كان الأرجح المطابقة وواجب التصدير نحو: من عندك، وكم عبد لزيد، والمقدر إيجابه بعد نفي نحو قولهم: "شر أهر ذا ناب"[٩] وشيء جاء بك. قال الشاعر:

قدر أحلك ذي المجاز وقد أرى ::: وأبي مالك ذو المجاز بدار[١٠]

قال سيبويه[١١]: إنما جاز أن يبتدأ به؛ لأنه في معنى ما جاء بك إلا شيء. انتهى.

فهو كلام صورته صورة المثبت والمعنى على النفي المحصور فيه نسبة الحكم إلى المبتدأ، وقد انتهت المسوغات التي ذكرها المصنف وجملتها ثمانية عشر، وذكر غيره من المسوغات: التعجب والتفضيل - وتقدم التنبيه عليهما - والتصغير نحو: رجيل عندنا ويمكن اندراجه تحت الوصف؛ لأنه وصف في المعنى، والشرط نحو: من يقم أقم معه، وكم الخبرية وهذان دخلا في قوله: واجب

---

(١) في ر: لما.
(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٣، والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٢.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٣.
(٤) مجمع الأمثال ١/ ٢٥.
(٥) في ط: نحو: أما ما رجل لم يجز.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٤.
(٧) التذييل والتكميل ٣/ ٣٣٠.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٥.
(٩) مجمع الأمثال ١/ ٣٧٠.
(١٠) البيت من الكامل، وهو للمؤرج السلمي في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢.
(١١) الكتاب ١/ ٣٢٩.

التصدير، وزاد الأخفش[١]: أن يكون في معنى الفعل نحو: قائم زيد، وقد تقدم مذهبه في ذلك.

ص: والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو: كم مالك؟ واقصد رجلاً خير منه أبوه.

ش : إنما حكم سيبويه[٢] على كم بالابتداء وإن كانت نكرة وما بعدها معرفة؛ لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة والجمل والظرف، ويتعين إذ ذاك أن يكون اسم الاستفهام مبتدأ نحو: من قائم ومن قام ومن عندك، فحكم على كم بالابتداء حملاً للأقل على الأكثر، والكلام على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام، قال معناه المصنف[٣]، وقال غيره: ما أنت وزيد. ما: عند سيبويه[٤] مبتدأ وأنت الخبر نص على هذا وغيره يعكس، وما ذكره سيبويه أولى؛ لأن معنى الاستفهام كالتعريف فهما كالمعرفتين والمقدم هو المبتدأ، وكذا قال في: كم حرثنا[٥] أرضك.

ص: والأصل تأخير الخبر.

ش : إنما كان أصله التأخير؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فلابد من تقدم تعقله ليتحقق المحكوم عليه، ولكون أصل الخبر التأخير؛ امتنع صاحبها في الدار لعوده على متأخر لفظًا ورتبة، وجاز في داره زيد لعوده على متأخر لفظًا متقدم رتبة.

ص: ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر أو فاعلية المبتدأ أو يقرن بالفاء أو بإلا لفظًا أو معنى في الاختيار أو يكن لمقرون بلام الابتداء أو بضمير الشأن أو شبهه أو لأداة استفهام أو شرط أو مضاف إلى أحدهما.

ش : الخبر على ثلاثة أقسام: واجب التأخير، وواجب التقديم، وجائز الأمرين.

فيجب تأخيره على الأصل لأسباب: أحدها: أن يوهم تقديمه ابتدائية الخبر، وذلك بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو: زيد أخوك، وأفضل منك أفضل مني، فأيهما تقدم كان هو المبتدأ؛ لأنه لا يتميز المبتدأ منهما إلا بأن يقدم؛ لصلاحية كل منهما للابتداء فلو وجدت قرينة تميز الخبر من المبتدأ جاز التقديم كما قال حسان:

قبيلة ألأم الأحياء أكرمها ::: وأغدر الناس بالجيران وافيها[٦]

[أي: أكرمها ألأم الأحياء] [٧].

وقول الآخر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ::: بنوهن أبناء الرجال الأباعد[٨]

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا فحُذف مثل وقدم الخبر، وعلى هذا يجوز في قولك: زيد زهير شعرًا

---

(١) شرح الجمل ١/ ٣٤١.
(٢) الكتاب ٢/ ٢٥، ٢٦، ١٦٠، ١٦١.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٦.
(٤) الكتاب ١/ ٣٠١، ٣٠٢.
(٥) سقطت في ر.
(٦) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت ص ٢٥٦.
(٧) ما بين المعكوفين سقط من ط.
(٨) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ١/ ٤٤٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٨.

وعمر وعنترة شجاعة ، وأبو يوسف أبو حنيفة تقديم الخبر لوضوح المعنى ؛ لأن الأعلى لا يشتبه بالأدنى[(١)] عند قصد الحقيقة هذا معنى كلام المصنف في الشرح[(٢)] ، ولا معنى بكونهما معرفتين أو نكرتين متساويتين تساويهما في رتبة التعريف (ورتبة التأخير)[(٣)] ورتبة المسوغ بل تساويهما في مطلق التعريف ومطلق المسوغ ، وما ذكره المصنف من أنه إذا دل المعنى على الخبر ؛ جاز تقديمه ظاهر ، وقد أطلق بعضهم وجوب التقديم ولم يفصل بين ما دل عليه المعنى وبين غيره ، وأما إذا لم يتميز المبتدأ من الخبر ؛ فالمقدم هو المبتدأ ، فإذا قلت: زيد أخوك ؛ فالمتكلم بهذا قدر أن المخاطب يعرف زيدًا ويجهل نسبة الأخوة إليه ، فلو قلت: أخوك زيد ؛ انعكست النسبة إذ يكون المخاطب عالما بأن له أخًا وجهل كونه زيدًا فلذا لم يجز تقديمه ، وفي هذه المسألة خلاف بين النحويين: من أجاز ذلك ولم يلتفت إلى هذا الانعكاس ، ويقول: الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدمت الخبر أم[(٤)] أخرته ، وقد أجاز ابن السيد[(٥)] في قوله: شر النساء البحاتر أن يكون شرّ النساء مبتدأ ، والبحاتر خبره وعكسه . **الثاني**: أن يوهم تقديمه فاعلية المبتدأ وذلك بأن يكون خبره فعلاً مستكناً فيه ضميره نحو: زيد قام فلا يجوز تقديم قام لئلا يوهم أن زيدًا فاعل ، فلو أمن اللبس ببروز الفاعل في التثنية والجمع نحو: الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن ؛ جاز التقديم على الأصح ، ومنعه بعضهم حملاً على المفرد ؛ لأنه الأصل ، فإن ورد مثل: قاما أخواك تأوله على أن الألف علامة على لغة أكلوني البراغيث أو على أن الألف فاعل ، وما بعدها بدل . قال المصنف[(٦)]: لا يمنع من ذلك - يعني التقديم - احتمال كونه على لغة أكلوني البراغيث ؛ لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة ، والحمل على الأكثر أرجح[(٧)] فلو رفع ضميرًا منفصلاً أو ظاهرًا سببيًّا ؛ جاز التقديم نحو: ما قام إلا هو زيد ، وقام أخوه زيد فلو رفع أجنبيًّا ؛ قبح التقديم نحو: ضرب أبو بكر عمرو أي - عمرو ضربه أبو بكر ووجه قبحه: أنك صدرت الموضع بما لا يصح أن يكون له فينبني الكلام على الفعل .

الثالث: أن يقرن بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم ؛ لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزاء ، والجزاء لا يتقدم على الشرط .

الرابع: أن يقرن بإلا لفظًا نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤] أو معنىً نحو: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ ﴾ [هود: ١٢] وأشار بقوله في الاختيار إلى تقديم المقرون بإلا في الضرورة كقوله:

فيارب هل إلا بك النصر يرتجى ::: عليهم وهل إلا عليك المعول[(٨)]

الأصل: وهل المعول إلا عليك .

(١) في ر: لا يشبه الأدنى .
(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٩٦-٢٩٨ .
(٣) سقط من ر .
(٤) في ط: أو .
(٥) التذييل والتكميل ٣/ ٣٣٨ ، ٣٣٩ .
(٦) شرح التسهيل ١/ ٢٩٨ .
(٧) في ط: راجح وفي شرح التسهيل كذلك .
(٨) البيت من الطويل ، وهو للكميت في تخليص الشواهد ١٩٢ ، والدرر ٢/ ٢٦ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٤ .

الخامس: أن يكون الخبر لمبتدأ مقرون بلام الابتداء نحو: لزيد قائم ؛ لأن اقترانه باللام اهتمام بأول الجملة ، والتقديم منافٍ له وأما[١] قوله:

خالي لأنت يا جرير ومن جرير خاله ::: ينل العلاء ويكرم الأخوالا[٢]

فخرج على زيادة اللام في الخبر أو على إضمار مبتدأ أي: لهو أنت ، والزيادة أولى من اعتقاد الحذف ؛ لأن مصحوب اللام مؤكد بها ؛ فينافيه الحذف .

السادس: أن يكون خبرًا لضمير الشأن نحو: هو زيد منطلق ؛ إذ لو قدم الخبر هنا لاحتمل أن يكون الضمير تأكيدًا ، أو لشبهه ضمير الشأن نحو: كلامي زيد منطلق ؛ إذ لو أخر لم يبق له فائدة لعلم السامع بذكرك ، أولاً: أنه كلامك فكأنك تقول: كلامي كلامي .

السابع: أن يكون خبرًا لأداة الاستفهام نحو: أيهم أفضل ، أو شرط نحو: من يقم أقم معه ، أو مضاف إلى أحدهما نحو: غلام أيهم أفضل ، وغلام من يقم أقم معه ؛ لأن جميع ذلك يستحق الصدر ، فهذه جملة ما ذكره المصنف ويجيء بالتفصيل ثلاثة عشر موضعًا ، وزاد غيره أن يكون خبرًا لكم الخبرية نحو: كم غلام عندي أو لمضاف إليها نحو: وزيدكم ملك زارني أو لما التعجبية نحو: ما أحسن زيدًا والمبتدأ مقدم في مثل نحو: الكلاب على البقر ، أو يكون خبرًا لضمير متكلم أو مخاطب وهو موصول أو موصوف والصلة أو الصفة قد عاد فيها الضمير مطابقًا نحو: أنا الذي فعلت وأنا رجل فعلت خلافًا للكسائي ، وقد تقدمت المسألة في الموصولات ، أو لمبتدأ فيه معنى الدعاء معرفة ونكرة نحو: الحمد لله ، والويل لزيد ، ونحو: سلام عليك ، وويل لزيد ؛ فأما لله الحمد ولزيد الويل فخرج مخرج الثابت الذي لا يرجى ولا يطلب ، أو يكون جملة لا تحتمل الصدق والكذب نحو: زيد اضربه ، وزيد هلا ضربته قيل: وكذلك ما زيد بقائم على اللغتين ، وزاد الجزولي أن يكون الخبر محذوفًا والمبتدأ معرفة ومثلوه بقولهم: لولا زيد لأكرمتك ، وزاد في الإفصاح[٣]: ضربي زيدًا قائمًا والمبتدأ بعد أما نحو: أما زيد فعالم ؛ لأن الفاء لا تلي أما وفيه نظر .

ص: ويجوز نحو: في داره زيد إجماعًا.

ش : وذلك لأن الخبر منوي التأخير فالمفسر مقدم نية والإجماع صحيح على جعل في داره خبرًا ، ونقل الصفار عن الأخفش منعها إذا رفع زيد بالمجرور ؛ لأنه حينئذ في محله .

ص: وكذا في داره قيام زيد، وفي دارها عبد هند عند الأخفش.

ش : أجاز الأخفش[٤] تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ وسوّى في ذلك بين الصالح للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه نحو: في داره قيام زيد ، وبين ما لا يصلح لذلك نحو: في دارها عبد هند . قال المصنف[٥]: وبقوله أقول ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ما كان المضاف إليه مقدرًا معه ، إلاّ أن تقديم ضمير

---

(١) سقطت في ر .
(٢) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٦ .
(٣) في ط: الإيضاح .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٠ .
(٥) شرح السابق .

ما يصلح أن يقام مقام المضاف إليه أسهل ، ومنه قول العرب: في أكفانه درج الميت[١] . انتهى .

ومذهب الكوفيين[٢] منع المسألتين والمنقول عن البصريين الجواز كالأخفش[٣] وكلام المصنف يوهم أن غيره من البصريين يخالفه ونقل الصفار[٤] عن الأخفش المنع إن رفعت بالظرف وذلك واضح .

ص: ويجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام أو مضافًا إليها أو مصححًا تقديمه الابتداء بنكرة ودليلاً بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير أو مسندًا دون أما على أنّ وصلتها أو على مقرون بالإ لفظًا أو معنى أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر.

ش : يجب تقديم الخبر لأسباب

أحدها: أن يكون أداة استفهام نحو: أين زيد ، وكيف عمرو ، وحكى ابن إياز عن ابن جني أنه أجاز زيد كيف على تقدير كيف هو ، فكيف خبر عن هو ، والجملة خبر عن زيد أو مضافًا إليها نحو: صبح أي يوم السفر؟ واحترز من ألا يكون الخبر نفسه استفهامًا بل مصحوبًا به نحو: زيد هل ضربته فإنه يجوز تقديمه .

الثاني: أن يكون مصححًا تقديمه الابتداء بنكرة نحو: في الدار رجل وعندك امرأة . قال المصنف: ونحو: قصدك غلامه رجل .

الثالث: أن يكون دالاً بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير نحو: لله درك ، فلو أخر الخبر ؛ لم يفهم منه معنى التعجب الذي كان يفهم مع التقديم .

قال المصنف[٥]: وكذا نحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦] من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية فإن الخبر فيها لازم التقديم ؛ وذلك لأن المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه ، فلو قدم أأنذرتهم لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة ، وذلك مأمون بتقديم الخبر فكان ملتزمًا . انتهى .

وهذا على أحد الأوجه في إعراب الآية .

الرابع: أن يكون مسندًا دون أما إلى أن وصلتها نحو: في ظني أنك منطلق وقوله تعالى: ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [يس: ٤١] فلا يجوز أنك منطلق في ظني ، وهذا مذهب سيبويه ، والجمهور ، وقيل: لئلا يلتبس بإن المكسورة ، وقيل: لئلا يلتبس بأن بمعنى لعل ، وقيل: لئلا يتعرض لدخول النواسخ ، ومنها أن فيستثقل اجتماعهما وأجازه الأخفش والفراء وأبو حاتم قياسًا على أن نحو: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] فإن[٦] وليتها أما جاز التقديم بلا خلاف قال:

---

(١) شرح المفصل ١/ ٩٢ وفيه لف بدل درج .
(٢) شرح الرضى على الكافية ١/ ٩٤ .
(٣) السابق ٣/ ٣٤٥ .
(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٣٤٦ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠١ .
(٦) في ط: وإن .

دأبي[1] اصطبار وأما أنني جزع ::: يوم النوى فلوجد كاد يبريني[2]

وما ذكر من لزوم تقديم الخبر إذا لم توجد أما . قال ابن عصفور[3]: شرطه أن يكون الخبر ملفوظًا به فإن كان محذوفًا ؛ لم يلزم تقديره قبلها نحو: لو أن زيدًا قائم لقمت .

الخامس: أن يكون مسندًا إلى مقرون بإلا لفظًا نحو: ما في الدار إلا زيد ومعنى نحو: إنما في الدار زيد .

السادس: أن يكون مسندًا إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر نحو: في الدار ساكنها وعبد هند من يحبها ، وقول الشاعر:

أهابك إجلالا وما بك قدرة ::: عليّ ولكن ملء عين حبيبها[4]

فلو تأخر الخبر ، لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، فهذه المواضع التي ذكرها المصنف وهي ثمانية في التفصيل ، وزاد غيره: أن تكون كم الخبرية نحو: كم درهم مالك ، أو مضافًا إليها نحو: صاحب كم غلام أنت . أو يكون مقدمًا في مثل نحو: في كل واد بنو سعدٍ ، أو تدخل الفاء على المبتدأ نحو: أما في الدار فزيد ، أو يكون الخبر اسم إشارة نحو: ثم وزيد وهنا عمرو ، وفي هذا والذي قبله نظر ، وإذا علم ما يجب فيه تقديم الخبر وما يجب فيه تأخيره علم أن ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير ، سواء كان الخبر رافعًا ضمير المبتدأ أو سببيه أو ناصبًا ضميره أو سببيه ، هذا مذهب البصريين[5] نحو: قائم زيد وقائم أبوه زيد ، وقام أبو زيد ، وضرب أخاها زيد هند .

وذهب الكوفيون[6] إلى منع تقديم الخبر في هذه المسائل كلها ، ونقل بعضهم عن الكسائي والفراء أنهما يجيزان التقديم إذا لم يكن الضمير مرفوعًا نحو: ضربته زيد ، والصحيح عن الكوفيين المنع مفردًا كان الخبر أو جملة وفرقوا بين قائم زيد وضربته زيد فمنعوا ، وبين في داره زيد فأجازوا وقالوا: لأن هذا الضمير غير معتمد عليه ألا ترى أن المقصود في الدار زيد ، وحصل هذا الضمير بالعرض ، والصحيح مذهب البصريين لورود السماع به . حكى سيبويه[7] عن العرب: مشنوء من يشنؤك وتميمي أنا .

ص: وتقديم المفسر إن أمكن مصحح خلافًا للكوفيين إلا هشامًا ووافق الكسائي في جواز نحو: زيدًا أجله محرز لا في نحو: زيدًا أجله أحرز.

ش : إذا التبس المبتدأ بضمير ما التبس بالخبر وأمكن تقديم المفسر أي صاحب الضمير ؛ صحت المسألة عند البصريين وهشام الكوفي[8] نحو: زيدًا أجله محرز ، وزيدًا أجله أحرز ، ووافق الكسائي في مسألة اسم الفاعل لا في مسألة الفعل ، ومنعها جمهور الكوفيين والحجة عليهم وعلى الكسائي قول

---

(١) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٦١ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٦ .
(٢) في ر: عندي .
(٣) المساعد ١/ ٢٢٤ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو للمجنون في ديوانه ٥٨ .
(٥) السابق .
(٦) التبيين ٢٤٥ - ٢٤٨ .
(٧) الكتاب ٢/ ١٢٧ .
(٨) شرح التسهيل ١/ ٣٠٢ .

الشاعر:

خـــيرًا المبتغـــــية حـــــاز وإن لم ::: يقـــض فالســـعي في الرشـــاد رشـــاد[١]

ولـولاه لأمكـن أن يفـرق بـين اسـم الفاعل والفعل بأن اسم الفاعل جائز التقديم فجاز تقديم معمولـه والفعل والحالة هذه واجب التأخير فمنع تقديم معموله ، والصحيح مذهب البصريين ؛ بل مسألة الفعل أولى بالجواز ؛ لأنه الأصل في العمل .

فصل: الخبر مفرد وجملة.

ش : المفـرد مـا لعوامل الأسماء تسلط على لفظه عاريًا من إضافة وشبهها ، أو متلبسًا بأحدهما نحـو: زيد منطلق ، وعمرو صاحبك ، وبشر قائم أبوه ، وذكر المصنف[٢] أن قولك: قائم أبوه من هذا المثال ونحوه ليس بجملة عند المحققين ، والجملة ما تضمن جزأين ليس[٣] لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما ، نحو: زيد أبوه منطلق أو انطلق أبوه ، وعلى حصر الخبر في القسمين جمهور النحويين ، وذهب ابن السراج إلى أن الإخبار بالظرف وبالمجرور قسم برأسه ليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة . ذكر ذلك عنه أبو علي في الشيرازيات والعسكريات[٤] ، وزعم أنه مذهب حسن .

ص: والمفرد مشتق وغيره.

ش : قـال المصـنف[٥]: المـراد بالمشتق ما دل على متصف مصوغًا من مصدر مستعمل أو مقدر كضارب ومضروب وحسن وأحسن منه وربعة وحزوَّر[٦] وقفاخر[٧] من الصفات التي لا مصادر لها ولا أفعـال ، فيقدر لها مصادر كما يقدر للأفعال التي لم يستعمل لها مصادر ، وغير المشتق ما عرى مما رسم به المشتق انتهى .

والظاهـر في ربعـة وحـزور وقفاخر أنها ليست مشتقة من مصادر أهملت فيحتاج إلى تقديرها ، ولكـنها أجريـت مجرى المشتق كما قال المصنف[٨] في نحو[٩]: جرشع بمعنى غليظ ، وصمخمخ بمعنى شديد ، وشمرول بمعنى طويل ، وسيأتي ذلك في باب النعت .

ص: وكلاهمـــا مغاير للمبتدأ لفظًا، متحد به معنىً ومتحد به لفظًا دالّ على الشهرة وعدم التغيير، ومغايـــر لـــه مطلقًا دال على التساوي حقيقة أو مجازًا أو قائم مقام مضاف أو مشعر بلزوم حال تلحق العين بالمعنى والمعنى بالعين مجازًا.

ش : قولـه: وكلاهما يعني المشتق وغيره ، ومثال المغاير لفظًا المتحد معنىً: زيد قائم في المشتق ،

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن عقيل ١/ ٢٢٤ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٤ .
(٣) سقطت من ر .
(٤) العسكريات ١٠٥ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٤ .
(٦) الحزوّر: الغلام المراهق .
(٧) القفاخر: الرجل الضخم الجثة .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٤ .
(٩) سقطت من ر .

وهذا زيد في غيره ، ومثال المتحد به لفظًا قول الشاعر:

خليلي خليلي دون ريب وربما ::: ألان امرؤ قولا فظن خليلا[١]

وقول علقمة:

أني توجه والمخزوم مخزوم[٢]

وهذا في المشتق ومثاله في الجامد قوله:

أنا أبو النجم وشعري شعري[٣]

وذكر الخليل[٤]: أنت أنت والمعنى في ذلك: خليلي هو الخليل المصافي الذي لا يتغير ، وشعري شعري هو الشعر المعروف ، وكذلك باقيها ، فلدلالته على هذه الزيادة صح أن يقع خبرًا ، وقوله: "ومغايرًا مطلقًا" دال على التساوي حقيقة مثاله قوله تعالى: ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ [الأحزاب: ٦] أي وأزواجه في التحريم والاحترام مثل أمهاتهم ، وقوله: "أو مجازًا" مثاله قول الشاعر:

ومجاشع قصب هوت أجوافها ::: لو ينفخون من الخئورة طاروا[٥]

وقوله: "أو قائم مقام مضاف" نحو: "هم درجات" أي ذو درجات ، وقوله: " أو مشعر بلزوم حال تلحق العين بالمعنى" نحو: زيد صوم جعلته نفس الصوم مبالغة . قال المصنف[٦]: فلا يصح أن يكون التقدير ذو صوم ؛ لأن هذا يصدق على من صام ولو يومًا ، وذاك إنما يصدق على المدمن .

وإذا أخبر بمصدر عن عين ؛ فثلاثة مذاهب: مذهب سيبويه[٧]: أن ذلك على سبيل المبالغة يجعل العين معنىً كما سبق ، ومذهب المبرد[٨] ، أنه على حذف مضاف ، ومذهب الكوفيين: أنه محرف عن أصله فزيد عدل بمعنى عادل . وقوله: "والمعنى بالعين" نحو: نهاره صائم ، وأنشد سيبويه:

أما النهار ففي قيد وسلسلة ::: والليل في جوف منحوت من الساج[٩]

وقوله: مجازًا" راجع إلى مسألتي العين بالمعنى والمعنى بالعين .

ص: ولا يتحمل غير المشتق ضميرًا ما لم يؤول بمشتق خلافًا للكسائي.

ش : وإذا قلت: هذا أسد مشيرًا إلى السبع ؛ فأسد اسم جامد لا ضمير فيه ، وقوله: "ما لم يؤول بمشتق" أي: فيتحمل الضمير نحو: زيد أسد أي شجاع ، ولتأويله إذا أسند إلى ظاهر رفعه نحو: زيد أسد أبوه . قال المصنف[١٠]: وإذا رفع الجامد لتأوله بالمشتق ضميرًا وظاهرًا جاز أن ينصب تميزًا

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح المساعد ١/ ٢٢٥ .
(٢) شطر بيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله .
(٣) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ١/ ٤٣٩ ، والدرر ١/ ١٨٥ ، شرح شواهد المغنى ٢/ ٩٤٧ .
(٤) الكتاب ٢/ ٣٥٩ ، ٣٦٠ .
(٥) البيت من الكامل ، وهو لجرير في ديوانه ١٥٨ .
(٦) شرح التسهيل ١/ ٣٠٥ وليس فيه: فلا يصح .
(٧) الكتاب ١/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ .
(٨) المقتضب ٤/ ٣٣١ .
(٩) البيت من البسيط ، وهو للجرنفش بن يزيد الطائي في المقتضب ٤/ ٣٣١ ، والمحتسب ٢/ ١٨٤ .
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٦ .

وحالاً ، وقولـه: "خلافًا للكسائي" يعني في قوله: أن الجامد يتحمل الضمير وإن لم يؤول بمشتق ، والخلاف[١] راجع إلى قوله[٢]: "ولا يتحمل غير المشتق ضميرًا" قال المصنف: وهذا القول ، وإن كان مشهورًا انتسابه إلى الكسائي دون تقييد فعندي استبعاد لإطلاقه إذ هو مجرد عن دليل ، والأشبه أن يكون حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى ملازم لا انفكاك عنه كالإقدام والقوة للأسد ، والحرارة والحمرة للنار . انتهى .

وقيل[٣]: هذا[٤] الذي قيد به هو تأويله المشتق فيكون إذا ذاك محل وفاق ، ونقل صاحب البسيط هذا القول عن الكوفيين والرماني وهو دعوى لا دليل عليه .

ص: ويتحمله المشتق خبرًا أو نعتًا أو حالاً ما لم يرفع ظاهر لفظًا أو محلاً.

ش : مثال الخبر: زيد كريم ، والنعت: مررت برجل كريم ، والحال: جاءني زيد كريمًا ، ويعني بالمشتق: ما تقدم بيانه وإلا ففي المشتقات ما لا يتحمل ضميرًا كالآلة[٥] واسم الزمان والمكان ، وقوله: "ما لم يرفع ظاهرًا لفظًا" نحو: الزيدان قائم أبوهما أو محملاً نحو: زيد ممرور به ، فلا يتحمل الضمير حينئذٍ .

ص: ويستكن الضمير إن جرى متحمله على صاحب معناه، وإلا برز، وقد يستكن إن أمن اللبس وفاقًا للكوفيين.

ش : مثال جريه على صاحب معناه: زيد هند ضاربته أي هي وظاهر كلامه وجوب استتاره حينئذ ، وعلى هذا إذا قلت: ضاربته هي ؛ كان توكيدًا للضمير المستتر في الوصف ، ولا يجوز كونه فاعلاً بالصفة ، وقد أجاز سيبويه[٦] في نحو: مررت برجل مكرمك هو: الوجهين ، والفرق بين التقديرين يظهر في التثنية والجمع فعلى الفاعلية تقول: مررت برجلين مكرمك هما ، وعلى التوكيد تقول: مكرميك هما . وقال في الإفصاح: أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول: زيد عمرو ضاربه هو فيكون ضاربه جاريًا على عمرو وهو له ، وترفع الضمير به أو تجعله تأكيدًا[٧] ، واحتج بعموم قول سيبويه والنحويين ، ولا يجوز عندي على قول من يرى أن ذلك لرفع اللبس ؛ لأنهم لم يكونوا ليرفعوا اللبس إذا أوقع ثم يفعلون به ما لا يلزم فيوقعون به اللبس فهذا نقض لما اعترضوا عليه . انتهى .

وقوله: "وإلا برز" أي: وإن لم يجر متحملة على صاحب معناه بل على غيره برز ، سواء خيف اللبس نحو: زيد عمرو ضاربه هو ، أم أمن نحو: زيد هند ضاربها هو ؛ فالإبراز في ذلك كله واجب عند البصريين ، وهذا البارز مرفوع بالصفة على الفاعلية ، وليس توكيدًا هذا على قاعدة البصريين ،

---

(١) في ر: فالخلاف .
(٢) سقطت من ط .
(٣) في ر: قيل .
(٤) في ر: وهذا .
(٥) في ر: كالآلات .
(٦) الكتاب ٢/ ٥٣ .
(٧) في ر: تأكيدًا .

وأما على طريقة الكوفيين[1]: فيتعين هذا عند خوف اللبس ، وأما عند أمن اللبس فينبغي أن يجوز كونه مرفوعًا بالصفة على الفاعلية ، وكونه تأكيدًا للضمير المستكن فيها لأنهم يجيزون الاستتار كما سيأتي ، وتظهر فائدة هذا في التثنية والجمع ، فعلى طريقة البصريين تقول: الهندان الزيدان ضاربتهما هما ، والهندات الزيدون ضاربتهم هن بإفراد الوصف لرفعه المنفصل ، وعلى طريقة الكوفيين: إن رفعت الضمير البارز على الفاعلية فكذلك . وإن رفعته توكيدًا للمستتر قلت: ضاربتاهما هما وضارباتهم هن والمسموع من لسان العرب: الإفراد إلا على لغة أكلوني البراغيث ، وينبغي أن يحمل قول المصنف متحمله على ما هو أعم من الصفة والفعل ، وقد صرح في الشرح[2] بوجوب الإبراز في الفعل عند خوف اللبس ، نحو: غلام زيد يضربه هو إذا أردت أن زيدًا يضرب الغلام ، وقال بعضهم: إنه لا يجب إبرازه بل إذا خيف اللبس أزيل بتكرير الظاهر الذي هو الفاعل نحو: زيد عمرو يضربه زيد ، وما ذكره المصنف هو أقوى ؛ لأن وضع الظاهر في غير التفخيم ضعيف ، وقوله: "وقد يستكن إن أمن اللبس وفاقًا للكوفيين" استدل لمذهبهم بما حكى الفراء[3] عن العرب: كل ذي ناظرة إليك أي هي ؛ فناظرة: خبر كل وهو لعين فاستتر الضمير ، وقد ورد ذلك في أبيات منها قوله:

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت ::: بكنه ذلك عدنان وقحطان[4]

وقد حمل على ذلك قوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [الشعراء: ٤] وهذا ثابت للضمير الجاري متحمله على غير من هو سواء كان خبرًا أم نعتًا أم حالًا ، ومذهب البصريين: وجوب إبراز الضمير مطلقًا كما سبق ، واستثنى غير المصنف مسألة واحدة وهي نحو: مررت برجل حسن أبواه جميلين فإنه لا يجب إبرازه عندهم ، وقد تأولوا ما استدل به الكوفيون على ما يبعد فقال: كل عين على حذف مضاف أي: ألحاظ وأجفان[5] كلُّ عين ، وتأولوا: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ ﴾ [الشعراء: ٤] على إقحام الأعناق ، أو على أن يراد جمع عنق بمعنى جماعة يقال: أتانا عنق من الناس أي جماعة ، وتأولوا البيت على تقدير: قومي بانون ذرى المجد بانوها ، ولما كانت هذه التأويلات متكلفة ، ذهب المصنف إلى مذهب الكوفيين وقوفا مع الظاهر .

ص: والجملة اسمية وفعلية.

ش : مثال الاسمية: زيد أبوه منطلق ، ويندرج فيها المصدرة بحرف عامل نحو: زيد ما أبوه قائمًا ، وزيد أنه قائم ، ومنع الكوفيون وقوع إن المكسورة ، وما عملت فيه خبرًا لمبتدأ ، ويندرج فيها الجملة المصدرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو: زيد من تكرمه أكرمه ، ومثال الفعلية: زيد قام أو يقوم أو سيقوم أو قام أبوه ، ويندرج فيها المصدرة بحرف الشرط أو باسم شرط معمول لفعله نحو: زيد إن يقم أقم معه ، وزيد أيهم تضرب اضربه ، ومنع بعضهم وقوع المضارع الداخل عليه سوف أو السين خبرًا ، ومنع بعضهم وقوع المقدمة المعمول نحو: زيد عمرًا أضرب أو تضرب ، وأجازهما الجمهور .

---

(١) الإنصاف ١/ ٥٨ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٩ .
(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٧٧ .
(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢١٨٦ ، والدرر ٢/ ١٩ .
(٥) في ر: أو أجفان .

ص: ولا يمتنع كونها طلبية خلافًا لابن الأنباري وبعض الكوفيين خلافًا لثعلب، ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافًا لابن السراج.

ش : الحجة على ابن الأنباري ومن قال بقوله: السماع . قال الشاعر وهو رجل من طيئ:

قلب من عيل صبره كيف يسلو ::: صاليا نار لوعة وغرام[1]

والحجة على ثعلب: القرآن ، قال تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا** ﴾ [العنكبوت: ٦٩] و ﴿ **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ** ﴾ [العنكبوت: ٩] وذهب ابن السراج[2] إلى أنه يلزم تقدير القول قبل الجملة الطلبية ، فإذا قلت: زيد اضربه ؛ فالتقدير عنده: زيد أقول لك اضربه ، وذلك القول المقدر هو الخبر ، وهذا المذكور معموله ، وذلك فرار من جعل الطلبية خبرًا ؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو ضعيف ؛ لأن الخبر لفظ مشترك بين ما ذكر وبين ثاني جزأي الجملة الاسمية ، وقد أجمع على وقوع هذا مفردًا ، وهو لا يحتمل الصدق والكذب نحو: زيد قائم ، وكيف زيد ، والجملة واقعة موقعه ، ولا يمتنع كونها مثله .

ص: وإن اتحدت بالمبتدأ معنى هي أو بعضها؛ أو قام بعضها مقام مضاف إلى العائد، استغنت عن عائد[3] وإلا فلا.

ش : مثال اتحادها بالمبتدأ: هجيري أبي بكر: لا إله إلا الله ، أي قوله في الهاجرة ، وهي كل جملة أخبر بها عنها مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ، ومنه ضمير الشأن والمضاف إلى حديث أو قول نحو: «**أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله**»[4] ومثال اتحاد بعضها قوله تعالى[5]: ﴿ **وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ** ﴾ [الأعراف: ٢٦] و ﴿ **وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ** ﴾ [الأعراف: ١٧٠] ويكثر الاتحاد لفظًا ومعنى تعظيمًا لأثر المحدث عنه أو المحدث به نحو قوله تعالى[6]: ﴿ **الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ** ﴾ [الحاقة: ١ - ٢] ومثال قيام بعضها مقام مضاف إلى العائد قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ** ﴾ [البقرة: ٢٣٤] المراد: يتربص أزواجهم ، فأقيم ضمير[7] الأزواج مقام الأزواج المضافة إلى ضمير الذين ، وتأول بعضهم الآية على حذف مضاف أي: وأزواج الذين ، وقال الأخفش[8]: التقدير: يتربص بعدهم ، وقوله: "وإلا فلا" أي وإن لم يتحدا لجملة المبتدأ هي ولا بعضها[9] ، ولم يقم بعضها مقام المضاف إلى العائد ؛ فلا يستغني عن عائد وهو ضمير يعود على المبتدأ نحو: زيد أبوه منطلق ، وانطلق أبوه ، وما ذكره المصنف في الكلام

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو لرجل من طيئ في الدرر ٢/ ١١ ، وبلا نسبة في حاشية يس ١/ ١٦٠ .
(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧ ، ٢٨ .
(٣) في ر: العائد .
(٤) رواه مالك في باب جامع الحج برقم: ٢٤٦ .
(٥) سقطت من ر .
(٦) سقطت من ر .
(٧) سقطت من ر .
(٨) معاني القرآن ١٧٦ .
(٩) في ر: لا بعضها .

على الربط طريق فيه غرابة ، وهذا تقسيم ذكره غيره وهو أن الجملة إن كانت هي نفس المبتدأ ؛ لم تحتج إلى رابط ، وإلا فلابد من الربط والمتفق عليه خمسة كذا قال ابن عصفور[(١)] ، وهي ضمير المبتدأ ، وتكرار لفظه ، والإشارة إليه ، والعموم ، وعطف جملة بالفاء فيها ضمير عائد على جملة عارية منه هي الخبر كقوله:

وإنسان عيني يحسر الماء تارة[(٢)]

والمختلف فيه تكرار المبتدأ بمعناه نحو: زيد جاء أبو بكر إذا كانت كنيته نص سيبويه[(٣)] على منعه وأجازه الأخفش ، وتبعه ابن خروف[(٤)] ، والعطف بالواو مكان الفاء نحو: الخيل جاء زيد وركبها منع ذلك الجمهور ، وأجازه هشام ، ووقوع الضمير مكان المظهر الذي اتصل به العائد كقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٤] أجازه الأخفش[(٥)] والكسائي ووافقهما المصنف ومنعه الجمهور ، ووقوع المضمر بدلاً من بعض ما في الجملة نحو: حسن الجارية أعجبتني هو ، وفي هذا خلاف يذكر في البدل ، ونص ابن ولاد على جواز زيد يقوم عمرو إن قام وليست مما سبق فالرابط فيهما اتصال جملة شرطية فيها ضمير رابطة[(٦)] .

ص: وقد يحذف إن علم ونصب بفعل أو صفة أو جر بحرف تبعيض أو ظرفية أو بمسبوق مماثل لفظًا ومعمولاً أو بإضافة اسم فاعل.

ش : الضمير العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبرًا ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومجرور . فالمرفوع لا يجوز حذفه مطلقًا ، وقيل: يجوز إذا كان مبتدأ نحو: زيد هو قائم وضعفه ظاهر إذ لا دليل عليه بعد الحذف ، واحترز المصنف عن المرفوع بقوله: "إن نصب أو جر" والمنصوب إن لم يعلم لم يجز حذفه نحو: زيد ضربته في داره فلا يجوز حذف الهاء من ضربته ؛ إذ لا يدري أحذف أم الفعل متسلط على غيره ، ولذلك[(٧)] قال: إن لح[(٨)] علم وإن علم فإما أن ينصب بفعل أو صفة أو حرف ؛ فإن نصب بفعل جاز حذفه كقوله:

ثلاث كلهن قتلت عمدًا[(٩)]

هكذا أطلق المصنف[(١٠)] ، وقال غيره: إن كان الفعل ناقصًا ؛ لم يجز حذفه نحو: الصديق كان زيد وفيه نظر ، وإن كان غير متصرف فكذلك نحو: زيد ما أحسنه ، وذكر أنه مذهب البصريين ، ونقل

---

(١) شرح الجمل ١/ ٣٤٦ .
(٢) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله .
(٣) الكتاب ١/ ٦٣ .
(٤) التذييل والتكميل ٤/ ٣٣ .
(٥) معاني القرآن ١٧٦ .
(٦) في ر: رابط .
(٧) في ر: فلذلك .
(٨) سقطت من ر .
(٩) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: فأخذ الله رابعة تعود ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٨١ ، وخزانة الأدب ١/ ٣٦٦ .
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١١ .

أبو بكر بن الأنباري عن الفراء المنع وعن الكسائي الجواز ، ونقل المصنف عن الفراء الجواز قال[1]: مع أنه لا يجيز زيد ضربت ، وذلك لأن فعل التعجب لا يسلط له على ما قبله فاستوى تعريفه وعدم تعريته بخلاف زيد ضربت فإن تعريفه مع إيثار الابتداء بالعمل ترجيح للأضعف على الأقوى ، ولم يعتبر ذلك في: كله لم أصنع لشبه كل بالموصول العام وكذا ما لكل في العموم . انتهى .

وإن كان متصرفًا فهو[2] مذهب البصريين أنه لا يجوز حذفه إلا في الشعر سواء أدى إليه تهيئة العامل وقطعه عن عمله نحو: زيد ضربته ، أم لم يؤد نحو: زيد هل ضربته وسواء كان المبتدأ كلا أم غيره وهذا مخالف لما نقل المصنف وسيأتي ، وقال[3] ابن عصفور: والصحيح أنه لا يجوز إذا أدى إلى التهيئة والقطع في كل ولا غيرها وإن جاء منه شيء ؛ لا يقاس عليه ، وإن نصب بوصف ، جاز حذفه نحو: الدرهم أنا معطيكه ، ومنه قوله:

غناء نفس العفاف المغنى ::: والخائف الإملاق لا يستغنى[4]

أي: غني نفس العفاف المغنية فيحتمل كون العفاف مبتدأ ثانيًا وغني نفس خبرًا للثاني والجملة خبر الأول ، والمعنى: الذي يغنيه العفاف عن نفس ، ويحتمل كون غني نفس مبتدأ لإضافته والعفاف ثانيًا والمغنية خبر عن نفس والمعنى: غني النفس العفاف يغنيه ، وحذف المنصوب بالوصف قليل ، وإن كان مجرورًا فإما أن يجر بحرف وإما أن يجر بإضافة ، فإن جر بحرف تبعيض أو ظرفية أو بمسبوق مماثل لفظًا ومعمولاً جاز حذفه ؛ مثال الأول: السمن منوان بدرهم أي منوان منه ، وقول الخنساء:

كأن لم يكونوا عز حمي يتقي ::: إذ الناس إذ ذاك من عز بزا[5]

أي: من عز منهم ، ومثال الثاني قوله:

فيوم علينا ويوم لنا ::: ويوم نساء ويوم نسر[6]

أي: نساء فيه ونسر فيه وقولهم: "شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى"[7] أي مرعي فيه النبات ، ومثال الثالث:

أصغ فالذي توصى به أنت مفلح ::: فلا تك إلا في الفلاح منافسًا[8]

أي: أنت مفلح به فحذف به لسبق به في ترضي به ، وإن جر بحرف غير ذلك ؛ لم يجز حذفه نحو: زيد مررت به ، وقيد بعضهم حذف المجرور بألا يؤدي إلى تهيئة العامل وقطعه فلا يجوز الرغيف أكلت ، وأنت تريد منه ، والمجرور بإضافة إن كان المضاف اسم فاعل ؛ جاز الحذف كقوله:

سبل المعالي بنو الأعلين سالكة ::: والإرث أجدر من يحظى به الولد[9]

---

(١) هذا النقل لم أجده في شرح التسهيل .
(٢) سقطت في ر .
(٣) في ر: قال .
(٤) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٢٣٣ .
(٥) البيت من المتقارب ، وهو للخنساء في ديوانها ٢٧٤ .
(٦) سبق تخريجه .
(٧) سبق تخريج المثل .
(٨) البيت من الوافر ، ولم أعثر على قائله .
(٩) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله .

أي: سالكتها ، وإن كان بإضافة غيره ، لم يجز حذفه نحو: زيد قام غلامه ، وقد أطلق بعضهم في الضمير المجرور بالإضافة فقال: لا يجوز حذفه مطلقا .

ص: وقد يحذف بإجماع إن كان مفعولاً به، والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار.

ش : مثال كل: ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ [الحديد: ١٠] في قراءة ابن عامر[١] ، وقول أبي النجم:

قد أصبحت أم الخيار تدعي ::: على ذنبًا كله لم أصنع[٢]

ويعني "بشبه كل" كل مفتقر إلى متمم في المعنى ، وهو علم من موصول وغيره نحو: أيهم يسألني أعطي ، ورجل يدعو إلى خير أجبت وآمر بخير - ولو كان صبيًا - أطيع ، ونقل المصنف الإجماع في مسألة كل ؛ قيل: لا يصح فإن مذهب البصريين أنه لا يجوز ، ونصّ ابن عصفور وغيره على شذوذ قراءة ابن عامر ، وسلك الأدب في ذلك ابن أبي الربيع فقال: جاء في الشعر في قليل من الكلام كقراءة ابن عامر ، وأجاز ذلك الكسائي[٣] والفراء[٤] فيما نقل الصفار[٥] عنهما وما ذكره في شبه كل . قال الشيخ أثير الدين[٦]: لا أعلم له سلفًا .

ص: ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك، ولا يخص جوازه بالشعر خلافًا للكوفيين.

ش : أي ويضعف الحذف إن كان المبتدأ غير كل وشبهها ، وكان العائد مفعولاً نحو: زيد ضربته فلا يجوز عند الكوفيين حذفه وبقاء المبتدأ مبتدأ بل يوجبون نصبه بمقتضى المفعولية إلا في ضرورة شعر ، وخالفهم البصريون فأجازوا رفعه في الاختيار ، ومن حجتهم قراءة بعض السلف[٧]: ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون ﴾ [المائدة: ٥٠] بالرفع وقول الشاعر:

وخالد يحمد سادتنا أصحابه ::: بالحق لا يحمد بالباطل[٨]

فرفع خالد مع تفريغ الفعل عليه دون ضرورة هذا نقل المصنف[٩] ، وقال أبو جعفر الصفار[١٠]: أجاز سيبويه في الشعر: زيد ضربت ، ومنع ذلك الكسائي والفراء وأصحاب سيبويه ، وحُكي عن أبي العباس أنه قال: لا يضطر شاعر إلى هذا ؛ لأن وزن المرفوع والمنصوب واحد . انتهى .

ونقل عن هشام أنه أجاز زيد ضربت في الاختيار .

ص: يغني عن الخبر باطراد ظرف أو حرف جر تام معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق

---

(١) معجم القراءات ٧/ ٨٠ .
(٢) الرجز لأبي النجم في تخليص الشواهد ٢٨١ ، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٩ ، والمقرب ١٢٦ .
(٣) التذييل والتكميل ٤/ ٤٣ .
(٤) معاني القرآن ١/ ١٣٩ ، ١٤٠ .
(٥) التذييل والتكميل٤/ ٤٥ .
(٦) السابق ٤/ ٤٨ .
(٧) معجم القراءات ٢/ ٢٠٥ .
(٨) البيت من السريع ، وهو بلا نسبة في معنى البيت ٢/ ٦١١ ، والمقرب ١٢٦ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٣ .
(١٠) التذييل والتكميل ٤/ ٤٥ .

وفاقًا للأخفش تصريحًا ولسيبويه إيماء لا لفعله ولا للمبتدأ ولا للمخالفة خلافًا لزاعمي ذلك.

ش : مثال الظرف: زيد أمامك ، ومثال حرف الجر: زيد في الدار ، وفي قوله: أو حرف جر تجوّز ؛ لأن المغني عن الخبر هو حرف الجر والمجرور معًا ، واحترز بتام من الناقص ، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو: زيد بك أو فيك أو عنك أي واثق بك وراغب فيك ، ومعرض عنك ، فهذا لا يغني عن الخبر إذ لا فائدة فيه ، وقوله: "معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق" يعني أن كلاً من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، واختار أن يكون اسم فاعل كون مطلق فالتقدير: كائن عندك ، أو كائن في الدار ، وإنما كان أجود لأوجه:

أحدها: أن أصل الخبر أن يكون مفردًا ، والفعل جملة .

الثاني: أن العرب لما نطقت به كان كذلك وسيأتي .

الثالث: أن تقدير الفعل لا يغني عن تقدير اسم فاعل ليستدل به على أنه في موضع رفع واسم الفاعل لا يحتاج إلى تقدير .

الرابع: أن تقدير اسم الفاعل صالح لجميع المواضع وبعضها لا يصلح فيه الفعل نحو: أما عندك فزيد ، وجئت فإذا عندك زيد ؛ لأن إما وإذا الفجائية لا يليها فعل ، وهذا المذهب هو الصحيح ، وهو مذهب الأخفش تصريحًا ، ومذهب سيبويه إيماء كما قال المصنف[(١)] . وقوله "لا لفعله" هو قول الفارسي[(٢)] والزمخشري[(٣)] وغيرهما ، ونسب إلى سيبويه .

التقدير عندهم: استقر عندك ، وفي الدار ، ورجح بوجهين:

أحدهما: أن أصل العمل للفعل وعورض بأن الموضع للمفرد .

الثاني: أن تقدير الفعل متعين في الصلة ، ورد بالفرق بأنه في الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد وظاهر قوله في الأجود أن كلاً من الوجهين سائغ ، وإنما الخلاف في الأول ، وقال بعض المتأخرين في الظرف والجار والمجرور: إذا وقعا خبرًا أربعة مذاهب:

أحدها: أنهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم الفاعل .

الثاني: أنهما من قبيل الجمل فيكون العامل فيهما فعلاً نحو: كان واستقر وهو مذهب جمهور البصريين .

الثالث: أنه يجوز أن يكونا من قبيل المفردات وأن يكونا من قبيل الجمل وهو اختيار بعض المتأخرين .

والرابع: أنهما قسم برأسه وقد تقدم حكايته عن ابن السراج ، وقوله: " ولا للمبتدأ " قال ابن خروف[(٤)]: العامل عند سيبويه في الظرف المبتدأ ، قال: وهو مذهب متقدمي أهل البصرة ونسبه ابن

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٨ .
(٢) الإيضاح العضدي ٤٣ .
(٣) المفصل ٢٤ .
(٤) شرح التسهيل ١/ ٣١٤ .

أبي العافية[1] إلى سيبويه ، فالظرف منصوب بالمبتدأ نفسه ، وهو خبر عنه ، وعمل النصب ؛ لأنه ليس الأول في المعنى ، فإذا كان الخبر هو الأول رفع .

قال المصنف[2]: ويبطل من سبعة أوجه:

أحدها: أنه مخالف للمشهور من غير دليل .

الثاني: أن قائله يوافق على أن المبتدأ عامل رفع ، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى ولا ريب في إمكان تقدير خبر مرفوع ينصب الظرف .

الثالث: أنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب ولا ثالث .

الرابع: أنه يلزم منه ارتباط متباينين دون رابط .

الخامس: أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل ، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني تقديره ، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغني عن تقديره .

السادس: أن الظرف الواقع خبرًا نظير المصدر نحو: ما أنت إلا أسيرًا في أن كلاًّ منهما مغنٍ عن مرفوع والمصدر منصوب بغير المبتدأ ، فوجب أن يكون الظرف كذلك إلحاقًا للنظير بالنظير .

السابع: أن عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع لا يكون إلا فعلاً وشبهه أو شبه شبهه ، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك فلا يصلح انتصاب الظرف المذكور به ، وفي بعض هذه الأوجه نظر ، قوله: "ولا للمخالفة" هذا قول الكوفيين ، فإذا قلت: زيد أخوك ؛ فالأخ هو زيد ، وإذا قلت: زيد خلفك ؛ فالخلف ليس بزيد ، لمخالفته له عمل النصب .

ورد بوجوه:

أحدها: أن مخالفة المتباينين معنى نسبته إلى كل منهما كنسبته إلى الآخر ، فإعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجح .

الثاني: أن المخالفة محققة من نحو: زيد وزهير ، ونهارك صائم ، وأنت فطر ، و"هم درجات" ولم تعمل .

الثالث: أن المخالفة لا تختص بالأسماء دون الأفعال وحق العامل أن يكون مختصًا .

ص: وما يعزي للظرف من خبرية وعمل؛ فالأصح كونه لعامله، وربما اجتمعا لفظًا.

ش : الذي اختاره المصنف هو مذهب ابن كيسان ، وظاهر قول السيرافي[3] . فإذا قلت: زيد خلفك فتسمية الظرف خبرًا مجازًا والخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف ، وكذا إذا قلت: زيد خلفك أبوه فأبوه يقال: فاعل بالظرف ، وليس على الحقيقة بل هو فاعل باسم الفاعل أو الفعل العامل في الظرف ، وكذلك تحمله الضمير المرفوع العائد على المبتدأ ، فالضمير مستكن في العامل المحذوف

---

(١) شرح الجزولية ٨٨٣ .
(٢) شرح التسهيل ١/ ٣١٥ ، ٣١٦ .
(٣) شرح التسهيل ١/٣١٨ .

والظرف خال من الضمير ، وذهب أبو على[١] وابن جني[٢] إلى انتقال الحكم إلى الظرف في ذلك كله ، واستدلّ لهذا المذهب بأنه لو كان الحكم للعامل - لجاز قائمًا زيد في الدار كما جاز مع إظهار العامل ، وأجيب بأنه لما حذف وصار نسيًا منسيًّا ضعف - فلم يجز التقديم ، والمنقول عن البصريين أنه يتحمل ضمير المبتدأ سواء تقدم على المبتدأ أم تأخر ، وأما إذا تقدم فلا ضمير فيه ، واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف[٣] عليه وأن يبدل منه كما فعل ذلك مع التأخير[٤] . انتهى .

ومنع السهيلي[٥] ارتفاع الاسم بعد الظرف والجار والمجرور بالاستقرار - عنى أنه فاعل ، وإن كان خبرًا أو صفة ، فإذا قلت: زيد في الدار أبوه ، فأبوه مبتدأ لا فاعل ، وقال في الإفصاح[٦]: المجرورات إذا كانت معتمدة على ما قبلها أي صفة أو حالاً أو خبرًا ، فأكثر النحويين على أن ما بعد المجرور مرتفع به ارتفاع الفاعل لا غير ، والمجرور في موضع الصفة أو الحال أو الخبر ، ومنهم من قال المجرور ، في هذا الحال خبر مقدم وما بعده مبتدأ وتكون الجملة في موضع الصفة أو الحال أو الخبر ، ومنهم من أجاز الوجهين كما يرى أبو الحسن في المجرورات والظروف وإن لم يعتمد ، وكلام سيبويه محتمل وكل تأول على مذهبه . انتهى .

وقوله: "وربما اجتمعا لفظًا" مثاله قول الشاعر:

لك العز إن مولاك عز وإن يهن ::: فأنت لدى بحبوحة الهون كائن[٧]

وفي هذا دليل على أن العامل في الظرف اسم فاعل .

ص: ولا يغني ظرف زمان غالبًا عن خبر اسم عين ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتًا دون وقت أو تعم إضافة معنى إليه أو يعم اسم الزمان خاص، أو مسؤول به عن خاص.

ش : لا يخبر بظرف الزمان عن اسم عين في غير ما ذكر فلا يقال: زيد اليوم لعدم الفائدة وأشار بقوله: "غالبًا" على ما جاء فيه الإخبار باسم الزمان عن العين وليس مما ذكره كقول امرئ القيس: اليوم خمر وغدًا أمر[٨] ، ويمكن تخريجه على حذف مضاف أي شرب خمر وحدوث أمر ، وقوله: "ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتًا دون وقت" مثاله: الهلال الليلة ، والرطب شهري ربيع والجباب شهرين والثلج شهرين . قال أبو الحسين بن عبد الوارث[٩] - وهو ابن أخت أبي على الفارسي: الهلال الليلة هو على ظاهره لا على حذف مضاف ؛ لأن الهلال يكون ظاهرًا ثم يستتر ثم يظهر

---

(١) العسكريات ١٠٨ .
(٢) الخصائص ٢/ ٣٨٦ .
(٣) في ر: ويعطف .
(٤) في ر: التأخر .
(٥) نتائج الفكر ٤٢٢ .
(٦) التذييل والتكميل ٤/ ٥٧ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٨ ، ٥/ ٣١٣ ، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٤٧ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٤٤ .
(٨) مجمع الأمثال ٢/ ٤١٧ ، ٤١٨ .
(٩) المقتصد ٢٩٠ ، وهو أبو الحسن محمد بن الحسين أخذ العلم عن خاله ، توفي ٤٢١هـ بغية الوعاة ١/ ٩٤ .

فلما اختلف[(١)] به الأحوال - أجرى[(٢)] مجرى الأحداث، قال عبد القاهر[(٣)]: ويوضحه أن الهلال ليس باسم وضع علمًا للنير كالشمس والقمر، وإنما هو اسم يتناوله في حال دون حال، والاسم الموضوع له القمر، فإذا قيل: الهلال؛ كأنه قيل: استنار القمر أو بدر القمر لذا قال: ابن السراج[(٤)]: لو قلت: الشمس اليوم، والقمر الليلة؛ لم يجز؛ لأنه غير متوقع فلا يتضمن الدلالة على الحدوث، وقوله: "أو تعم إضافة معنى إليه" وفي بعض النسخ أو تنوي. مقاله: أكل يوم ثوب تلبسه؟ وأكل يوم ضيف يؤمك؟ وقول الراجز:

أكـل عـام نعـم تحوونـه ::: يلقحـه قـوم وتنتجونه[(٥)]

التقدير: تجديد ثوب وقصد ضيف وإحراز نعم، وقوله: "أو يعم واسم الزمان خاص" مثاله: نحن في شهر كذا، وقوله: أو مسؤول به عن خاص مثاله: في أي الفصول نحن، ومذهب الجمهور أنه لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة سواء نصب أم جر بفي من غير تفصيل، وتأولوا ما ورد من ذلك على حذف مضاف.

ص: ويغني عن خبر اسم معنىً مطلقًا، فإن وقع من جميعه أو أكثره وكان نكرة رفع غالبًا، ولم يمتنع نصبه ولا جره بفي خلافًا للكوفيين، وربما رفع خبر الزمان الموقع في بعضه.

ش: أي: ويغني ظرف الزمان عن خبر اسم معنى مطلقًا أي سواء أوقع في جميعه أم في بعضه، فإن وقع في جميعه نحو: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْراً﴾ [الأحقاف: ١٥] و ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبا: ١٢] وأكثر نحو: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] وكان نكرة كما مثل رفع غالبًا ولم يمتنع نصبه، ولا جرّه بفي عند البصريين، ومنع الكوفيون النصب والجر بفي، ومستندهم: صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق، وهذا مبني على قول بعضهم: وإن في للتبعيض حكاه السيرافي وليس بصحيح، فإن في للظرفية بحسب الواقع في مصحوبها، ولهذا صح في الكيس درهم، وفي الكيس ملؤه من الدراهم، وإنما قيده بقوله: وكان نكرة؛ لأنه لو كان معرفة جاز فيه الرفع والنصب باتفاق من البصريين والكوفيين[(٦)] نحو: قيامك يوم الخميس، وصومك اليوم إلا أن النصب هو الأصل، والغائب وقوله: "وربما رفع خبرا الزمان الموقع في بعضه" أي[(٧)] سواء كان معرفة أم نكرة نحو: الزيارة يومُ الجمعة، أو يومَ والنصب أجود وأكثر، ونقل الاتفاق على جواز الوجهين المصنف[(٨)] في الشرح تبعًا للسيرافي، ويروي بالوجهين في شعر[(٩)] النابغة:

---

(١) في ر: اختلفت.
(٢) في ر: جرى.
(٣) المقتصد ٢٩٠، ٢٩١.
(٤) الأصول ١/ ٦٣.
(٥) الرجز لقيس بن حصين في خزانة الأدب ١/ ٤٠٩، والمقاصد النحوية ١/ ٢٥٩.
(٦) في ر: الكوفيين والبصريين.
(٧) سقطت من ر.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢١.
(٩) في ر: قول.

زعـــم الـــبوارح[7] ::: أن رحلتــنا غــدًا[8]

قيل: وليس الاتفاق بصحيح ؛ لأن هشامًا يوجب الرفع في النكرة .

ص: ويفعــل ذلك بالمكاني المتصرف بعد اسم عين راجحًا إن كان المكاني نكرة ومرجوحًا إن كان معرفة، ولا يخص رفع المعرفة بالشعراء[3] أو بكونه بعد اسم مكان خلافًا للكوفيين.

ش : الإشارة بقولـه: ويفعـل ذلـك إلى الرفع ، واحترز من غير المتصرف نحو: عندك فإنه رفعه ممتنع ، ومثال الـنكرة: " المسلمون جانب والمشركون جانب"[4] ونحن قدام وأنتم خلف . والنصب جائـز عـند البصـريين والكوفيين ، ولكن الرفع أرجح ، ومن زعم أن مذهب الكوفيين في هذا التزام الرفع ؛ فقد وهم ، ومثال المعرفة: زيد خلفك وداري خلف دارك ، فيجوز رفع خلف ونصبه في ذلك ونحـوه عند البصريين ، والمختار عندهم نصبه ، ولا فرق بين أن يكون المخبر عنه اسم مكان أو ذات أو غيره ، وقصر الكوفيون جواز الرفع على الشعراء[5] ، وعلى أن يكون خبر اسم مكان فلا يجيزون الـرفع في نحو: زيد خلفك وأمامك إلا في الشعر ، ويجيزونه في نحو: داري خلف دارك وأمامها مطلقًا في الشعر وغيره ، هذا معنى كلام المصنف في الشرح[6] .

ص: ويكثر رفع المؤقت المتصرف من الظرفين بعد اسم عين مقدر إضافة بعد إليه.

ش : المؤقت هو المحدود كيوم ويومين وثلاثة أيام وفرسخ وميل ، واحترز من غير المتصرف نحو: ضـحوة معيـنة[7] فإنـه يلـزم النصب على الظرفية وقولـه: من الظرفين يعني: الزماني والمكاني مثال ذلك: زيد مني يومان أو فرسخان ، أي بعد زيد فلو كان مختصًا ؛ لم يجز الرفع ، ولا النصب ، نحو زيد دارك أو بسـتانك ، أو البيـت أو المسجد إلا فـيها سمـع نحـو: زيـد جنـبك (ولا يقـاس علـيه: زيد يديك)[8] .

ص: ويتعين النصب في نحو: أنت مني فرسخين بمعنى: أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين.

ش : إنمـا تعين النصب على الظرفية في ذلك ونحوه ؛ لأن أنت مبتدأ ، ومني خبر بمعنى كائن مني أي: مـن أشياعي كقولــه تعـالى: ﴿ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي ﴾ [إبراهيم: ٣٦] وحينئذ يتعين نصب فرسخين عـلى الظرفـية بخلاف زيد مني فرسخان على تقدير: بعد زيد مني فرسخان ، فإن مني ليست فيه خبرًا بـل مـتعلقة بذلك المقدر ، والخبر فرسخان فمن رفع ؛ فعلى تقدير: بعد مكانك مني فرسخان ، ومن نصـب فعـلى الظرفية ، وقولـه: ما سرنا فرسخين تفسير معنىً ، والناصب للظرف الخبر المقدر الذي تعلـق بـه مـني لا هـذا الـذي قدره ، وإن كان ظاهره يوهم ذلك ، وهو كقول سيبويه[9]: تقديره: ما

---

(١) البيت من الكامل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩ .
(٢) في ر: الغداف .
(٣) في ر: بالشعر .
(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ١١٩ .
(٥) في ط: الشعر .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٢ .
(٧) في ر: معينًا .
(٨) سقط من ط .
(٩) الكتاب ١/ ٤١٧ .

دمت تسير فرسخين.

ص: ونصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملاً جائز إلا إن ذكر مع الأحد ونحوه مما لا يتضمن عملاً خلافًا للفراء وهشام.

ش: تقول: اليوم الجمعة برفع الجمعة[١] ونصبه، وكذلك نحو: الجمعة مما يتضمن عملاً كالسبت والعيد والفطر والنوروز، وذكر المصنف[٢] أن الرفع والنصب جائزان معها بلا خلاف؛ لأن كلها يقتضي عملاً ففي الجمعة معنى الاجتماع، وفي السبت معنى القطع، وفي العيد معنى العود، وفي الفطر معنى[٣] الإفطار، وفي الأضحى معنى التضحية، وفي النوروز معنى الاجتماع، وكذلك المهرجان، وأما الأحد ونحوه كالاثنين[٤] والثلاثاء والأربعاء والخميس فنقول: اليوم الأحد برفع اليوم ولا يجوز النصب لأنه[٥] لا يتضمن عملاً؛ فالأحد بمعنى الأول، والاثنين بمعنى الثاني، والثلاثاء بمعنى الثالث، والأربعاء بمنزلة الرابع، والخميس بمنزلة الخامس، فتعين[٦] الرفع لئلا يخبر بظرف الزمان عن العين. والنصب إنما هو على أنه كائن فيها شيء ولا شيء كائن فيها بخلاف الجمعة، فإن معنى الاجتماع يصلح لكينونته في اليوم فيكون اليوم ظرفًا له، وأجاز الفراء وهشام[٧] النصب في جميع ذلك مع الرفع فأجاز اليوم الأحد بالرفع والنصب، فإذا رفع جعل الذي بعده بعينه، وإذا نصب بني على الآن، ومعنى هذا أن الآن أعم من الأحد والاثنين فيجعل الأحد والاثنين واقعًا في الآن كما تقول: في هذا الوقت هذا اليوم. قال المصنف[٨]: وقد قال سيبويه[٩] ما يقوي هذا؛ لأنه قد أجاز اليوم يومك بنصب اليوم بمعنى الآن، وقال: لأن الرجل قد يقول: أنا اليوم أفعل ذلك، ولا يريده يومًا بعينه؛ فهذا مما يقوي قول الفراء وللمحتج لسيبويه أن يقول قول القائل: اليوم يومك بمعنى اليوم شأنك، وأمرك الذي ذكرته فأجريا مجرى واقع وموقوع فيه بخلاف اليوم الأحد. انتهى.

ص: وفي الخلف مخبرًا به عن الظهر رفع ونصب، وما أشبههما كذلك، فإن لم يتصرف كالفوق والتحت؛ لزم نصبه.

ش: من قال: ظهرك خلفك برفع خلف فوجهه أن الخلف في المعنى الظهر، ومن نصبه جعله[١٠] ظرفًا. وقوله: "وما أشبههما كذلك" نحو: رجلاك أسفلك، ونعلاك أسفلك فيجوز رفع أسفلك ونصبه على ما تقدم وقرئ: ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢] بالرفع[١١] والنصب[١٢]،

---

(١) في ر: اليوم.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٣.
(٣) سقطت في ر.
(٤) سقطت في ط.
(٥) في ر: لأن ذلك.
(٦) في ر: فيتعين.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٣.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٣.
(٩) الكتاب: ١/ ٤١٩.
(١٠) في ط: فجعله.
(١١) معجم القراءات ٢/ ٤٥٢.
(١٢) معجم القراءات ٢/ ٤٥٢.

وقوله: "فإن لم يتصرف . . . " إلى آخره تقول: رأسك فوقك، وتحتك رجلاك بنصب فوق وتحت لا غير؛ لأنهما لا يتصرفان أي: لم يستعملا إلا ظرفين، وأجاز بعضهم الرفع فيما إذا كان من الجسد نحو: فوقك رأسك وتحتك رجلاك بخلاف ما ليس منه نحو: فوقك قلنسوتك، وتحتك نعلك فإنه لا يجوز فيه الرفع، وهذا التفصيل ضعيف؛ لأن السماع لا يساعده.

ص: ويغني عن خبر اسم عين باطراد مصدر يؤكده مكررًا أو محصورًا وقد يرفع خبرًا.

ش: مثاله مكررًا: زيد سيرًا سيرًا الأصل: يسير سيرًا فحذف الفعل، واستغنى بمصدره، وجعل تكريره بدلاً من اللفظ بالفعل؛ فلزم إضماره، ومثال المحصور: ما أنت إلا سيرًا أو السير أو سير البريد (وإنما أنت سيرًا أو السير أو سير البريد)[1] يستوي في ذلك النكرة، والمعرفة بأل، والمضاف والأصل في ذلك: يسير سيرًا فحذف وأقيم: لحصر مقام التكرار في كونه سببًا لوجوب الإضمار، والسير في هذه الأمثلة متصل بزمان الإخبار لم ينقطع، فإن أردت أنه سار ثم انقطع أو أنه يسير في المستقبل أظهرت الفعل فقلت: ما أنت إلا تسير سيرًا. ذكر ذلك سيبويه، وقوله: وقد يرفع خبرًا مثاله: زيد سير سير، وما أنت إلا سير البريد[2] (وما أنت إلا شرب الإبل)[3] بالرفع على الآخر: الأول مبالغة، وإذا أخبرت بالمصدر عن عين فثلاثة مذاهب: مذهب سيبويه[4]: أن ذلك على سبيل المبالغة بجعل المصدر عين الذات، ومذهب المبرد[5]: أنه على حذف مضاف. ومذهب الكوفيين[6]: أنه محرف عن أصله، فزيد عدل ومعناه عادل وتقدم ذكر هذه المذاهب.

ص: وقد يغني عن الخبر غير ما ذكر من مصدر أو مفعول به أو حال.

ش: مثال المصدر: زيد سيرًا أي: يسير سيرًا، ومثال المفعول به قولهم[7]: إنما العامري عمامته أي: يتعهد عمامته، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾ [الزمر: ٣] ويحتمل أن يجعل من ذلك قول العرب: حسبت أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها. أي: فإذا هو يساويها في اللسع فلما حذف الفعل؛ انفصل ضمير النصب. وهذه المسألة تسمى بالزنبورية وهي شهيرة. وليس هذا موضع بسط الكلام عليها.

ومثال الحال ويغني بها المغايرة للحال السابقة في مسألة: ضربي زيدًا قائمًا ما حكى الأخفش[8] من قول بعضهم: زيد قائمًا، والأصل ثبت قائمًا أو عرف قائمًا وما حكاه الأزهري[9] من قول بعضهم: "حكمك مسمطًا"[10] أي: حكمك لك مثبتًا، وروى عن علي (رضي الله عنه) أنه

---

(١) سقطت من ط.
(٢) سقطت من ر.
(٣) سقطت من ط.
(٤) الكتاب ١/ ٣٣٦، ٣٣٧.
(٥) المقتضب ٣/ ٢٣٠.
(٦) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨.
(٧) سقطت من ط.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك.
(٩) تهذيب اللغة (سمط).
(١٠) مجمع الأمثال ١/ ٢١٢.

قرأ: ﴿ ونحن عصبةً ﴾ [يوسف: ١٤] بالنصب[١] وعلى هذا تخريج قول النابغة الجعدي:

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ::: سواها ولا في حبها متراخيًا[٢]

أي: لا أنا أرى باغيًا .

ص: وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدًا بعطف وغير عطف.

ش : مثال ذلك بعطف: زيد فقيه وكاتب وشاعر ولا خلاف في هذا ، ومثاله بغير عطف قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٤ - ١٦] وقول الراجز:

من يك ذا بت فهذا بتي ::: مقيظ مصيف مشتي[٣]

وهذا فيه خلاف ومن منعه قدر لكل خبر غير الأول مبتدأ ، أو جعل الثاني صفة للأول ، والمنع اختيار ابن عصفور[٤] ، وكثير من المغاربة ، والصحيح الجواز كما في النعوت ، وقد أجاز سيبويه[٥]: هذا رجل منطلق على أنهما خبران .

ص: وليس من ذلك ما تعدد لفظًا دون معنىً ولا ما تعدد لتعدد[٦] صاحبه حقيقة أو حكمًا.

ش : مثال ذلك[٧] ما تعدد لفظًا دون معنى: هذا حلو حامض أي: مزٌ ، وزيد أعسر يسر أي: أضبط ، وهو الذي يعمل بكلتا يديه ، ومثال ما تعدد لتعدد صاحبه حقيقة: بنو زيد فقيه وكاتب وشاعر ، ومثال ما تعدد لتعدد صاحبه حكمًا قوله تعالى: ﴿ اعلَمُواْ أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلادِ ﴾ [الحديد: ٢٠] وقول الشاعر:

والمرء ساع لأمر ليس يدركه ::: والعيش شح وإشفاق وتأميل[٨]

والحاصل أن تعدد الخبر على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يتعدد لفظًا ومعنى ، لا لتعدد المخبر عنه ، وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على كل من الخبرين ، أو الإخبار ، وهذا النوع يجوز استعماله بالعطف اتفاقًا وبغير عطف على الصحيح كما تقدم .

الثاني: أن يتعدد لفظًا لا معنىً لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد ، ولا يجوز في هذا النوع العطف ؛ لأن مجموعه بمنزلة مفرد خلافًا لأبي علي[٩] في إجازته هذا حلو حامض .

الثالث: أن يتعدد لتعدد صاحبه ، ولا يستعمل هذا النوع دون عطف ؛ فما كان من النوع الأول صح أن يقال: فيه خبران وثلاثة ، بحسب تعدده ، وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر فيه بغير

(١) وانظر: إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ٥٠ .
(٢) البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٧١ .
(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٨٩ .
(٤) شرح الجمل ١/ ٣٥٨ وما بعدها .
(٥) الكتاب ٢/ ٨٣ .
(٦) سقطت من ر .
(٧) سقطت من ط .
(٨) البيت من البسيط ، وهو لعبدة بن الطيب في ديوانه: ٧٥ .
(٩) شرح التسهيل ١/ ٣٢٧ .

لفظ الواحد[1] إلا مجازًا.

تنبيهات:

الأول: قال الأخفش[2] في المسائل الكبير: قولهم: هذا حلو حامض إنما أرادوا هذا حلو فيه حموضة، فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول، وليس قولهم: إنهما جميعًا خبر واحد بشيء، والجمهور على أنهما خبران في معنى خبر واحد.

الثاني: نقل عن أبي علي الفارسي[3]: أن نحو حلو حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني؛ لأن الأول ينزل من الثاني منزلة الجزء، وصار الخبر إنما هو بتمامهما، وقال بعضهم: الضمير يعود من معنى الكلام كأنك قلت: هذا مز؛ لأنه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير ولا انفراد أحدهما به؛ لأنه ليس أولى من الآخر، ولا أن يكون فيهما ضمير واحد؛ لأن عاملين لا يعملان في معمول ولا أن يكون فيهما ضميران؛ لأنه يصير التقدير: كله حلو وكله حامض، وليس هذا الغرض منه، وقيل: إن كلا منهما تحمل ضميرًا لاشتقاقهما، ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبرًا على حياله؛ لأن المقصود جمع الطعمين، والمعنى أن فيه حلاوة وفيه[4] حموضة، واختاره الشيخ أثير الدين[5].

الثالث: ثمرة الخلاف في تحملهما أو تحمل أحدهما تظهر في نحو: هذا البستان حلو حامض رمانه، فإن قلنا: لا يتحمل الأول ضميرًا؛ تعين رفع الرمان بالثاني، وإن قلنا: إنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع إن قلنا بجواز تنازع السببي المرفوع، وسيأتي في بابه، وذكر أبو الفتح أنه راجع أبا علي نيفًا وعشرين سنة في عود الضمير في هذا الفصل حتى تبين له.

الرابع: أنه ذكر في البديع: أنه لا يجوز الفصل في هذين الخبرين، ولا تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين ولا تقدم أحدهما ولا تأخر الآخر (وأجازه بعضهم)[6].

ص: وإن توالت مبتدآت: أخبر عن آخرها مجعولاً هو وخبره خبر متلوه، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده ويضاف غير الأول على ضمير متلوه، أو يجاء بعد خبر الأخير بروابط المبتدآت أوّل الآخر وتال المتلو.

ش: فهذان طريقان مثال الأولى: زيد عمه خاله، أخوه أبوه قائم، والمعنى أبو أخي خال عم زيد قائم فهذه الطريق تجعل[7] الروابط في المبتدآت، ومثال الثانية: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه والمعنى: الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد فهذه الطريق تجعل[8]

---

(١) في ر: الوحدة.

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٩٢، ٩٣.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٢٧.

(٤) سقطت من ر، ط.

(٥) التذييل والتكميل ٤/ ٩٢، ٩٣.

(٦) سقط من ط.

(٧) في ط: فهذا الطريق يجعل.

(٨) في ط: فهذا الطريق يجعل.

الروابط في الأخبار، ويتفرع من الطريقين طريقٌ ثالثٌ[١] مركبه منهما ولها صور فلا نطول بها لأنها واضحة.

فصل: تدخل[٢] الفاء على خبر المبتدأ وجوبًا بعد أما إلا في ضرورة أو مقارنة قول أغنى عنه المقول.

ش: لما كان الخبر مرتبطًا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه؛ لم يحتج إلى حرف رابط بينهما إلا أنه قد لحظ في بعض الأخبار ما يدخله[٣] الفاء وهو الشرط والجزاء فدخلت الفاء، ودخولها على ضربين: واجب وجائز فالواجب بعد أما[٤] نحو: أما زيد فقائم إلا في ضرورة فإنها قد تحذف كقوله:

أما القتال لا قتال لديكم[٥]

أو مقارنة قول أغني عنه المقول كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي فيقال لهم: أكفرتم، وقد أعاد هذه المسألة في باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك وقوله في ألفيته:

وحذف ذي الفاء قل في نثر إذا ::: لم يك قول معها قد نبذا

يدل على أنها قد تحذف في النثر دون القول على قلة، ومنه ما خرج البخاري من قوله ﷺ: «أما بعد ما بال أقوامٍ يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله» وهذا[٦] على طريقة المصنف في الاحتجاج بما ورد في الحديث.

ص: وجوازًا بعد مبتدأ واقع موقع "من" الشرطية أو "ما" أختها.

ش: الوجهان أعني دخول الفاء وعدم دخولها فيما سيذكر مرتبان على معنيين إن قصد أن الخبر مستحق بالصلة أو الصفة دخلت الفاء، ولا بد، وإلا لم تدخل واحتمل أن يكون مستحقًا به وبغيره، ويعني بقوله: "واقع موقع[٧] من الشرطية أو ما" أن يكون فيه عموم، فلو قصد بالموصول أو الموصوف تخصيصًا نحو الذي يزورنا؛ له درهم تريد شخصًا بعينه؛ لم تدخل الفاء خلافًا لبعضهم، ولذلك زعم هشام[٨] أن الموصول أو الموصوف[٩] إذا أكد لم يجز دخول الفاء في خبره مع استيفاء الشروط لذهاب معنى الجزاء بذلك ويعضده أن ذلك لا يحفظ من كلام العرب.

ص: وهو ال الموصولة بمستقبل عام أو غيرها موصولاً بظرف أو شبهه أو فعل صالح للشرطية أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة أو مضاف إليها مشعر بمجازاة أو موصوف بالموصول المذكور أو

---

(١) في ط: وينتزع من الطريقتين طريقة ثالثة.
(٢) في ط: وتدخل.
(٣) في ر: تدخله.
(٤) سقطت من ر، ط.
(٥) صدر بيت من الطويل وعجزه: ولكن سيرًا في عراض المواكب، وهو للحارث المخزومي.
(٦) في ر: هذا.
(٧) سقطت من ط.
(٨) التذييل والتكميل ٤/ ٩٦.
(٩) في ط: المعرف.

مضاف إليه.

ش: مثل المصنف آل بقوله - تعالى -: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] قال: فلو قصد به معنى أو عهد فارق آل شبه من أو ما فلم تدخل الفاء، ولم يحك المصنف في هذه المسألة خلافًا، وذكر غيره أن الفراء والمبرد والزجاج أجازوا دخول الفاء في خبرها، ونقل عن الكوفيين، ومنعه جمهور البصريين، وخرجوا الآية ونحوها على حذف الخبر أي فيما يتلى عليكم السارق والسارقة، أي حكم السارق والسارقة، وقوله: أو غيرها يعني غير آل من الموصولات موصولاً بظرف كقول الشاعر:

ما لدى الحازم اللبيب معارًا ::: فمصون وماله قد يضيع[١]

أو شبهه - يعني الجار والمجرور - كقوله: ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣] أو بفعل صالح للشرطية كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى: ٣٠] ويدل على أن ما موصولة سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر، واحترز من أن تكون الصلة غير هذه الثلاثة؛ كالجملة الاسمية نحو: الذي أبوه محسن مكرم فلا تدخل الفاء، ونص ابن الحاج على أنه يجوز أن تكون الصلة اسمية، وتدخل الفاء نحو: الذي هو[٢] يأتيني فله درهم، والذي هو في الدار؛ فلذا قال: ولا مانع من ذلك، واحترز بقوله: "صالح للشرطية" من ما لا يصلح فلا تدخل الفاء معه وله[٣] صور:

إحداها: أن يكون ماضيًا معنىً نحو: الذي زارنا أمس له كذا، ولا يجوز فله كذا، وقد أجازه بعضهم، واستدل بقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٦٦] ويؤول على معنى التبيين كأنه قيل: وما تبين إصابته إياكم.

الثانية: أن تكون أداة قد باشرته نحو: الذي إن يكرمني أكرمه هو مكرم، وأجازه بعضهم.

الثالثة: أن يكون مصدرًا بحرف استقبال كالسين أو سوف أو لن أو بقد أو بما النافية، وقيل: لا يشترط في الفعل الواقع صلة أوصفة قبوله لأداة الشرط[٤]، وأجاز الذي ما يؤذيني فله درهم.

وقوله: "أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة يعني: الظرف وشبهه والفعل الصالح للشرطية نحو: رجل عنده حزم فسعيد، وعبدٌ لكريم فبما يضيع، وكل[٥] نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب قال الشاعر:

يرجو فواضل رب سيبه حسن ::: وكل شيء لديه فهو مسؤول[٦]

وقوله: أو موصوف بالموصول المذكور مثاله: ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٣٤.
(٢) سقطت في ط.
(٣) في ط: فله.
(٤) سقطت في ط.
(٥) زيادة في ط.
(٦) البيت من البسيط، وهو لعبدة بن الطيب في ديوانه ٧٥، ويروى خير بدل شيء، ومقبول بدل مسؤول.

عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ﴾ [النور: ٦٠] وقول الشاعر:

صلوا الحزم فالخطب الذي تحسبونه ::: يسيرًا فقد تلقونه متعسرًا[١]

وفي هذا خلاف، وصحح بعضهم المنع قال: لأن المخبر عنه ليس مشبه[٢] لاسم الشرط، وعلى هذا فيتأول الآية. وقوله: أو مضاف إليه يعني إلى الموصول نحو: غلام الذي يأتيني فله درهم، ومنه قول زينب بنت الطثرية ترثي أخاها:

يسرك مظلومًا ويرضيك ظالمًا ::: وكل الذي حملته فهو حامله[٣]

ص: وقد تدخل على خبر كل مضافًا إلى غير موصوف أو إلى موصوف بغير ما ذكر.

ش: مثال الأول: ما جاء في بعض الأذكار المأثورة عن السلف: "كل نعمة فمن الله" ومثال الثاني: قول الشاعر:

كل أمر مباعدٍ أو مدان ::: فمنوط بحكمة المتعالي[٤]

ص: وعلى خبر موصول غير واقع موقع الشرطية ولا ما أختها.

ش: مثال ذلك قوله تعالى[٥]: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٦٦] وقد سبق أن بعض النحويين أجاز ذلك، ومن منع يأول الآية على ما تقدم.

ص: ولا تدخل على خبر غير ذلك خلافًا للأخفش.

ش: فإنه أجاز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط نحو: زيد فمنطلق، ويحتج بقول الشاعر:

وقائلة خولان فانكح فتاتهم[٦]

وبقول عدي بن زيد:

أنت فانظر لأي ذاك تصير[٧]

ولا حجة فيهما لاحتمال كون خولان خبر مبتدأ محذوف أي: هؤلاء خولان، وكون أنت فاعل فعل مقدر فسره الظاهر، وأجاز الفراء[٨] وجماعة منهم الأعلم دخولها في[٩] خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط إذا كان أمرًا أو نهيًا نحو: زيد فاضربه وزيد فلا تضربه، وأجاز أبو إسحاق[١٠]

---

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في تسهيل الفوائد ١/ ٢٤٥.
(٢) في ط: يشبه.
(٣) البيت من الطويل، وهو لزينب بنت الطثرية، وينسب أيضًا للعجير السلولي في الحماسة ١/ ٤٥٠، واللسان (عذر).
(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٣٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٧.
(٥) زيادة في ط.
(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وأكرومة الحيين خلو كما هيا، هو بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٣١٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٨.
(٧) عجز بيت من الخفيف، وصدره: أرواح موتى أم بكور، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٨٤.
(٨) معاني القرآن ٢/ ٤١٠.
(٩) في ط: على.
(١٠) معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣٣٨، ٣٣٩.

أن يكون هذا مبتدأ وفليذوقوه خبرًا في قولـه تعالى: ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ [ص: ٥٧] والصحيح المنع .

ص: وتزيلها نواسخ الابتداء إلا إن وأن ولكن على الأصح.

ش : فـلا يقـال: كـان الذي يأتيني فله درهم [ولا ظننت الذى يأتيني فله درهم ، ولا ليت الذي يأتـيني فلـه درهـم][(١)] وعلـة ذلـك زوال شـبه المبتدأ بأداة الشرط ، وظاهر قول ابن السراج[(٢)] جواز دخـول الفـاء إذا كان الناسخ من باب كان بلفظ المضارع أو من باب ظن والفعل تحقيق نحو: علمت ولا يجيز في غير ذلك ، وقولـه: إلا أن وإن ولكن فيجوز دخول الفاء معها إذا لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء (ولم تعمل في الحال)[(٣)] بخلاف ليت ولعل وكأن فإنها مغيرة للمعنى فقوي شبهها بالأفعال فساوتها في المنع من الفاء ، وقولـه: "على الأصـح" راجـع إلى الـثلاثة المذكـورة ، والدليل على الجواز السماع ، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾[(٤)] [البروج: ١٠] وقال تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ [الأنفال: ٤١] وقال الشاعر:

ولكن ما يقضى فسوف يكون[(٥)]

وخـص ابـن عصفور جواز دخول الفاء بإن المسكورة ، وظاهر كلام المصنف أنه خلاف في غير الثلاثة ، وقد حُكي في لعل خلاف ضعيف .

* * *

(١) ما بين المعكوفين سقط في ط .

(٢) الأصول ٢/ ١٦٨ .

(٣) سقطت في ط .

(٤) زيادة في ط .

(٥) عجز بيت من الطويل ، وصدره: فوالله ما فارقتكم قالبا لكم ، وهو للأفوه الأودي في الدرر ٢/ ٤٠ ، وليس في ديوانه .

باب: الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها نصبت الخبر وبقي المبتدأ على رفعه فلم تعمل فيه شيئًا، والصحيح مذهب البصريين بدليل اتصال الضمائر بها، وهي لا تتصل إلا بالعوامل ثم اختلفوا بعد اتفاقهم على أنه منصوب بها: فقال الجمهور[١]: انتصابه مشبه (على أنه)[٢] بالمفعول، وقال الفراء[٣]: انتصب تشبيهًا له بالحال، وعن الكوفيين: انتصب على الحال، والصحيح الأول لوروده مضمرًا ومعرفة وجامدًا وأنه لا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال، واعترض بوقوعه جملة وظرفًا، ولا يقع المفعول كذلك، وأجيب بالمنع بل تقع الجملة موقع المفعول نحو: قال زيد: عمرو فاضل، والمجرور نحو: مررت بزيد، والظرف إذا توسع فيه.

ص: فبلا شرط: كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل وبات وصار وليس.

ش: يعني أن هذه الثمانية تعمل العمل المذكور بلا شرط أي: موجبة ومنفية، وصلة وغير صلة، وأما ليس فموضوعه للنفي، واختلف في فعليتها فذهب الجمهور[٤] إلى أنها فعل، وذهب ابن السراج[٥] وابن شقير[٦] والفارسي[٧] في أحد قوليه وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف، والصحيح مذهب الجمهور لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها، ووزن ليس فعل بكسر العين ثم خففت ولزم التخفيف، ولا يجوز أن يكون فعل بفتح العين؛ لأن المفتوح لا يخفف فكان يقال: لاس، ولا فعل بالضم إذ لم يرد يائي العين إلا هيئو، ولأنه كان يلزم ضم لامها مسندًا إلى ضمير المتكلم والمخاطب، وقد حكى الفراء[٨]: لست بضم اللام عن بعضهم وهو يدل على بنائها على فعل، وأما كان فوزنها فعل بالفتح، وعن الكسائي فعل بالضم ورد بأنه لو كان كذلك لما قالوا كائن.

ص: وصلة لما الظرفية ما دام.

ش: يعني أن دام لا تعمل عمل كان إلا بشرط أن تقع صلة لما الظرفية وهي المصدرية المراد بها وبصلتها التوقيت نحو: لا أكلمك ما دمت معرضًا فالتقدير: زمان دوامك فلو كانت ما مصدرية غير توقيتية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور، فإن وليها منصوب فهو حال نحو: يعجبني ما دمت صحيحًا أي: دوامك صحيحًا.

ص: ومنفية بثابت النفي مذكور غالبًا متصل لفظًا أو تقديرًا أو مطلوبة النفي زال ماضي يزال، وانفك وبرح وفتئ وفتأ وأفتأ وونى ورام مرادفتاها.

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥، والمقتضب ٣/ ٩٧.
(٢) سقط من ط.
(٣) التذييل والتكميل ٤/ ١١٦.
(٤) الكتاب ٢/ ٣٧.
(٥) الأصول ١/ ٨٢.
(٦) التذييل والتكميل ٤/ ١١٧.
(٧) الحلبيات ٢٢٢، ٢٢٣.
(٨) معاني القرآن ٣/ ٦٢.

ش: يعني أن هذه الأفعال المذكورة أعني[1]: وما بعدها لا تعمل العمل المذكور إلا بشرط أن تكون منفية أو مطلوبة النفي، وشمل قوله: "بثابت النفي" كل نافٍ حتى ليس نحو قوله:

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز ::: كل ذي عفة مقل قنوع[2]

وغير كقوله:

غير منفك أسير هوى ::: كل وأن ليس يعير[3]

وقلما نحو: قلما يزال عند الله يذكرك بمعنى ما يزال، واحترز بثابت من أن يدخل الاستفهام على النفي للتقدير نحو: ألم يزل يفعل، وألست تزال تفعل، فإن أريد مجرد الاستفهام على النفي، جاز، وأشار بقوله: "مذكور غالبًا" إلى أن النافي قد يحذف كقوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٥٨] أي: لا تفتؤ وينقاس الحذف في المضارع جواب قسم، وشذ في الماضي جواب قسم كقوله:

لعمرو أبي دهماء زالت عزيزة[4]

أي: لا زالت، وشذ في المضارع غير جواب كقوله:

وأبرح ما أدام الله قومي ::: بحمد الله منتطقًا مجيدًا[5]

[أي لا أبرح وقيل: لا حذف والمعني أزول عن أن أكون منتطقًا مجيدًا[6]] أي: صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي فإنهم يكفونني ذلك، وقوله: "متصل لفظًا" كما مثلنا أو "تقديرًا" إشارة إلى أنه قد يفصل بين حرف النفي والفعل كقوله:

ولا أراها تزال ظالمة ::: تحدث لي فرجة وتنكؤها[7]

أي: وأراها لا تزال، وقوله:

ما خلتني زلت بعدكم ضمنًا ::: أشكو إليكم حموة الألم[8]

أراد خلتني ما زلت، وخلت هنا بمعنى أيقنت وهو غريب، قال المصنف: وكذا المفصول بالقسم كقوله:

فلا[9] وأبي دهماء زالت عزيزة[10]

وقوله: " أو مطلوبة النفي" هو معطوف على قوله: "أو منيفة" والمراد به ما يقع بعد النهي والدعاء كقوله:

---

(١) في ط: يعني.
(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ١/ ١٨٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٣، وشرح الأشموني ١/ ١٠٩.
(٣) البيت من المتدارك، ولم أعثر عليه.
(٤) صدر بيت من الطويل وعجزه: على وإن قد قل منها نصيبًا، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٦.
(٥) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير في المقاصد النحوية ٢/ ٦٤، ولسان العرب (نطق).
(٦) ما بين المعكوفين سقط في ط.
(٧) البيت من المنسرح، وهو منسوب لإبراهيم بن هرمة في شرح شواهد المغنى/ ٢٢١.
(٨) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في لسان العرب (ضمن)، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٦.
(٩) في ر: لعمر.
(١٠) سبق تخريجه.

صـاح شمـر ولا تـزل ذاكـر المـو ::: ت فنـسيانه ضـلال مـبين[١]

وقولـه:

ولازال منهلاً بجرعائك القطر[٢]

وقولـه: "زال ماضـي يـزال" احـتراز مـن التي بمعنى تحول فإن مضارعها يزول ، وهو فعل لازم ومـن زال الشيء بمعنى عزلـه فمضارعه يزيل وهو فعل متعدد ووزن زال الناقصة فعل بكسر العين ، وحكـى الفراء[٣] في مضارع الناقصة يزيل ، وحكى غيرهم لا أزيل أقول ذلك وحكاه الكسائي أيضًا فـيكون علـى فعـل بالفـتح ، وزعـم الفراء[٤] أن الناقصة مغيرة من زال التامة بنوها على فعل بكسر العـين بعـد أن كانت مفتوحة فرقًا بين التمام والنقصان . فعينها واو ، وأجاز ابن خروف[٥] أن تكون الناقـصة من زاله يزيله: إذا مازه منه فعينها ياء . والصحيح أنها قسم ثالث ومعناها برح وعينها ياء ، وقـولـه: وفتـئ وفـتأ وأفتأ . قال في المحكم[٦]: ما فتئت أفعل ، وما فتأت أفتأ فتيئًا وفتوءًا ، وما أفتأت الأخـيرة تميمية أي: مـا بـرحت ، وذكر الثلاثة[٧] أيضًا أبو زيد وذكر الصغاني[٨] فتؤ يفتؤ على وزن طـرف لغة في فتأ ، وقولـه: "وونى ورام مرادفتاها" أي: مرادفتا فتئ وأخواتها وقيدهما بذلك احترازًا مـن ونـى بمعنى فتر ورام بمعنى حاول وبمعنى تحول ومضارع التي بمعنى تحول يريم كمضارع الناقصة والـتي بمعنـى حـاول يـروم . قـال المصنف[٩]: وهـي وونى بمعنى زال غريبتان ، ولا يكاد النحويون يعرفونها إلا من عني باستقراء الغريب ، ومن شواهد استعمالها وقولـه[١٠]:

لا يـني الخـب شـيمة الخـب مـا دام ::: فـلا تحـسبه ذا ارعـواء[١١]

وقولـه:

إذا رمـت ممـن لا يـريم متـيمًا ::: سـلوًا فقـد أبعدت في رؤمك المرمى[١٢]

انتهى .

وذكـر بعـض المغاربـة أن بعـض الـبغداديين زاد "وني" في أفعال هذا الباب ، ورد بأن الفعل قد يكـون بمعنـى فعـل آخـر ، ولا يكـون لـه حكمه والتزام التنكير في المنصوب لا دليل على أنه حال ، وأمـا البيت الـذي استدل بـه المـصنف ، فليست شيمة الخب فيه خبرًا بل منصوب على إسقاط

(١) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٣٠ ، والدرر٢/ ٤٤ ، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤ .
(٢) عجز بيت من الطويل ، وصدره: وإني لتعروني لذكراك هذه ، وهو لأبي صخر الهذلي في خزانة الأدب ٣/ ٢٥٤ ، والدرر٣/ ٧٩ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٧ .
(٣) الحلبيات ٢٧٧ .
(٤) التذييل والتكميل ٤/ ١٢٢ .
(٥) التذييل والتكميل ٤/ ١٢٢ .
(٦) المحكم (فتا) .
(٧) في ط: في الثلاثة .
(٨) التذييل والتكميل٤/ ١٢٣ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٤ .
(١٠) سقطت في ط .
(١١) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٨ .
(١٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٩ .

الخافض ، والأصل عن شيمة الخب ، وما استدل به على رام يحتمل الحال لتنكيره .

تنبيه: ما زال وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب ما قبلها فإن كان قبلها متصلة الزمان ؛ دامت له كذلك نحو: ما زال زيد عالمًا ، وإن كان قبلها في أوقات ؛ دامت كذلك نحو: ما زال زيد يعطي الدراهم ، وبهذا يعلم فساد قول من نقد على ذي الرمة:

ولا زال منهلا بجرعائك القطر[١]

ص: وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية ولم يلزم التصدير أو الحذف أو عدم التصرف بألا يثنى ولا يجمع أو الابتدائية أو لمصحوب لفظي أو معنوي.

ش : مثال ما أخبر عنه بالطلبية: زيد أكرمه وعمرو لا تهنه ، وبشر هل رأيته فلا تدخل هذه الأفعال على شيء من ذلك ، ومثال ما لزم التصدير: أسماء الشرط والاستفهام ، وما أضيف إليهما والمقرون بلام الابتداء وكم الخبرية خلافًا للأخفش في كم فإنه أجاز جعلها اسمًا لكان ؛ لأنها بمنزلة كثير فلا تلزم الصدر ، والصحيح المنع ؛ لأنها للمباهاة والافتخار فأشبهت الحرف الموضوع لذلك وهو رب ، وأيضًا فالسماع لم يرد بما قال ، ومثال ما لزم الحذف: المخبر عنه بنعت مقطوع ونحوه ، ومثال ما عدم التصرف: ايمن في القسم ، وطوبى للمؤمن[٢] وويل للكافر[٣] ، وسلام عليك ، ومثال ما لزم الابتدائية بنفسه: أقل رجل يقول ذلك إلا زيدًا أقاموه مقام: ما يقول ذلك رجل فلم تدخل عليه النواسخ ، ومثل المصنف أيضًا بقولهم: نولك أن تفعل أقاموه مقام: ينبغي لك أن تفعل ، وليس بجيد فإن العرب قد أدخلت عليه كان . قال النابغة:

فلم يك نولك أن تشفذوني ::: ودوني عارب وبلاد حجر[٤]

وأنشد الزمخشري في أساس البلاغة[٥]:

أن حسن إجمال وفارق حيرة ::: عنيت بنا ما كان نولك تفعل[٦]

يريد أن تفعل فحذف أن وارتفع الفعل ، وقال ابن هشام[٧]: وتدخل كان على هذا فيقال: ما كان نولك أن تفعل برفع نولك اسمًا لكان وبنصبه خبرًا مقدمًا ، ونولك بمعنى الواجب أي: ما كان الواجب أن تفعل ، ويجوز فيمن رفع نولك أن يضمر الأمر والشأن ، ويكون أن تفعل فاعل نولك ، وينوب الرافع والمرفوع مناب الجملة الفعلية التي يفسرها بها الأمر والشأن ، ويجوز فيمن رفع أن يكون اسم كان والفاعل يسد مسد الخبر لكان كما يسد مسد خبر المبتدأ . انتهى .

وإضمار ضمير الشأن فيها على ما ذكر لا يجوز عند البصريين إذ لا يفسر ضمير الشأن إلا

---

(١) سبق تخريجه .
(٢) في ط: المؤمنين .
(٣) في ط: الكافرين .
(٤) البيت من الوافر ، ولم أعثر عليه .
(٥) أساس البلاغة (نول) .
(٦) البيت من الوافر ، ولم أعثر عليه .
(٧) التذييل والتكميل ٤/ ١٢٩ .

بجملة مصرح بجزأيها ، ومثال ما لزم الابتدائية لمصحوب لفظي: المبتدأ بعد لولا الامتناعية وإذا الفجائية .

ومثال ما لزم الابتدائية لمصحوب معنوي ؛ ما التعجبية والمبتدأ في نحو: لله درك ، وما جرى مثلاً نحو ، الكلاب على البقر[١] والعاشية تهيج الأبية[٢] والأساس قبل الإبساس[٣] فهذه مبتدآت لا تدخل عليها كان ولا أخواتها[٤] .

ص: وندر: وكوني بالمكارم ذكريني.

ش : وجه ندوره وقوع الخبر فيه جملة طلبية وهذا صدر بيت عجزه:

ودلي دل ماجدة صناع[٥]

وقبله:

ألا يا أم فارع لا تلومي ::: على شيء رفعت به سماعي

وأول على وضع الأمر موضع الخبر أي: تذكريني كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ [مريم: ٧٥] .

ص: فترفعه ويسمى اسمًا وفاعلاً، وتنصب خبره ويسمى خبرًا ومفعولاً.

ش : المشهور أن يقال: اسم كان وخبرها ، وقد سماها المبرد[٦] فاعلاً ومفعولاً ، وعبر سيبويه[٧] باسم الفاعل واسم المفعول ، وهو من باب التشبيه .

ص: ويجوز تعدده خلافًا لابن درستويه.

ش : وشبهته أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدى إلى واحد فلا يزاد على ذلك . قال ابن أبي الربيع[٨]: ويظهر هذا من كلام سيبويه ، وهذا القول عندي أقوى . انتهى .

والصحيح الجواز ؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف وهو الابتداء فجوازه مع الأقوى أولى .

ص: وتختص دام والمنفي بما يعدم الدخول على ذي خبر مفرد طلبي.

ش : وذلك ، لأنها لا تتقدم خبرها فلا يقال: لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما زال زيد ولا أينما يكون ، وشمل المنفي بما زال وكان وغيرها من أفعال الباب ، وفي النهاية: لا يجوز أينما زال زيد عند البصريين ؛ لأن خبر ما زال لا يقدم عليها ، وأجازه الكوفيون . انتهى .

---

(١) مجمع الأمثال ٢/ ١٤٢ .
(٢) السابق ٢/ ٩٠ .
(٣) السابق ١/ ٥٩ .
(٤) في ط: وأخواتها .
(٥) البيت من الوافر ، وهو لبعض بني نهشل في خزانة الأدب .
(٦) المقتضب ٣/ ٩٧ .
(٧) الكتاب ١/ ٤٥ .
(٨) البسيط ٢/ ٦٨٩ .

وفهم من كلام المصنف أن المنفي بغير ما يدخل عليه نحو: أين لا يزال زيد، وغير المنفي أيضًا نحو: أين كان زيد، وإنما قيد الخبر بالمفرد؛ لأن غيره لا يدخل عليه أفعال الباب مطلقًا كما سبق.

ص: وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع لا لأنها تدل على زمن دون حدث فالأصح دلالتها عليهما إلا ليس.

ش: اختلف في سبب تسمية هذه الأفعال نواقص، فذهب المبرد[١] وابن السراج[٢] والفارسي[٣] وابن جني[٤] والجرجاني[٥] وابن برهان[٦] إلى أنها سميت بذلك؛ لأنها لا تدل على الحدث وهو ظاهر مذهب سيبويه[٧]، وإلى أنها ليس لها حدث ولا اشتقت منه كان يذهب الشلوبين[٨]. قال ابن هشام: والعجب منه يقول: ليس لها حدث ولا اشتقت منه وهو يملأ تعاليقه من هذا التقرير يعني تقرير مصدرها في نحو: يعجبني أن زيدًا أخوك أي: كون زيد أخاك، وذهب ابن خروف[٩] وتبعه ابن عصفور[١٠] إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها، قال: أو قد تقرر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع ولا تكون الأصول، وذهب قوم إلى أنها سميت نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، وإنما لم تكتف به؛ لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله: تقول: كان عبد الله أخاك فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة. قال المصنف[١١]: ودلالته على الحدث ظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافي، وأبطل المصنف[١٢] القول الأول بعشرة أوجه أقواها: أنه قد صرح بمصدرها معملاً عملها في قوله:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ::: وكونك إياه عليك يسير[١٣]

وهذا يرد على من زعم أن المنصوب في نحو: عجبت من كونك قائمًا حال قلت: الاستدلال بالبيت ظاهر غير أنه يحتمل أن يكون إياه مفعول فعل مقدر حذف فانفصل التقدير: وكونك تفعله، والضمير عائد على ما ذكر من البذل والحلم، وقد خرج المصنف على ذلك قولهم: فإذا هو إياها أي: فإذا هو يشبهها.

الثاني: أن الأفعال تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معًا إذ الدال على الحدث وحده المصدر وعلى الزمان وحده اسم الزمان.

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٣.
(٢) الأصول ١/ ٨٢ وما بعدها.
(٣) العسكريات ٩٦.
(٤) وشرح التسهيل ١/ ٣٨٨.
(٥) المقتصد ٣٩٨، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٨.
(٦) اللمع لابن برهان ٤٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٨.
(٧) الكتاب ١/ ٢٦٤.
(٨) التوطئة ٢٢٤.
(٩) شرح الجزولية ٩٥٢.
(١٠) شرح الجمل ١/ ٣٨٥.
(١١) شرح التسهيل ١/ ٣٤٠.
(١٢) شرح التسهيل ١/ ٣٤٠ وما بعدها.
(١٣) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في الدرر ١/ ٨٣.

الثالث: أن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليل.

الرابع: أنها لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان؛ لجاز أن تنعقد[1] جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما تنعقد منه ومن اسم الزمان.

الخامس: أن الأفعال لا تمتاز إلا بالحدث وإن تساوت في الزمان، فإذا زال ما به الافتراق وبقي ما به التساوي فلا فرق بين كان زيد غنيًّا وبين صار زيد غنيًّا، والفرق حاصل فيبطل ما يوجب خلافه.

السادس: أن من جملتها انفك ولا بد معها من ناف، فلو كانت لا تدل على الحدث؛ لزم أن يكون معنى ما انفك زيد غنيًّا: ما زيد غنيًّا في وقت من الأوقات الماضية وذلك نقيض المراد.

السابع: وقوع دام صلة لما المصدرية.

الثامن: أن دلالة الفعل على الحدث أقوى فكانت أولى بالبقاء.

التاسع: مجيء اسم الفاعل منها نحو:

وما كل من يبدي البشاشة كائن ::: أخاك إذا لم تلفه لك منجدًا[2]

واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان بل هو دال على الحدث ومن هو قائم به أو صادر عنه.

العاشر: أنها[3] لو كانت مجردة من الحدث لم يبن منها أمر كقوله تعالى[4]: ﴿ **كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ** ﴾ [النساء: ٣٥]. انتهى ما ذكره مختصرًا والمنصور ما ذهب إليه المصنف، واختلف القائلون بأن لها مصدرًا هل يجمع بينهما فتنصبه فيقال: كان زيد قائمًا كونًا؟ أجاز ذلك بعضهم، وبه قال السيرافي، ومنعه الجمهور، واختلف هل تعمل في الظرف والحال والجار[5] والمجرور؟ والظاهر أن الخلاف مرتب على الخلاف في دلالتها على الحدث، وقد علق بعضهم اللام في قوله تعالى: ﴿ **أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً** ﴾ [يونس: ٢] بكان.

ص: وإن أريد بكان ثبت أو كفل أو غزل وتواليها[6] الثلاث دخل في الضحى والصباح والمساء، وبظل دام أو طال، وبيات نزل ليلاً، وبصار رجع أو ضم أو قطع، وبدام بقي أو سكن، وببرح ظهر أو ذهب، وبوني فتر، وبرام ذهب أو فارق، وبانفك خلص أو انفصل، وبفتأ سكن أو أطفأ، سميت تامة وعملت عمل ما رادفت.

ش: أفعال هذا الباب ضربان: ضرب: يستعمل ناقصًا وتامًّا وهو الأكثر، وضرب: لا يستعمل إلا ناقصًا. فمن الأول: كان تكون ناقصة وهي لاقتران مضمون بالزمان الماضي، ومن أقسام

---

(١) في ر: ينعقد.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٣٤، والمقاصد النحوية٢/ ١٧، والدرر ٢/ ٥٨.
(٣) في ط: أنه.
(٤) زيادة في ط.
(٥) سقطت في ر.
(٦) في ر: وتبواليها.

الناقصة الثانية خلافًا لأبي القسم بن الأبرش[١] فإنه زعم[٢] أنها قسم برأسها، وخلافًا لمحمد بن مسعود الغزني[٣] فإنه زعم أنها من أقسام التامة، وتكون تامة لازمة ومتعدية فاللازمة بمعنى ثبت. قال المصنف: ثبوت كل شيء بحسبه فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو: كان الله ولا شيء معه، وبحدث:

إذا كان الشتاء فأدفئوني ::: [فإن الشيخ يهرمه الشتاء][٤]

وبحصر ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨] وبقدر أو وقع: ما شاء الله كان. والمتعدية بمعنى كفل يقال: كنت الصبي بمعنى: كفلته، وبمعنى غزل يقال: كنت الصوف بمعنى غزلته، ومنه تواليها الثلاث: أضحى وأصبح وأمسى تكون ناقصة وهي لاقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركها في الحروف. وتكون تامة بمعنى دخل في الضحى[٥] الصباح والمساء نحو قوله:

ومن فعلاتي أنني حسن القرى ::: إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها[٦]

ونحو قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] وتكون الثلاثة أيضًا بمعنى أقام في الأوقات المذكورة قالوا: إذا سمعت بشرى العين فاعلم أنه مصبح أي مقيم في الصباح، ومنه ظل تكون ناقصة وهي لاقتران مضمون الجملة بالنهار، وتكون تامة بمعنى دام وطال وزاد بعضهم بمعنى: أقام نهارًا، وذهب المها باذي[٧] ومن وافقه إلى أن ظل لا تستعمل إلا ناقصة وليس بصحيح، ومنه بات تكون ناقصة، وهي لاقتران مضمون الجملة بالليل، وتكون تامة بمعنى نزل ليلاً، قال المصنف[٨]: يقال: بات القوم وبات بالقوم إذا نزل بهم ليلاً تستعمل متعدية بنفسها وبالباء، وقال غيره: تكون تامة بمعنى أقام ليلاً.

ومنه صار تكون ناقصة وهي لانتقال الشيء من حالة إلى حالة لم يكن عليها، وتكون تامة بمعنى رجع فتتعدى بإلى كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] وبمعنى ضم أو قطع، وتتعدى حينئذ بنفسها إلى واحد يقال: صاره يصوره ويصيره أي: ضمه أو قطعه.

ومنه دام تكون ناقصة وتكون تامة بمعنى بقي، كقوله تعالى[٩]: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨] أو سكن ومنه: «ولا يبولن أحدكم في الماء الدائم»[١٠] أي: الساكن.

ومنه برح تكون ناقصة، وتكون تامة بمعنى ذهب أو ظهر[١١] وبالمعنيين فسر قولهم: برح

---

(١) الهمع ١/٣٦٩، وابن الأبرش هو خلف بن يوسف بن فرتون الأندلسي، توفي سنة ٥٣٢ هـ كشف الظنون ٧٦٣.
(٢) في ط: فزعم.
(٣) الهمع ١/٣٦٩، وكتابه البديع في النحو وهو كتاب خالف فيه النحاة على وما وصف صاحب المغني، توفي سنة ٤٢١ هـ كشف الظنون ٢٣٦ هـ.
(٤) ما بين المعكوفين زيادة في ط.
(٥) سقطت في ط.
(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦١، ولعبد الواسع بن أسامة في شرح المفصل ٧/ ١٠٣.
(٧) التذييل والتكميل ٤/ ١٤٦.
(٨) شرح التسهيل ١/ ٣٤٢.
(٩) زيادة في ط.
(١٠) رواه البخاري في كتاب الوضوء ٦٨.
(١١) في ط: ظهر أو ذهب.

الخفاء، ومنه ونى تكون ناقصة وتكون تامة بمعنى فتر يقال: ونيت بالأمر أني ونًا ووَنيًا أي: ضعفت وفترت وهذا أشهر من استعمالها ناقصة. ومنه رام تكون ناقصة وتكون تامة بمعنى ذهب أو فارق يقال: رمت من عند فلان، ورمت فلانًا قال الشاعر:

أبانا فلا رمت من عندنا ::: فإنا بخير إذا لم ترم[1]

ومنه انفك وتكون ناقصة وتكون تامة بمعنى خلص نحو: فككت الأسير فانفك، أو انفصل نحو: فككت الخاتم وغيره فانفك وهما متقاربان.

ومنه فتأ تكون ناقصة وتكون تامة بمعنى سكن أو أطفأ حكى الفراء[2]: أفتأته عن الأمر سكنته، أو أطفأ حكى الفراء[3]: أفتأته عن الأمر سكنته، والنار أطفأتها قيل: إنما ذكر ذلك أهل اللغة في مادة فثأ بالثاء المثلثة فهذا تمام القسم الأول.

وأما القسم الثاني: وهو الذي لا يكون إلا ناقصًا، فهو ما سكت عنه المصنف وهو: ليس وزال وفتىء بكسر التاء وافتأ، وقد[4] أجاز أبو علي في الحلبيات[5] وقوع زال تامة قياسًا لا سماعًا ولا نعلم أحدًا ذكر أن فتىء بكسر التاء تكون تامة إلا الصغاني[6] فإنه ذكر في نوادر الإعراب: فتئت عن الأمر فتًا إذا نسبته.

ص: وكلها تتصرف إلا ليس ودام.

ش: تصرفها أن يستعمل منها مضارع وأمر واسم فاعل ومصدر إلا أن الأمر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفيًا، وليس مجمع عليها أنها لا تتصرف وأما دام فنص كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرف وهو مذهب الفراء. وقال ابن الدهان[7]: ولا تستعمل في موضع دام يدوم؛ لأنه جرى كالمثل عند تميم[8]، وقال ابن الخباز[9]: ولم تتصرف ما دام؛ لأنها للتوقيت والتأبيد فتفيد المستقبل وأنشدوا:

ألبان إبل تعلة من مسامر ::: ما دام علكها على حرام
وطعام عمران بن أوفى مثلها ::: ما دام يسلك في الحلوق طعام[10]

فالأول للتوقيت والثاني للتأبيد. انتهى.

وقيل: لا يعرف ذلك البصريون يعني: عدم تصرفها.

ص: ولتصاريفها ما لها وكذا سائر الأفعال.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٢٥٤.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٣.
(٣) السابق الجزء والصفحة.
(٤) سقطت من ط.
(٥) الحلبيات ٢٧٣.
(٦) التذييل والتكميل ٤/ ١٣٤، ١٤٤.
(٧) السابق ٤/ ١٤٧.
(٨) في ط: عندهم.
(٩) الغرة المخفية ٢/ ٤٢١.
(١٠) البيتان من الكامل، وهما لرجل من بني تميم في الكامل ١/ ٥٩.

ش : [أي لتصاريفها ما لها من العمل والشروط وكذا سائر الأفعال[١]] فيثبت لغير الماضي منها ما ثبت للماضي من العمل .

ص: ولا تدخل صار وما بعدها على ما خبره فعل ماض.

ش : الذي بعد صار هو ليس ودام وزال وأخواتها فلا يقال: صار زيد علم ، وكذلك البواقي ؛ لأن هذه تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا وهذا متفق عليه ، وكذا ما جاء بمعنى صار .

ص: وقد تدخل عليه ليس[٢] إن كان ضمير الشأن.

ش : يعني: إن كان الذي خبره ماض وهو اسمها ضمير الشأن ، وذلك نحو[٣] ما حكى سيبويه من قول بعض العرب: "ليس خلق الله أشعر منه"[٤] ، وليس قالها زيد ، فاسم ليس في المثالين ضمير الشأن أي: ليس هو أي: الشأن والجملة بعدها هي الخبر ، وأجاز الشلوبين في قوله[٥]: ليس خلق الله مثله أوجهًا: أحدها: ما ذكر .

والثاني: أن يكون اسمها ضميرًا يعود على من ذكر .

والثالث: أن تكون ليس كما لا اسم لها ولا خبر ، وفي تقييد المصنف يكون اسمها ضمير الشأن نظر ، فإن ابن عصفور حكى اتفاق النحويين على ذلك من غير تقييد فإن قيل: ليس لنفي الحال ؛ فيلزم من الإخبار عنها تناقض فالجواب: أن ليس لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان ، فأما المقيدة فتنفها على حسب القيد هذا هو الصحيح ، وفي الغرة[٦]: وقد منعوا من قولهم ليس زيد قد ذهب ولا قد يذهب لتضاد الحكم بين قد وليس .

ص: ويجوز دخول البواقي مطلقًا خلافًا لمن اشترط اقتران الماضي بقد.

ش : يعني أنه يجوز دخول بواقي أفعال الباب على الماضي مطلقًا أي من غير اشتراط قد لا ظاهرة ولا مقدرة ، وهو الصحيح لكثرته في كلامهم نظمًا ونثرًا كثرة توجب القياس كقوله تعالى: ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ ﴾ [يوسف: ٢٦] و ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ [المائدة: ١١٦] ، ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ ﴾ [يونس: ٨٤] و ﴿ أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤٤] وقول الشاعر:

ثم أضحوا لكعب الدهر بهم ::: (وكذا الدهر حالاً بعد حال)[٧][٨]

وهو كثير ، وذهب الكوفيون إلى اشتراط اقترانه بقد وحجتهم أن كان وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان ، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها وكان ذكرها فضلاً ، ألا ترى أن

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من ر .
(٢) في ط: ليس عليه .
(٣) الكتاب ١/ ١٤٧ .
(٤) زيادة في ط .
(٥) شرح الجمل ١/ ٣٨١ .
(٦) التذييل والتكميل ٤/ ١٥٠ .
(٧) زيادة في ط .
(٨) البيت من الرمل ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٨٣ .

المفهوم من زيد قام، ومن كان زيد قام واحد، فإن جاء شيء من ذلك فإنه عندهم على إضمار قد؛ لأنه يقرب الماضي من الحال، واعلم أن قوله: "يجوز دخول البواقي عليه" مشروط بأن لا تكون بمعنى صار.

ص: ويجوز في نحو: أين زيد أين ما زال وتوسط ما بقي بغير ما من زال وأخواتها.

ش: غير ما: لم ومن ولا فتقول: أين لم يزل زيد، وأين لا يبرح عمرو، وأين لن ينفك بكر فلو كان النفي بما؛ لم يجز؛ لأن لها صدر الكلام، وفيه خلاف ابن كيسان وتقدم هذا في قوله: وتختص دام والمنفي بما بعدم الدخول على ذي خبر مفرد طلبي، وقياس أن النافية أن يكون كما في المنع؛ لأن لها صدر الكلام. ألا ترى أنها علق بها في قوله تعالى: ﴿ وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً ﴾.

ص: لا توسيط[1] ليس خلافًا للشلوبين.

ش: أجاز الشلوبين: أين ليس زيد بناء على اعتقادهم جواز تقديم خبر ليس والصحيح المنع كما سيأتي. قيل: ولا ينبغي أن يرد على الشلوبين بهذا؛ إنما يرد عليه: أن ليس موضعها نفي الأخبار لا نفي الذوات ومتعلق النفي إنما هو الخبر، وهو الذي يحتمل الصدق والكذب وليس الاستفهام إذا وقع خبرًا من الجمل الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب فلا يصح نفيها فلا تقع خبرًا لليس.

ص: وترد الخمسة الأوائل بمعنى صار.

ش: يعني كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل فمن ورودها بمعنى صار قوله تعالى: ﴿ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا ﴾ [الواقعة: ٦] وقول الشاعر:

ثم أضحوا كأنهم ورق جـ ::: ـف فألوت به الصبا والدبور[2]

وقال تعالى: ﴿ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ [آل عمران: ١٠٣] وقال النابغة.

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا[3]

والاستشهاد بقوله: أمست خلاء لا بقوله: وأمسى أهلها إذ لو كان بمعنى صار؛ لم يقع الماضي خبره وقال تعالى: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل: ٥٨] وزعم لكدة الأصفهاني[4] والمهاباذي[5] شارح اللمع وقبلهما السيرافي: أن ظل لا تستعمل بمعنى صار.

وزعم الزمخشري[6] أن بات تستعمل بمعنى صار قال المصنف[7]: وليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء. انتهى.

---

(١) في ط: توسط.
(٢) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٩٠.
(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه: أخنى عليها الذي أخنى على لبد، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٦.
(٤) الهمع ١/ ٣٦٤، وابن لكدة هو الحسن بن عبد الله الأصفهاني، توفي سنة ٢١٠هـ معجم الأدباء ٨/ ١٣٩.
(٥) التذييل والتكميل ٤/ ١٥٨.
(٦) المفصل ٢٦٧.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٦.

وحمل بعض المتأخرين على ذلك قوله ﷺ : «**فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده**»[(١)] ولا حاجة إلى ذلك لإمكان حملها على المعنى المجمع عليه وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً ، ومن أحسن ما يتمسك به جاعل بات بمعنى صار قول الشاعر:

أجني كلما ذكرت كليب ::: أبيت كأنني أطوي[(٢)] بجمر[(٣)]

لأن كلما تدل على عموم الأوقات .

ص: ويلحقها بما رادفها من آض وعاد وآل ورجع وحار واستحال، وتحول[(٤)] وارتد، وندر الإلحاق بصار في: ما جاءت حاجتك، وقعدت كأنها حربة.

ش : فهذه الأفعال تلحق بصار فترفع الاسم وتنصب الخبر وشواهد ذلك قوله:

ربيته حتى إذا تمعددا ::: وآض نهدًا كالحصان أجردا[(٥)]

وقوله:

وكان مضلي من هديت برشده ::: فلله مغو عاد بالرشد آمرًا[(٦)]

ومن النحويين من لم يلحق آض وعاد بأفعال هذا الباب وينصب ما ورد على الحال ، والصحيح أنه خبر لوروده معرفة في قوله[(٧)]:

تعد فيكم جزر الجزور رماحنا[(٨)]

قال ابن عصفور: وقد يجوز أن يكون حالا ؛ لأن المعنى مثل جزر الجزور ، وقال في آل:

ثم آلت لا تكلمنا ::: كل حي معقب عقبا[(٩)]

وقال ﷺ : «**لا ترجعوا بعدي كفارًا**»[(١٠)] وقال الشاعر:

وما المرء إلا كالشهاب وضوؤه ::: يحور رمادا بعد إذ هو ساطع[(١١)]

وفي الحديث: "فاستحالت غربًا"[(١٢)] وقال امرؤ القيس:

فيالك من نعمى تحولن أبؤسا[(١٣)]

وقال تعالى: ﴿ فَارْتَدَّ بَصِيراً ﴾ [يوسف: ٩٦] وإنما كان بمعنى صار ؛ لأنه مطاوع رد بمعنى صير ،

---

(١) رواه أحمد في المسند ٢/ ٢٤١ .
(٢) في ر: أكوي .
(٣) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن قيس المخزومي في الدرر٢/ ٥٨ ، وللهندلي في لسان العرب (جنن) .
(٤) سقطت في ط .
(٥) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه٢/ ٢٨١ ، ويروي الشطر الثاني: كان جزائي بالعصا أن أجلدا .
(٦) البيت من الطويل ، وهو لسواد بن قارب الدوسي في معجم الشواهد ١٤١ .
(٧) سقطت في ط .
(٨) صدر بيت من الطويل ، وهو عجزه: ويرجعن بالأكبار منكسرات ، وهو بلا نسبة في الدرر٢/ ٥٢ .
(٩) البيت من المديد ، وهو بلا نسبة في اللسان (عقب) .
(١٠) رواه أحمد في المسند ٢٨٨٥ .
(١١) البيت من الطويل ، وهو للبيد في ديوانه ١٦٩ .
(١٢) رواه البخاري في باب التعبير برقم: ٧٠١٩ .
(١٣) عجز بيت من الطويل ، وصدره: وبدلت قرحا داميا بعد صحة ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠٧ .

وندر الإلحاق بصار في قولهم: ما جاءت حاجتك[1] . قيل: أول من قالها الخوارج قالوها لابن عباس حين أرسله علي - كرم الله وجهه - إليهم ويروي برفع حاجتك فتكون ما خبرها ، وقدم ؛ لأنه اسم استفهام ، والتقدير: أية حاجة صارت حاجتك ، ويروي بنصبها على أنها خبر جاءت ، واسمها ضمير ما ، وما مبتدأ والجملة بعدها خبر ، ويقتصر بجاءت على هذا المثل ، وطرد بعضهم استعمالها لقوة الشبه بينها وبين صار وجعل من ذلك قولهم: جاء البر قفيزين وصاعين ، والصحيح أن هذا حال ، وأما: "قعدت كأنها حربة" فقالوا: شحذ شفرته ، ويروي أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة أي: حتى صارت فاسم قعد ضمير الشفرة وخبرها كأنها حربة .

ص: والأصح ألا تلحق بها آل ولا قعد مطلقًا.

ش : الأصح كما ذكر ألا يلحق بصار آل ، وأما البيت المتقدم وهو: ثم آلت لا تكلمنا فلا حجة فيه لاحتمال كون آلت بمعنى جلفت ، ولا تكلمنى جواب القسم ، وأما قعد فذهب الفراء[2] أنه يطرد جعلها بمعنى صار وجعل منه:

لا ينفع الجارية الخضاب ::: ولا الوشاحان ولا الجلباب
من دون أن تلتقي الأركاب ::: ويقعد الأير له لعاب[3]

وحكى الكسائي[4]: قعد لا يسال حاجة إلا قضاها بمعنى صار ، وجعل الزمخشري[5] من ذلك: ﴿ فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَخْذُولاً ﴾ [الإسراء: ٢٢] قال المصنف[6]: ويمكن أن يكون منه قوله:

ما يقسم الله فأقبل غير مبتئس ::: عليه واقعد كريمًا ناعم البال[7]

والأصح كما ذكر أن تقتصر بقعد على مورد السماع .

ص: وألا يجعل من هذا الباب: غدا وراح.

ش : ألحق قوم منهم الزمخشري[8] وأبو البقاء[9] بأفعال هذا الباب: غدا وراح ، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود - رضى الله عنه: "اغدو عالمًا أو متعلمًا ولا تكن إمعة"[10] وبقول النبي ﷺ : «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصًا وتروح بطانا»[11] والصحيح أنهما ليسا من الباب ، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة ، وممن عدهما

---

(١) الكتاب ١/ ٥٠ .
(٢) معاني القرآن ٢/ ٢٧٤ .
(٣) الرجز لبعض بني عامر ، وهو في اللسان (ركب) .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٨ .
(٥) الكشاف ٢/ ٤٤٤ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٨ .
(٧) البيت من البسيط ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٩٢ .
(٨) المفصل ٢٦٣ .
(٩) التبيان في إعراب القرآن .
(١٠) رواه الطبراني في المعجم ٩/٢
(١١) رياض الصالحين ٥٧ .

من أفعال هذا الباب ؛ الجزولي[١] وابن عصفور[٢] .

ص: ولا أسحر وافجر وأظهر.

ش : ذكر هذه الثلاثة الفراء في كتاب الحد[٣] ، ولم يذكر شاهدًا ، وذهب الكوفيون إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب ؛ كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم وخبر نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمًا فيعربون هذا تقريبًا[٤] . والخليفة اسم التقريب ، وقادمًا خبر التقريب ، وأجازوا تعريفه فتقول القادم ، وقد انتهى عد الكلمات التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي إحدى وثلاثون بالمختلف فيه ولم يحصرها سيبويه بل ذكر منها ألفاظًا ثم قال[٥]: وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني بمرفوعه عن الخبر ؛ ولذلك ألحق النحويون بها أفعال المقاربة ، وقال بعض النحويين: يدخل في هذا الباب كل فعل يجيء المنصوب به بعد المرفوع وهو لا يستغني عنه نحو: قام زيد كريمًا ، وذهب زيد متحدثًا ؛ فإن جعلتهما تامة نصبت على الحال .

ص: وتوسيط أخبارها كلها جائز ما لم يمنع مانع أو موجب.

ش : من توسيط خبر كان قوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [الروم: ٤٧] ودخل في عموم كلامه خبر ليس وما دام كقول الشاعر:

فليس سواء عالم وجهول[٦]

وقوله:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة ::: لذاته بادّكار الموت والهرم[٧]

وزعم المصنف[٨] أن توسيط خبر ليس جائز بإجماع ، وتبع في ذلك الفارسي[٩] وابن الدهان[١٠] وابن عصفور[١١] ، وقد منعه بعض النحاة ذكره ابن درستويه ، وقد وهم ابن معط في منع توسيط خبر ما دام وهو مخالف للنص والقياس والإجماع ، وقوله: ما لم يمنع مانع أي: من التوسيط بأن يكون الخبر واجب التقديم نحو: أين كان زيدًا ، وواجب التأخير: كالمحصور وما عرض فيه لبس نحو: كان فتاك صديقي ، وذكر ابن الحاج في نقده: أن هذا اللبس لا يلتفت إليه ، وقد أجاز الزجاج في قوله تعالى: ﴿ **فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ** ﴾ [الأنبياء: ١٥] أن يكون تلك الاسم ، ودعواهم الخبر ، وعكسه ، وقال: لا خلاف في ذلك بين النحويين ، وقوله: " أو موجب" يعني للتوسيط وهو حصر

---

(١) المقدمة الجزولية ١٠٤ .
(٢) المقرب ١٤٢ .
(٣) في ط: الحدود .
(٤) في ر: تقريب .
(٥) الكتاب ١/ ٤٥ .
(٦) عجز بيت من الطويل ، وصدره: سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم ، وهو للسموأل في ديوانه ٩٢ .
(٧) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٤١ ، والدرر ٢/ ٦٩ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٠ .
(٨) شرح التسهيل ١/ ٣٤٩ .
(٩) الحلبيات ٢٨٠ .
(١٠) التذييل والتكميل ٤/ ١٧١ .
(١١) شرح الجمل لابن عصفور .

الاسم خلافًا لأبي الحسن فإنه يجيز: ليس إلا زيد قائمًا ، وكونه ضميرًا متصلاً نحو: كأنك زيد ، واشتماله على ضمير يعود على الخبر نحو: كان أخاك ابنه تريد: كان ابن أخيك أخاك أي: مشبهًا له أو على شيء في الخبر نحو: كان في الدار ساكنها ، وكون الخبر ظرفًا أو مجرورًا مسوغًا للابتداء نحو: كان في الدار رجل ، وكانت عندك امرأة ، وفي هذا والذي قبله نظر ؛ لأنهما لا يقتضيان وجوب التوسيط بل منع التأخير ولا مانع فيهما[1] من تقديم الخبر ، وقد يحمل الموجب على موجب توسيط أو تقديم على سبيل التخيير .

ص: وكذا تقديم خبر صار وما قبلها جواز ومنعًا ووجوبًا.

ش : فالجائز نحو: قائمًا كان زيد ، قيل: ولم نجدهم ذكروا سماعًا إلا يدل عليه قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ كُنتُمْ مِنْ قَبْلُ ﴾ [النساء: ٩٤] وقد قيل: إنها تامة ، والممتنع نحو: صار عدوي صديقي مما فيه لبس ، ومن المانع: حصر الخبر نحو: إنما كان زيد في المسجد ، واشتمال الخبر على ضمير ما اشتمل عليه الاسم نحو: كان بعل هند حبيبها ، فيجب تأخير الخبر في مثل هذا ؛ لأنه لو وسط أو قدم ؛ لزم عود الضمير على متأخر لا يتعلق به العامل ، وبعض النحويين لا يلزم تأخير الخبر في مثل هذا ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ، وواجب التقديم نحو: كم مالك ، وغلام من كان مما فيه معنى الاستفهام أو أضيف إليه .

ص: وقد يقدم خبر زال وما بعدها منفية بغير ما.

ش : مثال ذلك: في الدار لم يبرح زيد ، وقائمًا لن يزال عمرو فإذا كان النافي "لا" أو "إن" أو "لم" أو "لما" جاز التقدم . هذا مذهب البصريين ، ويدل على صحته تقديم معمول الخبر في قوله:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته ::: على السن خيرًا لا يزال يزيد[2]

ص: ولا يطلق المنع خلافًا للفراء ولا الجواز خلافًا لغيره من الكوفيين.

ش : منع الفراء[3] من تقديم خبر زال وأخواتها مع كل نافٍ ، وأجاز غيره من الكوفيين تقديمه مع كل نافٍ: ما وغيرها نحو: قائمًا ما زال زيد ، وهذا المذهب مشهور نقله عن ابن كيسان[4] ، وروى عن الأخفش ، والصحيح المنع في "ما" كما تقدم ؛ لأن لها صدر الكلام ، ووجه الجواز: أن هذه الأفعال موجبة في المعنى ، وإن كانت منفية في اللفظ بدليل أنهم لم يدخلوا إلا على خبرها ، ورد بأن المراعي في التقديم إنما هو اللفظ ، وقال في البسيط[5]: الاتفاق على أنه لا يجوز تقديم أخبارها على ما إذا كان النفي غير لازم نحو: ما كان وأخواتها . انتهى .

وقال في شرح الكافية بعد أن ذكر أنه يمتنع فاضلاً ما كان زيد ، وجاهلاً ما زال عمرو ما

---

(١) إلى هنا: انتهت نسخة طلعت .

(٢) البيت من الطويل وهو للمعلوط القريعي في المقاصد النحوية ٢/ ٢٢ ، ولسان العرب (أن)، وبلا نسبة في الدرر ٢/ ١١٠ .

(٣) الإنصاف ١/ ١٥٥ .

(٤) الإنصاف ١/ ١٥٥ .

(٥) التذييل والتكميل ٤/ ١٧٧ .

نصه[١]: وكلاهما جائز عند الكوفيين ؛ لأن ما عندهم لا يلزم تصديرها ، ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه ، وخالفهم فيما زال وأخواتها ؛ لأن نفيها إيجاب ، والخبر بعدها كخبر كان المثبتة فلم يمتنع عنده: جاهلاً ما زال عمرو ، وكما لا يمتنع جاهلاً كان عمرو فلو كان النفي بلا أو لم أو لن ؛ جاز التقديم عند الجميع . انتهى .

فحكى الخلاف في نحو ما كان ، وحكى الإجماع في النفي بلا أو لم أو لن ، وقد حكى الخلاف فيها هنا .

تنبيه[٢]: أجاز أكثر النحويين توسيط الخبر بين ما وهذه الأفعال ومنعه بعضهم ؛ لأنها مع ما كحبذا فلا يفصل بينهما .

ص: ولا يتقدم خبر دام اتفاقًا.

ش : أما تقديمه على مادام فلا يجوز اتفاقًا لما تقرر من أن الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وأما توسيطه بين ما ودام فنص بدر الدين[٣] ابن المصنف على أنه لا يجوز ، وهو ظاهر كلام المصنف ، وعلة المنع أن الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها . كما ذكر المصنف ؛ ولأن دام لا تتصرف ، قيل: والقياس: الجواز ؛ لأن ما حرف مصدري غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أن دام لا تتصرف فيتجه المنع .

ص: ولا خبر ليس على الأصح.

ش : وهو مذهب جمهور الكوفيين[٤] والمبرد[٥] والزجاج[٦] وابن السراج[٧] والسيرافي[٨] وأبي علي[٩] في الحلبيات والجرجاني[١٠] وأكثر المتأخرين ، وذهب قدماء البصريين[١١] والفراء[١٢] وأبو علي[١٣] في المشهور وابن برهان[١٤] والزمخشري[١٥] والشلوبين[١٦] وابن عصفور[١٧] إلى جواز تقديمه ، وروى أيضًا عن السيرافي[١٨] ، واختلف على سيبويه فنسب إليه الجواز والمنع ، وظاهر

---

(١) ١/ ٣٩٨ .
(٢) في ر ، وهامش الأصل: فرع .
(٣) شرح الألفية لابن الناظم ١٣٤ .
(٤) الإنصاف ١/ ١٦٠ .
(٥) المقتضب ٤/ ١٩٤ .
(٦) التذييل والتكميل ٤/ ١٧٨ .
(٧) الأصول ١/ ٨٩ ، ٩٠ .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥١ .
(٩) الحلبيات ٢٨٠ .
(١٠) المقتصد ٤٠٧ - ٤٠٩ .
(١١) الإنصاف ١/ ١٦٠ .
(١٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥١ .
(١٣) الإيضاح العضدي ١٠١ .
(١٤) شرح اللمع ٥٨ .
(١٥) المفصل ٢٦٩ .
(١٦) التوطئة ٢٢٨ .
(١٧) شرح الجمل ١/ ٣٨٨ ، ٣٨٩ .
(١٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥١ .

كلامه يقتضي الجواز، قال ابن عصفور[1]: وهو الذي يعطيه كلام سيبويه[2]؛ لأنه أجاز في الاشتغال: أزيدًا لست مثله بنصب زيد بفعل يفسره ليس، ولا يفسر في الاشتغال إلا ما يصح له العمل واستدل على الجواز بتقديم معمول خبرها عليها في قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود: ٨] فدل تقديمه على جواز تقديم عامله وأجيب عن هذا بأوجه:

أحدها: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو: ما زيدًا فأضرب.

الثاني: أن نصب يوم بفعل مقدر أي: يعرفون يوم لا بالخبر.

الثالث: أنه مبتدأ بني[3] لإضافته إلى جملة.

الرابع: أن الظرف قد يتوسع فيه.

واستدل المانع بشبه ليس بما في النفي وعدم التصرف هذا على القول بفعليتها، فأما على القول بحرفيتها فالمنع ظاهر.

ص: ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة خلافًا لقوم.

ش: ذكر ابن السراج[4] عن قوم من النحويين أنهم لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان جملة مطلقًا اسمية كانت أو فعلية رافعة ضمير المبتدأ أو غيره فلا يجيزون: أبوه قائم كان زيد، ولا كان أبوه قائم زيد، ولا يقوم كان زيد، ولا كان يقوم زيد. قال: والقياس: جوازه وإن لم يسمع. قال المصنف[5]: وهو الصحيح لثبوت ذلك في المبتدأ كقول الفرزدق:

إلى ملك ما أمه من محارب ::: أبوه ولا كانت كليب تصاهره[6]

ومما يدل على جواز تقديم الخبر وهو جملة قوله تعالى: ﴿ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ [سبأ: ٤٠] و﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٧] فإن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل، ومنهم من منع إذا كان الفعل رافعًا ضمير الاسم، وأجاز في غير ذلك، وصححه ابن عصفور قال: لأن الذي استقر في باب كان أنك إذا حذفتها، عاد اسمها وخبرها إلى الابتداء والخبر، ولو أسقطتها من كان يقوم زيد على أن يكون يقوم خبرًا مقدمًا فقلت: يقوم زيد؛ لم يرجع إلى المبتدأ والخبر.

ص: ويمتنع تقديم الخبر الجائز التقدم تأخر مرفوعه.

ش: لا يقال: قائمًا كان زيد أبوه أي كان زيد قائمًا أبوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كالجزء.

ص: ويقبحه تأخر منصوبه ما لم يكن ظرفًا أو شبهه.

---

(١) شرح الجمل ١/ ٣٨٨، ٣٨٩.
(٢) الكتاب ١/ ١٠٢.
(٣) في ر: مبني.
(٤) الأصول ١/ ٨٨، ٨٩.
(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٥٥.
(٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٥٠.

ش: إنما قبح[١] آكلاً زيد طعامك ولم يمتنع؛ لأن المنصوب ليس كجزء من عامله لكونه فضلة هذا ما لم يكن ظرفا أو شبهه فيجوز من غير قبح نحو: مسافرًا كان زيد اليوم، وراغبًا كان زيد فيك، وذلك لاتساعهم في الظرف وشبهه.

ص: ولا يمتنع هنا تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب.

ش: مثال المشارك في التعريف: كان أخاك زيد، ومثال المشارك في عدمه يعني: التنكير: لم يكن خيرًا منك أحد، فإن خفي الإعراب وجب كون المقدم[٢] الاسم والمؤخر الخبر نحو: كان أخي صديقي، وتقدم كلام ابن الحاج في النقد.

ص: وقد يخبر هنا وفي باب إن بمعرفة عن نكرة اختيارًا.

ش: قال المصنف[٣]: لما كان المرفوع هنا مشبهًا بالفاعل والمنصوب مشبهًا بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير محضة من ذلك قول حسان:

يكون مزاجها عسل وماء[٤]

وليس مضطرًا ويمكنه أن يقول: يكون مزاجها عسل وماء، فيجعل اسم يكون ضمير الشأن، وقول القطامي:

ولا يك موقف منك الوداعا[٥]

وليس مضطرًا إذ له أن يقول: ولا يك موقفي، والمحسن لهذا شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول، وقد حمل هذا الشبه في باب إن على أن جعل الاسم فيه نكرة والخبر معرفة كقول الفرزدق:

وإن حرامًا أن أسب مجاشعًا ::: بآبائي الشم الكرام الخضارم[٦]

وأجاز سيبويه[٧] أن قريبًا منك زيدًا، وقال غير المصنف: إذا اجتمع معرفة ونكرة؛ فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا يعكس إلا في الشعر.

فصل: يقترن بإلا الخبر المنفي إن قصد إيجابه وكان قابلاً.

ش: يشمل قوله: المنفي ما نفي بحرف نحو: ما كان زيد إلا قائمًا، ودخل في الخبر ثاني مفعولي ظننت نحو: ما ظننت زيدًا إلا قائمًا وثالث مفاعيل أعلم نحو: ما أعلمت زيدًا فرسك إلا مسرجًا، وإذا دخلت همزة التقرير على النافي؛ لم تدخل إلا على الخبر؛ لأنه موجب من حيث المعنى نحو: ألم يكن الله محسنًا إليك، واحترز بقوله: "وكان قابلا" من خبر لا يقبل الإيجاب نحو: ما كان زيد زائلا

---

(١) في ر: يقبح.
(٢) في ر: المتقدم.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٦.
(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره: كأن سبيئة من بيت رأس، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٧١.
(٥) عجز بيت من الوافر، وصدره: قفي قبل التفرق يا ضباعا، وهو للقطامي في ديوانه ٣١.
(٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١٩.
(٧) الكتاب ٢/ ١٤٢.

قائمًا ، وما كان مثلك أحدًا .

قال المصنف[(١)]: ومثل ذلك قولهم: ما كنت تعيج بالدواء أي تنفع ، لو قرنته بإلا ؛ لم يجز ؛ لأن يعيج من الكلم التي لا تستعمل إلا في نفي ، قيل: وليس بصحيح . أنشد أبو على القالي[(٢)] في النوادر وقال: أنشدناه أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي:

ولم أر شيئًا بعد ليلى ألذه ::: ولا مشربًا أروى به فأعيج[(٣)]

ص: ولا يفعل ذلك بخبر برح وأخواها؛ لأن نفيها إيجاب وما ورد منه بإلا مؤول.

ش : فمن ذلك قول ذي الرمة .

خراجيج ماتنفك إلا مناخة ::: على الخسف أو نرمي بها بلدًا[(٤)] قفرًا [(٥)]

فظاهره أن إلا دخلت على خبر تنفك . فقيل: أخطأ ذو الرمة ، وقال الأصمعي[(٦)]: لا يحتج بشعره ، والجمهور على الاحتجاج بكلامه ، وخرج البيت أبو الفتح[(٧)] على زيادة إلا وهو ضعيف . فإن إلا لم تثبت زيادتها . وخرجه ابن عصفور[(٨)] وابن خروف والمصنف[(٩)] على أن تنفك تامة وهي مطاوع فكه إذا خلصه أو فصله ، ومناخة حال فكأنه قال: ما تتخلص أو ما تنفصل عن السير إلا في حالة إناختها على الخسف ، وهو حبسها على غير علف يريد: أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك في المرعى أو بمعنى إن وسكن الياء ضرورة . وخرجه قوم منهم الفراء على أنها ناقصة ، وعلى الخسف الخبر ، ومناخة حال ، وفيه ضعف ؛ لأن مناخة حال من الضمير المستكن ، وقد قدمت عليه ، وفي جواز ذلك خلاف يأتي في باب الحال .

تنبيه: لما امتنع دخول إلا فيه امتنع دخول الباء ؛ لأنها تدخل تأكيدًا للنفي .

ص: وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة، وبجواز الاقتصار عليه دون قرينة، واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلا.

ش : مثال الأول:

كم قد رأيت وليس شيء باقيًا ::: من زائر طرق الهوى ومزور[(١٠)]

وإنما اختصت بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة ؛ لأنها للنفي وهو من مسوغات الابتداء . ومثال الثاني:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٧ .
(٢) الأمالي لأبي علي ٢/ ١٦٨ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في لسان العرب (عيج) والمقاصد النحوية ٣/ ٦٧١ .
(٤) في ر: بلدة .
(٥) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه١٤١٩ .
(٦) الموشح ٢٣٦ .
(٧) المحتسب ١/ ٣٢٩ .
(٨) الضرائر ٧٥ ، ٧٦ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٧ .
(١٠) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الدرر٢/ ٧٦ .

ألا يــا لــيل ويحــك نبئيــنا ::: فأمــا الجــود مــنك فلــيس جــود[١]

فاقتصـر عـلى الاسم دون قرينة تزيد على كونه نكرة عامة ؛ لأنه أشبه بذلك اسم "لا" فجاز أن يساويه في الاقتصار عليه ، وحكى سيبويه: ليس أحد أي: هنا ، وأكثر المغاربة على أن حذف الخبر في هـذا الـباب ممتـنع اختصـارًا واقتصارًا ؛ لأنه عوض من المصدر ، ولكن يجوز للضرورة في ليس وفي غيرها ، ومن النحويين من أجاز حذفه اختصارًا ، ومثال الثالث:

لــيس شــيء إلا وفــيه إذا مــا ::: قابلــته عــين البصــير اعتــبار[٢]

قـيل: ولا يجوز ذلـك ، ولا حجة في البيت لاحتمال أن يكون الخبر محذوفًا ، والجملة حالية أو تكون الواو زائدة .

ص: **ويشاركها في الأول كان بعد نفي أو شبهه، وفي الثالث بعد نفي.**

ش : يعني بالأول: مجيء الاسم نكرة ، ومثاله بعد نفي:

إذا لم يكــن أحــد باقــيا ::: فــإن التاســي دواء الأســى[٣]

ومثاله بعد شبه النفي كقولـه:

ولــو كــان حــي في الحــياة مخلــدًا ::: خلــدت ولكــن لا ســبيل إلى الخلود[٤]

ويعني بالثالث: اقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلا بعد نفي كقولـه:

مــا كــان مــن بشــر إلا وميتــته ::: محــتومة لكــن الآجــال تختــلف[٥]

ومنع ذلك في ليس منعه في غيرها وأُوّل البيت على حذف الخبر .

ص: **وربما شبهت الجملة المخبر بما في هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقًا.**

ش : مثال ذلك قولـه:

وكــانوا أناسًــا يــنفحون فأصــبحوا ::: وأكــثر مــا يعطــونك النظر الشزر[٦]

وقولـه:

فظلــوا ومــنهم ســابق دمعــه لــه ::: وآخــر يــثني دمعــة العــين بالمهل[٧]

وهـذا لا يعـرفه البصريون ، وإنما أجازه الأخفش ولا حجة في البيتين لاحتمال أن تكون أصبح وأمسى تامتين والجملة حالية ، أو ناقصتين والخبر محذوف .

ص: **وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرًا.**

ش : معـنى مرادفـتها "لم يـزل" أنهـا تدل على الدوام ومثال ذلك: قولـه تعالى: **﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى**

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه٢١ .
(٢) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٧ .
(٣) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في الدرر٢/ ٧٧ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر١/ ٨٩ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٦٨ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٦ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٦ .

كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾ وقول الشاعر:

وكنت امرءًا لا أسمع الدهر سبة ::: أسب بها إلا كشفت غطاءها[١]

فهذا قصده بكان الدوام . قال المصنف[٢]: الأصل في كان أن تدل على حصول[٣] ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لأزلية ولا لانقطاع كغيرها من الأفعال الماضية ، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ﴾ [الإسراء: ٣٢] قال الشيخ أثير الدين[٤]: وأكثر النحاة ذهبوا على أن كان تقتضي الانقطاع كسائر الأفعال الماضية بخلاف ما ذكره المصنف فيها ، وفي غيرها من الأفعال ، ومن تعقل حقيقة المضي ، لم يشك في الدلالة على الانقطاع .

ص: وبجواز زيادتها وسطًا باتفاق وآخرًا على رأي.

ش : أي تختص كان بزيادتها بلفظ الماضي متوسطة بين مسند ومسند إليه نحو: ما كان أحسن زيدًا ، وقولها: فلم يوجد كان مثلهم ، وكقول أبي أمامة الباهلي (رضي الله عنه): أو نبي كان آدم صلوات الله عليه . وزيادتها بعد ما التعجبية مقيس . ونقل ابن الخباز في كان بعد ما التعجبية ثلاثة أقوال: قال: أقبح الأقوال أنها تامة ، وأن أشد في موضع نصب على الحال وقبحه من حيث إن أشد لا يبقى له تعلق بما ، وقيل: هي ناقصة وأشد في موضع خبرها وقبحه أقل من الأول ، وهو قبيح أيضًا ؛ لأن أشد خبرها فلا تعلق له بما يعني في نحو: ما كان أشد خالدًا ، والقول الثالث: أنها زائدة وهو الصحيح ، واختلف في كان الزائدة فذهب السيرافي[٥] والصيمري[٦] إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل: كان هو أي: كان الكون ، وذهب الفارسي[٧] إلى أنها لا فاعل لها ؛ لأنها تشبه الحرف الزائد فلا يبالي بخلوها[٨] من الإسناد ولأنها قد زيدت بين على ومجرورها ، فإذا نوى معها فاعل لزم الفصل بين الجار والمجرور بجملة ، ولا نظير لذلك ، وهذا اختيار المصنف ، وقوله: "وآخرًا على رأي" هو رأي الفراء[٩] أجاز في كتاب الحد زيادة كان آخرًا فتقول: زيد قائم كان ، والصحيح منع ذلك لعدم استعماله[١٠] ؛ ولأن الزيادة على خلاف الأصل فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة .

ص: و ربما زيد أصبح وأمسى ومضارع كان، وكان مسندة إلى ضمير ما ذكر أو بين جار ومجرور.

---

(١) البيت من الطويل ، وهو منسوب لقيس بن الحطيم في ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٥٤ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٠ .
(٣) في ر: أن تدل بها على حصول .
(٤) التذييل والتكميل ٤/ ٢١٢ .
(٥) التذييل والتكميل ٤/ ٢١٣ .
(٦) التبصرة ١٩١ ، ١٩٢ .
(٧) شرح الجمل ١/ ٤٠٩ .
(٨) في ر: في خلوها .
(٩) التذييل والتكميل ٤/ ٢١ .
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦١ .

ش: لا يزاد من أفعال هذا الباب غير كان قياسًا خلافًا للكوفيين فإنهم أجازوا زيادة أصبح وأمسى في التعجب وحكوا: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، وهذا عند البصريين نادر لا يقاس عليه، وأجاز أبو على زيادة أصبح في قول الشاعر:

عدو عينيك وشانيهما ::: أصبح مشغول بمشغول[1]

وزيادة أمسى في قول الآخر:

أعاذل قولي ما هويت فأوبى ::: كثيرًا أرى أمسى لديك ذنوبي[2]

وأجاز الفراء زيادة أفعال هذا الباب (وكل فعل غير متعد من غير هذا الباب)[3] إذا لم ينقص المعنى، والصحيح أن ذلك لا يجوز ومثال مضارع كان قول أم عقيل ابن أبي طالب:

أنت تكون ماجد نبيل ::: إذا تهب شمأل بليل[4]

وذلك شاذ، وأجاز الفراء[5] زيادة تكون بعد ما التعجبية، وينبغي أن يحمل ذلك على الشذوذ؛ لأن صاحب البسيط[6] ذكر الاتفاق على أن زيادتها لا تكون إلا بلفظ الماضي، ومثال زيادة كان مسندة إلى ضمير ما ذكر قول الفرزدق:

فكيف إذا مررت بدار قوم ::: وجيران لنا كانوا كرام[7]

فزادها بين الصفة والموصوف. قال المصنف[8]: ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها في نحو: ظننت زيد قائم هذا مذهب سيبويه[9]. انتهى.

وهو مذهب الخليل[10] أيضًا، وذهب أبو العباس[11] - وأكثر النحويين - إلى أنها في البيت ليست بزائدة بل هي الناقصة ولنا خبرها، والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام: ٩٨] واختلف في إطلاق الخليل وسيبويه على كان في البيت أنها زائدة، فالذي فهمه النحويون أنهما أرادا حقيقة الزيادة، واختلفوا في تخريج ذلك فقيل ما ذكره المصنف، وقال الفارسي في التذكرة: فإن قلت: كيف تلغي وقد عملت في الضمير؟ قلنا: تكون لغوًا والضمير الذي فيها تأكيد لما في لنا؛ لأنه مرتفع بالفاعل. ألا ترى أنه لا خبر له. وقال أبو الفتح محتجًا للخليل: وجه زيادتها في هذا البيت أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل، والضمير مبتدأ ولنا الخبر، ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه، ولم يعتقد أن

---

(١) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد٢٥٢، والدرر٢/ ٨٠.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد٢٥٢، والدرر٢/ ٨١.
(٣) في ر: وأجاز بعض النحويين زيادة أضحى وسائر أفعال هذا الباب وكل فعل غير متعد من غير هذا الباب إذا لم ينقص المعنى.
(٤) البيت من الرجز، لأم عقيل في تخليص الشواهد٢٥٢، وخزانة الأدب٩/ ٢٢٥، ٢٢٦.
(٥) التذييل والتكميل ٤/ ١١٧.
(٦) السابق والصفحة.
(٧) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦١.
(٩) الكتاب ٢/ ١٥٣.
(١٠) السابق الجزء والصفحة.
(١١) المقتضب ٤/ ١١٦، ١١٧.

الواو مرفوعة بكان ، وقال ابن عصفور[١]: أصل المسألة: وجيران لنا هم كرام . قلنا في موضع الصفة وهـم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا ثم زيدت كان بين لنا وهم ؛ لأنها لا تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان ، وإن كانت غير عاملة فيه ؛ لأن الضمير قد يتصل بغير عاملة في الضرورة نحو قولك:

ألا يجاورنا إلاك ديار [٢]

والأصل: إلا إياك ، وإذا كان يتصل بالحرف ؛ فالأحرى أن يتصل بالفعل . انتهى .

وهـذه تخـريجات متكلفة . قـال بعضـهم: لا يعـني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون إنما أرادا بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام ؛ لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وأنـه قـد فـارقهم ، فـالجيرة كانت في الزمن الماضي فجيء بقولـه: كانوا لنا لتأكيد ما فهم من المضي قبل دخولها فأطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل أنه يصف حالاً ماضية قولـه قبل هذا:

هـل أنـتم عـائجون بـنا لعـنا ::: نـرى العرصـات أو إثـر الخـيام[٣]

ولا يمتنع أيضًا في البيت أن تكون تامة على حذف مضاف تقديره: وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فقال: كانوا والجملة صفة .

ومثال زيادة كان بين الجار والمجرور قول الشاعر:

سـراة بـني أبي بكـر تسـاموا ::: عـلى كـان المطهمـة الصـلاب[٤]

قال المصنف[٥]: هكذا أنشده الفراء ومن رواه:

على كان المسومة العراب

فهو من سوء الحفظ ؛ لأن هذا البيت لا يعرف إلا من طريق الفراء . انتهى .

وذكـر بعضـهم أنهمـا روايتان وزيادتهـا بين الجار والمجرور لم تسمع من[٦] غير على ولا يقاس عليه .

ص: وتخـتص كـان – أيضًا – بعد "إن" أو "لو" بجواز حذفها مع اسمها إن كان ضمير ما علم من غائب أو حاضر.

ش : حذف كان بعد إن "الشرطية" و "لو" جائز . قال سيبويه[٧]: وإن شئت أظهرت . ومثاله بعد إن مع الغائب قول الشاعر:

قـد قـيل ذلـك إن حقـاً وإن كذبـا ::: فمـا اعـتذارك مـن قـول إذا قـيلا[٨]

---

(١) شرح الجمل ١/ ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) البيت من الوافر ، وهو للفرزدق في ديوانه٢/ ٢٩٠ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد٢٥٢ ، وخزانة الأدب٩/ ٢٠٧ ، والدرر٢/ ٧٩ .

(٥) لم أجد هذا النص في شرح التسهيل ، ووجدت البيت ١/ ٣٦١ .

(٦) في ر: في .

(٧) الكتاب ١/ ٢٥٨ .

(٨) البيت من البسيط ، وهو للنعمان بن المنذر في خزانة الأدب ٤/ ١٠ ، والدرر٢/ ٨٢ .

ومع المتكلم قولـه:

حديــث عــلى بطــون ضــبة كــلها ::: إن ظالمــا فــيهم وإن مظلومــا[١]

ومع المخاطب قولـه:

لا تقــربن الدهــر آل مطــرق ::: إن ظالمًــا أبــدًا وإن مظلومًــا [٢]

ومثاله بعد لو مع الغائب:

لا يــأمن الدهــر ذو بغــي ولــو ملكًــا ::: جــنوده ضــاق عــنها السهل والجبل[٣]

ومع المتكلم قولـه:

علمــتك مــنانا فلســت بــآمل ::: نــداك ولــو غــر ثــان ظمــآن عاريا[٤]

والحاضر يشمل المتكلم والمخاطب، ومثل المصنف للغائب بقولـه:

انطــق بحــق ولــو مســتخرجًا إحــنًا ::: فــإن ذا الحــق غــلاب وإن غلــبا[٥]

وهـو محتمل للغائـب والحاضـر أي وإن كـان مستخرجًا يعني الحق، أو وإن كنت مستخرجًا، والنصب في هذه المثل ونحوها واجب كما سيبين.

ص: فــإن حسن مع المحذوفة بعد "إن" تقدير: فيه أو معه أو نحو ذلك؛ جاز رفع ما وليها وإلا تعين نصبه.

ش: فمـثال مـا يجـوز فيه الرفع لصلاحية تقدير ما ذكر قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخـير وإن شـرًا فشـر، وقولهـم: المرء مقتول بما قتل به إن سيفًا فسيف وإن خنجرًا؛ فخنجر فيجوز رفـع خـير وشـر وسيف وخنجر على أنه اسم كان الناقصة والتقدير: إن كان في أعمالهم خير، وإن كـان في أعمـالهم شر، وإن كان معه سيف، وإن كان معه خنجر، ويجوز رفعها على أنها فاعل كان الـتامة، ومـثال ذلـك بعد لو: الإطعام ولو تمرًا فالنصب على تقدير: ولو يكون الطعام تمرًا، والرفع عـلى تقديـر: ولـو يكـون عـندكم تمـرًا أو عـلى جعـل كان تامة. ومثال ما لا يجوز فيه الرفع لعدم صلاحية تقدير ما ذكر الأبيات السابقة قبل هذا.

ص: وربما جر مقرونًا بإن لا أو بإن وحدها إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف.

ش: وذلـك نحـو: مـا مـثل به سيبويه[٦] وهو مررت برجل صالح إن لا صالحًا فطالح، وإن لا صـالحًـا فطالحًـا أي: أن لا يكون صالحًا فقد لقيته طالحًا هذا تقدير سيبويه فنصب طالحًا على الحال، وحكـى يونس[٧]: إن لا صالح فطالحٍ والتقدير: أن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح، وأجاز: أمرر

---

(١) البيت من الكامل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها١٠٩.
(٢) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه١٠٣.
(٣) البيت من البسيط، وهو للعين المنقري في خزانة الأدب ١/ ٢٥٧، والدرر٢/ ٨٥.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر٢/ ٨٦.
(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر٢/ ٨٧.
(٦) الكتاب ١/ ٢٦٢.
(٧) الكتاب ١/ ٢٦٢.

بأيهم أفضل إن زيد وإن عمرو على تقدير: إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو وجعل سيبويه[١] إضمار الباء هنا أسهل من إضمار رب بعد الواو . قيل: وليس أسهل إلا باعتبار ما وإلا فباب رب أقوى ؛ لأنه مطرد ، وهذا لا يقال منه إلا ما سمع ونص المصنف على اطراده وسيأتي في حروف الجر ، وقدر المصنف[٢] أن لا أمر بصالح ؛ فقد مررت بطالح ، وقدر سيبويه إن لا أكن مررت بصالح فبطالح . قيل: وتقدير سيبويه هو الصواب . قال البطليوسي[٣] في شرح سيبويه: إذا قلت أن لا أمر ؛ نقضت المعنى فإنك قد قلت: مررت برجل صالح ثم تقول: إن لم أمر بصالح فيما يستقبل وإنما المرور واقع فلابد من إضمار الكون فيقول: إن لا أكن فيما يستقبل موصوفًا بكوني مررت بصالح فأنا قد مررت بطالح .

ص: وجعل ما بعد الفاء الواقعة جواب "إن" المذكورة خبر مبتدأ أولى من جعله خبر كان مضمرة أو مفعولاً بفعل لائق أو حالاً.

ش : فإذا قلت: إن خيرًا فخير فالتقدير فالذي يجزي به خير فيكون خبر مبتدأ وإنما كان أولى ؛ لأن المحذوف معه شيء واحد ومع النصب شيئان ، ولأن وقوع الاسمية بعد فاء الجزاء أكثر . ومثال تقدير خبر كان مضمرة: فيكون الذي يجزي به خيرًا ، ومثال جعله مفعولاً بفعل لائق فهو يجزي خيرًا أو يعطي خيرًا . ومثال جعله حالاً: فهو يلقاه خيرًا .

ص: وإضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة.

ش : قال المصنف[٤]: سبب ذلك أن إضمار الناقصة مع النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فوجب ترجيحه ليجري الاستعمالان على سنن واحد ، ولا يختلف العامل ؛ ولأن الفعل التام إذا أضمر بعد إن الشرطية لا يستغنى عن مفسر نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦] فخولف هذا في كان الناقصة لوقوع ثاني جزأيها موقع المفسر ؛ ولأنها توسع فيها بما لا يستعمل في غيرها . فمقتضى الدليل ألا تشاركها التامة في الإضمار المشار إليه لكن أجيز فيها لشبهها بالناقصة فلا يستويان في التقدير . انتهى .

وقد ظهر مما تقدم أن في مسألة: إن خيرًا فخير أربعة أوجه أحسنها نصب الأول ورفع الثاني ، وهو الذي بدأ به سيبويه[٥]

الثاني: عكس الأول ولم يذكره المصنف وهو أضعفها ؛ لأن فيه إضمار كان وخبرها بعد إن وهو أضعف من إضمار كان واسمها ؛ لأنهما كالشيء الواحد ، ولأن فيه إضمار ناصب مع المبتدأ بعد الفاء فيكثر الإضمار ؛ لأن التقدير: فهو يجزي خيرًا ، ولا يصح أن يقدر فيجزي ؛ لأن الفاء للجمل الاسمية .

---

(١) السابق ١/ ٢٦٣ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦٤ .
(٣) التذييل والتكميل ٤/ ٢٢٧ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٤ ، ٣٦٥ .
(٥) الكتاب ١/ ٢٥٨ .

الثالث: نصبهما .

الرابع: رفعهما . وذكرهما سيبويه[١] ، ومذهب الشلوبين[٢] أنهما متكافئان ؛ لأن ما في نصب الأول من الحسن يقابله قبح رفعه ، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه . وقال ابن عصفور: هذا خطأ ؛ لأن أحسن الحسنين الذين هما نصب الأول من إن خيرًا فخيرًا ورفع الثاني من إن خير فخير ؛ رفع الثاني لأن فيه إضمارًا كإضمار ، ويفضل الرفع بأنك أضمرت ما أظهرت ففضل حسنه حسن نصب الأول ؛ ولأن أقبح القبيحين نصب الثاني ؛ لأن فيه إضمار كلام ، وفي رفع الأول إضمار خبر كان .

ص: وربما أضمرت الناقصة بعد "لدن" وشبهها.

ش : مثال إضمارها بعد "لدن" قول الشاعر:

من لدشولاً فإلى إتلائها[٣]

قدره سيبويه[٤] والجمهور[٥]: من لد أن كانت شولاً: قال المصنف[٦]: وعندي أن تقدير أن مستغنى عنه كما هو مستغنى[٧] عنها بعد مذ . انتهى .

وقد حمل كلام سيبويه على أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب والشول التي ارتفعت ألبانها من النوق واحدها شائلة ، وإتلائها أن تتلوها أولادها ومثال إضمارها بعد شبه لدن قوله:

أزمان قومي والجماعة كالذي ::: لزم الرحالة أن تميل مميلا[٨]

أراد أزمان كان قومي مع الجماعة كذا قال سيبويه[٩] .

ص: والتزم حذفها معوضًا عنها "ما" بعد "أن" كثيرًا و"إن" قليلاً.

ش : مثال التزام إضمار كان الناقصة بعد أن معوضًا عنها ما قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ::: فإن قومي لم تأكلهم الضبع[١٠]

أراد: لإن كنت فحذف اللام فبقى إن كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير وجاء بما عوضًا عن كان ، والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ، ومحل "إن" جر أو نصب على الخلاف ، والمرفوع بعدما اسم كان والمنصوب خبرها ، وزعم أبو على[١١] وابن جني[١٢] أن ما هي

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ .
(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٢٩ .
(٣) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في لسان العرب (لدن) ، وخزانة الأدب ٤/ ٢٤ ، والدرر٢/ ٨٧ .
(٤) الكتاب ١/ ٢٦٥ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٥ .
(٦) السابق الجزء والصفحة .
(٧) في ر: كما يستغنى .
(٨) البيت من الكامل ، وهو للراعي النميري في ديوانه٢٣٤ .
(٩) الكتاب ١/ ٣٠٥ .
(١٠) البيت من البسيط ، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ١٢٨ .
(١١) البغداديات ٣٠٤ - ٣١٠ .
(١٢) الخصائص ٢/ ٣٨٠ ، ٣٨١ .

الرافعة الناصبة لكونها عوضًا من الفعل فنابت منابه في العمل ويريانه مذهب سيبويه، وذهب الكوفيون إلى أن إن هذه أداة شرط كإن المكسورة، وزعم أبو العباس[1] أنه يجوز إظهار كان مع أن المفتوحة، وتجعل ما زائدة فتقول: أما أنت منطلقًا تامة للزوم التنكير، ومثال ذلك بعد إن المكسوة قول العرب: أفعل ذلك إمّالا[2] أي: إن كنت لا تفعل غيره، ومثله قول الراجز.

أمرعت الأرض لو أن مالا ::: لو أن نوقًا لك أو جمالا

أو ثلةً من غنم إمالا[3]

أي إن كان لا يكون لك غيرها، وما عوض من كان وهذا قليل لكثرة الحذف، ولا يحذف الفعل مع المكسورة معوضًا منه ما إلا في هذا فلو قلت: إما كنت منطلقًا انطلقت كانت ما زائدة، ولا يجوز إن ما أنت منطلقًا انطلقت.

ص: ويجوز حذف لامها الساكن جزمًا ولا يمنع ذلك ملاقاة ساكن وفاقًا ليونس.

ش: يشمل كلامه المضارع ذا الهمزة نحو: ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [مريم: ٢٠] والنون نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴾ [المدثر: ٤٣] والتاء قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ ﴾ [النمل: ٢٧] والياء قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ ﴾ [غافر: ٨٥] ويشمل مضارع كان الناقصة والتامة، ويكثر في الناقصة لكثرة تصرفها، ويقل في التامة كقراءة من قرأ: ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا ﴾ [النساء: ٤٠] وحذف النون منها شاذ في القياس كثير في الاستعمال وسوغه كثرة استعمال كان وشبه النون بحروف العلة، ولو اتصل بالنون ضمير؛ لم يجز الحذف نحو: أنت الصديق فإن لم تكنه فمن يكونه، وكلام المصنف مقيد بهذا قال المصنف[4]: فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيبويه، وجاز عند يونس، وبقوله: أقول؛ لأن هذه النون إنما تحذف للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك فالحذف حينئذ أولى أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [البينة: ١] وقد استعملت العرب الحذف مع الساكن كثيرًا كقوله:

لم يك الحق سوى أن هاجه ::: رسم دار قد تعفى بالسرر[5]

وقول الآخر:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة ::: فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم[6]

وقول الآخر:

---

(١) البغداديات ٣٠٥.

(٢) الارتشاف ٢/ ١٠٠.

(٣) الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد ٣٨١، والدرر ٢/ ٩٤.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٦.

(٥) البيت من الرمل، وهو لحين بن عرفطة في خزانة الأدب ٩/ ٣٠٤، ٣٠٥، والدرر ٢/ ٩٤.

(٦) البيت من الطويل، وهو للخنجر بن صخر الأسدي في خزانة الأدب ٩/ ٣٠٤، والدرر ٢/ ٩٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٣.

إذا لم تـك الحاجـات مـن همـة الفتى ::: فليس بمغن عنه عقد التمائم[١][٢]

ولا ضرورة في هذه الأبيات لإمكان أن يقال في الأول: لم يكن حق سوى أن هاجه، وفي الثاني: فإن تكن المرأة أخفت وسامة، وفي الثالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نوى. انتهى.

قيل: وما من ضرورة في كلام العرب إلا يمكن تبديلها ونظم شيء مكانها فعلى ما ذكر لا يكون في كلام العرب ضرورة.

ص: ولا يلي عند البصريين كان وأخواتها غير ظرف وشبهه من معمول خبرها.

ش: يشمل قوله: "من معمول خبرها" كل ما ينصب بالخبر من مفعول به وحال ومفعول من أجله، وغير ذلك فلا يجوز عند البصريين: كان طعامك زيد يأكل، وكذا مع تقدم الخبر نحو: كان طعامك يأكل زيد هذا مذهب سيبويه[٣]، ومن وافقه، وهذا الحكم غير مختص بباب كان، بل لا يلي عاملاً من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه فلو كان معمول الخبر ظرفًا أو مجرورًا أجاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقدمه للتوسع في الظروف والمجرورات.

ص: واغتفر ذلك بعضهم مع اتصال العامل.

ش: هذا مذهب طائفة من البصريين منهم ابن السراج[٤] والفارسي[٥] وتبعهما ابن عصفور[٦] فأجازوا كان طعامك يأكل زيد، ومنعوا كان طعامك زيد يأكل، قال ابن عصفور[٧]: والذي يجيز حجته أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فأنت إذن إنما أوليتهما الخبر وهو الصحيح. انتهى.

والصحيح المنع؛ لأنه غير مسموع، وكلتا المسألتين جائزة عند الكوفيين وسيأتي بيان ما احتجوا به.

ص: وما أوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشأن.

ش: احتج الكوفيون بقول الشاعر:

قنافذ هداجون حول بيوتهم ::: بما كان إياهم عطية عوّدا[٨]

وقوله:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم ::: وليس كل النوى يلقي المساكين[٩]

وأول البصريون ذلك على تقدير ضمير الشأن في ليس وكان، وعطية مبتدأ، وعوَّد خبره، وإياهم معمول الخبر انفصل لتقدمه على العامل، والمساكين فاعل يلقي وكل النوى مفعول به فلم

---

(١) في ر: الرتائم.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٦٨، ٢٦٩، والدرر ٢/ ٦٩.

(٣) الكتاب ١/ ٧٠، ٧١.

(٤) الأصول ١/ ٨٨.

(٥) التذييل والتكميل ٤/ ٢٣٩.

(٦) شرح الجمل ١/ ٣٩٣.

(٧) السابق والصفحة.

(٨) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨١.

(٩) البيت من البسيط، وهو لحميد بن ثور في تخليص الشواهد ١٨٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٢، وليس في ديوانه.

يـلي المعمـول في البيتين كان ولا ليس ، وإنما ولي ضمير الشأن المقدر ، ومنع بعضهم هذا التخريج في بمـا كـان إياهم ؛ لأنه يؤدي إلى تقديم معمول خبر المبتدأ إذا كان فعلاً ، وهذه مسألة خلاف ، وأجاز المصـنف[1] في البيـت الأول جعـل كـان زائدة ، وأجاز أيضًا جعل ما بمعنى الذي ، وكان مسندة إلى ضميرها ، قال[2]: وإنما يقوي احتجاج الكوفيين بقول الشاعر:

لـئن كـان سـلمى الشيب بالصد مغريا ::: لقـد هـون السـلوان عـنها التحلم[3]

أرد: لـئن كـان الشيب مغـريًـا سلمى بالصد فقدم سلمى وهو منصوب بخبر كان على اسمها ولا سبيل إلى ضمير الشأن لظهور النصب في الخبر فسلم الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل . انتهى .

وأول عـلى أن سـلمى مـنادى أي: لئن كان يا سلمى الشيب يصدك مغريًا ، وفيه بعد ؛ لقولـه: لقـد هـون السـلوان عـنها ، ولـو أراد الـنداء لقـال عنك ، واعلم أنه يتأتى في مسألة: كان زيد آكلاً طعـامك أربعـة وعشرين تركيبًا وأنا أذكرها مع أحكامها على مذهب البصريين فمنها ستة مع تقديم كـان وهـي كـان زيـد آكـلاً طعامك ، كان زيد طعامك آكلاً ، كان آكلاً طعامك زيد ، كان آكلاً زيد طعـامك ، كـان طعامك زيد آكلاً ، كان طعامك آكلاً زيد ، فهذه كلها جائزة إلا الخامس ، فإنه ممتنع عند البصريين ، وإلا السادس فإنه ممتنع عند بعض البصريين وجائز عند بعضهم .

ومـنها ستة مـع تقديـم زيـد وهـي: زيـد كان آكلاً طعامك ، زيد كان طعامك آكلا ، زيد آكلا طعـامك كـان ، زيـد آكـلا كـان طعامك ، زيد طعامك كان آكلا ، زيد طعامك آكلا كان فهذه كلها جائـزة عـند البصـريين ، ومـنها ستة مع تقديم آكلا وهي: آكلا كان زيد طعامك ، آكلا كان طعامك زيـد ، آكـلا زيـد كـان طعـامك ، آكـلا زيد طعامك كان ، آكلا طعامك كان زيد ، آكلا طعامك زيد كـان . فهـذه كـلها جائـزة عـند البصـريين إلا الثاني ، وفي الأول قبح للفصل بين الخبر المتقدم وبين معموله المتأخر ، وقد سبق بيانه ، ومنها ستة مع تقديم طعامك وهي: طعامك كان زيد آكلا ، طعام ، كان آكلا زيد ، طعامك زيد كان آكلا ، طعامك زيد آكلا كان ، طعامك آكلا كان زيد ، طعامك آكلا زيد كان . فهذه كلها جائزة عند البصريين ، ولبعض الكوفيين خلاف في بعض هذه المسائل لا نطول بذكـره ، ونقـل بعض المغاربة أن تقديم معمول الخبر وحده على كان وأخواتها لا يجوز ظرفًا كان أو غيره لكثرة الفصل ، والصحيح جوازه مطلقًا ظرفًا كان أو غير ظرف . قال الله تعالى: ﴿ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ [سبأ: ٤٠] .

فصـــل: ألحق الحجازيون بليس ما النافية بشرط تأخر الخبر وبقاء نفيه، وفقد "إن" وعدم تقديم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر.

ش : الأصـل في كل حرف لا يختص ألا يعمل ، وما من هذا القبيل ؛ لكن لما كان لها شبه بليس في أنها للنفي وللحال عند قوم ، وتدخل على المبتدأ والخبر أعملها أهل الحجاز ، وحكى الكسائي[4]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٨ .
(٢) سقطت من ر .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١٦
(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢٨ .

أن النصب بها لغة تهامة ، ونقل سيبويه[1] أن إعمالها لغة تميم ، وقال المصنف[2]: لغة غير الحجازيين . قيل: ويرد عليه أن لغة تهامة الإعمال كما حكى الكسائي ، ولعمل ما عمل ليس شروط:

الأول: تأخير الخبر: فلو تقدم ارتفع وبطل عملها نحو: ما قائم زيد ، وهذا مذهب الجمهور ، وفيه خلاف سيأتي .

الثاني: بقاء نفيه ؛ فإن انتقض بإلا بطل العمل نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وفيه خلاف سيأتي أيضًا .

الثالث: فقد "إن" ؛ فلو وجدت بطل العمل نحو قول فروة بن مسيك وهو حجازي:

فما إن طبنا جبن ولكن ::: منايانا ودولة آخرينا[3]

ولم يذكر المصنف في هذا الشرط خلافًا ؛ بل قال في الشرح[4]: بطل الإعمال دون خلاف ، وحكى غيره أن الكوفيين أجازوا النصب وأنشد يعقوب:

بني غدانة ما إن أنتم ذهبًا ::: ولا صريفًا ولكن أنتم الخزف[5]

بنصب ذهب وصريف ، وأوّل على جعل إن نافية بمعنى ما وجمع بينهما تأكيدًا ، والعمل لإن ، وحكى ابن عصفور[6] عن الكسائي والفراء: أنه إذا جيء بإن بعد ما لم يجز النصب ولا الجر بالباء .

الرابع: عدم تقدم غير ظرف أو شبهه من[7] معمول الخبر ، فلو تقدم على الاسم بطل العمل نحو: ما طعامك زيد آكل ، وأجاز ابن كيسان نصب آكل ونحوه مع تقديم المعمول ، وحكى عن الرماني أنه منع الرفع أيضًا وهو محجوج بقول الشاعر:

وما كل من وافٍ منى أنا عارف[8]

في رواية من نصب كلا ، ولو كان معمول الخبر ظرفا أو مجرورًا ؛ أجاز تقديمه مع بقاء العمل نحو: ما اليوم زيد ذاهبًا ، وما بسيف زيد ضاربًا ، وذلك للتوسع فيهما ، وذكر غير المصنف شرطين آخرين:

أحدهما: أن لا تؤكد بما فإن أكدت بما وجب الرفع نحو: ما ما زيد ذاهب عند عامة النحويين ، وأجاز جماعة من الكوفيين النصب . انتهى .

ونص المصنف[9] في الشرح على أن تكرار ما لا يبطل العمل ، وأنشد قول الراجز:

---

(١) الكتاب ١/ ٥٧ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٩ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لفروة بن مسيك في خزانة الأدب ٤/ ١١٢ ، والدرر ٢/ ١٠٠ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٩ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٧٧ ، والدرر ٢/ ١٠١ .

(٦) الارتشاف ٢/ ١٠٣ .

(٧) سقطت من ر .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب ٢/ ١١٢ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٩ .

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧١ .

لا ينسك الأسى تأسيًا فما ::: ما من حمام أحد معتصمًا[1]

والصواب: عدم اشتراط هذا الشرط والآخر: أن لا يبدل من الخبر بدل مصحوب بإلا نحو: ما زيد شيء أو بشيء إلا شيء لا يعبأ به فهنا تستوي اللغتان الحجازية والتميمية . ذكر ذلك سيبويه[2] ، وعلة ذلك أن البدل موجب بإلا فلا يكون منصوبًا ، وحكم البدل والمبدل منه فيه واحد فلزم الرفع ، وفي كتاب الصفار[3] جواز نصب الخبر ورفع ما بعد إلا على البدل من الموضع وهو وهم فاحش .

ص: **وإن المشار إليها زائدة كافة لا نافية، خلافًا للكوفيين.**

ش : زعم الكوفيون أن إن المقترنة بما هي النافية جيء بها بعد ما تأكيدًا ، والذي زعموه مردود بوجهين ذكرهما المصنف[4]:

أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لا يتغير بتكرير ما ، وقد تقدم .

والثاني: أن العرب قد استعملت إن زائدة بعدما الموصولة الاسمية والمصدرية التوقيتية لشبههما في اللفظ بما النافية فلو لم تكن المقترنة بما النافية فلو لم تكن المقترنة بما النافية زائدة ؛ لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ .

ص: **وتزاد قبل صلة ما الاسمية والحرفية وبعد "ألا" الاستفتاحية وقبل مدة الإنكار.**

ش : مثال زيادة إن قبل صلة ما الاسمية قول الشاعر:

يرجي المرء ما إن لا يراه ::: وتعرض دون أدناه الخطوب[5]

ومثال ذلك قبل صلة ما الحرفية قول الآخر:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته ::: على السن خيرًا لا يزال يزيد[6]

وبعد "ألا" الاستفتاحية قول الآخر[7]:

ألا إن سرى ليلى فبت كئيبًا ::: أحاذر أن تنأى النوى بغضوبًا[8]

وقبل مدة الإنكار كقوله: رجل من العرب لمن قال له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ أأنا[9] إنيه وسيأتي بيان هذا في باب الحكاية .

ص: **وليس النصب بعدما لسقوط باء الجر خلافًا للكوفيين.**

---

(١) الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٧٨ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٢٠ .
(٢) الكتاب ٢/ ٣١٦ .
(٣) التذييل والتكميل ٤/ ٢٦١ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧١ .
(٥) البيت من الوافر ، وهو منسوب لجابر بن رألان الطائي في شرح أبيات المغني ١/ ١٠٧ - ١١١ .
(٦) البيت من الوافر ، وهو للمعلوط القريعي في المقاصد النحوية ٢/ ٢٢ ، وخزانة الأدب ٨/ ٤٤٣ .
(٧) زيادة من ر .
(٨) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٤٤٣ ، والدرر ٢/ ١١١ .
(٩) حاشية الأمير على المغني ١/ ٤٢ .

ش : زعم الكوفيون[١] أن "ما" لا عمل لها ، وإن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء ، وقالوه لا يصح ، لأن الباء قد تدخل بعد هل وبعد ما المكفوفة بإن وإذا سقطت الباء ، تعين الرفع بإجماع . فلو كان سقوط الباء ناصبًا ؛ لنصب في هذين الموضعين .

ص: ولا يغني عن اسمها بدل موجب خلافًا للأخفش.

ش : أجاز الأخفش[٢] في نحو ما أحد قائمًا إلا زيد ، حذف اسم ما والاستغناء عنه ببدله الموجب بإلا فيقول: ما قائما إلا زيد . قال المصنف[٣]: ومثل هذا لو سمع من العرب ، لكان جديرًا بالرد ؛ لأن المراد فيه مجهول لاحتمال أن يكون أصله: ما أحد قائمًا إلا زيد ، وأن يكون أصله: ما كان قائمًا إلا زيد ، وما كان هكذا ؛ فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه . انتهى .

وحكى غير المصنف هذه المسألة على غير هذا الوجه قال: مسألة: إن قدمت الخبر منصوبًا وأدخلت إلا على الاسم أجازها الأخفش ومنعها البصريون فعلى هذا لا لإخلاف وهو ممنوع أيضًا ؛ لأنه يؤدي إلى نصب الخبر متوسطًا مع إن هذا التركيب لم يسمع .

ص: وقد تعمل متوسطًا خبرها وموجبًا بإلا وفاقًا لسيبويه في الأول وليونس في الثاني.

ش : اختلف في جواز توسيط خبر ما الحجازية على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه لا يجوز فلو توسط ؛ بطل عملها كما تقدم .

الثاني: أنه يجوز توسيطه مع بقاء العمل وحكي عن الفراء[٤] فأجاز إما قائمًا زيد وحكى عنه ابن عصفور أنه لا يجوز النصب ، وحكى الجرمي[٥] أن النصب لغة ، وحكى: ما مسيئًا من اعتبر . ونسبه المصنف إلى سيبويه . قال في الشرح[٦]: وأنشد سيبويه مستشهدًا على نصب الخبر متوسطًا قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ::: إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[٧]

انتهى .

وعبارة سيبويه[٨]: وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق: فأصبحوا . . . البيت ثم قال: وهذا لا يكاد يعرف فظاهره أنه لم يسمعه من العرب ، ولم يعترف بصحة زعمهم بل نفى مقارنة عرفانه ففي نسبته إليه نظر ، ورد المانعون الاستشهاد بالبيت من أوجه:

أحدها: أن الفرزدق تميمي وتكلم بهذا معتقدًا جوازه عند الحجازيين فلم يصب ، وأجاب

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٢ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٢ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٢ .
(٤) معاني القرآن ٢/ ٤٣ ، ٤٤ .
(٥) إيضاح الشعر ٤٨٣ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٣ .
(٧) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في ديوانه١/ ١٨٥ .
(٨) الكتاب ١/ ٦٠ .

المصنف[١] بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين ومن مناهم أن يظفروا بذلة منه يشنعون بها عليه مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق؛ ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله.

الثاني: أنه رفع بشرًا بالابتداء وحذف الخبر، ونصب مثلهم على الحال، وهذا تخريج المازني[٢] والمبرد[٣] وأبي علي[٤]، ورد بوجهين:

أحدهما: أن حذف خبر ما لا يحفظ من كلامهم. والآخر قاله المصنف: وهو أن الحال فضلة فحق الكلام أن يتم بدونها، ومعلوم أن الكلام ربما لا يتم بدون مثلهم فلا يكون حالاً.

الثالث: قال الأعلم[٥]: نصب ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم؛ لأنك إذا قلت: ما مثلك أحدًا فنفيت الأحدية، احتمل أن يكون مدحًا، وأن يكون ذمًّا فإذا رفعت أحدًا ونصبت مثلك، فإن الكلام مدح فلذلك نصب مثلهم، ورد بأن السياق يدل على أنه قصد المدح.

الرابع: ذهب الكوفيون إلى أن مثلاً هنا ظرف بمعنى بدل.

الخامس: ذهب بعض النحويين إلى أن مثلاً هنا ظرف وأصله صفة لظرف التقدير: وإذما مكانا مثل مكانهم فحذف الموصوف والمضاف وأقام الصفة والمضاف إليه مقامهما، ورد بأنه ليس من الصفات المختصة فيحذف معها الموصوف ولا يقدم ما يدل عليه.

السادس: أن مثلهم في موضع رفع وهو مبني كيومئذ، وصححه ابن عصفور[٦]، ولم يذكر سيبويه[٧] البناء إلا في الإضافة إلى الفعل.

والمذهب الثالث: أن الخبر إن كان ظرفًا أو مجرورًا أجاز توسيطه مع بقاء العمل ويحكم على محلهما بالنصب، وإن كان غير ذلك؛ لم يجز ما صححه ابن عصفور، وذكره المصنف في الكافية[٨]: وأما عملها موجبًا خبرها بإلا فروي عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال "ما" في الخبر الموجب بإلا، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر:

وما الدهر إلا منجونا بأهله ::: وما صاحب الحاجات إلا معذبًا[٩]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٣.
(٢) نقد المبرد لكتاب سيبويه ٤/ ١٩١.
(٣) المقتضب ٤/ ١٩١، ١٩٢.
(٤) التذييل والتكميل ٤/ ٢٦٧، وهو عمر بن عبد المجيد بن علي الأزدي المعروف بالرندي ولد في سنة ٥٤٣هـ وتوفي ٦١٦هـ هدية العارفين ١/ ٨٤.
(٥) تحصيل عين الذهب ٨٥، ٨٦.
(٦) شرح الجمل ١/ ٥٩٤.
(٧) الكتاب ٢/ ٢٣٩.
(٨) شرح الكافية ١/ ٤٣٢.
(٩) البيت من الطويل، وهو لأحد بني سعيد في شرح شواهد المغني ٢١٩، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٧١، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٢.

قال المصنف[1]: وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مغلس:

وما حق الذي يعثو نهارًا ::: ويسرق ليله إلا نكالا[2]

قال: وما اخترته من حمل إلا منجونا وإلا نكالاً على ظاهرهما من النصب بما هو مذهب الشلوبين[3]. ذكر ذلك في تنكيته على المفصل. انتهى.

وقال النحاس[4]: إذا دخلت إلا على الخبر فلا يجوز إلا الرفع بلا خلاف وذلك فيما كان الثاني هو الأول، ولم يكن صفة ولا منزلاً منزلته نحو: ما زيد إلا أخوك فإن كان صفة فالرفع نحو: ما زيد إلا قائم، وأجاز الفراء النصب، وإن كان منزلاً منزلته نحو: ما زيد إلا زهير فلا يجوز فيه عند الجمهور إلا الرفع، وأجاز الكوفيون فيه النصب، وقد تؤول قوله: إلا منجونًا على أن التقدير: لا يدور دوران منجنون أي دولاب ثم حذف الفعل والمضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وقيل: منجنون اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الفعل الذي هو خبر ما تقديره: وما الدهر إلا يجن جنونا ثم حذف يجن وأقيم جنون مقامه ثم أوقع منجنون موقع جنون، وقيل: منجنون اسم في موضع الحال وخبر ما محذوف تقديره: وما الدهر موجود إلا على هذه الصفة أي: مثل منجنون، وزعم ابن بابشاذ أن منجونًا منصوب على إسقاط حرف الجر، وأصله بإلا كمنجنون وهو فاسد؛ لأن هذا المجرور في موضع رفع فلو حذف منه الحرف؛ لرفع وتؤول قوله إلا معذبًا على أن التقدير: إلا ينكل نكالاً، وقيل: التقدير: إلا نكالان نكال لعتوه، ونكال لسرقته، وحذف النون للضرورة. وقال المصنف[5] بعد ذكر هذه الأوجه: وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه.

ص: والمعطوف على خبرها ببل ولكن موجب فيتعين رفعه.

ش: مثال ذلك: ما زيد قائمًا بل قاعد، أو لكن قاعد، وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف فتسميته معطوفًا تسامح، وذلك في بل مسموع، ولكن بالقياس، وقد أشار إلى علة الرفع بقوله: "موجب". قال[6]: وقياس قول يونس ألا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن. ومن النحويين من جعل بل في ذلك على وجهين:

أحدهما: ما ذكر.

والثاني: أن تكون بعد النفي على حالها بعد الواجب لزوال الغلط فهذه ينتصب الخبر بعدها؛ لأن التقدير: بل ما هو قاعد، وإذا عطفت بحرف لا يوجب نحو: ما زيد قائما ولا قاعدًا ففيهما النصب والرفع على خبر مبتدأ محذوف، وجره على التوهم مسموع؛ لكن عامة النحويين لا يجيزونه وأجازه الكسائي[7] والفراء[8] قياسًا ونسبة النحاس جواز ذلك إلى سيبويه وهم، وإنما حكى ذلك

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو لمغلس بن لقيط في تخليص الشواهد ٢٨٢، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤٨.

(٣) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٣.

(٤) الهمع ١/ ٣٨٩.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٤.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٤، وفيه مذهب بدل قول.

(٧) الهمع ١/ ٣٩٣.

(٨) السابق الجزء والصفحة.

سيبويه[١] في ليس .

ص: وتلحق بها "إن" النافية قليلاً، و"لا" كثيرًا.

ش : اختلف في إعمال إن النافية عمل ليس فأجاز الكسائي[٢] وأكثر الكوفيين وابن السراج[٣] وأبو الفتح ومنع ذلك أكثر البصريين ، واختلف في النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي[٤] أن سيبويه أجاز إعمالها وأن المبرد يمنع ذلك ، ونقل النحاس عكس ذلك عنهما وقال ابن طاهر[٥]: نص سيبويه على إعمالها إعمال ليس . قال المصنف[٦] وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في إن الإهمال وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال . قال[٧]: وصرح أبو العباس[٨] بإعمال إن عمل ليس . انتهى . والصحيح الأول للقياس والسماع أما القياس فلأنها شاركت ما في النفي وأنها للحال ودخولها على المعرفة والنكرة فمقتضى النظر أن يكون إلحاقها بليس راجحًا على إلحاق لا .

وأما السماع فقد ثبت أنها لغة أهل العالية نقل ذلك بعض النحويين فمن النثر قولهم: إن ذلك نافعك ولا ضارك ، وإن أحد خير من أحد إلا بالعافية . وقال أعرابي: إن قائمًا يريد: إن أنا قائمًا ، وذكر أبو الفتح في المحتسب[٩] أن سعيد بن جبير قرأ: ﴿ **إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم** ﴾ [الأعراف: ١٩٤] على إن نافية والذين اسمها ، وعبادًا خبرها .

وأمثالكم صفة ، وخرج بعضهم هذه القراءة على أن تكون إن هي المخففة من الثقيلة ويكون قد أعملها ونصب الخبر بها على حد:

إن حراسنا أسدًا[١٠]

وجعله أحسن من جعلها نافية لتتوافق القراءتان .

ومن النظم قول الشاعر - أنشده الكسائي:

إن هـو مستوليًا على أحد ::: إلا على أضعف المجانين[١١]

وقول آخر:

---

(١) الكتاب ١/ ٣٠٦ .
(٢) الأزهية ٣٣ .
(٣) الأصول ١/ ٩٥ .
(٤) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧ .
(٥) السابق والصفحة .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٥ .
(٧) السابق والصفحة .
(٨) السابق ١/ ٣٧٥ .
(٩) المحتسب ١/ ٢٧٠ .
(١٠) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في الدرر٢/ ١٦٧ ، وشرح شواهد المغني١٢٢ ، ولم أعثر عليه في ديوانه وفي البيت بتمامه:
إذ جن عليك الليل فلتك الليل فلتأت ::: ولتكن خطاك خفافًا إن حراسنا أسد
(١١) البيت من المنسرح ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٣٠٦ ، والدرر٢/ ١٠٨ .

إن المـرء ميـتًا بانقضـاء حـياته ::: ولكـن بـأن يـبغي علـيه فـيخذلا[١]

وبهذا تبين بطلان قول من قال: إنه لم يأت منه إلا إن هو مستوليًا وتخصيصه ذلك بالضرورة .

وأما إعمال لا عمل ليس ففيه خلاف: ذهب سيبويه ومن وافقه إلى جوازه ، وذهب الأخفش[٢] والمبرد[٣] إلى منعه ، وحكى ابن ولاد[٤] عن الزجاج[٥] أن "لا" أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة ولا تعمل في الخبر شيئًا وهي مع اسمها في موضع رفع بالابتداء ، ويفسده أنه سمع نصب الخبر خلافًا لمن زعم أنه لم يسمع ، ولكنه قليل كقول الشاعر:

تعـز فـلا شـيء عـلى الأرض باقـيا ::: ولا وزر ممـا قضـى الله واقـيًا[٦]

وقولـه:

نصـرتك إذ لا صـاحب غـير خـاذل ::: فبوئـت حصـنا بالكمـاة حصـينًا[٧]

وأنشد المصنف أبياتًا أخرى وهي محتملة للتأويل ، ونصُّ المصنف[٨] على أن عمل "لا" أكثر من عمل إن ، واعترض بأن الأمر بالعكس ، بل لو ذهب إلى أن لا "لا تعمل عمل ليس ؛ لذهب مذهبًا حسنًا إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلاً ولا في نظم غير البيتين السابقين وليس في كتاب سيبويه ما يدل على سماعه من العرب بل قال[٩]: وزعموا أن بعضهم قرأ "ولات حين مناص" وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك:

مـن صـد عـن نيرانهـا ::: فأنـا ابـن قـيس لا بـراح[١٠]

فجعلها بمنزلة ليس . انتهى . فظاهر كلامه أن جعلها بمنزلة ليس من تأويل ذلك البعض .

ص: ورفعها معرفة نادر.

ش : قال المصنف[١١] شذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي:

بـدت فعـل ذي ود فـلما تبعـتها ::: تولـت وردت حـاجتي في فؤاديـا
وحلـت سـواد القلـب لا أنـا باغـيًا ::: سـواها ولا في حـبها متراخـيا[١٢]

قال[١٣]: والقياس عندي على هذا شائع . وقد قاس عليه المتنبي في قولـه:

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٣٠٧ ، والدرر ٢/ ١٠٩ .
(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٨١ .
(٣) المقتضب ٤/ ٣٨٢ .
(٤) التذييل والتكميل ٤/ ٢٨١ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٦٣ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد٢٩٤ ، والدرر٢/ ١١١ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغنى٢/ ٦١٢ ، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤٠ .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٧ .
(٩) الكتاب ١/ ٥٨ .
(١٠) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لسعد بن مالك في خزانة الأدب ١/ ٤٦٧ ، والدرر٢/ ١١٢ .
(١١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٧ .
(١٢) البيتان من الطويل، وهما للنابغة الحجرى في ديوانه١٧١ .
(١٣) شرح التسهيل لابن مالك ، وفيه: والقياس على هذا شائع عندي .

إذ الجود لم يرزق خلاصًا من الأذى ::: فلا الحمد مكسوبًا ولا المال باقيًا[١]

وقد أجاز ابن جني[٢] إعمال لا في المعرفة ذكر ذلك في كتاب التمام . انتهى . وقد ذكر ابن الشجري إعمالها في المعرفة ، وأنشد بيت النابغة ، ومن منع ذلك - وهم الأكثرون - تأولوا البيت على أن الأصل لا أرى باغيًا فلما حذف الفعل ؛ انفصل الضمير . فأنا مفعول لم يسم فاعله ، وباغيًا حال ، أو على تقدير: لا أنا أرى باغيًا فأنا مبتدأ ، وأرى خبره ، وباغيًا حال ، وحذف الخبر ، وقد ذكر المصنف[٣] هذين التأويلين في شرح الكافية ، وأشار إليهما في الأصل بقوله: ولا أنا باغيًا آت عن ثقة ، وفيه بحث بارع من حققه .

ص: وتكسع بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه مقتصرًا على منصوبها بكثرة وعلى مرفوعها بقلة.

ش : الكسع: ضرب الرجل مؤخر الرجل بظهر قدمه ، واختلف النحاة في "لات" فذهب سيبويه[٤] إلى أنها مركبة من لا والتاء ، فعلى هذا لو سميت بها حكيت ، وذهب الأخفش والجمهور[٥] إلى أنها "لا" زيدت عليها التاء كما زيدت على ثم ، وذهب ابن الطراوة[٦] إلى أن التاء زيدت مع الحين لا مع "لا" وبه قال أبو عبيد ، وذهب ابن أبي الربيع[٧] إلى أنها ليس أبدل من السين التاء ثم أبدل من الياء الألف كراهة أن يلبس بحرف التمني ، واختلف في عملها: فقيل: لا تعمل ، ونسب إلى الأخفش ، ونقل صاحب البسيط عن السيرافي أنه قال في ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص: ٣]: هو على الفعل أي: ولات أراه حين مناص .

وذهب سيبويه[٨] والجمهور إلى أنها تعمل عمل ليس ، وزعم الفراء أن لات قد تخفض بها أسماء الزمان وأنشد:

طلبوا صلحنا ولات أوان[٩]

وقد قرئ: ﴿ ولات حينِ مناص ﴾ [ص: ٣][١٠] وقد تؤول ذلك بما يبعد .

قال المصنف[١١]: ولم تستعمل لات غالبًا إلا في الحين أو مرادفه مقتصرًا على الخبر كقوله تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص: ٣] ومن مرادف الحين ساعة ووقت وأوان كقوله:

ندم البغاة ولات ساعة مندم[١٢]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للمتنبي في ديوانه٤/ ٤١٩ .
(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٦ .
(٣) شرح الكافية ١/ ٤٤١ .
(٤) لم أجد الرأي في الكتاب ، ووجدته في الارتشاف ٢/ ١١١ ، والهمع ١/ ٣٩٩ .
(٥) معاني القرآن ٤/ ٣٢١.
(٦) التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٨ .
(٧) البسيط ٢/ ٧٥٣ .
(٨) الكتاب ١/ ٥٧ .
(٩) صدر بيت من الخفيف ، وعجزه: فأجبنا أن ليس حين بقاء ، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه٣٠ .
(١٠) وانظر: معجم القراءات ٥/ ٢٥٥ .
(١١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٧ .
(١٢) صدر بيت من الكامل ، وعجزه: والبغي مرتع مبتغيه وخيم ، وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة ، أو للمهلهل بن مالك الكناني في المقاصد النحوية ٢/ ١٤٦ .

وقد يحذف خبر لات ويبقى اسمها كقراءة بعضهم: ﴿ولات حينٌ مناص﴾ [ص: ٣] [١] بالرفع وهو قليل، ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعًا.

ص: وقد يضاف إليها حين لفظًا أو تقديرًا وربما استغنى مع التقدير عن "لا" بالتاء.

ش: مثال إضافة حين إليها لفظًا قول الشاعر:

وذلك حين لات أوان حلم ::: ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي[٢]

ومثال إضافته تقديرًا قوله:

تذكر حب ليلى لات حينًا[٣]

أي حين لات حينًا وقيل: لا يضطر على هذا التقدير إذ يصح المعنى بقوله: تذكر حب ليلى لات حين تذكر أي: ليس الحين حين تذكر، ومثال الاستغناء مع التقدير عن لا بالتاء قوله:

العاطفون تحين ما من عاطف[٤]

قال المصنف[٥]: أراد حين لات حين ما من عاطف، فحذف حين مع لا، وهذا أولى من قول من قال: إنه أراد "العاطفونه" بهاء السكت ثم أثبتها وأبدلها تاء. انتهى.

وفي تخريج المصنف نظر، وأحسن الثاني من زعم أن التاء زيدت مع الحين.

ص: وتهمل لات على الأصح إن وليها هنّا قول الشاعر:

حنت نوار ولات هنّا حنت ::: وبدا الذي كانت نوار أجنت[٦]

قال المصنف[٧]: فلا عمل للات في هذا وأشباهه ولكنها مهملة، وهنّا في موضع نصب الظرفية، والفعل بعدها صلة أن محذوفة، وأن وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر هنا كأنه قال: ولا هنالك حنين هكذا قال أبو على. انتهى.

وذكر عن أبي على[٨] أن لات عاملة في هنّا، فيكون له القولان، وذهب الشلوبين وابن عصفور إلى أن لات عاملة في هنّا، ورد المصنف[٩] عليهما بكون هنا ظرفًا غير متصرف فلا يخلو من معنى "في" إلا بأن تدخل عليه من أو إلى.

ص: ورفع ما بعد إلا في نحو: ليس الطيب إلا المسك لغة تميم، ولا ضمير في ليس خلافًا لأبي على.

ش: حكى أبو عمرو بن العلاء[١٠] أن لغة بني تميم في نحو: ليس إلا على اعتقاد حرفيتهما،

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٥/ ٢٥٥.
(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ١٧٨، والدرر٢/ ١٢١.
(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وأمسى الشيب قد قطع القرينا، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ١٦٩، والدرر ٢/ ١٢١.
(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه: والمطعمون زمان أين المطعم، وهو لأبي وجزة السعدي في خزانة الأدب ٤/ ١٧٥، ولسان العرب (عطف).
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٨.
(٦) البيت من الكامل، وهو لشبيب بن جعيل في الدرر١/ ٢٤٤، والمقاصد النحوية ١/ ٤١٨.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٨.
(٨) الشيرازيات ٥٤٠، ٥٤١.
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٩.
(١٠) مجالس العلماء ٤١٠.

ولا ضمير في ليس ؛ لأن التأويل فيما خالف الجادة وهذا ثبت أنه لغة ، وتأول أبو على[(١)] قولهم: ليس الطيب إلا المسك ، وكأنه لم يبلغه أنه لغة تميم ، وزعم أنه يحتمل وجوهًا: **أحدها**: أن يكون في ليس ضمير الشأن والطيب مبتدأ ، والمسك خبره ، وألزم أبو على أنه لو كان كذلك لدخلت على الجملة كقول الشاعر:

ألا ليس إلا ما قضى الله كائن ::: وما يستطيع المرء نفعًا ولا ضرًا[(٢)]

وأجاب أبو على بأن إلا كان أصلها أن تدخل على الجملة لكنها دخلت في غير موضعها ، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ **إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا** ﴾ [الجاثية: ٣٢] وقول الشاعر:

وما اغتره الشيب إلا اغترارًا[(٣)]

وأجيب بأن البيت والآية محمولان على حذف الصفة لفهم المعنى .

والوجه الثاني: أن يكون الطيب اسم ليس ، والخبر محذوف ، وإلا المسك بدل كأنه قيل: ليس الطيب في الوجود إلا المسك .

قال: **والثالث**[(٤)]: أن يكون الطيب اسم ليس ، وإلا المسك نعت له ، والخبر محذوف كأنه قال: ليس الطيب الذي هو غير المسك طيبًا في الوجود ، وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير ، ولأبي نزار[(٥)] الملقب "ملك النحاة" تخريج غريب وهو أن الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف وتقديره: إلا المسك أفخره ، والجملة في موضع نصب على أنها خبر ليس .

ص: ولا تلزم حالية المنفي بليس وما على الأصح.

ش : قال المصنف[(٦)]: زعم قوم أن ليس و "ما" مخصوصتان بنفي الحال ، والصحيح أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل ، وقد تنبه لذلك أبو موسى[(٧)] فقال: ليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقًا ؛ لأن سيبويه[(٨)] حكى: ليس خلق الله مثله ، وأجاز الأستاذ أبو على[(٩)]: ما زيد ضربته على أن تكون حجازية وليس إن النفي في الحال إنما هو إذا لم يكن الخبر مخصوصًا بزمان فيحمل إذ ذاك على الحال كما يحمل عليه الإيجاب ، ومن استقبال المنفي بليس: ﴿ **أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ** ﴾ [هود: ٨] و ﴿ **وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ** ﴾ [البقرة: ٢٦٧] و ﴿ **لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلاَّ مِنْ ضَرِيعٍ** ﴾ [الغاشية: ٦] .

ومن استقبال المنفي بما: ﴿ **وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ** ﴾ [البقرة: ٩٦] و ﴿ **وَمَا هُمْ**

---

(١) الحلبيات ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني٧٠٤ .
(٣) عجز بيت من المتقارب وصدره: أحل له الشيب أثقاله ، وهو للأعشى في ديوانه٩٥ .
(٤) في ر: الثالث .
(٥) الهمع ١/ ٣٦٧ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٠ ، ٣٨١ .
(٧) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٧٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٠ .
(٨) الكتاب ١/ ٧٠ .
(٩) التوطئة ٢٢٨ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٠ .

بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾ [البقرة: ١٦٧] و ﴿ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا ﴾ [المائدة: ٣٧] و ﴿ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ [الحجر: ٤٨] و ﴿ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ﴾ [الانفطار: ١٦] وذلك في الشعر كثير.

ص: وتزاد الباء كثيرًا في الخبر المنفي بليس وما أختها.

ش: مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر: ٣٦] و ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ [هود: ١٢٣] واحترز بالمنفي من الموجب فلا يجوز: قامَ القوم ليس زيد إلا بقائم، وما زيد إلاّ بخارج، وأطلق المصنف[١] في خبر ليس، وقيده غيره بأن لا يقع في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد.

فرع: منع هشام[٢] دخول الباء على مثل إذا وقع خبرًا وكذا كاف التشبيه، وهو جائز على مذهب الكسائي[٣] حكى: ليس بكذلك، وأجاز البصريون دخولها على مثل.

ص: وقد تزاد بعد نفي فعل ناسخ للابتداء وبعد أو لم يروا أن، وشبهه، وبعد لا التبرئة، وهل، وما المكفوفة بإن والتميمية خلافًا لأبي علي والزمخشري وربمازيدت في الحال المنفية، وخبر إن ولكن.

ش: مثال زيادتها بعد نفي فعل ناسخ قول الشاعر:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن ::: بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل[٤]

وقول الآخر:

دعاني أخي والخيل بيني وبينه ::: فلما دعاني لم يجدني بقعدد[٥]

وذكر ابن السراج أن خبر لا أخت ليس تزاد فيه الباء، وأنشد قول سواد بن قارب:

وكن لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعة ::: بمغن فتيلاً عن سواد ابن قارب[٦]

قيل: ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون مبتدأ، ولم تكن للضرورة ومثال زيادتها بعد أو لم قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾ [الأحقاف: ٣٣] وهذا من إجراء الشيء على ما هو في معناه و كان المعنى: أو ليس الله بقادر، ولم يذكر المصنف مثالاً لقوله: "أو شبهه" ويمكن أن يمثل بما أجازه الزجاج قال: لو قلت: ما ظننت أن زيدًا بقائم؛ لجاز، ومثال زيادتها بعد لا التبرئة: لا خير بخير بعده النار، إذا لم تجعل الباء بمعنى في. قاله المصنف.

وقال أبو علي[٧]: تكون زائدة في خبر لا، وهو مرفوع إذا جعلت بعده النار وصفًا للخير المنفي. انتهى.

وإذا كانت الباء بمعنى في فالمجرور في موضع الخبر وبعده النار صفة له، وأجاز بعضهم أن يكون بعده النار صفة للاسم مع إبقاء الخبر خبرًا، وجماعة من النحويين لا يجيزون في المسألة إلا

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٢، ٣٨٣.
(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٣٠٧.
(٣) السابق والصفحة.
(٤) البيت من الطويل، وهو للشنفري في الدرر ١/ ١٠١، وشرح شواهد العيني ٢/ ١١٧.
(٥) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب في الدرر ٢/ ١٢٦، والمقاصد النحوية ٢/ ١١٤.
(٦) البيت من الطويل، وهو لدريد بن الصمّة في العيني ٢/ ١٢١، والدرر ١/ ١٠١.
(٧) التذييل والتكميل ٤/ ٣٠٩.

الوجهين الأولين، ومنع بعضهم جعل الظرف صفة للاسم؛ لأن ذلك يخرجه عن العموم، ومنع بعضهم زيادة الباء؛ فلم يجز إلا وجهًا واحدًا، وممن منع: أبو علي في التذكرة، وممن أجاز ابن طاهر وابن خروف وأبو علي[١] في موضع آخر من التذكرة، ومثال زيادتها بعد هل قول الشاعر:

تقول إذا اقلولي عليها وأقردت ::: ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم[٢]

وبعد ما المكفوفة بأن قوله:

لعمرك ما إن أبو مالك ::: بواه ولا بضعيف قواه[٣]

واختلف في زيادتها بعد ما التميمية فذهب الفارسي[٤] والزمخشري[٥] إلى منع ذلك والصحيح جوازه، وقال أبو علي في أحد قوليه: ويدل عليه السماع والقياس والإجماع أما السماع فلوجود ذلك في بني تميم ونثرهم، وأما القياس: فلأن الباء دخلت الخبر منفيًّا لا لكونه منصوبًا بدليل دخولها بعد ما المكفوفة وبعد هل، وأما الإجماع: فنقله أبو جعفر الصفار نفسه.

فائدة: دخول الباء في الخبر عند البصريين دفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام فيتوهم أن الكلام موجب فإذا جيء بالباء، ارتفع الوهم، وقال الكوفيون: هذا نفي لقول القائل: إن زيدًا لمنطلق، والباء بمنزلة اللام، ومثال زيادتها في الحال المنفية قوله:

كأن دعيت إلى بأساء داهمة ::: فما انبعثت بمزؤود ولا وكل[٦]

وقول الآخر:

فما رجعت بخائبة ركاب ::: حكيم بن المسيب منتهاها[٧]

قيل: ولا حجة فيهما لجواز كونها باء الحال لا زائدة في الحال، والمعنى، فما رجعت بحاجة خائبة، وكذلك؛ فما انبعثت بمزؤود يعني بذلك نفسه، ويسمى هذا في علم المعاني، التجريد، ومثال ذلك في خبر إن قول امرئ القيس:

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها ::: فإنك مما أحدثت بالمجرب[٨]

ولكن كقول الشاعر:

ولكن أجرًا لو فعلت بهين ::: وهل ينكر المعروف في الناس والأجر[٩]

وحكى زيادتها في خبر ليت في قول الفرزدق:

ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم[١٠]

---

(١) السابق والصفحة.
(٢) البيت من المتقارب، وهو للمنتخل الهندلي في خزانة الأدب ٤/ ١٤٦، والدرر٢/ ١٢٣.
(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٨٦٣ طبعة الصاوي.
(٤) الشيرازيات ٥٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٣.
(٥) المفصل ٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٣.
(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في حاشية الأمير على المغنى ١/ ١٧٩.
(٧) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣١٠.
(٨) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٤٢.
(٩) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥٢٣، والدرر ٢/ ١٢٧.
(١٠) شطر بيت من الطويل، وصدره: يقول إذا أقلولي عليها وأقردت، وهو للفرزدق في ديوانه.

وأنشد الجوهري[١]:

ألا هل أخـو عيش لذيـذ بدائم

كما أنشده المصنف[٢]، وقد تقدم أوله، وأجاز الأخفش[٣] زيادة الباء في الواجب نحو: زيد بقائم، واستدل بقوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧] وأجيب بأن الخبر محذوف أي: واقع بمثلها.

ص: وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها ويندر ذلك بعد، غير ليس، وما.

ش: مثال ذلك بعد ليس قول الشاعر:

مشـائيم ليسـوا مصـلحين عشـيرة ::: ولا ناعـب إلا بـبين غـرابها[٤]

أنشده سيبويه[٥]. ومثاله بعد ما قول الآخر:

مـا الحـازم الشـهم مقدامًـا ولا بطـلٍ ::: إن لم يكـن لـلهوى بـالعقل غلابـا[٦]

أنشده المصنف[٧]، وهذا هو العطف على التوهم، وفي اقتياسه خلاف، وظاهر كلام المصنف[٨]: أنه ينقاس والمنقول عن عامة النحويين: أنه لا ينقاس، ولم يذكره سيبويه[٩] إلا في ليس، وحكى النحاس[١٠] عنه: أنه أجاز ذلك في ما ووهم فيه، واحترز بقوله "الصالح للباء" من خبر لا يصلح لها نحو: ليس زيد إلا قائمًا وذاهب فإنه لا يجوز الخفض، وأشار بقوله: ويندر ذلك بعد غير ليس، وما إلى نحو قول الشاعر:

ومـا كنـت ذا نـيرب فـيهم ::: ولا مـنمش فـيهم مـنمل[١١]

ص: وقد يفعل ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل.

ش: مثاله قول امرئ القيس:

وظـل طهـاة الـلحم مـن بـين منضج ::: صـفيف شـواء أو قديـر معجـل[١٢]

لأن المنصوب باسم الفاعل يجر كثيرًا بإضافته إليه، وجواز الجر بالعطف عليه مشروط بالاتصال كما ذكر، فلو كان منفصلا؛ لم يجز الجر نحو أن يقال: من بين منضج بالنار صفيف سواء؛ لأن الانفصال يزيل تصور الإضافة المقتضية الجر. وهذا الذي أجازه المصنف ممتنع عند المغاربة،

---

(١) الصحاح (قرد).
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٤.
(٣) معاني القرآن ٣٤٣.
(٤) البيت من الطويل، وهو للأحوص الرياضي في خزانة الأدب ٤/ ١٥٨.
(٥) الكتاب ١/ ١٦٥.
(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٦٥، وشرح شواهد المغني ٨٦٩.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٦.
(٨) السابق الجزء والصفحة.
(٩) الكتاب ١/ ٣٠٦.
(١٠) التذييل والتكميل ٤/ ٣١٦.
(١١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٦٥، ولسان العرب (نمش).
(١٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٢.

وتأولوا البيت على أن قوله: أو قدير معطوف على منضج ، وهو على حذف مضاف ، وأو بمعنى الواو ، والتقدير: وطابخ قدير .

ص: وإن ولي العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببي، أعطى الوصف ما له مفردًا، ورفع به السببي، أو جعلا مبتدأ وخبرًا.

ش : فإذا قلت: ليس زيد قائمًا ولا ذاهبًا أخوه ، وما زيد قائمًا ولا ذهبًا أخوه ؛ جاز فيه وجهان:

أحدهما: أن يجعل الوصف المعطوف كأنه لم يذكر بعده شيء فيجوز فيه حينئذٍ النصب ، والجر على التوهم ، ويكون السببي مرفوعًا به .

والثاني: أن يجعل السببي مبتدأ والوصف خبره فيرفع ويطابق المبتدأ ، ويجوز في الوصف وجه آخر: وهو أن يكون مبتدأ والسببي فاعل أغنى عن الخبر لاعتماده على حرف النفي .

ص: وإن تلاه أجنبي عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها، وإن جر بالباء جاز على الأصح جرّ الوصف المذكور ويتعين رفعه بعد ما.

ش : مثال ذلك: ليس زيد قائمًا ولا ذاهب عمرو ، وما زيد قائمًا ولا ذاهبًا عمرو ، فأما بعد ليس فيعطف الوصف على خبرها والأجنبي على اسمها ومنع بعض المتقدمين نصبه بعد ليس ، ورد عليهم سيبويه[١] في كتابه ، وقوله: "وإن جرّ بالباء" يعني خبر ليس نحو: ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو جاز على الأصح جر الوصف المعطوف ، وهو مذهب الأخفش ومنعه سيبويه ، والقول في ذلك قول الأخفش لاستعمال العرب إياه كقوله:

وليس بمعروف لنا أن نردها ::: صحاحًا ولا مستنكرًا أن تعقرا[٢]

وليس من العطف على عاملين ، وإنما الجر فيه بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة قاله المصنف[٣] .

وقوله: "ويتعين رفعه بعد "ما" يعني رفع الوصف المعطوف مع الأجنبي سواء أنصب خبرها أم جر بالباء وذلك ؛ لأن خبرها لا يتقدم على اسمها فكذلك خبر ما عطف على اسمها كقول الفرزدق:

لعمرك ما معن بتارك حقه ::: ولا منسئ معن ولا متيسر[٤]

وحكى عن الكسائي[٥] أنه أجاز الجر إذا عطف على المجرور ، وحكى عن الكوفيين أنهم أجازوا الجر إذا عطف على المجرور .

مسألة: شذ بناء النكرة مع ما تشبيهًا لها بلا ، وروي من كلامهم: ما بأس عليك . وأنشد الأخفش:

ما بأس لو ردت علينا تحية ::: قليل على من يعرف الحق عابها[٦]

* * *

(١) الكتاب ١/ ٦٠ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٥٠ .
(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٨٧ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣١٠ .
(٥) التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٢ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٠٧ .

باب: أفعال المقاربة

ش: أجمع النحاة على فعليتها إلا عسى، فذهب بعض النحويين إلى أنها حرف، وحكى عن ابن السراج [١]، ونقله أبو عمرو الزاهد عن ثعلب [٢]، والدليل على فعليتها: اتصال ضمائر الرفع البارزة بها، ولحاق تاء التأنيث بها، وسميت أفعال المقاربة؛ لأن فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض أفراده؛ لأن بعضها للشروع، وبعضها للترجى [٣].

ص: منها للشروع: طفق وجعل وأخذ وعلق وأنشأ وهبّ.

ش: فهذه الثمانية للشروع في الفعل، وطفق بالفتح لغة في طفق بالكسر، وقيل: وطبق بالباء لغة في طفق، وأعرب هذه الثمانية: علق وهبّ، ومن استعمالهما قول الشاعر:

أراك علقت تظلم من أجرنا ::: وظلم الجار إذلال المجير [٤]

وقول الآخر:

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى ::: فلج كأني كنت باللوم مغريا [٥]

ص: ولمقاربته: هلهل وكاد وكرب وأوشك وأولى.

ش: فهذه الخمسة لمقاربة الفعل وأشهرها كاد، وأغربها أولى كقول الشاعر:

فعادى بين هاديتين منها ::: وأولى أن يزيد على الثلاث [٦]

وفي بعض النسخ بعد أوشك وألمّ وأولى، ولم يتعرض المصنف في الشرح لها؛ بل قال [٧]: إن أفعال الدنو خمسة، وعلى هذه النسخة تكون ستة ويمكن منه قوله - عليه السلام في الحديث: "وإن مما ينبت الربيع يقتل أو يلم" [٨] فيكون يلم فعلاً ناقصًا، والخبر محذوف تقديره: أو يلم أن يقتل، وفي الحديث أيضًا: "لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره" ويقال: كرب بفتح الراء وبكسر والفتح أفصح، وزعم بعضهم أنها من أفعال الشروع، وليس بصحيح.

ص: ولرجائه: عسى وحرى واخلولق.

ش: فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء، وأغربها حرى، يقال: حرى زيد يفعل بمعنى عسى. هكذا ذكر المصنف [٩]، والمحفوظ أن "حرى" اسم منون لا يثنى ولا يجمع. ثعلب: أنت حرى أي: خليق، وحقيق، ولكن المصنف ثقة، فمجموع ما ذكره المصنف من أ... هذا الباب أربعة عشر؛ لأن طفق وطبق لغتان في طفق وعدها المصنف ستة عشر، وتقدم ذكر

---

(١) الارتشاف ٢/ ١١٨.
(٢) الارتشاف ٢/ ١١٨.
(٣) في ر: التراخي.
(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٠٣.
(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٠٣.
(٦) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٨٩.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٩.
(٨) رواه أحمد في المسند ٣/ ٧.
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٩.

وزاد البهاري[١] وغيره أفعالاً كثيرة لا يقوم دليل على أنها من هذا الباب .

ص: وقد ترد عسى إشفاقا.

ش : مجيئها للإشفاق أقل من مجيئها للرجاء ، وقد اجتمعا في قوله: ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦] .

ص: ويلازمهن لفظ المضي إلا كاد وأوشك.

ش : فلم يتصرف من هذه الأفعال غيرهما ، واختلف في تعليل عدم التصرف في عسى وأخواتها . فقال أبو الفتح[٢]: لما قصد بها المبالغة في القرب ؛ أخرجت عن بابها وهو التصرف ، وكذلك كل فعل يراد به المبالغة كنعم ، وقيل غير ذلك مما لا نطول به ، واستثنى كاد وأوشك ؛ لأنه سمع فيهما المضارع قالوا: يكاد ويوشك ومضارع أوشك أشهر من ماضيها حتى زعم الأصمعي[٣] أن ماضيها لم يستعمل ، وهو محجوج بنقل الخليل وغيره من الأئمة .

ص: وعملها في الأصل عمل كان.

ش : وذلك أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ويدل على ذلك وروده مفردًا منصوبًا في بعضها كما سيأتي .

ص: لكن التزم كون خبرها مضارعًا مجردًا مع هلهل وما قبلها، ومقرونًا بأن مع أولى وما بعدها وبالوجهين مع البواقي والتجريد مع كاد وكرب أعرف، وعسى وأوشك بالعكس.

ش : التزمت العرب كون خبر هذه الأفعال فعلاً مضارعًا ففارقت بذلك كان ؛ ولهذا أفردت بباب ، وهو بالنسبة إلى تجرده من أن ، واقترانه بها على أربعة أقسام: قسم يلزم تجريده من أن وهو: هلهل وما قبلها من الأفعال فتقول: قام زيد يفعل ، ومنه قوله:

قامت تلوم وبعض اللوم آونة ::: مما يضر ولا يبقى له نغل[٤]

وكذلك البواقي ، وإنما التزم التجريد مع أفعال الشروع ؛ لأن الفعل معها حال وأن للاستقبال .

وقسم يلزم اقترانه بأن وهو: أولى وما بعدها ، والمراد به: حرى واخلولق .

وقسم يجوز فيه الوجهان والتجريد أعرف وهو: كاد وكرب ، ومن اقترانها بأن قول الشاعر:

قد كان من طول البلي أن يمصحا[٥]

وقوله:

فقد كربت أعناقها أن تقطعا[٦]

(١) زاد البهارى ثمانية عشر فعلاً ، وانظر: الهمع ١/ ٤٠٩ .
(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٣٣٢ .
(٣) السابق ٤/ ٣٣٤ .
(٤) البيت من البسيط ، وهو للأعشى في الدرر ٢/ ١٣٥ ، وليس في ديوانه .
(٥) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٧٢ .
(٦) عجز بيت من الطويل ، وصدره: سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما ، وهو لأبى زيد الأسلمى في تخليص الشواهد ٣٣٠ .

ولم يذكر سيبويه[١] اقتران خبر كرب بأن وظاهر كلام المصنف أن اقتران خبرها بأن جائز وخصه المغاربة بالضرورة .

وقسم يجوز فيه الوجهان والاقتران أعرف وهو: عسى وأوشك ، ومن التجريد بعدهما قول هدبة:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ::: يكون وراءه فرج قريب [٢]

وقول الآخر:

يوشك من فر من منيته ::: في بعض غراته يوافقها[٣]

وجمهور البصريين على أن حذف أن من خبر عسى ضرورة ، وظاهر كلام سيبويه[٤] أنه لا يختص بالشعر .

ص: وربما جاء خبراهما مفردين، وخبر جعل جملة اسمية وفعلية مصدرة بإذا.

ش : ظاهر كلامه أن الضمير عائد على عسى وأوشك ؛ لأنهما أقرب مذكور لكن بيّن في الشرح أن مراده كاد وعسى كقول الشاعر:

فأبت إلى فهم وما كدت آيبًا[٥]

وكقول الآخر:

أكثرت في العذل ملحاً دائما ::: لا تكثرن إني عسيت صائما[٦]

ومثال مجيء خبر جعل جملة اسمية قول الشاعر:

وقد جعلت قلوص بني سهيل ::: من الأكوار مرتعها قريب [٧]

ومثال مجيئه ، فعليه مصدرة بإذا قول ابن عباس (رضي الله عنهما) "فجعل الرجل إذا لم يستطع ؛ أرسل رسولاً"[٨] وثبت في بعض النسخ بعد قوله: مصدرة بإذا أو كلما ، وندر إسنادها إلى ضمير الشأن ، ودخول النفي عليها ، ولم يتعرض له في الشرح ، ومثال تصديره بكلما: جعل زيد كلما جاءه عمرو ضربه ، ويحتاج إلى سماع إلا أن في صحيح البخاري: "فجعل كلما جاء ليخرج رمي في فيه بحجر" ويمكن تمثيل المسألة الثانية بما حكاه الزاهد غلام ثعلب[٩] أنه يقال: عسى زيد قائم برفع المبتدأ والخبر بعد عسى فيتخرج على أن في عسى ضمير شأن هذا إن جعلنا الضمير في إسنادها إلى أفعال الباب ، وإن جعلناه عائدًا إلى جعل احتاج إلى سماع ، ومثال المسألة الثالثة ما جعل زيد يتكلم وقول أنس (رضي الله عنه) "فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا انفرجت" ولا

---

(١) الكتاب ٣/ ١٥٩ .
(٢) البيت من الوافر ، وهو لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨ .
(٣) البيت من المنسرح لأمية بن أبي الصلت في الدرر ١/ ١٠٣ .
(٤) الكتاب ٣/ ١٥٨ .
(٥) صدر بيت من الطويل وعجزه: ولم مثلها فارقتها وهي تصفر ، منسوب لتأبط شرًا في الدرر ١/ ١٠٧ .
(٦) البيت من الرجز وهو لرؤبة في ديوانه ١٨٥ .
(٧) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٠٨ .
(٨) شواهد التوضيح ٧٨ .
(٩) الهمع ١/ ٤١٩ .

ينبغي أن يعود الضمير من قوله: عليها الأفعال هذا الباب ، إذ لم يندر دخول النفي عليها كلها ؛ لأن من جملتها كاد .

ص: وليس المقرون بأن خبرًا عند سيبويه.

ش : ما كان من أخبار هذه الأفعال غير مقرون بأن ؛ فهو خبر بغير إشكال وما كان مقرونًا بأن ؛ ففيه مذاهب:

أحدها: أنه خبر أيضًا ، وصححه ابن عصفور[1] ، وهو مذهب الجمهور ، واستدل له بأن المصدر قد يخبر به على سبيل المبالغة ، وبأن العرب لما نطقت به ، نطقوا به اسم فاعل في قولهم: عسيت صائمًا ، ورد بأن "أن" والفعل يقدران بالمصدر ، والمصدر لا يكون خبرًا عن الجثة وجوابه ما تقدم .

الثاني: أنه ليس بخبر بل هو مفعول به منصوب على إسقاط الخافض ، أو بتضمين الفعل معنى قارب ، وهو مذهب سيبويه[2] والمبرد[3] .

الثالث: أنه بدل اشتمال ، وما قبله فاعل ، وهو مذهب الكوفيين ، ورد بأنه إبدال قبل تمام الكلام ، وبأنه لازم ، والبدل لا يكون لازمًا ، قال في البسيط: وأظن قولهم مبنيًّا على أن هذه الأفعال ليست ناقصة فيكون المعنى عندهم قرب قيام زيد ، ثم قدمت الاسم وأخرت المصدر وهي تامة ، ثم إن تقدم الاسم ؛ فهو على البدل حملاً لها على طريقة واحدة . انتهى .

وقال المصنف[4]: الوجه عندي أن تجعل عسى ناقصة أبدًا فإذا أسندت إلى أن والفعل ؛ وجه بما يوجه به وقوع حسب عليهما في نحو: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ [العنكبوت: ٢] فكما لم تخرج حسب بهذا عن أصلها ، لا تخرج عسى عن أصلها بمثل ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا ﴾ [البقرة: ٢١٦] بل يقال في الموضعين:سدت أن والفعل مسد الجزأين ، ويوجه نحو: ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ [المائدة: ٥٢] بأن المرفوع اسم عسى ، وأن والفعل بدل سد مسد جزأى الإسناد كما يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه فإن البدل في حكم الاستقلال في أكثر الكلام ، ومثله قراءة حمزة: ﴿ وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ ﴾[5] [آل عمران: ١٧٨] بالخطاب على أن أنما بدل من "الذين" وسدت مسد المفعولين في البدلية كما سدت مسدهما في قراءة الباقين ﴿ وَلا يَحْسَبَنَّ ﴾[6] [آل عمران: ١٧٨] بالياء على جعل ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ فاعلاً . انتهى .

ص: ولا يتقدم هنا الخبر، وقد يتوسط.

ش : لا يجوز تقديم الخبر في هذا الباب فلا يقال في طفقت أفعل: أفعل طفقت ، ولا في عسى

(١) شرح الجمل ٢/ ١٧٨ .
(٢) الكتاب ٣/ ١٥٧ ، ١٥٨ .
(٣) المقتضب ٣/ ٦٨ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٤ .
(٥) وانظر معجم القراءات ٢/ ٨٧ .
(٦) وانظر معجم القراءات القرآنية ٢/ ٨٧ .

زيد أن يقوم: أن يقوم عسى زيد؛ وذلك لضعف هذه الأفعال، وعدم تصرف أكثرها، وأما توسيط الخبر هنا؛ فهو جائز نحو: طفق يصليان الزيدان، وكاد يطيرون المنهزمون. قال المصنف[1]: أجيز توسيطه تفضيلاً لها على إن وأخواتها. انتهى.

وفي توسيط الخبر المقترن بأن خلاف نحو: عسى أن يقوم زيد أجازه المبرد[2] والسيرافي[3] والفارسي[4] وصححه ابن عصفور[5]، ومنعه قوم منهم الشلوبين[6] فلا يجيزون في المثال المذكور، ونحوه إلا كون زيد فاعلاً بيقوم.

ص: وقد يحذف إن علم.

ش: مثال حذفه قوله تعالى: ﴿ **فطفق مسحًا بالسوق** ﴾ [ص: ٣٣] أي يمسح مسحًا حذفه لدلالة مصدره عليه، ومنه في الحديث: «**من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد**»[7] وقول الشاعر:

وإذا ما سمعت من نحو أرض ::: بمحب قد مات أو قيل: كادا[8]

ص: ولا يخلو الاسم من الاختصاص غالبًا.

ش: حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو قريبًا منها كما يحق ذلك لاسم كان، وقد يرد نكرة محضة، كقول الشاعر:

عسى فرج يأتي به الله ::: إنه له كل يوم في خليقته أمر[9]

وإلى هذا أشار بقوله: غالبًا.

ص: وتسند أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل فيغني عن الخبر، ولا يختلف لفظ المسند لاختلاف ما قبله.

ش: فإذا قلت: عسى أن يفعل، وأوشك أن يذهب، واخلولق أن يقوم؛ فأن مع صلتها في موضع رفع بهذه الأفعال، ولا يحتاج معها إلى خبر؛ لأنها سدت مسد الاسم والخبر؛ كما سدت مسد المفعولين في ظننت، ومنع ابن هشام الخضراوي[10] إسناد اخلولق إلى أن والفعل، وقوله: ولا يختلف لفظ المسند يعني عسى؛ لاختلاف ما قبله يعني: في الإفراد والتذكير وغيرهما فتقول: زيد عسى أن يقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن، وإنما لم يختلف لفظ المسند في هذه الصور؛ لأنه غير مسند إلى ضمير ما قبله، وإنما هو مسند إلى أن والفعل.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٥.
(٢) المقتضب ٣/ ٧٠.
(٣) الارتشاف ٢/ ١٢٢.
(٤) الإيضاح العضدى ٧٧، ٧٨.
(٥) شرح الجمل ٢/ ١٧٦ وما بعدها.
(٦) الارتشاف ٢/ ١٢٢.
(٧) رواه الطبراني في المعجم ١٧/ ٣١٠.
(٨) البيت من الخفيف للمرقش الأكبر في شرح التسهيل ١/ ٣٩٥.
(٩) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٠٩.
(١٠) الهمع ١/ ٤٢٢.

ص: فإن أسند إلى ضميره اسمًا أو فاعلاً طابق صاحبه معها كما يطابق مع غيرها.

ش: فإن أسند الفعل الذي هو عسى وأوشك واخلولق إلى ضمير الاسم السابق اسمًا على مذهب من جعلها داخلة على المبتدأ والخبر، أو فاعلاً على مذهب من جعل أن وصلتها مفعولاً لا خبرًا على الخلاف المتقدم؛ طابق الضمير صاحبه معها كما يطابق مع غيرها من الأفعال فتقول: هند عست أن تقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندان عستا أن تقوما، والهندات عسين أن يقمن، وعلى هذا إذا قلت: زيد عسى أن يقوم؛ ففي عسى ضمير مستتر يعود على زيد، وهذا كله يأتي في أوشك واخلولق وفهم من تخصيصه هذه الثلاثة: أن غيرها لا يسند لأن والفعل.

ص: وإن كان لحاضر أو غائبات؛ جاز كسر سين عسى.

ش: إذا اتصل بعسى ضمير مرفوع لحاضر ويشمل المتكلم والمخاطب، أو غائبات؛ جاز كسر سين عسى فتقول: عسيت أن أفعل، وعسيت أن تفعل، والهندات عسين أن يفعلن بكسر السين، والفتح في ذلك أكثر، وبالكسر قرأ نافع، وذكر الإدفوي[1] أن الكسر لغة أهل الحجاز، ولم يسمع الكسر إلا مع ضمير المتكلم والمخاطب وجماعة المؤنث، وقال الفارسي[2]: فإن أسند إلى الظاهر؛ فقياس عسيتم أن يقال: عسى زيد فإن قيل، فهو القياس.

ص: وقد يتصل بها الضمير الموضوع للنصب اسمًا عند سيبويه حملاً على لعل، وخبرًا مقدمًا عند المبرد، ونائبًا عن المرفوع عند الأخفش، وربما اقتصر عليه.

ش: حق الضمير المتصل بعسى أن يكون بلفظ المرفوع المتصل كما ورد في التنزيل، ومن العرب من يجعله بلفظ المنصوب فيقول: عساني وعساك وعساه؛ كقوله:

ولي نفس أقول لها إذا ما ::: تنازعني لعلي أو عساني[3]

وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب سيبويه[4] أن الياء وأخواتها في موضع نصب بعسى اسمًا لها وأن والفعل في موضع رفع خبرًا لها، وأن عسى حملت على لعل في العمل كما حملت لعل عليها في دخول أن خبرها كقوله:

بعلك يومًا أن تلم ملمة ::: عليك من اللائي يدعنك أجدعا[5]

الثاني: مذهب المبرد[6] والفارسي[7] أن الياء وأخواتها في موضع نصب خبرًا لعسى تقدم على اسمها وأن والفعل في موضع رفع اسمًا لها فعسى باقية على عملها، ولكن انعكس الإسناد؛ إذ

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٣٥٧.
(٢) الحجة ٢/ ٣٥٠.
(٣) البيت من الوافر لعمران بن حطان في خزانة الأدب ٢/ ٤٣٥.
(٤) الكتاب ٢/ ٣٧٤، ٣٧٥.
(٥) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في خزانة الأدب ٢/ ٤٣٣ - ٤٣٥.
(٦) المقتضب ٣/ ٧١، ٧٢.
(٧) إيضاح الشعر ٥٣٤.

جعل المخبر عنه خبرًا والخبر مخبرًا عنه .

الثالث: مذهب الأخفش[1] أن عسى باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر وضمير النصب - أعني الياء وأخواتها - وضع موضع المرفوع فهو نائب عنه ، فالياء وأخواتها في موضع رفع وهو اسم عسى ، وأن والفعل في موضع نصب ، وهو خبرها .

قال المصنف[2]: وقول الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظير ؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له ، وذلك موجود كقول الراجز .

يا ابن الزبير طالما عصيكا ::: وطال ما عنيتنا إليكا[3]

ولأن نيابة المرفوع موجودة في نحو: ما أنا كأنت ، ولأن العرب قد تقتصر على عساك ونحوه ، فلو كان في موضع نصب ؛ لزم الاستغناء بفعل ومنصوبه ، ولا نظير لذلك ، ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل ، ولا نظير لذلك . انتهى مختصرًا .

واعترض بأن الكاف في "عصيكا" بدل من التاء كما نص عليه أبو علي وغيره ، وهو من شاذ البدل فليس من النيابة في شيء ، ولو كان ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل كما لم يسكن في عساك ، وأما النيابة في ما أنا كأنت فذلك لعلة أن الكاف لا تدخل على الضمير المجرور فاحتيج للنيابة ، وأما علة الاقتصار على المنصوب بالحمل على لعل كما اقتصر على منصوب لعل في قوله:

يا أبتا علك أو عساكا[4]

وأما لزوم عدم النظير من حمل الفعل على الحرف [في العمل فصحيح ، ولكن عدم النظير لا ينهض دليلاً ، وإذا كانوا قد حملوا الفعل على الحرف][5] فأهملوه حتى عن الفاعل في قولهم: قلما يقوم زيد حملاً على ما يقوم ؛ فهذا أولى ، وزعم السيرافي[6] أن عسى في قولهم ؛ عساك وعساني حرف .

قال المصنف[7]: وفيه ضعف لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد إلا أن فيه تخلصًا من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه في نحو: لعلك أو عساكا ولا مخلص للمبرد من ذلك ، ويلزم المبرد أيضًا مخالفة النظائر من وجهين: أحدهما: الإخبار بجامد عن اسم معنى .

الثاني: وقوع خبر في غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه ، وصحح بعضهم مذهب سيبويه قال: ويبطل مذهب الأخفش تصريحهم بالاسم موضع أن والفعل في مثل هذا التركيب كقوله:

فقلت عساها نار كأس وعلها ::: تشكي فآتي نحوها فأعودها[8]

ويبقى الترجيح بين مذهبي سيبويه والمبرد ، ومذهب سيبويه أرجح ؛ لأن فيه إخراج عسى عمّا استقر لها من العمل ، وهو أمر لفظي .

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٣٥٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٧ .

(٣) الرجز لرجل من حمير في خزانة الأدب ٢/ ٢٥٧ .

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨١ .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ر .

(٦) التذييل والتكميل ٤/ ٣٦١ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٨ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لصخر بن جعد الحضرى في معجم الشواهد ١٠٣ .

وفي مذهب المبرد انعكاس الإسناد ، وهو أمر معنوي ، والذي ينبغي مراعاته المعنى ، وقوله: وربما اقتصر عليه أي: على الضمير الموضوع للنصب كقوله[1] لعلي أو عساني ، وقد تقدم .

ص: ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم وكون الفاعل غيره قليل.

ش : يجوز في خبر كان أن يرفع ضمير اسمها وأن يرفع سببيه ، وكذلك في غيره من الأخبار بخلاف خبر أفعال المقاربة فإنه لا يرفع السببي إلا قليلاً فتقول: كاد زيد يفعل ، وكاد زيد يفعل أبوه قليل ، ومنه قوله:

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ::: ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل[2]

قال في الشرح[3]: ولا يكون ما ورد على قلة إلا مؤولاً بأنه هو ، وكذلك قال غيره ، وأول البيت على أن المعنى: أثقل بثوبي ، وعلة ذلك أن أفعال المقاربة إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد تلبس بهذا وشرع فيه لا غيره .

ص: وتنفي كاد إعلامًا بوقوع الفعل عسيرًا أو بعدمه، وعدم مقاربته.

ش : إذا دخل حرف النفي على كاد ، ويكاد ؛ ففيه مذاهب: أحدها: أنه يدل على نفي المقاربة ، ويلزم من نفي المقاربة نفي الفعل ، وهذا مذهب جماعة منهم الزجاجي[4] واختاره المصنف في غير هذا الكتاب . فقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ [النور: ٤٠] أي لم يرها ولم يقارب أن يراها ، وهذا هو المشار إليه بقوله: "أو بعدمه وعدم مقاربته" أن نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطء وهو مذهب قوم منهم أبو الفتح ، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١] وإليه أشار المصنف بقوله "إعلامًا بوقوع الفعل عسيرًا" فكأنه جمع بين المذهبين ، وقال في الشرح[5]: زعم قوم أن كاد و يكاد إذا دخل عليهما نفي ؛ فالخبر مثبت ، وإذا لم يدخل عليهما نفي ؛ فالخبر منفي ، والصحيح أن إثباتها إثبات للمقاربة ، ونفيهما نفي المقاربة ثم قال: وقد يقول القائل: لم يكد زيد يفعل ويكون مراده أنه فعل بعسر لا بسهولة ، وهو خلاف الظاهر الذي وضع اللفظ له أولاً ، ولإمكان هذا رجع ذو الرمة في قوله:

إذا غير النأي المحبين لم يكد ::: رسيس الهوى من حب مية يبرح[6]

إلى لم تجد ، وإن في لم يكد من المبالغة والجزالة ما ليس في تجد . انتهى .

وهذا المعنى الثاني هو الذى ذكره في الأصل أولاً ، وقد بين أنه خلاف الظاهر ؛ فكان الأولى تأخيره ، وهو مذهب أبي الفتح ، وأيضًا فقد أول المصنف ما استدل به أبو الفتح ، وهو قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١] على أنه محمول على وقتين ، فعلى هذا ينبغي الجزم

---

(١) بياض في ر .
(٢) البيت من البسيط ، لأبى حية النميرى في الدرر ١/ ١٠٩ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٨ .
(٤) الجمل ٢٠١ ، ٢٠٢ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٩ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة في ديوانه ٢٠ .

بالوجه المذكور ثانيًا وهو عدمه وعدم المقاربة ؛ كما جزم به في الكافية حيث قال[١]:

وبثبوت كاد ينفي الخبر ::: وحين تنفي كاد ذاك أجدر
وغير ذا على كلامين يرد ::: كولدت هند، ولم تكد تلد

والمذهب الثالث: أن نفي الماضي إثبات وغيره على قياس الأفعال ، وممن ذكره صاحب البسيط ، وكأن شبهته التمسك بظاهر قوله: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١] وقد فعلوا ، وبقوله: ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ [النور: ٤٠] وما رآها .

ص: ولا تزاد خلافًا للأخفش.

ش : زعم الأخفش[٢] أن كاد قد تزاد واستدل بما يحتمل التأويل كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [طه: ١٥] وأول على معنى: أكاد أخفيها فلا أقول هي آتية ، أو أكاد أخفيها عن نفسي .

ص: واستعمل مضارع كاد وأوشك وندر اسم فاعل أوشك وكاد.

ش : مضارع كاد وأوشك شهيران ، ومضارع أوشك أكثر من الماضي فلذلك أنكر الأصمعي[٣] الماضي ، وندر اسم فاعل أوشك كقوله .

فإنك موشك ألا تراها ::: وتعدو دون عاضرة العوادي[٤]

واسم فاعل كاد كقول كثير:

الموت أسى يوم الزحام وإنني ::: يقينًا لرهن بالذي أنا كائد[٥]

قال المصنف[٦]: أراد بالموت الذي كدت آتيه فأقام اسم الفاعل مقام الفعل ، وذكر الجوهري[٧] مضارع طفق قال المصنف[٨]: ولم[٩] أره لغيره ، والظاهر أنه قاله رأيا ، وحكى الكسائي[١٠]: أن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه ، وفي شعر زهير الأمر من أوشك ، وفي البسيط[١١] قال بعضهم: إن لكاد مصدرًا يقال: كاد كودًا ومكادًا ، وحكى قطرب[١٢]: كاد يكيد كيدًا وكيدودة ، والله أعلم .

* * *

(١) شرح الكافية ١/ ٤٦٦ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٠٠ .
(٣) الهمع ١/ ٤١٣ .
(٤) البيت من الوافر ، وهو لكثير عزة في ديوانه ٢٢٠ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ٣٢٠ .
(٦) لم أجد هذا النص في كتب ابن مالك .
(٧) الصحاح (طفق) .
(٨) شرح التسهيل ١/ ٤٠١ .
(٩) في ر: فلم .
(١٠) الهمع ١/ ٤١٤ .
(١١) التذييل والتكميل ٤/ ٣٧٢ .
(١٢) الهمع ١/ ٤١٤ .

باب: الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

إنما قال الأحرف، ولم يقل الحروف؛ لأنها جمع قله، وقد نقد المبرد[(١)] وابن السراج[(٢)] على سيبويه قوله الحروف واعتذر عنه بأنه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة؛ كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أو بأنها جمع كثرة باعتبار ما يعرض لها من اللغات والتغيير، ولا خلاف أنها ناصبةٌ للاسم، واختلف في رفعها الخبر، فذهب البصريون إلى أنها رافعة له، وذهب الكوفيون إلى أنها لم تعمل في الخبر بل هو باق على رفعه قبل دخولها، ومن حجتهم قول العرب: إنك وزيد ذاهبان؛ لأنك أعملت الابتداء في الخبر، فلا[(٣)] يعمل في الاسم عاملان، واستدل السهيلي[(٤)] على صحة مذهبهم بأنها لو كانت رافعة للخبر؛ لجاز أن يليها كما يلي كل عامل معموله بأنها حروف، والحروف إنما تعمل في اسم واحد أو فعل واحد.

ص: وهي: إن للتوكيد، ولكن للاستدراك، وكأن للتشبيه وللتحقيق أيضًا على رأي، وليت للتمني، ولعل للترجي وللإشفاق والتعليل والاستفهام.

ش: عدا المصنف هذه الأحرف خمسة؛ لأن أن المفتوحة فرع إن المكسورة اقتداء بسيبويه[(٥)] والمبرد في المقتضب[(٦)] وابن السراج في الأصول[(٧)]، وأورد على نفسه أن ينبغي ألا يعتد بكأن فإن أصلها إن زيدًا كالأسد فقدمت الكاف فصار كأن، وأجاب بأن أصل كأن منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق، وهذه الأحرف ضربان: بسيط، وهو إن وأن وليت . ومختلف فيه وهو: لكن وكأن ولعل، أما لكن فذهب البصريون إلى أنها بسيطة، وقال الفراء: مركبة وأصلها لكن إن فطرحت الهمزة ونون لكن، ونقل صاحب اللباب[(٨)] عن الكوفيين أنها مركبة من لا وإن، والكاف زائدة والهمزة محذوفة، وفي البسيط، وقيل: هي مركبة من لا وكأن والكاف للتشبيه وإن على أصلها؛ ولذلك وقعت بين كلامين لما فيه من نفي شيء وإثبات لغيره، وهو رأي السهيلي، وأما كأن فمذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين[(٩)] والفراء[(١٠)]: أنها مركبة من كاف التشبيه، فأصل قولك: كأن زيدًا أسد: إن زيدًا كالأسد ثم قدمت الكاف اهتمامك بالتشبيه . ففتحت إن؛ لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف جر، ثم اختلفوا هل تتعلق هذه الكاف بشيء أم لا؟ فقال أبو الفتح[(١١)]: لا تتعلق بشيء، وليست بزائدة؛ لأن معنى التشبيه فيها موجود، وقد بقي النظر في أن التي دخلت عليها هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة قال: فأقوى الأمرين عندي أن تكون مجرورة

---

(١) المقتضب ٤/١٠٧ .
(٢) الأصول ١/٢٢٩ وما بعدها .
(٣) في ر: ولا .
(٤) الهمع ١/٤٢٧ .
(٥) الكتاب ٣/١٤٩ .
(٦) المقتضب ٤/١٠٧ .
(٧) معاني القرآن ١/ ٤٦٥ .
(٨) اللباب ١/٢٠٦ .
(٩) الارتشاف ٢/١٢٨ .
(١٠) معاني القرآن ١/ ٤٦٥ .
(١١) الارتشاف٢/١٢٩ .

بالكاف ، وذهب الزجاج[١] إلى أن الكاف في موضع رفع فإذا قلت: كأني أخوك ؛ ففي الكلام حذف ، وتقديره: كأخوي إياك موجود ؛ لأن أن وما عملت فيه بتقدير مصدر . قال ابن عصفور[٢]: وما ذهب إليه أبو الفتح أظهر من جهة أن العرب لم تظهر ما ادعى أبو إسحاق إضماره ، وقيل: إن كأن بسيطة وبهذا بطل قول ابن هشام: لا خلاف في أنها مركبة ، وأما لعل فهي عند أكثر النحويين بسيطة ، ولامها الأولى أصلية ، وقيل: هي مركبة ، ولامها الأولى زائدة لمجرد التوكيد ؛ لقولهم: علّ لغة في لعل ، وقيل: مركبة ولامها الأولى لام الابتداء ، وأما معاني هذه الأحرف: فإنّ للتوكيد ؛ ولذلك أجيب بها القسم كما يجاب باللام ، وزعم ثعلب[٣] أن الفراء قال: إنّ مقررة لقسم متروك استغنى بها عنه ، وأن المفتوحة في إفادة التأكيد كإنّ ، وقال في البسيط: قال النحويون: إن أنّ المفتوحة تكون للتأكيد وتفيد الشك . انتهى .

واستشكل كونها للتأكيد فإنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها؛ لم يكن ثم توكيد .

فائدة: ذكر في الغرة لأن عشرة أنحاء: تكون للتحقيق ، وبمعنى نعم ، وأمرًا من الأنين ، وماضيًا مبنيا للمفعول من الأنين (على لغة ردّ)[٤] وأمرًا من الأين تقول: للنساء إنّ أي: تعبن ، وأمرًا من الوأى لحقته نون التوكيد ، وأمر النساء من أن أى: قرب فتقول: أن نساء أى: اقربن ، وإخبارًا عن المؤنث المجموع فتقول: النساء أنّ أي قربن ؛ وأن قائم الأصل: إن قائم ، ومن أعمل قال: إن قائمًا ، ولكن للاستدراك ، ومعنى الاستدراك أن تنسب حكمًا لاسمها يخالف حكم المحكوم عليه قبلها ، ولذلك لا تكون إلا بعد كلام ملفوظ به ، أو مقدر فإن كان نقيضًا أو ضدًّا ؛ جاز بإجماع ، وإن كان خلافًا ؛ ففيه خلاف ، وإن كان وفاقًا ؛ لم يجز ، وقال بعضهم: ولكن للاستدراك والتوكيد .

وكأن قال المصنف[٥]: هي للتشبيه المؤكد ، فأصل كأن زيدًا أسد ؛ أن زيدًا كالأسد فتقدمت الكاف وفتحت إن وصار الحرفان حرفًا واحدًا مدلولاً به على التشبيه والتوكيد ، وزعم الكوفيون والزجاجي[٦] أنها قد تكون للتحقيق دون تشبيه ، وجعلوا منه قول عمر بن أبي ربيعة:

كأنني حين أمسي لا تكلمني ::: ذو بغية يشتهي ما ليس موجودًا[٧]

ورد بأن التشبيه فيه بين بأدنى تأمل ، وجعلوا منه أيضًا قول الشاعر:

فأصبح بطن مكة مقشعرًا ::: كأن الأرض ليس بها هشام[٨]

وأجيب بأن المعنى: أن بطن مكة كان حقه ألا يقشعر ؛ لأن هشامًا في أرضه ، وهو قائم مقام الغيث فلما اقشعرّ ؛ صارت أرضه كأنها ليس بها هشام فهي للتشبيه ، وقال المصنف[٩]: يتخرج على

---

(١) الهمع ١/٤٢٨ .
(٢) الهمع ١/٤٢٨ .
(٣) السابق ١/٤٢٧ .
(٤) سقط في ر .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٦ .
(٦) الارتشاف ٢/١٢٩ .
(٧) البيت من البسيط منسوب لعمر بن أبى ربيعة في شرح أبيات المغنى ١/١٤٩ .
(٨) البيت من الوافر ، لحارث بن خالد المخزومى في الدرر ١/١١١ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٧ .

أن هشامًا ، وإن مات فهو باق ببقاء من يخلفه سائرًا بسيرته ، وأجود من هذا: أن تجعل الكاف من كأن للتعليل في هذا الموضع وهي المرادفة للـلام كأنه قال: لأن الأرض ليس بها هشام ، وذهب الزجاجي[1] والكوفيون إلى أن كأنّ إذا كان خبرها اسمًا جامدًا ؛ كانت للتشبيه ، وإذا كان مشتقا ؛ كانت للشك بمنزلة ظننت ، وإلى هذا ذهب ابن الطراوة[2] ، وابن السيد . قال ابن السيد[3]: إذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو صفة فهي للظن والحسبان ، والصحيح أنها للتشبيه مطلقا ، فإذا قلت: كأن زيدًا قائم ؛ كنت قد شبهت زيدًا وهو غير قائم به قائمًا والشيء يشبه في حالة ما به في حالة أخرى ، قال ابن ولاد: وقيل: في الكلام حذف ، والمعنى: كأن هيئة زيد هيئة قائم فحذف . قاله أبو علي . قيل: والتوجيه الأول أظهر ، وذهب الكوفيون إلى أن كأن تكون للتقريب ، وذلك في نحو: كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت ، وقول الحسن البصري[4]: كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تزل ، والصحيح أنها في هذا للتشبيه ، وخرج الفارسي هذه المثل على أن الكاف في كأنك للخطاب ؛ والباء زائدة ، والشتاء والفرج والدنيا اسم كأن ، والتقدير: كأن الشتاء مقبلاً وكذا البواقي ، وخرجه بعضهم على حذف مضاف أي: كأن زمانك بالشتاء مقبل ، وكأنك زمانك بالفرج آتٍ ، ويتأول قول الحسن على أن الكاف اسم كأن ، ولم تكن خبر ، وبالدنيا متعلق بالخبر ، والتقدير: كأنك لم تكن بالدنيا ، ولم تكن تامة ، ويحتمل أن تكون ناقصة ، وقال ابن عصفور[5]: الكاف للخطاب ، وكأن ملغاة ، والشتاء مبتدأ ، والباء زائدة كما في بحسبك ، ومقبل هو الخبر ، وخرّج بعضهم قول الحسن على أن الكاف اسم أن والمجرور هو الخبر والجملة بعده حال ، وإن لم يستغن الكلام عنها ؛ لأن من الفضلات ما لا يتم الكلام إلا به كقوله تعالى: ﴿ **فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ** ﴾ [المدثر: ٤٨] .

وليت للتمنى وتكون في المستحيل والممكن ، ولا تكون في الواجب فلا يقال: ليت غدًا يجيء ، ويقال: لتّ بإبدال الياء تاء وإدغامها في التاء .

ولعل للترجي والإشفاق فالترجي للمحبوب والإشفاق للمكروه ، ولا تستعمل إلا في الممكن فلا يقال: لعل الشباب يعود ، وذهب الكسائي والأخفش[6] إلى أنها تكون للتعليل ، قال الأخفش في المعاني[7]: ﴿ **لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ** ﴾ [طه: ٤٤] نحو قول الرجل لصاحبه: افرغ لعلنا نتغذى والمعنى لنتغذى ، وهذا ونحوه عند الأكثرين للترجي ، وذهب الفراء - ومن وافقه من الكوفيين - إلى أنها تكون للاستفهام وتبعهم المصنف ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى** ﴾ [عبس: ٣] وقول النبي ﷺ لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلاً: «**لعلنا أعجلناك**»[8] والآية عند غيرهم ترجٍ ، والحديث

(١) الهمع ١/ ٤٢٧ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٨ .
(٣) الارتشاف ٢/ ١٢٩ .
(٤) الارتشاف ٢/ ١٢٩ .
(٥) شرح الجمل ١/ ٤٤٨ .
(٦) الهمع ١/ ٤٢٨ .
(٧) لم أجد هذا الرأى في المعاني ووجدته في الهمع ١/ ٤٢٨ .
(٨) رواه أحمد في المسند ٣/ ٢١ .

إشفاق، ونقل النحاس عن الفراء والطوال[١] أن لعل شك. قال بعضهم: وكونها للتعليل والاستفهام والشك خطأ عند البصريين.

ص: ولهن شبه بكان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوسًا ليكونا معهن كمفعول قدم، وفاعل أخر تنبيهًا على أن الفرعية ولأن معاينها في الإخبار فكانت كالعمد والأسماء والفضلات فأعطيا إعرابيهما.

ش: لأن وأخواتها شبه بكان الناقصة فيهما ذكر، وخرج بقوله: في لزوم ما يدخل على المبتدأ والخبر وعلى غيرهما كألا وأما الاستفتاحيتين، وبقوله؛ "والاستغناء بهما" لولا الامتناعية وإذا الفجائية فإنهما يشبهان كأن في لزوم المبتدأ والخبر، ويفارقانها بافتقار لولا إلى جواب، وإذا إلى كلام سابق؛ فلما شابهت إن وأخواتها؛ كان من الوجه المذكور - عملت عملها، وعلل كونه معكوسًا بوجهين:

أحدهما: أن عمل هذه الأحرف بالفرعية فجعل المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيهًا على الفرعية؛ لأن الأصل تقديم المرفوع.

والثاني: أن معاني هذه الأحرف في الأخبار؛ لأنه لا يتحقق حصول معانيها إلا في الأخبار فكانت الأخبار لذلك كالعمد، والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما فنصب الاسم لشبهه بالمفعول، ورفع الخبر لشبهه بالفاعل، وقد ذكر أبو موسى[٢] وغيره أوجهًا من الشبه بين إن وأخواتها وكأن، ولا يخلو غالبها من اعتراض فلا نطول بها.

ص: ويجوز نصبهما بليت عند الفراء وبالخمسة عند بعض أصحابه.

ش: في نصب الجزأين بهذه الأحرف أربعة مذاهب:

الأول: مذهب الجمهور: أنه لا يجوز مطلقًا.

الثاني: أنه يجوز في ليت ونقله المصنف[٣] عن الفراء، ونقله ابن أصبغ عن الكسائي.

الثالث: أنه يجوز في ليت ولعل وكأن ونقله ابن أصبغ عن الفراء.

والرابع: أنه يجوز في الخمسة، ونقله المصنف[٤] عن بعض أصحاب الفراء.

وقال ابن أصبغ[٥]: أجازه بعض المتأخرين في الستة. قال ابن عصفور[٦]: وممن ذهب إلى ذلك ابن سلام[٧] في طبقات الشعراء[٨]. وزعم أنها لغة رؤبة وقومه، وممن ذهب إليه

---

(١) الارتشاف ٢/ ١٣٠.
(٢) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٨٣، ٧٨٤.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩.
(٥) انظر المساعد ١/ ٣٠٨، والرأى لابن السيد.
(٦) شرح الجمل ١/ ٤٢٤.
(٧) هو ابن سلام الجمحى توفى ٢٣٣هـ.
(٨) طبقات فحول الشعراء ٦٥، وقد استدل ابن سلام بالشاهد رقم: ٢٨٢ فقط نقلا عن شرح الجمل في الهامش رقم ٣جـ ١/ ٤٢٤.

ابـن الطـراوة[١] ، وقال ابن السيد[٢]: نصب خبر إن وأخواتها لغة قوم من العرب ، وحكى عن بني تميم أنهم ينصبون بلعل فيقولون: لعل زيدًا قائمًا ، وقال عمر بن أبى ربيعة في إن:

إذا سـود جـنح الليـل فلـتأت ولتكن ::: خطـاك خفافًـا إن حراسـنا أسـدا[٣]

وقال أبو نخيلة في كأن:

كـأن أذنيـه إذا تشـوفا ::: قادمـة أو قـلمًا محـرفا[٤]

وقال آخر:

ليـت الشـباب هـو الرجيع على الفتى ::: والشـيب كـان هـو البدىء الأول[٥]

وقال آخر:

ياليت أيام الصبار واجعا[٦]

وهو في ليت كثير

ص: وما استشهد به محمول على الحال، أو على إضمار فعل، وهو رأي الكسائي.

ش : التأويل على الحال إنما يتجه فيما هو نكرة ، والتأويل الثاني يمكن في النكرة والمعرفة فيكون التقدير في قولـه: إن "حراسنا أسدًا" على الأول: تلقاهم أسدًا فأسدًا حال ، وعلى الثاني: كانوا أسدًا فـيكون خـبر كان ، أو يشبهون أسدًا فيكون مفعولاً به ، وكذا يؤول ما كان نحوه من النكرات ، وأما المعـرفة كقولهـم: لعـل زيـدًا أخانـا ، وليـت الشـباب كان هو الرجيع ؛ فعلى تقدير كان أخانا وكان الرجيـع فلما حذفت كان ؛ انفصل الضمير ، وكان الكسائي يوجه ، ما ورد من[٧] ذلك على إضمار كان وإليه أشار بقولـه: وهو رأي الكسائي[٨] .

ص: وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف.

ش : قد سبق بيان ما لا تدخل عليه كان من المبتدأ ، وأن دام زادت بأنها لا تدخل على ما خبره مفرد طلبي فلذلك أحالها عليها .

ص: وربما دخلت إنّ على ما خبره نهي.

ش : مثاله قولـه الشاعر:

إن الذيـن قتلـتم أمـس سـيدهم ::: لا تحسـبوا لـيلكم عن ليلهم[٩] ناما[١٠]

---

(١) الهمع ١/ ٤٣١ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠ .
(٣) سبق تخريجه .
(٤) الرجز لأبى نخيلة في الدرر١/ ١١٢ .
(٥) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩ .
(٦) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: أقام وليت أمى لم تلدنى ، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٩١ .
(٧) في ر: في .
(٨) الارتشاف ٢/ ١٣٢ .
(٩) في ر: ليلهم عن ليلكم .
(١٠) البيت من البسيط لأم مكعب في الدرر١/ ١١٢ .

وتؤولوا البيت على إضمار القول أي: أقول لا تحسبوا، وحكى ابن عصفور[1] في شرح الجمل الصغير خلافًا في وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب، وصحح الجواز، وأنشد البيت، وينبغي أن يخص الخلاف بإن فإنه مورد السماع، وأيضًا فلا يمكن في ليت ولعل وكأن.

ص: وللجزأين بعد دخولهن ما لهما مجردين لكن يجب هنا تأخير الخبر ما لم يكن ظرفًا أو شبهه فيجوز توسيطه.

ش: الجزءان اسم إن وخبرها فلهما بعد دخول إن وأخواتها ما لهما مجردين من الأقسام والأحوال والشروط. فمن الأقسام كون المبتدأ لعين أو معنى والخبر مفردًا أو جملة، ومن الأحوال جواز حذف الخبر لدليل، ومن الشروط: عود ضمير من الخبر إلى الاسم، ثم استدرك فقال: لكن يجب هنا تأخير الخبر، وذلك لضعفهما بالفرعية، ثم استثنى الظرف، وشبهه فيجوز فيهما التوسيط نحو: إن أمامك زيدًا، وإن في الدار زيدًا وذلك للتوسع فيهما.

وقال المصنف[2]: لأنه في الحقيقة معمول الخبر، وكان حقه ألا يتقدم، ولكن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما. قال في الغرة: ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف.

تنبيه: معمول خبر إن إذا كان غير ظرف ولا مجرور؛ لم يجز تقديمه على اسمها ولا نعرف فيه خلافًا، وإن كان ظرفًا أو مجرورًا، وكلام المصنف في الشرح يدل على الجواز قال[3]: والأصل في الظرف الذي يلي إن أو إحدى أخواتها أن يكون ملغى أي: غير قائم مقام الخبر نحو: إن عندك زيدًا مقيم، وكقول الشاعر:

فلا تلحني فيها فإن بحبها ::: أخاك مصاب القلب جم بلابله[4]

ونص غيره على منع ذلك، وتأولوا البيت على تقدير أعنى بحبها، وفصل بالجملة الاعتراضية. قال في الشرح[5]: وقد عاملوا الحال معاملة الظرف فأولوها كأن. قال الشاعر:

كأن وقد أتى حول كميل ::: أثافيها حمامات مثول[6]

وجعل غيره الجملة في البيت اعتراضية.

ص: ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلما يكون إلا ضمير الشأن، وعليه يحمل "إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون"[7] لا على زيادة "من" خلافًا للكسائي.

ش: مثال حذف الاسم وهو ضمير الشأن في الشعر قوله:

---

(١) شرح الجمل ١/ ٤٢٨.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١١٣.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢، ١٣.
(٦) البيت من الوافر لأبي الغول الطهوي في الدرر١/ ٢٠٦.
(٧) رواه البيهقي في السنن ٧/ ٢٦٧.

ولكــــن مــــن لا يلــــق أمــــرًا ينــــوبه ::: بعدتــــه ينــــزل بــــه وهــــو أعــــزل[١]

ومثال حذفه في غير الشعر قولهم: إن بك زيد مأخوذ، يريد أنه حكاه سيبويه عن الخليل، ومثال حذفه وهو غير الضمير الشأن في الشعر قوله:

فلــــو كنــــت ضبيًّــــا عرفــــت قرابتي ::: ولكــــن زنجــــي عظــــيم المشــــافر[٢]

ومن حذفه في غير الشعر: إن بك مأخوذ أخواك أي: أنك حكاه الأخفش[٣]، ولا يجوز أن يكون ضمير شأن؛ لأنه لا يفسر إلا بجملة.

قال المصنف[٤]. ووقوع ذلك في الشعر أكثر. وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه، وهو غيره، ومن محتمل الأمرين قوله:

فليت دفعت الهم عن ساعة[٥]

أي: فليتك أو فليته، وذكر السخاوي[٦] في شرح المفصل أن ذلك لا يجوز إلا ضرورة. وقال ابن عصفور[٧]: يجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام، قال: ولا يجوز حذف الاسم وهو ضمير الشأن إلا في ضرورة، وحمل المصنف[٨] على حذف الاسم: «**إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون**» قال: هكذا رواه بالرفع، وجعله من قول النبي ﷺ فيكون نظير ما حكى سيبويه[٩] إن بك زيدًا مأخوذا، وقال ابن عصفور، وأما قول العرب: "إن من أشد الناس. . . . " فجعله من قول العرب، وعلى هذا ينبغي أن يحمل ما حكاه أبو عبيد من أنه ﷺ كتب إلى خزاعة: "أما بعد فإن من أكرم أهل تهامة علي، وأقربه رحمًا أنتم ومن تبعكم" وذهب الكسائي[١٠] إلى زيادة "من" في من أشد؛ لأنه لا يجيز حذف هذا الضمير إذا أدى ذلك إلى أن يكون بعد إن وأخواتها اسم يصح عملها فيه، والصحيح أن هذا مما حذف منه الضمير، وذلك لأن زيادة من مع اسم إن غيره معروفة، وأيضًا فالمعنى يفسد على الزيادة إذ غيرهم أشد عذابا منهم كالكفرة، ولم تلحظ العرب ما لحظه الكسائي في جواز الحذف؛ لأنهم قالوا: إن بك زيد مأخوذ، وكان يصح نصب زيد بأن.

ص: وإذا علم الخبر؛ جاز حذفه مطلقًا خلافًا لمن اشترط تنكير الاسم.

ش: نقل بعضهم اشتراط ذلك عن الكوفيين، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز سواء كان الاسم معرفة أم نكرة إلا مع التكرير، والصحيح جوازه[١١] مطلقًا للقياس على حذف الخبر في غير هذا

---

(١) البيت من الطويل لأمية بن أبي الصلت في الكتاب ٣/ ٧٣.
(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في الدرر ١/ ١١٤.
(٣) الارتشاف ٢/ ١٣٤.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٣.
(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه: فبتنا على ما خيلت ناعمى بال، لعدى بن زيد في الدرر ١/ ١١٤.
(٦) الارتشاف ٢/ ١٣٤.
(٧) شرح الجمل ١/ ٤٤٢.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٣.
(٩) الكتاب ٢/ ١٣٢ - ١٣٤.
(١٠) الهمع ١/ ٤٣٤.
(١١) في ر: جواز حذفه.

الباب، وللسماع كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ [فصلت: ٤١] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الحج: ٢٥] وقول الشاعر:

سوى أن حيًا من قريش تفضلوا ::: على الناس أو إن الأكارم نهشلا[١]

يريد: تفضلوا ومن حذفه والاسم نكرة قول الأعشى:

إن محلاً وإن مرتحلاً[٢]

أي: إن[٣] لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً.

ص: وقد يسد مسدّه واو المصاحبة والحال.

ش: مثال واو المصاحبة ما حكاه سيبويه[٤] من قولهم: إنك ما وخيرًا أي: إنك مع خير وما زائدة، والخبر محذوف وجوب كما في كل رجل وضيعته، وحكى الكسائي[٥] أن كل ثوب لو ثمنه، وقال الشاعر:

فدع عنك ليلى إن ليلى وشأنها ::: وإن وعدتك الوعد لا يتيسر[٦]

ومثال الحال: إن ضربي زيدًا قائمًا، ومنه قول الشاعر:

إن اجتيازك ما تبغيه ذا ثقة ::: بالله مستظهرًا بالحزم والجلد[٧]

ص: والتزم الحذف في ليت شعري مردفًا باستفهام.

ش: كقوله:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة ::: بوادٍ وحولي إذخر وجليل[٨]

وقد يفصل باعتراض كقول أبي طالب:

ليت شعري مسافر بن أبي عمـ ::: ـروو ليت يقولها المحزون

أي شيء دهاك أم غال مرآ ::: ك وهل أقدمت عليك المنون[٩]

وإنما التزم الحذف؛ لأنه في معنى ليتني أشعر؛ ولأن الاستفهام يسد مسد الخبر، وجملة الاستفهام في موضع نصب بشعري، وهو مصدر حذفت منه التاء. قال سيبويه[١٠]: حذفوها كما حذفوها في قولهم: ذهب بعذرها وهو أبو عذرها، وذهب المبرد[١١] والزجاج إلى أن جملة الاستفهام هي الخبر وموضعها رفع وشعري ملغى ورد بأن الطلب لا يكون خبرًا لليت، وبأن الجملة لا رابط

---

(١) البيت من الطويل، منسوب للأخطل في خزانة الأدب ٤/ ٣٨٥.

(٢) صدر بيت للأعشى، وعجزه: وإن في السفر إذ مضوا مهلا في ديوانه ٢٣٣.

(٣) سقطت في ر.

(٤) الكتاب ١/ ٣٠٢.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦.

(٧) البيت من البسيط بلا نسبة في الدرر ١/ ١١٤.

(٨) البيت من الطويل، وهو منسوب لبكر بن غالب بن عامر في أبيات مغني اللبيب ٤/ ١٩٤- ١٩٧.

(٩) البيتان من الخفيف، وهما بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٣٨٦.

(١٠) الكتاب ٤/ ٤٤.

(١١) المقتضب ٤/ ١٣٠ - ١٣١.

فيها ونسبه في الإفصاح إلى سيبويه ، قال: وتحقيقه أن شعري بمعنى معلومي فالجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى ضمير .

ص: وقد يخبر هنا بشرط الإفادة عن نكرة بنكرة أو بمعرفة.

ش : مثال الأول أن الفاء من دراهمك يبض حكاه سيبويه[١] ، وأنشد لامرئ القيس:

وإن شفائي عبرة مهراقة[٢]

هكذا رواه سيبويه ، ومثال الثاني: إن قريبًا منك زيد ، وإن بعيدًا منك عمرو حكاه سيبويه[٣] ، وقول الفرزدق:

وإن حرامًا أن أسب مجاشعًا[٤]

وقد سبقت هذه المسألة في باب كان .

ص: ولا يجوز نحو: إن قائمًا الزيدان خلافًا للأخفش والفراء، ولا نحو: ظننت قائمًا الزيدان خلافًا للكوفيين.

ش : جواز هاتين المسألتين متفرع على جواز قائم الزيدان بدون نفي أو استفهام . قال المصنف[٥]: والصحيح أن يقال: إن إعمال الصفة عمل الفعل فرع على إعمال الفعل فلا يستباح إلا في موضع يقع من الفعل فلا يلزم من نحو[٦]: قائم الزيدان جواز هاتين المسألتين . قال ويلزم من أجاز: أن خبيرًا بنو لهب من البصريين أن يجيز دخول ظننت كما فعل الكوفيون فيقول: ظننت خبيرًا بنو لهب .

فصل: يستلزم كسر إن ما لم تؤول هي ومعموها بمصدر، فإن لزم التأويل؛ لزم الفتح وإلا فوجهان.

ش : إنما قال يستلزم ؛ لأن المكسورة هي الأصل ، ويدل على ذلك أوجه:

أحدها: أن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد بخلاف المفتوحة ، والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه ، أو مفردًا من كل وجه .

الثاني: إن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة بخلاف المفتوحة .

الثالث: أن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به كقولك في: عرفت أنك برّ: إنك بر ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة . ذكر هذه الثلاثة المصنف[٧] .

الرابع: إن المكسورة تفيد معنى واحدًا وهو التوكيد ، والمفتوحة تفيده ، وتعلق ما بعدها بما

---

(١) الكتاب ٢/ ١٤٢ .

(٢) صدر بيت من الطويل وعجزه: وهل عند رسم دارس من معوّل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩٥ .

(٣) الكتاب ٢/ ١٤٢ .

(٤) صدر بيت للفرزدق ، وعجزه: بآبائي الشم الكرام الخضارم الدرر ١/ ٨٨ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨ .

(٦) في ر: تجويز .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩ .

قبلها .

الخامس: إن المكسورة أشبه بالفعل ؛ لأنها عاملة غير معمولة كما هو أصل الفعل .

السادس: أن المكسورة مستقلة ، والمفتوحة كبعض اسم ، وقيل: إن المفتوحة أصل للمكسورة ، وقيل: هما أصلان والأول هو الصحيح ، وبه قال الفراء أيضًا ، وتميم وقيس يبدلون همزتها عينًا ، وإنما قال بمصدر ، ولم يقل بمفرد ؛ لأنها إذا أولت بمفرد غير مصدر ؛ لم تفتح كما في قولك: ظننت زيدًا إنه قائم فهي هنا واجبة الكسر ، وإن كانت في موضع مفرد ، لأنه غير مصدر وهو المفعول الثاني .

ص: فلامتناع التأويل كسرت مبتدأة وموصولاً بها وجواب قسم ومحكية بقول، وواقعة موقع الحال أو موقع خبر اسم عين أو قبل لام معلقة.

ش : فهذه سبعة مواضع يلزم فيها كسر إن فمثال المبتدأة ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١] و ﴿ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ [البقرة: ١٣] والموصول بها ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ ﴾ [القصص: ٧٦] وجعل بعضهم إن جواب قسم ، والجملة صلة ، فإن وقعت مفتوحة بعد الموصول ؛ جعلت الصلة المحذوفة وإن معمولة للمحذوف كقولهم ؛ لا أصبحك ما أن في السماء نجمًا أي ما ثبت أن ، وجواب القسم ؛ والله إن زيدًا قائم ، وفيه خلاف سيأتي ، والمحكية بالقول نحو: ﴿ وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ [المائدة: ١٢] فإن سيقت بعد القول للتعليل ، فتحت ؛ لأنها غير محكية نحو: أخصك بالقول أنك فاضل أي: لأنك ، ولو كان القول بمعنى الظن فهي غير محكية به ، وسيأتي حكمه في باب ظن ، والواقع موقع الحال يشمل ما معه الواو نحو ﴿ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ [الأنفال: ٥] وما ليس معه واو ﴿ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [الفرقان: ٢٠] والواقعة موقع خبر اسم عين كقوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الحج: ١٧] وقول الشاعر:

منا الأناة وبعض القوم يحسبنا ::: إنا بطاءٌ وفي إبطائنا سرع[(١)]

لأن المفعول الثاني خبر في الأصل . وقبل لام معلقة كقوله: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ [المنافقون: ١] ولولا اللام لفتحت ، وزاد بعضهم موضعًا ثامنًا وهو بعد حيث ، وقد أولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها .

ص: وللزوم التأويل فتحت بعد "لو" و "لولا" و"ما" التوقيتية وفي موضع مجرور أو مرفوع فعل أو منصوبة غير خبر.

ش : مثاله بعد "لو": ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ [الحجرات: ٥] فالتقدير: ولو صبرهم واختلف على ماذا يرتفع: فذهب[(٢)] سيبويه[(٣)] وأكثر البصريين على أنه مبتدأ محذوف الخبر .

---

(١) البيت من البسيط لوضاح بن إسماعيل بن عبد كلال في شواهد العيني ٢/ ٢١٦ .

(٢) في ر: مذهب .

(٣) الكتاب .

قال ابن هشام[١]: ولا يجوز إظهاره كحذفه بعد لولا، وقيل: هو مبتدأ لا خبر له لطوله ولجريان المسند والمسند إليه في الذكر. قال ابن عصفور: وهذا الذي أحفظه عن البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج[٢] إلى أنه مرفوع بفعل محذوف، والتقدير: ولو ثبت أنهم، ومثال ذلك بعد لولا ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ [الصافات: ١٤٣] أي: فلولا تسبيحه، وهو مبتدأ والخبر محذوف على الصحيح من المذاهب المتقدمة في باب الابتداء ومثال ما التوقيتية قولهم: لا أكلمه ما أن في السماء نجمًا حكاه ابن السكيت[٣]، وحكى اللحياني[٤]: لا أفعل ما أن حراء مكانه أي: ما ثبت أن، وقوله: وفي موضع مجرور يشمل المجرور بالحرف نحو ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ [الحج: ٦]، وبالإضافة نحو: ﴿ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٣] وقوله "أو مرفوع فعل" يشمل الفاعل نحو ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ [العنكبوت: ٥١] ونائبه نحو ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ [الجن: ١] ودخل في مرفوع فعل مسألة ما التوقيتية فلو لم يذكرها؛ لم يبق تكرار، وقوله: أو منصوبة نحو ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ ﴾ [الأنعام: ٨١] واحترز بقوله "غير خبر" من نحو: حسبت زيدًا إنه منطلق، فإنه يجب كسرها كما سبق.

ص: ولإمكان الحالين أجيز الوجهان بعد: أول قولي، وإذا المفاجأة، وفاء الجواب.

ش: يعني بالحالين: التقدير بمصدر والتقدير بجملة، وبالوجهين: الفتح والكسر، مثال ذلك بعد أول قولي: أول قولي أني أحمد الله[٥] فالفتح على تقدير: أولى قولى حمد الله، والكسر على تقدير: أول كلام أتكلم به هذا المفتتح بإني فعبارة الفتح تصدق على كل لفظ تضمن حمدًا، ولا تصدق عبارة الكسر على حمد بغير هذا اللفظ الذي أوله إني، وزعم الفارسي[٦] أنها كسرت؛ لأنها محكية بالقول، وقدر الخبر محذوفا، والتقدير: أولى قولي إني أحمد الله، وهو مثلاً إني موجود، ويفهم من دليل الخطاب أن آخره غير موجود، وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع: أن تقع "إن" خبر قول ويكون خبرها قولاً؛ كأحمد وأمر وأدعو فلو لم يكن خبرها قولاً؛ تعين الكسر نحو: أول قولي إنك ذاهب، ومثال إذا المفاجأة قول الشاعر:

وكنت أرى زيدًا كما قيل سيدًا ::: إذا إنه عبد القفا واللهازم[٧]

يروى بالكسر على عدم التأويل بالمصدر وبالفتح على تأويل أن ومعموليها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف والكسر أولى؛ لأنه لا يحوج إلى تقدير قاله المصنف[٨]. وذهب قوم إلى أن إذا هي الخبر، وعلى هذا فلا مزية لأحد الوجهين على الآخر، ومثال فاء الجواب قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٥٤] قرئ بالوجهين فالكسر

---

(١) الارتشاف ٢/ ١٤٠.
(٢) الارتشاف ٢/ ١٤٠.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢.
(٤) السابق والصفحة.
(٥) الكتاب ٣/ ١٤٣.
(٦) الارتشاف ٢/ ١٤١.
(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١١٥.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢.

على أن ما بعدها جملة بلا تقدير ، والفتح على تقديرها بمصدر ، وهو خبر مبتدأ محذوف أي: فجزاؤه الغفران أو مبتدأ وخبره محذوف والكسر أحسن في القياس ؛ لأنه لا إضمار معه ؛ ولذلك لم يجئ الفتح في القرآن إلا مسبوقًا بأن المفتوحة . قاله المصنف[١] .

ص: وتفتح بعد أما بمعنى حقًا.

ش: روى سيبويه[٢] في: أما إنك ذاهب الكسر على أنها حرف استفتاح كألا ، والفتح جعل أما بمعنى حقًا فإن مؤولة بمصدر مبتدأ ، وحقًا مصدر واقع ظرفًا فخبر به ، ومنه:

أحقًا أن جيراتنا استقلوا[٣].

تقديره عند سيبويه: أفي حق فأما كذلك ، وشرح غير المصنف كلام سيبويه على الفتح بأن الهمزة للاستفهام ، وما بمنزلة حق وذلك أن ما عامة فيجعلها بمنزلة شيء وذلك حق . فكأنك قلت: أحقًا أنك ذاهب ، وأجاز المصنف[٤] مع الفتح أن تكون أما لك استفتاح وما بعده مبتدأ خبره محذوف كأنه قال: أما معلوم أنك ذاهب وفيه بعد وهو استلزام جواز الفتح بعد ألا الاستفتاحية ، وقد ذكره بعضهم .

ص: وبعد حتى غير الابتدائية.

ش: يشمل غير الابتدائية الجارة والعاطفة نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل فإن جعلتها جارة فإن في موضع جر ، أو عاطفة فإن في موضع نصب ، فإن كانت الابتدائية ، كسرت إن بعدها كقولهم: مرضى حتى إنه لا يرجى .

ص: وبعد لا جرم غالبًا.

ش: فتح إن بعد لا جرم هو المشهور نحو ﴿ **لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ** ﴾ [النحل: ٦٢] وجزم عند سيبويه[٥] فعل بمعنى حقَّ ، ولا رد لما قبلها والوقف على لا وأن بعدها في موضع الفاعل ، وذهب الفراء إلى أن جرم بمعنى كسب ركبت مع لا فصارت بمنزلة لابد ولا محالة ، وعلى هذا قال بعضهم: فيكون التقدير عنده: لا جرم من كذا ، وقال المصنف[٦]: قال الفراء: لا جرم كلمة كثر استعمالهم لها حتى صارت بمنزلة حقًا ، وبذلك فسرها المفسرون وأصلها من جرمت أي كسبت . انتهى .

فقد اضطرب كلام الفراء في تفسيرها . قال الفراء: وتقول: لا جرم لآتينك ، ولا جرم لقد أحسنت فتراها بمنزلة اليمين . قال المصنف[٧]: ولإجرائها مجرى اليمين ؛ حكى عن بعض العرب كسر إن بعدها .

ص: وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم ما لم توجد اللام.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣ .
(٢) الكتاب ٣/ ١٢٢ .
(٣) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: فنيتنا ونيتهم فريق وهو للمفضل النكرى العبدى الكتاب ٣/ ١٣٦ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤ .
(٥) الكتاب ٣/ ١٣٨ .
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٤ .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٢٤ .

ش: مثال ذلك. والله أن زيدًا قائم بلا لام. ذكر ابن كيسان[(١)] في هذا المثال: أن الكوفيين يفتحون ويكسرون، والفتح عندهم أكثر، وقال الزجاجى[(٢)] في جمله: والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياسًا، وحكى عن عبد الله الطوال أن الفتح لازم، ومذهب البصريين[(٣)]: أن الكسر لازم، وهو الصحيح وبه ورد السماع. قال ابن خروف: لم يسمع فتحها بعد اليمين ولا وجه له في القياس. انتهى. وهو كما قال وذلك؛ لأن كل موضع هو للجملة، وامتنع فيه المفرد؛ وجب فيه كسر إن وجواب القسم كذلك فوجب؛ لأن الواقعة فيه الكسر قياسًا وسماعًا لا كما قال الزجاجى، وقد سمع الفتح في نحو: حلفت أن زيدًا قائم، كما قال:

أو تحلفي بربك العلي ::: أني أبو ذيالك الصبي[(٤)]

يروى بالفتح والكسر، ووجه الفتح في ذلك أنه لم يجعل أن جوابًا بل معمولة للفعل وحذف حرف الجر، والتقدير على أني؛ فلا حجة فيه إذن لمن أجاز الفتح في نحو: والله أن زيدًا قائم. وقال في الشرح[(٥)]: فإن ورد الفتح في جواب قسم حكم بشذوذه، وحمل على إرادة على.

فصل: يجوز دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة.

ش: مذهب البصريين: أن هذه اللام هي لام الابتداء وأخرت لئلا يجمع بين حرفيين[(٦)] لمعنى واحد، وبدئ بإن لقوتها بالعمل، وذهب الكسائى إلى أن اللام توكيد للخبر، وإن توكيد للاسم، وعن الفراء: أن اللام للفرق بين الجواب والمستأنف، فلا يكون: إن زيدًا لقائم: لا جوابًا، وذهب هشام إلى أن اللام جواب قسم واليمين قبلها مضمرة.

ص: على اسمها المفصول.

ش: يشمل المفصول بالخبر نحو: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا﴾ [القلم: ٣] وهذه متفق عليها، وبمعمول الخبر نحو: إن فيك لزيدًا لراغب، وفيها خلاف. والمغاربة يمنعونها؛ لأنهم يمنعون؛ إن فيك زيدًا راغب، وبمعمول الاسم نحو: إن في الدار لساكنًا زيد، وفى جوازها نظر، وحكى الكسائى دخولها على الاسم غير المفصول حكى عن العرب خرجت فإذا إن لغرابًا، وينبغى أن يقدر الفاصل أى: فإذا إن بالمكان لغرابًا.

ص: وعلى خبرها المؤخر عن الاسم.

ش: نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ﴾ [النمل: ٧٣] قال المصنف[(٧)]: ويعمل ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٨] وفى بعض النسخ: وعلى خبرها المثبت، ولا حاجة له؛ لأنه سيذكر حكم المنفى بعد.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤.
(٢) ٥٨.
(٣) الهمع ١/ ٤٣٩.
(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٨٨.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥.
(٦) سقطت في ر.
(٧) لم أجد هذا النص في شرح التسهيل لابن مالك.

ص: وعلى معموله مقدمًا عليه بعد الاسم.

ش: مثاله قول الشاعر:

إن امــرءًا خصـــني عمـــدًا مودتـــه ::: عـــلى التـــنائي لعـــندى غـــير مكفور[(١)]

واحترز من أن يتأخر عن الخبر أو يتقدم على الاسم فلا يدخل عليه، وأجاز الزجاج[(٢)] دخولها عليه مؤخرًا بعد الخبر إذا دخلت اللام على الخبر نحو: إن زيدًا لقائم لفى الدار، ويشمل معمول الخبر المفعول به، وغيره كالظرف، والمجرور، وفى دخول اللام على الحال خلاف حكاه في البسيط.

ص: وعلى الفصل المسمى عمادًا.

ش: كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ [آل عمران: ٦٢] في أحد الاحتمالين؛ لأن الفصل مقوٍّ للخبر، وقال ابن عصفور[(٣)]: لأنه هو اسمها في المعنى.

ص: وأول جزأى الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما.

ش: دخولها على أولهما قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ ﴾ [الحجر: ٢٣] ومثال دخولها الثاني - وهو شاذ - قول الشاعر:

فـــإنك مـــن حاربـــته لمحـــارب ::: شـــقى ومـــن ســـالمته لســـعيد[(٤)]

ص: وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبر إنّ.

ش: مثاله قول أم حبيبة في بعض نسخ البخارى: "إنى كنت عن هذا لغنية[(٥)] "قاله المصنف[(٦)] على عادته في الاستدلال بالآثار.

ص: ولا تدخل على أداء شرط.

ش: فلا يجوز إي زيدًا لأن يكرمنى أكرمه ولمن يقم أقم معه خوف التباسها بالموطئة.

ص: ولا على فعل ماض متصرف خال ولا[(٧)] من قد.

ش: فلا يجوز إن زيدًا لذهب؛ لأن اللام في الأصل للاسم وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم فإن كان المضارع غير متصرف؛ جاز دخول اللام نحو: إن زيدًا لنعم الرجل؛ لأنه شابه الاسم في عدم التصرف، وإن قرن بقد؛ جاز دخول اللام نحو: إن زيدًا لقد ذهب؛ لأن قد يقربه من الحال فشابه المضارع، وأجاز الكسائى وهشام[(٨)] دخولها على الماضى المتصرف على إضمار قد،

---

(١) البيت من البسيط وقائله أبو زبيد الطائى في الدرر ١/ ١١٦.
(٢) الهمع ١/ ٤٤٤.
(٣) شرح الجمل ١/ ٤٣٢.
(٤) البيت من الطويل، وقائله أبو عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان في الدرر ١/ ١١٥.
(٥) شواهد التوضيح ١٤٧.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨.
(٧) سقط من ر.
(٨) الارتشاف ٢/ ١٤٤.

وحكى عن سيبويه[١] منع دخولها على الجامد نحو: نعم وعسى.

ص: ولا على معموله المتقدم خلافًا للأخفش.

ش : فلا يجوز إن زيدًا لطعامك آكل؛ لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر وأجازه الأخفش والفراء.

ص: ولا على حرف نفي إلا في ندور.

ش : أشار إلى ما أنشده أبو الفتح.

وأعلم أن تسليمًا وتركاً ::: للا متشابهان ولا سواء[٢]

قيل: شبه لا بغير.

ص: ولا على جواب الشرط خلافًا (لابن) [٣] الأنبارى.

ش : أجازه ابن الأنبارى[٤]؛ لأن الجواب غير صالح لتوطئه بخلاف الشرط كما سبق نحو: إن زيدًا من يأتيه ليحسّ إليه، والصحيح منعه.

ص: ولا على[٥] واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافًا للكسائى.

ش : نحو: إن كل ثوب لو ثمنه، وذلك لا يجوز عند البصريين.

ص: وقد يليها حرف التنفيس خلافًا للكوفيين.

ش : نحو: إن زيدًا لسوف يقوم أجازه البصريون؛ لأن اللام قد دخلت عليه في قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ [الضحى: ٥] قال بعض المغاربة: وأما السين فامتنعت العرب من إدخال اللام عليها كراهة لتوالى الحركات في بعض المواضع نحو: ليستدحرج مضارع تدحرج.

ص: وأجازوا دخولها بعد لكن ولا حجة فيما أورده لشذوذه وإمكان الزيادة.

ش : أجاز الكوفيون دخول اللام بعد لكن احتجاجًا بقول الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد[٦]

ولا حجة فيه لشذوذه؛ إذ لا يعلم له تتمة ولا قائل ولا راو عدل يقول: سمعته ممن يوثق بعربيته ولو صح؛ احتمل أن يكون أصله: ولكن إننى ثم نقلت حركة إنّ وحذفت الهمزة ونون لكن وجيء باللام في الخبر؛ لأنه خبر إن، ويحتمل أن تكون اللام زائدة، وذكر المصنف في الشرح الإجماع على امتناع دخول اللام بعد أن المفتوحة قيل: وليس كذلك؛ بل فيه خلاف عن المبرد.

ص: كما زيدت مع الخبر مجردًا أو معمولاً لأمس أو زال أو رأى أو أنّ أو ما.

---

(١) الكتاب ١/ ١٤.

(٢) البيت من الوافر لأبى حزام العكلى في خزانة الأدب ٤/ ٣٣١.

(٣) سقطت من ر.

(٤) الهمع ١/ ٤٤٣.

(٥) سقطت من ر.

(٦) شطر بيت من الطويل، وصدره: يلومنى في حب ليلى عواذلى، وهو من الأبيات المجهولة القائل، في الدرر ١/ ١١٦.

ش : مثال زيادتها مع الخبر مجردًا أي من إن:

أم الحليس لعجوز شهربه[١].

وظاهر كلام الكسائي جوازه ، أو معمولاً لأمسى كقول الشاعر:

مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم ::: فقال من سالوا أمسى لمجهودا[٢]

أو زال كقوله:

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها ::: لكالهائم المقصى بكل مراد[٣]

أو رأى كقوله:

رأوك لفي ضراء أعييت فثبتوا ::: بكفيك أسباب المنى والمآرب[٤]

وحكى قطرب[٥]: أراك لشاتمي ، أو أن كقراءة بعضهم ﴿ **ألا أنهم ليأكلون**[٦] **الطعام** ﴾ [الفرقان: ٢٠][٧]

أو ما يعني النافية كقوله:

أمسى أبان ذليلاً بعد عزته ::: وما أبان لمن أعلاج سودان[٨]

وقال الكوفيون: اللام بمعنى الأمر والتقدير: وما أبان إلا من أعلاج وهو مناقض لتقدير المصنف . قيل: ويحتمل أن يكون: وما أبان استفهامًا على سبيل التحقير ، واللام داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: لهو من أعلاج سودان فيكون الكلام جملتان .

ص: وربما زيدت بعد إن قبل الخبر المؤكد بها.

ش : مثال ما حكاه الكسائي والفراء عن العرب[٩]: إني لبحمد الله لصالح ، وحكى قطرب عن يونس: إن زيدًا لبك لواثق ، والصحيح جواز ذلك لوروده نثرًا ونظمًا ، وصحح ابن عصفور المنع[١٠] قال المصنف[١١]: وذكر السيرافي أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام ، وأن الزجاج أجاز ذلك ، واختار السيرافي قول المبرد ، وليس بمختار للشواهد المذكورة .

ص: وقيل: همزتها مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده.

ش : مثال ذلك مع تأكيد الخبر قول الشاعر:

لهنك من عبسية لوسمية ::: على هنوات كاذب من يقولها[١٢]

---

(١) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: ترضى من اللحم بعظمة الرقبه ، وهو لرؤبة في ديوانه ١٧٠ .
(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١١٧ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في الدرر ١/ ١١٧ .
(٤) البيت من الطويل في شرح التسهيل ٢/ ٣٠ .
(٥) الهمع ١/ ٤٤٨ .
(٦) زيادة في ر .
(٧) وانظر معجم القراءات ٤/ ٢٨٠ .
(٨) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١١٧ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢ .
(١٠) شرح الجمل ١/ ٤٣٢ .
(١١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢ .
(١٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣١ .

وأنشد أحمد بن يحيى:

على هنوات شأنها متتابع[١]

ومثاله مع تجريد الخبر:

ألا يا سنا برق على قلل الحمى :::: لهنك من برق عليّ كريم[٢]

وإنما جاز دخول لام الابتداء على أن؛ لأنها تغير لفظها بالإبدال تنبيهًا على موضعها الأصلي، وهذا مذهب بعض النحويين، وإليه نحا ابن جنى، وذهب سيبويه[٣] وابن السراج[٤]، وجماعة إلى أن هذه اللام لام القسم لا لام إنّ بدليل دخولها على الخبر في نحو: لو سمية. قال سيبويه[٥]: وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب تتكلم بها، وأورد على هذا القول أن لام القسم معناها التوكيد فينبغي ألا تجتمع مع أن، وذهب قوم منهم الفارسي[٦] أن الأصل: لو إنك ومعنى له والله، وإن جواب القسم فحذفت همزة إن تخفيفًا، ويدل على ذلك ما حكى أبو زيد[٧] أن أبا أدهم الكلابي قال له: ربى لا أقول ذلك. وقيل: أصله له إن بإسكان الهاء، فنقلت حركة الهمزة إلى الهاء ثم حذفت، وهذا اختاره ابن عصفور[٨] ويؤيده ما حكاه قطرب[٩]. أنهم يقولون له بالإسكان.

ص: فإن صحبت بعد إنّ (معمولة لفعل قلبي)[١٠] **نون توكيد أو ماضيًا متصرفًا عاريًا من قد نوى قسم وامتنع الكسر.**

ش: مثال ذلك: إن زيدًا ليقومنَّ، وإن زيدًا لقام فاللام جواب قسم محذوف تقديره: والله لقام، وامتنع الكسر يعنى إذا تقدم على إن ما يقتضى فتحها نحو: علمت أن زيدًا ليقومن أو أن زيدًا لقام.

فصل: ترادف إنّ نعم؛ فلا إعمال.

ش: من ورود إن بمعنى نعم قول الشاعر:

أخفت فقلت إن وخفيق :::: ما إن تزال منوطة برجائي[١١]

وأنكر أبو عبيدة[١٢] ورود إنّ بمعنى نعم، والأول هو مذهب سيبويه والجمهور وهو الصحيح، وزعم المصنف[١٣] أن الشواهد قاطعة بذلك.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في معجم الشواهد ٢٢٢.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٣٣٩.
(٣) الهمع ١/ ٤٤٩.
(٤) الأصول ١/ ٢٧٥.
(٥) الكتاب ٣/ ١٥.
(٦) الهمع ١/ ٤٤٩.
(٧) النوادر ٢٨.
(٨) شرح الجمل ١/ ٤٣٢.
(٩) الارتشاف ٢/ ١٤٧.
(١٠) زيادة في ر.
(١١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الخزانة ٤/ ٤٨٦.
(١٢) الهمع ١/ ٤٥٠.
(١٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣.

ص: وتخفف فيبطل الاختصاص ويغلب الإهمال.

ش : معنى بطلان الاختصاص أنها حينئذ تليها الجملة الاسمية والفعلية على ما سنبين ، ويغلب الإهمال فلا تعمل ، نحو: إن زيد قائم ، ويجوز إعمالها أيضًا إعمال المشددة ، ومنع الكوفيون إعمالها وهم محجوجون برواية سيبويه والأخفش عن العرب وعليه قراءة نافع ﴿ وإنْ كلا لما ليوفينهم ﴾ [هود: ١١١] [١] قيل: وملخص مذهب الكوفيين أن إنّ لا تخفف معملة ولا مهملة ؛ لأن الخفيفة عندهم نافية كما سيأتي فلم يرد الخلاف على نحو واحد .

ص: وتلزم اللام الفارقة بعدها إن خيف لبس بإن النافية ولم يكن بعدها نفي.

ش : نحو: إن زيد لقائم ، ولا تلزم مع الإعمال لعدم اللبس ، ولا في موضع لا تصلح للنفي كقول الطرماح:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ::: وإن مالك كانت كرام المعادن[٢]

وشرط المصنف[٣] شرطًا ثانيًا: وهو ألاَّ يكون بعدها نفي نحو: إن زيد لن يقوم فلا يدخله اللام ، وقد يستغنى عن هذا الشرط بما سبق في المشددة .

ص: وليست غير الابتدائية خلافًا لأبي علي.

ش : ذهب أبو علي الفارسي والشلوبين[٤] إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق ، واختاره ابن أبي الربيع ؛ لأنها قد دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرًا في الأصل ولا راجعًا إلى الخبر كالمفعول في قوله:

إن قتلت لمسلمًا[٥]

وذهب الأخفش[٦] وجماعة إلى أنها لام الابتداء التي كانت مع المشددة واختاره المصنف[٧] وابن عصفور[٨] ، وفي كلام الأستاذ أبي علي ما يقتضي التفصيل بين أن تدخل على الاسم فتكون لام الابتداء ، أو على الفعل فتكون لام الفرق .

فرع: قوله ﷺ : «**قد علمنا إن لأنه لمؤمنًا**» بالكسر على مذهب الأخفش ، ومن وافقه (من المغاربة) ، وبالفتح على مذهب الفارسي ؛ لأنها غير المعلقة وقال: لا يجوز غير هو الكسر أصح .

ص: ولا يليها غالبًا من الأفعال إلا ماض ناسخ للابتداء.

ش : احترز بـ (غالبًا) من نحو: إن قُتلت لمسلمًا ، وسيأتي ، وبالماضي من المضارع ، وإن كان

---

(١) والقراءة في الإتحاف ٢٦١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١١٨ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤ .

(٤) وهو مذهب ابن أبي العافية ، وابن أبي الربيع انظر الهمع ١/ ٤٥١ .

(٥) جزء من بيت ، وتمامه: شلت يمينك إن قتلت لمسلمًا: حلت عليك عقوبة المتعمد ، وهو لعاتكة بنت زيد في الدرر ١/ ١١٩ .

(٦) الهمع ١/ ٤٥٣ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٦ .

(٨) الارتشاف ٢/ ١٤٨ .

مضارعًا حفظ ولم يقس عليه . قاله المصنف[1] . قيل: واشتراط المضى ليس بصحيح لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [الأعراف: ٦٦] ، و ﴿ إِنْ يَكَادُ ﴾ [القلم: ٥] ونحوه ، ولا نعلم أحدًا وافقه عليه ، ومثال الماضى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [البقرة: ١٤٣] و ﴿ إِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢] .

ص: ويقاس على نحو: إن قتلت لمسلمًا وفاقًا للكوفيين والأخفش.

ش : أشار إلى قول القائل:

شلت يمينك إن قلت لمسلمًا ::: وجبت عليك عقوبة المتعمد[2]

وهذا عند البصريين لا يقاس عليه لقلته ، واختاره المصنف[3] أنه يقاس عليه وفاقًا للأخفش ، وأما الكوفيون فإن عندهم هى النافية واللام بمعنى إلا لكنه وافقهم صوره[4] ويدل على صحة القياس عليه قول العرب[5]: إن قنعت كاتبك لسوطًا ، وقراءة ابن مسعود ﴿ **إن لبثم لقليلا** ﴾ [الإسراء: ٥٢] [6] وقالوا: إن يزنيك لنفسك وإن شينك لهينة[7] ، وفيه شذوذان:

أحدهما: أنه مضارع .

والثاني: أنه غير ناسخ .

ص: ولا تعمل عندهم، ولا تؤكد بل تفيد النفى واللام الإيجاب[8].

ش : إن المشار إليها لا عمل لها عند الكوفيين ، ولا هى مخففة من إنّ بل هى النافية واللام بعدها بمعنى لا ويجعلون النصب في ﴿ **وإن كلاً لما ليوفينهم** ﴾ [هود: ١١١] بفعل يفسره ليوفينهم أو به نفسه ، وبه قال الفراء[9] ورد بأن اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى إلا ، وقوله: وعندهم أى: عند الكوفيين فقط[10] وليس الأخفش معهم في هذا .

ص: وموقع لكن بين متنافيين بوجه ما.

ش : إن وقعت لكن بين متناقضين أو متضادين ؛ جاز باتفاق ، وإن وقعت بين متماثلين ؛ امتنع باتفاق ، وإن وقعت بين خلافين ففيه خلاف ، وكلام المصنف يدل على الجواز .

ص: ويمنع إعمالها مخففة، خلافًا ليونس والأخفش.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٧ .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٦ .
(٤) سقطت من ر .
(٥) الهمع ١/ ٤٥٣ .
(٦) وانظر معجم القراءات ٣/ ٣٢٦ .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٧ .
(٨) في ر: للإيجاب .
(٩) الارتشاف ٢/ ١٥١ .
(١٠) سقطت من ر .

ش: منع إعمالها هو الصحيح لجواز[١] اختصاصها بالتخفيف ولمباينة لفظها لفظ الفعل، وأجازه قياسًا، ولم يسمع وعن يونس أنه حكى فيها العمل وهي رواية لا تعرف.

ص: وتلي "ما" ليت فتعمل وتهمل.

ش: ورد السماع فيها بالوجهين كقوله:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا[٢]

يروى بالنصب والرفع، وأجاز سيبويه[٣] في البيت أن تكون ما موصولة وهذا خبر مبتدأ محذوف، وهو متكلف. وقال المصنف[٤]: إن الوجهين جائزان في ليت[٥] بالإجماع. قيل وليس كذلك؛ لأنه قد قيل: إن ليت ولعل لا يجوز فيهما الإعمال[٦] وهو ومنسوب إلى الفراء.

ص: وقلّ الإعمال في "إنما".

ش: روى الأخفش والكسائي عن العرب[٧]: إنما زيدًا قائم بالإعمال.

ص: وعدم سماعه في كأنما ولعلما ولكنما والقياس سائغ.

ش: فيجوز في الجميع أن تجعل ما زائدة فتعمل وهو مذهب الزجاج[٨] والزمخشري[٩]، ونقل عن ابن السراج[١٠]، وقال الزجاجي[١١] في باب حروف الابتداء من الجمل: ومن العرب من يقول: إنما زيدًا قائم، ولعلما بكرًا قائم فتلغي ما وينصب بأن، وكذلك أخواتها. انتهى.

وينبغي أن يحمل كلامه على أنه لما اقتضى القياس عنده ذلك؛ نسبه إلى العرب، واعلم أنه يتحصل في إن وأخواتها إذا وليها ما غير الموصولة أربعة مذاهب:

الأول: أنها تكفّها عن العمل إلا ليت فيجوز فيها الأمران، وهو مذهب سيبويه[١٢].

الثاني: جواز الوجهين في الجميع وقد سبق.

الثالث: أنه يجوز الوجهان في ليت ولعل وكأن، ولا يجوز في إنّ وكأن الإلغاء ونسب إلى الزجاج[١٣] واختاره ابن أبي الربيع[١٤].

---

(١) في ر: لزوال.

(٢) صدر بيت من البسيط للنابغة في ديوانه ٢٤.

(٣) الكتاب ٢/ ١٣٧، ١٣٨.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٨.

(٥) في ر: البيت.

(٦) في ر: الإهمال.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨.

(٨) الهمع ١/ ٤٦٠.

(٩) المفصل ٣٩٣.

(١٠) الأصول ١/ ٢٣٢.

(١١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٣٣.

(١٢) الكتاب ٣/ ١٢٩.

(١٣) سقطت في ر.

(١٤) الارتشاف ٢/ ١٥٧.

الرابع: أنه لا يجوز كف ليت ولعل، وقد تقدم عن الفراء ووجه المذهب الأول أن ليت لما لحقتها ما بقي اختصاصها فلا يليها الفعل بخلاف أخواتها، وعن الفراء[١]: أن لعل كذلك لا يزول اختصاصها وتأول قول الشاعر:

لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا[٢]

على أن المعنى: لعل الذى، ونقل أبو جعفر الصفّار أن البصريين أجازوا ليتما ذهبت، ولعلما قمت على أن ما كافة وهو خلاف ما نقل المصنف وغيره في ليت.

فصل: لتأول أنّ ومعموليها بمصدر قد تقع اسمًا لعوامل هذا الباب مفصولاً بالخبر.

ش: مثال ذلك: إن عندى أنك فاضل، فلو[٣] لم يفصل بالخبر؛ لم يجز، وذلك أن "أن" لا يبتدأ بها وأجاز هشام: أن أنك منطلق حق.

ص: وتتصل بليت سادة مسد معموليها.

ش: مثاله قول الشاعر:

فياليت أن الظاعنين تلفتوا ::: فيعلم ما بى من جوى وغرام[٤]

سددت مسدهما كما سدت مسد المفعولين في باب ظن، وقال في البسيط: إن فيه الخلاف الذى في ظننت أن زيدًا قائم فرأى الأخفش أن الخبر محذوف كما أن المفعول الثانى محذوف.

ص: ويمنع ذلك في لعل خلافًا للأخفش.

ش: أجاز الأخفش[٥] لعل أن زيدًا قائم قياسًا على ليتن وهو ضعيف؛ لأن ذلك في ليت شاذ في القياس، وإن كان قد سمع كثيرًا.

ص: تخفف[٦] أن فينوى فيها اسم لا يبرز إلا اضطرارًا.

ش: إذا خففت أن المفتوحة؛ لم تلغ كما تلغى المكسورة؛ بل تكون عاملة إلا أنه لا يلفظ باسمها إلا في الضرورة كقوله:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتنى ::: طلاقك لم أبخل وأنت صديق[٧]

وفى كلام بعضهم أنها إذا خففت ألغيت، والمراد أنها لا يظهر عملها لا أنها تهمل؛ وذلك لأن سبب عملها اختصاصها بالاسم وهو باق بعد التخفيف بخلاف المكسورة، واختاره[٨] سيبويه[٩] أن تلغى لفظًا وتقديرًا كما ألغيت إنّ، ولا يلزم كون اسمها إذا لم يلفظ به ضمير شأن خلافًا

---

(١) الهمع ١/ ٤٦٠.
(٢) جزء بيت من الطويل، وتمامه: أعد نظر يا عبد قيس، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٠.
(٣) في ر: ولو.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣٩.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠.
(٦) في ر: تخفف.
(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في معجم الشواهد ٢٤٧.
(٨) في ر: وأجاز.
(٩) الكتاب ٣/ ١٦٣.

لبعضهم ، وقدر سيبويه ﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ [الصافات: ١٠٥] .

ص: والخبر جملة اسمية مجردة أو مصدرة بلا أو بأداة شرط أو برب.

ش : مثال المجردة ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠] والمصدرة بلا ﴿ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [هود: ١٤] وبأداة شرط ﴿ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾ [النساء: ١٤٠] ورب قول الشاعر:

تيقــنت أن ربّ امــرئ خــيل خائــنًا ::: أمــين وخــوان يخــال أميــنًا[1]

ص: أو بفعل يقترن غالبًا إن تصرف ولم يكن دعاء بقد أو بلو أو بحرف تنفيس أو ونفى.

ش : مثال قد ﴿ وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المائدة: ١٣] ولو ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا ﴾ [سبأ: ١٤] وحرف التنفيس ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ [المزمل: ٢٠] والنفى ﴿ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ ﴾ [المزمل: ٢٠] واحترز بغالبًا من نحو قولـه:

علمــوا أن يؤملــون فجــادوا ::: قــبل أن يــسألوا بــأعظم ســؤل[2]

وذلـك ضـرورة وأجـازه بعـضهم في الكـلام علـى ضعف ، ومنه قراءة مجاهد ﴿ **لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة** ﴾[3] [البقرة: ٢٣٣] ، وهـذه عند البصريين هى الناصبة للمضارع أهملت حملاً على ما أختها ، واحـترز عـن المتـصرف فإنـه لا يفـصل نحـو: ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ ﴾ [الـنجم: ٣٩] ، و ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُـونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٥] ومـن الـدعاء فإنـه لا يفـصل نحـو: ﴿ وَالْخَامِـسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ [النور: ٩٠] .

ص: وتخفف كأن فتعمل في اسم كاسم أن المقدر.

ش : إذا خففـت كـأن ؛ لم تلغ بل تعمل في اسم كاسم أن المفتوحة إذا خففت ويكون مقدرًا ولا يلزم كونه ضمير الشأن ، ومن وروده ضمير شأن قولـه:

ووجــــه مــــشرق النحــــر ::: كــــأن ثــــدياه حقــــان[4]

أى: كأن الأمر والشأن ، ومن وروده غيره قولـه:

ويــوما توافيــنا بــوجه مقــسم ::: كــأن ظبــية تعطــو إلى وارق الــسلم[5]

وذكـر الزمخشرى[6] في المفـصل[7] أنـه يجوز إلغاؤها وإعمالها ، وتأوله ابن يعيش على أن المراد بالإلغاء أن تعمل في ضمير الشأن .

ص: والخبر جملة اسمية أو فعلية مبدوءة بلم أو قد أو مفرد.

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١١٩ .
(٢) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٤٤ .
(٣) وانظر معجم القراءات ١/ ١٧٧ .
(٤) البيت من الهزج ، وهو بلا نسبة في الدرر١/ ١٢٠ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو منسوب لعلباء بن أرقم اليشكرى في الدرر ١/ ١٢٠ .
(٦) المفصل ٣٠١ .
(٧) سقطت في ر .

ش : مثال الاسمية:

كـأن ثديـاه حقـــان[١]

والمبدوءة بلم ﴿ كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾[٢] [يونس: ٢٤] وبقد قول النابغة وكان قد أى: قد زالت ، والمفرد: كأن ظبية أى: كأنها ظبية ، وقد سبق .

ص: وقد يبرز اسمها في الشعر.

ش : كقولـه:

كأن ثدييه حقان .

في إحدى الروايتين ، وكأن ظبية بنصب ظبية في إحدى الروايات ، وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا يختص بالضرورة .

ص: ويقال: أما إن جزاك الله خيرًا ور بما قيل: أن جزاك الله والأصل: أنه.

ش : الأول بكسر إن والثانى بفتحها فوجه الفتح أن أما بمعنى حقًا ، وأن مخففة من أنّ [ولم يفصل ؛ لأن الفعل دعاء ، ووجه الكسر أن أما بمعنى ألا للاستفتاح وإن مخففة من إن][٣] . هذا مذهب سيبويه ، وأجاز المصنف[٤] أن تكون أما للاستفتاح في الوجهين ، وعلى أن في المكسورة وجهان: أن تكون مخففة كما سبق ، وأن تكون زائدة ، وفى المفتوحة وجهان: أن تكون المخففة وهى وصلتها مبتدأ والخبر محذوف أى: أما من دعائى أن جزاك الله خيرًا ، وأن تكون زائدة كما زيدت بعد لما وفى قوله: كأن ظبية على رواية الجر .

ص: وقد يقال[٥] في لعل: علّ، ولعنّ، وعنَّ، ولأن، وأنّ، ورعنّ، ورغنّ، ولغنّ، ولعلت.

ش : هذه عشر لغات: أما على فحكاها سيبويه[٦] وقال الكسائى[٧]: هى لغة تيم الله من ربيعة ، وأما لعنّ فحكاها الفراء[٨] ، وعن حكاها الكسائى[٩] ، ولأن في شعر امرئ القيس:

عوجـا عـلى الطلـل المحيـل لأنـنا ::: نـبكى الديـار كمـا بكى ابن خذام[١٠]

وأنّ حكاها الخليل وهشام[١١] ، ورعنّ قيل: يمكن أن تكون الراء بدلاً من اللام ، والنون بدلاً من الأخيرة ، وإن قيل: إن الغين بدلاً من العين ، وقيل: هما لغتان وهو والأظهر لقلة هذا البدل ، ولغنّ فيها القولان المتقدمان ، ولعلت ذكرها أبو على في التذكرة ، وزاد بعضهم عَنَّ بالمعجمة والنون

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٨٢ .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) سقط من ر .
(٤) ما بين المعكوفين زيادة في ر .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٣ .
(٦) الكتاب ٣/ ٣٣٢ .
(٧) الارتشاف ٢/ ١٥٥ .
(٨) السابق الجزء والصفحة .
(٩) السابق الجزء والصفحة .
(١٠) البيت من الكامل في ديوان امرئ القيس ١٣٦ .
(١١) الارتشاف ٢/ ١٥٥ .

وزاد في الغرة رعل بالراء بدلاً من اللام . قال المصنف[١] ، والأربعة الأخيرة قليلة الاستعمال وأقلها استعمالاً لعلت .

ص: وقد يقع خبرها "أن يفعل" بعد اسم عين حملاً على عسى.

ش : مثال قول الشاعر:

لعلك يومًا أن تلم ملمة ::: عليك من اللائي يدعنك أجدعا[٢]

ومنه قوله - عليه السلام: "لعلك أن تخلّف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون" وهي لغة مشهورة كثيرة الوقوع في كلامهم ، فلو وكان الاسم اسم معنى ؛ جاز دخول أن في هذا الباب وفي غيره نحو: إن الصلاح أن تعصى الهوى .

ص: والجر بلعل ثابتة الأول: ومحذوفته مفتوحة الآخر أو مكسورته لغة عقيلية.

ش : [روى أبو زيد أن بني عقيل يجرون بلعل مفتوحة الآخر ، ومكسورته][٣] روى الفراء[٤] الجر بلعل ، ومنع ذلك قوم فتكلفوا تأويل ما ورد كقوله:

لعل أبي المغوار منك قريب[٥].

على حذف مضاف إليه أي: جواب أبي المغوار ، وتأوله الفارسي[٦] على تخفيف لعلّ وأن فيها ضمير الشأن ووليها في اللفظ لام الجر مفتوحة ومكسورة ، فالجر باللام ، ولعلّ على أصلها ، وتأوله بعض المغاربة على أن في لعل ضمير الشأن ، والجر بعدها بلام محذوفة ، وهم محجوجون بنقل أبي زيد والفراء ، فإن قيل: ما وجه رفع الخبر على هذه اللغة؟ فالجواب: قال في البسيط ويكون موضعها رفعًا ولها محل فتقول: لعل زيد قائم كما تقول: بحسبك زيد كأنك قلت: زيد قائم ، فتكون على هذا زائدة ، وإن لم تكن زائدة فيشكل .

فصل: يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن بعد الخبر بإجماع.

ش : فتقول: إن زيدًا قائم وعمرو ، والإجماع إنما هو على جواز الرفع واختلفوا في توجيهه فقيل: هو معطوف على محل اسم إن ؛ لأنه كان قبل دخولها في موضع رفع ، [وقيل: على محل إن وما عملت فيه ، وقيل: على الضمير المستكن في الخبر إن كان مما يتحمل ضميرًا][٧] ، وقيل: إنه مبتدأ وخبره[٨] محذوف (الخبر) قيل: وهو الصحيح وهو[٩] المفهوم من عبارة سيبويه ، وهو وعلى هذا من عطف الجمل ، وعلى ما تقدم من عطف المفردات . قيل: وكل من قال بشيء من تلك

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٦ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو لمتمم بن نويرة في معجم الشواهد ٢١١ .
(٣) ما بين المعكوفين سقط في ر .
(٤) معاني القرآن ٢/ ٩١ .
(٥) عجز بيت من الطويل وصدره: فقلت ادع أخرى وارفع من الصوت جهرة ، وهو لكعب بن سعد الغنوي في معجم الشواهد ٤٠ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٧ .
(٧) ما بين المعكوفين سقط في ر .
(٨) سقط من ر .
(٩) سقط من ر .

الأقوال الثلاثة ؛ وافق على جواز هذا .

ص: لا قبله مطلقًا خلافًا للكسائي، ولا يشترط خفاء إعراب الاسم خلافًا للفراء.

ش : يجوز عند الكسائي[(١)] إن زيدًا وعمرو ذاهبان ، وإنك وعمرو ذاهبان ، ووافقه الفراء[(٢)] على إجازة الثانية لخفاء إعراب الاسم ومنع الأولى .

ص: وإن توهم ما رأياه؛ قدر تأخير المعطوف أو وحذف خبر قبله.

ش : كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ [المائدة: ٦٩] فيقدر تأخير قوله: ﴿ **وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى** ﴾ بعد تمام الجملة التي هي الخبر على ذلك جملة سيبويه[(٣)] ، أو يقدر حذف خبر قبل المعطوف تقديره: إن الذين آمنوا فرحون .

ص: وأن في ذلك كان على الأصح[(٤)].

ش : فيجوز الرفع بعدها كما سبق ، وأطلق المصنف هنا ، وقيد في الشرح فقال[(٥)]: ومثل إنّ ولكن في رفع المعطوف على معنى الابتداء إذا تقدمها علم أو ومعناه ، ثم مثل العلم بقوله:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم ::: بغاة ما بقينا في شقاق

ومعناه بقوله تعالى: ﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾ [التوبة: ٣٠] قال[(٦)]: ومن فرق بينهما على الإطلاق مخالف لسيبويه ، وقال الشلوبين: مذهب الأكثرين المنع وهو الصحيح . وقال صاحب البسيط: وأمّا أن فلا يعطف على موضعها عند المحققين كأبي علي الفارسي . انتهى . وذلك ؛ لأن المفتوحة وما عملت فيه يتقدر باسم مفرد ، وفصَّل بعضهم بين أن يكون الموضع الذي وقعت فيه ؛ لا تقع فيه الجملة فلا يجوز العطف نحو: بلغني أن زيدًا قائم وعمرًا ويجوز فيه وقوعها فيجوز نحو أن تقول: إن زيدًا قائم وعمرو ، واختاره ابن عصفور ، والذي اختاره المصنف في الشرح من جواز العطف بالرفع إذا تقدمها علم أو معناه ، وهو واختيار ابن الحاجب . قال: لأن أن ها هنا وما عملت فيه بتأويل الجملة فصح أن يعطف على محلها كالمكسورة صريحًا .

ص: وكذا البواقي عند الفراء.

ش : أجاز الفراء رفع المعطوف بعد لكن وليت ولعل كما أجازه بعد الثلاثة الأخر ، وحجته قول الشاعر:

يا ليتني وأنت يا لميس ::: في بلدة ليس بها أنيس[(٧)]

---

(١) الارتشاف ٢/ ١٥٩ .
(٢) السابق الجزء والصفحة .
(٣) الكتاب ٢/ ١٥٥ .
(٤) سقطت في .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٠ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٢ .
(٧) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٧٦ .

ومذهب البصريين أن النصب في ذلك متعين والبيت متأول على أن أنت مبتدأ وخبره محذوف أى: وأنت معى ، والجملة حالية ، وأوله بعضهم على أن التقدير: أنا وأنت ، وأنا مبتدأ وأنت معطوف عليه ، والخبر قوله: في بلد ، فحذف أنا .

ص: والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمى والزجاج والفراء.

ش : يجوز على مذهب الجرمى والزجاج[1] الرفع في الثلاثة بعد الخبر لا قبله نحو: إن زيدًا قائم العاقل أو نفسه بخطة . ويجوز عند الفراء بعده وقبله بشرط خفاء الإعراب ، وأجازوا أن يكون من ذلك قوله - تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ [سبأ: ٤٨] ولا يكون من ذلك عند الجرمى والزجاج إلا في إن ولكن ، ويقتضى مذهب الفراء أن يجوز في الجميع ، وحكى ابن عصفور أنه لا يجوز عند المحققين من أهل البصرة في غير عطف النسق من التوابع إلا النصب على اللفظ . قال: إلا أن يسمع فيحفظ ، ولا يقاس عليه .

ص: وندر إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان.

ش : حكاهما سيبويه[2] عن العرب وغلّط قائلهما وشبه ذلك بقول زهير:

ولا سابق شيئًا إذا كان جائيا[3]

قال المصنف[4]: وهذا غير مرضى من سيبويه فإن المطبوع على العربية لو جاز غلطه في هذا ؛ لم يوثق بشىء من كلامه . قال: وسيبويه موافق على هذا ولولا ذلك ما قيل نادرًا . قيل: ولم يفهم أحد من سيبويه ما فهمه المصنف أنه أراد حقيقة الغلط ، بل أراد أنه لم يشرك في الناصب ، وكأنه لم يتقدم ناصب ألبتة ؛ بل ابتدأ بالاسم مرفوعًا فأتبعه مرفوعًا . قال في البسيط: فسماه غلطًا لخروجه عن القياس ، وأعلم أن هذا لا ندور فيه على مذهب الفراء[5] .

ص: وأجاز الكسائى رفع المعطوف على أول مفعول ظن؛ إن خفى إعراب الثانى.

ش : مثل المصنف[6] هذه المسألة بقوله: ظننت زيدًا صديقى وعمرو ، ومثله الفراء[7]: أظن عبد الله وزيد قاما أو ويقومان أو ماهما كثير ، ووافق البصريين على المنع ، والله أعلم .

* * *

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٢ .
(٢) الكتاب ١/ ٣٠٦ .
(٣) عجز البيت من الطويل ، وهو منسوب لصرمة الأنصارى في الكتاب ١/ ٣٠٦ ، وصدره: بدا لى أنى لست مدرك ما مضى .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٢ .
(٥) المساعد ١/ ٣٣٨ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٢ .
(٧) المساعد ١/ ٣٣٨ .

باب: لا العاملة عمل إنَّ

ص: إذا لم تكرر (لا) [(١)] وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها؛ عملت عمل إنّ.

ش: اشترط عدم تكرارها؛ لأنها إذا تكررت لا يتعين إعمالها؛ بل يجوز. كما سيأتي وأن يقصد خلوص العموم؛ لأنه إذا لم يقصد؛ لم تعمل عمل إن؛ بل تعمل عمل ليس أو تلغى فيليها المبتدأ والخبر ويحتمل حينئذ نفى العموم ونفى الوحدة، واشترط في اسمها التنكير؛ لأنها لا تعمل في المعارف إلا بتأويل كما سيأتي، وأن "يليها" احترازًا من أن يفصل بينها وبينه فلا تعمل نحو ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصافات: ٤٧] وأجاز الرماني أن تعمل مع الفصل ويبطل البناء، ويرجع إلى النصب نحو: لا كذلك رجلاً وأن تكون غير معمول لغيرها احترازا من نحو: ﴿ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ ﴾ [ص: ٥٩] فإن مرحبًا منصوب بفعل مقدر، وعلى الحقيقة فإن مرحبًا لم يل "لا"، وإنما عملت عمل إن فنصبت الاسم ورفعت الخبر وهى غير مختصة بالأسماء؛ لأنها إذا قصد بها النفى العام؛ اختصت بالاسم النكرة، فليست إذن هى الداخلة على الفعل.

ص: إلا أن الاسم إذا لم يكن مضافًا ولا شبيهًا به؛ ركب معها وبنى على ما كان ينصب به.

ش: أما المضاف نحو: لا صاحب به مذموم، والشبيه به يسمى "المطول الممطول" وهو ما كان عاملاً فيما بعده عمل الفعل نحو: لا راغبًا في الشر محمود فهما منصوبان نصبًا صريحًا، وما سواهما يسمى المفرد في هذا الباب، وباب النداء، وهذا القسم يركب مع لا يبنى على ما كان ينصب به، فإن كان ينصب بالفتحة بنى عليها نحو: لا رجل، أو وبالياء فكذلك نحو: لا رجلين، ولا مسلمين لك، وعلة بنائه عند سيبويه والجمهور تركيبه معها تركيب خمسة عشر، وقيل: لتضمنه معنى من التى للاستغراق، وقد صرح في بعض المواضع نحو:

ألا لا من سبيل إلى هند[(٢)]

وصححه ابن عصفور[(٣)]، واعترض بأن لا هى المتضمنة معنى من لا اسمها، وقيل: بنى لتضمنها معنى اللام التى للاستغراق، ورد بأنه يوصف بالنكرة.

ص: والفتح في نحو:

ولا لـذات للشـيب ::: أولى من الكسر

ش: يعنى المجموع بزيادة ألف وتاء لا يتعين بناؤه على ما ينصب به؛ بل يجوز أن يبنى على الفتح، وهو أولى من الكسر، ويروى بالوجهين قول سلامة بن جندل:

إن الشباب الذى مجد عواقبه ::: فيه نلذ ولا لذات للشيب[(٤)]

والفتح أشهر، وإذا ثبت ذلك عن العرب؛ علم ضعف قول من عين الكسر أو الفتح أو كسر مع التنوين، وبهذا قال ابن خروف[(٥)]، ولو وقفوا على السماع؛ ما اختلفوا، وفرع بعض المغاربة

---

(١) سقطت في ر.
(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: فقام يذود الناس عنه بسيفه، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٢٥.
(٣) الهمع ١/ ٤٦٧.
(٤) البيت من الخفيف، وهو لسلامة بن جندل في شرح التسهيل ٢/ ٥٥.
(٥) الارتشاف ٢/ ١٦٥.

الوجهين على الخلاف في حركة اسم لا . فمن قال: إعراب ؛ كسر ، ومن قال: بناء ؛ فتح .

ص: ورفع الخبر إن لم يركب الاسم مع لا بها عند الجميع وكذا مع التركيب على الأصح.

ش : قال الشلوبين[1]: لا خلاف في رفع الخبر بها عند عدم تركيبها ، وأما مع التركيب ؛ فالأصح عند المصنف[2]: أنه مرفوع بها أيضًا ، وهو مذهب الأخفش والمازنى[3] والمبرد[4] وجماعة ؛ لأن ما استحقت به العمل باق ، والتركيب لا يقتضى إبطال عملها ، وذهب قوم إلى أنها لم تعمل في الخبر ، بل النكرة مع لا موضع رفع بالابتداء ، والخبر خبر المبتدأ فهو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ، ولولا أنها مع لا في موضع رفع بالابتداء ؛ لم يجز ذلك ، وهذا ظاهر مذهب سيبويه ، وصححه بعضهم ، وثمرة الخلاف تظهر في نحو قوله:

فلا لغـو ولا تأثيم فيهـا[5]

ففيها خبر عنهما على الثانى ، وعن أحدهما على الأول ، وخبر الآخر محذوف ، وفى نحو: لا رجل ولا امرأة ذاهبان فيجوز على الثانى لا على الأول لما فيه من إعمال عاملين في معمول واحد .

ص: وإذا علم؛ كثر حذفه عند الحجازيين، ولم يلفظ به عند التميميين.

ش : لا يجوز حذف خبر لا إذا لم يدل عليه دليل نحو: "لا أحد أغير من الله"[6] فإن كان معلومًا بقرينة لفظية أو حالية ؛ كثر حذفه عند الحجازيين ظرفًا كان أو غيره نحو: ﴿ لا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء: ٥٠] وأكثر ما يحذفونه مع إلا نحو ﴿ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ [الصافات: ٣٥] ووجب حذفه عند التميميين والطائيين ظرفًا أو غيره ؛ لكن بشرط ظهور المعنى كما ذكرنا ، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقًا كالزمخشرى[7] ، أو وبشرط ألا يكون ظرفًا كالجزولى[8] فليس بمصيب .

ص: وربما أبقي وحذف الاسم.

ش : كقولهم: لا عليك أى لا بأس عليك .

ص: ولا عمل لـ "لا" في لفظ المثنى في نحو: لا رجلين فيها خلافًا للمبرد.

ش : ذهب المبرد[9] إلى أن المثنى والمجموع على حدة - ولم يذكره المصنف - لا يجوز بناؤهما مع لا ؛ لأنهما بزيادة الياء والنون أشبها المطول فهما منصوبان ، ومذهب سيبويه[10] والجماعة أنهما مبنيان ؛ لأنهما في حكم المفرد .

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٠٥ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٥ .
(٣) المساعد ١/ ٣٤١.
(٤) المقتضب ٤/ ٣٥٩ .
(٥) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: وما فاهوا به أبدًا مقيم ، وهو منسوب لأمية بن أبى الصلت في خزانة الأدب ٢/ ٢٨٣ .
(٦) رواه البخارى في كتاب النكاح برقم ٥٢٢٢ .
(٧) المفصل ٣٠ .
(٨) شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٠٦ .
(٩) المقتضب ٤/ ٣٦٦ .
(١٠) الكتاب ٢/ ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

ص: وليست الفتحة في "لا أحد" إعرابية خلافًا للزجاج والسيرافي.

ش: ذهبا إلى أن فتحة اسم لا في نحو ذلك فتحة إعراب وحذف التنوين تخفيفًا، وزعما أن ذلك مذهب سيبويه وتبعهما الجرمي[١] والرماني[٢]، ورد بأن حذفه لو كان للتخفيف لكان المطول أولى به، وتقول العرب: جئت بلا شيء بالفتح وحروف الجر لا تلغى ولا تعلق فثبت البناء، ويفتح جمع المؤنث السالم في نحو:

ولا لـــذات للشـــيب[٣].

وأما نسبة ذلك إلى سيبويه: فلا تصح؛ بل صرح بما يقتضى البناء.

ص: ودخول الباء لا يمنع التركيب غالبًا.

ش: فتقول: جئت بلا شيء بالجر، وأشار بقوله: "غالبًا" إلى قول بعض العرب[٤]: جئت بلا شيء بالفتح.

ص: وربما ركبت النكرة مع لا الزائدة.

ش: أنشد المصنف[٥]:

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ::: إذن للام ذوو أحسابها عمرًا[٦]

وهذا من التشبيه الملحوظ مجرد اللفظ.

ص: وقد يعامل غير المضاف معاملته في الإعراب، ونزع التنوين والنون إن وليهن مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر.

ش: المشهور أن يقال في اسم "لا" إذا كان أبًا أو أخًا أو مثنى أو مجموعًا على حدة: لا أبَ له ولا أخَ لك بحذف الألف، ولا يدين لك ولا بنين لك بإثبات النون، وهذا هو القياس؛ لأن هذه الأسماء غير مضافة، وهي مركبة مع لا، وقد كثر في كلامهم لا أبًا له، ولا أخًا لك بإثبات الألف، ولا يديّ لك ولا بنيّ لك بحذف النون، وهو مخالف للقياس، فذهب سيبويه والجمهور[٧] إلى أن هذه الأسماء مضافة إلى ما بعد اللام، وأن اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه بدليل قوله:

يرهبها الناس لا فالها[٨]

فلولا أنه مضاف لعوض الميم عن العين، وذهب ابن هشام وابن كيسان[٩] إلى أن هذه الأسماء ليست بمضافة بل هي أسماء مفردة، والمجرور باللام في موضع الصفة لها فيتعلق بمحذوف وشبه

---

(١) المساعد ١/ ٣٤٢.
(٢) الهمع ١/ ٤٦٧.
(٣) سبق تخريجه ٤٤.
(٤) المساعد ١/ ٣٤٢.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٩.
(٦) البيت من الوافر لجابر بن رألان الطائي في الدرر ١/ ٩٧.
(٧) الكتاب ٢/ ٢٧٦، ٢٧٧.
(٨) عجز بيت من المتقارب، وصدره: وداهية من دواهي المنون، وهو لعامر بن الأحوص في الكتاب ١/ ٣١٦.
(٩) المساعد ١/ ٣٤٣.

الموصوف بالمضاف في إثبات الألف ونزع التنوين والنون وعلى القولين فالخبر محذوف ، واختار المصنف[1] مذهب ابن هشام وابن كيسان وضعف الأول بقولهم لا أبالى ولا أخالى ، لأنها لو كانت مضافة - كما زعموا - لقالوا: لا أب لى ولا أخ لى بكسر الباء والخاء ؛ إشعارًا بأنها متصلة بالياء تقديرًا فإن اللام لا اعتداد بها على قولهم ، وبأن الإضافة إن كانت محضة ؛ لزم كون اسم لا معرفة ، وإن كانت غير محضة ؛ لزم مخالفة النظائر ؛ لأن ذلك لابد أن يكون فيما عمل عمل الفعل أو معطوفًا على ما لا يكون نكرة ، وأجاب عن نحو "لا فالها" بأنه أجرى المضاف لتأكد الشبه ، وأجيب عما قاله: بأنهم لم يكسروا في نحو: لا أبالى لكون اللام هى الجارة والباء لم تباشر الآخر ، وبأن الإضافة عندهم غير محضة فيما ذكر ؛ لأن منها غيرك وشبهك ، وليس مما ذكر فإن قيل: فإذا كانت الإضافة غير محضة ، والاسم نكرة ؛ فلم امتنعوا من نحو: لا أباك في فصيح الكلام فالجواب أنهم التزموها إصلاحًا للفظ كراهة أن يؤتى باللفظ على صورة المعرفة ؛ لأن الأب ونحوه إذا أضيف إلى معرفة في غير هذا الباب تعرف ، وفى المسألة مذهب ثالث زعم ابن الطراوة[2] أن لا أبالك ولا أخالك جاء على لغة من قصر الأب والأخ والمجرور باللام هو الخبر ، ووافقه ابن يسعون ، وزعم أن لا يدى لك قاله النحويون بالقياس ، وأنه ليس من كلام العرب ، ورد بأن الدينورى والسيرافى حكيا ذلك سماعًا وقول المصنف "وقد يعامل غير المضاف" يشمل كلّ ما وليه لام جر مما تقدم وغيره نحو: لا غلام لك ، ولا بنات لك فيحكم بإعرابهما كما سبق ، وقد أجاز المصنف ذلك في قوله:

ولا لذات للشيب[3]

على رواية الكسر ، وادعاء البناء فيها هو الوجه ، واحترز بقوله: "إن وليه" من أن يفصل كما سيأتى ، وباللام من أن يجر بغيرها فيتعين حينئذ حذف الألف وإثبات النون نحو: لا أخ فيها ولا غلامين فيها[4] ، وما خالف ذلك فشاذ أو مؤول كقوله:

وقد علمت أن لا أخا بعشوزن[5]

وأول على أنه جاء على لغة القصر .

ص: **فإن فصلها جارّ آخر أو ظرف[6]؛ امتنعت المسألة في الاختيار خلافًا ليونس.**

ش : أجاز يونس[7] في الاختيار أن يقال: لا يدى بهالك ، ولا غلامى لزيد عندك ، وأشار سيبويه[8] إلى جوازه في الضرورة ، وأجاز الفصل بجملة الاعتراض نحو لا أبا أعلم لك .

ص: **وقد يقال في الشعر: لا أباك.**

ش : أشار إلى قول الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل .

(٢) الارتشاف ٢/ ١٦٨ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) سقط في ر .

(٥) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: ولا جار إذا رهقتها بالحوافر ، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢/ ١٦٨ .

(٦) زيادة في ر .

(٧) الارتشاف ٢/ ٢٦٩ .

(٨) الكتاب ٢/ ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

أبا لموت الذى لابد أنى ::: ملاقى لا أباك تخوفينى[(١)]

ولم يرد ذلك إلا مع الأب خاصة، قال المصنف[(٢)]: والوجه عندى أن يكون دعاء على المخاطب بأن لا يأباه الموت.

فجعله فعلاً ماضيًا، والكاف مفعول ويضعفه وروده حيث لم يذكر الموت كقوله:

أمن أجل حبك لا أباك ضربته[(٣)]

وحكى ابن طاهر: لا أباى وهذا يرد تأويل المصنف؛ إذ لو كان فعلاً لأتى بنون الوقاية.

ص: وقد يحمل على المضاف مشابهة بالعمل فيترع تنوينه.

ش: مثال ذلك قول الشاعر:

أرانى ولا كفران لله آية ::: لنفسى قد طالبت غير منيل[(٤)]

أنشده الفارسى في التذكرة[(٥)]، وقال: آية منصوبة بكفران، ودل كلام المصنف على أن نحو ذلك معرب ونزع تنوينه لشبهه بالمضاف، وذهب ابن كيسان[(٦)] إلى أنه يجوز في المطول التنوين وتركه. قال: وتركه أحسن، ونزع التنوين عنده للبناء، ومذهب الجمهور: أن تنوينه لازم وخلافه مؤول كقوله تعالى: ﴿ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [هود: ٤٣] وتأويله: لا عاصم يعصم اليوم، ويجوز ذلك أيضًا في البيت، والتقدير: "لا أكفر" آية.

فصل: إذا انفصل مصحوب لا، أو كان معرفة؛ بطل العمل بإجماع.

ش: مثال الفصل: ﴿ لا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصافات: ٤٧] ومثال المعرفة: لا زيد في الدار، ولا عمرو وهذا إجماع من النحويين في مسألة الفصل ولم يخالف فيه إلا الرمانى[(٧)] فإنه أجاز النصب في نحو: لا فيها رجلا وقد تقدم أول الباب، وأما المعرفة فأجمع البصريون على ما ذكر، وأجاز الكوفيون بناء الاسم العلم.

ص: ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة خلافًا للمبرد وابن كيسان.

ش: لزوم التكرار هو مذهب سيبويه والجمهور[(٨)] ليكون التكرار عوضًا من مصاحبة ذى العموم أو: لأن العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم، والسؤال بهما لابد فيه من العطف فكذلك الجواب، وأجاز المبرد وابن كيسان[(٩)] مع الفصل والمعرفة أنها لا تكرر كقول الشاعر:

---

(١) البيت من الوافر لأبى حية النميرى في الدرر ١/ ١٢٥.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٤.
(٣) شطر بيت من الطويل، ولم أعثر على تتمته.
(٤) البيت من الطويل لكثيّر عزة في ديوانه ٥٠٨.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٣.
(٦) الهمع ١/ ٤٧١.
(٧) المساعد ١/ ٣٤٥.
(٨) الهمع ١/ ٤٧٣.
(٩) المساعد ١/ ٣٤٥.

أن لا إلينـــا رجوعهـــا[1]

وذلك عند غيرهما ضرورة .

ص: **وكذا التاليها خبر مفرد أو شبهه.**

ش : يعني أن التكرار لازم في ذلك أيضًا مثال الخبر: زيد لا قائم ولا ذاهب ، واحترز بمفرد من الجملة الفعلية نحو: زيد لا يقوم فلا يلزم فيها التكرار ، وأما الجملة الاسمية فالتكرار فيها لازم ، وذلك مفهوم مما تقدم ، وشبه الخبر: النعت والحال نحو: مررت برجل لا قائم ولا قاعد ونظرت إليه لا قائمًا ولا قاعدًا ، وقد ورد في الخبر وشبهه عدم التكرار ضرورة كقولـه:

حياتك لا نفع وموتك فاجع[2]

وكقوله:

قهـــرت العـــدا لا مســـتعينًا بعصـــبة ::: ولكـــن بـــأنواع الخدائـــع والمكـــر[3]

ص: **وأفردت في: لا نولك أن تفعل لتأوله بلا ينبغي.**

ش : لا حجة للمبرد وابن كيسان في قولهم: لا نولك أن تفعل ؛ لأنه إنما لم تتكرر معه ؛ لا لأنه ضمن معنى لا ينبغي ، وهي لا يلزم تكرارها مع الفعل ، ونولك مبتدأ وأن تفعل مرفوع به سد مسد خبره كما في: أقائم الزيدان قاله ابن هشام ، وقيل: هو مبتدأ ، وأن تفعل خبر هو النول من التنول والنوال وهو العطية .

ص: **وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو ما أضيف إليه من ألف ولام.**

ش : أي يعامل معاملة النكرة فيركب مع لا عن كان مفردًا كقوله عليه السلام[4]:«**إذا هلك كسرى؛ فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر؛ فلا قيصر بعده**» [5] وينصب إن لم يكن مفردًا كقول العرب: قضية ولا أبا حسن لها . ومثال نزع الألف واللام منه قولـه:

ولا عـــزى لكـــم[6]

ومما أضيف إليه قولهم: ولا أبا حسن . قال المصنف[7]: ولو كان العلم عبد الله لم يعامل بذلك للزوم أل ، وكذلك عبد الرحمن على الأصح ؛ لأن الألف واللام لا ينزعان منه إلا في النداء . انتهى .

وأجاز قوم من الكوفيين: لا عبد الله ، وأجروه مجرى النكرة ، وكذلك عبد الرحمن وعبد العزيز إلا أنهم يحذفون منهم الألف واللام فيقولون: لا عبد رحمن ولا عبد عزيز حكاه في الغرة ، وقال: ولا يعرف هذا بصرى ، وقال الفراء: إنما أجزنا لا عبد الله لك ؛ لأنه حرف مستعمل يقال لكل

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٨٨ .

(٢) البيت من الطويل منسوب لرجل من سلول في الكتاب ١/ ٢٥٨ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٢٩ .

(٤) سقط من ر .

(٥) رواه أحمد في المسند ٢/ ٢٣٣ .

(٦) سبق تخريجه .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٧ .

أحد: عبد الله ، وكان الكسائي يقيس على لا عبد الله لك: لا عبد الرحمن ولا عبد العزيز . قال المصنف[١]: قدر قوم العلم المعامل بهذه المعاملة مضافًا إليه مثل ، وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد مسمى من مسميات هذا الاسم ، ولا يصح واحد من هذه التقديرات المتمثلة على الإطلاق أما الأول فممنوع من ثلاثة أوجه:

أحدها: ذكر مثل بعده .

تبكي على زيد ولا زيد مثله[٢]

الثاني: أن المتكلم إنما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا فإذا قدر مثل ؛ لزم خلاف المقصود .

الثالث: أن المعامل بهذا قد يكون انتفاء مثله معلومًا لكل أحد فلا يكون في نفيه فائدة نحو: لا بصرة لكم .

وأما التقدير الثاني والثالث ؛ فلا يصح اعتبارهما مطلقًا فإن من الأعلام المعاملة بذلك ما له مسميات كثيرة كأبي حسن وقيصر فتقدير ما كان هكذا بلا مسمى أو بلا واحد من مسمياته كذب فالصحيح أنه لا يقدر بتقدير واحد ؛ بل بما يليق فيقدر: ولا زيد مثله بلا واحد من مسميات هذا الاسم ولا قريش بلا بطن من بطون قريش ولا أبا حسن ولا كسرى ولا قيصر بلا مثل . انتهى مختصرًا .

ص: ولا يعامل بهذه المعاملة ضمير ولا اسم إشارة خلافًا للفراء.

ش : أجاز الفراء[٣]: لا هو ولا هي على أن يكون الضمير اسماً لا محكومًا بتنكيره وحكاه في الغرة عن قوم من الكوفيين وأنهم حكوا: إن كان واحد في هذا الفتح فلا هو ، وإن صح عن العرب ؛ أول على أنه مبتدأ والخبر محذوف ، وأجاز الفراء[٤]: لا هذين لك ولا هاتين وهذا منقول عن العرب ؛ لكنه في غاية الشذوذ وتأويله ممكن .

ص: ويفتح أو يرفع الأول من نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإن فتح؛ فتح الثاني أو نصب أو رفع، وإن رفع؛ رفع الثاني أو وفتح.

ش : فهذه خمسة أوجه في هذه المسألة ونحوها: الأول: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله بفتحهما للتركيب وجعل الكلام بتقدير جملتين .

الثاني: لا حولَ ولا قوة بفتح الأول للتركيب ، ونصب الثاني عطفًا على موضع اسم لا باعتبار عملها ، وزيادة لا الثانية لتأكيد النفي ، ومنع بعض النحويين نصب الثاني مع التنوين إلا في الضرورة حكاه في الغرة .

الثالث: لا حولَ ولا قوة بفتح الأول للتركيب ، ورفع الثاني عطفًا على موضع لا واسمها ، فإنهما في موضع رفع بالابتداء ، ولا الثانية زائدة لتأكيد النفي ، ويجوز إعمالها عمل ليس ، وأجاز أبو

---

(١) السابق ٢/ ٦٧ ، ٦٨ .

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: بريء من الحمى سليم الجوانح ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٩٨ ، والدرر ١/ ١٢٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٨ .

(٤) المساعد ١/ ٣٤٧ .

البقاء[1] أن يرتفع على الابتداء وتكون لا ملغاة .

الرابع: لا حولُ ولا قوةُ برفعهما على إلغاء لا ، وارتفاع الاسمين على الابتداء ، أو جعلها عاملة عمل ليس ، والاسمان مرفوعان بهما ، أو جعل الأولى عاملة عمل ليس ، والثانية زائدة للتأكيد ، والنكرة بعدها معطوفة .

الخامس: لا حولُ ولا قوةَ برفع الأول على إعمال لا عمل ليس ، أو إلغائها ، وفتح الثانى للتركيب والكلام جملتان ، ولا يجوز نصب الثانى مع رفع الأول ولا نصبهما معًا إلا في ضرورة .

ص: وإن سقطت لا الثانية؛ فتح الأول، ورفع الثاني أو نصب.

ش : كقولـه:

فلا أب وابنًا مثل مروان وابنه[2]

فالرفع بالعطف على موضع لا واسمها ، والنصب بالعطف على موضع اسمها باعتبار عملها .

ص: وربما فتح منويّـًا معه لا.

ش : حكى أبو الحسن: لا رجلَ وامرأةَ بفتح المعطوف على تقدير: ولا امرأة فحذفها وأبقى حكمها .

ص: وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقًا.

ش : أي في التركيب نحو: لا رجل ظريفًا وظريف وعدمه نحو: لا غلام رجل ذكيّـًا أو ذكي وفي اتصال الصفة كما مثل ، وانفصالها نحو: لا رجل في (الدار) [3] ظريفًا ، وفي كونها مفردة كما مثل ، أو مضافة أو مطولة نحو: لا رجل طالب علم ، والنصب في ذلك باعتبار عمل لا ، والرفع بتقدير عمل الابتداء ؛ لأن موضع لا رجل رفع بالابتداء ، والنصب أكثر وأحسن قياسًا على سائر المبنيات التي هي في محل النصب ، وذكر للنصب وجه آخر: أن يكون تابعًا للحركة البنائية لكونها بمنزلة الإعرابية كما في النداء ، وللرفع وجه آخر: أن يكون على موضع اسم لا إذا قيل: إنه في موضع رفع كما قيل ذلك في إن زيدًا قائم وعمرو ، وزعم بعض المغاربة أن اسم لا إذا كان معربًا لم يتبع إلا على لفظه ، وأن النعت إذا كان مضافًا أو مطولاً ؛ لم يجز إلا النصب ، وهو وهم .

ص: وقد تجعل مع الموصوف كخمسة عشر إن أفردا واتصلا.

ش : أي يبنيان على الفتح نحو: لا رجل ظريف فيجوز في هذا ثلاثة أوجه ، وفي غيره وجهان ، ووجه تركيبه معه: أن الوصف من تمامه وقيل: يجوز أن تكون فتحته إعرابًا ، وحذف تنوينه للمشاكلة فيكون محمولاً على محله ، قيل: ويجوز حمله على لفظه في الإعراب ؛ لأنه أشبه حركة الإعراب .

ص: وليس رفعهما مقصورًا على تركيب الموصوف ولا دليلاً إلا على إلغاء لا خلافًا لابن برهان في المسألتين.

---

(١) الوجه غير منسوب في حاشية الصبان ٢/ ١٥ .

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ، وهو للربيع بن ضبع الفزاري في خزانة الأدب ٤/ ٦٧ ، ٦٨ .

(٣) زيادة في ر .

ش : زعم ابن برهان[1] أن صفة لا لا ترفع إلا إذا كان الموصوف مركبًا مع لا ، وإن رفعهما دليل على إلغاء لا ، وحمله على ذلك أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه ، فلا عمل له في صفته وللاسم المبني على الفتح إن نصبت صفته ؛ دل ذلك عنه على الإعمال ، وإن رفعت ؛ دل على الإلغاء ، وما ذهب إليه غير صحيح ؛ لأن إعمال لا المشار إليها عند استكمال شروطها ثابت بإجماع العرب ، فالحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له ، وقوله: لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب غير مسلم ؛ بل له في موضعه كما له عمل بإجماع في موضع المجرور بمن في نحو: هل من رجل في الدار .

ص: **وللبدل الصالح لعمل لا النصب والرفع**[2].

ش : نحو لا أحد فيها رجلاً ولا امرأة[3] بالنصب باعتبار عمل لا ، والرفع باعتبار عمل الابتداء وسواء كان مفردًا أو مضافًا أو مطولاً ولا يجوز تركيبه مع الاسم ؛ لأنه في نية تكرار العامل .

ص: **فإن لم يصلح لعملها تعين رفعه.**

ش : نحو لا أحد فيها زيد ولا عمرو[4] ، ومنه لا إله إلا الله .

ص: **وكذا المعطوف نسقًا.**

ش : نحو: لا غلام فيها ولا زيد فالرفع فيها لازم ؛ لأن "لا" لا تعمل في المعارف .

ص: **وإن كرر اسم لا المفرد دون فصل، فتح الثاني أو نصب.**

ش : مثاله: لا ماء ماء باردًا فيجوز تركيبها كالصفة والموصوف ، ونصب الثاني ولم يبين المصنف إعراب هذه المسألة ، ويجوز الرفع أيضًا في الثاني ، ولم يذكره وفي إعراب ذلك وجهان:

أحدهما: أنه صفة ؛ لأن هذه النكرة توطئة للنعت ، وإذا وصف الاسم ؛ جاز أن يوصف به .

والثاني: أنه توكيد لفظي ، وهذه الأوجه الثلاثة إنما تجوز إذا لم يجعل بدلاً ، فإن جعل بدلاً ؛ امتنع التركيب ، وبارد صفة ماء الثاني ، فإذا فتح أو نصب ، نصب بارد ، وإذا رفع ؛ رفع .

ص: **لـ "لا" المقرونة بهمزة الاستفهام في غير تمن وعرض ما لها مجردة.**

ش : لـ "لا" مع همزة الاستفهام أقسام:

أحدها: أن تكون للإنكار والتوبيخ نحو قوله:

ألا طعان ألا فرسان غادية [5]

والثاني [6]: أن تكون للاستفهام عن النفي المحض كقوله:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد [7]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٩ .

(٢) في ر: الرفع والنصب .

(٣) في ر: وامرأة .

(٤) في ر: وعمرو .

(٥) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: إلا تجشؤكم عند التنانير ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٧٩ .

(٦) في ر: الثاني .

(٧) صدر بيت من البسيط لقيس بن الملوح ، وعجزه: إذا ألاقي الذى لاقاه أمثالى ، في الدرر ١/ ١٢٨ .

خلافًا للشلوبين[١] في إنكاره هذا المعنى ، ولها في هذين القسمين ما لها مجردة من الهمزة من تركيب نحو: الأرجل ، وعمل[٢] نحو: ألا صاحب بر ، وجواز إلغاء فيجوز في نحو: ألا ارعواء ولاحياء الأوجه الخمسة .

الثالث: أن تكون للتمني وسيأتي .

الرابع: أن تكون للعرض فتختص بالأفعال ، وإن جاء بعدها اسم ؛ حمل على إضمار فعل ، وذكر ابن الحاجب أنها إذا كانت للعرض ؛ تعمل أيضًا نحو: ألا نزول ، وهو خلاف ما نص عليه النحويون ، واختار بعضهم أن ألا التي للعرض غير مركبة كالتي للاستفتاح[٣] .

ص: ولها في التمني من لزوم العمل ومنع الإلغاء، واعتبار الابتداء ما لليت خلافًا للمازني والمبرد في جعلها كالمجردة.

ش : مذهب سيبويه والخليل[٤] والجرمي[٥] أنها لا تعمل في التمني إلا عمل إن في الاسم خاصة فيبني إن كان مفردًا وينصب إن كان مضافًا أو مطولاً ولا يكون لها خبر في اللفظ ولا في التقدير ، ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة دون الموضع ، ولا تلغي بحال ، ولا تعمل عمل ليس ، وقوله: "واعتبار معطوف على الإلغاء ، وذهب المازني[٦] والمبرد[٧] إلى أنها كالمجردة من الهمزة ، فيكون لها خبر ، ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز أن تلغي وأن تعمل عمل ليس ولا يفهم من كلام المصنف أنها لا خبر لها عند سيبويه ، والفرق بين القولين من جهة المعنى: أن التمني واقع على الاسم على الأول ، وعلى الخبر على الثاني ، ويبطل مذهب المازني ما حكاه سيبويه[٨] أن من قال: لا غلام أفضل منك لم يقل في ألا غلام أفضل إلا بالنصب فلو كان لها خبر لسمع .

ص: ويجوز إلحاق لا العاملة بليس فيما لا تمني فيه من جميع مواضعها إن لم تقصد الدلالة بعملها على نصوصية العموم.

ش : وإذا ألحقت بليس ؛ رفعت الاسم ونصبت الخبر خلافًا للزجاج في زعمه أن العاملة عمل ليس لا تعمل في الخبر شيئًا ، بل هي مع الاسم مبتدأ وهو خبر المبتدأ وحينئذ لا تكون نصًا على العموم ، فإن أريد التنصيص على العموم ؛ تعين إعمالها عمل إن ، واحترز من المقصود بها التمني فإن مذهب سيبويه فيها[٩] ما تقدم .

* * *

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٠٠ ، ١٠٠١ .
(٢) سقطت من ر .
(٣) في ر: للاستفهام .
(٤) الكتاب ٢/ ٣٠٨ .
(٥) الهمع ١/ ٤٧٢ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧١ .
(٧) المقتضب ٤/ ٣٨٢ ، ٣٨٣ .
(٨) الكتاب ٢/ ٣٠٨ ، ٣٠٩ .
(٩) سقطت من ر .

باب: الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

ص: الداخل عليهما كان والممتنع دخولها عليهما لاشتمال المبتدأ على استفهام فتنصبهما مفعولين.

ش: مذهب الجمهور أن أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر لوجهين:

أحدهما: أنه يجوز أن يتقدر من مفعوليها مبتدأ وخبر.

والثاني: أنهما يرفعان مبتدأ وخبرًا عند الإلغاء، وخالف السهيلي[١] فزعم أنها كأعطى قال بدليل أنك تقول: ظننت زيدًا عمرًا ولا يجوز أن تقول: زيد عمرو إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت، والداخل عليهما كأن قد تقدم بيانه في بابه، ومثال الممتنع دخول كأن عليهما لاشتمال المبتدأ على استفهام: أيهم أفضل، وغلام من عندك فهذا لا تدخل عليه كان، ويدخل عليه ظننت فتقول: أيهم ظننت أفضل، وغلام من ظننت عندك؛ لأن أسماء الاستفهام لها صدر الكلام، وكان لا تتأخر، وقولها: فتنصبها مفعولين: هذا مذهب الجمهور، وذهب الفراء إلى أن الثاني نصب على التشبيه بالحال، واستدل بوقوعه جملة وظرفًا، ورد بوقوعه معرفة وضميرًا وجامدًا وبأنه لا يتم الكلام دونه.

ص: ولا يحذفان معًا - ولا أحدهما[٢] - إلا بدليل.

ش: مثال حذفهما لدليل قول الكميت:

بأي كتاب أم بأية سنة ::: ترى حبهم عارًا علي وتحسب[٣]

أي: وتحسب حبهم عارًا علي، ومثال حذف الأول لدليل قوله تعالى ﴿**وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ**﴾ [آل عمران: ١٧٠] أي بخلهم هو خيرًا، ومثال حذف الثاني لدليل قول عنترة.

ولقد نزلت فلا تظني غيره ::: مني بمنزلة المحب المكرم[٤]

أي فلا تظني غيره واقعًا، ومنع المصنف حذفهما أو أحدهما[٥] منهما لغير دليل، والحذف لدليل يسمى اختصارًا، ولغير دليل يسمى اقتصارًا؛ فأما حذفهما معًا اختصارًا فجائز، وكذا حذف أحدهما اختصارًا، وذهب ابن ملكون[٦] إلى أنه لا يجوز حذف أحدهما اختصارًا، وقال ابن عصفور[٧]: حذف أحد المفعولين للدلالة عليه قليل؛ فلا ينبغي أن يقاس عليه، وأما حذفهما اقتصارًا ففيه مذاهب: الأول: المنع وهو مذهب الأخفش. قال المصنف[٨]: وهو مذهب سيبويه والمحققين ممن يدبر كلامه كابن طاهر وابن خروف والشلوبين، وعلة ذلك أن قائل أظن وأعلم دون

---

(١) المساعد ١/ ٣٥٢.

(٢) في ر: أو أحدهما.

(٣) البيت من الطويل، للكميت بن زيد في الدرر ١/ ١٣٤.

(٤) البيت من الكامل لعنترة في ديوانه ١٤٣.

(٥) في ر: أو واحد.

(٦) الهمع ١/ ٤٨٩.

(٧) شرح الجمل ١/ ٣١٣.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٤.

قرينة ، تدل على تجرد ظن أو علم بمنزلة قائل النار حارة ؛ إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما ولا علم ما .

الثاني: وهو مذهب أكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي[1] جواز حذفهما مطلقًا وصححه ابن عصفور ، وليس في كتاب سيبويه جلاءً عن مذهبه ، وقد جاء ذلك في كلامهم حكى سيبويه: من يسمع يخل .

والثالث: مذهب الأعلم[2] - ومن وافقه - فأجاز ذلك في ظننت وما في معناها ، ومنعه في علمت وما في معناها ؛ لأن الإنسان [قد يخلو من الظن فيفيد قوله: ظننت أنه وقد وقع منه ظن ، بخلاف علمت ؛ لأن الإنسان][3] لا يخلو من علم ، ولو علمه بأن الواحد نصف الاثنين ، وقال المصنف في شرح الكافية[4]: لو قال قائل دون تقدم كلام ولا ما يقوم مقامه: ظننت مقتصرًا ؛ لم يجز لعدم الفائدة نصّ على ذلك سيبويه ولا يخلو أحد من ظن ، فلو قارنه سبب يقتضي تجدد مظنون ؛ جاز ذلك لحصول الفائدة كقوله تعالى: ﴿ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ ﴾ [الجاثية: ٢٤] وكقول بعض العرب: من سمع يخل[5] . انتهى .

وأما حذف[6] أحدهما اقتصارًا ؛ فلا خلاف في منعه ؛ لأنهما مبتدأ وخبر في الأصل .

ص: وهما من التقديم والتأخير ما هما مجردين.

ش : فالأصل تقديم المفعول الأول ؛ لأنه المبتدأ وتأخير الثاني ؛ لأنه الخبر ، وقد يعرض ما يوجب تقديم الأول نحو: ظننت زيدًا صديقك ، وما يوجب تقديم الثاني نحو: ما ظننت قائمًا إلا زيدًا ، وإذا انتفى الأمران ؛ جاز الوجهان على ما تقدم في المبتدأ .

ص: ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان.

ش : قد تقدم ذلك في باب كان مستوفى .

ص: فإن وقع موقعهما ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة؛ امتنع الاقتصار عليه إن كان أحدهما، لا إن لم يكنه ولم يعلم المحذوف.

ش : أي فإن وقع موقع المفعولين ظرف نحو: ظننت عندك ، أو شبهه نحو ظننت لك ، أو ضمير نحو: ظننته أو اسم إشارة نحو: ظننت ذلك فإما أن يكون أحد هذه الأشياء المذكورة[7] هو أحد المفعولين أو لا: فإن كان أحدهما ؛ امتنع الاقتصار عليه لما سبق من أن حذف أحد المفعولين لا يجوز اقتصارًا ، وإن لم يكنه أي إن لم يكن أحد المفعولين ، جاز الاقتصار عليه فتقول: ظننت عندك إن

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٤ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦١ .
(٣) ما بين المعكوفين سقط من ر .
(٤) ٢/ ٥٥٣ .
(٥) مجمع الأمثال ٢/ ٣٠٠ .
(٦) سقطت من ر .
(٧) سقطت من ر .

جعلته ظرفًا لحصول الظن ؛ جاز الاقتصار عليه ، وإن جعلت لك[1] المفعول الثاني وحذفت الأول اقتصارًا ؛ لم يجز وكذا ظننت لك إن جعلته متعلقا بالظن ، وهو علة لحصوله ؛ جاز ، وإن جعلته مفعولاً ثانيًا ؛ لم يجز ، وإن جعلت الضمير ضمير المصدر واسم الإشارة إلى المصدر ؛ جاز الاقتصار على الضمير وعلى اسم الإشارة وإن جعلتهما المفعول الأول أو الثاني ؛ لم يجز ، وأشار بقوله: ولم يعلم المحذوف إلى أنه يجوز جعل الظرف ، وما ذكر معه أحد المفعولين ويكون الآخر محذوفًا إذا علم ؛ لأن حذف أحدهما لدليل جائز كما تقدم كما لو قال قائل: هل ظننت زيدًا فاضلاً؟ فقلت: نعم ظننته ، وذهب الفراء والمازني[2] في ظننت ذاك إلى أنه إشارة إلى الحديث أجرته العرب مجرى المفعولين ، فإذا قيل: زيد منطلق . قلت: ظننت ذاك ، وجاز اكتفاء ظن به ؛ لأن المراد به المخبر به وعنه . قال ابن خروف[3]: وهو قول لا بأس به وضعف بأنه لا يحسن الاكتفاء به ؛ وأن المراد به المخبر به وعنه . كما لا يكتفي بالحديث لو قلت: ظننت الحديث فالصحيح الأول وهو مذهب سيبويه ، وقال أبو زيد في مصادره[4]: خلت ذاك أخاله خالاً والأظهر أن يكون إشارة إلى الحديث لذكر المصدر بعد .

ص: وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظن و يقين أو كلاهما أو تحويل.

ش : فهذه أربعة أقسام تشترك في نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وتمييزها عن باب أعطى جواز وقوع ضمير الفصل بين مفعوليها ودخول اللام الفارقة .

ص: فللأول حجا يحجو لا لغلبة ولا قصد ولا رد ولا سوق ولا كتم ولا حفظ ولا إقامة ولا بخل.

ش : يعني بالأول: الظن فقط ، وحجا فعل مشترك بين معان: أحدها: أن يكون بمعنى ظن فينصب مفعولين كقول الشاعر:

قد كنت أحجو أبا عمر وأخا ثقة ::: حتى ألمت بنا يومًا ملمات[5]

فإن كان بمعنى غلب من المحاجة[6] أو بمعنى قصد أو رَدَّ أو[7] سوق أو كتم أو حفظ ؛ تعدى إلى مفعول واحد ، وإن كان بمعنى أقام أو بخل ؛ كان لازمًا لا يتعدى .

ص: وعد لا لحسبان.

ش : مثال عد قوله:

فلا تعدد المولى شريكاً في الغنى ::: ولكنما المولى شريك في العدم[8]

وخالف بعضهم في كون عدّ من أفعال هذا الباب ، واختار ابن أبي الربيع[9] أنها من أفعاله

---

(١) في ر: جعلته .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٥ .
(٣) السابق الجزء والصفحة .
(٤) السابق الجزء والصفحة .
(٥) البيت من البسيط لتميم بن أبي عقيل في الدرر ١/ ١٣٠ .
(٦) في ر: المحاجات .
(٧) سقطت من ر .
(٨) البيت من الطويل لنعمان بن بشير الأنصاري في الدرر ١/ ١٣٠ .
(٩) الهمع ١/ ٤٧٦ .

كاختيار المصنف ، وهو مذهب الكوفيين ، وهو الأظهر ، فإن كانت عد بمعنى حسب بفتح السين ؛ تعدت إلى واحد وحسبان مصدره ، حسب يحسب بالضم حسبًا وحسبانا .

ص: وزعم، لا لكفالة ولا رياسة ولا سمن ولا هزال.

ش : قال في الشرح[1]: ومن أخوات حجا الظنية زعم الاعتقادية كقول الشاعر:

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم ::: فإني شريت الحلم بعدكم بالجهل[2]

ومصدر زعم هذه: زَعْم وزِعم وزُعم ، ويقال: الزعم بالضم اسم لا مصدر ، ويقال: زعم بمعنى كفل وبمعنى رأس فيتعدي إلى مفعول واحد مرة ، وبحرف جر أخرى .

قاله المصنف[3]: ويقال: زعمت الشاة بمعنى سمنت وبمعنى هزلت ولا يتعدي ، وذكر صاحب العين أن الأحسن في زعم أن توقع على أن وقد توقع في الشعر على الاسم ، وأنشد بيت أبي ذؤيب:

فإن تزعميني كنت أجهل

انتهى .

ولهذا لم يجيء في القرآن متعديًا إلى اثنين إنما جاء بعده إن وأن ، وقال السيرافي[4]: الزعم: قول من يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح ، وقال ابن عطية: الزعم قول لا دليل على فساده ولا صحته ودركه على قائله ، وقال ابن دريد[5]: أكثر ما يقع على الباطل .

ص: وجعل، لا لتصيير ولا إيجاد ولا إيجاب ولا ترتيب ولا مقاربة.

ش : قال في الشرح: ومن أخوات حجا الظنية جعل الاعتقادية [كقوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا** ﴾ [الزخرف: ١٩] أي: اعتقدوهم ، وهذه غير التي للتصيير ، وسيأتي ذكرها ، وغير التي بمعنى أوجد] [6] كقوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ** ﴾ [الأنعام: ١] وغير التي بمعنى أوجب كقولهم: جعلت للعامل كذا ، وغير التي للترتيب كقولهم: جعلت بعض المتاع فوق بعض ، وعبر بعضهم عن هذا المعنى بالإلقاء أي: ألقيت بعض متاعي ، وغير التي للمقاربة ، وتقدمت في بابها .

ص: وهب غير متصرف.

ش : مثالها قول الشاعر:

فقلت أجرني أبا خالد ::: وإلا فهبني امرءًا هالكًا[7]

---

(١) ٢/ ٧٧ .
(٢) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر ١/ ١٣٠ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٨ .
(٤) الهمع ١/ ٤٧٨ .
(٥) الجمهرة (زعم) .
(٦) ما بين المعكوفين زيادة في ر .
(٧) البيت من المتقارب لأبي همام السلولي في شواهد العيني ٢/ ٣٧٨ .

أي ظنني، وقيل: اعتقدني، وعدها من أفعال هذا الباب وهو مذهب الكوفيين، واضطرب فيها ابن عصفور: فمرة قال: إنها تتعدى إلى واحد بدليل تنكير الثاني، ومرة قال: تتعدى إلى اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة إلا أنه جعلها أمرًا من وهب بمعنى جعل التي بمعنى حيّر في قولهم: وهبني الله فداك، وقوله غير متصرف أي: لم يستعمل منه غير صيغة الأمر المخاطب.

ص: وللثاني: علم، لا علمة ولا عرفان.

ش: يعني بالثاني: اليقين، واحترز بقوله: لا لعلمه من قولهم: علم علمة فهو أعلم أي مشقوق الشفة العليا، فهو فعل لازم وبقوله: ولا عرفان من علم بمعنى عرف فإنه يتعدى إلى واحد كقوله: ﴿ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ [النحل: ٧٨] قال؛ ولا يطلق العلم على الله بمعنى العرفان وأولوا ما ورد في القرآن من نحو: ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [النحل: ٧٨] على حذف المفعول الثاني. قال السهيلي: المعرفة تقتضي التمييز والانحياز كل معلوم بتمييز يخصه، وعلم الله لا يكون كذلك.

ص: ووجد، لا لإصابة ولا استغناء ولا حزن ولا حقد.

ش: مثال وجد قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢] ومصدر هذه وجدان عن الأخفش، ووجود عن السيرافي[١]، فإن كانت بمعنى أَصاب تعدت إلى واحدٍ نحو: وجد ضالته، ومصدرها وجدان، ووجود أيضًا، وإن كانت بمعنى استغناء أو حزن أو حقد. لم تتعد ومصدر وجد بمعنى استغنى، وجد مثلث الواو وجدة ومصدر وجد بمعنى حزن وجد، ومصدر بمعنى حزن موجدة.

ص: وألفى مرادفتها.

ش: أي: مرادفة وجد التي تتعدى إلى اثنين كقول الشاعر:

قد جربوه فألفوه المغيث إذا ::: ما الروع عم فلا يلوي على أحد[٢]

وخالف فيها بعضهم فزعم أنها تتعدى إلى واحد، وأن الثاني حال، واستدل بالتزام تنكيره، وإليه ذهب ابن عصفور، وهو مردود بوروده معرفة في البيت السابق، ودعوى زيادة اللام ضعيفه؛ لأن الأصل عدم الزيادة، واحترز بقوله: مرادفتها من التي بمعنى أصاب فإنها تتعدى إلى واحد.

ص: ودرى، لا لختل.

ش: درى بمعنى علم كقول الشاعر:

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط ::: فإن اغتباطًا بالوفاء حميد[٣]

قال المصنف[٤]: وأكثر ما تستعمل معداة بالباء كقولك: دريت به، فإذا دخلت عليها همزة النقل؛ تعدت إلى واحد بنفسها وإلى ثان بالباء، وقال تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٩.
(٢) البيت من البسيط بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٢.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٢.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٩.

أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ [يونس: ١٦] انتهى . ولم يذكر أكثرهم درى فيما تتعدى إلى اثنين . قيل: ولعل قوله: دريت الوفى من باب التضمين ، وهو لا ينقاس ، واحترز بقوله ؛ لا لختل من قوله: درى الذئب الصيد إذا استخفى له ليفترسه فتعدى إلى واحدٍ .

ص: وتعلّم، بمعنى اعلم غير متصرف.

ش : مثال تعلّم بمعنى اعلم قول الشاعر:

تعلّم شفاء النفس قهر عدوها ::: فبالغ بلطف في التحيل والمكر (١)

وقوله: "غير متصرف" أي لا يستعمل منه غير صيغة الأمر ، ويكون تعلّم أمرًا من تعلم [يتعلم فيتعدى إلى واحد ، وهى متصرفة ، وما ذهب إليه المصنف من كون تعلم] (٢) بمعنى اعلم لا يتصرف ذهب إليه الأعلم(٣) ، والصحيح أنها تتصرف ؛ لأن يعقوب(٤) حكى وقال(٥): تعلمت أن فلانًا خارج بمعنى علمت .

ص: وللثالث: ظن، لا لتهمة.

ش : يعني بالثالث الظن واليقين كلاهما واستعمال ظن في غير المتيقن هو المشهور ، واستعمالها في اليقين كقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٤٦] وزعم بعض النحويين أن وقوع الظن بمعنى اليقين مجاز . قال: ولا يجوز أن تقول: ظننت زيدًا منطلقًا ظنا إذا كان بمعنى اليقين . انتهى . لأن التوكيد بالمصدر يرفع المجاز ، وتأول العبدري(٦) - وهو أبو بكر صاحب نقع العلل - الآية قال: فالمؤمنون لما كانوا وجلين خائفين على إيمانهم حتى كان الصديقون يجوزون النفاق على أنفسهم حتى تمدحوا بذلك فقال القائل: ما خافه إلا مؤمن ولا آمنه إلا منافق ، واحترز بقوله: لا لتهمة من ظن بمعنى اتهم فإنها تتعدى إلى واحد .

ص: وحسب، لا للون.

ش : أكثر استعمال حسب في غير المتيقن ونقل استعمالها في المتيقن كقوله:

حسبت التقى والحمد خير تجارة ::: رباحًا إذا ما المرء أصبح ثاقلاً(٧)

والمصدر حسبان ، بالكسر(٨) واحترز بقوله: "لا للون" من قولهم: حسب الرجل إذا احمر لونه وأبيض كالبرص وهو فعل لازم .

ص: وخال يخال، لا لعجب ولا ظلع.

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لزياد بن سيار في الدرر ١/ ٢٣٢ .
(٢) ما بين المعكوفين سقط من ر .
(٣) الهمع ١/ ٤٨١ .
(٤) السابق الجزء والصفحة .
(٥) سقطت في ر .
(٦) الهمع ١/ ٤٨١، والعبدرى هو محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس شاعر وكاتب ونحوى ، توفى بمراكش في ٥٦٧هـ هدية العارفين ٢/ ٦٩ .
(٧) البيت من الطويل ، للبيد في ديوانه ٢٤٦ .
(٨) سقطت من ر .

ش: أكثر استعمال خال من غير المتيقن ومصدره خيل وخال وخيله ومخالة وخيلولة وخيلان، واحترز بقوله: لا لعجب ولا ظلع من خال الرجل تكبّر وخال الفرس ظلع أي: غمز في مشيه ومضارعها يخال كمضارع القلبية.

ص: ورأى، لا لإبصار، ولا رأى ولا ضرب.

ش: قد ورد استعمال رأى للمعنيين في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً** ﴾ [المعارج: ٦] أي يظنونه ونعلمه، واحترز من رأيت الشيء بمعنى أبصرته، ومن رأيت رأى فلان أي اعتقدته، ومن رأيت الصيد أصبته في رئته، وهي من هذه المعاني الثلاثة متعدية إلى واحد، وذهب بعضهم إلى أن رأى الاعتقادية تتعدى إلى اثنين:

وقالت رأي الناس إلا من رأى مثل رأيه ::: خوارج تراكين قصد المخارج[1]

والأول مذهب الفارسي.

ص: وللرابع: صيّر وأصار وما رادفهما[2] **من جعل ووهب غير متصرف، وردّ وترك وتخذ واتخذ و أكان.**

ش: يعني بالرابع: التحويل وصير و أصار منقولان من صار التي من أخوات كان نقل الأول بالتضعيف والثاني بالهمزة وهذا دليل على أنها حين كونها ناقصة فيها معنى المصدر، ومثال جعل بمعنى صيّر: ﴿ **فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً** ﴾ [الفرقان: ٢٣]، ومثال وهب قول بعضهم: وهبني الله فداك[3]، أي جعلني، حكاه ابن الأعرابي، ولا تستعمل وهب إلا بصيغة الماضي، ومثال رد قوله:

فرد شعورهن السود بيضا ::: ورد وجوههن البيض سودا[4]

ومثال ترك قوله:

وربيته حتى إذا ما تركته أخا ::: القوم واستغنى عن المسح شاربه[5]

وفي ترك خلاف ذهب بعضهم إلى أنها متعدية إلى واحد، والثاني حال، ومثال تخذ قوله:

تخذت غراز إثرهم دليلاً ::: وفروا في الحجاز ليعجزوني[6]

ومثال اتخذ قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً** ﴾ [النساء: ١٢٥] وترد تخذ واتخذ بمعنى اكتسب فتتعديا إلى واحد، وأما أكان فقال المصنف[7]: ألحق ابن أفلح بأصار كان المنقولة من كان بمعنى صار وما حكم به جائز قياسًا لكن لا أعلمه مسموعًا. انتهى.

وفي كون النقل بالهمزة في المتعدي قياسًا خلافًا سيأتي في موضعه، وأجاز قوم من المتأخرين

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٤٩.
(٢) في ر: وللرابع صير وما رادفها.
(٣) المساعد ١/ ٣٦١.
(٤) البيت من الوافر، وهو للكميت بن معروق في شواهد العينى ٢/ ٤١٧.
(٥) البيت من الطويل، لفرعان بن الأعرف في الدرر ١/ ١٣٣.
(٦) البيت من الوافر، وهو لجندب بن مرة الهذلي، في ديوان الهذليين ٣/ ٩٠.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٣.

منهم خطاب الماردي إن تضمن الفعل المتعدي إلى واحد معنى صيّر ويجعل من هذا الباب فأجاز أن يقال: حفرت وسط الدار بئرًا، وبنيت الدار مسجدًا وقطعت الثوب قميصًا، وقطعت الجلد نعلاً، وصبغت الثوب غماميًّا، وجعل منه قول أبي الطيب:

فمضت وقد صبغ الحياء بياضها ::: لوني كما صبغ اللجين العسجد[1]

والصحيح أن التضمين ليس بقياس.

ص: وألحوقا برأي العلمية الحلمية.

ش: يعني ألحق العرب وشاهد ذلك قول الشاعر:

أراهم رفقتي حتى إذا ما ::: تفرّي الليل والخزل انخزالا[2]

فعداها إلى مفعولين، ومما يدل على صحة ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾ [يوسف: ٣٦] فأعمل مضارع رأى الحلمية في ضميرين متصلين لمسمى واحد، وذلك مما يختص به ذات المفعولين، وما جرى مجراها. قاله المصنف[3]. قيل: ولا حجة في ذلك نثرًا، والرفقة الخالطون؛ فرفيق بمعنى مرافق فإضافته غير محضة فيكون رفقتي في موضع الحال، وأما ﴿أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] فيحتمل أن يكون نحو: فقد وعدم.

ص: وسمع المعلقة بعين ولا يخبر بعدها إلا بفعل دال على صوت.

ش: مثال ذلك سمعت زيدًا يقرأ أو يتكلم أو نحوه" واحترز من أن يعلق بمسموع نحو: سمعت قراءة زيد أو كلامه، فإنها لا تتعدى إلى غيره، ومنه قوله: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] ولا يخبر بعد سمع المتعدية إلى مفعولين إلا بفعل دال على صوت نحو: يقرأ ويتكلم كما مثل، وما ذكره المصنف[4] من أن سمع تتعدى على اثنين إذا علقت بعين، هو مذهب الأخفش والفارقي[5][6] وابن بابشاذ، واختاره ابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن عصفور في شرح الإيضاح[7]، واستدل له بأوجه:

أحدها: أنه لا يقتصر فيه على الأول.

الثاني: أنه لو كان متعديًا إلى واحد؛ لكان الفعل في موضع الحال، والحال لا يكون إلا بعد تمام الكلام.

الثالث: أن الأخفش والنحاس حكيا: سمع أذني زيدًا يتكلم حق فجا والخبر المصدر، فلو كان حالا لسد مسده، ومذهب الجمهور أن سمع لا يتعدي إلا إلى واحد، فإن وليه مسموع فذاك، وإن

---

(١) البيت من الكامل، ولم أعثر عليه.
(٢) البيت من الوافر لعمرو بن أحمر الباهلي في الكتاب ٢/ ٢٧٠.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٤.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٨٤.
(٥) في ر: الفارقي.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٨٤.
(٧) الهمع ١/ ٤٨٤.

وليه غير مسموع ؛ فهو المفعول أيضًا ، والفعل بعده في موضع نصب على الحال ، وهو على حذف مضاف أي سمعت صوت زيد في حاله أنه يتكلم والحال مبنية ولا ينبغي أن تقدر سمعت كلام زيد ؛ لأنه يلزم أن يكون الحال مؤكده ، واختار ابن عصفور هذا المذهب في شرح الجمل ، واستدل له بأوجه:

أحدها: قال ابن السيد وابن عصفور: سمع من أفعال الحواس ، وأفعال الحواس كلها تتعدى إلى واحد .

الثاني: قال ابن عصفور: لا تخلو أن تكون من باب ظن أو من باب أعطى ، ولا جائز أن تكون من باب أعطى ؛ لأن الثاني فعل ، وهو لا يقع ثانيًا في باب أعطى ، ولا جائز أن تكون من باب ظن ؛ لأنه لا يجوز إلغاؤها .

الثالث: أن لو كان مفعولاً ثانيًا ؛ لجاز أن يقع موقعه معرفة قال الأخفش: تقول: سمعت زيدًا يتكلم ، وسمعت زيدًا متكلمًا ، ولا تقول المتكلم ، وقد أجيب عما استدل به للمذهب الأول فأجيب عن الأول بأن الاقتصار على الأول جائز قال تعالى: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ [الشعراء: ٧٢] وعن الثاني بأن الكلام قد تم بالأول ؛ لأنه على تقدير ، كلام زيد ، وعن الثالث بأن سيبويه نقل سمع أذني زيدًا يقول ذلك . فلم يأت بخبر لسمع قال ابن طاهر: فتقول ذلك يتعين أن تكون حالاً ؛ لأنه سد مسد الخبر ، واعترض بأنه ليس في كلام سيبويه ما يدل على أنه كلام تام بل لعله أراد أنه جزء كلام ، فيكون موافقًا لما حكاه الأخفش والنحاس ، وقد يضمن سمع معنى أصغى فتتعدى بإلى نحو: ﴿ لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى ﴾ [الصافات: ٨] ومعنى استجاب فتتعدى باللام نحو: سمع الله لمن حمده .

ص: ولا تلحق ضرب مع المثل على الأصح.

ش: ذهب قوم من النحويين إلى ذلك ، وقال في شرح الكافية[1]: ألحق بعض الحذاق من النحويين بأفعال هذا الباب ضرب المعسلة في المثل كقوله: ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ﴾ [يس: ١٢] انتهى . ومثلاً فيما يظهر هو المفعول .

الثاني: لأن ما بعده إما معرفة أو نكرة لها مسوّغ وهو نكرة لا مسوغ لها وقد صرح أبو تمام بتأخيره في قوله:

لا تنكروا ضربي له من دونه ::: مثلاً شرودًا في الندى والباس[2]

قال المصنف[3]: والصواب ألا تلحق به لقوله تعالى: ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ [الحج: ٧٣] فبني ضرب المذكور لما لم يسم فاعله واكتفت بمرفوعها . انتهى . وهو استدلال ظاهر وتأويله على حذف المفعول لدلالة الكلام عليه بعيد ، وذهب ابن أبي الربيع[4] على أن ضرب بمعنى صيّر تتعدى

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٥٥٠ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لأبي تمام في ديوانه ١/ ٣٦٨ طبعة دار صادر .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٨٥ .

(٤) الهمع ١/ ٤٨٥ .

إلى مفعولين نحو: ضربت الفضة خلخالاً .

ص: ولا عرف وأبصر خلافًا لهشام، ولا أصاب وصادف وغادر خلافًا لابن درستويه.

ش : وذلك أن هذه الأفعال ثبت تعديها إلى واحد ، فإن جاء بعده منصوب ؛ فهو حال ، والدليل على ذلك التزام تنكيره ، ولا حجة على تعديها إلى اثنين ، وأدخل الفارسي في أفعال الباب أرى بمعنى أظن ، ولم يذكر فيه ما بني للمفعول من الأفعال التي تتعدى على ثلاثة نحو: أعلم ، وسبب ذلك أن جميعها استعمل مبنيًا للفاعل إلا أرى هذه فلا يقال أريد زيدًا عمرًا خير الناس بمعنى جعلته يظن ذلك بمعنى أعلمت ، وتجويز بعض الناس أن يتعدى خلق إلى مفعولين بمعنى جعل نحو: ﴿ وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾ [النساء: ٢٨] لا يعرف مذهبًا[1] لأحد من النحويين .

ص: وتسمَّى المتقدمة على صيّر قلبية.

ش : إنما سميت بذلك لقيام معناها بالقلب ، ولا تختص هذه التسمية بالأفعال المذكور ، بل يطلق على غيرها أيضًا نحو: عرف وفكر .

ص: وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء في نحو: ظننت زيد قائم، وبضعفه في نحو: متى ظننت زيد قائم، وزيد أظن أبوه قائم، وبجواز بلا قبح ولا ضعف في نحو: زيد قائم ظننت، وزيد ظننت قائم.

ش : الإلغاء ترك العمل لفظًا ومعنى لغير مانع ، واحترز بقوله: "متصرفاتها من هب وتعلم ؛ لأنهما لما لم يتصرفا ؛ لم يتصرف فيهما بالإلغاء والتعليق ، والمتصرفات أربعة عشر فعلاً ، وجعل المصنف إلغاءها على ثلاثة أقسام:

الأول: قبيح وهو إلغاؤها مصدرة ، نحو ظننت زيد قائم ، وهذه[2] مسألة خلاف . ذهب البصريون إلى منع الإلغاء إذا تصدرت ، وذهب الكوفيون والأخفش وابن الطراوة[3] إلى جوازه ، قال ابن عصفور: ويدل على بطلان هذا المذهب أنه لا يحفظ إلغاء ظننت أو شيء من أخواتها إذا وقعت صدرًا ، وقال ابن هشام الخضراوي: رأى بعض المتأخرين إلغاء الفعل متقدمًا ؛ لأنه جاء عنهم مثل: علمت زيد منطلق ، وقد علمت إن زيدًا ذاهب يعني بالكسر ، وهو مخالف لقول ابن عصفور .

القسم الثاني: ضعيف - وهو أخف من الأول - وهو إلغاؤها إذا لم تتصدر وتقدمت على المفعولين . قال المصنف[4]: حكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدم نحو: ظننت زيد قائم ، وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر نحو: متى ظننت زيد قائم ، وفي درجته الإلغاء في نحو: زيد أظن أبوه قائم . قال: وعدم تصدرها بكونها سبقها معمولها نحو: متى ظننت زيد منطلق ، أو ما النافية نحو:

وما إخال لدينا منك تنويل[5]

---

(١) سقطت من ر .
(٢) في ر: هو .
(٣) الهمع ١/ ٤٩١ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٨٦ .
(٥) عجز بيت من البسيط ، وصدره: أرجو وآمل أن تدنو عودتها ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٦ .

وإن نحو:

إني رأيت ملاك الشيمة الأدبُ[1]

وفصل غيره في متى ظننت زيد منطلق فقال: إن جعل متى معمول للخبر؛ جاز الإلغاء، وإن جعل معمولاً للظن؛ لم يجز لكون ظن لم يقع معترضًا بين الاستفهام والجملة. قيل: ولم يذكر سيبويه في أين يظن زيدًا منطلقًا الإعمال.

القسم الثالث: جائز بلا قبح ولا ضعف، وذلك إذا توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما نحو: زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت، والإلغاء مع التأخر أقوى عند الجميع، وأما مع التوسط فقيل: هما سواء، وقيل: الإعمال أرجح قيل: ولجواز الوجهين مع التوسط والتأخر شرطان أهملهما المصنف

أحدهما: ألا تدخل لام الابتداء على الاسم نحو: لزيد قائم ظننت، ولزيد ظننت قائم فلا يجوز في ذلك إلا الإلغاء.

الثاني: ألا تكون منفية نحو: زيدًا منطلقًا لم أظن، وزيدًا لم أظن منطلقًا فلا يجوز في ذلك الإعمال؛ لأنه تعين بناء الكلام على الظن المنفي [أو العلم المنفى][2] ولا يبطل، وهذا بقوله:

وما أخال لدينا منك تنويل[3]

لأن أداة النفي داخلة في المعنى على ما بعد أخال.

مسألة: اختلف النحويون حيث يكون الإلغاء والإعمال، فذهب الجمهور إلى أنك مخير بينهما، وهو اختيار ابن عصفور، وذهب أبو الحسن إلى أنه ليس على التخيير وإنما هو لازم إذا ابتدأت لتخبر بالشك أعملت الفعل على كل حال سواء أقدمته أو وسطته أم أخرته، وإذا ابتدأت، وأنت تريد اليقين ثم أدرك الشك بعد ما مضى كلامك على اليقين؛ رفعت وابتدأت وهو اختيار ابن أبي الربيع[4]، قال: جواز الإلغاء والإعمال لمقصدين مختلفين، ونسب إلى سيبويه، وعلى هذا المذهب - فلا وجه للإلغاء مع التقديم[5]، وقد سبق[6] نقله عن الأخفش وفيه نظر.

ص: وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة في نحو: ظننت زيد قائم أولى من الإلغاء.

ش: وذلك لأن إلغاء المصدرة قبيح كما تقدم، وفي تقدير ضمير الشأن أو اللام إبقاء عملها فكان أولى، وإن قدرت ضمير الشأن؛ كان هو المفعول الأول، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني، وحذف ضمير الشأن، وإن قدرت اللام المعلقة وهي لام الابتداء؛ كان الفعل متعلقًا والجملة بعده في موضع نصب، وعلى هذا الوجه خرّجه سيبويه وحمل عليه قول الشاعر:

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره: كذاك أدبت حتى صار من خلقي، وهو لبعض الفزاريين في خزانة الأدب ٩/ ١٣٩.
(٢) ما بين المعكوفين سقط في ر.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) البسيط ١/ ٤٣٩.
(٥) في ر: التقدم.
(٦) سقطت من ر.

وإخال إني لاحق مستتبع [١]

بالكسر على تقدير: إني للاحق قال المصنف [٢]: ومما ينبغي أن تحمل على هذا التأويل قوله:

وما أخال لدنيا منك تنويل [٣]

وأعلم أن تركيب: ظننت زيد قائم، قد أجازه سيبويه على التأويل المتقدم، وجوازه لا يدل على سماعه لاحتمال القياس، وقد ذكرنا تنازع ابن عصفور وابن هشام في سماعه.

ص: **وقد يقع الملغي بين معمولي إنّ وبين سوف ومصحوبها، وبين معطوف ومعطوف عليه.**

ش: هذه ثلاث مسائل مثال الأولى قول الشاعر:

إن المحـــب علمــــت مصـــــطبر ::: ولديـــه ذنـــب الحـــب مغـــتفر [٤]

ومثال الثانية قول زهير:

ومـــا أدري وســـوف إخـــال أدري ::: أقـــوم آل حصـــن أم نســـاء [٥]

ومثال الثالثة قول الشاعر:

فمـــا جـــنة الفـــردوس أقبلـــت تبـــتغي ::: ولكـــن دعـــاك الخـــبر أحسب والتمر [٦]

ص: **وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافًا للكوفيين.**

ش: مثال ذلك قام أظن زيد، ويقوم أظن زيد فيجوز رفع زيد في المثالين ونصبه فرفعه ظاهر، ونصبه على أنه المفعول الأول والفعل المتقدم وضميره المستتر في موضع المفعول الثاني، ومنع الكوفيون النصب في المثالين، وأوجبوا الرفع، والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع. قال الشاعر:

شـــجاك أظـــن ربـــع الظاعنيـــنا ::: ولم تعـــبأ بعـــذل العاذليـــنا [٧]

ينشد برفع ربع ونصبه. قيل: والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء؛ لأن الإعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبرًا، والجزآن هنا لا يكونا مبتدأ وخبرًا ألبتة؛ لأن النحويين منعوا من تقديم الخبر إذا كان رافعًا ضمير المبتدأ، وقال بعض المتأخرين: إن هذه الصورة من باب التنازع فينبغي أن تجري على الخلاف فيه وذلك لا يصح؛ لأنها لا تدخل فيه إلا بتقدير الإعمال و إما بتقدير الإلغاء فلا؛ لأنه لا يحتاج حينئذ على إضمار ولا حذف.

ص: **وتوكيد الملغي بمصدر منصوب قبيح.**

ش: مثال ذلك: زيد ظننت ظنًّا قائم، وسبب قبحه عند سيبويه وحذاق النحويين أن العرب قد تقيم المصدر إذا توسط مقام الظن وتلغيه وتجعله بدلاً منه فتقول: زيد ظنًّا منطلق فلما كانوا

---

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره: فلبثت بعدهم بعيش ناصب، قائله أبي ذؤيب في ديوان الهذليين ٢.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٨٦.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شواهد العيني ٢/ ٤١٨.
(٥) البيت من الوافر لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٧٢.
(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٦.
(٧) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٦.

يجعلون المصدر إذا توسط ورفعوا الاسمين عوضًا من ظننت ؛ كرهوا أن يجمعوا بينهما ، وقال ابن خروف: وإنما قبح ؛ لأنك ألغيت الفعل وأعملته وهما متدافعان ، ورد بأن الملغي قد يعمل في الظرف نحو: زيد ظننت اليوم قائم ولا يستقبح ذلك .

ص: وبمضاف إلى الياء ضعيف.

ش : مثاله: زيد ظننت ظني منطلق ؛ لأن عدم ظهور النصب يزيل بعض القبح .

ص: وبضمير أو اسم إشارة أقل ضعفًا.

ش : مثال ذلك: زيد ظننته قائم ، وزيد ظننت ذاك قائم ، وإنما كان أقل ضعفًا ؛ لأن المجعول عوضًا من الفعل هو لفظ المصدر لا ضميره ، ولا اسم إشارة[1] وقال ابن خروف: لأن الضمير مبني لا يظهر فيه لظننت عمل ، وظاهر كلام سيبويه أن اسم الإشارة أضعف في الإلغاء من الضمير ؛ لأنه اسم ظاهر منفصل فهو أشبه بلفظ المصدر ، وقال الزجاج: الهاء أضعف ؛ لأنه يتوهم منها أنها راجعة إلى زيد ، ولا يظهر ما قاله ؛ لأن ذاك قد تكون إشارة إلى زيد أيضًا .

ص: وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوبًا فيلغي[2] وجوبًا.

ش : مثال ذلك: زيد منطلق [وزيد ظنك منطلق][3] ظنك فظنك مصدر نائب مناب فعله ونصبه نصب المصدر المؤكد للجمل[4] فإلغاؤه واجب ؛ لأنه لو عمل ؛ كان المفعولان حينئذ من صلته فلا يبقى للفعل المضمر ما يدل عليه ، وأجاز المبرد والزجاج وابن السراج[5] إعماله فتقول: زيدًا ظنك منطلقًا ، وزيدًا منطلقًا ظنك .

ص: ويقبح تقدمه[6]، ويقل القبح في نحو: متى ظنك زيد ذاهب؟ وإن جعل متى خبرًا لظن؛ رفع وعمل وجوبًا.

ش : قال المصنف[7]: لأن ناصبه فعل تدل عليه الجملة فقبح تقديمه كما قبح تقديم حقًا من قولك: زيد قائم حقًّا ولذلك لم يعمل ؛ لأنه لو عمل - وهو مؤكد - لاستحق التقديم بالعمل والتأخير بالتوكيد واستحقاق شيئين[8] تقديمًا وتأخيرًا في حال واحد محال . انتهى .

وأجاز الأخفش[9] وغيره التقديم والصحيح: أنه لا يجوز ، قيل: فالقبيح هنا يعني أنه لا يجوز والصحيح عند أكثر من أجاز التقديم: أنه لا يجوز الإعمال وإنما قل القبح في نحو: متى ظنك زيد ذاهب لأقل القبح بتقديم متى تظن زيد ذاهب ، ومن أجاز النصب مع التقديم[10] في نحو: ظنك

(١) في ر: الإشارة .
(٢) في ر: ليلغى .
(٣) ما بين المعكوفين سقط من ر .
(٤) في ر: للجملة .
(٥) انظر المساعد ١/ ٣٦٦ .
(٦) في ر: تقديمه .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٨٧ .
(٨) في ر: واستحقاق شيء واحد .
(٩) الهمع ١/ ٤٩٤ .
(١٠) في ر: التقدم .

زيدًا ذاهبًا فجوازه هنا أولى ؛ ولهذا أجازه ابن عصفور هنا ومنعه هناك ، وإن جعل متى خبر الظن رفع على الابتداء ، وجعل متى خبرًا مقدمًا وعمل وجوبًا فينصب المفعولين ؛ لأنه إذا ذاك ليس بمصدر مؤكد ولا بدل من اللفظ بالفعل ، ولكنه مقدر بحرف مصدري والفعل كما تقول: متى ضربك زيدًا .

ص: وأجاز الأخفش والفراء إعمال المنصوب في الأمر والاستفهام.

ش: قال المصنف[(١)]: لأنهما يطلبان الفعل نحو: ظنك زيدًا منطلقًا ، ومتى ظنك زيدًا منطلقًا ، بمعنى ظنّ ظنك زيدًا منطلقًا ، ومتى ظننت زيدًا منطلقًا . انتهى .

وما حكاه عنهما هو القياس .

ص: وتختص أيضًا القلبية المتصرفة بتعديها معنى لا لفظًا إلى ذي استفهام أو مضاف إليه، أو تالي لام الابتداء أو القسم، أو "ما" أو "إن" النافيتين أو "لا" ويسمى تعليقًا.

ش : التعليق هو إبطال العمل لفظًا لا محلاً على سبيل الوجوب بخلاف الإلغاء فهو إبطاله لفظًا ومحلاً على سبيل الجواز . قاله المصنف[(٢)] ، وأورد عليه أن من التعليق ما هو على سبيل الجواز وقال غيره: التعليق هو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع ، ويدل على أن الجملة في التعليق لها محل في التقدير صحة العطف على ذلك المحل فتقول: علمت لزيدٌ منطلق وعمرًا قائمًا . وقوله: وتختص أيضًا القلبية يعني: وما ألحق بها مما سيذكر ويعني بالقلبية المتعدية إلى اثنين ؛ لأن من أفعال القلوب ما لا يعلق كالإرادة والكراهة ، وذهب ابن كيسان وثعلب وحكي عن المبرد[(٣)] أنه لا يعلق إلا العلم منها ، وأما الظن ونحوه ؛ فلا تعلق ، واحترز بالمتصرفة مِن تعلّم بمعنى اعلم ، وهب بمعنى ظن ، وتقدم قول ابن عصفور أن هب بمعنى اجعل ، وقوله: "بتعديها معنىً لا لفظًا" بيان ذلك بجواز العطف على محل الجملة كما سبق آنفًا ، وقوله: إلى ذي استفهام يشمل ما يلي استفهامًا نحو: علمت أزيد في الدار أم عمرو ، وما ضمن استفهامًا نحو: علمت أيُّهم في الدار ، ومثال المضاف إليه: علمت أبو أيهم زيد ، ومثاله تالي لام الابتداء ﴿ **وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ** ﴾ [البقرة: ١٠٢] وظننت لزيدٌ عندك ، ومثال تالي لام القسم قول الشاعر:

ولقد علمت لتأتين منيتي[(٤)]

وفي الغرة: ولام القسم لا تعلق كقوله:

لقد علمت أسد أننا ::: لهم يوم نصر لنعم النصير[(٥)]

فهذه لام القسم ، ولا تعلق كما تقول: علمت أن زيدًا ليقومن فتفتح أن . انتهى .

وأسقط كثير ذكر لام القسم في المعلقات ، ومثال ما ﴿ **وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ** ﴾ [فصلت: ٤٨] ﴿ **لَقَدْ**

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٨٨ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٨٨ .
(٣) الهمع ١/ ٤٩٥ .
(٤) صدر بيت من الكامل ، وعجزه: إن المنايا لا تطيش سهامها ، وهو للبيد في ديوانه ٣٨٠ .
(٥) لم أعثر عليه .

عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنْطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٦٥] وفي كتاب الصفار على خلاف في "ما"، وفي البسيط: واختلف النحويون فقيل: لا تكون إلا التميمية؛ لأن الحجازية كالفعل، والفعل لا يدخل على الفعل فلا تقول: علمت ليس زيدًا قائمًا، وقيل: يجوز؛ لأنها ليست بفعل، ومثال إن ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ [الإسراء: ٥٢].

وقوله: أو "لا" ذكرها النحاس، ومن أمثلة ابن السراج[١]: أظن لا يقوم زيد، ولم يذكرها المغاربة، وزاد بعضهم أن وفي خبرهم اللام نحو: علمت أن زيدًا لقائم، ويمكن اندراجها تحت قوله: أو تالي لام الابتداء، وفي هذه الجمل المصدرة بلام الابتداء والقسم أو بما النافية أو لا أو بأن، وفي خبرها اللام خلاف:

مذهب سيبويه والبصريين وابن كيسان أنها في موضع نصب وهو الصحيح، وقال الكوفيون: أضمر بين الظن، وبين هذه الحروف القسم فعلى قولهم؛ لا يكون لهذه الجمل موضع من الإعراب، ونقل بعضهم هذا المذهب ولم ينسبه إلى معين، ونقل أن القسم وجوابه في موضع معمول الفعل عند هذا القائل، ورد مذهب الكوفيين بأنهم علقوا الفعل عما أوله ما، والقسم لا يحذف مع ما، وذهب قوم إلى أن هذه الأفعال تضمن معنى القسم فيتلقى بما يتلقى به القسم، ولما ضمنت معنى القسم؛ لم يكن لتلك الجمل محل؛ لأن الفعل ضمن ما لا يتعدى، فلم يتعد، وهذا المذهب صححه ابن عصفور في شرح الجمل[٢] وهو ضعيف؛ لأن هذه الأفعال تحتاج بوضعها إلى معمول، وذكر الشيخ أثير الدين[٣] أنه ظهر أن من المعلقات لعل ثم وقف في كلام الفارسي على شيء من ذلك في قوله: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ [عبس: ٣] فأجاز أن تكون الجملة في موضع نصب، وقوله: ويسمى تعليقًا" إنما سمى بذلك؛ لأنه إبطال في اللفظ، وإعمال في المحل فالفعل إذن معلق عن اللفظ بالمحل، وقال بعضهم: سمى ذلك تعليقًا تشبيهًا بالمعلقة وهي التي ليست ممسكة ولا مطلقة، قال ابن الخشاب: ولقد أجاد أهل الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى واستعارته له كل الإجادة.

ص: و يشاركهن فيه مع الاستفهام نظر وأبصر وتفكر وسأل وما وافقهن أو قاربهن لا ما لم يقاربهن خلافًا ليونس، وقد تعلق نسي.

ش: قوله: "ويشاركهن فيه" أي: وتشارك الأفعال القلبية في التعليق: نظر وما بعدها مثال نظر قوله تعالى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً ﴾ [الكهف: ١٩]، ولا فرق بين نظر البصر؛ كالآية، ونظر القلب نحو: ﴿ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ [النمل: ٣٣] وممن ذكر تعليق النظر البصرية ابن عصفور، وقال أبو جعفر ابن الزبير: لم يذهب أحد إلى تعليق النظر سوى ابن خروف، وتبعه أبو الحسن يعني ابن عصفور، وقد ذكر سيبويه تعلق النظر، لكن حمل الناس ذلك على النظر بمعنى التفكر، ومثال أبصر ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ [القلم: ٥، ٦] هكذا مثل المصنف، ويحتمل جعل أيّ

---

(١) الأصول: ١/ ١٨٢.
(٢) شرح الجمل ١/ ٣٢٢.
(٣) الهمع ١/ ٤٩٥.

موصولة والباء زائدة وصدر الصلة محذوف أي: المفتون ، وقد جاء تعليق تبصَّر بمعنى انظر في قولـه:

تبصـر خليـلي هـل تـرى مـن ظعائن ::: سـؤالك نقبا بـين حـزمي شـعبب[١]

والأظهر أنها هنا من الإبصار بالعين ، ومثال تفكر قولـه:

حـزق إذا مـا القـوم أبـدوا فكاهـة ::: تفكـر آ إيـاه يعـنون أم قـردا[٢]

وتفكـر قلبـية إلا أنهـا ليسـت مـن أفعـال الباب فلم تندرج في قولـه: وتختص بالقلبية ، ومثال سـأل ﴿ **يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ** ﴾ [الذاريات: ١٢] قال المصنف[٣]: وأشرت بما وافقهن إلى نحو: أما ترى أيّ برق ههنا؟ بمعنى: أما تبصر ، حكاه سيبويه[٤] . انتهى .

بصـرية هـو مذهـب المازني ، وأمـا شـراح الكـتاب فحملوا ما حكاه سيبويه على أن ترى هنا بصـرية هـو مذهـب فـيه بمعـنى تعـلم . قـال ابـن عصفور: فإذا أمكن حمله على العلمية كان أولى ، وقولـه: بمعـنى أما تبصر من كلامه لا من كلام سيبويه قال المصنف[٥]: وإلى نحو ﴿ **وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُـوَ** ﴾ [يونس: ٥٣] معنى أن استنبأ بمعـنى استعلم فهـي طلب للعلم ، وقولـه: "و ما قاربهن" قال المصـنف[٦]: أشـرت إلى قولـه: ﴿ **لِيَـبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً** ﴾ [الملك: ٢] ويجوز أن تكون موصولة حـذف صـدر صـلتها فبينـت ، وهـي بـدل من ضمير الخطاب بدل بعض من كل والعائد محذوف ، والـتقدير: ليبلوكم الـذي هـو أحسـن عملا منكم ، ولا تعليق على هذا ، وأجاز يونس تعليق ما لم يوافقهـن ، ولم يقـاربهن ، وجعـل مـن ذلك قولـه تعالى: ﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ** ﴾ [مريم: ٦٩] فضمة الياء عنده ضمة إعراب ، وتقدم ذلك في باب الموصولات ومثال تعليق نسيَ قولـه:

ومـن أنـتم إنـا نسـينا مـن أنـتم ::: وريحكـم مـن أي ريـح الأعاصـر[٧]

قال[٨]: لأنه ضد علم ، والضد قد يحمل على الضد . انتهى .

وفيه نظر ؛ لأن ضد العلم الجهل لا النسيان ، وضد النسيان الذكر القلبي ، ويحتمل جعل من في البيت موصولة ، والتقدير: من هم أنتم ولذلك - والله أعلم - لم يذكر المغاربة تعليق نسى .

ص: ونصب مفعول نحو: علمت زيدًا أبو من هو أولى من رفعه.

ش : إذا تقـدم أحـد المفعولـين عـلى الاستفهام كالمثال المذكور ؛ جاز نصبه باتفاق ؛ لأن العامل متسـلط علـيه ، ولا مـانع يـمنع مـن العمـل ، واخـتلف في رفعـه ، فأجازه سيبويه ، وإن كان المختار النصب عنده ، وذلك لأنه مستفهم عنه من حيث المعنى ؛ لأن المعنى: علمت أبو من زيد ، ومنعه ابن

---

(١) البيت من الطويل ، ولم أعثر عليه .
(٢) البيت من الطويل لجامع بن عمرو في الدرر ١/ ١٣٧ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٨٩ ، ٩٠ .
(٤) الكتاب ٢/ ٢٣٦ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٩٠ .
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٩٠ .
(٧) البيت من الطويل لزياد بن الأعجم في الدرر ١/ ١٣٧ .
(٨) سقطت من ر .

كيسان[١] ، والصحيح مذهب سيبويه[٢] للقياس والسماع ، أما القياس فإنهم قالوا: إن أحدًا لا يقول ذلك ، مع أن أحدًا لا يستعمل إلا في النفي ، لكنه لما نفي الفعل عن ضميره ؛ صار كأن النفي دخل عليه ، وأما السماع فقول الشاعر:

فوالله ما أدري غريم لويته ::: أيشتد إن قاضاك أم يتضرع[٣]

يروى برفع غريم ، وإن كان نصبه أجود ، وزعم ابن عصفور أن التعليق أولى . قال: لأن الاعتناء بالمعاني أولى وآكد عندهم ، ورد بأن الاعتناء بجهة المعنى إنما هو إذا كانت رعاية اللفظ تخل بجانب المعنى ، أما إذا أمكن رعاية اللفظ من غير إخلال بجهة المعنى كمسألتنا فهو أولى .

ص: ورفعه ممتنع بعد: أرأيت بمعنى أخبرني.

ش : تقول: أرأيت زيدًا أبو من هو بنصب زيد ، ورفعه ممتنع ؛ لأن أرأيت بمعنى أخبرني ، وأخبرني لا تعلق قال سيبويه[٤]: ألا ترى أنك لو قلت: أرأيت أبو من أنت ، أو أرأيت أزيد ثم أم فلان ؛ لم يحسن ؛ لأن فيه[٥] معنى أخبرني عن زيد . انتهى .

والجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني ، وليس معلقًا عنها ؛ إذ لو كان معلقًا عنها ؛ لجاز تعليقه عن الأول ؛ بل هي كالجملة عن الاستفهامية في نحو: ظننت زيدًا أبوه قائم ، وقال أبو على في التذكرة: لا تعلق أرأيت بمعنى أخبرني . انتهى . فقد[٦] اعترضوا على سيبويه - ومن تبعه - بأن تعليق أرأيت قد ورد كثيرًا كقوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ** ﴾ [الأنعام: ٤٠] ونحوها في القرآن كثير وانفصل ابن عصفور عن الاعتراض بأن جعل المفعول قد حذف اختصارًا وتقديره: "قل أرأيتكم عذابكم إن آتاكم" وخرّج الشيخ أثير الدين[٧] هذه الآية ونحوها على أن أرأيت وفعل الشرط تنازعا الاسم بعدهما فأعمل فعل الشرط ، وأضمر في الأول ، وحذف التقدير: قل أرأيتموه أي العذاب أغير الله تدعون لكشفه ، وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني .

ص: وللاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة.

ش : وذلك لأن اسم الاستفهام والمضاف والمضاف إليه لا يعمل فيه ما قبله فلا تؤثر فيه[٨] علمت وأخواتها شيئًا ؛ بل يبقى على حاله قبل دخولها إن كان مبتدأ ، أو مفعولاً به ، أو مصدرًا ، أو ظرفًا ، أو حالاً بقي على حاله . مثال المبتدأ: علمت أيهم صديقك ، ومثال المفعول به: علمت أيَّهم ضربت ، ومثال المصدر: علمت أيّ قيام قمت ، ومثال الظرف: علمت أين خالد ، وعلمت متى

---

(١) الهمع ١/٤٩٧ .
(٢) الكتاب ١/٢٣٨ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/١٣٧ .
(٤) الكتاب ١/٢٣٨ .
(٥) في ر: من .
(٦) في ر: وقد .
(٧) الهمع ١/٤٩٨ .
(٨) سقطت من ر .

ضربت زيدًا ، ومثال الحال: علمت كيف ضربت زيدًا ، وكذلك المضاف إلى أسماء الاستفهام لا يؤثر فيه[١] نحو: علمت غلام أيهم ضربت .

ص: والجملة بعد المعلق في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به.

ش : نحو[٢]: فكرت أهذا صحيح أم لا؟ ومنه: ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً ﴾ [الكهف: ١٩] أي فلينظر[٣] إلى لأنها بصرية كما ذهب إليه المصنف[٤] ، ومن منع تعليق نظر البصرية ؛ جعل النظر في الآية بمعنى الفكر ، والحرف المقدر في ، وذهب بعض النحويين إلى أن الجملة في موضع جر ، والصحيح أنها في موضع نصب .

ص: وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد.

ش : نحو: عرفت أيهم عندك ، ومنه: أما ترى أيُّ برق ههنا على قول المصنف[٥] والمازني أنها من رؤية البصر ، وذهب قوم من النحويين إلى أن الفعل المعلق لا يكون إلا[٦] متعديًا إلى مفعولين إما لحق الأصل نحو: علمت أو على جهة التضمين فإذا قلت: فكرت أبو من زيد وانظر أبو من زيد ، وعرفت أبو من زيد فجميعها متعد إلى اثنين لتضمنها معنى علمت . قال ابن عصفور: وهو الصحيح عندي ؛ لأن الفعل المعلق متسلط على معنى الجملة .

ص: وسادة مسد مفعوليه إن تعدى إلى اثنين.

ش : نحو علمت أزيد عندك أم عمرو ، وهو ظاهر .

ص: وبدل من المتوسط بينه وبينها إن تعدى إلى واحد.

ش : نحو: عرفت زيد أبو من هو فقولك أبو من هو جملة في موضع نصب ، وهي بدل من زيد ، وهذا مذهب السيرافي[٧] ومن وافقه ، قال ابن عصفور: وهو بدل شيء من شيء على حذف مضاف ، والتقدير: علمت قصة زيد أو خبر زيد أبو من هو ، وقيل: بدل اشتمال . قال ابن الصائغ[٨]: والصحيح أنه من قسيم عرفت أخاك خبره ، يعني بدل اشتمال ، وذهب المبرد والأعلم وابن خروف[٩] وغيرهم إلى أن الجملة في موضع نصب على الحال ، ورد بأن الجملة لو كانت حالية ؛ لجاز دخول الواو وبأن المعنى ليس على الحالية وذهب أبو على فيما حكاه ابن جني[١٠] على أن الجملة في موضع المفعول الثاني لعرفت ، وأنه ضمن معنى علمت فتعدى إلى اثنين .

ص: وفي موضع الثاني إن تعدى إلى اثنين ووجد الأول.

---

(١) سقطت من ر .
(٢) سقطت من ر .
(٣) في ر: لينظر .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٢ .
(٥) السابق ٢/ ٨٩ .
(٦) سقطت من ر .
(٧) المساعد ١/ ٣٧٣.
(٨) الهمع ١/ ٤٩٨ .
(٩) الهمع ١/ ٤٩٩ .
(١٠) الرأى بلا نسبة في شرح الجمل ١/ ٣٢٢ .

ش : مثال ذلك: علمت زيدًا أبو من هو ، وإنما قال: ووجد الأول ؛ لأنه لو لم يوجد ؛ كانت الجملة في موضع المفعولين كما سبق .

ص: وتختص القلبية المتصرفة، ورأى الحلمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى.

ش : احترز بالمتصرفة من هب وتعلم فلا يقال: تعلمك منطلقًا أي أعلمك ، ولا هبك صنعت كذا . قال الشيخ أثير الدين: وفي منع هبك محسنًا نظر ، وما أظنه إلا مسموعًا في لسانهم ، ومثال ذلك في غير هب وتعلم: ظننتني فاضلاً ، وظننتك فاضلاً ، وقال تعالى: ﴿ كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى ﴾ [العلق: ٦ ، ٧] وكذا باقي أفعال القلوب ، وألحقت بها في ذلك: رأى الحلمية كقوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً ﴾ [يوسف: ٣٦] والبصرية كقول عائشة رضي الله عنها: لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا طعام إلا الأسودان: "التمر والماء"[1] ، قال المصنف[2]: هذا في رؤية البصر شاذ ، ومنه قول قطري:

فلقد أراني للرماح دريئة ::: من عن يميني تارة وأمامي[3]

ولا يجوز ذلك في غير هذه الأفعال ؛ ولذلك قال لا تختص فلذلك تقول: ضربتك بل ضربت نفسك ، وكذا البواقي فلو وضعت النفس موضع الضمير في ظننت فقلت: ظننت نفسي عالمة فمذهب أكثر النحويين: أنه لا يجوز ، وأجازه ابن كيسان ، قال: وذلك قليل شاذ .

ص: وقد يعامل بذلك عدم وفقد.

ش : مثال عدم قول الشاعر:

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني ::: وعما أقاسي منهما متزحزح[4]

ومثال فقد قول الآخر:

ندمت على ما كان[5] منى فقدتني ::: كما ندم[6] المغبون حين يبيع[7]

وذلك فيهما أشذ منه في رأي البصرية ، وحكى الفراء: فقدتني ، ووجدتني وعدمتنى ، ولم يذكر المصنف وجدتني والفراء أوردها فيما يتعدى إلى واحد من وجدان الضالة .

ص: ويمتنع الاتحاد عمومًا عن أضمر الفاعل متصلاً مفسرًا بالمفعول.

ش : قوله: "عمومًا" يعني في باب ظن وغيرها من الأفعال ، فلا يجوز: زيدًا ظن قائمًا ، ولا زيدًا ضرب يريد ظن نفسه ، وضرب نفسه ، واحترز بقوله: متصلاً من أن ينفصل الضمير ؛ فيجوز

---

(١) أخرجه البخارى في باب الأطعمة ٤١ .
(٢) النص ليس في شرح التسهيل ، وإنما قال المصنف: وهذا عدم وفقد شاذ ٢/ ٩٣ .
(٣) البيت من الكامل ، وهو لقطرى بن الفجاءة ، الدرر١/ ٢٠٠ .
(٤) البيت من الطويل لجران العود في شرح التسهيل ٢/ ٩٣ .
(٥) في ر: ما فات .
(٦) في ر: يندم .
(٧) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن ذريح في المساعد ١/ ٣٧٤ .

الاتحاد نحو: ما ظن زيدًا قائمًا إلا هو ، وما ظن زيد قائمًا إلا إياه ، وما ضرب زيدًا إلا هو ، وما ضرب زيدًا إلا إياه .

فصل: يحكي بالقول وفروعه الجمل.

ش : القول مصدر قال ، ومعناه النطق اللساني ، وينطلق على ما هو موضوع من مفرد ، ولا ينطلق على المهمل فلا يرادف اللفظ ، فينطلق على ديز مقلوب زيد ، ولا رفعج مقلوب جعفر خلافًا لبعضهم إذ زعم أن القول واللفظ مترادفان ، ومثال الحكاية بالقول: ﴿ **وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً** ﴾ [الرعد: ٥] وفروعه هي الماضي نحو: ﴿ **وَقَالُوا سَمِعْنَا** ﴾ [البقرة: ٢٨٥] والمضارع نحو: ﴿ **يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا** ﴾ [المائدة: ٨٣] والأمر نحو: ﴿ **قُولُوا آمَنَّا** ﴾ [البقرة: ١٣٦] واسم الفاعل نحو: ﴿ **وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا** ﴾ [الأحزاب: ١٨] واسم المفعول كقول الشاعر:

تواصوا بحكم الجود حتى عبيدهم ::: مقول لديهم: لازكا مال ذي بخل (1)

واسم المصدر نحو: مقالك الله ربنا إقرار بالربوبية .

ص: وينصب به المفرد المؤدي معناها، والمراد به مجرد اللفظ.

ش : أي معنى الجملة ؛ كالحديث والقصة والشعر والخطبة فتقول: قلت حديثًا ، وكذا البواقي فينتصب مفعولاً به ، وأما نحو: قلت حقًّا أو صدقًا ، وقال باطلاً فهو نعت لمصدر محذوف ، وقيل: هو مفعول به وهو اختيار ابن عصفور وابن الصائغ قالا: لأن الحق اسم جامد ، والوصف بالجامد لا ينقاس ، ومثال المراد به مجرد اللفظ قال المصنف(2) كقولك: قلت كلمة ، وقال الزجاجي: وإنما قلنا البعض ، والكل مجازًا . قال ابن خروف(3): نصب الكل والبعض على تقدير هاتين الكلمتين ، وجعل ابن خروف والزمخشري(4) من ذلك قوله تعالى: ﴿ **يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ** ﴾ [الأنبياء: ٦٠] ولو كان مبنيًّا للفاعل لقيل: يقول الناس له إبراهيم أي: يطلقون عليه هذا الاسم ، وفي نصب المفرد الذي لا يؤدي معنى الجملة خلاف قال ابن عصفور(5): والصحيح أنه يحكي ، ولا يجوز فيه غير الحكاية ، فإن هذه المفردات من كلام المتكلم بها ، وباطل أن يتكلم بالمفردات من غير أن يلفظ بها في جملة ، فإذا ثبت أنها مقتطعات من جمل ؛ فينبغي أن تعامل معاملة الجمل ، وبذلك ورد السماع . قال:

إذا ذقت فاها قلت طعم مدامة(6)

وعلى هذا ينبغي أن يحمل قوله تعالى: ﴿ **يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ** ﴾ [الأنبياء: ٦٠] أي يا إبراهيم ، ويحتمل أن يكون فتى مبتدأ مضمر أي أنت إبراهيم . انتهى . وقيل: هو مرفوع على الإهمال ، وهو

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٩٤ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٤ .
(٣) الهمع ١/ ٥٠٢ .
(٤) السابق الجزء والصفحة .
(٥) [illegible] ٥٠ .
(٦) [illegible] من الطويل [illegible] متقة مما تجيء به التجر ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١١٠ .

مذهب الأعلم[١]، فالحاصل أن المفرد إما أن يكون في معنى الجملة، أو لا :

فالأول: ينصب مفعولاً به نحو . قلت شعرًا ، أو نعت مصدرًا: قلت حقًّا .

والثاني: إما أن يراد به مجرد اللفظ أو لا ، فإن أريد به مجرد اللفظ ؛ نصب مفعولاً به ، وإن لم يرد به مجرد اللفظ ، بل كان مقتطعًا من جملة فهو جملة في التقدير فيحكى ، وحاصل كلام ابن عصفور إحالة القسم الذي قبل هذا ، ورده إلى هذا القسم .

ص: **وإلحاقه في العمل بالظن مطلقًا لغة سليم.**

ش : حكاها سيبويه عن أبي الخطاب ومنه قول الشاعر:

قالت: وكنت رجلاً فطينًا ::: هذا لعمر الله إسرائينا[٢]

ص: **ويخص أكثر العرب هذا الإلحاق بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو جار ومجرور أو أحد المفعولين.**

ش : يعني الإلحاق في العمل بالظن ، وذكر المصنف شروط ذلك وهي خمسة:

الأول: أن يكون بلفظ المضارع احترازًا من الماضي وغيره ، فلا تجوز فيه إلا الحكاية وذهب السيرافي إلى إجازة إعمال الماضي بباقي شروط المضارع فأجاز: قلت زيدًا منطلقًا ، وزعم الكوفيون أن الأمر من القول للمخاطب يجري مجرى الظن في غير لغة سليم ، وقال صاحب اللباب[٣]: للعرب فيه ثلاثة مذاهب: إعماله مطلقًا إعماله بشرط الخطاب . إعماله بالشروط المذكورة .

الثاني: أن يكون للمخاطب[٤] فلو كان مسندًا إلى متكلم أو غائب ظاهر أو مضمر ، لم يجز فيه على لغة غير سليم إلا الحكاية .

الثالث: أن يكون حاضرًا وشرح المصنف[٥] الحاضر بأن يكون مقصودًا به الحال ، وعلى هذا فلا يعمل في الاستقبال ، ولم يذكره غيره فيما أعلم بل يظهر أنه يعمل مستقبلاً كقوله:

أما الرحيل فدون بعد غد ::: فمتى تقول الدار تجمعنا[٦]

الرابع: أن يكون بعد استفهام بالهمزة أو بغيرها من أدواته .

الخامس: أن يكون متصلاً نحو: أتقول زيدًا فاضلاً ، أو منفصلاً بأحد ثلاثة أشياء: الظرف: كقوله:

أبعد بعد تقول الدار جامعة ::: شملي بهم أم دوام البعد محتومًا[٧]

والجار والمجرور كقولك: في الدار تقول زيدًا قائمًا ، وأحد المفعولين كقوله:

---

(١) الهمع ١/ ٥٠٣ .
(٢) الرجز منسوب لأعرابي في الدرر ١/ ١٣٩ .
(٣) اللباب ١/ ٢٥٢ ، ٢٥٣ .
(٤) في ر: للخطاب .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٥ .
(٦) البيت من الكامل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٠٢ .
(٧) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٤٠ .

أجهـــالاً تقـــول بـــني لـــؤي ::: لعمـــر أبـــيك أم متجاهليـــنا[1]

فالفصل بأحد هذه الأشياء الثلاثة مغتفر ، فإن فصل بغيرها ؛ تعين الحكاية نحو: أأنت تقول زيد فاضل . هذا مذهب سيبويه والأخفش ، وأجاز الكوفيون - وكثير من البصريين - النصب ، ولم يعتدوا بأنت فاضلاً . قيل: لأن الاستفهام يطلب الفعل فأنت فاعل بفعل مقدر ، وذاك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما وهو غير جيد ؛ لأن الظاهر أن العمل للظاهر ، وهو غير متصل بالاستفهام فلا يعمل ، وقول المصنف[2]: أو بأحد المفعولين يقتضي أن الفصل بهما مبطل للعمل . وقال غيره: بشرط ألا يفصل بأجنبي . قال: وأعني بالأجنبي ما ليس معمولاً للفعل ، فإن كان معمولاً للقول ظرفًا أو غير ظرف ؛ لم يعتد به . فعلى هذا يجوز الفصل بالحال نحو: مجدًّا تقول: هندًا راحلة تجعله حالاً من الضمير في تقول .

فرع: إذا فصل بمعمول المعمول نحو: أهند تقول زيدًا ضاربًا ، فالذي تقتضيه الأصول جواز الإعمال ، وزاد السهيلي[3] شرطًا آخر لإجراء القول مجرى الظن: وهو ألا يتعدي باللام نحو: تقول لزيد عمرو منطلق ؛ لأنك إذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ، ولم يكن إلا قولاً مسموعًا ؛ لأن الظن من أفعال القلوب ، وذكر أنه يدل عليه أصول النحو مع استقراء كلام العرب .

مسألة: اختلف النحويون في القول العامل عمل الظن هل أجرى مجراه في العمل خاصة أم في العمل والمعنى معًا؟ مذهب الجمهور: أنه لا يعمل الظن حتى يضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها ، وهو اختيار أبي الفتح[4] ، وزعم بعضهم أنه يجري مجرى الظن في العمل ولا يضمن معناه ، واستدل بقوله:

قالـــت: وكنـــت رجـــلاً فطيـــنًا ::: هـــذا ورب البيـــت إســـرائينا[5]

فليس المعنى على ظننت ؛ لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبًّا ؛ فقالت: هذا إسرائين ؛ لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسوخ بني إسرائيل ، وإلى هذا ذهب الأعلم وابن خروف[6] واختاره صاحب البسيط . قال ابن عصفور: ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائين على تقدير مضاف أي مسخ إسرائين فحذف المضاف ولم يقم المضاف إليه مقامه في الإعراب على حد قراءة من قرأ ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ ﴾ [الأنفال: ٦٧] وقد يمكن أن يكون أراد بقالت: ظننت وكأنها لما لم يكن اعتقادها ذلك عن دليل قاطع جعله ظنًّا . انتهى مختصرًا .

ص: فإن عدم شرط؛ رجع إلى الحكاية، وتجوز إن لم يعدم.

ش : إذا أعدم شرط من الشروط السابقة تعينت الحكاية إلا على لغة سليم وذلك ظاهر ، وإذا اجتمعت الشروط ولم يعدم منها شيء ؛ جاز إلحاقه بالظن كما سبق ، وجازت الحكاية أيضًا وينشد

(١) البيت من الوافر ، للكميت بن زيد في الدرر ١/ ١٤٠ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٦ .
(٣) الهمع ١/ ٥٠٥ .
(٤) السابق الجزء والصفحة .
(٥) سبق تخريجه .
(٦) الهمع ١/ ٥٠٥ .

قول عمرو بن معدي كرب:

علام تقول الرمح يثقل عاتقي ::: إذ أنا لم أطعن إذا الخيل كرت[1]

بنصب الرمح على إلحاقه بالظن وبرفعه على الحكاية، وكذلك أيضًا ليس العمل عند سليم واجبًا؛ بل جائز، والحكاية جائزة عندهم أيضًا.

فرع: إذا وقعت إن بعد القول الملحق بالظن فتحت عند سليم وغيرهم، ويجوز كسرها على الحكاية، ومنه قراءة بعضهم: ﴿ أم تقولون أنَّ إبراهيم ﴾ [البقرة: ١٤٠].

ص: ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه، بل ينوي معه القول خلافًا للكوفيين.

ش: وذلك كالنداء والدعاء ونحوهما فإذا وقعت الجملة بعد ناديت أو دعوت أو وصيت أو قرأت؛ لم تحك بهذه الأفعال، بل يضمر القول بعد الفعل و تكون الجملة محكية به، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن هذه الجملة محكية بهذه الأفعال المذكورة إجراءً لها مجرى القول الصريح، واختاره ابن عصفور وابن الصائغ[2]. قال المصنف[3]: والصحيح مذهب البصريين، واستدل على صحته بأنه قد جاء القول مصرحًا به في قوله تعالى ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ﴾ [هود: ٤٥] فقال ﴿ إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ﴾ [مريم: ٣] قال: ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الأَعْرَافِ رِجَالاً يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ ﴾ [الأعراف: ٤٨] قالوا فدل على صحة التقدير عند عدم التصريح.

ص: وقد يضاف قول وقائل إلى الكلام المحكي.

ش: وذلك لأن قولاً مصدر، وقائلاً اسم فاعل، وكلاهما يضاف إلى المفعول فمثال إضافة القول قول الشاعر:

قول يا للرجال ينهض منا ::: مسرعين الكهول والشبانا[4]

ومثال إضافة قائل قول الآخر:

وأجبت قائل كيف أنت بصالح ::: حتى مللت وملَّني عوادي[5]

يروي بصالح بالجر وهو أصح، وبالرفع على تقدير: تقول أنا صالح، فحذف القول وأقيمت الجملة مقامه ثم حذف صدر الجملة.

ص: وقد يغني القول في صلة وغيرها عن المحكي لظهورها.

ش: مثاله في الصلة:

لنحن الألي قلتم فأني ملئتم ::: برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبًا[6]

---

(١) البيت من الطويل لعمرو بن معد يكرب في الدرر ١/ ١٣٩.
(٢) الهمع ١/ ٥٠٢.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٩٧.
(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٩.
(٥) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٩.
(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٩.

أي: قلتم نقاتلهم أو تقاتلونهم ، ومثاله في غير صلة . قال المصنف[1]: قولك: أنا قال زيد ، ولو رآني لفر ، أي قال زيد يغلبني .

ص: والعكس كثير.

ش : يغني بالعكس الاستغناء بالمحكي عن القول نحو: ﴿ أَكَفَرْتُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٦] و ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [الرعد: ٢٣] في الاثنين ، أي فيقال لهم: أكفرتم ، ويقولون: سلام عليكم .

ص: وإن تعلق بالقول مفرد لا يؤدي معنى جملة، ولا يراد به مجرد اللفظ؛ حكى مقدرًا معه ما هو به جملة.

ش : مثاله: ﴿ قَالُوا سَلَاماً ﴾ [هود: ٦٩] قال سلام" فيقدر مع الأول فعل ناصب له أي: سلمنا ، ويقدر مع الثاني إما خبر فيكون مبتدأ ، والتقدير: عليكم سلام ، وإما مبتدأ فيكون خبرًا ، والتقدير: تحيتكم سلام ، ويجوز في العربية رفعهما ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثاني عكس الآية .

ص: وكذا إن تعلق بغير القول.

ش : إذا تعلق المفرد الذي هو في التقدير بعض جملة بغير القول حكى أيضًا مقدرًا معه ما هو به جملة: فلو كان على خاتم رجل محمد ، وعلقت به قرأت أو رأيت أو لمحت أو نحوها . قلت: قرأت في خاتمه محمد فترفع على حسب مراد الناقش ؛ لأن مراده: صاحبه أو نحو ذلك ، ولو كان المنقوش: محمدًا قلت: قرأت محمدًا بالنصب ، وتقدر له ناصبًا ، ولو أدخلت على المنصوب رافعًا لم تغيره كقوله:

وأصفر من ضرب دار الملوك ::: يلوح على وجهه جعفرا[2]

أي: اذكر جعفرًا أو نحوه فأسند الشاعر يلوح إلى الجملة مراعيًا لقصد الناقش ، وأنشده الفراء: تلوح بالتاء شاهدًا على لحث الشيء أبصرته .

فصل: تدخل همزة النقل على ذات المفعولين . ورأى أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل .

ش : سميت هذه همزة النقل ؛ لأنها تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدية ، ومن التعدية إلى واحد إلى التعدية إلى الاثنين ، ومن التعدية إلى اثنين إلى التعدية إلى ثلاثة ، وتسمى همزة التعدية أيضًا ، واحترز بقوله: "ذات المفعولين" من علم بمعنى عرف المتعدية إلى واحد ، وبقوله: "ورأى أختها" من رأى البصرية ، فإنهما إن نقلا بالهمزة تعديا إلى اثنين ، وقوله: "فينصبان ثلاثة مفاعيل"[3] مثاله: أعلمت زيدًا عمرًا فاضلاً ، وأريت زيدًا عمرًا فاضلاً ، والأحسن أن يضبط ثلاثة بالتنوين ؛ لأن مفاعيل صفة ولا يضاف العدد إلى الصفة إلا في الشعر أو في قليل من الكلام .

ص: أولها الذي كان فاعلاً، ويجوز حذفه والاقتصار عليه على الأصح.

ش : يعني أول الثلاثة والأصل: علم زيد عمرًا فاضلاً فلما نقل بالهمزة ؛ صار: أعلمت زيدًا

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٩٨ .

(٢) البيت من المتقارب بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٩٩ .

(٣) في ر: مفعولين .

عمرًا فاضلاً ، وهذا شأن همزة النقل تصير ما كان فاعلاً مفعولاً ، ومثال حذفه: أعلمت فرسك مسرجًا ، ولا تذكر من أعلمت ، ومثال الاقتصار عليه: أعلمت زيدًا ، ولا تذكر ما أعلمته ، وإنما قال على الأصح ؛ لأن الفائدة لا تعدم في الاستغناء عنه ، ولا في الاقتصار عليه ، وهذا مذهب المبرد وأبي بكر وابن كيسان والأكثرين ، وذهب ابن خروف وابن طاهر والشلوبين وابن عصفور[١] إلى أنه يمتنع حذفه ، والاقتصار عليه ؛ لأن الأول في أعلم كالفاعل في علم ، ونسب إلى سيبويه[٢] ، ونقل عن الأستاذ أبي على[٣] ؛ أنه لا يجوز أن يقتصر على الأول ، ولكن يجوز الاقتصار على الأخيرين فهو مذهب ثالث .

ص: وللثاني والثالث بعد النقل ماهما قبله مطلقًا خلافًا لمن منع الإلغاء والتعليق.

ش : أي: ما لهما قبل النقل من جواز حذفهما وحذف أحدهما اختصارًا ، وحذف أحدهما اقتصارًا ، ومن التقديم والتأخير وغير ذلك من الأحكام السابقة ، ومن جملة ما لهما قبل النقل منع حذفهما اقتصارًا على ما اختاره المصنف[٤] ، وقد أجاز الاقتصار هنا على الأول ، وحذف الثاني والثالث ، وقوله: خلافًا لمن منع الإلغاء والتعليق" ذهب قوم إلى منع الإلغاء والتعليق في أعلم وأخواتها مطلقًا وخص ذلك بعضهم بالمبني للفاعل .

وقال الشلوبين[٥]: الصحيح منع الإلغاء مطلقًا ، وقال ابن أبي الربيع: لا يجوز الإلغاء ، ولا أعلم في هذا خلافًا[٦] ، وقد علمه غيره ، والصحيح ما ذهب إليه المصنف ، والدليل على صحته قول من يوثق بعربيته: البركة أعلمنا الله مع الأكابر[٧] فألغى أعلم متوسطًا ، ومنه قول الشاعر:

وكيف أبالي بالعداء ووعيدهم ::: وأخشى ملمات الخطوب الصوايب
وأنت أراني الله أمنع عاصم ::: وأرأف مُستكفًى وأسمح واهب[٨]

وقوله تعالى: ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ: ٧] فعلق ينبئ وهي من أفعال الباب ، ومثله قول الشاعر:

حذار فقد نبئت إنك للذي ::: ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى[٩]

ص: وألحق بهما سيبويه: نبأ وزاد غيره: أنبأ وخبر وأخبر وحدث.

ش : المجمع على تعديه إلى ثلاثة: أعلم وأرى وزاد سيبويه نبأ ، وشاهدها قول النابغة:

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها ::: يهدي إليّ غرائب الأشعار[١٠]

---

(١) الهمع ١/ ٥٠٧ .
(٢) الكتاب ١/ ٤١ .
(٣) الهمع ١/ ٥٠٧ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٠٢ .
(٥) التوطئة: ١٩٥ .
(٦) قال ابن أبي الربيع في البسيط: والأمر عندي قريب في التعليق ، والأحوط ألا يقع التعليق إلا بالسماع١/ ٤٥٦ .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ١٠٣ .
(٨) البيتان من الطويل ، وهما بلا نسبة في الدرر ١/ ١٤٠ .
(٩) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٧٧ .
(١٠) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٣٨٢ .

قال المصنف[١]: وزاد غيره أنبأ وممن ذكرها الفارسي والجرجاني ، وذكر ابن هشام أن سيبويه زاد أنبأ أيضًا ، وزاد الفراء: أخبر وخبر ذكر ذلك في معانيه ، وشاهدهما قول الشاعر:

وخبرت سوداء الغميم مريضة ::: فأقبلت من أهلي بمصر أعودها[٢]

وقول الآخر:

وما عليك إذا أخبرتني دنفًا ::: وغاب بعلك يومًا أن تعوديني[٣]

وزاد الكوفيون حدث ، وذكرها قوم من المتأخرين كالزمخشري ، وشاهدها قول الحارث بن حلزة:

أو منعتم ما تسألون فمن حد ::: ثتموه له علينا الولاء[٤]

قالوا: ولم يحفظ عن العرب مما يتعدى إلى ثلاثة غيرها ، واختار المصنف في الشرح ألاَّ يلحق نبأ وأخواتها في التعدي بأعلم قال[٥]: وقد حمل سيبويه على حذف الجر قول الشاعر:

ونبئت عبد الله بالجو أصبحت ::: كرامًا مواليها لئيمًا صميمها[٦]

مع إمكان إجرائه مجرى أعلمت فدل ذلك على أن تقدير حرف الجر راجح عنده ؛ إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله ، ولا تضمين شيء معنى شيء ، ولم يثبت الإجراء مجرى أعلم إلا حيث يحتمل حذف الحرف فكان الحمل عليه أولى هذا في نبأ ، مع كثرة استعمالها بالصورة المختلف فيها ، وأما أخواتها فيندر استعمالها بتلك الصورة . انتهى .

ومن الحق نبأ وأنبأ وخبر وأخبر وحدث بأعلم جعل ذلك من باب التضمين وليست الهمزة والتضعيف للنقل ؛ إذ لم يقل العرب نبأ ولا خبر ولا حدث بمعنى علم ، ووقع في الإيضاح للفارسي أن هذه الأفعال منقولة بالهمزة أو بالتضعيف ، وأجاب بعضهم عنه بأنه اعتقد أن ما عدا علم وأرى منقول من فعل متعد إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وإن لم ينطق به . انتهى .

والأصل في نبأ وأخواته أن يتعدى إلى واحد بنفسها وإلى الثاني بحرف الجر ، قال ابن ولاد: نبأ وأنبأ يستعملان كثيرًا على أصلهما فتقول: أنبأته عن كذا ، وبكذا وكذا نبأ قال: وتستعمل أعلم استعمالها فتقول: أعلمت زيدًا بأمرك وعن خبرك ، وذهب بعضهم إلى أن نبأ يتعدى إلى اثنين مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا ﴾ ولا دليل فيه ؛ لأن استعماله بحرف جر أكثر ، فهو من باب إسقاط الحرف ، وهذا ظاهر كلام سيبويه قال: وكما قال: نبئت زيدًا يريد عن زيد ، وفي البسيط: خبر و أخبر ونبأ وأنبأ وحدث استعملت على ثلاثة أنحاء: متعدية إلى اثنين أحدهما بحرف الجر نبأت زيدًا عن حال عمرو . **والثاني**: إلى اثنين "من أنبأك هذا" .

والثالث: إلى ثلاثة ، واختلفوا فقيل: هي أصل فيما يتعدى إلى ثلاثة ، وقيل: أصل فيما يتعدى

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٠٠ .
(٢) البيت من الطويل للعوام بن عقبة في الدرر ١/ ١٤١ .
(٣) البيت من البسيط لرجل من كلاب في الدرر ١/ ١٤١ .
(٤) البيت من الخفيف للحارث بن حلزة في الدرر ١/ ١٤١ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ١٠١ ، ١٠٢ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه .

إلى اثنين ، وقيل: هي أصل فيما يتعدى إلى واحد وإلى الثاني بحرف الجر .

ص: وزاد الأخفش : أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد.

ش : ما ذهب إليه الأخفش هو اختيار السراج[١] فتقول: أطننت زيد عمرًا فاضلاً ، ومستندها في ذلك القياس ، ولم يسمع ذلك . قال المصنف[٢]: ومذهبه في هذا ضعيف ؛ لأن المعدي بالهمزة فرع المعدى بالتجرد ، وليس في الأفعال متعد بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة ؛ فكان مقتضى هذا ألاَّ ينقل علم ورأى إلى ثلاثة ؛ لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ، ووجب ألاَّ يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع ، ولو ساغ القياس على أعلم وأرى ؛ لجاز أن يقال: ألبست زيدًا عمرًا ثوبًا وهذا لا يجوز بإجماع . انتهى من شرح الكافية .

وظاهر مذهب سيبويه[٣] أن النقل بالتضعيف سماع في المتعدي واللازم وبالهمزة قياس في اللازم سماع في المتعدي ، ومن النحويين من قال: إن ذلك مقيس في التضعيف والهمزة ، ومنهم من ذهب إلى السماع فيهما ، وذكر في البسيط أربعة مذاهب ليس بقياس في كل فعل ، وهو مذهب الأخفش ولا علم قياس في كل فعل إلا من باب علمت وهو رأى أبى عمرو ، وغيره قياس في كل فعل غير متعد لم تدخله الهمزة لمعنى ما ، وقيل: هذا رأي سيبويه ، وحكى غيره أن الأول مذهب المبرد ، وفهم بعضهم عن سيبويه أنه يقف مع السماع كالمبرد ، وينبغي أن يقيد ما نقله عن الأخفش بباب كسى ، فقد نقل غيره أن الأخفش موافق على منع ذلك فيه ، وتقدم نقل ابن مالك الإجماع ، وكذلك يقيد به أيضًا المذهب الثالث وهو رأي أبي عمرو وحكاه غيره عن الفارسى فقال الفارسي[٤]: يجيزه فيما لا يتعدى وفيما يتعدى إلى واحد قياسًا ، ولم يجزه فيما يتعدى إلى اثنين ؛ لأنه ليس له يشبه به .

ص: وألحق بعضهم[٥] أرى الحلمية سماعًا.

ش : ومنه قوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾ [الأنفال: ٣٦] لأنه ثبت أن أرى الحلمية تتعدى إلى اثنين ، فلزم من ذلك تعديها إلى ثلاثة بهمزة النقل ، ومن منع تعديها إلى اثنين ؛ جعل المنصوب الثاني أو الثالث حالاً ، وذكر الحريري في شرح ملحته[٦] ، وابن معط في فصوله[٧]: علّم المنقول بالتضعيف من علم المتعدية إلى مفعولين ، والذي ذكره المغاربة أن علم المتعدية إلى اثنين لم ينقل إلا بالهمزة ، وإن علم المتعدية إلى واحد لم ينقل إلا بالتضعيف ، فرقًا بين المعنيين ، ولم يوجد علم متعدية إلى ثلاثة في لسان العرب ، وجعل المصنف[٨] في الشرح من أفعال الباب أدري في نحو قوله: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [الانفطار: ١٧] فجعلهما بمعنى أعلم و"مَا يَوْمُ الدِّينِ" جملة سدت

---

(١) المساعد ١/ ٣٨٣ .
(٢) شرح الكافية ٢/ ٥٧٣ .
(٣) الكتاب ٤/ ٥٥ .
(٤) الإيضاح ١/ ١٧١ .
(٥) في ر: غيرهم .
(٦) الهمع ١/ ٥٠٨ .
(٧) الفصول الخمسون ١٧٥
(٨) ٢/ ١٠٣ .

مسد المفعولين ، واستدل بذلك على جواز تعليق هذه الأفعال ، ولم يذكر ذلك غيره ، ولا حجة له في الآية ؛ لأن الجملة في موضع نصب تنوب عن مفعول واحد أصله بحرف الجر ، ومما يعدّ من أفعال هذا الباب أُريتُ بمعنى أظننت مبنية للمفعول ، ونصَّ سيبويه وغيره على أن فعل لم يبن للفاعل ولا يكون مفعولها الأول إلا ضمير المتكلم نحو: أريت وأري ، ونُرى فيكون - أيضًا - ضمير المخاطب نحو: كم ترى الحرورية رجلاً ، ومنه قراءة من قرأ ﴿ وتُرى الناس سكارى ﴾ [الحج: ٢] [١] ولم ينطق بأظننت الذى[٢] أريت بمعناها ، وزعم المصنف في "شرح التسهيل"[٣] أن أرى هذه لم يستعمل منها ماض ، وليس كذلك بل نص عليه سيبويه .

ص: وما صيغ للمفعول من ذي ثلاثة فحكمة حكم ظنّ إلا في الاقتصار على المرفوع.

ش : فإذا قلت: أعلمتُ زيدًا فاضلاً ثبت لأعلم من الأحكام ما ثبت لظن حتى الإلغاء وغيره ، وذلك ؛ لأنه صار مثله ، واستثنى الاقتصار على المرفوع ، فإنه غير جائز في ظن وأخواتها كما تقدم ؛ لعدم الفائدة ، ويجوز في أعلم وأخواتها إذا بنيت للمفعول فتقول: أعلم زيد ، وذلك لحصول الفائدة ، وهذا على ما اختاره المصنف من منع الاقتصار في باب ظن وقد سبق ذكر الخلاف ، والله أعلم .

* * *

(١) وانظر معجم القراءات ٤/ ١٦١ .
(٢) سقط من ر .
(٣) ٢/ ١٠٤ .

باب: الفاعل

ص: وهو المسند إليه فعل، أو مضمن معناه، تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول.

ش: المسند إليه يشمل الاسم الظاهر والمضمر نحو: يقوم زيد، وأنتما تقومان، ويشمل الصريح والمؤول نحو: يعجبني أن تفعل، والتقدير: فعلك، ولا يقدر بالاسم إلا حرف مصدري بصلته هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب هشام وثعلب[1] وجماعة من الكوفيين إلى أنه يجوز أن يسند الفعل للفعل؛ فأجازوا: يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم قعد؛ واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥] وبقول الشاعر:

فما راعني إلا يسير بشرطة ::: وعهدي به قينًا يفشي بكير[2]

وذلك ونحوه متأول، وقوله: "فعل" يشمل التام والناقص، وقوله: "أو مضمن معناه" يعني اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل، وأفعل التفضيل، والظرف، والجار والمجرور إذا اعتمدا خلافًا للأخفش، فإنه لا يشترط الاعتماد، وقوله: "تام" احتراز من الناقص نحو: كان فلا يسمى المرفوع بها فاعلاً على سبيل الحقيقة، وقد سمى سيبويه[3] مرفوعها فاعلاً ومنصوبها مفعولاً على سبيل التوسع، وقوله: "مقدم" احتراز من نحو: زيد قام، أو زيد قائم فإن زيدًا في المثالين اسم أسند إليه فعل أو مضمن معناه، وليس بفاعل لتقدمه بل هو مبتدأ وما بعده خبره. هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على العامل واستدلوا بقول امرئ القيس:

فظل لنا يوم لذيذ بنعمة ::: فقل في مقيل نحسه متغيب[4]

أي: متغيب نحسه، وبقول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيدًا[5]

أي وئيدًا مشيها، وتأول ذلك البصريون على أن نحسه مرفوع بمقيل، ومقيل مصدر وضع موضع اسم الفاعل. يقال: قال نحسه إذا سكن، وقيل: نحسه مبتدأ، ومتغيب خبره، ودخلته ياء النسب مبالغة كما قالوا: أحمري كما قال النابغة:

وبذلك خبرنا الغراب الأسودي[6]

في رواية من كسر، وقيل: مقيل اسم مفعول من قلته بمعنى أقلته أي فسخت عقد مبايعته، فاستعمل موضع متروك مجازًا قال المصنف[7]: وهو قول ابن كيسان.

وأما مشيها وئيدًا فمشيها بدل من الضمير المستكن في للجمال؛ لأنه خبر ما، وقال المصنف:

---

(١) الارتشاف ٢/ ١٧٩.
(٢) البيت من الطويل، ولم أعثر عليه.
(٣) الكتاب ١/ ٣٣ - ٣٥.
(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٠.
(٥) البيت من الرجز في شرح التصريح ١/ ٢٧١.
(٦) عجز بيت من الكامل وصدره: زعم الغداف بأن رحلتنا غدا، وهو للنابغة الذبياني في شرح التسهيل ٢/ ١٠٨.
(٧) شرح التسهيل ٢/ ١٠٨.

يجعل سيرها مبتدأ، ويضمر خبر ناصب وئيدًا كأنه قال: ظهر وئيدًا، أو ثبت فيكون حذف الخبر هنا، والاكتفاء بالحال نظير قولهم: "حكمك مسمطًا" ولو كان ما لم يمكن تأويله حمل على الضرورة، وثمرة الخلاف تظهر في نحو: الزيدان قام، فالكوفيون يجيزون ذلك، والبصريون يمنعون هكذا ذكر الخلاف في هذه المسألة المغاربة وابن الدهان في الغرة، وقوله: "فارغ" قال المصنف[1]: خرج بفارغ المبتدأ إذا قدم خبره وفيه ضمير نحو: قائم زيد، ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء: ٣] على القول بأن الذين مبتدأ، وأسروا خبر مقدم.

ولا يحتاج إلى هذه القيد فإن المقدم في نحو ذلك لم يسند إلى الظاهر، وإنما أسند إلى ضميره فخرج ذلك بقوله أولاً: المسند إليه، وقوله: "غير مصوغ للمفعول" أخرج النائب عن الفاعل نحو: ضرب زيد، وأمضروب الزيدان، وأكثر النحويين لا يسميه فاعلاً. قال المصنف[2]: وقد اضطر الزمخشري إلى تسميته مفعولاً بعد أن جعله فاعلاً.

ص: وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من "من" والباء الزائدتين أو حكمًا إن جر بأحدهما أو بإضافة المسند إليه، وليس رافعه الإسناد خلافًا لخلف.

ش: مذهب سيبويه[3] والجمهور أن رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه، وذهب خلف[4] إلى أن رافعه الإسناد، ورد بأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل والفعل موجود؛ فلا عدول عنه، وذهب بعضهم إلى أن كونه فاعلاً في المعنى، ونسب إلى خلف أيضًا، ورد بقولهم: مات زيد، وما قام عمرو، وذهب بعضهم شبهه بالمبتدأ، ورد بما رد به مذهب خلف الأول، وقوله "حقيقة" أي لفظًا ومعنى ما قام زيد، وقوله: "أو حكمًا" يعني معنى لا لفظًا إن جر بأحدهما مثال جرّه بمن: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾ وبالباء ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ [الرعد: ٤٣] وقوله: أو بإضافة المسند" يشمل المصدر نحو: ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١] واسم المصدر نحو قوله - عليه السلام: «من قبلة الرجل امرأته الوضوء»[5] ولذلك لم يقل بإضافة المصدر، وجمهور ا لبصريين لا يرون لاسم المصدر عملاً فعلى هذا لا يكون للرجل محل مرفوع، ويقدر ناصب لامرأته.

ص: وإن قدم ولم يل ما يطلب الفعل فهو مبتدأ، وإن وليه ففاعل فعل مضمره يفسره الظاهر خلافًا لمن خالف.

ش: مثال تقديم المسند إليه، ولم يل ما يطلب الفعل: زيد قام فزيد مبتدأ وقام و فاعله المستكن خبره، وخالف الكوفيون فأجازوا تقديم المرفوع على رافعه، وتقدم مذهبهم، وإن ولي ما يطلب الفعل نحو: إن زيد قام أكرمته؛ فهو فاعل بفعل مضمر يفسره الظاهر تقديره: إن قام زيد قام،

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٠٦.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٠٢.
(٣) الكتاب ١/ ٣٤، ٤٣.
(٤) الهمع ١/ ٥١١.
(٥) أخرجه مالك في الموطأ باب الطهارة ٦٥، ٦٦.

واعلم أن الذي يطلب الفعل على ضربين:

أحدهما: يطلبه لزومًا نحو: إن الشرطية وهو مراد المصنف .

والثاني: يطلبه على جهة الأولوية نحو همزة الاستفهام ، ولا خلاف في جواز ارتفاع الاسم بعدها بالابتداء ، وقوله: "خلافًا لمن خالف" راجع إلى المسألتين ، والمخالف في المسألة الأولى بعض الكوفيين . قال المصنف: فبعض الكوفيين أجاز في نحو: زيد قام أن يكون مرفوعًا على الفاعلية ، وحكاه بعضهم عن الكوفيين فعمم كما تقدَّم .

والمخالف في الثانية الأخفش فأجاز في إن زيد قام رفع زيد بالابتداء بعد إن ، وقال: الرفع على فعل مضمر أقيس الوجهين . قال المصنف[1]: وأجاز الأعلم وابن عصفور رفع وصال بيدوم في قوله:

وقلما وصال على طول الصدود يدوم[2]

ويكون من الضرورات . انتهى . وهو ظاهر كلام سيبويه .

ص: ويلحق الماضي المسند إلى مؤنث أو مؤول أو مخبر به عنه أو مضاف إليه مقدر الحذف تاء ساكنة.

ش : مثال المؤنث: قامت هند ، وطلعت الشمس ، ومثال المؤول به قول بعضهم: جاءته كتابي فاحتقرها ، قيل لقائل ذلك كيف تقول: أتته كتابي؟ فقال: أو ليس الكتاب بصحيفة ، وهذا قليل ؛ والتذكير (في مثله) [3] هو الأعرف ، ومثال المخبر عنه بالمؤنث قول الشاعر:

وقد خاب من كانت سريرته الغدر[4]

ونظيره قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ ﴾ [الأنعام: ٢٣] في قراءة من قرأ بالتاء ، والفعل مسند إلى قولهم ، والأصل أن يكون الفعل على حسب الاسم لا الخبر ، وهذا أولى من قول بعضهم: على معنى المقالة . قيل: وتأنيث الفعل إذا كان لمذكر أخبر عنه بمؤنث ليس مذهبًا للبصريين ، وإنما يجوز عندهم ضرورة ، والكوفيون يجيزون في سعة الكلام تأنيث اسم كان إذا كان مصدرًا مذكرًا ، وكان الخبر مؤنثًا مقدمًا عليه ، ومثال المضاف إلى مؤنث قول الشاعر:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت ::: أعاليها مر الرياح النواسم[5]

أنث تسفهت وهو مسند إلى مر ؛ لأنه مضاف إلى مؤنث يستقيم الكلام بحذفه ، فلو لم يستقم الكلام بالحذف ؛ لم يجز إلحاق التاء نحو: قام غلام هند ، واعلم أن المؤنث له مع الفعل المذكر المضاف إلى مؤنث أقسام:

الأول: أن يكون بعض مؤنث ، وهو مؤنث في المعنى كقول العرب: قطعت بعض أصابعه ؛ لأن

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٠٩ .

(٢) عجز بيت من الطويل ، وصدره: صددت فأطولت الصدود وقلما ، ونسب لعمر بن أبي ربيعة في الكتاب ١/ ١٢ .

(٣) سقط من ر .

(٤) عجز بيت من الطويل ، وصدره: ألم يك غدرًا ما فعلتم بشمعل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ١١١ .

(٥) البيت من الطويل لذى الرمة في ديوانه ٨٥ .

بعض الأصابع أصابع .

الثاني: كالأول ولكنه ليس مؤنثًا في المعنى كقولـه:

كما شرقت صدر القناة من الدم[١]

الثالث: ألاَّ يكون بعضًا لكنه شارك القسمين الأولين في جواز الحذف نحو:

تسفهت أعاليها مر الرياح[٢]

وزاد الفارسي رابعًا وهو أن يكون المضاف كلامًا أضيف إليه ومنه ﴿ **وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ** ﴾ [آل عمران: ٢٥] وزاد بعض المغاربة تأنيث المذكر إذا كان فيه علامة تأنيث نحو: قامت عنترة ، وعليه قولـه:

أبوك خليفة ولدته أخرى[٣]

وظاهر إطلاق النحويين أنه يجوز تأنيث المذكر المضاف إلى المؤنث مطلقًا ظاهرًا أو مضمرًا فعلى هذا يجوز: الأصابع قطعت بعضها ، وقال الفراء: ومن استجاز أن يقول:

كما أشرقت صدر القناة من الدم[٤]

لم يجز أن تقول: شرقت صدرها إذا كنى عنها .

ص: ولا تحذف غالبًا إن كان ضميرًا متصلاً مطلقًا أو ظاهرًا متصلاً حقيقي التأنيث غير مكسر ولا اسم جمع ولا جنس.

ش : أشار بقولـه: "غالبًا" إلى أنه قد ورد حذفها مع الضمير المجازي في قولـه:

ولا أرض أبقل إبقالها[٥]

وفي قولـه:

فإن الحوادث أودى بها[٦]

وفي قولـه:

إن السماحة والمروءة ضمنا ::: قبرًا بمرو على الطريق اللائح[٧]

وهذا ضرورة ، وأشار به أيضًا إلى حذفها مع ظاهر الحقيقي المتصل في قولهم: قال فلانة حكاه سيبويه[٨] ، ورده المبرد وأجازه الأخفش والرماني . قال المصنف[٩]: وعلى هذه اللغة جاء[١٠] قول

---

(١) عجز بيت من الطويل ، وصدره: وتشرق بالقول الذى قد أذعته ، وهو للأعشى في ديوانه ١٧٣ .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) شطر بيت من الوافر ، ولم أعثر عليه .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) عجز بيت من المتقارب ، وصدره: فلا مزنة ودقب ودقتها ، وهو لعامر بن جوين الطائى في شواهد المغنى ٣١٩ .
(٦) عجز بيت من المتقارب ، وصدره: فإما تريني ولى لمة ، وهو للأعشى في ديوانه ١٧١ .
(٧) البيت من الكامل ، ولم أعثر عليه .
(٨) الكتاب ٢/ ٣٨ .
(٩) شرح التسهيل ٢/ ١١١ .
(١٠) في ر: جاز .

لبيد:

تمـــنى ابنـــتاى أن يعـــيش أبوهمـــا ::: وهـــل أنـــا إلا مـــن ربـــيعة أو مضـــر[١]

لأن الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى مفرد بلا خلاف . انتهى .

فأثبـت أنهـا لغـة ، وقـال بعـض المغاربة: هو شاذ لا يجوز إلا حيث سمع ، ولا حجة في البيت لاحتمال أن يكون مضارعًا حذفُ منه إحدى التاءين ، وقولـه: "مطلقًا" أي سواء كان ضميرًا حقيقي التأنيـث نحـو: هـند قامـت ، أو مجازي التأنيث نحو: الشمس طلعت ، ومثال الظاهر الحقيقي التأنيث نحـو: قامت هند ، واحترز بقولـه متصلاً في القسمين من نحو: هند ما قام إلا هي ، وما قام إلا أنت ، فـإن لحـاق الـتاء في نحـوه ضـعيف ، وكـذا في الظاهر ، وسيأتي حكمه ، واحترز بحقيقي التأنيث من المجازي نحو: طلعت الشمس ، فيجوز فيه حذف التاء ، واحترز بقولـه: غير مكسر من نحو: الجوارى والهـنود فـيجوز فـيه الوجهـان ، وبقولـه: ولا اسم جمع من نحوه: نساء وفوج ، وبقولـه: ولا جنس كنسوة ، فيجوز في جميع ذلك: قـام وقامـت ، ودخـل الجنس فاعل نعم فيجوز نعم المرأة في لغة من لا يقول قالا فلانة .

ص: ولحاقها مع الحقيقي المقيد المفصول بغير إلا أجود، وإن فصل بها فبالعكس.

ش: مـثال الفصـل بغير إلا: قام اليوم هند ، ويجوز: قامت بالتاء ، وهو الأجود ، ومثال الفصل بـإلا: مـا قـام إلا هـند ، ويجوز: ما قامت بإلا وحذفها أجود . هذا اختيار المصنف[٢] . قال: وبعض النحويين لا يجيز ثبوتها مع الفصل بإلا إلا في الشعر كقولـه:

ومـــا برئـــت مـــن ريـــبة وذم ::: في حربـــنا إلا بـــنات العـــم[٣]

والصـحيح جـواز ثـبوتها في غـير الشعر ، ولكن على ضعـف ، ومنـه قراءة مـالك بن دينار وأبـي رجـاء والجحـدري بخـلاف عـنه: ﴿ فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ ﴾ [الأحقـاف: ٢٥] ذكـرها أبو الفتح ، وقال[٤]: إنها ضعيفة في العربية .

قـال الأخفـش: يقولون: ما جاءني إلا امرأة ، فيذكرون حملاً على المعنى في أحد ولا يؤنثون إلا في الشعر نحو قول الشاعر:

فما بقيت إلا الضلوع الجراشع[٥]

ص: وحكمهـــا مـــع جمع التكسير وشبهه، وجمع المذكر بالألف والتاء حكمها في الواحد المجازي التأنيث.

ش: فـيجوز إلحـاق الـتاء للفعـل المسـند إلى كـل واحـد ، وهذه الأصناف الثلاثة وتركها فجمع التكسـير كالـزيود والهنود ، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث ، والمراد بشبهه اسم الجمع في المذكر

---

(١) البيت من الطويل للبيد في ديوانه ٢١٣ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١١٤ .

(٣) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ١١٤ .

(٤) المحتسب ٢/ ٢٦٦ .

(٥) عجز بيت من الطويل ، وصدره: طوى النحر والأجزاء ما في غروضها ، وهو لذى الرمة في ديوانه ١٢٩٦ .

نحو: قوم ، والمؤنث نحو: فوج وجمع المذكر بالألف والتاء يشمل العاقل نحو: طلحات وغيره نحو: دريهمات .

ص: وحكمها مع التصحيح غير المذكور آنفًا حكمها مع واحده.

ش : غير المذكور و هو ما جمع بالواو والنون كالزيدون ، وما جمع بالألف والتاء من المؤنث نحو: الهندات فحكم كل منهما حكم واحده ، فلا تقول: قامت الزيدون كما لا تقول: قامت زيد ؛ بل يتعين التذكير ، ولا تقول: قام الهندات كما لا تقول: قام هند إلا على لغة قال فلانة[١] ، وأجاز الكوفيون إلحاق التاء مع جمع المذكر السالم فتقول: قامت الزيدون كما يجوز ذلك في التكسير ، والصحيح أنه لا يجوز إذا لم يسمع من كلامهم ، والقياس يأباه ؛ لأنه بمنزلة قام زيد وزيد ؛ وذلك لسلامة واحده ، وأجاز الكوفيون أيضًا تجريد الفعل مع جمع المؤنث بالألف والتاء كالتكسير يذكر على معنى الجمع ويؤنث على معنى الجماعة ، واختاره أبو على[٢] ، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ **إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ** ﴾ [الممتحنة: ١٠] وبقول الشاعر:

عشية قام النائحات وشققت ::: جيوب بأيدي مأتم وخدود[٣]

وأجيب عن الآية بأن التاء حذفت للفصل بالمفعول ، وأما البيت فشاذ نحو: قال فلانة أو روعى الموصوف المحذوف أى قام النساء النائحات .

ص: وحكمها مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء والإماء.

ش : فيجوز: قام البنون ، وقامت البنون . قال الشاعر:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد ::: يا بؤس للجهل ضرارًا لأقوام[٤]

وقامت البنات ، وقام البنات قال الشاعر:

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي ::: والطامعون إلي ثم تصدعوا[٥]

فحكم البنين كحكم الأبناء وحكم البنات كحكم الإماء في جواز الأمرين وذلك لتغير لفظ الواحد فيهما فأشبها التكسير .

ص: وتساويها في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة، ونون تأنيث الحرفية.

ش : الضمير في تساويها عائد إلى تاء التأنيث الساكنة فحيث قلت فعلت بالتاء لزومًا ؛ قلت تفعل بالتاء أيضًا لزومًا نحو: تقوم هند ، والنار تضطرم ، ومن قال: قال فلانة: يقول: يقول هند بالياء المثناة من أسفل ، وحيث جاز في الماضي فعلت وفعل ؛ جاز في المضارع تفعل ويفعل بالتاء والياء فتقول: تطلع الشمس ويطلع الشمس ، وتقوم اليوم هند ، ويقوم اليوم هند ، ونظيره:

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٨ .
(٢) التوطئة ١٥٦ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لأبى عطاء السندى في لسان العرب (أتم) .
(٤) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في الكتاب ١/ ٣٤٦ .
(٥) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في التصريح ١/ ٢٨٠ .

ولا أرض أبقل إبقالها[١]

في المضارع قولـه:

وهـل يـرجع التسليم أو يكشف العمى ::: ثـلاث الأثـافي والرسـوم البـلاقع[٢]

فإن أحد الفعلين مسند إلى ثلاث والآخر مسند إلى ضميره، والرواية فيهما بالياء، وهكذا حكم نـون الإنـاث الحرفية فـنقول: خـرجن أو يخرجن الهندات. قال المصنف[٣]: من التزم التاء في قامت هـند؛ لا يستغني في نحـو[٤]: قامت الهندات عن التاء والنون الحرفية، وهذه النون الحرفية من فروع لغة: أكلوني البراغيث، وسيأتي ذكرها.

ص: وقد يلحق الفعل المسند إلى ما ليس واحدًا من ظاهر، أو ضمير منفصل علامة كضميره.

ش: المـراد بمـا لـيس واحـدًا المثنى والجمـوع فـتقول: قاما الزيدان، ويقومان الزيدان، وقاموا الـزيدون، ويقومـون الـزيدون، وقمـن الهـندات، ومـن ورود ذلـك في التثنـية قولهـم: التقتا حلقتا البطان، وفي الحديث من كلام وائل بن حجر: "ووقعتا ركبتاه إلى الأرض" وفي الجمع قولـه:

يلومونـني في اشـتراء النخـيـ ::: ـل أهـلي فكـلهم ألـوم[٥]

وفي جمع المؤنث قولـه:

ولكـن ديـافيّ أبـوه وأمـه ::: بحـوران يعصـرن السـليط أقاربـه[٦]

وهـذا اللغـة يسـميها النحويون: لغة أكلوني البراغيث، واختلف النحويون فيما ورد من ذلك فذهـب بعضهم إلى أنها ضمائر وما بعدها بدل منها، وذهب آخرون إلى أنها ضمائر أيضًا وما بعدها مبتدأ، وهـي خـبر مقـدم، وهـذا لـيس بممتنع إذا كـان من سمع منه ذلك من غير أصحاب اللغة المذكـورة، وإمـا أن يحمـل جميع ذلـك عـلى أن الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح، بل الصحيح أنها حروف دالة على التثنية والجمع لنقل أئمة العربية أنها لغة قوم من العرب مخصوصين.

قـال سـيبويه: واعـلم أن مـن العـرب مـن يقـول: ضـربوني قومك، وضرباني أخواك وحكى البصـريون أن أصحاب هذه اللغة هم طيّ يلزمون العلامة أبدًا، ولا يفارقونها، وحكى أيضًا بعض الرواة أنها من لغة أزد شنوءة، ولو كانت ضمائر كما زعم بعضهم؛ لما اختص به قوم دون قوم.

فرع: لو فككت التثنية أو الجمع أو عطفت لامتناع التثنية أو الجمع نحو: قام زيد وزيد، أو قام زيـد وعمرو، وقال ابن هشام: لا يجوز الإثبات بالعلامة المذكورة، وليس بصحيح؛ بل السماع يرد عليه كقول الشاعر:

تـولى قـتال المـارقين بسـيفه ::: وقـد أسـلماه مـبعد وحمـيم[٧]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) البيت من الطويل لذى الرمة في ديوانه ٥٠.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١١٥.

(٤) سقط من ر.

(٥) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨.

(٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٦.

(٧) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٩٦.

وقولــه: "من ظاهــر" قد مثل ، "أو ضمير منفصل" مثاله: الزيدان ما قاما إلا هما ، والزيدون ما قاموا إلا هم ، والهندات ما قمن إلا هن ، وقال السهيلي: ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يـدل على كثرة هذه اللغة وجودتها ، وذكر آثارًا منها قولـه ﷺ : «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالــنهار**»[١] أخرجه مالك في الموطأ ثم قال: لكني أقول في حديث مالك أن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولاً مجردًا فقال فيه: «**إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم**» .

ص: ويضمر جوازًا فعل الفاعل المشعر به ما قبله، والمجاب به نفي أو استفهام.

ش : مـثال المشعر به ما قبله قولـه تعالى: ﴿ **يُسَبِّحُ لَــه فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ** ﴾ [النور: ٣٦ ، ٣٧] أي: يسبحه ، ومنه قول الشاعر:

ليبك يزيد ضارع لخصومه[٢]

أي: يبكـيه ضـارع ، وشرط المصنف في جواز مثل ذلك ألا يلتبس بالنائب عن الفاعل فلو قيل: يـوعظ في المسجد رجال على معنى يعظ رجال ؛ لم يجز ، ولو قيل: يوعظ في المسجد رجال زيد ؛ جاز لعـدم اللـبس ، ومـا ذهب إليه المصنف من جواز القياس على ذلك هو مذهب الجرمي وابن جني[٣] فـيجوز عـندهم: أكـل الطعـام زيـد ، وشـرب المـاء عمرو ، ومذهب جمهور النحويين أنه لا ينقاس ، والآيـة تحـتمل أن يكـون "رجال خبر مبتدأ محذوف أي: المسبح رجال ، وكذا البيت أي الباكي ضارع كذا خرجه صاحب البسيط ، وقيل: يزيد منادي ، وضارع نائب الفاعل ، وأجاز بعض النحويين: زيد عمـرو على تقدير: ليضرب زيد عمرًا ، وقد منع سيبويه ذلك ، وإن لم يلتبس لاستدعائه إضمار فعل آخـر أي: قل ليضرب فكثر الإضمار ، ومثال المجاب به نفى أو استفهام: بلى زيد . في جواب ما جاء أحـد ، ونعم زيد في جواب هل أتى أحد؟ فالمجاب في ذلك مرفوع بفعل مقدر ؛ لأنه جواب جملة قدم فيها الفعل ، وحق الجواب أن يشاكل ما هو جواب لـه .

قـال المصنف[٤]: والحكم بالابتداء على المجاب به نفى أو استفام غير ممتنع ؛ لأن مشاكلة الجواب لمـا هـو جـواب لــه في اللفـظ غـير لازمـة ؛ بـل قـد يكتفـى فـيه بمـراعاة المعنـى ، ومـنه قـراءة أبي عمرو ﴿ **سَيَقُولُونَ لِلَّهِ** ﴾ [المؤمنون: ٨٩] جوابًا لقولـه ﴿ **مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَمَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ [المؤمنون: ٨٨] فـإن كانـت جملة الاستفهام مؤخرًا فيها الفعل فحق الجواب من جهة القياس أن يؤخر فيه الفعـل لتشاكل الجملتان لولا أن الاستعمال بخلافه فلا يجيء مكملاً إلا والفعل فيه مقدم على الاسم نحـو: ﴿ **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ** ﴾ [الزخرف: ٩] ، ﴿ **مَاذَا أُحِلَّ لَهُــمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ** ﴾ [المائدة: ٤] ﴿ **مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي** ﴾ [يس: ٧٨ ، ٧٩] وينبغـي إذا اقتصر في الجـواب على الاسم أن يقدر الفعل متقدمًا[٥] ؛ لأن المكمل أصل ، والمختصر فــرع فيــسلك بالفــرع ســبيل الأصــل ، ولأن مــوافقة العــرب بتقديــر الفعــل متيقــنه

---

(١) رواه أحمد في المسند ٥/ ٤٢٨ .

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: ومختبط مما تطيح الطوائح ، منسوب لعديدين في التصريح ١/ ٢٧٤ .

(٣) الهمع ١/ ٥١٥ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٢٠ ، ١٢١ .

(٥) في ر: مقدما .

وموافقتهم بتقدير تأخيره مشكوك فيها ، فلا عدول عن تقدير التقديم . انتهى .

ص: ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه، ويرفع توهم الحذف إن خفي الفاعل جعله مصدرًا منويًّا ونحو ذلك.

ش : مثال حذفه مع رافعه المدلول عليه: بلى زيدًا في جواب من أكرم؟ وذلك كثير ، ومذهب الكسائي: جواز حذف الفاعل وحده في باب التنازع وفي غيره ، واستدل بظواهر آيات وأبيات ، ولا حجة له في ذلك ؛ لأن كل موضع ادعى فيه الحذف ؛ يمكن فيه الإضمار كقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ** ﴾ [يوسف: ٣٥] أي بدا لهم بداء كما قال:

بدا لك في تلك القلوص بداء

قال المصنف[١]: ولا يجوز مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل حتى يشعر برأي مثل (ظهر)[٢] وبان وتبين ، أو يكون الفعل فعل استثناء كقاموا عدا زيدًا ، وخلا عمرًا ، وحاشا بكرًا أي: جاوز قيامهم زيدًا . انتهى .

وما ذهب إليه في أفعال الاستثناء مذهب غريب ، وسيأتي تحقيقه في بابه إن شاء الله تعالى ، وقد خرج الشيخ أثير الدين الآية على تخريج حسن ، وهو أن يكون الفاعل ضمير المصدر المفهوم من قوله: ﴿ **لَيُسْجَنُنَّ** ﴾ [يوسف: ٣٢] وقوله: ﴿ **قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ** ﴾ [يوسف: ٣٣] .

وقوله: "أو نحو ذلك" مثال قوله تعالى: ﴿ **إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا** ﴾ [النور: ٤٠] ففاعل أخرج ضمير الواقع في البحر الموصوف ولم يجر له ذكر ، ولكن سياق الكلام يدل عليه . قاله المصنف[٣] . وقال غيره: بل هو عائد على محذوف مضاف إلى ظلمات التقدير: أو كذي ظلمات قال المصنف[٤]: ومثله قوله - عليه السلام: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**»[٥] أي: ولا يشرب الخمر شاربها .

* * *

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٢ .
(٢) سقطت من ر .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٢٣ .
(٤) السابق الجزء والصفحة .
(٥) التاج الجامع للأصول ١/ ١٣٤ .

باب: النائب عن الفاعل

ش: هذا اصطلاح المصنف في ترجمة باب المفعول الذي لم يسم فاعله، ولا مشاحة في الاصطلاح.

ص: قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي جوازًا أو وجوبًا.

ش: الغرض اللفظي نحو: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ﴾ [الحج: ٦٠] وموافقة المسبوق السابق كقول بعض الفصحاء: "من طابت سريرته؛ حمدت سيرته"[١] وإصلاح النظم كقول الأعشى:

علّقتها عرضًا وعلقت رجلاً ::: غيري وعلق أخرى ذلك الرجل[٢]

والمعنوي: العلم به نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النساء: ٢٨] والجهل به نحو: "ضرب زيد إذا لم يعرف من ضربه وألاَّ يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ﴾ [النساء: ٨٦] وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقوله - عليه السلام: **«من ابتلى[٣] منكم بهذه القاذورات»**[٤] وتعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة الفاعل نحو: طعن عمر، والستر على الفاعل خوفًا من أو عليه فهذه عشرة أشياء ذكرها المصنف[٥]. وقوله: "جوازًا" أي: إن لم يكن في مثلٍ أو جار مجراه، وقوله: "أو وجوبًا" أي إن كان في أحدهما.

ص: فينوب عنه جاريًا مجراه في كل ما له مفعول به.

ش: قوله: "في كل ما له" يشمل أحكام الفاعل من الرفع، ووجوب التأخير، وتنزله منزلة الجزء، وامتناع الحذف؛ لكنه لا يجري في العامل؛ لأن نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل واسم المفعول، وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بالفعل وحرفٍ مصدري خلاف، ومثال المفعول به: ضرب زيد، ونيابته متفق عليها.

ص: أو جار ومجرور.

ش: مثاله: سير بزيد، وغضب على عمرو، وظاهر كلامه أن الجار والمجرور معًا في موضع الرفع. قيل: وهذا لم يذهب إليه أحد، ومذهب البصريين أن المجرور في موضع رفع بالفعل، وسواء عندهم أكان الحرف زائدًا نحو: ما ضرب من أحد، أم غير زائد نحو: سير بزيد، وذهب الكوفيون وبعض البصريين، أن ذلك لا يجوز إلا فيما فيه حرف الجر زائد، وأما إذا كان غير زائد؛ فلا يجوز ذلك، واختلف هؤلاء في الذي يقوم مقام الفاعل إذا كان الحرف غير زائد على أربعة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين - ونصّ بعضهم على أنه ابن درستويه[٦]: أنه ضمير عائد على المصدر

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٢٥.
(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ٥٧.
(٣) في ر: بلى.
(٤) رواه مالك في الموطأ في كتاب الحدود برقم: ١٢.
(٥) شرح التسهيل ٢/ ١٢٥، ١٢٦.
(٦) الهمع ١/ ٥٢٣.

المفهوم من الفعل ، وإليه ذهب السهيلي وتلميذه الرندي[١] ، ويبطله أن العرب تقول: سير بزيد مسيرًا بنصب المصدر .

الثاني: مذهب الكسائي وهشام[٢]:

أنه ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعلاه مبهمًا من حيث كان محتملاً ؛ لأن يراد به ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان ، ولم يقم دليل على أن المراد بعض ذلك دون بعض .

الثالث - مذهب الفراء[٣]: أن حرف الجر في موضع رفع ، وهذا مبني على مذهبه في نحو: مررت بعمرو فالباء عنده في موضع نصب ، ومذهب البصريين أن موضع[٤] المجرور في موضوع نصب ، وذهب قوم إلى أن قولك: سير بزيد هو على إضمار الطريق ؛ لأن السير لا يكون إلا في مكان ، والمعنى قطع به طريق .

تنبيه: حكى أبو جعفر النحاس[٥] اتفاق النحويين على أن هذا الجار والمجرور في نحو: سير بزيد لا يتقدم ، وعلة ذلك - عند البصريين - نيابته عن الفاعل ، وعند الكوفيين أنه صلة فلا يتقدم ، وخالف السهيلي[٦] فقال مستدلاً على مذهبه السابق ، ولأنه لو كان في موضع الفاعل ؛ لما جاز بزيد سير ، وعن زيد سئل ، وفي التنزيل ﴿ **كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً** ﴾ [الإسراء: ٣٦] ورد عليه بالإجماع . وقال ابن أصبغ[٧]: هي جائزة في القياس ، يعني التقديم .

فرع: إذا جر المفعول له فقيل: لا يجوز أن ينوب عن الفاعل ، وهو رأي أبي علي وابن جنى[٨] ولذلك لم يكن في قوله:

يغضي حياء ويغضي من مهابته[٩]

مفعولاً لم يسم فاعله أعني من مهابته ، وقيل: يجوز ذلك ، وأما إذا كان منصوبًا ؛ فلا يجوز ، وقال ابن الخباز في شرح الجزولية: حروف الجر فوضى في جواز بناء الفعل لها إلا ما استثنيته لك ، ولم يتعرض أحد لهذا فمن ذلك: اللام التي للتعليل لا يجوز بناء الفعل لها ، وكذلك الباء ، ومن إذا أفادتا ذلك ، ومن ذلك رب ؛ لأن لها صدر الكلام ، ومن ذلك مذ ومنذ ؛ لأنهما ضعيفتا التصرف . انتهى .

وقال ابن إياز: وأقول أخل - رحمه الله - بالباء الحالية كقولك: خرج زيد بثيابه ، فإنها لا تقوم مقام الفاعل ؛ كما أن الأصل الذي ينوب عنه كذلك ، وأخل بحاشا وعدا وخلا إذا جردن وكن

---

(١) السابق الجزء والصفحة .
(٢) الهمع ١/ ٥٢٤ .
(٣) السابق الجزء والصفحة .
(٤) سقط من ر .
(٥) الارتشاف ٢/ ١٩٣ .
(٦) الارتشاف ٢/ ١٩٣ .
(٧) الارتشاف ٢/ ١٩٣ .
(٨) الارتشاف ٢/ ١٩٣ .
(٩) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: فلا يكلم إلا حين يبتسم ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٧٩ .

للاستثناء ، وأخل بالمميز إذا كان معه من كقولك: طبت من نفس ، فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضًا فاعرفه .

ص: أو مصدر لغير مجرد التوكيد ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل.

ش : مثال الملفوظ به: سير بزيد[1] سير طويل ، ومثال المدلول عليه بغير العامل قولك[2]: بلى سير لمن قال: ما سير سير شديد ، واحترز بقوله: "لغير مجرد التوكيد" من نحو: قام زيد قيامًا فلا يجوز: قيم قيامًا لعدم الفائدة ، فإن كان مختصًا بنوع ما من الاختصاص بتحديد العدد ، والاختصاص بالوصف ، أو الإضافة ، أو كونه اسم نوع ؛ جاز ذلك ، وأجاز سيبويه اختصاص المصدر بنعت مقدر فتقول: سير بزيد سيرًا إذا أردت به نوعًا من السير فتحذف الصفة لفهم المعنى ، وقال ابن عصفور: إن هذا مما انفرد به سيبويه وحكاه غيره عن أبي العباس ، وقال غيره: يجوز إذا كان جمع سيره . وقال ابن أبي الربيع[3]: إذا كان المصدر مؤكدًا ؛ لم يبن له الفعل إلا أن يعلق به ظرف غير متصرف نحو: حيل دونك قال تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٥٤] النائب مضمر يعود على المصدر المفهوم من حيل ، واحترز بقوله: "مدلول عليه بغير عامل" من نحو قولك: جلس أو ضرب وأنت تريد هو أي: جلوس وضرب ، وذلك ؛ لأن الفعل إنما يدل على المصدر الذي هو لمجرد التوكيد ، وهو لا ينوب ملفوظًا به فكيف ينوب منويًا ، وفي كلام ابن طاهر إشعار بجوازه ؛ لأنه قال: وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر ، وهو مذهب سيبويه . قال ابن خروف[4]: لا يجيز أحد من النحويين بناء الفعل لما لم يسم فاعله على إضمار المصدر المؤكد . لا يجيز أحد: قعد وضحك من غير شيء يكون بعد هذا ؛ ثم ادعاؤه أنه مذهب سيبويه فاسد ؛ لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد في هذا الباب ، والذي أجازه سيبويه لا يمنعه بشر ، وهو إضمار المصدر المقصود مثل أن يقال لمتوقع القعود: قد قعد ، ولمتوقع السفر: قد سوفر أي: قعد القعود ، وسوفر السفر الذي ينتظر وقوعه ، والفعل لا يدل على هذا النوع ، والدال عليه أمر آخر . انتهى .

ومذهب أكثر النحويين من البصريين والكوفيين: أنه لا يجوز بناء الفعل للمفعول إذا لم يكن له معمول غير الفاعل ؛ فلا يجوز في جلس زيد ؛ جلس ، ولا في ضرب زيد: ضرب ، وما نسبه الزجاجي إلى سيبويه من إجازة ذلك غلط عليه ، وزعم الكسائي وهشام أن ذلك يجوز على أن الفعل مجهول يحتمل المصدر والزمان والمكان ، ولم يعلم أيها هو ، وأجاز ذلك الفراء على أن الفعل فارغ لا شيء فيه .

قال ابن السيد[5]: والأشبه في هذا لمن أجازه أن يضمر مصدر الفعل ؛ لأن الفعل يدل على مصدره كما قال الزجاجي . انتهى . ويشهد لمن أجاز قول الشاعر:

---

(١) سقط من ر .
(٢) سقط من ر .
(٣) الارتشاف ٢/ ١٨٩ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٢٧ .
(٥) الهمع ١/ ٥٢٥ .

وقالــت مــتى يــبخل علــيك ويعــتلك ::: يســؤك وإن يكشــف غــرامك تدرب[1]

فيعتلك لازم مبني للمفعول ولا مفعول له ظاهر، ولا يجوز أن يكون المفعول عليك محذوفة؛ لأن نائب الفاعل لا يحذف، وأهمل المصنف هنا شرطًا في المصدر وهو: أن يكون متصرفًا احترازًا من نحو: معاذ الله وريحانة وسبحان الله وعمرك الله؛ لأن العرب التزمت فيها النصب، وقد نبه المصنف عليه في هذا الكتاب، وقال ابن إياز: المختار نقل المصدر عند إقامته مقام الفاعل، وجعله كالمفعول به ثم قال: وبعضهم لا يرى ذلك. انتهى.

ص: أو ظرف مختص متصرف، وفي نيابة غير متصرف أو غير ملفوظ به خلاف.

ش: مثال المختص المتصرف من الزمان: سير وقت طيب، ومن المكان: جلس مكان بعيد، واحترز من غير المختص فإنه لا يقام مقام الفاعل فلا يقال: سير وقت، ولا جلس مكان، واحترز من غير المتصرف، وهو ما لزم الظرفية نحو: سحر معينًا، ونحو: ثم فلا يقال: سير سحر، ولا جلس ثمة قال المصنف[2]: وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف نحو أن تقول: جلس عندك، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف، وأجاز ابن السراج[3] نيابة الظرف المنوي. انتهى. وهذا هو الخلاف المشار إليه.

ص: ولا يمتنع نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل.

ش: لم يتعرض المصنف لشرح هذه المسألة، ومثالها: اخترت زيدًا الرجال، فزيدًا منصوب بنفس الفعل فتقول: اختير زيد الرجالَ، ويجوز نيابة المنصوب لسقوط الجار أيضًا؛ فتقول: اختير الرجال زيدًا برفع الرجال، وهذا مذهب الفراء، ومذهبه: أنه لا يجوز نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل فكما لا تجوز عندهم نيابة المقيد بالحرف لفظًا مع وجود المصرح؛ فكذلك لا تجوز نيابة المقيد بالحرف تقديرًا، وقال ابن أبي الربيع: لا يجوز: أمر الخير زيدًا إلا على القلب.

ص: ولا نيابة غير المفعول به وهو موجود وفاقًا للأخفش والكوفيين.

ش: لا يجوز عند البصريين أن ينوب غير المفعول به من مصدر أو ظرف أو مجرور مع وجوده، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون.

قال المصنف[4]: وبقولهم أقول مع أنه وارد عن العرب، واستدل مجيز ذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿ليجزِي قومًا بما كانوا يكسبون﴾ [الجاثية: ١٤] [5] وقال الأخفش[6] في ضرب الضرب الشديد زيدًا، وضرب اليومان زيدًا، وضرب مكانك زيد، ونقل بعض المغاربة عن الأخفش شرطًا في إقامة غير المفعول به مع وجوده وهو: أن يتقدم على المفعول به، فإن تأخر؛ لم يجز أن يقام إلا المفعول به،

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٤٢.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٧، ١٢٨ مع تقديم وتأخير في العبارة.
(٣) الأصول ١/ ٨٠، ٨١.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٢٨.
(٥) والقراءة في الإتحاف ٣٩٠.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ١٢٩.

وعلى هذا فلا يكون كمذهب الكوفيين، وتكون المذاهب ثلاثة، وقد ورد شواهد كثيرة تدل على صحة ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون نثرًا ونظمًا، وتأول المانعون ما ورد من ذلك، وأما الأبيات فتحمل على الضرورة، أو تؤول، وتؤولت قراءة أبي جعفر على وجهين:

أحدهما: أن يكون التقدير: ليجزي الجزاء، وقومًا مفعول بفعل مقدر أي: يجزيه قومًا.

والثاني: أن يكون التقدير: ليجزي الخير قومًا. والخير مفعول به؛ لأن هذا الفعل يتعدي إلى اثنين فأضمر الأول.

مسألة: إذا عدم المفعول به؛ قال الجزولي[١]: تساوت مراتب البواقي، واختار ابن عصفور[٢] إقامة المصدر، وقيل: يختار إقامة المجرور، وهو اختيار ابن معط[٣]، والشيخ أثير الدين[٤] إقامة ظرف المكان؛ لأنه أقرب إلى المفعول به؛ لأن دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان، وأما المجرور؛ فقد اختلف النحويون في جواز إقامته.

ص: ولا يمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقًا إن أمن اللبس، ولم يكن جملة أو شبهها خلافًا لمن أطلق المنع في باب ظن وأعلم.

ش: نيابة المفعول الأول من كل باب جائزة بلا خلاف، وكذا نيابة الثاني في باب كسى.

قال المصنف[٥]: لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين في باب أعطى إذا أمن اللبس نحو: أعطيت زيد درهمًا، ولا في منعها إذا خيف اللبس نحو: أعطيت زيدًا عمرًا. انتهى.

ونقل أبو ذر مصعب بن أبي بكر عن أبي على الفارسي أنه لا يجيز إقامة الثاني وهو نكرة مع وجود الأول وهو معرفة إذا أمن اللبس.

قال ابن هشام: لا أعرف هذا المذهب لأبي على إلا من قول أبي ذر، وعن الكوفيين أنه يقبح إقامة نحو: أعطى زيد درهمًا فإن كان معرفة كالأول؛ فهما في الحسن سواء، والبصريون: إقامة الأول عندهم أحسن، وذهب الفراء وابن كيسان إلى أن المفعول الثاني في نحو: أعطيت زيدًا درهمًا ليس منصوبًا بأعطيت؛ بل بفعل مقدر تقديره: قبل أو أخذ درهمًا، فعلى مذهب هذين لا يجوز أن يقام الثاني مقام الفاعل، وزعم بعض النحويين أن أعطى وبابها إذا بنيت للمفعول؛ لم ينتصب الثاني بها؛ بل يبقى منصوبًا بفعل الفاعل على أصله، وإذا كان نصبه كذلك فكيف يجوز أن يقام مقام الفاعل، وزعم بعض النحويين أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسم فاعله، وهذه المذاهب - وإن كانت ضعيفة - تقدح في قول المصنف: "لا خلاف" وأما نيابة الثاني من باب ظن فمنعها بعضهم، وهو اختيار الجزولي[٦] وابن هشام الخضراوي[٧]، وذهب قوم إلى جواز ذلك إن أمن

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٧٣.
(٢) الارتشاف ٢/ ١٩٤.
(٣) الفصول الخمسون ١٧٧.
(٤) الارتشاف ٢/ ١٩٤.
(٥) شرح التسهيل ٢/ ١٢٨.
(٦) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٧٤.
(٧) الارتشاف ١/ ١٨٧.

اللبس ولم تكن جملة ولا شبيهًا بالجملة لكن إقامة الأول أولى ، وشرط بعضهم في جواز نيابته ألا يكون نكرة فلا يجوز: ظن قائم زيدًا فإن عدم المفعول الأول وبقيت الجملة ؛ فمقتضى مذهب الكوفيين جواز ذلك فتقول: علم أيهم أخوك ، وقد أجاز ذلك السيرافي والنحاس[١] في ترجمة سيبويه: هذا باب ما الكلم في العربية إذا جعلت ما استفهامًا ، ومنع ذلك الفارسي[٢] في التعاليق ، وإذا أقيم أحدهما ، وبقي الآخر منصوبًا ؛ اختلفوا في ناصبه فمذهب سيبويه - والحذاق: أنه منصوب بتعدي فعل المفعول إليه ، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب بالنصب الذي كان له قبل أن يبنى للمفعول ، وهو اختيار الزمخشري[٣] . قال: إنما ينتصب بتعدي فعل الفاعل إليه فلما زال ؛ بقي على ما كان عليه قيل: ورده ابن عصفور ، وسماه الزجاجي: خبر ما لم يسم فاعله في جمله ، ففهم ابن عصفور أنه مذهب ثالث ، ورد عليه بأنا لا نسمي خبرًا إلا ما في الأصل خبر المبتدأ لا ما جاء منصوبًا بعد مرفوع ، وليس بخبر في الأصل .

قيل: وليس كما فهم ابن عصفور ؛ لأن الزجاجي لم يذكر ذلك في جمله إلا تقريبًا على المبتدئ ، لا أنه اختيار له ومذهب .

وأما باب أعلم فأكثر النحويين يمنع فيه نيابة الثاني والثالث ؛ لأن الأول مفعول صحيح ، والثاني مبتدأ وخبر ، واختاره ابن عصفور ، وأجاز قوم نيابة الثاني إذا أمن اللبس ، واختاره المصنف[٤] ، وأما الثالث فيفهم من كلام المصنف جواز نيابته ، وذكر ابن هشام الخضراوي[٥] الاتفاق على أنه لا يجوز في باب أعلم إقامة الثالث ، وذكر صاحب المخترع[٦] جواز ذلك عن بعضهم .

ص: ولا ينوب خبر كان المفرد خلافًا للفراء.

ش : قال المصنف[٧]: حكى السيرافي في شرح الكتاب أن الفراء يجيز: كين أخوك في كان زيد أخاك ، وزعم أنه ليس من كلام العرب ، ورد عليه بأن قيل: هو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزامه وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدر . انتهى .

ونقول: اختلف النحويون في كان الناقصة ، فقال الفارسي: لا يجوز بناؤها لما يسم فاعله مطلقًا ، وأجاز ذلك سيبويه والسيرافي والكوفيون .

قال سيبويه[٨] ما نصه: وتقول: كناهم كما تقول: ضربنا وتقوم: إذا لم نكنهم فمن ذا يكنهم ، كما تقول: إذا لم نضربهم فمن ذا يضربهم ثم قال: هو كائن ومكون كما كان ضارب ، ومضروب فقول سيبويه: مكون إنما هو مفعول من كين ، وأشكل كلام سيبويه على الناس ، وأما السيرافي

---

(١) الارتشاف ٢/ ١٨٧ .
(٢) الارتشاف ٢/ ١٨٧ .
(٣) الهمع ١/ ٥٢٤ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٢٩ .
(٥) الارتشاف ٢/ ١٨٨ .
(٦) السابق الجزء والصفحة وصاحب المخترع هو الزجاجي ، وكتابه المخترع في القوافي .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ١٣٠ .
(٨) الكتاب ١/ ٤٦ .

فذهب إلى أنها إذا بنيت للمفعول ؛ حذف اسمها وانحذف لحذفه خبرها ، وأقيم ضمير مصدرها مقام المحذوف ، ورده ابن عصفور بأن الصحيح[1] أنه ليس لها مصدر ، واختار ابن خروف مذهب السيرافي ، واختار ابن عصفور أنها تبنى للمفعول بأن يحذف اسمها وخبرها ، ويقام ظرف أو مجرور .

قال: وإنما ذكر سيبويه مكون خاصة ولم يذكر مكون فيه ؛ لأنه أراد أن يبين كيفية بناء المفعول منه ، فإذا أردت التكلم بالمفعول ؛ لم يكن بد من التكلم ، وأما الكوفيون فأجازوا في كان عبدالله قائمًا: كين قائم ، وقد نقله المصنف[2] عن الفراء فإن كان خبرها جملة فسيأتي الكلام عليه .

ص: ولا مميز خلافًا للكسائي.

ش : قال المصنف[3]: أجاز الكسائي في امتلأت الدار رجالاً . امتلئ رجال ، وحكى خذه مطيوبة به نفس ، ومن الموجوع رأسه والمسفوه رأيه والموقوف أمره . انتهى .

وقال ابن عصفور[4] بعد أن ذكر أن التمييز لا يقام مقام الفاعل فأما قوله: ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص: ٥٨] و ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة: ١٣٠] وأمثالهما . فالفراء يقول: هو ينتصب بتحويل الفعل عنه في الأصل: بطرت معيشتها وسفهت نفسه والناصب له الحديث والمحدث عنه ، ولم يجز إقامتها مقام الفاعل ، وذهب الكسائي[5] إلى أنه منتصب على التشبيه بالمفعول به ، وانتصب بخروجه عن الوصف كغيره من المنصوبات ، وأجاز أن يقام الفاعل ، ولم يجز تقديمه فلم يجز: نفسه سفه زيد . انتهى .

وهو مخالف لنقل المصنف ، ووافق المصنف في نقل إقامة التمييز الكسائي وابن أصبغ والصفار ، وزاد نقله عن هشام ، ونقل الصفار[6] عن الكسائي جواز التقديم في نحو: وجع رأسه وسفه رأيه وهو خلاف ما نقل ابن عصفور .

ص: ولا يجوز كين يقام، ولا جُعل يفعل خلافًا له وللفراء.

ش : إذا كان خبر كان جملة اسمية ؛ لم يجز بناؤها للمفعول نحو: كان زيد وجهه حسن ، وكان زيد أبوه منطلق ؛ لأن الجملة لا تقوم مقام الفاعل ، وكذا لو كان فعلاً رافعًا للظاهر نحو: كان زيد يحسن وجهه . قال النحاس: لم يجز في كل قول .

وفرق الكوفيون بين هذا وبين: كان يقوم ، فإن كان الخبر فعلاً مضارعًا رافعًا ضمير اسمها ، أو فعلاً ماضيًا كذلك نحو: كان زيد يقوم ، أو كان زيد قام . فذهب الكسائي والفراء[7] إلى جواز بنائها للمفعول ، فتقول: كين يقام ببناء كل من الفعلين ، وكذلك جُعل يُفعل في جعل زيد يفعل ببناء الفعلين ؛ لأن جعل المذكورة من أفعال المقاربة فلها حكم كان ، والفراء لا يقدر في الفعل شيئًا . قال:

---

(١) سقطت من ر .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٣٠ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٣٠ .
(٤) الارتشاف ٢/ ١٩٣ .
(٥) الارتشاف ٢/ ١٩٤ .
(٦) الارتشاف ٢/ ١٩٤ .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ١٣٠ .

لأنـه إذا ترك من كان ؛ لم يثبت من يقوم ؛ لأنهما جميعًا فعلان لاسم واحد ، ومقتضى قول الكسائي أنه يقدر فيهما ضميرًا مجهولاً ، ونقل الكسائي أنه يقول: كان يقام يجعل في كان ضميرًا مجهولاً ، ويرد يفعـل على يفعل ويجعل فيه مجهولاً آخر . وقال هشام: كين يقام ، وكان يقام إن شئت ألزمت الأول مـا يلـزم الـثاني ، وتجعل فيهما جميعًا مجهولاً ، وإن شئت تركت الأول على حاله ، وأجاز الفراء[1]: كين قيم في كان زيد قام ، ولا يقدر في الفعل شيئًا ، وأما البصريون فلا يجوز عندهم شيء من ذلك ، والله أعلم .

فصل: يضم مطلقًا أول فعل النائب.

ش : أي سواء كان مضارعًا أم ماضيًا نحو: ضرب زيد ، ويضرب .

ص: ومع ثانيه إن كان ماضيًا مزيدًا أولـه تاء، أو مع ثالثه إن افتتح بهمزة وصل.

ش : أي: ويضـم أولـه مـع ثانـيه نحو: تُعلم العلم ، وتعجل وتضورب وتشوطن ، وتنقلب تاء تفعيل وألف تفاعل واوًا كما انقلبتا في فيعل وفاعل ، ومثال ضم ثالثه: انطلق .

ص: وحـرك مـا قبل الآخر لفظًا إن سلم من إعلال وإدغام، وإلا فتقديرًا بكسر إن كان الفعل ماضيًا، وبفتح إن كان مضارعًا.

ش : مـثال ذلـك لفظًـا: ضُـرب ويضـرب بكسـر الـراء في الماضي وبفتحها في المضارع ، ومثاله تقديـرًا في المعتل: قام وباع: قيم وبيع ، ويقام ويباع بإسكان ما قبل الآخر لفظًا وهو متحرك تقديرًا ، ومـثال المدغـم: ردّ وشـدّ تقـول فـيهما: رد وشد والأصل: ردد وشدد فأدغم في المضارع يرد ويشد والأصل: يردد ويشدد فأدغم أيضًا ، ونقلت حركة المدغم إلى الساكن قبله .

ص: وإن اعتلت عين الماضي ثلاثيًا أو على انفعل، أو افتعل؛ كسر ما قبلها بإخلاص أو إشمام ضم، وربما أخلص ضمـًا.

ش : مـثال الـثلاثي: قـال وباع ، ومثال انفعل: انقاد ، وافتعل: اختار ، وذكر في جميع ذلك ثلاثة أوجه: كسر ما قبلها بإخلاص فتقول: قيل وبيع وانقيد واختير ، والأصل في قيل: قول فنقلت كسرة الـواو اسـتثقالاً إلى القـاف بعـد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وأصل بيع: بُيع فنقلـت كسـرة الـياء اسـتثقالاً إلى الـباء بعد سلب حركتها ، وأصل انقيد: انقود ففعل فيه ما فعل في قيل ، وأصل اختير: اختير ففعل فيه ما فعل في بيع .

الثاني: كسـر ما قبل العين بإشمام ، وقرأ بهذا الوجه من السبعة: نافع وابن عامر والكسائي في نحـو: ﴿ وَغِـيضَ ﴾ [هـود: ٤٤] و ﴿ سِيءَ ﴾ [هود: ٧٧] والمراد بالإشمام هنا أن تشاب الكسرة شيئًا من صـوت الضـمة ، ولـيس هـو المذكـور في الوقـف ؛ لأن ذلـك لا يمكن هنا ، والإشمام مسموع هنا ، وهناك غير مسموع هذا هو المفهوم من كلام سيبويه .

الثالث: إخلاص الضم فإن كانت العين واوًا ؛ سلمت نحو: قول ، وإن كانت ياء ؛ انقلبت واوًا لانضـمام مـا قبـلها نحو: بوع ، وهذه لغة فقعس ودبير وهما من فصحاء بني أسد ، وهي موجودة في

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٣٠ .

لغة هذيل وعليها قول الشاعر:

ليت شبابًا بوع فاشتريت[١]

وقول الآخر:

حوكت على نولين إذ تحاك[٢]

وكلام المصنف[٣] يدل على جواز اللغات الثلاث في انقاد واختار وهو موافق لما نقله ابن عصفور والأبذي، وزعم بعض المتأخرين أنه لا يجوز في الزائد على ثلاثة إلا اللغة الأولى.

ص: ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس.

ش: قال المصنف[٤]: لا يجوز إخلاص الكسر، ولا إخلاص الضم إذا أسند الفعل إلى تاء الضمير أو نونه إلا بشرط ألا يلتبس فعل المفعول بفعل الفاعل، بل يتعين عند خوف الالتباس إشمام الكسرة ضمًّا، ومثال ما يخاف [فيه الالتباس قولك في بيع العبد: بعت يا عبد، وفي عوق الطالب: عقت يا طالب، فإن هذا ونحوه لا يعلم كون][٥] المخاطب منه مفعولاً إذا أخلصت الكسرة فيما عينه ياء، والضمة فيما عينه واو؛ بل الذي يتبادر إلى ذهن السامع كون المسند إليه فاعلاً، والمراد كونه مفعولاً ولا يفهم ذلك إلا بالإشمام فوجب التزامه في مثل هذا، وفي التزامه الإشمام نظر؛ لأن إخلاص الضم فيما عينه ياء لا يلبس، وإخلاص الكسرة فيما عينه واو لا يلبس، وعبارته في الألفية تدل على جواز ذلك؛ لأنه قال:

وإن بشكل خيف لبس يجتنب

وما ذكره المصنف من اعتبار اللبس واجتناب ما أدى إليه لم يذكره سيبويه؛ بل أجاز فيما أسند من ذلك إلى ضمير المتكلم والمخاطب ونون الإناث الأوجه الثلاثة.

قال: وإذا قلت: فعلت أو فعلن أو فعلنا من هذه الأشياء ففيها لغات ثم ذكرها، وقال المهاباذي: لم يخف الالتباس في خفت إذا كان مبنيًّا للمفعول؛ لأن الفرق بينهما[٦] حاصل تقديرًا. انتهى

ونظير ذلك اعتقادهم اللبس في قولهم: مختار لاسم الفاعل والمفعول؛ لأن الفرق بينهما[٧] في التقدير، وذكر المغاربة في ذلك الأوجه الثلاثة كما ذكر سيبويه إلا أنهم فصلوا فقالوا: إن العرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما سمى فاعله مضمومة، وتختار الضم في الفاء إذا كانت فيما سمى[٨] فاعله مكسورة فرقًا بينهما، ولم يتعرض سيبويه لهذا التفصيل[٩].

ص: وكسر فاء فعل ساكن العين لتخفيف، أو إدغام لغة.

---

(١) عجز بيت من الرجز، وصدره: ليت وهل ينفع شيئًا ليت، وهو لرؤبة في ديوانه١٧١.
(٢) صدر بيت من الرجز، وعجزه: تختبط الشوك ولا تشاك، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٢٣.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٣١.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٣١
(٥) ما بين المعكوفين سقط من ر.
(٦) في ر: فيهما.
(٧) في ر: فيهما.
(٨) سقطت من ر.
(٩) في ر: الفصل.

ش : فتقول: في علم مخفف علم: علم بكسر الفاء ، وتقول في رد: رد بكسر الراء أيضًا ، وحكى المصنف أن الكسر فيهما لغة ، وأما ساكن العين للتخفيف فحكى المصنف إجازة كسر فائه ، ومذهب الجمهور: أنه غير جائز ، قال المصنف[1]: وربما نقلوا بعد التخفيف فقالوا في علم عِلْم . انتهى .

وأما ساكن العين للإدغام فقال الجمهور: لا يجوز فيه إلا الضم ، وأجاز الكسر بعض الكوفيين ، وهو الصحيح ، وهو لغة لبني ضبة ولبعض بنى تميم ومن جاورهم ، وقرأ علقمة "ولو رِدّوا لعادوا" و "رِدَّت إلينا" .

ص: وقد تشم فاء المدغم.

ش : قال المهاباذي: من أشم في قيل وبيع ؛ أشم في ردّ فعلى هذا يكون في رد ونحوه اللغات الثلاثة كما قال في الألفية:

وما لباع قد يرى لنحو جئت

ص: وشذ في تفوعل تفيعل، وما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبه به أو نائب عنه منصوب لفظًا أو محلاً.

ش : المشبه بالفاعل هو اسم كان وأخواتها ، والمنصوب لفظًا كالمصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول به ، وله ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى بشرط جواز نصبه ، والمنصوب محلاً ؛ كالمجرور بحرف زائد نحو: ما رأيت من أحد ، أو غير زائد نحو: مررت بزيد .

ص: وربما رفع مفعول به ونصب فاعل لأمن اللبس.

ش : مثاله قولهم: خرق الثوب المسمار ، وظاهر كلام المصنف وصاحب البسيط: أن القلب جائز في الكلام على قلة ، واستدل لهذا المذهب[2] بقوله تعالى: ﴿ **مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ** ﴾ [القصص: ٧٦] وبقولهم: عرضت الناقة على الحوض ونحوه ، وإلى هذا ذهب أبو عبيدة في الآية ، وأجاز أبو علي في قوله تعالى: ﴿ **فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ** ﴾ [هود: ٢٨] أن يكون من المقلوب أي: فعميتم عليها ، وكثيرًا ما يقول به أبو العباس في القرآن وغيره ، وذهب جماعة من النحويين إلى أنه لا يجوز إلا في الضرورة وفيه مذهب ثالث: أنه لا يجوز إلا للضرورة ويضمن الكلام معنى يصح معه القلب ، والذي صححه المغاربة: أنه لا يجوز في الكلام ، ولا في الشعر ، إلا في حال الاضطرار ، وقد يجيء منه ما لا يلوح فيه وجه التضمن ؛ بل لمجرد الضرورة ، وفي البسيط: وقد يجوز أن يتبادلا - أعني الفاعل والمفعول - الإعراب ، وذلك في موضعين:

أحدهما: أن يكون كل واحد منهما فاعلاً من جهة المعنى نحو: ضارب زيد عمرًا ، وقوله:

قرع القواقيز أفواه الأباريق[3]

والثاني: أن يكون مفهومًا من جهة المعنى نحو: خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقد يجوز رفعهما معًا ونصبهما معًا لفهم المعنى وأنشدوا:

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٣٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٣٣ .

(٣) عجز بيت من البسيط ، وصدره: أفنى تلادى وما جمعت من نشب ، وهو للأقيشر الأسدى في ديوانه ٦٠ .

إن مـــن صـــاد عقعقًـــا لمـــشوم[١] ::: كـــيف مـــن صـــاد عقعقـــان وبـــوم[٢]

فرفع عقعقان وبوم ؛ لأنه قد عرف أنهما مصيدان ومنه:

قد سالم الحيات منه القدما[٣]

انتهى . والله أعلم .

فصل: يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب.

ش : مرفوع الفعل يشمل الفاعل ، ونائبه ، واسم كان وأخواتها ، والأصل في المرفوع أن يلي فعله لتنزله منزلة الجزء منه ، ويجوز الفصل بينهما بالمنصوب ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل ، أو للخروج عنه ، فمن موجبات تقديم المرفوع على الأصل خوف التباسه بالمنصوب ، وذلك بأن يكونا مقصورين ، أو اسمي إشارة ، أو موصولين ، أو مضافين إلى ياء المتكلم أو نحو ذلك مما لا يظهر فيه إعراب ولا قرينة نحو: ضرب موسى عيسى ، فيتعين كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً . كذا قال ابن السراج في أصوله ، وأكثر المتأخرين ، ونازعهم في ذلك ابن الحاج ، ورد ذلك على ابن عصفور في مقربه ، وقال[٤]: لا محصول لما ذكروا ، ولا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية .

قال: ثم يقول: لا يبعد أن يقصد قاصد لإفادة أن موسى ضرب عيسى أو ضربه عيسى فيأتي في ذلك باللفظ المحتمل ، ولم يقصد إلا إعماء هذا الخبر ، وبقيت فيه فائدة أخرى: وهو أنه ضرب أحدهما الآخر من غير تبيين ، ونقول: لا يمتنع أن يتكلم به لغة ، ويتأخر البيان لوقت الحاجة .

نعم يمكن أن يقال هنا إذا أجملا فينبغي أن يبقى مع الظاهر من تقديم الفاعل لكن ليس هذا قطعًا على منعه . قال الزجاج في معانيه[٥] في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾ [الأنبياء: ١٥] يجوز أن يكون "تلك" في موضع رفع على اسم زالت ، وفي موضع نصب على خبر زالت ، ولا خلاف بين النحويين في جواز الوجهين . انتهى ما أريد نقله من كلام ابن الحاج ، ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى ؛ لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم كان بخبرها ، وذلك واضح ، فإن زال الإلباس بقرينة معنوية نحو: ولدتْ هذه يشير بالأولى إلى صغيرة ، ونحو: أكل الكمثرى موسى ، أو لفظية نحو: ضربت موسى سُعْدى ، وضرب موسى العاقل عيسى ؛ جاز التقديم والتأخير .

ص: أو كان ضميرًا غير محصور.

ش : مثال ذلك: ضربت زيدًا وأكرمتك ، واحترز من المحصور فإنه يجب تأخيره نحو: إنما ضرب زيدًا أنا .

---

(١) في ر: للموم .
(٢) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ٥ .
(٣) الرجز لعبد بن عيسى في الكتاب ١/ ١٤٥ .
(٤) راجع: تلك الآراء في الارتشاف ٢/ ١٩٩ .
(٥) ٣/ ٣٨٦ .

ص: وكذا الحكم عند غير الكسائي وابن الأنباري[١] في نحو: ما ضرب عمرو إلا زيدًا.

ش : يعني أنه يجب تقديم الفاعل إذا حصر المفعول بإلا كقولـه:

تــزودت مــن ليــلى بتكلــيم ســاعة ::: فمـــا زاد إلا ضـــعف مـــا بي كلامهـــا[٢]

وهـذا نقـل المصـنف[٣] ، وقـال غيره: ذهب البصريون والفراء والكسائي وابن الأنباري إلى أنه يجوز تقديم المفعول إذا حصر بإلا ، وذهب قوم - منهم الجزولي والأستاذ أبو على - إلى المنع .

ص: فإن كان المرفوع ظاهرًا أو المنصوب ضمير لم يسبق الفعل ولم يحصر - فبالعكس.

ش : يعـني أنـه يجـب حينئذ تقديـم المفعول وتأخير الفاعل مثال ذلك: أكرمك زيد ، والدرهم أعطيه عمـرو ، واحترز بقولـه: "لم يسبق الفعل" من نحو: إياك يكرم زيد ، والدرهم إياه أعطى زيد عمرًا ، وبقولـه: "ولم يحصر" من إنما يكرم زيد أباك فلا يتصل المفعول في هاتين الصورتين بفعله ؛ بل يتقدم أو يتأخر .

ص: وكذا الحكم عند غير الكسائي في نحو: ما ضرب عمرًا إلا زيد.

ش : يعـني أنه يجب تقديم المفعول إذا أحصر فاعله بإلا كالمثال المذكور ، وهذا مذهب البصريين والكوفيين غير الكسائي ، فإنه أجاز وحده تقديم الفاعل إذا أحصر بإلا ، كما أجاز ذلك في المفعول ، ومن شواهد قول الشاعر:

مـــا عـــاب إلا لئـــيم فعـــل ذي كـــرم ::: ولا هجـــا قـــط إلا جـــبأ بطـــلا[٤].

والجـباء بضـم الجـيم الجبان ، ويحصل في مسألة حصر المنصوب والمرفوع ثلاثة مذاهب: الجواز فـيهما ، وهـو مذهـب الكسائي . والمنع فيهما وهو مذهب قوم منهم الجزولي والشلوبين[٥] واختيار المصـنف[٦] ، والتفصـيل بـين الفـاعل فيجـب تـأخيره وبـين المفعول فيجوز ، وهو مذهب البصريين والفـراء وابـن الأنـباري[٧] . وأمـا المحصـور بإنما فحكى ابن النحاس[٨] الإجماع على وجوب تأخيره مطلقًا ، وفرق الكسائي بينه وبين المحصور بإلا بأن تقديم المحصور بإنما يوجب للبس .

ص: وعند الأكثرين في نحو: ضرب غلامُه زيدًا، والصحيح جوازه على قلة.

ش : قـال المصـنف[٩]: لـوروده في كلام العرب الفصحاء وأنشد ستة أبيات وتقدم الكلام على هذه المسألة في أوائل الفصل الرابع من باب المضمر .

* * *

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٣٤ .
(٢) البيت من الطويل لمجنون بنى عامر في التصريح ١/ ٢٨٢ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٣٤ .
(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٨٧ .
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٠٠ .
(٦) شرح التسهيل ٢/ ١٣٤ .
(٧) الارتشاف ٢/ ٢٠٠ .
(٨) السابق الجزء والصفحة.
(٩) شرح التسهيل ٢/ ١٣٥ .

باب: اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه

ش: يتناول قوله: "العامل" الفعل نحو: زيد ضربته، وما يعمل عمله نحو: أزيدًا أنت ضاربه. قال أبو الحسن ابن الضائع ولا يدخل هنا منه إلا اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل؛ إذ الصحيح أنه لا يفسر هنا إلا ما يجوز عمله فيما قبله. انتهى.

وهذا وإن شمله إطلاق المصنف هنا فسيتخرج بقوله: الجائز العمل فيما قبله، وإذا جمع اسم الفاعل جمع تكسير؛ فقد منع بعضهم دخوله في باب الاشتغال لضعفه في العمل وأجازه بعضهم.

ص: إذا انتصب لفظًا أو تقديرًا ضمير اسم سابق مفتقر لما بعده أو ملابس ضميره بجائز العمل فيما قبله.

ش: مثال انتصاب الضمير لفظًا: زيد ضربته، وتقديرًا: زيد مررت به، واحترز "بسابق" من أن يكون الاسم متأخرًا نحو: ضربته زيد، فإنه لا يكون من هذا الباب؛ بل إن نصب زيد؛ فهو بدل من الهاء، وإن رفع؛ فهو مبتدأ وخبره ما قبله، وبقوله: "مفتقر لما بعده" من نحو: في الدار زيد فأكرمه إذ يصح: في الدار زيد، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] تقديره عند سيبويه[١]: وفيما يتلي عليكم السارق والسارقة أي حكمهما، وملابس ضميره هو المضاف إليه نحو زيد ضربت غلامه والمشتمل صفته أو صلته أو عطف بيان أو عطف نسق بالواو عليه نحو: زيد ضربت رجلاً يحبه، وزيد ضربت الذي يحبه، وزيد ضربت عمرًا أخاه، وزيد ضربت رجلاً وأخاه بخلاف البدل والعطف بغير الواو كما سيأتي، وكذلك المضاف إلى واحد من الخمسة، واعلم أن النصب في نحو: زيد ضربته أقوى من النصب في زيد ضربت أخاه، والنصب في زيد ضربت أخاه أحسن من النصب في زيد مررت به، والنصب في زيد مررت به أحسن من النصب في زيد مررت بأخيه، وقوله: بجائز العمل" متعلق بـ"انتصب" أي: بعامل جائز العمل فيما قبله أي: يجوز أن يعمل في الاسم الذي قبله لو لم يعمل في الضمير أو ملابسه نحو: زيد ضربته فإنه يجوز: زيدًا ضربت، ونحو: زيد مررت به، فإنه يجوز: بزيد مررت، واحترز بذلك من فعل التعجب نحو: زيد ما أحسنه، وأفعل التفضيل نحو: زيد أكرم منه عمرو فلا يجوز النصب في ذلك، وكذا تخرج بذلك الصفة المشبهة واسم الفعل كما تقدم.

قال المصنف[٢]: وما لا يعمل لا يفسر عاملاً على الوجه المعتبر في هذا الباب، وهو كون العامل المشغول عوضًا في اللفظ من العامل المضمر دليلاً عليه، ولكونه عوضًا في اللفظ من العامل المضمر دليلاً عليه؛ امتنع الإظهار إذ لا يجمع بين العِوض والمعُوَّض منه؛ ولكونه دليلاً لزم أن يكون موافقًا في المعنى أو مقاربًا فلو قصدت الدلالة دون التعويض؛ لم تكن المسألة من باب الاشتغال كقول الراجز:

يا أيها المائح دلوي دونكا[٣]

---

(١) الكتاب ١/ ٧٢.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٣٧.
(٣) الرجز منسوب لجارية من بنى مازن في التصريح ٢/ ٢٠٠.

فدلـوي منصـوب بعـامل مقدر مدلول عليه بالملفوظ نص على ذلك سيبويه ، وليس الملفوظ به عوضًـا مـن المقـدر ، ولـو جمـع بيـنهما ؛ لم يمتـنع ، والحاصـل أن المجعول دليلاً دون تعويض لا تلزم صلاحيته للعمل في موضع دلالته بخلاف المجعول دليلاً وعوضًا . انتهى .

وقول المصنف[1] بجائز العمل فيها قبله يحتمل وجهين:

أحدهما - وهـو الـذي فسر به المصنف كلامه في الشرح -: أن يكون المراد بما قبله هو الاسم المشغول عنه العامل ؛ فلا تدخل في كلامه مسائل الاشتغال في المرفوع .

والثاني: أن يكـون المـراد بمـا قـبله مـا هـو أعـم مـن الاسـم المشغول عنه العامل فتدخل تلك المسائل ، ولهذا يقول بعضهم: لولا ذلك أي عمله في الضمير أو السببي لعمل في الاسم السابق أو في موضـعه ، وذلك نحو: أزيد قام ، فزيد يجوز أن يكون فاعلاً بفعل مضمر يفسره الظاهر ، وإن لم يكن صـالحًا للعمـل فـيه لكنه صالح للعمل في اسم آخر في موضع ذلك الاسم نحو: الظرف مثلاً فتقول: أخلفك قام زيد ، ولولا تفسير المصنف كلامه بالأول ؛ لكان حمله على هذا أولى .

ص: غـير صلة ولا مشبهه بها ولا شرط مفصول بأداته، ولا جواب مجزوم ولا مسند على ضمير للسـابق متصـل، ولا تالي استثناء، أو معلق، أو حرف ناسخ، أو كم الخبرية، أو حرف تحضيض، أو عرض أو تمن بألا.

ش : قولـه: "غير صلة" قيل: هو استثناء منقطع ؛ لأن ما ذكره لا يندرج تحت قولـه بجائز العمل فـيما قـبله . انتهى . والأظهر أنه استثناء متصل ؛ لأن ما ذكر جائز العمل فيما قبله لولا المانع ، وإنما خـرج بقولـه: "بجائز العمل فيما قبله[2] نحو: فعل التعجب وأفعل التفضيل مما لا يتقدم معموله عليه لضـعفه أو عـدم تصـرفه مـثال الصـلة: زيـد أنا الضاربه ، وأذكر إن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى . والمشـبه بالصـلة في تتمـيم ما قبله هو الصفة نحو: ما رجل تحبه يهان ، والفعل المضاف إليه نحو: زيد يـوم تـراه يفـرح ، ومـثال الشـرط: زيـد إن زرته يكرمك ، وذلك لأن أداة الشرط لها صدر الكلام ، واحـترز بقولـه: مفصـول بأداته" من نحو: إن زيدًا زرته أكرمك ، وسيأتي ، وقياس مذهب من أجاز تقديـم معمـول الشـرط عـلى الأداة أن يجيز النصـب في نحو: زيد إن زرته يكرمك ، ومثال الجواب المجزوم: زيد إن يقم أكرمه ، ومن أجاز تقديم معمول الجواب المجزوم على أداة الشرط وهو الأخفش والكسائي والفراء ؛ أجاز فيه الاشتغال ، ومن أجاز تقديمه على الجواب بعد الشرط وهو الكسائي ؛ أجـاز فـيه الاشـتغال ، والمـنع مذهـب الجمهـور ، وأجازه المصنف ، ونسب المنع إلى الفراء ، واحترز بقولـه "مجـزوم" من المرفوع فيجوز عند سيبويه وأصحابه أن يفسر عاملاً في الاسم السابق نحو: زيدًا إن يقـم أكـرمه بالـرفع ؛ لأنه يجوز عند سيبويه إعماله في الاسم السابق مع التفريع ؛ فلذلك جاز أن يفسـر العامـل ، وتسميتـه حينـئـذ جوابًا تجوز ؛ لأنه إذا رفع فليس بجواب فلو أسقط لفظ مجزوم ؛ لم يحـتج بـل في ذكـره ما يوهم جواز ذلك في الجواب غير المجزوم ونحو جواب إذا ؛ لأنها لا تجزم إلا في الشعر وذلك غير جائز ، ومثال المسند على ضمير للسابق متصل: زيد ظنه ناجيًا بمعنى: ظن نفسه

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٣٧ .
(٢) سقطت من ر .

فلا يجوز نصب زيد ؛ لأنه يلزم من ذلك تفسير الفاعل وهو عمدة بالمفعول الذي حقه أن يكون فضلة ، فلو انفصل الضمير ؛ جاز نحو: زيدًا لم يظنه ناجيًا إلا هو ؛ لأن المنفصل كالأجنبي ، والأصل: لم يظنه أحد ناجيًا إلا هو ، ومثال تالي استثناء: ما زيد إلا يضربه عمرو ، ومثال تالي معلق: زيد كيف وجدته ، وزيد ما أضربه ، وعمرو أضربنه ، والدرهم للمعطيكه عمرو وزيد إنك تكرمه فإن كان المعلق بها ؛ فعلى المذاهب الثلاثة والأصح أنه إن كان في جواب قسم ، امتنع ، وإلا جاز ، ومثال تالي حرف ناسخ: زيد ليتني أكرمه ، ومثال تالي كم الخبرية: زيد كم لقيته ؛ أجريت مجرى الاستفهامية ، ومثال تالي حرف التحضيض: زيد هلا أكرمته ، ومثال تالي حرف العرض: زيد لا تكرمه ، ومثال تالي التمني بألا: العون على الخير ألا أجده . قال المصنف[1]: وهذا مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيبويه أعني: إجراء التحضيض والعرض والتمني بألا مجرى الاستفهام في منع تأثر ما قبلها بما بعدها .

وقد عكس قوم الأمر فجعلوا توسط التحضيض وإخوته قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق ، وممن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولي[2] وهو ضد مذهب سيبويه . وذكر في البسيط أن بعضهم جوز النصب ورجح الابتداء في نحو: شرابنا ألا تشربه ، وزعم ابن الطراوة وتلميذه السهيلي أن السين وسوف لا يتقدم عليهما معمول ما دخلتا عليه . فعلى مذهبهما لا يجوز في زيد سأضربه أو سوف أضربه إلا الرفع .

ص: وجب نصب السابق إن تلا ما يختص بالفعل، أو استفهامًا بغير الهمزة بعامل لا يظهر موافق للظاهر أو مقارب.

ش: الذي يختص بالفعل نحو: إذا الشرطية ، وإن وأخواتها من أدوات الشرط الجازمة ، ولو بمعنى إن أو للامتناع ، وأدوات التحضيض فتقول: إذا زيدًا تلقاه فأكرمه ، وإن زيدًا رأيته فأكرمه ، وأكرم زيدًا ولو عمرًا أهانه . ولو زيدًا لقيته أكرمته ، وهلا زيدًا أكرمته فيجب في جميع هذه الصور نصب الاسم السابق ، وقياس مذهب من أجاز وقوع المبتدأ بعد إذا وإن وأدوات التحضيض أن يجوز الرفع في هذه المسائل ، وممن أجاز الابتداء بعد إذا: الأخفش والكسائي ، وقوله: "واستفهامًا بغير الهمزة" مثاله: هل مرادك نلته؟ فيجب نصبه بفعل مضمر يفسره الظاهر ، ولا يجوز الرفع ؛ لأن هل إذا جاء بعدها اسم وفعل ؛ لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز: هل زيدًا ضربت إلا في الشعر ، وهذا مذهب سيبويه ، وذهب الكسائي إلى جواز تقديم الاسم على الفعل بعد هل فأجاز الرفع بالابتداء في نحو: هل زيد رأيته ، وشمل قوله "بغير الهمزه" سائر أدوات الاستفهام نحو: متى وكيف فتقول: متى أمة الله تضربها بالنصب لما ذكر في هل . قال سيبويه: إن قلتم: أيهم زيدًا اضرب قبح . انتهى .

واستثنى الهمزة ؛ لأن النصب بعدها راجح لا واجب كما سيأتي وقوله: "بعامل" متعلق بنصب أي: وجب نصب السابق بعامل لا يظهر يعني: لا يجوز إظهاره لكون العامل المشغول عوضًا عنه فلا

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٣٩ .
(٢) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٥٩ .

يجمع بينهما ، وكون الناصب لـه مقدرًا كما ذكر مذهب البصريين ، وذهب الكسائي إلى أن الاسم منصوب بالفعل الذي بعده على إلغاء العائد ، وذهب الفراء إلى أن الفعل عامل في الاسم وفي الضمير معًا ، ويبطل مذهب الكسائي أن الفعل قد يكون متعلقه السببي فلا يمكن إلغاؤه ؛ لأنه المراد في الحقيقة نحو: زيدًا ضربت غلام رجل يحبه ، ويبطل مذهب الفراء أن الفعل المتعدي إلى واحد صار في هذا الباب متعديًّا إلى اثنين على رأيه ، وفي ذلك خرم للقواعد ، ويبطل المذهبين معًا: أن الفعل قد يكون تعدى إلى الضمير بحرف الجر نحو: زيدًا مررت به .

قال المصنف[(١)]: وقلت بعامل لأعم الفعل وشبهه نحو: أزيدًا أنت ضاربه التقدير: أضارب زيدًا أنت ضاربه . انتهى . ولم يبين المصنف إعراب هذه المسألة ، وأجاز صاحب البسيط فيها أن يكون نصب زيد بإضمار فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده . قيل: ويجب أن يكون أنت مرتفعًا به . قال: لأنه إما أن يكون اسم الفاعل مبتدأ أو خبرًا مقدمًا ، وهو بكل حال مفتقر إليه ويرفع ضارب الثاني بتقدير ابتداء آخر . انتهى ، وفيه نظر وقوله: موافق للظاهر يعني: لفظًا ومعنى نحو: أزيدًا ضربته ، والتقدير: أضربت زيدًا ضربته ، وقوله: "أو مقارب" يعني إذا تعذر الموافق ، وذلك في موضعين: **أحدهما**: إذا اشتغل الفعل بواسطة حرف الجر نحو: زيدًا مررت به . التقدير: جاوزت زيدًا مررت به . **الثاني**: إذا اشتغل بالسببي نحو: زيدًا كلمت أخاه أي: لا لبست زيدًا . قال ابن الخباز[(٢)]: الفعل المفسر في هذا الباب ثلاثة أقسام: واقع على ضمير الأول بنفسه كقولك: زيدًا ضربته فهذا يقدر فيه ناصب لفظه لفظ الأول ومعناه معناه .

الثاني: واقع بتوسط حرف كقولك: زيدًا ضربت أخاه فهذا يقدر فيه فعل ملزوم للفعل الظاهر ؛ كأهنت ولابست .

ص: وقد يضمر مطاوع للظاهر فيرفع السابق.

ش : قال في الشرح[(٣)]: إن كان للفعل مطاوع ؛ جاز أن يضمر ويرفع به السابق ؛ كقول لبيد:

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب ::: لعلك تهديك القرون الأوائل[(٤)]

فأنت فاعل لم ينتفع مضمرًا وجاز إضماره ؛ لأنه مطاوع ينفع ، والمطاوع يستلزم المطاوَع ، ويدل عليه . ولو أضمر الموافق ؛ لنصب وجاء بإياك ، ومثل هذا البيت ما أنشده الأخفش من قول الشاعر:

أتجزع إن نفس أتاها حمامها[(٥)]

فرفع نفس بمات مقدر ؛ لأنه لازم لأتاها حمامها كلزوم انتفع لنفع ، وروى قول الشاعر:

لا تجزعي إن منفسًا أهلكته ::: وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي[(٦)]

بنصب منفس على إضمار الموافق ، وبرفعه على إضمار المطاوع . انتهى .

---

(١) شرح التسهيل ١/ ١٤٠ .
(٢) الغرة المخفية ١/ ٤١٢ .
(٣) ١/ ١٤٠ ، ١٤١ .
(٤) البيت من الطويل للبيد في ديوانه ٢٥٥ .
(٥) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: فهلا التى بين جنبيك تدفع ، وهو لزيد بن رزين بن الملوح في المساعد ٢/ ٢٦٨ .
(٦) البيت من الكامل ، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢ .

وهذا الذي قرره المصنف منعه المغاربة فلا يجيزون: إن الإناء كسرته فاغرمه على تقدير: إن انكسر ، وقد خرج بيت لبيد على أوجه:

أحدها: أن يكون مرفوعًا بإضمار فعل يفسره المعنى ، وليس من باب الاشتغال ، وهذا تخريج ابن عصفور .

الثاني: أن يكون أنت مرفوعًا بالابتداء ، وهو وجه ذكره سيبويه إذا كان الخبر فعلاً وحكاه ابن جنى عن الأخفش وهذا تخريج السهيلي .

الثالث: أن يكون أنت مما وقع فيه ضمير الرفع موقع ضمير النصب كما وقع المنصوب موضع المرفوع . قالوا: لم يضربني إلا إياه ، وفي الحديث: «**من خرج إلى الصلاة لا ينهزه إلا إياها**» ، وهذا أيضًا للسهيلي ، وأما قوله: إن منفسًا . . . البيت فرواية البصريين النصب ، ورواية الكوفيين الرفع وهي خارجة عن القياس على سبيل الشذوذ والقلة بحيث لا تبنى عليها قاعدة ، وكذلك قوله:

إن نفس أتاها حمامها[1]

قيل: ويجوز رفع نفس ومنفس بالابتداء على ما ذكر .

ص: ويرجح نصبه على رفعه بالابتداء إن أجيب به استفهام بمفعول ما يليه، أو بمضاف إليه مفعول ما يليه.

ش : مثال المجاب به استفهام بمفعول ما يليه قولك: زيدًا ضربته في جواب: أيهم ضربت ، ومثال المجاب به استفهام بمضاف إليه مفعول ما يليه قولك: ثوب زيد لبسته في جواب ثوب أيهم لبست ، وإنما يرجح النصب في هاتين الصورتين ؛ ليطابق الجواب السؤال ، واحترز من الاستفهام بغير ما ذكر من مفعول ما يليه أو مضاف إليه مفعول ما يليه ، فإنه يختار الرفع حينئذ نحو: غلام أيهم ضربت ، وثوب عمرو لبسته بالرفع .

ص: أو وليه فعل أمر أو نهي أو دعاء.

ش : إنما يرجح النصب إذا وليه أحد الثلاثة ؛ لأن حكم الأمر والنهي أن يكونا بالفعل ، والدعاء كالأمر ، وشمل قوله: "فعل أمر" ثلاث صور: الأولى: نحو: زيدًا ضربه . **الثانية**: زيدًا لتضربه ؛ لأن لام الأمر ليست من أدوت الصدر . **الثالثة**: نحو: الأولاد يرضعن الوالدات ، مما صورته صورة الخبر ، ومعناه الأمر بالنصب راجح في الصور الثلاثة ، فقوله: "فعل أمر" أي: فعل يفهم منه معنى الأمر سواء كان بصيغة الأمر أم بغيرها ، وشمل كلامه أيضًا: المراد بما قبله الخصوص كما مثل ، أو العموم كقولك: اللذين يأتيانك اضربهما ، وهذا مذهب سيبويه ، وزعم ابن بابشاذ[2] وابن السيد أن الأمر الذي يراد بما قبله العموم يختار فيه الرفع نحو قوله تعالى: ﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** ﴾ [المائدة: ٣٨] ﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا** ﴾ [النور: ٢] ﴿ **وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا** ﴾

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) الهمع ٢/ ١٠٤ .

[النساء: ١٦] وقد تأول سيبويه[1] ذلك على أن الكلام جملتان والتقدير: فيما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة، فإن قيل: من صور الأمر: زيد أسمع به في التعجب، ولا يجوز نصب زيد، ولا رفعه على الفاعلية على الاشتغال عند الكوفيين، ولا عند البصريين فالجواب أنه لم يدخل في قوله: فعل أمر إذ لم يرد ما لفظه الأمر؛ بل يفهم الأمر، وفعل التعجب ليس كذلك، واحترز بقوله: فعل أمر من اسم فعل الأمر نحو: زيدًا مناعه، فإن النصب جائز. وذكر في البسيط أن ما كان من المصادر موضع الفعل - نحو: زيدًا جذعًا له، واسم فعل الأمر نحو زيدًا ضرابه، والإغراء نحو: زيدًا عليكه - يجري مجرى الفعل فيجوز نصب الاسم في ذلك بما يدل عليه ما بعده، وما ذكره من جواز النصب مع اسم الفعل وفي الإغراء إنما يجر على مذهب الكسائي، ومثال النهي: زيدًا لا تضربه، ومنه قول زهير:

القائلين يسارًا لا تناظره ::: عشًّا لسيدهم في الأمر إذ أمروا[2]

والدعاء يشمل ثلاث صور فالأمر نحو: زيدًا رحمه الله، أو ليجزه الله خيره، أو أصلح اللهم شأنه. قال أبو الأسود:

أميران كانا آخياني كلاهما ::: وكلا جزاه الله عني بما فعل[3]

ص: أو ولي همزة استفهام أو حرف نفي لا يختص، أو حيث.

ش: قوله: "أو ولي" يعني الاسم المشتغل عنه، وإنما ترجح نصبه إذا ولي الهمزة، وما ذكر بعدها؛ لأن الغالب فيها أن يليها الفعل. مثال الهمزة: أزيدًا ضربته، وهنا ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون السؤال عن الفعل وليس من أفعال القلوب كالمثال المذكور، فالنصب راجح كما ذكر بغير خلاف.

الثانية: أن يكون الفعل الذي ولي الهمزة من باب الظن نحو: أعبد الله ظننته قائمًا، فالنصب فيه عند البصريين راجح - أيضًا - كالمسألة الأولى، وقال الفراء: الرفع وجه الكلام؛ لأن من عادات العرب أن تلغوها إذا لم يكن فيها الهاء، وهي بين اسمين فتوهموا ذلك فيها، وفيها الهاء.

الثالثة: أن يكون السؤال عن الاسم فمذهب الجمهور أن النصب راجح أيضًا لقول العرب: أزيدًا ضربته أم عمرًا بالنصب، وأنشد سيبويه:

أثعلبة الفوارس أم رياحا ::: عدلت بهم طهية والخشابا[4]

وزعم ابن الطراوة[5] أنه إذا كان السؤال عن الاسم؛ فلا يحمل على الفعل؛ بل على الابتداء، والبيت عنده نادر، وإنما كان حقه، أن يكون مرفوعًا، ورد بقول العرب: إن زيدًا ضربت أم عمرًا بالنصب لكن ينبغي أن يقدر الفعل متأخرًا عن الاسم في المسالة فيكون: أزيدًا ضربت ضربته أم عمرًا، واحترز بقوله: أو ولي هو من أن تليه الهمزة فيجب الرفع نحو: زيد أضربته؟ واحترز من غير

---

(١) الكتاب ١/ ٧٢.
(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٤١٥.
(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود في ديوانه ١٠٠.
(٤) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٨١٤.
(٥) الهمع ٣/ ١٠٥.

الهمزة من أدوات الاستفهام، فإنه يجب النصب بعدها كما سبق، والأخفش يجعل أدوات الاستفهام غير الهمزة كالهمزة، وقوله: "أو" حرف نفي لا يختص يشمل ما، ولا، وإن نحو: ما زيدًا لقيته، ولا زيدًا ضربته، ولا عمرًا، وإن زيدًا ضربته فالنصب في ذلك أرجح من الرفع؛ لأن النفي بالفعل أولى. هذا مذهب الجمهور حكاه ابن عصفور عن الجمهور، واختاره. وقيل: بل الرفع أرجح في ذلك من النصب. قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه، وقيل: الرفع والنصب في ذلك سواء، وفي الإفصاح: أما حروف النفي في قولك: ما زيد ضربته، ولا عمرًا أكرمته ففيه خلاف أكثر النحويين على أنها من هذا القسم يعني ما يختار فيه النصب كهمزة الاستفهام إلا أن النصب فيها وإن كان أقيس من الرفع؛ فهو دون النصب بعد أدوات الاستفهام وقيل: هو من الذي يختار فيه الرفع إلا أن النصب أقوى منه في ذلك الباب. انتهى.

واحترز بقوله: لا يختص من لم ولما ولن؛ لأنها مختصة بالفعل فلا يليها الاسم إلا في الضرورة فيكون إذ ذاك محمولاً على إضمار جهة الوجوب كقوله:

ظننت فقيرًا ذا غنىً ثم نلته ::: فلم ذا رجاء ألقه غير واهب(١)

أي فلم ألق ذا رجاء ألقه، وقوله: "أو حيث" مثاله: حيث زيدًا تلقاه أكرمه، وإنما كان النصب أرجح؛ لأن في حيث معنى المجازاة.

ص: أو عاطفًا على جملة فعلية تحقيقًا أو تشبيهًا.

ش: يعني أو ولي هو عاطفًا، ومثال ذلك تحقيقًا: لقيت زيدًا وعمرًا كلمته، وسواء كان الفعل متعديًا أو لازمًا، أو ناقصًا متصرفًا أو جامدًا، نحو: لست أخاك وزيدًا أعينك عليه، وسواء قدمت الفعل أو أخرته نحو: عمرًا كلمته، وزيدًا لقيته، وإنما رجح النصب للمشاكلة بعطف فعلية على مثلها. قال تعالى: ﴿ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً ﴾ [الإسراء: ١٦]، و﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ ﴾ [الفرقان: ٣٧] ولا خلاف في ذلك بين النحويين إلا أن الفراء قال: إن أردت أن تكون الجملة معطوفة على الجملة زيد هكذا وعمرو هكذا؛ اخترت الرفع، وإلا إذا كان لازمًا نحو: قام زيد وعمرًا أكرمته فاختار سيبويه وأصحابه النصب. قال الجرمي: واختار غير سيبويه الرفع وإلا في ليس نحو: لست أخاك وزيدًا أعينك عليه؛ فاختار سيبويه النصب، وقال الفراء في ليس: الرفع لا غير، ومثال ذلك تشبيهًا: أتيت القوم حتى زيدًا مررت به، وذلك أن حتى لا يعطف بها جملة بل مفرد. على كل فإذا قلت: ضربت القوم حتى زيدًا ضربت أخاه؛ فحتى حرف ابتداء ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها؛ أشبهت العاطفة فأعطى تاليها ما أعطى تالي الواو، وليس الغرض في ترجيح نصب ما بعد العاطف إلا تعادل اللفظ ظاهرًا؛ ولذلك يرجح بعده حتى هذه، فإن قلت: ضربت القوم حتى زيدًا ضربته. قال في الشرح(٢): فالأجود أن ينصب زيدًا لمقتضى العطف وتجعل ضربته توكيدًا. انتهى.

قيل: وليس بسديد؛ لأن الجملة إذا دار الأمر بين جعلها للتأكيد أو للتأسيس؛ كان جعلها

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٤٢.

للتأسيس أولى ، وإذا جعل نصب زيد من باب الاشتغال ؛ كانت الجملة مؤسسة ، وعلى أن المسالة من باب الاشتغال أوردها سيبويه ، وإنما جعل سيبويه الجملة توكيدًا حيث لم يمكن أن تكون مفسرة ، وذلك عند جر الاسم بحتى قال سيبويه[١]: وقد يجوز الجرمى هذا وهو عربي ، وذلك قولك: لقيت حتى عبد الله لقيته ، فإنما جاء بلقيته توكيدًا بعد أن جعله غاية ، وقد ذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز التوكيد في نحو: ضربت القوم حتى زيد ضربته ؛ لأن الجملة عنده لا تكون توكيدًا حتى تشتمل على ضمير ما عمل فيه العامل الأول نحو: ضربت القوم حتى زيد ضربتهم وهو مخالف لما ذهب إليه سيبويه ، وقال في الشرح[٢]: فلو قلت: ضربت زيدًا حتى عمرو ضربته ؛ تعين رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة ؛ إذ لا تقع العاطفة إلا بين بعض وكل . انتهى .

قيل: ولم يتعرض سيبويه ولا غيره لهذا الشرط ولم يمثل المصنف مما يشبه حرف العطف بغير حتى ولكن وبل نحو: ما لقيت زيدًا ولكن عمرًا مررت به ، وما رأيت زيدًا بل خالدًا لقيت أباه .

ص: أو كان الرفع يوهم وصفًا مخلاً.

ش : من مرجحات النصب أن يكون مخلصًا من إبهام غير الصواب ، والرفع ليس كذلك كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] فإن نصب كل شيء ؛ يرفع توهم كون خلقناه صفة لشيء ، إذ لو كان صفة له لم يفسر ناصبًا لما قبله ، وإذا لم يكن صفة ؛ كان خبرًا ، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر خيرًا كان أو شرًا ، وهو قول أهل السنة ، ولو قرئ كل شيء بالرفع لاحتمل أن يكون خلقناه صفة مخصصة ، وأن يكون خبرًا ، وكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحًا . انتهى من كلام المصنف[٣] ، وترجيح النصب بهذا السبب هو قول الأكثرين ، وهو ظاهر كلام سيبويه أن الرفع أقوى . قال في أثناء كلامه: وأما قوله الله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] فإنما جاء على قوله: زيدًا ضربته وهو عربي كثير ، وقد قرأ بعضهم "وأما ثمودَ فهديناهم" إلا أن القراءة لا تخالف ؛ لأنها المسند . انتهى .

قال ابن خروف: وإنما اعتذر سيبويه بقوله: إن القراءة لا تخالف ؛ لضعف قراءة النصب فكونها بمنزلة: زيدًا ضربته . وقال ابن عصفور: يريد أن النصب فيه ضعيف ، والرفع أحسن منه ؛ لأنه ليس قبله ما يوجب النصب فهو بمنزلة: زيد ضربته ، وقول ابن خروف وابن عصفور: ضعيف لا يعنون حقيقة الضعف ؛ بل المراد أن الرفع أحسن منه على ما يقتضيه أكثر كلام العرب ، وروى عن الأخفش أنه جعل خلقناه صفة ، ولا يتم له ذلك إلا بقراءة الرفع .

ص: وإن ولى العاطف جملة ذات وجهين أي اسمية الصدر فعلية العجز، استوى الرفع والنصب مطلقًا.

ش : مثال ذلك: زيد قام أبوه وعمرو أكرمته . قال في الشرح[٤]: في هذه المسألة: جاز الرفع

---

(١) الكتاب ١/ ٩١ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٤٢ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٤٢ .
(٤) ٢/ ١٤٣ .

والنصب جوازًا حسنًا دون ترجح ؛ لأنه إذا رفع كان مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية ، وإذا نصب ؛ كان معمول فعل معطوفًا في اللفظ على معمول فعل ، فمع كل واحد من العملين مشاكلة توجب عدم المفاضلة ، ولكل منهما ضعف وقوة ؛ فضعف الرفع لترتبه على أبعد المشاكلتين ، وقوته لصلاحية الثاني فيه أن يسد مسد المحمول عليه ، وضعف النصب لعدم صلاحية الثاني فيه أن يسد مسد المحمول عليه ، وقوته لترتبه على أقرب المشاكلتين فحصل بذلك تعادل في مراعاة التشاكل . انتهى .

وما ذهب إليه المصنف من التسوية بين الرفع والنصب هو مذهب قوم منهم الجزولي ، ونسبه صاحب البسيط لسيبويه ، ونقل عن أبي على الفارسي ترجيح ووجه بصلاحية الثاني لأن يسد مسد الأول بخلاف النصب ، ورجح بعضهم النصب لترتبه على أقرب المشاكلتين ، وإنما سميت هذه الجملة ذات وجهين ؛ لأنها من قبيل تصدرها بالمبتدأ اسمية ، ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعمول فعلية . قاله في شرح الكافية .

قيل: وإنما احتاج في تفسير ذات الوجهين إلى قوله: أي: اسمية الصدر فعلية العجز ؛ لأن ذات الوجهين يراد بها كبرى وصغرى ، فالصغرى في ضمن الكبرى والصغرى أعم من أن تكون اسمية أو فعلية فبين أن المراد بذات الوجهين ما يجوز فيه الرفع باعتبار الكبرى ، والنصب باعتبار الصغرى ، ولا يكون كذلك حتى تكون اسمية الصدر فعلية العجز . انتهى .

وقوله: "مطلقًا" أي: سواء أصلح جعل ما بعد العاطف خبرًا أم لم يصلح ، وسيأتي خلاف الأخفش ومن وافقه ، وأهمل المصنف قيدًا ومسألتين . فالقيد ألا تكون الصغرى فعل تعجب نحو: ما أحسن زيدًا وعمرو مررت ، فرفع عمرو في هذا هو المختار . ذكر ذلك سيبويه ؛ لأن فعل التعجب قد جرى مجرى الأسماء ؛ ولذلك صغر ، واعتقد الكوفيون اسميته ، والمسألة الأولى: أن شبه العاطف هنا كالعاطف لتدخل مسألة حتى نحو: أنا أضرب القوم حتى عمرًا أضربه .

الثاني: أن العجز إذا كان شبه فعل ينزل منزلة الفعل نحو: هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه ففي ذلك ونحوه: الرفع والنصب إذا كان الوصف عاملاً .

ص: خلافًا للأخفش ومن وافقه في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرًا.

ش : اعلم أن جملة الاشتغال المعطوفة على الجملة الصغرى إما أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي في الكبرى أو لا يكون: فإن كان فيها ضمير ، جازت المسألة على ما سبق نحو: هند ضربتها وزيد كلمته في دارها ، وإن لم يكن فيها ضمير ؛ فأربعة مذاهب: **أحدها**: جواز العطف على الصغرى وهو مذهب كثير من المتقدمين والفارسي وظاهر كلام سيبويه . قال سيبويه[1]: وقد ذكر المسألة: وذلك قولك: عمرو لقيته وزيد كلمته إن حملت الكلام على الأول ، وإن حملته على الآخر ؛ قلت: عمرو لقيته وزيدًا كلمته ، انتهى . فصرح بأنك إن حملت على الآخر ؛ نصبت ، وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي جواز كون ما بعد العاطف خبرًا ولكن قيل: اتكل على فهم القاعدة من أن المعطوف على الخبر خبر فيلزم في الثاني ما يلزم في الأول ، ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره من أئمة النحويين – لم يشترطوا ضميرًا ، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس: ٣٩]

---

(١) الكتاب ١/ ٩٢ .

قرأ الحرميات وأبو عمر بالرفع وباقي السبعة بالنصب، وهو معطوف على قوله: ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾ [يس: ٣٨] وليس في الجملة المعطوفة على الصغرى ضمير يعود على الشمس، وقال ابن عصفور والمصنف[١]: وأجمع القراء على نصب ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾ [الرحمن: ٧] وهي معطوفة على "يسجدان" من قوله: ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [الرحمن: ٦] وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر.

المذهب الثاني: أن عطفها على الصغرى لا يجوز؛ لأن المعطوف على الخبر خبر فلابد فيه من الرابط فالرفع راجح، وإن ورد النصب؛ فهم على حد النصب في زيدًا ضربته ابتداءً ويكون من عطف جملة فعلية على الجملة الاسمية، وهو جائز بلا خلاف، وهذا مذهب الأخفش وممن وافقه: الزيادي والسيرافي.

المذهب الثالث: ما ذهب إليه هشام: وهو أنه إن كان العطف بالفاء أو بالواو؛ جازت المسألة؛ لأن الفاء فيها تسبب، فيحتمل أن يكون الربط في الجملتين بضمير واحد، والواو فيها معنى الجمع، وإن كان العطف بغيرهما؛ لم يجز.

المذهب الرابع: إن كان العطف بالفاء؛ جاز، وإلا فلا. قيل: وهو مذهب الجمهور وما اختار به ابن طاهر ومن تبعه: أن العطف في الحقيقة إنما هو على الكبرى لكن إن نصبت؛ راعيت مشاكلة الصغرى هو إحالة منه لصورة المسألة فإن الفرض في المسألة أن العطف إنما هو على الجملة الصغرى كذا قال بعضهم، والذي يظهر أن الجملة إذا لم تصلح خبرًا؛ لم يجز عطفها على الصغرى حقيقة فيكون لها محل من الإعراب؛ لأن القواعد تأبى ذلك، ولكن يجوز الحمل على الصغرى للمشاكلة لا للعطف كما روعيت المشاكلة في مسألة حتى، وليست عاطفة وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام سيبويه، وهذا هو معنى قول ابن طاهر، وهذا ظاهر كلام المصنف بل صريح كلامه كما قال في الشرح[٢]: وجرت الجملة ذات المحل والتي لا محل لها مجرى واحد كما أن اسم الفاعل حين لم يظهر ضميره إذا جرى على غير من هو له ثم أجرى مع ذلك مجرى ما لا ضمير فيه لعدم ظهوره في بعض المواضع كان ما لا يظهر إعرابه أصلاً أحق ألا يعتد به. انتهى.

ص: ولا أثر للعاطف إن وليه "أما".

ش: وذلك لأن أما تبطل حكم العاطف؛ لأنها من أدوات الصدور فلا ينظر إلى ما قبلها بل يكون للاسم بعدها ما له مفتتحًا به، فلا يترجح النصب بغير الفعلية، ولا يستوي الوجهان بعد ذات الوجهين؛ بل يترجح الرفع في ذلك كله ما لم يله مرجح النصب أعني: الطلب نحو: أما زيدًا فأكرمه فيترجح نصبه.

ص: وابتداء المسبوق باستفهام أولى من نصبه إن ولى فصلاً بغير ظرف أو شبهه خلافًا للأخفش.

ش: مثال الفصل بغير ظرف أو شبهه: أأنت زيد ضربته، فذكر في الشرح[٣] أنه يبطل حكم

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٤٤.

(٢) ٢/ ١٤٤.

(٣) السابق والصفحة.

الاستفهام عند سيبويه لبعده من الفعل ولا يبطل عند الأخفش لوجود الاستفهام في أول الكلام والفعل في آخره ، فعند سيبويه أنت مبتدأ والجملة بعده خبر ، وعند الأخفش أنت فاعل بفعل مقدر تقديره: تضرب أنت ، وزيدًا منصوب به ، وهذه المسألة فيها إشكال ، وأكثر الناس جعلوا ذلك خلافًا بين سيبويه والأخفش كما هو ظاهر كلاميهما وأن سيبويه لا ينصب زيدًا في المثال إلا على من قال: زيدًا ضربته وزعم ابن ولاد أن سيبويه لا يجيز ما قاله الأخفش وخطأ معظمهم الأخفش في اختيار النصب على الرفع ، واختلفوا في وجه تخطئته ، فقال ابن ولاد: إن الاشتغال لا يكون بالنظر إلى اسمين أصلاً ، وقال أبو جعفر بن مضاء: إن امتناع ما أجازه الأخفش هو من أجل أنه يصير ضربته مفسر العامل يطلب معمولين ، وهما: عبد الله ، وأنت ، والتفسير لا يقوي هذه القوة ، ورد ابن خروف بأن قال: وكذلك هو التفسير أبدًا وأجيب بأن المعمولين هنا منطوق بهما ، وقيل غير ذلك بما لا تحقيق فيه ، والظاهر ما قاله الأستاذ أبو علي أنه لا خلاف بينهما في الحقيقة ، وإنما منع سيبويه من الذي ذهب إليه الأخفش ما دام أنت مبتدأ ، وكذلك كان يقول الأخفش لو سئل عنه فأما إذا جعلت أنت فاعلاً بالفعل الذي يفسره ضربته المتصل بسببه فلا ينكر ذلك سيبويه ولا يمنع منه ، ومن خطأ الأخفش على خطأ . انتهى .

وتوضيح هذا أن أنت في المثال يحتمل وجهين لا ينكرهما سيبويه ولا الأخفش: **أحدهما**: وهو الأضعف: أن يكون أنت مقيدًا فعلى جعله مبتدأ يجوز في زيد بعده الرفع والنصب ، والرفع أرجح ؛ لأن الفصل بين الهمزة وبين الاسم بالمبتدأ أبعده من طالب الفعل ، فيكون حكمه كحكم العاري عن استفهام ، وهذا الوجه هو الذي ذكره سيبويه ، **والوجه الثاني**: أن يكون أنت فاعلاً بفعل مقدر يفسره الظاهر ، وهذا هو الأحسن لما تقدر من أن الهمزة يختار معها الفعل ، وإذا جعل أنت فاعلاً بفعل مقدر تعين نصب زيد بذلك الفعل المضمر ؛ لأنه مفعوله ، وهذا هو الذي قاله الأخفش وكأن سيبويه أراد التنبيه على أن الاستفهام المفصول بغير ظرف أو شبهه لا أثر له في ترجيح النصب ، ففرض المسألة على الوجه الأضعف كذلك ، ولم يذكر الوجه الأحسن اعتمادًا على ما هو المقرر من أن الهمزة يختار معها الفعل ، وقد صرح سيبويه برجحان الفاعلية في نحو: أعبد الله ضرب أخوه زيدًا ، وكان الأخفش إنما ذكر الوجه الآخر على جهة التتميم لا على جهة الاعتراض فإن قلت: الأخفش قال: النصب أجود ، وذلك يعطي أن الرفع جائز ، وعلى جعل أنت فاعل يمتنع الرفع كما سبق فالجواب أن الأخفش إنما أجاز بقوله: إن الوجه المؤدي لنصب عبد الله على اللزوم أجود من الوجه المؤدي لرفعه على الاختيار كذا أجاب الأستاذ أبو علي ، واحترز المصنف بقوله: بغير ظرف أو شبهه من أن يكون الفصل بأحدهما ، فإن حكم الاستفهام لا يبطل ؛ بل يكون النصب راجحًا لتوسعهم في الظرف والمجرور نحو: أكل يوم تضربه؟ وأفي الدار زيدًا تضربه؟ ومعناه تنبيه وهو إن ابتدأ المسبوق بحرف نفي لا يختص إذا فصل حكمه حكم الاستفهام المفصول نحو: ما أنت زيدًا تضربه ، واعلم أن الفصل بحرف العطف لا يمنع نحو: أو زيدًا ضربته .

ص: وكذا ابتداء المتلو بلم أو لن أو لا خلافًا لابن السيد[1].

---

(١) المساعد ١/ ٤٢١ .

ش: فالرفع في قولك: زيد لم أضربه، أو لا أضربه، أو لن أضربه راجح وهو الصحيح، وقال أبو محمد بن السيد: النصب أرجح وهو ضعيف؛ لأن المتأخر لا أثر لـه.

ص: وإن عدم المانع والموجب والمرجح والمسوي؛ رجح الابتداء.

ش: يعني مانع النصب وموجبه ومرجحه ومسوي النصب والرفع، وقد سبق بيان ذلك، فإذا عدمت هذه الأشياء؛ ترجح الرفع نحو: زيد ضربته، وعمر أكرمته، وإنما كان الرفع أرجح؛ لأن لا إضمار فيه بخلاف النصب فصارت مسائل هذا الباب خمسة، وهي واضحة، واعلم أن القسم الأول وهو واجب الرفع هو ما فصل بينه وبين فعله شيء لا يعمل ما قبله فيما بعده على ما سبق أول الباب، وذكر المصنف في غير التسهيل: "أن الرفع يجب في موضعين:

أحدهما: هذا. والآخر: إذا تقدم على اسم الاشتغال ما يختص بالابتداء. قال في الكافية[1]:

وإن تلا السابق ما بالابتداء ::: يختص؛ بالرفع التزامه أبدًا

ومثل ذلك في شرحها بإذا المفاجأة لا يليها فعل ظاهر ولا مضمر، وإنما يليها مبتدأ أو خبر مبتدأ أو أن المفتوحة مؤولة بمبتدأ أو إن المكسورة؛ لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ وخبر، فلو نصب الاسم المذكور بعدها؛ لكانت الجملة التي وليتها فعليه، وذلك مخالف لاستعمال العرب، وقد غفل عن هذا كثير من النحاة فأجاز النصب في: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، ولا سبيل إلى جوازه، وكذلك ليت المقرونة بما لا يليها فعل ولا معمول فعل؛ لأن "ما" حين قرنت بها لم تزل اختصاصها بالأسماء، فلهذا شاع فيها وحدها الإعمال وترك الإعمال، وقد ثبت ذلك في باب إن، فإعمالها لبقاء اختصاصها بالأسماء، وهو خلاف كلام العرب انتهى. وتكلم في شرح التسهيل على إذا الفجائية فقال: وقد ألحقها سيبويه بأما قياسًا، فأجاز نصب الاسم الذي يليها بفعل مضمر يفسره المشغول بعده. قال[2]: ولا ينبغي أن تلحق بأما، فإن أما وإن لم يليها فعل؛ فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيرًا كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] وقد يليها معمول فعل؛ بل إنما يليها أبدًا في النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف الخبر فمن أولاها غير ذلك؛ فقد خالف كلام العرب، ولا يلتفت إليه، وإن كان سيبويه. انتهى.

ونص سيبويه[3]: فإن قلت: لقيت زيدًا وأما عمرو فقد مررت به، ولقيت زيدًا وإذا عبد الله يضربه عمرو بالرفع إلا في قول من قال: زيدًا رأيته وزيدًا مررت به؛ لأن أما وإذا يقطع بهما الكلام وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلا أن يدخل عليهما ما ينصب، ولا يحمل بواحد منهما آخر على أول كما يحمل بثم والفاء ألا ترى أنهم قرؤوا ﴿وأما ثَمُودَ فهديناهم﴾ [فصلت: ١٧] وقبله نصب، وذلك أنها تصرف الكلام إلى الابتداء إلا أن يقع بعدها فعل نحو: أما زيدًا فضربت. انتهى.

وظاهر ما حكاه المصنف وفسره السيرافي على ظاهره، وأوله ابن طاهر وابن خروف على أنه

(١) شرح الكافية ٢/ ٦١٥، ٦١٦.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٣٩، ١٤٠.
(٣) الكتاب ١/ ٩٥.

مما خلط فيه حكم الواحد بالآخر على حد قوله: ﴿ نَسِيَا حُوتَهُمَا ﴾ [الكهف: ٦١] و ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن: ٢٢] وإنما الناسي أحدهما، والذي يخرج منه أحدهما. فقال ابن خروف: إن قوله بالرفع إلا فيمن قال كذا أجرى فيه الحكم عليهما لاختلاطهما في الذكر أولاً في المثال، وإن كان هذا الحكم لا يرجع إلا إلى أما خاصة. هذا تخريج بعيد، والصواب حمل كلامه على ظاهره، وذلك أن أبا الحسن الأخفش حكى عن العرب أن إذا الفجائية يجوز أن يليها الفعل المقرون بقد نحو: خرجت فإذا قد ضرب زيد عمرًا، وإن لم يكن مقرونًا بقد؛ فلا يجوز أن يليها فيحمل كلام سيبويه على ظاهره من جواز النصب بعدها، ويكون قوله: إلا أن يكون يدخل عليهما ما ينصب محمولاً على ما يجوز أن ينصب وهو الفعل المقرون بقد، ولم يقل سيبويه إلا أن يدخل على إذا الفعل المجرد حتى يلزمه ما فهم عنه المصنف، ونقل الأخفش يقدح في حصر المصنف، وأما ما ذكره المصنف في ليتما فهو مبني على أن ليت إذا كف بما يبقى اختصاصها بالأسماء، كما نقل المصنف وغيره، وقد نقل أبو جعفر الصفار أن البصريين أجازوا ليتما ذهب على أن ما كافة، وهو خلاف ما نقل المصنف.

ص: خلافًا للكسائي في ترجيح نصب تالي ما هو فاعل في المعنى نحو: أنا زيد ضربته، وأنت عمرو كلمته.

ش: وجه قول الكسائي[1] أن تقديم الفاعل في المعنى منبه على مزية العناية بالحديث عنه، فكأن المسند إليه متقدم، وقال غيره: لا ترجيح في ذلك؛ لأن الاسم السابق لا يدل على فعل ولا يقتضيه فوجوده وعدمه سيان.

ص: وملابسة المضمر بنعت أو معطوف بالواو غير معاد معه العامل كملابسته بدونها.

ش: مثال النعت: زيدًا ضربت رجلاً يبغضه، ومثال العطف: زيدًا ضربت عمرًا وأخاه، فحكم هذين كحكم الملابسة بالإضافة إلى الضمير نحو: زيدًا ضربت أخاه، وقد تقدم ذلك أول الباب، واحترز من العطف بغير الواو، فلا يثبت له هذا الحكم نحو: زيد ضربت عمرًا فأخاه أو ثم أخاه، واحترز أيضًا من أن يعاد العامل مع الواو فإن الملابسة حينئذ لا أثر لها نحو: زيد ضربت عمرًا وضربت أخاه فلا يجوز نصب زيد، وذلك واضح.

ص: وكذا الملابسة بالعطف في غير ذا الباب.

ش: أي في غير باب الاشتغال، وهو باب الصفة والحال والخبر نحو: مررت برجل قائم زيد وأخوه، وجاء زيد ضاحكًا عمرو وأخوه، فلو كررت العامل أو عطفت بغير الواو؛ لم يجز.

ص: ولا يمتنع نصب المشتغل عنه بمجرور حقق فاعلية ما علق به خلافًا لابن كيسان.

ش: مثال ذلك: زيد ظفرت به على عمرو أي: بسببه فالباء للسببية، والمظفور به هو زيد، فيجوز نصب زيد على مذهب غير ابن كيسان، ومنع ابن كيسان[2] النصب، لكون المجرور فاعلاً في المعنى. قاله المصنف[3]: قيل: وهذا فرع من أصل كبير، واختلف فيه النحويون، وهو أن السببي أو بالضمير إذا انتصب من وجه غير الوجه الذي ينتصب منه الاسم السابق هل تجوز المسألة في باب الاشتغال أم شرطه أن ينتصبا

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٤٥.
(٢) المساعد ١/ ٤٢٣.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٤٦.

من جهة واحدة ، وهي جهة المفعول أما أن يصل إليه الفعل بنفسه أو بواسطة حرف الجر ، ذهب الفارسي والسهيلي والشلوبين[١] في أحد قوليه إلى اشتراط اتحاد الجهة ، فعلى هذا لا ينتصب المشتغل عنه نصب المفعول به وضميره أو سببيه مفعول له ولا ظرف ، ولا مفعول معه ، ولا خبر ، ولا مصدر بل إن نصب على الظرفية نصب الاسم السابق عليها فلو قلت: زيد جلست عنده أو حوله ؛ لم يجز النصب .

قال السهيلي: ومن ثم قال أبو علي: أزيدًا بكيت عليه إن جعلت على حرفًا ، نصبت ، وإن جعلت على اسمًا ؛ لم يجز النصب ، وذهب سيبويه والأخفش والشلوبين - في أحد قوليه - إلى أنه لا يشترط ذلك بل يجوز النصب ، وإن انتصب الضمير أو السببي من غير ذلك الوجه . قال سيبويه: أعبد الله كنت مثله أي: أشبهت عبد الله ، وأزيدًا لست مثله أي أباينت زيدًا ، - فانتصاب زيد على جهة المفعوليه وانتصاب السببي من جهة الخبرية ، وهذا المذهب هو الصحيح ، ويعضده نقل الأخفش عن العرب أنهم يقولون: أزيدًا جلست عنده ذكره في الأوسط ، والفرع الذي ذكره المصنف من هذا الأصل ، وبيانه أن الباء في المثال للسببية فالمجرور بها مفعول من أجله وانتصاب زيد على أنه مفعول به فقد اختلف جهة الاقتضاء .

ص: وإن رفع المشغول شاغله لفظًا أو تقديرًا فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه.

ش : مثال رفعه لفظًا: أزيد قام أبوه ، وتقديرًا أزيد مُرّ به فيكون في ذلك وجهان:

أحدهما: الرفع على الابتداء .

والثاني: الرفع على الفاعلية بفعل مقدر يفسره الظاهر كما فسر الناصب فيما تقدم ، فيكون أقسام هذا النوع خمسة كأقسام النوع الأول: قسم يجب فيه الرفع على الابتداء ، وذلك عند وجود بعض الموانع المذكورة أول الباب نحو: زيد ما قام . وقسم يجب فيه الرفع بفعل مقدر وذلك في كل موضع وجب فيه النصب في النوع الأول نحو: إن زيد قام غلامه فأكرمه . وقسم يرجح رفعه بفعل مقدر على رفعه بالابتداء ، وذلك في كل موضع ترجح فيه النصب في القسم الأول نحو: أزيد قام أبوه . وقسم يستوي فيه الأمران ، وذلك بعد ذات الوجهين نحو: زيد قام وعمرو قعد . إن راعيت الكبرى رفعت بالابتداء ، وإن راعيت الصغرى ؛ رفعت على الفاعلية . وقسم ترجح رفعه بالابتداء على رفعه بفعل مقدر ، وذلك عند عدم المانع والموجب والمرجح للفاعلية والمسوي نحو: زيد قام: كذا مثله المصنف[٢] ، وفيه نظر ؛ لأن المعروف إن شرط تقدير الفعل في هذا النوع أن يوجد طالب للفعل لزومًا أو اختيارًا ، فالمعروف في مثل زيد قام الحمل على الابتداء ؛ لأنه لم يوجد طالب الفعل ، ولا نعلم ممن أجاز رفعه على الفاعلية إلا أبا القاسم ابن العريف بناء منه على أنه لا يشترط طالب الفعل ، وكان المصنف ذهب إلى ما ذهب إليه قال في الشرح[٣]: ذكر السيرافي في نحو: زيد قام أن الفاعلية راجحة عند الأخفش على الابتداء مرجوحة عند الجرمي ، وفي قول سيبويه: احتمال . كذا يزعم السيرافي ، وليس كما زعم بل صرّح سيبويه برجحان الفاعلية . انتهى .

---

(١) الارتشاف ٣/ ١١٣ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٤٦ .
(٣) السابق الجزء والصفحة .

ص: ولا يجوز في نحو: أزيد ذهب به الاشتغال بمصدر منوي، ونصب صاحب الضمير خلافًا للسيرافي وابن السراج.

ش: هذا المثال من أمثلة سيبويه[١] ونحو: أزيد غضب عليه، وأعمرو انطلق به، فزيد في المثال ونحوه يجوز فيه وجهان: رفعه بالابتداء، ورفعه بفعل مقدر على الاشتغال وهو الأرجح لمكان الهمزة، والتقدير: أذهب زيد ذهب به، ولا يجوز نصبه؛ لأن المجرور في موضع رفع، وأجاز السيرافي وابن السراج والمبرد[٢] أيضًا نصبه على أن يكون المجرور في محل نصب، والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل، ورده المصنف بأن الفعل لا يتضمن إلا مصدرًا غير مختص والإسناد إليه منطوقًا به غير مفيد فكيف إذا كان غير منطوق به قبل، وقوله: "ولا يتضمن الفعل إلا مصدرًا غير مختص مسلم، ولكنه إذا أسند إليه إنما يفيد معرفًا بأل حتى إذا أضمر فجعل المظهر مكانه إنما يكون المظهر معرفًا بأل، فلما أسند إليه ذهب قدر ذلك المضمر العائد على المصدر معرفًا بأل.

ص: وقد يفسر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملاً فيما قبله إن كان من سببه، وكان المشغول مسندًا على غير ضميريهما.

ش: مثال ذلك: أزيد أخوه تضربه، وهو من أمثلة سيبويه فزيد مبتدأ وأخوه مبتدأ ثان وتضربه خبر الثاني والجملة خبر الأول ويجوز نصب الأخ على الاشتغال بلا خلاف، فتقول: زيد أخاه تضربه، واختلف في جواز نصب زيد فأجازه سيبويه والأخفش، ومن وافقهما فتقول: أزيدًا أخاه تضربه، فتنصب زيدًا بفعل مقدر يفسره العامل الناصب للأخ، فيكون الفعل الظاهر قد فسر ناصب الأخ، وناصب الأخ هو المعنى بقوله: عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر قد فسر ناصب زيد الذي قبله، وحكى الأخفش منع نصب زيد في المثال ونحوه، وأنه لا يجوز فيه إلا الرفع؛ لأن المضمر عندهم لا يفسر المضمر، ورد عليهم لمن قال: أليس المضمر الذي وقع على الأخ قد عرف إذا فسره الظاهر، واستبان حتى صار كأنه ملفوظ به فكيف لا يفسر، ويكون هذا المظهر تفسيرًا لهما جميعًا. قال ابن خروف: وهذا الرد قيل: هو للأخفش وهو بعبارة سيبويه أشبه قيل: والنصب في هذه المسألة غير مسموع من العرب، وإنما هو قياس، وقوله: "وكان المشغول مسندًا إلى غير ضميريهما" كما مثل؛ لأن يضربه مسند إلى ضمير المخاطب لا إلى ضمير زيد إلا ضمير أخيه، واحترز مما سيأتي.

ص: فإن أسند إلى أحدهما؛ فصاحبه مرفوع بمفسر المشغول، وصاحب الآخر منصوب به.

ش: إذا أسند الفعل إلى ضمير زيدًا، وإلى ضمير الأخ رفع صاحب الضمير بمفسر المشغول فإذا قلت: أزيد أخوه يضربه بياء الغائب، فإنما جعلت الضمير المرفوع عائدًا على زيد، والمنصوب عائدًا على الأخ؛ رفعت زيدًا بفعل مقدر، ونصبت الأخ به. فقلت: أزيد أخاه يضربه، والتقدير: يضرب زيد أخاه، وإن عكست فجعلت المرفوع للأخ والمنصوب لزيد؛ رفعت الأخ بالفعل المقدر ونصبت زيدًا به، والله سبحانه أعلم.

* * *

(١) الكتاب ١/ ١٠٤.
(٢) الارتشاف ٣/ ١١٤.

باب: تعدي الفعل ولزومه

ش: التعدية لغة التجاوز. يقال: عدا طوره أي: جاوزه، وفي الاصطلاح: هو تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به فإن تجاوزه إلى غيره؛ كالمصدر والظرف؛ لم يسم متعديًا.

ص: إن اقتضى فعل مصوغًا له باطراد اسم مفعول تام نصبه مفعولاً به وسمي متعديًا وواقعًا ومجاوزًا، وإلا فلازمًا.

ش: قوله: "مصوغًا له" أي: اسمًا مصوغًا، وذلك نحو: ضرب فإنه يقتضي اسمًا مصوغًا له اسم مفعول فتقول: زيد مضروب، واحترز بقوله: "باطراد" ما أصله أن يتعدى بالحرف إذا حذف الحرف منه ضرورة كقوله:

تمرون الديار [1]...

فإنه إذا اضطر؛ قال: الديار ممرورة، واحترز بقوله: "تام" مما يصاغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف الجر نحو: ذهل فإنه يقال: مذهول عنه فليس بمتعد، وقوله: "نصبه مفعولاً به" يقتضي أن الناصب له الفعل أو ما جرى مجراه، وهو مذهب البصريين، وقال هشام[2]: ناصبه الفعل، وقال الفراء: الفعل والفاعل معًا، وقال خلف الأحمر[3]: المفعولية، والصحيح مذهب البصريين؛ وذلك لأن الفعل هو المستدعي له فهو العامل فيه، ولأنه يختلف تصرفه بحسب تصرف الفعل فلو كان ارتفاعه بالفاعل؛ لاختلف باختلاف الفاعل. قاله أبو علي، ويرد مذهب هشام أن المفعول قد ينصب ولا فاعل موجود نحو: عجبت من ضرب زيدًا، وبذلك أيضًا يرد مذهب الفراء [ويرد أيضًا على الفراء] [4] أن المفعول قد ينصب قبل ذكر الفاعل نحو: ضرب عمرًا زيد، والعامل لا يعمل حتى يتم، ويرد مذهب خلف أن معنى المفعولية باق في نحو: ضرب زيد، وقد رفع، وقوله: "وسمي.. إلى آخره" المشهور منها تسميته متعديًا وقوله: وإلا فلازمًا أي: وإن لا يقتضيه يسمى لازمًا ويسمى أيضًا قاصرًا وغير متعد.

ص: وقد يشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين.

ش: الاستعمالان هما التعدي واللزوم، والاسمان هما: المتعدي واللازم. قال في الشرح[5]: ما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، ولم يكن أحد الاستعمالين مستندرًا قيل: فيه متعد بوجهين نحو: شكوته، وشكوت له، ونصحته ونصحت له. انتهى.

وفي هذا النوع ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه قسم ثالث ووجهين ليس أحدهما أصلاً للآخر، وإليه ذهب المصنف.

والثاني: أن الأصل فيه أن يتعدي بالحرف ثم اتسع فيه فحذف الجار، وإليه ذهب ابن

---

(١) جزء من بيت وتمامه: ولم تعوجوا * كلامكم عليّ إذًا حرام، وهو لجرير في ديوانه ٢٧٨.
(٢) المساعد ١/ ٤٢٦.
(٣) السابق الجزء والصفحة.
(٤) ما بين المعكوفين سقط من ر.
(٥) ٢/ ١٤٩.

بابشاذ .

والثالث: أن الأصل فيه أن يتعدى بنفسه والحرف زائد حكاه ابن إياز عن بعضهم ، وفصل ابن عصفور[١] فقال: ما كان من هذا النوع يحلّ بنفس المفعول نحو: مسحت رأسي وبرأسي ، وخشنت صدره وبصدره ، فالأصل فيه أن يتعدي بنفسه والحرف زائد ، وما كان لا يحلّ بنفس المفعول نحو: نصحت زيدًا فالأصل فيه أن يتعدى بالحرف ثم حذف منه في الاستعمال ، وكثر الأصل والفرع ، وقال ابن أبي الربيع[٢]: الذي يتعدى تارة بنفسه ، وتارة بحرف الجر: ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون الأصل حرف الجر ثم أسقط اتساعًا نحو: شكر لزيد ، وزيدًا .

الثاني: أن يكون أصله التعدي بنفسه ثم زيد حرف الجر توكيدًا نحو ؛ قرأت السورة وبالسورة .

الثالث: أن يكونا أصلين نحو: جئتك ، وجئت إليك . فمن قال: جئتك ؛ لحظ قصدتك ، ومن قال: جئت إليك ؛ لحظ وصلت إليك ، واعلم أن هذا النوع - أعني: ذا الوجهين - مقصور على السماع ، والظاهر أنه غير محصور ، وضابطه أن يشهر بالاستعمالين ، وقد عدها بعض النحويين خمسة أفعال: نصح ، وشكر ، وكال ، ووزن ، وعدّ ، وفي عدهم: كال ، ووزن وعد من هذا الباب نظر ، وإنما هي من باب اختار ، وهو ما يتعدى إلى واحد بنفسه ، وإلى الثاني . بالحرف تارة وبنفسه أخرى . قال الفراء: سمعت أعرابية تقول: إذا صدر الناس أتينا التاجر فيكيلنا المد والمدين إلى الموسم القابل ، وهو من كلام أهل الحجاز ، ومن جاوزهم من قيس . انتهى .

وتقول: وزنت زيدًا الدراهم ، وعددته الثياب ، وقد نص عبد القاهر على أنها من باب اختار والذي يظهر أنهم لم يذكروها مع نصح وشكر ؛ لأنها تتعدى إلى واحد بالوجهين ، ولكن لكونها مثل نصح وشكر في تعديها بوجهين بالنسبة على المفعول الثاني بخلاف باب اختار فإن الأصل فيه حرف الجر إلا أن ابن الخباز[٣] نص على أنها مثل نصح وشكر في التعدي إلى واحد ، وليس كذلك ، وزعم ابن درستويه أن نصح يتعدى لواحد بنفسه وللآخر بحرف الجر ، والأصل نصحت لزيد رأيه ، وما زعمه لم يسمع في موضع من المواضع .

ص: وإن علق اللازم بمفعول به معنى، عدى بحرف جر، وقد يجري مجرى المعدي شذوذًا أو لكثرة الاستعمال، أو لتضمين معنى يوجب ذلك.

ش : مثال تعديه بحرف جر نحو: آمنت بالله ، ورغبت في الخير وأعرضت عن الشر . قال في الشرح[٤]: ما لابد له من حرف جر لازم ولا يتميز المتعدي عن اللازم بالمعنى والتعلق ؛ لأن الفعلين قد يتحدان معنى وأحدهما متعد والآخر لازم ، نحو: صدق وآمن ، ونسى ، وذهل ، وحب ورغب ، وأراد ، وهمّ ، وذكر أفعالاً أخرى ومثال إجرائه مجرى المتعدي شذوذًا قول الشاعر:

تحن فتبدي ما بها من صبابة ::: وأخفى الذي لولا الأسى لقضاني[٥]

---

(١) المساعد ١/ ٤٢٧ .

(٢) البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤١٩ .

(٣) الغرة المخفية ١/ ٢٣٤ .

(٤) ٢/ ١٤٩ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لعروة بن العذرى في شواهد العينى ٢/ ٥٥٢ .

أي: لقضى على، وقال تعالى: ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف: ١٦]، و ﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٠] أي: على صراطك، وعن أمر ربكم، هكذا مثل المصنف[(١)]، ومثال حذفه لكثرة الاستعمال قولهم: دخلت. قال في الشرح[(٢)]: إن ورد حذفه وكثر قبل وقيس عليه نحو: دخلت الدار، والمسجد فيقاس عليه، دخلت البلد والبيت، وغير ذلك، وإن لم يكثر قبل، ولم يقس عليه نحو: توجه مكة وذهب الشام ومطرنا السهل والجبل، وضرب فلان الظهر والبطن، ومثال حذفه للتضمين قول نصر بن سيار[(٣)]: أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني، ورحب على وزن لا يجيء متعديًا ألبتة لكنه عداه لما ضمنه معنى وسع، وقول علي: إن بشرًا قد طلع اليمن ضمنه بلغ، وأكثر ما يكون التضمين فيما يتعدي بحرف جر فيصير متعديًا بنفسه، ومن النحويين من قاس ذلك، ولكن لكثرته، ومنهم من قصر على السماع.

ص: واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أنَّ وأنْ محكومًا على موضعيهما بالنصب لا بالجر خلافًا للخليل والكسائي.

ش: مثال ذلك: عجبت أن تقوم أو أنك قائم، والتقدير: عجبت من أن تقوم، ومن أنك قائم فلو أتيت بصريح المصدر فقلت: عجبت من قيامك؛ لم يجز حذف الحرف، وإنما جاز مع أن الحرف المتعين مع المصدر كما أجازه مع أنّ وأن لطولهما بمتعلقهما. قال الشيخ أثير الدين: وفي محفوظي أن الكسائي أجاز حذف الحرف المتعين مع المصدر كما أجازه مع أنَّ وأنْ، واحترز من غير المتعين نحو: رغبت أن تفعل؛ فإنه لا يجوز حذفه؛ إذ لا يدري هل التقدير في أن أو عن، وقد جاء الحذف في قوله تعالى: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٨] وقدره بعضهم في أن، وبعضهم عن أن واستدل لمذهبه بما هو مذكور في كتب التفسير، واختلف في محل أن وأن بعد حذف الحرف، فذكر المصنف أن مذهب الكسائي والخليل أنهما بعد حذف الحرف في موضع جر، وأن مذهب سيبويه والفراء أنهما في موضع نصب، وقال: وهو الأصح؛ لأن بقاء الجر بعد عامله قليل والنصب كثير، وقد استشهدوا لمذهب الخليل والكسائي بما أنشده من قوله:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة ::: إلى ولا دين بها أنا طالبه[(٤)]

انتهى.

يعني بجر دين عطفًا على أن تكون، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون عطف على التوهم، وأن يكون في موضع نصب، وما حكاه المصنف عن سيبويه والخليل موافق لحكاية صاحب البسيط[(٥)] حكى أن مذهب سيبويه النصب، ومذهب الخليل الجر والذي في كتاب سيبويه أن الخليل قال: إنه في محل نصب ثم قال: ولو قال إنسان: أن إن في موضع جر؛ لكان قولاً قويًا، والأول قول الخليل يعني كونه في موضع نصب، ولم يصرح بأنه مذهب له.

---

(١) شرح التسهيل ٢/١٤٨.
(٢) السابق ٢/١٤٩.
(٣) المساعد ١/٤٢٨.
(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/٩٣.
(٥) البسيط لابن أبي الربيع ١/٤٢٤.

ص: ولا يعامل بذلك لتعين الجار غيرهما خلافًا للأخفش الأصغر.

ش: هو علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد فيجوز على مذهبه: إن بريت القلم السكين أي: بالسكين فحذف حرف الجر لما تعين هو، وتعين موضعه ووافقه ابن الطراوة[1] وقاسا ذلك على ما سمع نحو: اخترت الرجال زيدًا، والصحيح أنه لا ينقاس لقلة ما سمع من ذلك، والمسموع: اختار واستغفر وأمر وسمّي ودعى وكنى، وزاد بعضهم عرف بمعنى سمّى وزاد غيره زوج وصدق وعير يقول: زوجت زيدًا بامرأة واحدة، وصدقت زيدًا في الحديث والحديث، وعيرته بسواده وسواده، والظاهر أنها غير محصورة فقد جاء: هديت زيدًا إلى الطريق والطريق، وحكى أبو عبيدة: صدتك، وصدت لك، وكسبتك وكسبت لك، وقال في الشرح[2]: لا تقول: وهبتك؛ لأنهم لم يعدوه، ولكن وهبت لك. قال المبرد: لا يقال: وهبتك لئلا يوهم كون المخاطب موهوبًا، فإن زال الإشكال نحو: وهبتك الغلام؛ جاز.

ص: ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في نحو:

أشارت كليب بالأكف الأصابع[3]

ش: أي: إلى كليب، وصدر البيت:

إذا قيل أيّ الناس شر قبيلة

فصل: المتعدي من غير بابي ظن وأعلم متعد إلى واحد ومتعد إلى اثنين، والأول متعد بنفسه وجوبًا، وجائز التعدي واللزوم، وكذا الثاني بالنسبة إلى أحد المفعولين.

ش: تقدم الكلام على بابي ظن وأعلم، والكلام هنا على المتعدي من غيرهما وقسمه إلى قسمين: متعد إلى واحد، ومتعد إلى اثنين، ثم قسم المتعدى إلى واحد قسمين: متعد بنفسه وجوبًا أي دائمًا نحو: ضرب فلا يصل بالحرف إلا زائدًا نحو: ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] وجائز التعدي واللزوم وشرحه المصنف. يتعدي تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر نحو: نصح وشكر ولولا ذلك لتبادر الذهن إلى شرحه بنحو فغر فاه وفغر فوه بما جمع له التعدي واللزوم باعتبارين. ففغر فاه بمعنى فتح، وفغر فوه بمعنى انفتح، وأطلق المصنف على المتعدي بالحرف لازمًا، وهو صحيح، ويقال فيه أيضًا: متعد بحرف الجر ثم قسم المتعدي إلى اثنين قسمين أيضًا بالنسبة على أحد المفعولين، فمنه ما يتعدى إليهما بنفسه نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، ومنه ما يتعدى إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بالوجهين نحو: اخترت الرجال زيدًا، وقد تقدم عد أفعال هذا النوع، ومذهب البصريين أن تعدى كسا إلى اثنين بحق الأصالة، وذهب الكوفيون على أنها تعدت بالحركة إلى اثنين وللأصل فيهما كسى زيد الثوب كما تقول: لبس زيد الثوب. أنها تعدت بالحركة إلى اثنين كما قالوا: أشترت عين الرجل، وشترها الله فالنقل ومع بالتغيير من فعل إلى فعل، والصحيح أن كسى وشترها الله أصل، وأن الفعل لا يكون بتغيير الحركة، واختلف النحويون في أقوى فعل بالنسبة إلى التعدي

---

(١) المساعد ١/ ٤٣٠.

(٢) ٢/ ١٥٠.

(٣) عجز بيت من الطويل وصدره: إذا قيل أى الناس شر قبيلة.

بعد إجماعهم على أن اللازم أضعف للأفعال فقال بعضهم: أقواها ما تعدى إلى ثلاثة، وقال بعضهم: أقواها ما تعدى إلى اثنين يجوز الاقتصار على أحدهما. قال النحاس: وهذا هو الصحيح.

ص: والأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى وتقديم ما يجر على ما قد يجر.

ش: مثال الأولى: أعطيت زيدًا درهمًا فزيد مفعول في اللفظ وهو فاعل في المعنى لأنه الآخذ، والدرهم مفعول في اللفظ والمعنى؛ لأنه المأخوذ فالأصل تقديم زيد. قال في الشرح: ولذا جاز: أعطيت درهمه زيدًا ولا يقال: أعطيت صاحبه الدرهم إلا على قول من أجاز: ضرب غلامه زيدًا. انتهى.

وقال ابن عصفور: لا يجوز باتفاق: أعطيت مالكه العبد، ولا مالكه أعطيت الغلام إلا عند الكوفيين، فإنه يجوز ذلك إذا قدرت أن الإعطاء أخذ الغلام أولاً. فالأول عندهم هو الذي يقدر الفعل أخذًا له قبل صاحبه. انتهى. ومنع هشام مسألة أعطيت درهمه زيدًا قال هشام: محال أعطيت ثوبه زيدًا لتقدم المكنى قبل زيد؛ لأن العامل في الثوب غير وصف زيد، وقال ابن كيسان: هي قبيحة؛ لأن الدرهم وزيدًا جميعًا يتصل الفعل بهما اتصالاً واحدًا؛ لأن كل واحد منهما مفعول به، فليس أحدهما أولى بأن يكون الفعل أشد مواصلة له من الآخر، وذكر ابن عصفور أن بعض البصريين منع: أعطيت درهمه زيدًا، وبنى منعه على أن المفعولين في مرتبة واحدة مرتبتهما أن يكونا بعد الفعل وأيهما تقدم فذلك مكانه، فإن قدمت فقلت: درهمه أعطيت زيدًا؛ قال ابن عصفور: جازت المسألة بلا خلاف؛ لأن النية بالمفعول أن يكون بعد الفعل فالنية فيه التأخير، وإذا كان النية به التأخير؛ لزم أن يكون مقدرًا بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير؛ لأن ذلك المفعول الذي عاد عليه الضمير قد وقع بعد الفعل فذلك محله. انتهى.

وحكى غيره الخلاف في المسألة وممن نقله ابن النحاس. قال هشام: هي محال، وقال ابن كيسان: درهمه أعطيت زيدًا، أجود من: أعطيت درهمه زيدًا، ومثال المسألة الثانية: اخترت زيدًا الرجال فالأصل تقديم زيد؛ لأن الفعل يتعدي إليه بنفسه بخلاف الرجال فإن الفعل قد يصل إليه بالحرف فتقول: اخترت زيدًا من الرجال. قال في الشرح[1]: ولذلك يقال: اخترت قومه عمرًا، ولا يقال: اخترت أحدهم القوم على قول من أجاز: ضرب غلامه زيد. انتهى.

ص: وترك هذا الأصل واجب وجائز وممتنع لمثل القرائن المذكورة فيما مضى.

ش: يعني في باب الفاعل مثال الواجب: ما أعطيت درهمًا إلا زيدًا، فوجب تأخير الأول وترك الأصل؛ لأنه قد حصر، ومثال الممتنع: ما أعطيت زيدًا إلا درهمًا إذ أحصر الثاني. فوجب استصحاب الأصل وامتنع تركه، وكذا لو ألبس نحو: أعطيت زيدًا عمرًا، وأضربت زيدًا عمرًا مثل به المصنف[2]، وهو على مذهب من قاس التعدي بالهمزة، والصحيح القياس في اللازم سماع في المتعدي، وهو ظاهر مذهب سيبويه، والجائز هو ما سلم من أسباب الوجوب وأسباب المنع.

فصل: يجب تأخير منصوب الفعل إن كان أنّ مشددة أو مخففة.

---

(١) ٢/ ١٥٢.

(٢) السابق الجزء والصفحة.

ش : مثال ذلك: عرفت أنك منطلق ، وعلمت أن ستخرج ، وقياس ما أجازه هشام والفراء من الابتداء بأن المشددة نحو: أنك منطلق يعجبني ، أن نجوز أنك منطلق عرفت .

ص: وتقديمه إن تضمن معنى الاستفهام أو شرط، أو أضيف إلى ما تضمنهما أو نصبه جواب أما.

ش : أي: ويجب تقديمه في هذه المسائل مثال اسم الاستفهام: أيهم ضربت ، ووافق الكوفيون على منع تأخيره ما لم يقصد الاستثبات فأجازوا: ضرب من منًا بالإعراب ، وضرب من منًا ببناء الأول ، وضربت ما وماذا أو مه ، ومثال اسم الشرط: من يكرم أكرم وأيهم تضرب أضرب ، ومثال المضاف إلى واحد منهما: غلامَ أيهم ضربت ، وغلامَ أيهم تضرب أضرب ، ومثال ما نصبه جواب أما ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩] وذكر غير المصنف من مواضع وجوب التقديم أن تكون كم الخبرية إلا في لغة رديئة حكاها الأخفش[١] ، أو ضميرًا منفصلاً لو تأخر ؛ لزم اتصاله نحو: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥] أو كان ناصبه فعل أمر اقترن بالفاء نحو: زيدًا فاضرب وفيه نظر .

ص: ويجوز في غير ذلك إن علم النصب: تأخير الفعل غير تعجبي ولا موصول به حرف ومقرون بلام ابتداء أو قسم مطلقًا.

ش : احترز بقوله: إن علم النصب" من أن يجهل فلا يجوز تأخير الفعل في نحو: موسى ضرب عيسى ، وبقوله: "غير تعجبي" من نحو: ما أحسن زيدًا فلا يجوز: زيدًا ما أحسن ، وبقوله: "ولا موصول به حرف من نحو قولك: من البر أن تكف لسانك ، فلا يجوز أن تقول: أن لسانك تكف ، ولا: لسانك أن تكف قيل: وينبغي أن يقيد بالناصب فإنه إذا لم يكن ناصبًا ؛ جاز أن يتقدم على العامل نحو: عجبت مما زيدًا تضرب ، وبقوله: "ولا مقرون بلام ابتداء" نحو لسوف يرضي زيدا عمرًا ، وليحب الله المحسن ، وهذا مقيد بأن لا توجد إن فإن وجدت ؛ جاز التقديم فتقول: إن زيدًا عمرًا ليضرب وبقوله: "أو قسم" من نحو: والله لأضربن زيدًا ، فلا يجوز: والله زيدًا لأضربن ، وقوله: "مطلقًا" ليس راجعًا إلى قوله "أو قسم" بل هو راجع إلى قوله: "ويجوز في غير ذلك" ، أي: يجوز في غير ما ذكر مطلقًا يعني سواء كان من المسائل الخمسة الآتية أو من غيرها .

ص: خلافًا للكوفيين في منع نحو: زيدًا غلامه ضرب، أو غلامه أو غلام أخيه ضرب زيد، وما أراد أخذ زيد، وما طعامك آكل إلا زيد.

ش : فهذه مسائل خمس أجاز البصريون فيها تقديم المفعول كما مثل المصنف ، ومنع الكوفيون تقديم المفعول فيها ، والصحيح مذهب البصريين لثبوت ذلك في لسان العرب فمثال الأولى قوله:

كعبًا أخوه نهى فانقاد منتهيًا ::: ولو أبى باء بالتخليد في سقرا[٢]

ومثال الثانية قوله:

رأيه يحمد الذي ألف الحز ::: م ويشقي بسعيه المغرور[٣]

---

(١) المساعد ١/ ٤٣٥ .

(٢) البيت من البسيط لرجل من طيئ في شرح التسهيل ٢/ ١٥٣ .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ١٥٤ .

ومثال الثالثة قولـه:

شـــر يومـــيها وأغـــواه لهـــا ::: ركبـــت عـــنز بحـــدج جمـــلا[١]

ومثال الرابعة قولـه:

مـــا شـــاء أنشـــأ ربي والـــذي هـــو لم ::: يشـــأ فلســـت تـــراه ناشـــئًا أبـــدًا[٢]

ومثال الخامسة قولـه:

مـــا المـــرء يـــنفع إلا ربـــه فعـــلا ::: م تســـتمال بغـــير الله آمـــال[٣]

وحكى غير المصنف عن الكوفيين إجازة: غلامه ضرب زيد، وغلام أخيه. ضرب زيد؛ لأن الضمير غير مرفوع فإن كان ضمير رفع؛ التزموا تأخيره نحو: أخذ زيد ما أراد.

ص: ولا يوقع فعل مضمر متصل على مفسره الظاهر.

ش: فلا يجوز: زيدًا ضرب أي: ضرب نفسه اتفاقًا.

قال المصنف[٤]: لأن جوازه يستلزم توقف مفهومية ما لا يستغني عنه، وهو الفاعل على مفهومية ما يستغني عنه، وهو المفعول، وهو معنى قول أبي العباس: إنما لم يجز ذلك؛ لأنه يصير المفعول لابد منه فلو انفصل؛ جاز نحوه: ما ضرب زيدًا إلا هو؛ لأن الضمير المنفصل مقدر قبله ظاهر مبدل منه الضمير. التقدير: ما ضرب زيدًا أحد إلا هو فقيام الضمير المنفصل مقام الظاهر المقدر، سهل ذلك، وأجاز الكسائي وحده: زيدًا ضرب هو بإبراز الضمير المستكن قال: لأن هو بمنزلة الأجنبي والذي تقتضيه الأقيسة منعه، لأنه ليس من مواضع الانفصال.

ص: وقد يقع على مضاف إليه.

ش: مثاله: غلام هند ضربت، ففاعل ضربت ضمير هند، قال المصنف[٥]: وجاز هذا؛ لأنه في تقدير: ضربت هند غلامها، ونقل ابن عصفور جواز هذه المسألة عن البصريين، وهو مذهب هشام، ونقل النحاس منعها عن أكثر البصريين، وهو المنقول عن الأخفش والفراء، والصحيح الجواز لسماعه عن العرب قال:

أجـــل المـــرء يســـتحث ولا يـــد ::: ري إذا يبـــتغي حصـــول الأمـــاني[٦]

فاعل يستحث ضمير المرء، وقوله: أو موصول بفعله" أي بفعل المفسر الظاهر نحو: ما أراد زيد أخذ، فأخذ ناصب الموصول، وفاعله ضمير مستتر عائد على زيد، وزيد فاعل أراد، وأراد صلة ما فأوقع فعل مضمر متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر ومثله قول الشاعر:

مـــا حبـــت الـــنفس مـمـــا راق مـــنظره ::: رامـــت ولم يـــنهها يـــأس ولا حـــذر[٧]

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٤٣٧.
(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ١٥٤.
(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٤٣٧.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٤.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٤.
(٦) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في المساعد١/ ٤٣٨.
(٧) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٤٣٩.

فصل: يجوز الاقتصار قياسًا على منصوب الفعل مستغنى عنه بحضور معناه أو بسببه أو مقارنه أو الوعد به أو السؤال عنه بلفظه أو معناه، أو عن متعلقه، وبطلبه، وبالرد على نافيه أو الناهي عنه أو على مثبته، أو الآمر به.

ش : منصوب الفعل يشمل المفعول به وغيره ، وإن كان المقصود هنا التنبيه على المفعول به ، فمثال حضور معناه قولك: زيدًا لمن رأيته قد شرع في عطاء مثلاً أي: أعط زيدًا ، أو في ذكر رؤيا خيرًا أي: رأيت خيرًا ومثال سببه قول الشاعر:

إذا تغنى الحمام الورق هيجني ::: ولو تسليت عنها أم عمار[1]

أي: ذكرت أم عمار ؛ لأن التهييج سبب الذكر ، ومثال مقارنه قولك لمن تأهب للحج: مكة أي: أراد مكة ، ولمن سدد سهمًا: القرطاس أي: تصيب ، ومنه قوله:

لن تراها ولو تأملت إلا ::: ولها في مفارق الرأس طيبا[2]

أي: إلا وترى لها ؛ لأن رؤية الشيء مقارن لرؤية ما يشمل عليه ، ومثال الوعد به: زيدًا لمن قال: سأطعم ، ومثال السؤال عنه بلفظه: بلى زيدًا لمن قال: هل رأيت أحدًا ، ومثال السؤال عنه بمعناه قول بعضهم: بلى وجادا جوابًا لمن قال: أفي مكان كذا وجد أي: بلى تجد ، ومثال السؤال عن متعلقه قوله تعالى: ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً ﴾ [النحل: ٣٠] ومثال طلب قول القائل: "اللهم ضبعًا وذئبا"[3] أي: اجمع فيها يعني ضبعًا وذئبًا ، ومثال الرد على نافيه: بلى زيدًا لمن قال: ما ضربت أحدًا ، أو الناهي عنه: بلى من أساء لمن قال: لا تضرب أحدًا ، أو على مثبته: لا بل خالدًا لمن قال: ضرب زيد عمرًا ، أو الآمر به: بل زيدًا لمن قال: اضرب عمرًا أي: اضرب زيدًا فهذا وفق اللفظ والمعنى ، ومن المعنى دون اللفظ قوله تعالى: ﴿ كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [البقرة: ١٣٥] أي: نتبع ؛ لأن معنى كونوا هودًا أو نصارى: اتبعوا ملة اليهود والنصارى .

ص: فإن كان الاقتصار في مثل أو شبهه في كثرة الاستعمال؛ فهو لازم.

ش : المثل قولهم: "كل شيء ولا شتيمة حر"[4] أي: ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ، وقولهم: هذا ولا زعماتك أي: هذا هو الحق ، ولا أتوهم زعماتك كان المخاطب يزعم زعمات فلما ظهر خلاف قوله ؛ قيل له ذلك ، وقوله: "كليهما وتمرًا"[5] أي: أعطني كليهما وزدني تمرًا ، وأصله أن إنسانًا خير بين شيئين فطلبهما وطلب معهما تمرًا ، ومن شبه المثل في كثرة الاستعمال قولهم: "حسبك خيرًا لك ، ووراءك أوسع لك أي: ائت أوسع لك من ورائك ، و ﴿ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١] أي: وأتوا خيرًا ، وهذا مذهب سيبويه والخليل وأن ذلك مفعول بفعل مقدر ، وذهب الكسائي إلى جعل هذا خبر كان المقدر ، والتقدير: يكون الانتهاء خيرًا لكم ، ورد بأنه لا يطرد في

---

(١) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في الكتاب ١/ ١٤٤ .
(٢) البيت من الخفيف ، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٧٦ .
(٣) الكتاب ١/ ٢٥٥ .
(٤) الكتاب ٢٨١ .
(٥) مجمع الأمثال ٢/ ١٥١ .

نحو: انته أمرًا قاصدًا ؛ لأنك لم ترد يكن انتهاؤك أمرًا قاصدًا ، وإنما الأمر بإتيان أمر فيه القصد والصواب ، ورد الفراء على الكسائي بأنه لو صح تقديره ؛ لجاز أن يقال: انته أخانا ، وذهب الفراء إلى أنه نعت مصدر محذوف أي: انتهاء خيرًا لكم ورده المصنف بقولهم: حسبك خيرًا لك ، وبقولهم: وراءك أوسع ، ولا يتقدر هنا مصدر ؛ لأنه ليس قبله ما يكون عنه مصدر ؛ ولأن أوسع صفة مكان لا مصدر .

قال في الشرح[1]: وقد تناول قولي فإن كان الاقتصار في مثل أو شبهه في كثرة الاستعمال نحو: إياي وكذا بإضمار نح ، ثم تكلم على أحكام التحذير والإغراء ، ويوجد في بعض النسخ القديمة: بين باب الاختصاص وباب أبنية الفعل باب معقود للتحذير والإغراء فأخرنا الكلام عليهما ، واحترز بقوله: "في كثرة الاستعمال" مما لا يكثر استعماله نحو: أتيه أمرًا قاصدًا ، أي: وائت ، وصرح سيبويه[2] بجواز إظهاره وغفل الزمخشري عن ذلك فجعله واجب الحذف .

ص: وقد يجعل المنصوب مبتدأ أو خبرًا فيلزم حذف ثاني الجزأين.

ش: مثال الأولى قول بعض العرب كلاهما وتمرًا" حكاه سيبويه[3] أي: كلاهما لي وكل شيء ، ولا شتيمة حر" أي: كل شيء أمم فرفع مبتدأ وحذف ثاني الجزأين ، وزعم الفراء أن كلاهما في موضع نصب ، وأنه على لغة من يلتزم الألف ، ومثال الثانية قولهم: ديار فلانة أي: هذه ديار فلانة ، والنصب في ذلك أشهر كقول ذي الرمة:

ديار مية إذا مي تساعفنا ::: ولا يرى مثلها عرب ولا عجم[4]

أي: اذكر ديار مية .

فصل: يحذف كثيرًا المفعول به غير المخبر عنه، والمخبر به، والمتعجب منه، والمجاب به والمحصور، والباقي محذوفًا عامله.

ش: احترز بالمخبر عنه من المفعول النائب عن الفاعل نحو: ضرب زيد ، فلا يجوز حذفه كما لا يجوز حذف الفاعل ، ودخل في المخبر عنه الأول في باب ظن ، والثاني في باب أعلم ، وقد تقدم الكلام على حذفهما ، واحترز بالمخبر به عن المفعول الثاني في باب ظن ، والثالث في باب أعلم ، وقد تقدم حكمهما ، واحترز بالمتعجب منه من نحو: ما أحسن زيدًا ، وقد ذكر المصنف في بابه أنه إذا علم ؛ جاز حذفه مطلقًا ، واحترز بالمجاب به من نحو: زيدًا لمن قال: من رأيت؟ واحترز بالمحصور من نحو: ما رأيت إلا زيدًا ، واحترز بالباقي محذوفًا عامله من نحو قول بعضهم" اللهم ذئبًا وضبعًا"[5] وخيرًا وشرًا لعدونا .

ص: وما حذف من مفعول به فمنوى لدليل، أو غير منوى وذلك إما لتضمين الفعل معنى يقتضي

---

(١) ٢/ ١٦٠ .
(٢) الكتاب ١/ ١٤٣ .
(٣) الكتاب ١/ ١٤١ .
(٤) البيت من البسيط ، وهو لذى الرمة في ديوانه١٢ .
(٥) الكتاب ١/ ٢٥٥ .

اللزوم وإما للمبالغة بترك التقييد، وإما لبعض أسباب النيابة عن الفاعل.

ش: مثال المنوى لدليل: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] أي يريده، وهذا هو الحذف الاختصاري،

ومثال غير المنوي لتضمين معنى فعل يقتضي اللزوم قول الشاعر:

فإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها ::: إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي[1]

فضمن جرح معنى عاث؛ ولذلك عداه بفي، ونحو: تضمين اصلح معنى لطف في قولك: أصلح الله لك في نفسك، ويمكن أن يكون منه قوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥] ومنه ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] أي: يخرجون. وفي جعل المفعول في نحو هذا محذوفًا تسامح؛ لأن الفعل لما ضمن معنى ما لا يتعدى صار لازمًا فلا مفعول له، ونص النحويون على أن التضمين ليس بقياس، مثال ما لا ينوي للمبالغة بترك التقييد قولهم: يعطي ويمنع، ويصل ويقطع أي: هذا شأنه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [التوبة: ١١٦]، ومثال غير المتعدي لبعض أسباب النيابة عن الفاعل وهي ضربان - كما سبق: إما عرض لفظي، وإما عرض معنوي. فاللفظي كالإيجاز نحو: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا﴾ [التغابن: ١٦]، وموافقة السابق: ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم: ٤٢، ٤٣] وإصلاح الوزن كقوله:

وخالد يحمد ساداتنا ::: بالحق لا يحمد بالباطل[2]

أي: يحمده، والمعنوي كالعلم نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] أو الجهل نحو: ولدت فلانة، وأنت تدري ما ولدت، وكون التعيين غير مقصود نحو: ﴿وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ١٩] وتعظيم الفاعل: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١] وتعظيم المفعول نحو: سب فلان، وللخوف منه نحو: أبغضت في الله، والخوف عليه نحو: هوى فلان، ولا تذكر من هواه خوفًا عليه، والله سبحانه أعلم.

فصل: تدخل في هذا الباب على الثلاثي غير المتعدي إلى اثنين همزة فيزداد مفعولاً إن كان متعديًا إلى اثنين همزة فيزداد مفعولاً إن كان متعديًا، ويصير متعديًا إن كان لازما.

ش: احترز بقوله: "في هذا الباب" من باب علم فإن الهمزة نقلت إلى مفعول ثالث، وتقدم في بابه، وبقوله: "غير المتعدي إلى اثنين" من باب كسى، فإنه لا تدخل عليه همزة النقل، ولا تضعف عينه للتعدية إجماعًا. قوله: فيزداد مفعولاً إن كان متعديًا مثاله: أكفلت زيدًا عمرًا، وأعشيت الشيء الشيء، وقوله: ويصير متعديًا إن كان لازمًا، مثاله: أزلت الشيء وأبنته، وظاهر كلام المصنف أن التعدي بالهمزة فيما ذكر قياس إلا فيما سيأتي مما أغني فيه التضعيف عن الهمزة، وفيه أربعة مذاهب:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذى الرمة في شرح أبيات المغنى ٧/ ١٣٢، ولم أعثر عليه في ديوانه.

(٢) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٨.

أحدها: أنه قياس في اللازم والمتعدي إلى واحد، وهو مذهب أبي الحسن، وظاهر مذهب أبي علي[١]، وهو ظاهر قول المصنف إلا فيما أغنى فيه التضعيف.

والثاني: أنه قياس في اللازم سماع في المتعدى. قال ابن أبي الربيع[٢]: وهو ظاهر مذهب سيبويه[٣].

والثالث: أنه سماع في اللازم والمتعدى، وهو مذهب المبرد.

والرابع: أنه قياس في كل فعل إلا باب علمت، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة[٤]، وقال السهيلي وقد ذكر اللازم فقال: والنقل بالهمزة مذهب سيبويه أنه مسموع، ومذهب غيره أنه مقيس على الإطلاق. قال: والصحيح التفصيل فينظر إلى كل فعل اكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل هو قام وقعد ونام ومشى وجرى وفهم وغير ذلك، ففي مثل هذا يقال: أفعلته أي: جعلته على الصفة، وكذلك أذكرته ربه إن أردت الذكر الذي هو ضد النسيان، فإن أردت الذكر الذي هو باللسان؛ لم تقل؛ أذكرته فلانًا كما لا تقول: أمدحته إياه، ولا أشتمته، وكذلك لا تقول: أذبحت الكبش جعلته يذبحه؛ لأن الفاعل في مثل هذه الأفعال لم يضمر منها على هيئة لم يكن عليها، ولا حصل في ذاته وصف باق فيه. انتهى.

ص: ويعاقب الهمزة كثيرًا ويغني عنها قليلاً تضعيف العين ما لم تكن همزة، وقل ذلك في غيرها من حروف الحلق.

ش: مثال تعاقبهما: أنزلت الشيء ونزلته وأبنته وبينته، وفي التعدية بالتضعيف مذهبان:

أحدهما: أنه سماع في المتعدي واللازم، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

والثاني: أنها قياس واختلف في التعدية بالهمزة والتضعيف هل هما بمعنى واحدٍ أم لا؟ فذهب الزمخشري والسهيلي ومن وافقهما[٥] إلى أن التعدية بالهمزة لا تدل على تكرار، وأما التعدية بالتضعيف تدل على تكرار وتمهل في الفعل، ولهذا جاز: ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ** ﴾ [القدر: ١] لأن أنزل فيها إلى سماء الدنيا دفعه واحدة، وجاء ﴿ **فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ** ﴾ [البقرة: ٩٧] و ﴿ **وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً** ﴾ [الإسراء: ١٠٦] أي: شيئًا بعد شيء على مهل، فاللفظ مشاكل للمعنى لما تكررت العين؛ دل على التكرار قال الشيخ أثير الدين: وهذا المذهب فاسد بدليل قوله تعالى: ﴿ **لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً** ﴾ [الفرقان: ٣٢] وبدليل قوله: ﴿ **وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ . . .** ﴾ الآية [النساء: ١٤٠] وأجمع المفسرون على أن المراد قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ** ﴾ [الأنعام: ٦٨] وهذه الآية لم يتكرر نزولها، وكثرة معاقبة التضعيف للهمزة في مضارع ينزل يدل على أنها بمعنى واحد فهذا المذهب هو الصحيح، ومثال ما أغنى فيه تضعيف العين عن

---

(١) المساعد ١/ ٤٤٦.
(٢) البسيط ١/ ٤٢٢.
(٣) الكتاب ١/ ٢٥٢.
(٤) المساعد ١/ ٤٤٦.
(٥) المساعد ١/ ٤٤٦.

الهمـزة قـولهم ؛ قـويت الـشيء وطهرته وقدمته وأخرته وحكمته ونظفت الشيء وحصلته وهو كثير لكـنه أقـل مـن الـنوع . . أعـني فـيه أفعل عن فعل ، وقولـه: ما لم يكن همزة يعني: فلا تعدي حينئذ بالتـضعيف ؛ بـل بالهمزة نحو: أنأيت زيدًا أي: أبعدته . وأثاءت الخرز أي خرمته ، وقد شذ التضعيف فيما عينه همزة قال:

على سند مثل الغبيط المذأب(١)

وقـل التضعيف في غير الهمزة من حروف الحلق فالغالب فيما عينه حلقية أن يعدي بالهمزة نحو: أذهـبه وأسـعده وأدخلـه ، وقـد جـاء تعاقب الهمزة والتضعيف قالوا: أوهنه ووهّنه ، وأبعده وبعده ، وأمهلـه ، ومهلـه ، وأضـعفه وضعفه ، واقتصار المصنف على هذين المعديين - أعني الهمزة وتضعيف العـين - يفهـم مـنه أنـه لا تعدية بغيرهما ، وزاد بعضهم في المعديات تضعيف اللام نحو: صعر خده وصـعررته ، والـسين والـتاء نحـو: حـسن زيـد واستحـسنته ، وألف المفاعلة نحو: سار زيد وسايرته ، وتغـيير حـركة العـين نحـو: شـترت عين الرجل وشترها الله ، وهذا مذهب الكوفيين ، والصحيح أن شـترها أصـل ، ولا تكـون الـتعدية بتغـيير الحركة ، ولا يطرد شيء من هذه المقدمات الأربعة ، والله أعلم .

* * *

(١) شطر بيت من الطويل ، ولم أعثر عليه .

باب: تنازع العاملين فصاعدًا معمولاً واحدًا

ش: يسمى هذا الباب باب التنازع، وباب الإعمال، وأطلق في العاملين ثم قيده بعد في قوله: من الفعل وشبهه، وقوله: فصاعدًا يقتضي جواز تنازع ثلاثة فصاعدًا، وهو ظاهر كلام ابن عصفور[1] وقال الأستاذ أبو على[2]: عاملان أو ثلاثة فاقتصر على الثلاثة. قيل: ولم يوجد في هذا الباب عوامل أربعة فيما استقرئ كقوله:

أتاني فلم أسرر به حين جاءني ::: كتاب بأعلى القنتين عجيب[3]

وقوله: معمولاً واحدًا" قال غيره: فأكثر، قال الشيخ أثير الدين: والعذر له في كون المعمول أكثر من واحد خلافًا، وقد ذكره آخر الباب فذكر هنا المجمع عليه، وقيل: المعنى أن كلاً من العاملين يتوجه نحو ذلك الواحد قبل الإضمار على الوجه الذي سيذكر، ودخل في كلامه على هذا التقدير ما تعدى إلى اثنين فأكثر فلا حاجة إلى الاعتذار[4].

ص: إذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد، أو مختلفان بما تأخر غير سببي مرفوع، عمل فيه أحدهما لا كلاهما خلافًا للفراء في نحو: قام وقعد زيد.

ش: مثال كونهما من الفعل كقوله تعالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾ [الكهف: ٩٦] ومن شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك كقوله:

عهدت مغيثًا مغنيًا من أجرته ::: فلم اتخذ إلا فناءك موئلا[5]

ومثال ما تركب من الفعل وشبهه: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَأوا كِتَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: ١٩] ولم يشترط[6] المصنف في الفعل أن يكون متصرفًا، وسيأتي أنه أجاز ذلك في فعلي التعجب وشرط ابن عصفور في العاملين: التصرف قال تحرزًا من إن وأخواتها من العوامل غير المتصرفة، واقتضى شرطه امتناع التنازع في كل عامل غير متصرف، وقوله: "متفقان" يعني في العمل بأن يطلباه مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا نحو: قام وقعد زيد وضربت وأكرت زيدًا، ومررت وسلمت على زيد، واحترز بقوله: "لغير توكيد" من نحو: قام قام زيد؛ فالثاني توكيد للأول فهو إذن في حكم السابق، والعمل للأول ويلغي الثاني لفظًا ومعنى لتنزله منزلة حرف زيد للتوكيد، وأجاز المصنف فيه وجهين: أحدهما هذا، والثاني أن ينسب العمل لهما؛ لكونهما شيئًا واحدًا في اللفظ والمعنى على التقديرين فليس هذا من باب التنازع، وذلك مثل قول الشاعر:

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس[7]

ولو كان من باب التنازع لقال: أتوك أتاك، أو أتاك أتوك بالإضمار في أحدهما، وقل من ذكر

---

(١) المقرب: ٣٢٩.
(٢) المساعد ١/ ٤٤٨.
(٣) البيت من الطويل، وهو لجزء بن ضرار الغطفاني في المقاصد النحوية ٣/ ٣٨.
(٤) في ر: للاعتذار.
(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٥١٣.
(٦) في ر: يشرط.
(٧) عجز بيت من الطويل، وصدره: فأين إلى أين النجاة ببغلتي، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٤٥.

هذا القيد، وإطلاقهم يدل على جواز كونه من باب الإعمال، وأجاز ابن أبي الربيع في نحو: قام قام زيد أن يكون زيد فاعلاً بالثاني، وأظهر في الأول قال: كأنه في باب الإعمال، وأجاز أيضًا أن يكون فاعلاً بالأول، والثاني لا يحتاج إلى مسند إليه؛ لأنه لم يؤت به لذلك، وإنما جيء به لتوكيد الأول كما سبق قال: وهذا الوجه الثاني حسن، وأجاز أبو على التنازع في قوله:

فهيهات هيهات العقيق وأهله(١)

قال: ارتفع العقيق بهيهات الثانية، وأضمرت في الأولى أو بالأولى، وأضمرت في الثانية، ويحتمل قوله: أتاك أتاك أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردًا كما حكى سيبويه(٢): ضربني وضربت قومك بالنصب أي: ضربني قوم وقوله: "مختلفان" يعني؛ في العمل نحو: ضربت وضربني زيد، وضربت وغضب على زيد، وقوله: "بما تأخر احتراز من أن يتقدم المعمول على العاملين، فلا تكون المسألة من باب التنازع نحو: زيدًا أكرمت ويكرمني فكل قد أخذ معموله فلا تنازع، وكذا لو توسط نحو: ضربت زيدًا وضربني، ونصّ كثير من النحويين على اشتراط التأخير كالشلوبين وغيره، وقد أجاز الفارسي الإعمال مع التوسط فأجاز في قوله:

مهما تصب أفقًا من بارق تشم(٣)

أن تكون من زائدة، وبارق في موضع نصب بتشم، ومفعول تصب محذوف، وهو ضمير عائد على بارق، وهذا غريب، ويدل على أن التأخر ليس بشرط، وأجاز بعض المغاربة تقديمه على العاملين، وعلى هذا فربما وجب التقديم نحو: أي رجل ضربت أو شتمت، وأقول: الذي يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع، بل حيث تقدم المعمول أو توسط؛ جاز عمل كل من العاملين فيه مع تقدمه أو توسطه؛ جاز فيه التنازع، وحيث امتنع عملهما أو عمل أحدهما فيه؛ فليس من باب التنازع، فإذا قلت: زيد ضارب مكرم عمرًا فضارب ومكرم صالحان للعمل في عمرو، وإذا تقدم أو توسط؛ فلا مانع من التنازع إذا تقدم أو توسط نحو؛ زيد عمرًا ضارب مكرم، وزيد ضارب عمرًا مكرم، وضارب ومكرم خبران، فإن امتنع عملهما أو عمل أحدهما لمانع؛ لم يكن من باب التنازع كقولك: زيد قام وقعد؛ لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه، وكذلك قام زيد وقعد، فزيد فاعل قام، ولا يجوز أن يرتفع بقعد لما ذكر، وكذلك لو قلت: زيدًا ضربت وأكرمت؛ لم يجز التنازع، وإن كان المفعول؛ يجوز تقديمه على عامله؛ بل يتعين نصب زيد بضربت؛ لأن أكرمت لا يعمل فيه؛ لكونه تابعًا ومعمول التابع لا يتقدم على المتبوع على الصحيح.

إذا علم هذا فما أجازه الفارسي في البيت السابق فيه نظر من جهة أن جواب الشرط لا يتقدم عليه معموله عند الجمهور، وما أجازه بعض المغاربة في نحو: أيهم ضربت أو شتمت فيه نظر من جهة أن شتمت في المثال لا تصلح للعمل في أيهم، لكونه تابعًا، ولا يعمل فيما قبل المتبوع، وقوله: "غير سببي مرفوع" مثاله: زيد قام وقعد أبوه أو قائم وقاعد أبوه، ليس ذلك من التنازع، إذ لو جعل منه؛ لزم إسناد العاملين إلى السببي، وإسناد الآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباط المفيد

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وهيهات خل بالعقيق نواصله، وهو لجرير في ديوانه ٩٦٥.

(٢) الكتاب ١/ ٧٩.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره: قد أوبيت كل ماءٍ فهى طاوية، وهو لساعدة بن جؤية في خزانة الأدب ٨/ ١٦٣.

المتأخر على الضمير المبتدأ؛ لأنه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره فإن سمع مثل ذلك؛ عمل على أن السببي المتأخر مبتدأ فخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه، وفي كل منهما ضمير مرفوع، وهما وما بعدهما خبر عن الأول، ومنه قول كثير:

قضى كل ذي دين فوفى غريمه ::: وعزة ممطول معنى غريمها[١]

ومما نصّ على اشتراط ذلك ومنع التنازع في السببي ابن خروف والشلوبين وابن السيد[٢]، ولم ينص اكثرهم على اشتراطه، وأجاز بعضهم في البيت أن يكون من التنازع، وأن يرتفع غريمها بممطول، ويضمر في معنى ضميرًا أو يرتفع بمعنى ويضمر في ممطول ضميره، وسوغ ذلك أمن اللبس، وأجاز بعضهم أن يرتفع غريمها بممطول لا بمعنى، وذلك لأن الاسم إذا وصف بصفة سببية أو أخبر عنه بخبر سببي ظهر ذلك السبب بعد الصفة والخبر في مثل قولك: مررت برجل قائم أبوه وزيد قائم أبوه، فإذا أتوا بصفة ثانية أو خبر ثان؛ لم يظهروا السبب وأضمروه، وخلت الصفة والخبر من عائد إلى موصوف والمبتدأ، وكان العائد إلى الموصوف والمبتدأ من المعنى؛ لأنه ضمير مظهر فيه عائد على الأول، وذلك قولك: مررت برجل قائم أبوه لا قاعد، والتقدير: لا قاعد أبوه فأضمر الأب، ولم يقولوا: مررت برجل قائم قاعد أبوه، وزيد قائم لا قاعد على أن يضمروا في قائم، ويكون العائد في الصفة الثانية. هكذا كلام العرب ووجه ذلك أنهم أتوا بالصفة الأولى على ما يجب لها في اللفظ والمعنى، ثم استسهلوا بعد ذلك في الصفة الثانية الحمل على المعنى، وقد نص سيبويه على ذلك بقوله في قول العرب: مررت برجل عاقلة أمه لبيبة أنه لا يصلح أن تقدم لبيبة مضمرًا فيها الأم ثم تقول: عاقلة أمه، ولا وجه لقوله هذا إلا ما عقدنا عليه كلامنا من أن الإضمار والحمل على المعنى في الصفة الثانية دون الأولى. وقد ورد هذا الاستعمال في أبيات كثيرة منها قوله:

يزجين غيمًا قليلاً ماؤه شبما[٣]

أي: شبما هو يعني ماءه، وقيل: غريمها مرتفع بممطول، ومعنىً حال منه، وفي تقييده السببي بمرفوع تنبيه على أن السببي غير المرفوع لا يمتنع من التنازع كقولك: زيد أكرم وأفضل أباه. قال الشيخ أثير الدين: وإنما أجاز المصنف ذلك في غير المرفوع لأنه لا يضمر، بل يحذف بخلاف المرفوع. انتهى. وينبغي أن يفصل بين أن يكون في العاملين ضمير عائد على الأول غير الضمير الذي هو السببي أو لا فإن كان؛ فالتنازع جائز كقولك: زيد ضرب وأكرم غلامه، ومنه قوله:

عهدت مغيثًا مغنيًا من أجرته[٤]

وإن لم يكن؛ فهو كالمرفوع لخلو المهمل من عائد كقولك: زيد أضرب وأهين غلامه، فإن غلامه منصوب بأحد الفعلين، والآخر عامل في ضمير الغلام المحذوف؛ فهو خال من عائد يعود على زيد، ولا أثر لكونه محذوفًا؛ لأنه إنما يحذف بعد الإضمار، وقوله: "عمل فيه أحدهما" هو

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في الدرر ٢/ ١٤٦.
(٢) الارتشاف ٣/ ٨٨.
(٣) شطر بيت من البسيط، ولم أعثر عليه.
(٤) سبق تخريجه.

جواب إذا قيل: ولا يكفي في الإعمال ما ذكره من تعلق العاملين بالمعمول من حيث المعنى حتى يزيد، ولم يمنع مانع لفظي كقول الشاعر:

كأنهن خوافي أجدل قرم ::: ولى ليسبقه بالأمعن الخرب (١)

فهذا من إعمال الأول، ولا يجوز أن يكون من إعمال الثاني؛ لأن الخرب حينئذ يكون مفسرًا للضمير الذي في ولى ولام كي تمنعه أن يتخطاها إلى تفسيره، فإنه لا يتقدم ما بعدها عليها، وكذلك لا يفسر ما بعدها ما قبلها، وذكر في البسيط أنه إذا كان للأول مرجح كعطف الثاني بلا، وجب إعمال الأول نحو: ضربت لا أكرمت زيدًا، وإذا كان للثاني مرجح كعطفه بحرف الإضراب نحو: ضربت بل أكرمت زيدًا؛ وجب إعمال الثاني، وقوله: "لا كلاهما خلافًا للفراء في نحو قام وقعد زيد، فإنه رفع زيد بالفعلين معًا، وجعله أبو على أقبح من مذهب الكسائي في خدمة فاعل أحد الفعلين؛ لأن الفراء رفعه بمجموعهما فكل واحد منهما ليس له فاعل قال المصنف(٢): وهو غير مستبعد فإنه نظير قولك: زيد وعمرو منطلقان على رأي سيبويه في أن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وأجيب بالفرق وهو أن كلاً من الفعلين يستقل برفع زيد، ولا يستقل كل من الاسمين برفع الخبر إذ لو قلت: زيد منطلقان؛ لم يجز وكل من الفعلين علة، وكل من المبتدأين جزء علة. قال في الشرح: فلو كان العطف بأو، ونحوها مما لا يجمع بين الشيئين؛ لم يجز أن يشترك العاملان في العمل كقول الشاعر:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ::: ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع(٣)

وليس هذا من التنازع إذ لو كان منه؛ لكان أحد الفعلين بتاء؛ لأن فاعله على ذلك التقدير ضمير مؤنث فإنما يحمل على أنه أراد: وهل يرجع التسليم وأشهد هذه، واستغنى بالإشارة كما قالوا: إذا كان غدًا فأتنى أي: إذا كان ما نحن عليه فأتنى ثم أبدل ثلاث الأثافى من الضمير المنوي. انتهى. وقد خرج غيره البيت على أنه من التنازع، وأنه على حد:

ولا أرض أبقل إبقالها(٤)

وأجازوا رفعه بهما على مذهب الفراء، وممن جوز في الإعمال ابن السيد.

ص: والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق (خلافًا للكوفيين)(٥)

ش: إعمال كل منهما مسموع من العرب والخلاف في الترجيح فذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أرجح لوجوه.

أحدها: أنه الأقرب، وإذا كانوا قد اعتبروا القرب مع فساد المعنى في نحو: هذا جحر ضب خرب؛ فههنا أولى.

الثاني: أنه يلزم من إعمال الأول الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية، والعطف على

---

(١) البيت من البسيط، ولم أعثر عليه.
(٢) شرح التسهيل ١٦٦/٢، ١٦٧.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) سقط في ر.

العامل قبل ذكر معموله .

الثالث: أن في إعماله ضربًا من التعادل ؛ لأن إعمال الثاني يقابل تقديم الأول ، وغير ذلك من الأوجه .

قال في الشرح[١] . ومما يدل على ترجيح الأقرب إذا كان ثانيًا: التزام إعماله إذا كان ثالثًا أو قوم ذلك بالاستقراء ، ولا يوجد إعمال غيره ، ومن أجازه فمستنده الرأي . انتهى . وليس كذلك ؛ بل ورد غير إعمال الثالث ، وسيأتي ، وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أولى لوجوه:

أحدها: أنه الأسبق ومراعاته أولى ألا ترى إلى مراعاته في قولهم: ثلاثة البط ذكور ، وثلاثة ذكور من البط ، وكذلك راعوا السبق عند اجتماع الشرط والقسم فجعلوا الجواب للأسبق .

الثاني: أن إعمال الثاني مخلّص من الإضمار قبل الذكر ، ومن الحذف على رأي الكسائي ، وذهب بعض النحويين إلى أنهما سيان ؛ لأن لكل واحد منهما مرجحًا حكاه صاحب البسيط ، والذي يعتمد عليه في ترجيح مذهب البصريين أن إعمال الأقرب هو الأكثر في كلام العرب ، نقل ذلك سيبويه قال المصنف[٢]: ومع قلته فلا يكاد يوجد إلا في الشعر بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير في النظم والنثر ، وقد تضمنه القرآن في مواضع .

ص: ويعمل الملغي في ضمير المتنازع مطابقًا له غالبًا.

ش : يعني الملغي عن العمل في الاسم الذي تنازعاه سواء كان الأول أم غيره وقوله "مطابقًا له" يعني في الإفراد وضديه[٣] ، وفي التذكير وضده فتقول على إعمال الثاني: ضربوني وضربت قومك ، وعلى إعمال الأول: ضربني وضربتهم قومك ، وفهم من ذلك أن الحال والتمييز لا يكون فيهما التنازع ؛ لأنهما لا يضمران فإذا قلت: تصببت وامتلأت عرقًا ، أو قمت وخرجت مسرعًا ؛ كان من باب الحذف لدليل - لا من باب التنازع ، وأشار بقوله "غالبًا" إلى ما حكاه سيبويه من نحو: ضربني ، وضربت قومك أي من ثم فأضمر مفردًا لتأول القوم بواحد يفهم الجمع وجعله سيبويه قبيحًا .

ص: فإن أدت ما طبقته إلى تخالف خبر ومخبر عنه؛ فالإظهار.

ش : مثال ذلك: ظناني منطلقًا وظننت الزيدين منطلقين ، فتظهر ثاني مفعولي ظناني ؛ لأنك لو أضمرته ؛ لزم أحد أمرين ، إما أن تضمره مطابقًا للمخبر عنه فتفرد فيؤدي إلى مخالفة المفسر ، أو تضمره مطابقًا للمفسر ، فتثنى فيؤدي على الإخبار بمثنى عن مفرد ، وكلاهما ممتنع فوجب الإظهار ، وخرجت المسألة من باب التنازع ؛ لأن كل واحد من العاملين قد استوفى معموله ، وأجاز الكوفيون مع هذا وجهين آخرين:

أحدهما: حذف الضمير فتقول: ظناني وظننت الزيدين منطلقين ، وتحذف منطلقًا لدلالة منطلقين عليه ، والثاني أن تضمره مؤخرًا مطابقًا للمخبر عنه فتقول: ظناني وظننت الزيدين منطلقين إياه ، وهذا على إعمال الثاني ، فإن أعملت الأول ؛ فالحكم كما سبق من وجوب الإظهار

---

(١) ٢/ ١٦٧ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٦٧ .

(٣) في ر: وضده .

والوجهان المحكيان عن الكوفيين أيضًا جائزان ، وفهم من كلام المصنف أنه إذا لم ترد مطابقته إلى التخالف المذكور تضمر فتقول على إعمال الثاني: ظننته إياه وظنني زيد قائمًا ، وعلى إعمال الأول: ظننت وظني إياه زيدًا قائمًا أو ظننيه بالاتصال ، وفي المسألة على إعمال الثاني ثلاثة مذاهب:

أحدها: إضماره مقدمًا كالمرفوع فنقول: ظننيه وظننت زيدًا قائمًا .

الثاني: ظننته إياه وظنني زيدا قائمًا ، وعلى إعمال الأول: ظننت وظنني إياه زيد قائمًا أو ظننيه بالاتصال .

الثاني: إضماره مؤخرًا فتقول: ظنني وظننت زيدًا قائمًا غيره ، وبه قطع المصنف في غير هذا الكتاب .

الثالث: حذفه لفهم المعنى فتقول: ظنني وظننت زيدًا قائمًا . قال ابن عصفور[(١)]: وهو أسد المذاهب ؛ لأن الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع إليه الضرورة ، وحذف للاختصار في باب ظن ، وقد تقدم الدليل على جوازه . انتهى .

ص: ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانع.

ش : يشمل غير المرفوع والمجرور ، ويشمل كون العامل في الضمير هو الأول والثاني . مثال حذفه **الأول**: ضربت وضربني زيد ، ومررت ومر بي زيد ، والأصل: ضربته ومررت به ومثال حذفه من **الثاني**: ضربني وضربت زيداً ، ومر بي ومررت زيداً ، والأصل: وضربته ومررت به ، فأما حذفه من الأول فسيذكر المصنف الخلاف فيه ، وأما حذفه من الثاني فأجازه السيرافي[(٢)] جوازًا مطردًا ، وهو الذي يفهم من كلام المصنف وخصه المغاربة بالضرورة ، ومنه قول الشاعر:

بعكاظ يعشي الناظرين ::: إذ هم لمحوا شعاعه[(٣)]

واحترز بقوله: "ما لم يمنع مانع" من نحو: مال عني ، وملت إليه زيد ، فلا يجوز حذف إليه لئلا يوهم أن المراد مال عني ، وملت عنه ، ومثله رغب في ورغب عنه زيد .

ص: ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولاً للأول خلافًا لأكثرهم.

ش : مذهب الأكثرين أن الضمير إذا كان معمولاً للأول وهو غير مرفوع ، يجب حذفه إن كان مستغني عنه نحو: ضربت وضربني زيد بخلاف الهاء من ضربته ، ولا يجوز إثباتها إلا في الضرورة ، وإن لم يكن مستغنى عنه ؛ وجب تأخيره نحو: ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه ، وأجاز المصنف[(٤)] إضماره مقدمًا في القسمين نحو: ضربت وضربني زيد ، وظننيه وظننت زيدًا قائمًا وعليه قول الشاعر:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ::: جهارًا فكن في الغيب أحفظ للعهد[(٥)]

ص: بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدمًا ولا يحتاج غالبًا إلى تأخره إلا في باب ظن.

---

(١) شرح الجمل ١/ ٦١٧ .
(٢) المساعد ١/ ٤٥٥ .
(٣) البيت من مجزوء الكامل ، وهولعاتكة بنت عبد المطلب في الدرر ٥/ ٣١٥ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٧٢ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٤٤ .

ش: اختار المصنف أن الحذف في غير المرفوع أولى من إضماره مقدمًا، واحترز بالمانع من نحو: استعنت به واستعان على زيد، فلا يجوز حذف الهاء لئلا يلبس، وقال في الشرح[1]: حذف الضمير غير المرفوع إن تقدم أحسن من بقائه ما لم يكن من باب ظن فيظهر أو يؤخر، وكذا إن كان من غير باب ظن، وكان الحذف موقعًا في لبس، وقوله "غالبًا" يشعر بأنه قد يحتاج على تأخيره في غير باب ظن، وكأن المراد بقوله في الشرح: وكذا إن كان من باب ظن، وكان الحذف موقعًا في لبس فعلى هذا تقول: استعنت واستعان على زيد به، كما يفعل في باب ظن.

ص: وإن ألغى الأول رافعًا؛ صح دون اشتراط تأخير الضمير خلافًا للفراء، ولا حذفه للكسائي.

ش: مذهب سيبويه والبصريين أن الأول إذا ألغى من الاسم المتنازع فيه، وكان رافعًا؛ صحت المسألة، واستكن الضمير في الإفراد، وبرز في التثنية والجمع، وهو إضمار قبل الذكر. ويدل على صحته قول العرب: ضربوني وضربت قومك، وضرباني وضربت أخويك، قال الشاعر:

خالفاني ولم أخالف خليلي ::: فلا خير في خلاف الخليل[2]

وقال آخر:

جفوني ولم أجف الإخلاء إنني ::: لغير جميل من خليلي مهمل[3]

والمشهور عن الفراء في هذه المسألة وجوب إعمال الأول، ومنع إعمال الثاني، ونقل عن المصنف أنه يجيز إعمال الأول في هذه المسالة بشرط تأخير الضمير فتقول: ضربني وضربت قومك هم فرارًا من الإضمار قبل الذكر. قال الشيخ بهاء بن النحاس[4]: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل. انتهى.

وقد نقل ذلك أيضًا بعض متأخري المغاربة، ونقل عن الفراء أيضًا أن مثل ضربني وضربت زيدًا يقصره على السماع حكاه في البسيط، وما ذهب إليه الفراء من اشتراط تأخير الضمير مصادم للسماع، فلا يلتفت إليه، وذهب الكسائي إلى أن إعمال الثاني في هذه المسألة لا يجوز إلا بشرط حذف الفاعل من الأول لئلا يضمر قبل الذكر، واستدل بأبيات منها قوله:

تعفق بالأرطي لها وأرادها ::: رجال فبذّت نبلهم وكليب[5]

وقول الآخر:

وهل يجرع التسليم أو يكشف العمى ::: ثلاثي الأثافي والرسوم البلاقع[6]

وقول الآخر:

لو كان حيٌّ قبلهن ظعائنًا ::: حيّا الحطيم وجوههن وزمزم[7]

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٧٣.
(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٤٣.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٤٣.
(٤) الهمع ٣/ ٩٦.
(٥) البيت من الطويل، وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه ٣٨.
(٦) سبق تخريجه.
(٧) البيت من الكامل، ولم أعثر عليه.

وتأولوا هذه الأبيات على أنه أضمر مفردًا يعود على المثنى والمجموع ؛ ولذلك نظائر تقدمت في باب المضمر ، وما تقدم من الشواهد التي أضمر فيها قبل الذكر ترد على الكسائي ، والمشهور عن الكسائي في هذه المسألة ما ذكره المصنف من الحذف ، وكذا[١] نقل ابن عصفور في شرح الجمل[٢] وقال في شرح الإيضاح في باب الاستثناء: حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ، ولا عند الكوفيين ، وما حكاه البصريون عن الكسائي أنه يجيز حذف الفاعل في قولك: ضربني وضربت الزيدين باطل ؛ بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها . انتهى . وفهم من قول المصنف أنه إن[٣] ألغى الثاني رافعًا صح عند الجميع بلا شرط .

ص: ونحو ما قام وقعد إلا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافًا لبعضهم.

ش : هذا التركيب مسموع من كلام العرب قال:

مـا جـاد رأيـًا ولا أجـدى محاولـة ::: إلا امـرؤ لم يضـع دنـيا ولا ديـنا[٤]

وقال آخر:

مـا صـاب قلـبي واصـبا هـو تـيمه ::: إلا كواعـب مـن ذهـل ابـن شيبانا[٥]

وهـذا مقيس وتخريجه مشكل ، فزعم بعض النحويين أنه من باب الحذف العام لدلالة القرائن ، واختاره المصنف قال في الشرح[٦] على تأويل ما قام أحد وقعد إلا زيد ، فحذف أحد لفظًا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه . قال: وفاعل قعد ضمير أحد المقدر ، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث . انتهى .

وفيه إشكال ؛ لأن ما بعد إلا على هذا بدل ، فإن جعلته بدلاً من أحد المحذوف ؛ لم تنصب الفعل الثاني على البدل ، وإن جعلته بدلاً من الضمير العائد على أحد[٧] على ما زعم المصنف فلا تنصب الفعل الأول على البدل . قال الشيخ أثير الدين: الذى أختاره على تقدير حذف الفاعل أن المحذوف هو من الفعل الأول ، وأن التقدير: ما قام إلا زيد ، ولا قعد إلا زيد ، فحذف إلا زيد لدلالة إلا زيد الثاني عليه ، وبذلك يصح المعنى . انتهى .

ويصح تخريج المسألة على مذهب الفراء في رفع إلا زيد بالفعلين ، وهذه التخاريج لا تصح على قواعد البصريين ، والمانع من كونه من باب التنازع أنه لو كان منه ؛ لزم إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب ، ولزم في نحو: ما قام وقعد إلا أنا: إعادة ضمير غائب على حاضر ، فلم تخل هذه المسألة من إشكال ، (والله أعلم)[٨] .

ص: ويحكم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب أو بالسبق، وبإعمال الملغي في

---

(١) سقطت في ر .
(٢) شرح الجمل ١/ ٦١٩ .
(٣) سقطت في ر .
(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٤٤ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٤٤ .
(٦) ٢/ ١٧٩ .
(٧) سقطت من ر .
(٨) زيادة من ر .

الضمير وغير ذلك.

ش : رجح عند البصريين في تنازع ثلاثة: إعمال الثالث ؛ لأنه الأقرب ، وعند الكوفيين إعمال الأول ، لأنه الأسبق . قال بعضهم: وسكتوا عن إعمال الأوسط ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث ، والمحفوظ من كلام العرب إعمال الثالث كقول الشاعر:

جيء ثم حالف وثق بالقوم إنهم ::: لمن أجاروا ذوي عز بلا هون[1]

قال المصنف[2]: ومن أجاز إعمال غير الثالث فمستنده الرأي (إذ لا سماع) في ذلك ، وقد أشار إلى هذا ابن خروف[3] في شرح كتاب سيبويه: واستقرأت الكلام

فوجدت الأمر كما أشار إليه . انتهى ، وقد سمع في كلامهم إعمال الأول كقول أبي الأسود:

كساك فلم تستكسه فاشكرن له ::: أخ لك يعطيك الجزيل وناصر[4]

فدل على أن استقراءه غير تام ، ولا يحفظ من كلامهم إعمال الثاني ، وجعل المصنف من إعمال الثالث قوله:

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيًا ::: عفوًا وعافية في الروح والجسد[5]

وهو الظاهر ولا يتعين ذلك بل يجوز في البيت أن يكون العامل هو الأول والتقدير: أرجو الله وأخشاه وأدعوه ، وأن يكون هو الثاني ، والتقدير: أرجوه وأخشى الله وأدعوه ، لأن حذف الضمير غير المرفوع جائز كما سبق . قوله: "وبإعمال الملغي في الضمير" فتقول على إعمال الثالث: ضرباني وضربت ومر بي الزيدان ، وإن شئت قلت: وضربته على ما أجازه المصنف . وعلى إعمال الثاني: ضرباني وضربت ومر بي الزيدين ، وعلى إعمال الأول: ضربني وضربتهما ومرّ بي الزيدان قوله: "وغير ذلك" أي: مما سبق ذكره من الأحكام كحذف الضمير وذكره ، ومذهب الفراء والكسائي[6] ، جار هنا أيضًا فتقول على مذهب الكسائي في الأول: ضربني ، وكذا في الثانية بحذف الألف ، وعلى رأي الفراء تؤخر ضمير الفاعل فيهما فتقول في الأولى: ضربني وضربت ومر بي الزيدان هما وفي الثانية: ضربني وضربت ومكر بي الزيدين هما .

ص: ولا يمنع التنازع تعدٍ إلى أكثر من واحد، ولا كون المتنازعين فعلي تعجب خلافًا لمن منع.

ش : منع بعض النحويين التنازع في المتعدي إلى اثنين أو ثلاثة بناء على أن العرب لم تستعمله . قال المصنف[7]: وما زعمه غير صحيح ؛ فإن سيبويه حكى عن العرب: متى رأيت ، أو قلت: زيدًا منطلقًا على إعمال رأيت ، ومتى رأيت أو قلت: زيد زيد منطلق على إعمال قلت أعني بإعمالها حكاية القول بها . انتهى .

---

(١) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ١٦٨ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٧٦ ، ١٧٧ .
(٣) الارتشاف ٣/ ٩٢ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لأبي الأسود في ديوانه ١٦٦ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ١٧٦ .
(٦) المساعد ١/ ٤٦١ .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ١٧٧ .

وهو فيما يتعدي إلى اثنين ، وذهب الجرمي وجماعة إلى منعه فيما يتعدى إلى ثلاثة قالوا: ولم يسمع في نظم ولا نثر ، وحكى عنه ، أنه يمنع فيما يتعدى إلى اثنين أيضًا فتقول تفريعًا على الجوار: إذا أعملت الثاني: أعلمني وأعلمت زيدًا عمرًا قائمًا إياه إياه ، وعلى إعمال الأول: أعلمني وأعلمته إياه إياه زيدًا عمرًا قائمًا ، ولو قدمت أعلمت ؛ قلت على إعمال الأول: أعلمت وأعلمني إياه زيدًا عمرًا قائمًا ، وعلى إعمال الثاني: أعلمت وأعلمني زيدًا عمرًا قائمًا إياه إياه إياه . كذا مثل ابن الدهان وغيره بالثلاثة مضمرة .

قال المصنف[1]: ومنع بعض النحويين تنازع فعلى التعجب . انتهى .

قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وأجازه المبرد . قال في كتاب المدخل له: وتقول: ما أحسنه وأجمل زيدًا إذا نصبت بأجمل فإن نصبت بأحسن قال: ما أحسن وأجمله زيدًا . قال المصنف[2]: والصحيح عندي جوازه بشرط إعمال الثاني ؛ لأنك لو أعملت الأول ؛ لفصلت ما لا يجوز فصله قال: وكذلك أحسن به وأعقل بزيد بإعمال الثاني ، ولا تعمل الأول للزوم الفصل . انتهى . واشتراط هذا يخرج المسألة من باب التنازع أو شرطه جواز إعمال كل منهما .

قال المصنف[3]: ويجوز على أصل الفراء: أحسن وأعقل بزيد فتكون الباء متعلقة بالفعلين معًا . انتهى .

قيل: وليس كذلك ؛ لأن مذهب الفراء أن بزيد في قولك: أحسن بزيد في موضع نصب على أنه مفعول به . قال أيضًا: ولا يمتنع على مذهب البصريين أن يقال: أحسن وأعقل بزيد على أن يكون الأصل: أحسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ، ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر في الثاني من قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨] والله أعلم .

* * *

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٧٧ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٧٧ .
(٣) السابق الجزء والصفحة .

باب: الواقع مفعولاً مطلقًا من مصدر وما يجري مجراه

ش: تسميته هذا النوع مفعولاً مطلقًا هو قول عامة النحويين خلافًا لصاحب البسيط في تخصيصه المطلق بما كان فعله عامًّا كصنعت وفعلت وغلبت، وسمى مطلقًا؛ لأنه لم يقيد بخلاف غيره من المفاعيل، والذي يجري مجرى المصدر أشياء ستأتي منها: اسم المصدر وبعض الصفات كقولهم: عائذًا بك وغير ذلك.

ص: المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقه أو مجازًا، أو واقع على مفعول.

ش: مثال الدال على معنى قائم بفاعل: حسن حسنًا، وفهم فهمًا، ومثال الصادر عنه حقيقة: خط خطًّا، وخاط خياطة، ومجازًا: مات موتًا، ومثال الواقع على مفعول: ضرب ضربًا فهذه أربعة أصناف، واحترز بقوله: بالأصالة من اسم يساوي المصدر في الدلالة، ويخالفه إما بعلميته نحو: حماد علم جنس للحمد، وإما خلوه لفظًا وتقديرًا دون عوض من بعض ما في الفعل؛ كاغتسل غسلاً، وتوضأ وضوءًا، وأعطى إعطاء فهذه ونحوها أسماء مصادر، والتعبير عنها بالمصدرية يجوز، وسيأتي الكلام على اسم المصدر، والمراد بالفاعل والمفعول هنا الاصطلاحين.

ص: وقد يسمى فعلاً وحدثًا وحدثانًا.

ش: أما تسميته فعلاً فباعتبار اللغة؛ لأن المصادر أفعال صدرت عن فاعلها حقيقة أو مجازًا، وقد سماه سيبويه بالحدث والحدثان.

ص: وهو أصل لا فرعه خلافًا للكوفيين.

ش: قال في الشرح[1]: واتفق الكوفيون والبصريون على أن الفعل والمصدر أحدهما مشتق من الآخر. انتهى.

وذهب ابن طلحة[2] إلى مذهب ثالث وهو أنه ليس أحدهما مشتقًا من الآخر بل كل واحد منهما أصل، وهذا إذا فرعنا على القول بالاشتقاق، وهو مذهب البصريين والكوفيين وقد قيل، إن كل لفظ ليس مشتقًا من شيء بل كل أصل، وابن طلحة مع قوله بالاشتقاق خالف في هذه المسألة، واستدل المصنف[3] لمذهب البصريين بأوجه:

أحدها: أن المصدر يكثر كونه واحد والأفعال ثلاثة، فلو اشتق المصدر من الفعل فأما من الثلاثة، وهو محال، أو من واحد منها فيلزم ترجيحًا من غير مرجح[4]، وعورض بأن الفعل قد يكون له مصادر كثيرة فأما أن يشتق من جميعها إلى آخره.

الثاني: المصدر معناه مفرد، ومعنى الفعل مركب، والمفرد سابق، فكان هو الأصل، وفيه نظر.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٧٨.
(٢) الهمع ٢/ ٧٣.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٧٨، ١٧٩.
(٤) في ر: فيستلزم ترجيحًا غير مرجوح.

الثالث: أن مفهوم المصدر عام، ومفهوم الفعل خاص، والدال على العالم أولى بالأصالة. ويعني بالعام والخاص: المطلق والمقيد.

الرابع: أن كل فرع فيه ما في الأصل وزيادة تعيين الزمان.

الخامس: أن من المصدر ما لا فعل له لفظًا ولا تقديرًا، وذلك نحو: ويح، وويل فلو كان الفعل أصلاً، لكانت هذه فروعًا لا أصول لها، وإنما قلنا: إنها لا أفعال لها تقديرًا؛ لأنها[1] لو صيغ فيها لاستحق فاؤه في المضارع من الحذف ما استحق فاء يعد، ولاستحق عينه من السكون ما استحق عين يبيع فيتوالى إعلال العين والفاء، وذلك مرفوض في كلامهم.

قيل: وذلك لا يلزم. بل تقوم لها أفعال في التقدير، والتقدير لا وجود له، وإنما يلزم ما ذكر لو كانت موضوعه فكم فرع استعمل وأصل أهمل واستدل الكوفيون بأوجه:

أحدها: أن الفعل ينصب المصدر، والعامل قبل المعمول.

الثاني: أن المصدر مؤكد للفعل والمؤكد قبل المؤكد.

الثالث: أن المصدر يتبع الفعل في الاعتلال والصحة والفروع هي المحمولة على الأصول.

الرابع: أنه وجدت أفعال لا مصادر لها، وأجيب عن الأول بأن الحرف يعمل في الاسم والفعل، ولا حظّ لا في الأصالة، وبأن العامل يلزم أن يكون قبل عمله لا قبل معموله. وعن الثاني بأن التأكيد بعد التركيب والاشتقاق قبله وبأن الشيء قد يؤكد نفسه نحو: زيد زيد قائم فلا يدل على الفرعية، وعن الثالث: بأن الأصل قد يحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع ألا ترى أن الأسماء تحمل على الحروف فتبنى، والأسماء قبلها. قيل: ويمنع أن الأسماء قبل الحروف، إذ لا دليل يدل على ذلك. وعن الرابع: بأن الأصول قد تهمل وتستعمل الفروع نحو: كاد زيد يقوم فيقوم في موضع قائم، ولا يستعمل إلا في ضرورة، وبأنه معارض بوجود مصادر لا أفعال لها كما سبق، واستدل ابن طلحة بأنه لما وجدت مصادر لا أفعال لها، وأفعال لا مصادر لها، بطل بذلك قول البصريين والكوفيين.

ص: وكذا الصفة خلافًا لبعض أصحابنا.

ش: قال في الشرح[2]: ببعض ما استدللنا على فرعية الفعل بالنسبة إلى المصدر يستدل على فرعية الصفة بالنسبة إليه؛ لأن كل صفة تضمنت حروف الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث، وتزيد بالدلالة على ما هي له كما زاد الفعل بالدلالة على الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر؛ لا من الفعل، إذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة على زمان معين.

ص: وينصب بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما.

ش: فهذه أربعة أشياء. مثال نصبه بمصدر مثله قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً ﴾ [الإسراء: ٦٣] ومثال نصبه بفرعه وهو شامل للفعل والوصف قوله: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى

---

(١) في ر: لأنه.

(٢) ٢/ ١٨٠.

تَكْلِيماً ﴾ [النساء: ١٦٤] و قولـه: ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْواً ﴾ [الذاريات: ١] ومثال القائم مقام مثله: يعجبني إيمانك تصديقًا ، ومثال القائم مقام فرعه: قعدت جلوسًا ، وأنا مؤمن تصديقًا ، واعلم أن المصدر إما أن يكـون مـن لفظ الفعل أو من غير لفظه فإن كان من لفظه وهو جار عليه ؛ انتصب بالفعل . قيل: بلا خلاف وخالف ابن الطراوة في المصدر المؤكد نحو: قعد قعودًا فزعم أنه مفعول به ، وأنه منصوب بفعـل مضـمر لا يجوز إظهاره أي: فعل قعودًا ، وقال تلميذه السهيلي: هو منصوب بقعد أخـرى ، ولا يجـوز إظهارهـا ؛ لأن المؤكـد عـنده لا يعمـل في تأكـيده ، وهـذا كله تكلف بارد ، وخروج عن القواعـد ، وإن كان غير جار عليه نحو: ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً ﴾ [نوح: ١٧] فمذهب المازني أنه منصوب بهـذا الفعـل الظاهـر ، ومذهب المبرد ، وتبعه ابن خروف[(١)] ، وزعم أنه مذهب سيبويه أنه منصوب بفعله الجاري عليه مضمرًا ، والفعل الظاهر دليل على ذلك المضمر . قال ابن هشام: ونصّ سيبويه عـلى أن أنبـت نباتًا بإضمار فعل تقديره: نبت ، وأجاز أبو الحسن الوجهين ، وقيل: إن غاير معناه معنى الفعل فنصبه بفعله المضمر نحو: نباتا ، وإن لم يغاير فنصبه بالفعل الظاهر كقولـه:

يلـوح بجانـب الجـبلين مـنه ::: ربـاب يحفـر الـترب احـتفارا[(٢)]

إذا الاحـتفار والحفـر بمعنى واحد ، واختار ابن عصفور أنه إن كان معناه مغايرًا فنصبه بإضمار فعـل أو غـير مغايـر فـيجوز الوجهان . قال: وهذا يعطيه كلام سيبويه ، وإن كان من غير لفظه نحو: قعـد جلوسًـا ، فمذهـب الجمهـور أنـه منصـوب بمضـمر أي: جلس جلوسًا ، وقيل: بالظاهر: وهو مذهـب المـازني ، ومذهـب أبـي الفـتح وظاهر كلام الفارسي[(٣)] التفصيل فإن كان للتوكيد عمل فيه الفعـل المضـمر الذي هو من لفظه ، وإن كان مختصًّا عمل فيه الفعل الظاهر ، وقال ابن عصفور[(٤)]: الصـحيح أنه إذا كان للتأكيد ؛ عمل فيه مضمر من لفظه ، وإن لم يكن للتأكيد فإما أن يكون لـه فعل أو لا: إن كان لـه فعل ؛ جاز الوجهان كقولـه:

على وآلت حلفة لم تحلل[(٥)]

وإن لم يوضـع لـه فعـل ؛ انتصب بـالفعل المضـمر ، ومذهـب المبرد أن هذا النوع على حذف موصـوف ، وهـو بعـيد ؛ إذ لا يوجـد في لسان العرب موصوف يجب حذفه ، والذي يظهر من كلام المصـنف في الأصل والشرح أن المصدر الجاري وغير الجاري والذي هو من غير لفظه ينتصب بنفس الفعل الظاهر .

قـال في الشرح[(٦)]: والصحيح في المصدر الموافق معنى لا لفظًا كونه معمولاً لموافقة معنى فحلفة منصـوب بآلـت لا بحلفـت مضـمرة كقولهـم: حلفـت يمينًا ﴿ فَـلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ [النساء: ١٢٩] و ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤] و ﴿ وَلا تَضُرُّونَهُ شَيْئاً ﴾ [هود: ٥٧] ولا يمكن أن يقدر لها عامل

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٠٣ .
(٢) البيت من الوافر ، ولم أعثر عليه .
(٣) الارتشاف ٢/ ٢٠٣ .
(٤) الهمع ٢/ ٧٦ .
(٥) عجز بيت من الطويل ، وصدره: ويوماً على ظهر الكثيب تعذرت ، وهو لامرئ القيس في ديوانه٩٦ .
(٦) ٢/ ١٨٢ ، ١٨٣ .

من لفظها ؛ فتعين أن يكون ما قبلها ، ووجب اطراد هذا الحكم فيما لـه فعل من لفظه ليجري الباب على سنن واحد ، وهذا الذي اخترته اختيار المبرد والسيرافي ومذهب المازني . انتهى .

ص: **فإن ساوى معناه معنى عامله؛ فهو لمجرد التوكيد ويسمى مبهمًا ولا يثنى ولا يجمع.**

ش : مثال ذلك: قمت قيامًا ، وجلست جلوسًا فلا يثنى ولا يجمع .

قال في الشرح[1]: لأنه بمنزلـه تكرير الفعل فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع ؛ لأنه صالح للقليل والكثير . انتهى .

وكلامه يقتضي أنه من قبيل التأكيد اللفظي ، وبه صرح ابن جني ، وصرح أبو الحسن الأبذي[2] بأنـه ليس من التأكيد اللفظي بل مما يعني به البيان قال: لأنه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ، وكذا لا يأتي التوكيد في المجاز ، وأجاب عن قولـه:

بكـى الخـز مـن روح وأنكـر جلـده ::: وعجـت عجـيجًا من جذام المطارف[3]

بأنـه نـادر لا يقـاس عليـه ؛ لكنـه أجـرى المجاز مجرى الحقيقة مبالغة فيه وذكر غيره أيضًا أنه من التأكيد المعنوي ، وهو لإزالة الشك عن الحديث .

ص: **وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد ويسمى مختصًّـا ومؤقتًا ويثنى ويجمع.**

ش : يـدخل المعـدود في المختص نحـو: ضـربته ضربتين ؛ إذ يحصل لـه بدلالته على عدة المرات اختـصاص ، وعلـى هـذا فمـا قـسمه الجزولي ، ومن وافقه غير صحيح ؛ لأن المعدود قسم المختص فكـيف يكـون قـسيمه واختـصاص غـير المعـدود يكـون بالألف واللام وبالإضافة والصفة قال نحو قولك: ضربت الضرب تريد ضربًا معهودًا بينك وبين المخاطب قال هناك للعهد كقولـه:

فـدع عـنك ليلـى وشـأنها ::: وإن وعـدتك الـوعد لا يتيـسر[4]

أي: الـوعد الـذي تـرجوه مـنها ، وقـد تكـون للجنس كقولك: جلست الجلوس تريد الجنس ، وتعـني بـه الكثـرة ، وهـو من قسيم المبين ؛ لأن جلس لا يفهم منه الكثرة ، والإضافة نحو: قمت قيام زيـد فحـذف المصدر ثم صفته ، وأقيم هذا المصدر مقامها فأعرب بإعراب المصدر المحذوف ، والصفة نحو: قمت قيامًا طويلاً ، قولـه: ويثنى ويجمع يعني المختص مطلقًا معدودًا كان ، أو غير معدود ، وأما المعـدود فـلا خلاف في تثنيته وجمعه نحو: ضربت ضربتين وضربات ، وأما غير المعدود من المختص ؛ ففـيه خلاف منهم من أجاز ذلك قياسًا على ما سمع ، وإليه ذهب المصنف ، ومنهم من قال: لا يثنى ولا يجمـع لاختلاف الواعد كما لا يثنى ولا يجمع اسم الجنس لاختلاف آحاده ، وهذا ظاهر مذهب سـيبويه[5] ، واختـيار الـشلوبين ، وحكى سيبويه من كلامهم: الأشغال والعقول والألباب والحلوم ، ومنع جمع الفكر والنظر والعلم .

---

(١) ٢/ ١٨٠ .
(٢) المساعد ١/ ٤٦٥ ، وهو ظاهر كلام ابن العلج .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لحميدة بنت النعمان في سمط اللآلى ١٨٠ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٤٦٦ .
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٠٥ .

قال ابن الخشاب[1]: ولم يعتد بالأفكار والعلوم ؛ إذ الاعتداد باستعمال العرب ، ومن أجاز قياسًا قال: قمت قيامي زيد وعمرو ، وقتلت قتولاً كثيرة .

مسألة: منع الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثرون[2] عمل الفعل في مصدرين مؤكد ومبين ، وذهب السيرافي وتبعه ابن طاهر إلى أنه يجوز أن ينصبهما ، وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها ، وفي البديع: إذا قلت: ضربت ضربًا شديدًا ضربتين كان ضربتين بدلاً من الأول ، ولا يكونا مصدرين ؛ لأن الفعل الواحد لا ينصب مصدرين فأما قول الشاعر:

ووطئنا وطئًا على حنق ::: وطيء المقيد ثابت القدم[3]

فلا يكون الثاني فيه بدلاً فيه ؛ لأنه غيره ، ولكنه بمعنى مثل وطيء المقيد ، أو على إضمار فعل . انتهى .

ص: ويقوم المؤكد مصدر مرادف واسم مصدر غير علم.

ش : مثال المرادف: قعدت جلوسًا ، وقول امرئ القيس:

وآلت حلفة لم تحلل[4]

وتقدم الخلاف في ناصبه . مثال اسم المصدر . واغتسلت غسلاً ، وتوضأت وضوءًا واحترز من العلم نحو: حماد لفلان بمعنى حمدًا له فلا يستعمل مؤكدًا ؛ لأن العلم زائد معناه على معنى العامل ، وقال المصنف: ولأنه كاسم الفعل ، فلا يجمع بينه وبين الفعل .

ص: ومقام المبين نوع أو وصف، أو هيئة أو آلة أو كل أو بعض أو ضمير أو اسم إشارة أو وقت أو ما الاستفهامية أو الشرطية.

ش : مثال النوع: رجع القهقرى ، ومنه: ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً ﴾ [النازعات: ١] ومثال الوصف قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيراً ﴾ [آل عمران: ٤١] ومذهب سيبويه في هذا ونحوه: أنه حال ؛ لأنه صفة غير خاصة بالموصوف ، ومثال الهيئة: يموت الكافر ميتة سوء ، ويعيش المؤمن عيشة مرضية ، وهذا يعمل فيه الفعل المذكور ، ومثال الآلة: ضربته سوطًا ، ورشقته سهمًا ، والأصل في ذلك: ضربة سوط ، ورشقة سهم فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل فلو قلت: ضربته خشبة ، ورشقته حجرًا ، لم يجز لأنه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل ، ومثال كل: ﴿ فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ [النساء: ١٢٩] ومثال بعض: ضربته بعض الضرب ، ولا يعني لفظ كل وبعض ليندرج في ذلك نحو: ضربت أي ضرب ويسير ضرب ولا ﴿ وَلا تَضُرُّونَهُ شَيْئاً ﴾ [هود: ٥٧] مثال ضمير المصدر قوله تعالى: ﴿ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [المائدة: ١١٥] ومنه قول الشاعر:

---

(١) المساعد ١/٤٦٦ ، ٤٦٧ .
(٢) الارتشاف ٢/٢٠٥ ، ٢٠٦ .
(٣) البيت من البسيط ، ولم أعثر عليه .
(٤) سبق تخريجه .

هذا سراقة للقرآن يدرسه(١)

أي: يدرس الدرس، ومثال اسم الإشارة: ضربته ذلك الضرب.

قال المصنف(٢): ولابد من جعل المصدر تابعًا لاسم الإشارة المقصود به المصدر؛ ولذلك خطئ من حمل قول المتنبي.

هذي برزت لنا فهجت رسيسا(٣)

على أنه أراد هذه البرزة برزت؛ لأن مثل ذلك لا تستعمله العرب. انتهى. وهو مذهب سيبويه والجمهور ومن كلام العرب ظننت ذاك يشيرون به على الظن؛ ولذلك اقتصروا عليه، وعلى هذا خرجه سيبويه، ومثال الوقت قول الشاعر:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا(٤)

أي اغتماض ليلة أرق فحذف المصدر، وأقام الوقت مقامه وذلك قليل، وعكسه كثير كقولهم: كان ذلك طلوع الشمس، ومثال الاستفهامية: ما تضرب زيدًا أي: أي ضرب تضرب زيدًا، ومثله قول الشاعر:

ماذا يغير ابنتي ربح عويلهما ::: لا ترقدان ولا بؤسا لمن رقدا(٥)

يقال: غاره يغيره ويغوره إذا نفعه. ومثال ما الشرطية: ما شئت فقم أي: أي قيام شئت فقم، ومثله قول جرير:

نعب الغراب فقلت بين عاجل ::: ما شئت إذ ظعنوا السبين فانعب(٦)

ونقص المصنف مما يقوم مقام المصدر: اسم العدد قيل: واسم المصدر العلم، فإنه سبق أنه لا يقوم مقام المؤكد؛ لأنه زاد على معنى العامل بالعلمية فلا ينزل منزلة تكراره، وهذا يشعر بجواز إقامته مقام المبين لفوات المانع حينئذ، وقد صرح بعض المغاربة بذلك ومثل بقولك: بره برة وفجر به فجاراً. انتهى. وظاهر كلام المصنف أنه لا يقام مقام المبين أيضًا؛ لأنه قال بعد التعليل السابق: ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل.

ص: ويحذف عامل المصدر جوازًا لقرينة لفظية أو معنوية.

ش: مثال اللفظية أن يقول قائل: أي سير سرت؟ فتقول: سيرًا حثيثًا أي: سرت سيرًا حثيثًا، ومثال المعنوية كقولك لمن رأيته تأهب للسفر: تأهبًا ميمونًا، ولمن قدم من حج: حجًا مبرورًا أي: تأهبت وحججت.

ص: ووجوبًا لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مهمل.

ش: أي لم توضع في كلام العرب؛ بل استعملوا المصدر ولم يستعملوا الفعل، وقسمه المصنف

---

(١) شطر بيت من البسيط، ولم أعثر عليه.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٨١، ١٨٢.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه: ثم انصرفت وما شفيت نسيسا، وهو للمتنبي في ديوانه١٣٤.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه: فبت كما بات السليم مسهدا، وهو للأعشى في ديوانه١٣٥.

(٥) البيت من البسيط، وهو لعبد مناف بن ربع الهذلي في المساعد ١/ ٤٦٩.

(٦) البيت من السريع، وهو لجرير في المساعد ١/ ٤٧٠.

إلى مفرد نحو: أفة لـه وتفة أي: قذرًا ، وهو ضد النظافة ، والأف وسخ الأذن ، والتف وسخ الأظفار ودفـرًا أي نتنا ، وبهـرًا فسر سيبويه بتبًا وجاء بهرًا بمعنى عجبًا فقيل: لا فعل لـه ، والأصح أن لـه فعـلاً . حكـى ابـن الأعرابي في الدعاء على القوم: بهرهم أي غلبهم فيكون بمعنى غلبه وإلى مضاف نحـو: بلـه زيـد بالإضافة أي تركه ويكون بله اسم فعل أيضًا وسيأتي الكلام عليها في أسماء الأفعال وإلى مستعملها بـالوجهين نحو: ويحه وويحًا لـه أي: رحمة لـه وللمتعجب: ويباله وويبه ، وويسه مثله أو قريب منه . وقال الجزولي[1]: ويحه وويسه كلمة استصغار واحتقار وإذا أضفت ؛ وجب النصب ، وإذا أفردت ؛ جاز الرفع والنصب ، وزعم بعضهم أنه سمع منها لفظ الفعل أنشد:

فمـــــــــا وال ولا واح ::: ولا واس أبــــــو هــــــــند[2]

وذهـب بعـض الـبغداديين إلى أن ويحـه وويله وويسه منصوبة بأفعال من لفظها ، وأنشد البيت المذكور وهو مصنوع .

ص: أو لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلب أو خبر إنشائي أو غير إنشائي، أو في توبيخ مع استفهام ودونه للنفس أو لمخاطب أو غائب في حكم حاضر.

ش : مـثال الطلـب: ضـربًا لـزيد أي: اضـربه ، وسـقيًا لك أي: سقا الله سقيًا ، ورعيًا لك أي: رعـاك الله رعيًا ، وجدعًـا لعـدوك أي: جدعـه الله ، والجـدع قطـع الأنـف ، والطلب يشمل الأمر والدعاء كما مثلنا والنهي أيضًا كقولك: قيامًا لا قعودًا ، وأنشد المصنف[3] شاهدًا على النهى:

هــذا وحــربك لمــا قــيل لا حــربًا ::: حــتى كــأن الــذي يــنهاك يغــريكا[4]

قـيل: يـريد والله أعـلم أن المعنى عـلى الـنهي فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب ؛ لأن لا التي للـنهي مـن خصـائص المضـارع فلا تدخل على الاسم ، ولا يجوز أن يدعي أن فعلها محذوف ، وأن التقدير: لا تحرب حربًا ؛ لأن فعل لا التي للنهي لا يجوز حذفه ، والذي نختاره أن لا للنفي وهو مبني على الفتح معها ونون ضرورة . انتهى .

وظاهـر كـلام المصنف أن الفعل محذوف ، و أن لا ناهية . قال في شرح الكافية[5]: ومثال الأمر والنهي قولهم: قيامًا لا قعودًا أي: قم لا تقعد . انتهى .

وهـذا الـنوع ضربان: مفرد ومضاف فالمضاف نحو ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ [محمد: ٤] والمفرد قد سبق تمثيله وهو أكثر من المضاف ، وليس مقيسًا عند سيبويه مع كثرته ، وهو مقيس عند الأخفش والفراء بشرط إفراده وتنكيره ، وعلل بعضهم مذهب سيبويه بأن جعل الاسم موضع الفعل ليس بقياس كما مـنع القـياس في تربًا وجندلاً ونحوهما . قال في البسيط: والفرق ظاهر ؛ لأن المصدر لـه دلالة بلفظه عـلى فعلـه ، فكـان الفعل مذكورًا ، وليس كذلك الأسماء ؛ ولأن سيبويه قد جعل أسماء الأمر من الـثلاثي قياسًـا وهـي أبعـد مـن هـذا ، ومـثل المصنف في الشرح المضاف من هذا النوع بـ (ضَرْبَ

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٠٧ .

(٢) البيت من الهزج ، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٣٣٠ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٧٨ .

(٤) البيت من البسيط ، ولم أعثر عليه .

(٥) شرح الكافية ٢/ ٦٦٢ .

الرِّقَاب} [محمد: ٤] وهو واضح، وبغفرانك، وتبع في ذلك الزجاج فالتقدير عنده: اغفر غفرانك، ولا يجوز إظهار ناصبه، وقيل: بل هو مما يجوز إظهار ناصبه، وقال الزمخشري: يقال: غفرانك لا كفرانك أي: نستغفرك ولا نكفرك فجعله خبرًا، وقيل: هو مفعول به أي: نطلب أو نسأل غفرانك، ومثال الخبر الإنشائي قولهم: حمدًا وشكرًا لا كفرًا، وهو من أمثلة سيبويه وقدره: أحمد الله حمدًا وأشكره شكرًا، ومن ذلك عجبًا وقسمًا لأفعلن مثل بهما في الشرح[1]. قيل: وظاهر كلام سيبويه، وما قرره ابن عصفور أن قولهم: حمدًا وشكرًا لا كفرًا وعجبًا خبر لا إنشاء؛ لأن سيبويه[2] سردها مع ما هو خبر، وممن ذهب إلى أنه إنشاء الشلوبين فقال: إن قلت كيف قال إن هذا لا يظهر فعله، ولا شك أنه يجوز أن تقول: حمدت الله حمدًا، وأحمده حمدًا فالجواب أن ما تكلم سيبويه على الذي هو نفس الحمد أعني الذي هو صيغة الإنشاء للحمد وهذا لا يظهر معه الفعل بل يتعاقبان، والذي أورده المعترض إنما هو محض الخبر عن الحمد لا نفس الحمد. انتهى.

قال أبو عمرو بن بقي[3]: قوله - يعني سيبويه - حمدًا وشكرًا لا كفرًا كذا يتكلم بالثلاثة مجتمعة، وقد تفرد، وقال ابن عصفور: لا تستعمل كفرًا إلا مع حمدًا، وشكرًا، ولا يقال: حمدًا وحده، أو شكرًا إلا أن يظهر على الجواز، ولا يلزم الإضمار إلا مع كفرًا فهذه الأمور جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم منها ما التزمته العرب. انتهى.

وقول المصنف: أو خبر إنشائي فيه تجوز والمراد أن صورته صورة الخبر والمعنى على الإنشاء، ومثال الخبر غير الإنشائي قولهم: افعل ذلك وكرامة ومسرة أي: وأكرمك كرامة وأسرك مسرة، ولا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًّا أي ولا أكاد كيداً، ولا أهم همًّا ولأفعلن ذلك ورغمًا وهوانًا أي: وأرغمك رغمًا هذا تقدير سيبويه، ولا يكون أفعل ذلك وكرامة إلا جوابًا لمن قال: افعل كذا أو أتفعل كذا؟ ولا تستعمل مسرة إلا بعد كرامة، وكرامة اسم موضوع الذي هو الإكرام، واختلف في تقدير: ولا إلا كاد كيدًا، فقال الأعلم: أكاد هذه التي عملت في كيدًا هي الناقصة، وقال ابن طاهر[4]: هي التامة، والمعنى: ولا مقاربة. وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين، وهمًّا من هممت بالشيء، ومثال التوبيخ قول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه. أغدة كغدة البعير وموتًا في بيت سلولية[5].

ومثاله للمخاطب قوله:

أطربًا وأنت قنسري[6]

والقنسري: الشيخ الكبير، ويروي قيسر بالياء ذكره في الصحاح، ومثاله لغائب في حكم حاضر كقولك، وقد بلغك أن شيخًا يلعب: ألعبًا وقد علاه المشيب، وهذا كله مع الاستفهام، ومثال دونه قول الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٨٧.
(٢) الكتاب ١/ ٣١٩.
(٣) الارتشاف ٢/ ٢١١، وأبو عمرو هو أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد القرطبي توفى ٦٢٥هـ.
(٤) الارتشاف ٢/ ٢١٢.
(٥) الكتاب ١/ ٢٣٨، ومجمع الأمثال ٢/ ٥٧.
(٦) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٦٦.

حمولاً وإهمالا وغيرك مولع ::: بتثبيت أسباب السيادة والمجد[(١)]

ص: أو لكونه تفصيل عاقبة طلب أو خبر.

ش : مثال الطلبُ قوله تعالى: ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ [محمد: ٤] ، ومثال الخبر قول الشاعر:

لأجهدن فإما درء واقعة ::: تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل[(٢)]

ص: أو نائبًا عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر.

ش : مثال التكرير: زيد سيرًا سيرًا ، ومثال الحصر: ما أنت إلا سيرًا ، ويجوز تعريفه نحو: زيد السير السير ، وإنما أنت السير ، ومثله في التكرار ما كان بغير لفظه نحو: أنت قيامًا قعودًا إذا كان لا يريد أحدهما ، وكذلك ما عطف عليه مصدر آخر بحرف العطف نحو: زيد ضربًا وقتلاً وكذا غير الواو ، ونحو: إما قيامًا ، وإما قعودًا ، واشتراط التكرار ليكون أحد اللفظين عوضًا عن ظهور الفعل ، وقام الحصر مقام التكرار ؛ لأنه لا يخلو من لفظ يدل عليه ، وهو إلا وإنما فلو عدم التكرير أو الحصر ، جاز إظهار العامل وإضماره كذا أطلق المصنف ، ويشمل هذا الإطلاق ما معه استفهام نحو: أزيد سيرًا أو نفي نحو: ما زيد سيرًا ، وما ليس معه واحد منهما نحو: زيد سيرًا ، وذكر في البسيط: أنه يلزم إضمار العامل مع الاستفهام وقال في توجيهه: قيل: لأن ما فيه من معنى الاستفهام الطالب للفعل ناب عن التكرير ، وقال فيما ليس فيه استفهام نحو: زيد سيرًا ، وما زيد سيرًا قيل: لا يجب إضمار العامل وسيبويه[(٣)] قد نص على: أنت سيرًا أنه مما لا يجوز إظهاره ؛ لأنه أدخله في الباب ، وكذلك ما أنت سيرًا ؛ لأنه يدل على الفعل ثم قال: وقد أطلق بعضهم جواز ذلك ، ولم يفرق بين الاستفهام وغيره ، واحترز المصنف باسم العين من اسم المعنى فإنه لو كان المخبر عنه اسم معنى ؛ لكان المصدر خبرًا فيرفع كقولك: أمري سير سير ، وإنما أمرك سير ، وإذا كان اسم عين ، فلا يجوز الرفع إلا على جهة المجاز والاتساع .

ص: أو مؤكد جملة ناصَّة على معناه وهو مؤكد نفسه، أو صائرة به نصـًّا وهو مؤكد غيره والأصح منع تقديمهما.

ش : قال في الشرح[(٤)]: من المضمر عامله وجوبًا المصدر المؤكد مضمون جملة ، فإن كان لا يتطرق إليها احتمال يزول بالمصدر ؛ سمي مؤكدًا لنفسه ؛ لأنه بمنزلة تكرير الجملة فكأنه نفس الجملة ، وهو كقولك: له علي دينار اعترافًا فإن كان مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر فتصير الجملة به نصًّا سمي مؤكدًا لغيره ؛ لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظًا ومعنى ذلك كقولك: هو ابني حقًّا . انتهى .

وهذا المصدر المؤكد في ضربيه يجوز أن يأتي نكرة كما مثل ، ومعرفة بأل نحو: هذا عبد الله الحق

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٦٥ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٦٥ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٣٥ .

(٤) ٢/ ١٨٩ .

لا الباطل، ومضافًا نحو: هذا القول لا قولك، وهذا القول غير ما تقول، وقال تعالى[1]: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ [النمل: ٨٨] و﴿ وَعْدَ اللَّهِ ﴾ [النساء: ١٢٢] لأن الكلام الذى قبله صنع ووعد، وأما قوله: "والأصح منع تقديمه" فلأن العامل فيه فعل يفسره مضمون الجملة المتقدمة من جهة المعنى، فأشبه العامل فيه معنى الفعل، وهذا مذهب الزجاج[2]، ومن أخذ بقوله، وأجاز الزجاج توسطه تقول: هذا حقًّا عبد الله قيل: وهو مسموع من كلامهم، وأجاز بعضهم تقديمه على الجملة. قال أبو على: يجوز غير ذي شك زيد منطلق فيقدم ويؤخر، واستدل من أجاز تقديمه بقولهم: أحقًّا زيد منطلق، وأوله من منع على أن حقًّا منصوب على الظرفية، والمعنى: أفي حق زيد منطلق، ونص سيبويه في أحقًّا أنك منطلق على أنه ظرف، وهو خبر عن أن وصلتها قال في الشرح[3]: وأما قولهم: أجدك لا تفعل فأجاز فيه أبو على الفارسي تقديرين:

أحدهما: أن يكون لا تفعل في موضع الحال.

والثاني: أن يكون أصله أجدك ألاَّ تفعل ثم حذفت أن وبطل عملها، وزعم الشلوبين أن فيه معنى القسم، ولذلك قدم. انتهى.

وقد أدخله سيبويه[4] في المصدر المؤكد لما قبله وهو بمنزلة أحقًّا لا تفعل كذا ولا يستعمل إلا مضافًا وغالبًا بعده لا، أو لم، أو لن، وقال في النهاية: وهنا نكتة وهي أن الاسم المضاف إليه حقه أن يناسب فاعل الفعل الذي بعده في التكلم والخطاب والغيبة نحو: أجدك أكرمتك وأجدك لا تفعل وأجدك لم تفعل، وأجده لم يزرنا، وعلة ذلك أنه مصدر يؤكد الجملة التي بعده فلو أضفته لغير فاعله اختل التوكيد. انتهى.

قال بعضهم: فإن قلت كيف أدخل سيبويه هذا في المصدر المؤكد لما قبله، وليس كذلك؛ لأنك إذا فرضته مؤكدًا، فإنما يكون مؤكدًا لما بعده، قلت: إنما هو جواب لمن قال: أنا لا أفعل كذا، وأنا أفعل كذا، وبلا شك أن المتكلم يحمل كلامه على الجد فهو مجد فيما يقول، فإذا قلت: أتجد ذلك جدًا؛ فهو مؤكد لما قبله. انتهى.

ص: ومن الملتزم إضمار ناصبه المشبه به مشعرًا بحدوث جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه.

ش: مثال ذلك قولهم: له صوت صوت حمار، وصراخ صراخ الثكلى، أي: يصوت صوت الحمار، ويصرخ صراخ ثكلى، وقال النابغة:

مقذوفة برخيس النحص بازلها ::: له صريف صريف القعو بالمسد[5]

واحترز بقوله "مشعرًا بحدوث" مما لا يشعر بحدوث نحو: له ذكاء ذكاء الحكماء. قال

(١) سقط من ر.
(٢) الارتشاف ٢/ ٢١٥.
(٣) ٢/ ١٨٩.
(٤) الكتاب ١/ ٣٨٤.
(٥) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٦.

المصنف[1]: ولا يجوز النصب ؛ لأن نصب صوت وشبهه لم يثبت إلا لكون مقبله بمنزلة يفعل مسندًا إلى فاعل فقولك: مررت بزيد وله صوت بمنزلة قولك: مررت به وهو يصوت فاستقام نصب ما بعده استقامة تقدير الفعل في موضعه وإذا قلت: مررت بزيد ، وله ذكاء فلست تريد أنك مررت به ، وهو يفعل ما أخبرت عنه بأنه ذو ذكاء فنزل ذلك منزلة مررت به وله يد أسد لا ينتصب ما هو بمنزلته ، فإن عبرت بالذكاء عن عمل دال على الذكاء ؛ جاز النصب . انتهى .

واحترز بقوله: "بعد جملة" من كونه بعد مفرد فلا يجوز نصبه نحو قولك: صوته صوت حمار ونحوه . قيل: فإن كان المصدر يتضمن إسنادًا معنويًّا فهل يجري مجرى الجملة أم يجري مجرى المفرد في ذلك نظر . مثاله: زيد له صوت صوت حمار إذا جعلت "صوت" مرفوعًا بالمجرور ، ويكون التقدير: كان له صوت صوت حمار . انتهى .

واحترز بقوله: "حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ" من نحو قولك: فيها صوت صوت حمار ، وعليه نوح نوح الحمام فالنصب في ذلك ضعيف ؛ لأنه لم يشتمل على صاحب الصوت فلم يشبه هو بصوت ، ووجه النصب على ضعفه أن الصوت يدل على الصوت . قال سيبويه في هذا النوع: ولو نصبت ؛ كان وجهًا ؛ لأنه قد علم أن مع النوح والصوت فاعلين ، واحترز بقوله: "ولا صلاحية للعمل فيه" مما يصلح للعمل في المصدر نحو هو مصوت صوت حمار ، فإن صوت حمار في هذا ينتصب بمصوت لا بمضمر ، فإن قيل: وما الداعي إلى تقدير الناصب في قولهم: له صوت صوت حمار وهلا كان صوت هو العامل ؛ لأنه مصدر؟ فالجواب أنه لم يرد بقولهم: له صوت: أنه يعالج الصوت ، ويخرجه على هذه الصفة ، وإنما أريد به ما سمع والصوت هنا ليس هو المصدر المقدر بأن والفعل ، ولا الواقع بدلاً من فعله ، وإنما يراد به الناشئ عن التصويت .

واعلم أن المصدر المذكور يرد نكرة ومعرفة فالمعرفة يتعين في نصبه ما سبق من نصبه على المصدرية نحو: له صوت صوت الحمار ، والنكرة يجوز نصبه على وجهين:

أحدهما: المصدرية كما سبق .

والثاني: على الحال فيكون تقدير الفعل: يبديه أو يخرجه صوت حمار . ذكر ذلك الشلوبين .

ص: وإتباعه جائز.

ش : يعني رفعه على التبعية للأول فإن كان نكرة ؛ جاز فيه الإبدال والنعت ، وإن كان معرفة ؛ فالإبدال ، ولا يجوز النعت ؛ لأن الأول نكرة ، ويجوز الرفع في المعرفة والنكرة أيضًا على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وجعل ابن خروف[2] النصب في هذا الباب أقوى من الرفع . قال: لأن الثاني ليس بالأول فيدخله المجاز والاتساع وجعلهما ابن عصفور متكافئان ؛ لأن في الرفع المجاز ، وفي النصب الإضمار .

ص: وإن وقعت صفته موقعه فإتباعها أولى من نصبها.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٩٠ .
(٢) المساعد ١/ ٤٧٧ .

ش : مثال ذلك: لـه صوت مثل صوت الحمار ، أو لـه صوت أيما صوت فالاختيار في ذلك الرفع بذلك سيبويه ، وكذا لو جئت بالمصدر ونعته نحو: لـه صوت صوت حسن نص عليه سيبويه[١] .

ص: وكذا التالي جملة خالية مما هو لـه.

ش : مثاله: هـذا صوت صوت حمار ، وفيها صوت صوت حمار ، فالإتباع في هذا أيضًا أولى من النصب قال سيبويه[٢]: ولو نصب ؛ لكان وجهًا وقد تقدم بيانه .

ص: وقد يرفع مبتدأ المفيد طلبًا وخبرًا المكرر والمحصور والمؤكد نفسه، والمفيد خبرًا وإنشائيًّا وغير إنشائي.

ش : مثال رفع المفيد طلبًا مبتدأ قولـه:

صبر جميل فكلانا مبتلى[٣]

ومثال رفع المكرر خبرًا: زيد سير سير ، ومثال المحصور: إنما أنت سير ، ومثال المؤكد نفسه: لـه علـى ألف اعتراف أي: هـذا اعتراف ، ولم ينص سيبويه على الرفع فيما كان توكيدًا لغيره ، وأجازه الفراء والمبرد ، ولا يبعد القياس ، ومثال المفيد خبرًا إنشائيًّا قول الشاعر:

عجب لتلك قضية وإقامتي ::: فيكم على تلك القضية أعجب[٤]

ومقتضى كلام المصنف أن هـذا خبر مبتدأ ، والتقدير: أمر عجب لتلك ، ونصب قضية على التمييز رفعًا للإبهام ، وأجاز بعضهم أن يكون عجب مبتدأ والخبر في قولـه: لتلك ، وجاز الابتداء به وهو نكرة ؛ لأنه في معنى المنصوب ، ومثال غير الإنشائي قول الشاعر:

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة ::: لأول من يلقي وشر ميسر[٥]

يصف أسدًا ، فخيبة خبر مبتدأ محذوف فالتقدير: الأمر أو الواقع خيبة ، وظاهر كلام سيبويه أنه مرفوع بالابتداء ، وكذا عجب لتلك ، وكلام سيبويه يدل على أن الرفع غير مطرد ؛ لأنه قال: وقد جاء بعض هذه رفعًا ، وقد يفهم هذا من قول المصنف: وقد يرفع ، وقال صاحب البسيط: وقد يرفع بعض هذه ، وليس بقياس إذا أردت معنى النصب كما كان في أخواته ؛ لأنه للفعل خلافًا لبعضهم .

ص: وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات؛ كعائذًا بك، وهنيئًا لك وأقائمًا وقد قعد الناس؟ وأقاعدًا وقد سار الركب، وقائما علم الله، وقد قعد الناس.

ش : عائذ وقائم وقاعد أسماء فاعلين ، وهنيئًا فعيل ، وهو صفة مبالغة تقول: هنأني الطعام أي ساغ لـي وطاب ، واسم الفاعل هانئ ، ويجوز أن يكون هنئ اسم فاعل من هنوء كشريف من شرف ، وكذا مرئ يحتمل الوجهين أن يكون صفة مبالغة من مرأني ، وأن يكون اسم فاعل من مرء ،

---

(١) الكتاب ١/ ٣٦٣ .

(٢) السابق ١/ ٣٦٦ .

(٣) عجز بيت من الرجز ، وصدره: يشكو إلى جملي طول السرى ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ١٦٥ .

(٤) البيت من الكامل ، وهو لهنى بن أحمر في الكتاب ١/ ١٦١ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبى زبيد الطائى في ديوانه ٦١ .

ولا يقال: مرأني إلا مع هنأني إتباعًا له فإذا أفردوا قالوا: أمرأني رباعيًّا ومريئًا تابع لهنيء، وأجاز بعضهم أن يستعمل وحده غير تابع، وقد جاء ذلك في بيت أنشده المبرد:

كل هنيئًا وما شربت مريئًا :::: ثم قم صاغرًا فغير كريم[1]

وقد ورد هذا الاستعمال في الاستفهام ودونه، وقد مثل المصنف بالأمرين، وزعم بعض النحويين أن انتصاب هذه الصفات مقصور على السماع، وزعم بعضهم أنه مقيس عند سيبويه يقال لكل من لازم صفة دائبًا عليها نحو: أضاحكًا وأخارجًا، والتنكير لازم لهذه الصفات، وإذا أسندت إلى غير الضمير برز الفاعل تقول: أقائمًا زيد، وقد قعد الناس.

ص: وأسماء أعيان؛ كتربًا وجندلاً، و "فاهًا لفيك" وأأعور وذا ناب.

ش: يقال: تربًا وجندلاً في معنى تربت يداه، أي لا أصاب خيرًا، والترب التراب، والجندل: الحجارة، ويقال: فاهًا لفيك أي: فاء الداهية، ويستعمل هذا في معنى الدعاء أي: دها. الله، وأما قولهم: "أأعور وذا ناب"[2] فالمقصود به الإنكار، وهو قول رجل من بني أسد في يوم يعرف بيوم جبلة التقى فيه بنو أسد، وبنو عامر، وكان بنو عامر قد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جملاً أعور مشوه الخلق ذا ناب، وهو المسن، وقيل: بل كانت له ناب طويلة ليتطير به بنو أسد فرآه بعض الأسديين، فقال ذلك الكلام منكرًا عليهم فلم يسمعوا فقضى أن قومه هزموا، وقتل منهم.

ص: والأصح كون الأسماء مفعولات، والصفات أحوالاً.

ش: يعني بالأسماء: تربًا وجندلاً وأخواتهما، وبالصفات قائمًا وأخواته، والأصح كما ذكر المصنف أن الأسماء مفعولات بفعل مقدر، وهو تأويل الأكثرين، وظاهر مذهب سيبويه[3] والتقدير: ألزمك الله أو أطعمك تربًا وجندلاً، وألزم الله فاهًا لفيك، وأتستقبلون أعور ذا ناب، وذهب الشلوبين وغيره إلى أن تربًا وجندلاً انتصبا انتصاب المصادر بدليل جواز دخول اللام فتقول: تربًا لك كما تقول: سقيًا لك، ولا حجة في هذا؛ لأن اللام إنما هي للتبيين وهي متعلقة بمحذوف، والتبيين محتاج إليه كما يحتاج إليه في سقيًا ونحوه، وذهب ابن عصفور وابن خروف[4] إلى أن أعور وذا ناب حال وجعلا تقدير سيبويه: أتستقبلون أعور تفسير معنى. قال ابن خروف، وحقيقة التقدير: أتستقبلونه أعور، والذي حملهما على ذلك أن سيبويه لم يذكر أعور وذا ناب مع تربًا وجندلاً، وفاهًا لفيك، وإنما ذكره في باب: أتميمًا مرة وقيسًا أخرى، ولم يذكر في الباب الذي ذكر فيه هذا مفعولاً.

وأما الصفات فهي أحوال مؤكدة لعاملها الملتزم إضماره، والتقدير: أعوذ عائذًا بك، أيقوم قائمًا وأيقعد قاعدًا، وذهب المبرد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل كالفالج والعافية قال: لأن الحال المؤكدة تضعف، ورد بأن الحال المؤكدة جاءت في أفصح كلام،

---

(١) البيت من الخفيف، وصدره في المساعد ١/ ٤٨٣.
(٢) الكتاب ١/ ٣٤٣.
(٣) الكتاب ١/ ٣٤٣.
(٤) الهمع ٢/ ٩٥.

قال تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ [النساء: ٧٩] وأما هنيئًا فهو عند سيبويه ومعظم النحويين حال قائم مقام الفعل الناصب لها، وقال سيبويه[١]: هنيئًا مريئاً صفتان نصبوهما نصب المصادر المدعو بها بالفعل غير المستعمل إظهاره المختزل للدلالة التي في الكلام عليه كأنهم قالوا: ثبت ذلك هنيئًا مريئاً وقدره سيبويه مرة أخرى هنا: هنأه هنيئًا.

فعلى تقدير ثبت؛ تكون حالاً مبينة، وعلى تقدير: هنأه تكون حالا مؤكدة، وأجاز أبو البقاء أن يكون هنيئًا ومريئاً مصدرين جاءا على فعيل فيكونان كالنكير؛ لأنهما ليسا من الأصوات، وأجاز الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً ﴾ [النساء: ٤] أن يكون نعت مصدر محذوف أي: أكلاً هنيئًا مريئاً، وأن يكون حالاً من مفعول فكلوه، وأن ينتصب انتصاب المصدر فيقف على فكلوه. كأنه قاله: هنًا ومرءًا كقولك: سقيًا ورعيًا أي: هنأه ومرأه. قيل: وهو مخالف لقول أئمة العربية كسيبويه وغيره؛ لأنه على ما قالوه: يكون هنيئًا مريئاً من جملة أخرى غير قوله: كلوه لا تعلق لها بها من حيث الإعراب بل من حيث المعنى فهو حال قائمة مقام الفعل الناصب لها كما تقدم، وقد ألم في الوجه الثالث بشيء مما قالوا لكنه جعل انتصابها انتصاب المصدر، ويدل على فساده أنه لو كان انتصابها انتصاب المصادر المراد بها الدعاء؛ لما جاز ارتفاع الأسماء للظاهر بعد هنيئًا كقوله:

هنيئًا لأرباب البيوت بيوتهم ::: وللعرب المسكين ما يتلمس[٢]

فبيوتهم مرفوع إما بهنيئًا، و إما بالفعل الناصب له على خلاف بين السيرافي والفارسي، فهو عند السيرافي مرفوع بالفعل المختزل وعند الفارسي بهنيئًا. واختلف في نسب مريئًا؛ فقيل: هو صفة هنيء، وإليه ذهب الحوفي[٣]، وقال الفارسي[٤]: انتصابه انتصاب هنيئًا فالتقدير عنده: ثبت مريئًا، ولا يجوز عنده كونه صفة لهنيء؛ لأنه نائب مناب الفعل، والفعل لا يوصف، ولا يستعمل مريء إلا تابعًا لهنيء خلافًا لمن أجازه إفراده، ولم يحفظ إلا في بيت، وقد تقدم، والله أعلم.

* * *

---

(١) هذا معنى كلام سيبويه ١/ ٣١٦، ٣١٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبى الغطريف الهدّادى في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٣.

(٣) المساعد ١/ ٤٨٣ والحوفى هو على بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفى نسبة إلى حوف بالشرقية توفى سنة ٤٣٠هـ، هدية العارفين ١/ ٦٨٧.

(٤) المساعد ١/ ٤٨٣.

باب: المفعول لـه

ص: وهو المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت ظاهرًا، أو مقدرًا، والفاعل تحقيقًا أو تقديرًا.

ش: المصدر جنس يشمل المفعول لـه وغيره، وتظافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية، وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد بالنصب، وتأول نصب العبيد على المفعول لـه، وإن كان غير مصدر، وقبحه سيبويه، وإنما أجازه على ضعفه إذا لم يرد عبيدًا بأعيانهم، وأوله الزجاج[1] على تقدير: إما تملك العبيد أي: مهما تذكره من أجل تملك العبيد فذو عبيد، وهذا كله مراعاة للمصدر، وقولـه: "المعلل به" أخرج ما ليس كذلك نحو: رجع القهقرى ومثال المشارك لـلمعلل والمعلل ظاهـر أي ملفوظ به: ضربت زيدًا تأديبًا، ومثاله مقدرًا ما جاء في حديث محمود بن لبيد الأشهلي: "قالوا: ما جاء بك يا عمرو؟ أحربًا على قومك أو رغبة في الإسلام"[2] فالمعلل في هذا مقدر تقديره: أجئت، والمشارك للفاعل تحقيقًا هو ما ذكر فيه ظاهرًا أو مضمرًا والمشارك فيه تقديرًا هو ما بنى للمفعول نحو: ضرب زيد تأديبًا فهذه أربعة شروط:

أحدها: أن يكون مصدرًا، وتقدم الكلام عليه.

الثاني: أن يعلل به حدث.

الثالث: أن يشارك المعلل في وقته.

قال بعض المتأخرين: وهذا لم يشرطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين.

فعلى هذا يجوز جئتك أمس طمعًا غدًا في معروفك.

الرابع: أن يشاركه في فاعله وهذا فيه خلاف سيذكره المصنف، وزاد بعضهم: أن يكون من أفعال النفس الناطقة لا من أفعال الجوارح الظاهرة نحو: جاء زيد خوفًا، ورغبة فلا يجوز: جاء قراءة للعلم، ولا قتالاً للكافر، وزاد بعض النحويين: أن يكون غير نوع الفعل فإذا قلت: جاء زيد ركضًا، وقصد بهذا أن يكون باعثًا على الفعل؛ فلابد من اللام.

ص: وينصبه مفهم الحدث كما نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر لا نصب نوع المصدر خلافًا لبعضهم.

ش: ما ذهب إليه المصنف هو الصحيح، وهو مذهب سيبويه والفارسي[3]، ويدل على صحته أنه جواب لما، والجواب بحسب السؤال فكان ينبغي أن يقال: ضربت ابني للتأديب لكن حذفت اللام لشبهه بالمصدر، ووجه آخر: وهو أن المفعول لـه إذا أضمر؛ جر باللام، والإضمار كثيرًا يرد الأشياء إلى أصولها، وذهب بعض المتأخرين إلى أن نصبه نصب نوع المصدر، ورد بأنه لو كان كذلك؛ لم يجز دخول اللام عليه، كما لا تدخل على الأنواع نحو: أسيان والجمزي، ونسب هذا

---

(١) الهمع ٢/ ٩٧.
(٢) رواه أحمد في مسنده ٥/ ٤٢٨.
(٣) الارتشاف ٢/ ٢٢٠.

المذهب إلى الزجاج ، قال في الشرح[١]: وليس بصحيح ؛ بل مذهبه مذهب سيبويه . انتهى .

وكان المصنف نسبه في النسخة القديمة من هذا الكتاب ، وفي شرحه القديم إلى الزجاج ثم قال في الجديدة خلافًا لبعضهم: وفي الجديد ما ذكرته آنفًا ، ونقل ابن عصفور[٢] عن الزجاج أنه انتصب بفعل من لفظه واجب الإضمار ، والتقدير في جئتت إكرامًا لك: أكرمتك إكرامًا ، وقال: نص على ذلك الزجاج في كتاب المعاني ، ولم يترجم الكوفيون لهذا الباب ؛ لأنه عندهم ينتصب انتصاب المصادر ، وليس على إسقاط الحرف ، فهو عندهم من قبيل المصدر المعنوي .

ص: فإن تغاير الوقت أو الفاعل أو عدمت المصدرية؛ جر باللام أو ما في معناها.

ش : مثال تغاير الوقت قول امرئ القيس:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ::: لدى الستر إلا لبسة المتفضل[٣]

وقال الجوهري[٤]: نضا ثوبه أي خلعه ثم قال: ويجوز عندي تشديده للتكثير ، ومثال تغاير الفاعل قول الشاعر:

وإني لتعروني لذاكراك هزة ::: كما انتفض العصفور بلله القطر[٥]

ففاعل تعروني هو هزة ، وفاعل الذكرى هو الشاعر ، ومثال عدم المصدرية قوله تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً** ﴾ [البقرة: ٢٩] فلو كان اسم إشارة إلى المصدر أو ضمير المصدر ؛ لم ينصب ؛ بل لابد من حرف السبب ، وإذا نابت إن أو أن عن المصدر ؛ فلا يشترط اتحاد الزمان ، ولا اتحاد الفاعل ، وقوله: "أو ما في معناها" هو من التي للسبب نحو قوله تعالى: ﴿ **خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ** ﴾ [الحشر: ٢١] والباء نحو: ﴿ **فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا** ﴾ [النساء: ١٦٠] وفي كقوله عليه السلام: «**إن امرأة دخلت النار في هرة**»[٦] .

ص: وجر المستوفي لشروط النصب مقرونًا بأل أكثر من نصبه، والمجرد بالعكس، ويستوي الأمران في المضاف.

ش : من نصب المقرون بأل قوله:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ::: ولو توالت زمر الأعداء[٧]

قال المصنف[٨]: ويحتمل أن يكون من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ** ﴾ [الأنبياء: ٤٧] ورجح كون القسط صفة بأنه ورود المصدر صفة أكثر من ورود المفعول له مقرونًا ، وقد اجتمع

---

(١) لم أعثر على هذا النص في الشرح .
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٢٢ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩٨ .
(٤) الصحاح (نضا) .
(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي في الدرر ١/ ١٦٦ .
(٦) رواه البخاري في باب الأذان برقم ٧٤٥ .
(٧) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٦٧ .
(٨) شرح التسهيل ٢/ ١٩٩ .

نصب الأنواع الثلاثة في قولـه:

يركـب كـل عـاقل جمهـور ::: مخافـة وزعـل المحبور[١]

والهول من هَوْل الهبور

ومنع الجزولي[٢] جر النكرة فلا يجيز: قمت لا عظام لك . قال الشلوبين[٣]: هو جائز ، ولا أعرف للجزولي سلفًا في ذلك . انتهى .

ومن نصب المضاف قوله: ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٦٥] ومن جره ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ [قريش: ١] وما ذكر من أنه يعرف باللام وبالإضافة هو مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين[٤] ، وذهب الجرمي والرياشي والمبرد[٥] إلى أن شرطه أن يكون نكرة ، وأن أل فيه زائدة وإضافته غير محضة .

ص: ومنهم من لا يشترط اتحاد الفاعل.

ش : قال في الشرح[٦]: وأجاز ابن خروف حذف الجار مع عدم اتحاد الفاعل من وجه ، وزعم أنه لم ينص على منعه أحد من المتقدمين . قال: ومن حجة من أجاز شبهه في عدم اتحاد الفاعل بقولهم: ضربته ضرب الأمير اللص فكما نصب الفعل في هذا المصدر ، وفاعلاهما غير أن ، كذا نصب: جئت حذر زيد ؛ إذ لا محذور في ذلك من لبس ولا غيره ، وظاهر كلام سيبويه يشعر بالجواز . انتهى .

واستدل لهذا المذهب بقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الروم: ٢٤] فالإرادة من الله ، والخوف والطمع من المخلوق ، وبقول النابغة:

وحلـت بيـوتي في يفـاع ممـنع ::: تخـال بـه راعـي الحمـول طائـرًا

حـذارًا علـى ألا تـنال مقـادتي ::: ولا نسـوتي حـتى يمـتن حرائـرا[٧]

وبأبيات أخرى ، وتأول من اشترط اتحاد الفاعل الآية والأبيات أما الآية ؛ فعلى أن خوفًا وطمعًا مصدران في موضع الحال من المفعول أي: خائفين وطامعين ، أو في موضع الحال من الفاعل وهما بمعنى الإخافة والإطماع فهما مصدران على حذف الزيادة وتأولها المصنف على أن معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير فيتحد الفاعل ، وتأول بيت النابغة على أن معنى وحلت بيوتي: أحللت بيوتي فالفاعل متحد في التقدير ، وقيل: المراد بالبيوت هو وأهله ، وكأنه قال: وحللنا في يفاع ممنع حذارًا على ألا تنال مقادتي ، وقيل: المراد بالبيوت القبائل ، وقيل: هو على حذف مضاف أي: وحل أهل بيوتي ، وقيل: العامل فيه الفعل الذي في

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٥٤ ، ٣٥٥ .
(٢) الهمع ٢/ ١٠٠ .
(٣) المساعد ١/ ٤٨٨ .
(٤) الهمع ٢/ ٩٩ .
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٢٤ .
(٦) ٢/ ١٩٧ .
(٧) البيتان من الطويل ، وهما للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٦٤ ، ٦٥ .

البيت قبلهما ، وهو:

سأطعم كلبي أن ينالك نبحه ::: وإن كنت أرعى مسجلان فخامرا

وهذا أظهر ، والله أعلم .

وهناك مسائل:

الأولى: يجوز تقديم المفعول له على عامله إن لم يكن في العاملين مانع ، ومنع ذلك قوم منهم ثعلب ، والسماع عليهم قال الكميت:

طربت وما شوقًا إلى البيض أطرب[1]

وقال جحد:

فما جزعًا ورب الناس أبكي[2]

الثانية: لا يجوز أن يكون للعامل الواحد من المفعول اثنان إلا على جهة البدل أو العطف سواء جرًّا بحرف الجر أو أحدهما ، أو نصبا فأما قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى ﴾ [طه: ٣] فمنصوب بفعل مضمر ؛ قاله الفارسي .

الثالثة: يجوز في كي إذا كانت ناصبة أن تقع مفعولاً له ؛ لأنها إذ ذاك ينسبك منها مصدر ؛ فتكون مثل أنّ وأنْ . وهل تجري ما في المصدرية مجرى أنّ وأنْ في جواز حذف حرف الجر في نحو: أزورك لما تحسن إلي أي: لإحسانك . قال الشيخ أثير الدين: لا أعرف في ذلك نصًّا عن أحد ، والله عز وجل أعلم[3] .

* * *

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب ، وهو للكميت في الدرر ٣/ ٨١ .

(٢) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: ولا حرصا على الدنيا اعتراني ، وهو لمحجور بن مالك في الدرر ٣/ ٨٠ .

(٣) في ر: والله سبحانه أعلم .

باب: المفعول المسمى ظرفًا ومفعولاً فيه

ص: تسميته ظرفًا من[1] اصطلاح البصريين، ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفًا؛ لأن العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع؛ ولأن الظرف في اللغة الوعاء، وهو متناهي الأقطار كالجراب والعدل، والذي يسمونه ظرفًا من المكان ليس كذلك، وسماه الفراء محلاً، والكسائي[2] وأصحابه يسمون الظروف صفات، ولا مشاحة في الاصطلاح.

ص: وهو ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى في باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب لـه.

ش: فما ضمن جنس يشمل الظرف والحال والسهل والجبل من قول العرب: مطرنا السهل والجبل، وما انتصب من الأمكنة المختصة بعد دخل، وقوله: "من اسم وقت أو مكان" أخرج الحال، وقوله: "باطراد" أخرج السهل والجبل من قولهم: مطرنا السهل والجبل فإنه لا يقاس عليه لا في الفعل ولا في الأماكن، فلا تقول: أخصبنا السهل والجبل، ولا مطرنا القيعان والتلول؛ بل يقتصر على مورد السماع، وخرج أيضًا بقيد الاطراد ما انتصب بعد دخل من المختص نحو: الدار.

قال في الشرح[3]: فإن المطر لا يختص بعامل دون عامل، ولا باستعمال دون استعمال فلو كان نصب المكان المختص، يدخل على الظرفية، لم ينفرد به دخل، بل كان يقال: مكثت البيت كما يقال: دخلت البيت، وكان يقال: زيد البيت فينتصب بمقدر كما يفعل بما تحققت ظرفيته؛ لأن ما ينصب على الظرفية بعامل ظاهر يجوز وقوعه خبرًا فينتصب بعامل مقدر. وقال سيبويه بعد أن مثل بقلب زيد الظهر والبطن، ودخلت البيت: وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف؛ لأنك لو قلت: هو ظهره وبطنه، وأنت تريد شيئًا على ظهره؛ لم يجز. هذا نصه، وقد غفل عن هذا الموضع الشلوبين، فزعم أن نصب المكان المختص يدخل - عند سيبويه - على الظرفية، وهذا عجب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب، وتبيين بعضها ببعض. انتهى.

وخرج المصنف بأنه منصوب بدخلت نصب المفعول به، وهذا يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون مفعولاً به حقيقة، ودخل متعد.

والثاني: أن يكون نصب المفعول على إسقاط الخافض، وهذا مراده. قال في شرح الكافية[4]: فلو كان الفعل المتعلق بالمكان المختص دخل؛ جاز أن يتعدى إليه بنفسه لا على أنه ظرف، بل على أنه مفعول به متعدى إليه بحرف ثم حذف حرف الجر تخفيفًا لكثرة الاستعمال فوقع عليه ونصبه كما يتفق لغيره ثم قال: ولا يجوز الحكم على دخل بأنه متعد بنفسه إلى المكان المختص؛ لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول؛ لتعدي بنفسه إلى غير المكان ولم يحتج معه إلى حرف جر في قولهم: دخلت في الأمر. انتهى.

وقد نوزع المصنف فيما نقله عن سيبويه، بل مذهب سيبويه أنه منصوب على الظرف تشبيهًا

---

(١) في ر: هي.
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٢٥.
(٣) ٢/ ٢٠٠، ٢٠١.
(٤) شرح الكافية ٢/ ٦٨٣، ٦٨٤.

للمختص بالمبهم .

قال سيبويه: وقال بعضهم: ذهبت الشام شبهه بالمبهم إذا كان مكانًا ، وكان يقع عليه المكان والمذهب ، و هذا شاذ ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب ، والمكان ، ومثل ذهبت الشام: دخلت البيت . انتهى .

وتؤول قول سيبويه السابق ، وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف أنه في مسألة قلب زيد الظهر والبطن ؛ لأن انتصاب الظهر والبطن إنما هو على تقدير على وليس على تقدير في ، والحاصل أن المذاهب في هذه المسألة ثلاثة:

أحدها: أن المكان المختص منصوب بدخل على الظرف تشبيهًا للمكان المختص بغير المختص . قيل: وهو مذهب سيبويه والمحققين .

الثاني: أنها متعدية في الأصل بحرف الجر ثم حذف اتساعًا فانتصب على المفعول به ، وهو مذهب الفارسي ومن وافقه ، وإليه ذهب المصنف .

الثالث: أنه مفعول به صريحًا وليس على إسقاط الخافض نحو: هدمت البيت ، ودخلت فعل يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى وكثرة الأمرين فيه تقتضي أنهما أصلان ، وهذا مذهب الأخفش[1] ومن وافقه ، ونقل عن الجرمي ، وضعف بأنه في هذا جعل دخل من باب نصح مع الأمكنة المختصة ، ومن باب مررت في المعاني نحو: دخلت في الأمر والتسوية بين المعمولات أولى ، وأيضًا فإن مثل ذلك قليل لم يرد منه إلا بعث عند أكثر اللغويين قالوا: يتعدى بنفسه إذا دخل على ما يصل بنفسه نحو: بعثت زيدًا ، وبالباء إذا دخل على ما لا يصل بنفسه نحو: بعثت بالكتاب ، وفصل السهيلي[2] فيه تفصيلاً غريبًا فقال: إن اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم ؛ وجب النصب نحو: دخلت العراق ، ويقبح نحو: دخلت في العراق ، وإن ضاق كالبئر والحلقة ؛ كان النصب بعيدًا جدًا فتقول: دخلت في البيت ، وأدخلت أصبعي في الحلقة والإبرة في الثوب ، وقال: فقس عليه . قيل: وسكت عن المتوسط ، وقياس تفصيله يقتضي جواز الأمرين ، وقوله: "لواقع فيه ظاهر أو مقدر ناصب له فإذا قلت: جلست يوم الجمعة أو أمامك ؛ فالناصب لهما الفعل الملفوظ به ، وهو جلست ، وإذا قلت: زيد أمامك ، والرحيل يوم الجمعة ، فالناصب لهما الاستقرار المقدر وهو الواقع فيهما .

ص: ومبهم الزمان ومختصه لذلك صالح.

ش : المبهم من الزمان ما هو واقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين والمختص قسمان: معدود وهو ما له مقدار من الزمن معلوم نحو: يومين وشهر وسنة والمحرم وسائر أسماء الشهور ، ونحو: الصيف والشتاء ، والمختص غير المعدود كأسماء الأيام كالسبت والأحد وما أضافت إليه العرب شهرًا من أعلام الشهور ، وهو رمضان وربيع الأول ، وربيع الآخر وما اختص أو بالصفة أو بالإضافة ، وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف هو الصحيح ، وقسمه بعضهم على مبهم

---

(١) الهمع ٢/ ١١٣ .
(٢) الهمع ٢/ ١١٣ .

ومعدود مختص فجعل المعدود قسيمًا لهما ، وهو في الحقيقة قسم للمختص .

وقوله: لذلك أي: للظرفية ، وإنما نصب الفعل جميع ظروف الزمان لقوة دلالته عليها ؛ لأنه دل عليها من جهة اللفظ والمعنى كما نصب جميع أقسام المصادر بخلاف المكان كما سيأتي ، وذهب بعض النحويين إلى أن ما كان من الفعل معطيًا غير ما أعطى الفعل كالظروف المعدودة المؤقتة فنصبها نصب المفعول على تقدر نيابتها عن المصادر ، فإذا قال: سرت يومين فكأنه قال: سرت سيرًا مقدرًا بيومين ، وقيل: على حذف المصادر نحو: ضربته سوطين أي: سير يومين والصحيح ما سبق .

ص: فإن جاز أن يخبر عنه أو يجر بغير من. فمتصرف وإلا غير متصرف.

ش : الظرف الزماني ضربان: متصرف ، وغير متصرف فالمتصرف ما جاز أن يخبر عنه بأن يكون فاعلاً أو مبتدأ نحو: جاء يوم الجمعة ، ويوم الجمعة يوم مبارك ، أو يجر بغير نحو: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [النساء: ٨٧] فإن جر بمن وحدها فإنه لا يحكم بتصرفه لكثرة زيادتها فلم يعتد بدخولها في التصرف نحو: قبل وبعد ، وإن لم يجز أن يخبر عنه أو يجر بغير من ؛ فهو غير متصرف ، وسيأتي تقسيمه .

ص: وكلاهما منصرف وغير منصرف.

ش : فهذه أربعة أقسام . متصرف منصرف ومقابله أي: غير متصرف وغير منصرف ، ومتصرف غير منصرف ومقابله أي: منصرف غير متصرف ، ومعنى الانصراف: دخول التنوين أو ما عاقبه من أل والإضافة .

ص: فالمتصرف المنصرف كحين ووقت.

ش : هذا هو القسم الأول ، وكذا ساعة وشهر وعام ودهر وحينئذ ويومئذ يقال: سير عليه حينئذ ويومئذ حكاهما سيبويه ، وعن الأصمعي استعمال الحين في الكثير أكثر من استعماله في القليل .

ص: والذي لا يتصرف ولا ينصرف ما عُين من سحر مجرد.

ش : هذا هو القسم الثاني ، ويعني بالتعيين أن يكون من يوم بعينه ، وسواء أذكرت اليوم أو الليلة معه أم لا نحو: جئتك يوم الجمعة سحر ، وجئتك سحر تريد من يوم بعينه ، وكذا لو نكرت اليوم نحو: جئتك يومًا سحر ، وإنما لم يتصرف لمخالفته نظائره من الظروف في تعريفه بغير أداة ، أو إضافة ، ولم ينصرف لعدله عن تعريفه بأل ، وتعريف المشابه للعلمية في كونه بغير أداة ، وقيل: بل جعل علمًا لهذا الوقت فامنع صرفه للعدل والعلمية ، وذهب صدر الأفاضل إلى أنه مبني لتضمنه معنى أل ؛ كأمس ، وسيأتي الرد عليه في باب منع الصرف ، ووافقه ابن الطراوة على البناء ، ولكن علته عنده: عدم التقارب لا لتضمنه معنى الحرف ألا ترى لا يقع سحر إلا على سحر يومك لا تقول: خرجت سحر إلا في يومك الذي خرجت في سحره ، ولا تقول: سحر: في سحر أمس إلا أن تقول: خرجت يوم الخميس سحر . قال: فهذا الذي أوجب البناء ، وزعم قوم أن سحر معرب ، وإنما حذف تنوينه ؛ لأنه على نية الإضافة ؛ لأنك تريد سحر ذلك اليوم ، وقيل: بل حذفه لنية أل ، وإليه ذهب السهيلي ، وزعم أنه مذهب سيبويه ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من كونه غير

متصرف فلو نكر ، صرف نحو: ﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ [القمر: ٣٤] وعنه احترز بقوله: ما عين ، وكذا لو أضيف أو دخلته أل ، وعنه احترز بقوله . مجرد .

ص: والذي يتصرف ولا ينصرف كغدوة وبكرة علمين.

ش : الأحسن إسقاط الكاف إذ لا نظير لهما والمشهور أن منع صرفها للعلمية الجنسية كأسامة فلا فرق بين أن يقصد من يوم بعينه أو لا . فتقول: غدوة وقت نشاط كما تقول: أسامة شر السباع قال أبو عمرو: وتقول: لقيته العام الأول بكرة ويومًا من الأيام بكرة فلا تنون سواء أقصدت بكرة يوم بعينه أم لم تقصد .

وقال الزجاج[1]: إذا أردت بها بكرة يومك وغدوه ؛ لم تصرفهما ، وإذا كان نكرتين صرفتهما ، ومثله قول ابن طاهر[2]: هما علمان من معين نكرتان من غير معين ، وعلى هذا تكون علميتهما شخصية ، واحترز بعلمين من أن لا تقصد العلمية فإنهما ينونان ، ومنه: ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ [مريم: ٦٢] قال السيرافي: وهذا من تنكير العلم ؛ لأن الأعلام يجوز تنكيرها بعد تعريفها ، واللفظ واحد ، وزعم أبو الخطاب[3] أنه سمع من يوثق به من العرب: أتيتك بكرة منونًا ، وهو يريد الإتيان من يومه أو في غده وحكى في البسيط عنه سماع تنوين غدوة وبكرة معًا .

ص: والذي ينصرف ولا يتصرف: بعيدات بين؛ وما عين من ضحى، وضحوة، وبكر وسحير وصباح ومساء ونهار وليل وعتمة وعشاء وعشية وربما منعت الصرف والتصرف.

ش : هذا هو القسم الرابع ، وهو الذي ينصرف فيدخله التنوين أو معاقبه ولا يتصرف ؛ بل يلزم النصب على الظرفية ، أما بعيدات فقال في الشرح[4]: أي أوقاتًا غير متصلة . انتهى . وبعيدات جمع بعد مصغرة ، والمعنى لقيته مرارًا متفرقة قريبًا بعضها من بعض ، وبين بمعنى فراق فدل التصغير على القرب ، والجمع على المرار . قال الجوهري[5]: بعيدات بين أي بعيد فراق ، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك نحو ذلك ثم يأتيه قال: لقيته بعيدات بين ، ومثال عين من ضحى وما بعدها: لقيته يوم الخميس ضحى ، أو ضحوة ؛ إلى آخرها بالتنوين ؛ لأنها نكرات أريد بها أزمان معينة فوضعت موضع المعارف . وهي نكرة ، والدليل على أنها نكرات أنها توصف بالنكرة نحو: لقيته يوم الخميس عشية متأخرة ، ونحو ذلك ، وكلها يلزم الظرفية ، فلا يقال: سير عليه يوم الخميس ضحوة بالرفع . نص عليه سيبويه[6] ، وأجاز الكوفيون تصريف ما عين من ضحوة وعتمة وليل ونهار فيقولون: سير عليه ضحوة بالرفع ، وعن الأخفش: ضحوة وعتمة إذا أريد بهما وقت بعينه ارفع وانصب حتى أسمع العرب تركت فيهما الرفع فأقول: سير عليه ضحوة وضحوة وعتمة وعتمة ، ونقل سيبويه النصب ، وقال: لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفًا ،

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٢٧ .
(٢) المساعد ١/ ٤٩٢ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٢٢٧ ، ٢٢٨ .
(٤) ٢/ ٢٠٢ .
(٥) الصحاح (بعد) .
(٦) الكتاب ١/ ١١٠ .

واحترز بقولـه: "وما عين" مما إذا لم يرد بهذه الألفاظ التعيين فإنها تتصرف نحو: سير عليه ضحوة من الضحوات بلا خلاف، وقولـه: "وربما منعت الصرف والتصرف" يعني: عشية فتقول: " لقيته يوم الخميس عشية، وأتيتك عشية بلا تنوين للتأنيث والعلمية الجنسية، ولا يجوز على هذا: سير عليه يوم الجمعة عشية بالرفع؛ لأنها لا تنصرف، وفي البسيط: سمع في ضحوة، وعشية العلمية، والأكثر التنكير، وذكر الجوهري[1] أن ضحى إذا أريد من يوم بعينه؛ لم ينون.

ص: وألحق بالممنوع التصرف ما لم يصف من مركب الأحيان كصباح مساء، ويوم يوم.

ش: تقول: زيد يأتينا صباح مساء ويوم يوم بالتركيب لتضمنه معنى حرف العطف كخمسة عشر، ولا تستعمل حين التركيب إلا ظرفًا فإن أضيف صدره إلى عجزه؛ تصرف فجاز أن يستعمل ظرفًا وغير ظرف، فيجوز: سير عليه صباح مساء بالرفع، وعلى ذلك أشار بقوله: ما لم يضف، ومن تصرفه حينئذ ما أنشد سيبويه[2]:

ولولا يوم يوم ما أردنا ::: جزاءك والقروض لها جزاء[3]

وأشار أيضًا بقولـه: "من مركبًا" إلى أنه إذا عطف أحدهما على الآخر، وزال التركيب، جاز استعمالها ظرفًا وغير ظرف، ومعنى ذلك حال التركيب والعطف بالواو والإضافة واحد وهو أنه يأتينا كل صباح وكل مساء، وكل يوم صرح بذلك السيرافي[4] وغيره، وقيل: معنى المعطوف واحد من هذه وواحدًا من هذا غير معين؛ لأنه نكرة، وقيل: بل معناه التكثر والمبالغة، وكل واحد فيه العموم بغير أداة فيتحد المعنى كما سبق، وزعم الحريري في درة الغواص أنهم لا يفرقون بين الإضافة والتركيب فيهمون في ذلك، وأن الفرق هو أن المراد مع الإضافة أنه يأتي في الصباح وحده، كما تخص الضرب في قولك: ضربت غلام زيد بالغلام دون زيد، ورد عليه ابن بري[5]، وقال: هذا الفرق ليس مذهب أحد من النحويين البصريين قال أبو سعيد السيرافي[6] يقال: سير عليه صباح مساء، وصباح مساء صباحًا ومساءً ومعناهن واحد ثم قال: وليس سير عليه صباح مساء مثل: ضربت غلام زيد، في أن السير لا يكون إلا في الصباح كما أن الضرب لا يقع إلا بالأول، وهو الغلام دون الثاني؛ لأنك إذا لم ترد أن السير وقع فيهما؛ لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة، وهذا نص واضح في أنه لا فرق في المعنى بين أن يكون صباح مضافًا إلى مساء أو مركبًا معه.

ص: وألحق غير خثعم ذا وذات مضافين إلى زمان.

ش: التزم جمهور العرب النصب على الظرفية، وعدم التصرف في ذي وذات المضافين إلى زمان تقول: ذا صباح وذا مساء، وذات يوم وذات ليلة، وذا بمعنى الصاحب وذات تأنيثها فهو من قبيل

---

(١) الصحاح (ضحى).
(٢) الكتاب ٣/٣٠٣.
(٣) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في الكتاب ٢/٥٣.
(٤) المساعد ١/٤٩٥.
(٥) الهمع ٢/١٠٦، وابن برى هو عبد الله بن برى بن عبد الجبار بن برى المقدسى الأصل المصرى نحوى لغوى ولد سنة ٤٩٩ هـ، وتوفي سنة ٥٨٢هـ هدية العارفين ١/٤٥٧.
(٦) الهمع ٢/١٠٦.

إضافة المسمى إلى الاسم فإذا قلت: لقيته ذا صباح ، فالمعنى: لقيته صباحًا ، وإذا قلت: لقيته ذات يوم فالمعنى يومًا كما قالوا: ذو قطري ، والمعنى: قطري ، والأصل: لقيته وقتًا ذا صباح أي صاحب هذا الاسم وقطعة من الزمان ، ذات يوم أي: صاحبة هذا الاسم ثم حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه ، ومنعت التصرف لأمرين:

أحدهما: أن صفات الأحيان يقبح تصرفها كما سيأتي . **والثاني**: أن الإضافة في ذا صباح وذات مرة من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم هي قليلة في كلامهم فلم يتصرفوا فيها ، وزعم ابن الأنباري[1] في قولهم: ذات مرة أن ذات بمعنى حقيقة . أي: حقيقة مرة . قال ابن عصفور: وهذا باطل ؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب ذات بمعنى حقيقة ؛ ولذلك لحن الزبيدي من قال: الذاتي بمعنى الحقيقي ، ولو ثبت الذات بمعنى الحقيقة ؛ لم يكن ذلك لحنًا . انتهى .

وحكى سيبويه[2] أن خثعم تصرف ذا وذات المضافين إلى الزمان فتخرجهما عن الظرفية فتقول: سير عليه ذو يوم ، وذات يوم بالرفع ، وقال بعض الخثعميين ، وهو أنس بن مدرك:

عزمت على إقامة ذي صباح ::: لأمر ما يسود من يسود[3]

وزعم السهيلي[4]: أن ذات مرة وذات يوم لا يتصرفان لا في لغة خثعم ولا غيرها ، وأن ذا يتصرف إلا أن يكون محذوفًا من ذات ، وهذه من دعاويه الواهية .

ص: واستقبح الجميع التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه، ولم توصف.

ش : يعني جميع العرب ، ومثال ذلك: سير عليه طويلاً أو قديمًا أو حديثًا ، فهذه أوصاف عرض قيامها مقام الأحيان ، وانتصب على الظرفية ، فلو تصرف فيها نحو: سير عليه طويل بالرفع ؛ قبح ذلك ، وأجاز الكوفيون فيها الرفع واحترز بقوله: "عرض قيامها مقامه" من صفة لم يعرض قيامها مقامه ؛ بل كانت في الأصل صفة ثم استعملت ظرفًا كما استعمل الأبطح والأجرع استعمال الأسماء نحو: قريب وملي ، فإنه يحسن التصرف فيها نحو: سير عليه قريب ، وملي والملي القطع من الدهر: قال تعالى: ﴿ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ [مريم: ٤٦] أي طويلاً واحترز بقوله: "ولم توصف" من أن توصف الصفة المذكورة نحو: سير عليه طويل من الدهر ، فيحسن التصرف أيضًا ؛ لأنه لما وصف ؛ ضارع الأسماء ، وقد نص سيبويه على جميع ذلك .

ص: ومظروف ما يصلح جوابًا بكم واقع في جميعه تعميمًا أو تقسيطًا.

ش : المراد بالمظروف الواقع في الظرف ، والمراد بما يصلح جوابًا لكم هو ما كان مؤقتًا ولو معرفة ، فإذا قلت: سرت يومين أو ثلاثة أيام فلابد أن يكون السير واقعًا في كل من اليومين أو الثلاثة إما تعميمًا فيعم السير جميعها ، وإما تقسيطًا فيقع في بعض كل من اليومين أو الثلاثة ، وقد يتعين التعميم نحو: صمت يومين ، وقد يتعين التقسيط نحو: أذنت يومين ، ومنع ابن السراج أن

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٣٠ .
(٢) الكتاب ١/ ١١٢ .
(٣) البيت من الوافر ، لرجل من خثعم في الكتاب ١/ ١١٦ .
(٤) الارتشاف ٢/ ٢٣٠ .

يكون جواب كم معرفة ، وكلام سيبويه على خلافه . فإذا قيل: كم سار زيد ؛ قلت: اليومين المعهودين .

ص: وكذا مظروف ما يصلح جوابًا لمتى إن كان اسم شهر غير مضاف إليه شهر.

ش : المراد بما يصلح جوابًا لمتى ما كان مختصًا بصفة أو تعريف معدودًا كان أو غيره ، فإن كان اسم شهر غير مضاف إليه شهر كالمحرم وسائر أعلام الشهور ؛ لزم أن يكون مظروفه واقعًا في جميعه تعميمًا أو تقسيطًا نحو: سار المحرم فالسير واقع في جميع الشهر إما تعميمًا أو تقسيطًا ؛ لأن علم الشهر إذا أطلق ؛ فهو بمنزلة الثلاثين يومًا فإن أضيف إليها شهر ، جاز كون العمل في جميعه ، وجاز كونه في بعضه نحو: سار شهر رمضان ، وقدم شهر رمضان ، هذا مذهب سيبويه[1] والجمهور ، وزعم الزجاج[2] أنه لا فرق بين رمضان وشهر رمضان فيجوز عنده فيهما كون العمل في بعض المذكور وفي جميعه . قيل: وتفرقة سيبويه إنما تكون بالسماع ، وليس للقياس هنا مجال ، وفي الإفصاح: ومن غلط سيبويه في هذا ؛ فقد ساء ؛ لأنه موضع سماع ، وإن أعطى القياس خلافه وعليه أن يأتي من كلامهم بنحو: مات زيد رمضان ، وقدم رمضان . انتهى .

قال بعضهم: مع أن القياس مع سيبويه إذا الشهر خرج بالإضافة إلى العلم عن كونه للعدد المخصوص ، أو لا يضاف الشيء إلى نفسه ، وصار حينئذ كزمن ووقت ، فشهر رمضان بمنزلة زمن رمضان ، وهذا لا يقتضي تعميمًا ؛ ولذلك إذا أفرد فقيل: ساروا شهرًا ، أو الشهر المعروف ؛ لم يكن العمل إلا في جميعه لدلالته حينئذ على العدد المخصوص ، ومقتضى كلام المصنف جواز إضافة شهر إلى جميع أسماء الشهور ، وهو قول أكثر النحويين ، وقيل: يختص ذلك بما في أوله راء ، وهو ربيع الأول ، وربيع الآخر ، رمضان ، ولم تستعمله العرب مع غير ذلك ، وقد تستعمله مع ذي القعدة ؛ فقال: ولو قلت شهر رمضان هو شهر ذي القعدة ؛ صار بمنزلة يوم الجمعة .

ص: وكذا مظروف الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بالألف واللام.

ش : يعني أنها كأعلام الشهور فيكون المظروف واقعًا في جميعها . نص على ذلك سيبويه ، قال[3]: ولا تقول: لقيته الدهر والأبد ، وأنت تريد يومًا فيه . انتهى .

وإذا قلت: سرت ليلاً أو نهارًا ؛ لم يقتض التعميم وذلك واضح .

ص: وقد يقصد التكثير مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل.

ش : مثال ذلك: سير عليه الأبد ، وأنت لا تريد التعميم بل قصدت المبالغة مجازًا كما لو قال: أتاني أهل الدنيا على سبيل المبالغة ، وإنما أتاه ناس منهم نزلهم منزلة جميع أهل الدنيا .

ص: وما سوى ما ذكر من جواب متى فجائز فيه التعميم والتبعيض إن صلح المظروف لهما.

ش : تقدم له مما يصلح أن يكون جوابًا لمتى أعلام الشهور غير المضاف إليها شهر والأبد والدهر والليل والنهار فما سوى ذلك نحو اليوم والليلة ويوم الجمعة ، وليلة الجمعة ، وأسماء أيام

---

(١) الكتاب ١/ ١١٠- ١١٢ .
(٢) الهمع ٢/ ١٠٨ .
(٣) الكتاب ١/ ١١٠ .

الأسبوع وأشباه ذلك إن صلح المظروف للتعميم فقط نحو: صام يوم الجمعة فهي للتعميم ، وإن صلح للتبعيض فقط نحو: مات يوم الجمعة ، فهي للتبعيض ، وإذا صلح لهما نحو: سار يوم الجمعة احتمل الوجهين ، وجعل ابن خروف أعلام الأيام كأعلام الشهور فسرت يوم الجمعة عنده للتعميم كسرت المحرم ، ومرت الجمعة يحتمل التعميم والتبعيض كثبوت شهر المحرم ، ومنع لقيتك الخميس ، وأجاز لقيتك يوم الخميس ، والصواب ما ذهب إليه غيره ؛ لأن ذلك إنما قيل في أسماء الشهور ؛ لأن المحرم مثلاً بمنزلة الثلاثين يومًا ، ولو قال: سرنا ثلاثين يومًا ؛ لم يحتمل تبعيضًا ؛ إذ العدد أخص في مدلوله ، وأعلام الأيام ليست كذلك ، فإن قيل قد سبق أن الصالح جوابًا لمتى ما كان مختصًّا بصفة أو تعريف معدودًا أو غير معدود ، ثم قسمه المصنف إلى قسمين:

أحدهما: ما المظروف واقع في جميعه ، وهو أعلام الشهور والأبد والدهر والليل والنهار .

والثاني: للأمرين على حسب العامل ، وهو ما سواه ومن جملة هذا القسم ما هو للتعميم فقط ، وهو ما كان معدودًا نحو: سرت اليومين المعهودين فكيف أطلق؟ فالجواب أن من الظروف ما يصلح أن يكون جوابًا لكم ، ولا يصلح أن يكون جوابًا لمتى ، وهو ما كان مؤقتًا غير معروف ، ولا يختص بصفة ، وهذا يقع الفعل في جميعه كما سبق ، ومنها ما يصلح أن يكون جوابًا لمتى ، ولا يصلح أن يكون جوابًا لكم ، وهو ما كان مختصًّا بصفة أو تعريف غير معدود ، وهو صالح للتعميم والتبعيض ، وهو المراد بقوله: وما سوى ذلك ، ومنها ما يصلح أن يكون جوابًا لكم ، وجوابًا لمتى ، وهو ما كان مختصًّا معدودًا نحو: اليومين المعهودين ، وهذا يقع الفعل في جميعه كما تقدم ، ولما عرف حكم هذا القسم من قوله: "ومظروف ما يصلح جوابا لكم واقع في جميعه" أي: سواء كان يصلح جوابًا لمتى أم لم يكن ؛ لم يحتج إلى التنبيه عليه بعد ذلك في جواب متى ، ولكن قد يقال: إن أعلام الشهور والأبد وما بعده من هذا القسم الصالح جوابًا لكم ولمتى ، وقد نبه عليه في جواب متى ، ولم يكتف باندراجه في ما يصلح جوابًا لكم ، أما كون أعلام الشهور صالحة لجواب متى فظاهر نحو: رمضان في جواب كم سرت ؛ لأنه بمعنى ثلاثين ، وأما كون الأبد وما بعده صالحة لجواب كم فنص عليه في البديع ، والله أعلم .

تنبيه: انتصاب ما كان العمل في جميعه ظرفًا هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون على أنه مشبه بالمفعول ؛ لأن الظرف ما انتصب على تقدير في ، وإذا عمّ الفعل الظرف ؛ لم يتقدر عندهم بفي ؛ لأن في عندهم تقتضي التبعيض ، ولا يجوز عندهم دخول في عليه فلا يقال: صمت في يوم الخميس ، ولا يوم الخميس صمت فيه وإلا سرت في ثلاثة أيام إذا استغرقها السير ، ووافقهم ابن الطراوة[1] ، وزاد أنك إذا نصبت ما لا تدخل عليه في على مذهبهم ؛ انتصب على المفعول به نحو: جلست المحرم ، وكذا ظرف المكان عنده نحو: سرت ميلاً وفرسخًا وبريدًا .

فصل: وفي الظروف ظروف مبنية لا لتركيب فمنها "إذ" للوقت الماضي لازمة الظرفية إلا إن أضيف إليها زمان ، أو تقع مفعولاً بها .

ش: الدليل على اسمية "إذ" الإخبار بها مع مباشرة الفعل ، وإبدالها من الاسم الصريح

---

(١) الهمع ٢/ ١١٠ .

والإضافة إليها بلا تأويل، وتنوينها في غير ترنم أمثلة ذلك: مجيئك إذ جاء زيد، ورأيتك أمس إذ جئت، و﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: ٨] ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ [الزلزلة: ٤] وبنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل أو لما عوض منها على رأي المصنف لوضعها على حرفين، وكونها لوقت الماضي، هو الأصل فيها، وسيأتي أنها تخرج عنه، وقوله: "لازمة الظرفية" أي لا تخرج عنها فلا تكون فاعلة ولا مبتدأة إلا إن أضيف إليها زمان إما مقيد لها: لأنها لمطلق الماضي نحو! يومئذ وليلة إذ وساعة إذ. أو مرادفًا نحو: حينئذ، وكأنها لم تخرج بذلك عن الظرفية، وقوله: "أو تقع مفعولاً بها" مثاله: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [الأنفال: ٢٦] ونحو ذلك، وهذا مذهب جماعة من البصريين منهم الأخفش والزجاج[1] وتبعهما كثير من المغربيين.

قال الشيخ أثير الدين[2]: والذي أذهب إليه أن استعمال إذ مفعولاً بها لا يجوز إذ لا يوجد في كلامهم نحو: أحببت إذ قدم زيد، ويخرج ما ورد مما يوهم ذلك كالآية أن تكون إذ ظرفًا لمحذوف يدل عليه المعنى أي: اذكروا حالتكم أو قصتكم أو أمركم، وقد جاء بعض ذلك مصرحًا به. قال الله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

ص: وتلزمها الإضافة إلى جملة، وإن علمت حذفت، وعوض تنوين، وكسرت الذال لالتقاء الساكنين لا للجر خلافًا للأخفش.

ش: شرط الجملة التي تضاف لها أن تكون خبرية فلا تضاف إلى الجملة الشرطية إلا في الضرورة نحو: أتذكر إذ من يأتك تكرمه، ويجوز كونها اسمية كقوله: ﴿ إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [الأنفال: ٢٦] وفعلية نحو: إذ جاء زيد، فأما قولهم: فعلت إذ ذاك؛ فليس من الإضافة إلى المفرد؛ بل إلى الجملة الاسمية، والتقدير: إذ ذاك كذلك، وإن علمت الجملة المضاف إليها، حذفت، وحذفها ليس على سبيل الوجوب؛ بل على سبيل الجواز، وإذا حذفت؛ عوض تنوين؛ كقوله تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٤] أي: حين إذ بلغت الحلقوم، ودليل العوضية: أنهما لا يجتمعان. قال في الشرح[3]: حق تنوين العوض أن يكون عوضًا من بعض كلمة كتنوين يعيل مصغر يعلى، فإنه عوض من ياء الكلمة، وكتنوين جندل فإنه عوض من ألف جنادل، فلما كانت الجملة التي يضاف إليها لا بمنزلة الجزء منها، وحذفت - عوملت معاملة جزء حقيقي. انتهى.

وقوله: "وكسرت الذال إلى آخره" الساكنان هنا التنوين وذاك إذ كما فعلوا ذلك في صهٍ حين نونوه للتنكير، وذهب الأخفش إلى أن كسر الذال كسرة إعراب. قال: وأظن الحامل له على ذاك أنه جعل بناءها فاشيًا عن إضافتها إلى جملة، فلما زالت من اللفظ، صارت معربة، ورد مذهب الأخفش بوجوه:

أحدها: أنه قد سبق لإذ حكم البناء، والأصل استصحابه.

---

(١) الهمع ٢/ ١٢٧.
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٣٤.
(٣) ٢/ ٢٠٧.

الثاني: أن العرب بنت الظرف المضاف لإذ ولا علة لبنائه إلا كونه مضافًا لمبنى .

الثالث: أنهم قالوا: يومئذ بفتح الذال منونًا للتخفيف ، ولو كان منجرًا بالإضافة ؛ لم يجز فتحه .

الرابع: قولهم: كان ذلك إذ بغير إضافة شيء إليه . قال:

وأنت إذ صحيح

وتأوله الأخفش[1] على حذف المضاف أيَّ: حينئذٍ ، ورد بأن حذف المضاف ، وإبقاء الجر في نحو ذلك قليل جدًا ، وهذا من الدائر في كلامهم .

ص: ويقبح أن يليها اسم بعده فعل ماض.

ش : مثال كونها للتعليل قوله تعالى: ﴿ **وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ** ﴾ [الكهف: ١٦] و ﴿ **وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ** ﴾ [الأحقاف: ١١] و ﴿ **وَلَنْ يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ** ﴾ [الزخرف: ٣٩] مثل بذلك المصنف[2] . قال: وأشار سيبويه[3] فقال في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي إن أن في قوله: إنما أنت منطلقًا انطلقت بمعنى إذ ، وإذ بمعنى إن انتهى . وفي بعض النسخ: وتجيء حرفًا للتعليل ، وقال الشلوبين[4]: قال بعض المتأخرين: إن إذ تستعمل لمجرد السبب معراة من الظرفية ، وزعم أن مراد سيبويه بقوله: لأنها بمعنى إذ في هذا الموضوع ، وإذ في معناها ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ **وَلَنْ يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ** ﴾ [الزخرف: ٣٩] قال: ولا دليل في كلام سيبويه على ما ذكر ، وإنما معناه ؛ لأن في معنى إذ السببية ليس غير ، بل ظواهر الكتاب في غير هذا الموضع على أنها لا تخرج عن الظرفية ، ولا حجة في الآية ؛ لأن العامل في إذ في الآية محذوف ، والتقدير: ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب ، وجب لكم ذلك إذ ظلمتم أنفسكم بالكفر والطغيان فإذ ظرف ماض فيه معنى التسبب . انتهى كلامه ملخصًا . وأما كونها للمفاجأة فذكره ابن جني ، ولا تكون للمفاجأة إلا بعد بينا وبينما . قال سيبويه: بينا أنا كذا إذ جاء زيد فهذا لما يوافقه ويهجم عليه . انتهى .

قال في الشرح[5]: والمختار عندي الحكم بحرفيتها ، وفي بعض النسخ بعد قوله للمفاجأة: وليست حينئذ ظرف مكان ، ولا زائدة خلافًا لبعضهم . انتهى .

وإلى الحكم بحرفيتها ذهب الشلوبين في أحد قوليه ، وكونها للمكان حكاه السيرافي عن بعضهم ، وكونها زائدة حكاه أيضًا السيرافي عن بعضهم . قال بعضهم: وذهب كثير إلى أنها زائدة بعد بينا وبينما ، وإلى زيادة إذ ذهب أبو عبيدة ، وحمله عليه إذ في القرآن في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ قُلْنَا** ﴾ [البقرة: ٣٤] حيث وقع في أول الكلام ، ورده الزجاج وقال: هذا إقدام منه في القرآن ، واختار الشيخ

---

(١) الهمع ٢/ ١٢٩ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٠٨ ، ٢٠٩ .
(٣) الكتاب ١/ ١٤٨ .
(٤) الهمع ٢/ ١٣٠ .
(٥) ٢/ ٢١٠ .

أثير الدين[١] أنها مع كونها للمفاجأة باقية على ظرفيتها الزمانية .

ص: وتركها بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها، وكلاهما عربي.

ش : إنما كان ترك إذ بعدهما أقيس لاستقلال الكلام بدونها ، واستغنائه عنها ، ولعدم الاحتياج إلى تكلف العامل كما بينه ، وكلاهما عربي يعني تركها ، وذكرها فمن تركها قول الشاعر:

فبينا نحن نرقبه أتانا ::: معلق ورفضه وزناد راعي[٢]

ومن ذكرها قوله:

بينما نحن بالأراك معًا ::: إذ أتى راكب على جمله[٣]

والفصيح تركها بعدهما ، وقد حكم سيبويه[٤] وغيره ذكرها ، وهو مسموع من العرب ، وقد منعه بعض أهله اللغة ، والسماع يرد عليه ، وإذا لم يذكر العامل في بينا وبينما هو الفعل الذي تدخل عليه إذ لو دخلت ، وهو ما يشبه الجواب في: بينا زيد قائم جاء عمرو ، وأطلق بعضهم عليه جوابًا ، وليس بجيد ؛ لأن بينا ليس بشرط ، وإن ذكرت إذ ؛ فعلى القول بزيادتها . فالعامل على ما كان قبل ذكرها .

وعلى القول بحرفيتها أو ظرفيتها لا يمكن أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فالعامل فعل محذوف يفسره ما بعد إذ ، فإذا قلت: بينما زيد قاعد إذ أقبل عمرو فالعامل في بينما اقبل محذوفه ، ويفسرها قوله: إذ أقبل عمرو ، ونص على ذلك ابن جنى ، وغيره[٥] ، وهذا واضح على القول ، وأما على القول بظرفيتها فيشكل العامل فيها أعني إذ قال ابن جنى: الناصب لها هو الفعل الذي بعدها ، وليست مضافة إليه ، فإذا قلت: بينا زيد قائم إذ جاء عمرو فجاء ينصب إذ ، والناصب لبينا مقدر على ما سبق ، وقال الشلوبين[٦]: العامل في بينا ما يفهم من معنى الكلام ، وإذ بدل من بينا أي: حين أنا كذلك جاء زيد ، وافقت مجيء زيد . انتهى .

ص: وتلزم بينا وبينما الظرفية الزمانية، والإضافة إلى جملة، وقد تضاف بينا إلى مصدر.

ش: أصل بين أن تكون ظرف مكان فلما لحقتها ما والألف ، صارت للزمان ، بمعنى إذ . صرح بذلك بعضهم ، وألف بينا للإشباع ، وزعم بعضهم أنها للتأنيث ، وزعم بعضهم أن بينا محذوفة من بينما ، وهما قولان ضعيفان ، وقيل: إن ألف بينا كافة ، وسيأتي . وقوله: "الإضافة إلى جملة "يشمل الاسمية نحو: بينما بالأراك فبينا نحن نرقبه ، والفعلية كقول الحرقة .

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا[٧]

وزعم بعض النحويين أنها لا تضاف إلا إلى الابتدائية ، وأول ما ورد من نحو قوله: فبينا

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٣٥ .

(٢) البيت من الوافر لرجل من قيس عيلان في الدرر ١/ ١٧٨ .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو لجميل في ديوانه ٨٥ .

(٤) الكتاب ٤/ ٢٣٢ .

(٥) كابن الباذش ، انظر الارتشاف ٢/ ٢٣٥ .

(٦) الارتشاف ٢/ ٢٣٥ .

(٧) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: إذا نحن فيهم سوقة نتنصَّف ، وهو لحرقة بنت النعمان بن المنذر في الدرر ١/ ١٧٨ .

نسوس الناس على حذف مبتدأ ، والتقدير: فبينا نحن نسوس وهو بعيد لكثرة ورود الفعل بعدها ، وزعم ابن الأنباري[1] أن بين شرط بها في نحو: بينا أنصفي ظلمني .

واختلف في الجملة الواقعة بعد بينا ، وبينما على مذاهب:

أحدها: أنهما مضافان إلى الجملة نفسها فهي في موضع خفض .

الثاني: أنهما مضافان إلى زمان محذوف مضاف إلى الجملة أي بينا أوقات زيد قائم ، وهذا مذهب الفارسي وابن جني[2] ؛ لأن المضاف إلى الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولأن بين تقع على أكثر من واحد .

الثالث: أن ما والألف كافتان ، والجملة بعدها لا موضع لها من الإعراب . الرابع: ما كافة لا الألف ، والمختار الأول .

وقوله: "وقد تضاف بينا إلى مصدر . مثاله قول الشاعر:

بينا تعنقه الكماة وروغه ::: يومًا أتيح له جريء سلفع[3]

في رواية الجر ، ويروى بالرفع على الابتداء ، والخبر محذوف وتخصيص الإضافة على بينا يقتضي أن ذلك لا يجوز في بينما وهو الصحيح ، وقد أجازه بعضهم نحو: بينما قيام زيد قام عمر .

ص: ومنها إذا للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط غالبًا لكنها لما يتقين كونه أرجح بخلاف إن فلذلك لم تجزم غالبًا إلا في شعر.

ش : أي: ومن الظروف المبنية لا لتركيب إذا ويدل على اسميتها الإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو: القيام إذا طلعت الشمس ، وإبدالها من اسم صريح نحو: أجيئك غدًا إذا طلعت الشمس ، وإذا مضمنة معنى الشرط ؛ ولذلك تجاب بالفاء نحو: ﴿ **إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ** ﴾ [النصر: ١] والجواب ﴿ **فَسَبِّحْ** ﴾ [النصر: ٣] ، وأشار بقوله: غالبًا إلى أنها قد تخلو من معنى الشرط فتكون لمجرد الظرفية في المستقبل ، نحو: ﴿ **وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى** ﴾ [الليل: ١ ، ٢] والماضي بعدها بمعنى المستقبل كما كان بعد الشرطية ، وإذا لما يتيقن كونه نحو: آتيك إذا احمر البسر ، أو رجح نحو: آتيك إذا دعوتني هذا مع كونها للشرط الذي من حق أداته الدخول على خلاف ذلك . وقوله: بخلاف إن . يعني فإنها للممكن فلا تقول: آتيك إن احمر البسر ، وقد تدخل إذا على ما هو . وهو الممكن غير المتيقن ، والراجح كقوله:

إذا أنت لم تنزع عن الجهل والخنا ::: أصبت حليمًا أو أصابك جاهلا[4]

وقد تدخل إن على المتيقن كونه إذا أبهم زمانه كقوله: ﴿ **أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ** ﴾ [الأنبياء: ٣٤] وقد تدخل على المستحيل وجوده كقوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ** ﴾

---

(١) الهمع ٢/ ١٤٩ .

(٢) الارتشاف ٢/ ٢٣٦ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/ ١٨ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٢٥٧ ، وفيه تقصر بدل تنزع .

[الزخرف: ٨١] وقوله: "فلذلك لم تجزم" أي: لكونها لما تيقن أو رجح؛ لأنها خالفت بذلك أدوات الشرط، وذكر في الشرح[١] أنها لم تجزم لأمور ثلاثة: **أحدها**: هذا، **والثاني**: أن تضمنها معنى الشرط ليس بلازم، **والثالث**: إضافتها إلى ما يليها، والمضاف يقتضي جرًّا لا جزمًا وإذا جزم بها في الشعر فليست مضافة إلى الجملة ومن الجزم بها قول الشاعر:

وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى[٢]

وسيأتي الكلام عليه في بابه.

ص: وربما وقعت موقع إذ، وإذ موقعها.

ش: هذا قول بعض النحويين، واستدل المصنف على وقوع إذا موقع إذ بقوله تعالى: ﴿ **وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ** ﴾ [التوبة: ٩٢] وبقوله: ﴿ **وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا** ﴾ [الجمعة: ١١] واستدل على وقوع إذ موقع إذا بقوله: ﴿ **إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى** ﴾ [المائدة: ١١٠] وهي بدل من ﴿ **يَوْمَ يَجْمَعُ** ﴾ [المائدة: ١٠٩] وهو مستقبل، وبقوله: ﴿ **فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ** ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١] وبقوله: ﴿ **يَوْمَئِذٍ** ﴾ بعد ﴿ **إِذْ أُنْزِلَتْ** ﴾ [القصص: ٨٧] والذي صححه المغاربة أن لا تقع إذ موقع إذا، ولا إذا موقعها. قيل: وما استدل به يحتمل التأويل.

ص: وتضاف أبدًا إلى جملة مصدرة بفعل ظاهر أو مقدر قبل اسم يليه فعل، وقد يغني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقًا للأخفش.

ش: مذهب الجمهور أن إذا مضافة أبدًا، وأن الجملة بعدها في موضع خفض بالإضافة، والعامل فيها الجواب، وذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة بل هي معمولة للفعل الذي بعدها لا لفعل الجواب، واختاره الشيخ أثير الدين، وقال: ومذهب الجمهور فاسد من وجوه:

أحدها: أن إذا الفجائية تقع جوابًا لإذا الشرطية، وما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها.

والثاني: اقتران جوابها بالفاء وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله.

الثالث: أن جوابها جاء منفيًا بما نحو: ﴿ **وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ** ﴾ [الجاثية: ٢٥] وما بعد ما النافية لا يعمل فيما قبلها.

الرابع: اختلاف وقتي الشرط والجواب في بعض المواضع نحو: إذا جئتني غدًا أجيئك بعد غد، ومثال إضافتها إلى جملة مصدرة بفعل ظاهر وشرطه أن يكون مضارعًا مجردًا نحو: "وإذا تتلى" أو مقرونا بلم نحو: ﴿ **وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ** ﴾ [الأعراف: ٢٠٣] أو ماضيًا نحو: ﴿ **إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ** ﴾ [النصر: ١] ومثال المقدر: ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ** ﴾ [الانفطار: ١] و ﴿ **إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ** ﴾ [التكوير: ١] قال في

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢١١.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه: وإلى الذى يعطى الرغائب فارغب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٤٤.

الشرح[1]: لا يجيز سيبويه غير ذلك . وقال السهيلي عن سيبويه: أنه يجيز على إرادة الابتداء بعد إذا الشرطية . وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً .

قال في الشرح[2]: وأجاز الأخفش ما أوجبه سيبويه ، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ ، وبقوله أقول ؛ لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب إن ؛ بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل فيه كهمزة الاستفهام فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا ، ولذلك يصح أن يقال: إذا الرجل في المسجد فظن به خيرًا ، ومنه قول الشاعر:

إذا باهلي تحته حنظلية ::: له ولو منها فذاك المذرع[3]

جعل بعد الاسم الذي ولي إذا ظرفًا ، واستغنى به عن الفعل ، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل . انتهى .

وأول البيت على أن التقدير: استقرت تحته حنظلية فحنظلية فاعل ، وباهلي مرفوع بفعل يفسره العامل في تحته .

ص: وقد تفارقها الظرفية مفعولاً بها أو مجرورة بحتى أو مبتدأ.

ش : جعل المصنف من وقوعها مفعولاً بها قوله – عليه السلام – لعائشة – رضى الله عنها: **«إني لأعلم إذا كنت على راضية، وإذا كنت على غضبى»** [4] انتهى .

ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون مفعول علمت محذوفًا يدل عليه المعنى ، وإذا ظرف على بابها ، والتقدير: إني لأعلم حالك أو نحوه ، ومثال جرها بحتى قوله تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا** ﴾ [الزمر: ٧٣] وهو في القرآن كثير فإذا عند المصنف في موضع جر بحتى ، وقد خرجت عن الظرفية .

وقال أبو البقاء صاحب البسيط[5]: دخلت حتى على اسم معمول لغيرها في موضع نصب بالجواب قال أبو البقاء: وليس لحتى عمل ، وإنما أفادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل ، وجوز الزمخشري[6] فيها وجهين:

أحدهما: أن تكون حتى جارة لإذا بمعنى الوقت كما ذهب إليه المصنف .

والثاني: أن تكون حرف ابتداء فتبقى إذا على هذا على ما استقر لها من الظرفية كما ذكر أبو البقاء . فعلى ما ذهب إليه المصنف وأجازه الزمخشري يكون تقدير الغاية ﴿ **وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ** ﴾ [الزمر: ٧٣] إلى وقت مجيئهم لها وهي على هذا لا جواب لها ؛ لأنها معمولة لما قبلها فيكون قوله: "فتحت" استئناف وهو جواب سؤال مقدر كأنه قيل: فما جرى إذ ذاك ؛ فقيل: فتحت أبوابها ، وعلى ما ذكر أبو البقاء تكون الغاية ما ينسبك من الجواب مرتبًا على الشرط ، والتقدير

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢١٣ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢١٣ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٥١٤ .
(٤) رواه البخاري في كتاب النكاح برقم: ٥٢٢٨ .
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٣٩ .
(٦) الارتشاف ٢/ ٢٣٩ .

المعنوي إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق ، وما ذهب إليه أبو البقاء أجرى على القواعد ؛ لأن ما ورد من ذلك معه ما ظاهره أنه جواب إذا دل على أنها شرطية ، ويدل على أنها شرطية اتفاق النحويين على ذلك في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ ﴾ [الزمر: ٧٣] واختلفوا في الجواب فقيل: الواو زائدة ، وقيل: الجواب محذوف ، ويجوز أن تخرج هذه الآيات على أن حتى بمعنى الفاء كما قدر النحويون في قولهم: سرت حتى أدخل المدينة برفع أدخل ، وتقدير كونه قد وقع ؛ قالوا التقدير: سرت فدخلت المدينة ، وإذا كانت حتى بمعنى الفاء ؛ زال الإشكال إذ لا تكون إذ ذاك حرف غاية ، وقال في البسيط: كأنك قلت في قولك: اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك: اجلس فإذا جاء ، وقوله: "أو مبتدأ" مثاله قوله تعالى: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ [الواقعة: ١] في قراءة من نصب "خافضةً رافعةً" فإذا وقعت مبتدأ وإذا رجت: خبره ، وليس وخافضة ورافعة أحوال ثلاثة ، والمعنى وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوم رافعة آخرين وقت رج الأرض قال المصنف[1]: هكذا أعربه ابن جني في المحتسب ، وهو صحيح . انتهي .

ولا يتعين في الآية هذا الإعراب بل يمكن تخريجها على غيره ، وهو أن يكون على وصلها ، والجواب: ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴾ [الواقعة: ٨] وما بعده ، أي: فأصحاب الميمنة ما أعظمهم وما أنجاهم ، وأصحاب المشأمة ما أكفرهم وما أشقاهم .

ص: وتدل على المفاجأة حرفًا لا ظرف زمان خلافًا للزجاج، ولا ظرف مكان خلافًا للمبرد.

ش : مثال ذلك: خرجت فإذا الأسد . قال سيبويه[2]: ويكون للشيء توافقه في حال أنت فيها . انتهى .

وهذا هو الأكثر أعني التوافق . قال الفراء[3]: وقد يتراخى هذا ؛ كقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾ [الروم: ٢٠] واختلف في إذا هذه ؛ فقيل: حرف كما ذهب إليه المصنف[4] ، وهو قول الكوفيين ، وحكى عن الأخفش[5] ، واختاره الشلوبين[6] في أحد قوليه ، وقيل: ظرف زمان ، وهو مذهب الزجاج و الرياشي ، وظاهر كلام سيبويه ، ونسب إلى المبرد واختاره ابن طاهر وابن خروف والشلوبين[7] في أحد قوليه . فإذا قلت: خرجت فإذا زيد ؛ فالتقدير: فالزمان حضور زيد ؛ لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة ؛ فاحتيج إلى تقدير مضاف ، وقيل: ظرف مكان ، وهو مذهب المبرد ، والفارسي وأبي الفتح ، وعزى إلى سيبويه . قال المبرد[8]: إذا قلت: خرجت فإذا زيد ، فهي خبر عن زيد كأنك قلت ؛ فبحضرتي زيد ، أو فبمكاني زيد ، واستدل

---

(١) لم أجد النص في شرح التسهيل ولا في شرح الكافية .
(٢) الكتاب ٣/ ١٤٤ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٢٤٠ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤ .
(٥) الهمع ٢/ ١٣٤ .
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤ .
(٧) الهمع ٢/ ١٣٤ .
(٨) المقتضب ٢/ ٣٥١ .

المصنف على صحة القول بحرفيتها من ثمانية أوجه:

أحدها: أنها كلمة تدل على معنى في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

الثاني: أنها لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف. كلكن وحتى الابتدائية، واعترض بمذ الاسمية فإنها كذلك.

الثالث: أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف، واعترض بأن الأخفش حكى أن الفعل الماضي يليها إذا صحب بقد.

الرابع: أنها لو كانت ظرفًا؛ لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية، إذ ليس في الظروف ما هو كذلك، واعترض بأنهم اختلفوا هل تكون ظرف زمان، أم تختص بالمكان، وفيه نظر.

الخامس: أنها لو كانت ظرفًا؛ لم تربط بين جملتي الشرط والجزاء إذ لا يكون ذلك إلا حرفًا.

السادس: أنها لو كانت ظرفًا؛ لوجب اقترانها بالفاء، إذا صدر بها جواب الشرط، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب.

السابع: أنها لو كانت ظرفًا لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكان نصب ما بعدها على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، والاستعمال في نحو: مررت فإذا زيد قائم بخلاف ذلك، ورد بأن القائل بظرفيتها يلتزم ذلك، ولا خبر محذوف عنده في نحو: فإذا زيد، وقد ورد نصب ما بعدها على الحال كسائر الظروف.

الثامن: أنها لو كانت ظرفًا؛ لم تكسر إن بعدها في نحو:

إذا إنه عبد القفا واللهازم[1]

وقد أجاب الشلوبين عن هذا، وقال: إنه لا يلزم؛ لأن الظروف إنما يمتنع وقوع إن بعدها؛ إذا جعل ما بعد إن عاملاً فيها، وأما على غير هذا؛ فلا يمتنع إذ لا مانع منه، ويمكن أن يكون العامل في الظرف مع الكسر معنى الكلام الذي فيه إن؛ فلا حجة في كسر إن بعدها على أنها حرف؛ وقال بعضهم بعد تقدير الإشكال في العامل فيها: إن العامل محذوف تقديره: خرجت فإذا انطلاق عمرو إنه منطلق، ويكون المحذوف المبتدأ، والجملة مفسرة للمحذوف دالة عليه.

ص: **ولا يليها في المفاجأة إلا جملة اسمية، وقد تقع بعد بينا وبينما.**

ش: وقوع الجملة الاسمية بعدها كثير جدًا كقوله تعالى: ﴿ **إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾ [الروم: ٣٦] وحكى الأخفش عن العرب إيقاع الجملة الفعلية مقرونة بقد نحو: خرجت فإذا قد قام زيد، وقوله: "وقد تقع بعد بينا وبينما" مثاله قول الحرقة:

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا ::: إذا نحن فيهم سوقة نتنصف[2]

وقال آخر:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) البيت من الطويل لحرقة بنت النعمان في الدرر ١/ ١٧٨.

بينما المرء من فنون الأماني ::: إذا أتى رائد المنون موافِ[1]

قال الأصمعي[2]: إذ، وإذا في جواب بينا وبينما لم يأت عن فصيح، وزعم أبو عبيدة[3] أن إذا قد تزاد.

مسألة: اختلف في الفاء الداخلة على إذا المفاجأة نحو: خرجت فإذا الأسد؛ فقال المازني[4]: إنها زائدة، وذهب الزجاج[5] إلى أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط، وذهب أبو بكر مبرمان إلى أنها عاطفة، ورجح أبو الفتح قول المازني بأن إذا فيها معنى الإتباع؛ ولذلك كانت في جواب الشرط كالفاء، فقد اشتركت هي والفاء، فدخول الفاء عليها دخول حرف زائد للتوكيد ولا يعترض على هذا بلزومها، فرب زائد يلزم، وقول الزجاج ضعيف؛ إذ ليس في الكلام معنى الشرط، ورد قول مبرمان بأنه يلزم عطف جملة اسمية على فعلية وإنما ورد ذلك في الواو؛ لأنه يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها. قيل: والذي يقطع بأنها عاطفة وقوع غيرها من حروف العطف موقعها كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾ [الروم: ٢٠].

ص: ومنها مذ ومنذ وهي الأصل، وقد تكسر ميمهما.

ش: منذ بسيطة ومذ محذوفة منها خلافًا لابن ملكون[6] في قوله: إنها ليست محذوفة منها. قال: لأن الحذف والتصريف لا يكون في الحروف، ورده الشلوبين[7] بتخفيف إن وأخواتها، واستدل المصنف[8] على أنها الأصل بوجهين:

أحدهما: أن ذال مذ تضم لملاقاة ساكن، وليس ذلك إلا لأن أصلها منذ بالضم.

الثاني: أن "بني غني" يضمون الذال قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة لفظًا لا نية، وذهب الكوفيون إلى أن منذ مركبة. قال الفراء[9]: من من الجارة وذو الطائية، وأصلها من ذو، ورد بعروّ الصلة من رابط، وبأن ذو الطائية لا تتكلم بها جميع العرب، وقيل: هي مركبة من من وإذ، ورد بأن من لا تدخل على إذ، وأضعف منهما ما ذهب إليه محمد بن مسعود الغزني[10] أنها مركبة من من وذا اسم إشارة وقوله: "وقد تكسر ميمهما" قال المصنف[11]: بنو سليم يقولون: مذ ومنذ بكسر الميم، وعن عكل: كسر ميم مذ.

ص: ويضافان إلى جملة مصرح بجزأيها، أو محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتًا يجاب به متى أو

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٢١٥.
(٢) المساعد ١/ ٥١١.
(٣) الارتشاف ٢/ ٢٤١.
(٤) الارتشاف ٢/ ٢٤٠.
(٥) الهمع ٢/ ١٣٥.
(٦) الارتشاف ٢/ ٢٤١.
(٧) الهمع ٢/ ١٦٤.
(٨) شرح التسهيل ٢/ ٢١٦.
(٩) الارتشاف ٢/ ٢٤١.
(١٠) الارتشاف ٢/ ٢٤١.
(١١) شرح التسهيل ٢/ ١٦.

كم.

ش : كون الجملة فعلية هو الكثير ، وقد تكون اسمية كقوله:

ومازلت محمولاً على ضغينة ::: ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع[١]

والإضافة دليل اسميتها . قال سيبويه: ومما يضاف إلى الفعل أيضًا قولهم: ما رأيته مذ كان عندي . انتهى . وبإضافتهما إلى الجملة قال الفارسي والسيرافي[٢]: فهما ظرفان مضافان إلى الجملة نفسها ، وذهب أبو الحسن[٣] إلى أنهما لا يكونان إلا مرفوعين على الابتداء ، ويقدر اسم زمان محذوف يكون خبرًا عنهما ، ولا يدخلان عنده إلا على اسم زمان ملفوظ به أو مقدر واختاره ابن السراج وابن عصفور[٤] ، فإذا قلت: ما رأيته مذ زيد قائم ، أو مذ قام زيد فالتقدير ، مذ زمان زيد قائم ، أو مذ زمان قام زيد ، وقوله: محذوف فعلها . . إلى آخره" مثال كونه وقتا يجاب به: متى رأيته مذ يوم الجمعة ، ومثال كونه وقتًا يجاب به: كم ما رأيته مذ يومان فالتقدير في ذلك: مذ مضى يوم الجمعة ، ومذ يومان ، أي مذ كان يومان فهما مضافان إلى جملة حذف صدرها ، وهو مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مضاء والسهيلي[٥] ، قال المصنف[٦]: وهو قول المحققين من الكوفيين ، وإنما أخرته ؛ لأن فيه إجراء مذ ومنذ على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو أولى من اختلاف الاستعمال ، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادعى التنكير ، ومن تعريف غير معاد إن ادّعى التعريف ، وفيه أيضًا تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر . انتهى .

. وستأتي بقية المذاهب بعد هذا ، واحترز بشرط كون الفاعل وقتًا يجاب به متى أو كم" من وقت لا يجابان به كوقت وحين ، ومن غير الوقت كزيد ، وسيأتي الكلام في المصدر .

ص: وقد يجران الوقت أو ما يستفهم به عنه حرفين بمعنى من إن صلح جوابًا لمتى، وإلا فبمعنى في أو بمعنى من، وإلى معًا.

ش : مثال جرهما الوقت قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ::: ورسم عفت آياته منذ أزمان[٧]

ومثال ما يستفهم به عن الوقت منذ كم رأيته ، ومنذ متى فقدته ، والجمهور على أنهما إذا جرا فهما حرفا جر ، واستدل بإيصالها الفعل إلى كم ومتى كما يوصل حرف الجر نحو: مذ كم سرت كما تقول: بمن مررت ، وذهب بعض النحويين إلى أنهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما ، ورد بأنهما لو كانا ظرفين ؛ لجاز أن يستغنى الفعل الواقع بعدهما عن العمل فيهما لإعماله في ضمير عائد

---

(١) البيت من الطويل ، وهو منسوب للكميت بن معروف في الكتاب ١/ ٢٣٩ .

(٢) الارتشاف ٢/ ٢٤٢ .

(٣) المساعد ١/ ٥١٢ .

(٤) شرح الجمل ٢/ ٥٩ .

(٥) الهمع ٢/ ١٦٦ .

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢١٧ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٨٩ .

عليهما فكنت تقول: منذ كم سرت فيه كما تقول: يوم الجمعة سرت فيه ، وإن توسعت في الضمير ؛ قلت: سرته ، وامتناع العرب من التكلم بذلك دليل على أنهما حرفا جر ، وإذا جرًّا فلهما ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكونا بمعنى من لابتداء الغاية ، وذلك إذا كان الزمان ماضيًا معرفة دالاً على وقت معلوم ، وهو المراد بقوله: إن صلح جوابًا لمتى نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة .

والثاني: أن يكونا بمعنى في وذلك إذا كان الزمان حالاً معرفة نحو: ما رأيته مذ الليلة .

والثالث: أن يكونا بمعنى من وإلى معًا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء وانتهاء ذلك ، وذلك إذا كان الزمان نكرة نحو: ما رأيته مذ أربعة أيام .

ص: وقد يغني عن جواب متى في الحالين مصدر معين الزمان، أو أن وصلتها.

ش : يعني بالحالين: حال كونهما ظرفين ، وحال كونهما حرفين ، ومثال المصدر: ما رأيته مذ قيام زيد أي: مذ زمن قيام زيد ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيجوز رفع المصدر المذكور وجره ، واحترز من مصدر مبهم الزمان كقدوم رجل أو قدوم ، ومثال أن وصلتها: ما رأيته مذ أن الله خلقني فيحكم على موضعها بما حكم به على لفظ المصدر من خفض أو رفع ؛ لأنها مؤولة به ، ويكون ذلك على حذف مضاف أي: مذ زمن أن الله خلقني . قال ابن عصفور[1]: ويجوز أن يكون أن وما بعدها بتأويل المصدر الموضوع موضع الزمان مثل خفوق النجم .

ص: وليسا قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفين خلافًا للبصريين.

ش : تقدم تقرير مذهب المصنف في كونهما ظرفين مضافين لما بعدهما ، وعلى هذا ، فالكلام جملة واحدة ، وأما البصريون فهم فريقان: فمذهب المبرد وابن السراج والفارسي[2] أن مذ ومنذ قبل المرفوع مبتدآن ، وهو خبر لهما ، وتقديرهما في المنكور نحو: ما رأيت زيدًا مذ يومان: أمد انقطاع الرؤية يومان ، وتقديرهما في المعرفة نحو: ما رأيت زيدًا مذ يوم الجمعة: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ، ومذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين أنهما ظرفان في موضع خبر عما بعدهما ، وهو مبتدأ ، والتقدير: إذا قلت: ما رأيته مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان ، ونسب إلى سيبويه ، ورد بأن هذا التقدير يصح في بعض الصور ولا يطرد في جميعها ، فإذا قلت: يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة: لم يصلح أن يقال: بيني وبين رؤيته يوم الجمعة ، ولا يجوز أن يقدر وما بعده إلى الآن لحذف العاطف والمعطوف ، وهو قليل ، ولأنه لم يذكر في موضع ، وذلك دليل على أنه غير مراد ، وعلى هذا المذهب ، والذي قبله ؛ فالكلام جملتان ، وإذا فرعنا على أن الكلام جملتان ، فالجمهور أن جملة مذ ومنذ لا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها خرجت مخرج الجواب كأنه قيل: ما أمد ذلك؟ قال يومان ، وذهب أبو سعيد[3] إلى أنها في موضع نصب على الحال ، كأنه قال: ما رأيته متقدمًا ما ورد فإنها خالية من ضمير يعود على ذي الحال ، ومن واو تغني عن الضمير ، وفي الاسم المرفوع بعد مذ

---

(١) الهمع ٢/ ١٦٥ .
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٤٣ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٢٤٣ .

ومنذ مذهب رابع لبعض الكوفيين ، وهو أنه مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ؛ لأنها عند هذا القائل مركبة من من وذو الطائية ، والتقدير: ما رأيته من الزمن الذي هو يومان ، وهو ضعيف ؛ لأنه مبني على القول بالتركيب ، وقد يوهم كلام المصنف أن البصريين كلهم على أنهما مبتدأ وليس كذلك كما سبق .

ص: **وسكون ذال مذ قبل متحرك أعرف من ضمها، وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها.**

ش : مثالها قبل متحرك: مذ يومان أو مذ يومين ، والضم لغة غنى ، وقال بعضهم: لغة بني عبيد من غني ، ومثالها قبل ساكن: مذ اليوم ، والكسر لبعض بني عبيد من غنى .

ص: **ومنها الآن لوقت حضر جميعه، أو بعضه، وظرفيته غالبة، لا لازمة، وبني لتضمنه معنى الإشارة أو لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد.**

ش : قال في الشرح[١]: مسمى الآن الوقت الحاضر جميعه كوقت الإنشاء حال النطق ، أو الحاضر بعضه كقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ ﴾ [الجن: ٩] وكقوله تعالى: ﴿ الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٦] ومنه قول الشاعر:

فإني لست خاه لكم ولكن ::: سأسعى الآن إذا بلغت أناها[٢]

وقد يخرج عن الظرفية كقوله:

أإلى الآن لا يبين ارعوا ::: ء لك بعد المشيب عن ذا التصابي[٣]

وزعم المصنف[٤] أنه جاء مبتدأ في قوله عليه السلام: "فقد سمع وجبة" فقال: «**هذا حجر رمى به في النار منذ سبعين خريفًا فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها**»[٥] فأعرب الآن مبتدأ ، وحين انتهى خبره ، وهو مبني لإضافته إلى جملة ولذلك قال: وظرفيته غالبة لا لازمة ، واختلف في سبب بنائه ؛ فقيل: بني لتضمنه معنى الإشارة ؛ لأن معنى الآن: هذا الوقت ، وهذا قول الزجاج ، وقيل: لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد ؛ لأنه لا يثني ولا يجمع ، ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة .

قال أبو علي: لتضمنه معنى لام التعريف ؛ لأنه استعمل معرفة ، وليس علمًا ، والألف واللام فيه زائدتان . قال المصنف[٦]: وضعف هذا القول بيّن ؛ لأن تضمين اسم معنى حرف اختصار ينافي زيادة ما لا يعتد به . هذا مع كون الزائد غير المضمن معناه فكيف إذا كان إياه؟! وقال المبرد[٧] وابن السراج[٨]: خالفت نظائرها ؛ لأنها نكرة في الأصل استعملت من أول وضعها بالألف واللام ،

---

(١) ٢/ ٢١٨ .
(٢) البيت من الوافر ، ولم أعثر عليه .
(٣) البيت من الخفيف ، وهو منسوب لعمر بن أبي ربيعة ١/ ١٧٤ وليس ديوانه .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢١٩ .
(٥) رواه أحمد في مسنده ٢/ ٣٧١ .
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢١٩ .
(٧) المقتضب ٣/ ٣٠ ، ٣١ .
(٨) الارتشاف ٢/ ٢٤٥ .

وباب اللام أن تدخل على النكرة . انتهى .

ونسب المصنف[1] هذا القول إلى الزمخشري فقال: وجعل الزمخشري سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللام ؛ لأن حق الاسم في أول أحواله التجرد منها ثم يعرض تعريفه فيلحقانه كقولك: مررت برجل فأكرمني الرجل ، فلما وقع الآن في أول أحواله بالألف واللام ؛ خالف الأسماء وأشبه الحروف ، ولو كان هذا سبب بناء لبنى الجمّاء الغفير واللات ، ونحوها مما وقع في أول أحواله بالألف واللام ، ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء ؛ لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره ، وعدم ذلك مجمع عليه فوجب إطراح ما أفضى إليه . قيل: وهذا الوجه الأخير يرد قول المصنف: أنه بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد ، وذهب الفراء إلى أنه مبني ؛ لأنه نقل من فعل ماض فبقى على بنائه ، وسيأتي ذكر مذهبه .

ص: وقد يعرب على رأي، وليس منقولاً من فعل خلافًا للفراء.

ش : احتج من ذهب إلى ذلك بقوله:

كأنهما ملآن لم يتغيرا ::: وقد مر للدارين من بعدنا عصر[2]

أراد من الآن فحذف النون وكسر نون الآن لدخول من عليه فعلم أنه معرب .

قال المصنف[3]: وفي الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ، ويكون في بناء الآن لغتان: الفتح كما في شتان إلا أن الفتح أظهر وأشهر ، وزعم الفراء[4] أن الآن منقول من آن بمعنى حان ، واستصحب فيه الفتحة كقولهم: من شب إلى دبّ وأنهاكم عن قيل وقال ، ورده المصنف بأنه لو كان كذلك ؛ لم تدخل عليه الألف واللام كما لا تدخل على شب ودب ، ولا على قيل وقال: ولاشتهر فيه الإعراب والبناء كما اشتهر في تلك فإنه يقال: من شب إلى دب وعن قيلٍ وقال ، ومذهب الجمهور أن الآن اسم في أصل وضعه واستعماله ، واختلف في ألفه ؛ فقيل: عن واوٍ لقولهم في معناه: الأوان ، وقيل: عن ياء من آن يئين إذا قرب ، وقيل أصله: أوان فقلبت الواو ألفًا ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، وهذا بعيد ؛ لأن الواو قبل الألف لا تقلب ، وقيل: حذفت وغيرت الواو إلى الألف ، كما قالوا: راح ، ورواح استعملوا مرة على فعل ومرة على فعال كزمن وزمان واختلف في الألف واللام التي في أوله فقيل: زائدة لازمة ، وبه قال أبو على[5] وتعريفه على هذا بتضمين معنى الألف واللام .

وقيل: أل في الآن معرفة ويلزمها الحضور . ورد بأنها لو كانت للتعريف ؛ لما لزمت لكنها لازمة ؛ إذ لم يقولوا: أفعله أنا من الأنات ، وقال الزجاج تعرف بالإشارة .

ص: ومنها قط للوقت الماضي عمومًا، ويقابله عوض ويختصان بالنفي، وربما استعمل قط دونه لفظًا، ومعنى، أو لفظًا لا معنى، وقد ترد عوض للمضي، وقد تضاف إلى العائضين أو يضاف إليها

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢١٩ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي في الدرر ١/ ١٧٥ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٩ .

(٤) الهمع ٢/ ١٣٦ .

(٥) الهمع ٢/ ١٣٦ .

فيعرب.

ش: قط اسم مبني، وأصله التشديد نقل من القط - وهو القطع - إلى الظرف، وسبب بنائه قيل: شبهه بالحرف في الإبهام وقيل: لأنها تضمنت معنى في؛ لأنها لا تحسن فيها، وقيل: تضمنت معنى منذ، فمعنى قولك: ما رأيته قط منذ خلقت.

وقال في الشرح[1]: بنى لتضمنه معنى في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم. قال: أو لشبهه بالحرف في الافتقار إلى جملة، وبنى في التضعيف على حركة لئلا يلتقي ساكنان؛ وكانت ضمة حملاً على قبل المنوى إضافته؛ أو لأنه لو فتح لتوهم النصب بمقتضى الظرفية، ولو كسر؛ لتوهم الجر بمن المضمر معناها، وكان يعتذر عن زوال التنوين بكثرة الاستعمال، وقال الكسائي: أصله: قطط بضم الطاء الأولى وإسكان الثانية فسكنت الأولى، وأدغمت، وجعل الآخر على حركة الأول، وقوله: "ويقابله عوض" يعني أنه للوقت المستقبل عمومًا. وقيل: هو اسم الدهر، ويختصان بالنفي يعني قط وعوض يقال: ما فعلته قط، ولا أفعله عوض، وقوله: "وربما استعمل قط دونه" أي دون النفي لفظًا ومعنى مثاله قول بعض الصحابه - رضي الله عنهم -: "قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قط وآمنه" أو لفظًا لا معنى مثاله ما جاء في الحديث أن أبيًّا قال: كأين ترى سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله: ثلاثًا وسبعين. فقال: قط"[2] أي: ما كانت كذا قط، وقوله: وقد ترد عوض للمعنى" يعني فتكون بمعنى قط، قال: فلم أر عامًا عوض أكثر هالكًا، ووجه غلام يشتري وغلامه، وقوله: وقد يضاف إلى العائضين أو يضاف إليه فيعرب، مثال الأول قولهم: لا أفعل ذلك عوض العائضين كما قالوا: دهر الداهرين، ومثال الثاني قوله:

ولولا نبل عوض في ::: خضماتي وأوصالي[3]

ص: ويقال: قَطُّ وقُطُّ وقَطُ وقط وعوضَ وعوضِ.

ش: في قط خمس لغات: قطَ بفتح القاف وضم الطاء مشددة، وقط بضم الفاء والطاء مشددة، وإنما ضمت القاف للإتباع، وقط بفتح القاف وضم الطاء بالتخفيف، وأصلها التشديد فحذف الحرف ونوى؛ فلذلك ضم، وقط بفتح القاف ساكنة الطاء؛ لأن المحذوف لم ينو كما قال: منذ[4] مذ بالنية وعدمها، وذكر في الشرح[5] اللغة الخامسة وهي قط بفتح القاف وتشديد الطاء مع الكسر، وقال الأخفش في قط: إذا أردت بها الزمان؛ تضم أبدًا، وعوض فيها ثلاث لغات: بناؤه على الفتح تخفيفًا كراهة اجتماع الضمة والواو على الكسر على أصل التقاء الساكنين، وعلى الضم حملاً على بَعْدُ، وسبب بناء عوض قيل: لشبهه بالحرف في إبهامه؛ لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان، وقال المصنف[6]: بني؛ لأنه مثل قط فيما نسب إليه سوى عدم الصلاحية؛ لأنه يضاف، ويضاف

---

(١) ٢/ ٢٢٢.
(٢) رواه أحمد في مسنده ٣/ ١٢٩.
(٣) البيت من مجزوء الهزج للفند الزماني في الدرر ١/ ١٨٣.
(٤) سقطت من ر.
(٥) ٢/ ٢٢٢.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٢.

إليه ؛ ولذلك أعرب حين يضاف أو يضاف إليه ؛ لأنه عومل بما لم يعامل به مقابله مما هو خاص بالأسماء ؛ فاستحق مزية عليه .

ص: ومنها أمس مبنيًّا على الكسر بلا استثناء عند الحجازيين، وباستثناء المرفوع ممنوع من الصرف عند التميميين، ومنهم من يجعل كالمرفوع غيره.

ش : أمس اسم معرفة متصرف يستعمل في موضع رفع ونصب وجر ، وهو اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه أو ما هو في حكمه في إفادة القرب ، وكونه معرفة نحو قوله:

أولئك قومي قد نرى أمس فيهم ::: مرابط الأمهار والعكر الدثر[1]

ولم يذكر المصنف إلا استعماله في اليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه ، وذكر المصنف في أمس ثلاث لغات:

الأولى: لغة الحجازيين: أنه يبني على الكسر مطلقًا في موضع الرفع والنصب والجر .

الثانية: أنه يبني على الكسر في حالتي النصب والجر ، ويعرب حالة الرفع إعراب ما لا ينصرف فتقول: ذهب أمسُ واستحسنت أمسِ ، وما رأيته مذ أمس . قال الشاعر:

اعتصم بالرجاء إن عم[2] يأس ::: وتناس الذي تضمن أمسُ[3]

وهذه اللغة نقلها سيبويه عن بني تميم .

الثالثة: أن يعرب إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة ، وهو معنى قوله: ومنهم من يجعل كالمرفوع غيره" أي من بني تميم فتقول: ذهب أمس ، واستحسنت أمس وما رأيته مذ أمس ، وممن حكى هذه اللغة ابن عصفور ، وابن الباذش ، وقال الشلوبين[4]: هذا غلط وهو محجوج بالنقل . حكى الكسائي[5] أن بعضهم يمنعه الصرف رفعًا ونصبًا وجرًا ، وفي أمس لغتان أخريان: إحداهما: إعرابه منصرفًا . قال الكسائي[6]: ومنهم من ينونه في الأحوال الثلاثة تنوين الصرف إلا في النصب على الظرف .

الأخرى: حكاها الزجاج[7] أن بعض العرب ينونه وهو مبني على الكسر . قال: شبهوه بغاق ، وشبهه في الأصوات ، وظاهر كلام المصنف أن لغة بني تميم أعنى: إعرابه إعراب ما لا ينصرف تجري فيه ، ولو كان ظرفًا ، وخص بعضهم الخلاف بغير الظرف ، وجزم ببنائه إذا استعمل ظرفًا عند جميع العرب" وقال ابن الدهان[8] في الغرة: ويبنى في الظرفية إجماعًا ، وقد حكى الزجاج عن بعضهم أنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف ، وإن كان ظرفًا كما فعل في سحر ظرفًا ، وعلة بناء أمس تضمنه معنى

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١١٢ .
(٢) في ر: عن .
(٣) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٧٥ .
(٤) الارتشاف ٢/ ٢٤٩ .
(٥) الهمع ٢/ ١٣٨ .
(٦) الارتشاف ٢/ ٢٤٩ .
(٧) الهمع ٢/ ١٣٩ .
(٨) الارتشاف ٢/ ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

لام التعريف ، ولم يبن غد ، وهو معرفة ؛ لأنه لم يتضمنها ، وإنما يتضمنها ما هو حاصل واقع وغد ليس بواقع ، قال السهيلي: هذا مذهب الخليل وسيبويه ، وقال ابن كيسان[1]: بنى لأنه في معنى الفعل الماضي ، وأعرب غد ؛ لأنه في معنى الفعل المستقبل ، وظرف له ، والمستقبل معرب ، وقيل: غير ذلك مما لا يقوم على ساق ، وأجاز الخليل في لقيته أمس أن يكون أصله بالأمس ، فحذف الحرفين الباء وأل فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب ، وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس بمعرب ولا بمبنى ؛ بل هو محكى سمى بفعل الأمر من الإمساء فمعناه باليوم الذي كنت تقول فيه أمس ، وكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صار اسمًا لليوم الذي قبل يومك ، وقريب من هذا ما قاله السهيلي قال: من كسر أمس في كل حال ، فإنما سمى بالفعل وفيه ضمير محكى .

ص: وليس بناؤه على الفتح لغة خلافًا للزجاجي.

ش : زعم أبو القاسم الزجاجي أن من العرب من يبني أمس على الفتح ، واستشهد بقول الراجز:

لقد رأيت عجبًا مذ أمسا[2]

قال المصنف[3]: ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ؛ ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتحة في مذ أمسا فتحة إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقد غلط فيما ذهب إليه ، واستحق ألا يعول عليه .

وقال ابن الباذش[4]: الزجاجي خرج على إجماع النحاة بقوله: ومن العرب من يبنيه على الفتح ، وحكى ابن عصفور عن الزجاج أيضًا ، أن منهم من يبنيه على الفتح كما قال الزجاجي ، ورد عليهما بأن البيت لا حجة فيه لاحتماله الإعراب ، وقال ابن الصائغ: والذي رأيت للزجاج خلافه . قال في كتاب الأنواء: لما أنشد:

لقد رأيت عجبًا مذ أمسا

ترك صرفه من خفض بمذ . انتهى .

ص: فإن نكر أو كسر أو صغر أو أضيف أو قارن الألف واللام أعرب باتفاق وربما بني المقارن لهما.

ش : مثال التنكير معنى: أنا أمس حسن والإضافة: أن أمسنا يوم طيب ، وأل: أن الأمس ليوم حسن ؛ ولذلك يعرب إذا ثنى أو جمع . قال الزجاج[5]: يجمع على أمس وآماس كزند وأزند وأزناد في القلة ، وعلى أموس في الكثرة قال: فهذا جميع ما روينا في أمس يعني من صيغ الجمع ، وأما إذا صغر ، فقال المصنف في شرح الكافية ما نصه[6]: ولا خلاف في إعرابه إذا أضيف أو لفظ معه

---

(١) الهمع ٢/ ١٣٨ .
(٢) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: عجائز أمثل السعالى خمسا ، وهو للعجاج في ديوانه٢٩٦ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٢٣ ، ٢٢٤ .
(٤) المساعد ١/ ٥٢٠ .
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٤٩ ، ٢٥٠ .
(٦) لم أعثر عليه في شرح الكافية .

بالألف واللام ، أو نكر أو صغر أو كسر . انتهى .

ونص سيبويه على أن أمس وغدًا لا يجران ، وذكر علة ذلك قيل: ونصوص النحاة على ما قال سيبويه ، وفي كلام المبرد والفارسي وابن الدهان[١] في الغرة" أنه إذا صغر أعرب . قيل: وذلك ذهول عن نص سيبويه ، وإنما أعرب في هذه المواضع لزوال موجب البناء ، وهو تضمن أل ، وقوله: "وربما بنى المقارن لهما" مثاله قول الشاعر:

وإني وقفت اليوم والأمس قبله ::: ببابك حتى كادت الشمس تغرب[٢]

قال في الشرح[٣]: والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام لغير تعريف ، واستصحب تضمين معنى المعرفة ، واستدام البناء ، وأجاز أيضا أن تكون المعرفة والكسرة إعراب على تقدير ياء حذفت ، وبقى عملها . وقال الزجاج: الأكثر في أمس إذا دخلت عليه الألف واللام الإعراب كما قال نصب .

وإني وقفت اليوم والأمس . . . البيت السابق قال: فنصب الأمس بالعطف على اليوم . قال: وبعض العرب يقول: رأيته الأمس ثم وجههما بما وجه به المصنف .

فصل: الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة ما دل على مقدر.

ش : لما ذكر أن الفعل يتعدى إلى جميع ضروب الزمان ؛ أخذ يذكر أن الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة أربعة أنواع ، وما عداها فإنه لا يصلح لها إلا على سبيل الشذوذ كما سيأتي . الأول من الأنواع الأربعة ما دل على مقدر ، وفي نسخة على مقدار ، والمعنى متقارب وذلك نحو: ميل وفرسخ ، وبريد وغلوة ؛ فالغلوة مائة باع ، والميل عشرة غلاء ؛ والفرسخ ثلاثة أميال ، والبريد أربعة فراسخ ، واختلف في هذا النوع هل هو داخل تحت حد المبهم أو لا؟ قال الشلوبين[٤]: ليست داخلة تحت حد المبهم ، وهو ظاهر كلام الفارسي . قال بعضهم: وهو الصحيح ، وقال غيره: الصحيح أنه شبيه بالمبهم ؛ ولذلك وصل الفعل إليه بنفسه ، وزعم السهيلي[٥] أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف واللغة تساعد مذهبه ؛ لأن اللغويين شرحوا الغلوة والميل والبريد والفرسخ بالخطأ والأنواع . وذهب ابن طلحة إلى أن ذلك على تقدير مضاف كأنه قال: فرسخين كما قولك: ضربته سوطًا أي: ضربة سوط .

ص: أو مسمى إضافي محض.

ش : هذا النوع الثاني من الأنواع الأربعة ، وهو ما دل على مسمى إضافي أي لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه كمكان وناحية وأمام ووراء ، ووجهة وجهة وغير ذلك من الأسماء المبهمة . واحترز بمحض من الإضافي الذي يدل بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان نحو: جوف وباطن وظاهر وداخل وخارج . فإن هذه وما أشبهها من الأماكن المختصة إذا قصد بشيء منها معنى

---

(١) المساعد ١/ ٥٣١ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٧٥ .
(٣) ٢/ ٢٢٤ .
(٤) الارتشاف ٢/ ٢٥٠ .
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٥٠ .

الظرفية لازمته في ، أو ما في معناها كباء الظرفية .

ص: أو جار باطراد مجرى ما هو كذلك.

ش : وذلك صفة المكان الغالبة نحو: قريب منك وشرقي الدار ومصادر قامت مقام مكان مضاف إليها تقديرًا نحو: هو قرب الدار ، ووزن الجبل وزنته أي مكان مسامتته ، والمراد بالاطراد ألا تختص ظرفيته بعامل ما كاختصاص ظرفية المشتقٍ من اسم الواقع فيه . قال ثعلب: إن جعلت قريبًا من القرابة ؛ ثني وجمع ، أو من القرب أو خلفًا من موصوف ؛ فلا يثني ولا يجمع ولا يؤنث ، وشرقي الدار منسوب إلى شرقها ، ومعناه المكان الذي يلي الشرق إلى منقطع العالم فشرق الدار معرفة ؛ لأن الشرق جزء من الدار ، وكذلك غربها ، وأما شرقيها وغربيها فليس كذلك ؛ بل هو غير معين فصار شرقي من الشرق كزيدي في النسب إلى زيد ، وفرق سيبويه بين وزن الجبل وزنته فزعم أن معنى وزن الجبل ناحية توازنه أي: يقابله قريبة منه كانت أو بعيدة ، وزنة الجبل حذاءه أي: متصلة به ، وهذا هو النوع الثالث من الأنواع الأربعة .

ص: فإن جيء بغير ذلك لظرفية لازمة غالبًا لفظ في، أو ما في معناها، ما لم يكن كمقعد في الاشتقاق من اسم الواقع فيه، فيلحق بالظروف قياسًا إن عمل فيه أصله أو مشارك له في الفرعية، وسماعًا إن دل على قرب أو بعد نحو: هو مني منزلة[1] الشغاف ومناط الثريا.

ش : قوله: بغير ذلك يعني: غير المقدر والإضافي المحض والجاري مجراه باطراد ، وغير ذلك هو المختص ، وهو ما له اسمه من جهة نفسه كالدار والمسجد والسوق فهذا لا يتعدى إليه الفعل إذا أردت معنى الظرفية ، إلا بواسطة في ، أو في معناها كالباء تقول: قعدت في الدار ، وأقمت بالبصرة ، واحترز بقوله: غالبًا بما وصل إليه الفعل بغير واسطة ، وذلك يحفظ ولا يقاس عليه وهو ضربان:

أحدهما: ورد في الاختيار .

والثاني: ورد في الضرورة . فمن الأول: كل ظرف مختص مع دخل عند بعضهم ، وتقدم الخلاف فيه ، وما اختاره المصنف ، وقولهم: ذهب الشام ، ولا يجوز نصب الشام إلا مع ذهبت وهو عند سيبويه ظرف مختص انتصب على إسقاط في تشبيهًا بغير المختص ، وذهب المبرد إلا أنه على إسقاط إلى ، وزعم الفراء أن العرب أنفذت إلى أسماء الأماكن والبلاد: دخلت وذهبت وانطلقت ، وحكى أنهم يقولون: انطلقت العراق ، وذهبت اليمن ، وقالوا: رجع فلان أدراجه . وهم درج السيول ، فهذا مما حفظ في الاختيار ، وجعل المصنف منه قوله تعالى: ﴿ **لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾ [الأعراف: ١٦] و ﴿ **وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ** ﴾ [التوبة: ٥] وهذا مذهب الفراء . فهذا عنده مما حذف منه" في "الاختيار" وغيره ينصبه نصب المفعول به على تضمين لأقعدن: لأملكن ، واقعدوا: املكوا ، وباب التضمين أوسع ، ومن الثاني - وهو الوارد في الشعر - قوله:

كما عسل الطريق الثعلب[2]

---

(١) في ر: بمنزلة .

(٢) عجز بيت من الكامل ، وصدره: لدن بهز الكف يعسل متنه ، وهو لساعدة بن جؤية في ديوان الهذليين ١/ ١٩٠ .

وقول الآخر:

قلن عسفان ثم رحن سراعًا ::: يطلعن من نقاب الثغور[١]

وقول الآخر:

فلأبغينكم قنًا وعوارضًا ::: ولأقبلن الخيل لابة ضرغد[٢]

وقول الآخر:

جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم ::: رفيقين حلاّ خيمتي أم معبد[٣]

فنصب هذه الظروف المختصة ضرورة، وفي نصبها خلاف: مذهب سيبويه[٤]: أن انتصابها على الظرف شبيهًا للمختص بالمبهم، وذهب الفارسي[٥] إلى أن انتصابها نصب المفعول به بعد إسقاط حرف الجر تشبيهًا لها بالأناسي، وذهب بعض النحاة، ومنهم ابن الطراوة[٦] إلى أن انتصاب الطريق ظرفًا يجوز أن يكون في فصيح الكلام، وقوله: "ما لم يكن كمقعد . . إلى آخره" هو النوع الرابع من الأنواع الأربعة والمراد به ما دل على محل الحرث المشتق هو من اسمه نحو: مقعد ومرقد ومجلس ومعتكف فهذا ينتصب على الظرفية قياسًا إن عمل فيه غير أصله، أو المشارك نحو: صحت مجلس زيد؛ لم يجز إلا إن سمع شيء من ذلك فيحفظ نحو: هو مني مقعد القابلة، ومعقد الإزار ومناط الثريا، ومنزلة الشغاف، ومقعد رابئ الضرباء ومزجر الكلام، وهذا معنى قوله: سماعًا إن دل على قرب أو بعد، وهذا مذهب سيبويه والجمهور؛ لأن قياسها ألا تستعمل ظروفًا لاختصاصها، وذهب بعضهم إلى أن انتصاب ما دل على قرب نحو: هو مني منزلة الشغاف، أو بعد كقوله:

وإن بني حرب كما قد علمتم ::: مناط الثريا قد تعلت نجومها[٧]

مطرد على أن الأصل مكانًا مثل مناط، وكذا باقيها فحذف الظرف المبهم، ومثل صفته وأقيم مناط مقامه، وذهب الكسائي إلى أن انتصاب هذه الأسماء المختصة المشتقة من الفعل انتصاب الظروف مقيس، وهنا تنبيهان: الأول: هذا النوع الرابع هل هو من قبيل المبهم أو المختص؟ الظاهر أنه من قبيل المختص، وهذا ظاهر كلام المصنف، وقد صرح به غيره، وقسم طائفة من نحاة المغرب المبهم إلى أربعة أقسام:

قسم وضعته العرب عمومًا كالجهات .

والثاني: ما كان منسوبًا كشرقي الدار .

والثالث: ما اشتق من الفعل . .

والرابع: المصدر الموضوع موضع الظرف نحو: هو قصدك، فهذا تصريح بأنه من قبيل المبهم

---

(١) البيت من الخفيف، لابن أبي ربيعة في ديوانه ٣٦٩، مع اختلاف في العجز: قاطعات ثنية من غزال .

(٢) البيت من الكامل، وهو لعامر بن طفيل في ديوانه ١٩ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لرجل من الجن في الدرر ٣/ ٨٧ .

(٤) الارتشاف ٢/ ٢٥٤ .

(٥) الارتشاف ٢/ ٢٥٤ .

(٦) الارتشاف ٢/ ٢٥٤ .

(٧) البيت من الطويل، وهو منسوب للأحوص في الكتاب ١/ ٢٠٦ .

الثاني: معنى قولهم: هو مني مقعد القابلة أي: من النفساء، ومعقد الإزار من المؤتزر، ومناط الثريا أي من الدبران، أومن المتناول، ومنزلة الشغاف من القلب، ومقعد رابئ الضرباء من الضرباء، ومن زجر الكلب من الزاجر، فجميع ذلك يتعلق فيه من الأولى بالظرف لتضمنه معنى الفعل، وهو الاستقرار؛ لأنه وقع خبرا، ومن الثانية تتعلق باسم المكان نفسه لاشتقاقه، فيه رائحة الفعل، وزعم ابن خروف[1] أن حرفي الجر يتعلقان بمحذوفين أي: قرب زيد مني منزلة الشغاف من القلب، وبعده مني بعد مزجر الكلب من الزاجر، وهذا، وإن كان المعنى عليه؛ فالإعراب لا يساعده إلا على لغة من رفع اسم المكان فحذف المصدر من الأول والثاني، وأقام المضاف إليه مقامه فرفع الأول بالابتداء، والثاني على الخبر.

فصل: من الظروف المكانية كثير التصرف كمكان لا بمعنى بدل ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال.

ش: معنى التصرف هنا كمعناه في ظرف الزمان، وظرف المكان بالنسبة إلى التصرف أربعة أقسام:

الأول: كثير التصرف، ومثله بمكان تقول: اجلس مكانك فيكون ظرفا ثم تقول: مكانك حسن فيكون مبتدأ، و احترز بقوله: "لا بمعنى بدل" من مكان بمعنى بدل فإنه عادم التصرف، وسنذكره في القسم الرابع، ويمين وشمال. قال العرب: منازلهم يمينا وشمالا وتقول: يمين الطريق أسهل، وشمالها أقرب، وذات اليمين وذات الشمال تقول: دارك ذات اليمين، ومنازلهم ذات الشمال، وقال تعالى: ﴿ **تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ** ﴾ [الكهف: ١٧] وتقول: جلس ذات اليمين وذات الشمال.

ص: ومتوسط التصرف كغير فوق وتحت من أسماء الجهات، وبين مجردًا.

ش: هذا هو القسم الثاني وتصرفه متوسط أي: بين الكثرة والقلة وهو كغير فوق وتحت من أسماء الجهات، وذلك: أمام وقدام ووراء وخلف و أسفل وأعلى واستعمال هذه أسماء يكون تارة بلا تجوز نحو: خلفك مجدب، ووراؤك أوسع، وتارة بتجوز نحو: زيد خلفك، إما على جعله زيدا مجازًا، وإما على إضمار أي مكان زيد، وزعم الجرمي أنه لا يجوز استعمال الجهات إلا ظرفًا ولا يقاس على استعمالها أسماء، ونقل عنه أنه لا يجوز استعمال خلف وأمام اسمين إلا في الشعر. هذا نص النقل عنه"والقياس التسوية بينهما، ومن سائر الجهات غير فوق وتحت، ومن متوسط التصرف بين مجردا أي: مجردا عن الظرفية كذا قيل، وفيه نظر؛ لأن غيره من الظروف إذا تصرف فيه تجرد عن الظرفية؛ فلا فائدة للاحتراز بقوله: مجردا عن الظرفية، ويحتمل أن يريد مجردا من التركيب احترازا من بين بين، فإنه عادم التصرف، وسيأتي في القسم الرابع، ومن تصرف بين قولهم: هو بعيد بين المنكبين نقي بين الحاجبين، و قرأه من أضاف "مودةُ بينكم"[2] قراءة من رفع: ﴿ **لقد تقطع بينُكم** ﴾

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٥٦.

(٢) وانظر: معجم القراءات ٥/ ٤٤.

[العنكبوت: ٢٥] [1] [الأنعام: ٩٤] ، وذكر المصنف[2] في الشرح أن بين قد تكون ظرف زمان قال: ومنه: حديث ساعة يوم الجمعة هي ما بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة[3] . انتهى وهو غريب .

ص: ونادر التصرف كحيث ووسط ودون لا بمعنى رديء.

ش : هذا هو القسم الثالث ، ومثال تجرد حيث عن الظرفية قول زهير:

فشـد ولم تفـزع بـيوت كـثيرة ::: لـدى حيـث ألقـت رحلها أم قشعم[4]

وقول الآخر:

فأصـبح في حيـث التقيـنا شـريدهم ::: طلـيق ومكـتوف الـيدين ومـزعف[5]

وأمـا جـرها بمـن فكـثير ، وسمع أيضا جرها بعلى ، قال سلام بن عمرو: على حيث هامكم ، وبالباء نحو قولـه:

كأن منا بحيث يعكى الإزار[6]

ولم يجئ ، فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ وأنشد المصنف[7]:

إن حيـث اسـتقر مـن أنـت راعيـ ::: ـه حمـى فـيه عـزة وأمـان[8]

فجعـل حيـث اسم إن وحمى خبرها ، ولا حجة فيه لاحتمال العكس ، وهو الصواب ، ووسط هـى ساكنة السين . قال المصنف[9]: وأما تجرده عن الظرفية فقليل لا يكاد يعرف ، ومنه قولـه يصف سحابا:

وسـطه كـاليراع أو سـرج المجـ ::: ـدل طـورا يخبو وطـورا يـنير[10]

فوسـطه مبـتدأ وخبره كاليراع ، ويروى . وسطه على الظرف خبرا مقدما والكاف مبتدأ ، وقال الفرزدق:

أتـته بمجلـوم كـأن جبيـنه ::: صـلاءة ورس وسـطها قـد تفلـق[11]

وجر بمن في قولـه:

مـن وسـط جمـع بـني قـريظة بعدما ::: هتفـت ربيعة يـا بـني جـواب[12]

واعـلم أن وسـط السـاكن السين ظرف لا يخرج عن الظرفية إلا في الشعر كما سبق ، والمتحرك

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٢/ ٢٩٦ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢ .
(٣) التاج الجامع للأصول ١/ ٢٩٠ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبى سلمى في خزانة الأدب ٣/ ١٣٥ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩ .
(٦) شطر بيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في لسان العرب (أزر) .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢ .
(٨) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٨٢ .
(٩) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٣ .
(١٠) البيت من الخفيف لعدى بن زيد في الدرر١/ ١٦٩ .
(١١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في لسان العرب (وسط) .
(١٢) البيت من الكامل ، وهو للقتال الكلابى في لسان العرب (وسط) .

السين اسم . قال في البسيط: جعلوا الساكن ظرفا والمتحرك اسم ظرف ، وفي شرح الصفار: العرب تقول: زيد وسط الدار فهذا بلا شك ظرف ، ويقولون: ضربت وسطه فهذا اسم مفعول به بمنزلة ضربت ظهره ، وإذا أتوا بـ"في" إنما يقولونه بالفتح فدل على أن الظرف إنما هو المنصوب ، وأن المجرور إنما هو اسم ، فوسط عندنا بمنزلة بين ، والوسط منصف الشيء فإذا قلت: حفرت في وسط الدار بئرا فمعناه: في منصفها ، وهو بمنزلة النقطة من الدائرة ، وتقول: جلست وسط الدار إذا جلست في ناحية منها لا في منصفها فهذا الفرق بينهما ، والكوفيون لا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين ألا ترى ثعلبًا قال: واحتجم وسط رأسه ، وهذا عندنا لا يجوز: لأن احتجم لا يتعدى ، وسيبويه يقول: ضربت وسطه ، و الكوفيون يقولون: هو ظرف بمنزلة وسط ، ولا فرق بينهما إلا أن وسط يقال في المفترق الأجزاء نحو: وسط القوم ، ووسط يقال فيما لا يتفرق أجزاؤه نحو: وسط الرأس . انتهى .

وقال ثعلب[1]: ما كان ينفصل قلت: من وسط نحو: وسط العقد ، ووسط القوم ، وما كان مصمتا: بلا أجزاء تتفرق ؛ قلت فيه: وسط نحو: احتجم وسط رأسك ، وصل وسط الصحن ، وقال الفراء: إذا أحسنت فيه بين كان ظرفًا نحو: قعدت وسط القوم ، وإن لم تحسن فـ"اسم" نحو: احتجم وسط رأسه ، وحكى عن الفراء[2] أيضًا أن المحرك والمسكن يكون اسمًا وظرفا ، وفرق بين ما تجوز فيه بين فسكنه ، وما لا تصلح فيه بين فحركه ، وجوز في كل واحد منهما الآخر ، وأما دون ؛ فلا تتصرف فيها بغير من وندر رفعها في قوله:

ألم تريا أني حميت حقيقتي ::: وباشرت حد الموت والموت دونها[3]

وظاهر كلام الأخفش يقتضي اطراد ذلك قال في قوله تعالى: ﴿ **وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ** ﴾ [الجن: ١١] أن دون مبتدأ ، وبنى لإضافته إلى مبني ، وغير الأخفش يقدره ما دون ذلك ، واحترز من دون بمعنى رديء فليس بحرف . حكى سيبويه[4]: هذا ثوب دون أي: رديء .

ص: وعادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدن، ومع وبين بين دون إضافة، وحوال وحول وحوالي وحولى وأحوال وهنا وأخواته، وبدل لا بمعنى بديل، وما رادفه من مكان.

ش: هذا هو القسم الرابع . وقال ابن الأنباري: قال بعض النحويين: يقال: فوقك رأسك وفوقك قلنسوتك ، وكذا تحتك رجلك ، وتحتك نعلك . انتهى . فأجاز الرفع فيما أخبر به عن الرأس والرجل ، دون ما فوق الرأس وتحت الرجل تفرق بينهما ، وهو مردود . نص الأخفش على أن العرب تقول: فوقك رأسك وتحتك رجلاك فينصبون ، وكثر جرهما بمن قال تعالى: ﴿ **تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ** ﴾ [الأعراف: ٤٣] وقال: ﴿ **فخر عليهم السقف من فوقهم** ﴾ [النحل: ٢٦] وشذ الجر بالباء في قوله:

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٥٩ .
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٥٩ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لموسى بن جابر في الدرر ١/ ١٨٢ .
(٤) الكتاب ١/ ٤١٠ .

كلفوني الذي أطيق فإني ::: لست رهنًا بفوق ما أستطيع[١]

وبعلى في قول أبي صخر الهذلي:

فأقسم بالله الذي اهتز عرشه ::: على فوق سبع لا أعلمه بطلاً[٢]

وعند لا تستعمل إلا مضافة منصوبة على الظرف، وتجر بمن، وكذلك لدن ومع، وسيأتي الكلام عليها، ومثال بين بين قول عبيد.

وبعض القوم يسقط بين بينا[٣]

أي: بين هؤلاء وبين هؤلاء فأزيلت الإضافة، وركب الاسمان تركيب خمسة عشر، واحترز بقوله: دون إضافة من أن يضاف إليها فيتعين حينئذ زوال الظرفية؛ ولذلك خطأ أبو الفتح من قال: همزة بين بين بالفتح. وقال: الصواب: همزة بين بين بالإضافة، ولو أضيف صدر بين إلى عجزها، جاز بقاء الظرفية كقولك. من أحكام الهمزة التسهيل بين بين، وزوالها بين بين أقيس من الإبدال، وقوله: "وحول . . . إلى آخرها" مثاله: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حولـه﴾ [البقرة: ١٧] وقال الراجز:

وأنا أمشي الدالي حوالكا[٤]

وحولي تثنية حول. قال:

يا أبلى ما ذأمه فتأبيه ::: ماء رواء ونصي حوليه[٥]

وحوالي تثنية حوال كقوله عليه السلام: «اللهم حوالينا ولا علينا» [٦] وأحوال جمع حول. قال:

ألست ترى السمار والناس أحوالي[٧]

ومعنى الجميع واحد، وليست التثنية هنا بشفع الواحد، وقوله: "وهنا وأخواته" تقدم ذكرها في باب اسم الإشارة، وقوله: وبدل مثاله: هذا بدل هذا تريد مكان هذا ولم يذكره الكوفيون، وإنما ذكره البصريون، واحترز بقوله: لا بمعنى بديل من نحو هذا بدل من هذا أي بديل فترفع، وقوله: وما رادفه من مكان مثاله: هذا مكان هذاك إذا أردت به بدل، فإن قلت: هذا مكانك فالحاصل أنه إذا استعمل كل منهما في موضعه، ولم يحمل على الآخر خرجا عن الظرفية، وجاز أن يرفعا، وإنما انتصب المكان والبدل، ولم يجز فيهما الاتساع حين أخرج كل واحد منهما عن موضعه فلزما ظرفي واحدة. هذا نص ابن خروف[٨].

ص: **فحيث مبنية على الضم وقد تفتح أو تكسر وقد تخلف ياءها واو.**

ش: علة بنائها تضمنها معنى الشرط إن كانت شرطية، وإن لم تكن شرطية فشبه الحرف إما في

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ١١٧.
(٢) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي في الدرر ١/ ١٧٨.
(٣) عجز بيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في الدرر ١/ ١٨٠.
(٤) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ١٧٦.
(٥) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٧٠.
(٦) رواه أحمد في مسنده ٣/ ١٠٤.
(٧) عجز بيت من الطويل، وصدره: فقالت سباك الله إنك فاضحي، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠٨.
(٨) المساعد ١/ ٥٢٨.

الافتقار، أو في الإبهام، وحركت لئلا يلتقي ساكنان فمن بناها على الضم فلشبهها بقبل وبعد؛ لأنها مضافة إلى جملة، والإضافة في الحقيقة إنما هي للمفرد، فكأنها في الحقيقة مقطوعة عن الإضافة، ومن فتح فللتخفيف، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين، والفتح لغة بني يربوع وطهية، وخلف ياءها واو فتقال: حوث، وزعم ابن سيده أن أصل حيث حوث.

ص: **وإعرابها لغة فقعسية.**

ش: يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب، وحكى ذلك الكسائي عن بني الحارث من أسد أيضًا.

ص: **وندرت إضافتها إلى مفرد، وعدم إضافتها لفظًا أندر.**

ش: هذا مذهب البصريين - أعني منع إضافتها إلى المفرد إلا فيما سمع كقوله:

أما ترى حيث سهيل طالعًا(١)

وكقوله:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ::: ببيض المواضي حيث لي العمائم(٢)

ومذهب الكسائي جواز إضافتها إلى المفرد قياسًا، ومثال عدم إضافتها لفظًا قول الشاعر:

إذا ريدة من حيث نفحت له ::: أتاه برياها خليل يواصله(٣)

أراد إذا ريدة نفحت له من حيث ما هبت فحذف هبت للعلم به، وجعل ما عوضًا كما جعل التنوين في حينئذ كذا قال المصنف(٤): وظاهر البيت أنه لا حجة له فيه لاحتمال أن تكون حيث مضافة إلى نفحت، وريدة فاعل بفعل مقدر يفسره المعنى، والتقدير: إذا نفحت ريدة وهذا التأويل أولى، وأيضًا فإن ما لم يأت عوضًا مما يضاف إليه في غير هذا فيحمل عليه.

ص: **وقد يراد بها الحين عند الأخفش.**

ش: استدل بقول طرفة.

للفتى عقل يعيش به ::: حيث تهدي ساقه قدمه(٥)

ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون في البيت ظرف مكان ألا ترى إضافتها إلى: تهدي ساقه قدمه كأنه قال: حيث مشى وتوجه.

ص: **وعند للحضور أو القرب حسًّا أو معنى، وربما فتحت عينها أو ضمت.**

ش: اجتمع الحضور المعنوى والحسي في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [النمل: ٤٠] و ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ﴾ [النمل: ٤٠] ومثال القرب الحسي ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٨٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٨٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبى حية النميرى في الدرر ١/ ١٨٠.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٣.

(٥) البيت من المديد، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٨٦.

الْمَـأْوَى ﴾ [النجم: ١٤، ١٥] ومثال القرب المعنوي ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾ [ص: ٤٧] ومنه قول الرجل: عندي مائة يريد أنه مالكها، ولو كان موضعها بعيدًا، وكسر عينها هو المشهور، ويجوز فتحها وضمها، وإنما لم تتصرف عند؛ لأنها أشد إبهامًا من الجهات الست ألا ترى أنها تصدق على الجهات الست.

ص: ولدن لأول غاية زمان أو مكان، وقلما تعدم من.

ش: لدن مبنية لشبهها بالحرف في لزومها استعمالاً واحدًا، وهو كونها مبتدأ غاية، وامتناع الإخبار عنها وبها، ولا تبنى على المبتدأ بخلاف عند ولدى، فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحدًا بل يكونان لابتداء الغاية، وغيرها، ويبنيان على المبتدأ، وفي البسيط: هي بمعنى عند لكونها أشد إبهامًا يدل على ذلك أنها لا تقع جوابًا عن أين كما تقع فيه عند؛ ولذلك بنيت بخلاف عند، وقيل: إن عند تكون لما هو حاصل، أو في تقدير الحاصل فتقول: هذا عندي، وإن لم يكن حاصلاً، ولا كذلك لديك إنما هي للحاصل المتصل، وقوله: وقل ما يعدم من قال تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ [مريم: ٥]، وهو كثير، ومجيئها بغير من نحو قولهم لدن غدوة، وما رأيته لدن شب.

ص: وقد يقال: لَدَنَ، وَلَدْنِ، وَلَدْنٍ، وَلَدُنَ، ولدُنَ، ولَدْ، ولُدْ، ولَدُ، وإعراب اللغة الأولى لغة قيس.

ش: قال في الشرح[١]: فمنها على غير اللغة القيسية تسع لغات: سكون النون مع ضم الدال وفتحها أو كسرها، وكسر النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها، وفتح النون مع سكون الدال وضم اللام، وحذف النون مع ضم الدال وفتح اللام وحذف النون مع سكون الدال، وفتح اللام أو ضمها، وفي بعض نسخ التسهيل: ولت بلام مفتوحة وتاء مكسورة، وينبغي أن يكشف عنها، وإعراب الأولى لغة قيسية شبهوها بعند وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم: ﴿ لينذر بأسًا شديدًا من لدُنه ﴾ [الكهف: ٢٠][٢] جر النون، وأشم الدال الضم، والأصل من لدنه بضم الدال، وحكى أبو حاتم: من لدنه بضم الدال وكسر النون.

ص: وتجبر المنقوصة مضافة إلى مضمر ويجر ما يليها بالإضافة لفظًا إن كان مفردًا، وتقديرًا إن كان جملة، وإن كان غدوة؛ نصب أيضًا وقد يرفع.

ش: قال سيبويه[٣]: أما لَدُ فهي لدن محذوفة كما حذفوا يكن. ألا ترى أنك إذا قلت: أضفته إلى ضمير؛ رددته إلى أصله تقول: من لدنه، ومن لدني. انتهى.

ولا يجوز: من لدك ولا من لده، وقوله: "ويجر ما يليها بالإضافة لفظًا إن كان مفردًا "نحو: لدن عشية، ولدن غدوة، أو تقديرًا إن كان جملة إما اسمية نحو قوله:

---

(١) ٢/ ٢٣٧.

(٢) وانظر: معجم القراءات ٣/ ٣٤٧.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٨٦.

وتذكر نعماه لدن أنت يافع(١)

وإما فعلية نحو قولـه:

صـــريع غـــوان راقهـــن ورقـــنه ::: لـــدن شـب حتى شاب سود الذوائب(٢)

وكـان القـياس ألا يضـاف إلى الجمـل ؛ لأنهـا ظرف غالب في المكان ، ولم يضف إلى الجمل من ظـروف المكـان إلا حيـث ولـدن ، وقـال ابـن الدهان: إلا حيث وحدها ، وقيل: لدن أيضًا ، وليس كذلك فأما قول الشاعر:

وإن لكـــيزًا لم يكـــن رب علـــة ::: لـــدن خرجـت حجـاجهم فـتفرقوا(٣)

فإن مراده مع خرجت دليل ظهورها في قولـه:

أراني لدن إن غاب رهطي(٤)

فأضـافه إلى المفـرد ، وقولــه: وإن كـان غـدوة نصـب أيضًـا ؛ فـيجوز فـيه الجـر عـلى الأصل والنصب . قال سيبويه(٥): ولا ينصب لدن غير غدوة ، فأما قولـه:

من لد شولاً فإلى إتلائها(٦)

فعـلى إضـمار كان الناقصة ، ووجهوا نصب غدوة بعد لدن بأنها شبهت نونها ، وإن كانت من سـنخ الكـلمة بالتـنوين فصارت تثبت تارة وتحذف أخرى ؛ فأشبهت ضاربًا ونحوه من اسم الفاعل ، ويضـعف هـذا التوجـيه أن يونـس حكى نصب غدوة بعد لدن محذوفة النون ، وقد قيل: إن النصب عـلى إضـمار كـان كما في قولـه من لد شولاً ، وقيل: نصب غدوة على التمييز ، وهو إعراب يعسر تعقله ، وروى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن على إضمار كان ، وقال ابن جنى: شبه بعضهم بالفاعل فرفع فقال: لدن غدوة كما يقول في اسم الفاعل: ضارب زيد ، وظاهر هذا أنها مرفوعة بـ"لدن" .

فرع: إذا عطفت على غدوة المنصوب نحو: لدن وغدوة وعشية ؛ فقد أجاز أبو الحسن الأخفش نصبه عـلى اللفـظ ، وجره ؛ لأن غدوة وإن لم يجز لفظًا ؛ فهي في موضع جر . قال المصنف في شرح الكافـية(٧): إن النصـب بعـيد من القياس ، وهذا الفرع من زوائد الكافية على التسهيل . قال الشيخ أثير الدين(٨): والذى أختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصب ، ولا يجوز الجر ؛ لأن غدوة عند من نصب ليس في موضع جر لا سيما على مذهب من نصب بكان مضمرة .

ص: وليست لدى بمعناها؛ بل بمعنى عند على الأصح.

ش : صرح سيبويه(٩) بأن لدى بمعنى عند ، وتقدمت مخالفتها للدن في أنها يخبر بها كعند ، وهذا

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ١١١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للقطامي في ديوانه ٤٤ .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أعثر عليه .

(٤) شطر بيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٣٧ .

(٥) الكتاب ١/ ٥١ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ١٥٩ ، ٢١٠ .

(٦) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ١٣٤ .

(٧) لم أقع على النص في شرح الكافية وهو في الارتشاف ٢/ ٢٦٧ .

(٨) الارتشاف ٢/ ٢٦٧ .

(٩) الكتاب ٤/ ٢٣٤ .

هو الصحيح لا قول من قال: إنها بمعنى لدن فإن لدن مخصوصة بما هو مبدأ غاية بخلاف لدى فإنه يراد بها ما يراد بعند كقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] فلدى وعند يصلحان في موضع لدن، ولدن لا تصلح في مواضعها إلا فيما هو مبدأ غاية.

ص: وتعامل ألفها معاملة ألف إلى وعلى فتسلم مع الظاهر، وتقلب ياء مع المضمر غالبًا.

ش: قال تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥] وقال: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] كما تقول: علينا وإلينا، وبعضهم لا يقلب مع المضمر بل يقر الألف معه كما يقرها مع المظهر، وكذلك إلى وعلى. قال الشاعر:

إلاكم يا خناعة لا إلانا ::: عز الناس الضراعة والهوانا
فلو برئت عقولكم بصرتم ::: فإن دواء دائكم لدانا
وذلكم إذا واثقتمونا ::: على قصر اعتمادكم علانا[١]

وإلى هذا أشار بقوله: غالبا.

ص: ومع للصحبة اللائقة بالمذكور.

ش: من الظروف العادمة التصرف مع، وهو اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على ما يليق بالمصاحب، ويدل على اسميته دخول من عليه في قولهم: ذهب من معه. حكاه سيبويه، ومنه قراءة بعض القراء: ﴿هذا ذكرٌ مِن معي وذكرٌ مِن قبلي﴾ [الأنبياء: ٢٤] [٢] وكان حقه أن يبنى لشبهه بالحرف في الجمود المحض والوضع الناقص؛ إذ هو على حرفين بلا ثالث محقق العود والمراد بالجمود المحض ملازمة وجه واحد من أوجه[٣] الاستعمال إلا أنه أعرب في أكثر اللغات لمشابهته عند في وقوعه خبرًا وصفة وحالاً وصلة ودالاً على حضور، وعلى قرب فالحضور كـ﴿نَجِّنِي وَمَنْ مَعِيَ﴾ [الشعراء: ١١٨] والقرب: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥] وقال الراجز:

إن مع اليوم أخاه غدوًا[٤]

وجميع هذا من كلامه في الشرح[٥].

ص: وتسكينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة واسميتها باقية على الأصح.

ش: روى ذلك عن ربيعة، وفي المحكم[٦]: ربيعة وغنم يسكنون مع قبل حركة فهؤلاء بنوها على السكون على ما كان هو الأصل كما سبق، السكون لغة فزعم أن السكون لا يكون إلا في اضطرار كقول الشاعر:

---

(١) الأبيات من الوافر، وهي بلا نسبة في الدرر ١/ ١٧١، ١٧٢.
(٢) وانظر معجم القراءات ٤/ ١٣١.
(٣) سقط من ر.
(٤) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الخزانة ٧/ ١٦٣.
(٥) ٢/ ٢٣٨، ٢٣٩.
(٦) المحكم (معع).

فريـــشي مـــنكم وهــــواي معكـــم ::: وإن كانـــت زيــــارتكم لمامـــا[١]

ومـن سـكنها قـبل متحـرك كـسرها قـبل سـاكن على أصل التقاء الساكنين نحو: مع ابنك ومع الـرجل، وقولـه: واسميتها باقية على الأصح" يعني حين تسكن؛ لأن معناها محركة ومسكنة واحد، وزعـم أبـو جعفـر النحاس[٢] أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة، وليس بصحيح؛ بل الصحيح أنها حينئذ باقية على اسميتها كما ذكر المصنف، وكلام سيبويه مشعر بذلك.

ص: وتفرد فتساوى جميعًا معنى وفتى لفظًا لا معنى وفاقًا ليونس والأخفش وغير حاليتها حينئذ قليل.

ش: أي تفـرد عـن الإضـافة، وبـذلك تفـوق عـند؛ لأنه تمكن ما، وإذا أفردت نونت، وتساوى حينـئذ جميعًا في المعنى نحو: جاء الزيدان معًا، وجاء الزيدون معًا، كذا قال المصنف[٣]، وفرق أحمد بن يحيـي[٤] بيـنهما فقـال: إذا قلـت: قـام زيـد وعمـرو جميعًا؛ احتمل أن يكون القيام في وقتين وفي وقت واحـد. فـإذا قلت؛ قام زيد وعمرو معًا؛ فلا يكون إلا في وقت واحد، وقولـه: "وفتى لفظًا" وتساوى لفظًـا لا معنـى، ومعنـى مساواتها لفتى أن معًا مقصور كفتى؛ لأنه حين أفرد؛ ردت إليه لامه؛ ففتحة العـين كفـتحة التاء ليست للإعراب، وهذا مذهب يونس والأخفش، وذهب الخليل وسيبويه[٥] إلى أن الكلمـة ثنائـية اللفـظ حـال الإفـراد، وحـال الإضـافة، وفتحها فتحة إعراب كالفتحة في رأيت زيدا، واختـار المـصنف مذهب يونس والأخفش. قال[٦]: وهو الصحيح لقولهم: الزيدان معًا، والزيدون معًا فـيوقعون معًـا في موضـع رفـع كمـا توقـع الأسمـاء المقصورة نحو: فتى وهم عدا، ولو كان باقيا على النقص؛ لقيل: الزيدان معُ كما يقال: هم يد واحدة على من سواهم، وهم جميع، وأنشدوا:

أفيقوا بني حرب وأهواؤنا معا[٧]

وقال آخر:

حنــنت إلى ريـــا ونفـــسك باعـــدت ::: مـــزارك مـــن ريـــا وشـــعبا كمـــا معا[٨]

واسـتدل لقـول سـيبويه والخلـيل بـأن الأصـل في المحـذوف الـلام ألا يـرد في الإفـراد، ولا في الإضـافة. كـيد، وقـد رد بعـضه في حال الإضافة نحو: أب وأخ على خلاف فيه، وأما عكس هذا؛ فـلا يـوجد سوى معا، وهو موضع الخلاف فوجب حمله باب يد، وأجاب في الشرح[٩] بأن مقتضى الدليل الرد في الإفراد، وباب أب فيه شذوذ وما ذكره من أنه يلزم الرفع في نحو: الزيدون مع "فخطأ" فـاحش؛ لأن مـع قـد تقـرر أنهـا ظرف لا يتصرف، فقولهم: الزيدون معا هو منصوب على الظرف

---

(١) البيت من الوافر، وهو منسوب للراعي في الكتاب ٢/ ٤٥.
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٦٧.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩.
(٤) المساعد ١/ ٥٣٦.
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٦٧.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩.
(٧) صـدر بـيت مـن الطـويل، وعجـزه: وأرحامـنا موصـولة لم تقـضب، وهـو منـسوب للأحـوص، وللجـندل بـن عمـرو في الدرر ١/ ١٨٦.
(٨) البيت من الطويل، وهو للصمة القشيري في الحماسة البصرية ٢/ ١٣٨.
(٩) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٠.

الواقع خبرا كما تقول: الزيدون عندك . انتهى مختصرا .

و قولـه: " حاليتها حينئذ قليل" يعنى أن الأكثر فيها أن تكون منصوبة على الحال ، وأما استعمالها في موضع رفع خبرا كالبيتين السابقين فقليل . وقال بعضهم في نحو: وأهواؤنا معًا: أنه حال ، والخبر محذوف وهو العامل في الحال والتقدير: وأهواؤنا كائنةٌ معًا ، وهذا باطل بالإجماع على بطلان نظيره لو قلت: زيد قائما تريد: كائن قائما ؛ لم يجز . قاله المصنف[1] .

ص: ويتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به مجازا، ويجوز حينئذ إضماره غير مقرون بفي والإضافة والإسناد إليه.

ش: الظرف يتناول الزماني والمكاني ، واحترز من غير المتصرف ؛ فإنه لا يجوز فيه التوسع ؛ لأن التوسع منافٍ لعدم التصرف ، وقوله: فيجعل مفعولا به مجازًا تقول: سرت اليوم تنصبه على التوسع مفعولا به وفي البسيط: التوسع في ظرف المكان لا يطرد بخلاف الزمان ، وظاهر كلام المصنف اطراده فيهما بشرط التصرف ، وقوله: ويسوغ حينئذ أي حين التوسع إضماره غير مقرون بفي كقوله:

ويوما شهدناه سليما وعامرا[2]

لأنه لم يُقصد الظرفية ، وإنما جعل مفعولا به توسعا ، ومثال ذلك في ظرف المكان:

ومشرب أشربه رسيل ::: لا أجن الطعم ولا وبيل[3]

والمشرب اسم لمكان الشرب ، فلو قصدت الظرفية ؛ لم يجز إضماره إلا مقرونا بفي ؛ وذلك لأن أصل الظرف أن يتعدى إليه الفعل بفي ، والإضمار كثيرًا ما يرد الأشياء إلى أصولها ، وعلم من هذا أن ضمير الزمان والمكان لا ينتصب على الظرفية ، ولذلك لا يقع خبرا للمبتدأ منصوبا في كلام العرب تقول: يوم الجمعة سفري ، ولا تقول: إن سفري إياه وقوله: " والإضافة" مثاله: ﴿ **بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ** ﴾ [سبأ: ٣٣] على تقدير كونه فاعلا ، و ﴿ **تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ** ﴾ [البقرة: ٢٢٦] على تقدير كونه مفعولاً ، ومثل ذلك: يا سارق الليلة أهل الدار ، ويا مسروق الليلة أهل الدار ذكرهما سيبويه ، فالإضافة إليه إما على طريق الفاعلية ، وإما على طريق المفعولية . مثاله في - ظرف المكان: ويا سائر الميل ، ونحوه ، قال الفارسي[4]: إذا أضيف إلى شيء فيه ؛ فقلت: ياسائر اليوم ؛ لم يكن إلا اسما ، وخرج عن أن يكون ظرفًا ؛ لأنها إذا كانت ظروفًا ؛ كانت في معها مقدرة ، وإرادة ذلك تمنع الإضافة . قال ابن عصفور[5]: هذا الذي استدل به الفارسي هو الذي عول عليه أكثر النحويين ، وهو عندي ضعيف ؛ لأن العرب تفصل بين المضاف ، والمضاف إليه بحرف الجر ملفوظًا به نحو: لا أبا لك ، ولم يعتدوا به فاصلا ؛ فأحرى ألا يعتدوا به فاصلاً ، وهو مقدر ، وإلى ذلك ذهب أبو موسى الجزولي فإنه أجاز الإضافة مع بقاء الظرفية . قال: وهو الصحيح عندي: أنه لا يضاف إليه إلا بعد الامتناع لكن لعلة فيه غير ما ذكره أبو علي ، وهو أن الظرف إذا دخله الخافض خرج عن

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٠ .

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: قليلاً سوى الطعن النهال نوافله ، وهو لرجل من بنى عامر في الدرر ١/ ١٧٢ .

(٣) الرجز لأحيحة بن الجلاح في المقاصد النحوية ٤/ ٣٦ .

(٤) الهمع ٢/ ١٢٤ .

(٥) الارتشاف ٢/ ٢٧٢ .

الظرفية ألا ترى أن وسطا إذا دخل عليها الخافض ، صارت أسماء بدليل التزامهم فتح سينها ، وقوله: " والإسناد إليه" يعني باق منه مقام فاعل الحدث الواقع فيه ، أو قام مفعول الحدث ، فالأول كقوله: "في يوم عاصف" وقول الشاعر:

أقول للحيان وقد صفرت لهم ::: وطابي ويومي ضيق الحجر معور[1]

والثاني كقولهم: ولد له ستون عامًا ، وسير عليه فرسخان ، واعلم أن الامتناع على وجهين:

أحدهما: أن يكون على حذف المضاف ، فإذا قلت: صيد عليه يومان ، فأردت وحش يومين ؛ جاز بلا خلاف .

والآخر: أن تجعل اليومين مصيدين مجازًا ، وذهب ابن كيسان على أن الاتساع على الوجه الثاني يقتضي حصر الفعل في الظرف ، فإذا قلت: يوم الجمعة صمته في غيره ، وكذلك قال في ظرف المكان .

ص: ويمنع من هذا التوسع على الأصح تعدى الفعل إلى ثلاثة.

ش : في التوسع المذكور ثلاثة مذاهب: **أحدها**: أنه يجوز في اللازم والمتعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى اثنين ، ولا يجوز في المتعدى إلى ثلاثة ؛ لأنه يستلزم مشبها دون مشبه ؛ إذ ليس فعل يتعدى إلى أربعة ، وهذا اختيار المصنف ، ونسب إلى المبرد ، وقال ابن عصفور: هو قول أكثر النحاة . **الثاني**: جواز ذلك مطلقًا ؛ لأن تعدى الفعل إلى الظرف اتساعًا غير معتد به ، ولولا أنه لا يعتد به ، لم يجز في قام ونحوه ، مما لا يقتضى مفعولاً ، وهذا ظاهر كلام سيبوبه ، وصرح ابن خروف بأنه مذهب سيبوبه قال: لأنه مجاز ولا معنى لمراعاة التعدي وغير التعدي فيه . قيل: وهذا مذهب الجمهور . **الثالث**: جواز ذلك في اللازم والمتعدى إلى واحد ، ومنعه في المتعدى إلى اثنين ، وإلى ثلاثة ؛ لأنه لا يوجد متعد إلى أربعة كما سبق ، وإلى ثلاثة بطريق الأصالة ؛ لأن باب أعلم وأرى متعد بالنقل فهو فرع ، ولا يحمل عليه ، قال ابن عصفور: وهذا هو الصحيح قياسا وسماعا أما القياس ؛ فلأنه لما كان الظرف المتسع فيه مشبها بالمفعول به ، وجب أن يكون العامل مشبها بالعامل في المفعول به ، وأما السماع: فإنه قد سمع الاتساع فيما لا يتعدى نحو: يوم الجمعة صمته ، وفيما يتعدى إلى واحد نحوه:

ويوما شهدناه سليما وعامرا[2]

ولا يحفظ فيما عدا ذلك . انتهى .

فرع: هل يتوسع في الظرف مع كان وأخواتها؟ ينبني على الخلاف في عمل كان في الظرف ، فإن قلنا: لا يعمل فيه فظاهر ، وإن قلنا: يعمل فيه ؛ فقال ابن عصفور: يجوز معها الاتساع ، والذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز ، ولو كان العامل في الظرف حرفا ، أو اسما جامدا بما فيهما من معنى الفعل ؛ لم يجز الاتساع ، والله سبحانه أعلم .

* * *

(١) البيت من الطويل ، وهو لتأبط شرًا في خزانة الأدب ٧/ ٣٦٢ .

(٢) سبق تخريجه

باب: المفعول معه

ص: وهو الاسم التالي واوا تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع، وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة.

ش: التالي واوا: جنس يشمل واو العطف في نحو: مزجت عسلاً وماءً، وباقي الحد كالفصل يخرج به المعطوف بعد ما يفهم منه المصاحبة نحو: مزجت عسلا وماءً، بخلاف: سرت والنيل، فإن المصاحبة لم تفهم إلا من مصاحبة الواو، ونبه بقوله: في اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة على أن الواو معدية ما قبلها من العوامل إليه فعلا كان نحو: سار زيد والنيل، أو عاملا عمله نحو: عرفت استواء الماء والخشبة، ولست زائلا وزيدا حتى يفعل وسيبويه[1] يسميه مفعولا معه، ومفعولا به.

ص: وانتصابه بما عمل في السابق من فعل أو عامل عمله لا بمضمر بعد الواو خلافًا للزجاج، ولا بها خلافا للجرجاني ولا بالخلاف خلافًا للكوفيين.

ش: اختلف في ناصب المفعول معه على ثلاثة أقوال:

أحدها - وهو الصحيح: أن الناصب له هو ما عمل في السابق من فعل لازم ومتعد واسم بمعناه، ومذهب سيبويه[2] أنه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه والظرف المخبر به، والجار والمجرور واسم الإشارة؛ ولهذا لم ينصب بلك في قوله: هذا لك وأباك ولا بحسبك في حسبك وزيدًا درهم، وأجاز أبو علي في قول الشاعر:

هذا ردائي مطويًا وسربالاً [3]

أن يكون العامل فيه هذا، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه؛ بل العامل فيه مطويًا، وزعم قومه أنه لا يكون إلا مع الفعل اللازم فلا يقال: ضربيك وزيدًا على أنه مفعول معه، وفي كونه بعد كان الناقصة خلاف، وإلى منعه ذهب الشلوبين، وذهب الجمهور إلى جوازه كقوله:

فكان وإياها كحران لم يفق ::: عن الماء إذا لاقاه حتى تقددا[4]

الثاني: أنه منصوب بمضمر بعد الواو، وهو مذهب الزجاج، فإذا قلت: وما صنعت وأباك، فالتقدير عنده: لابست أباك، وإنما لم يجز عمل السابق فيه لفصل الواو، وأبطل بأوجه:

أحدها: أنه أحاله لباب المفعول معه، إذ يصير على تقديره مفعولاً به. **الثاني**: أن توسط الواو في العطف لا تمنع عمل العامل؛ فكذلك في هذا. **الثالث**: أن الفعل طالب له على معنى يقتضي توسيط حرف بينهما فهو العامل. **الرابع**: أنه لو كان كما قال؛ لم يحتج إلى الواو مع إضمار الفعل كما لا يحتاج إليها مع الإظهار نحو؛ ما شأنك تلابس زيدًا. **الخامس**: أنه إما أن تقصد تشريك صنعت ولالبست في استفهام، ولا يصح؛ لأن شرط عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام جواز الاستغناء بالثاني عن الأول، ولا معنى لقول القائل: ما لابست أباك، وأما ألا تقصد

---

(١) الكتاب ١/ ٢٩٧.

(٢) الكتاب ١/ ٣١٠، ٣١١.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره: لا تحسبنك أثوابي فقد جمعت، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل، أنشده أبو علي.

(٤) البيت من الطويل، وهو لكعب بن جعيل في الكتاب ١/ ١٥٠.

التشريك فلا يصح ؛ إذ لا تعطف جملة خبرية على استفهامية مع استقلال كل منهما ، فإنه لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال كالمثال أولى . انتهى مختصرًا من الشرح[(١)] .

وقيل: وهذا مخالف لمذهب سيبويه فإنه أجاز التخالف في تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام فأجاز: هذا زيد ومن عمرو . **الثالث**: أنه منصوب بالواو نفسها ، وهو مذهب الجرجاني ، وشبهته أنها مختصة بالاسم ، ورد بأوجه: **أحدها**: أنها لو كانت ناصبة لاتصل بها الضمير كغيرها من الحروف الناصبة كـ"إن وأخواتها" . **الثاني**: أنها لو كانت ناصبة ؛ لم يشترط في وجود النصب تقدم فعل أو ما جرى مجراه . **الثالث**: أنه حكم بما لا نظير له ؛ لأنه ما من حرف ينصب إلا وهو مشبه بالفعل أو بما شبه بالفعل .

المذهب الرابع: أنه منصوب بالخلاف ، ونسبه المصنف للكوفيين ، وليس مذهبًا لجميعهم ، ورد بأن الخلاف معنى ، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة ، وبأن الخلاف لو كان ناصبًا ؛ لقيل: ما قام زيد ولكن عمرًا . ويقوم زيدا لا عمرًا ، ولا يقال ؛ بل العرب ترفع المسألتين .

المذهب الخامس: وهو مذهب الأخفش[(٢)] قيل: ومعظم الكوفيين أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظروف ، وذلك أن الواو في نحو ؛ جاء البرد والطيالسة إنما هي واقعة موقع مع ، وكأنك قلت: جاء البرد مع الطيالسة ، فلما حذفت مع وقد كانت منتصبة على الظرف ؛ ثم أقيمت الواو مقامها ؛ انتصبت الطيالسة بعدها على معنى انتصاب مع الواقعة الواو موقعها ؛ إذ لا يصح انتصاب الحرف كما أنه في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ارتفع الاسم الريف إذ لا يمكن أن يظهر الرفع في إلا النائبة عن غير ، ولم يذكر المصنف هذا المذهب .

ص: وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصح عطفه خلافًا لابن جني.

ش : زعم أن العرب لا تستعمل واوًا إلا في موضع يصلح أن تكون فيه عاطفة ، ونقله غير المصنف ، عن الأخفش والسيرافي والفارسي والشلوبين وابن عصفور وابن الصائغ[(٣)] ، وقد ذكر الإجماع على ذلك أبو الحسن ابن الباذش[(٤)] فلا يجوز عندهم: جلست والسارية ، ولا ضحكت وطلوع الشمس ؛ لأنه لا يصح فيه العطف ، وذكر المصنف[(٥)] أن ابن خروف أنكر ذلك أعنى: قول ابن جني . قال: وهو بالإنكار حقيق ، فإن العرب استعملت الواو بمعنى مع في مواضع لا يصلح فيها العطف ، وهي ضربان:

أحدهما: ترك فيه العطف لفظًا ومعنى .

والثاني: استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ كاستعمال النعت على الجوار ، فمن الأول قولهم: استوى الماء والخشبة ، وما زلت أسير والنيل ، ومنه: فكان وإياها كحران يصف رجلاً مات معانق

---

(١) ٢/ ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٢) الهمع ٢/ ١٧٨ .

(٣) الارتشاف ٢/ ٢٨٦ .

(٤) الارتشاف ٢/ ٢٨٦ .

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠ ، ٢٥١ .

امرأة لقيها بعد فراق ، ومن الثاني قولهم: أنت أعلم ومالك أي: مع مالك كيف تدبره ، ومالك معطوف في اللفظ ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ؛ لأن المال لا يخبر عنه بأعلم ، وشرط المصنف[1] المبتدأ المضمر خبره أن يكون الخبر المضمر مثل خبر المعطوف عليه ، وقد تؤولت هذه المثل التي ذكر المصنف على ما يسوغ العطف فيها ، والتأويل في بعضها بعيدا جدًا ، فإما استوى الماء والخشبة ، فقيل: لا يمنع العطف فيه ، وإن لم يجز: استوى الخشبة كما يجوز: اختصم زيد وعمرو ، وإن لم يجز: اختصم عمرو . قالوا: وغلط الزجاجي في زعمه أن الخشبة لا يجوز فيها إلا النصب ، وأما ما زلت أسير والنيل ؛ فلا يبعد أن ينسب إلى النيل السير لامتداده ، وأنه لا يفارقك جزء منه ، وأما: فكان وإياها كحران ؛ فالتقدير: كحران والماء ؛ لأنه شبه اثنين ، وعلى هذا يصح العطف ، وأما أنت أعلم ومالك ؛ فلما كان النظر في المال يلزم منه في الأكثر مجيء المال على اختيار الناظر فيه ، صار مواتيًا له ؛ فنسب إليه العلم مجازًا .

ص: ولا يقدم المفعول معه إلا على عامل المصاحب باتفاق ولا عليه خلافًا لابن جني.

ش : العلة في منع تقديمه على العامل أن الواو شبيهة بواو العطف . هذا معنى ما ذكره المصنف[2] ، وقيل: المانع أنها واو عطف في الأصل ، ونسب إلى الجمهور ، وقوله: "ولا عليه خلافًا لابن جني" أجاز استوى والخشبة المأولة شبهتان: إحداهما: أن ذلك قد جاز في العاطفة فليجز فيها ؛ لأنها محمولة عليها . الثانية: أن ذلك قد ورد في كلامهم قال:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ::: ولا ألقبه والسوأة اللقبا[3]

وقال:

جمعت وفحشا غيبة وغنيمة[4]

ولا حجة في الشبهتين . أما الأولى: فلأن واو العطف أقوى وأوسع مجالاً فجعلت لها مزية بتجويز التقديم ، وأما السماع فقوله: والسوأة من باب:

وزججن الحواجب والعيونا[5]

أي: وأسوة السوأة ، وقوله: فحشًا من باب العطف وبه وجهه أكثر النحويين . هذا تلخيص ما ذكر المصنف .

ص: ويجب العطف في: أنت ورأيك، وأنت أعلم ومالك.

ش : مسائل هذا الباب أربعة أقسام:

الأول: يجب فيه العطف .

والثاني: يجب فيه النصب . **والثالث:** يرجح فيه العطف .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٥١ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٢ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو منسوب لبعض الفزاريين في شواهد العينى ٣/ ٨٩ .
(٤) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: خصالا ثلاثًا ليس عنها بمرعوى ، وهو ليزيد بن أبى الحكم الثقفى في الدرر ١/ ١٩٠ .
(٥) عجز بيت من الوافر ، وصدره: إذا ما الغانيات برزن يومًا ، وهو للراعى النميرى في الدرر ١/ ١٩١ .

والرابع: يرجح فيه النصب، وسيأتي بيان هذه الأقسام حيث يذكرها المصنف، والكلام الآن على الأول، وهو الذي يجب فيه العطف، ولا يجوز النصب، وذلك في موضعين:

أحدهما: ألا يتقدم إلا مفرد نحو: أنت ورأيك.

والثاني: أن تتقدم جملة غير متضمنة معنى فعل نحو: أنت أعلم ومالك، وعبر المصنف عن هذين بأن تكون الواو بمعنى مع بعد ذي خبر لم يذكر أو ذكر وهو أفعل تفضيل، وعلل لزوم العطف بعدم فعل، وما يعمل عملهن قال: والمراد بعمله أن يكون من جنس ما ينصب مفعولاً به. قال: ولا خلاف في وجوب الرفع فيما أشبه الخلافين المذكورين. انتهى.

أما أنت ورأيك ففيه خلاف؛ لأن الصيمري[1] أجاز نصب المفعول معه عن تمام الاسم فأجاز: كل رجل وضيعته، وحكى المصنف[2] أن بعضهم أجاز ذلك على تأويل: إن ما قبل الواو جملة حذف ثاني جزأيها، والتقدير: كل رجل كائن وضيعته قال: فقد ادعى ما لم يقله عربي فلا التفات إليه، ولا تفريع عليه. قيل: فتكون المذاهب في المسألة ثلاثة، وأما أنت أعلم ومالك؛ فقيل: ومالك معطوف على أنت، ونسب العلم للمال على سبيل المجاز، وقال ابن طاهر[3]: هو معطوف على أعلم؛ لأن الأصل: بمالك، فوضعت الواو موضع الباب فعطفت على ما قبلها، وقيل: مالك مبتدأ مقدر والتقدير: أنت أعلم ومالك، وتكون الواو سدت مسد الخبر.

ص: **والنصب عند الأكثر في: مالك وزيدًا، وشأنك وعمرًا، والنصب في هذين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار، أو بمصدر لابس منويًا بعد الواو خلافًا للسيرافي ولابن خروف.**

ش: هذه من مسائل القسم الثاني: يجب فيها النصب. قال في الشرح[4]: أشرت بذلك إلى كل جملة آخرها واو المصاحبة، وتاليها وأولها ما المستفهم بها على سبيل الإنكار قبل ضمير مجرور باللام، أو الشأن أو ما يؤدي ما يؤديانه. قال: ونسبت وجوب النصب إلى الأكثر؛ لأن ابن خروف حكى عن الكسائي أنه قال: إذا أوقعت ما بال وشأن على اسم مضمر ثم عطفت عليه باسم ظاهر؛ كان الوجه في المخفوض النصب، والخفض جائز. فصرح الكسائي بجواز الجر. قال: وبه أقول لا على العطف؛ بل على حذف ما يجر به الضمير لدلالة الثاني عليه، وقوله: "والنصب في هذين ونحوهما" الإشارة إلى: مالك وزيدًا، وما شأنك وعمرًا ولسيبويه في هذين ونحوهما مذهبان:

أحدهما: أن تقدر كان بعد ما فيكون المنصوب مفعولاً معه، والتقدير: ما كان لك، وما كان شأنك.

والثاني: أن يقدر بعد الواو مصدر منون أو مضاف إلى ضمير أي: ما شأنك، وملابسة زيدًا، أو ملابستك زيدًا. هكذا قدره سيبويه[5].

وهذا التقدير يخرجه عن أن يكون مفعولاً معه، وتعين أن يكون مفعولاً به، واختلف في تقدير سيبويه هذا، هل هو تقدير إعراب أو تفسير معنى فذهب الشلوبين إلى أنه تقدير إعراب، وحمله

---

(١) التبصرة ١/ ٢٥٧.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٤.
(٣) الارتشاف ٢/ ٣٨٧.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٧.
(٥) الكتاب ١/ ٣٠٠ وما بعدها.

على ظاهره ، واعتذر عن إعمال المصدر مضمرًا بأنه هنا في قوة الملفوظ به ؛ لوضوح الدلالة عليه ، وذهب السيرافي وابن طاهر وابن خروف[١] إلى أنه منصوب بلابس منويًا بعد الواو ، وحملوا كلام سيبويه على أنه تفسير معنى لا تقدير إعراب ؛ لأن حذف المصدر ، وإبقاء معموله لا يجوز ؛ لأنه موصول ، ولا يجوز حذف الموصول ، وقد منع ذلك سيبويه ، في قوله: إلا الفرقدان في باب الاستثناء . قال المصنف[٢]: والشواهد على إضمار المصدر وإبقاء ما يتعلق به كثرة صحيحة ، وأمعن في الاستدلال على إضمار المصدر ، وحكى عن الشلوبين أنه رجع عن حمل كلام سيبويه على ظاهره . قال ابن الصائغ[٣]: آخر ما أخذت عن الأستاذ أبي على: أن الاسم هنا منصوب على أنه مفعول معه ، وأن تقدير كلام سيبويه معنوي لا إعرابي ؛ بل تقدير الإعراب: مالك وتلتبس زيدًا . قال: ويدل على أنه عند سيبويه . كذا ذكر هذه المسألة في باب المفعول معه . انتهى .

وعلى تقدير المصدر وتقدير الفعل بعد الواو فهو مفعول به لا مفعول معه .

ص: فإن كان المجرور ظاهرًا؛ رجح العطف، وربما نصب بفعل مقدر بعد ما أو كيف، أو زمن مضاف، أو قبل خبر ظاهر في نحو: ما أنت والسير، وكيف أنت وقصعة، وأزمان قومي والجماعة، وأنا وإياه في لحاف.

ش: هذه من مسائل القسم الثالث يترجح فيها العطف ويجوز النصب ؛ لأن المعطوف عليه ظاهر لا يتعذر العطف عليه نحو: ما شأن عبد الله وزيد ؛ فالأحسن خفض زيد بالعطف ، وقوله: "وربما نصب" أشار إلى قلته ، وقد منع من ذلك بعض المتأخرين وقوفًا مع ظاهر سيبوية ، فإذا أظهر الاسم ؛ فقال: ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه ؛ فليس إلا الجر وهو ذهول عن آخر كلامه ، فإنه قال بعد هذا ؛ ومن قال: ما أنت وزيدًا ؛ قال: ما شأن عبد الله وزيدًا ؛ فعلم أن مذهبه جواز النصب لكنه غير المختار ، وذكر المصنف أربعة مسائل ثم ذكر أمثلتها على الترتيب:

الأولى : بعد ما الاستفهامية نحو: ما أنت والسير ، وهذا أول بيت أنشده سيبويه[٤] وهو:

ما أنت والسير في متلف ::: يبرح بالذكر الضابط[٥]

والثانية: بعد كيف كقول العرب: كيف أنت وقصعة من ثريد ، فالرفع في هذين المسألتين هو الكثير ، والنصب قليل ، وتقدير الفعل على النصب ؛ كيف تكون وقصعة ، وما كنت وزيدًا ، هكذا قدره سيبويه بالمضارع مع كيف ، وبالماضي مع ما ، واختلف في تقدير ذلك: هل هو مقصود سيبويه أم لا؟ فزعم السيرافي أنه غير مقصود ، ولو عكس لجاز ، وزعم ابن ولاد أنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه . قال: وذلك أن ما دخلها معنى التحقير والإنكار ، وليست سؤالاً عن مسألة مجهولة ولا ينكر إلا ما ثبت واستقر ، ولو كانت هنا لمجرد الاستفهام ؛ لجاز فيها الماضي والمضارع ، وزعم ابن

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٨٨ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٧ .
(٣) الهمع ٢/ ١٨٠ .
(٤) الكتاب ١/ ٣٠٣ .
(٥) البيت من المتقارب ، وهو لأسامة بن الحارث الهذلي في الكتاب ١/ ١٥٣ .

عصفور[1] أن هذا مما فيه النصب على المعية فقال: ولا يجوز التشريك ؛ لأنه يلتبس بالسؤال عن حال كل واحد منهما على الانفراد ، وهو مخالف لكلام سيبويه ، واختلف في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره على أنها التامة ، وهو اختيار الشلوبين وأبي عمرو بن بقى[2] ، وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال ، وأما ما ؛ فلا تكون حالاً ، وزعم بعضهم أنها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال ، والصحيح أن كان ناقصة ، وكيف في موضع الخبر وكذلك ما ، والتقدير: على أيّ حال تكون مع قصعة ، وأيّ شيء يكون مع زيد ، وإلى كونها ناقصة ذهب ابن خروف ، والمسألة الثالثة قوله: أزمان قومي والجماعة وهو أول بيت أنشده . سيبويه[3] للراعي وهو:

أزمان قومي والجماعة كالذي ::: منع الرحالة أن تميل مميلا[4]

ولعل ذلك وقع في نسخة . قال سيبويه[5]: كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة فحمله على كان ؛ لأنها تقع في هذا الموضع كثيرًا ، ولا ينقص من أراد من المعنى . انتهى . فجعل الجماعة مفعولاً معه بفعل محذوف ، واختلف في كان المقدرة هنا أيضًا فقيل: تامة ، وقيل: ناقصة وعلى هذا خبرها كالذي ، وقيل: خبرها هو المفعول معه على مذهب ابن خروف في: أنك وخيرًا .

المسألة الرابعة: قوله: "قبل خبر ظاهر" ومثله بما جاء في الحديث من قول عائشة رضي الله عنها: كان النبي ﷺ "ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في لحاف"[6] قال المصنف[7]: كأنها قالت: وكنت وإياه في لحاف ، أو: وأنا كائنة وإياه في لحاف . انتهى .

وعلى تقدير: كنت وإياه لا يكون أنا مبتدأ ؛ بل اسم كان المقدرة ، وفي لحاف خبرها ، وأجاز في الشرح[8] وجهًا آخر: أن يكون وإياه في موضع رفع عطفًا على أنا على سبيل النيابة عن ضمير الرفع كما ناب عن ضمير الجر في نحو: مررت بإياك . انتهى .

ص: ويترجح العطف إن كان العطف بلا تكلف ولا مانع ولا موهن.

ش: هذا هو القسم الثالث . وقد تقدم بعض مسائله ، وأشار بقوله: بلا تكلف إلى نحو قوله:

فكونوا أنتم وبني أبيكم ::: مكان الكليتين من الطحال[9]

فالعطف حسن من جهة اللفظ ، وفيه تكلف من جهة المعنى ؛ لأن المراد: كونوا كبني أبيكم ، والمخاطبون هم المأمورون ، فإذا عطف ؛ كان التقدير: كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود ، وكذا قول الآخر:

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٨٨ .
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٨٨ ، ٢٨٩ .
(٣) الكتاب ١/ ٣٠٥ .
(٤) البيت من الكامل ، وهو للراعى النميرى في المساعد ١/ ٥٤٣ .
(٥) الكتاب ١/ ٣٠٥ .
(٦) رواه أحمد في مسنده ٦/ ٣٢٣ .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٩ ، ٢٦٠ .
(٨) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٠ .
(٩) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٩٠ .

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ ::: فدعه وواكل أمره والليالـيا[1]

معناه: وواكل أمره لليالي، وتقدير العطف فيه تكلف بين، ومن ذلك قولهم: لو تركت الناقة وفصيلها لرضاعها لرضعها، وهذا تكلف وتكثير عبارة بخلاف أن يقال: لو تركت الناقة مع فصيلها أو لفصيلها، وأشار بقوله: "لا مانع" إلى نحو: لا تنه عن القبيح وإتيانه أي: مع إتيانه، فالعطف هنا ممتنع، وكذلك في: استوى الماء والخشبة، وما زلت أسير والنيل هكذا قال المصنف. وتقدم مذهب من يرى أن هذه الواو لا تقع إلا في مكان يصح فيه العطف حقيقة أو مجازًا، وأشار بقوله: "ولا موهن" إلى نحو: ما صنعت وأباك فنصبه مختار وعطفه جائز على ضعف لعدم الفاصل؛ إذ أكثر ما يكون ذلك في الشعر، ومثال ما يترجح فيه العطف؛ لعدم التكلف والمانع موهن: كنت أنا وزيدًا كأخوين، وذهبت أنا وزيدًا.

ص: فإن خيف به فوات ما يضر فواته؛ رجح النصب على المعية.

ش: هذا من مسائل القسم الرابع مثاله: لا تغتذ بالسمك واللبن، ولا يعجبك الأكل والشبع أي مع الأكل ومع الشبع فالنصب يبين مراد المتكلم، والعطف لا يبينه؛ فيتعين رجحان النصب للسلامة به من فوات ما يضر فواته، وضعف العطف؛ إذ هو بخلاف ذلك.

ص: فإن لم يلق الفعل بتالي الواو؛ جاز النصب على المعية وعلى إضمار الفعل اللائق إن حسن مع موضع الواو، وإلا تعين الإضمار.

ش: مثال ما يصح فيه الوجهان قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ [يونس: ٧١] قال المصنف[2]: لا يجوز فيه العطف؛ لأن أجمع لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما فلك أن تجعل شركاءكم مفعولاً معه، ولك أن تجعله مفعولاً بأجمعوا مقدرًا، وكذلك قوله: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ ﴾ [الحشر: ٩] يجوز أن يكون مفعولاً معه، ولك أن تنصبه باعتقدوا، ومثال الثاني وهو ما يتعين فيه الإضمار قوله:

وزججن الحواجب والعيونا[3]

لأن زججن غير صالح للعمل في العيون، وموضع الواو غير صالح لمع، فيقدر له فعل أي: كحلن العيونا. قال المصنف[4]: ولا يجوز غير ذلك، فأما قوله: إن أجمع لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما؛ فهو المشهور في اللغة؛ لأن أجمع بمعنى عزم وجمع بمعنى ضم المتفرق، وقد حكى أن أجمع بمعنى جمع، وعلى هذا يصح عطف الشركاء على الأمر، وأما تعيين الإضمار نحو: زججن الحواجب والعيونا، فهو مذهب جماعة من الكوفيين والبصريين منهم: الفراء والفارسي وذهب أبو عبيدة وأبو محمد اليزيدي والأصمعي والجرمي والمازني والمبرد وجماعة إلى أن التالي الواو في نحو ذلك معطوف على الأول، وأن العامل قد ضمن معنى يتسلط به على المتعاطفين. قال أبو عمرو في الفرخ: يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد نحو: أكلت خبزًا ولبنًا، وأنشد:

---

(١) البيت من الطويل لأفنون وهو من شعراء النصرانية في شواهد العينى ٣/ ٩٩.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٦١.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٢.

ياليت زوجك قد غدا ::: متقلدًا سيفًا ورمحا[1]

وضمن متقلدًا معنى حاملاً ، وضمن زججن معنى حسن ، واحتج الأولون ، فإنه لو كان على التضمين ؛ لجاز: علفتها ماءً وتبنًا كما ساغ:

علفتها تبنًا وماءً باردًا[2]

قالوا: وهو غير سائغ ، والذي يظهر: صحة القول بالتضمين ، فإن ما منعوه مسموع من العرب قال طرفة:

أعمرو بن هند ما ترى رأي صرمة ::: لها سبب ترعى به الماء والشجر[3]

في أبيات أخرى نحو هذا والله سبحانه أعلم .

واختلف في هذا النوع أهو قياس أم سماع؟ والأكثرون على أنه قياس ، وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام .

ص: والنصب في: وحسبك درهمًا بيحسب منويًا.

ش : قالوا: وحسبك زيدًا درهمًا ، وقال:

فحسبك والضحاك سيف مهند[4]

زعم الزمخشري[5] أن وزيدًا مفعولاً معه ، وكذلك نحوه ، وليس كذلك ؛ لأن المفعول معه لا يعمل فيه إلا فعل أو ما جرى مجراه ، وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل ، ومذهب سيبويه أنه منصوب بفعل مقدر ، وليس مفعولاً معه ؛ بل هو مفعول به ، والتقدير: ويحسب زيدًا ، وهو مضارع أحسبه إذا أعطاه حتى يقول: حسبي ، وما ادَّعاه ابن عطية من أن الكاف في موضع نصب لا يصح ؛ لأن إضافة حسب محضة ، وزعم الزجاج أن حسبك اسم فعل ، والكاف في موضع نصب ، وليس بصحيح لدخول العوامل عليه كقوله تعالى: "حسبك الله" وقول العرب: بحسبك درهم .

ص: وبعد ويله وويلاً له بناصب المصدر، وبعد ويل له بألزم مضمرًا.

ش : قال سيبويه: وأما ويلاً له وأخاه ، وويله وأباه فانتصب على معنى الفعل الذي ينصب كأنه قال: ألزمه الله ويله وأباه . انتهى .

فليس قوله: وأباه وأخاه مفعولاً معه ؛ بل هو معطوف على مفعول: الزم ويل له . فقال سيبويه: فإن قلت: ويل له وأباه ؛ نصبت ؛ لأن فيه ذلك المعنى . انتهى . فالتقدير: وألزم الله الويل أباه ، فهو منصوب بألزم مضمرًا ، وليس مفعولاً معه .

ص: ورأسه والحائط وامرءًا ونفسه وشأنك والحج على المعية والعطف بعد إضمار دع في الأول، والثاني، وعليك في الثالث.

---

(١) البيت من مجزوء الكامل ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٢٣١ .

(٢) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: حتى غدت همالة عيناها ، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/ ١٠١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٤٧ .

(٤) عجز بيت من الطويل ، وصدره: إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا ، وهو لجرير في ذيل الأمالي ٣/ ١٤٠ .

(٥) شرح المفصل ٢/ ٥١ .

ش: فالتقدير: دع رأسه والحائط فرأسه مفعول به، ويجوز في الحائط النصب على المعية والعطف، وكذا التقدير في الثاني وهو: امرءًا ونفسه وفي نفسه الوجهان، وأما شأنك والحج فالتقدير فيه: عليك شأنك وفي الحج الوجهان. هذه قدره سيبويه عليك شأنك بلفظ الإغراء، وظاهره جواز إضمار عليك، وهو اسم فعل، وأسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، وكلام المصنف في باب أسماء الأفعال مشعر بجوازه، وقد تأولوا كلام سيبويه على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب؛ وتقدير الإعراب: الزم الحج، وفي تجويز سيبويه في هذه المثل النصب على المعية رد على من يقول: إن المفعول به لا يكون إلا مع الفاعل فمنعوا في: ضربت زيدًا وعمرًا المعية وقالوا: إذا أريد المفعول مع أي: بالأصل وهو مع.

ص: ونحو هذا لك وأباك ممنوع في الاختيار.

ش: وعلة منعه أنه لم يذكر في الكلام فعل ولا عامل عمله، وقد سبق أن الإشارة وحرف الجر المتضمن للاستقرار لا يعملان فيه، وأجاز بعض النحويين أن يعمل فيه اسم الإشارة، وأجاز أبو علي في قول الشاعر:

هذا ردائي مطويًّا وسربالا[1]

نصب سربالاً مفعولاً معه بهذا، وأجاز بعض النحويين أن يعمل في المفعول معه الظرف والمجرور ذكره المصنف[2].

ص: وفي كون هذا الباب مقيسًا خلاف.

ش: بعض النحويين يقتصر في مسائل هذا الباب على السماع. قال المصنف: والصحيح استعمال القياس فيها على الشروط المذكورة، واختار ابن عصفور عدم القياس، وحكى ابن هشام الخضراوي[3] عن بعضهم أنه قياس فيما جاز فيه العطف مجازا وسماعًا فيما جاز فيه العطف حقيقة.

ص: ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله ما لـه متقدمًا، وقد يعطي حكم ما بعد المفعول خلافًا لابن كيسان.

ش: مثال الخبر: كان زيد وعمرًا متفقًا؛ فمتفقًا خبر كان وهو مفرد كحاله لو تقدم فقلت: كان زيد متفقًا وعمرًا، ومثال الحال: جاء البرد والطيالسة شديدًا، فأفردت لما سبق، وقوله: "وقد يعطي" يعني الخبر والحال حكم ما بعد المعطوف فتجعل الخبر والحال مطابقًا لهما أعني: للأول وللمفعول معه كما تطابق المعطوف والمعطوف عليه فتقول: كان زيد وعمرًا مذكورين، وجاء زيد وعمروضاحكين. أجاز ذلك الأخفش ومنعه ابن كيسان[4] وهو أظهر.

فرع: لا يفصل بين الواو التي بمعنى مع وبين مصحوبيها لا بظرف ولا بغيره بخلاف العاطفة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٣.
(٣) الارتشاف ٢/ ٢٩٢.
(٤) المساعد ١/ ٥٤٧.

باب: المستثنى

ص: وهو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بإلا، أو ما بمعناها بشرط الفائدة.

ش: المخرج: جنس يشمل المخرج بالاستثناء والتخصيص وغيره، وقوله: "تحقيقًا" نحو: قام إخوتك إلا زيدًا، وقوله: "أو تقديرًا" يشمل المنقطع نحو: "ما لهم به من علم إلا اتباع الظن" وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا فهو في تقدير الداخل فيه؛ إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع. قال ابن السراج[1]: إذا كان الاستثناء منقطعًا فلابد أن يكون الكلام الذي قبل إلا قد دل على ما يستثنى فتأمل فإنه يدق. انتهى، ولذلك يحسن استثناء الظن بعد ذكر العلم، ولا يحسن استثناء الأكل ونحوه: وقوله: "من مذكور" نحو: قام القوم إلا زيدًا فزيد مستثنى من مذكور، وهو القوم، وقوله: "أو متروك" مثاله: ما ضربت إلا زيدًا فزيد مستثنى من متروك وهو أحد، والتقدير: ما ضربت أحدًا إلا زيدًا، وقوله: "بإلا" قال المصنف[2]: الباء متعلقة بالمخرج، واحترز بذلك من إلا التي بمعنى غير كقوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] والتي بمعنى الواو على مذهب الأخفش، وجعل من ذلك: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [البقرة: ١٥٠] والتي بمعنى إن لم كقوله تعالى ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ [الأنفال: ٧٣] والزائد على مذهب الأصمعي وابن جني في قوله:

حراجيح ما تنفك إلامناخة[3]

وقوله: "أو ما بمعناها" يعني من الأدوات التي تذكر في الباب، وقوله: "بشرط الفائدة" نبه به على أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تفد، فلا يقال: جاء قوم إلا رجل لعدم الفائدة، فإن أفاد؛ جاز نحو: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤] وهنا مسألة: مذهب الكسائي أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيدًا، فمعناه الإخبار بالقيام عن القوم الذين ليس فيهم زيد، وزيد مسكوت عنه لم يحكم عليه بقيام ولا بنفيه فيحتمل أنه قام، وأنه لم يقم، وذهب الفراء إلى أنه لم يخرج زيد من القوم، وإنما أخرجت إلا وصف زيد من وصف القوم؛ لأن القوم لهم موجب القيام، وزيد منفي عنه القيام، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الأداة أخرجت الاسم الثاني من الاسم الأول، وحكمه من حكمه، وهذا الخلاف في المتصل.

ص: فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل.

ش: مثاله: قام القوم إلا زيدًا، وذكر البعضية هنا أولى من ذكر الجنسية؛ لأن المستثنى قد يكون من جنس الأول وهو منقطع نحو: قام بنوك إلا ابن زيد.

ص: وإلا فمنقطع مقدر الوقوع بعد لكن عند البصريين وبعد سوى عند الكوفيين.

ش: وإن لا يكن بعضه حقيقة، فإن فهم أن له حظًا من البعضية مجازًا؛ وذلك لأنه لا يكون

---

(١) الأصول ١/ ٢٩١.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٨.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه: على الخسف أو نرمي بها بلدًا قفرا، وهو منسوب لذى الرمة في الكتاب ١/ ٤٢٨، ولم أعثر عليه في ديوانه.

إلا مما يستحضر بوجه ما عند ذكر المستثنى منه ، أو ذكر ما نسب إليه ، فإن لم يتناوله بوجه من الوجوه ؛ لم يصح استعماله لعدم الفائدة نحو: صهلت الخيل إلا البعير ، ورعب الإبل إلا الفرس ، فلو قال: صوت الخيل إلا البعير ؛ لجاز ؛ لأن التصويت يستحضر بذكره الخيل وغيرها من المصوّتات فكان لذلك بمنزلة الداخل فيما قبله ، وتقدير البصريين إلا بلكن ؛ هو تقدير معنى ، وإنما قدروها بلكن ؛ لأن الذي بعدها ليس بمستثنى حقيقة فهي في الحقيقة استدراك لا استثناء إلا أن إلا لما كانت مع ما بعدها ليست بكلام مستأنف ؛ نصب ما بعدها على الاستثناء بخلاف لكن فإنه يكون بعدها كلام مستأنف ، ومذهب الكوفيين أنها تقدر بسوى .

واعلم أن الاستثناء المنقطع قد يكون بمفرد كما مثل وهو كثير ، وقد يكون بجملة كقولهم: لأفعلن كذا وكذا إلا حل ذلك أن أفعل كذا . مثل به سيبويه ثم قال: فإن أفعل كذا وكذا بمنزلة فعل كذا وكذا ، وهو مبنى على حل وحل: مبتدأ كأنه قال: ولكن حل ذلك أن أفعل كذا وكذا ، قال المصنف: وتقدير الإخراج في هذا أن تجعل قوله: لأفعلن منقطع بجملة . انتهى .

وجعل ابن خروف من هذا القبيل: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ * إِلاَّ مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾ [الغاشية: ٢٢-٢٤] على أن تكون من مبتدأ "ويعذبه الله" الخبر ، ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الجزاء . انتهى .

وقيل: الجملة في موضع نصب ؛ لأنه لو وقع موقعها مفرد ؛ لكان منصوبًا ، وزعم بعض النحويين ومنهم ابن يسعون أن إلا في الاستثناء المنقطع تكون مع ما بعدها كلامًا مستأنفًا ، فزعم أن قول النابغة:

إلا الأواري، لأيا ما أبينها[1]

تكون إلا فيه بمعنى لكن ، والأواري اسمها منصوب بها ، والخبر محذوف ، كأنه قال: لكن الأواري بالربع كما حذف خبر لكن في قوله:

ولكن زنجي عظيم المشافر[2]

وقد رد أبو على هذا المذهب في بغدادياته .

ص: ولـه بعد إلا من الإعراب إن ترك المستثنى منه وفرغ العامل ما لـه مع عدمها.

ش: يعني أنه يكون على حسب العوامل إن طلب مرفوعًا رفع ، أو منصوبًا نصب ، أو مجرورًا جر ، وشرط في ذلك شرطين:

أحدهما: أن يترك المستثنى منه ، وهو الذي كان يتسلط عليه العامل .

والثاني: أن المستثنى يفرع لـه العامل بألا يشتعل بالعمل في غيره ، واحترز به من أن يترك المستثنى منه ، ولم يفرغ العامل لما بعد إلا نحو: ما أقم إلا زيدًا ألا عمرًا ، وكذلك ما قام زيد إلا عمرًا . تريد: ولا غيره إلا عمرًا قيل: وقوله في ألفيته: وأن يفرغ سابق أجود من قولـه هنا العامل ؛ لأن المفرغ أعم من أن يكون عاملاً نحو: ما قام إلا زيدًا أو غير عامل نحو: ما في الدار إلا زيد ،

---

(١) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٥
(٢) سبق تخريجه .

والتفريغ يكون في جميع المعمولات إلا المصدر المؤكد فأما قوله تعالى: ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [الجاثية: ٣٢] فيؤول على حذف الوصف أي: ظنًا ضعيفًا، أو على تضمين يظن معنى يعتقد فيكون مفعولاً أو على وضع إلا غير موضعها، والتقدير: إن يظن ظنًا.

وأعلم أن من العرب من يشغل العامل في التفريغ بمحذوف، وينصب ما بعد إلا على الاستثناء نحو: ما ضربت إلا زيدًا، وما مررت إلا زيدا فيكون زيدًا في المثالين منصوبًا على الاستثناء ومعمول الفعل محذوف، ومنه قوله:

ولم ينج إلا جفن سيف ومئزرا[1]

أي: ولم ينج بشيء إلا جفن سيف، ومن ذلك قوله:

هل هو إلا الذئب لاقي ذئبا[2]

روى برفع الذئب على التفريغ، وبنصبه على تقدير الخبر أي: هل هو شيء إلا الذئب وهذا إنما يكون فيما يمكن حذفه، فلو قلت: ما قام إلا زيد، لم يجز النصب؛ لأن الفاعل لا يحذف، وأجاز فيه الكسائي النصب على الاستثناء، أو حذف الفاعل والرفع على أنه بدل من الفاعل المحذوف، وهو بناء على مذهبه في حذف الفاعل، وفي الإفصاح ما نصه: وقد زعم بعضهم أن ما بعد العامل هنا بدل من فاعل حل عليه الفعل أي: ما جاءني جاء إلا زيد، وكذلك يقدر في: ما رأيت إلا زيدًا: ما رأيت مرئيًا إلا زيدًا، وما مررت بممرور به إلا بزيد.

ص: ولا يفعل ذلك دون نهي أو نفي صريح أو مؤول.

ش: الإشارة إلى تفريغ العامل لما بعد إلا فلا يكون التفريغ دون ما ذكر. مثال النهي: ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [النساء: ١٧١] ومثال النفي الصريح: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقوله: "أو مؤول" راجع إلى النهي والنفي معًا فمثال النهي المؤول؛ الشرط الذي فيه معنى النهي كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا ﴾ [الأنفال: ١٦] أي: لا تولوا الأدبار إلا متحرفين، ومثال النفي المؤول: ﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٧] و﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [التوبة: ٣٢] لأن يأبى بمعنى: لا يريد، و﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٥] أي: لا تسهل إلا على الخاشعين، ومنه قولهم: زيد غير آكل إلا الخبز، والحاصل أن المستثنى منه لا يحذف مع إيجاب محض لا تقول: رأيت إلا زيدًا. قال المصنف[3] وغيره: لأنه يلزم منه الكذب ألا ترى أن حقيقة قولك: رأيت إلا زيدًا: عمّ نظري الناس إلا زيدًا، وذلك غير جائز. قال: فلو كان في الإيجاب معنى النفي، عومل معاملته نحو: عدمت إلا زيدًا، وصمت إلا يوم الجمعة، فإنه بمعنى لم أجد ولم أفطر. انتهى.

ص: وقد يحذف على رأي عامل المتروك.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) شطر بيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢/ ٣٠٠.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٠.

ش: مثاله قول الشاعر:

تنوط التميم وتأبى الغبو ::: ق من سنة النوم إلا نهارا[1]

خرجه الفارسي على أنه يريد: لا تغتذي الدهر إلا نهارًا فحذف لا تغتذي، وهو عامل في المستثنى المتروك، وهو الدهر يصف امرأة بالتنعم وكثرة الراحة فهي تأبى أن تغتبق أي: تغتذي بالعشى لئلا يعوقها عن الاضطجاع للراحة. قال المصنف: وأولى من هذا التقدير أن يكون أراد تأبى الغبوق والصبوح إلا نهارًا فحذف المعطوف، وهو كثير.

ص: وإن لم يترك المستثنى منه؛ فللمستثنى بإلا النصب مطلقًا.

ش: يعني في الموجب وغيره. لكن في الموجب لا يشارك النصب، وفي غير الموجب يشاركه البدل راجحًا أو مرجوحًا. كذا قال المصنف[2]، ويعني ما لم تحمل إلا على غير فتشاركه النعت فيهما بياض بها بياض يعني أن النصب في الموجب وغير الموجب بإلا نفسها فهي العاملة، وذكر المصنف أنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني. قال: وقد خفى كون هذا مذهب سيبويه على كثير من الشراح، وأورد استنباطه كذلك من كلام سيبويه، واستدلاله عليه وملخص ما استدل به أنها مختصة بالاسم وليست كالجزء فيجب لها العمل كسائر الحروف التي هي كذلك ما لم تتوسط بين عامل مفرغ لتلغى وجوبًا إن كان التفريغ محققًا، وجوازًا إن كان مقدرًا نحو: ما قام أحد إلا زيد ثم اعترض على نفسه بأن الأثبت دخولها على الفعل، فلا تصح دعوى الاختصاص، وأجاب بأن الفعل في موضع الاسم فأزيل اختصاصها فمعنى نشدتك بالله ألا فعلت: ما أسألك إلا فعلك ثم اعترض على نفسه بأنها لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير، وبه رد قول من ذهب إلى أن إلا هي الناصبة، وأجاب بأنه انفصل تشبيهًا بالمنصوب على التحذير والإغراء من حيث هو منصوب لا مرفوع معه، وحملاً على انفصاله له في التفريغ ليجري الباب على سنن واحد، وبأن إلا والمستثنى بها في حكم جملة مختصره وكره اختصار الضمير باتصاله، والاختصار إجحاف وبأن إلا تشبه ما النافية في موافقة الفعل معنى لا لفظًا، والإعمال تارة والإهمال أخرى، ومعمول ما إذا كان مضمرًا كان منفصلاً، وبأن إلا تشبه لا العاطفة في لزوم التوسط، وجعل ما بعدها مخالفًا لما قبلها والضمير بعد لا مفصول فجرت في ذلك مجراها ثم ذكر أن لمنصوبها شبها بالمفعول المباشر عامله؛ فكان له حظ في الاتصال فنهوا على ذلك بقوله:

ألا يجاورنا إلاك ديار[3]

وقوله:

أعوذ برب العرش من فئة بغت ::: على فمالي عوض إلاه ناصر[4]

قال: وليس هذا بضرورة لتمكن أن يقال:

ألا يكون لنا خل ولا جار

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه١/ ٤٩.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٧١.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره: وما أبالي إذا ما كنت جارتنا، وهو بلا نسبة في الخزانة٣/ ٤٠٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في التصريح ١/ ٩٨.

وأن يقال:

فمالي غيره عوض ناصر

وقد نص في باب المضمر على أن إلاك شاذ لا يقاس عليه ، وما من ضرورة إلا ويمكن تغيرها بتبديل النظم بنحو مما ذكر .

فعلى هذا لا تتحقق ضرورة ثم اعترض على نفسه بأنها لو كانت عاملة لعملت الجر ، وأجاب بأنا لا نسلم ذلك بل اللائق به عمل لا يصح للفعل وهو جر أو نصب لا رفع معه ؛ فكان النصب أولى بإلا ؛ لأنه أخف .

ص: لا بما قبلها معدى بها.

ش: هو مذهب السيرافي ، وهو أن الناصب ما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية إلا ، وقال ابن عصفور وغيره: هو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين . قال الشلوبين: هو مذهب المحققين ، ورده المصنف بصحة تكرار إلا نحو: ما قاموا إلا زيدًا إلا عمرًا ويلزم من عمل الفعل فيهما عدم النظير ؛ إذ ليس في الكلام فعل معدى إلى شيئين بحرف واحد دون عطف .

ص: ولا به مستقلاً.

ش: هذا مذهب ابن خروف[1] وشبهته في ذلك انتصاب غير إذا وقعت موقع إلا بلا واسطة ، واستدل على زعمه بكلام سيبويه وأجيب عن نصب غير في الاستثناء بأنها انتصبت على الحال ، وفيهما معنى الاستثناء وسيأتي الكلام على غير .

ص: ولا بأستثنى مضمرًا بعد إلا.

ش: قال المصنف[2]: وكلامه - يعني المبرد في المقتضب - بخلاف ذلك فإنه قال في أول أبواب الاستثناء: وذلك أنك إذا قلت: جاءني القوم ؛ وقع عند السامع أن زيدًا فيهم ، فلما قلت: إلا زيدًا ؛ كانت إلا بدلاً من قولك: لا أعني زيدًا ، أو استثنى ممن جاءني زيدًا ، وكانت بدلاً من الفعل . فهذا نصه مبينًا بأن العامل إلا فإنها بدل من الفعل . انتهى .

وهذا النقل مغاير لما ذكر المصنف . أولاً: من أنها الناصبة بنفسها ولم ينظر إلى كونها بدلاً ونسبه إلى المبرد ، ونقل ابن عصفور عن المبرد أن الناصب ما في من معنى أستثنى ، ورد قول المبرد والزجاج المتقدم بأنه مخالف للنظائر ؛ إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه ، لا بإظهار ولا بإضمار .

ص: ولا بأن مقدرة بعدها.

ش: هذا مذهب الكسائي حكاه عنه السيرافي ، والتقدير عنده: إلا أن زيدًا لم يقم فأضمر أن وحذف خبرها ، ورد بأنها في تأويل مصدر ؛ فلابد لها من عامل فينبغي أن يجعل عاملاً في الاسم بنفسه ، ولا حاجة إلى التكلف وأيضًا فإن العرب لا تضمر إن وأخواتها وتبقى عملها لضعفها ، وحكى عن الكسائي أنه انتصب لمخالفتها الأول .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٣ .

ص: وبأن مخففة مركبًا منها ومن لا إلا.

ش: هـذا مذهـب الفراء حكاه عنه السيرافي[١] ، ورد بأن التركيب دعوى لا دليل عليها ، وبأنه لو كان ذلك ؛ لم يلزم نصب ما ولي إلا في موضع ، ولكان الإلغاء أولى كما كان قبل التركيب ؛ ولأنه لـو صـح لوجـب ألا يتم الكلام بالمنصوب ، وزاد ابن عصفور في تقرير مذهب الفراء أن من نصب بعد إلا غلب حكم إن والخبر محذوف ، ومن رفع غلب حكم لا .

ص: خلافًا لزاعمي ذلك وفاقًا لسيبويه والمبرد.

ش : قـد تقـدم نسبة كـل قـول إلى قائله ، وما نقل عن سيبويه والمبرد في ذلك ، وزاد في الشرح معهما الجرجاني[٢] وأطال المصنف في الكلام على هذه المسألة ، والخلاف فيها لفظي .

ص: فـإن كـان المسـتثنى بإلا متصلاً مؤخرًا عن المستثنى منه المشتمل عليه نهي أو معناه أو نفي صريح، أو مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء؛ اختير فيه متراخيًا النصب، وغير متراخ الإتباع إبدالاً عند البصريين، وعطفًا عند الكوفيين.

ش : تقـدم أنـه يجوز في المستثنى بـإلا النصـب مطلقًـا ، وغرضـه أن يـبين المواضـع الـذي يشـترك فـيه النصـب والـبدل ، فـإذا حصـرت تعـين النصـب لما سـواها ، واحـترز بقولـه: "بـإلا مـن غيرهـا فـإن لـه أحكامًـا أخـر سـتأتي ، وبقولـه: "متصـلا" مـن المـنقطع . فالنصـب فـيه واجـب ، أو راجـح ، وبقولـه: "مؤخـرًا" مـن المقـدم وسـيأتي حكمـه ، وبقولـه: "المشـتمل علـيه" كـذا مـن الموجـب ، وقـال المشـتمل ولم يقـل الكـائن معـه نفـي أو نحـوه تنبيهًا علـى أنـه إذا انـتقض الـنفي أو الـنهي ؛ فـلا يكـون لـه حكـم نحـو: مـا شـرب أحـد إلا الماء إلا زيدًا ، ولا تـأكلوا إلا الـلحم إلا عمـرًا ، وكـذا إن انـتقض بالحـال نحـو: مـا مـررت بـأحد إلا قائمًـا إلا زيـدًا فهـذه ونحـوه بمـنزلة مـا لا نفـي فـيه ولا نهـي إذ المعـنى: شـربوا المـاء إلا زيدًا ، وكلوا اللحم إلا عمـرًا . ومـررت بهـم قـائمين إلا زيـدًا ، وقولـه: "أو معناه" يعـني معـنى الـنهي ، ومـثله بقول عائشـة: "نهـى عـن قـتل جـنان الـبيوت إلا الأبـتر وذو الطفـيتين" فهـو محمـول عـلى تقديـر: لا تقـتل جـنان الـبيوت إلا الأبـتر ، قـيل: ويمكـن أن تـرتفع صـفة عـلى موضـع جـنان ؛ لأنـه في موضـع رفـع بإضـافة المصـدر المقـدر بـأن والفعـل المـبني لـلمفعول ، وقولـه: "أو مـؤول" مـثاله: ﴿ وَمَـنْ يَغْفِـرُ الذُّنُـوبَ إِلاَّ اللَّـهُ ﴾ [آل عمران: ١٣٥] ، و ﴿ وَمَـنْ يَقْـنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّـالُّونَ ﴾ [الحجر: ٥٦] فهـذا اسـتفهام في اللفـظ ونفـي في المعنى وأكـثر مـا يكـون ذلـك في هل ومن ، وقد جاء في أي ، ولذلك عطف بعدها بولا . قال الشاعر:

فاذهـب فـأيّ فـتى في الـناس أحـرزه ::: عـن حـتفه ظـلم دعـج ولا جـبل[٣]

فلـو قـيل عـلى هذا: أي الناس يبطر الغني إلا الجاهلون على الإبدال من ضمير يبطر ؛ لحسن .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٩ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٣ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في ديوان الهذليين ٢/ ٣٥ .

قال المصنف[١]: ومن النفي المؤول قراءة بعض السلف: ﴿ فشربوا منه إلا قليلٌ ﴾[٢] [البقرة: ٢٤٩]، لأن قبله ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ [البقرة: ٢٤٩] فبذلك صار: فشربوا بمعنى: لم يتركوا . انتهى . وفي الآية تخريجات أخر . زعم الفراء أن قليل مبتدأ والخبر محذوف ، وقال ابن عصفور[٣]:"إلا قليل" صفة للضمير في "شربوا" ؛ لأن الوصف بإلا يخالف جميع الأوصاف فتكون صفة للضمير ، وقال ابن الصائغ[٤]: الأولى عندي أن تكون بدلا من الضمير ، وزعم الزمخشري أنه محمول على المعنى أي: لم يبق إلا قليل منهم . كذا قدره ، واستبعده ابن خروف لترك ظاهر اللفظ ، وحذف فعل وفاعل والبدل من شيء مقدر وقوعه ، وغير مردود به كلام تضمن الاستثناء مثاله أن يقول القائل: قاموا إلا زيدا ، وأنت تعلم أن الأمر بخلاف ذلك فتدخل النفي ، و تأتي بالكلام مثل ما كان نطق به المردود عليه فتنصب زيدا ولا ترفعه ؛ لأنك لم تقصد معنى ما قاموا إلا ، زيد فتقول: ما قاموا إلا زيدا وكذا إذا قال: لي عندك مائة إلا درهمين ، فأردت جحد ما ادّعاه فإنك تقول: مالك عندي مائة إلا درهمين فيكون هذا بمنزلة قولك: مالك عندي الذي ادعيته ، ولو رفعت الدرهمين ؛ لكنت مقرا بهما جاحدا لثمانية وتسعين ؛ لأن المستثنى المبدل مما قبله في حكم الاستقلال فكأنك قلت - إذا رفعت: مالك عندي إلا درهمان ، وهذا الشرط مأخوذ من كلام ابن السراج[٥] . قال: إن قدر أن الأصل: ما جاءني القوم ثم أتى بعد ذلك بالاستثناء ، فالمختار: الرفع ، فإن قدر أن الأصل جاءني القوم إلا زيدا ثم دخل حرف النفي ؛ فالنصب ؛ لأن حرف النفي لا يغير عمل العامل الذي دخل عليه . قال ابن العصفور بعد حكايته عن ابن السراج: هذا الكلام وهذا الذي ذهب إليه من دخول حرف النفي في هذا الباب على إيجاب ملفوظ به قبل ذلك - ليس من كلام العرب ، وقوله: "اختير فيه متراخيا النصب" مثاله: ماثبت أحد في الحرب ثباتا نفع الناس إلا زيدا ، ولا تنزل على أحد من بنى تميم إن وافيتهم إلا قيسا ؛ لأنه قد ضعف التشاكل بالبدل أطول الفصل بين البدل والمبدل منه . قال المصنف[٦]: والأصل في هذا قول النبي ﷺ : «**لا يختلي خلاها ولا يعضد شوكها**» فقال العباس: يا رسول الله ؛ إلا الإذخر فقال: «**إلا الإذخر**»[٧] وقد يكون من هذا: «**ما لعبدي المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسب إلا الجنة**»[٨] وعلل قوم هذا النوع بعروض الاستثناء . قال ابن السراج: فإن لم تقدر البدل وجعلت: ما قام أحد كلاما تاما لا تنوى فيه الإبدال من أحد ثم استثنيت ؛ نصبت فقلت: ما قام أحد إلا زيدا . فعلى هذا يكون للزوم النصب بعد النفي سببان: التراخي وعروض الاستثناء . انتهى .

وقوله: "للزوم" ليس بجيد ؛ لأنه قال في الأصل: اختير النصب ، ولم يذكر سيبوبه ولا أصحابه هذا الشرط ، وقوله: " غير متراخ الإتباع" مثاله: ما قام القوم إلا زيد ، وما ضربت أحد إلا زيدا ،

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٨١ .
(٢) وانظر معجم القراءات ١/ ١٩٣ .
(٣) المساعد ١/ ٥٦١ .
(٤) الهمع ٢/ ١٨٩ .
(٥) الأصول ١/ ٣٧٠ .
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٨٣ .
(٧) رواه أبو داود في المناسك ٥٦ .
(٨) رواه البخارى ١/ ٣٩ .

وما مررت بأحد إلا زيد ، وقرأ أكثر السبعة: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[١] [النساء: ٦٦] ، وقال أبو عمرو: الرفع في لغة العرب الوجه ، وإنما اختير الإتباع ، ومعناه ومعنى الاستثناء واحد ؛ لأن فيه مشاكلة ، وقوله: "إبدالا عند البصريين" هو عندهم بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل فتقدير: ما قام القوم إلا زيد: ما قام إلا زيد ، فإن قيل: إذا كان بدل بعض فمالهم لا يصرحون معه بالضمير إلا قليلا نحو: " إلا قليلا منهم"؟ فالجواب أن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه أغنت عن الضمير في أكثر الكلام ، وقوله: " وعطفا عند الكوفيين" جعلوا إلا عاطفة ، ورد ثعلب البدل بأن الأول منفي عنه القيام ، والثاني مثبت له ، والبدل يكون على وفق المبدل منه في المعنى ، وأجاب الأبدى بأن هذا من بدل البعض ، وبدل البعض الثاني مخالف للأول في المعنى ألا ترى أنك إذا قلت: رأيت القوم بعضهم فيكون قولك: - رأيت القوم - أولا - مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم ، وكما جاز في النعت المخالفة نحو: مررت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ جاز في البدل ، ورد مذهب الكوفيين بأن إلا لو كانت عاطفة ؛ لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلا زيد .

ص: ولا يشترط في جواز نصبه تعريف المستثنى منه خلافا للفراء.

ش : ومذهبه مردود بالسماع . روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: ما مررت بأحد إلا زيدا وما أتاني أحد إلا زيدا بالنصب بعد النكرة ، ويمكن أن يكون من ذلك قراءة من قرأ: ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾[٢] [هود: ٨١] .

ص: ولا في جواز الإبدال عدم الصلاحية للإيجاب خلافا لبعض القدماء.

ش : حكاه عنهم سيبويه فلا يجيزون: ما قام القوم إلا زيد بل يوجبون النصب على الاستثناء ؛ لأن المنفي يجوز في لفظه الإيجاب ، والأصل قبل دخول المنفي النصب ، فإذا دخل النفي لم يغير الإعراب ، ويجيزون: ما قام أحد إلا زيد ؛ لأنه عدمت صلاحية أحد للإيجاب ، ورده سيبويه لمخالفته السماع[٣] . قال تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾ [النساء: ٦٦] وفعلوه يقع في الإيجاب ، وحكى عن يونس[٤] عن أبي عمرو أن الوجه في اللغة: ما قام القوم إلا زيد بالرفع ، وقام القوم يقع في الإيجاب .

ص: وإتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى بالنصب خلافًا للمازني في العكس.

ش : مثال ذلك: ما جاءني أحد إلا زيدًا خير منك فيجوز في زيد الإتباع والنصب على الاستثناء كحاله لو تأخر عن الصفة ، ويكون البدل هو المختار كما كان مع التأخر هذا ظاهر مذهب سيبويه واختيار المبرد والمشهور عن المازني أنه يجيز الوجهين ، ويختار النصب ووجهه أن المبدل منه منوى الطرح ؛ فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك فإذا أردت الوصف ؛ نصبت على الاستثناء وحكاه

---

(١) وانظر: معجم القراءات القرآنية ٢/ ١٤٣ .
(٢) وانظر: معجم القراءات القرآنية ٣/ ١٢٧ ، ١٢٨ .
(٣) الكتاب ٢/ ٣٣٦ ، ٣٣٧ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٨٤ .

أيضًا في النهاية . قال فيها: قال أبو عثمان[١]: يجب النصب نزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف . قيل: وهو وهم من ابن عصفور وصاحب النهاية ، وعن المازني[٢] أنه اختار البدل .

قال بعضهم: والنصب في المستثنى المتقدم على صفة المستثنى منه أجود منه متأخرًا ، وقد اختار المصنف في الكافية وشرحها مذهبًا ثالثًا . قال في شرحها ما نصه[٣]: إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ؛ ففيه مذهبان:

أحدهما: ألا يكترث بالصفة ؛ بل يكون البدل كما يكون إذا لم تذكر الصفة ، وذلك كقولك: ما فيها رجل إلا أباك صالح كأنك لم تذكر صالحًا ، وهذا رأي سيبويه .

والثاني: ألا يكترث بتقديم الموصوف ؛ بل يقدر المستثنى مقدمًا بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحًا وهو اختيار المبرد ، وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان ؛ لأن لكل واحد منهما مرجحًا فتكافأ . انتهى . وفيه أن المبرد يختار النصب ، ونقل غيره أن المبرد يختار البدل كما تقدم .

ص: ولا يتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلا باعتبار المحل.

ش : فهذه ثلاث مسائل . مثال الأولى: ما في الدار من أحد إلا زيد ، ومثال الثانية: ليس زيد بشيء إلا شيئًا لا يعبأ به . ومثال الثالثة: لا إله إلا الله فترفع زيدًا في الأول ؛ لأنه بدل من أحد ، وهو في محل الرفع بالابتداء ، ولا يجوز جره على اللفظ ؛ لأنه معرفة موجب ، ومن الزائدة لا تعمل إلا في نكرة غير موجب ، وتنصب المبدل من شيء ؛ لأنه في محل نصب خبرًا لليس ، ولا يجوز جره على اللفظ ؛ لأنه خبر موجب ، ولا عمل للباء الزائدة في خبر موجب ، وترفع المبدل من اسم لا ؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء ولا يجوز نصبه ؛ لأنه معرفة موجب ولا إنما تعمل في منكر منفي ، وقد قال بعضهم: إنه لا يجوز إجماعًا .

واعلم أن ما ذكر في المسألة الأولى من امتناع الإتباع على اللفظ لما ذكر هو مذهب جمهور أهل البصرة ، وكذلك مذهب الكوفيين في المعرفة ؛ لأنهم لا يجيزون دخول من الزائدة على معرفة فإن كان نكرة ؛ جاز عندهم الحمل على اللفظ ، وفي البسيط ذكر الفراء أن الكسائي يجوز هذا بالجر فتقول: ما جاءني من أحد إلا رجل ، وما من إله إلا إله واحد ، وليس ذلك بشيء ، وأما الأخفش فيجيز دخولها على المعرفة والنكرة في الواجب وغيره فيجوز عنده حمل زيد في المثال المتقدم على اللفظ ويجوز النصب على الاستثناء في المسائل الثلاثة ، ويجوز أيضًا فيما قبله مجرور - الجر على أن تكون إلا وما بعدها صفة لذلك المجرور ، وأنشدوا قول النابغة:

وما بالربع من أحد إلا أوارى[٤]

بالخفض على الصفة من أحد ، وأنشد الفراء والكسائي .

---

(١) الارتشاف ٢/ ٣٠٢ .

(٢) الهمع ٢/ ١٩٢ .

(٣) شرح الكافية ٢/ ٧٠٦ .

(٤) سبق تخريجه .

أبـني لبـيني لسـتم بـيد ::: إلا يـدًا ليـست لهـا عـضد[١]

بالخفض، وأجازه الفراء[٢] في إلا يد، ولم يجزه في الأوارى قال: وليس مثله؛ لأن الباء قد تدخل في الجحد في المعرفة.

ص: وأجاز بنو تميم إتباع المنقطع المتأخر إن صح إغناؤه عن المستثنى منه.

ش: مثال ذلك: ما في الدار أحد إلا وتد، فبنو تميم يجعلون المنقطع كالمتصل إذا تأخر غير موجب، ويقرؤون ﴿إلا اتباعُ الظن﴾[٣] [النساء: ١٥٧]، بالرفع إلا من لقن منهم النصب. قاله المصنف[٤]، وهذا يقتضي أن يكون الإتباع عندهم أرجح، ونقل غير المصنف أن النصب عندهم أرجح ولغة الحجازيين وجوب النصب، ووجه على لغة بني تميم أن يجعل بدل بعض من كل مجازًا تنزيلاً لما ليس من الجنس منزلة الجنس، أو يجعل من قبيل بدل الإضراب؛ فيكون المراد: ما في الدار إلا حمار، وذكر الاسم الذي قبل إلا توكيدًا؛ ليعلم أنه ليس بها آدمي. قيل: وهذان التأويلان عامان في كل ما أبدل من الأول وليس بعضه. وقال بعضهم - ونقله ابن الصائغ عن الشلوبين: إنه يتصور على تقدير حذف حرف عطف، والمعطوف فالتقدير: ما في الدار أحد ولا غيره إلا الأوارى، وعلى هذا فلا يكون منقطعًا، وقد رده ابن عصفور، واحترز بقوله: "المتأخر" من أن يتقدم نحو: ما في الدار إلا حمارًا أحد بالنصب، وسيأتي، وبقوله: "إن صح إغناؤه" من ألا يصح وهو: كل استثناء منقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبل إلا للاسم الواقع بعدها من ذلك قولهم: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا الضرر، فهذا النوع لا يجوز فيه عند جميع العرب إلا النصب، وزعم السيرافي ومبرمان أن المصدر المنسبك من ما و الفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره: ما زاد النهر لكن النقصان شأنه، وزعم الشلوبين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره: ما زاد شيئًا إلا النقصان ثم فرغه له وجعله متصلا، ورد بأنه لا نسبة من النقصان والزيادة، وزعم ابن الطراوة أن ما زائدة، واستغنى عن الواو كما في قولك؛ ما قام زيد إلا قعد عمرو، ومن هذا النوع عند المصنف[٥] قوله تعالى: ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣] فمن رحم في موضع نصب؛ لأنك لو حذفت المستثنى منه وهو عاصم، واستغنيت عنه؛ لم يصح.

ص: وليس من تغليب على غيره فيخص بأحد وشبهه خلافًا للمازني.

ش: شبهته أن أحدًا وإن كان خاصًا بمن يعقل فإنه يقع على ما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل كمن. قال ابن خروف: وهو فاسد؛ لأنه لا يتوهم ذلك إلا في لفظه أحد وما يشبهه والذي يبدل منه في هذا الباب، وليس بلفظ أحد أكثر من أن يحصى. انتهى.

وذلك كقوله:

---

(١) البيت من الكامل لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢١.
(٢) الارتشاف ٢/ ٣٠٣.
(٣) وانظر: معجم القراءات القرآنية ٢/ ١٧٩.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٨٦.
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٨٧.

عشية لا تغني الرماح مكانها ::: ولا النبل إلا في المشرفي المصمم[1]

ص: وإن عاد ضمير قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع على المستثنى فيه العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه؛ أتبع الضمير جوازا وصاحبه اختيارا.

مثال ذلك في المبتدأ: ما أحد يقول ذلك إلا زيدا ومثال ذلك في الناسخ: ما حسبت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا، وما كان أحد يجترئ عليك إلا زيد، فيجوز في هذه المسائل ونحوها أن تجعل زيدا تابعا للمبتدأ والمفعول الأول واسم كان على حسب إعرابه وهو المختار؛ لأن المسوغ للإتباع النفي، وهو أقرب إلى الظاهر، ويجوز أن يجعل تابعا للمضمر الذي في الخبر والمفعول الثاني وخبر كان؛ لأن النفي متوجه عليه من حيث المعنى، ويشمل كلامه الضمير العائد من صفة المبتدأ ونحوه نحو: ما فيهم أحدا اتخذت عنده يدا إلا زيد، ومن ذلك قوله:

في ليلة لا نرى بها أحدا ::: يحكي علينا إلا كواكبها[2]

فكواكبها بدل من الضمير في يحكى وهو استثناء منقطع، واحترز بقوله: "بإلا" من غيرها فإنه لا يتأتى فيها ذلك، والظاهر أن غيرا حكمها حكم المستثنى بإلا في ذلك، واحترز بقوله: "الصالح للإتباع" من أن يكون منقطعا لا يمكن أن يتوجه عليه العامل ولا يفرغ له نحو: ما أحد ينفع إلا الضر، فهذا لا يجوز فيه إلا النصب واحترز بقوله: "ابتداء أو أحد نواسخه" من أن يكون العامل غير ذلك نحو: ما شكر رجل أكرمته إلا زيد، وما مررت بأحد أعرفه إلا عمرو، فيلزم إتباع الظاهر؛ لأنه لا تأثير للنفي في أكرمت، ولا في أعرف؛ بل هما مثبتان فامتنع امتناع معموليها.

فرع: هل تجري الحال مجرى الصفة نحو: ما إخوتك في البيت عابثين عليك إلا زيد، فتكون من الظاهر أو من المضمر في هاتين في جواز ذلك قيل: والقياس يقتضيه؛ لأن الحال متوجه عليها النفي في المعنى وأورد على قوله: "أو نواسخه" مازال وأخواته فإنه لا يجوز فيها الإتباع؛ لأن نفيه إيجاب، ولا يرد فإنه قال: الصالح للإتباع، وهذا لا يصلح للإتباع لما ذكر.

ص: وفي حكمهما المضاف والمضاف إليه في نحو: ما جاء أخو أحد إلا زيد.

ش: أي في حكم الظاهر والمضمر المتقدم ذكرهما فيجوز رفع زيد إبدالاً من المضاف، وجره إبدالاً من المضاف إليه.

ص: وقد يجعل المستثنى متبوعًا والمقدم منه تابعًا.

مثال ذلك ما حكاه سيبويه عن يونس أن العرب الموثوق بهم يقولون: مالي إلا أبوك أحد فيجعلون أحدًا بدلاً كما قالوا: ما مررت بمثله أحد، وقال جماعة: جعله سيبويه من باب الصفة، وإبدال الموصوف منها نحو: جاءني مقبل رجل. قيل: وهو باطل أن يكون مذهبه فلا يلي إلا زيد عامل إذا كان صفة؛ لأنه عنده كأجمعين، وقال الفراء: ومن العرب من يرفع الاستثناء المتقدم، وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون ومخرجه على البدل، وقال ابن أصبغ[3]: لا يجوز فيه عند

---

(١) البيت من الطويل، وهو لضرار بن الأزور في المقاصد النحوية ٣/ ١٠٩.

(٢) البيت من المنسرح، وهو منسوب لعدى بن زيد في ملحق ديوانه ١٩٤.

(٣) الارتشاف ٢/ ٣٠٧.

البصريين إلا النصب نحو قولك: ما قام إلا زيدًا أحد ، ولا يجوز الرفع على الفاعلية وأحد بدل منه ؛ لأنه أعم من إلا زيد ، والأعم لا يبدل من الأخص . قال: وأجاز الكوفيون الرفع ، وأنشدوا شاهدًا على ذلك:

فلم يبق إلا واحد منهم شفر(١)

والصحيح أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه ، ووجهوه أن يكون شفر بدلاً من واحد ووضع العام موضع الخاص . انتهى .

وقال ابن الصائغ(٢): الوجه أن يقال: هو بدل من الاسم مع إلا مجموعين فيقدر العامل: لم يبق إلا شفر ، وهو بدل الشيء من الشيء لعين واحدة .

ص: ولا يقدم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معًا؛ بل على أحدهما، وما شذ من ذلك؛ فلا يقاس عليه خلافًا للكسائي.

ش : مذهب الجمهور أن تقديم المستثنى أول الكلام لا يجوز ، وأجازه الكسائي والزجاج وفي النهاية: أجاز الكوفيون نحو: إلا زيد قام القوم ، واستدل للجواز بقول الشاعر:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما ::: أعد عيالي شعبة من عيالكا(٣)

وبقول الآخر:

وبلدة ليس بها طورى ::: ولا خلا الجن بها إنسي(٤)

وإلى هذا أشار بقوله: "دون شذوذ" فهذا ونحوه لا يقاس عليه لقلته ، ووهم ابن هشام وابن عصفور في زعمهما أن تقدم المستثنى وجعله أول الكلام لا يجوز باتفاق ، ونقل ابن عصفور الخلاف عن الكسائي في بعض تصانيفه ، وقوله: "بل على أحدهما" مثال ذلك: ما قام إلا زيدًا القوم وضربت إلا زيدًا القوم . قال في الشرح(٥): وقولى المنسوب إليه يعم المسند نحو: ما قام إلا زيدًا القوم ، والواقع نحو: ضربت إلا زيدًا القوم ، ومقتضى كلام المصنف أنه لا يجوز القوم إلا زيدًا جاؤوا ؛ لأنه تقدم على المستثنى منه وعلى المنسوب إليه ؛ لأنه مستثنى من الضمير في جاؤوا ، وقد مثل في الشرح: القوم إلا زيدًا ذاهبون لما هو جائز وفي هذه المسألة أعنى إذا تقدم على المستثنى منه والعامل ، وتوسط بين جزأي كلام ثلاثة مذاهب: المنع مطلقًا سواء كان العامل متصرفًا أم غير متصرف ، والجواز مطلقًا . قيل: وهو الصحيح ، والثالث: التفصيل بين أن يكون متصرفًا فيجوز أو غير متصرف ؛ فيمتنع ، وهو مذهب الأخفش . قيل: وهو المختار ؛ لأن السماع إنما ورد في المتصرف .

فصل: لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان، وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمر؛ لا بدلان خلافًا لقوم.

---

(١) شطر بيت من الطويل ، ولم أعثر عليه .

(٢) الارتشاف ٢/ ٣٠٧ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للأعشى في المساعد ١/ ٥٦٧ .

(٤) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في أراجيز العرب ١٧٨ .

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٩١ .

ش: مثال ذلك بالعطف: قام القوم إلا زيدًا وعمرو فهذا جائز، ومثاله دون عطف: أعطيت الناس الدراهم إلا زيدًا درهمًا. قال ابن السراج[1]: وهذا لا يجوز، فلو قلت: ما أعطيت أحدًا درهمًا إلا عمرًا دانقًا وأردت الاستثناء؛ لم يجز، وإن أردت البدل؛ جاز - أبدلت عمرًا من أحد، ودانقًا من درهم، وقال الزجاج[2]: البدل ضعيف؛ لأنه لا يجوز بدل اسمين من اسمين لو قلت: زيد المرأة أخوك هندًا؛ لم يجز، وقال المصنف - رادًا على ابن السراج: وفي هذا ضعف بيّن؛ لأن البدل في الاستثناء لابد من اقترانه بإلا فكان لذلك أشبه شيء بالمعطوف بحرف فكما لا يقع بعد حرف عطف معطوفان؟ لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان، فإن ورد ما يوهم ذلك - قدر - ناصب للثاني، كما يقدر خافض للثاني في نحو:

أكل امرئ تحسبين امرءًا ::: ونار توقد بالليل نارا[3]

انتهى.

وفي كلامه تعقب فإنه قال: فكما لا يقع بعد حرف عطف معطوفان، وذلك جائز؛ بل قد يقع بعده ثلاثة نحو؛ أعلمت زيدًا عمرًا فاضلاً وبشرًا خالدًا منطلقًا، وقد أجاز قوم من النحويين أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان فأجازوا: ما أخذ أحد إلا زيد درهمًا.

ص: ولا يمنع استثناء النصف خلافًا لبعض البصريين ولا استثناء الأكثر وفاقًا للكوفيين.

ش: الحجة على جواز استثناء النصف قوله تعالى: ﴿ **قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً نِصْفَهُ** ﴾ [المزمل: ٢، ٣] فنصفه بدل من "قليلا" بدل شيء من شيء وهما لعين واحدة، وأطلق القليل على النصف، والضمير عائد إلى الليل والمعنى: قم نصف الليل أو أقل أو أكثر قاله ابن خروف[4]، وعلى استثناء الأكثر قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ** ﴾ [الحجر: ٤٢] والغاوون أكثر، وقوله: ﴿ **وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ** ﴾ [البقرة: ١٣٠]، وقوله: ﴿ **فَلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ** ﴾ [الأعراف: ٩٩] ووافق ابن خروف[5] الكوفيين على جواز الأكثر، وقد تأول المانعون هذه الآيات فقال الأبدى: نصفه مفعول بفعل مضمر أي: قم نصفه إن شئت، ولا يكون بدلاً من قليل؛ لأن النصف لا يقال فيه أبدًا قليل. قيل: وفيه نظر، وذلك أن يكون أمره أولاً بقيام الليل إلا قليلاً فيكون أمرًا بقيام أكثر الليل، وتقديره قم نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه" مخالف فيلزم أن يكون ناسخًا، وليس كذلك؛ لأنه متصل وشرط الناسخ أن يكون متراخيًا كما ثبت في أصول الفقه، وقال ابن عصفور: بل ضمير نصفه يعود على القليل، وهو بدل منه بدل بعض من كل، وجاز وإن كان القليل مبهمًا؛ لأن القليل قد تعين بالعادة والعرف أي: ما يسمى قليلا في العادة. قال: ويدل على إبطال أن القليل هو النصف: أن النصف ليس بقليل فمن قام

---

(١) الأصول ١/ ٣٤٥.
(٢) الارتشاف ٢/ ٣٠٩.
(٣) البيت من المتقارب لابن أبي دؤاد في الكتاب ١/ ٣٣.
(٤) المساعد ١/ ٥٧٣.
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٣.

نصف الليل لا يقال فيه: قام الليل إلا قليلاً ، ورده ابن الضائع بأنه أراد أن العادة قد عنيت شخصه حتى صار يقع على ثلث الليل أو جزء منه متعين فهو باطل ، وإن أراد ما يقع عليه القليل ؛ فلا فائدة لبيان بأن يبدل منه نصفه ؛ لأن القليل يتناوله . قال: والأولى أن يقال في الانفصال: إن النصف بدل إضراب ، وهو جائز على مذهب ابن خروف . انتهى .

وأما قوله: "إن عبادي" فتؤول على أن العباد المؤمنون وهو جمع عبد ، والإضافة للتشريف ، أو يكون جمع عابد كقائم وقيام ، وعلى هذين فالاستثناء منقطع ، ويجوز أن يكون متصلاً ، ويكون عبادي يعم الملك والإنس والجن فيكون المستثنى أقل .

وأما ﴿ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة: ١٣٠] فالاستثناء منقطع ، وأما ﴿ فَلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٩] فاستثناء مفرغ فيقدر المحذوف عامًا أي: أحد ، وهو يشمل العاقل الملك الإنس والجن ، وأجمع النحويون على أن المستثنى لا يكون قدر المستثنى منه ، ولا أزيد .

ص: والسابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسط المستثنى.

ش : مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً نِصْفَهُ ﴾ [المزمل: ٢ ، ٣] فإلا قليلاً استثناء من الليل لا من نصفه ؛ لأن تأخر الاستثناء عن المستثنى منه هو الأصل فلا يعدل عنه إلا بدليل .

ص: وإن تأخر عنهما فالثاني أولى مطلقًا.

ش : أي: سواء كان فاعلاً أم مفعولاً مراعاة للقرب نحو: غلب مائة مؤمن مائة كافر إلا اثنين .

ص: وإن تقدم فالأول أولى إن لم يكن أحدهما مرفوعًا لفظًا أو معنى، وإن يكنه؛ فهو أولى مطلقًا إن لم يمنع مانع.

ش : مثال الأول: استبدلت إلا زيدًا من أصحابنا أصحابكم ، فإلا زيدًا مستثنى من قوله: من أصحابنا لا من قوله: من أصحابكم ؛ لأنه ليس أحدهما مرفوعًا ، فإن كان أحدهما مرفوعًا لفظًا نحو: ضرب إلا زيدًا أصحابنا أصحابكم أو معنى نحو: ملكت إلا الأصاغر عبيدنا أبناءنا فهو أولى بأن يكون الاستثناء منه مطلقًا أي سواء تقدم أو تأخر ، وعلة ذلك أن الفاعل أصل في الجملة . قاله الرماني: هذا ما لم يمنع مانع فإن منع مانع من أحدهما ؛ تعين الآخر ، ولا يعتبر إذ ذاك تقديم ولا تأخير توسط نحو: طلق نساءهم الزيدون إلا الحسنيات فالحسنيات مستثنى من نسائهم ؛ لأنه لا يمكن استثناؤه من الزيدين ، وكذلك أصبى الزيدين نساؤهم إلا ذوي النهى ؛ فذوى النهى مستثنى من الزيدين وذلك واضح .

ص: وإذا أمكن أن يشرك في حكم الاستثناء مع ما يليه غيره؛ لم يقتصر عليه إن كان العامل واحدًا.

ش : مثال ذلك: اهجر بنى فلان وبني فلان إلا من صلح ؛ فمن صلح مستثنى من الجميع إذ لا موجب للاختصاص ، فلو ثبت موجب ؛ فعل بمقتضاه نحو: لا تحدث النساء ولا الرجال إلا زيدًا ، وقد تضمنت الأمرين آية المائدة ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ إلى ﴿ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ [المائدة: ٣] فاشتملت على ما فيه مانع وهو "ما أهل" وما قبله ، وهو ما بين به ، و "إلا ما ذكيتم" فهو مستثنى من الخمسة إذ

كانت بتذكيته سبب موته . قاله المصنف[١] . قيل: وينبغي أن يكون الحكم كذلك إذا كرر العامل للتوكيد نحو: اهجر بني فلان ، واهجر بني فلان إلا من كان صالحًا .

ص: وكذا إن كان غير واحد والمعمول في واحد المعنى.

ش : قال المصنف نحو قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ** ﴾ إلى قوله: ﴿ **إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا** ﴾ [النور: ٤ ، ٥] واتفق العلماء على تعليق الشرط بالجميع في نحو: لا تصحب زيدًا ولا تزره ولا تظلمه إلا نائبًا من الظلم فمذهب مالك والشافعي تساوى الاستثناء والشرط في التعليق بالجميع ، وهو الصحيح للإجماع على سد كل واحد منهما مسد الآخر نحو: اقتل الكافر إن لم يسلم ، واقتله إلا أن يسلم . انتهى .

وهذه المسألة قل من تعرض لها من النحويين ، وقد ذكرها المهاباذى[٢] في شرح اللمع . قال: إذا استثنيت في جمل مختلفة ؛ لم يكن المستثنى إلا من الجملة التي تليه نحو قوله: ﴿ **وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا** ﴾ [النور: ٤ ، ٥] فالذين تابوا مستثنى من الفاسقين لا غير ، وحمله على أنه مستثنى من جميع الكلام خطأ ظاهر ؛ لأنه لا يجوز أن يكون معمولاً لعاملين مختلفين ، ويستحيل ذلك . انتهى .

وهو مخالف لما ذكر المصنف وما علل به المنع لا يلزم المصنف ؛ لأنه مبنى على أن العامل هو ما قبل إلا ، ومذهب المصنف أن العامل هو إلا ، والمسألة مذكورة في أصول الفقه بأشبع من هذا .

فصل: تكرر إلا بعد المستثنى بها توكيدًا فيبدل ما يليها مما تليه إن كان مغنيًا عنه، وإلا عطف بالواو.

ش : إذا كررت إلا فلها حالتان:

إحداهما: أن تكرر للتوكيد .

والأخرى: أن تكرر للتأسيس فإذا كررت للتوكيد جعلت كأنها زائدة لم تذكر ثم لا تخلو إما أن يكون ما بعدها مغنيًا عما بعد الأولى أولى ؛ فإن كان مغنيًا عنه وذلك بأن يتوافقا معنى أبدل ما يليها مما قبله كقولك: قام القوم إلا محمدًا إلا أبا بكر إذا كانت كنية له ؛ لأنك لو قلت: قام القوم إلا أبا بكر أغنى عن ذكر الاسم الأول ، وإن لم يكن مغنيًا عنه لعدم توافقهما معنى ، عطف عليه بالواو نحو: قام القوم إلا زيدًا وإلا عمرًا ، وقد اجتمعا في قوله:

مالك من شيخك إلا عمله ::: إلا رسيمه وإلا رمله[٣]

فرسيمه ورمله بدل من العمل ؛ لأنهما يغنيان عنه تقول: مالك من شيخك إلا رسيمه وإلا رمله معطوف على الرسيم ؛ لأن هذا من بدل التفصيل الذي يجب فيه العطف بالواو ، وإلا رمله لا يغني عن قولك: عمله ، وجعل إلا رسيمه وإلا رمله في البيت من البدل التفصيلي مذهب ابن خروف وهما كل العمل ، وذهب السيرافي إلى أنه يعني بالرمل في الطواف والرسيم في السعي ،

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٤ .
(٢) المساعد ١/ ٥٧٤ .
(٣) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٧٤ .

والرسيم الموطوء بشدة ، وزعم أنه بدل بعض من كل ؛ لأن الرسيم والرمل بعض العمل ، وإذا كررت إلا للتوكيد كما ذكرنا ؛ لم يلزم ذكرها ؛ بل يجوز طرحها وإبدال الموافق وعطف المخالف بالواو .

ص: وإن كررت لغير توكيد، ولم يكن استثناء بعض المستثنيات من بعض شغل العامل ببعضها إن كان مفرغًا ونصب ما سواه.

ش : مثال ذلك: ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا أحد ، وقام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا القوم فجميع ذلك منصوب على الاستثناء ، وأجاز ابن السيد في نحو: مالي إلا زيدًا إلا عمرًا ناصر أربعة أوجه:

أحدها: النصب على الاستثناء كما ذكر النحاة .

والثاني: النصب على الحال فيهما . قال: لأنهما متأخرين . يجوز أن يكونا صفتين تقول: ما في الدار أحد إلا زيد فيكون إلا زيد صفة أحد فإذا تقدم على موصوفه انتصب على الحال ، وكذلك: قام إلا زيدًا القوم يجوز أن يكون منصوبًا على الحال .

والثالث: أن يجعل الأول حالاً ، والثاني مستثنى والرابع: عكسه . قيل: وما ذهب إليه من جواز الحال لا يجوز ، وذلك أنها غير متمكنة في الوصف بها فلا تكون إلا تابعة لموصوفها في اللفظ ولا يجوز تقديمها عليه أصلاً كما لا يجوز: قام إلا زيد تريد غير زيد ، وإذا كان من شرط وقوعها صفة وقوعها بعد المستثنى منه ؛ امتنع فيها الحال عند التقدم .

ص: وإن تأخرت فلأحدها ما له مفردًا وللبواقي النصب.

ش : مثال ذلك: قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا ، وما قام أحد إلا زيدًا إلا خالدًا إلا عمرًا . قال المصنف[1]: فلأحد منها من الإعراب ما له لو انفرد ، ولسواه النصب . انتهى . ففي المثال الأول ينصب الجميع ؛ لأن الاستثناء من موجب ، وفي الثاني: يجوز رفع على أنه بدل ، وهو الأرجح لتقدم النفي ، وقال الأبذي[2]: يجوز في الإيجاب رفع الجميع على النعت ، ورفع أحدها على النعت ونصب الباقي واتبع في جعل المكرر صفة ابن السيد ، ومنع ذلك ابن الصائغ أعنى ، جعل المكرر صفة . قال الأبذي[3]: ويجوز في النفي الرفع على البدل فيها ، والرفع على النعت فيها ورفع أحدها على البدل أو النعت ، وقد ذكرنا أن ابن الصائغ أعنى جعل المكرر نعتًا .

ص: وحكمها في المعنى حكم المستثنى الأول.

ش : في الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب ، وفي الخروج إن كان من موجب .

ص: وأن أمكن استثناء بعضها من بعض؛ استثنى كل من متلوه، وجعل كل وتر خارجًا وكل شفع داخلاً، وما اجتمع؛ فهو الحاصل.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٦ .

(٢) المساعد ١/ ٥٧٦ .

(٣) المساعد ١/ ٥٧٦ .

ش : قال المصنف[١]: مثال ذلك: عندي مائه إلا خمسين إلا عشرين إلا خمسة أخرج أول وثالث وما أشبههما في الوترية ، وأدخل ثان ورابع وما أشبههما في الشفعية فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون ؛ لأنا أخرجنا من المائة خمسين ؛ لأنها أول المستثنيات فهي إذًا وتر ، وأدخلنا عشرين ؛ لأنها ثانية المستثنيات أي إذًا شفع ، وأخرجنا عشرة ؛ لأنها ثالثة المستثنيات ، فهي إذاً وتر فصار الباقي ستين ، ثم أدخلنا خمسة ؛ لأنها رابع المستثنيات ؛ فهي إذن شفع فصار الباقي خمسة وستين ، وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة . انتهى .

واعلم أنه إذا أمكن استثناء بعضها من بعض ؛ ففيه أربعة مذاهب:

أحدها: أن الأخير مستثنى من الذي قبله ، والذي قبله مستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول كما ذكر المصنف ، وهو مذهب أهل البصرة والكسائي .

والثاني: أنها راجعة إلى المستثنى منه فإذا قال له: على مائة إلا عشرة إلا اثنين ؛ لزمه ثمانية وثمانون ، وإلى هذا القاضي أبو يوسف .

والثالث: أن الاستثناء منقطع ويكون المقر به على هذا في المثال المذكور: اثنين وتسعين ؛ لأن المعنى: له عندي مائة غير عشرة سوى الاثنين اللذين له ، فإنهما عندي فيتحد المقر به على هذا القول ، وعلى القول الأول إلا أن المدرك مختلف وهذا مذهب الفراء ، ووجهه أنه إذا أردت بعضها إلى بعض أو إلى الأول ؛ كان فيه عن التطويل ما لا يخفى .

الرابع: أنه يجوز فيه عودها إلى الأول وعود بعضها إلى بعض حتى ينتهي إلى الأول ، وصحح بعض المغاربة هذا المذهب . وقال: إلا أن الأظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء ، وذكروا لاستخراج المقر به على المذهب الأول طرقًا لا تتعلق بعلم النحو ويكفي ما ذكره المصنف .

ص: وكذا الحكم في نحو: له عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة خلافًا لمن يخرج الأول والثاني.

ش : إذا كان بعض المستثنيات أكثر من الذي قبله نحو: له على عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة ؛ فالفراء يستثنى الثلاثة ، ويزيد على السبعة الباقية الأربعة ؛ فيكون المقر به أحد عشر ، وغير الفراء يستثنى من العشرة الأربعة بعد استثناء الثلاثة فيكون المقر به ثلاثة . قال المصنف: قول الفراء عندي هو الصحيح ؛ لأنه جار على القاعدة السابقة أعني جعل الاستثناء الأول إخراجًا والثاني إدخالاً . انتهى .

فهو عند الفراء من الاستثناء المنقطع ، وهذه المسألة مما لا يمكن استثناء الثاني قبله فهى أشبه بمسألة: قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا . فيظهر مذهب الأكثرين .

ص: وإن قدر المستثنى الأول صفة؛ لم يعتد به، وجعل الثاني أولاً.

ش : مثال ذلك: له مائة إلا عشرون إلا عشرة إلا خمسة فإلا عشرون صفة لا يعتد به ؛ لأنه ليس مخرجًا من المائة ، ويجعل الثاني وهو إلا عشرة أولاً فيكون مخرجًا ، ويجعل الثالث وهو إلا خمسة ثانيًا فيكون داخلاً . فالمقر به إذًا خمسة وتسعون .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

قال ابن السراج: إذا قلت: لك عندي مائة إلا درهمين ؛ فقد أقررت بثمانية وتسعين ، وإذا قلت: إلا درهم فجعلت إلا صفة ؛ فقد أقررت بمائة ؛ لأنك زعمت أن له عندك مائة إلا درهمين ، وسيأتي إيضاح الفرق بعد إن شاء الله تعالى .

فصل: تؤول إلا بغير فيوصف بها وبتاليها جمع أو شبهه منكر أو معرف بأداة جنسية.

ش : اعلم أن أصل غير أن تكون صفة ، وأصل إلا أن تكون استثناء ، وقد تحمل كل واحدة منهما على الأخرى فيما هو الأصل فيها ، وقد اضطرب كلام النحويين في الوصف بإلا ، والظاهر أنه يراد الوصف الصناعي وهو المتفهم من كلام الأكثرين . وقال بعضهم: قول النحويين أنه يوصف بها يعنون بذلك أنه عطف بيان . انتهى .

وقول من قال: الوصف بإلا تجوز ؛ لأنها حرف والحرف لا يوصف ، ولكن إلا وما بعدها تؤدي معنى الوصف وهو المغايرة فالصفة إنما استفيدت من مجموعهما ، وهذا معنى قوله: "فيوصف بها وبتاليها" ومثال الجمع المنكر: جاءني رجال قرشيون إلا زيد ، ومثال شبه الجمع: ما جاءني أحد إلا زيد إذا أردت إلا زيد صفة ، ومثال المعرفة بأداة جنسية .

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة ::: قليل بها الأصوات إلا بغامها[1]

أي الأصوات غير بغامها . قال سيبويه ، ويكون قد أثبت بها أصواتًا قليلة ، وأجاز السيرافي أن تكون قليل بمعنى النفي كأنه قال: ما بها أصوات إلا بغامها . قال: إنما وصفت الأصوات وهي معرفة بما في معنى غير وهي نكرة ؛ لأن التعريف بالألف واللام الجنسية ، وتعريفها كلا تعريف . قال: وحاصل هذا الفصل أن إلا الموصوف بها لا يوصف مفرد محض ولا معرفة محضة . انتهى .

وقوله: "أو معرف بأداة جنسية يشمل الجميع كما في البيت والمفرد كقولك: لقد أمر بالرجل إلا زيد تقول كذا كما لا يجوز بالرجل غير زيد ، وهذا ظاهر كلام المبرد في المقتضب ، وقال بعضهم: يوصف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة ، وهو وصف يخالف سائر الأوصاف ألا ترى أنها جاءت بعد المضمر ، والمضمر لا ينعت ، وقد تجرى إلا مع ما بعدها على المضمر قبلها إلا أن ذلك لا يكون نعتًا ؛ لأن المضمر لا ينعت ؛ بل يكون عطف بيان . قال:

عاف تغير إلا النوى والوتد[2]

فإلا النوى عطف بيان من المضمر المستكن في تغير ، وما ذكره المصنف من أنها لا ينعت بها إلا النكرة أو المعرف بالأداة الجنسية جمعًا أو شبهه هو مذهب الجمهور ، ونص عليه المبرد والأخفش وابن السراج[3] .

ص: ولا تكون كذلك دون متبوع.

ش : يعني أن موصولها لا يحذف ، وتقام هي وما بعدها مقامه فلا يجوز في قام القوم إلا زيد: قام إلا زيد ، وهذا بخلاف غير ؛ لأن الوصف بإلا ليس بمتأصل . نص على ذلك سيبويه .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو منسوب لذى الرمة في الكتاب ١/ ٣٧٠ .
(٢) عجز بيت من البسيط ، وصدره: وبالصريمة منهم منزل خلق ، وهو للأخطل في ديوانه ١٦٨
(٣) المساعد ١/ ٥٧٩ .

ص: ولا حيث لا يصلح الاستثناء.

ش: هذا كالمجمع عليه بين النحويين فيجوز: عندي درهم إلا دانق على النعت ؛ لأنه يصح إلا دانقًا على الاستثناء ، ويمتنع: عندي درهم إلا جيد ؛ لأنه لا يصح فيه الاستثناء بخلاف غير فإنه يجوز فيها ، وكلام سيبويه[1] ما يقتضي ظاهره أن ذلك لا يشرط فإنه جعل "إلا الله" صفة لآلهة من قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] وجعل إلا زيد لو كان معنا أحد إلا زيد لغلبنا ، ولا يجوز الاستثناء فيهما ، وقد منع سيبويه فيهما الاستثناء المفرغ فكذلك غير المفرغ ، وبيان امتناع الاستثناء في الآية أن معنى الآية يكون إذ ذاك: لو كان فيهما آلهة ولم يكن الله في تلك الآلهة لفسدتا ، وهذا المعنى غير مستقيم ؛ لأنه يلزم عنه: فيها آلهة فيها الله لم تفسدا ، وذلك باطل . هذا معنى كلام الشلوبين وغيره وبيان ذلك في المثال أن معنى قولك: لو كان معنا أحد إلا زيدًا لغلبنا ، وإذا جعلت إلا استثناء فمعناه: لو كان فينا أحد ليس فيهم زيد لغلبنا ، فلو نصبت على الاستثناء مع إرادة المعنى الأول لأحلت ، ويمنع أيضًا الاستثناء في الآية والمثال: إن عموم آلهة وعموم رجل بدل لا استغراق ، والنحويون كالمجمعون على أن المستثنى المتصل لابد أن يكون مندرجًا تحت المستثنى منه لو لم يستثن ، وما بعد إلا في الآية والتمثيل ؛ ليس مما وجب اندراجه وقد تكلم أهل أصول الفقه في الاستثناء أهو مما لم يستثن ؛ لوجب أن يدخل في حكم ما قبله ، أو لجاز أن يدخل والأصح عندهم الأول ، وأما النحويون فعلى ما ذكرت .

إذا تقرر هذا فقد ظهر منه أنه ليس من شرط الوصف صحة الاستثناء ، وقد أجاب بعضهم بأن الاستثناء صالح في الآية إذا جعل منقطعًا ، وقد أجاز الجرمي والمبرد في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ [هود: ١١٦] أن يرتفع على الوصف لقوله: ﴿ أُولُو بَقِيَّةٍ ﴾ [هود: ١١٦] وهو لا شك استثناء منقطع فحيث جاز الاستثناء بوجه ؛ جاز الوصف فإن قيل: هل يجوز أن يكون ما بعد إلا في: إلا الله وإلا زيد في مثال سيبويه السابق بدلاً فالجواب أنه غير جائز ، لأن معنى البدل كمعنى الاستثناء . هذا مذهب سيبويه ، قال الشلوبين: لا يصح في الآية الاستثناء ولا البدل ؛ لأنه يلزم أن يكون المعنى: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، ومقصود الآية: لو كان فيهما آلهة لفسدتا ، فاشتراط أن لا يكون الله فيهم يفسد المعنى ثم أورد على نفسه أن الوصف أيضًا بهذا المعنى ، وأجاب بأن الوصف قد يكون تأكيدًا ؛ فلا يكون شرطًا وقيدًا فيما قبله ، والاستثناء لا يكون إلا كذلك يعني: والبدل في باب الاستثناء يفيد ما يفيده الاستثناء ، فلا يمكن أن يراد به التوكيد ، وزعم المبرد أنه لا يجوز الوصف بإلا إلا حيث يجوز البدل ، وأجاز في الآية البدل ، ونقل ابن السراج عن المبرد إجازة التفريغ والبدل بعد لو ، ووافق المبرد في المقتضب سيبويه على منع التفريغ والبدل بعد لو .

ص: ولا يليها نعت ما قبلها، وما أوهم ذلك فحال أو صفة بدل محذوف خلافًا لبعضهم.

ش: لا يجوز: ما جاءني أحد إلا راكب على أن يكون راكب نعتًا لأحد ؛ لأن الصفة والموصوف كشيء واحد فلا يفصل بينهما بإلا لأوجه:

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٣١ ، ٣٣٢ .

أحدها: أن شيئين كشيء واحد لا يختلفان بنفي الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر .

الثاني: أن الصفة توضح موصوفها كما توضح الصلة موصولها وكما لا يوضح المضاف إليه ، فكما لا تفصل إلا بين الصلة والموصول والمضاف إليه كذلك لا يقع بين الصفة والموصوف . **الثالث**: إن إلا وما بعدها في حكم جملة مستأنفة ، وما أوهم ذلك فحال كقولك: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه يكون ما بعد إلا جملة حالية ، وهو من التفريغ للحال ، وقوله: أو صفة بدل محذوف" قال أبو الحسن[1] في كتاب المسائل: ونحو: ما جاءني رجل إلا راكب تقديره: إلا رجل راكب ، وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم ، وقوله: خلافًا لبعضهم" وهو الزمخشري قال: فما مررت بأحد إلا زيد خير منه يكون ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعه صفة لأحد ، وزعم في الكشاف[2] في قوله تعالى: ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ** ﴾ [الحجر: ٤] أن قوله: ﴿ **وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُوم** ﴾ جملة واقعة صفة لقرية ، ووسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب ، وجاءني وعليه ثوب ، وتابعه صاحب البديع وابن هشام . قال المصنف[3]: وما ذهب إليه فاسد من خمسة أوجه:

الأول: أن قياس الصفة على الحال لا يصح ؛ لأن بينهما فروقًا ؛ لجواز تقديم الحال على صاحبها ، وتخالفهما في الإعراب والتنكير والتعريف وإغناء الواو عن الضمير .

الثاني: أنه مذهب لم يعرف لبصري ولا كوفي فلا يلتفت إليه .

الثالث: أنه معلل بما لا يناسب ؛ لأن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد ما يراد من التوكيد .

الرابع: أن الواو فصلت الأول من الثاني ، ولولا هي ؛ لتلاصقا ، فكيف يقال: أكدت لصوقهما .

الخامس: أن الواو لو صلحت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ؛ لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو: إن رجلاً رأيه سديد لسعيد فرأيه سديد جملة نعت بها ، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف قوله: "ولها كتاب" لأنها بعد منفي . انتهى .

ص: ويليها في النفي فعل مضارع بلا شرط، وماض مسبوق بفعل أو مقرون بقد، ومعنى أنشدك إلا فعلت: ما أسالك إلا فعلك.

ش : مثال المضارع: ما كان زيد إلا يفعل كذا ، وما خرج زيد إلا يجر ثوبه ، وما زيد إلا يفعل كذا ، ومثال الماضي مسبوق بفعل قوله تعالى: ﴿ **مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ كَانُوا** ﴾ [يس: ٣٠] ومقرونًا بقد قول الشاعر:

---

(١) المساعد ١/ ٥٨١ .

(٢) الكشاف ٢/ ٣٨٧ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٢ .

مـــا المجـــد إلا قـــد تـــبين أنـــه ::: بـــندى وحـــلم لا يـــزال مؤثـــلا[1]

وإنما أغني اقتران الماضي بقد عن تقدم فعل ؛ لأن قد يقربه من الحال فيكون بذلك شبيهًا بالمضارع ، وإنما أن المضارع مستغنيًا عن شرط ؛ لأنه شبيه بالاسم ، وإنما ساغ بتقديم الفعل وقوع الماضي بعد إلا ؛ لأن تقدم الفعل مقرونًا بالنفي يجعل الكلام بمعنى كلما كذا ؛ كان كذا فكان فيه فعلان كما كان مع كلما فلو قلت: ما زيد إلا قام ؛ لم يجز ؛ لأنه ليس مما ذكر وعلة ذلك أن المستثنى لا يكون إلا اسمًا أو مؤولاً باسم والماضي المجرد من قد بعيد من شبه الاسم ، وقوله: معنى أنشدك إلا فعلت: ما أسألك إلا فعلك . هذا كلام صورته صورة واجب فكان القياس ألا يجيء بعده إلا ، ولكنه محمول على معنى النفي كقولهم: شر أهر ذا ناب صورته صورة المثبت ، والمعنى على النفي المحصور فيه نسبة الحكم إلى المبتدأ ، وقدرت فعلت هنا بالمصدر ، وإن لم يكن فيه حرف مصدري لضرورة افتقار المعنى إلى ذلك ؛ فهو كلام يعنون به النفي المحصور فيه المفعول ، وقد صرح بما المصدرية في قوله:

عمـــرتك الله إلا مـــا ذكـــرت لـــنا ::: هـــل كنـــت جارتـــنا أيـــام ذي سلم[2]

ص: ولا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها مطلقًا ولا ما قبلها في بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعًا لـه.

ش : الاستثناء في حكم جملة مستأنفة ؛ لأنك إذا قلت: جاء القوم إلا زيدًا فكأنك قلت: ما فيهم زيد ، فمقتضى هذا ألا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا ما قبلها فيما بعدها على الإطلاق ، فاستمر ما قبلها على المنع ، وأجاز الأخفش: ما زيد طعامك إلا آكل ذكره في المسائل الكبير ، واستثنى مما بعدها ما لا مندوحة عنه من إعمال ما قبلها فيه وهو المستثنى نحو: ما قام إلا زيد ، ويعني به المفرغ لـه العامل ، وكذا قيده في الشرح ؛ لأن غير المفرغ منصوب عنده بإلا ، والمستثنى منه نحو: ما قام إلا زيدًا أحد أو للتابع نحو: ما مررت بأحد إلا زيدًا خير من عمرو ، ولا تجوز الزيادة على هذه الثلاثة .

ص: وما ظن من غير الثلاثة معمولاً لما قبلها قدر لـه عامل خلافًا للكسائي في منصوب ومخفوض ولـه ولابن الأنباري في مرفوع.

ش : مثال المنصوب قوله:

فما كف إلا ماجد ضير بائس[3]

ومثال المجرور قوله تعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ** ﴾ [النحل: ٤٣ ، ٤٤] ومثال المرفوع:

فما زادني إلا غرامًا كلامها[4]

---

(١) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٩٥ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو للأحوص في ديوانه ١٩٩ .

(٣) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: أمانيه منه أتيحت بلا مَنّة ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٩٥ .

(٤) عجز بيت من الطويل وصدره: تزودت من ليلى بتكليم ساعة ، وهو لمجنون بنى عامر في الدرر ١/١٤٣ .

وأجاز الكسائي[(١)] الأوجه الثلاثة على تعليق المعمولات بما قبل ، ووافقه ابن الأنباري[(٢)] في المرفوع خاصة ، وفرق بأن المرفوع ينوي تقديمه واتصاله برافعه ؛ لأنه كالجزء منه بخلاف غيره ، ووافقه الأخفش في الظرف والمجرور والحال نحو: ما جلس إلا زيد عندك ، أو في الدار أو ضاحكًا ، والذي ذهب إليه المصنف أن ما ورد من ذلك قدر له عامل بعد إلا يفسره ما بعده .

فصل: يستثني بحاشا وخلا وعدا فيجررن المستثنى أحرفًا وينصبنه أفعالاً.

ش : ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن هذه الثلاثة ينصب الاسم بعدها في الاستثناء ، وينجر فإذا انجر ؛ كن حروفًا ، وإذا انتصب ؛ كن أفعالاً ، وإذا استثنى بها ضمير المتكلم وقصد النصب ؛ قيل: عداني وخلاني وحاشاني بنون الوقاية . قال الفراء[(٣)]: ومن نصب بحاشا ؛ قال: حاشاني قال:

يمل الندامي ما عداني لأنني ::: بكل الذي يهوى نديمي مولع[(٤)]

وإذا قصد الجر ؛ حذفت نون الوقاية كقوله:

في فتية جعلوا الصليب إلههم ::: حاشاي إني مسلم معذور[(٥)]

ذلك دليل على أنها أفعال إذا نصبت ، وحروف إذا جرت ، وإذا جرت هذه الكلمات ؛ فقيل: يتعلق بالفعل أو معنى الفعل فموضعها نصب ، وقيل: في موضع نصب عن تمام الكلام ، وإذا نصبت فاختلف فيها هل لها محل من الإعراب أم لا فأجاز السيرافي أن تكون الجمل في موضع نصب على الحال كأنك قلت: خالين زيدًا وعادين عمرًا وحاشين زيدًا ، وأجاز أيضا ألا يكون لها موضع من الإعراب إن كانت مفتقرة من حيث المعنى إلى ما قبلها من حيث كان معناها معنى إلا . قال ابن عصفور: وهو الصحيح:

ص: ويتعين الثاني بخلا وعدا بعد ما عند الجرمي.

ش : أي: يتعين النصب نحو: قام القوم ما عدا زيدًا ، وما خلا عمرًا ، وتعينت فعليتهما ؛ لأن ما الداخلة عليهما مصدرية وموضع ما والفعل نصب بلا خلاف ، واختلفوا في وجه انتصابه . فقيل: إنه مصدر موضوع موضع الحال كما يجوز ذلك في المصدر الصريح ، وهذا قول السيرافي ، وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء كانتصاب غير في قولك: قام القوم غير زيد ، وقيل: منصوب على الظرف وما مصدرية ظرفية أي وقت خلوهم ، ودخله معنى الاستثناء ، وذهب الجرمي والكسائي والفارسي في كتاب الشعر له والربعي[(٦)] إلى إجازة الجر بعد ما عدا وما خلا فتكون ما زائدة وعدا وخلا حرفا جر ، ورواه الجرمي عن بعض العرب في كتاب الفرخ .

ص: والتزم سيبويه فعلية عدا وحرفية حاشا.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠٥ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠٥ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠٧ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو منسوب للأخطل في الدرر ١/ ١٩٦ .
(٥) البيت من الكامل ، وهو للأقيشر في الدرر ١/ ١٩٧ .
(٦) المساعد ١/ ٥٨٤ .

ش: لم يتعرض سيبويه[١] والمبرد[٢] لحرفية عدا؛ بل اقتصرا على فعليتها ونصب المستثنى بها، وذلك لأن فعلية عدا أشهر وحرفيتها قليلة، فلم يحفظها سيبويه وحفظها غيره، ولم يتعرض سيبويه لفعلية حاشا؛ بل اقتصر على حرفيتها والجر، ولا يجيز النصب؛ لأنه لم يحفظ، ولكن قد ثبت النصب بالنقل الصحيح حكاه أبو زيد والفراء والشيباني وابن خروف وأجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج[٣]، ويروي بالوجهين قوله:

حاشا أبي ثوبان إن أبا ::: ثوبان ليس ببكمة فدم
عمرو بن عبدالله إن به ::: ضنًا عن الملحاة والشتم[٤]

وأكثر النحاة يركب صدر البيت الأول على عجز الثاني. نبه على ذلك المصنف[٥] وعلى الصواب أنشدهما ابن عصفور وسكوت المصنف عن خلا يقتضى أن سيبويه أجاز فيها الأمرين: الفعلية والحرفية. قد صرح بذلك في الشرح[٦]. قال سيبويه: وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون، وليس وعدا و خلا ثم قال: وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا في بعض اللغات. انتهى.

وقال الشيخ أثير الدين في شرحه: لما كان الجر بعدها قليلاً؛ لم يعرفه سيبويه، وكذلك خلا لم يعرف الجر بها سيبويه، وإنما نقل الجر بهما الأخفش وقال في الأوسط: كل العرب يجرون خلا، وقد زعموا أنه ينصب بها وذلك لا يعرف انتهى. قال: فهذا الذي التزمه سيبويه من النصب بخلا قال فيه أبو الحسن: إنه لا يعرف. انتهى.

ويعدم في كلام المصنف وما نقله عن سيبويه ما يدل على أن سيبويه أجاز الوجهين في خلا.

ص: وإن وليها مجرور باللام؛ لم يتعين فعليتها خلافًا للمبرد؛ بل اسميتها لجواز تنوينها.

ش: قال في الشرح[٧]: إذا وليها (مجرور)[٨] باللام؛ فارقت الحرفية بلا خلاف؛ إذ لا يدخل حرف الجر على حرف جر، وإذا لم تكن حرفًا؛ فهي إما اسم، وإما فعل، فمذهب المبرد أنها حينئذ فعل، والصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل فمن قال: حاشى لله فكأنه قال: تنزيها لله، ويؤيد هذا قراءة أبي السمال ﴿ حاشًا لله ﴾ [يوسف: ٣١][٩] بالتنوين فهذا مثل قولهم: رعيًا لزيد، وقرأ ابن مسعود[١٠]: ﴿ حَاشَ لِلَّه ﴾ [يوسف: ٣١] بالإضافة فهذا مثل: سبحان الله ومعاذ الله، وأما القراءة المشهورة: ﴿ حَاشَ لِلَّه ﴾ [يوسف: ٣١] بلا تنوين؛ فالوجه فيها أن يكون

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٨.
(٢) المقتضب ٤/٤٢٦.
(٣) المساعد ١/٥٨٥.
(٤) البيتان من الكامل للجميح منقذ بن الطماح في الدرر ١/١٩٦، ١٩٧.
(٥) شرح التسهيل ٢/٣٠٨.
(٦) شرح التسهيل ٢/٣٠٩.
(٧) شرح التسهيل ٢/٣٠٨.
(٨) سقط من ر.
(٩) وانظر: معجم القراءات ٣/١٦٧.
(١٠) وانظر: معجم القراءات ٣/١٦٧.

حاشا مبنيًا لشبهه بحاشا الذي هو حرف ، فإنه شبه به لفظًا ومعنى فجرى مجراه في البناء . انتهى .

وذكر غيره عن الفراء أن حاشا فعل ولا فاعل له ، وأن الأصل: حاشا لزيد فكثر الكلام بها فأسقطوا اللام ، وخفضوا بها ، وقولهم: حاشا لزيد ليس معناه الاستثناء بل معناه التنزيه عما لا يليق بالمذكور ، وقد يراد به تنزيه الاسم من السوء فيبتدرون تنزيه اسم الله تعالى على جهة التعجب والإنكار على من ذكر السوء فيمن لم يروه منه .

ص: وكثر فيها حاشَ وقل حشا وحاشْ.

ش : يعني في التي تستعمل في التنزيه والتبرئة من السوء ، وقرئ بالثلاثة "حاشا لله" وأما التي للاستثناء ؛ فالمحفوظ فيها حاشا ، وقد استثنى أيضا بحشي في قوله: "حشى رهط النبي فإن منهم نحورًا لا تكدرها الولاء" . ولم يستثن بحاش .

ص: و ربما قيل: ما حاشا.

ش : اختلف في جواز دخول ما المصدرية على حاشا فمنعه سيبويه . قال: لو قلت: أتوني ما حاشا زيد ؛ لم يكن كلاما ، وأجاز ذلك بعضهم على قلة وهو مسموع من كلامهم قال الشاعر:

رأيت الناس ما حاشا قريشا ::: وإنا نحن أفضلهم فعالا[1]

قال في الشرح[2]: قد قيل ما حاشا في مسند أبى أمية الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ : **«أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة»**[3] . انتهى .

وقوله: " و ربما قيل: ما حاشى" يوهم أن ذلك في التي للتنزيه ، وإنما ذلك في الاستثناء ، وسياق كلامه في الشرح وتمثيله بالحديث مبين لذلك .

فرع: اختلف في دخول إلا على حاشا فأجازه الكسائي إذا جرت نحو: قام القوم إلا حاشا زيد ، ومنعه إذا نصبت ، وحكاه أيضًا أبو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقًا وحملوا ما ورد على الشذوذ .

ص: وليس أحاشي مضارع حاشي المستثنى بها خلافًا للمبرد.

ش : استدل المبرد على فعلية حاشا بقول النابغة:

ولا أحاشي من الأقوام من أحدٍ[4]

قال المصنف[5]: وهذا غلط ؛ لأن حاشى إذا كانت فعلاً وقصد بها الاستثناء ؛ فهى واقعة موقع إلا ، ومؤدية معناها ؛ فلا تتصرف كما لا تتصرف عدا وخلا وليس ، ولا يكون ؛ بل هي أحق بمنع التصرف ؛ لأنها فيها مع مساواتها للأربع شبهًا بحاشا الحرفية لفظًا ومعنى ، وأما أحاشي فمضارع حاشيت بمعنى استثنيت ، وهو فعل متصرف مشتق من لفظ حاشا المستثنى بها كما اشتق سوفت من لفظ سوف ولوليت من لفظ لولا ولا ليت من لفظ ، وأنهت من لفظ أنها وأمثال ذلك كثيرة . انتهى .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو للأخطل في خزانة الأدب ٣/ ٣٨٧ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٨ .
(٣) الجامع الصحيح ١/ ٣٣ .
(٤) عجز بيت من البسيط ، وهو للنابغة ، وصدره: ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ، انظر: الخزانة ٢/ ٤٤ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٩ .

ص: والنصب في: ما النساء وذكرهن بعدا مضمرة خلافًا لمن أول ما بإلا.

ش: من كلام العرب: كل شيء مهه ما النساء وذكرهن[(١)] . قال المصنف[(٢)]: ومعناه كل شيء يسير ما عدا النساء وذكرهنّ، فحذفوا عدا وأبقوا عملها . انتهى .

وقال بعضهم . تقديره: ما خلا زيدًا ، وتقدير عدا أولى ؛ لأنها متفق على فعليتها بخلاف خلا وحاشا وزعم بعضهم أن ما بمعنى إلا وليس بشيء . قاله المصنف[(٣)] ، وقد جعل بعضهم ما في هذا الكلام نافية قد استثنى بها كما يستثنى بليس ، وإليه ذهب الفراء والأحمر والسهيلي .

ص: ويستثنى بليس ولا يكون فينصبان المستثنى خبرًا، واسمها بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف وكذا فاعل الأفعال الثلاثة.

ش: ليس ولا يكون المستثنى بهما ؛ لأنه الخبر ، ولا يكون قيد في يكون ، ومن أجاز تقديم ليس عليها ؛ ينبغي ألا يجيز ذلك هنا ؛ لأنها جرت مجرى إلا ، وأما اسمها فاختلف فيه فذهب المصنف وصاحب البسيط إلى أنه مضاف إلى ضمير المستثنى منه ، وأن التقدير: لا يكون بعضهم زيدًا ؛ ولذلك لا يختلف اللفظ بهما فيقال: جاءني القوم لا يكون زيدًا ، وأتوا ليس عمرًا ، ومررت بالنساء لا تكون فلانة ، وليس فلانة التقدير: لا يكون بعضهن زيدًا وليس بعضهن عمرًا ، وهو عندهما محذوف لازم الحذف ؛ لقوة دلالة الكلام عليه ، وهذا مذهب غريب لا يعرف لغيرهما ، وفيه ضعف ؛ لأن اسم كان شبيه بالفاعل فلا يجوز حذفه ، ومذهب البصريين أن اسمها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام ، والمعنى: ليس هو أي بعضهم زيدًا ، ويمكن حمل كلام المصنف على هذا المذهب ، ويكون معنى قوله: "لازم الحذف" أي: لازم الإضافة فيجوز بالتغير عن الإضمار بالحذف وكلامه في الشرح محتمل له ، وقد صرح به في غيره من كتبه ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنه مضمر عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق فلذلك كان مفردًا ، والتقدير: ليس هو أي: ليس فعلهم فعل زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ورد بوجهين:

أحدهما: أن فيه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به .

الثاني: أنه لا يصح تقديره إلا في موضع نحو: القوم إخوتك ليس زيدًا ، وقدره بعض النحويين باسم الفاعل الدال عليه الجملة ، فإذا قال: قام القوم ليس زيدًا قدره: ليس . . زيدًا ، ورد بأنه لا يطرد في نحو: القوم إخوتك إلا عمرًا ، وقوله: وكذا فاعل الأفعال الثلاثة يعني أن فاعلها بعض محذوف مضاف إلى ضمير المستثنى منه ، ويعني بالثلاثة عدا وخلا وحاشا ، وقال في الشرح: وفيه ضعف ؛ لأن قولك: قاموا عدا زيدًا إن جعل تقديره: عدا بعضهم زيدًا ، لم يستقم إلا بأن يراد بالبعض من سوى زيد ، وإن صح إطلاق البعض على الكل إلا واحد ؛ فلا يحسن لقلته في الاستعمال ، فالأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه فيقدر في قاموا عدا زيدًا: جاوز قيامهم زيدًا . انتهى .

---

(١) مجمع الأمثال ٢/ ١٣٢ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣١٠ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣١٠ .

قيل: ولا يطرد إذ ينتقض في نحو: القوم أخوك عدا زيدًا ؛ لأنه لم يتقدم فعل ولا ما يجرى مجراه ، وهو مذهب سيبويه ، وأكثر أن فاعلهما مستكن في الفعل لا يظهر وهو عائد على البعض المفهوم من الكلام لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث ؛ لأنه عائد على مفرد مذكر وهو البعض ، والبعض مراد به من سوى زيد ، وينبغي ألا يجوز ذلك على مذهب الكسائي وهشام ؛ لأنهما زعما أن بعضًا لا يقع إلا على ما دون النصف ، والصحيح وقوعه على النصف ، وعلى أزيد منه . قال الشاعر:

داينت أروى والديون تقضى ::: فمطلت بعضًا وأدت بعضًا[1]

فبعض في البيت واقع على النصف ، أو على أكثر منه لا محالة ، وحكى ابن الأعرابي عن العرب أنها توقع بعضًا على النصف ، وذهب المبرد أن الضمير فيها عائد على من المفهوم من معنى الكلام ، فإذا قلت: قام القوم عدا زيدًا فالتقدير: عدا هو أي: عدا من قام زيدًا ، وذهب الفراء إلى أن حاشا فعل ولا فاعل له ، والنصب بعدها إنما هو بالحمل على إلا ، والتزم فيها النصب ؛ لأنها لم تتمحض للحرفية . وقيل: ويمكن القوم في عدا وخلا بذلك .

تنبيه: الخلاف في جملة ليس ولا يكون في الاستثناء كالخلاف في جملة عدا وأخواتها ، وقد سبق .

ص: وقد يوصف على رأي المستثنى منه منكرًا أو مصحوبًا بأل الجنسية، بليس ولا يكون فيلحقهما ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة.

ش : قال في الشرح[2]: وذلك قولك: أتتنى امرأة لا تكون فلانة ، وأتاني القوم ليس إخوتك ، وهما من أمثلة أبي العباس مثل بهما بعد أن قال: وإن جعلته وصفًا ، وكان الجرمي يختاره . انتهى .

وقال سيبويه[3]: وقد يكونان صفة ، وهو قول الخليل ، وفي قوله: وندر إشعار بقلته . وقوله: "على رأي" يشعر بالخلاف ولا نعرف أحدًا حكاه ، و أطلق على الموصوف بهما مستثنى منه بمعنى أنه كان مستثنى منه لو لم يوصف ؛ لأنه لما وصف بهما ؛ لم يكن مستثنى منه ، ولا يكونان إذ ذاك استثناء ، ولكنه لا يوصف بهما إلا حيث يصلح فيه الاستثناء ، وقد مثل المصنف وابن عصفور وغيره بما لا يصلح فيها الاستثناء كقول المصنف: أتتني امرأة لا تكون هندًا ، وقول ابن عصفور: جاءني رجال ليسوا الزيدين ، فإن الموصوف بهما في هذين المثالين نكرة لا عموم لها ، وإنما مثل سيبويه بالنكرة في سياق النفي نحو: ما أتتني امرأة لا تكون هندًا ، وقوله: "أو مصحوبًا بأل الجنسية" هو مبني على مذهبه في جواز وصف المعرف بأل الجنسية بالحمل ، والقياس يقتضي أنه إذا كان قبلهما معرفة ؛ فما يصلح أن يستثنى منه أن يكونا في موضع نصب على الحال نحو: جاءني القوم ليسوا إخوتك ، وجاءتني النساء ليس الهندات نص على ذلك أبو الحسن الأبذي[4] .

فرع: تقول: قام القوم إلا أن يكون زيد ، وما جاءني أحد إلا أن يكون زيد ترفع زيدًا على أن يكون تامة ، وهو قول الجمهور ، وأجاز الأخفش مع ذلك أن يكون ناقصة على حذف خبر يكون

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ٧٩ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣١١ .
(٣) الكتاب ١/ ٥٧ .
(٤) الارتشاف ٢/ ٣٢١ .

أي: إلا أن يكونه زيد ، والمغاربة لا يجيزون خبر كان وأخواتها ، ويجوز نصب زيد على أنه خبرها واسمها ضمير البعض كما تقدم في نحو: لا يكون زيدًا . قال سيبويه: وبعضهم ينصب على وجه النصب في لا يكون والرفع أكثر .

وأما قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَارَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٢] على قراءة من نصب وأنث ؛ فهو استثناء منقطع . فإلا أن تكون في موضع نصب على لغة الحجاز ، وفي موضع رفع على لغة تميم ، وقد تكلف بعضهم جعله متصلاً بما في تقديره بما في تقريره عسر .

فصل: يستثنى بغير؛ فتجر المستثنى معربة بما له بعد إلا.

ش : الاستثناء بغير حمل على إلا والوصف بها وهو الأصل كما سبق ، والمستثنى بها مجرور بمقتضى الإضافة ، وقوله: "معربة بما له بعد إلا" يعني من نصب واجب نحو: قام القوم غير زيد أو مرجح عليه الإتباع نحو: ما جاؤوني غير زيد ، أو مرجح على الإتباع نحو: ما لزيد علم غير ظن ، أو تأثر بعامل مفرغ نحو: ما جاءني غير زيد ، واختلف في وجه نصب غير في الاستثناء فذهب السيرافي وابن الباذش[1] إلى أنه منصوب بالفعل السابق ، وهو ظاهر كلام ابن خروف ، وذهب الفارسي في التذكرة إلى أنها منصوبة على الحال ، وفيها معنى الاستثناء ، وإليه ذهب المصنف . قال: كما أن ما في: قاموا ما عدا زيدًا مصدرية بمعنى الحال ، وفيه معنى الاستثناء . قال: وهو الظاهر من قول سيبويه في باب غير بعد تمثيله بها يأتي القوم غير زيد فغير الذين جاؤوا لكن فيه معنى إلا . هذا نصه . وذهب المغاربة إلى أن الناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام كما قالوا في المنصوب بعد إلا .

ص: ولا يجوز فتحها مطلقًا لتضمن معنى إلا خلافًا للفراء؛ بل تفتح في الرفع والجر لإضافتها إلى مبني.

ش : أجاز الفراء[2] بناء غير على الفتح عند تفريغ العامل سواء كان المضاف إليه معربًا أم مبنيًا فيقال على رأيه: ما جاء غير زيد ، وما جاء غيرك ، ولم يذكر في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف على مبني . قال بعض بني أسد وقضاعة: إذا كانت غير في معنى إلا نصبوها تم قبلها ، أم لم يتم فيقولون: ما جاءني غيرك ، وما جاءني أحد غيرك ، وكان حامله على العموم جعل سبب البناء تضمن غير معنى إلا وذلك عارض فلا يجعل وحده سببًا ؛ بل إذا أضيفت لمبنى ، جاز بناؤها صلح موضعها لإلا ، أو لم يصلح لكن بناؤها إذا أضيفت إلى مبنى وصلح موضعها لإلا أقوى من بنائها إذا أضيفت إلى مبنى ولم يصلح موضعها لإلا . فمثال الأول قوله:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت ::: حمامه في غضون ذات أو قال[3]

ومثال الثاني قوله:

لذ بقيس حين يأتي غيره ::: تلفه بحرًا مفيضًا خيره[4]

---

(١) الهمع ٢/ ٢٠٦ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣١٢ .

(٣) البيت من البسيط ، نسب لأكثر من واحد في الكتاب ١/ ٣٦٩ .

(٤) البيت من الرمل ، وهو بلا نسبة في الخزانة ٣/ ١١٣ .

هذا كلامه في الشرح[١] .

ص: واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها وبإلا جائز.

ش : مثال ذلك: ما جاءني أحد غير زيد وعمرو يجوز في المعطوف الجر وهو ظاهر ، ويجوز الرفع على المعنى ؛ لأن معنى غير زيد: إلا زيد فكما لو صرحت بإلا زيد ؛ جاز الرفع فكذلك هذا ، وتقول: جاء القوم غير زيد وعمرًا بالجر والنصب اعتبارًا باللفظ والمعنى كما سبق ، وظاهر كلام سيبويه أن ذلك عطف على الموضع ؛ لأن المستثنى بغير أصله أن يكون معمولاً لما قبل إلا فيصير الجر بغير كالجر بعد الباء في خبر ليس . قال سيبويه: وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد ، وفي معناه على الموضع ، وشبهوه بقول الشاعر:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا[٢]

انتهى . وروى بالوجهين قول الشاعر:

لم يبق غير طريد غير منفلت ::: وموثق في حبال القد مسلوب[٣]

بخفض موثق ورفعه ، وذهب الشلوبين[٤] إلى أن ذلك من باب التوهم لا من باب العطف على الموضع ، وليس كقوله:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا[٥]

قال: لأنه لا عامل رفع هنا بخلاف خبر ليس ، وهذا المعطوف وإن أعرب إعراب غير ؛ لا يجوز أن يكون معطوفًا على غير نفسها مع إرادة معنى إلا زيد ، فإن عطفت على غير نفسها ؛ اختلف المعنى .

ص: ويساويها في المستثنى المنقطع "بيد" مضافًا إلى أن و صلتها.

ش : مثاله قول النبي ﷺ : **«أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد»**[٦] وكونها بمعني غير هو المشهور ، وقال الأموي: معناه معني على [وذكر الحديث ، وقال في البديع: وقد تكون بمعنى على][٧] ، وقد تبدل من بائه ميم ، وفي الحديث: أنا أفصح العرب بيد أني من قريش ، واسترضعت في بني سعد[٨] ، وفسر بيد "من أجل" ، والغالب أنه يجيء بعدها أن ، وقد جاء بعدها الفعل قال الشاعر:

بيد لا يعثر بالردف ولا ::: يسلم الحي إذا الحي طرد[٩]

يريد: بيد أنه لا يعثر وهي لازمة النصب .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣١٢، ٣١٣ .
(٢) عجز بيت من الوافر ، وصدره: معاويّ إننا بشر فأسجح ، وهو لعقيبة الأسدى في الكتاب ١/ ٣٤ .
(٣) البيت من البسيط ، ولم أعثر عليه .
(٤) المساعد ١/ ٥٩٢ .
(٥) سبق تخريجه .
(٦) كشف الخفا ١/ ٢٣٢ .
(٧) ما بين المعكوفين سقط في ر .
(٨) سبق تخريجه .
(٩) البيت من الرمل ، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢/ ٣٢٥ .

بـــيد لا يعثـــر بالـــردف ولا ::: يـــسلم الحـــي إذا الحـــي طـــرد[1]

يريد: بيد أنه لا يعثر وهي لازمة النصب.

ص: وتساويها مطلقًا سوى، وينفرد بلزوم الإضافة لفظًا وبوقوعه صلة دون شيء قبله.

ش : يعني أن سوى تساوي غير مطلقًا أي: في الاستثناء المتصل نحو: قام القوم سوى زيد، والمنقطع كقوله:

لم ألف في الدار ذا نطق سوى طلل[2]

أصابهم بلاء كان فيهم سوى ::: ما قد أصاب بني النضير[3]

والوصف كقوله:

قال في الشرح[4]: وتساويها أيضًا في قبول تأثير العوامل المفرغة رافعة وناصبة في نظم ونثر كقوله ﷺ : «**سألت الله ألا يسلط على أمتي عدوًا من سوى أنفسهم**»، وقول بعض العرب أتاني: سواك، حكاه الفراء، ومن وقوعه مبتدأ قول الشاعر:

إذا تباع كريمة أو تشتري ::: فسواك بائعها وأنت المشتري[5]

وقد أكثر المصنف من الشواهد على تصرفها، وسيأتي الكلام على ذلك، وقوله: "وينفرد بلزوم الإضافة لفظًا يعني: بخلاف غير فإنها تنفك لفظًا كما سيأتي، وقوله: "وبوقوعه صلة دون شيء قبله"، مثاله: جاء الذي سواك، فيصل به الموصول في فصيح الكلام بخلاف غير لو قلت: جاء الذي غيرك، لم يكن فصيحًا إلا عند الكوفيين، وأجاز المصنف في الشرح أن يكون موضع سوى بعد[6] الموصول رفعًا على أنه خبر مبتدأ مضمر، وأن يكون نصبًا على أنه حال، وقبله ثبت مضمرًا كما أضمر قبل أن في ما أن حراء مكانه. قال: ويقوي هذا الوجه قول من قال: رأيت الذي سواك بالنصب ونظيره أيضًا: كل شيء معه مع النساء وذكرهن، ولنا أن نجعل سواك بعد الموصول خبر مبتدأ مضمر على أن يكون مبنيًا لإبهامه وإضافته إلى مبني كما فعل ذلك بغير في قوله:

لُذْ بقيس حين يأبى غيره[7]

انتهى. ولا يخفي ما فيه من التكلف.

ص: والأصح عدم ظرفيته ولزومه النصب.

ش : قال في الشرح[8]: جعل سيبويه[9] سوي ظرفًا غير متصرف فقال في باب ما يحتمل في

---

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢/ ٣٢٥.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه: قد كاد يعفو وما بالعهد من قدم، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٧١.

(٣) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٣٣.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣١٤، ٣١٥.

(٥) البيت من الكامل، وهو لمحمد بن عبد الله بن مسلمة في الدرر ١/ ١٧٠.

(٦) سقط في ر.

(٧) صدر بيت من الرمل، وعجزه: تلقه بحرًا مفيضًا خيره، وهو بلا نسبة في الخزانة ٣/ ١١٣.

(٨) شرح التسهيل ٢/ ٣١٦.

(٩) الكتاب ١/ ١٩.

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ::: إذا جلسوا منا ولا من سوائنا[١]

ثم قال: فعلوا ذلك: لأن معنى سوى معنى غير.

قلت: وقد صرح سيبويه بأن معني سوي معني غير، وذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفية عن غير، فإن الظرف في العرف ما ضمن معني في من أسماء الزمان والمكان، وليس سوى كذلك؛ فلا يصح كونه ظرفًا، ولو سلم كونه ظرفًا؛ لم يسلم لزومه للظرفية للشواهد التي تقدم ذكرها نثراً ونظماً، فإن تعلق في ادعاء الظرفية بقولهم: رأيت الذين سواك فوصلوا الموصول بسواك وحده كما وصلوه بعندك ونحوه من الظروف فالجواب أن يقال: لا يلزم في معاملته معاملة الظروف كونه ظرفًا، فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف، ولم يكن بذلك ظرفًا، وإن سمي ظرفًا فمجاز، وإن أطلق على سوى ظرفًا إطلاقًا مجازيًا؛ لم يمتنع، وإنما يمتنع تسميته ظرفًا بقصد الحقيقة، وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحق.

فإن قيل: فلم استجيز الوصل بسوي، ولم يستجز بغير وهما بمعني واحد؟ فعن ذلك جوابان:

أحدهما: أن هذا من النوادر كنصب غدوة بعد لدن، وكإضافة ذى إلى تسلم، في قولهم: اذهب بذي تسلم.

والثاني: أن سوي لازمة الإضافة لفظًا ومعني فشبه بعند ولدي في ذلك مع كثرة الاستعمال فعومل في الوصل به معاملتها، ولم يعامل غير هذه المعاملة؛ لأنها قد تنفك عن الإضافة لفظًا. انتهي كلامه.

وقد تقدم ما ذكره في موضع سوى بعد الموصول، وما ذهب إليه المصنف من أن الأصح عدم ظرفيتها هو مذهب الزجاجي[٢]، وما ذهب إليه سيبويه من أنها ظرف لا يتصرف إلا في الشعر هو المنقول[٣] عن الفراء[٤] وأكثر النحويين.

قال ابن عصفور[٥]: تقول: مررت برجل سواك يعني: مكانك الذي تدخله معني عوضك، وبذلك ولما كانت الظرفية فيها مجازاً؛ لم يتصرفوا فيها؛ فلا يقال: قام سوى زيد، [ولا قام سواء زيد][٦] ولا ما ضربت سواك، ولا ما مررت بسواك، ولا ينتصبان على الظرفية إلا أن حاشى من ذلك في ضرورة الشعر، وذهب بعضهم - ومنهم الرماني والعكبري[٧] - إلى أنه ظرف متمكن أي: يستعمل ظرفا كثيراً، وغير ظرف قليلاً. فعلى هذا المذهب يجوز أن يفرغ له العامل، وحكاه ابن الصائغ عن ابن عصفور، والموجود في كتبه ما سبق ذكره، وذكر في البسيط أن الكوفيين ذهبوا إلى أن سوى وسواء قد يكونان اسمين بمنزلة غير، واحتجوا بأبيات، وبقولهم في الكلام: أتاني سواك قال البصريون: هذا من الشاذ فيحصل في سوي ثلاثة مذاهب:

---

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب للمرار بن سلامة العجلي في الكتاب ١/ ١٢، ١٣.
(٢) المساعد ١/ ٥٩٤.
(٣) في ر: منقول.
(٤) المساعد ١/ ٥٩٤.
(٥) الارتشاف ٢/ ٣٢٦.
(٦) ما بين المعكوفين سقط من ر.
(٧) الارتشاف ٢/ ٣٢٦.

أحدها: أنها ظرف لا يتصرف .

والثاني: أنها اسم بمعنى غير ، وهو مذهب المصنف .

والثالث: أنها قد ترد ظرفًا وقد ترد اسمًا بمعني غير ، وهو أقربها ، والله أعلم .

وزعم عبد الدايم بن مرزوق القيرواني[1] أن سوى مبنية على الفتح .

تنبيه: سوي من قوله تعالى: ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ [طه: ٥٨] قرئ بضم السين وكسرها . وسواء من قوله تعالى: ﴿ فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾ [الصافات: ٥٥] أي وسطه ، ومن قولهم: هذا درهم سواء أي: تام ، ومن قولهم: مررت برجل سواء والعدم ، ومن قولهم: سواء قمت أم قعدت بمعني مستو ؛ فهما اسمان لا ظرفان اتفاقًا . فسوى على هذا لفظ مشترك ، وأما قولهم: زيد سواء عمرو بمعنى حذاء عمرو فظرف .

ص: وقد تضم سينه وقد تفتح فتمد.

ش : هذه ثلاث لغات ، وحكى غيره رابعة وهي المد مع كسر السين ، ذكرها ابن الخباز[2] ، وظاهر كلام الأخفش أنه مستثنى بالثلاثة كما قال المصنف ، وقال ابن عصفور في الشرح الصغير أن جميعها يعني: سِوي وسُوي وسواء منتصب على الظرف ، ولم يشرب منها معنى الاستثناء إلا سوى المكسورة السين فإن استثنى بما عداها فبالقياس عليها . انتهى .

قيل: ولذلك لم يمثل سيبويه إلا بالمكسورة السين[3] .

ص: وقد يقال: ليس إلا، وليس غيرُ إذا فهم المعنى، وقد ينون.

ش : يجوز حذف ما بعد إلا وغير والاكتفاء بهما إذا فهم المعني ، وذلك ليس خاصة فتقول: قبضت عشرة ليس إلا ، وليس غيرُ وغيرَ بالضم والفتح ، فالضم على تقدير ليس غير ذلك مقبوضًا ، والفتح على تقدير: ليس المقبوض غير ذلك ، فإذا رفعت ؛ فهي الاسم ، والخبر محذوف ، وإذا نصبت ؛ فهي الخبر ، والاسم مضمراً أي: ليس هو أي: المقبوض ، والأخفش[4] يراه معربًا في الحالين ، ويري أن التنوين نزع للإضافة ؛ لأن المضاف إليه ثابت في التقدير ، وذكر أن بعض العرب ينون غيرًا لأنه في اللفظ غير مضاف .

قال السيرافي[5]: وينبغي أن يكون تنوينه على وجهي الرفع والنصب . انتهى وتوجيه الرفع والنصب مع التنوين كما سبق عند عدمه .

قال المصنف[6]: تنوين غير يدل على أنه معرب ، لأن تنوينه إما للصرف ، وإما للتعويض من المضاف إليه ، وأيا ما كان ؛ لزم كون ما هو فيه معربًا ؛ لأن تنوين الصرف لا يلحق مبنيًا ، وتنوين

---

(١) هو عبد الدايم بن مرزوق بن جبير الأندلسي القيرواني ، توفى سنة ٤٧٢ هـ إنباه الرواة ٢/ ١٥٨ .

(٢) الغرة المخفية ١/ ٢٩٣ .

(٣) سقط من ر .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣١٧ .

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣١٧ .

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣١٧ .

العوض يوجب للمنون ما لـه مع المضاف إليه ؛ ولذلك حكم ببناء إذ ، وإعراب كل وبعض ، وذهب الجرمي والمبرد وأكثر المتأخرين بناء غير لشبهها بقبل وبعد في الإبهام والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه .

ونسب إلى سيبويه ، وسواء كانت اسمًا أم خبرًا ، وأما ليس إلا ، فاسمها مضمر فيها ، والخبر محذوف أي: ليس المقبوض إلا إياه . قيل: ويجوز أن يجعل خبر ليس محذوفًا ، وما بعد إلا الاسم . ليس المقبوض إلا هو .

ص: وقد يقال: ليس غيْره وغيَره، ولم يكن غيْره وغيره.

ش : قال في الشرح[1]: أجاز الأخفش ليس غيْره وغيَره ، ولم يكن غيْره وغيَره في موضع ليس غير ، وما لـه على ذلك دليل غير القياس .

قال السيرافي[2]: الحذف الذي استعملوه بعد إلا وغير ، إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد ليس ، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد ، لم يجز الحذف .

ص: والمذكور بعد لاسيما منبه على أولويته بالحكم لا مستثنى فإن جر، فبالإضافة، وما زائدة، وإن رفع، فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي.

ش : أدوات الاستثناء المتفق عليه والمختلف فيه: إلا وغير وسوى وعدا وخلا وحاشا وليس ولا يكون وسُوي - بضم السين - وسواء - بالمد وفتح السين وكسرها - وما النافية وبيد ، وإلا أن يكون ، وتقدم الكلام على هذه ، ولاسيما وبله ولمّا ، وفي كلام بعض الفقهاء الحنفيين ما يدل على أن دون من أدوات الاستثناء ، ونحن نتكلم على هذه الأربعة: أما لاسيما ؛ فعدها الكوفيون - وجماعة من البصريين كالزجاج وأبي على والنحاس[3] - من أدوات الاستثناء والصحيح أنها ليست من أدوات الاستثناء ؛ بل هي مضادة لها فإن الذي بعد لاسيما داخل فيما دخل فيه ما قبله ومشهود لـه بأنه أحق بذلك من غيره ، وهذا المعني مفهوم بالبديهة من قول امرئ القيس:

ألا رب يوم صالح لـك منهما ::: ولاسيما يوم بدارة جلجل[4]

قال بعضهم: ووجه من جعلها للاستثناء أنك إذا قلت: قام القوم لاسيما زيد ، فقد خالفهم في أنه أولي للقيام منهم قال ابن هشام[5]: لما كان ما بعدها بعضًا مما قبلها وخارجًا عنه بمعنى الزيادة: كان استثناء من الأول ؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن لـه ، وأقرب ما نسب قول النابغة:

فتي كملت خيراته غير أنه ::: جواد فما يبقي من المال باقيا[6]

لأن كونه جواداً خير لكن زاد في هذا الخير على غيره ما هو خير . انتهي .

إذا تقرر ذلك فليعلم أن لا من "لاسيما" هي العاملة عمل إن وسي اسمها وهو نكرة وإن

(١) شرح التسهيل ٢/٣١٨ .
(٢) شرح التسهيل ٢/٣١٨ .
(٣) الهمع ٢/٢١٦ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩٥ .
(٥) الهمع ٢/٢١٦ .
(٦) سبق تخريجه .

أضيف إلى معرفة ؛ لأنه كمثل معني وحكمًا فإن جر ما بعده فبالإضافة ، وما زائدة يجوز حذفها . نص عليه سيبويه[١] ، ووهم ابن هشام[٢] في نقله عن سيبويه في شرح الإيضاح أن ما زائدة لازمة ، وكأنه طالع أول لكلامه ، ولم يطالع آخره ، وإن رفع ؛ فخبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة لما وما موصولة بمعنى الذي ، وهي في موضع خفض بالإضافة ، وفي هذا الوجه ضعف من جهتين:

إحداهما: حذف صدر الصلة من غير طول ، والتزام حذفه ؛ لأنه لا يحفظ من كلامهم لاسيما هو زيد ، وقال في الشرح[٣]: وحسن حذف هذا المبتدأ ما حصل من الاستطالة بذكر دارة جلجل .

والثانية: إطلاق ما على آحاد من يعقل ، وزعم الأخفش أن ما موصولة كما سبق ، وأنها في موضع رفع وهي خبر ، وسي اسمها ، ورد بأن لا إنما تعمل في النكرات ، وأجاز ابن خروف[٤] أن تكون ما نكرة موصوفة ، وزيد خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صفة والوجهان المذكوران بعد لاسيما - أعني الرفع والجر - جائزان في المعرفة والنكرة ، ويجوز في النكرة وجه ثالث ، ولم يذكره في الأصل وذكره في الشرح وفي الكافية[٥] وغيرها ، ورووا:

ولاسيما يوم

بالوجوه الثلاثة ونصب النكرة بعد لاسيما على التمييز .

وفي ما وجهان:

أحدهما: هي نكرة تامة كأنه قال: مثل شيء ثم فسره بنكرة منصوبة .

والثاني: أنها حرف كاف لسيّ عن الإضافة إلى ما بعدها ، فأشبهت الإضافة في قولهم: على التمرة مثلها زبدًا من جهة منعه الإضافة إلى ما بعدها ، وهذا توجيه للفارسي[٦] ، واستحسنه الشلوبين[٧] ، وقال المصنف[٨]: لا بأس به بعد في كل ما وقع بعد لاسيما من صالح للتمييز .

ويجوز في البيت أن تكون ما موصولة ويومًا ظرف وهو صلة لما ، وبدارة جلجل صفة ليومًا أو متعلقًا به لما فيه من معنى الاستقرار ، ويجوز أن تجعل بدارة جلجل صلة ما ، ويومًا منصوب به لما فيه من معنى الاستقرار ، انتهي .

وقال أبو القاسم بن القاسم[٩]: هو ظرف صلة لما ، وحذف ناصبه تقديره: لا مثل الذي اتفق يومًا .

ص: وقد توصل بظرف أو جملة فعلية.

ش : مثال الظرف قولك: يعجبني الاعتكاف ولاسيما عند الكعبة ، وقال الشاعر:

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٧١ ، ٢٧٦ .
(٢) المساعد ١/ ٥٩٧ .
(٣) ٢/ ٣١٩ .
(٤) الارتشاف ٢/ ٣٢٩ .
(٥) شرح الكافية ٢/ ٧٢٤ ، ٧٢٥ .
(٦) الارتشاف ٢/ ٣٢٨ .
(٧) الهمع ٢/ ٢١٧ .
(٨) شرح التسهيل ٢/ ٣١٩ .
(٩) هو عبد الرحمن بن على بن يحيى بن القاسم الخضراوى ، توفى سنة ٦٠٨ هـ .

يسر الكريم الحمد لاسيما لدي ::: شهادة من خيره يتقلب[١]

ومثال الجملة الفعلية قولك: يعجبني كلامك لاسيما تعظ به ، وقال الشاعر:

فق الناس في الخير لاسيما ::: ينيلك من ذى الجلال الرضا[٢]

وجاء بعد لاسيما أيضًا الجملة الشرطية كقوله:

ولاسيما إن نكت بالمرش الضخم[٣]

وإذا جاء بعدها الشرط كانت ما كافة ، وما يوجد في كلام المصنفين من قولهم: لاسيما والأمر كذا تركيب غير عربي .

ص: وقد يقال: لاسيما بالتخفيف.

ش : حكي تخفيف الياء الأخفش وابن الأعرابي والنحاس وابن جني[٤] ، وفي ذلك رد على ابن عصفور[٥] إذ زعم أنه لا يجوز تخفيف الياء ، ونص الأخفش[٦] على إجازة الرفع والجر مع التثقيل والتخفيف ، وأصل سِيِ سِوى والمحذوفة عند ابن جني لام الكلمة .

قال الشيخ أثير الدين: والأحسن عندي أن يكون المحذوف عين الكلمة وقوفًا مع ظاهر اللفظ ، وحكى بعضهم لاسيما بإسكان الياء ، ولايوجد في كلام المولدين: سيما بحذف ولا يوجد في كلام من يحتج بكلامه ، ويقال: لا سوا ما بمعنى: لاسيما ، وإطلاقه يدل على جواز الرفع والجر بعدها كما في لاسيما ، والله أعلم .

وعد الكوفيون والبغداديون بله من أدوات الاستثناء ، والصحيح أنه إذا انتصب ما بعدها ، فهي اسم فعل ، وزعم الزجاجي[٧] أنه يستثني بلما فتقول: لم يأتني من القوم لما أخوك ، ولم أر من القوم لّما زيدًا تريد إلا زيدًا ، والذي ينبغي منع ذلك حتى يسمع ، وذلك أن وقوع لّما بمعني إلا قليل ، فلا يتعدي به مورد السماع نحو: نشدتك بالله لما فعلت ، وعد أبو عبد الله محمد بن مسعود الغزني في كتاب البديع[٨] دون من أدوات الاستثناء ، وليس كما زعم ، والله سبحانه أعلم .

* * *

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٩٩ .
(٢) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٩٩ .
(٣) عجز بيت من الطويل ، وصدره: أرى النيك يجلو الهم والغم والعمى ، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٨٥ .
(٤) الهمع ٢/ ٢١٩ .
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٣٠ .
(٦) المساعد ٢/ ٥٩٨ .
(٧) الهمع ٢/ ٢٢٢ .
(٨) الارتشاف ٢/ ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

باب: الحال

الحال لغة: يذكر ويؤنث . يقال نحن في حال حسن ، وحال حسنة ، وقد يؤنث بالهاء فيقال: حالة .

ص: وهو ما دل على هيئة وصاحبها متضمنًا ما فيه معنى في غير تابع ولا عمدة.

ش : ما دل على هيئة يعم الحال و بعض الأفعال نحو: تربعت ، وبعض أسماء المعاني: كـ"رجعت"[1] القهقرى ، وبعض الأخبار: زيد متكئ ، وبعض النعوت نحو: مررت برجل راكب فخرج بقوله: "وصاحبها " الفعل وأسماء المعاني .

قال المصنف[2]: وخرج بتضمن معني في "ما" ليس معناها في نفسه و لا في جزء مفهومه مما هو دال على هيئة وصاحبها نحو: بنيت صومعة وخرج بتخصيص معني في مما تضمنه المذكور ، ما معني في لمجموعه لا لجزء مفهومه نحو: دخلت الحمام ، فليس بعض الحمام أولى بفى من بعض بخلاف قولك: جئت ماشيًا وزيد متكئ ، ومررت برجل متكئ فإن معناه: جئت في حال مشي ، وزيد في حال اتكاء ، ومررت برجل في حال اتكاء فمعني في مختصة بجزء مفهوم المذكور - يعني: المصدر - فشارك الحال في هذا المعنى بعض الأخبار ، وبعض النعوت فأخرجتهما بقولي: غير تابع ولا عمدة ، ولا يعترض على هذا بما لا يجوز حذفه من الأحوال نحو: ضربي زيد قائمًا فيظن أنه بذلك صار عمدة ما عدم الاستغناء عنه أصيل لا عارض ، والفضلة في الاصطلاح: ما جواز الاستغناء عنه أصيل لا عارض .

ص: وحقه النصب، وقد يجر بباء زائدة.

ش : مذهب أبي على وأبي بكر[3] أن نصب الحال نصب المشبه بالمفعول به ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وقيل: نصب الظرف وأخذ من كلام سيبويه أيضًا ، وأشار بقوله: "وقد يجر بباء زائدة "إلى قول رجل من فصحاء طي:

فما انبعثت بمزؤود ولا وَكل[4]

أي: فما انبعث مزؤودًا ولا وكلا ، قيل: ولا حجة فيه لاحتمال كون الباء للحال لا زائدة ، ويعني بالمزؤود نفسه على التجريد كما هو معروف في فن المعاني والبيان ، وذكر في باب حروف الجر أن من الزائدة ربما دخلت على حال ، ومثل ذلك بقراءة من قرأ ﴿ **ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء** ﴾ [الفرقان: ١٨] [5] أي: نتخذ من دونك أولياء .

ص: واشتقاقه وانتقاله غالبا لا لازماً.

ش : من ورود الحال بلفظ غير مشتق قوله تعالى: ﴿ **فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعاً** ﴾ [النساء: ٧١]

---

(١) في ر: نحو رجعت .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٢١ .
(٣) المساعد ٢/ ٦ .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) وانظر: معجم القراءات ٤/ ٢٧٩ .

ومن ورودها لازمة: ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفاً ﴾ [النساء: ٢٨]، وقد اجتمع الجمود وعدم الانتقال في نحو: هذا خاتمك حديدًا، وهذه جبتك خزًّا، وهم من أمثلة سيبويه وإنما كان جديرًا بوروده مشتقًا وغير مشتق، ومنتقلًا وغير منتقل؛ لأنه خبر في المعنى، والخبر لا حجر فيه، وقال بعضهم: الحال قسمان: مبينة ومؤكدة. فالمبينة لابد أن تكون منتقلة أو مشبهة بالمنتقلة نحو: خلق زيد أشهل، وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها؛ لأنه كان يمكن أن يخلق غير أشهل، والمؤكدة يمكن أن تكون منتقلة نحو: ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً ﴾ [البقرة: ٩١] و ﴿ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة: ٦٠].

ص: ويغني عن اشتقاقه وصفه، أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على مفاعلة أو سعر أو ترتيب، أو أصالة، أو تفريع، أو تنويع، أو طور واقع فيه تفضيل.

ش: مثال الموصوف: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً ﴾ [مريم: ١٧] ومثال تقدير المضاف قبله قول العرب: "وقع المصطرعان عدلي بعير" أى مثل: عدلي بعير، ومثال المفاعلة: كلمته فاه إلى فيّ؛ أى مشافهة، ومثال السعر: بعت الشاة شاة ودرهمًا أى: مسعرًا، ويجوز رفع الشاة على أنه مبتدأ محذوف الصفة، والتقدير: شاة منها ودرهم، وكذلك ما أشبهه نحو: بعت البر قفيز بدرهم، ومثال الترتيب: ادخلوا رجلاً رجلاً أى: مرتبين، وعلمته الحساب بابًا بابًا أى: مفصلاً أو مصنفًا، وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج إلى أنه توكيد، وذهب ابن جني إلى أنه صفة للأول أى: ذا باب، وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول؛ لأنه لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل، ورد مذهب الزجاج بأنه لو كان توكيدًا؛ لأدى ما أدى الأول، والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل الأول؛ لأن مجموعهما هو الحال، ونظيره في الخبر: هذا حلو حامض، ولو ذهب ذاهب إلى نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء وأن المعنى بابًا فبابًا لكان مذهبًا حسنًا، وزعم أبو الحسن أنه لا يجوز أن يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات إلا الفاء، ومثال الأصالة: ﴿ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً ﴾ [الإسراء: ٦١] وهذا خاتمك حديدًا، ومثال الفرعية: هذا حديدك خاتمًا، ومثال التنويع: هذا تمرك شهريزا، ومثال دلالته على طور واقع فيه تفضيل: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا.

ص: وجعل فاه حالاً من كلمته فاه إلى فيّ أولى من أن يكون أصله جاعلًا فاه إلى فيّ، أو من فيه إلى فيّ، ولا يقاس عليه خلافًا[1] لهشام.

ش: مذهب سيبويه[2] في كلمته فاه إلى فيّ أنه نصب على الحال؛ لأنه وقع موقع مشافهًا، ومؤدى معناه، وزعم الفارسي أنه حال نائبة مناب جاعلاً ثم حذف، وصار العامل: كلمته. وقال: هذا مذهب سيبويه، وذهب السيرافي[3] إلى أنه اسم موضوع موضع الحال، ومعناه: كلمته مشافهة فوضع فاه إلى فيّ موضع مشافهة، ومشافهة موضع مشافهًا، وذهب الأخفش[4] إلى أن أصله

(١) سقط من ر.
(٢) الكتاب ١/ ٣٧٠.
(٣) الارتشاف ٢/ ٣٣٥.
(٤) المساعد ٢/ ١٠.

في فيه إلى فيّ فحذف حرف الجر، ورد المبرد بأنه تقدير لا يعقل؛ لأن الإنسان لا يتكلم من فم غيره، وأجاب أبو على بأنه إنما يقال ذلك في معني كلمني وكلمته فهو من المفاعلة، وذهب الكوفيون[١] إلى أن أصله جاعلًا فاه إلى فيّ فهو مفعول به، ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه إلى وجهي، وعينه إلى عيني، ولو كان على الإضمار؛ لم يمتنع، وقال في الشرح بعد ذكر المذاهب الثلاثة[٢]: وأولى الثلاثة أولها؛ لأنه قول يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس، ولا عدم النظير، وذلك موجود بإجماع في هذا الباب وغيره فوجب الحكم بصحته. انتهى.

وعلى مذهب سيبويه تكون إلى ليست مبنية على فاه إنما جاءت للتبيين كذلك بعد: سقيًا، وقوله: "ولا يقاس عليه خلافًا هشام" وذلك لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق، ومعرفة موقع نكرة، ومركب موقع مفرد، وذكر ابن خروف[٣] أن الفراء حكى: حاذيته ركبته إلى ركبتي، وجاورته بيته إلى بيتي وصارعته جبهته على جبهتي بالرفع والنصب.

قال المصنف[٤]: ولا يرد شيء من ذلك، ولكن الاقتصار فيه على السماع أولى، وأجاز القياس عليه هشام الكوفي فيقال على رأيه: ماشيته قدمه إلى قدمي، وكافحته وجهه إلى وجهي.

فصل: الحال واجب التنكير.

ش: لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه؛ لأنه مخبر عنه به، ألزموه التنكير لئلا يتوهم كونه نعتًا، وأيضًا فإن الحال فضلة ملازم للفضلية فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير، واشتراط تنكير الحال هو مذهب الجمهور، وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي معرفة نحو: جاء زيد الراكبَ، وأجاز فيها الكوفيون إذا كان فيها معنى الشرط أن يأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة فأجازوا: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء، وأنت زيدًا أشهر منك عمرًا أي: عبد الله إذا أحسن أفضل منه أساء، وأنت إذا تسميت زيدًا أشهر منك إذا تسميت عمرًا، وأجازوا أيضًا: عبد الله إياه أشهر منه إياها، كل واحد من المكنيين منصوب على الحال، ولا يجوز ذلك عندهم في مكني المخاطب والمتكلم، وانتصاب المحسن ونحوه عند البصريين على أنه خبر كان مضمرة، وانتصاب نحو زيد وعمرو على أنه مفعول بفعل مقدر أي: إذا سمي زيدًا وانتصاب إياه وإياها - إن سمع - على أنه خبر كان أيضًا.

ص: وقد يجيء معرفًا بالأداة أو الإضافة.

ش: في قوله معرفًا تجوز؛ لأنه ليس معرفة على مذهب الجمهور، وإنما مراده أنه على صورة المعرف. مثال الواو من ذلك مقرونًا بأل: أو ردها العراك، وأرسلها العراك. قال لبيد:

فأرسلها العراك ولم يذدها ::: ولم يشفق على نغص الدخال[٥]

وأنشده بعضهم: فأوردها، وفي هذا ونحوه ثلاثة أقوال:

---

(١) الارتشاف ٢/ ٣٣٥.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٤، ٣٢٥.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٥.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٥.
(٥) البيت من الوافر، وهو للبيد في ديوانه ٨٦.

أحدها: أن هـذه الأسمـاء ليست بأحوال في الحقيقة، إنما الأحوال هي عوامل مضمرة ناصبة لهذه الأسماء والتقدير: أرسلها يعترك العراك، والعوامل المقدرة أفعال، وهو مذهب الفارسي.

والثاني: أنها أيضًا معمولة لأحوال مقدرة، وهي أسماء مشتقة من تلك الأفعال أي: معتركة العراك.

والثالث: مذهب ابن طاهر وابن خروف وابن جماعة[1] إلى أنها ليست معمولة لعوامل مضمرة؛ بل واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبة على الحال بنفسها مشتقة من ألفاظها أو معانيها، وزعم ابن خروف أنه مذهب سيبويه فيكون التقدير: معتركة. فإن قلت: قال في العراك ما هي فالجواب أنها - على القولين الأولين - تكون لتعريف الجنس أو الحقيقة، وعلى الثالث: فالظاهر أنها زائدة، وقد صرح به بعضهم، وزعم أحمد بن يحيى أن العراك مفعول ثان لأوردها، وليس حالًا كما تقول: أوردتك الحرب، وقولهم: أرسلها العراك مضمن عند الكوفيين معًني أوردها، وزعم ابن الطراوة أن العراك نعت مصدر محذوف أي: الإرسال العراك وليس حالًا، وأما قولهم: ادخلوا الأول فالأول؛ فأل فيه زائدة وهو عند البصريين شاذ لا يقاس عليه؛ ولذلك كانت قراءة من قرأ: ﴿ **ليخرجن الأعزُّ منها الأذلَّ** ﴾ [المنافقون: ٨] [2] برفع الأعز فاعلًا، ونصب الأذل على الحال شاذة، وقياس يونس والبغداديون على هذا، فهو عندهم حال بنفسه، وهو معرفة، وأما الكوفيون فينبغي على مذهبهم أن ينقاس؛ لأن الحال عندهم إذا كان فيها معني الشرط؛ يجوز أن تأتي على لفظة المعرفة، وذهب الأخفش إلى أنه ليس حالاً؛ بل منصوب على أنه مشبه بالمفعول، والتشبيه يكون في الفعل كما يكون في الصفات كما ذهب إليه الكوفيون في نحو: ﴿ **بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا** ﴾ [القصص: ٥٨] وذهب المبرد والسيرافي إلى أن أل معرفة لا زائدة لكن الاسم لم يتصرف هنا على حد تعريف الأسماء؛ بل إنما يعلم كونه أوّلا بعد ما يكون أوّلا، فلما كانت أل على هذا الحد؛ سهل ذلك فيها، ومثال ما ورد على صورة المعرفة بالإضافة كلمته فاه إلى في، وتقدم الكلام عليه، ورجع عوده على بدئه، وفي نصبه التقديرات الثلاث التي في أرسلها العراك؛ لاختلاف قائلها، وهو عند الكوفيين منصوب على المصدر أي: عاد عوده على بدئه.

وأجاز بعضهم أن يكون نصبه على المفعول به أي: ردّ عوده على بدئه، وطلبته جهدى وطاقتي، وفي نصبه التقديرات الثلاث أي: اجتهد جهدى، وأطيق طاقتي، أو مجتهدًا جهدى، ومطيقًا طاقتي، أو مجتهدًا مطيقًا، أما وحده فذهب الخليل وسيبويه[3] إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال: إيحادًا، وإيحادًا موضع موحدًا فإذا وقع مع الفعل المتعدى نحو: ضربت زيدًا وحده فهو حال من الفاعل أي: ضربته في حال إيحادي له بالضرب، وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول به وأباه الزجاج، وقال بعضهم: مذهب سيبويه أولى؛ لأن وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع المفعول، وذهب ابن طلحة إلى أنه حال من المفعول

---

(١) الارتشاف ٢/ ٣٣٨.

(٢) وانظر: معجم القراءات ٧/ ١٥٤.

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٣.

ليس إلا ؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررت به وحدى . قال:

والذئب أخشاه إن مررت به ::: وحدى وأخشى الرياح والمطرا[١]

وذهب جماعة إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال فمنهم من قال: إنه مصدر محذوف الزوائد ، وذهب يونس وهشام[٢] - في أحد قوليه - إلى أنه منتصب انتصاب الظروف ، وأجاز: زيد وحده ، والتقدير: زيد موضع التفرد ، وحكى الأصمعي عن العرب: وحد يحد وعلى هذا ينبغي أن يكون مصدرًا .

ص: ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافًا إلى ضمير ما تقدم، ويجعله التميميون توكيدًا.

ش : أى: ومن وقوع المعرف بالإضافة حالًا لتأويله بنكرة قول أهل الحجاز: جاء القوم ثلاثتهم ، والنساء ثلاثتهن إلىعشرتهم وعشرتهن بالنصب على الحال ، ومذهب سيبويه في هذا مذهبه في وحده من أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنك قلت: مثلثًا ، وذهب يونس إلى أنه في الأصل صفة فيكون حالا بنفسه ، ورد بأنه لا يكون صفة إلا نكرة ، وذهب المبرد[٣] إلى أنه يقدر من لفظ الثلاثة فعلًا ، فتقول: مررت بالقوم فثلثتهم ، وذهب غير هؤلاء إلى أنه ينتصب انتصاب الظرف ، وحكى الكسائي: القوم خمستهم بالرفع على الخبر والنصب على الظرف ، وليس بحال لامتناع زيد جالسًا ، ولم يذكر سيبويه: جاءا اثنينهما ، وقد قاسه بعضهم على ثلاثتهم ، وأما التميميون فإنهم يجعلون ثلاثتهم وأخواتها تابعة لما قبلها في الإعراب على سبيل التوكيد فتقول: جاء القوم ثلاثتهم بالرفع ، ولا يؤكد الحجازيون بهذه الأعداد ؛ بل بكل وأخواتها ، فإن قيل: فما الفرق بين جعل هذه الأعداد حالاً وبين جعلها توكيدًا؟ فالجواب أنها إذا نصبت على الحال فيكون المعني: مررت بهم في حال أنهم ثلاثة ، فلا يكون معهم غيرهم ، وإذا جعل توكيدًا فالمعنى مررت بالثلاثة كلهم ، فلا يمتنع أن يكون معهم غيرهم ، كذا قال بعض شراح سيبويه ، وظاهر كلام المصنف في الشرح يقضي أن المعني فيهما واحد ، فإنه قال[٤]: النصب عن الحجازيين على تقدير جميعًا ، ورفعه التميميون على تقدير جميعهم .

فيظهر من كلامه أنه لا فرق بين المعنيين إلا من جهة الصناعة .

ص: وربما عومل بهذه المعاملتين مركب العدد، وقضهم بقضيضهم.

ش : ذكر الأخفش في الأوسط[٥] أن من العرب من يقول: جاؤوا خمسة عشرهم ، وجئن خمس عشرتهن فيجوز فيه اللغتان: الحجازية والتميمية ، وفي انتصاب العدد ثلاثتهم وأخواته خلاف والصحيح الجواز ، وحكي سيبويه[٦] النصب والرفع في: جاؤوا قضهم بقضيضهم ، ومعناه: جاؤوا

---

(١) البيت من المنسرح ، وهو للربيع بن ضبع الفزارى في المقاصد النحوية ٣/ ٣٩٧ .

(٢) الارتشاف ٢/ ٣٤٠ .

(٣) الارتشاف ٢/ ٣٤١ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٧ .

(٥) المساعد ٢/ ١٣ .

(٦) الكتاب ١/ ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

جميعًا . قاله المصنف[١] . ففيه الإتباع على التوكيد ، والنصب على الحال ، وحكي لـه فعل: قضضت عليهم الخيل إذا جمعتها عليهم ، ومعني قضهم بقضيضهم: منقضًا آخرهم على أولهم أخرهم ، أي: أتوا في انقضاضهم ، ويونس يجعله كالحمأ . وصفًا فهو حال بنفسه ، والمبرد يقدر الفعل . قال الشماخ:

أتتني تميم قضها بقضيضها ::: تمسح حولي بالبقاع سباها[٢]

ص: وقد يجيء المؤول بنكرة علمًا.

ش: مثاله قول العرب: جاءت الخيل بدادِ ، فبداد علم جنسي وقع حالًا لتأوله بنكرة كأنهم قالوا: جاءت الخيل متبددة .

فصل: إن وقع مصدر موقع الحال؛ فهو حال لا معمول حال محذوفة خلافًا للمبرد والأخفش.

ش: من وقوع المصدر موقع الحال قوله تعالى: ﴿ **ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً** ﴾ [البقرة: ٢٦٠] و ﴿ **وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً** ﴾ [الأعراف: ٥٦] و ﴿ **دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً** ﴾ [نوح: ٨] وقالت العرب: قتلته صبرًا ، ولقيته فجاءة ومفاجأة ، وأتيته ركضًا ومشيًا وعدوًا ، وهو كثير ، ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها مصادر في موضع الحال أي: دعوتهم مجاهرًا ، وكذلك باقيها ، وذهب المبرد إلى أنها مفاعيل مطلقة وهي معمولة لأفعال مقدرة قبلها ، وتلك الأفعال هي الأحوال ، والتقدير: قتلته أصبره صبرًا وكذلك سائرها ، قال في الشرح[٣]: وليس بصحيح ؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر لفظ المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ، ولا يقتصروا على السماع ، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول ؛ لأن القتل لا يدل على الصبر ، واللقاء على الفجأة ، ولا الإتيان على الركوب . انتهي .

وذهب الكوفيون إلى أنها مفاعيل مطلقة منصوبة بالفعل الذي قبلها ، وليست في موضع الحال ؛ لأن معني قتله: صبره ، وكذلك باقيها ، وذهب بعضهم إلى أنها مصادر على حذف مضاف أي: لقيته لقاء فجاءة ، وإتيان ركض ، وسير عدو . ويقدر مضافًا من لفظ الفعل ، ويقدر فيما جاء معرفة مما سبق إرسال العراك ، وطلب جهدك ، ورجوع عدوه ، ومرور إيحادي له ، ومجيء الجماء ، ودخول الأول فالأول ، وكلام فيه إلى فيّ . قال ابن هشام في الإيضاح[٤]: وهذا تقدير حسن سهل .

ص: ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو: أتيته سرعة خلافًا للمبرد؛ بل يقتصر فيه – وفي غيره على السماع إلا في نحو: أنت الرجل علمًا، وهو زهير شعرًا، وأما علمًا فعالم.

ش: وقوع المصدر موقع الحال مع كثرته لا يقاس عليه ؛ بل يقتصر فيه على السماع ، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتًا ، قال في الشرح[٥]: إلا أن جعل المصدر حالاً أكثر من جعله نعتًا ،

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٢٧ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو للشماخ في ديوانه ٢٩٠ .
(٣) ٢/٣٢٨ .
(٤) في ر: الإفصاح .
(٥) شرح التسهيل ٢/٣٢٩ .

وذكر بعضهم إجماع البصريين والكوفيين على أنه لا يستعمل من المصادر الواقعة موقع الحال إلا ما سمع ، وإن اختلفوا في التخريج ، وشذ المبرد فأجاز القياس عليه ؛ فقيل: عنه مطلقًا ، وقيل: فيما هو نوع للفعل نحو: أتيته سرعة ، وهو المشهور عنه ، واستثنى المصنف[1] من ذلك ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع:

الأول: أنت الرجل علمًا فتقول: أنت الرجل أدبًا ونبلا ، والمعنى الكامل: في حال علم وحال أدب وحال نبل . وذهب ثعلب[2] إلى أن المصدر ينتصب في مثل هذا على أنه مصدر مؤكد ، ويتأول الرجل باسم فاعل مما جاء بعده فكأنه قال: أنت العالم علمًا ، والمتأدب أدبًا والنبيل نبلا . قال الشيخ أثير الدين[3]: ويحتمل عندي أن يكون تمييزًا . كأنه قال: أنت الكامل أدبًا أي: أدبه ، فهو محول عن الفاعل .

الثاني: هو زهير شعرًا فيقاس عليه نحو: هو حاتم جودًا ، ويوسف حسنًا ، والأحنف حلمًا ، أي: مثل زهير في حال شعر ، وكذلك باقيها ، و من هذا قول الشاعر:

تخبرنا بأنك أحوذي ::: وأنت البلسكاء بنا لصوقا[4]

قيل: والأظهر أن يكون تمييزًا إذا هو على تقدير مثل ونصوا على التمييز في قولك: زيد القمر حسنًا ، وثوبك السلق خضرة .

الثالث: أما علمًا فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصًا بعلم وغيره ؛ كالمنكر عليه وصفه بغير العلم ، والتقدير: مهما يذكر إنسان في حال علم ؛ فالذي وصفت عالم[5] ، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، و صاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط ، ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء ، وصاحبه ما فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة ، والتقدير: مهما يكن من شيء ؛ فالمذكور عالم في حال علم ، فلو كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله ؛ تعين نصب ما ولي ، أما بفعل الشرط المقدر نحو: أما علمًا ؛ فلا علم له ، وأما علمًا فإنه له علمًا ، و أما علمًا ؛ فهو ذو علم .

ص: وترفع تميم المصدر التالي "أمّا" في التنكير جوازًا مرجوحًا، وفي التعريف وجوبًا، وللحجازيين في المعرف رفع ونصب.

ش : بنو تميم يلتزمون رفع المصدر بعد أما إذا كان معرفة ، ويجيزون رفعه و نصبه إذا كان نكرة . قال سيبويه[6]: وقد يرفع في لغة تميم ، والنصب في لغتها أحسن .

وتخصيصه الرفع في لغة تميم دليل على أن غيرهم من العرب ينصب النكرة ، وقال المصنف[7]: الحجازيون يجيزون نصب المعرف ورفعه ويلتزمون نصب النكرة . انتهى وظاهر كلامه أن الرفع

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨ ، ٣٢٩ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٣٤٤ .
(٤) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩ .
(٥) الهمع ٢/ ٣٢٩ .
(٦) الكتاب ١/ ٣٨٤ ، ٣٨٥ .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩ .

والنصب عند الحجازيين في المعرف بأل مستويان ، وكلام سيبويه يدل على أن الرفع هو الأكثر ، وقوله وفى التعريف هو أعم من أنه يكون بأل أو بغيرها ، والمنقول إنما هو في المعرف بأل ، وعبارة سيبويه: فإن أدخلت الألف واللام .

ص: وهو في النصب مفعول له عند سيبويه، وهو والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش.

ش : سيبويه يجعل المنصوب المعرف مفعولًا له وذهب الأخفش إلى أن المعرف والمنكر كلاهما مفعول مؤكد ، والعامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله فيقدر: أما علمًا فعالم في مذهب الأخفش: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علمًا ، وإن اقترن بالعامل فعل الشرط ، وضعف بأن المصدر المؤكدة لا يكون معرفًا بأل ، ودعوى الزيادة على خلاف الأصل ، وقال في الشرح[١]: وأجاز بعض النحويين أن يكون المنصوب بعد أما من المصادر مفعولًا به في التنكير والتعريف ، والعامل فيه فعل الشرط المقدر ، فيقدر متعديًا على حسب المعنى . فتقدير أما علمًا فعالم على هذا: مهما تذكر علمًا ؛ فالذي وصفت عالم ، قال[٢]: وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب ؛ لأنه لا يخرج فيه عن أصله ، ولا يمنع عن اطراده مانع ، قال[٣]: ويؤيده في المصدر مجيئه فيما ليس مصدرًا نحو: أما قريشًا فأنا أفضلها .

رواه الفراء عن الكسائي عن العرب ، وتقديره: مهما تذكر قريشًا ، وتصف قريشًا . ومثله ما روي يونس عن قوم من العرب أنهم يقولون: أما العبيد فذو عبيد ، وأما العبد فذو عبد بالنصب . انتهي . وما اختاره المصنف هو قول الكوفيين .

فصل: لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة مالم يختص أو يسبقه نفي أو شبهه أو تتقدم الحال، أو تكن جملة مقرونة بالواو، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل، أو يشاركه فيه معرفة.

ش : لما كانت الحال خبرًا في المعنى ، وصاحبها مخبرًا عنه ؛ جاز كونه نكرة كما جاز كون المبتدأ نكرة ؛ بشرط الفائدة وأمن اللبس ، وأشار بقوله: "في الغالب " إلى وروده نكرة في غير ما سيذكر كقولهم: فيها رجل قائمًا ، وفي الحديث: جاء رسول الله ﷺ على فرس سابقًا والأكثر أن لا تكون نكرة إلا بمسوغ ، فمن المسوغات: التخصيص بالنعت أو بالإضافة . مثال النعت: ﴿ **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا** ﴾ [الدخان: ٤ ، ٥] وحكى سيبويه: هذا غلام لك ذاهبًا ، وقال بعضهم: لا يجوز إلا أن تكون النكرة موصوفة بوصفين وليس بصحيح ؛ لما مثلنا به ، وقيل: إن الحال بعد المنعوت إذا كان نكرة من الضمير المستكن في النعت لا من الظاهر ؛ لم يمتنع بل هو الأولى ، ومثال الإضافة: ﴿ **فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ** ﴾ [فصلت: ١٠] ومن المسوغات: تقديم نفي كقوله: ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ** ﴾ [الحجر: ٤] في باب الاستثناء: إبطال رأي الزمخشري ، أو شبه النفي – وهو النهي والاستفهام – فالنهى كقول قطري الخارجي:

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩ ، ٣٣٠ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٠ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٠ .

لا يـــــركن أحـــــد إلى الإحجـــــام ::: يـــــوم الوغـــــى مـــــتخوفًا لحمـــــام[1]

والاستفهام كقول الشاعر:

ياصـــاح هـــل حـــم عـــيش باقـــيًا فتري ::: في نفســـك العـــذر في إبعادهـــا الأملا[2]

ومن المسوغات: تقدم الحال نحو: هذا قائمًا رجل . مثل به سيبويه و أنشد لذي الرمة:

وتحـــت العـــوالي في القـــنا مســـتظلة ::: ظـــباء أعارتهـــا العـــيون الجـــاذر[3]

ويظهـر مـن كلام سيبويه أن صاحب الحال في نحو: فيها قائمًا رجل هو المبتدأ ، و ذهب قوم إلى أن صاحب الحال: الضمير المستكن في الخبر .

قال المصنف[4]: وقول سيبويه هو الصحيح ؛ لأن الحال خبر في المعني ، فجعله ، لأظهر الاسمين أولي من جعله لأغمضهما .

قيل: وهذا يستقيم لو تساويا ، فأما إذا كان أحدهما معرفة ، والآخر نكرة فجعله للمعرفة أولى ، وزعـم ابن خروف[5] أن الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء: إلا إذا تأخر ، وأما إذا تقدم ؛ فلا ضمير فيه ، واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير ؛ لجاز أن يؤكد ، وأن يعطف عليه ، وأن يبدل منه كما فعل ذلك مع المتأخر . ومن المسوغات: كون الحال جملة مقرونة بـالواو: كقولـه تعـالى: ﴿ أَوْ كَـالَّذِي مَـرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩] وكقول الشاعر:

مضـــى زمـــن والـــناس يستشـــفعون بي ::: فهـــل لي إلى لـــيلة الغـــداة ســـبيل[6][7]

لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتًا .

ومـن المسوغات: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو: هذا خاتم حديدًا ، وعند راقود خلاً .

قـال المصـنف[8]: ظاهـر كـلام سـيبويه أن المنصوب في هذين المثالين وأشباههما منصوب على الحـال ، وأن الـذي سـوغ ذلك مع تنكير ما قبله: التخلص من جعله نعتًا مع كونه جامدًا غير مؤول بمشـتق ، وقـد تقـدم أن ذلـك يغتفر في الحـال ؛ لأنه بالأخبار أشبه منه بالنعوت ، والمشهور في كلام سيبويه وغيره: نصب ما بعد خاتم وراقود وشبههما على التمييز ، فلو كان ما قبله معرفة ؛ لم يكن إلا حالاً نحو: هذا خاتمك حديدًا ، وهذه جبتك خزًّا .

ومـن المسـوغات اشـتراك النكرة مع المعرفة في الحال نحو: هؤلاء ناس وعبد الله منطلقينَ ، وقد

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لقطرى في المساعد ٢/ ١٨ .
(٢) البيت من البسيط لرجل من طيئ في التصريح ١/ ٣٧٧ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة في ديوانه ٣٨ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٣ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٣ .
(٦) في ر: شفيع .
(٧) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن ذريح في الدرر ١/ ٢٠١ ، وفى ديوان مجنون ليلى ١٩١ .
(٨) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٤ .

جعل سيبويه لهذه المسألة بابًا . هذا ما ذكره المصنف[١] . وأما سيبويه فإنه ذكر مجيء الحال من النكرة كثيرًا قياسًا ، وإن لم يكن بمنزلة الإتباع في القوة من غير اعتبار لهذه المسوغات ، والقياس: قول يونس والخليل . وقال بعضهم: لا تجوز الموصوف إلا سماعًا ما لم يتقدم عليه .

ص: ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره إن لم يعرض مانع من التقديم كالإضافة إلى صاحبه، أو من التأخير كاقترانه بالإ على رأى، وكإضافته إلى ضمير ما لابس الحال.

ش : الحال بالنسبة إلى التقديم على صاحبها ، والتأخير عنه أقسام: قسم يجب تأخيرها عنه كما إذا كان مجرورًا بإضافة نحو: عرفت قيام هند ضاحكة فلا يجوز تقديم الحال عليه بإجماع . قال المصنف[٢]: فإن كانت الإضافة غير محضة ؛ جاز تقديم الحال على المضاف كقولك: هذا شارب السويق ملتوتًا الآن أو غدًا ؛ لأن الإضافة في نية الانفصال ؛ فلا يعتد بها .

قيل: وليس ذلك في كل ما إضافته محضة فإنه لا يجوز التقديم في نحو: هذا مثل هند ضاحكة ، فإن ورد ما يوهم تقديم حال ما جر بإضافة محضة ، حمل على وجه جائز كقوله:

نحن وطئنا خسَّاءً دياركم ::: إذ أسلمت حماتكم ذماركم[٣]

فليس خسّاءً حالاً من ضمير المخاطبين بمعنى بُعُدًا . وإنما هو جمع خاسىء بمعني زاجر من قولهم: خسأت الكلب فهو حال من فاعل وطئنا .

وقسم يمتنع تأخيرها ويجب تقديمها فمن أسباب ذلك عند قوم: اقتران صاحب الحال بإلا نحو: ما قام مسرعًا إلا زيد ، فإن ورد: ما قام إلا زيد مسرعًا ؛ أضمر له ناصب الحال بعد صاحبها كقوله: ما راعني إلا جناح هابطا أراد ما راعني إلا جناح راعني هابطًا ، وحكمها حكم المفعول المحصور فيه ، ومن أسباب وجوب التقديم: إضافة صاحب الحال إلى ضمير ما لابس الحال بإضافة نحو: جاء زائر هند أخوها ، أو بغير إضافة نحو: جاء منقادًا لعمرو صاحبه .

وقسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وهو ما لم يعرض فيه مانع من التقديم ولا من التأخير .

ص: وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع.

ش : منع أكثر النحويين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف ، فلا يجيزون: مررت جالسة بهند ، واحتجوا بحجج كالحمل على المجرور بالإضافة ، وقد ذكر في الشرح[٤] بعضها ، واعترض عليه ، ودليل المنع . وما ذهب إليه المصنف من جواز التقديم هو مذهب ابن كيسان والفارسي وابن برهان[٥] ، وفصل الكوفيون فقالوا: إن كان ذو الحال مضمرًا ؛ جاز تقديمها عليه نحو: مررت ضاحكة بك ، وكذا إن كان مظهرًا ، والحال فعل نحو: مررت تضحك بهند ، وإن كان الحال اسمًا ؛ فلا يجوز نحو: مررت بهند ضاحكة ، وحكى ابن الأنبارى الاتفاق على منع ذلك ، وأن التقديم

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٤ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥ .
(٣) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦ ، ٣٣٧ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ .

خطأ، واستدل المصنف بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٣٨] فكافة حال من الناس، وقد تقدم على المجرور باللام، وبقول الشاعر:

فإن تك أزواد أصبن ونسوة ::: فلن يذهبوا فرغًا بقتل حبال[(١)]

أي: بقتل حبال فرغًا أي: هدران وحبال اسم رجل، وقول الآخر:

لئن كان شرب الماء هيمان صاديًا ::: إليّ حبيبًا إنها لحبيب[(٢)]

وأبيات أخرى وهي ظاهرة فيما ادّعاه مع احتمالها للتأويل. أما الآية فأعرب الزجاج كافة حال من الكاف والهاء للمبالغة، ورده المصنف[(٣)] بأن إلحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع، ولا يأتي غالبًا إلا في أحد أبنية المبالغة، وكافة بخلاف ذلك، فإن حمل على رواية؛ حمل على شاذ الشاذ، وأعرب الزمخشري[(٤)] كافة نعت مصدر محذوف أي: إرساله كافة، ورده المصنف[(٥)] بأن العرب لم تستعمل كافة إلا حالاً، وتؤول فلن تذهبوا فرغًا على تقدير: ذهابًا فرغًا، وهيمان صاديًا على أنه مفعول ببرد، وهو مصدر، والتقدير: لئن كان أن يبرد الماء هيمان صاديًا يعني نفسه.

قال بعض المغاربة: وعلى تقدير أن يبعد التأويل في هذه الآيات، لا حجة؛ لأن الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في الكلام.

قال في الشرح[(٦)]: وربما قدم الحال على صاحبه المجرور وعلي ما يتعلق به الحال كقول الشاعر:

غافلًا تعرض المنية للمرء ::: فيدعى ولات حين إباء[(٧)]

ومثله:

مشغوفة بك قد شغفت وإنما ::: حمّ الفراق فما إليك سبيل[(٨)]

تنبيه: أطلق المصنف الكلام في المجرور بالحرف، وينبغي أن يكون موضع الخلاف إنما هو في غير الزائد، فإن كان زائدًا؛ جاز التقديم نحو: ما جاءني من أحد راكبًا. كما جاز في الإضافة غير المحضة، وقد جزم بجواز ذلك في الارتشاف.

ص: ولا يمتنع تقديمه على المرفوع والمنصوب خلافًا للكوفيين في المنصوب الظاهر مطلقًا، وفي المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال، واستثني بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلاً.

ش: إذا كان صاحب الحال مرفوعًا أو منصوبًا؛ جاز تقديم الحال عليه ظاهراً كان أو مضمراً عند البصريين، ومنع الكوفيون تقديم الحال على المنصوب الظاهر مطلقًا أي: سواء كانت الحال اسمًا أم فعلاً فلا يجوز عندهم: لقيت راكبة هندًا، ولا لقيت تركب هندًا، وعلتهم في منع تقديم

---

(١) البيت من الطويل، وهو لطليحة بن خويلد الأسدي في شرح الكافية ٢/ ٧٤٥.
(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٢٢.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧، ٣٣٨.
(٤) الكشاف ٣/ ٥٩٢.
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٨، ٣٣٩.
(٧) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ٢/ ٧٤٦.
(٨) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد العيني ٣/ ١٦٢.

راكبه ونحوه: ألا يتوهم كونه مفعولاً ، وكون صاحبه بدلاً ؛ ولذلك استثنى بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلاً نحو: لقيت تركب هندًا لعدم التوهم ، والصحيح جوازه مطلقًا لقول الشاعر:

وصلت ولم أصرم مسيئى أسرتي ::: وأعتبتهم حتى تلافوا ولائيا[1]

وأفهم كلامه أن المنصوب إن كان ضميرًا ؛ جاز تقديم الحال عليه نحو: ضاحكًا لقيتنى هند ، وقد نص بعضهم على جواز ذلك عندهم ، ومنع الكوفيون أيضًا تقديم حال المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال نحو: مسرعًا جاء زيد ، وعلى هذا فيجوز عندهم: جاء مسرعًا زيد ، إذ لم يتقدم على الحال . هذا نقل بعض العلماء عنهم ، ونقل غيره أنهم يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر مطلقًا ، وعليه اعتمد المصنف في الكافية[2] حيث قال:

وحال منصوب وظاهر رفع ::: في قول أهل الكوفة السبق منع

ولكنه لم يقيد المنصوب بكونه ظاهرًا كما قيده هنا ، والصحيح جواز تقديمه في الصورتين لقول الشاعر:

شتى تئوب الحلبة

أى: متفرقين يرجع الحالبون ، وأجمعوا على جواز تقديم حال المرفوع إذا كان ضميرًا نحو قوله تعالى: ﴿ **خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ** ﴾ [القمر: ٧] .

ص: **ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه إلا أن يكون المضاف جزأه أو كجزئه.**

ش : المجرور بالإضافة لا يكون صاحب حال ؛ لأنه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين إلا في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان المضاف هو عامل الحال نحو: عرفت قيام زيد مسرعًا وهو راكب الفرس مسرعًا ، ومنه قوله تعالى: ﴿ **إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً** ﴾ [يونس: ٤] وقول الشاعر:

تقول ابنتي إن انطلاقك واحدًا ::: إلى الروع يومًا تاركي لا أباليا[3]

الثاني: أن يكون المضاف جزأه نحو قوله تعالى: ﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً** ﴾ [الحجر: ٤٧] .

الثالث: أن يكون كجزء نحو قوله تعالى: ﴿ **أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً** ﴾ [النحل: ١٢٣] وإنما حسن جعل الذي أضيف إليه جزؤه أو كجزئه صاحب حال ؛ لأنه قد يستغني به عن المضاف . ألا ترى أنه لو قيل: ونزعنا ما فيهم ، واتبع إبراهيم ؛ لحسن بخلاف الذي يضاف إليه مما ليس بمعني الفعل ، وما ليس جزءًا ولا كجزء فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال ، لو قلت: ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك ؛ لم يجز .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٠١ .

(٢) شرح الكافية ٢/ ٧٤٧ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لمالك التميمي في الأشموني ٢/ ١٣٨ .

قال المصنف[1]: بلا خلاف . ونقل غيره عن بعض البصريين إجازة ذلك .

قال الشيخ أثير الدين: والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب ؛ لا يجوز ورود الحال منه ، وسواء كان المضاف إليه جزأه أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والعامل في المضاف إليه إما المضاف ، وإما معنى الإضافة ، وإما اللام ، وأيها قدرته ؛ لا يصلح أن يكون عاملاً في الحال ، وقال: ولا حجة فيما استدل المصنف لاحتمال أن يكون إخوانًا منصوب على المدح ، وحنيفًا حالاً من ملة على معنى دين إبراهيم أو من الضمير في اتبع .

فصل: يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفًا، أو صفة تشبهه، ولم يكن نعتًا ولا صلة لأل، أو حرف مصدري، ولا مصدرًا مقدرًا بحرف مصدري، ولا مقرونًا بلام الابتداء أو القسم.

ش : مثال تقديمه على الفعل المتصرف: مسرعًا جاء زيد و ﴿ **خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ** ﴾ [القمر: ٧] وجواز تقديمها على العامل المتصرف هو مذهب البصريين إلا الجرمي فإنه لا يجيز تقديمها عليه ، والسماع يرد عليه ، وإلا الأخفش فإنه منع تقديمها على الفعل في نحو: راكبًا زيد جاء لبعدها عن العامل ، وتقدم مذهب الكوفيين في منع تقديم حال الظاهر ، ومثال التي تشبه الفعل المتصرف يتضمن معني الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية ، ويستوي في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو: مسرعًا زيد راحل ، وزيد مجردًا مضروب ، وزيد معسرًا ومعدمًا سمح ، ونص سيبويه على جواز تقديمها على الفعل وما جري مجراه من أسماء الفاعلين وما في حكمها هذا ما لم يعرض للعامل القوي مانع يمنع من تقديم الحال عليه ، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "ولم يكن العامل نعتًا . قال في الشرح[2]: فلو كان العامل القوى نعتًا ؛ لم يجز تقديم الحال نحو: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها . انتهى .

ونصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه من مفعول به ، وحال وظرف ومصدر ونحوه ، وإنما منعوا تقديم المعمول على المنعوت لا على النعت ، وأما تمثيله فيمتنع فيه التقديم لا لكون العامل نعتًا ؛ بل لما يلزم من عود الضمير على متأخر ، وقد نص النحويون[3] على منع تقديم المضمر في هذه المسألة وما أشبهها ، وقوله: "و لا صلة لأل " مثاله: الجائي مسرعًا زيد ، فلا يجوز أل مسرعًا جائى زيد ، وقوله أو حرفي مصدر" شمل إن وأخواتها فلا يجوز في نحو: لك أن تنتقل قاعدًا: أن قاعدًا تنتقل ، وفصل غيره بين العامل وغيره كما تقدم في الموصولات ، وقوله: " ولا مصدرًا مقدرًا بحرف مصدرى " نحو: يعجبنى ركوب الفرس مسرجًا فلا يجوز: يعجبني مسرجًا ركوب الفرس ، وقوله: " ولا مقرونًا بلام الابتداء" نحو: لأصبر محتسبًا ، وقوله: "أو القسم" نحو: لأقومن طائعًا ، فلو انفصلت اللام ؛ جاز التقديم نحو: لإلي زيد راغبًا أذهب ، وكذا ، إن كانت لام الابتداء داخلة في خبر إن فإنه يجوز التقديم نحو: إن زيدًا مسرعًا لذاهب .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٣ .

(٣) في ر: النحويين .

فرع: إذا كانت الحال جملة مصدرة بالواو نحو: جاء زيد والشمس طالعة ؛ فمنع المغاربة تقديمها على العامل المتصرف ، وحكى ابن أصبغ جواز تقديمها عن الجمهور ، والمنع عن الفراء .

ص: ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلاً غير متصرف، أو صلة لأل، أو حرف مصدرى، أو مصدرًا مقدرًا بحرف مصدرى، أو مقرونًا بلام الابتداء.

ش : مثال الفعل غير المتصرف: ما أحسن هندًا متجردة فلا يجوز: ما متجردة أحسن هندًا ، وتقدم تمثيل ما بعده . فإن قيل: فما فائدة إعادته؟ فالجواب أنه شرط - أولاً - في جواز التقديم انتفاء ما ذكر عن العامل ففهم أنه إذا لم يكن ذلك منتفيًا عن العامل لا يكون التقديم جائزًا ، وانتفاء الجواز يكون بأمرين:

أحدهما: وجوب التقديم .

والآخر: وجوب التأخير ، فنصّ على أن المراد هو الثاني .

ص: أو جامدًا ضمن معنى مشتق أو أفعل تفضيل أو مفهم تشبيه.

ش : من العوامل التي لا يتقدم الحال عليها: الجامد المتضمن معنى مشتق كأما وحرف التنبيه والتمني والترجى واسم الإشارة والاستفهام المقصود به التعظيم نحو:

يا جارتا ما أنت جاره[1]

والجنس المقصود به الكمال نحو: هو الرجل علمًا ، والشبه نحو: هو زهير شعرًا ، وأفعل التفضيل نحو: أكفاهم ناصرًا . هذا كلامه في الشرح[2] . ونزيده إيضاحًا ؛ فأما أما فنسبة العمل إليها مجازًا ، وقد سبق الكلام عليها في نحو: أما علمًا فعالم ، وأما حرف التنبيه فنحو: هذا زيد قائمًا مذهب الجمهور أنه يجوز أن يكون العامل في الحال التنبيه والإشارة ، وبنوا على ذلك فرعًا وهو: قائمًا ذا زيد فيجوز إن جعل العامل ها ، ويمتنع إن جعل العامل ذا ، وأما قائمًا هذا زيد فيمتنع على التقديرين ، وذهب السهيلي إلى أن حرف التنبيه واسم الإشارة لا يجوز أن يعمل واحد منهما في الحال ، وإنما العامل فعل مضمر تدل عليه الجملة تقديره: انظر إليه قائمًا .

وقال ابن أبي العافية: لا يجوز أن يعمل اسم الإشارة ، ويرد عليه قول الشاعر:

ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له ::: وطع وطاعة مهد نصحه رشد[3]

ويرد عليه قول الجمهور إشكال ، وهو اختلاف العامل فيها وفي صاحبها وسيأتي بيانه عند قول المصنف: قد يعمل في الحال غير عامل صاحبها ، وذهب الكوفيون إلى أن قائمًا خبر التقريب ، وتقدم في باب كان ، وأجاز الكسائي - أيضًا - ما أجازه البصريون من أن قائمًا حال إما من زيد ، وإما من اسم الإشارة ، وأما حرف التمني والترجي وهما: ليت ولعل ، فنص الزمخشرى على أنهما ينصبان الحال مثل كان بخلاف إنّ وأنّ ولكن ، ووافقه المصنف وابن عصفور وصحح بعضهم أن ليت ولعل ، وباقي الحروف لا تعمل في الحال إلا كان وكاف التشبيه ، وفي كان خلاف والصحيح أنها

---

(١) عجز بيت من مجزوء الكامل ، وصدره: بانت لتخزنا عفارة ، وهو للأعشى الكبير في شعراء النصرانية ٣٩٨ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٤٠ .

تعمل ، وأما الاستفهام المقصود به التعظيم فقد مثله المصنف[١] بقولـه:

يا جارتا ما أنت جاره

كأنـه قال: ما أعظمك جارة ، فجارة منصوبة على الحال ، وأجاز الفارسي في جارة وجهين: أن تكون تمييزًا وأن يكون حالاً ، واستدل على صحة التمييز بصلاحية دخول من عليه كما في قولـه:

يا سيدًا ما أنت من سيد[٢]

وأجـازوا في البيـت أن تكـون مـا نافية ، وأنت اسمها ، أو مبتدأ على لغتي الحجاز وتميم ، وأما المشبه به نحو: هو زهير شعرًا فتقدم الكلام عليه ، وأنه يجوز أن يكون تمييزًا .

وأمـا أفعل التفضيل فكان حقه أن تجعل لـه مزية على الجوامد المضمنة معني الفعل ؛ لأن فيه ما فـيهن من معني الفعل ويفوقهن بتضمن حروف الفعل ووزنه ، ومشابهة أبنية المبالغة في اقتضاء زيادة المعنى وفيه من الضعف بعدم قبول علامة التأنيث والتثنية والجمع ما اقتضى انحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة فجعل موافقًا للجوامد إذا لم يتوسط بين حالين[٣] .

قـال المصنف[٤]: ومما يعمل في الحال ولا يتقدم عليه المشبه به في نحو: زيد مثلك شجاعة وليس مثلك جوادًا ، وكذا إذا حذف مثل و ضمن المشبه به معناه كقولك: زيد زهير شعرًا كقولـه:

فـــإني الليـــث مـــرهوبًا حمـــاه ::: وعـــيدي زاجـــر دون افتراســـي[٥]

ص: واغتفر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالبًا.

ش : مـثال ذلك: هذا بُسرًا أطيب منه رطبًا ، وزيد مفردًا أنفع من عمرو معانًا ، ومذهب المازني والفارسـي – في تذكـرته – وابـن كيسـان وابـن جني وابن خروف[٦] إلى أن أفعل التفضيل أصل في الحالين فبُسرًا حال من الضمير المستكن في أطيب ، ورطبًا حال من الضمير في منه وهذا هو المختار .

قال المصنف[٧]: وهو مذهب سيبويه .

وذهب المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته[٨] إلى أنهما منصوبان على إضـمار كـان التامة صلة لـ "إذا" إن كان الحالان مما يؤول إليه المحكوم عليه كالمثال المذكور إذا أشرت إلى بـلح وصـلة لــ "إذ" إن كـان مـا تقـدم وجوده كالمـثال المذكـور إذا أشرت إلى تمر ، وبسرًا حال من الضـمير في كـان الثانية ، والعامل في الظرفين أفعل التفضيل وإن كان أحدهما مقدمًا ؛ لأن الظروف والمجرورات تتقدم على العامل ، وإن كان معني فعل .

قـال المصـنف[٩]: فيه إضمار ستة أشياء من غير حاجة . قال: وبعدم تسليم إضمار يلزم إعمال

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤ .
(٢) شطر بيت من السريع ، ولم أعثر عليه .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٥ .
(٥) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣٤٥ .
(٦) المساعد ٢/ ٣٠ .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٥ .
(٨) المساعد ٢/ ٣٠ .
(٩) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤ .

أفعل التفضيل في إذا وإذ فيكون شبيهًا بما فسرّ منه . انتهي . وأجاز بعضهم أن تكون كان . المقدرة ناقصة ؛ فيكون بسرًا ورطبًا خبرين لا حالين ، واستدل على ذلك بمجيء الاسم المنصوب معرفة نحو: زيد المحسن أفضل منه المسيء وقيل: العامل في الحال الأولي في المثال المذكور اسم الإشارة ، وقيل: التنبيه ، والعامل في الثانية أفعل التفضيل ، وهو ضعيف ولا يطرد في كل موضع ؛ لأن نحو: زيد مفردًا أنفع من عمرو معانا ليس فيه اسم إشارة ، وقوله: غالبًا لم يبين في الشرح ما احترز عنه به ، ونصوا على منع تقديم الحالتين عليه ، و أنه لم يسمح تأخيرها ؛ إلا أن بعضهم أجاز تأخيرها بشرط أن يلي الحال الأولى أفعل التفضيل مفصولًا بها بينه وبين المفضل عليه فتقول: هذا أطيب بسرًا منه رطبًا .

ص: **وقد يفعل ذلك بذي التشبيه.**

ش : يعني أنه يتوسط بين حالين فيعمل في إحداهما مقدمة ، و في الأخرى متأخرة كقول الشاعر:

أنا فداكهم جميعًا فإن أمـ ::: ـدد أبدهم ولات حين بقاء[1]

وقال آخر:

تعيرنا أننا عالة ::: و نحن صعاليك أنتم ملوكًا[2]

أي: نحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه مضمنا معناه ، و أعمله بما فيه من معني التشبيه ، وفي الارتشاف[3]: الصحيح أن فزارة صعاليك والحالين بعدها على تقدير كان .

ص: **فإن كان الجامد ظرفًا أو حرف جر مسبوقًا بمخبر عنه؛ جاز على الأصح توسط الحال بقوة إن كان ظرفًا أو حرف جر، ويضعف إن كان غير ذلك.**

ش : إذا كان العامل في الحال ظرفًا أو حرف جر نحو: زيد عندك قائمًا أو في الدار قائمًا ؛ لم يجز تقديم الحال على الجملة بأسرها فلا يجوز: قائمًا زيد عندك ، وسواء كانت الحال اسمًا كما مثلنا أم ظرفًا نحو: في الدار زيد عندك على أن يكون في الدار حالًا ، وعندك الخبر . قال ابن طاهر[4]: و لم يختلفوا في امتناع: قائمًا زيد في الدار ، وليس بصحيح ؛ فإن الأخفش أجاز في قولهم: فداء لك أبي وأمي أن يكون فداءً منصوب على الحال و العامل فيه لك ، وهو نظير: قائمًا في الدار زيد ، وأجاز ابن برهان[5] التقديم إذا كان العامل ظرفًا أو مجرورًا وكانت الحال ظرفًا أو مجرورًا . قال في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤] هنالك ظرف في موضع الحال ، والولاية مبتدأ والخبر لله ، وهو عامل في هنالكَ التي هي حال وهو ضعيف ، وأما التوسط فله صورتان:

(١) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣٠ .
(٢) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣١ .
(٣) ٢/ ٣٥٥ .
(٤) الهمع ٢/ ٢/ ٢٤٠ .
(٥) الهمع ٢/ ٢/ ٢٤٠ .

إحداهما: أن يتوسط بين الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر نحو: في الدار قائمًا زيد، ولا خلاف في جواز ذلك.

والأخرى بالقياس وهي مسألة الأصل نحو زيد قائمًا في الدار، هذه فيها خلاف، ذهب جمهور البصريين إلى منع ذلك مطلقًا، وذهب الفراء والأخفش في أحد قوليه إلى إجازة ذلك مطلقًا سواء كانت الحال ظرفًا أم مجرورًا أم اسمًا صريحًا أم حالاً بالواو نحو: زيد وماله كثير بالبصرة وحجة الأخفش السماع فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [الزمر: ٦٧] في قراءة من نصب مطويات، قول ابن عباس رضي الله عنه: نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ متواريًا بمكة وقول النابغة:

رهط ابن كوز محقبي أدراعهم ::: فيهم ورهط ربيعة بن حذار[1]

وقد تأول المانعون ما استدل به الأخفش فخرجه بعضهم على إضمار أعني وخرجه بعضهم على غير ذلك، وهو خلاف الظاهر.

قال المصنف[2]: ويضعف القياس على الصريحة لضعف العامل وظهور العمل ولا يضعف القياس على تقديم غير الصريحة لشبه الحال فيه بخبر إن إذا كان ظرفًا، انتهى.

وأجاز الكوفيون التوسط إذا كانت من مضمر نحو: أنت قائمًا في الدار. قيل: وتحصل في هذه المسألة أقوال:

الجواز مطلقًا، والمنع مطلقًا، وتفصيل الكوفيين، وتفصيل ابن مالك، وتفصيل ابن برهان، فإن إجازته للتقديم في: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ [الكهف: ٤٤] يقتضي جواز التوسط بطريق الأولى قيل: وما أجازه ابن برهان خلاف ما أجمع عليه الكوفيون والبصريون.

ص: ولا تلزم الحالية في نحو: فيها زيدٌ قائمًا، بل تترجح على الخبرية وتلزم في نحو: فيك زيد راغب خلافًا للكوفيين في المسألتين.

ش: إذا وقع اسم مع ظرف أو مجرور يحسن السكوت عليه ومعه ما يصلح للخبرية والحالية؛ جاز جعله خبرًا، وحالاً بلا خلاف إن لم يتكرر ما في الجملة من ظرف أو مجرور نحو: في الدار زيد قائمٌ وقائمًا قال المصنف[3]: والمختار عند سيبويه والكوفيين النصب في الاسم إن تقدم الظرف نحو: في الدار زيد قائما، والرفع إن تأخر نحو: زيد في الدار قائم وزيد قائم في الدار.

وقال المبرد[4]: التقديم والتأخير في هذا واحد.

قال المصنف[5]: فإن كرر الظرف أو حرف الجر جاز الوجهان أيضًا، وحكم برجحان النصب لنزول القرآن به كقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٨]

---

(١) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٩.
(٢) شرح التسهيل ٢/٣٤٦.
(٣) شرح التسهيل ٢/٣٤٧، ٣٤٨.
(٤) المقتضب ٤/٣١٧، ٣١٨.
(٥) شرح التسهيل ٢/٣٤٧.

وكقوله: ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا ﴾ [الحشر: ١٧] ولا فرق بين أن يتأخر الظرف عن المخبر عنه كالآيتين أو يتقدم كمثال الأصل قال: وادعى(١) الكوفيون أن النصب في مثل هذا لازم؛ لأن القرآن نزل به لا بالرفع وهذا لا يدل على أن الرفع لا يجوز بل يدل على أن النصب أجود منه ولو كرر الظرف والمخبر عنه، لجاز الوجهان أيضًا، وحكم برجحان الرفع لنزول القرآن به في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٧]. انتهى.

ويدل على صحة ما ذهب إليه البصريون قراءة الأعمش " ففي الجنة خالدون فيها " وقرأ "أنهما في النار خالدان فيها"، فإن كان ما تضمن الكلام من ظرف أو حرف جر غير مستغني به نحو: فيك زيد راغب وبك؛ تعين جعل الاسم خبرًا مع التكرر ودونه، وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال وأنشدوا:

فلا تلحني فيها فإن بحبها ::: أخاك مصاب القلب جمًّا بلابله(٢)

وقال المصنف(٣): والرواية المشهورة مصاب القلب جمٌّ بالرفع، على إنا لا نمنع رواية النصب بل نجوزها على أن يكون التقدير: فإن بحبها أخاك شغف أو فتن مصاب القلب.

فصل: يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد صاحبها وتعدده بجمع أو تفريق.

ش: مثال ذلك مع اتحاد صاحبها: جاء زيد راكبًا مسرعًا، فزيد صاحب الحال، وقد تعددت واتحد عاملها وصاحبها هذا هو المختار، وإنما جاز تعددها؛ لأن لها شبهًا بالخبر، وزعم ابن عصفور أن فعلًا واحدًا لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياسًا على الظرف، واستثني أفعل التفضيل فإنه ينصب حالين كما ينصب ظرفين، وإلى المنع ذهب الفارسى وجماعة فإذا ورد نحو: جاء زيد راكبًا مسرعًا، جعلوا مسرعًا صفة لراكب أو حالًا من الضمير المستكن في راكب وإلي جواز التعدد ذهب ابن جني، ومثال تعددها مع تعدد صاحبها بجمع جاء زيد وعمرو راكبين ومنه: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ ﴾ [إبراهيم: ٣٣] وكذلك لو اختلف في الإعراب نحو: لقي زيد عمرًا راكبين ومنه قول الشاعر:

متي ما تلقي فردين ترجف ::: روانف أليتيك وتستطارا(٤)

ومثال ذلك بتفريق: لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا، يتعين جعل الحال الأولى للثاني، وهو المفعول والثانية للأول؛ لأنه إذا فعل ذلك اتصل أحد الوصفين بصاحبه ولا يعدل عنه؛ بل يتعين إن خيف اللبس فإن ألبس، جاز جعل الأولي للأول والثانية للثاني كقوله:

خرجت بها أمشي تجر وراءنا ::: على أثرينا ذيل مرط مرجل(٥)

وقد عكس بعضهم فقال: يجعل ما تقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم، وما تأخر

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٧.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ٢٨٠.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٨.
(٤) البيت من الوافر، وهو لعنترة في ديوانه ٧٥.
(٥) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٤، وفيه مرحل بدل مرجل.

للمفعول، ولو جعلت الأول للآخر، جاز ما لم يلبس، وحكاه في البديع عن ابن السراج، وكذا قال ابن يعيش[١] واعلم أن لتعدد الحال عند تعدد صاحبها بالتفريق طريقين: إحداهما: ما ذكرنا، والأخرى: أن تولي كل حال صاحبه فتقول لقيت مصعدًا زيدًا منحدرًا، ولا إشكال في هذه الطريقة.

ص: ولا تكون لغير الأقرب إلا لمانع.

ش: فإذا قلت: لقيت زيدًا راكبًا، فراكبًا حال من زيد لا من التاء، لأنه الأقرب، وأجاز الزمخشري[٢] أن يكون حالاً من كل واحد منهما فإن منع مانع من تذكير أو تأنيث أو غيره؛ جاز ذلك نحو: لقيت هندًا راكبًا، وتقدم الكلام على مسألة لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا.

ص: وإفرادها بعد إما ممنوع وبعد لا نادر.

ش: يجب للحال بعد إما أن تردف بأخرى معادًّا معها إما كقوله تعالى: ﴿ **إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً** ﴾ [الإنسان: ٣] قال المصنف[٣]: وإفرادها بعد إما ممنوع في النثر والنظم.

وقد ذكر غيره أنه قد تنوب عن الثانية أو كقول الشاعر:

وقد شفني أن لا يزال يروعني ::: خيالك إما طارقًا أو مغاديًا[٤]

وأما الأفراد بعد لا فمستباح في الشعر كقوله:

قهرت العدي لا مستعينًا بعصبة ::: ولكن بأنواع الخدائع والمكر[٥]

ص: ويضمر عاملها جوازًا لحضور معناه، أو تقدم ذكره في استفهام أو غيره.

ش: مثال الأول قولك للراحل: راشدًا مهديًا بإضمار تذهب، ومثال الثاني: راكبًا لمن قال: كيف جئت، وبلى مسرعًا. لمن قال: لم تنطلق بإضمار جئت وانطلقت، ومنه قوله تعالى: ﴿ **بَلَى قَادِرِينَ** ﴾ [القيامة: ٤] بإضمار نجمعها.

ص: ووجوبًا إن جرت مثلًا أو بنيت ازدياد ثمن أو غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء أو ثم أو نابت عن خبر أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ أو غيره.

ش: مثال الجارية مثلاً قولهم حظيين بنات صلفين كنَّات، أي: عرفتم ونحو ذلك ومثال الذي يبين بها ازدياد ثمن شيئًا فشيئًا: بعته بدرهم فصاعدًا تريد فذهب الثمن صاعدًا، والعطف في هذا بالفاء أو بثم والفاء أكثر، وقوله أوغيره مثله في الشرح: تصدق بدينار فسافلاً تريد: فانحط المتصدق به سافلاً قيل: ويحتاج إلى نقله عن العرب، ومثال النائبة عن الخبر: ضربي زيدًا قائمًا، ومثال الواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ قولهم لمن لا يثبت على حال: أتميميًا مرة وقيسيًا أخرى، وفي

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٤٥٦.
(٢) شرح المفصل ٢/ ٤٥٥.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٥٠.
(٤) البيت من الطويل، وهو للأخطل في الدرر ٦/ ١٣٢.
(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٢٩.

غيره: هنيئًا مريئًا أي ثبت لـه هنيئًا مريئًا، وتقدم الكلام على ذلك.

ص: ويجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها أو يتوقف المراد على ذكرها.

ش: يعني بالنائبة عن غيرها النائبة عن الخبر والواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل، وقد تقدم تمثيلها، ومثال التي يتوقف المراد على ذكرها: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦] و ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ مُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾ [الإسراء: ١٠٥] و ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ [هود: ٧٢] فهذا ونحوه لا يجوز حذفه

ص: وقد يعمل فيهما غير عامل صاحبها خلافًا لمن منع.

ش: مذهب الأكثرين أن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، وقال في الشرح[1]: الأكثر أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبهما؛ لأنها وإياه كالصفة والموصوف، ولكنهما أيضًا كالمميَّز والمميِّز، وكالخبر والمخبر عنه، ومعلوم أن ما يعمل في المميَّز والمميز قد يكون واحدًا وغير واحد، وكذا ما يعمل في الخبر والمخبر عنه، وكذا الحال ثم مثل عدم الاتحاد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢] فأمّة حال والعامل فيها اسم الإشارة، وأمتكم صاحب الحال، والعامل فيها أن قال: وتقدم من كلام سيبويه ما يدل على أن صاحب الحال في:

لعزة موحشًا طلل[2]

هو المبتدأ لا الضمير المستكن في الخبر وبنيت رجحان قوله على قول من زعم أن صاحب الحال هو الضمير، ومن ورود الحال وعاملها غير صاحبها قولهم: ذا زيد فنصبوا الحال بحرف التنبيه، وليس لـه عامل في صاحبها. انتهي.

قال الشيخ أثير الدين: والذي نختاره مذهب الأكثرين: أن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، وأقول: إن حرف التنبيه واسم الإشارة لا يعملان في الحال ويكون العامل في منطلقًا من هذا زيد منطلقًا محذوفًا دل على الجملة السابقة وتقديره: انظر إليه منطلقًا، وفي كتاب سيبويه ما يدل على ذلك. انتهى.

وتقدم أن هذا مذهب السهيلي.

فصل: يؤكد بالحال ما نصبها من فعل أو اسم يشبهه، وتخالفهما لفظًا أكثر من توافقهما.

ش: الحال ضربان، مبينة: وهي التي تدل على معني لا يفهم ما قبلها، ومؤكدة: وهي التي تدل على معنى يفهم مما قبلها، وفي المؤكدة خلاف، ذهب الجمهور إلى إثباتها، وذهب الفراء والمبرد والسهيلي إلى إنكارها، وجعل الفراء راكبًا ونحوه مما يدل عليه ما قبله ولا يفيد سواه منصوبًا على القطع، وتأويل السهيلي ومن وافقه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾ [البقرة: ٩١] ونحوه ردوه إلى المبينة، والتفريع على مذهب الجمهور، والحال المؤكدة ضربان: مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لخبر جملة، والأول ضربان ضرب موافقه معني لا لفظًا وهو كثير. وضرب يوافقه لفظًا ومعنى وهو قليل. فمن

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٥٤.

(٢) صدر بيت من مجزوء الوافر، وعجزه: يلوح كأنه خلل، وهو لكثيرّ عزة في ديوانه ٥٠٦.

الأول: ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾ [التوبة: ٢٥] ، و ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة: ٦٠] ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء: ٧٩] ، وقوله: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ [النحل: ١٢] وجعل المصنف في الشرح زيد أبوك عطوفًا وهو الحق نديًا من قبيل المؤكد لعامله وهو موافق معنًى لا لفظًا ، قال[١]: لأن الأب والحق صالحان للعمل فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل بعدهما .

ص: ويؤكد بهما أيضًا في بيان يقين أو فخرٍ أو تعظيم أو تصاغر أو تحقير أو وعيدٍ خبر جملة جزءاها معرفتان جامدان جمودًا محضًا.

ش : مثال ذلك في بيان يقين قوله:

أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي[٢]

والفخر: أنا فلان ، شجاعًا أو كريمًا ، والتعظيم: هو فلان جليلاً مهيبًا ، والتصاغر: أنا عبدك فقيرًا إلى عفوك ، والتحقير: هو فلان مأخوذًا مقهورًا ، والوعيد: متمكنًا منك فائق غضبى ، ولا تكون هذه الحال الموعدة لهذه المعاني إلا بلفظ دالٍ على معنى ملازم أو شبيه بالملازم في تقدم العلم به وقوله: خبر جملة يعني أن هذه الأحوال مؤكدة لما تضمنه الخبر من الدلالة على تلك الأوصاف ، وقوله: معرفتان إنما شرط ذلك ؛ لأن هذه الأحوال إنما لشيء قد استقر وعرف ، وقوله: جمودًا محضًا احتراز من أن يكون أحدهما مشتقًا أو في حكم المشتق فإن الحال لا تكون حينئذٍ مؤكدة للجملة ، ولا يحتاج إلى تقدير عامل ؛ ولذلك جعل المصنف زيدًا أبوك عطوفًا وهو الحق مبينًا من المؤكدة لعاملها كما سبق .

ص: وعاملها أحق ونحوه مضمرًا بعدهما إلا الخبر مؤولاً بمسمي خلافًا للزجاج ولا المبتدأ مضمنًا تنبيهًا خلافًا لابن خروف.

ش: قال في الشرح[٣]: وتقدير عاملها بعد الخبر أحقه و أعرفه إن كان المخبر عنه غير أنا ، وإن كان أنا فالتقدير: أحق أو أعرف أو اعرفني . انتهى .

وكون العامل فيها مقدرًا هو مذهب سيبويه وذهب الزجاج إلى أن العامل هو الخبر لتأوله بمسمي ، وقال ابن خروف: إن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبيه .

فصل: تقع الحال جملة خبرية مفتتحة بدليل استقبال تضمنة ضمير صاحبها.

ش : احترز بالخبرية من الطلبية فإنها لا تقع حالًا فإن وقع ما يوهم ذلك تؤول لقوله أبي الدرداء: وجدت الناس أخبر تقلة أي مقولًا فيهم ، وفي البسيط: جوز الفراء وقوع الأمر ونحوه حالًا يقول: تركت عبد الله قم إليه ، وتركت عبد الله غفر الله له ، ويدخل تحت قوله خبرية الشرطية ، وتقع حالًا نحو: افعل هذا إن جاء زيد فقيل تلزم الواو وقيل لا تلزم وهو قول ابن جني

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٥٧ .

(٢) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: وهل بدارة ياللناس من عار ، وهو السالم بن دارة في الكتاب ١/ ٢٥٧ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٥٨ .

ذكر ذلك في البسيط ، واحترز بقوله: غير مفتتحة بدليل استقبال من المفتتحة بحرف تنفيس أو بـ"لن" ، ولا يجوز أن تقع حالًا ، وكذلك لا تكون تعجبية عند من يري أن التعجب خبرًا ، والأصل أن تتضمن جملة الحال ضميرًا يعود على صاحبها .

ص: ويغني عنه في غير مؤكدة ولا مصدرة بمضارع مثبتٍ عارٍ من قد أو منفي بلا أو بماضي اللفظ تال لئلا أو متلو بأو واو تسمى واو الحال و واو الابتداء

ش : يعني أن الواو المذكورة تغني عن الضمير في غير ما ذكر ، ولا تغني عنه في الجملة إذا وقعت حالاً مؤكدة نحو: أبو بكر الخليفة قد علمه الناس ، وهو زيد لا شك فيه ، وكذلك لا تغني عنه في المصدرة بمضارع مثبت عارٍ من قد نحو: جاء زيد ولا يضحك عمرو بالاستغناء بالواو عن الضمير ، أو ما كقول الشاعر:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة ::: فما لك بعد الشيب صبًا متيما[1]

أو بماضى اللفظ تالٍ لئلا نحو: ﴿ **مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ** ﴾ [يس: ٣٠] أو متلو بأو لقوله:

كن للخليل نصيرًا جار أو عدلاً ::: ولا تشح عليه جاد أو بخلاً[2]

فجميع هذه المواضع لا تغني فيها الواو عن الضمير ، وقوله: واو هو فاعل تغني ، وتسميها واو الحال هو الشهير ، وتسمي واو الابتداء باعتبار أنه قد تقع بعدها الجملة الابتدائية وقدره سيبويه بـ"إذ" و واو الحال ليست عاطفة ، ولا أصلها العطف خلافًا لمن زعم من المتأخرين أنها عاطفة كواو رب ، قال: ويدل على ذلك أن أو لا تدخل عليها قال تعالى: ﴿ **أَوْ هُمْ قَائِلُونَ** ﴾ [الأعراف: ٤] فلو قلت أو وهم قائلون لم يجز ، فلو كانت خلاف العاطفة لم يمتنع ذلك فيها .

ص: وقد تجامع مع الضمير في العارية من التصدير المذكور.

ش : فيجوز في الجملة العارية من التصدير المذكور ثلاثة أوجه انفراد الضمير ، والاستغناء عنه بالواو واجتماعهما على تفصيل سيأتي .

ص: واجتماعهما في الاسمية والمصدرية بليس أكثر من انفراد الضمير.

ش : مثال اجتماعهما في الاسمية: ﴿ **وَلا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ** ﴾ [البقرة: ١٨٧] ﴿ **وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ** ﴾ [البقرة: ٤٤] وهو كثير ومثال ذلك في المصدرة بليس: ﴿ **وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ** ﴾ [البقرة: ٢٦٧] ومثال انفراد الواو في الاسمية و ﴿ **وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ** ﴾ [آل عمران: ١٥٤] و ﴿ **وَنَحْنُ عُصْبَةٌ** ﴾ [يوسف: ٨] ، و ﴿ **وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ** ﴾ [الأنفال: ٥] وذهب ابن جني في الصناعة إلى أنه لابد من تقدير الضمير الرابط مع الواو فإذا قلت: جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير والشمس طالعة وقت مجيئه ثم حذف الضمير ، ودلت الواو على ذلك ، ومذهب الجمهور أنها حالية من الضمير ، وإنما وقعت هذه الجملة حالا ، وليست هيئة لزيد على

(١) البيت بلا نسبة في المساعد ٢/ ٤٤

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٠٣ .

تقدير: جاء زيد موافقًا طلوع الشمس، ومثال انفراد الواو في ليس قولـه:

دهـم الشتاء ولست أملك عدة ::: والصبر في السبرات غير مطيع(١)

وأما انفراد الضمير في الجملة الاسمية فهو كثير فصيح هذا مذهب الجمهور، وزعم الزمخشري أنه نادر فجعل قولهم: كلمته فوه إلى فِيّ من النادر، قال المصنف(٢): وهي من المسائل التي حرفته عن الصواب وعجزت ناصره عن الجواب، وقد تنبه في الكشاف فجعل قولـه: ﴿ **بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ** ﴾ [البقرة: ٣٦] في موضع نصب على الحال وكذا فعل بـ﴿ **لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ** ﴾ [الرعد: ٤١]. انتهى.

وما ذهب إليه الزمخشري محكي عن الفراء وكثر المصنف في الشرح الشواهد على انفراد الضمير وقال(٣): وعندي أنه أقيس من انفراد الواو؛ لأن إفراد الضمير قد وجد في الحال وشبيهيها وهما الخبر والنعت. انتهى.

وفي المسألة وجه ثالث لأبي الحسن الأخفش وهو أن الجملة إذا كان الخبر فيها اسمًا مشتقًا متقدمًا؛ فلا يجوز دخول الواو عليه نحو: جاء زيد وجهه حسن، وإن تأخر جاز.

فرع: يجب انفراد الضمير في الجملة الاسمية إذا عطفت على حال كقوله تعالى: ﴿ **أَوْ هُمْ قَائِلُونَ** ﴾ [الأعراف: ٤].

ص: وقد تخلو منهما الجملة الاسمية عند ظهور الملابسة.

ش: حكى سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير إذا كان معلومًا كقولك: مررت بالبر قفيز بدرهم أي قفيز منه بدرهم، وجاز هذا كما جاز في الابتداء، ويعني بقولـه: وقد يخلو منهما أي لفظًا؛ لأن الضمير مقدر ومنه قول الحطيئة:

يا ليلة قد بتها ::: بجدود نوم العين ساهر(٤)

أي نوم العين مني، ويجوز أن تجعل الألف واللام مغنية عن الضمير على رأي الكوفيين ومن وافقهم.

ص: وقد تصحب الواو المضارع المثبت عاريًا من قد، أو المنفي بـ"لا" فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر.

ش: مثال ذلك قول العرب قمت وأصك عينه، حكاه الأصمعي، وقول الشاعر:

فلما خشيت أظافيرهم ::: نجوت وأرهنهم مالكًا(٥)

وقرأ ابن ذكوان "فاستقيما ولا تتبعان" بتخفيف النون والأصح أن ذلك مؤول على تقدير مبتدأ بعد الواو، ويكون الفعل خبرًا عنه فتصير جملة الحال اسمية، وإنما احتيج إلى هذا التأويل؛ لأن الفعل المضارع يشبه الاسم فلا تدخل الواو عليه، كما لا تدخل على الاسم إذا وقع حالاً، وإن

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٠٣.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٦٥، ٣٦٦.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٦٦.

(٤) البيت من الرجز، وهو في ديوانه ٣٢.

(٥) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في الأشموني ٢/ ١٤٤.

كان الفعل منفيًا بـ"لم" جاز فيه ما جاز في الاسمية، وزعم ابن خروف[1] أنه لابد معها من الواو، وهو مخالف للسماع الفصيح نثرًا ونظمًا، قال الله تعالى: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥] وهو كثير خلافًا لابن عصفور في زعمه أن المنفي بلم نحو قام زيد ولم يضحك، قليل وإن كان منفيًا بـ"لما" قال في الشرح[2]: هو كالمنفي بلم في القياس إلا أني لم أجده مستعملًا إلا بالواو كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٤]. انتهي.

وقد أنشد المصنف[3] في أول الشرح بيتًا يشهد لمجيئه بلا واو وهو قول الشاعر:

فقالت له العينان سمعًا وطاعة ::: وبدرنا كالدر لما يثقب[4]

ص: وثبوت قد قبل الماضي غير التالي لئلا والمتلو بأو أكثر من تركها إن وجد الضمير وانفراد الواو حينئذ أقل من انفراد قد وإن عدم الضمير لزمتا.

ش: إذا صدرت الجملة بفعل ماض لفظًا وليس قبله إلا ولا بعده أو، فإما أن يتضمن ضمير صاحب الحال أو لا، فإن تضمنه فالأكثر أن يكون الفعل مقرونًا بالواو وقد كقوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٧٥] وقد تنفرد الواو مع الضمير نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [البقرة: ٢٨] وقد تنفرد قد معه نحو قوله:

أتيناكم قد عمكم حذر العدي ::: فنلتم بنا أمنا ولم تعدموا نصرا[5]

وقوله: وانفراد الواو حينئذ، أي: حين إذا وجد الضمير، قال: في الشرح[6] وانفراد الضمير مع التجرد من قد والواو أكثر من اجتماعه مع أحدهما كقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظًا لا يقع حالا وليس قبله قد ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة قال في الشرح[7]: وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير؛ ولأن وجود قد مع الفعل المشار إليه لا تزيده معني على ما يفهم له إذا لم يوجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته إن يدل على معني لا يفهم بدونه فإن قلت: قد تدل على التقريب؛ قلنا دلالتهما على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية. انتهى.

وممن ذهب إلى اشتراط قد ظاهرة أو مقدرة الفراء وأبو علي والمبرد وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن عصفور والأبذي، والمختار أنه لا يحتاج إلى تقدير لكثرة ما ورد من ذلك، وقوله: وإن عُدِمَ الضمير لزمتا يعني أنه إذا لم تتضمن الجملة الحالية ضميرًا يعود إلى صاحب الحال؛ لزمت الواو كقول النابغة:

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٧١.
(٢) ٢/ ٣٧٠.
(٣) شرح التسهيل ١/ ٦.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢/ ٣٦٨.
(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣٧٢.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٧١.
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٣٧٣.

فلـو كانـت غـداة الـبين منّـت ::: وقـد رفعـوا الخـدور علـى الخيام[١]

وأنشد في الشرح[٢] على ذلك قول امرئ القيس:

أيقتلني وقد شغفت فؤادها[٣]

وهو وهم ، لأن الجملة ضمير وقد أنشد قبل ذلك على الصواب .

فصل: لا محل إعراب[٤] للجملة المفسرة وهي الكاشفة حقيقة ما تلته مما يفتقر إلى ذلك.

ش : لما انقضى الكلام على الجملة الحالية وكان من الجمل جملتان تشبهانها وتغايرانها ؛ وجب التنبيه عليهما وعلي ما يتميزان به وهما المفسرة والاعتراضية وكلتاهما لا موضع لها من الإعراب ، فالمفسرة كقوله تعالى: ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ [آل عمران: ٥٩] بعد قوله: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ﴾ [آل عمران: ٥٩] وقول النابغة:

تكلفني ذنب امرئ وتركته ::: كذي العر يكون غيره وهو رافع[٥]

بهذا مثل في الشرح ، وظاهره أن الجملة في الآية والبيت مفسرة للمفرد وفي شرح الصفار[٦]: لا تفسر الجملة إلا بمثلها ، ولا المفرد إلا بمثله فإن جاء خلاف ذلك لم يكثر وذلك قوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ [آل عمران: ٥٩] الجملة مفسرة لآدم وكذلك قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ [الصف: ١٠] ثم قال: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [الصف: ١١] . انتهي .

وما ذهب إليه من أن المفسرة لا موضع لها من الإعراب هو مذهب الجمهور ، وذهب بعض النحويين إلى أنها على حسب ما هي تفسير له ، وقال الشلوبين: التحقيق لها على حسب ما تفسر ، فإن كان له محل من الإعراب ، كان لها موضع من الإعراب وإلا فلا فمثل زيدًا ضربته لأن موضع له من الإعراب ومثل: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] له موضع من الإعراب ؛ لأن المفسرة في موضع خبر إن فالمفسرة في موضع رفع وعلي هذا مسألة أبي علي: زيد الخبز أكله ، فأكله مفسر العامل الخبز وله موضع ، لكونه خبرًا عن زيد وكذلك مفسرة ، وبيان ذلك ظهور الرفع في المفسر وكذلك مسألة: الكتاب إن زيدًا تكرمه يكرمك فتكرمه تفسير للعامل في زيد ، وقد ظهر الجزم قال: وهذا بديع .

ص: ولا الاعتراضية وهي المفيدة تقوية بين جزئي صلة أو إسناد أو مجازاة أو نحو ذلك.

ش : مثالها بين الموصول وصلته:

مـاذا ولا عتـب في المقـدور ::: يحظـبك بالـنجح أم خسـرٌ وتضليل[٧]

---

(١) البيت من الوافر ، وهو للنابغة الذبياني في شعراء النصرانية ٧١٣ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٧٤ .

(٣) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: كما شغف المهنوءة الرجل الطالى ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠٩ .

(٤) في ر: من الإعراب .

(٥) البيت من الطويل وهو للنابغة في ديوانه ٨١ .

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٧٥ .

(٧) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٦٥ .

وبين جزئي صلة نحو ما الذي جوده والكرم زين مبذول وبين جزئي إسناد:

وقد أدركتني والحوادث جمة ::: أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل(1)

وبين الشرط وجزأيه كقوله تعالى: ﴿ **فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ** ﴾ [البقرة: ٢٤] وقوله: أو نحو ذلك مثاله وقوعها بين قسم وجوابه وبين فعل ومفعوله، وبين كان واسمها، وكذلك بين نعت ومنعوت، وبالجملة فلا تقع إلا بين الأجزاء المتصل بعضها ببعض المقتضي كل للآخر. قال في البسيط: ولا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف إليه؛ لأن الثاني كالتنوين منه.

ص: وتميزها من الحالية امتناع قيام مفرد مقامها، وجواز اقترانها بالفاء ولن وحرف التنفيس وكونها طلبية.

ش: مما يميز جملة الاعتراض من جملة الحالية امتناع قيام مفرد قيامها ألا ترى أنك أقمت مفردًا مقام ولا عتب في المقدور أو مقام الكرم زين ونحوه مما سبق التمثيل به؛ لامتنع بخلاف الجملة الحالية وجواز اقترانها بالفاء كقوله:

واعلم فعلم المرء ينفعه ::: إن سوف يأتي كل ما قدرا(2)

ولن كقوله تعالى: ﴿ **فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا** ﴾ [البقرة: ٢٤] أو حرف تنفيس كقول زهير:

وما أدري وسوف إخال أدري ::: أقوم آل حصن أم نساء(3)

ومن الأمور الفارقة بينهما كونها طلبية كقوله: ﴿ **وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ** ﴾ [آل عمران: ٧٣] فقل: إن الهدي هدي الله جملة معترضة بين تؤمنوا ويؤتي أحد، ومن ذلك: ﴿ **وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ** ﴾ [آل عمران: ١٣٥] اعترضت بين ﴿ **فَاسْتَغْفَرُوا** ﴾، و﴿ **وَلَمْ يُصِرُّوا** ﴾ وهما جملتان معطوف إحداهما على الأخرى في صلة الذين ومن ذلك:

إن سليمي والله يكلؤها ::: ضنت بشيء ما كان يرزؤها(4)

ص: وقد تعترض جملتان خلافًا لأبي علي.

ش: زعم أبو علي أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة، وليس بصحيح بل الاعتراض بجملتين كثير من ذلك قوله زهير:

لعمر أبيك والأبناء تنمي ::: وفي طول المعاشرة انتقالي

لقد باليت مظعن أم أوفى ::: ولكن أم أوفى لا تبالي(5)

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٠٥.

(٢) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٠٧.

(٣) البيت من الوافر، لزهير في ديوانه ٧٢.

(٤) البيت من المنسرح في شرح التسهيل ٢/ ٣٧٨.

(٥) البيتان من الوافر، وهما لزهير في ديوانه ٨٦.

قال المصنف[1]: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَالزُّبُرِ ﴾ [النحل: ٤٣، ٤٤]. انتهى، وهذا إنما هو على جعل الباء متعلقة بأرسلنا المتقدم وقد سبق في باب الاستثناء أن هذا ونحوه لا يجوز تعلق الحرف بما قبل إلا، بل يقدر له فعل يتعلق به وقال في الكشاف[2]: وإن قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا ﴾ إلى قوله: ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٦] اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، وهما: ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً ﴾ [الأعراف: ٩٥] و ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ﴾ [الأعراف: ٩٧] قال في الشرح[3]: وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل. انتهى.

قيل: وتسمية ما تضمنه هذا الكلام سبع جمل فيه تسامح وإنما هو أربع جمل: جملة لو، وجملة جوابها، وجملة الاستدراك، وجملة العطف عليها، والله أعلم.

ولما ذكر المصنف أن جملتي التفسير والاعتراض لا موضع لهما من الإعراب دعا ذلك إلى تتميم الكلام على الجمل فنقول: أصل الجملة ألاَّ يكون لها موضع من الإعراب؛ لأن ما له منها موضع من الإعراب إنما هو لوقوعه موقع المفرد، وأصل الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد، فالضابط إذن أن كل جملة حلت محل مفرد؛ فلها موضع من الإعراب، وكل جملة لا تحل محل مفرد، فلا موضع لها من الإعراب فالتي لها موضع سبع جمل: الخبرية والحالية والمحكية بالقول والمضاف إليها والمعلق عنها العامل والتابعة لما هو معرب أوله محل من الإعراب والواقعة جواب أداة شرط جازمة إذا لم تظهر فيها جزم كذا أطلق بعض النحويين، فالتحقيق أن جواب الشرط العامل لا موضع له من الإعراب إلا إذا تصدرت الجملة بالفاء أو بإذا الفجائية، وإما إذا كان فعلها ماضيًا فالفعل نفسه في محل جزم، والجملة لا محل لها بدليل أنه لو كان مضارعًا؛ لظهر فيه الجزم، وأيضًا فإن الجملة الواقعة جوابًا للشرط لا يتقدر بمفرد، وهي حالة محله فوجب ألاَّ يجعل لها موضعًا من الإعراب، وأيضًا فإنه لو جعلت الجملة في نحو: إن قام زيد قام عمرو في موضع جزم، لم يكن للفعل وحده، ولو كان كذلك لامتنع أن يعطف على محله بالجزم، فإن قيل: فالجملة المصدرة بالفاء أو بإذا ليست حالة محل الفرد فينبغي ألاَّ يكون لها موضع من الإعراب، قلت: الجملة المصدرة بالفاء أو بإذا واقعة موقع الفعل الذي هو الأصل؛ لأن أصل الجواب أن يكون بالفعل، فهي إذن حالة محل مفرد وهو الفعل، ولا يعني بالمفرد الاسم فقط، وأيضًا فإن المصدرة بهما لم تصدر بما يقبل الجزم لا لفظًا ولا محلاً والمصدرة بالفعل صدرت بما تقبله لفظًا إن كان معربًا ومحلًا إن كان مبنيًا، والجزم من إعراب الفعل لا يشركه فيه غيره، وقد اتضح بما ذكرناه أيضًا أن جملة الشرط لا موضع لها، بل لفعلها بدليل ظهور الجزم فيه إذا كان مضارعًا، والتي لا موضع لها من الإعراب تسع: الابتدائية، والصلة والاعتراضية، والتفسيرية، وجواب القسم، والواقعة بعد أدوات التحضيض، والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة نحو: ولما، والواقعة جوابًا لها، والتابعة لما لا موضع له من الإعراب، وقد

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٧٨.
(٢) الكشاف ٢/ ٩٨.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٧٨.

بسطت الكلام عليها في هذا غير الموضع ونظمتها في أبيات وهي هذه:

جُمـلٌ أتـتَ ولهـا محـل معـرّب ::: سـبع لأن حلـت محـل المفـرد
خـبرية حالـيـة محكـيـة ::: وكـذا المضـاف لهـا بغـير تـردد
ومعلـق عـنها وتابعـة لمـا ::: و معـرب أو ذو محـل فـاعدد
وجـواب شـرط جـازم بالفـاء أو ::: بـإذا وبعـض قـال غـير مقـيَّد
وأتـتك تسـع مـا لهـا مـن موضـع ::: صـلة ومعـترض وجملـة مبـتدي
وجـواب إقسـام ومـا قـد فسـرت ::: فى أشـهر والخلـف غـير مـبعد
وبعـد تحضـيض وبعـد معلـق ::: لا جـازم وجـواب ذلـك أوردِ
وكـذاك تابعـة لشـيء مـا لـه ::: مـن موضـوع فاحفظـه غـير مفـند

وذكر بعضهم من الجمل التى لا موضع لها الجملة الشرطية التى حذف جوابها لتقدم الدَليل عليه نفسه أو تقدم طالب الدليل عليه فليتأمل.

* * *

بـــاب: التمـــييز

ش : يقال التمييز والمميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين .

ص: وهو ما فيه معنى من الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع.

ش : ما فيه معنى من جنس يشمل التمييز ، وثانى منصوبى أستغفر ، والمشبه بالمفعول ، وما أضيف إليه من التمييز وصفه اسم لا الجنسية ذكر جميع ذلك في الشرح[1] قال: وصدر حدة بما فيه معنى من احتراز من الحال فإنها تشاركه فيما سوى ذلك من القيود ، وتقييد من بالجنسية يخرج ثانى منصوبى:

أستغفــر الله ذنبًا

ونحوه ؛ لأن من المقدرة هنا غير الجنسية فليس تمييزًا بل مفعولاً به ، وقوله من نكرة يخرج المشبه بالمفعول نحو: زيد حسن وجهه ، فإن فيه ما في حسن وجهًا إلا التنكير ، وقوله: منصوبة يخرج ما أضيف إليه من التمييز نحو: رطل زيت ، وقوله فضلة أخرج اسم لا الجنسية ، وقوله: غير تابع أخرج ما جعل تابعًا للعدد من جنس المعدود نحو: قبضت عشرة دراهم فليس بتمييز ، وأخرج أيضًا صفة اسم لا المنصوبة نحو: لا رجل ظريفًا وفيه نظر .

ص: وتميــيز إما جملة وستبين، وإما مفردًا عددًا ومفهم مقدار أو مثلية أو غيرية أو تعجب بالنفى على جنس المراد.

ش : التمييز ضربان منتصب عن تمام الكلام وهو الذى يرفع الإبهام عن نسبة في جملة أو ماضاهاها ، ومنتصب عن تمام الاسم ، وهو والذى يرفع الإبهام عن مفرد ، وفى قوله وتمييز إما جملة تسامح ، وإنما هو مفسر لما انطوى عليه الكلام ، فإذا قلت تصبب زيد عرقًا ، فإن المتصبب شيء من زيد ، ففسر المتصبب بالعرق فإذًا كلا النوعين يفسر ذاتًا مبهمة ، ولكن المنتصب عن تمام الاسم يرفع الإبهام عن ذات مذكورة ، والمنتصب عن تمام الكلام يرفع الإبهام عن ذات مقدرة ؛ لأنها غير مذكورة ، ولكنها مفهومة من الجملة إذا تقرر هذا فميز الجملة سيأتى ، والمفرد إما عدد نحو: أحد عشر رجلاً ، أو مفهم مقدار ويشمل الكيل والوزن والمساحة ، وما أشبهها نحو: عندى قفيز بُرًّا ، ورطل سمنًا وشبرُ أرضًا .

أو مثلية كقولهم: أنا مثلها إبلاً ، وفى الحديث: "مثل أحد ذهبًا" أو غيرية كقولهم: لنا غيرها شاءً أو وتعجب نحو: ويحك رجلاً وأحسبك به رجلاً ولله دره فارسًا ، وسيأتى ما انتصب في التعجب عن تمام الكلام .

وجعل المصنف[2] العدد قسيم المقدار كأبى على وابن عصفور ، وجعله ابن الصائغ والأبذى[3] قسمًا في المقادير ، وقال في البديع: والعدد وإن كان مقدار إلا أنه ليس له آلة يعرف بها ، ولم يجعل المصنف مثلاً من المقادير فلذلك عطفه على المقدار كمذهب الفارسى وجعل سيبويه مثله من المقادير

---

(١) ٢/ ٣٧٩ ، ٣٨٠ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٠ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٣٨١ .

وقال ابن الصائغ: يشبه بالمقدار قال: وقد يقال: إن هذا من مقدار المساحة، أو ومن مقدار الوزن، وقوله بالنص على جنس المراد الباء فيه بقوله: وبتمييز فينبغي أن النكرة إذا لم يكن فيها بيان لا يقع تمييزًا، وقد اختلف من ذلك في مسائل منها ما في باب نعم، وستأتي ومنها التمييز بمثل نحو: لي عشرون مثلك. أجازه سيبويه ومنعه الفراء ومنها غير نحو: لي عشرون غيرك أجازه يونس وتلقاه سيبويه بالقبول ومنعه الفراء، ومنها أيما نحو: عندي عشرون أيما رجل أجازه الجمهور ومنعه سيبويه والخليل.

ص: بعد تمام الاسم بإضافة أو وتنوين أو نون تثنية أو جمع أو شبهه.

ش: مثال الإضافة: لله دره فارسًا، والتنوين: عندي رطل زيتًا، وهو إما ظاهر كما مثلنا أو مقدر نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، ونون التثنية نحو: عندي رطلان سمنا، ونون الجمع مثله المصنف[1] ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] وفيه نظر؛ لأن هذا عند غيره من المنتصب عن تمام الكلام كما سنبين، وشبهه نحو: عشرون درهمًا قال[2]: وفهم من سكوتي عن نون شبه المثنى أن التمييز لا يقع بعده يعني بذلك اثنين واثنتين.

ص: وبنصبه مميزه لشبهه بالفعل أو شبهه.

ش: مثل المصنف ما ينصبه لشبهه بالفعل بقوله: هو مسرور قلبًا ومن شرح صدرًا باشتعال رأسه شيبًا سرعان ذا إهالة[3] وما ينصبه لشبهه شبه الفعل للمقادير وما ذكر بعدها قال: والكلام فيما تميز مفردًا. انتهى.

وفي تمثيل المصنف النوع الأول بما ذكر من المثل نظر ظاهر، والذي ذكره النحويون في ذلك أنه من المنتصب عن تمام الكلام، فإن أصله سرعان إهالة ذا فهو نظير طاب زيد نفسًا، وسيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله، وأما النوع الثاني فواضح، فإذا قلت: عشرون درهما فالناصب للتمييز هو عشرون وكذلك رطل وقفيز وغيره من المقادير، وجاز أن تعمل وهي جامدة لأنها شبهت بما يشبه الفعل وهو اسم الفاعل لطلبها اسمًا بعدها بعد تمامها، ومعنى تمام الاسم أن يمتنع من الإضافة فقولك: عشرون رجلاً شبه بضاربين رجلاً.

ص: ويجره بالإضافة أن حذف ما به التمام، ولا يحذف إلا أن يكون تنوينًا ظاهرًا في غير ممتلئ وماء، ونحوه: أو مقدرًا في غير: ملآن ماء، وأحد عشر درهمًا، وأنا أكثر مالاً ونحوهن، أو تكون نون تثنية أو جمع تصحيح، أو مضافًا إليه صالحًا لقيام التمييز مقامه غير ممتلئين وممتلئين ماء.

ش: إذا حذف ما به التمام وهو أحد الثلاثة أعني المضاف الإضافة والتنوين والنون، جر التمييز بإضافة ما قبله إليه، ونبه على أن ما به التمام لا يحذف إلا أن يكون تنوينًا ظاهرًا نحو: عندي رطل زيتًا فيجوز حذفه وجر التنوين التمييز بالإضافة، فتقول: رطل زيت، وقوله في غير ممتلئ ماءً مما فيه تنوين ظاهر، وهو مقدر الإضافة إلى غير التمييز نحو: البيت ممتلئ برًا فإن تقديره: البيت ممتلئ

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٠.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٠، ٣٨١.
(٣) مجمع الأمثال ١/ ٣٣٦.

الأقطار برًا ، فلما كان المميز في هذا المثال ونحوه مضافًا إلى غير التمييز تقديرًا ، امتنع أن يضاف إلى التمييز كما لا يضاف إليه المضاف صريحًا ؛ كذا قال في الشرح[(١)] ، ويعنى بنحوه متفقئ شحمًا وشبهه ، وما ذهب إليه من أن انتصاب التمييز في ذلك ونحوه عن تمام المفرد مخالف لقول سيبويه وغيره من النحويين كما سيأتى ، وقوله أو مقدرًا يعنى أنه يجوز حذف التنوين المقدر والإضافة نحو: رأيت رجلاً أشعث رأسًا ، وهند شنباء أنيابًا ، ويقال: أشعث رأس وشنباء أنياب واستثنى من ذلك ثلاثة أنواع:

أحدها: ملآن ماءً ما هو مضاف إلى غير التمييز تقديرًا كما سبق ، وهذا كما تقدم عند غيره من المنتصب عن تمام الكلام ، وكذلك الذى قبله نحو: شنباء أنياب .

والثاني: أحد عشر درهمًا وبابه للزوم تنوينه تقديرًا وهذا من المنتصب عن تمام الاسم لا خلاف في ذلك .

والثالث: أكثر مالاً ونحوه ، وهو أفعل التفضيل المميز بسببى ، وعلامة السببى صلاحيته للفاعلية بعد تصيير أفعل فعلاً كقولك: في زيد أكثر مالاً: زيد كثر ماله ، فهذا لا يجوز فيه الإضافة للزوم تنوينه تقديرًا وبلزوم التنوين تقديرًا ، وعلل المصنف[(٢)] منع الإضافة في أحد عشر وأفعل التفضيل .

قال الشيخ أثير الدين: والذى أقول: إنه ليس في أحد عشر ولا في أفعل التفضيل تنوين مقدر ؛ لأن أحد عشر مبنى وأفعل التفضيل لا ينصرف والذى منع الصرف منع التنوين . انتهى . وهذا النوع الثالث - أعنى السببى المنصوب بعد أفعل - عند غير المصنف مما انتصب عن تمام الكلام وقوله: أو تكون نون تثنية أو جمع تصحيح ، يعنى أنه يجوز حذف نون التثنية والإضافة فتقول: عندى قفيزًا بُر ومنوا سمن ، وكذا نون الجمع نحو: حسنو وجوه ، وهذا على ما قال من أنه منتصب عن تمام الاسم ، ولم يذكر نسبة الجمع فعلم أن نونه لا تحذف لإضافته إلى مميزه ، ولا يقال: عشرو درهم ، وقاس عليه بعض النحويين فأجاز ذلك في بقية العقود وقوله: أو مضافًا إليه صالحًا لقيام التمييز مقامه قال في الشرح[(٣)]: فإن كان أفعل مضافًا إلى جمع بعده تمييز لا يمتنع جعله مكان أفعل جار بقاؤهما على ما كانا عليه ، وجاز حذف الجمع والإضافة إلى ما كان تمييزًا كقولك: زيد أشجع الناس رجلاً وأشجع رجل . انتهى .

واحترز بقوله: صالحًا لقيام التمييز مقامه من نحو: لله دره فارسًا ، وملء الأرض ذهبًا ، فإن المضاف إليه في ذلك لا يجوز حذفه ، وجر التنوين بالإضافة لعدم صلاحيته ، وقوله في غير ممتلئين وممتلئتين هذا مستثنى من التثنية الجمع والعلة في ذلك مفهومة مما تقدم في ممتلئ وملآن كذا قاله المصنف[(٤)] وهو بناؤه على أنه منتصب عن تمام الاسم كما سبق .

ص: ويجب إضافة مفهم المقدار إن كان في الثانى معنى اللام.

ش : مثال ذلك في ظرف عسلٍ وكيس دراهم تريد ظرفًا للعسل وكيسًا يصلح للدراهم ،

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٨١ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٨١ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٨١ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٢ .

فالإضافة في هذا النوع متعينة فلو أردت عسلاً تملأ ظرفًا ودراهم تملأ كيسًا جاز لك أن تضيف وتجر وأن تنون وتنصب قاله في الشرح[١] ، واعلم أنه إذا أريد بالآلات المقدرات بها جاز فيها أربعة أوجه: النصب على التمييز لا بمعنى مقدار كذا والجر بالإضافة على معنى من ؛ لأنه بعض ما يضاف إليه والإتباع على النعت عند سيبويه وضعف لأنه جامد ، وقال ابن السراج: رطل زيت على البدل ، والنصب على الحال ، وفيه أيضًا تكلف تضمينه معنى المشتق .

ص: وكذا إضافة بعض لم يغير تسميته بالتبعيض فإن تغيرت به رجعت الإضافة والجر على التنوين والنصب.

ش : مثال الواجب الإضافة ؛ لكونه بعضًا لم تتغير تسميته بالتبعيض جوز قطن وحبُّ رمان ، وغصن ريحان ، وتمتم نخلة وسعف مقل ، ومثال ما تغيرت تسميته جبة خز ، وخاتم فضة ، وسوار ذهب ، فإن لها أسماء حادثة بعد التبعيض والعمل الذى هيأها الهيئات اللائقة لها ، فلك في هذا النوع الجر بالإضافة ، والنصب على التمييز أو الحال ، والإضافة أرجح هذا ما ذكره المصنف[٢] فقد جعل بعضهم هذا النوع كالآلات ففصل في قولك عندى جبة خزيين إن تريد إن عندك مقدار جبة للخز تجرى الأوجه الرابعة وبين أن تريد جبة نسجت من خز فالإضافة: لا يجوز النصب على التمييز بل إن جاء فعلى الحال .

ص: وكون المنصوب حينئذ تمييزًا أولى من كونه حالاً وفاقاً لأبي العباس.

ش : قال في الشرح[٣]: تقدم في باب الحال بيان شبه سيبويه في جعله حالاً ، والأول قول أبى العباس وهو رأيى ؛ لأنه لا يحوج إلى تأويل مع أن فيه ما في المجمع على كونه تمييزًا بخلاف الحكم بالحالية فإنه يحوج إلى تأويل بمشتق مع الاستغناء عن ذلك ، ويحوج إلى كثرة تنكير صاحب الحال وكثرة وقوع الحال غير منتقلة ، وكل ذلك على خلاف الأصل فاجتنابه أولى فإن كان ما قبل خز وفضة وشبهها معرفة رجحت الحالية وقد تقدم ذلك في باب الحال . انتهى .

وقال في باب الحال: فلو كان ما قبله معرفة لم يكن إلا حالاً . انتهى .

وصحح بعضهم مذهب سيبويه قال: لأنه لا يجوز النصب على التمييز في هذا الباب إلا إذا تقدر الخفض في لفظ المسألة أو في أصلها وخفض جبة في هذه المسألة على تقدير أن المراد الجبة المنسوجة من الخز غير متقدر لا في اللفظ ولا في الأصل ؛ لأنه لا تقدر على هذا المعنى إضافة مقدار إلى جبة ؛ ولذلك حمل سيبويه انتصابه على الحال ؛ ولهذا أنه إذا أراد بقوله: عندى جبة خز مقدار جبة ؛ جاز النصب على التمييز .

ص: ويجوز إظهار من مع ما ذكر في هذا الفصل إن لم يميز عددًا ولم يكن فاعل المعنى.

ش : يجوز إظهار من مع ما ذكر في هذا الفصل من تمييز المقدار وغيره نحو: قفيز من برّ ، ورطل من سمن ، وشبر من أرض ، ولنا مثلها من شاء ، وغيرها من إبل ، وويحه من رجل ، وحسبك به

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٢ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٢ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٤ .

من رجل ، ولله دره من فارس ، واستثنى من ذلك نوعين:

أحدهما: تمييز العدد نحو وأحد عشر درهمًا .

والثاني: ما كان فاعل المعنى نحو: زيد أكثر مالاً وأطيب نفسًا تتفجر أرضه عيونًا ، ويلحق بذلك ما كان نائبًا عن الفاعل معنى نحو مسرور قلبًا ، وإنما استثنى المصنف هذا النوع الثاني ؛ لأنه عنده منتصب عن تمام الاسم كما سبق ، وقال غيره: يجوز دخول من على التمييز المنتصب عن تمام الاسم إلا تمييز العدد ، فإنها لا تدخل عليه إلا مردودًا إلى الجمع نحو: عشرون من الدراهم .

تنبيه: من الداخلة على التمييز للتبعيض ، ولذلك لم يدخل على ما هو فاعل معنى ؛ لأنه ليس أعم من المفسرة وقال الشلوبين[1]: يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه[2] ، كما زيدت في ما جاءني من رجل قال: إلا أن المشهور من مذهب النحاة – ما عدا الأخفش – أن من لا تزاد إلا في غير الواجب . انتهى .

قيل: ويدل على صحة ذلك إنه عطف على موضعها نصبًا ، قال الحطيئة:

طافت أمامة بالركبان آونة ::: يا حسنة من قوام ما ومنتقبا[3]

وقال ابن عصفور الصحيح عندى أنها ليست بزائدة .

فصل: مميز الجملة منصوب منها بفعل يقدر غالبًا إسناده إليه مضافًا إلى الأول.

ش : قال في الشرح[4]: المراد بمميز الجملة ما ذكر بعد جملة فعليه مبهمة النسبة نحو: طبت نفسًا و ﴿ **اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً** ﴾ [مريم: ٤] ، و ﴿ **فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً** ﴾ [القمر: ١٢] ، وامتلأ الكوز ماءً وكفى الشيب ناهيًا ، وإنما أطلق مميز الجملة على هذا النوع خصوصًا مع إن كل تمييز فضله على جملة ؛ لأن لكل واحد من جزئى الجملة في هذا النوع قسطًا من الإبهام يرتفع بالتمييز بخلاف غيره ، فإن الإبهام في إحدى جزئى جملته فأطلق على مميزه مميز مفرد وعلى مميز هذا النوع مميز جملة . انتهى .

فيشترط أن يكون بعد جملة فعلية ؛ فلذلك جعل مثل زيد طيب نفسًا وسرعان ذا إهالة من مميز المفرد كما سبق وهذا اصطلاح غريب لا يعرف لغيره ، والذي ذكره النحويون أن مميز الجملة هو الذى يرفع الإبهام عن نسبة في جملة أو ما ضاهاها ، وسموه منتصبا عن تمام الكلام فقد تكون بعد جملة فعلية نحو: طاب زيد نفسًا أو بعد جملة اسمية نحو: زيد طيب نفسًا أو بعد اسم فعل ومرفوعه نحو: سرعان ذا إهالة فكل هذا منتصب عن تمام الكلام ؛ لأن الإبهام ليس في أحد جزئى الجملة ، وإنما هو في نسبة أحد الجزأين إلى الآخر ، وسبق في أول الباب الإشارة إلى هذا المعنى وقوله منصوب منها الفعل أي من الجملة ، وهذا على ما اختاره ، وقال غيره: منصوب بعد فعل أو مصدر ذلك الفعل أو ما اشتق منه ونصبه بالفعل أو ما جرى مجراه من المصدر واسم الفعل هذا مذهب

---

(١) الارتشاف ٢/ ٣٨٤ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣١٥ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو للحطيئة في ديوانه ١١ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٣ .

سيبويه والزجاج والمازني والمبرد والفارسي[١] .

قال ابن عصفور[٢]: وذهب المحققون إلى أن العامل فيه هو الجملة المنتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه ، وإليه ذهب ابن عصفور ، وقوله: يقدر غالبا إسناده إليه مضافا إلى الأول يريد أنه يقدر إسناده إليه فاعلاً ، فإذا قلت: طبت نفسًا فهو منقول من فاعل ، وأشار بقوله: غالبًا إلى المنقول عن المفعول نحو: فجرنا الأرض عيونًا وإلى ما لا يصلح إسناده إليه ولا لإيقاعه عليه نحو: امتلأ الكوز ماءً و كفى بالله شهيدًا ، وما أحسن الحليم رجلاً ، كذا قال في الشرح[٣] ، فأما امتلأ الكوز ماء فقيل: هو مشبه بالمنقول وقيل: منقول من فاعل يصح إسناده للمطاوع ، فأصله الكوز فماء فاعل ملأ الذي طاوعه امتلأ وجعل بعضهم: كفى بالله شهيدًا من المنتصب عن تمام الاسم وشبهه بالمقدار وكونه منتصبا عن تمام الكلام هو الظاهر وأما ما أحسن الحليم رجلاً فكأن قيل: حسن الحليم رجلا فهذا تمييز ليس محولاً عن فاعل قال بعضهم: فيمكن أن يجرى فيه الخلاف كما جرى في كفى بالله شهيدًا ، ولو قلت: بما حسن الحليم عقلا فهو منتصب عن تمام الكلام بخلاف وهو منقول من الفاعل ، وأما المنقول من المفعول فذهب ابن عصفور وأكثر المتأخرين إلى أنه جائز وأنكره الشلوبين وتلميذاه الأبذي وابن أبي الربيع[٤] ، وحمل الشلوبين عيونًا على الحال ، وحمله أبو الحسن على البدل أو على إسقاط حرف الجر ، وقال الأبذي متأولاً كلام الجزولي: يمكن أن يريد بقوله منقولاً من المفعول الذي لم يسم فاعله نحو: ضرب زيد ظهرًا وبطنًا وفجرت الأرض عيونًا .

ص: فإن صح الإخبار به عن الأول فهو له أو لملابسه المقدر.

ش : أشار بذلك إلى أنه إذا قيل: كرم زيد أبًا فهذا يصح أن يقع أب خبراً لزيد فتقول: زيد أب ، فيحتمل أن يكون المراد كرم زيدُ نفسه أبًا أي: ما أكرمه من أب ، ويحتمل أن يكون المراد كرم أبو زيد أبا أي: ما أكرم أباه من أب فالتمييز في الاحتمال المتقدم الأول أي: هما في الحقيقة شيء واحد ، وهو في الاحتمال الآخر ما لابس الأول أي: المضاف إليه تقديرًا أو ليس تقدير الإضافة شرطًا ، وإنما ذكرنا تقريبًا قاله المصنف[٥] وعلى الاحتمال الأول يجوز دخول من عليه وعلى الاحتمال الثاني لا يدخل عليه ؛ لأنه محول عن الفاعل .

ص: وإن دل الثاني على هيئة وعنى به الأول؛ جاز كونه حالاً، والأجود استعمال من معه عند قصد التمييز.

ش : مثال ذلك: كرم زيد ضيفًا فإذا أريد أن زيدًا هو الضيف جاز أن تجعل ضيفًا حالاً لدلالته على هيئة وتمييز لصلاحيته أن يقترن بمن والأجود عند قصد التمييز أن يجاء بمن رفعًا لتوهم الحالية وإن لم يعن به الأول تعين نصبه على التمييز ، ولا يجوز دخول من ؛ لأنه عن الفاعل .

ص: ولمميز الجملة من مطابقة ما قبله إن اتحد لمعنى ماله خبرًا.

---

(١) الارتشاف ٢/ ٣٧٧ .
(٢) المساعد ٢/ ٦٢ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٤ .
(٤) الارتشاف ٢/ ٣٧٨ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٤ .

ش : فتقول: كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالاً ، فتجعل التمييز مطابقًا ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع لاتحاده بما قبله في المعنى كما يطابقه لو جعل خبرًا ، فأما قوله: ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً ﴾ [النساء: ٦٩] فإن الرفيق والخليط والصديق والعدو ، ويستغنى بمفردها عند جمعها كثيرًا في الأخبار وغيره ، وزاده هنا حسنًا أنه تمييز والتمييز قد اطرد في كثير منه الاستغناء بالمفرد عن الجميع نحو: عشرون رجلاً ، ويمكن أن يكون الإفراد ؛ لأن الأصل وحسن رفيق أولئك رفيقًا .

ص: وكذا إن لم يتحدا ولم يلزم إفراد لفظ المميز لإفراد معناه أو كونه مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه.

ش : يعنى أنه يطابق أيضًا وإن لم يتحدا نحو: حسن الزيدون وجوها وشرط في ذلك ألاَّ يلزم إفراد لفظ المميز إما لإفراده معناه كقولك في أبناء رجل: طاب بنو فلان أصلاً وكرموا أمًا وأبًا ، لكونه مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه نحو: زكا الأتقياء سعيًا ، وجاد الأذكياء وعيا ، فلو قصد اختلاف أنواع المصدر لاختلاف محاله ، لجاز فيه ما جاز في أسماء الأشخاص نحو: تخالف الناس آراءً وقوله تعالى: ﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ [الكهف: ١٠٣] .

ص: وإفراد المباين بعد جمع إن لم يتوقع في محذور أولى.

ش : مثال ذلك: ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً ﴾ [النساء: ٤] وقر الزيدون عينًا فالإفراد في هذا النوع أولى ؛ لأنه أخف والجمعية مفهومةً مما قبل فأشبه مميز عشرين ، ويجوز طبن نفوسًا ، وقر الزيدون عيونا ، فإن أوقع الإفراد في محذور لزمت المطابقة نحو: كرم الزيدون آباءً ولابد من جمعه ؛ لأنه لو أفرد لتوهم أن المراد كون أبيهم واحداً موصوفًا بالكرم وفى الجمع أيضًا احتمال أن يكون المراد كرم أبا الزيدين ولكنه مغتفر ؛ لأن اعتقاده لا يمنع من ثبوت المعنى لآخر .

ص: ويعرض لتعريف الجملة تعريفه لفظا فيقدر تنكيره، أو يؤول ناصبه بمتعد بنفسه أو بحرف جر محذوف، أو ينصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز محكوما بتعريفه خلافا للكوفيين.

ش : مثال ذلك قول الشاعر:

صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو[١]

فزاد الألف واللام كما زيدتا في رواية البغداديين: الأحد عشر الدرهم ، وقد يرد معرفة بالإضافة كقول العرب: غبن رأيه ووجع بطنه ، وألم رأسه ، وفيه توجيهات .

أحدها: أن تجعل الإضافة منوية الانفصال كما فعل سيبويه[٢] في قولهم كل شاة وسخلتها بدرهم .

الثاني: أن يجعل رأيه ونحوه مفعولاً به ويؤول ناصبه بمتعد بنفسه كأنه قيل سواء رأيه وشكا بطنه ورأسه ، وبهذا الاعتبار قال بعضهم في سفه نفسه: أهلك نفسه ، وقال المبرد: ضيع نفسه ، وقال

(١) عجز بيت من الطويل ، وصدره: رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ، وهو لراشد اليشكرى في شرح الكافية ١/ ٣٢٤ .
(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٠ .

الزمخشري: امتهن نفسه، وقال صاحب العجائب والغرائب: من سفه في موضع نصب بالاستثناء من فاعل يرغب نفسه توكيد للمستثنى.

الثالث: أن ينتصب رأيه ووجع في بطنه وألم في رأسه ثم أسقط حرف الجر فتعدى الفعل.

الرابع: أن ينصب رأيه وما كان مثله على التشبيه بالمفعول به، ويحمل الفعل اللازم على المتعدى كما حملت الصفة اللازمة على الصفة المتعدية في نحو قولهم: هو حسن وجهه والوجه، إلا أن النصب على التشبيه بالمفعول به شاذ في الأفعال مطرد في الصفات؛ وذلك لئلا يظن الفعل اللازم متعديًا، ومن شذوذ وروده في الفعل ما في الحديث من قول راويه: "إن امرأة كانت تهراق دماؤها" فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة ثم نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز وإلغاء الألف واللام، ويجوز أن يكون أراد تهريق دماء ثم فتح الراء وقلب الياء ألفًا لا لأنه فعل ما لم يسم فاعله بل هى على لغة طيىء كما قال شاعرهم:

ونصطاد نفوسًا بنت على الكرم[1]

إلا أن المشهور من لغة طيىء أن يفعل هذا بلام الفعل لا بعينه، وجميع هذا ملخص من كلامه في الشرح[2]، وقوله لا على التمييز محكوما بتعريفه خلافًا للكوفيين وشبهتهم التمسك بما ورد من ذلك وقد تقدم تأويله، ووافقهم ابن الطراوة قيل: والخلاف واقع في مميز المفرد ومميز الجملة فتخصيص المصنف مميز الجملة بذلك ليس بجيد.

ص: ولا يمنع تقديم التمييز على عامله إن كان فعلاً متصرفًا وفاقا للكسائي، والمازني والمبرد.

ش: استدل من أجاز بالقياس والسماع، فالقياس أنه كسائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، والسماع قول الشاعر:

وما كان نفسًا بالفراق تطيب[3]

وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى منعه وحكاه غير المصنف عن الفراء، واستدلوا بأوجه من القياس، وزعم ابن السيد وابن عصفور أنه لم يجيء منه إلا هذا البيت وقال: لا حجة فيه لأنه ضرورة قال ابن السيد وغيره ولأن الرواية: وما كان نفسٌ، كذا قال الزجاج، وليس كذلك بل الشواهد على ذلك كثيرة وراوية: وما كان نفسًا شهيرة ودفعها بالرواية الأخرى غير ممكن والاعتراف بصحة الروايتين متعين والحكم بالجواز مقبول.

قال المصنف[4]: وبه أقول وقد تأول بعضهم: وما كان نفسًا على أنه خبر كان؛ لأن المراد بالنفس الإنسان أو على حذف مضاف. أي: ذا نفس، ومن الشواهد الصريحة قوله:

أنفسًا تطيب بنيل المنى ::: وداعى المنون ينادى جهارًا[5]

وقوله بعض الطائيين.

---

(١) صدر بيت من المنسرح، وعجزه: نستوقد النبل بالحفيض، وهو لرجل من طيىء في شرح التسهيل ٢/ ٣٨٨.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٨.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره: أتهجر ليلى بالفراق حبيبها، وهو للمخبل السعدى في شرح الكافية ٢/ ٧٧٨.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.

(٥) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في شرح الأشمونى ٢/ ١٥٤.

إذا المرء عينًا قر بالأهل مثريًا ::: ولم يعن بالإحسان كان مذممًا[١]

وقول الآخر:

رددت بمثل السعد نهد مقلص ::: كميش إذا عطفاه ماء تحلبا[٢]

وقول الآخر:

ولست إذا ذرعًا أضيق بضارع ::: ولا يائس عند التعسر من يسر[٣]

وقول الآخر:

ضيعت حزمي في إبعادي الأملا ::: وما ارعويت ورأسي شيبًا اشتعلا[٤]

ص: ويمتنع إن لم يكنه بإجماع وقد يستباح في الضرورة.

ش: قال في الشرح[٥]: أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفًا. انتهى.

وهذا الكلام يشمل الوصف وغيره فأما الوصف فقياس من أجاز التقديم مع الفعل أن يجيزه مع الوصف إلا في أفعل التفضيل نحو: ما نفسًا زيد أطيب وأما غيره فهو كما قال إلا في نحو زيد القمر حسنًا، فما انتصب بعد اسم شبه به الأول ففيه خلاف أجاز الفراء زيد حسنًا القمر وعلى مذهب الفراء قال بعض المتأخرين:

رشاء أتانا وهو حسنًا يوسف ::: وغزالة هي بهجة بلقيس

وقوله: وقد يستباح في الضرورة أشار إلى قول الشاعر:

ونارنا لم ير نارًا مثلها ::: قد عرفت ذاك معدُّ كلها[٦]

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٦.
(٢) البيت من الطويل، وهو لربيعة بن مقروم الضبي في شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ٢/ ٧٧٧.
(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ١٥٤.
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.
(٦) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٦٧.

باب: العدد

مفسر ما بين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز.

ش: لما كان بعض المفتقرات إلى التمييز العدد جعل بابه متصلاً ببابه ونداء بما يميزه منصوب وهو ما بين عشرة ومائة فشمل العدد إحدى عشرة وتسعة وتسعين وتسع وتسعين وما بينهما قال[1]: ودل قولى بواحد أن جمعه وهو تمييز لا يجوز مطلقًا، وزعم الزمخشرى في الكشاف[2] أن أسباطًا من قوله تعالى: ﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً ﴾ [الأعراف: ١٦٠] تمييز، وأجاب عن وروده مجموعًا بأن المراد: وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة، وإن كل قبيلة إحدى عشرة أنعامًا إذا أريد إحدى عشرة جماعة كل جماعة منها أنعام قال المصنف[3]: ولا بأس برأيه في هذا لو ساعده استعمال لكن قوله: إن كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة: إن السبط في بنى إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب وعلى هذا فأسباط واقع موقع قبائل فلا يصح كونه تمييزًا؛ بل هو بدل والتمييز محذوف، وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل: عندى عشرون دراهم لعشرين رجلاً قاصدًا أن لكل منهم عشرين قال المصنف[4]: وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم يستعمله العرب؛ لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره قال[5]: ولا يجمع مميز عشرين وبابه في غير هذا النوع فإن وقع موقع تمييز شيء منها فهو حال أو وتابع. انتهى.

وحكى عن الفراء أنه أجاز جمع تمييز العدد المنصوب فتقول: أحد عشر رجالاً، وقام ثلاثون رجالاً.

ص: ويضاف غيره إلى مفسره مجموعًا مع ما بين اثنين وأحد عشر ما لم يكن مائة فيفرد غالبًا.

ش: الضمير عائد على ما بين عشرة ومائة فعلم بهذا تساوى المائة فما فوقها، والعشرة فما دونها في الإضافة إلى المفسر، ثم نبه على جمعه مع ثلاثة وعشرة وما بينهما بقوله: مجموعًا مع ما بين اثنين وأحد عشر فتقول ثلاثة أثواب وقوله: ما لم يمكن مائة أى: ما لم يكن مفسر الثلاثة وأخواتها مائة فتفرد نحو: ثلاثمائة، وكان القياس أن يجمع فيقال ثلاث مئات أو مئين إلا أن العرب لا تجمع المائة إذا أضيف إليها عدد إلا قليلاً كقوله:

ثلاث مئين للملوك وفى بها ::: ردائى وجلت عن وجوه الأهاتم[6]

وإليه أشار بقوله غالبًا.

ص: ومفردًا مع مائة فصاعدًا وقد يجمع معها وقد يفرد تمييزًا.

ش: مثال إفراده مع مائة مائة رجل ونحوه، و قوله فصاعدًا مثاله: مائتا رجل وثلاث مائة رجل وألف رجل وقوله: وقد يجمع يعنى المفسر معها أى: مع المائة والإشارة بذلك إلى قراءة حمزة

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٢، ٣٩٣.
(٢) ٢/ ١٢٤.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٣.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٣.
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٣.
(٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٨٥٣.

والكسائي: ﴿ثلاث مائة سنين﴾ [الكهف: ٢٥] [1] بالإضافة وأجاز ذلك الفراء ، وذلك قليل في الاستعمال ومن قال خطأ أو لا يجوز ؛ فمحجوج بالفراء ، وأشار بقوله وقد يفرد تمييزًا إلى قول الربيع بن ضبع:

إذا عاش الفتى مائتين عامًا ::: فقد ذهب اللذاذة والفتاء [2]

قال في الشرح [3]: ومثله في رواية لمن نصب مائة من حذيفة رضى الله عنه فقلنا: " يا رسول الله ، أتخاف علينا ونحن ما بين الستمائة إلى السبع مائة" فأجرى الألف واللام في تصحيح نصب التمييز مجرى النون من مائتين عامًا لاستوائهما في المنع من الإضافة ، وهذا يقوى ما ذهب إليه ابن كيسان من جواز الألف درهما والمائة دينارًا قال [4]: ويروى ما بين الستمائة إلى السبعمائة بجر مائة ، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون أراد مئات على البدل ثم استعمل المفرد مكان الجمع اتكالاً على فهم المعنى .

والثاني: أن تكون الألف واللام زائدة .

والثالث: أن يكون أراد ما بين الست ستمائة ثم حذف المضاف وأبقى عمله .

ص: **وربما قيل: عشرو درهم وأربعو ثوبه وخمسة أثوابًا ونحو ذلك.**

ش : حكى الكسائي [5] أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكرًا ومعرفًا ، وإلى ذلك أشار بقوله: عشرو درهم وعشرو ثوبه ، وهذا عند الأكثرين شاذ لا تبنى على مثله قاعدة ، وفسر بعضهم الثلاثة وأخواتها بمنصوب على التمييز نحو: لى خمسة أثوابًا وقد أجازه سيبويه في الشعر ، وأجازه الفراء قياسًا وهذا إذا كان المعدود جامدًا فإن كان صفة نحو قولك: ثلاثة صالحون ؛ فالأحسن الإتباع ثم النصب على الحال ثم الإضافة وهو أضعفها قالوا: وعلة ضعفها استعمالها حينئذٍ استعمال الأسماء .

ص: **ولا يفسر واحد واثنان وثنتا حنظل ضرورة.**

ش : وذلك لاستغنائهم بلفظ المفرد والمثنى ؛ لأنهما ينصبان على الجنس والمقدار نحو: درهم ودرهمان وأما قوله:

كأن خصييه من التدلدل ::: طرف عجوز فيه ثنتا حنظل [6]

فضرورة وينبغي أن يقول: وقد يضافان في شذوذ من الكلام: شربت قدحًا واثنيه وشربت اثنى مد .

---

(١) وانظر: الإتحاف ٢٨٩ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لربيع بن ضبة الفزارى في شرح التسهيل ٢/ ٣٩٤، ونسب أيضًا ليزيد بن ضبة في الكتاب ١/ ١٠٦ . .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٤، ٣٩٥ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٥ .

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٥ .

(٦) الرجز لخطام المجاشعي ، أو لجندل بن المثنى وهو في الدرر ١/ ٢٠٩ .

ص: ولا يجمع المفسر جمع تصحيح ولا بمثال كثرة من غير باب مفاعل إن كثر استعمال غيرهما إلا قليلاً.

ش: اللفظ الذى يؤدى معنى الجمع إن كان اسم جمع أو اسم جنس وسيأتى، وإن كان جمعًا فالأصل أن يكون جمع قلة من جموع التكسير التى هى أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة، ولا يضاف إلى جمع التصحيح إلا إن أهمل غيره أو جاوز ما أهمل غيره فالأول نحو: ﴿ **سَبْعَ سَمَاوَاتٍ** ﴾ [البقرة: ٢٩] و ﴿ **سَبْعَ بَقَرَاتٍ** ﴾ [يوسف: ٤٣] والثانى نحو: ﴿ **وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ** ﴾ [يوسف: ٤٣] ولم يجئ على نابل لمجاورته سبع بقرات، وقد يؤثر مثال كثرة على مثال قلة لخروجه عن القياس، أو لقلة استعماله فالأول نحو: ﴿ **ثَلاثَةَ قُرُوءٍ** ﴾ [البقرة: ٢٢٨] والثانى نحو: ثلاثة شسوع فأوثر قروء على أقراء؛ لأن واحده قرء كفلس، وجمع مثله على أفعال شاذ، وأوثر شسوع على أشساع لقلة استعماله وإن لم يكن شاذًا إلا أن واحده شسع وجمع مثله على أفعال مطرد قاله المصنف[(١)] وجعله غيره جمع قرء بالضم وهو مما يطرد جمعه على فعول، وأما باب مفاعل فظاهر كلامه أنه مستثنى من جموع الكثرة ويكون حكمه مع جمع القلة حكم غيره، ومع جمع الكثرة الترجيح بأن يضاف إليه فقلت: صحائف أفصح وأكثر من ثلاث صحف، وقوله: إلا قليلاً إشارة إلى أنه قد يضاف إلى جمع الكثرة غير المستثنى، وإلى جمع التصحيح وإن كثر استعمال غيرهما، وهذا إذا وجد للاسم جمع قلة وجمع كثرة فإن لم يوجد إلا أحدهما؛ أضيف إليه نحو: ثلاثة أرجل وثلاثة رجال.

ص: ولا يسوغ ثلاثة كلاب ونحوه تؤوله بثلاثة من كذا خلافًا للمبرد.

ش: قال المبرد في المقتضب[(٢)] فإن قلت: ثلاثة حمير وخمسة كلاب؛ جاز على أنك تريد ثلاثة من حمير وخمسة من كلاب، وجعل من ذلك ثلاثة قروء قال المصنف[(٣)]: ولو جاز هذا لم يكن معنى في الحجر بجمع القلة؛ لأن كل جمع كثرة صالح؛ لأن يراد به مثل هذا.

ص: وإن كان المفسر اسم جنس أو جمع، فصل بمن وإن ندر مضافًا إليه لم يقس عليه.

ش: فالأصل أن يقال ثلاثة من القوم وأربعة من الحى قال تعالى: ﴿ **فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ** ﴾ [البقرة: ٢٦٠] ويقال: ثلاثة من الشجر وسبع من البط وإن ندر مضافًا لم يقس عليه لقول العرب: خمسة رجلة[(٤)]، ومن المسموع قوله تعالى: ﴿ **تِسْعَةُ رَهْطٍ** ﴾ [النمل: ٤٨] وقوله عليه السلام: «**ليس فما دون خمس ذود من الإبل صدقة**»[(٥)] وإلى كون الإضافة إليهما لا تنقاس، ذهب الأخفش قال في البسيط: والحديث حجة عليه، وظاهر كلام ابن عصفور إن ذلك يجوز ولكنه قليل، وفصل في بعض كتبه بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز نحو: نفر وذود ورهط وبين ما يستعمل للقليل وللكثير فلا يجوز نحو: قوم وبشر.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٦.
(٢) المقتضب ٢/ ١٥٦، ١٥٧.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٧.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٧.
(٥) الجامع الصغير ٢/ ٩٥٣.

ص: ويغنى عن تمييز العدد إضافته إلى غيره.

ش : مثاله: اقبض عشرتك وعشرتى زيد لأنك لم تضف إلى غير التمييز إلا والعدد عند السامع معلوم الجنس .

فصل: تحذف تاء الثالثة وأخواتها إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازًا .

ش : مثال الحقيقى: ثلاث فتيات ، ومثال المجازى: ثلاث ليال ، والمعتبر تأنيث الواحد لا تأنيث الجمع فلهذا يقال: ثلاثة مسجلات وعشرة دنينيرات ولهذا قال: إن كان واحد المعدود ولا يعتبر تأنيث المفرد إذا كان علمًا للمذكر نحو: طلحة ؛ لأنه تأنيث لا يتعلق بالمعنى فيقال: ثلاثة طلحات ؛ ولهذا قال: مؤنث المعنى واختلف في علة سقوط الهاء مع المؤنث وثبوتها مع المذكر ؛ فقال المصنف في الشرح[1]: الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة وعصبة وصحبة وسرية وفئة وعشيرة وقبيلة وفصيلة فالأصل أن تكون ثالثًا لتوافق الأسماء التى هى بمنزلتها ، واستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته . انتهى .

وأشار إلى المعنى جماعة من النحويين ، وقد قيل غير هذا مما لا حاجة إلى التطويل به هنا ، ويدل على أن أصلها أن يكون بالتاء أن العرب إذا قصدت بها مجرد العدد ؛ جعلوها بالتاء فتقول: ثلاثة نصف ستة ، وإذا أريد بالمعدود ولم يذكر ؛ فالفصيح أن يكون بحذفها للمؤنث وبإثباتها للمذكر كما لو وجد ، وحكى الكسائى عن أبى الجراح: صمنا من الشهر خمسًا . وحكى الفراء: أفطرنا خمسًا وصمنا ، وفى الحديث: "وأتبعه بستٍ من شوال" .

ص: أو كان المعدود اسم جنس أو جمعًا مؤنثًا غير نائب عن جمع مذكر ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير.

ش : أو كان معطوفاً على قوله: إن كان والمراد أن التاء تسقط إذا كان مفسر الثلاثة وأخواتها اسم جنس أو جمعاً مؤنثًا مثال اسم الجنس: عندى ثلاث من البط وخمس من النخل ؛ لأن البط والنخل من أسماء الأجناس المؤنثة ومدرك هذا النوع السماع ، ومثال اسم الجمع: عندى ثلاث من الإبل وسواء وصف نحو: عندى ثلاث من البط ذكورًا أو لم يوصف ، واحترز بقوله مؤنثًا من اسم جنس أو جمع مذكر فاسم الجنس نحو: عنب وسدر وقمح نصوا على أن العرب استعملتها مذكرة وقالوا: واستعملت سائر أسماء الجنس مؤنثة ومذكرة وقالوا: الغالب عليها التأنيث ، ومثال اسم الجمع المذكر ما كان منه لم يعقل نحو: النفر ، واحترز بقوله: غير نائب عن جمع مذكر من قولهم: ثلاثة أشياء ، وثلاثة رجلة فإن فيهما شذوذين:

أحدهما: الإضافة وكان حقهما الفصل بمن .

والثانى: ثبوت التاء في عددهما والقياس حذفها ، وقد وجه ثبوت التاء في عدد أشياء ورجلة بأنهما نائبان عن جمع مفرديهما على أفعال فعدل عن جمع شىء على أفعال إلى فعلاء ، وعن جمع راجل على أفعال إلى فعلة ، وثبت التاء في عدديهما كما كانت تثبت عن المنوب ، واحترز بقوله:

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٨ .

ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير من نحو: ثلاثة ذكور من البط ، وأربعة فحول من الإبل .

ص: وربما أول مذكر بمؤنث، ومؤنث بمذكر فجيء بالعدد على حسب التأويل.

ش : مثال الأول قوله:

وإن كلابا هذه عشر أبطن ::: وأنت برىء من قبائلها العشر[(١)]

وقول عمر بن أبي ربيعة:

فكان مجنى دون من كنت أتقى ::: ثلاث شخوص كاعبان ومعصر[(٢)]

أول الأبطن بالقبائل والشخوص بالجوارى فأسقط التاء ، ومثال الثانى قوله:

وقائع في مضر تسعة ::: وفى وائل كانت العاشره[(٣)]

وقول الآخر:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود ::: لقد جار الزمان على عيالى[(٤)]

فأول الوقائع بالمشاهير ، والأنفس بالأشخاص فأثبت التاء .

قال ابن عصفور: وماعدا ذلك لا يحمل على المعنى إلا في ضرورة .

ص: وإن كان في المذكور لغتان فالحذف والإثبات سيان.

ش : مثال ذلك: حال وعضد ولسان فيقال: ثلاثة أحوال ، وثلاث أحوال ، فالحذف على لغة من يؤنث والإثبات على لغة من يذكر ويكثر الوجهان في أسماء الأجناس المميز وأحدها بالتاء نحو: بقر ونخل وسخل .

ص: وإن كان المذكور صفة ثابت عن الموصوف؛ اعتبر غالبًا حاله لا حالها.

ش : فتقول: رأيت ثلاثة ربعات بالتاء إذا أردت رجالاً وثلاث ربعات فالحذف إذا أردت أسماء فيعتبر حال الموصوف ومنه قوله تعالى: ﴿ **مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا** ﴾ [الأنعام: ١٦٠] أي عشر حسنات . ومن العرب من يسقط تاء العدد المضاف إلى دواب لتأنيث لفظها مع قصد تذكير الموصوف ؛ لأن الدابة صفة تجرى مجرى الأسماء الجامدة فاعتبر في العدد لفظها ومنها احترز بقوله غالبًا .

فصل: يعطف العشرون وأخواته على النيف وهوإن قصد التعيين واحداً وأحد، واثنان وثلاثة وواحدة أو إحدى واثنتان وثلاث إلى تسعة في التذكير وتسع في التأنيث.

ش : أخوات العشرين سائر العقود من ثلاثين إلى تسعين ، والنيف عند قصد التعيين تسعة فما دونها ، وعند عدم قصده بصفة كما سيأتي ، ولا يقال في شيء منها نيف إلا وبعده عشرة أو عشرون أو إحدى أخواتها ، وهمزة أحد مبدلة من الواو ؛ لأنه من الوحدة وكذلك إحدى ويقال: اثنتان

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للنواح في الدرر ٢/ ٢٠٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٨٩ .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣٩٩ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو للحطيئة في ديوانه ٢٧٠ .

وثنتان ، قال الجرمى: اثنتان لغة الحجاز وثنتان لغة تميم ، وتمثيل ما ذكر المصنف واضح .

ص: وإن لم يقصد التعيين فيهما فبضعة وبضع.

ش : أى وإن لم يقصد تعيين العدد في التذكير والتأنيث ، فالنيف الذى يعطف عليه بضعة في التذكير وبضع في التأنيث فتقول: عندى بضعة وعشرون رجلاً وبضع وعشرون جارية .

ص: ويستعملان أيضًا دون تنييف.

ش : مثاله قوله تعالى: ﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾ [الروم: ٤] والبضعة والبضع يطلقان في اللغة على ثلاثْ إلى تسع .

ص: وتجعل العشرة مع النيف اسمًا واحدًا مبنيًا على الفتح ما لم يظهر العاطف.

ش : يشمل ما قصد به التعبير وهو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما وما لم يقصد به التعبير وهو بضعة وبضع فتقول: بضعة عشر في المذكر وبضع عشرة في المؤنث ، وعلة البناء تضمنه معنى حرف العطف وبنى على حركة ؛ لأنه معرب الأصل ، وكانت فتحة طلبًا للتخفيف ، وبناؤه لازم ، وقوله: ما لم يظهر العاطف إشارة إلى أن ظهوره مانع من البناء والتركيب كقوله:

كأن بها البدر ابن عشر وأربع ::: إذا هبوات الصيف عنه تجلت[1]

ص: ولتاء الثلاثة والتسعة وما بينهما عند عطف عشرين وأخواتها ما لها قبل النيف.

ش : أى من ثبوت التاء وسقوطها فيقال في الذكور: ثلاثة وعشرون ، وفى الإناث ثلاث وعشرون كما يقال عند عدم العطف .

ص: ولتاء العشرة في التركيب عكس ما لها قبله.

ش : أى تحذف تاؤها في التذكير ، وتثبت في التأنيث ، فتقول: ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة ، ولم يجمعوا في ذلك بين علامتى تأنيث .

ص: ويسكن شينها في التأنيث. الحجازيون ويكسرها التميميون وقد تفتح.

ش : لغة الحجازيين اثنتا عشرة بإسكان الشين ولغة تميم اثنتا عشرة بكسرها وبها قرأ بعضهم: ﴿ **اثنتا عشرة عينا** ﴾[2] [البقرة: ٦٠] ، وإنما قال في التأنيث ؛ لأن الشين في التذكير مفتوحة وقوله: وقد تفتح يعنى في التأنيث فيقال: اثنتا عشرة ، وبالفتح قرأ الأعمش وهو الأصل . قال الزمخشرى[3]: وهى لغة .

ص: وربما سكن عين عشرة.

ش : فيقال: أحد عشر بالإسكان لتوالى الحركات ، وقرأ يزيد بن القعقاع: ﴿ **أحد عْشر كوكبًا** ﴾

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٧٨ .
(٢) وانظر: الإتحاف ١٣٧ .
(٣) الكشاف ١/ ١٧٣ .

[يوسف: ٤] [١] بإسكان العين، وقرأ هبيرة صاحب حفص: ﴿ اثنا عْشر شهرًا ﴾ [٢] [التوبة: ٣٦]، وهي أشذ من قراءة يزيد؛ لأن فيها جمع بين الساكنين على غير حدة ومنهم من يسكن الحاء في أحْد عشر استثقالاً لتوالى الحركات.

ص: ويقال في مذكر ما دون ثلاثة عشر: أحد عشر واثنا عشر، وفي مؤنثه: إحدى عشرة، واثنتا عشرة.

ش: أصل أحد عشر وإحدى عشرة وأحد عشر ووحدى عشرة، فأبدلت همزتهما واوًا على غير قياس، والألف في إحدى للتأنيث فإن قيل: وكيف جمعوا بين علامتي تأنيث؟ أجاب المصنف [٣]: بأن علامتيه مختلفا اللفظ والمعنى، أما اختلاف اللفظ فظاهر، وأما اختلاف المعنى؛ فلأن ألف إحدى دالة على التأنيث، وتاء عشرة دالة على التذكير. انتهى.

ويفهم من الجواب من الجمع بين العلامتين في اثنتا عشر، وقال بعضهم: إنما جمع بين علامتي تأنيث بلفظ واحد؛ لأن إحدى الكلمتين معربة والأخرى مبنية فكأنهما قد يتأولان أشياء بمنزلة ثنتا، وألف ثنتا للإلحاق بمنزلة بنت وأخت فم تكن لخالص التأنيث.

ص: وربما قيل وحد عشر وواحد عشر وواحد عشرة.

ش: استعمال وحد بالواو - وهو الأصل - وإن جاز قليلاً فلذلك قال بعضهم وحد عشر فلم يبدل كما لم يبدل حين استعملوه صفة كقول النابغة:

على متأنس وحد [٤]

وأما واحد عشر وواحدة عشرة فهو على أصل العدد؛ لأنهم إذا عدوا قالوا: واحد وواحدة والجواب عن الجميع بين علامتي التأنيث في واحدة عشرة باختلاف معنيهما كما تقدم.

ص: وإعراب اثنى واثنتا باق لوقوع ما بعدهما موقع النون؛ ولذلك لايضافان بخلاف أخواتهما.

ش: علة بناء عجز هذا المركب تضمنه معنى الواو كما سبق وعلة بناء صدره وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث في ثلاث عشرة وأخواته وشبهه بما هو كذلك في البواقي لا صدرى اثنى عشر واثنتى عشر فإنهما أعربا لوقوع العجز منهما موقع النون وما قبل النون محل إعراب لا بناء هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أنهما مبنيان كسائر أخواتهما ورد بتغييرهما في الرفع وغيره بالألف والياء ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا كما لا يضاف ما فيه النون بخلاف أخواتهما ويقال: أحد عشرك ولا يقال: اثنا عشرك.

ص: وقد يجرى ما أضيف منها مجرى بعلبك وابن عرس، ولا يقاس على الأول خلافًا للأخفش: ولا على الثاني خلافا للفراء.

ش: الأكثر فيما أضيف من هذا المركب أن يبقى مبنيًا كما يبقى مع دخول الألف واللام عليه

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٣/ ١٤٧.
(٢) وانظر: معجم القراءات ٣/ ١٧.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٢.
(٤) جزء من عجز بيت من البسيط، وتمامه: كأن رحلى وقد زال النهار بنا ... بذى الجليل على مستأنس وحد
وهو للنابغة في ديوانه ١٧.

ومجمعون على بقاء البناء مع الألف واللام وحكى سيبويه[١] عن بعض العرب إعراب المضاف مع بقاء التركيب كقولك: أحد عشرك مع أحد عشر زيد فيبقى الصدر مفتوحًا ويتغير آخر العجز بالعوامل ، كما يفعل ببعلبك إذا دعت الحاجة إلى إضافته والقياس على هذا الوجه جائز عند الأخفش[٢] واستحسنه ولا وجه لهذا الاستحسان ؛ لأن المبنى قد يضاف نحو: كم رجل عندك و ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود: ١] وقال ابن عصفور: إذا أضيفت يعنى المركبة فالأصل فيها أن تعرب الاسم الثاني وتبقى الأول على بنائه ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب فجعل ما ذهب إليه الأخفش هو الأفصح ، وأجاز الفراء إذا دعت حاجة إلى إضافة العدد المركب إضافة صدره إلى عجزه مزيلاً ببنائهما ، وحكى أنه سمع من بنى فقعس الأسدى ، وأبى الهيثم العقيلي: ما فعلت خمسة عشرك كما يفعل بابن عرس إذا أضيف بتسلط العوامل على الأول وتجر الثانى بالإضافة ؛ وحكى ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيين ، وفى بعضها عن الفراء ورد بأنه لم يسمع من كلامهم ، وقد حكى المصنف عن الفراء أنه سمعه من أبى فقعس وأبى الهيثم .

ص: ولا يجوز بإجماع ثمانى عشرة إلا في الشعر.

ش : قال في الشرح[٣]: وقد يضاف في الشعر الصدر إلى العجز دون إضافة كقوله:

كلف من عنائه وشقوته ::: بنت ثمانى عشرة من حجته[٤]

وهذا مخصوص بالشعر لا خلاف . انتهى .

وحكى عن الكوفيين أنهم أجازوا ذلك مطلقًا في الشعر وغيره نحو: هذه خمسة عشر ، وليس ذلك مخصوصًا بثمانى عشر فليس نقل الإجماع بصحيح .

ص: وياء الثمانى في التركيب مفتوحة أو ساكنة أو محذوفة بعد كسرة أو فتحة.

ش : يقال في تركيب ثمانية وعشرة: ثمانية عشر وثمانى عشرة في التأنيث بفتح الياء ، وثمانى عشرة بسكونها وثمان عشرة بحذفها وبقاء الكسرة دالة عليها ، وثمان عشرة بحذفها لفظًا ونية ، وفتح النون ، وياء ثمانى زائدة ، وهو اسم أجرى في الإعراب مجرى المنقوص وفتح يائه في التركيب هو الأصل لوجه وإسكانها تشبيه بياء معدى كرب ، ويظهر أن من فتح النون هو الذى حذفها في الإفراد .

ص: وقد تحذف في الإفراد، ويجعل الإعراب في متلوها.

ش : أى في متلو الياء ، وهو النون ومن ذلك قول الراجز:

لها ثنايا أربع حسان ::: وأربع فثغرها ثمان[٥]

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٢ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٢ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٢ .
(٤) البيت من الرجز ، وهو منسوب لنقيع بن طارق في الدرر ٢/ ٢٠٤ .
(٥) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الخزانة ٧/ ٣٦٥ .

ص: وقد يفعل ذلك برباع وشناح وجوار وشبهها.

ش : الإشارة إلى حذف الياء وجعل الإعراب في متلوها ، وأشار إلى قول بعض العرب في الرباعى من الحيوان وهو ما فوق الشيء: رباع وفى شناحى ؛ وهو الطويل: شناح ، وهذان الاسمان أجراهما أكثر العرب مجرى المنقوص ، ويجوز أن يكون من جعل الإعراب على العين والحاء وهما على فعال كصباح ولا يكون ثمة حذف وقرأ بعض السلف: ﴿ **ومن فوقهم غواشٌ** ﴾[1] [الأعراف: ٤١] ، بضم الشين ، وروى أن ابن مسعود رضى الله عنه قرأ: "وله الجوارُ المنشآت"[2] بضم الراء ، وإلى ذلك أشار بقوله: وشبهها يعنى من جمع فاعلها المعتلة اللام على فواعل .

ص: وقد يستعمل أحد استعمال واحد غير تنبيف.

ش : من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾ [التوبة: ٦] و: ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ [الإخلاص: ١] وقول الشاعر:

وقد ظهرت فلا تخفى على أحد ::: إلا على أحد لا يعرف القمرا[3]

ص: وقد يغنى بعد نفى أو استفهام عن قوم أو نسوة.

ش : مثال إغنائه عن قوم بعد نفى ﴿ **فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ** ﴾ [الحاقة: ٤٧] وبعد الاستفهام قول أبى عبيدة: "يا رسول الله ؛ أحد خير منا"[4] أصله أأحد فحذف الهمزة . ومثال إغنائه عن نسوة: ﴿ **يَانِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ** ﴾ [الأحزاب: ٣٢] وهذه مثل المصنف[5] ، والذى ذكره غير المصنف من النحويين أن أحداً المستعمل في العدد مخالف لأحد المراد به العموم المستعمل بعد النفى وشبهه وأنه غيره فمادة ذاك (و ح د) ومادة هذا (أ ح د) كما سنذكره

ص: وتعريفه حينئذ نادر.

ش : يعنى حينئذ يغنى عن قوم أو نسوة بعد نفى أو استفهام ، فإن حقه حينئذ أن يكون نكرة وندر تعريفه في قوله:

وليس يظلمنى في وصل غانية ::: إلا كعمرو وما عمرو من الأحد[6]

وقال اللحيانى[7]: قالوا: ما أنت من الأحد ، أى من الناس .

ص: ولا تستعمل إحدى في تنييف وغيره دون إضافة.

ش : لم يتعرض المصنف في الشرح لهذا الكلام وبعضه وهم ؛ لأن إحدى تستعمل في تنييف دون إضافة نحو: إحدى عشرة في المركب ، وإحدى وعشرون في المعطوف وصوابه ، ولا تستعمل في

---

(١) وانظر معجم القراءات ٢/ ٣٦١ .
(٢) الرحمن: ٢٤ وانظر معجم القراءات ٧/ ٤٩ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو لذى الرمة في ديوانه ٣٢ .
(٤) رواه أحمد في مسنده ٤/ ١٠٦ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٤ .
(٦) سبق تخريجه .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٥ .

إحدى في غير تنبيف دون إضافة نحو: ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴾ [المدثر: ٣٥] .

ص: وقد يقال لما يستعظم مما لا نظير لـه هو أحد الأحدين وإحدى الإحد.

ش : يقال للموصوف بعدم النظير: هو أحد الأحدين ، وإحدى الإحد أى: الدواهى المقول لكل واحدة منها لا نظير لها وقالوا: الأحد كما قالوا الكبر .

ص: ويختص أحد بعد نفى محض أو نهى أو شبههما بعموم من يعقل لازم الإفراد والتذكير

ش : لا يراد بأحد في نحو: ما فيها أحد إلا من يعقل على سبيل الشمول والإحاطة ، واحترز بالمحض من أليس وما زال ونحوهما كذا قال المصنف[1] ، فأما أليس فلا نعلم فيها خلافًا ، وأما زال ففيها ثلاثة مذاهب: المنع مطلقًا وهو رأى الفراء ، والجواز مطلقًا وهو رأى هشام ، والثالث: المنع في الماضى والجواز في المضارع وهو رأى الكسائى والصحيح المنع .

ومثال النهى: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ [هود: ٨١] ، وشبههما يعنى النفى والنهى مثاله: شبه النفى: هل تحس منهم من أحد ، ومثال شبه النهى قول الفراء[2] في كتاب الحد: لأضربن أحدًا يقول ذلك وساقه مساقًا يشعر بكثرته والمعنى فيه: لا يقل أحدٌ ذاك وإنما لزم الإفراد والتذكير ؛ لأنه لزم حالة واحدة ، فاستغنى عن علامة تدل على غيرها .

ص: ولا يقع بعد إيجاب يراد به العموم خلافًا للمبرد.

ش : أجاز المبرد[3] جاءنى كل أحد ومنع ذلك غيره قال سيبويه: ولا يجوز لأحد أن يضعه واجبًا فإن قيل: لا ينكر من كلامهم: جاء كل أحد فالجواب أن أحدًا هنا بمعنى واحد ، لا المختص بالنفى ، فإن قيل: هذا لا يكون عامًا وهو في كل أحد عام ؛ فالجواب أن العموم مستفادٌ من كل .

ص: ومثله عريب وديار وشفرٌ وكتيع وكراب ودعوى ونمى ودارىّ ودورى وطورى وطئوىّ وطؤوى وطاءوى ودُبّيٌ ودبيبح وذبيح وأرّتم وأرِئم ووابر وتامور وتؤمور.

ش : هذه الألفاظ مساوية لأحد في أنها لا تستعمل إلا نفى أو نهى أو شبههما وهى اثنتان وعشرون كلمة ، وقد ذكر في الشرح شواهد بعضها وهذا من اللغة وزاد بعضهم ألفاظًا أخرى نحوًا من ستة عشر .

ص: وقد يغنى عن نفى ما قبل أحد نفى ما بعده إن تضمن ضميره أو ما يقوم مقامه.

ش : مثال الضمير: أن أحداً لا يقول ذاك حكاه سيبويه[4] قال: وهو ضعيف خبيث ، ومثال ما يقوم مقام الضمير قول الشاعر:

ولو سئلت عنا نوار وقومها ::: إذا أحد لم تنطق الشفتان[5]

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٦ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٦ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٦ .
(٤) الكتاب ٢/ ٣١٨ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٨٧ .

قال المصنف[١]: أراد: لم تنطق شفتاه فأقام الألف واللام مقام الضمير . انتهى .

قيل: وهو منزع كوفي وأما تخريجه على مذهب البصريين فنقول: حذف الضمير منه وتقديره لم تنطق الشفتان منه ، انتهى .

والمصنف[٢] ذهب إلى أن الألف واللام تقوم مقام الضمير كما تقدم في التعريف بالأداة .

ص: وقد لا يصحب شفرٌ نفيًا وقد تضم شينه.

ش : مثال استعماله في جملة حالية من نفى قول الشاعر:

فوالله ما تنفك من هو عداوة ::: ولا منهم ما دام من نسلنا شفر[٣]

فصل: لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تميز إلا مائة وألف.

ش : لا حاجة لقوله المفتقرة إلى تمييز ، فإن ما لا يفتقر أيضًا لايثنى ولا يجمع وهو واحد واثنان وكذا أطلق غيره ، وإنما لم تثن ولا تجمع ؛ لأن لكل منهما لفظًا يغنى عن التثنية والجمع بخلاف المائة والألف .

ص: واختص الألف بالتميز به مطلقًا.

ش : يعنى العدد المضاف والمركب .

ص: والعقود والمعطوف ومائة وألف ما تفرع منهما.

ش : فيقال: ثلاثة ألف وأحد عشر ألفًا وعشرون ألفًا ومائة ألف ، وألف ألف .

ص: ولم يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواقما.

ش : فيقال ثلاثة مائة إلى تسع مائة وإحدى عشرة مائة إلى تسع عشر مائة قال المصنف[٤]: ولا يقال عشر مائة ولا عشرون مائة استغناء بألف وألفين . انتهى .

وحكى الفراء أن بعض العرب يقولون: عشر مائة ، وأن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون ثلاث مئين وأربع مئين فيجمعون .

قال في الشرح[٥]: ومن تميز المركب بمائة قول جابر رضى الله عنه: "كنا خمس عشر مائة"[٦] يعنى أهل الحديبية ، وفى حديث البراء رضى الله عنه: كنَّا يوم الحديبية أربع عشرة مائة[٧] .

قال الشيخ أثير الدين: يحتاج في ذلك إلى صحة نقل ؛ بل المعروف أن يقال ألف ومائة ومائتان وألف وثلاث مائة ونحوه ، وما أظن هذا الرجل أخذ هذا الحكم ولا بناه إلا على ما روى في حديث جابر والبراء فإن عادته ذلك . انتهى .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٧ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٧ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو منسوب لأبى طالب في المساعد ٢/ ٨٨ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٨ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٨ .
(٦) التاج الجامع للأصول ٩/ ٢١٨ .
(٧) التاج الجامع للأصول ٩/ ٢١٨ .

ص: وإذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه عليه إن كان مفردًا غير مفسر أو مفسرًا بتمييز.

ش: الضمير في قوله حرفه للتعريف مثال غير المفسر خذ المائة، ومثال المفسر بتمييز: هذه العشرون درهمًا وخذ المائة درهمًا ودع الألف درهما، وهذا على لغة من لا يضيف عوامل فيها ذو الألف واللام معاملة المثون ذكر ذلك ابن كيسان[1]، وقد تقدم الكلام على ذلك أول الباب.

ص: وعلى الأخير إن كان مضافًا أو عليهما شذوذًا إلا قياسًا خلافًا للكوفيين.

ش: مثال دخول حرف التعريف على الثاني ثلاثة الأثواب وإنما قال على الأخير ليشمل ما تضمن أكثر من إضافة واحدة نحو: قبضت خمسمائة ألف الدينار، ومثال دخوله عليهما: قبضت العشرة الدنانير، والخمسة الأثواب، وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وقاسه أهل الكوفة على الحسن الوجه، والألف واللام فيما سمع من ذلك زائدة عند البصريين، ولا خلاف في امتناع الثلاثة أبواب قال ابن عصفور: وبعض الكتاب يجيزون ذلك وهو قليل هذا. انتهى.

وينبغي إن ورد مثل هذا أن لا يعتقد إضافة الخمسة، بل الجر في أثواب على حذف مضاف أي الخمسة خمسة الأثواب.

ص: وتدخل على الأول والثاني إن كان معطوفًا ومعطوفًا عليه.

ش: نحو الخمسة والعشرون درهمًا وهذا بإجماع، وأجاز قوم أن يدخل في التمييز أيضًا، وأجاز قوم تركها من المعطوف وتقول: الأحد وعشرون درهمًا وهو اختيار الأبذى.

ص: وعلى الأول إن كان مركبًا وقد يدخل على جزئيه بضعف وعليهما وعلى التمييز بفتح.

ش: الأفصح أن يقال: الخمسة عشر درهمًا ونحوه، وروى بعض الكوفيين دخول حرف التعريف على جزئي المركب وهو ضعيف، وتوجيهه أن يجعل الداخل على العجز زائدًا، وروى بعضهم أيضًا دخوله عليهما، وعلى التمييز وهو أجل من الذى قبله ويوجه بزيادة حرف التعريف مرتين.

قال المصنف[2]: ولا يستعمل منه إلا ما سمع ويسوغ الفراء القياس على ذلك. انتهى.

ونقل غيره أن الأخفش والكوفيين أجازوا دخول حرف التعريف على جزئي المركب، وحكى ابن عصفور أن الأخفش حكى دخوله عليهما وعلى التمييز، وقد ورد دخوله على التمييز في المفرد نحو العشرون الدرهم وهذا جار على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز.

فصل: حكم العدد المميز بشيئين في التركيب كمذكرهما مطلقًا إن وجد العقل.

ش: مثال ذلك: لى خمسة عشر عبدًا وأمة أو أمة وعبدًا، ومعنى مطلقًا أنه لا يعتبر التقديم والتأخير ولا الفصل بل يغلب المذكر ولو كان واحدًا.

ص: وإلا فلسابقهما بشرط الاتصال.

ش: أى وإن لم يوجد العقل فيهما؛ فالحكم لما سبق منهما من مذكر أو مؤنث بشرط اتصال

---

(١) شرح التسهيل ٢/٤٠٨.

(٢) شرح التسهيل ٢/٤٠٩.

التمييز نحو: اشتريت ستة عشر جملاً وناقة وستة عشرة ناقة وجملا .

ص: ولمؤنثهما إن فصلا ببين وعدم العقل.

ش : مثاله: اشتريت ست عشرة بين ناقة وجمل وست عشرة بين جمل وناقة ، قيل: وإنما غلب التأنيث هنا ؛ لأن المذكر فيما لا يعقل كالمؤنث .

ص: ولسابقهما في الإضافة مطلقًا.

ش : فتقول: عندى عشرة أعبد وإماء ، وعشر إماءٍ وأعبد وذلك فيما له تنصيف جمعى كعشرة وثمانية وستة ، فإن لم يكن له تنصيف جمعى عطفت على العدد لا على المعدود وصار للمعطوف مجهولاً عدده ، نحو: عندى أربعة رجال ونساء ، كذا ذكر المغاربة ، وقال في الكافية[1]: ولا تضف ما دون ستة إلى مميزين فهو لن يستعملا .

وقال في شرحها[2]: لا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث ؛ لأن كل واحد من المميزين جمع وأقل الجمع ثلاثة فلو قيل: خمسة أعبد وآم ، لزم إطلاق الجمع في أحدهما على ما ليس جمعًا .

ص: والمراد بكتب لعشرين يوم وليلة عشر ليالٍ وعشرة أيام وباشتريت عشرة بين عبد وأمة خمسة أعبد وخمس آم.

ش : الفرق بينهما استتباع الليالى للأيام والأيام لليالى بخلاف العبيد والإماء فإن أحدهما لا يستتبع الآخر ، والحاصل أن المراد أن يضيف العدد إلى مذكور نصفه ذكور ونصفه إناث ، وهكذا أبدًا في غير الليالى والأيام .

فصل: يؤرخ بالليالى لسبقها.

ش : التأريخ عدد الليالى والأيام بالنظر إلى ما مضى من السنة والشهر وإلى ما بقى وفعله: أرخ وورخ ولذلك يقال: تاريخ وتوريخ ، وإنما أرخ بالليالى دون الأيام أسبقها فإن أول الشهر ليلة وآخره يوم ، وظن بعضهم أن هذا من تغليب المؤنث على المذكر وليس بصحيح ؛ لأن التغليب إنما هو في لفظ يعلم القبيلتين ويجرى عليهما معًا حكم أحدهما .

ص: فيقال أول الشهر كتب لأول ليلة منه أو لغرته أو مهله أو مستهله ثم لليلة حلت ثم خلتا ثم خلون إلى العشر، ثم خلت إلى النصف من كذا وهو أجود من لخمس عشرة خلت، أو بقيت ثم لأربع عشرة بقيت إلى عشرين بقين إلى ليلة بقيت ثم لآخر ليلة منه أو سلخه وانسلاخه، وقد تخلف التاء والنون أو بالعكس.

ش : غالب هذا الفصل واضح ، وقوله: ثم لأربع عشرة بقيت هذا فيه خلاف منهم من يؤرخ بالماضى مطلقًا ؛ لأنه المحقق ومنهم من يؤرخ بالقليل وهم الأكثرون ، وهؤلاء منهم من يحترز فيقول: إن بقيت وقوله: وقد تخلف التاء والنون وبالعكس ، أى: فيقال لثلاث خلت إلى عشرين خلت

---

(١) ٣/ ١٦٨٨ .

(٢) ٣/ ١٦٩٠ .

ولإحدى عشرة خلون إلى تسع عشرة خلون ، والمختار الأول .

فصل: يُصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله فيفرد أو يضاف إلى أصله وينصبه إن كان اثنين لا مطلقًا خلافًا للأخفش.

ش : صوغ موازن فاعل من ثلاثة إلى عشرة بمعنيين

أحدهما: أن يكون بمعنى بعض أصله أى بمعنى بعض ما صيغ منه .

والثاني: أن يكون بمعنى جاعل ما تحت أصله معدودًا به ولا يصاغ من اثنين إلا بالمعنى الأول ، فإذا أريد المعنى الأول جاز أن يستعمل مفردًا كثان وثالث إلى عاشر وأن يستعمل مضافًا إلى أصله كثان اثنين وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة واختلف في جواز نصب أصله على ثلاثة أقوال:

المنع: وهو مذهب الجمهور .

والجواز: وهو مذهب الأخفش ونسبه بعضهم إلى ثعلب . وكذلك نسبه المصنف إليه في الكافية قال: وثعلب أجاز نحو: رابع أربعة وما له من تابع ونسبه صاحب البديع إلى الكسائى ، وصاحب الإفصاح إلى الكسائى وقطرب

والثالث: التفصيل بين أن يكون ثانيًا فيجوز أو غيره فيمتنع وهو اختيار المصنف قال في الشرح[1]: وما ذهب إليه يعنى الأخفش غير مرضى ؛ لأن موازن فاعل المشار إليه إذا أريد به معنى بعض أنه الأفعل له إلا أن تكون ثانيًا ، فإن العرب تقول ثنيت الرجلين إذا كنت الثانى منهما فمن قال: ثانى اثنين بهذا المعنى عذر ، لأن له فعلاً ومن قال: ثالث ثلاثة لم يعذر ؛ لأنه لا فعل له . انتهى .

ص: ويضاف المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر بأصله.

ش : مثاله: هذا تاسع تسعة عشر ، وهذه تاسعة تسع عشرة ، ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب ، ولا يشعر كلام المصنف بأن أصله التركيب ، وقد نص غيره عليه .

ص: أو يعطف عليه العشرون وأخواته.

ش : فتقول: التاسع والعشرين ، والتاسعة والعشرون .

ص: أو تركب معه القشرة تركيبها مع النيف مقتصرًا عليه أو مضافًا إلى المركب المطابق له.

ش : مثال الأول: التاسع عشر ونحوه ، ومثال الثانى: تاسع عشر تسعة عشر ونحوه .

ص: وقد يعرب الأول مضافًا إلى الثانى مبنيًا عند الاقتصار على ثالث عشر ونحوه.

ش : فيقال هذا ثالث عشر بإعراب ثالث وبناء عشر على تقدير ثالث بثلاثة عشر فحذف الصدر ونوى بقاءه واستصحب بناء العجز ، وأجاز بعض النحويين حذف العقد من الأول والنيف من الثانى فيعربهما لزوال التركيب ، فصارت الأوجه خمسة .

ص: ويستعمل الاستعمال المذكور في الزائد على عشرة الواحد مجعولاً حاديًا.

---

(١) ٢/ ٤١٢ .

ش: فيقال في المركب حادى عشر وحادية عشرة في التأنيث على ما سبق، وحادى مقلوب من واحد، وحكى الكسائى واحد عشر على الأصل.

ص: وإن قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة جعل الذى تحت أصله معدودًا به استعمل مع المجهول استعمال جاعل؛ لأن له فعلاً.

ش: هذا هو المعنى الثانى من المعنيين المشار إليهما أول الفصل قال[1]: وقولى من ثلاثة إلى عشرة تقريب على المتعلم والحقيقة أنه من الثلاث الثلث والربع إلى التسع والعشر، والمراد بالثلث وما عطف عليه مصادر ثلث الاثنين وربعت الثلاثة إلى عشرت التسعة والهاء من قوله: تحت أصله، عائدة إلى فاعل، والمراد أنك إذا قلت: ثالث اثنين، فالمعنى جاعل اثنين ثلاثة بانضمامه إليهما، وأشار باستعمال جاعل إلى أنه إن كان بمعنى المضى؛ وجبت إضافته وإن كان بمعنى الحال والاستقبال؛ جازت إضافته وإعماله كما يفعل بجاعل وغيره من أسماء الفاعلين وكان ذكر جاعل أولى؛ لأنه موافق لفاعل المذكور وزنًا ومعنى ثم نبه على سبب إعماله بقوله: لأن له فعلاً. قال في الشرح[2]: وينبغى أن يتنبه بهذا إلى قوله القائل: هذا ثالث تسعة وعشرين؛ لأنه يقال: كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم أى صيرتهم ثلاثة. انتهى.

حكى ذلك أبو عبيدة، وكذلك سائر العقود فإذا بلغت المائة قلت: كانوا تسعة وتسعين فأمايتهم، وكانوا تسعمائة وتسعة وتسعين فآلفتهم ممدودة.

ص: وقد يجاوز به العشرة فيقال: رابع ثلاثة عشر أو رابع عشر ثلاثة عشر، ونحو ذلك وفاقًا لسيبويه بشرط الإضافة.

ش: يعنى أنه قد يستعمل اسم الفاعل المراد به معنى جاعل مع المركب كما استعمل مع اثنين وأخواته فيقال: رابع ثلاثة عشر بحذف عجز اسم الفاعل، ورابع عشر أربعة عشر على الأصل، وهذا مذهب سيبويه وجماعة فأجازوا صوغ اسم الفاعل مع المركب على الوجهين المذكورين من حذف العجز وإبقائه لكن بشرط الإضافة، فلا يجوز فيه أن تنصب ما بعده وهذا إنما أجازه سيبويه قياسًا وخالفه الجمهور.

ص: وحكم فاعل المذكور في الأحوال كلها بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حكم اسم الفاعل.

ش: يعنى أنه يكون بغير تاء للمذكر وبالتاء للمؤنث في الأحوال كلها يعنى في الإفراد والإضافة والتركيب والعطف.

فرع: لم يسمع من العرب بناء اسم الفاعل من العقود لم يقولوا: عاشر عشرين ولا ثالث ثلاثين، وكذا ما بعده والقياس يقتضى أن لا يقال من ذلك ما لم يسمع وحكم عاشر عشرين، وقاس عليه الكسائى إلى التسعين فيقول: هذا الجزء الثالث ثلاثين، وقال سيبويه والفراء: هذا الجزء العشرون على معنى تمام العشرين فحذف التمام وقال بعضهم: تقول هذا متمم عشرين أو مكمل عشرين وهذا ليس شيء؛ لأنه يلزم أن يتم نفسه أو يكمل وقال أبو على: هو الموفى عشرين وهى

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤١٥.
(٢) ٢/ ٤١٢.

الموفية . وقال بعضهم: الصحيح أن يقال هو كمال العشرين أو وتمام العشرين أو تأتى بألفاظ العقود فتقول العشرين إلى التسعين .

فصل: استعمل كخمسة عشر ظروف كيومَ يومَ وصباح مساء، وبين بين.

ش : ليس هذا الفصل في باب العدد من شيء ولكن استطرد إلى ذكره لكون هذه الأسماء ناسبت خمسة عشر وتركيبها ، وتقدم في باب الظروف الإشارة إلى هذا النوع ولا يستعمل منه إلا ما سمع قال المصنف[1]: إلا أنه ذكر هناك ؛ لكونه من الظروف التى لا تتصرف وذكر هنا لكونه من المركب الجارى مجرى خمسة عشر .

ص: وأحوال أصلها العطف كتفرقوا شَغَر بَغر[2] وشذر مذر[3] وخذع مذع[4] وأخول أخول[5]، وتركت البلاد حيث بيث[6]، وهو جارى بيت بيت[7]، ولقَيته كَفة كفة[8]، وأخبرته صحرة بحرة[9].

ش : الجارى من الأحوال مجرى خمسة عشر ألفاظ محفوظة ، وهى أكثر من الظروف ؛ ولذلك كان منها ما أصله العطف ، ومنها ما أصله الإضافة ، وليس في مركب الظروف ما أصله الإضافة والأحوال المشار إليها بمنزلة مركب العدد في القيام مقام مفرد ؛ لأن شغر بغر بمعنى منتشرين في كل وجه ، يقال: اشتغر في الفلاة إذا أبعد فيها وشغر البلد إذا خلا من الناس ، وكأنهم حين فارقوا أماكنهم إلى جهات شتى خلت منهم وبغر النجم يبغر بغورًا إذا سقط وهاج بالمطر والنجم الثريا ، وكان بغر منه ؛ لأنهم إذا تفرقوا إلى نواح سقطوا فيها ، وشذر مذر بمعنى متفرقين ، يقال: بفتح الشين والميم ، وكسرهما ، ومذر اتباع لشذر والشذر ، قطع الذهب ، والشذر: اللؤلؤ ، و الشذرة القطعة وكأنهم بتوجههم في كل وجه تقطعوا في نواحى الأرض ، ومذرت البيضة فسدت ، ومذرت معدته فسدت ، وكأنهما يخرجوهم إلى غير أوطانهم فسدت أحواله ، وقيل: الميم في مذر بدل من الباء ، وخذع مذع بمعنى منقطعين وأخول أخول في قوله:

يساقط عليه روقة ضارياها ::: سقاط شرار القين أخول أخولا[10]

بمعنى متفرقًا ، وفى المجمل ذهب بنو فلان أخول أخول بمعنى تفرقوا ، وتركت البلاد حيث بيث ، قال المصنف[11]: بمعنى مبحوثة . انتهى .

يقال: استحاث واستباث استخرج ، يقال تركتهم حوثًا بوثًا ، وحوث وبوث ، وحيث بيث بكسر الحاء ، والباء إذا فرقهم وبددهم فيكون قول المصنف مبحوثة بمعنى أنها بحث أهلها ،

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤١٥ .
(٢) مجمع الأمثال ١/ ٢٧٩ .
(٣) مجمع الأمثال ١/ ٢٧٩ .
(٤) مجمع الأمثال ١/ ٢٧٩ .
(٥) لسان العرب (خول) .
(٦) شرح الكافية ٣/ ١٦٩٧ .
(٧) شرح الكافية ٣/ ١٦٩٧ .
(٨) شرح الكافية ٣/ ١٦٩٧ .
(٩) اللسان (صحر) .
(١٠) البيت من الطويل لضابئ البرجمى في الدرر ١/ ٢٠٨ .
(١١) شرح التسهيل ٢/ ٤١٧ .

واستخرجوا منها ، وهو جارى بيت بيت بمعنى مقاربًا أو ملاصقًا ولقيته كفة كفة . بمعنى مواجهًا ، قال الأحمر: مثل لقيته مواجهة ، وخبرته صخرة بحرة بمعنى منكشفًا ، قاله المصنف[1] ، وقال غيره: يقال أتيته صخرة بحرة إذا رأيته ، وليس بينك وبينه ساتر والمصاخر الذى يقاتل قرنه في الصحراء ، ولا يقاتله وقال في شرح الكافية[2]: ويقال لقيته صخرة بحرة أى منكشفين ، ويضم إليهما بحرة فيعرن لأن ثلاثة أشياء لا تركبن .

ص: وأحوال أصلها الإضافة كبادئ بدأ وبادى بدى وأبدى شيئًا وأيادى سبأ.

ش : يقال: افعل هذا بادئ بدأ ، وبادى بدى أى مبدوءًا به ، وذلك بلا همزة وأصلها الهمز والياء ومن بادئ ساكنة كياء معدى كرب ، وأيدى سبًا بسكون الياء وترك همز سبًا .

ص: وقد يجر بالإضافة الثانى من مركب الظروف ومن بيت بيت وتاليه وبتعين ذلك للخلو من الظرفية.

ش : مثال ذلك في الظروف: جئتك يومَ يومٍ ، ونحوه ويقال: هو جارى بيت بيت ، وكفة كفة ، وبحرة بحرة بالإضافة ، والمعنى معنى المبنى ، وهذان هما المراد بقوله: وتاليه ، وقوله: ويتعين ذلك يعنى يجرى الثانى بالإضافة ، مثاله قول الشاعر:

ولولا يومُ يوم ما أردناه[3]

لأنه أخرجه عن الظرفية فجعله مبتدأ .

ص: وقد يقال بادئ بدء، وبادئ بداء أو بَدْء أو ذى بداءة أو وذى بداءة.

ش : قل ذلك بالإضافة وبادئ بدء مهموزان وبادئ بداء أو بدء بترك همز بادي وبهمز بداء أو بَدْى ، وبدء ذى بدء ، وذى بداءةٍ أو ذى بدءة بالهمز .

ص: وقد يقال سبًا بالتنوين وحاث باث وحوثًا بوثًا، وكفةً عن كفة.

ش : أصل سبا الهمز فلما أبدل وأضيف إليه نون والمعنى مع التّركيب والإضافة واحد وحاث باث بالكسر على التقاء الساكنين ، وحوثًا بوثًا باتباع الأول للثانى وذلك أن بيث أصله الواو ، ومن قال حيث بيث أتبع الثانى الأول فهو نظير لا دريت ولا تليت ، وأما من قال: حاث باث فإنه بنى الكلمة على فعل بالتحريك وفى كفة كفة ثلاثة أوجه: البناء والإضافة ، وكفةً عن كفةٍ وزاد في الكافية رابعًا وهو كفةٍ لكفةٍ ، والمعنى في الجميع واحد .

ص: وألحق بهذا وقعوا في حَيصَ بَيصَ، وحيصَ بيصَ، والخازباز.

ش : ألحق بهذا المركب المبنى مما ليس بظرف ولا حال قولهم: وقعوا في حيص بيص أى وقعوا في شدة ذات تأخر وتقدم وهو من حاص عن الشىء يحيص إذا تأخر عنه خوفًا منه ، وباص يبوص بوصًا إذا تقدم فأتبع الثانى للأول وقال بعضهم: يقال وقعوا في حيص بيص وحيص بيص أى في

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤١٧ .
(٢) شرح الكافية ٣/ ١٦٩٧ .
(٣) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: جزاءك والقروض لها جزاء ، وهو منسوب للفرزدق في الدرر ١/ ١٦٨ .

اختلاط من أمرهم لا مخرج لهم منه ، ويقال: في ضيق وشدة وأما الخازباز ، فاسم مشترك قال المصنف[١]: والخازباز عشب وذباب ، وصوت الذبان ، وداءٌ في اللهازم وبعض أسماء السنور .

وفيه سبع لغات هذه واحدة ، وهى بناؤهما على الفتح ، والثانية خازبازٍ بكسرهما ، والثالثة: فتح الأول وضم الثانى ، والرابعة: كسر الأول وضم الثانى ، والخامسة: خَازباز بإعراب الأول وإضافته إلى الثانى معربًا . والسادسة: خزْ بازٍ على وزن قرطاس معرب ، والسابعة: خازباء على وزن قاصعاءُ لا ينصرف .

قال في الشرح[٢]: ومن فتح زاييه أجراه مجرى خمسة عشر ومن كسرهما أجراهما مجرى حاثِ باث ، ومن قال خازَبازُ أجراه مجرى بعلبك ، ومن قال خاز باز أضاف صدره إلى عجزه وأما خرباز وخزباز فمفردان .

* * *

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤١٧ .
(٢) ٢/ ٤١٧ .

باب: كم وكأين وكذا

كم اسم لعدد مبهم فيفتقر إلى مميز لا يحذف إلا لدليل .

ش : كم بسيطة عند الجمهور ، وذهب الكسائي والفراء إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ، وما الاستفهامية محذوفة الألف ثم كثر استعمالها فسكنت ، ورد بدخول حرف الجر عليها واستعمالها مبتدأة ومفعولة في فصيح الكلام ، والدليل على اسمية كم دخول حرف الجر وعود الضمير عليها والإضافة إليها والإسناد وتسليط عوامل النصب عليها ، وحكى في البسيط عن بعضهم أن كم الخبرية حرف تكثير في مقابلة رُبّ وهو مردود وقوله: لعدد مبهم ، قال الرماني: الحكمة في وضعهما العموم والاختصار والذى لا يستفاد تصريح العدد ، وزعم بعضهم أنها في الاستفهام للتكثير والصحيح أنها تقبل قليل العدد وكثيره لصلاحيته في الجواب ، وحكى الأخفش عن العرب: كم مكث عبد الله أيومًا أم يومين وقوله: لا تحذف إلا لدليل مثاله: كم مالك أى كم درهمًا مالك ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ [المؤمنون: ١٢٢] والخبرية كالاستفهامية في جواز حذف التمييز نص على ذلك ابن عصفور وصاحب البسيط وهو ظاهر كلام المصنف[١] قال ابن عصفور: ويحسن إذا كان طرفًا كقوله:

كم عمه

في راوية من رفع ، ومنع بعضهم حذف تمييز الخبرية ، قال: لأن المضاف لا يقتصر عليه دون المضاف إليه .

ص: وهو إن استفهم بها كمميز عشرين وأخواته.

ش : كم على ضربين: استفهامية وخبرية فمميز الاستفهامية كمميز عشرين وأخواته ، يعنى في الإفراد والنصب قال في الشرح[٢]: لما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد لمركب فأجريت مجراه بأن جعل تمييزها كتمييزه في النصب والإفراد ثم قصر امتياز الخبرية فحملت من العدد على ما يضاف إلى مميزه .

ص: لكن فصله جائز هنا في الاختيار، وهناك في الاضطرار.

ش : فيقال في السعة: كم لك درهمًا ولا يفصل بين العدد ومميزه إلا في ضرورة كقوله:

على أنني بعدما قد مضى ::: ثلاثون للهجر حولاً كميلا[٣]

والسبب في ذلك أن العدد المميز بمنصوب مستطال بالتركيب إن كان مركبًا وبالزيادتين في آخره إن كان العشرين وأخواته فموقع التمييز منه بعيد فلو فصل بشيء لازداد بعدًا قاله المصنف[٤] ، وقد قيل غير ذلك مما لا يحتمله هذا المختصر .

ص: وإن دخل عليها حرف جر فجره جائز بمن مضمرة لا بإضافتها إليه خلافًا لأبي إسحاق.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤١٨ ، ٤١٩ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٤١٨ .
(٣) البيت من المتقارب ، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٣٦ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٤١٩ .

ش : إذا دخل على كم الاستفهامية حرف جر جاز بقاء تمييزها منصوبًا وهو الأجود وجاز جره نحو بكم درهم تصدق واختلف في وجه جره فقيل بإضافتها إليه وهو قول أبى إسحق الزجاج[1] قال ابن خروف[2]: لا يمكن الخفض بها ؛ لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحدًا ، قال المصنف[3]: فارتضيت ما بعدها مرة وخفضته مرة لزم تفضيل الفرع على الأصل وأيضًا لو كانت صالحة للجر بها إذا دخل عليها حرف الجر لصلحت للجر بها إذا عريت من حرف الجر ، وذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة أن الخفض بعدها بمن المحذوفة ، وزعم ابن بابشاذ[4] أنه ليس مذهب المحققين ، وقوله: فاسد وإضمار الحرف نص من كلامهم إلا الزجاج وحده ولم يذكر سيبويه الخفض بعد الاستفهامية إلا إذا دخل عليها حرف الجر ، وذكره الفراء في كل موضع كالنصب في الخبرية وكذا ذكره الزجاج وجماعة .

ص: ولا يكون مميزها جمعًا خلافًا للكوفيين وما أوهم خلاف ذلك محال والمميز محذوف.

ش : لا حجة لهم على ذلك وإن ورد مثل كم لك شهودًا وكم عليك رقباء ؛ حُمل على الحال والتقدير: كم إنسانًا لك شهودًا وكم نفسًا عليك رقباء وفى المسألة مذهب ثالث: وهو أنه يجوز كم غلمانًا لك إذا أردت أصنافًا من الغلمان وهو مذهب الأخفش ، ومال إليه بعض المتأخرين فقال: إذا كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع .

ص: وإن أخبر بكم قصدًا للتكثير فمميزها كمميز عشرة أو مائة مجرورًا بإضافتها إليه لا بمن محذوفة خلافًا للفراء.

ش : هذا ثانى قسمى كم وكون الخبرية يراد بها العدد الكثير هو مذهب المبرد ومن بعده من النحاة إلا ابن طاهر وتلميذه ابن خروف ، فإنهما زعما أنها تقع على القليل والكثير كما أن رب كذلك قالا: وهو مذهب سيبويه والكسائى ويكون مميز كم الخبرية جمعًا مجرورًا كمميز مائة فمن الجمع قول الشاعر:

كم من ملوك باد ملكهم ::: ونعيم سوقة بادوا

ومن الإفراد وهو أكثر قوله:

وكم ليلة قد بتها غير آثم ::: بساحية الحجلين مفعمة القلب[5]

والجر بعد الخبرية بالإضافة ، وذهب الفراء إلى أن يجر بمن محذوفة ونقله بعضهم عن الكوفيين قال في الشرح[6]: ولا سبيل إلى ذلك كما لا سبيل إلى ذلك فيما حملت عليه ؛ لأن الجر بعدها لو كان بمن مقدرة لكان جوازه مع الفصل كجوازه بلا فصل .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤١٩ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٤١٩ ، ٤٢٠ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٤٢٠ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٤١٩ .
(٥) ٢/ ٤٢٠ .
(٦) البيت من البسيط ، وهو للقطامى في الكتاب ١/ ٢٩٥ .

ص: وإن فصل نصب حملاً على الاستفهامية وربما نصب غير مفصول.

ش : إذا فصل مميز كم الخبرية نصب كقول الشاعر:

كم نالنى منهم فضلاً على عدم ::: إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل(١)

وقوله:

يؤم سنانا وكم دونه ::: من الأرض محدودبًا غارُها(٢)

وقوله: وربما نصب غير مفصول ذكر ذلك سيبويه عن بعض العرب ، وزعم بعض النحويين أن النصب من غير فصل لغة تميم كقول الفرزدق الشاعر:

كم عمة لك يا جرير وخالة

في رواية من نصب ، وذهب السيرافىّ إلى أن النصب بها في هذه اللغة حمل على الاستفهامية ، وإذا نصب مفصولاً أو بغير فصل على هذه اللغة ، جاز إفراده وجمعه نص على ذلك السيرافى ، وفى كلام سيبويه ما يدل على ذلك وذهب الشلوبين إلى التزام الإفراد .

ص: وقد يجر في الشعر مفصولاً بظرف أو جار ومجرور لا بجملة ولا بهما معًا.

ش : مثال المفصول بالظرف:

كم دون مية موماة يهال لها ::: إذا تيممها الخريت ذو الجلد

وبالجار والمجرور:

كم بجود مفرق نال العلى ::: وكريم بخله قد وضعه(٣)

وفى هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن ذلك لا يجوز إلا في الشعر ؛ لأنه فصل بين المضاف والمضاف إليه ، وهو مذهب جمهور البصريين .

والثاني: أنه يجوز في الاختيار وهو مذهب الكوفيين ؛ لأن الخفض عندهم على إضمار من .

الثالث: أنه يجوز في الشعر إذا كان الظرف أو المجرور ناقصًا ولا يجوز إذا كان تامًا فتقول: كم بك مأخوذ وكم اليوم جائع جاءنى ونحو ذلك ، وهو مذهب يونس ، وهو مردود بالسماع ، وقوله: لا بجملة أى: فلا يجوز جر المفصول بها لا في الشعر ولا في غيره ، وقد سبق تمثيله ، هذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون الجر بناءً على مذهبهم في تقدير من فحكى بعضهم خفض فضل في قوله:

كم نالنى فضل منهم على عدم

وقوله: ولا بهما ، قيل: يعنى بالجملة والظرف والمجرور ، وإذا لم يجر بالجملة وحدها فلئلا يجوز بها وبالظرف أو المجرور أولى . انتهى .

---

(١) البيت من المتقارب ، منسوب لزهير في الكتاب ١/ ٢٩٥ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة في المساعد ٢/ ١١٢ ، ولم أعثر عليه في ديوانه .

(٣) البيت من الرمل ، منسوب لعديدين في الكتاب ١/ ٢٩٦ .

والظاهر أن المراد في قوله بهما الظرف والمجرور معًا ، قال في الشرح[١]: إذا فصل مميز كم الخبرية بجملة أو بظرف وجار ومجرور ، وجب نصبه حملاً على الاستفهامية ، فالأول كقول الشاعر:

كم نالني منهم فضلاً

والثاني كقوله:

تؤم سنانًا وكم دونه ::: من الأرض محدو دبًا غارها[٢]

فصل: لزمت كم التصدير.

ش : أما الاستفهامية فلتضمنها معنى الاستفهام كسائر أدواته ، وأما الخبرية فجارية مجراها ، وحكى الأخفش أن بعض العرب لا يلزم الخبرية الصدر فيجيز فككت كم عان ، واضطرب في هذه اللغة فقيل: يقاس عليها ، وقيل هي من القلة بحيث لا يلتفت إليها ، والأول هو الصحيح ؛ لأنها لغة .

ص: وبنيت في الاستفهام لتضمنها معنى حرفه وفي الخبرية لشبهها بالاستفهامية لفظًا ومعنى.

ش : أما بناء الاستفهامية فواضح ، واختلف في بناء الخبرية فقيل لشبهها بالاستفهامية لفظًا ومعنى ، لأنهما لعدد مبهم ، وقيل لمناسبتها "رب" المقصود بها التكثير ، وقيل: حملت على رب ، وإن كانت للتقليل ؛ لأن الشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وأيضًا فإن كلا منهما مشابه للحرف في وضعه .

ص: وتقع في حالتيها مبتدأً ومفعولاً ومضافًا إليها وظرفًا، ومصدرًا.

ش : يعني بحالتيها: الاستفهام والخبر ، مثال المبتدأ: كم درهمًا لك ، و ﴿ **كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ** ﴾ [البقرة: ٢٤٩] ، والمفعول: كم جزءًا قرأت وكم رجالاً صحبت ، والمضاف إليها حاجة كم رجلاً قضيت . وتعليم كم من المشتغلين توليت والظرف: كم فرسخًا سرت وكم فراسخ سرت ، والمصدر كم طعنة طعنت ، وكم طعنات طعنت فهذه خمسة مواضع وترك ثلاثة

أحدها: أن تكون مجرورة بحرف الجر نحو: بكم درهمًا تصدقت .

والثاني: أن تكون خبر مبتدأ نحو: كم دراهمك في أقيس الوجهين .

الثالث: أن تكون خبر كان وأخواتها المتصرف في معمولها نحو: كم غلامًا كان غلمانك تقييد في إعراب كم إن تقدم عليها حرف جر فهي مجرورة به وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف زمان أو ومكان فهي منصوبة على المصدر أو الظرف وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها فعل لازم أو متعد واقع ضميرها أو سببيها فهي مبتدأ ، وإن وليها فعل متعدٍ ولم يأخذ معموله فهي معمولة له ، وإن أخذه فهي مبتدأ لا أن يكون ضميرًا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب بفعل مقدر من باب الاشتغال .

فصل: معنى كأين وكذا كمعنى كم الخبرية.

---

(١) ٢/ ٤٢٠ .

(٢) سبق تخريجه .

ش: كأين مركبة من كاف التشبيه وأى . قال بعضهم: الاستفهامية وحكيت وصارت نحو كزيد لو سمى به ، فإنه يحكى ويحكم على موضعه بالإعراب . قال ابن عصفور: والكاف زائدة ؛ لأنها لا تفيد تشبيهًا وهى مع ذلك لازمة وهى غير متعلقة بشىء قال بعضهم: ويحتمل أن تكون بسيطة ، وأما كذا فمركبة من كاف التشبيه ومن ذا اسم إشارة وذا مجرورة بالكاف الزائدة ولا تتعلق بشىء . انتهى .

وقد تقدم أن كم الخبرية اسم يقصد به الإخبار على سبيل التكثير ، وذكر هنا أن كأين وكذا بمعناها قيل: أما كأين فالذى يظهر من استعمال العرب لها أنها للتكثير وأما كذا فالذى يظهر أنها لم توضع للتكثير ، بل هى مبهمة في العدد سواء كان كثيرًا أم قليلاً .

ص: ويقتضيان مميزًا منصوبًا، والأكثر جره بمن بعد كأين.

ش: مثال النصب قول الشاعر:

وكأين لنا فضلاً عليكم ونعمة ::: قديمًا ولا تدرون ما من منعم[1]

وقول الآخر:

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرًا ::: كذا وكذا لطفًا به نسى الجهد[2]

وكان حقهما أن يضافا كما تضاف كم ولكن منع من ذلك أن المحكى لا يضاف وإن في آخر كأين تنوينًا وفى آخر كذا ، اسم إشارة وهما مانعان من الإضافة ، ومثال جره بمن: وكأين من ملك ، وهو الأكثر ، وأما تمييز كذا فيلزم النصب واختلف النحاة في الوقوف على كأين ، فذهب السيرافى والفارسى ، وجماعة من البصريين إلى أنه يحذف التنوين ؛ لأنه الذى كان فى أى ، وذهب ابن كيسان وابن خروف إلى أنها لما تركبت ؛ جعلت التنوين فيها كالنون الثانية في الحرف ، فوقف عليها بالنون وكتبت بالنون .

ص: وتنفرد من كذا بلزوم التصدير وأنها قد يستفهم بها.

ش: انفردت كأين بلزوم التصدير بخلاف كذا فإنه يجوز أن تدخل عليها العوامل وانفردت أيضًا بأنها قد يستفهم بها كقول أبى بن كعب لعبد الله بن مسعود: "كأين تقرأ سورة الأحزاب أو كأين تعد سورة الأحزاب فقال عبد الله ثلاثًا وسبعين فقال أبى: قط"[3] أى: ما كانت كذا قط بهذا احتج المصنف[4] على أنها يستفهم بها ، ولا نعلم من ذكر ذلك غيره .

ص: وقد يقال: كىء وكاء وكأىٍّ.

ش: يقال كىْء بياء ساكنة بعد الكاف وهمزة مكسورة قال في الشرح[5]: وأصلها كياء بتقديم الياء على الهمزة ثم عوملت معاملة ميْت فقيل كىْءٍ ، ومن قال كاءٍ أبدل الياء ألفًا وبها قرأ ابن

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ٥١ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢١٣ .
(٣) سبق تخريجه .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٤٢٣ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٤٢٣ ، ٤٢٤ .

كثير ، ومن قال كاءٍ حذف الألف ، ومن قال كاءْ فهو مقلوب كيْءٍ ، وبها قرأ ابن محيصن والأشهب ، وحكاها ابن كيسان والأعلم . وزعم ابن خروف[1] أن الأعلم غلط فيها ، وإنما هي كأين بالألف والياء ، وليس ذلك بغلط للقراءة بها ، ولحكاية ابن كيسان وضبطها بما لا يُلبس قال ابن عصفور: وأما ما قاله ابن خروف: إنها كأين بالألف وبالياء فلم يحك ذلك غيره ، وهي جائزة في القياس كما أبدلوا الهمزة في راس .

ص: وقد ورد كذا مفردًا أو مكررًا بلا واو.

ش : استعمال كذا يكون تكرار قليل ، وكذا استعماله مكررًا بلا عطف ، ونازع ابن خروف في إفرادها في العدد فزعم أنه غير مستعمل وقال بعضهم: إذا كانت كناية عن عدد فلا يحفظ إلا كونها معطوفة ، ولا يحفظ كونها مفردة ولا مركبة .

ص: وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه.

ش : فعلى هذا إذا قيل كذا أعبد فهو كناية عن ثلاثة إلى عشرة ، وكذا عبدٍ كناية عن مائة فصاعدًا وكذا كذا عبدًا كناية عن أحد عشر إلى تسعة عشر وكذا وكذا عبدًا كناية عن أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين وقوله: وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه يعني إذا كان مجرورًا ، وأما المفرد المميز بمفرد منصوب ، فهو عند هؤلاء كناية عن عشرين أو ثلاثين إلى تسعين ، قال المصنف: ومستند هذا التفصيل الرأى لا الرواية . انتهى .

وهذا التفصيل مذهب الكوفيين ووافقهم الأخفش على ما نقله صاحب البسيط والمبرد وابن الدهان وابن معط ، ومذهب البصريين غير المبرد ومن وافقه أن كذا كناية عن العدد مطلقًا سواء كان مركبًا أو ومعطوفًا أم عقدًا أم غير ذلك من سائر العدد ، ومذهب ثالث مركب من المذهبين وهو موافقة الكوفيين في المركب والعقد والمعطوف .

ومخالفتهم في المضاف وهو ومن الثلاثة إلى العشرة والمائة والألف ، فتفسر أن يجمع معرف بالألف واللام مجرور بمن وهذا اختيار ابن عصفور وزعم أنه مذهب البصريين بناء على ما نقله ابن السيد من أن البصريين والكوفيين اتفقوا على أن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة ، وكان ابن السيد وقف على قول المبرد ومن وافقه من البصريين وهو من أكابرهم ، ولم يحفظ خلافًا عن غيره فلذلك نقل الاتفاق ، وقد حكى غيره الخلاف كما ذكرنا واضطرب فيها قول الفارسي فمرة قال: يقول البصريون ومرة قال: يقول الكوفيون ، قال الشيخ أثير الدين: المسموع من لسان العرب أن كذا إذا كانت كناية عن غيره عدد كانت مفردة ومعطوفة خاصة ولا يحفظ تركيبها ، فإذا كانت كناية عن عدد ولا يحفظ إلا كونها معطوفة ولا تحفظ مفردة ولا مركبة ولا يخص عددًا دون عدد وسائر التراكيب التي جاء بها الكوفيون ومن وافقهم ليست من لسان العرب ، ألا ترى أن ابن خروف قال عند ذكر المبرد: وهو دعوى وقياس في اللغة وأن توقيفه كذا وكذا على المعطوف قياس في اللغة ، ولا يوجد إلا عن أفواه العرب بالمشافهة وقد خطأ الفارسي

---

(١) المساعد ٢/ ١١٧ .

والزجاج وابن أبي الربيع وابن عصفور[1] من جر التمييز بعد كذا وقال الفارسي حين سأله أبو الفتح عن التفصيل في كذا وتنزيله على مذهب الكوفيين فقال: هذا من استخراج الفقهاء وليس هو في النحو كذا إنما كذا بمنزلة عدد متون ، وقال ضياء الدين بن العلج: وأما تحريرهم الرفع بعد كذا فخطأ ؛ لأنه لم يسمع من كلامهم ، وإنما تجويز ابن قتيبة الخفض بعد كذا وكذا المعطوف فمنصوص على أنه لحن ، وأما كذا درهم بالخفض فلا يجوز لا على الإضافة ولا على البدل خلافًا لزاعميهما ، قال الشيخ فعلى هذا الذى اخترناه إذا قال قائل: له عندى كذا وكذا درهمًا أنزلناه على درهم واحد إلا أن قال: أردت أكثر ، ولو قال: كذا كذا درهمًا لم نجعله تركيبًا ، بل نجعله مما حذف منه حرف العطف على مذهب من يجيزه وكذا لو قال: كذا درهمًا لم يجعله مفردًا بل يكون مما حذف منه المعطوف وكل ذلك حفظ لما استقر في كلامهم ، وكذلك لو لحن فخفض الدرهم أو رفعه ؛ لأن اللحن لا يبطل الإقرار ، وقد اختلفت مذاهب الفقهاء في الإقرار بهذه الكناية اختلافًا كثيرًا وإذا لم يكن للناس عرف فيها ولا اصطلاح خاص لبعضهم وجب حملها على اللغة ، قال: والعجب أنه لم يقل أحد منهم بما يوافق اللغة . انتهى . وفيه اختصار وقول المصنف: وقلّ ورود كذا مفردًا أو مكررًا بلا واو يدل على وروده ولكنه لم يستشهد له بشيء ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر في هذا المساعد ٢/١١٨ .

باب: نعم وبئس

ص: وليسا باسمين فيليا عوامل الأسماء خلافًا للفراء.

ش: قال في الشرح[١]: زعم الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان، و استدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب، وقد قيل له في بنت ولدت له[٢]: نعم الولد هي، فقال: والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة[٣]، وكقول بعضهم: نعم السير على بئس العير[٤]، وكقول الراجز:

صبحك الله بخير باكر ::: بنعم طير وشباب فاخر[٥]

ولا حجة في ذلك. أما الأول والثاني فيعتذر عنهما بما اعتذر به عن قول الآخر:

عمرك ماليلى بنام صاحبه[٦]

وقيل: أراد ما ليلى بمقول فيه نام صاحبه فكذا يقال في: ما هي بنعم الوالد، وعلى بئس العير أن معناهما: ما هي بمقول فيها: نعم الولد، ونعم السير على مقول فيه: بئس العير، وأما قول الآخر بنعم طير، فيحمل على أنه جعل "نعم" اسمًا أضيف إلى طير، وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية. كما قال الشاعر:

بثين الزمى "لا" إن "لا" إن لزمته ::: على كثرة الواشين أى معون[٧]

فأوقع الزمى على "لا" ثم أدخل عليها إن فأجراها مجرى اسم حين دعت الحاجة إلى أن يعامل لفظها معاملة الأسماء، ولم يلزم من ذلك أن يحكم باسميتها إذا لم تستعمل هذا الاستعمال، وكذلك القول في نعم من قوله: بنعم طير. انتهى.

واعلم أن النحويين حكوا الخلاف في نعم من قوله: بنعم طير، وبئس على طريقتين:

إحداهما: كما ذكر المصنف أن الفراء وكثيرًا من الكوفيين ذهبوا إلى اسميتها، واستدلوا بدخول خواص الأسماء، وأن البصريين والكسائى ذهبوا إلى فعليتها، واستدلوا بأوجه:

أحدها: اتصال تاء التأنيث بهما.

والثاني: اتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة حكاها الكسائى والأخفش.

والثالث: أنهما يرفعان الفاعل: قال ابن برهان: الدليل على أن نعم فعل ماض رفعه الظاهر، وتضمنه الضمير ودخول لام القسم عليه، وعطفه على الفعل الماضى.

والطريقة الثانية: حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة، قال: لم يختلف أحد من النحويين

---

(١) ٣/ ٥.
(٢) سقطت من ر.
(٣) شرح الكافية ٢/ ١١٠٢.
(٤) الهمع ٣/ ١٧.
(٥) الرجز في شرح الكافية بلا نسبة ٢/ ١١٠٣.
(٦) الرجز بلا نسبة في الخزانة ٩/ ٣٨٨.
(٧) البيت من الطويل، وهو لجميل بن معمر في ديوانه ١٠٥.

البصريين والكوفيين في أن نعم وبئس من قولك: نعم الرجل عمرو، وبئس الرجل عمرو، وأشباه ذلك فعلان، وأن، الاسم المرفوع بعدهما فاعل بهما، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة، وكذلك بئس الرجل، وذهب الكسائي[1] إلى أن قولك: نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا، وبرق نحره، فنعم الرجل عنده اسم للممدوح، وبئس الرجل اسم للمذموم، وهما جملتان في الأصل نقلاً عن أصلهما، وسمي بهما، وذهب الفراء إلى أن الأصل في نعم الرجل، وبئس الرجل عمرو، رجل نعم الرجل زيد، ورجل بئس الرجل زيد، فحذف الموصول الذي هو رجل وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لهما بحكمه فنعم الرجل، وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد وعمرو كما أنك لو قلت: ممدوح زيد، ومذموم عمرو لكان زيد مرفوعًا بممدوح، وعمرو مرفوعًا بمذموم، وقال في البسيط: القائلون بأن نعم وبئس اسمان فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغي أن يكون تابعًا لنعم إما بدلاً أو عطفًا، ونعم اسم يراد به الممدوح فكأنك قلت: الرجل زيد، وهو مشتق لتضمنه معنى المدح، وأصله أن يكون بالحرف فكأنه تضمنه.

ص: بل هما فعلان لا يتصرفان للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة.

ش: تقدم الدليل على فعليتهما، وسبب امتناع تصرفهما أن نعم لزمت إنشاء المدح، وبئس لزمت إنشاء الذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضى، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد نعم رجلاً، أو بئس رجلاً فالمعنى أنه في حال مدح وذم، و نعم منقولة من قولك: نعم الرجل إذا أصاب نعمة، وبئس منقولة من قولك: بئس الرجل إذا أصاب بؤسًا، وقوله: "على سبيل المبالغة" يعنى في المدح والذم. قال في الشرح[2]: وربما توهم غير ذلك، روى أن شريك بن عبد الله النخعي ذكر علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فقال جليس له: " نعم الرجل علي" فغضب وقال: ألعلي تقول: نعم الرجل؟ فأمسك القائل عن شريك حتى سكن غضبه، ثم قال: يا أبا عبد الله، ألم يقل الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾ [الصافات: ٧٥] ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ و﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠] فقال شريك: بلى. قال: ألا ترضى لعلي ما رضيه الله لنفسه ولأنبيائه فنبهه على موضع غلطه.

ص: وأصلهما فعل، وقد يردان كذلك، أو بسكون العين، وفتح الفاء، أو كسرها، أو بكسرهما.

ش: في نعم وبئس أربع لغات: نِعْم وبِئْس، وهما الأصل ونَعْم وبَئْس بالتخفيف، ونِعِم وبِئِس بالإتباع، ونعم، وبئس بالتخفيف بعد الإتباع، وهذه اللغة أبعد من الأصل، وأكثر في الاستعمال. قال بعضهم: الأفصح: نِعْم وهي لغة القرآن. ثم نِعِم وعلته ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] ثم نَعِم في المرتبة الرابعة ولم يذروا شاهدًا على هذه اللغة. قيل: والذي يظهر أَن بعض تلك الأوجه بالقياس، وقال بعضهم. إنه لم يسمع في بئس إلا لغتان بئس مخففة عن الإتباع، وبئس على الأصل فدل على أن الوجهين الآخرين بالقياس، وقد حكى بذلك على اسمية نعم؛ لأن فعيلاً من أوزان الأسماء،

(١) الارتشاف ٣/ ١٥.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٨.

ورد بأن ذلك من باب الإشباع سبيل الشذوذ، فلا تثبت لغة.

ص: وكذلك كل ذى حلقية من فعل فعلاً أو اسمًا.

ش: مثال الفعل شهد فيجوز: شَهْد وشِهْد وشِهِد، ومثال الاسم: فخذ فيجوز فيه: فخذ وفِخْذ، وفِخِذ، وأطلق المصنف وغيره، وينبغى أن يقيد بأن يكون ما شذت العرب في فكه نحو: لحت عينه، أو تصل بالفعل ما يسكن له نحو: شهدت، أو كان اسم فاعل من فعل معتل اللام نحو: صخ وسخ من قولهم: صخى الثوب صخًّا سخى سخًّا فهو صخ، وسخ إذا اتسخ.

ص: وقد تجعل العين الحلقية متبوعة الفاء في نحو فعيل وتابعتها في نحو: فعل.

ش: مثال الأول شهيد وضئيل وبعير وصغير، ونحيف، ونحيل فيقال في ذلك: شهيد بكسر فائه إتباعًا لعينه، وكذا سائرها، وسواء في ذلك الاسم والصفة والمؤنث بالهاء نحو: بهيمة فالإتباع جائز في جميع ذلك وهو لغة تميم، ومثل الثاني قولهم في فَحْم: فَحَم، وفي دَهْر دَهَر، وكذا ما أشبهه من نحو: قعر ونخل وكأس ووغد فتفتح العين الحلقية في ذلك إتباعًا للفاء، وإن لم يكن لها أصل في الحركة، ومذهب البصريين أن الفتح فيما ثبت سكونه، من ذلك مقصور على السماع - وأن الوارد منه بوجه عين ليس أصله السكون ثم فتح ولا هو بالعكس، وإنما هو مما وضع على لغتين، ومذهب الكوفيين أن بعضه ذو لغتين، وبعضه أصله السكون ثم فتح؛ لأن الفتحة من الألف وهو من حروف الحلق فكان في جعلها على العين، والعين حلقية مسبوقة بفتحة مشاكله ظاهرة، ومناسبات متجاورة. قاله المصنف[1].

ص: وقد يتبع الثاني الأول في نحو ومحموم.

ش: قال في الشرح بعد ذكر المذهبين السابقين[2]: واختار ابن جنى[3] مذهب الكوفيين مستدلاً بقول بعض العرب في نحو نحو، وفي نحو: محموم: محموم فقال: لو لم تكن الفتحة عارضة في نحو، يلزم في انقلاب الواو ألفًا، وكذا فتحة محموم لو لم تكن عارضة؛ لزم ثبوت مفعول أصلاً ولا سبيل إلى ذلك. قال: واعتبار ما اعتبره حسن بين الحسن. انتهى مختصرًا.

ص: وقد يقال في بئس: بيس.

ش: حكاه أبو على[4]، والوجه فيه أن أصله بِئِس فخفف بيس ثم فتحت الباء التفاتًا إلى الأصل؛ وترك ما نشأ عن الكسرة؛ لأنها أكثر استعمالاً. قاله المصنف[5]. وقد حكى ذلك عن الأخفش[6] أيضًا، وقيل في توجيهه: أن أصله بئيس فخففت الهمزة بأن جعلت بين الهمزة والياء ثم سكنت بعد التسهيل وأخلصت ياء.

فصل: فاعل نعم وبئس في الغالب ظاهر معرف باللام أو مضاف إلى المعرف بهما مباشرًا أو

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٦، ٧.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٧.
(٣) المساعد ٢/ ١٢٤.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٧.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٧.
(٦) الارتشاف ٣/ ١٥.

بواسطة.

ش: تقدم الكلام في إعراب المرفوع بعد نعم وبئس على القول بالاسمية، وأما القائلون بالفعلية؛ فالمرفوع عندهم فاعل، وذهب ابن الطراوة إلى أنه مركب بمنزلة حبذا للزومه طريقة واحدة، وتغير الفعل عن أصله فيكون عنده على مذهبه في تغليب الاسم في حبذا فيكون بمعنى الممدوح فيقرب من مذهب الكوفيين؛ واحترز بقوله: "الغالب" مما سيذكر بعد هذا؛ ومثال ما عرف بأل: ﴿ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ [الأنفال: ٤٠] ومثال ما أضيف إلى ذى أل مباشرًا: ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ [النحل: ٣٠] ومثاله بواسطة قول الشاعر:

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب ::: زهير حسام مفرد من حمائل[1]

ولم يتعرض المصنف هنا لأل هذه، و فيها خلاف، وذهب الجمهور إلى أنها جنسية، واختلف هؤلاء فقيل: جنسية حقيقية، فإذا قلت: نعم الرجل زيد فالرجل عام، و الجنس كله هو الممدوح، وزيد مندرج تحت الجنس؛ لأنه فرد من أفراده، واستدل له بوجهين:

أحدهما: التزام أل في فاعلها، أو فيما أضيف إليه، ولو لم يكن للجنس؛ لكان فاعل كل اسم.

والثاني: قول العرب في فصيح كلامها: نعم المرأة هند، بحذف التاء؛ لأن الجنس مذكر، واختلف القائلون بأنها للجنس حقيقة في تقرير ذلك فقيل: لما كان الغرض عموم المدح و استغراقه في الثبوت للممدوح المخصوص وكان الأبلغ في إثبات الشئ أن يجعل للنوع الذي الممدوح منه حتى لا يكون طارئا عليه، ويحسب أنه يزول ويرتفع عدلوا إلى مدح الجنس، فكأنك قلت: زيد نعم جنسه وقومه إلى أي: ثبت الوصف الجميل والصلاح، وما ثبت للجنس ثبت لأفراده، فيثبت للممدوح تلك الفضيلة، ولا تكون إلا بالاستغراق في حد واحد، وهذا تأويل سيبويه؛ ولذلك قال: لأنك تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح، ورد هذا بوجهين:

أحدهما: أنه يؤدى إلى المقصود بالمدح تبعًا لهم فلا يكون نعتًا بخصوصه لوقوع الشركة فيه.

والثاني: أنه يؤدى إلى التناقض بمدح الجنس وذمه في نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، وقيل: لما أراد المبالغة عدوا المدح إلى جنس المقصود بسببه فكأنه قيل: زيد يمدح جنسه لأجله فترك هذا للعلم به، ورد بأنه إن كان المعنى على هذا اللفظ؛ لصرح بالسبب في بعض المواضع، وذهب قوم إلى أنها جنسية مجازًا فإذا قلت: زيد نعم الرجل فزيد جعلته جميع الجنس مبالغة، ولم تقصد غير مدح زيد، وكأنك قلت: نعم زيد الذي هو جنس الرجل كقولهم: أطعمنا شاة كل شاة فيكون من باب قوله:

وليس على الله بمستنكر ::: أن يجمع العالم في واحد[2]

قيل: وهذا لا ينكر في المعانى، ولكن لم ترد العرب هذا إلا بألفاظ ينص عليها وموضعنا هذا

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبى طالب في الدرر١/ ١٠٩.
(٢) البيت من السريع، وهو لأبى نواس في ديوانه ١/ ٣٤٩.

ليس فيه من التنصيص على هذا قليل ولا كثير ، وهو خيال لا يعول عليه ، وذهب بعض النحويين إلى أن أل في نعم الرجل زيد و نحوه عهدية ثم اختلف هؤلاء على قولين:

أحدهما: أن المعهود ذهني لا خارجي كما تقول: اشتر اللحم و لا تريد الجنس ، ولا معهودًا تقدم قبل ، وإنما فعلوا ذلك ؛ لما فيه من معنى الإبهام أولاً فيقع في النفس منه موقع ليس لما وقع من أول الأمر ثم يفسر بعد ذلك فإن الشيء إذا أبهم أولاً ثم فسر ؛ كان أوقع في النفس من وقوعه مفسرًا أولاً .

والثاني: أنه للعهد في الشخص الممدوح كأنك قلت: زيد نعم هو ، وإلى هذا ذهب أبو منصور الجواليقى[١] من أهل بغداد ، و أبو إسحاق بن ملكون[٢] من المغاربة ، وقال بعضهم: ومما يبين هذا ؛ بل يتنزل منزلة البرهان على أن المقصود بالاسم المعرف بأل ذات المخصوص بالمدح أو بالذم كونه يثنى بتثنيته ويجمع بجمعه ويفرد لإفراده ، ولو كان عبارة عن الجنس كما زعموا لم يسمع ذلك . انتهى .

وهو وارد على من جعلها للاستغراق ، وأما من جعلها للجنس مجازًا فاعتذر عن ذلك بأن قال: وجه التنبيه على هذا أن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا كأنك قلت: الزيدان نعم الرجلان اللذان كل واحد جنس ، وأجاب بعضهم عن التثنية والجمع على القول بالاستغراق بأن المعنى أن هذا المخصوص يفضل إفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالاً رجالاً ، وزعم بعضهم أن الجنس قد جاء مثنى في قوله:

فإن النار بالعودين تذكى ::: وأن الحرب أولها الكلام[٣]

ص: وقد تقوم مقام ذى الألف واللام"ما" معرفة تامة وفاقًا لسيبويه والكسائى لا موصولة خلافًا للفراء والفارسي، وليست نكرة مميزة خلافًا للزمخشرى والفارسى في أحد قوليه.

ش : "ما" في نحو: نعما صنعت عند سيبويه والكسائى[٤] فاعل بمنزلة ذى اللام ، وهي معرفة تامة أى: غير مفتقرة إلى صلة وهي عند الفراء وأبى على الفارسى موصولة يكتفي بها وبصلتها عن المخصوص . قال في الشرح[٥]: وأجاز الفراء تركيب نعم مع ما تركيب حب مع ذا ؛ فيليهما مرفوع بهما كقول العرب: بئسما تزويج ولا مهر . قال: والصحيح: جعل ما فاعلة بئس وكونهما خبر تزويج ولا مهر ، والتقدير: بئس التزويج تزويج مع انتفاء المهر ، وجعل الزمخشرى والفارسى ، في أحد قوليه - ما نكرة مميزة .

قال المصنف[٦]: وربما اعتقد من لا يعرف أن هذا مذهب سيبويه . قال ابن خروف[٧]: وتكون

(١) الارتشاف ٣/ ١٦، والجواليقى هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن البغدادى المعروف بالجواليقى ، توفى سنة ٤٦٥ هـ ، هدية العارفين ٣/ ٤٨٣ .

(٢) الهمع ٣/ ٢٠ .

(٣) البيت من الوافر ، ولم أعثر عليه .

(٤) المساعد ٢/ ١٢٦ .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٩ .

(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٢ .

(٧) شرح التسهيل ٣/ ١٢ .

ما تامة معرفة بغير صلة نحو: دققته دقًا نعمًا . قال سيبويه[١]: أى نعم الدق ونعما هي أن: نعم الشيء إبداؤها ، ونعما صنعت وبئسما فعلت أى: نعم الشيء صنعت . هذا كلام ابن خروف معتمدًا على كلام سيبويه ، وسبقه إلى ذلك السيرافي ، وجعل نظيره قول العرب: إنى مما أن أصنع أى: من الأمر أن أصنع فجعل ما وحدها في موضع الأمر ، ولم يصلها بشيء ، وتقدير الكلام أن من الأمر صنعى كذا وكذا ، فالياء اسم إن ، وصنعى مبتدأ ، ومن الأمر خبر صنعى ، والجملة في موضع خبر إن هذا كلام السيرافي ، وهو موافق لكلام سيبويه فإنه قال: ونظير جعلهم"ما" وحدها اسمًا قول العرب: إنى مما أن أصنع أى: من الأمر أن أصنع فجعلوا"ما" وحدها اسمًا ، ومثل ذلك: غسلته غسلاً نعمًا أى: نعم الغسل فعلم أنها عنده معرفة .

قال المصنف[٢]: ويقوى تعريف"ما"بعد نعم الاقتصار عليها في غسلته غسلاً نعمًا ، والفكرة التالية نعم لايقتصر عليها إلا في نادر من القول كقول الراجز:

تقول عرسي وهي لى في عومره ::: بئس امرءًا وإننى بئس المره[٣]

قيل وليس بنادر لقوله: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾ [الكهف: ٥٠] قال: ويقوى - أيضًا - فاعلية "ما" المذكورة وأنها ليست تمييزا: أن التمييز إنما يجاء به لتعيين جنس المميز ، و"ما" المذكورة مساوية للمضمر في الإبهام فلا تكون تمييزًا ، وتقوى تعريف"ما" في نحو: إنى مما أن أصنع كونها مجرورة بحرف مخبر به ، وما كان كذلك ؛ فلا يكون بالاستقراء إلا معرفة ، أو نكرة موصوفة ، و"ما" المذكورة غير نكرة موصوفة فيتعين كونها معرفة ، وإلا لزم ثبوت ما لا نظير له . انتهى .

وذكر - أيضًا - أن التمييز في هذا الباب وغيره لابد أن يكون قابلاً لأل ، وهذا معلوم بالاستقراء .

وقد نص ابن عصفور وغيره على أنه لا يميز في الأسماء المتوغلة في البناء ، ولا بالأسماء المتوغلة في الإبهام ؛ كشيء وموجود ، ولا اسم أدخل في الإبهام والبناء من ما .

وتلخيص القول فيما بعد نعم وبئس أنه إن جاء بعدهما اسم نحو: نعما زيد ، وبئسما تزويج ولا مهر ؛ ففيها ثلاث مذاهب:

الأول: أن ما نكرة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعد ما هو المخصوص . قال بعضهم: وهو مذهب البصريين ، وهذا النقل ليس على عمومه .

الثاني: أن "ما" معرفة تامة وهي الفاعل . وهو ظاهر قول سيبويه كما سبق ، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسى[٤] وهو أحد قولى الفراء ، وجزم المصنف عن سيبويه ، و قال في الكافية[٥]:

وانصب على التمييز ما في نعم ما ::: وبئسما والرفع بعضهم نمى

---

(١) الكتاب ١/ ٧٣ ، ٤/ ٤٣٩ ، ٤٤٠ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٣ .
(٣) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٣ .
(٤) الهمع ٣/ ٢٣ .
(٥) شرح الكافية ٢/ ١١٠٤ ، ١١٠٥ .

لسيبويه وادّعى التعريف مع ::: تمام ما وظاهرًا قد اتبع

الثالث: أن "ما" ركبت مع الفعل ؛ فلا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل . قال به قوم منهم الفراء ، وإذا جاء بعدهما فعل نحو: نعم ما صنعت ؛ فعشرة أقوال: الأول: أن"ما" فاعل وهي اسم تام معرفة ، والمخصوص محذوف ، والفعل صفة له والتقدير: نعم الشيء شيء صنعت .

قال المصنف في الشرح[1]: إلا أن المحقق من أصحاب سيبويه يجعل التقدير: نعم الشىء شىء صنعت .

الثاني: أن"ما" نكرة منصوبة على التمييز والفعل صفة لمخصوص محذوف .

الثالث: أن"ما" نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاج ، وتبعهما الزمخشرى[2] .

الرابع: أنها موصولة والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف . قاله الفارسى[3] .

الخامس: أنها موصولة وهي المخصوص و"ما" أخرى تميز محذوف . والأصل: نعم ما ما صنعت ، والتقدير: نعم شيئًا الذي صنعته ، وهذا قول الفراء[4] .

السادس: أن ما تميز ، والمخصوص ما أخرى موصولة ، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ، وهو قول الكسائى[5] .

السابع: أنه لا حذف هنا ، وما مصدرية وتأويله: بئس صنعك حتى تقول: بئس الصنع صنعك كما تقول: أظن أن تقوم ، ولا تقول: أظن وبصلتها عن المخصوص ، وهو قول الفراء والفارسى فيما نقله المصنف[6] . وقد تقدم .

التاسع: أن ما كافة لنعم كما كفت"ما" قل فصارت تدخل على الجملة الفعلية .

العاشر: أن ما نكرة موصوفة مرفوعة: نقله في الارتشاف[7] ، والله أعلم .

ص: ولا يؤكد فاعلهما توكيدًا منصوبًا، وقد يوصف خلافًا لابن السراج والفارسي.

ش : قال في الشرح[8]: لا يؤكد فاعل نعم وبئس توكيدًا معنويا باتفاق ؛ لأن القصد بالتوكيد المعنوي دفع توهم إرادة الخصوص ، وفاعل نعم وبئس في الغالب بخلاف ذلك ؛ لأنه قائم مقام الجنس إن كان ذا جنس ، أو مؤول بالجامع لأكمل خصال المدح اللائقة بمسماه إن كان فاعل نعم ، وبالجامع لأكمل خصال الذم إن كان فاعل بئس ، والتوكيد المعنوي مناف للقصدين ؛ فاتفق على

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٣ .
(٢) الارتشاف ٣/ ١٨ .
(٣) الارتشاف ٣/ ١٨ .
(٤) الارتشاف ٣/ ١٨ .
(٥) الارتشاف ٣/ ١٨ .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٩ .
(٧) ٣/ ١٨ .
(٨) ٣/ ٩ ، ١٠ .

منعه . انتهى .

وعلى القول بأن أل عهدية فقد يمكن أن يجوز توكيده توكيدًا معنوياً لانتفاء المانع .

قال في الشرح[١]: وأما التوكيد اللفظي: فلا يمتنع لك أن تقول: نعم الرجل الرجل زيد . انتهى .

قيل: ولا ينبغي ألا يقدم على جواز ذلك إلا بسماع ؛ لأن باب نعم وبئس له أحكام مغايرة[٢] ، فلا ينبغي أن يمنع ذلك على الإطلاق ؛ بل يمنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد . وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال ؛ فلا مانع من نعته حينئذ ؛ لإمكان أن ينوى في النعت ما نوى في المنعوت ، وعلى هذا يحمل قول الشاعر:

نعم الفتى المرى أنت إذا هم ::: حضروا لدى الحجرات نار الموقد[٣]

وحمل ابن السراج ، وأبو علي مثل هذا على البدل ، وأبيا النعت ، ولا حجة لهما . انتهى .

قيل: أما منع وصفه فهو قول الجمهور ، وقال بعضهم: لا يجوز عند البصريين . انتهى .

وأجاز أبو الفتح في بيت الحماسة وهو:

لعمري وما عمري علي بهين ::: لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم[٤]

أن يكون المدعو وصفًا للفتى . قيل: وذلك أن يكون التفضيل إنما وقع على الفتيان المدعوان بالليل ، ولم يرد أن يفضله على جمع الفتيان ؛ إذ لو أراد ذلك لما صح وصفه ؛ لما في ذلك من المناقضة ، ومقتضى سكوت المصنف عن البدل والعطف جوازهما .

قيل: وينبغي إلا يجوز منهما إلا ما باشره نعم وبئس .

ص: وقد ينكر مفردًا أو مضافًا.

ش : حكى الأخفش[٥] أن ناسًا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة ، فيقال على هذا: نعم امرؤ زيد ، ونعم صاحب قوم عمرو ، ووافق الفراء[٦] الأخفش في كون الفاعل نكرة مضاف ، وإلى هذا ونحوه أشار بقوله: "وفاعلهما في الغالب" ونقل إجازة كونه مضافًا إلى نكرة عن الكوفيين وابن السراج[٧] ، ومنع ذلك عامة النحويين إلا في الضرورة كقوله:

فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم ::: وصاحب الركب عثمان بن عفانا[٨]

وقد كان يمكن تأويل هذا البيت ونحوه على حذف التمييز لولا أن الأخفش حكى أن ذلك لغة للعرب ، وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة ، وليس كما زعم ؛ بل ورد ولكنه أقل

---

(١) ٣/ ١٠ .
(٢) في ر: متغايرة .
(٣) البيت من الكامل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٧٥ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٧ .
(٥) المساعد ٢/ ١٢٩ .
(٦) الارتشاف ٣/ ٢٠ .
(٧) الأصول ١/ ١٤٢ .
(٨) البيت من البسيط ، وهو لعبد الله النهشلي في الدرر ٥/ ٢١٣ .

من المضافة ، ومنه قولـه:

وسـلمى أكمـل الـثقلين حسـنًا ::: وفي أثوابهـا قمـر و ريم
نـياف القـرط غـراء الثـنايا ::: ورئـد للنسـاء ونعـم نـيم[١]

وأجاز بعض النحويين أن يكون فاعل نعم وبئس مضافًا إلى ضمير ما فيه الألف واللام ، فأجاز القوم: نعم صاحبهم أنت وأنشد:

فنعم أخو الهيجاء ونعم شبابها[٢]

قال بعضهم: والصحيح المنع ، وهذا مما يحفظ ولا يقاس عليه .

ص: ويضمر ممنوع الإتباع مفسراً بتمييز مؤخر مطابق قابل"أل" لازم غالبًا.

ش : الضـمير المجهـول فـاعلاً في هـذا الباب شبيه بضمير الثاني في أنه قصد إبهامه تعظيمًا لمعناه فاستويا لذلك في عدم الاتباع بتوكيد أو غيره ، وأما ما روى من نحو: نعم هم قـوم (أنتم)[٣] فشـاذ لا يعـرج علـيه ، وهـم تأكيد للضمير المستكن في نعم ، وقولـه: "مفسرًا بتمييز مؤخر" يعنى: عن نعم وبـئس فلا يجوز أن يتقدم عليهما ، وأما تأخيره عن المخصوص فسيأتى الكلام عليه ، وقولـه مطابق يعـنى للمخصوص ؛ فتقول: نعم رجلاً زيد ، ونعم رجلين الزيدان ، ونعم رجالا الزيدون ، وكذلك في التأنيـث فـتقول: نعمـت امـرأة هند ، ونعمت امرأتين الهندان ، ونعمت نساء الهندات ، هذا تمثيل المصـنف في الشـرح[٤] ، وفـيه نـص عـلى لحوق تاء التأنيث إذا كان المضمر مؤنثًا ، وفسرته بمؤنث ، ونـص ابـن أبـى الربـيع على أنها لا تلحق . قال: وإنما يقال: نعم امرأة: "قابل أل" يشمل المفرد نحو: رجـلا زيـد ، والمضـاف نحـو: نعم شجاعًا زيد ، واحترز مما لا يقبل أل نحو: مثل وغير ، وأي وأفعل مـن ، فـلا يجـوز التمييز بشـيء مـنها . قال المصنف[٥]: لأنه خلف عن فاعل مقرون بالألف واللام فاشـترط صـلاحيته لهمـا . قـال[٦]: ونبهت على أن مميزه لا يكون إلا صالحًا للألف والـلام مـع أن كـل مميـز لا يكون إلا كذلك بالاستقراء ؛ لأن أبا على والزمخشرى يجيزان التمييز في هذا الباب بما قـال . وقلـت غالـبًا بعد التقييد بلازم احترازًا في حذف المميز في قولـه ﷺ : **«من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت»**[٧] أي: فبالسنة أخذ ، ونعمت السنة فأضمر الفاء على شريطة التفسير ، وحذف المميز للعلم به . انتهى .

وممـن أجـاز حذف التمييز لفهم المعنى ابن عصفور . وقال[٨] في البسيط: لا يجوز حذف التمييز مـن المضـمر فاعله - لأنه منه - إلا بعوض كالتاء في نعمت ، وقيل: يجوز ؛ لأنه تمييز فيجوز حذفه . انتهى .

---

(١) البيتان من الوافر ، وهما لتأبط شرًا في الخزانة ٩/ ٤١٦ .
(٢) شطر بيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ٢٠٢ .
(٣) سقطت من ر .
(٤) ٣/ ١٢ .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٢ .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٢ .
(٧) رواه أبو داود في باب الطهارة برقم ٣٥٤ .
(٨) في ر: قال .

وقد نص سيبويه[1] على وجوب ذكر هذا التمييز ولزومه، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه، إن فهم المعنى، ونص بعض المغاربة على شذوذ قولهم: إن فعلت كذا فبها ونعمت.

تنبيهات:

الأول: ينبغي أن يجعل قول المصنف، ويضمر ابتداء كلام لا معطوفًا على قوله. وقد ينكر مفردًا أو مضافًا؛ لأن هذا ليس بقليل كذلك؛ بل هو كالمجمع عليه عند البصريين.

الثاني: ما ذكر من أن فاعل نعم وبئس مضمر فيهما هو مذهب معظم النحويين، وذهب الكسائي والفراء إلى أن الفاعل هو زيد في نعم رجلاً زيد، والنكرة المنصوبة حال عند الكسائي، وتمييز منقول عند الفراء، ويصح عنده تأخيره عن زيد، وأجاز الكسائي تأخيره عنه والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور لقولهم: نعم رجلاً أنت، وبئس رجلاً هو. فلو كان الضمير فاعلاً؛ لاتصل بالفعل، كقولهم: نعم رجلاً كان زيد فيعملون فيه نواسخ الابتداء، ونسب صاحب البسيط إلى الكوفيين أن انتصاب رجلاً هو على التفسير للممدوح ولا يحتاجون إلى تقدير فاعل فكأنك قلت: زيد الممدوح رجلاً كما تقول: امتلأ الإناء ماءً، والإناء ممتلئ ماء، وذهب ابن الطراوة إلى أنه لا إضمار في الفعل، وأن الفاعل محذوف؛ لأنه لا يبرز في التثنية والجمع.

الثالث: اختلف القائلون بالإضمار هل المضمر جنس أو شخص على الاختلاف في الظاهر إلا أن بعض من ذهب في الظاهر إلى أنه جنس؛ قال في الضمير: هو شخص؛ لأن المضمر في التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شخصًا. ذكره صاحب البسيط وغيره، وأورد على القائل بأنه جنس أنه يفسر بالمثنى والمجموع، وأجاب من قال بأنه على الجنس مجازًا إنما أجاب به في تثنية الظاهر قال: فكأنك أضمرت نوعين ثم فسرت أحدهما. وأجاب القائلون بالاستغراق بأن التثنية هي على نحوهما خبرًا يفسر في الناس فيضمر على ما أظهر، واحتجوا على أنه جنس بأنه لا يثنى ولا يجمع، وأجيب بأنه كالمثل فلذلك لم يبرز في تثنية ولا جمع.

ص: وقد يرد بعد الفاعل الظاهر مؤكدًا وفاقًا للمبرد والفارسي.

ش: منع سيبويه[2] الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، وأجاز ذلك أبو العباس المبرد والفارسي. قال المصنف[3]: وهو الصحيح. انتهى. وبالجواز قال ابن السراج، و فصل بعضهم فقال: إن أفاد التمييز حتى لا يفيد الفاعل جاز نحو: نعم الرجل رجلاً فارسًا زيد، وإلا فلا. قال المصنف[4]: والحامل لسيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مسوقًا لرفع الإبهام والإيهام إذا ظهر الفاعل؛ زال فلا حاجة إلى التمييز، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه كقولك له: في الدراهم عشرون درهمًا، ومثل هذا جائز بلا خلاف. انتهى.

وما ذكره من أن الحامل لسيبويه ما ذكره ليس هو في كتاب سيبويه؛ وفرق بين: نعم الرجل

---

(١) الكتاب ٢/ ١٧٥، ١٧٧.
(٢) الكتاب ٢/ ١٧٧، ١٧٨.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٢.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٥.

رجلاً زيد، وله من الدراهم عشرون درهمًا ونحوه؛ لأن عشرين[1] درهمًا ونحوه؛ لأن "عشرون" وأمثالها محتاجة إلى التمييز في الأصل بخلاف نعم الرجل زيد، والتمييز مبناه على التبيين ثم يعرض له في بعض المواضع أن يقترن بالكلام ما يغنى عنه فيصير مؤكدًا.

وقد تأول الفارسي كلام سيبويه على أن معناه لا يكون الفاعل ظاهرًا حيث يلزم التمييز، والفاعل في حالة التمييز ضمير لا غير، وأما مع الظاهر؛ فلا يكون لازمًا، وفيه بعد، واستدل المصنف[2] على الجواز بالقياس والسماع أما القياس فقال بعد التمثيل[3]: بله من الدراهم عشرون درهمًا، وبقوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة: ٣٦] وبقوله تعالى: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: ١٥٥] وبقوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ [البقرة: ٣٧]، ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٢] وقوله: ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [البقرة: ٧٤]، فكما حكم بالجواز في مثل هذا، وجعل سبب الجواز التوكيد؛ لا رفع الإبهام فكذلك يفعل في مثل: نعم الرجل رجلا، ولا يمنع؛ لأن تخصيصه بالمنع تحكم بلا دليل هذا لو لم تستعمله العرب فكيف وقد استعملته. انتهى.

وقد تقدم ما فرق به بين ما ذكر من المثل، وبين نعم الرجل. قال: ومن ورود التمييز للتوكيد؛ لا لرفع الإبهام قول أبي طالب:

ولقد علمت بأن دين محمد ::: من خير أديان البرية دينا[4].

وقول[5] الآخر:

فأما التي خيرها يرتجى ::: فأجود جودًا من اللافظه[6]

انتهى.

ولا يأتي ذلك الفرق هنا، وأما السماع فقول جرير:

والتغلبيون نعم الفحل فحلهم ::: فحلاً وأمهم زلاء منطيق[7]

وقول جرير أيضًا قال المصنف[8]: على الأظهر الأبعد من التكلف:

تزود مثل زاد أبيك فينا ::: فنعم الزاد زاد أبيك زادًا[9]

وأنشد غير[10] المصنف:

---

(١) في ر: عشرون.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٥.
(٣) في ر: التمثل.
(٤) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ٢/ ١١٠٧.
(٥) في ر: وقال.
(٦) البيت من المتقارب، وهو لطرفة في ديوانه ١٦٠.
(٧) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٣/ ٣.
(٨) شرح التسهيل ٣/ ١٥.
(٩) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ١٠٧.
(١٠) يقصد أبا حيان في الارتشاف ٣/ ٢٢.

نعـــم الفـــتاة فـــتاة هـــند لـــو ::: بذلـــت رد التحـية نطقًـا أو بإيمـاء[1]

وحكى عن العرب: نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب وهذا وارد في الاختيار ، وقد تأول المانعون السماع أما فحلاً وفتاة فعلى الحال المؤكدة ، وأما زادًا فعلى أنه مصدر محذوف الزوائد منصوب بتزود ، وقد حكى الفراء استعماله مصدرًا أو على أنه مفعول به ، ومثل منصوب على الحال ؛ لأنه لو تأخر ؛ لكان صفة ، قال الشيخ أثير الدين: وعندى تأويل غير ما ذكروه ، وهو أقرب وذلك أن ندعى أن في نعم وبئس ضميرًا ، وفحلاً وفتاة وزادًا تمييز لذلك الضمير ، وتأخر عن المخصوص على جهة الندور ، والفحل والفتاة والزاد هي المخصوصة ، وفحلهم وهنده وزاد أبيك أبدال من المرفوع قبلها .

ص: ولا يمتنع عندهما إسناد نعم وبئس إلى الذي الجنسية.

ش : أجاز أبو العباس والفارسى[2] أن تقول: نعم الذي بعث بالرسالة محمد ﷺ كما يقال: نعم المبعوث ، ومنع ذلك الكوفيون[3] ، و جماعة من البصريين منهم ابن السراج وأبو عمرو في الفرخ[4] . قال: ولم يرد به سماع ، والقياس المنع ؛ لأن كل ما كان فاعلاً لنعم ، وكان فيه أل ؛ كان مفسرًا للضمير المستتر فيها إذا نزعت منه ، والذي ليس كذلك .

قال المصنف[5]: ولا ينبغي أن يمنع ؛ لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل ؛ ولذلك اطرد الوصف به ، ومقتضى النظر الصحيح: أنه لا يجوز مطلقًا ، ولا يمتنع مطلقًا ؛ بل إذا قصد به الجنس ؛ جاز ، وإذا قصد به العهد ؛ منع . انتهى .

وأما الموصولتان إذا أريد بهما الجنس فذهب قوم من النحويين إلى أنه يجوز أن يكونا فاعلين لنعم وبئس ، واستدل على ذلك بالقياس على الذي ، و بالسماع كقوله: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١] وبقول الشاعر:

ونعم من هو في سر وإعلان[6]

أما "ما" فتقدم الكلام عليها . قال في الشرح[7]: ومما يدل على أن فاعل نعم قد يكون موصولاً ومضافًا إلى موصول قول الشاعر:

وكـيف أرهـب امـرءًا أو أراع لـه ::: وقـد زكـأت إلى بشـر بـن مـروان
ونعـم مـزكأ مـن ضـاقـت ::: ونعـم مـن هـو في سـر وإعـلان[8]

قال: فلو لم يكن في هذا الإسناد نعم إلى المضاف إلى من ، لكان فيه حجة على صحة إسناد نعم إلى من ؛ لأن فاعل نعم لا يضاف في غير ندور إلى ما يصلح إسناد نعم إليه فكيف وفيه ونعم من

---

(١) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٩٨ .
(٢) المساعد ٢/ ١٣٠ .
(٣) في ر: الكوفيين .
(٤) الارتشاف ٣/ ٢٣ .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ١١ .
(٦) سيأتي تخريجه .
(٧) شرح التسهيل ٣/ ١١ .
(٨) البيتان من البسيط ، وهما بلا نسبة في الخزانة ٩/ ٤١٠ ، ١١١ .

هو . انتهى .

قيل: ولا حجة في البيت لاحتمال أن يكون من في قوله: مزكأ من نكرة موصوفة ، وتكون نعم قد رفعت المضاف إلى النكرة على ما تقدم نقله عن الأخفش ، وأما: ونعم من هو فتأوله أبو على على أن من تمييز ، وفي نعم ضمير ، وقال في الشرح[1]: لا يصح لوجهين:

أحدهما: أن التمييز لا يقع في الكلام إلا بالاستقراء إلا بنكرة صالحة للألف واللام ومن بخلاف ذلك ، فلا يجوز كونها تمييزًا .

الثاني: أن الحكم عليها بالتمييز عند القائل به مرتب على كون من نكرة غير موصوفة ، وذاك مسبب بإجماع في غير محل النزاع ، فلا يصار إليه بلا دليل عليه ؛ فصح القول بأن من في موضع رفع بنعم ، إذاً لا قائل بقول ثالث . قال في شرح الكافية في إعراب من هو على جعلها موصولة ما نصه[2]: وهو مبتدأ خبره هو آخر محذوف ، والتقدير: ونعم هو هو في سر وإعلان أى: هو الذي شهر في سر وإعلان ، وفي متعلقة بهو المحذوف ؛ لأن فيه معنى الفعل انتهى .

ص: و نـدر نحو: نعم زيد رجلاً، ومر بقوم نعما قومًا، ونعم بهم قومًا، ونعم عبد الله خالد، وبئس عبد الله أنا إن كان كذا، وشهدت صفين، وبئست صفون.

ش: أما ما روى من قول بعضهم: نعم زيد رجلاً فيحمل على.أن الأصل فيه: نعم رجلاً زيد على أن الفاعل مضمر ورجلاً مفسره ، وزيد مبتدأ خبره نعم ، وفاعلها ، وليس فيه شذوذ إلا يكون التمييز مسبوقاً بالمبتدأ فيكون في ذلك نظير قوله:

والتغلبيون نعم الفحل فحلهم فحلاً[3]

قاله المصنف[4] . وفي جواز تأخير التمييز عن المخصوص خلاف مذهب سيبويه والبصريين منعه ، وذهب الكوفيون[5] إلى جوازه إلا الفراء فإنه عنده قبيح ، وقد تقدم ذكر مذهبه .

وأما قولهم: مر بقوم نعموا قومًا فنادر ؛ لأن الضمير الذي في نعم لا يثنى ولا يجمع ، وأجاز قوم من الكوفيين تثنيته وجمعه فتقول: قومك نعموا رجالاً و أخواك نعما رجلين ولكن زاد باء الجر في الفاعل كما زيدت في: ﴿ **كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا** ﴾ [الإسراء: ٩٦] ، وأما نعم عبد الله وما بعده فقال في الشرح[6]: وإذا ثبت أن مميز هذا الباب قد يحذف للعلم به ؛ أمكن أن يحمل عليه فأوهم بظاهره أن الفاعل فيه علم أو مضاف إلى علم كقول ابن مسعود - رضى الله عنه - أو غيره من العباد له: "بئس عبد الله أنا إن كان كذا"، وكقول النبى ﷺ : «**نعم عبد الله خالد بن الوليد**»[7] فيكون بئس ونعم مسندين إلى ضميرين حذف مفسراهما ، وعبد الله مبتدأ ، وأنا وخالد بدلان ، ومن هذا النوع أيضًا

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١١ .
(٢) شرح الكافية ٢/ ١١١٠ .
(٣) سبق تخريجه .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٤ .
(٥) في ر: الكوفيين .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٤ .
(٧) رواه الترمذى في باب المناقب برقم ٣٨٤٦ .

قول سهل بن حنيف - رضى الله عنه: " شهدت صفين وبئست صفوان" قال: والحاصل: أن فاعل نعم وبئس لا يكون إلا ظاهرًا معرفًا بأل أو مضافًا إليه ، أو ضميرًا مفسرًا بتمييز موجود أو مقدر ، ولا يكون غير ذلك إلا ما ندر نحو: نعموا رجالاً .

ص: ويدل على المخصوص بمفهومى نعم وبئس، أو يذكر قبلهما معمولاً للابتداء أو لبعض نواسخه، أو بعد فاعلها مبتدأ أو خبر مبتدأ لا يظهر، أو أول معمولى فعل ناسخ.

ش: المخصوص بمفهومى نعم وبئس هوالمقصود بالمدح بعد نعم ، وبالذم بعد بئس ، ومعنى يدل عليه أى: يحذف للدلالة بما قبله كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ** ﴾ [ص: ٤٤] أى: أيوب ، وقوله: أو يذكر قبلهما أى قبل نعم وبئس ، ومثاله معمولاً للابتداء: زيد نعم الرجل ، وعمرو بئس الغلام ، ولا خلاف أن الجملة بعد المبتدأ في موضع الخبر سواء قيل بفعلية نعم أم اسميتهما وجوزوا في قول من قال باسمية نعم وبئس إعرابهما مبتدأ ، والمخصوص خبره والعكس . وفي الرابط لهذه الجملة بالمبتدأ أربعة مذاهب:

الأول: أن الرابط هو العموم الذي في مرفوع نعم وبئس ؛ لأن أل جنسية وهذا مذهب الجمهور .

الثاني: ذهب ابن السيد إلى أن الرابط محذوف ، والتقدير: زيد هو نعم الرجل فزيد مبتدأ وهو ثان ، ونعم الرجل خبر الثاني والجملة خبر الأول ، ورد بأن هو المقدر يحتاج إلى تقدير هو أخرى ويتسلسل .

والثالث: أن الرابط حصل بتكرير المبتدأ وبمعناه ، وذلك على مذهب أبى الحسن في إجازة زيد قام أبو عمرو ، وهذا مذهب القائلين بأن أل في نعم الرجل للعهد .

الرابع: ذهب ابن الطراوة إلى أن نعم الرجل تحمل الضمير ؛ لأن مذهبه أن تركيب هذه أسماء بمعنى الممدوح أو المذموم ، وإذا قلت: زيدٌ نعم رجلاً ؛ جازت المذاهب الثلاثة الأول ، وأما ابن الطراوة فإن الرابطَ عنده هو الضمير الذي رفعته نعم ، ولكن حذف ، وقوله: أو معمولاً لبعض نواسخه" يشمل باب كان وإن وظن وأخواتها . مثال كان وقوله:

إذا أرسلونى عند تعذير حاجة ::: أمارس فيها كنت نعم الممارس[1]

ومثال إن قوله:

إن ابن عبد الله نعم ::: أخو الندى وابن العشيرة[2]

ومثال ظن: ظننت زيدًا نعم الرجل ، وقوله: " أو بعد فاعلهما" مثاله: نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، واختلف في إعراب المخصوص المذكور بعد الفاعل ؛ فقيل: هو مبتدأ ، والجملة قبله خبره كما كان مع التقدم ، وهو الصحيح ، وقيل: يجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ لا يظهر أى: واجب الإضمار ، وأجاز هذا الإعراب جماعة منهم: السيرافي وأبو على ، والصيمرى ، ونسب إلى سيبويه ،

---

(١) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الطثرية ، في الدرر ٢/ ١١٥ .

(٢) البيت من مجزوء الكامل لأبى الجمحى في الدرر ٢/ ١١٤ .

وذكر في الشرح أن سيبويه أجازه ، وأجاز جماعة أن يكون مبتدأ حذف خبره ، وممن أجازه ابن عصفور فهذه ثلاثة أوجه .

قال في الشرح[١]: والأول أولى ؛ بل هو عندى متعين لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف الوجه الثاني ، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه ، ورد المصنف[٢] الثالث: فقال هو غير صحيح ؛ لأن هذا الحذف ملتزم ولم نجد خبرًا يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده . انتهى .

وقال ابن الباذش: لا يجيز سيبويه أن يكون المختص بالمدح والذم إلا مبتدأ . انتهى .

ومن تأمل كلام سيبويه لم يجد فيه ذكرًا لهذا الوجه فلا ينبغي نسبته إليه ، وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من المرفوع ، وهو باطل فإنه يكون لازم التبعية ، وليس في الأبدال ما هو كذلك ، ولأنه لا يقال: نعم زيد ، وقوله: أو أول معمولى فعل ناسخ" مثاله قول الشاعر:

لعمرى لئن أنزفتم أو صحوتم ::: لبئس الندامى كنتم أل أبجرا[٣]

وقول زهير:

يمينًا لنعم السيدان وجدتما ::: على كل حال من سحيل ومبرم[٤]

واحترز بقوله: "فعل ناسخ" عن إن وأخواتها فإنهما لا تدخل عليه ، والحاصل أن هذا المخصوص لا يجب أن يصرح بذكره ولا أن يؤخر .

ص: ومن حقه أن يختص ويصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفًا بالممدوح بعد نعم، وبالمذموم بعد بئس فإن باينه؛ أول.

ش: من حق المخصوص أن يكون معرفة أو مقاربًا لها بالتخصيص نحو: نعم الفتى رجل من بنى فلان . قيل: ويرد على ما قال نعم البعير جمل ، ونعم الإنسان رجل ، ونعم مالاً ألف ، ونعم المال أربعون . انتهى . وما قاله المصنف محمول على الغالب ، وذلك لأن المخصوص مبتدأ ، ومن حق المبتدأ أن يكون معرفة ، أو قريبًا منها ، والذي سوغ التنكير في هذه المثل تقدم الخبر ، وقوله: "ويصلح . . . . إلى آخره" مثاله قولك في نعم الرجل زيد: الرجل الممدوح ، وفي بئس الولد العاق أباه: الولد المذموم العاق أباه ، وهذا معنى اشتراط ابن عصفور أن يكون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ، ولا مساويًا" قال أبو موسى: ومن شرطه ألا يصدق عليه اسم الفاعل ، فإن ورد مالا يصلح جعله خبرًا عن الفاعل كقوله تعالى: ﴿ **بئس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا** ﴾ [الجمعة: ٥] وحذفت بئس وأخبرت بالذين عن مثل القوم لم يجز ، فوجب لذلك التأويل إما أن تجعل الذين في موضع جر معنى للقوم ، وتجعل المخصوص محذوفًا ، وإما أن تجعل الذين هو المخصوص على تقدير: بئس مثل القوم الذين ثم حذف المضاف ، وإلى هذا ونحوه أشار بقوله: " فإن باينه ؛ أول .

---

(١) ٣/ ١٦ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٧ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١١٤ .
(٤) البيت من الطويل ، لزهير في ديوانه: ٦ .

ص: وقد يحذف وتخلفه صفته اسمًا وفعلاً.

ش: مثال حذفه والصفة اسم: نعم الصديق حكيم كريم، بئس الصاحب عذول خذول.

قال المصنف[1]: ويكثر ذلك إذا كانت الصفة فعلاً والفاعل ما كقوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ ﴾ [البقرة: ٩٣] و﴿ لَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٠٢] ونقل: إذا لم يكن الفاعل ما كقوله: نعم الصاحب تستعين به فيعينك، والتقدير: نعم الصاحب صاحب تستعين به، ومنه قوله:

لبئس المرء قد ملئ ارتياعًا[2] ::: ويأبى أن يراعي مايراعي[3]

وهذا الذي أجازه من قولك: نعم الصاحب تستعين به حكى جوازه الكسائي، وحكى منعه عن أكثر النحويين.

ص: وقد يغني متعلق بهما.

ش: أي: قد تحذف الصفة والموصوف ويبقى ما يتعلق بهما أي: يقتضيهما من جهة المعنى كقول الراجز:

بئس مقام الشيخ أمرس أمرس[4]

ص: وإن كان المخصوص مؤنثًا؛ جاز أن يقال: نعمت وبئست مع تذكير الفاعل.

ش: وذلك لأنهما في المعنى شيء واحد.

قال في الشرح[5]: إلا أن التذكير أجود نحو: نعم الثواب الجنة، ومن التأنيث الجيد:

[نعمت][6] جزاء المتقين الجنه ::: دار الأماني والمنى والمنه[7]

ص: وتلحق ساء ببئس.

ش: قال في الشرح[8]: تقول: ساء الرجل أبو لهب، وساءت المرأة حمالة الحطب، وساء رجلاً هو، وساءت امرأة هي بإجراء "ساء" مجرى بئس في كل ما ذكر. انتهى.

ووزنها فَعُل كظرف قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها، ولذلك نقد على المصنف إفرادها بالذكر وهي من أفراد النوع الآتي.

ص: وبها وبنعم فعل موضوعًا أو محولاً من فعل أو فعل مضمنًا تعجبًا.

ش: أي يلحق بها يعني: ببئس وبنعم فعل موضوعًا نحو: حسن الخلق. حلم الحلماء، وقبح العمل عناد المبطلين، ومنه: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [الكهف: ٥] وقرئ بسكون الباء فهذه

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٩.
(٢) في ر: إيمانًا.
(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٩.
(٤) الرجز غير منسوب في الدرر ٢/ ١١٥.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٠، وفيه: إلا أن ترك التاء أجود.
(٦) سقطت من ر.
(٧) الرجز بلا نسبة في الخزانة ١٩/ ٤٢١.
(٨) ٣/ ٢٠.

من أمثلة فعل المصوغ ، ومثال المحول من فعَل وفعِل قول العرب: لقضو الرجل فلان ، وعلم الرجل بمعنى نعم القاضى هو ، ونعم العالم هو ، ومعنى إلحاق هذا النوع بنعم أنه ثبتت له من الأحكام ما تقدم لنعم وبئس ، وتمثيل المصنف بعلم ظاهر أنه من كلام العرب ، قيل: ونص النحويون على أن العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها ؛ بل أبقتها على أصلها من الوزن ، واستعملتها استعمال نعم من غير تحويل ؛ لكن جعلتها لازمة وهي: علم وسمع وجهل ، وقوله: "مضمنا تعجبا" يعنى . فعل المذكور . قال في الشرح[1] في قضو الرجل ، وعلم الرجل فيه وفي أمثاله معنى ما أقضاه وما أعلمه .

ص: ويكثر انجرار فاعله بالباء واستغناؤه عن الألف و اللام، وإضماره على وفق ما قبله.

ش : قال في الشرح[2]: ولكون فعل المذكور مضمنا تعجبًا استحسن فيه ما لم يستحسن في نعم من جر فاعله بالباء حملاً على أفعل في التعجب ، ومن كثرة مجيئه مستغنيا عن الألف واللام مضمرًا مطابقًا لما قبله فإذا قيل: حسن بزيد رجلاً نزل منزلة أحسن بزيد رجلاً ، وإذا قيل: ﴿ **حَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا** ﴾ [النساء: ٦٩] نزل منزلة: الزيدون ما أكرمهم رجالاً.. قيل: وقوله: ما لم يستحسن في نعم ليس جيدًا ؛ لأنه يشعر بالجواز ، وتلخيص العبارة أن يقال: ما لا يجوز في نعم ، وحكى الكسائى عن العرب: مررت بأبيات جاد بهن أبياتًا ، وحكى الكسائى عن العرب: وجدن أبياتًا . وتقول[3]: الزيدون كرموا رجالاً كما تقول: ما أكرمهم رجالاً فهذا من إضماره على وفق ما قبله .

* * *

(١) ٣/ ٢١ .
(٢) ٣/ ٢١ .
(٣) في ر: ويقولوا .

باب: حبذا

ص: أصل حبّ من حبذا حبب أى: صار حبيبًا، فأدغم كغيره.

ش: يدل على أن أصله حبب كونه لا يتعدى، فإن ما بنى للمدح[١] من هذا النوع يكون على فعل أصلاً أو تحويلاً، وأنه إذا لم يستعمل مع ذا؛ جاز نقل حركة العين إلى الفاء، وروى بالوجهين قوله:

وحب بها مقتولة حين تقتل[٢]

وقوله: "فأدغم كغيره" يعنى من الثلاثى المضعف، وقد شذ الفك في بعض ذلك نحو قولهم: لححت عينه.

ص: وألزم منع التصرف وإيلاء "ذا" فاعلاً في إفراد وتذكير وغيرهما.

ش: علة إلزامه منع التصرف أنه صار كالحرف الذى جيء به لمعنى في غيره؛ إذ أصله أى يدل على المدح، وقوله: "وإيلاء ذا" ذكر بعض النحويين الإجماع على أنه لا يليها إلا ذا، وقد جاء:

هجرتْ غضون وحب من يتحبب[٣]

فقيل: هو استعمال للأصل، وإنما الكلام بعد التركيب، وقوله: " في إفراد وتذكير وغيرهما" يعنى أن يقال: حبذا زيد، وحبذا زيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هند، وحبذا الهندان، وحبذا الهندات، وإنما لم يطابق المخصوص؛ لأنه جرى مجرى المثل نحو: الصيف ضيعت اللبن، وقال أبو على: ذا جنس شائع فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل في نعم، يعنى إذا كان ضميرًا، وقال ابن كيسان: إن ما كان كذلك فإن الإشارة فيه أبدًا إلى مذكر محذوف والتقدير عنده: حبذا حسن زيد أو حبذا أمره أو شأنه، وكذلك في التثنية والجمع، ورد بأنه دعوى لا دليل عليها إذ لم يتكلموا به في موضع، وقوله: " فاعلاً" هو على مذهب من لم يدع التركيب، وهو ظاهر مذهب سيبويه على ما ذكر المصنف، واختيار الفارسى في البغداديات وابن برهان، وابن خروف[٤]. قال ابن خروف[٥]: حب فعل، وذا فاعله وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم عليه غير ذلك.

ص: وليس هذا التركيب مزيلاً فعلية حب فيكون مع " ذا " مبتدأ خلافًا للمبرد[٦] وابن السراج ومن وافقهما.

ش: ممن وافقهما ابن عصفور، وزعم ابن هشام اللخمى[٧] وقوم أن مذهب سيبويه جعل حبذا

---

(١) في ر: للممدوح.
(٢) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٤.
(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وعدت عواد بعد وليك، وهو في شرح المفصل ٧/ ١٣٨.
(٤) المساعد ٢/ ١٤٠، ١٤١.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢١.
(٦) المقتضب ٢/ ١٤٣.
(٧) المساعد ٢/ ١٤١.

مبتدأ مخبرًا عنه بما بعده، وصرح المبرد في المقتضب[١]، وابن السراج في الأصول[٢] بأن حب وذا جعلا اسمًا مرفوعًا بالابتداء. قال المصنف[٣]: ولا يصح ما ذهب إليه من ذلك؛ لأنهما مقرنان بفعلية حب، وفاعلية ذا قبل التركيب، وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظًا، واستدل ابن عصفور على اسمية حبذا بأن العرب قد أكثرت من دخول "يا" عليها دون استيحاش، وزعم أن فعل ذلك مع غيرها مما فعليته محققة مستوحش منه كقوله:

ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال[٤]

قال المصنف[٥]: وعكس ما ادّعاه أولى بالصحة؛ لأن دخول يا على فعل الأمر أكثر من دخولها على حبذا فمن ذلك قراءة الكسائي: ﴿ **ألا يا اسجدوا** ﴾ [النمل: ٢٥] [٦] قال العلماء: تقديره: ألا يا هؤلاء اسجدوا فكذلك يكون التقدير في حبذا ونحو ذلك.

واستدل بعض القائلين بالاسمية بالتصغير في قولهم: ما أحيبذه، وبأن ذا لم يبن ولم يجمع، وبأنه لا يحذف ويضمر في الفعل كما فعل بنعم، وهذا لا يعتمد عليه؛ لأن التصغير شاذ، وأي مراد لكونه جرى مجرى المثل.

ص: ولا اسمية "ذا" فيكون مع حب فعلاً فاعله المخصوص خلافًا لقوم.

ش: قال المصنف[٧]: وهذا قول في غاية الضعف؛ لأنه مؤسس على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب أضعف الجزأين على أقواهما ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك. انتهى.

وممن ذهب إلى هذا الأخفش وخطاب، وقد استدل له بأوجه:

أحدها: قولهم لا تحبذه أي: لا تقول له: حبذا.

والثاني: أن الفعل هو المبدوء به وهو أكثر حروفًا لغلب.

والثالث: أنه لا يبقى معه شذوذ من إفراد "ذا" في نحو: حبذا الزيدان، ورد الأول بأنه ليس مضارع حبذا؛ إنما هو مضارع له كما يقول: لم يبسمل أي: لم يقل: بسم الله.

والثاني: ظاهر الضعف. **والثالث**: تقدم الاعتذار عنه.

ص: وتدخل عليها "لا" فتحصل موافقة بئس معنى.

مثال قول الشاعر:

ألا حبذا أهل الملا غير أنه ::: إذا ذكرت "مي" فلا حبذا هيا[٨]

---

(١) المقتضب ٢/ ١٤٣.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٣.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٣.
(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وقبل منايا قد حضرت وأجالوا وهو منسوب للشماخ في الكتاب ٢/ ٣٠٧.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٤، ٢٥.
(٦) وانظر الإتحاف ٣٣٦.
(٧) شرح التسهيل ٣/ ٢٦.
(٨) البيت من الطويل، وهو لكنزة أم شملة في التصريح ٢/ ٩٩.

ومقتضى كلام المصنف أن حبذا بمعنى نعم، ولا حبذا بمعنى بئس، وقد فرق بينهما وبين نعم وبئس بأن حبذا تشعر مع دلالتها على المدح العام بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس، وألا حبذا بالعكس، ولا تشعر بذلك نعم وبئس. قال في الشرح[١]: والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة، وجعل فاعله "ذا" فيدل بذلك على الحضور في القلب.

وقيل: ليستا للمدح أو الذم بالوضع، وإنما وضعهما للمبالغة في تمكن الحب فيكون أبلغ من أحب لكن الحب قريب من المدح؛ لأن المحبوب ممدوح في الأكثر.

ص: ويذكر بعدهما المخصوص بمعناها مبتدأ مخبرًا عنه بهما، أو خبر مبتدأ لا يظهر.

ش: الضمير عائد على حبذا ولا حبذا، وأجاز في المخصوص بمعناهما وجهين: أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، والرابط اسم الإشارة إن قلنا إن "ذا" أريد به الخصوص، وإن قلنا: إنه شائع؛ فالرابط العموم، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف واجب الحذف، فإنه فعل من المحبوب فقال: زيد أي: هو زيد. قال في الشرح[٢]: والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب نعم؛ لأن مصعبه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء، وهي هنا لا تدخل. انتهى.

وقال ابن كيسان[٣]: هو تابع لذا على البدل تبعًا لازمًا، ورد بأنه لو كان بدلاً لم يلزم، وهذا كله تفريع على القول بأن حب فعل، وذا فاعل، وأما من قال بالتركيب وتغليب الاسم؛ فاختار أبو علي أن يكون حبذا خبرًا، والمخصوص مبتدأ، وعكس المبرد، وأباه أبو علي، وأجاز بعضهم الوجهين، ومن غلب الفعل، جعل حبذا فعلاً وزيد فاعلاً، ورد بأنه قد يحذف، والفاعل لا يحذف، وحكى ابن إياز عن بعضهم أن "ذا" زائدة وزيد فاعل.

ص: ولا تعمل فيه النواسخ، ولا يقدم.

ش: قال في الشرح[٤]: أغفل أكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب، وعلى امتناع نسخ ابتدائه وهو من المهمات، وتنبه ابن بابشاذ إلى التنبيه على امتناع التقديم لكن جعل سبب ذلك خوف توهم كون المراد من: زيد حبذا هذا، وتوهم هذا بعيد؛ فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله؛ بل من أجل إجراء حبذا مجرى المثل.

ص: وقد يكون قبله أو بعده تمييز مطابق.

ش: مثال وروده قول الشاعر:

ألا حبذا قومًا سليم فإنهم ::: وفوا إذ تواصوا بالإعانة والنصر[٥]

ومثال بعد قوله الآخر:

---

(١) ٣/ ٢٦.

(٢) ٣/ ٢٧.

(٣) المساعد ٢/ ١٤٣.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٧.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١١٧.

حبذا الصبر شيمة لامرئ ::: رام مباراة مولع بالمعالى[1]

وكلاهما سهل يسير واستعمل كثيرًا ، إلا أن تقديم التمييز على المخصوص أولى وأكثر ، قوله: "مطابق" أى: المخصوص في إفراده وبدلين وغيرهما .

ص: أو حال عامله حب.

ش : مثال ورودها قبل المخصوص: حبذا مقصودًا زيد ، وبعده قول الشاعر:

يا حبذا المال مبذولاً بلا سرف ::: في أوجه البر إسرارًا وإعلانا[2]

قال في الشرح[3]: والتزم بعض المتأخرين كون المنصوب بعد "ذا" تمييزًا ، وليس ملتزمًا ؛ لأن الحال هذه أغنت عنه في النظم والنثر . انتهى .

ويظهر من عطفه الحال على التمييز أنها مساوية له في أن تقديمها أكثر وأولى ، وقيل: التمييز ينبغي تقديمه ، وأما الحال مستوى فيها الأمران . قال في الشرح[4]: وأما التمييز فكثير ومتفق على استعماله . انتهى .

وحكى غيره الخلاف ؛ فقال: اختلف النحويون في هذا المنصوب بعد حبذا ؛ فذهب الأخفش والفارسي والربعي وخطاب وجماعة من البصريين[5] إلى أنه منصوب على الحال لا غير ، وسواء أكان جامدًا أو مشتقًا وذهب أبو عمرو بن العلاء[6] إلى أنه منصوب على التمييز لا غير ، وسواء كان جامدًا أو مشتقًا ، وأجاز نصبه على التمييز الكوفيون وبعض البصريين وفصل بعضهم في أنه حال إن كان مشتقًا ، وتمييزًا إن كان جامدًا ، وقبول الجامد والمشتق دخول من عليهما يرجح نصبهما على التمييز ، والذى يظهر أنه إن كان جامدًا ؛ كان تمييزًا ، وإن كان مشتقًا لقصدان للمتكلم فإن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف ؛ كان ذلك المنصوب حالاً ، ولا يصح دخول من عليه إذ ذاك ، فإن أراد عدم التقييد ؛ بل تبيين جنس المبالغة في مدحه كان ذلك المنصوب تمييزًا . مثال الأول: حبذا هند مواصلة أى: في حال مواصلتها ، ومثال الثاني: حبذا زيد راكبًا ولهذا الذى تدخل عليه من ، وفى البسيط جواز نصب هذا المنصوب بإضمار أعنى وهو غريب .

ص: وربما استغنى به أو بدليل آخر عن المخصوص.

ش : مثال الاستغناء به – أعنى التمييز – قول بعض الأنصار:

باسم الإله وبه بدينا ::: ولو عبدنا غيره شقينا

فحبذا رباً وحب دينا[7]

ومثال الاستغناء بدليل آخر قول الشاعر:

---

(١) البيت من البسيط ، لرجل من طيئ في شرح التسهيل ٣/ ٢٨ .
(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ١٤٤ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٨ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٧ .
(٥) الارتشاف ٣/ ٣٠ .
(٦) الارتشاف ٣/ ٣٠ .
(٧) الرجز لعبد الله بن رواحة في الدرر ٢/ ١١٥ .

ألا حبذا لولا الحياء وربما ::: منحت الهوى ما ليس بالمتقارب[١]

يريد: ألا حبذا حالى معك يشير إلى هواه إياها، وزيارته لها، وما ترتب على ذلك في قوله قبل البيت:

عليك ولولا أنت ما لان جانبي

وبعده: أى حبذا .... البيت

ص: وقد تفرد حب فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها.

ش: إذا أفردت حب من ذا؛ جاز فتح حائها استصحابًا لحالها، نقل ضمة عينها إلى الحاء، وبالوجهين ينشد قوله:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها ::: وحبّ بها مقتولة حين تقتل[٢]

ص: وكذا كل فعل حلقي العين الفاء مرادًا به مدح أو تعجب.

ش: فيجوز نقل ضمة عينه إلى فائه كقول الشاعر:

حسن فعلاً لقاء ذى الثروة المـ ::: ـلق بالبشر والعطاء الجزيل[٣]

ويقول: اضرب الرجل زيد بضم الضاد نص عليهم بعضهم.

ص: وقد يجر فاعل حب بباء زائدة تشبيهًا بفاعل أفعل تعجبًا

ش: مثال ذلك قوله:

وحب بها مقتولة حين تقتل

قال في الشرح[٤]: يروى بفتح الحاء وضمها، وحكى الكسائى: مررت بأبيات جاد بهن أبياتًا وجدن أبياتًا فحذف الباء، وجاء بضمير الرفع، وهذا الاستعمال جائز في ثلاثى مضمن معنى التعجب. انتهى.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للمرار بن همام الطائى أو لمرداس بن همام في الدرر ٢/ ١١٦.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ٢٢٩.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٩.

باب: التعجب

ش: التعجب في الاصطلاح قال ابن عصفور[1]: هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل نظيره، وقال بعضهم: هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية، وله ألفاظ كثيرة تدل عليه غير ما يذكر في هذا الباب لم يبوب لها في النحو لكونها لم تدل على التعجب بالوضع؛ بل بقرينة نحو: سبحان الله، ولله دره فارسًا.

ص: ينصب المتعجب منه مفعولاً بموازن أفعل فعلاً لا اسمًا خلافًا للكوفيين غير الكسائي.

ش: مذهب سيبويه والبصريين أن نصب الاسم في نحو: ما أظرف زيدًا على المفعول به، وزعم الفراء - ومن وافقه من الكوفيين أن نصبه على حد النصب في نحو: زيد كريم الأب فأفعله زيد أظرف من غيره ثم أتوا بما فقالوا: ما أظرف زيد على سبيل الاستفهام، ونقلوا الصفة من زيد وأسندوها إلى ضمير ما، وانتصب زيد بأظرف من قاس الخبر والاستفهام، والفتحة في أفعل فتحة إعراب، وهو خبر عن ما، وإنما انتصب لكونه خلاف المبتدأ الذي هو ما؛ إذ هو في الحقيقة زيد، وزعم بعض الكوفيين أن أفعل مبني، وإن كان اسمًا؛ لأنه مضمن معنى التعجب، وأصله أن يكون للحرف، وقوله: "فعلاً" هو مذهب البصريين والكسائي، وذهب الكوفيون - غير الكسائي - إلى أنه اسم، ولم يستثن بعضهم الكسائي فنقل له قولين.

واستدل على فعليته ببنائه على الفتح وبنصبه المفعول به، وليس من الأسماء التي تنصب المفعول به، وبلزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: ما أفقرني إلى غفر الله، ولا يرد على هذا عليكني ولارويدني، فإنه يقال فيهما: عليك بي، ورويدك لي ليستغنى عن نون الوقاية بالباء واللام بخلاف ما أفقرني فإن النون فيه لازمة غير مستغنى عنها بغيرها. قاله المصنف[2].

وقد أجاز الكوفيون ما أظن في حذف نون الوقاية، ولم يجعلوها لازمة وحكوه عن العرب، واحتجوا على الاسمية بعدم تصرفه وبتصغيره وصحة عينه، وأجيب بأن امتناع تصرفه؛ لأنه لزم طريقة واحدة؛ فلم يحتج إلى تصرفه كـ"عسى" و"ليس"، وبأن تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل.

ص: مخبرًا به عن "ما" متقدمة بمعنى شيء؛ لا استفهامية خلافًا لبعضهم، ولا موصولة خلافًا للأخفش في أحد قوليه.

ش: ما الواقعة قبل أفعل اسم مبتدأ بلا خلاف لعود الضمير من أفعل عليها إلا خلافًا شاذًا روى عن الكسائي أنه لا موضع لها من الإعراب وبعد ثبوت اسمها. فمذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين[3] أنها اسم تام نكرة والفعل بعدها خبرها، وهو الصحيح. قال المصنف[4]: لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي،

---

(١) المقرب ١٠٨.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣١.
(٣) الارتشاف ٣/ ٣٣
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣١.

فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام ، ولا ريب أن الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على المتعجب منه ؛ إذ لا يكون إلا مختصًا ؛ فتعين كون الباقي مقتضيًا للإبهام وهو "ما" فلذلك اختير القول بتنكيرها ، ولا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصة كما لم يمتنع الابتداء بمن وما الشرطيتين والاستفهاميتين . انتهى .

وذهب الفراء وابن درستويه[١] إلى أنها استفهامية وتأوله ابن درستويه على الخليل ، وقال المصنف[٢]: أما كونها استفهامية - وهو قول الكوفيين - فليس بصحيح ؛ لأنه إما أن تكون مجردة عن الاستفهام أوله وللتعجب كما هي في: ﴿ وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة ﴾ [الواقعة: ٨] فالأول باطل بإجماع ، والثاني باطل ؛ لأن الاستفهام المشوب بالتعجب لا تليه إلا الأسماء ، و"ما" المشار إليها مخصوصة بالأفعال فعلم أنها غير المتضمنة استفهامًا . انتهى . وفيه نظر ، لأن مذهب الكوفيين أن أفعل اسم كما سبق ، وقال المصنف[٣] - أيضًا - لو كان منها معنى الاستفهام ؛ لجاز أن تخلفها "أي" كما جاز أن خلفتها في نحو: ما أنت من سيد ؛ لأن استعمال أي في الاستفهام المضمن تعجبًا كثير ، وأيضًا فإن قصد التعجب بما أفعله مجمع عليه ، وكونه مشوبًا باستفهام أو ملموحًا فيه استفهام . زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت إليها ، وذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنها موصولة ، وأفعل صلة لها والخبر محذوف لازم الحذف .

قال المصنف[٤]: فيحصل بقوله: هذا إفهام وإبهام فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته ، وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر إلا أن هذا القول مستلزم مخالفة النظائر من وجهين:

أحدهما: تقدم الإفهام وتأخر الإبهام ، والمعتاد فيما يضمن من الكلام إفهامًا وإبهامًا تقدم ما به الإبهام .

والثاني: كون الخبر منه ملتزم الحذف دون شيء ؛ فسد مسده .

وقوله: "في أحد قوليه لأنه روى عنه أنها نكرة تامة كمذهب الجمهور ، وقال في الشرح[٥]: وافق الأخفش على صحة جعل التعجبية نكرة ، وأجاز كونها موصولة . انتهى .

وروى عن الأخفش قول ثالث . أنها نكرة موصوفة وأفعل صفتها ، والخبر محذوف ، والتقدير: شيء حسن زيدًا عظيم ، فينبغي أن يقول في أحد أقواله .

ص: وكأفعل خبرًا لا أمرًا.

ش : أجمعوا على فعلية أفعل كذا نقلوا ، وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على أنه اسم . قال: وأحسن لا يبني ولا يجمع ولا يؤنث ؛ لأنه اسم . انتهى . ولا وجه له .

ومذهب جمهور البصريين أن معنى أحسن بزيد: أحسن زيد أي: صار ذا حسن كقولهم . أبقلت

---

(١) المساعد ٢/١٤٨ .
(٢) شرح التسهيل ٣/٢٣ .
(٣) شرح التسهيل ٣/٣٢ .
(٤) شرح التسهيل ٣/٣١ .
(٥) شرح التسهيل ٣/٣١ .

الأرض أي: صارت ذا بقل ، وهو خبر معناه التعجب فمدلوله ومدلول ما أحسن زيدًا من حيث التعجب واحد . وقيل: إنه أمر حقيقة ثم اختلفوا فذهب الفراء إلى أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندًا إلى ضميره واستحسنه الزمخشري وابن خروف[(١)] ، وقيل المخاطب ضمير الحسن فكأنه قيل: يا حسن أحسن بزيد: أي ألزمه ودم به ، ولذلك كان الضمير مفردًا على كل حال . قال ابن طلحة: وهذا قول حسن . وقال المصنف[(٢)] بعد ذكر القولين الأولين: والأول هو الصحيح لسلامته مما يرد على الثاني من الإشكالات ، وأنا أذكرها مختصرًا:

أحدها: أن الناطق بأفعل المذكور لو كان أمرًا ؛ لم يكن متعجبًا كما لو يكون الأمر بالحلف ونحوه حالفًا ، ولا خلاف في كونه متعجبًا .

الثاني: أنه لو كان أمرًا ؛ لزم إبراز ضميره .

الثالث: أنه لو كان مسندًا إلى ضمير المخاطب ؛ لم يجز أن يليه ضمير المخاطب نحو: أحسن بك .

الرابع: أنه لو كان أمرًا ؛ لوجب له من الإعلال إذا كانت عينه ياء أو واوًا ما وجب لأقم وأبن ، وورد المصنف[(٣)] ما حكيناه عن ابن كيسان بأن من المتبادر ما لا يكون إلا مؤنثًا كالسهولة والنجابة فلو كان الأمر على ما توهمه صاحب هذا الرأي ؛ لقيل في أسهل به وأنجب . انتهى . قيل: ولا دليل فيه ؛ لأن أصل المصدر ألا يجيء بتاء التأنيث فروعى في تذكير الضمير ما كان يستحقه المصدر من التذكير .

ص: مجرورًا بعده المتعجب منه بباء زائدة لازمة، وقد تفارقه إن كان أن[(٤)] وصلتها.

ش : فهي عند جمهور البصريين زائدة مع الفاعل مثلها في ﴿ **كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا** ﴾ [الفتح: ٢٨] وعن الفراء - ومن وافقه - زائدة مع المفعول ، وإنما حكم بزيادتها ؛ لأن الهمزة في أفعل للتعدية عند من جعله أمرًا حسنه ، وقال بعض المغاربة: ويحتمل أن تكون الهمزة لا للنقل ؛ بل على معنى . اقطع النخل ثم ادخلوا على معنى أنه صيره لذلك أي: صيره ذا حسن وذا كرم أمر ما ثم أمر السبب أو الشخص على التحويلين المتقدمين فتكون الباء للتعدية . انتهى .

وقوله: "لازمة" أي: لا يجوز حذفها على القولين ، وقوله: "وقد تفارقه إن كان أن وصلتها" يعني أنه يجوز أن يقول: أجود بأن يكتب ، وأجود أن تكتب بحذفها ومنه قول الشاعر:

وقال نبي المسلمين تقدموا :::: وأحبب إلينا أن تكون المقدما[(٥)]

ص: وموضعه رفع بالفاعلية لا نصب بالمفعولية خلافًا للفراء والزمخشري وابن خروف.

ش : أي: وموضع المجرور بالفاعلية هو مذهب جمهور البصريين ولا ضمير عندهم في أفعل ، ومذهب الفراء ، ومن وافقه أن فاعله ضمير المخاطب كما سبق فلهذا كان المجرور عندهم في موضع

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٣ .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٨ .

(٤) سقطت من ر .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للعباس بن مرداس في المساعد ٢/ ١٥٠ .

نصب بالمفعول، والرد عليهم بما سبق. قال المصنف[1]: ولو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير "أن" بعد أفعل؛ لزمه أن يرفع، وعلى مذهب الفراء يلتزم النصب ولا حجة له في قول الشاعر:

لقد طرفت رحال الحي ليلى ::: فأبعد دار مرتحل مزارًا[2]

ولا حجة له في قول الآخر:

وأجدر مثل ذلك أن يكونا[3]

لاحتمال أن يكون فعل أمر عاريا من تعجب بمعنى: اجعل مثل ذلك جديدًا بأن يكون أي: حقيقيًا، ويحتمل أن يكون أجدر فعل تعجب مسند إلى مثل ذلك ثم حذفت الباء اضطرارًا، واستحق مصحوبها الرفع بحق الفاعلية؛ لكنه بني لإضافته إلى مبنى. انتهى.

ص: واستفيد الخبر من الأمر هنا، وفي جواب الشرط كما استفيد الأمر من مثبت الخبر، والنهي من منفيه.

ش: لما اختار أن أفعل صيغته أمر ومعناه الخبر؛ أخذ يذكر له نظيرًا، وهو ما وقع من ذلك في جواب الشرط لقوله تعالى: ﴿ **قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا** ﴾ [مريم: ٧٥] وقول النبي ﷺ: «**من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[4] وفي رواية: "فليلج النار" أي: فيمد ويتبوأ ويلج، وقوله: "كما استفيد الأمر من مثبت الخبر" مثاله: ﴿ **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ** ﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿ **الْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ** ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وقوله: "والنهي من مفنيه" مثاله: قوله: ﴿ **لَا تُضَآرُّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا** ﴾[5] [البقرة ٢٢٣]، بضم الراء وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو.

ص: وربما استفيد الأمر من الاستفهام.

ش: مثال ذلك: ﴿ **وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ** ﴾ [آل عمران: ١٢٠] وقوله: ﴿ **فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ** ﴾ [المائدة: ٩١] أي: أسلموا، وانتهوا.

ص: ولا تتعجب إلا من مختص.

ش: فلا يقال: ما استفيد رجلاً من الناس؛ لأنه لا فائدة في ذلك فلا تكون إلا معرفة أو نكرة مختصة نحو: ما أحسن زيدًا، وما أسعد رجلاً اتقى الله؛ وذلك لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى.

ص: وإذا علم؛ جاز حذفه مطلقًا.

ش: أي سواء أكان معمولا لأفعَل أو لأفعِل مثال الأول قوله:

جزى الله عني والجزاء بفضله ::: ربيعة خيرًا ما أعف وأكرما[6]

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٥.
(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٢٠.
(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره: إذا مازال سرج عن معد، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٥.
(٤) أخرجه البخارى في باب العلم ٣٨.
(٥) وانظر: الإتحاف ١٥٨.
(٦) البيت من الطويل، وهو للإمام علي في ديوانه ١٧١.

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨] وإنما حذف هذا للعلم به مع كونه فاعلاً ؛ لأن لزومه الجر كساه صورة الفضلة ، ولأنه كمفعول أفعل في المعنى ، وزعم الفارسي وقوم من النحويين أنه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حتى حذفت الباء ، ورده المصنف بلزوم إيراده حينئذ في التثنية والجمع ، وبأن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كما في أكرم بنا .

ص: وربما أكد أفعل بالنون.

ش : كقوله:

ومستبدل من بعد غضبي صريمة ::: فأحر به من طول فقر وأحريا[١]

وهذا من إلحاق شيء بشيء لمجرد شبه لفظي .

ص: ولا يؤكد مصدر فعل تعجب ولا أفضل تفضيل.

ش : قال في الشرح[٢]: لما كان فعل التعجب دالا على المبالغة والمزية ؛ استغنى عن توكيده بالمصدر وكذلك أفعل التفضيل . انتهى . ولا يحفظ في أفعل التفضيل خلافًا ، وعلة ذلك أنه لم يبن له فعل من معناه فإن العرب لم تبن فعلاً يدل على فضيلة زيد كما دل عليه أفعل التفضيل ، وأما أفعل التعجب فذهب بعضهم إلى أنه ينصب الحدث فأجاز: ما أحسن زيدًا إحسانًا ، وأحسن بزيد إحسانًا ، وهو مذهب الجرمي ، وذهب الجمهور إلى المنع .

فصل: همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الأصل أو الحال.

ش : مثال ما عدم التعدي في الأصل: طرف وجزع وذهب فإذا تعجب من هذه ؛ دخلت همزة النقل ، وصار الفاعل قبل النقل مفعولاً ، ومثال ما عدم التعدي في الحال وكان متعديًا في الأصل: عرف وضرب فإذا قصد التعجب منه ضمن معنى ما لا يتعدى من أفعال الغرائز ، ثم أدخلت عليه همزة النقل فصيرت فاعله مفعولاً ، وصار يتعدى إلى المفعول الذي كان له بواسطة حرف الجر فتقول في عرف زيد الحق: ما أعرف زيد بالحق ، وفي ضرب زيد عمرًا: ما أضرب زيدًا لعمرو ، واختلف فيما هو على فعل بالفتح وفعل بالكسر إذا تعجب منه فقيل نحو لأن إلى فعل بالضم ثم تدخل عليه همزة النقل فلا يكون للتعجب على هذا إلا من فعل موضوعًا أو مردودًا إليه ، وقيل: بل يبني منهما ، ومن فعل الموضوع و لا يحتاجان إلى تحويل ، وهو اختيار المصنف[٣] ، وظاهر كلام سيبويه ؛ لأنه قال: و هو[٤] مبني من فَعْل وفَعِل وفِعْل فاستدل المصنف على صحته بوجهين:

أحدهما: أن فعل وفعِل يشاركان فعل في اللزوم وقبول همزة التعدية فتقدير ردهما إلى فعل لا حاجة إليه .

الثاني: أن من الأفعال ما رفضت العرب صوغه على فعل وهو المضاعف والثاني العين واللام ، فلو تعجبت من شيء من هذه الأنواع ؛ أدخلت الهمزة ولم تقدرها إلى فعل ؛ لأن فعل فيها

---

(١) سبق تخريجه .
(٢) ٣/ ٣٨ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٩ .
(٤) في ر: هو .

مرفوض .

ص: **وهمزة أفعل للصيرورة.**

ش : أي: لتحول فاعل ذا كذا فمعنى قولك: أحسن بزيد: أحسن زيد أي: صار ذا حسن تام ، وهو نظير أثرى أي: صار ذا ثروة ، وأترب أي: صار ذا مال كالتراب ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، ومن جعل أفعل أمرًا حقيقة فالهمزة عنده للتعدية ، وقد سبق ذلك .

ص: **ويجب تصحيح عينهما.**

ش : إذا كانت ياء أو واوًا نحو: ما أبين الحق وأنوره وأنيره وأنور قال المصنف(١): وأصله الإعلال لكن صحح حملاً على أفعل التفضيل .

ص: **وفك أفعل المضعف.**

ش : أي: ويجب فك أفعل المضعف نحو: أجلل به وأعزز بسكون ثاني المثلين سكونًا لازمًا ولذلك لم يجب فك أجلل إذا لم يكن تعجبًا ؛ لأنه معرض للحركة في نحو: أجلل الله وأجللاه وأجللوه ، وأجاز الكسائي أجلل بزيد ، وأجل بزيد بالفك والإدغام والتزام الفك مذهب الجمهور ، وبه ورد السماع .

ص: **وشذ تصغير أفعل مقصورًا على السماع خلافًا لابن كيسان في اطراده وقياس أفعل عليه.**

ش : أقدم بعض العرب على تصغير أفعل المتعجب منه لشبهه بأفعل التفضيل كقوله:

يا ما أميلح شدن لنا(٢)

قال المصنف(٣): وهو في غاية من الشذوذ فلا يقاس عليه .

وأجاز ابن كيسان اطراد تصغير أفعل ، ولم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير أفعل وضعف رأيه في ذلك بين وخلافه متعين . قال الشيخ أثير الدين(٤): وهذا الذي ذكره عن ابن كيسان من اطراد تصغير أفعل في التعجب هو نص كلام البصريين والكوفيين ، أما الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه ، وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم ، وإن كان خارجًا عن القياس .

ص: **ولا يتصرفان.**

ش : لا خلاف في عدم تصرف فعل التعجب . قاله المصنف(٥) ، وأجاز هشام(٦) أن يأتي بمضارع ما أفعل فتقول: ما أحسن زيدًا وهو قياس ولم يسمع فوجب إطراحه ، وليس أفعل أمرًا من أفعل لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور كما سبق .

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٩ .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤٠ .
(٤) الارتشاف ٣/ ٣٥ .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٤٠ .
(٦) المساعد ٢/ ١٥٦ ، وهشام ، هو هشام بن معاوية الضرير من أئمة الكوفيين .

ص: ولا يليهما غير المتعجب منه إن لم يتعلق بهما.

ش : فلا يجوز في نحو: ما أحسن أمرًا بمعروف أن تقول: ما أحسن بمعروف أمرًا ، وحكى المصنف في الشرح[١]: أنه لا خلاف في ذلك .

ص: وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر.

ش : نحو: ما أحسن زيدًا مقبلاً ، وأكرم به رجلاً . فلو قلت: ما أحسن مقبلاً زيدًا ، وأكرم رجلاً به ؛ لم يجز بإجماع . قاله المصنف[٢] وتبعه في نقل الإجماع ولده في شرح الألفية ، وليس كذلك ؛ بل الخلاف في الحال موجود ، وذهب الجرمي من البصريين ، وهشام من الكوفيين إلى أنه يجوز الفصل بينهما بالحال ، وأما الفصل بالمنادي فذكر المصنف أنه لا خلاف في منعه ، وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه وذلك كقول علي رضي الله عنه: "أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجدلاً" وقال المصنف[٣] في الشرح بعد ذكره كلام على رضي الله عنه: وهذا مصحح للفصل بالنداء ، وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو: ما أحسن إحسانًا زيدًا ، ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر .

ص: وفإن[٤] كان أحدهما؛ فقد يلي وفاقًا للفراء والجرمي والفارسي وابن خروف والشلوبين.

ش : وهو أيضًا مذهب المازني والزجاج وذهب الأخفش والمبرد - وأكثر البصريين[٥] - إلى أن ذلك لا يجوز ، واختاره الزمخشري ونسبه الصيمري[٦] إلى سيبويه . قال الشلوبين[٧]: والصواب أن ذلك جائز ، وهو المشهور والمنصور ، وقال السيرافي في قول سيبويه: ولا يزيل شيئًا عن موضعه إنما أراد بذلك تقدم "ما" وتوليها الفعل ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل ، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه . انتهى . والصحيح الجواز ، قال المصنف[٨]: لم يمتنع ولم يضعف لثبوت ذلك نثرًا ونظمًا وقياسًا . فمن النثر قول عمرو بن معدي كرب - رحمه الله: "لله در بني سليم ، ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكرم في الزبات عطاءها" وروى أن عليًا رضي الله عنه مر بعمار فمسح التراب عن وجهه ، وقال: أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجدلاً" ومن النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم .

وقال نبي المسلمين تقدموا ::: وأحبب إلينا أن تكون المقدما[٩]

وقول الآخر:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٠ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤٠ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤١ .
(٤) في ر: وإن .
(٥) المساعد ٢/ ١٥٧ .
(٦) التبصرة ١/ ٢٦٨ ، ٢٦٩ .
(٧) التوطئة ٢٤٧ .
(٨) شرح التسهيل ٣/ ٤٠ ، ٤١ .
(٩) سبق تخريجه .

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها ::: وأحر إذا حالت بأن أتحولا[١]

وأما صحته قياسًا ؛ فلأن الظرف والمجرور يقتضي الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد ؛ فهنا أحق وأولى ، وأيضًا فإن بئس أضعف من فعل التعجب ، وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾ [الكهف: ٥٠] فأن يقع مثل ذلك بين فعل التعجب أولى بالجواز ، وهذا الدليل ذكره الفارسي في البغداديات[٢] ، وفي ذلك الكتاب يبين أنه من المجيزين ، وأجاز بعضهم الفصل على قبح فتتلخص في ذلك ثلاثة مذاهب .

ص: وقد يليهما عند ابن كيسان لولا الامتناعية.

ش : فأجاز: ما أحسن لولا خلة زيدًا ، وأحسن لولا خلة بزيد فأجاز الفصل بلولا ومصحوبها ، ولا حجة له على ذلك .

ص: ويجر ما تعلق بهما من غير ما ذكر بإلى إن كان فاعلاً.

ش: أشار إلى "ما ذكر" إلى المتعجب منه ، والظرف ، والحال ، والتمييز ، وما سوى ذلك هو مردود التقسيم ، وقوله: "بإلى إن كان فاعلاً" أي فاعلاً بالمعنى مثاله: ما أحب زيدًا إلى عمرو ، وما أبغض زيدًا إلى بكر ، وأحببت بزيد إلى عمرو ، وأبغض به إلى بكر .

ص: وإلا فالباء إن كان من مفهم علمًا أو جهلاً.

ش : أي: وإلا يكن فاعلاً في المعنى ؛ فيجر بالباء إن كان فعل التعجب مصوغًا من مفهم علمًا أو جهلاً نحو: ما أعرفني به ، وما أجهله بي ، وما أبصر خالدًا بالشعر ، وكذلك تقول: أعرف بزيد بالفقه ، وأجهل بعمرو بالشعر ونحو ذلك .

ص: وباللام إن كان من متعد غيره.

ش : أي إن كان أفعَل وأفعِل من متعد غير المفهم علمًا أو جهلاً نحو: ما أضربني لزيد ، وما أبصرني لعمرو ، وما أبغض زيدًا لعمرو ، واستشكلت[٣] تعدية هذا النوع باللام ؛ لأن معنى ما أضرب زيدًا: أضرب زيدًا وأضرب زيد لا يتعدى .

ص: وإن كان من متعد بحرف جر فبما كان يتعدى به.

ش : مثاله: ما أعز زيدًا على ، وما أزهد زيدًا في الدنيا ، وأعزز بزيد على ، وأزهد بزيد في الدنيا .

ش : ويقال في التعجب من كسا زيد[٤] الفقراء الثياب ، وظن عمرو بشرًا صديقًا: ما أكسى زيدًا للفقراء الثياب ، وما أظن عمرًا لبشر ، صديقًا ، وينصب الآخر بمدلوله عليه بأفعل ؛ لا به خلافًا للكوفيين .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٨٣ .
(٢) ٢٠٣ .
(٣) في ر: واستشكل .
(٤) سقط من ر .

ش : قال في الشرح[١]: فإن كان فعل التعجب متعديًا إلى اثنين ؛ جررت الأول باللام ، ونصبت الثاني عند البصريين بمضمر مجرد مماثل لتالي "ما" نحو قولك: ما أكسى زيدًا للفقراء الثياب ، والتقدير: يكسوه الثياب ، وكذا يفعلون في: ما أظن عمرًا لبشر صديقًا يقدرون يظنه صديقًا ، والكوفيون لا يضمرون ؛ بل ينصبون الثاني بتالي "ما" نفسه . ذكر هذه المسألة ابن كيسان في المهذب . انتهى .

ونقل غير المصنف أن مذهب البصريين في باب ظن الاقتصار على الفاعل بنصبه في التعجب ، ولا يجوز أن يتعدى إلى شيء من الأول ولا من الثاني باللام ، ولا إلى الأول باللام ، وإلى الثاني بنفسه ، وأما مذهب الكوفيين في باب ظن فيفصلون بين أن يلبس الأول بالثاني أو لا إن ألبس فإنهم يعدون فعل التعجب على كل منهما باللام ، ويكون التقديم والتأخير مبينا للبس فتقول: ما أظن زيدًا لأخيك لأبيك . أصله: ظن زيد أخاك أباك ، وإن لم يلبس ؛ تعدى إلى الأول باللام ، وإلى الثاني بنفسه ، ويجوز في باب كسا الاقتصار على ما كان فاعلا في المعنى ، و أن تعديه إلى أحد المفعولين باللام فتقول: ما أكسا زيدا لعمرو ، وما أكسا زيدا للثياب .

فصل: بناء هذين الفعلين من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة غير مبني للمفعول، ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء.

ش : شرط فيهما يبنى منه فعل التعجب تسعة شروط:

الأول: أن يكون فعلا فلا يبنى من غيره ، فلا يقال في ربعة ما أربعه ، ولا في طفل: ما أطفله ولا في مرء: ما أمرأه ، وظهر من ذلك خطأ من يقول من الكلب: ما أكلبه ، ومن الحمار: ما أحمره ، ومن الجلف: ما أجلفه ، وسيأتي ما شذ من ذلك .

الثاني: أن يكون ثلاثيًا فلا يبني من ذي أصول أربعة مجردًا كان كدحرج ، أو مزيدًا نحو: تدحرج .

الثالث: أن يكون مجردًا فلا يبني من ثلاثي مزيد منه كعلم وتعلم وقارب واقترب .

الرابع: أن يكون تامًا فلا يبني من فعل ناقص نحو: كان وكاد ، وهذا مذهب الجمهور ، وأجاز بعضهم بناءه من كان الناقصة .

الخامس: أن يكون مثبتًا ؛ فلا يبني من فعل مقصود نفيه لزومًا كلم يعج ، أو جوازًا كلم يعج . قاله في الشرح[٢]: يعني أن عاج يعيج بمعنى انتفع لم تستعمله العرب إلا منفيًا ، وعاج يعوج بمعني مال . استعملته العرب مثبتًا ومنفيًا ، وقد ذكر ثعلب في الفصيح: شربت دواء فما عجت به أي: ما انتفعت به ، قيل: وما ذهب إليه من أن عاج استعملته العرب منفيًا لا مثبتًا ليس بصحيح . أنشد أبو على القالي في نوادره . قال: أنشدنا أحمد بن يحيي عن ابن الأعرابي:

ولم أر شيئًا بعد ليلى ألذه ::: ولا مشربًا أروى به فأعيج[٣]

---

(١) ٣/ ٤٣ .

(٢) ٣/ ٤٤ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في لسان العرب (عيج) .

انتهى .

السادس: أن يكون متصرفًا فلا يبني من يدع ويذر ونحوهما .

السابع: أن يكون قابلاً معناه للكثرة ؛ فلا يبني من نحو: فنى ومات وحزن فإنه لا يقبل التفاضل .

الثامن: ألا يكون مبنيًا للمفعول ، فلا تقول: ما أضرب الذي زيدًا ، وأنت تتعجب من الضرب الذي حلّ بزيد ، وعلة المنع التباسه بالفاعل ، وقيل: لأن المفعول ليس له فيما أوقع به من فعل التعجب كسب فأشبه بذلك الخلق والألوان ؛ إذ ليست من كسب المتعجب منه ، وقيل: لأن الفعل هنا يرد إلى فعل ، ولا يمكن ذلك في فعل المفعول .

التاسع: ألا يكون معبرًا عن فاعله بأفعل فعلاء ؛ فلا يبني من نحو: شنب ودعج ولمى وعرج ، ولا فرق بين أن يكون عيبًا كبرص وبرش وحول ، أو من المحاسن كشهل وكحل ودعج ؛ لأن مبناه من الفعل حقه أن يكون ثلاثيًا محضًا ، وأصل الفعل في هذا النوع أن يكون على أفعل ؛ ولذلك صحت منه العين إذا كان ثلاثي اللفظ كهيف وعور ، وهذا التعليل هو المشهور عند النحويين ، وقال المصنف[1]: وعندي تعليل آخر أسهل منه وهو أن يقال: لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل نحو: أعور وأهيف لم يبن منه أفعل التفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر ، فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل ؛ امتنع صوغ أفعل التعجب لتساويهما وزنًا ومعنى وجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة ، وهذا الاعتبار بين ورجحانه متعين . انتهى .

وزاد بعضهم في الشروط أن يكون على فعل أصلاً أو تحويلاً ، وبعضهم أن يكون واقعًا ، وآخرون أن يكون دائمًا ، وآخرون ألا يكون قد استغنى عنه بغيره ؛ فهذه أربعة شروط ، أما الأول فتقدم الكلام عليه في موضعه ، وأما الثاني والثالث ؛ فليس اشتراطهما بصحيح ؛ بل يجوز أن يقال: ما أحسن ما يكون هذا الطفل فيتعجب من أمر لم يقع إذا ظهرت مخايله ، ويتعجب أيضًا من سرعة الرمي ولمع البرق ، ووقوع الصاعقة ، وهي من الأفعال التي لا تدوم . وأما الرابع ؛ فسيأتي الكلام عليه .

ص: وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس.

ش : المسموع من ذلك ما أشغله وما أجنه ، وما أولعه ، وما أحبه ، وما أخوفه ، وما أزهاه ، وما أعجبه برأيه ، وما أبختة ، وما أشغفه ، وما أخضر من شغل وجن وأولع وحب وخيف وزهى وأعجب وبخت وشغف واختضر ، وزاد بعضهم: ما أبغضه وما أمقته من أبغض ومقت ، وقيل: إنهما من فعل الفاعل ؛ لأنه سمع: بغض الرجل فهو بغيض ، ومقت مقاتة فهو مقيت . قال المصنف[2]: وهذا الاستعمال في أفعل التفضيل أكثر منه في التعجب نحو: أزهى من ديك وأشغل وأزهى من ذات النحيين[3] . قال[4]: وعندي أن صوغ فعل التعجب وأفعل التفضيل من فعل

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٥ .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤٥ .

(٣) مجمع الأمثال ١/ ٣٧٦ .

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٤٥ .

المفعول الثلاثي الذي لا يلتبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على السماع ، بل حكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر . انتهى .

ومذهب الجمهور قصر ذلك على السماع وصححه بعضهم .

ص: ومن فعْل أفعل مفهم عسر أو جهل.

قال في الشَرح[1]: الإشارة بذلك إلى حمق ورهن وهرج ونوك ولد إن كان عسر الخصومة ، وبناء الوصف من هذه الأفعال على أفعل في التذكير وفعلاء في التأنيث لكنها ناسبت في المعنى جهل وعسر فجرت في التعجب والتفضيل مجراهما فقيل: ما أحمقه وأرعنه وأهرجه وأنوكه وألده . انتهى . وهذه الأفعال معدودة في الشواذ .

ص: ومن مزيد فيه فإن كان أفعل؛ قيس عليه وفاقًا لسيبويه.

ش : ذكر المصنف[2] من ذلك: ما أنشده ، وما أشوقه ، وما أخوله ، وما أخضره من اشتد واشتاق واختال واختضر ، وفي اختضر شذوذ من وجهين: الزيادة والبناء للمفعول ، وذكر غيره: ما أقومه ، وما أمكنه ، وما أملأه وما أنبله وما أرفعه من استقام وتمكن وامتلأ وارتفع .

قال في الشرح[3]: وأكثر النحويين يجعلون من شواذ التعجب: ما أفقره ، وما أشهاه ، وما أحياه ، وما أمقته ؛ لاعتقادهم أن ثلاثي افتقر واشتهى واستحيا مهمل ، وأن الفاعل من مقت غير مستعمل ، وليس كذلك ؛ بل استعملت العرب فقر وفقِر بمعنى افتقر ، وشهى الشيء بمعنى اشتهاه ، ومقت الرجل مقاتة ؛ إذا صار مقيتًا . قال: وممن خفي عليه استعمال فقر وفقر ومقت سيبويه ، ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهره لغيره ؛ بل الزيادة من الثقة مقبولة ، وقد ذكر استعمال ما ادعيناه استعماله جماعة من أئمة اللغة . انتهى .

وذكر بعضهم من الشواذ: ما أتقاه من اتقى ، وقد قالوا: تقى فكان أتقى مبنيًا منه ، ونقل الأخفش أنه أجاز التعجب من كل فعل مزيد على استكراه فإنه راعى أصله ، وقوله: "فإن كان أفعل قيس عليه وفاقًا لسيبويه" .

قال في الشرح[4]: هذا مذهب سيبويه والمحققين أصحابه ، ولا فرق بين ما همزته للتعدية ؛ كأعطى ، وبين ما همزته لغير التعدية كأغفى .

قال سيبويه[5]: وبناؤه أبدًا من فَعَل وفَعِل وفَعَل وأفعل فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو: لات وما ، وإن كان من حسن وكرم وأعطى . انتهى .

وهو تصريح باطراد ما أعطاه وشبهه ، والهمزة في أعطى معدية ؛ لأنه يقال: عطوت الشيء بمعنى تناولته ، وأعطيته فلانًا ، ومن زعم أن قول سيبويه وأفعل صحفه الرواة ، وأن أصله وأفعل

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٦ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤٦ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤٦ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٤٦ .
(٥) الكتاب ١/ ٧٣ .

وهو معطوف على ما أفعله يدفعه قوله بعد في التمثيل وأعصى ، وذهب أبو الحسن والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم[١] إلى أنه لا يجوز أن يبني منه أفعل ولا أفعل به على الإطلاق ، وفصل بعضهم بين أن تكون الهمزة للنقل ؛ فلا يجوز ، وبين ألا تكون للنقل فيجوز ، ونسب إلى سيبويه وصححه ابن عصفور[٢] ، وقد جاءت من ذلك ألفاظ ، والهمزة للنقل ، وألفاظ والهمزة لغير النقل . فمن الأول قولهم: ما آتاه للمعروف ، وأعطاه للدراهم وأولاه بالمعروف ، وما أضيفه لكذا ، ومن الثاني قولهم: ما انته للمعروف ، وأعطاه للدراهم ، وأملاه بالمعروف ، وما في لغة من قال: انتن في لغة من قال أنتن ، وما أخطأه وما أصوبه ، وما أيسره ، وما أعدمه ، وما أسنه ، وما أسرقه ، وما أمتعه ، وما أفرط جهله ، وما أظلمه ، وما أضواه ، والقياس على ذلك عند من أجازه مشروط بألا يمنع مانع ، فإن منع مانع ؛ لم يجز نحو: أودى بمعنى هلك ، فإن معناه غير قابل للكثرة ، ونحو: أصبح وأمسى وأضحى ؛ لأنها نواقص ، وأجاب ، فلا يقال: ما أجوبه ؛ بل: ما أجود جوابه ؛ لأنهم استغنوا فيه بما أفعل فعله عن ما أفعله . ذكره سيبويه[٣] .

ص: وربما بنيا من غير فعل، أو فعل غير متصرف.

ش : مثل المصنف[٤] بناء فعل التعجب من غير فعل بقولهم: ما أذرع فلانة بمعنى ما أخفها في الغزل ، وهو من قولهم: امرأة ذراع ، وهي الخفيفة اليد في الغزل ، ولم يسمع منه فعل ، ومن قولهم: أقمن به أي: أحقق اشتقوه من قولهم: هو قمن بكذا أي: حقيق به ، وحكى ابن القطاع[٥] ذرعت المرأة: خفت يداها في الغزل ، وهي ذراع فعلى هذا يكون له فعل وليس بشاذ ، ومثال بنائه من فعل غير متصرف قولهم: ما أعساه وأعسى به .

ص: وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغني في غيره.

من الأفعال ما لم يصغ منه فعل تعجب مع كونه مستوفيًا للشروط استغناء عنه بغيره فمن ذلك: سكن وقعد وجلس ضد: أقام ، وقال من المقابلة: استغنت العرب فيهن بما أشد سكنه ، وما أكثر قعوده ، وجلوسه وقابلته ، قال في الشرح[٦]: وإليها أشرت بقولي: "وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط" انتهى .

وذكر في الاستغناء عن ما أقيله مشهور . ذكره سيبويه ، وذكر الاستغناء عما أسكنه وأقعده وأجلسه ابن برهان ، وزاد بعضهم: قام ونام وغضب ، وممن ذكر الاستغناء ابن عصفور[٧] وغيره ، وعندهم نام فيها ؛ ليس بصحيح ؛ لأن سيبويه حكى ؛ ما أنومه ، وقالت العرب: هو أنوم من فهد ، وقوله: "كما يغني في غيره" مثاله: استغناؤهم بترك عن ودع غالبًا ، واستغناؤهم بنسوة إن جمعوا المرأة على لفظها .

---

(١) المساعد ٢/ ١٦٤ .
(٢) المقرب ١١٠ ، ١١١ .
(٣) الكتاب ٤/ ٩٩ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٤١ .
(٥) كتاب الأفعال ١/ ٣٨٦ .
(٦) ٣/ ٤٨ .
(٧) المقرب ١١٠ .

ص: ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور، إن لم يستوف الشروط بإعطاء المصدر ما للمتعجب منه مضافًا إليه بعد: ما أشد أو أشدد ونحوهما.

ش: يعني إذا قصد التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور، ولم يمكن بناء فعل التعجب منه لكونه لم يستوف جميع الشروط، وإن[1] كان فيه ما ذكر؛ توصل إلى التعجب منه بإعطاء المصدر ما ذكر، فالباء في قوله متعلق بالتعجب، والباء في بإعطاء يتعلق بقوله: ويتوصل، ومثال ذلك قولك في دحرجته وانطلاقه، وأشدد بدحرجته وانطلاقه، واحترز بقوله "ذي مصدر مشهور" من نحو: يدع ويذر فإنهما ليس لهما مصدر مشهور، وقد روى لهما مصدر وهو الودع والوذر، ولم يتعرض المصنف لحكم هذا، وحكمه أن يجعل الفعل صلة لما المصدرية، ويتعجب منه فيقال: ما أكثر ما يذر زيد الشر.

ش: وإن لم يعدم الفعل إلا الصوغ للفاعل؛ جيء به صلة لما المصدرية آخذة ما للمتعجب منه بعدما أشد أو أشدد ونحوهما.

ش: مثال ذلك: ما أكثر ما ضرب زيد، وأكثر بما ضرب، ولا يختص هذا الحكم بما فقد فيه شرط من الشروط بل جوز فيما استوفى الشروط؛ فتقول: ما أكثر ما ضرب زيد لعمرو، فإن كان المانع كونه منفيًّا؛ جعلته في صلة أن نحو: ما أقبح ألا تأمر بالمعروف، وأقبح بألا تلزمه، فلو كان ذلك من باب كان نحو: ليس، وما زال؛ ففيه خلاف: أجاز البغداديون: ما أحسن ما ليس يذكرك زيد، وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد، وتابعهم ابن السراج، ويقوى ذلك في ليس وقوعها صلة ما في قوله:

بما لستما أهل الخيانة والغدر[2]

فإن كان المانع عدم التصرف نحو: نعم وبئس؛ لم يقع صلة، ولا لأن، والله أعلم.

* * *

---

(١) في ر: وإنما

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: أليس أميري في الأمور بأنتما، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ١/ ٤٢٢.

باب: أفعل التفضيل

ش : قال بعضهم في حده: هو الاسم المشتق لموصوف قائم به معنى ليدل على زيادة فيه على غيره .

ص: يصاغ للتفضيل موازن أفعل اسمًا مما صيغ منه في التعجب فعلاً على نحو ما سبق من اطراد وشذوذ ونيابة أشد وشبهه.

ش : سوت العرب بين أفعل التفضيل وفعل التعجب فيما يصاغان منه لما بينهما من التناسب فلا يبني أفعل التفضيل باطراد إلا من فعل مستوف لتلك الشروط المذكورة ، وما حكم عليه بالشذوذ في التعجب مما لا فعل له ، وما له فعل لم يستوف الشروط ؛ حكم عليه بالشذوذ في التفضيل فمن أمثلة التفضيل الذي لا فعل له قولهم: هو ألص من شظاظ أي: أعظم لصوصية ، ومنه: أول وآخر ، ومن أمثلة سيبويه[١] فيما لا فعل له: أحنك الشاتين أي: آكلهما وآبل الناس أي: أرعاهم للأبل ، ومن أمثلة غيره: هذا التمر أصغر من غيره أي: أكثر منه صغرًا ، وهذا المكان أشجر من هذا أي: أكثر شجرًا ، وفلان أضيع من غيره أي: أكثر ضياعًا .

قال في الشرح[٢]: والصحيح أن أحنك من قولهم: احتنك الجراد ما على الأرض أي: آكله ، ولكنه شاذ لكونه من افتعل فهو نظير أشد من اشتد ، وكذا الصحيح أن آبل من قولهم أبل الرجل إبالة ، وأبل إبلاً إذا درب سياسة الإبل والقيام عليها ؛ فلا شذوذ فيه أصلاً ، وكذا الصحيح أن أصغر من صغر الرطب إذا كان ذا صغر ؛ فلا شذوذ فيه أيضًا ، وكذا أشجر هو من قولهم: أشجر المكان أي: صار ذا شجر ، وكذا أضيع من قولهم: ضاع الرجل إذا كثرت ضياعه ، ولا شذوذ فيه على مذهب سيبويه . انتهى .

والخلاف في بناء أفعل التفضيل من أفعل كالخلاف في بناء فعل التعجب ، ومن المحكوم بشذوذه من جهتين قولهم: هو أخضر من كذا ؛ لأنه من اختضر وفيه ما نقلنا ، ومن الشاذ أيضًا قولهم: هو أسود من حنك الغراب وأبيض من اللبن ؛ لأنهما من باب أفعل فعلاء ، وليس كألد وأخواته مما يناسب عسرًا أو جهلاً . قاله المصنف[٣] ، وعد غير المصنف نحو: أحمق من هبنقة من الشواذ ، وذكر في شرح الكافية الشافية أن قوله في الحديث[٤]: أبيض من اللبن" يجوز أن يكون من باض الشيء بيوضًا إذا فاقه في البياض ؛ فالمعنى على هذا أن غلبة ذلك الماء لغيره من الأشياء المبيضة أكثر من غلبة بعضها على بعض ، وأبيض بهذا الاعتبار أبلغ من أشد بياضًا ، ويجوز أن تكون من المذكورة بعد أبيض متعلقة بمحذوف دل عليه أبيض المذكور ، والتقدير: ماؤه أبيض أصفى أو أخلص من اللبن . انتهى .

ومذهب المصنف في اطراد بناء أفعل التفضيل من فعل المفعول عند أمن اللبس كمذهبه في التعجب ، وظاهر كلام المصنف في الكافية الشافية أن ما شذ من أحد البابين يجوز أن يستعمل في

---

(١) الكتاب ٤/ ١٠٠ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٥١ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٥٢ .
(٤) ٢/ ١١٢٥ .

الآخر وإن لم يسمع منه فإنه قال:

وما هناك شذ قد شذ هنا ::: فصوغ أفمن مؤذن بأقمنا

وفي ألص من شظاظ إذ ورد لما ألصه ، وألصص مستنده ، وقوله: ونيابة أشذ وشبهه أي: عند التوصل إلى التفضيل فيما لم يستوف الشروط ، وفي قوله: "مما صيغ" ضمير مستتر يعود على موازن أفعل وضمير منه عائد على ما .

ص: **وهو هنا اسم ناصب مصدر المحوج إليه تمييزًا.**

ش : وهو معنى أشد المتوصل به ونحوه ، وقوله: "بمصدر المحوج إليه" أي: مصدر الفعل المحوج إلى نيابة أشد ونحوه لفقده بعض الشروط فتقول: زيد أشد دحرجة ، وأشد تعليمًا ، وأكثر اقترابًا ، وأقطع موتًا ، وأقبح عورًا ، وأحسن كحلاً .

ص: **وعليه حذف همزة أخير وأشر في التفضيل، وندر في التعجب.**

ش : وذلك لكثرة استعمالهما في التفضيل فقالوا: خير من كذا وشر من كذا ، ورفض أخير وأشر إلا فيما ندر كقول الراجز:

بلال خير الناس وابن الأخير[1]

ومن النادر في قراءة أبي قلابة: ﴿ **سيعلمون غدًا من الكذاب الأشرّ** ﴾ [القمر: ٢٦] [2] وكما ندر رد الهمزة في التفضيل ؛ ندر سقوطها في التعجب قالوا: ما خيره بمعنى ما أخيره ، وما شره بمعنى ما أشره ، ولما حذفوا همزة أخير ؛ حركوا الخاء بحركة الياء ، ومنهم من لم يجزها وحذف ألف ما فقال: مخيره ، وسمع الكسائي مخبته ، وأما ما شره فليس فيه الساكنين ، وندر أيضًا الحذف في قوله: ما شذ أنفسهم وأعلمهم بها ، وندر أيضًا في التفضيل حذف همزة أحب في قوله:

وحب شيء إلى الإنسان ما منعا[3]

ولا يقاس على شئ من ذلك .

ص: **ويلزم أفعل التفضيل عاريًا الإفراد والتذكير.**

ش : يسمى عاريًا من أل والإضافة نحو: زيد أفضل من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو وهند ، والهندان أو الهندات أفضل من دعد بالإفراد والتذكير في الأحوال كلها ، وعلة ذلك أن الغرض إنما هو تفضيل فضل زيد على فضل غيره ، فهو في المعنى إخبار عن المصدر فوجب التذكير لغلبته على المصدر ، وكذا الإفراد ، أشار إلى ذلك أبو الفتح .

ص: **وأن يليه أو معموله المفضول عليه مجرورًا بمن.**

ش : أي: ويلزم العاري أيضًا أن يذكر بعده المفضول مقرونًا بمن متصلاً به كالأمثلة السابقة ، أو مفصولاً بين من وبينه بمتعلق فصاعدًا لقوله تعالى: ﴿ **النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ**

---

(١) الرجز لرؤبة في شرح الكافية ٢/ ١١٢٧ .

(٢) وانظر المحتسب ٢/ ٢٩٩ .

(٣) عجز بيت من البسيط ، وصدره: وزادني كلفًا في الحب إن منعت ، وهو للأحوص في شرح التسهيل ٣/ ٥٣ .

أُمَّهَاتُهُمْ وَأُوْلُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب: ٦] .

ص: وقد يسبقانه.

ش : كقولـه:

فقالـت لـنا أهـلاً وسـهلاً وزودت ::: جـنى الـنحل بل ما زودت منه أطيب[1]

وقد وردت من هذا أبيات ، وهو نادر .

ص: ويلزم ذلك إن كان المفضول اسم استفهام أو مضافًا إليه.

ش : مثال الأول: ممن أنت خير؟ ومن أي الناس أنت أكرم؟ ومثال الثاني: من وجه من وجهك أحسن فيلزم تقديم ذلك ؛ لأن الاستفهام لـه الصدر ، ذكر المسالة أبو على في التذكرة .

قال المصنف[2]: وهي من المسائل المغفول عنها . انتهى .

وينبغي أن ينبه على أنه يشتق أيضًا ما أفعل خير لـه نحو ما مثلنا ، ونحو مما كان زيد خيرًا ؛ لئلا يتوهم جواز التوسط .

ص: وقد يفصل بين أفعل ومن بلو وما اتصل بها.

ش : أشار إلى نحو قولـه:

ولفـوك أطيـب لـو بذلـت لـنا ::: مـن مـاء موهـبة عـلى خمـر[3]

الموهـبة بالفـتح وبالباء الموحدة نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء . ذكره في الصحاح[4] ، وقد جاء الفصل بالمنادى . قال جرير:

لم ألـق أخبـث يـا فـرزدق مـنكم ::: لـيلا وأخبـث في الـنهار نهـارًا[5]

ص: ولا يخلو المقرون بمن في غير تهكم من مشاركة المفضل في المعنى، أو تقدير مشاركته.

ش : لابـد من كون المفضول مشاركًا للمفضل فيما يثبت فيه التفضيل كقولك: الخبز أغذى من السويق ، والعسـل أحـلى من التمر ، ولا يقال: الخبز أغذى من الماء ، ولا الماء أروى من الخبز كذا قال المصنف[6] ، ونوزع في منع الخبز أغذى من الماء ؛ لأن الماء في لغة العرب يغذوا

قال غذاها غدير الماء غير المحلل[7]

فهـو جائـز ، فـإن ورد لفـظ تفضـيل دون ظهـور مشاركة ؛ قدرت المشاركة بوجه ما لقولهم في البغيضـين: هـذا أحـب إلى مـن هـذا ، وفي الشرين: هذا خير من هذا ، وفي الصعبين: هذا أهون من هـذا ، وفي القبـيحين: هذا أحسن من هذا بمعنى أقل بغضًا ، وأقل شرًّا ، وأقل صعوبة ، وأقل قبحًا ،

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في الدرر ٢/ ١٣٧ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٥٤ .
(٣) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٣٧ .
(٤) الصحاح (وهب) .
(٥) البيت من الكامل ، وهو في ديوانه ٥٢٢ .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٥٤ .
(٧) شطر بيت من الطويل ، ولم أعثر عليه .

ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَى مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ [يوسف: ٣٣] وأثار بقوله: " في غير تهكم" إلى نحو قول الراجز:

لأكلة من أقط بسمن ::: ألين[1] مسا في حوايا البطن

من يثربيات قذاذ خشن[2]

وزعم بعض العلماء أنه يقال: العسل أحلى من الخل، ووجهه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون أراد بالخل العنب وسماه خلا كما سمى خمرا.

الثاني: أن يكون أحلى من: حلا بالعين إذا حسن منظره.

الثالث: أن يكون أوقع أحلى موقع أطيب.

ص: وإن كان أفعل خبرا؛ حذف للعلم به المفضول غالبًا.

ش : مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُواْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وهو كثير في القرآن، وشمل قوله: "خبرا" خبر المبتدأ وخبر كان وإن وثاني مفعولى ظن، وأشار بقوله: "للعلم به" إلى أنه إن كان مجهولا، لم يحذف، ومقولة" غالبا" إلى أنه يجوز ذكره مع العلم به؛ لقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ﴾ [الجمعة: ١١].

ص: ويقل ذلك إن لم يكن خبرا.

ش : أي: ويقل حذف المفضول إن لم يكن أفعل خبرا لقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [طه: ٧] وزعم الرماني أنه لا يجوز الحذف إلا في الخبر نحو: الله أكبر، وأما في الصفة فلا يحذف.

قال المصنف في الكافية الشافية[3]:

وأفعل التفضيل إن تجردا ::: فبعده من يلزمون أبدا

في النعت والحال وفي نعت ندر ::: حذف وشاع لدليل في الخبر

وقال في شرحها[4]: وندر حذفها بعد الصفة وفى قول الراجز:

تروحي أجدر أن تقيلي[5]

أي: تروحي وائتى مكانًا أجدر بأن تقيلي فيه من غير. انتهى.

وأنشده في شرح التسهيل[6]، و أنشد أيضا لرجل من طيئ:

عملا زاكيا توخ لكي تجـ ::: ـزى جزاء أزكى وتلقى حميدا[7]

أي جزاء أزكى من العمل الزاكى، و هو كالأول، ولكن الأول أعرف لكثرة الحذف، وقد ندر

---

(١) سقط في ر.

(٢) الرجز بلا نسبة في أراجيز العرب ١٧٣.

(٣) ٢/ ١١٢٨.

(٤) ٢/ ١١٢٩، ١١٣٠.

(٥) الرجز لأحيحة الجلاح في التصريح ٢/ ١٠٣.

(٦) ٣/ ٥٧.

(٧) البيت من الطويل لرجل من طيئ في شرح التسهيل ٣/ ٥٧.

أيضًا في الحال . أنشد في شرح التسهيل[١]:

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا ::: فظل فؤادى في هواك مضللا[٢]

أي: دنوت أجمل من البدر وقد خلناك مثله . وحكى بعضهم في حذف المفضول بعد أفعل التفضيل إذا وقع فاعلا ، أو اسم إن خلافا في الجواز للبصريين ، والمنع للكوفيين نحو: جاءنى أفضل وإن أكبر الله .

ص: ولا تصاحب" من" المذكورة غير العارى إلا وهو مضاف إلى غير معتد به أو ذو ألف و لام زائدتين، أو دال على عار تتعلق به من.

ش : إنما قيد من بالمذكورة وهى المصاحبة للمفضول ؛ لأن غيرها قد تصاحب العارى وغيره مثل إن يبنى أفعل التفضيل مما يتعدى بمن كقول الكميت:

هم الأقربون من كل خير ::: وهم الأبعدون من كل ذم[٣]

ويجوز أن يجمع بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة عليها ومؤخرة نحو: زيد أقرب من عمرو من كل خير ، وأشار بقوله: " إلا وهو مضاف إلى غير معتد به" إلى قول الشاعر:

نحن بعرس الودى أعلمنا ::: منا بركض الجياد في السدف[٤]

أراد أعلم منا فأضاف ناويا إطراح المضاف إليه كما تدخل الألف واللام في بعض الأمكنة ، وينوى سقوطها ، وأشار بقوله: " أو ذو ألف ولام . . . . . إلى آخره" إلى نحو قول الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حصى ::: وإنما العزة للكاثر[٥]

وأوله على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون من هى المعتاد وقوعها بعد العارى ، والألف واللام زائدتان .

والثاني: أن تكون متعلقة بأكثر مقدرًا مدلولا عليه بالموجود .

والثالث: أن تكون من للتبيين كأنه قال: ولست بالأكثر من بينهم فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

فصل: إن قرن أفعل التفضيل بحرف التعريف، أو أضيف إلى معرفة له التفضيل، أو مؤولا بما لا تفضيل فيه، طابق ما هو له في الإفراد والتذكير وفروعهما.

ش : مثال اقترانه بحرف التعريف: جاء زيد الأكبر ، وهند الكبرى ، والزيدان الأكبران ، والهندان الكبريان ، والزيدون الأكبرون أو الأكابر ، و الهندات الكبريات أو الكبر فيطابق ما هو له لزوما ؛ لأنه نقض شبهه بأفعل المتعجب به لاقترانه بأل ، وقسم المصنف[٦] المضاف إلى معرفة ثلاثة أقسام:

---

(١) ٣/ ٥٧ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في التصريح ٢/ ١٠٣ .
(٣) البيت من الخفيف ، وهو للكميت في المساعد ٢/ ١٧٢ .
(٤) البيت من المنسرح ، وقد نسب لسعد القرقرة كما نسب إلى قيس بن الخطيم في الأشمونى ٣/ ٣٥ .
(٥) البيت في ديوانه ص ١٤٣
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٥٩ ، ٦٠ .

أحدها: أن يكون جاريا على من أطلق لـه التفضيل فلا تنوى بعده من .

والثاني: أن يكون مؤولا بما لا تفضيل فيه .

والثالث: أن يكون منويا بعده معنى من . مثال الأول قولهم: يوسف أحسن إخوته أى: الأحسن من بينهم ، ومثال الثاني: زيد أعلم المدينة يريد: عالم المدينة ، ويجوز أن يكون منه: يوسف أحسن إخوته أى: أحسنهم ، وهذان القسمان تلزمهما المطابقة لشبههما بالمقرون بأل في الإخلاص بلفظ من ومعناها ولذلك جازت إضافة أفعل منهما إلى ما ليس هو بعضه كما مثل .

ص: وإن قيدت إضافته بتضمين من؛ جاز أن يطابق، وأن يستعمل استعمال العارى، ولا يتعين الثانى خلافًا لابن السراج.

ش : هذا هو القسم الثالث ، وهو أن يضاف منويا بعد معنى من فهذا لـه شبه بذى الألف واللام في التعريف ، وعدم لفظ من لزوما وشبه بالعارى الذى حذفت بعده من وأريد معناها فجاز استعماله بالوجهين بمقتضى الشبهين ، وزعم ابن السراج أنه إذا أريد به معنى من بعض استعماله استعمال العارى ، واستدل على جواز الوجهين بقولـه:

ش : "ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى مجالس أحاسنكم أخلاقًا الموطئون أكنافًا الذين يألفون ويؤلفون"[1] فأفرد أحب وأقرب وجمع أحسن ، ومعنى "من" مراد في الثلاثة . قاله المصنف[2] . وجعل الزمخشرى: أحاسنكم أخلاقًا من النوع الأول الذى قصد به الزيادة المطلقة ، ولذلك جمع ، وجعل أحب وأقرب في أول الحديث مما نوى فيه معنى "من" وعلى هذا ؛ فلا يكون فيه حجة للمصنف ، ورد على ابن السراج أيضًا بقولـه تعالى: ﴿ **وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا** ﴾ [الأنعام: ١٢٣] وذكر في البديع أن قولـه: ﴿ **أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا** ﴾ [الأنعام: ١٢٣] و ﴿ **الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا** ﴾ [هود: ٢٧] من النوع الذى تضمن معنى من ، وزعم أبو منصور الجواليقى[3] أن المطابقة أفصح الوجهين ورد على ثعلب قولـه: فاخترنا أفصحهن وقال: كان الأولى أن يقول: فصحاهن ؛ لأنه الأفصح كما شرط في الكتاب ، وليس كما قال: بل الأمر إذ هو الأكثر والأشهر .

ص: ولا يكون حينئذ إلا بعض ما أضيف إليه.

ش : أى: لا يكون حينئذ يراد به معنى "من" إلا بعض ما أضيف إليه . فلا يجوز: يوسف أحسن إخوته على هذا القصد ؛ بل يقال: يوسف أحسن أبناء يعقوب ، وقال ابن عصفور: الصحيح عندى أنها ليست أحد ما يضاف إليه يعنى صيغة التفضيل ، واحتج بأنه يلزم من ذلك أن يفضله على نفسه ، ولكن العرب لا تضيفها إلا لما يصلح أن يكون بعضا لـه في غير المفاضلة .

ص: وشذ أظلمى وأظلمه.

ش : أشار إلى قول الراجز:

---

(١) رواه أحمد في مسنده ٢/ ١٨٥ .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٥٩ .

(٣) الارتشاف ٣/ ٢٢٥ .

يــا رب موســى أظــلمي وأظــلمه ::: ســلط علــيه ملكــا لا يــرحمه[1]

ووجه شذوذه: إضافته إلى الياء والهاء، وكان قياسه أظلمنا.

ص: واستعماله عاريًا دون "من" مجردًا من معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل أو صفة مشبهة مطرد عند أبي العباس[2]**، والأصح قصره على السماع.**

ش: مثال المؤول باسم الفاعل قوله تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ [النجم: ٣٢] ومثال المؤول بصفة مشبهة قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: ٣٧] فأعلم بمعنى عالم إذ لا مشارك لله تعالى في علمه، وأهون بمعنى هين إذ لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته تبارك وتعالى، وأجاز المبرد استعمال أفعل التفضيل مؤولاً بما لا تفضيل فيه قياسا.

قال المصنف[3]: والأولى أن يمنع القياس ويقتصر فيه على السماع. قيل: وهذا شيء ذهب إليه المتأخرون وهو مروى عن أبي عبيدة، ولم يسلم النحويون له هذا الاختيار، وقالوا: لا يخلو أفعل من التفضيل، وتأولوا ما استدل به. ذكر هذا عن أبي عبيدة والنحويين ابن الأنباري.

قال المصنف[4]: والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير، وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعا كقوله:

إذا غــاب عــنكم أســود العيــنين كنتم ::: كــراما وأنــتم مــا أقــام ألائــم[5]

أراد: وأنتم ما أقام لئام. فألائم جمع ألأم بمعنى لئيم فلذلك جمعه إلا أن ترك جمعه أجود؛ لأن اللفظ المستقر له حكم إذا قصد به غير معناه على سبيل النيابة لا تغير حكمه، وإذا صح جمع؛ أفعل العاري لتجرده من معنى التفضيل إذا جرى على جمع: جاز أن يؤنث إذا جرى على مؤنث، وعلى هذا يكون قول ابن برهان: صغرى وكبرى صحيحا. انتهى مختصرًا.

ص: ونحو: هو أفضل رجل، وهي أفضل امرأة، وهما أفضل رجلين وامراتين، وهم أفضل رجال، وهن أفضل نسوة، معناه ثبوت المزية للأول على المتفاضلين واحدا واحدا، أو اثنين اثنين، أو جماعة جماعة.

ش: إذا قيل: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال فمعناه: زيد أفضل من كل رجل قيس فضله بفضله، والزيدان أفضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما، والزيدون أفضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم فحذف من كل وأضيف إلى ما كان كل مضافا إليه، والكلام في أفضل امرأة، وأفضل امرأتين وأفضل نسوة؛ كالكلام في ذلك، ويلزم أفعل المستعمل هذا الاستعمال: الإفراد والتذكير لشبهه بالعاري في التنكير وظهور من بعده بأسهل تقدير، وأجاز الفراء تأنيث أفضل، وتثنيته إذا أضيف إلى نكرة مدناة من المعرفة فضلة وإيضاح فتقول: هند فضلى امرأة تقصدنا، والهندان فضليًا امرأتين تزوراتنا.

---

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر ٢/ ٣٨.
(٢) انظر: المقتضب ٣/ ٢٤٣.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٦٠.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٦٠، ٦١.
(٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في المقاصد النحوية ٤/ ٥٧.

ص: وإن كان المضاف إليه مشتقا؛ جاز إفراده مع كون الأول[١] غير مفرد.

ش : قال في الشرح[٢]: لابد أن يكون المضاف إليه أفعل مطابقا لما قبل المضاف ما لم يكن المضاف إليه مشتقا فيجوز إفراده مع جميعه ما قبل المضاف ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٤١] وقد تضمن المطابقة والإفراد ما أنشده الفراء من قول الشاعر:

وإذا هم طعموا فأول طاعم ::: وإذا هم جاعوا فشر جياع[٣]

وإنما جاز الوجهان مع المشتق ؛ لأنه وأفعل مقدران بمن والفعل ، ومن المعنى بها جمع يجوز في ضميرها الإفراد باعتبار اللفظ ، والجمع باعتبار المعنى . انتهى .

ويقتضى كلامه جواز الإفراد والمطابقة في نحو: الزيدان أفضل مؤمن ، وقال بعضهم: الإفراد مع تقدم الجمع في الصفة متأولة على جعله وصفا لمفرد يؤدى معنى الجمع أى: أول فريق طاعم ، وقال الفراء: تقديره: من طعم وهو الذى أشار إليه المصنف .

ص: وألحق بأسبق مطلقا" أول" صفة.

ش : استعمل "أول" صفة جارية مجرى أفعل التفضيل في اللفظ مطلقًا فألزم الإفراد والتذكير أوليت من إذا استعمل مجردا كما يفعل بأسبق ونحوه ، وأضيف إلى نكرة لقوله: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ ﴾ [آل عمران: ٩٦] وإلى معرفة لقوله: ﴿ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٣] ، وجعل له فروع مخصوصة بحال التعريف كما فعل بأفعل التفضيل فقيل: الأولان ، والأولون والأولى والأوليات والأول .

ص: وإن نويت إضافته بنى على الضم.

ش : حكى الفارسى[٤]: ابدأ بهذا من أول بالفتح على أنه مجرور ممنوع الصرف للوصفية والوزن ، ومن أوّل بالضم لنية الإضافة و قطعه عنها ، ومن أوّل بالخفض على تقدير إلى الإضافة إلى مقدر الثبوت ، ولا يجوز بناء غيره من أفعل التفضيل على الضم لقطعه عن الإضافة فلا يقال: ابدأ بهذا أسبق .

ص: وربما أعطى مع نيتها ما له مع وجودها.

ش : مثاله قولهم: ابدأ بهذا من أول بالخفض على ما تقدم .

ص: وإن جرد عن الوصفية جرى مجرى أفكل.

ش : أى: فيستعمل اسما مجردا عن الوصفية مصروفا ؛ لأنه ليس فيه حينئذ غير وزن الفعل نحو: ماله أول ولا آخر . فلو جعل علما ؛ منع الصرف لقوله:

أؤمل أن أعيش وأن يومى ::: بأول أو بأهون أو جبار[٥]

فأول هنا علم ليوم الأحد ممنوع الصرف كما لو سمى بأفكل فإنه يمنع من الصرف .

---

(١) سقط من ر .
(٢) ٣/ ٦٢ .
(٣) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ١٨٤ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٦٣ .
(٥) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ٣/ ١٥١١ .

ص: وألحق "آخر" بأول غير المجرد فيما لـه مع الإفراد والتذكير وفروعهما من الأوزان.

ش: فتقول: الآخر ، والآخران ، والآخرون ، والأواخر ، والأخرى ، والأخريان ، والأخريات والأخر . وقولـه: "غير المجرد" يعني من الوصف ؛ بل ألحق بأول الذي هو وصف .

ص: إلا أن "آخر" يطابق في التعريف والتنكير ما هو لـه.

ش: فإن جرى على نكرة ؛ كان نكرة ، أو على معرفة ؛ كان معرفة ، أو على مؤنث ؛ كان مؤنثًا نحو: مررت برجل آخر وزيد الآخر ، وبامرأة أخرى ، وكان مقتضى جعله من باب أفعل التفضيل أن يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير ، وأن يؤنث ولا يثنى ولا يجمع إلا معرفًا فمنع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى ؛ فلذلك منع آخر من الصرف كما سيأتي في بابه .

ص: ولا تليه"من" وتاليها ولا يضاف خلاف أول.

ش: إنما لم تله من وتاليها ؛ لأنه لا دلالة فيه على تفضيل بنفسه ولا بتأويل إذ لا يصلح في موضعه فأبدل على تفضيل لصلاحية أسبق في موضع أول ، ولذلك لم يضف كما يضاف أولى فلا تقول: آخر الرجال كما تقول: أول الفرسان .

ص: وقد تنكر الدنيا والجلى لشبههما بالجوامد.

ش: الدنيا والجلى مؤنثًا الأدنى والأجل فحقهما ألا ينكرا إلا إذا ذكرا ؛ لكن كثر استعمالهما استعمال الأسماء المحضة ؛ فلذلك جاز تنكيرهما كقول الراجز:

في سعي دنيا طالما قد مدت(١)

وكقول الآخر:

وإن دعوت إلى جلّى ومكرمة ::: يوما سراة كرام الناس فادعينا(٢)

ص: وأما حسنى وسوأى فمصدران.

ش: وقرئ شاذًا: ﴿ وقولوا للناس حُسْنَى ﴾(٣) [البقرة: ٣٨] ، وهما من المصادر التى جاءت على فُعْل وفُعْلى بمعنى واحد .

فصل: لا يرفع أفعل التفضيل في الأعرف ظاهرا إلا قبل مفضول هو هو مذكور أو مقدر، وبعد ضمير مذكور أو مقدر، مفسر بعد نفي أو شبهه بصاحب أفعل.

ش: لأفعل التفضيل شبه بأفعل في التعجب أوجب لـه القصور عن الصفة المشبهة في اللفظ والعمل فلزم في حال التنكير لفظًا واحدًا ولم يرفع ظاهرًا إلا على لغة ضعيفة حكاها سيبويه فيقال على تلك اللغة: مررت برجل أكرم منه أبوه ؛ لأنه بمعنى فائقة في الكرم أبوه ، وعن هذه اللغة احترز بقولـه: في الأعرف" ثـم أشار إلى شروط تهيئته لرفعه بالظاهر عند جميع العرب بقولـه ؛ " إلا قبل مفضول إلى آخره ، والمثال الشهير في ذلك: ما رأيت أحدا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد

(١) الرجز للعجاج في خزانة الأدب ٣/ ٥٠٣ .
(٢) البيت من البسيط ، نسب لبشامة النهشلي ، وللمرقش الأكبر في خزانة الأدب ٨/ ٣٠١ .
(٣) وانظر: الإتحاف ١٤٠ .

فالكحل فاعل بأحسن وهو قبل: مفضول هو هو مذكور بقوله: منه، وبعد ضمير مذكور بين أفعل والظاهر والمرفوع، وذلك الضمير مفسر بصاحب أفعل معنى الموصوف بأفعل فالضمير في عينيه عائد على الموصوف، والضمير في منه عائد على الكحل، وتقدم نفى، والسبب في رفع أفعل التفضيل للظاهر في هذه المثال ونحوه تهيئته بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها .

ألا ترى أنك لو قلت بدل المثال المذكور: ما رأيت رجلاً يحسن في عينيه الكحل كحسنه في عين زيد؛ لكان المعنى واحدًا خلاف الإثبات نحو: رأيت رجلاً الكحل في عينيه أحسن منه في عين زيد، فإن إيقاع الفعل موقع أفعل يغير المعنى، وأيضًا فإن أفعل لو جعل خبرًا عن الكحل والكحل مبتدأ؛ لا يستلزم الفصل بالمبتدأ بين أفعل ومن بأجنبي وهذا الوجه ممتنع بإجماع العرب فهذين الوجهين علل المصنف[1]، وفيهما بحث لا يحتمله هذا الموضع . وقوله: "قبل مفضول هو هو مذكور" قد ظهر منها بالمثال السابق، وقوله: "أو مقدر" مثاله: ما رأيت كزيد رجلاً أبغض إليه الشر، والتقدير: أبغض إليه الشر منه، وحذف المفضول وهو منه وحذف إليه للعلم بهما وأنشد سيبويه في مثل هذا:

مررت على وادي السباع ولا أرى ::: كوادي السباع حين يظلم واديا
أقل به ركب أتوه تئية ::: وأخوف إلا أن يقي الله ساريا[2]

فركب مرفوع بأقل كارتفاع الشر بأبغض، والأصل: أقل به ركب منه بوادي السباع فحذف المفضول للعلم به، ولم يقم مقامه شيئًا . "وبعد الضمير مذكور" مثاله: الضمير في عينيه في المثال السابق، وقوله: "أو مقدر" يعني أنه يجوز أن يحذف الضمير للعلم به كقول بعضهم: ما رأيت قومًا أشبه بعض ببعض من قومك . كأنه قال: ما رأيت قومًا أبين فيهم شبه بعض ببعض من شبه بعض قومك فجعل أشبه موضع أبين واستغنى به عن ذكر المشبه المضاف إلى بعض ثم كمل الاختصار لوضوح المعنى فيكون التقدير: ما رأيت قومًا أبين فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك ثم حذف الضمير الذي هو "منه" العائد على شبه، وأدخلت منه على شبه فصار التقدير: من شبه بعض قومك ببعض ثم حذف شبه وبعض، وأدخلت من على قومك، وحذف متعلق شبه وهو ببعض لحذف ما تعلق به وهو شبه فبقي من قومك على تقدير حذف . انتهى .

وقوله: "مفسر بصاحب أفعل" يعني الموصوف بأفعل كرجل في المثال السابق، وقوله: "بعد نفي أو شبهه" تقدم مثال النفي .

وقال في الشرح[3]: لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلا بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام، ومنه معنى النفي كقولك: لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك إليك، وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن . انتهى .

قيل: وإذا لم يرد به سماع؛ وجب الاقتصار على ما قالته العرب، ولا يقاس عليه على أن إلحاقهما بالنفي ظاهر في القياس، ولكن الأولى اتباع السماع .

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٦٧، ٦٨ .
(٢) البيتان من الطويل، وهما لسحيم بن وثيل في الكتاب ١/ ٢٣٣ .
(٣) ٣/ ٦٧ .

ص: ولا ينصب مفعولاً به.

ش: وذلك لضعفه ؛ بل يعدى إليه باللام إن كان من متعد إلى واحد نحو: زيد أوعى للعلم وأبذل للمعروف ، فإن كان من يفهم جهلاً أو علمًا ؛ تعدى بالباء نحو: زيد أعلم بالفقه وأجهل بالنحو ، وإن كان من مفهم حبًا أو بغضًا ؛ عدى باللام إلى ما هو مفعول في المعنى ، وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى نحو: المؤمن أحب إلى الله من غيره ، وإن كان من متعد إلى اثنين ؛ عدي إلى أحدهما باللام ، وأضمر ناصب الثاني نحو: أكسى للفقراء الثياب أي: يكسوهم الثياب . قيل: وينبغي ألا يقال هذا التركيب إلا إذا كان مسموعًا .

ص: وقد يدل على ناصبه.

ش: إذا ورد ما يوهم نصب مفعول[1] به بأفعل ؛ نسب العمل لفعل محذوف ، وجعل أفعل دليلاً عليه كقول الشاعر:

فلم أر مثل الحي حبًا مصبحا ::: ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا

أكر وأحمى للحقيقة منهم ::: وأضرب منا بالسيوف القوانسا[2]

أي: بضرب القوانس .

قال المصنف[3]: ومنه قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فحيث هنا ليس بظرف ، وإنما هو مفعول به ، وناصبه فعل مدلول عليه بأعلم والتقدير: يعلم مكان جعل رسالاته .

ص: وإن أول بلا تفضيل منه؛ جاز على رأي أن ينصبه.

ش: يحتمل أن يكون منه: ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالاته ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فيؤول أعلم بما لا تفضيل فيه ، ويكون هو العامل . قيل: وهذا الرأي ضعيف ؛ لأن تأويله بذلك لا يلزم منه تعدية ، وللتركيب خصوصيات ألا ترى أن فعولاً وأخواته تعمل ، وفعيلاً لا تعمل لا يقال: شريب الماء ويقال: شراب الماء .

ص: وتتعلق به حروف الجر على حد تعلقها بأفعل المتعجب به.

ش: يقال: زيد أرغب في الخير من عمرو ، وعمرو أجمع للمال من زيد ، ومحمد أرأف بنا من غيره ، وكذلك ما أشبهه . انتهى من شرح المصنف[4] .

وليس قوله: وأجمع للمال من هذا الفصل ؛ بل من باب ما يتعدى إلى واحد ، والله أعلم[5] .

* * *

(١) في ر: المفعول .

(٢) البيتان من الطويل ، وهو للعباس بن مرداس في شرح الكافية ٢/ ١١٤١ .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٦٩ .

(٤) في ر: يقال .

(٥) تم الجزء الأول من شرح التسهيل ، يتلوه في الثاني: باب اسم الفاعل ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليمًا كثيرًا .

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه الحول والعصمة والتوفيق

باب: اسم الفاعل

وهو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي .

ش : الصفة جنس متناول لاسم الفاعل ، والمفعول ، وأمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، وغير المشبهة .

قال المصنف[1]: وذكر الصفة مخرج للأسماء الجامدة ، وقوله الدالة على فاعل مخرج لاسم المفعول والمؤدى معناه كالمصدر الموصوف به في نحو: هذا درهم ضرب الأمير ، وقوله جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها يعنى في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وخرج بذلك الجارية على الماضى كفرح وحسن ويقظ ، وغير الجارية نحو: سهل وكريم ، وخرج بقوله في التذكير والتأنيث نحو: أهيف وأعمى من الصفات التى على أفعل فإنها جارية على المضارع ، ولكن مؤنثها على فعلان فلا يجرى عليه إلا في التذكير ، وقوله لمعناه أو معنى الماضى مخرج لنحو: ضامر الكشح ، ومنطلق اللسان من الصفات الموافقة اسم الفاعل لفظًا لا معنى ، فإن ضامرًا ونحوه لا يتعرض به الاستقبال الماضى ، وإنما يراد به معنى ثابت ؛ ولذلك أضيف إلى ما هو فاعل في المعنى كى تضاف الصفة المشبهة التى لا تجارى المضارع .

قال في الشرح[2]: ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه صفة جارية خروج أمثلة المبالغة ولم يكن في ذلك ضير ، لأن اسم الفاعل غيرها .

ص: وتوازن في الثلاثى المجرد فاعلاً وفى غيره المضارع مكسور ما قبل الآخر مبدوءًا بميم مضمومة.

ش : لما ذكر حد اسم الفاعل ؛ نبه على كيفية صوغه من الأفعال ، وقوله وتوازن في الثلاثى المجرد فاعلاً يعنى المجرد من حروف الزيادة مثال ذلك: ضارب وشارب وذلك قياس فتقول من فرح وثقل مذهوبا بهما مذهب الرمانى: فارح وثاقل ، وقوله في غيره معنى غير الثلاثى المجرد ، وذلك نحو: مكرم ومقتدر ومستخرج ، وكذا باقى أوزان مازاد على الثلاثة ، وذلك واضح .

ص: وربما كسرت في مفعل أوضمت عينه.

ش : قالوا: أنتن الشىء فهو منتن على القياس ، وقالوا أيضًا: مِنْتِن بكسر الميم إتباعًا للعين ، وقالوا: مُنْتُن بضم العين إتباعًا للميم .

ص: وربما ضمت عين منفعل مرفوعًا.

ش : أشار إلى قولهم: هو منحدر بضم الدال إتباعًا للراء . حكاه ابن جنى وغيره .

ص: وربما استغنى عن فاعل بمفعل.

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٧٠ .
(٢) ٣/ ٧١ .

ش: قالوا: أحبه فهو محب، ولم يقولوا: حاب.

ص: وعن مفعل بمفعول فيما لـه ثلاثي وفيما لا ثلاثي لـه.

ش: مثال ما لـه ثلاثي قولهم: أحزن الأمر فهو محزون أغناهم عن محزن وكذا أحبه فهو محبوب أغناهم عن محب، وندر قول عنتر:

مني بمنـزلة المحب المكرم[1]

ومثال ما لا ثلاثي لـه قولهم مرقوق بمعنى مرق من أرقه أي ملكه وقولـه:

معـى رديـنى أقـوام أذود بـه ::: عـن عرضـهم وفريصـى غير مرعود[2]

ولم يقولوا: رعدت الفرائص وإنما قالوا: أرعدت.

ص: وعن مفعل بفاعل ونحوه أو بمفعل.

ش: مثال: الاستغناء عنه بفاعل، قولهم: أيفع الغلام إذا شبّ فهو يافع، وأورس الرمث وهو شجر إذا اصفر فهو وارس، وأقرب القوم فهم قاربون إذا كانت إبلهم قوارب، ولا يقال مقربون، وقد سمع ورس الشجر، ويفع الغلام؛ فيكون من الاستغناء باسم الفاعل الثلاثي عن اسم فاعل أيفع وأورس، وأشار بقولـه ونحوه أي ونحو: فاعل إلى قولهم أعقت الفرس فهو عقوت إذا حملت، وأحصرت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها فهى حصور، وسمع أيضًا عقت وحصرت، وأشار بقولـه أو مفعل إلى قولهم أسهب الرجل في الكلام إذا أكثر فهو مسهب، وكذا إذا ذهب عقله من لدغ الحية، وألفج الرجل ذهب ماله فهو ملفج، وأحصن فهو محصن وقولـه أسهب اللديغ، وألفج ذو المال، وأحصن مبنيًا للمفعول فيكون في نيابة للفاعل قد استغني باسم المفعول عن اسم الفاعل.

ص: وعن فاعل بمُفعل أو مفعَل.

ش: مثال ذلك قولهم: عَمّ الرجل بمعروف فهو مُعِمٌّ، ومِعَمٌّ، ولم متاع القوم؛ فهو مُلم ومِلَم، ولم يقولوا بهذا المعنى عام ولا لام ولا نظير لـه. حكاه ابن سيده.

ص: وربما خلف فاعل مفعولاً ومفعول فاعلاً.

ش: أشار بالأول إلى قول الشاعر:

لقـد عـيل الأيـتام طعـنة ناشـره ::: أناشـر لازالـت يميـنك ماشـره[3]

أي مأشورة والمأشورة المقطوعة بالمنشار، وجعل المصنف[4] منه كاس بمعنى مكسو، والأصح أنه اسم فاعل من قولهم: كسر الرجل قال:

وإن يعرين إن كسر الجوارى

وأشار بالثلاثي إلى قولهم لشعر فهو مقطوط إذا علا ولم يقولوا قاط، ذكره ابن سيده وهو

---

(١) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ١٤٣.
(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٧١.
(٣) البيت من الطويل، لنائحة همام بن مرة في المساعد ٢/ ١٩٠.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٧٢.

نادر .

فصل: يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف خلافًا للكسائى مفردًا وغير مفرد عمل فعله مطلقًا.

ش : إذا صغر اسم الفاعل فمذهب البصريين والفراء أنه لا ينصب المفعول به ، وأنه يجب إضافته . فتقول: ضويرب زيد ؛ وعلة ذلك بُعد شبهه عن المضارع بتغيير بنيته ، ودخول خاصة من خواص الأسماء ، وذهب الكسائى وباقى الكوفيين وتابعهم أبو جعفر النحاس إلى جواز إعماله مصغرًا لأنه ليس من أصول الكوفيين شبه له في الصورة ، بل في المعنى ، واستدل الكسائى بقول العربى: أظننى مرتجلاً فسويرًا فرسخًا ولا حجة فيه ؛ لأن فرس ظرف وروامح الأفعال قد يعمل في الظرف ، وقال النحاس: ليس تصغيره بأعظم من تكسيره ، بل أمرى أن يعمل إذا كان مصغرًا ؛ لأن التصغير قد يوجد في ضرب من الأفعال ، والتكسير لا يوجد فيها ، وأجيب بأن التكسير إنما وقع بعد استقرار العمل ، فلم يؤثر والصحيح أنه لا يعمل مصغرًا لأنه لم يحفظ من كلامهم ، وقال بعض متأخرى المغاربة: إذا كان الوصف لا يستعمل إلا مصغرًا ولم يحفظ له مكبرًا ؛ جاز إعماله . ومن ذلك قول الشاعر:

فما طعم راح في الزجاج مدامة ::: ترقرق في الأبدى كميتٌ عصيرها[1]

في رواية من جرّ كميت ، وأما الموصوف فاختيار المصنف أنه لا يعمل ؛ لأن الوصف يزيل شبهه بالفعل ، ونقل عن الكسائى الجواز ، قال في الشرح[2]: ووافق بعض أصحابنا الكسائى في إعمال الموصوف قبل الصفة ؛ لأن ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها .

ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائى وباقى الكوفيين إجازة ذلك مطلقًا ، ويحصل من كلام المصنف ثلاثة أقوال ، واستدل الكسائى بقوله:

إذا فاقد خطبًا فرخين رجعة ::: ذكرت سليمى في الخليط المزابل[3]

وتأوّل على أن خطبًا منصوب بفقدت مقدرًا ، وفاقد يدل عليه أو برجعت على إسقاط حرف الجر وأصله رجعت على فرخين ، وقوله: مفردًا وغير مفرد أى مثنى ومجموعًا جمع سلامة ، وجمع تكسير ، وقوله عمل فعله مطلقًا أى فيكون لازمًا إن كان فعله لازمًا ومتعديًا إلى واحد أو أكثر إذا كان فعله كذلك .

ص: وكذا إن حول للمبالغة من فاعل إلى فعَّال أو فعول أو مفعال خلافًا للكوفيين.

س: يعنى في منع عملها لأنها لما جاءت للمبالغة زادت معنى على الفعل فلم يعمل عندهم ، لذلك ، والصحيح مذهب سيبويه ، ومن وافقه في أنها تعمل ؛ لورود السماع بذلك نثرًا ونظمًا فمن النثر في فعول العرب: "أنت غيوظ ما علمت أكباه الرجال" رواه الكسائى عن العرب ، وفى فعال قول من سمعه سيبويه: "أما العسل فأنا شراب" . وفى مفعال قول بعض العرب: "إنه لمنحاز بوائكها

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ١٩٠ .

(٢) ٣/ ٧٤ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لبشر بن حازم في شواهد العينى ٣/ ٥٦٠ .

أى سمانها ، ومن النظم قول الشاعر:

ضروب بنصل السيف سوق سمانها[١]

وقول الآخر:

أخا الحرب لباسًا إليها جلالها[٢]

وقول الآخر:

شم مهاوين أبدان الجزور مخا ::: ميص العشيات لاخور ولا قزم[٣]

فمهاوين جمع مهوان وكان أصله مهينًا فبنى على مفعال لقصد المبالغة .

ص: وربما عمل محولاً إلى فعيل أو فَعِل.

ش : هذا مذهب سيبويه وهذه المثل تسمى بالأمثلة الخمسة ، ومذهب سيبويه جواز إعمالها بالشروط المذكورة لاسم الفاعل ، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل وتقدمت عليهم ، ومنع أكثر البصريين منهم المازنى ، والزنادى وإعمال فعيل وفعل وفرق الجرمى ، وأجاز إعمال فعِل لأنه على وزن الفعل ، ومنع إعمال فعيل ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه للسماع كقول العرب[٤]: إن الله سميع دعاء من دعاه - رواه بعض الثقات - وقالوا: هو حفيظ علمه وعلم غيره وقال الشاعر:

فتاتان أما منهما فشبيهة ::: هلالاً والأخرى منهما تشبه البدرا[٥]

وقد يقال هو على إسقاط الخافض أى بهلال ، ومن إعمال فعل قول زيد الخيل:

أتانى أنهم مزقون عرضى ::: جحاش الكرملين لها فديد[٦]

فأعمل فرق وهو محول للمبالغة من مازق ، وأنشد سيبويه:

حذر أمورًا لا تضير وآمن ::: ما ليس منجيه من الأقدار[٧]

قال سيبويه[٨]: فعل أقل من فعيل بكثير وقد طعن في هذا البيت بما رواه المازنى عن اللاحقى أنه قال: سألنى سيبويه عن شاهد على تعدى فعل فعملت له هذا البيت ، وينسب مثله أيضًا إلى ابن المقفع ، قال المصنف[٩]: والاختلاف في تسمية هذا المدعى يشعر بأنها رواية موضوعة ووقوع هذا مستبعد ، فإن سيبويه لم يكن يحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يحتج بقوله ، وإنما يجعل القدح في هذا البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين وتقوّل المتقولين .

واعلم أن الكوفيين تأولوا المسموع على إضمار فعل يفسره المثال ، وهو فاسد لكثرة ما ورد منه ، قال الشيخ أثير الدين: والإنصاف في هذه المسألة القياس على فعول وفعال ومفعال ،

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: إذا عدموا زادًا فإنك عاقر ، وهو لأبى طالب بن عبد المطلب في خزانة الأدب ٤/ ٢٤٢ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو للقلاح بن حزن في الكتاب ١/ ٥٧ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو منسوب للكميت بن معروف الأسدى في الكتاب ١/ ٥٩ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٨١ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو لابن قيس الرقيات في ديوانه ٣٤ ، وفيه الشمسا بدل البدرا .
(٦) البيت من الوافر ، وهو لزيد الخيل في الدرر ٢/ ١٣٠ .
(٧) البيت من الكامل ، وهو لأبى يحيى اللحاقى في الكتاب ١/ ٥٨ .
(٨) الكتاب ١/ ١١٢ .
(٩) شرح التسهيل ٣/ ٨١ .

والاقتصار في فعيل وفعل على مورد السماع .

مسألة: أجاز ابن ولاد ، وابن خروف[١] وبعض النحويين إعمال فعيل من أبنية المبالغة كإعمال الأمثلة الخمسة نحو: هذا شريب الماء ، وطبيخ الطعام ، والصحيح المنع لأنه لم يسمع .

ص: وربما بنى فعال ومفعال وفعيل وفعول من أفعل.

ش : مثال فعال: دراك من أدرك وسآر من أسأر ، ومثال مفعال: معطاء من أعطى ، ومهداء من أهدى ، ومهوان من أهان ، ومعوان من أعان ، ومثال فعيل: نذير من أنذر ، وسميع من أسمع ، وأليم من ألم ، ومثال فعول قول الشاعر:

جهول وكان الجهل منها سجية ::: ولكنها للقائدين زهوق[٢]

أي كثرة الإرهاق لمن يقودها ، وهذا نادر ، والمشهور فعول ، وفى غيره من هذه الأبنية بناؤها من الثلاثى .

ص: ولا يعمل غير المعتمد على صاحب مذكور أو منوى، أو على نفى صريح، أو مؤول، أو استفهام موجود أو مقدر.

ش : اشتراط اعتماده على ما ذكر هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط في إعماله الاعتماد ، ومثال اعتماده على صاحب مذكور ما مثل به المصنف من قوله: زيد مكرم رجلاً طالب العلم محققًا معناه ، فمثل بما وقع خبرًا وصفة وحالاً ، ومثال المنوى قول الشاعر:

وكم مالئ عينيه من شيء غيره[٣]

ومثال النفى الصريح: ما ضارب الزيدان عمرًا ، ومثال المؤول بالنفى:

وإن امرءًا لم يعن إلا بصالح ::: لغير مهين نفسه بالمطامع[٤]

ومثال الاستفهام الموجود قول الشاعر:

أنا ورجالك قتل امرئ ::: من العز في حبك اعتاض ذلاً[٥]

ومثال المقدر قوله:

ليت شعرى مقيم العذر قومى ::: أم هم لى في حبها عاذلونا[٦]

تقديره مقيم ، وزاد المصنف في ألفيته من وجوه الاعتماد أن يعتمد على حرف نداء نحو: يا طالعًا جبلاً . قال ابنه في شرحها: والمسوغ لإعمال طالع هنا إنما هو اعتماده على موصوف محذوف تقديره يا رجلاً طالعًا جبلاً ، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء ، لأنه ليس

---

(١) الهمع ٣/ ٥٩ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ٣٦ .
(٣) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى ، وهو لعمر بن أبى ربيعة في ديوانه ص ١٤ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٧٣ .
(٥) البيت من الطويل ، وفى نسب لحسان بن ثابت في الدرر ٢/ ١٢٨ ، وليس في ديوانه .
(٦) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ١٩٥ .

كالاستفهام والنفى في التقريب من الفعل ؛ لأن النداء من خواص الأسماء انتهى .

وزاد بعضهم على أن نحو: إن قائمًا الزيدان ، وقد تقدمت هذه المسألة في باب إن ، وأجاز الكسائى[١] إعمال اسم الفاعل المقصود به المعنى عاريًا من أل ، ووافقه هشام وأبو جعفر بن مضاء[٢] ، قيل: والعراقيون لأنه في معنى الفعل ومشتق وهو ضعيف لأن اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يشبهه إلا من قبل المعنى ، بخلاف الذى بمعنى المضارع ، فإنه يشبهه لفظًا ومعنى فلا تساوى بينهما واستدل المجيز بقوله: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْه ﴾ [الكهف: ١٨] ، ويقول العرب: هذا مار بزيد أمس ، ولا حجة في الأول ؛ لأنه أريد به حكاية الحال ، ولا في الثانى لأنه لم يعمل في مفعول به والمجرور يعمل فيه ما فيه رائحة الفعل ، وهذا الخلاف في الماضى دون أل ، وبالنسبة إلى المفعول به ، فأما بالنسبة إلى الفاعل فذهب بعض النحويين إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جنى والشلوبين ، ومتأخرو المغاربة[٣] ، وذهب بعضهم إلى أنه يرفعه وهو اختيار ابن عصفور ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وأما المضمر فحكى ابن عصفور[٤] اتفاق النحويين على أنه يرفعه ، وليس كذلك ، بل ذهب ابن طاهر وابن خروف[٥] إلى أنه لا يرفع المضمر وهو بعيد ؛ لأنه مشتق فيتحمله لاشتقاقه ، واحترز من الموصول به أل فإنه يعمل ولو أريد به الماضى نحو: زيد الضارب عمرًا أمس ؛ لأنه وقع موقعًا يجب تأويله ، فقام تأويله بالفعل مقام مافاته من الشبه اللفظى ، واحترز من المقصود به حكاية الحال ، فإنه يعمل أيضًا نحو: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ [الكهف: ١٨] ، و ﴿ اللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة: ٧٢] .

ص: بل يدل على فعل ناصب لما يقع بعده من مفعول به يتوهم أنه معموله.

ش : إذا أضيف اسم الفاعل بمعنى الماضى واقتضى بعد الإضافة مفعولاً به من جهة المعنى ؛ جيء به منصوبًا ، كقولك: هذا معطى زيد أمس درهمًا ، ونصبه عند الجمهور بفعل مقدر مدلول عليه باسم الفاعل ، وأجاز السيرافى نصبه باسم الفاعل .

وإن كان بمعنى الماضى ؛ لأنه اكتسبه بالإضافة إلى الأول شبهًا بمصحوب الألف واللام ؛ ولأن ارتباطه بما تقضيه لابد منه ، والارتباط إما بالإضافة ، وإما بنصبه إياه ، فلم امتنعت الإضافة إذ يضاف إلى شيئين تعين نصب إياه وإلى قول السيرافى ذهب الأعلم وطائفه من المتأخرين وقواه الشلوبين[٦] بقولهم: هو ظان زيدًا أمس فاضلاً ، فإن فاضلاً يتعين نصبه بظان ؛ لأنه إن أضمر له ناصب ؛ لزم حذف أول مفعوليه وثانى مفعولى ظان ، وذلك لا يجوز لامتناع الاقتصار على أحد مفعولى ظن ، ولا يجوز أن يكون هنا حذف اختصارًا ؛ لأن المحذوف اختصارًا كالنائب ، فيكون عاملاً فيه ، وإن قدرت له عاملاً لزم التسلسل ، وبهذا اعترض أبو الفتح على أبى على فسكت ، وإذا لزم

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٢٤ .
(٢) المساعد ٢/ ١٩٧ .
(٣) المساعد ٢/ ١٩٨ .
(٤) المساعد ٢/ ١٩٨ .
(٥) المساعد ٢/ ١٩٨ .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٧٨ .

إعمال ظان ؛ لزم إعمال معطى ، وأمثاله ؛ قيل: وهذا الإلزام لا مخلص فيه إلا أن تقول إن العرب لا تقول: هذا ظان زيد أمس منطلقًا ، كما قال ابن أبى الربيع ، فإنه أنكر مجيء ذلك من لسان العرب ، وقال: لا يجوز وإنما نقول في هذا ، هذا الظان زيدًا منطلقًا أمس .

وقال المصنف[1]: والصحيح رأى الجمهور ، والتعليل بشبه المضاف بذى الألف واللام ضعيف ؛ لأن عمل ذى الألف واللام إنما صح لوقوعه صلة ووجوب تأويله لذلك بفعل ، والمضاف بضد ذلك ، وأما الارتباط بزيد على المضاف إليه فيكفى فيه شعور الذهن به ، وأما هو ظان زيد فاضلاً فليس فيه إلا حذف أول مفعول ظان المدلول عليه بظان ، وذلك شبيه بحذف ثانى مفعول ظن المحذوف في أزيدًا ظننته فاضلاً ، وأما ظان فليست إضافته على نية العمل فيطلب مفعولاً ثانيًا ، ولكن إضافته كإضافة اسم جامد وكاستعماله غير مضاف في نحو: هذا ظان أمس زيدًا فاضلاً على نصب زيد وفاضل بظن مدلولاً عليه باسم الفاعل ، فهذا وأمثاله لا خلاف في جوازه ؛ وبه يتخلص من إعمال اسم الفاعل الماضى غير موصول به الألف واللام .

وأجاب ابن الصائغ عن قولهم هذا ظان زيد فاضلاً بوجهين:

أحدهما: أنه على حد قولهم ظننت بزيد ثم جئت باسم الفاعل منه ، فقلت: هذا ظان زيدًا ، وأصله ظان بزيد ، فلا يحتاج هذا إلى مفعولين ، ثم حذفت وأضفت فزيد ليس مذكورًا على أنه مفعول به ، بل على أنه محل لوقوع الظن . انتهى .

فيكون على هذا اسم فاعل من قولهم ظننت به أى جعلته محل ظنى كقوله:

فقلت لهم ظنوا بألفى مدجج

وهذا حالة لصورة المسألة:

والثانى: أن حذف الاقتصار إنما امتنع حيث لا يذكر المفعول الثانى ، فأما إذا كان الكلام قد اشتمل على المعمولين معًا ، وإن لم يذكر الثانى على أنه مفعول بذلك الفعل ، فإنه يجوز ، كقولهم: ظننت أن زيدًا منطلقًا لما اشتمل الكلام على ذكر معمولين معًا ، وإن لم يكن لظننت إلا مفعول واحد هنا جاز ، فكذلك مسألتنا .

ص: وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصًا بالمضى خلافًا للرمانى ومن وافقه.

ش : الحامل لهم على ذلك أن سيبويه حين ذكر اسم الفاعل بأل لم يقدره إلا بالذى فعل ، وإنما لم يتعرض للذى بمعنى المضارع لأنه ثبت له العمل مجردًا فعمله مع أل جائز . لو لم يسمع قياسًا على الماضى ؛ بل أولى فكيف وقد ثبت بالسماع ، كقوله: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ.....﴾ الآية [الأحزاب: ٣٥] .

ص: ولا على التشبيه بالمفعول به خلافًا للأخفش.

ش : وذلك مذهبه أن أل مع اسم الفاعل ليست موصولة ؛ بل حرف تعريف كهى في الرجل ، ودخولها على اسم الفاعل يبطل عمله كما يبطل التصغير والوصف ؛ لأنه يبعد عن الفعل والمنتصب

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٧٨ .

بعده، إنما هو على التشبيه بالمفعول به مثل الوجه في: الحسن الوجه؛ وردّ بأن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببًا بشروط، وبأن عطف الفعل على اسم الفاعل في نحو: قوله: ﴿ **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا** ﴾ [الحديد: ١٨] ورجوع الشاعر إلى الفعل في قوله:

ما أنت بالحكم الترضى[١]

يدل على أنها موصولة وأن اسم الفاعل بعدها مؤول بالفعل وأصحاب الأخفش يقولون: إن قُصِدَ بأل العهد فالنصب على التشبيه وإن قُصد معنى الذى؛ فالنصب باسم الفاعل.

ص: ولا بفعل مضمر خلافًا لقوم.

ش: وردّ بأنه إضمار غير محتاج إليه فلا يتكلف وبهذا الخلاف يتبين خلل قول ابن المصنف في شرح الألفية إعمال اسم الفاعل مع الألف واللام ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلاً جائز مرضى عند جميع النحويين[٢].

ص: ويضاف اسم الفاعل المجرد الصالح العمل إلى المفعول به جوازًا إن كان ظاهرًا متصلاً.

ش: يعنى بالمجرد: العارى من أل، واحترز بالصالح للعمل من المراد به المعنى فإنه يضاف وجوبًا كإضافة الجوامد، وأفهم قوله: جوازًا له النصب جائز أيضًا وبالوجهين قُرئ: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ** ﴾ [الطلاق: ٣] وظاهر كلام سيبويه يدل على أن النصب أولى، وقال الكسائى: هما سواء، قيل: والذى يظهر أن الإضافة أولى لأن الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة والعمل، إنما هو لشبه الفعل واحترز بقوله متصلاً من المفصول، فإنه لابد من نصبه كقوله: ﴿ **إنى جاعلٌ في الأرض خليفة** ﴾ [البقرة: ٣٠].

ص: ووجوبًا إن كان ضميرًا متصلاً خلافًا للأخفش وهشام في كونه منصوب المحل.

ش: مثال كونه ضميرًا متصلاً: هذا مكرمك، وهذا مكرمان وهؤلاء مكرموك؛ فالكاف في الأمثلة الثلاثة وشبهها في موضع جر على مذهب سيبويه وأكثر المحققين، وهو الصحيح؛ لأن الظاهر هو الأصل، والمضمر نائب عنه، والظاهر إذا حذف التنوين والنون من اسم الفاعل كان مجرورًا، فكذلك المضمر الذى ناب عنه، وذهب الأخفش وهشام إلى أن الضمير في موضع نصب، وأن التنوين والنون حذفا لإضافة الضمير، قالا: وموجب النصب المفعولين وهى محققة وموجب الإضافة وهى غير محققة إذ لا دليل عليها إلا حذف التنوين والنون ولحذفهما سبب آخر وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً.

قال المصنف[٣]: وهذه شبهة تحسب قوية وهى ضعيفة؛ لأن النصب الذى يقتضيه المفعولين لا يلزم كونه لفظيًا، بل يكتفى منه بالتقدير، قال: وأيضًا فإن عمل الأسماء الجر أكثر فينبغى عند احتمال الجر والنصب أن يحكم بالأكثر، وأما جعل الحذف للتنوين والنون صون الضمير المتصل من

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٢٦.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٨٣، ٨٤.

الانفصال فمستغنى عنه لوجهين:

أحدهما: أن حذفه للإضافة محل لذلك .

والثاني: أن يقتضي الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين والنون ، وقد نبهوا على ذلك باستعماله في الشعر كقوله:

فلم يرتفق والناس محتضرونه(١)

وأجاز هشام هذا ضاربنك ، وضاربنى ، وضاربنى بإثبات النون والتنوين ، وإن كان الضمير متصلاً ، واحترز بقوله متصلاً من المنفصل كالهاء من قوله:

لا ترج أو تخش غير الله إن أذى ::: واقيكه الله لا ينفك مأمونـا(٢)

فهى في موضع نصب لا غير ، فإن قيل: يرد على إطلاق اسم الفاعل من كان الناقصة في نحو: الحسن زيد كابنه ، فإنه لا يجب الإضافة ، بل يجوز النصب والانفصال فيقال كابن إياه مع كونه ضميرًا متصلاً ، فالجواب أن كلامه في اسم الفاعل الطالب مفعولاً به والمنصوب هنا خبر .

ص: وشذ فصل المضاف إلى ظاهر بمفعول أو ظرف.

ش : مثال الأول قراءة بعض القراء: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾ [إبراهيم: ٤٧] (٣) ، ومثال الثاني قول الشاعر:

وكرار خلف المحجزين جواده ::: إذا لم يحارم دون أنثى حليلها(٤)

ص: ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعًا على حده أو كان المفعول به معرفًا بهما أو مضافًا إلى معرف بهما أو إلى ضمير.

ش : فهذه خمس صور يجوز فيها إضافة اسم الفاعل المقرون بأل:

الأولى: أن يكون مثنى نحو: الضاربا زيد .

الثانية: أن يكون مجموعًا على هذا المثنى نحو: الضاربو زيد ، وسواء كان المضاف إليه في الصورتين نكرة أم معرفة فإنه جائز ، ويجوز المثنى والمجموع على حده أن يقدر حذف النون للتخفيف لا للإضافة ، فينصب المفعول وإن لم يجز ذلك في المجرد ؛ لأن الألف واللام موصولة فتحذف النون لتقصر الصلة .

الثالثة: أن يكون المفعول به معرفًا بهما نحو: الضارب الغلام .

الرابعة: أن يكون مضافًا إلى معرف بهما نحو: ضارب غلام الرجل .

الخامسة: أن يكون مضافًا إلى ضمير معرف بهما ، كقول الشاعر:

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: جميعًا وأيد المعتفين رواهقه ، والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٨٤ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٠١ .

(٣) وانظر: معجم القراءات ٣/ ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للأخطل في ديوانه ٢٤٥ .

الـــود أنـــت المســـتحقة صـــفوه ::: مـــنى وإن لم أرج مـــنك نـــوالا[١]

وفي هذه خلاف ذهب المبرد إلى منع الجر ووجوب النصب ، والصحيح الجر لسماعه في قولـه المستحقة صفوه هكذا ، روى بالجر والأفصح في هذه الصور الثلاث النصب وترك الإضافة .

ص: ولا يغنى كون المفعول به معرفًا بغير ذلك خلافًا للفراء.

ش : فإنه أجرى العلم وغيره من المعارف مجرى المعرف بأل فأجاز الضارب زيد والضارب عبده والمكـرم دينـك والمعـين اللذيـن نصراك ، ولا مستند لـه في هذا من نظم ولا نثر قاله المصنف[٢] ، وتمثيله بقولــه المعين اللذين نصراك بناءً على أن أل في اللذين زائدة ، ومن جعل تعريفه بأل فهو في الجواز مثل الضارب الرجل .

ص: ولاكونه ضميرًا للرماني والمبرد في أحد قوليه.

ش : ذهـب الـرماني[٣] إلى أن كـاف المكـرمك وشـبهه مما ليس مثنى ولا مجموعًا على حده في موضـع جـر ، ووافقـه الزمخشـرى[٤] مع منعه جر الظاهر الواقع موقعه ، وإلى ذلك ذهب المبرد[٥] في أحـد قوليـه إلا أن المـبرد رجـع عـن ذلـك ، كـذا قـال ابن السراج ومذهب سيبويه والأخفش ومن وافقهمـا أنه في محل نصب ؛ لأن الظاهر أصل والضمير نائب عنه ، ولو جعلت مكانه اسمًا ظاهرًا لم يكن إلا منصوبًا ، وأجاز الفراء فيه الجر والنصب على أصله في إجراء سائر المعارف مجرى ما فيه أل قالـه في الشـرح[٦] ؛ وأمـا الضـمير في نحو: جاء الزيداك والمكرموك فجاز فيه الوجهان بإجماع لأنهما جائـزان في الظاهـر الواقـع موقعـه . انـتهى . وذلك لأنه يمكن حذف النون للتخفيف فتكون في محل نصـب ، والجـر في الظاهـر أكـثر ، فهـو في المضمر كذلك ، ودعوى الإجماع على جواز الوجهين غير صحيحة ، فإن الجرمى والمازنى والمبرد وجماعة يجعلون الضمير في موضع جر فقط ، لأن حذف النون للإضـافة هـو الأصـل وحذفهـا للطـول لا ضـرورة تدعـو إليه بخلاف الظاهر ، فإن ما ظهر فيه من النصب أحوج إلى ذلك .

ص: ويجر المعطوف على مجرور ذى الألف واللام إن كان مثله أو مضافًا إلى مثله أو إلى ضمير مثله لا إن كان غير ذلك وفاقًا لأبي العباس.

ش : مـثال الأول: جـاء الضـارب الغـلام والجاريـة ، ومـثال الـثانى: جاء الطالب العلم وأدب الأبـرار ، ومـثال الثالث: جاء المشترى الناقة وفصيلها ؛ لأنه بمنزلة وفصيل الناقة ؛ لأن الضمير عائد عليها ومثله قول الشاعر:

الواهب المائة الهجان وعبدها[٧]

---

(١) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٥٧ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٨٦ .
(٣) المساعد ٢/ ٢٠٤ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٦ .
(٥) المساعد ٢/ ٢٠٤ .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٨٦ .
(٧) صدر بيت من الكامل ، وعجزه: عوذا تزجى خلفها أطفالها ، وهو للأعشى في ديوانه ٢٩ .

فالمسائل الثلاث جائزة بلا خلاف، كذا قال المصنف[١]، وفى الثانية والثالثة حكى خلاف. حكى ابن عصفور[٢] عن المبرد منع الجر قال: والسماع يرد عليه لقوله:

المواهب المائة الهجان وعبدها[٣]

وحكى الشلوبين[٤] عن المبرد جواز الجر فلعل للمبرد قولين، وقوله: لا إن كان غير ذلك، أى لا إن كان غير واحد من الثلاثة المذكورة كزيد مما لم يقرن بالألف واللام، ولم يضف إلى مقرون به ولا إلى ضمير المقرون بها، فإن سيبويه يجيز جره أيضًا، ومنع ذلك أبو العباس وهو المختار عند ابن السراج، قال المصنف[٥]: وهو عندى أصح القولين لأن العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه ولا حجة في نحو: رب رجل وأخيه.

ولا أى فتى هيجا أنت وجارها[٦]

لأنها في تقدير: وأخ له جار لها، ومثل هذا التقدير لا يتأتى فيما نحو: بسبيله والذى يدل عليه كلام سيبويه أن مثل الضارب الرجل وزيد سماع من العرب قال: والذى قال هو الضارب الرجال في مثل الضارب الرجل وعبد الله.

فصل: يعمل اسم المفعول عمل فعله مشروطًا فيه، ما شرط في اسم الفاعل:

ش: الهاء من قوله عمل فعله عائد على المفعول فكأنه قال فعل المفعول أى عمل الفعل الذى لم يسم فاعله فيقال هذا مذهوب به ومضروب عبده ومعطى ابنه درهمًا ومعلم أخوه زيدًا صديقك، كما يقال في الفعل، وقوله مشروطًا فيه ما شرط في اسم الفاعل يعنى من الاعتماد وغيره.

ص: وبناؤه من الثلاثى على زنة مفعول ومن غيره على زنة اسم الفاعل مفتوحًا ما قبل آخره ما لم يستغن فيه بمفعول عن مفعل.

ش: مثال بنائه من الثلاثى على مفعول مضروب وممرور به، وهذا مطرد ويعنى بالثلاثى المتطرف، وقوله من غيره أى ومن غير الثلاثى فتقول مكرم، ومستخرج، ونحوهما، وقوله ما لم يستغن منه بمفعول عن مفعل مثله المصنف بمزكوم ومحموم ومحزون قال[٧]: ومنه محبوب في الأكثر، وقد تقدم التنبيه على هذا الاستغناء باب اسم الفاعل.

ص: وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة: فِعْل، وفَعَل، وفُعلة، وبكثرة فعيل، وليس مقيسًا خلافًا لبعضهم، وقد ينوب عن مُفْعَل.

ش: مثال فَعَل: ذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مذبوح ومطحون ومرعى ومطروح، ومثال

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٨٦، ٨٧.

(٢) شرح الجمل ١/ ٥٥٦، يقول ابن عصفور: وأما المبرد فلا يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام فلا يجيز إلا النصب على الموضع.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) المساعد ٢/ ٢٠٤.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٨٧.

(٦) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٨٧.

(٧) شرح التسهيل ٣/ ٨٨.

فعل قبض ونقض ولفظ بمعنى مقبوض ومنفوض وملفوظ، ومثال فعلة أكلة وغرفه ومضغة ولقمة، فهـذا كله نائب عن المفعول في الدلالة لا في العمل، فلا يقال: مررت برجل ذبح كبشه وطحن بره، وفـى كـلام ابـن عصـفور ما يدل على الجواز، قال في المقرب[1] في آخر باب ما لم يسم فاعله واسم المفعـول: ومـا كـان مـن الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبنى للمفعول. انتهى.

ومـثال نـيابة فعـيل جـريح وقتـيل ودهـين وصـريع وهو كثير، ومع كثرته لا ينقاس فلا يقال: ضربت في مضروب، ولا عليم في معلوم ولا قويل في مقول، قال في الشرح: وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس لـه فعيل بمعنى فاعل كغليم. انتهى.

فقيد في الشرح، وأطلق في الأصل، ودل قولـه في الدلالة لا العمل، أنه لا يقال: مررت برجل كحـيل عينـيه ولا قتيل أبوه وقد أجازه ابن عصفور، ويحتاج إلى سماع، ومثال نيابة فعيل عن مفعل أعقدت العسل فهو عقيد بمعنى معقد وأعله المرض فهو عليل بمعنى مفعل، والله أعلم[2].

* * *

---

(١) ص ١٢١.

(٢) إلى هنا انتهت النسخة ر.

باب: الصفة المشبهة باسم الفاعل

ص: وهي الملاقية فعلاً لازمًا ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا قابلة للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط.

ش: قوله الملاقية فعلاً جنس يشمل الصفة وغيرها قال في الشرح[١]: واحترز بالملاقية فعلاً من نحو: قرشي وقتّات، واحترز بقوله لازمًا من نحو: عارف وجاهل، وبالثابت معناها من نحو: قائم وقاعد، وقال في البسيط: معنى الثبوت أنه خلاف الحدوث ونبه بتقديم الثبوت على منقلب ونحوه واحترز بقبول الملابسة والتجرد من أب وأخ ونحوهما وصفان لا يقبلان الملابسة والتجرد لمن جريا عليه ولقائل أن يقول: لا حاجة للاحتراز من أب وأخ؛ لأنهما خرجا أولا بقوله الملاقية فعلا، واحترز بقبول التعريف والتنكير بلا شرط من أفعل التفضيل، فإنه يقبل ذلك بشرط، قيل: ولا ينبغي الاحتراز عنه، لأنه لا يلاقي فعلاً إذ لم يوجد فعل يدل على معنى التفضيل.

ص: وموازنتها المضارع قليلة إن كانت من ثلاثي ولازمة إن كانت من غيره.

ش: إذا كانت الصفة من فعل ثلاثي؛ فالغالب كونها غير موازنة للمضارع كضخم وجميل، وقد توازن كضامر البطن وساهم الوجه وخامل الذكر وحائل اللون وظاهر العافية، وطاهر القلب، وإذا كانت مصوغة من غير الثلاثي، فلابد من موازنتها كمنطلق اللسان ومطمئن القلب، ومستسلم النفس. ومغدودن الشعر ومتناسب الشمايل، وزعم الزمخشري: أن الصفة المشبهة هي التي لا تجرى على فعلها وهو ظاهر كلام أبي علي في الإيضاح، ورد بقولهم متفقين على أن شاحطاً في قوله:

من صديق أو أخي ثقة ::: أو عدو شاحط دارًا[٢]

صفة مشبهة.

ص: ويميزها من اسم الفاعل اللازم اطراد إضافتها إلى الفاعل معنى.

ش: وذلك نحو: حسن الوجه، فإن الوجه فاعل معنى وذلك بخلاف ماشي وجالس ومنطلق إلى كذا ومستكين ومتجاهل ونحوه من اسم الفاعل اللازم، فإن ذلك لا يصلح أن يضاف إلى ما هو فاعل معنى، فليس بصفة مشبهة، وذكر المغاربة أن اسم الفاعل الذى لا يتعدى يدخل في هذا الباب كقائم وجالس ونائم.

ص: وإما صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظاً، أو معنى لا لفظًا أو لفظًا لا معنى أو خاصة بأحدهما معنى ولفظًا.

ش: فهذه أربع صور:

فالأولى: كل صفة يصلح معناها للمذكر والمؤنث وقد بنت العرب منها لفظًا للمذكر، ولفظًا للمؤنث كالحسن والقبح والكرم والبخل، فهذه صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظًا.

الثانية: كل صفة يصلح معناها لهما ولكن اختص كل منهما بلفظ نحو: كبر الألية، فإنه مشترك

---

(١) ٣/ ٨٩.

(٢) البيت من المديد، وهو لعدى بن زيد في ديوانه ١٠١.

لكن خص المذكر بلفظ آلى والمؤنث بلفظ عجزاء .

الثالثة: كل صفة معناها خاص بأحدهما ولفظها على وزن صالح لهما كالحيض فإنه مختص بالمؤنث والصفة منه حائض على وزن فاعل وهذا الوزن صالح للمذكر والمؤنث ، وكالخصا فإنه مختص بالمذكر والصفة منه خصى وهو وزن صالح لهما .

الرابعة: كل صفة اختص معناها ولفظها بالمذكر نحو: آدر وأكمر أو بالمؤنث نحو: رتقاء وعفلاء .

ص: فالأولى تجرى على مثلها وضدها.

ش : يعنى أن مذكرها يجرى على المذكر والمؤنث ، ومؤنثها يجرى على المؤنث والمذكر ، فمثال جريان المذكر على مثله نحو: مررت برجل حسن أبوه ، وعلى ضدها: مررت بامرأة حسن بشرها ، ومثال جريان المؤنث على مثله: مررت بامرأة حسنة صورتها ، وعلى ضده: مررت برجل حسنة صورته .

ص: والباقى يجرى على مثلها لا ضدها خلافًا للكسائى والأخفش.

ش : فتقول: مررت برجل آلى الابن وبامرأة عجزاء البنت ، وبرجل خصى الابن ، وبامرأة حايض البنت ، وبرجل آدر الابن ، وبامرأة رتقاء البنت ؛ فجرت في هذه الأمثلة على مثلها ، ولا يجرى على ضدها خلافًا للكسائى والأخفش[1] فإنهما يجيزان جريان الصفة في هذه الأقسام الثلاثة على ضدها فتقول: مررت برجل عجزاء بنته ، وبامرأة آلى ابنها ، وبرجل حائض بنته ، وبامرأة خصى ابنها ، وبرجل رتقاء ابنته ، وبامرأة آدر ابنها ، ونقل بعض المغاربة الاتفاق على القسم الثالث ، وهو ما اختص بأحدهما لفظًا ومعنى كآدر وعذراء لا يجوز فيها التشبيه إلا خصوصًا فيجرى المذكر على المذكر ، والمؤنث على المؤنث ، فالمؤنث باتفاق ، وخص الخلاف بالثانى . وهو ما كان صالحًا لهما معنى لا لفظًا ، ولم ينقل الخلاف فيه إلا عن الأخفش ، ونقل أبو جعفر النحاس أن الكسائى لا يجيز مررت برجل حائض المرأة ويخصص الدار وبامرأة خصى الزوج ، وهو مخالف لنقل المصنف .

فصل: معمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل أو سببى موصول أو موصوف بشبهه أو مضاف إلى أحدهما ومقرون بأل أو مجرد أو مضاف إلى ضميره الموصوف أو مضافًا لفظًا أو تقديرًا أو إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضميره الموصوف.

ش : قسم معمول الصفة المشبهة إلى أحد عشر قسمًا ، مثال الأول وهو الضمير البارز قول الشاعر:

حسن الوجه طلقه أنت في السلم ::: وفى الحرب كافح مكفهر[2]

ومثال الثانى وهو النسبى الموصول قول عمر بن أبى ربيعة:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٩٠ .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شواهد العينى ٣/ ٦٣٣ .

أسـيلات أبـدان دقـاق خصـورها ::: وتـيرات مـا التفـت علـيه المـآذن[1]

ولم يذكر أكثر المغاربة هذا القسم، ومثال الثالث وهو الموصوف الذى يشبه هيئة الموصول قولـه:

أزور امـرأ جمـا نـوال أعـده ::: لمـن أمـه مسـتكفيًا أزمـة الدهـر[2]

قال الشيخ أثير الدين: ولم أر من أصحابنا من ذكر هذا القسم عن صاحب التمهيد، ومثال الرابع وهو المضاف إلى الموصول قول الشاعر:

فعـج بهـا قـبل الأخـيار مـنـزلة ::: والطـيبي كـل مـا التأفـت به الأزر[3]

ومثال الخامس وهو المضاف إلى الموصوف: رأيت رجلاً حديد سفان رمح يطعن به، ومثال السادس وهو المقرون بأل: ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]، ومثال السابع وهو المجرد: مررت برجل حسن وجه، ومثال الثامن وهو المضاف إلى ضمير الموصوف: مررت برجل حسن وجهه، ومثال التاسع وهو المضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف لفظًا: مررت برجل حسن شامة خده، ومثال العاشر وهو المضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف تقديرًا: مررت برجل حسن شامة الخداى خده، وقد أجمع هذا والذى قبله في قول الشاعر:

أن كـثيرًا كـثير فضـل نائلـه ::: مـرتفع في قـريش موقـد الـنار[4]

ومثال الحادى عشر وهو المضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف: مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفة فالألف مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه مضاف إلى جارية، والجارية مضاف إلى ضمير الموصوف قيل: ويحتاج هذا التركيب إلى سماع، وبقى تركيب آخر ذكره في الشرح[5] في أثناء كلامه وهو أن يكون المعمول مضافًا إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: مررت برجل حسن الوجه جميل خالها وهو تركيب نادر وأنشد عليه:

سـبتنى الفـتاة البضـة المـتجرد اللطيفة ::: كشـحه ومـا خلـت أن أسـبى[6]

ص: وعملها في الضمير جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل ونصب على التشبيه بالمفعول به إن فصلت أو قرنت بأل.

ش: إذا كان معمول الصفة المشبهة ضميرًا مرفوعاً وباشرته الصفة وخلت من أل؛ فهو مجرور بالإضافة نحو: مررت برجل حسن الوجه جميله، وأجاز الفراء النصب والتنوين فتقول جميل أباه وهو فاسد إذ لا يفصل الضمير ما قدر على اتصاله، فإن فصلت نحو: قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها، أو قرنت بأل نحو: زيد الحسن الوجه والجميلة فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به، وذهب بعضهم إلى أن الضمير في نحو: الجميلة من المقرون بأل في موضع جر، واعتبر بعضهم ذلك

---

(١) البيت من الطويل، ولم أعثر عليه في ديوانه.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شواهد العينى ٣/ ٦٣١.
(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديونه ١/ ٢٢١.
(٤) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ٢٢٥.
) ٣/ ٩٥.
البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شواهد العينى ٣/ ...

بوضع الظاهر موضع الضمير فأجاز في الظاهر جاز فيه .

ص: ويجوز النصب مع المباشرة والخلو من أل وفاقًا للكسائى.

ش : إذا جردت الصفة المتصل بها ضمير بارز فقد يقصد إضافتها إليه وقد لا يقصد ، فإن قصدت حُكم بالجر ، وإن لم يقصد حكم بالنصب على التشبيه بالمفعول به ، وإنما يمكن القصد إن والمعمول ضمير إذا كانت الصفة غير متصرفة نحو: رأيت غلامًا حسن حسن الوجه أحمره ، فالجر على الإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به جائز عند الكسائى ، والجر عند غيره متعين ، قال المصنف[١]: ومذهب الكسائى هو الصحيح لأنه روى عن بعض العرب: لا عهد لى بالأم عما ولا أوصعه بفتح العين ، وبمثل هذا يظهر الفرق بين قصد الإضافة وغيرها ، وعلى هذا يقال: إذا قصدت الإضافة مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره بجر الراء ، وإذا لم يقصد قلت: لا أصفره بفتح .

ص: وعملها في الموصول والموصوف رفع ونصب مطلقًا وجر إن خلت من أل وقصدت الإضافة.

ش : قوله مطلقًا أى مقرونًا بأل أو غير مقرون مثال المقرونة قول الشاعر:

إن رمت أمنا وعزة وغنى ::: فاقصد يزيد العزيز من قصده[٢]

ومثال غير المقرون قول الآخر:

عز امرؤ بطل من كان معتصمًا ::: به ولو أنه من أضعف البشر[٣]

فيجوز الحكم على من بالرفع والنصب ، على أن البيت الثانى يجوز كون من فيه شرطية محذوفة الجواب ، وتقول في الموصوف: رأيت الرجل الطويل رمح يطعن به ، ورأيت رجلاً طويلاً رمح يطعن به ، فيجوز نصب رمح ورفعه ، وقوله: وجر إن خلت من أل يعطى الصفة نحو: رأيت رجلا جميلاً ما اشتمل عليه ثيابه ، ورأيت رجلاً طويلاً رمح يطعن به .

ص: وإن وليها سببى غير ذلك عملت فيه مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا إلا أن مجرور المقرونة بأل مقرون أو مضاف إلى المقرون بها وإلى ضمير المقرون بها.

ش : قوله غير ذلك يعنى غير الضمير والموصول والموصوف ، وذلك ثمانية أنواع وقد تقدم تمثيلها ، ويعنى بقوله مطلقًا سواء كان في الصفة أل أو لم يكن ؛ فالرفع على الفاعلية والنصب على أن كان نكرة ، قال في الشرح[٤]: على التمييز ، قال غيره: ويجوز على التشبيه ، وإن كان معرفة فعلى التشبيه ، وأجاز بعض البصريين كون المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها منصوب على التمييز ، وهى نزعة كوفية والجر على الإضافة ، واختلف في الإضافة أهى من نصب أم من رفع ، فذهب ابن السيد والشلوبين[٥] وأكثر أصحابه إلى أنها من نصب ، فالخفض عندهم ناشئ عن النصب والنصب عن الرفع ، وذهب السهيلى[٦] إلى أنها من رفع وهو ظاهر كلام المصنف حيث قال: اطراد إضافتها

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٩٣ .
(٢) البيت من المنسرح ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢١٤ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٩٤ .
(٤) ٣/ ٩٤ .
(٥) الارتشاف ٣/ ٢٤٢ .
(٦) الارتشاف ٣/ ٢٤٢ .

إلى الفـاعل ، فالخفض عند السهيلى ناشئ عن الرفع والنصب ناشئ عن الخفض ، وأجاز ابن الدباج وابن هشام الخضراوى[١] الوجهين .

واستدل ابـن عصـفور[٢] عـلى أن الإضافة من نصب بإلحاق التاء في نحو: مررت بامرأة حسنة وجههـا بـالخفض ولـو كـان مـن الرفع لكان بغير تاء وفيه نظر ؛ لأن المقتضى لدخولها حالة النصب موجـود حالـة الجـر وهو كون الصفة مستكنًا فيها ضمير الأول ، فليس دخول التاء حالة الجر لكونه مـن نصب ولا دليل على ذلك ، وقولـه: إلا أن مجرور المقرون إلى آخره ، مثاله: رأيت الحسن الوجه والحسن أنف الوجه والكريم الآباء الغامر وجودهم ، وهذا التركيب نادر وقد تقدم شاهده .

ص: ويقل نحو: حسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجه، ولا يمتنع خلافًا لقوم.

ش : أمـا حسـن وجهـه بالجـر فهـو عـند سيبويه مخصوص بالشعر ، وعند المبرد ممنوع في الشعر وغيره وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله وهو الصحيح ؛ لأن مثله قد ورد في الحديث كقولـه في حديث أم زرع: "صفر وشاحها"[٣] ، وفى حديث الدجال "أعور عينه اليمنى"[٤] ، وفى صفة النبى ﷺ شثن أصابعه ، وطويل أصابعه"[٥] ، ومع جوازه ففيه ضعف ؛ لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه ، وأما حسن وجهه بالنصب فمن شواهده قول الراجز:

كوم الذرّى وادقة سراها[٦]

قـال في الشـرح[٧]: وهـو مـثل قراءة بعض السلف: "ومن يكتمها فإنه آثم قلبه" بالنصب انتهى وخرجـت عـلى أن قلبه بـدل مـن اسـم إن ، وأمـا حسن وجه بالرفع فأجازه الكوفيون ومنعه أكثر البصريين ، قال المصنف[٨]: وبجوازه أقول ويدل على جوازه قال الراجز:

ببهمة منيت شهم قلب ::: منجدى ذى كهام ينبو[٩]

ومثله ما أنشد الفراء عن بعض العرب:

بثوب ودينار وشاه ودرهم ::: فهل أنت مرفوع بما هاهنا رأس[١٠]

وقال ابن خروف[١١]: مررت برجل حسنٍ وجه والحسن وجه لا سبيل إلى جوازها .

قـال المصـنف[١٢]: وقـد وجـد سـبيلٌ إلى جوازهما بقول الراجز وبما أنشده الفراء فلا يبالى لمن مـنع ، انتهى . وقول ابن هشام في نحو: هذا لا يجوز الرفع في قول أحد إذ لا ضمـير في السبـب ولا

---

(١) المساعد ٢/ ٢١٢ .
(٢) الارتشاف ٣/ ٢٤٢ .
(٣) جزء من حديث أم زرع ، رواه البخارى في باب النكاح برقم: ٥١٨٩ .
(٤) رواه أحمد في مسنده ٢/ ١٣٢ .
(٥) رواه أحمد في مسنده ١/ ٨٩ .
(٦) الرجز لعمرو بن لجأ التميمي في خزانة الأدب ٨/ ٢٢١ .
(٧) ٣/ ٩٦ .
(٨) شرح التسهيل ٣/ ٩٦ .
(٩) الرجز بلا نسبة في شواهد العينى ٣/ ٥٧٧ .
(١٠) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٣٣ .
(١١) المساعد ٢/ ٢١٨ .
(١٢) شرح التسهيل ٣/ ٩٦ .

ما يسد مسده ليس بصحيح ؛ لأن الجواز عن الكوفيين وبعض البصريين .

فصـــل: إذا كان معنى الصفة لسابقها رفعت ضميره وطابقته في إفراد وتذكير وفروعهما ما لم يمنع من المطابقة مانع.

ش : مثال كـون معني الصفة لسابقها: مررت برجل حسن فهذه ترفع ضمير الموصوف وتطابقه فيما ذكر فتقول: مررت برجلين حسنين وبرجال حسنين أو حسان وبامرأة حسنةٍ وبامرأتين حسنتين وبنساء حسنات أو حسان فمعنى هذه الصفة لما سبق فجيء بها مطابقة ونوى فيها ضمائر موافقة ، واحترز بقولـه ما لم يمنعْ مانع من صفة مشتركة من المذكر والمؤنث كربعة ومن صفة وقع فيها الاشتراك مطلقًا لا فعل من ، ومن صفة مختصة بالمذكر أو بالمؤنث لفظًا ومعنى ، أو لفظًا لا معني وقد تقدم التنبيه على ذلك فهذا يكون على حسب السماع .

ص: وكذلك إن كان ذلك معناها لغيره ولم ترفع.

ش : أى فترفـع ضـمير الموصـوف أيضًا وتطابقه إن أمكن نحو: مررت برجلين حسنى الغلمان ، وحسنين غـلمانًا ، وبـرجالى حسـان الغلمان أو حسان غلمانا ، وبامرأة حسنة الغلام وحسنةٍ غلامًا وبنساء حسنات الغلمان وحسناتٍ غلمانا فتطابق ما قبلها وإن كانت لما بعدها لأنها لم ترفعه .

ص: فإن رفعته جرت في المطابقة مجرى الفعل المسند إليه.

ش : أى تعطى الصفة الرافعة للسببي ما يعطي الفعل المؤدي معناها إذا وقع موقعها فتفرد مطلقًا لـرفعها الظاهر ، ولو كان مثنى أو مجموعًا وتذكر لتذكير مرفوعها وتؤنث لتأنيثه نحو: مررت برجلين حسن غلامهما وبرجال حسنٍ غلمانهم وبامرأة حسنٍ غلامها وحسنة جاريته .

ص: وإن أمكن تكسيرها حينئذ مسندة إلى جمع فهو أولي من إفرادها.

ش : كقولـك مـررت بامـرأة بـرجال حسان غلمانهم وبرجل كرامٍ أعمامه وقال تعالى: ﴿ **خُشّعا أبصارهم** ﴾ [القمر: ٧] وقرئ "خاشعًا أبصارهم"[١] وخشع أكثر كلام العرب وما اختاره المصنف من أن التكسـير إن أمكـن فهـو أولي من الإفراد وهو نص سيبويه[٢] وابن مالك في بعض نُسخ الكتاب وهـو مذهـب المـبرد واختـاره أبـو موسى وذهب بعضهم إلى ترجيح الإفراد على جمع التكسير وهو اختـيار الشـلوبين والأبـذي ونسـب إلى الجمهـور[٣] ، ونقـل عن بعضهم مذهبًا ثالثًا وهو: إن كانت الصفة تابعة لجمع فالجمع أحسن ، وإن كانت الصفة تابعة لمفرد أو مثني فالإفراد أحسن ، والمختار ما اختاره المصنف لكثرة السماع وإن كان القياس الإفراد لتنزل الصفة إذا رُفعت منزلة الفعل .

ص: وتثني وتجمع جمع المذكر السالم على لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة".

ش : مـن لغـته أن يقـدم عـلى الفـاعل علامـة تثنيته وجمعه كأن تقول: مررت برجلين حسنين غلاماهمـا وبرجال حسنين غلمانهم كما تقول في الفعل حُسنا غلاماهما وحسنوا غلمانهم وتقدمت

---

(١) قرأ بها أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائى وعاصم ، ويعقوب ، وخلف ، وابن عباس ، وابن جبير ، ومجاهد ، والجحدرى ، واليزيدى ، والحسن ، والأعمش ، انظر معجم القراءات القرآنية ٧/ ٣١ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦ .

(٣) انظر في ذلك الارتشاف ٣/ ٢٥٠ .

هـذه اللغـة ومناقشة المصنف في نسبتها إلى "يتعاقبون" في موضعه ، وذهب الكوفيون إلى أن الصفة إن كانـت مما لا يجمع بالواو والنون ، وجب تثنيتها وجمعها تقول: مررت برجلين أعورين أبواه وبرجل عَور آباؤه ، ولا يجوز أعور أبواه ولا أعور آباؤه وهم محجوجون بالسماع .

ص: وقد تعامل غير الرافعة ما هي لـــه إن قرن بأل معاملتها إذا رفعته.

ش : أشار بذلـك إلى أنـه قد يقال: مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنةٍ عينه حكى ذلك الفراء في معاني سورة ص[1] . قال المصنف[2]: فعلى هذا يقال مررت برجال حسان الغلمان وبرجل كـريمة الأم وبامـرأة كـرام الآبـاء وكريم الأب ، كما يقال: برجال حسان غلمانهم وبرجل كريمة أمه وبامرأة كرام آباؤها ، وكريم أبوها ، ومنه قول الشاعر:

أيـا لـيلة خُـرس بالدجـاج سـهرتها ::: بـبغداد مـا كادت من الصبح تنجلي[3]

فقال خرس الدجاج كما يقال خرساء دجاجهما ، ومثله قول الآخر:

فماحت به غُرّ الثنايا مفلجا[4]

فجمع مع الألف واللام كما يجمع مع الضمير وقول الآخر:

تـأوي قـنة خلقـاء راسـية ::: حجـن المخالـب لا يغـتاله السـبع[5]

فقال حجن المخالب كما يقول حجن مخالبها انتهى .

وأجاز ذلـك طائفـة مـن النحويين ومنهم الجرمي وعليه المتأخرون من المغاربة وتأول الفارسي خُـرس الدجـاج عـلى أن اللـيلة لطولهـا كـالجمع وكـان كـل جـزء مـنها ليلة ، وحكى يعقوب عن الأصمعي أن العرب تقول ليلة خُرس على وزن عُنق إذا لم يسمع فيها صوت ، والعرب تخفف فعُلا فيكون خُرس في البيت مفردًا .

ص: وإذا قصد استقبال المصوغة من ثلاثي على غير فاعل ردت إليه ما لم يقدر الوقوع.

ش : اعلم أن الصفة المشبهة لما كانت لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت دون إفادة معـنى الحـدوث نقصت عن اسم الفاعل فلم يكن للماضي المنقطع ولا لما لم يقع ولا يوجد إلا حالا وهو الأصل في باب الوصف ، وإلي هذا أشار بقولـه في الألفية:

وصوغها من لازم لحاضر

وذكـر صـاحب البسيط أن ذلـك ليس على جهة الشرط ، بل إن وضعها كذلك ؛ لكونها دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال . انتهى .

وظهر بهذا أن عبارة الألفية أحسن من قولـه في الكافية:

والاعـتماد واقتضـاء الحـال ::: شـرطان في تصـحيح ذا الأعمـال

---

(١) ٢/ ٤٠٢ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٠١ ، ١٠٢ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٠١ .
(٤) شطر بيت من الطويل ، ولم أعثر عليه .
(٥) البيت من البسيط ، وهو منسوب لزهير في أساس البلاغة (غول) .

ونص ابن السراج[1] والفارسي[2] على أنها لا تكون للماضي ، وذهب السيرافي إلى أنها أبدًا بمعنى الماضي وأوّل على أن مراده بالماضي ما ثبت قبل الإخبار ودام إلى وقت الإخبار فهو موافق وذهب ابن طاهر[3] إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة ، وإذا قصد بالصفة المشبهة الموضوعة من الثلاثي مضي الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل واستعملت استعماله كقولك زيد فارح أمس وجازع غدًا ، قال الفراء: العرب تقول لمن لم يمت إنك مايت عن قليل ولا يقولون لمن قد مات هذا مايت إنما يقال في الاستقبال وظاهر كلام المصنف في الأصل والشرح إن ردها لا فاعل مخصوص بالاستقبال وكان اعتمد على ظاهر كلام الفراء ، والظاهر أنه لا يشترط ، وأشار بقوله: ما لم يقدر الوقوع إلى نحو قوله: ﴿ إنك ميتُ وإنهم ميتون ﴾ [الزمر: ٣٠] على قراءة الجماعة فالمعنى إنك وإياهم وإن كنتم أحياء فأنتم في عداد الموتي ؛ لأنه ما هو كائن فكان قد كان فلذلك بقي الوصف على صوغه الأصلي وقراءة بعض: "إنك مايت وإنهم مايتون" على إرادة الحدوث .

ص: وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ولو كان من متعدٍ إن أمن اللبس وفاقًا للفارسي.

ش : إذا قصد ثبوت لمعنى اسم الفاعل ساغت إضافته إلى ما هو فاعل في المعني ونصبه إياه على التمييز إن كان نكرة وعلى التشبيه إن كان معرفة في اللازم والمتعدي فتقول في اللازم: زيد قائم الأب بالرفع والنصب والجر على مثل الحسن الوجه وتقول في المتعدي: زيد ضارب الأب بالأوجه الثلاثة يعني ضارب أبوه ، وشرط جواز ذلك أمن اللبس ، وقوله: وفاقًا للفارسي يعني في المتعدي ذكر ذلك في التذكرة ولم يقيد أمن اللبس ويكثر أمن اللبس في اسم الفاعل غير المتعدي فلذلك سهل فيه للاستعمال المذكور كقول عبد الله بن رواحة:

تباركت إني من عذابك خائف ::: وإني إليك تائب النفس باخع[4]

ومن وروده في المصوغ من متعد قول الشاعر:

ما الراخم القلب ظلامًا وإن ظلما ::: ولا الكريم بمناع وإن حرما[5]

وأطلق المصنف في المتعدي وذكر غيره أن المتعدي إلى أكثر من واحد لا يجوز تشبيهه بغير خلاف ، وأما المتعدي إلى واحد بحرف الجر فذهب الأخفش إلى جوازه وصححه ابن عصفور ويستدل لهم بقولهم: هو حديث عهد بوجع ، وذهب الجمهور إلى المنع ، وتأولوا الشاهد على أن الباء يتعلق بعهد ، أما المتعدي إلى واحد فحكي الأخفش إجازته عن طائفة من النحويين ، وذهب كثير إلى منعه ، وفصل آخرون فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصار ؛ أجاز وإلا فلا ، وهو اختيار ابن عصفور وابن الربيع[6] وهو حسن والمسموع يوافقه .

(١) الأصول: ١/ ١٥٧ .
(٢) الارتشاف ٣/ ٢٤٢ .
(٣) الارتشاف ٣/ ٢٤٢ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في التصريح ٢/ ٧١ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في التصريح ٢/ ٧١ .
(٦) الهمع ٣/ ٧١ .

ص: والأصح أن يجعل اسم مفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقًا.

ش: يعني في رفع السببي ونصبه وجره على ما تقدر في الصفة نحو: مضروب العبدُ بالرفع والنصب والجر، وشواهد ذلك ثابتة من كلام العرب لا نطول بها قال في الشرح[1]: وأغفل أكثر المصنفين إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة. انتهى.

وقوله الأصح يُشعر بخلاف في المسألة. قال الشيخ أثير الدين: لا نعلم أحد منعها.

ص: وقد يفعل ذلك بجامد لتأوله بالمشتق.

ش: مثاله: وردنا منهلاً عسلاً ماؤه، وعسل الماء أي حلواً ومررنا بقومٍ أسدٍ أنصارهم، وأسد الأنصار أي شجعان، ومنه قوله:

فلولا الله والمهر المفدى ::: لأبت وأنت غربال الإهاب[2]

فعامل غربالاً معاملة مثقب، وأكثر ما يجيء هذا الاستعمال في المنسوب نحو: قرشي الأب.

مسألة: اختلفوا في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي كما شبهت الصفة فأجاز ذلك بعض المتأخرين، واستدل بما في الحديث: "كانت تهراق الدماءِ"[3] والصحيح المنع، وتأولوا الأثر على إسقاط حرف الجر بالدماء، أو على إضمار فعل أي يهرق الله الدماء منها، وقد أجاز المصنف التشبيه في الفعل، وأجاز أن يكون منه تهراق الدماء، قال: إلا أن النصب على المفعول به شاذ في الأفعال وقد تقدم بيان ذلك في باب التمييز.

* * *

---

(١) ٣/ ١٠٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعفيرة بن طرامة في الدرر ٢/ ١٣٦.

(٣) رواه أبو داود في باب الطهارة برقم ٢٧٤.

باب: إعمال المصدر

ص: يعمل المصدر مظهرًا مكبرًا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه عمل فعله.

ش: عمل المصدر عمل فعله ؛ لأنه أصل والفعل فرعه ، فلم يتقيد عمله بزمان بخلاف اسم الفاعل قاله المصنف[١] . وذكر غيره أنه إنما لم يشترط فيه ذلك ؛ لأنه عمل بالنيابة عن الفعل ، والفعل لا يشترط فيه ذلك قبل ، والتحرير إنه لم ينب مناب الفعل وحده ؛ بل مناب حرفي مصدري ، وحكي بعض المتأخرين أن منع إعماله ماضيًا ، وليس بصحيح ، وشرط المصنف في إعماله شروطًا:

أحدها: أن يكون مظهرًا فلا يجوز مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح خلافًا للكوفيين ، وأنهم أجازوا إعماله مضمرًا بقول زهير:

وما هو عنها بالحديث المُرجم[٢]

أى وما الحديث عنها وتأوله البصريون على أنه متعلق بأعني مقدراً أو بالمرجم ، وقدم ضرورة أو بمحذوف دل عليه المرجم ، أى: مرجم عنها أو على تقدير: وما هو الحديث عنها ، والحديث بدل من هو ثم حذف ، وحكى عن الفارسي أنه أجاز أن يعمل المكني في المجرور ، وأجاز ذلك الرماني وابن جني في خصائصه ، ومنع ابن جني عمله في المفعول الصريح ، وقياس من عمله في المجرور أن يعمله في الظرف ، وقد أجازه جماعة .

الثاني: أن يكون مكبرًا احترازًا من المصغر فلا يقال: عجبت من ضريبك زيدًا ؛ لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل وألا يلزم من نقص المعنى بخلاف الجمع ، فإن صيغته وإن زال معها الصيغة الأصلية فإن المعني معها باق ومتضاعف في كالجمعية ؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرراً بعطف ؛ فلذلك مَنع التصغير إعمال المصدر واسم الفاعل ، ولم يمنع الجمع إعمالهما إلا أن جمع اسم الفاعل كثير فكثرت شواهد إعماله مجموعاً وجمع المصدر قليل فقلت شواهد إعماله مجموعًا . انتهى من شرح المصنف .

وهو مخالف لقوله في الكافية[٣]:

وأهمل المضمر والمحدود ::: ومصدر فارق التوحيد
ورب محدود ومجموع عمل ::: وبسماع لا قياس قد قبل .

واختلف النحويون في عمل المصدر مجموعا فذهب قوم إلى جوازه واختاره ابن عصفور واحتجوا بقولهم: تركته بملاحس البقر أولادها[٤] ، فملاحس جمع ملحس بمعنى لحس وبقول أعشى قيس:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٠٦ .
(٢) عجز بيت من الطويل ، وصدره: وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم ، وهو في ديوانه .
(٣) ٢/ ١٠١١ .
(٤) مجمع الأمثال ١/ ١٣٥ .

قد جربوه فما زادت تجاربهم ::: أبا قدامة إلا الحزم والفنعا[١]

وبشواهد أخر وذهب قوم إلى منعه ومنهم أبو الحسين بن سيده وتأولوا المسموع على أن النصب فيه بفعل مقدر وذكر في البسيط أن بعضهم شرط في عمل المصدر الإفراد .

الثالث: أن يكون غير محدودٍ احترازًا عن المحدود وهو المردود إلى فعله قصدًا للتوحيد والدلالة على المرة فلا يعمل ؛ لأنه غير عن الصيغة التى اشتق منها الفعل فلا يقال عرفت ضربتك زيدًا قال في الشرح[٢]: فإن روى مثله عمن يوثق بعربيته حكم بشذوذه ولم يقس عليه فمن ذلك ما أنشده الفارسى في التذكرة من قول الشاعر:

يحابي بها الجلد الذى هو حازم ::: بضربة كفيه الملا نفس راكب[٣]

انتهى . فنصب نفس راكب بيحابى ومعناه يحيى ، ونصب الملا بضربة كفيه ، ومراد قائل البيت: وصف مسافر معه ماء فتيمم ، وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشًا .

الرابع: أن يكون غير منعوت قبل تمامه احترازًا من أن ينعت قبل تمامه ، أى: قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره ؛ وذلك لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يتقدم نعت على المصدر على معموله كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته ، فإن ورد ما يوهم خلاف ذلك قدر جعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر كقول الحطيئة:

أزمعت يأسًا مبينًا من نوالكم ::: ولن ترى طاردًا للحر كاليأس[٤]

فيتعلق من نوالكم بيئست مضمرا لا بقوله يأسا لما ذكر ، فلو أخر النعت وقدم المنعوت لم يمتنع كقوله:

إن وجدى بك الشديد أرانى ::: عاذرًا من عهدت فيك عذولا[٥]

وكان ينبغى للمصنف أن يقول ولا متبوع بتابع بدل قوله ولا منعوت ؛ لأن حكم غيره من التوابع حكم النعت ، وقد رد الفارسى على السيرافى ما أجازه في قول الشاعر:

أرواح مودع أم بكور أنت ::: فانظر لأي ذلك تصير[٦]

من أن أنت مرفوع على الفاعلية بالمصدر ؛ لأنه نعت ؛ وقوله: عمل فعله أى في اللزوم والتعدى بنفسه أو بالحرف وخطب التمثيل سهل ، وسيأتى الكلام على رفعه نائب الفاعل .

ص: والغالب إن لم يكن بدلا من اللفظ بفعله تقديره بعد أن المخففة أو المصدرية أو ما أختها.

ش: احترز من المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله وسيأتى حكمه بقوله في الغالب ، إلى أن المصدر قد يعمل وإن لم يتقدر بأحد الثلاثة قال في الشرح[٧]: وليس تقدير المصدر بأحد الأحرف

---

(١) البيت من البسيط في ديوانه ١٥٩ .
(٢) ٣/ ١٠٩ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٠٨ .
(٤) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه ١٠٧ .
(٥) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٢٤ .
(٦) البيت بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٢٩ .
(٧) ٣/ ١١١ .

الثلاثة شرطا في عمله ، ولكن الغالب أن يكون كذلك ، ومن وقوعه غير مقدر بأحدهما قول العرب: سمع أذني زيدًا يقول ذلك وقول أعرابي: اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم ، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لغي ، وقول الشاعر:

عهدي بها الحي الجميع وفيهم ::: قبل التفرق ميسر وندام[1]

وقول الراجز:

ورأى عيني الفتى أباكا ::: يعطي الجزيل فعليك ذاكا[2]

وقول الآخر:

لا رغبة عما رغبت فيه ::: مني فانقصيه أو زيديه[3]

ثم قال[4]: وإذا ثبت أن عمل المصدر غير مشروط بحرف مصدري . أمكن الاستغناء عن إضمار في نحو قوله صوت حمار . انتهى .

والذي عليه النحاة أن تقديره بحرف مصدري شرط في إعماله وهو ظاهر كلام المصنف في الكافية حيث قال:

كفعله المصدرا عمل حيث ما ::: يصح حرف مصدري مما

وفي الألفية حيث قال:

إن كان فعل مع أن أو ما يحل محله

وما ذكر أنه لا يتقدر بحرف مصدري من المثل السابقة فليس كذلك بل كلها يمكن تقديره به ولأن قوله: سمع أذني وعبدي بها الحي ورأى عيني من باب ضربي زيدًا قائمًا بحرف مصدري ، ولا يلزم من تقدير الشيء جواز استعماله في الكلام ، وكثيرًا ما في كتاب سيبويه من تقدير بقول بعده وهذا تمثيل ولا يتكلم به ، وفي البسيط اختلفوا في تقدير الفعل هل من شرطه تقديره بالحروف السابكة أم ليس من شرط ذلك فمنهم من يقدر نفس الفعل ، ومنهم من يقدره بأن ، ومنهم من يقدره بأن حيث يكون المصدر مطلوبًا لشيء متقدم وأما إذا ابتدأ فلا يحتاج إليه من قبل . قال: وهذا أصح للقياس والسماع ، أما القياس فمن حيث أن الفعل إذا قدر بأن كان معناه في المصدر فلم يقع المصدر موقع الفعل ، وإنما وقع موقع نفسه ، وأما السماع فإنه يجوز: ضربي زيدًا قائمًا ، ولو قلت: إن أضرب زيدًا قائما لم يكن كلامًا انتهى . وفيه بعض اختصار والذي أختاره موافق لما ذهب إليه المصنف هنا وجواب السماع مفهوم مما سبق وأما القياس ففيه نظر .

وقوله بعد أن المخففة مثاله: علمت ضربك زيدًا فتقديره: علمت أن قد ضربت زيدًا فإن هذه مخففة ؛ لأنها واقعة بعد العلم وهو موضوع غير صالح للمصدرين وقوله المصدر به مثاله: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [التوبة: ٢٥١] وكذلك مصدر وقع بعد لا أو بعد فعل إرادة أو كراهة أو خوف وفوق

(١) البيت من الكامل ، وهو للبيد في ديوانه ٢٨٨ .
(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ١/ ٩٨ .
(٣) البسيط من السريع ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١١١ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ١١٢ .

أو طمع أو شبه ذلك . وقوله أو ما أختها لا مثاله: ﴿ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [الروم: ٤٨] والمقدر بلو أو بأن المخففة نحو مضيه وحضوره واستقباله ولا يكون المقدر بأن المصدرية إلا ماضي المعنى أو مستقبل المعنى ، واحترز بقوله أختها من سائر أقسام ما ، وجعله المصدرية قسيم المخففة غير جيد ؛ لأن المخففة مصدرية أيضًا ، ولم يقدر سيبويه في الباب بغير أن الثقيلة مع ضمير الشأن .

ص: ولا يلزم ذكر مرفوعه.

ش : يعني أن المصدر الصالح للعمل قد يجاء به دون مرفوع ولا معمول آخر ، كقوله: ﴿ وَلاَ يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ [الزمر: ٧] أو مع معمول غير مرفوع نحو: أو ﴿ **إطعام في يوم ذى مسغبة يتيمًا** ﴾ [البلد: ١٤ ، ١٥] وخص المرفوع ؛ لأن الاستغناء عن غيره جائز مع كل عامل غير ناسخ ، وقال: ذكر مرفوعه ، ولم يقل: فاعله ليعم الفاعل ونائبه ، واسم كان ، وإنما جاز أن يستغنى عن مرفوع المصدر بخلاف ؛ لأنه إذا عمل ؛ لم يكن إلا في موضع غير صالح للفعل فجرى مجرى الأسماء الجامدة في عدم تحمل الضمير .

ومذهب البصريين أن المصدر إذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره ، واعترض عليهم بما اعترضوا به على الكسائي في جواز حذف فاعل الفعل وفرق بين الفعل والمصدر بما تقدم وبأن فاعل الفعل ، إنما امتنع حذفه لجعل ضميره كالجزء في نحو: صهب ثم حمل للظاهر والمنفصل على المتصل ، وأما المصدر فلا يتصل به ضمير فاعل ، فلم يكن كالجزء منه فلم يمتنع حذفه ، وذهب قوم إلى أن الفاعل مضمر في المصدر ونسب إلى الكوفيين .

ص: ومعموله كصلة في منع تقدمه وفصله، ويضمر عامله فيما أوهم خلاف ذلك أو يعد نادرًا.

ش : إنما جعل معموله كالصلة فيما ذكر لا مقدر بحرف موصول ، ومما يوهم التقديم قول الشاعر:

وبعض الحلم عند الجهـ ::: ـل للذلة إذعان[1]

فيؤول على تقدير وإذعان للذلة إذعان ، أو يجعل متعلق بنفس المصدر إما على نية التقديم والتأخير ، وإما على أن ذلك استبيح في المصدر وإن لم يستبح في الموصول المحض كما استبيح استغناؤه عن معمول لا لدليل ، وكذلك يفعل فيما أوهم الفصل كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ [الطارق: ٨ - ٩] فالناصب "ليوم" برجعه مقدرا مدلولا عليه بالمصدر ، وقد تساهل بعض النحويين في الجار والمجرور فجوّز تقديمهما على المصدر المقدر بحرف مصدرى والفعل دون الحرف المصدرى والفعل ، ونقل عن الأخفش أنه يجيز تقديم المفعول به على المصدر نحو: يعجبني عمرًا ضرب زيد وهو نقل غريب .

ص: وإعماله مضافًا أكثر من إعماله منونًا، وإعماله منونًا أكثر من إعماله مقرونًا بالألف واللام.

ش : هذا راجع إلى الاستقراء ، ولا خلاف في إعمال المضاف ، ووقع في كلام بعضهم ما يشعر بأن فيه خلافا ، وأما المنون ففي إعماله خلاف أجازه البصريون ومنعه الكوفيون ، وإن وقع بعده

---

(١) البيت من الهزج ، وهو للفند الزماني في الدرر ٢/ ١٢٤ .

مرفوع أو منصوب ؛ فهو محمول على فعل مضمر ، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز أن يلفظ بالفاعل بعد المصدر المنون قالوا: وحمله على ذلك عدم السماع ، ورد البصريون عليه بقول الشاعر:

حـرب تـردد بيـنهم بتشـاجر ::: قـد كفـرت آباؤهـا أبـناءها(١)

قالوا: التقدير بتشاجر آبائها قد كفرت أبناؤها ، أى: لبست الدروع ، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون آباؤها مبتدأ وخبرًا أى مثل أبنائها في ضعف الحلوم وهو الظاهر ؛ لأن القياس يدل عليه وأما المعرف بأل ففيه مذاهب .

إجازة إعماله وهو مذهب سيبويه ، ومنعه وهو مذهب الكوفيين وبعض النحويين البصريين كابن السراج ، ونقل ابن أصبغ أن مذهب الفراء جواز إعماله البتة ، وجوازه على قبح وهو مذهب الفارسى وجماعة من البصريين .

والتفصيل بين أن تكون أل معاقبة للضمير فيجوز نحو: إنك والضرب خالداً المسئ إليه أولاً فلا يجوز عجبت من الضرب زيد عمرًا وهو مذهب ابن طلحه وابن الطراوة قال الشيخ أثير الدين: وهذا المذهب هو الصحيح ، واستدل بأن أل في الشواهد التى ذكروها معاقبة للضمير فهذه أربعة مذاهب ، ومن منع إعماله قدرًا لما يقع بعده من منصوب ناصبًا يدل عليه المصدر فتقدر في قوله:

ضـعيف الـنكاية أعـداءه ::: يخـال الفـرار يـراخى الأجـل(٢)

ينكى أعداءه ، ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف بأل إلا في بيت أنشده صاحب المرشد وغيره ، وهو قول الشاعر:

عجبـت مـن الـرزق المسـىء إلاهـه ::: وللـترك بعـض المحسـنين فقـيرًا(٣)

بنصب المسىء ورفع إلاهه بالرزق وهو مصدر رزق يرزق رزقا كذكرًا ورزقًا كضربًا وأنكر ابن الطراوة وغيره أن يكون بكسر الراء مصدرا بل هو بمعنى المرزوق كالرعى والطحن فلا حجة في البيت على هذا ، بل يرتفع إلاهه بفعل مقدر .

تنبيه: نص النحاة على أنه إذا كان منونًا كان نكرة وإن أل فيه معرفة وإضافته محضة ، وذهب صاحب الكافى إلى أن المصدر معرفة ، وان كان منونًا ؛ لأنه في معنى ما هو معرفة بدليل الإخبار عنه بالمعرفة في غير ما موضع كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية [النور: ٥١] . . " قال: فإذا صح التعريف بغير الألف واللام صح أنهما زائدتان وذهب أى أن إضافته للتخفيف وسيأتى الكلام على إضافته في بابها .

ص: ويضـاف إلى المرفوع أو المنصوب ثم يستوفى العمل كما كان يستوفيه الفعل ما لم يكن الباقى فاعلاً فيستغنى عنه غالبًا.

ش: مثال إضافته إلى الفاعل ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [هود: ١٠٢] وإلى المفعول ﴿ لاَ يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ [فصلت: ٤٩] وقوله: ثم يستوفى العمل يعنى إن أضيف إلى فاعل انتصب

---

(١) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٣٢ .
(٢) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١١٦ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٣٦ .

بعده المفعول نحو: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١] وإن أضيف إلى مفعول ارتفع بعده الفاعل، وهذا ليس بالكثير ولم يجئ في القرآن إلا ما روى عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿ **ذكر رحمة ربك عبدُه زكريا** ﴾ [مريم: ٢] [١] بضم الدال والهمزة وفى الحديث: "وحج البيت من استطاع إليه سبيلا"[٢] وقال الأقيشر الأسدى:

أفنى تلادى وما جمعت من نشب ::: قرع القواقيز أفواه الأباريق[٣]

وذهب بعض النحويين إلى أن إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل بعده لا تجوز إلا في الشعر قال المصنف[٤]: والصحيح جوازها مطلقا لكن استعمالها في النثر قليل انتهى.

وقد نص سيبويه على إجازة ذلك في الكلام، والأكثر أن المصدر إذا أضيف إلى مفعوله، حذف الفاعل وهذا معنى قوله: ما لم يكن الباقى فاعلا مستغنى عنه ومثاله: ﴿ **لايسأم الإنسان من دعاء الخير** ﴾ [فصلت: ٤٩] وأشار بقوله: غالبًا إلى جوازه على قلة وقد تقدم تمثيل ذلك.

ص: وقد يضاف إلى ظرف فيعمل بعده عمل المنون.

ش: مثاله: تعجبت من انتظار يوم الجمعة زيد عمرًا ذكره سيبويه.

قيل: ومن منع ذكر الفاعل والمصدر المنون منع هذه المسألة وإضافته إلى الظرف كثيرة نحو: ﴿ **بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ** ﴾ [النساء: ٨٢] وسيأتى الكلام عليها في باب الإضافة إن شاء الله.

ص: يتبع مجروره لفظًا أو محلاً ما لم يمنع مانع.

ش: مثال إتباعه لفظًا: يعجبنى أكل زيد الظريف نفسه وشرب اللبن الصرف والعسل، بجر التابع على لفظ المتبوع، ومثال إتباعه محلا: يعجبنى أكل زيد الظريف نفسه بالرفع على المحل؛ لأنه فاعل ويعجبنى شرب اللبن الصرف؛ والعسل بالنصب، لأنه مفعول وظاهر كلام المصنف جواز مراعاة المحل في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين، وذهب سيبويه ومحققو أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل، ومنع في النعت والتوكيد فهذه ثلاثة مذاهب والصحيح الأول؛ لورود السمع به كقراءة الحسن: ﴿ **أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناسُ أجمعون** ﴾[٥] [آل عمران: ٨٧]، وكقول الشاعر:

مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل[٦]

فالفضل نعت للهلوك على المحل، ولقوله:

يالعنة الله والأقوام كلهم ::: والصالحون على سمعان من جار[٧]

---

(١) وانظر: الإتحاف ٢٩٧.
(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم: ١٠.
(٣) البيت من البسيط، وهو في ديوانه: ٦٠.
(٤) لم أجد هذا النص في شرح التسهيل.
(٥) وانظر: معجم القراءات ٢/ ٥٢.
(٦) عجز بيت من البسيط، وصدره: السالك الثغرة اليقظان سالكها، وهو للمتنفل الهذلى في ديوان الهذليين ٢/ ٣٤.
(٧) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٥٠.

فهذه من شواهد الرفع ، ومن شواهد النصب قولـه:

مخافة الإفلاس والليانا[١]

وكقوله:

مــا جعــل امــرءا لقــوم ســيدًا ::: إلا اعتــياد الخلــق المجــدا[٢]

وتأول المانعون السماع على إضمار عليك ، وفيه تكلف قيل: ومذهب سيبويه مبنى على أن الحمل على الموضع ، إنما يكون حيث نجد الموضع لا يتغير عند التصريح به ، وهنا لو صرحت برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة التنوين ، وشبهة أبى عمرو في تفصيله أن العطف والبدل عنده من جملة أخرى بخلاف التوكيد والنعت ، واحترز بقولـه: ما لم يمنع مانع من نحو عرفت قربك فإنه لابد في العطف من مراعاة المضاف .

ص: فان كان مفعولا ليس بعده مرفوع جاز في تابعه الرفع والنصب والجر.

ش : فيجوز في نحو: عجبت من كطليق المرأة أن يتبع بالجر على اللفظ وبالنصب على تقدير المصدر بفعل الفاعل ، والفاعل محذوف وبالرفع على تقدير بفعل المفعول وفى الحديث: "أمر بقتل الأبتر وذو الطفيتين"[٣] على تقدير أمر بأن يقتل الأبتر وذو الطفيتين ، وهذا بناء على أن المصدر يجوز أن يحل بحرف مصدرى وفعل المفعول ويرتفع به نائب الفعل ، وهو مذهب جمهور البصريين فأجازوا: عجبت من جنون بالعلم زيد ، وقال ابن خروف: يجوز إذا لم يقع ، وذهب قوم إلى منعه ، وهو مذهب الأخفش واختاره الشلوبين فلا يكون المفعول مع المصدر عندهم إلا منصوبًا كون ونسبه ابن أبى الربيع إلى أكثر النحويين ، وقال في الإفصاح: وهو الصحيح ؛ لأنه يرفع الفاعل من الفعل والصفة لا تكون على صيغة ما يرفع المفعول ، والمصادر لا تختلف صيغتها ولا يجوز فيها ذلك وذكر أنه لم يسمع .

ص: ويعمل عمله اسمه غير العلم.

ش : أى: ويعمل عمل المصدر غير العلم فنبه على أن من الأسماء ما يقال لـه: اسم المصدر وأنه ضربان: علم وغير علم ، فالعلم ما دل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام ، لتضمن الإشارة إلى حقيقة كيسار في قول الشاعر:

فقلــت امكــثى حــتى يســار لعلــنا ::: نحــج معًــا قالــت: أعامًــا وقابلــه[٤]

وكَبَرَّة وفجار في قولـه:

فحملت برة واحتملت فجار[٥]

فهذه وأمثالها لا تعمل عمل الفعل ؛ لأنها خالفت المصادر الأصلية ؛ لكونها لا يقصد بها

---

(١) عجز بيت من الرجز ، وصدره: قد كنت داينت بها حسانًا ، وهو منسوب لرؤبة ، وزياد العنبرى في التصريح ٢/ ٦٥ .
(٢) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٣٧ .
(٣) رواه أحمد في مسنده ٢/ ١٢١ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١١٧ .
(٥) عجز بيت من الكامل ، وصدره: أنا اقتسمنا خطيتنا بيننا ، وهو للنابغة في شعراء النصرانية ٦٧٤ .

الشياع ولا تضاف ولا تقبل أل ولا توصف ولا تقع موقع ما يوصل بالفعل ؛ ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلى في توكيد الفعل وبيان نوعه أو مراته ، وغير العلم ما سواه في المعنى والشياع وقبول أل والإضافة والوقوع موقع الفعل ، وموقع ما يوصل بالفعل وسيأتى بيانه ، واختلف النحاة في إعمال اسم المصدر عمل فعله فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون قال بعضهم: إلا أن يضطر شاعر ، وتؤول بعضهم ما ورد في ذلك على إضمار فعل بنصب ، ومن إعمال اسم المصدر حديث الموطأ: "من قبلة الرجل امرأته الوضوء" ومثله قول الشاعر:

قالوا كلامك دعدًا وهي مصغية ::: يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا[1]

ص: وهو ما دل على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله.

ش: حق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة كتوضاء وتوضأة أو بزيادة عليه كأعلم إعلامًا ودحرج دحرجة فما دل على معنى المصدر وخالفه بخلوه دون عوض من بعض ما في فعله فهو اسم مصدر كوضوء وغسل فإنهم مساويين للوضوء والاغتسال في المعنى ، وخالفاه بخلوهما دون عوض من بعض ما في فعلهما أعنى توضأ واغتسل واحترز بقوله: دون عوض من نحو: عدة ، فإنه مصدر وعد مع خلوه من الواو ؛ لأن التاء عوض منها كأنها باقية وكذلك تعلم فإنه مصدر علم مع خلوه من التضعيف لكن جعل التاء في أوله عوضًا من التضعيف فكأنه باق ، وإنما نسب التعويض إلى تاء تعليم دون يائه ؛ لأن ياءه متساوية لألف إكرام واستماع وانطلاق ونحوها من المدات التى قصد بها ترجيح لفظ المصدر على لفظ الفعل الزائد على ثلاثة أحرف دون حاجة إلى تعويض ، وقال: لفظًا أو تقديرًا احتراز من فعال مصدر فاعل كقتال فإنه مصدر مع خلوه من المدة الفاصلة بين فاء فعله وعينه ؛ لأنها حذفت لفظا واكتفى بتقديرها بعد الكسرة ، وقد تثبت فيقال قيتال ، قال في الشرح[2]: ومن المحكوم لمصدريته مع خلق من بعض حروف فعله كينونة ، ثم عومل معاملة ميّت وميْت فحذفت عينه ثم عوض منها التاء ، ومن المحكوم بمصدريته ثواب وعطاء وطاعة وطاقة وإجابة لقرب مابينها وبين أصلها بخلاف ما بينه وبين الأصل بعدٌ وتفاوت كعون وعشرة وكبر وعمر وغرق وكلام بالنسبة إلى إعانة ومعاشرة وتكبر وتعمير وإغراق وتعليم فهذه وأمثالها أسماء مصادر ، وأما ما ليس فيه إلا غرابة وزنه كدعابة ورعيًا وغلوا فهو مصدر ، وجعله اسم مصدر تحكم بغير دليل انتهى ملخصًا .

وقد ذكر غيره أن ثوابًا وعطاء من أسماء المصادر ، وقال بعضهم: اسم المصدر يقال بإصلاحين:

أحدهما: ما ينقاس بناؤه من الثلاثى على مفعل وبما زاد على الثلاثى على صيغة اسم المفعول ، وهذا يعمل عمل فعله .

والثاني: ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب والعطاء والكلام والدهن والخبز فهذه وضعت لما يثاب به ولما يعطى وللجمل المقولة ولما يدهن ولما يخبز ، وفى هذا النوع اختلف الكوفيون والبصريون ، وتحقيق الخلاف بين الفريقين هل ينقاس أن يطلق اسم المصدر مجازًا على المصدر

---

(١) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح الأشمونى ٢/ ٣٣٦ .
(٢) ٣/ ١٢٢ .

ويعمل عمل المصدر أم لا؟ فقال البصريون: لا إلا أن يضطر شاعر ، وقال الكوفيون والبغداديون: ينقاس ذلك وهذا ملخص ما ذكره الشيخ أثير الدين في شرحه قال: ودعوى المصنف أن عونًا وعشرة وما بعدها أسماء مصادر ليس كذلك ، بل هى مصادر جاءت على غير قياس ، وقال ابن المصنف في شرحه للألفية[1]: اعلم أن اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب أو القائم بذاته كالعلم ينقسم إلى: مصدر وغير مصدر فإن كان أوله ميم زائدة لغير مفاعله كالمضراب والمحمد أو كان لغير ثلاثى بوزن ما لثلاثى كالغسل والوضوء ، فهو اسم مصدر وإلا فهو مصدر . انتهى .

وقال الشيخ أثير الدين: وهذا الثانى عندنا مصدر لا اسم مصدر .

ص: فإن وجد عمل بعد ما تضمن حروف الفعل من اسم ما يفعل به أو فيه فهو لمدلول به عليه.

ش: وذلك لأنه لا عمل لهذين النوعين ، ومثال ما يفعل به الدهن والكحل وقد روي عن العرب مثل أعجبنى دهن زيد لحيته وكحل هند عينها ، فيقدر عامل ينصب لحيته وعينها يدل عليه الدهن والكحل تقديره: دهن وكحلت ، ومثال ما يفعل فيه اسم مكان من نحو قوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا * أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا** ﴾ [المرسلات ٢٥ - ٢٦] ، فيقدر تكفت أحياء وأمواتًا وأجاز المصنف[2] نصب أحياء وأمواتا على التمييز قال الشيخ أثير الدين: ونقصه أن يقول أو من اسم ما يفعل نحو: الخبز والطعام والطحن والرعى قال: وكل هذا يطلق عليه اسم المصدر ومعناه اسم أصل وضعه ألا يكون مصدرًا ، بل مفعولاً به وفيه من حيث الوضع ثم أطلق ويراد به المصدر مجازًا هو الذى وقع في إعماله الخلاف الذى تقدم .

فصل: يجيء بعد المصدر الكائن بدلاً من الفعل معمول عامله على الأصح البدل لا المبدل وفاقًا لسيبويه والأخفش.

ش: هذا القسم هو المشار إليه أولاً بقوله: إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله ، ولكونه بدلاً لا يظهر ناصبه ، ولا يقدر بحرف مصدرى ، واختلف في اقتياسه على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام والتوبيخ ، والخبر المقصود به الإنشاء أو الوعد .

قال في الشرح[3]: بعد ذكر هذه الأنواع ممثلة: وهذه الأنواع عند أبى الحسن والأخفش وأبى زكريا الفراء مطردة صالحة للقياس على ما سمع منها ، وبذلك أقول لكثرته في كلام العرب ولما في ذلك من الاختصار والإيجاز .

الثاني: أن جميع هذه الأنواع مقصورةٌ على السماع ، وأكثر المتأخرين ينسبونه إلى سيبويه .

قال المصنف[4]: وليس له نص على ذلك ؛ بل في كلامه ما يشعر بأن ما كان منها أمرًا أو دعاءً أو إنشاءً أو توبيخًا مقيس .

---

(١) شرح الفية ابن مالك لابن الناظم ٤١٦ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٢٤ .
(٣) ٣/ ١٢٧ .
(٤) ٣/ ١٢٧ .

الثالث: أنه ينقاس في الأمر والاستفهام فقط ، وسبقت أمثلة ذلك في باب المفعول المطلق فلا نطيل بإعادتها . ومنها قوله:

فندلا زريق المال ندل الثعالب[١]

قال بعضهم: وقد جاء المصدر خبرًا صرفا عاريًا مما ذكر ومنه قوله:

وقوفًا بها صحبي على مطيهم

أي: وقف وقوفًا بها صحبي ، ولا ينقاس مثل هذه لقلته ، واختلف في العامل فيما يرد هذه المصادر ، فذهب سيبويه والأخفش والزجاج والفارسي إلى أن المصدر نفسه هو الناصب ورجحه ابن الصائغ وقال: الدليل على أنه العامل إضافته إليه ، وذهب المبرد والسيرافي وجماعة[٢] إلى أن النصب في المفعول بالفعل الناصب للمصدر .

قال المصنف[٣]: وليس بصحيح وفي بعض نسخ التسهيل بعد ما سبق ما نصه: والأصح أيضًا مساواة هذا المصدر اسم الفاعل في تحمل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب به ، والمجرور بحرف يتعلق به . انتهى .

أما تحمله للضمير فهو مما ينفرد به عن القسم الأول المقدر بالحرف المصدر فإنه لا يتحمل ضميرًا ، وأما تقديم معموله فلأنه ليس بمنزلة موصول ولا معمول بمنزلة صلة فيقال: ضربًا زيد وزيدًا ضربًا ومرورًا بزيد وبزيد مرورًا ، وبني بعضهم الخلاف في تقديم معموله على الخلاف في العامل فإن قلنا هو المصدر لم يجز تقديمه ، وإن قلنا هو الفعل المقدر جاز تقديمه وقد أجاز بعض من رأى العمل للمصدر التقديم وهذا مذهب المصنف ، ونقل جوازه عن أبي العباس ، ونقل عن الأخفش المنع ، والجواز وقد تؤول على سيبويه الجواز ، وقيل: المنع ظاهر مذهبه .

* * *

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: على حين ألهى الناس جل أمورهم ، وهو لأعشى همدان في ديوانه ٩٠ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٢٨ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٢٨ .

باب: حروف الجر (سوى) المستثنى بها

ش: من حروف الجر هي حاشا وخلا وعدا في أحد الوجهين و تقدم الكلام عليها ويسمى الكوفيون حروف الجر حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أى: تربط بينها وحروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها.

ص: فمنها من، وقد يقال منا.

ش: من حرف ثنائي خلافًا للكسائى فإنه عنده ثلاثية وأصلها منا فحذفت الألف لكثرة الاستعمال واستدل على دعواه بقول بعض بني قضاعة:

بدلنا ما إن الخطي فيهم ::: وكل مهند ذكر حسام

منّا إن ذرّ قرن الشمس حتى ::: أغاب شديدهم فنن الظلام[١]

وحكى الفراء أن بعض العرب يقول في من: منا، وزعم أنه الأصل وخففت لكثرة الاستعمال.

قال الشيخ أثير الدين: وأظن الفراء أخذ ذلك من البيت الذي أنشده الكسائي، وقد تأوله أبو الفتح على أن (منا) مصدر (منى يمني) إذا قدر وقد استعمل ظرفًا نحو: خفوق النجم أي: تقدير إن ذر قرن الشمس وموازنته لا يزيد ولا ينقص.

ص: وهى لابتداء الغاية مطلقًا على الأصح.

ش: يعني في المكان والزمان وغيرهما، ومثال المكان: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١] ومثال الزمان قول بعض العرب: من الآن إلى غد، حكاه الأخفش في المعاني، ومثال غيرهما قرأت من أول سورة البقرة إلى آخرها، وقولك إذا كتبت كتابًا من فلان إلى فلان وأعطيت الفقراء من درهم إلى دينار، ومنع البصريون كونها لابتداء الغاية، وأثبته الكوفيون، وهو الصحيح لكثرته في كلام العرب وقد ذكر المصنف في الشرح[٢] جملة من أمثلة ذلك، وتأويل البصريين ما ورد من ذلك مع كثرته غير مرضي.

ص: وللتبعيض.

ش: قال في الشرح[٣]: مجيء من للتبعيض كثير كقوله تعالى: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض انتهي. وإلى كون من تجيء للتبعيض ذهب الجمهور. قال ابن عصفور: وهو الصحيح، وذهب المبرد وابن السراج والأخفش الأصغر وطائفة الحذاق والسهيلي[٤] إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وإن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: أكلت من الرغيف إنما أوقعت الأكل على جزء فانفصل فمآل معنى الكلام إلى ابتداء

---

(١) البيتان من الوافر، وهما لبعض قضاعة في الدرر ٤/ ١٨١.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٣٠ وما بعدها.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٣٣.

(٤) الارتشاف ٢/ ٤٤٢.

الغاية .

ص: ولبيان الجنس.

ش : مثاله: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾ [الحج: ٣٠] ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ ﴾ [الكهف: ٣١] وكونها لبيان الجنس في كتب المقربين ، وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين منهم النحاس وابن بابشاذ[1] وأنكر ذلك أكثر المغاربة ومن زعم أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية ، وقالوا في قوله: "من الأوثان" لابتداء الغاية وانتهائها ، ألا ترى أن في اجتناب عبادة الأوثان ابتداؤه في الوثن ، وأما قوله من ﴿ سُندُسٍ ﴾ ففي موضع الصفة فهي للتبعيض .

ص: وللتعليل.

ش : مثاله قوله: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة: ١٩] و ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [المائدة: ٣٢] وقال الفرزدق:

يغضي حياء ويغضي من مهابته[2]

ص: وللبدل.

ش : كقوله تعالى: ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾ [التوبة: ٣٨] و ﴿ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلائِكَةً ﴾ [الزخرف: ٦٠] .

ص: وللمجاوزة.

ش : أي فيكون بمعنى عن واستدل بعضهم على ذلك بقوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الزمر: ٢٢] أي عن ذكر الله ، وقول العرب حدثته من فلان عن فلان قال في الشرح[3]: ومجيئها للمجاوزة نحو: عذت منه وأبنت وبريت منه وشبعت ورويت ؛ ولهذا المعني صاحبت أفعل التفضيل فإن القائل: زيدًا أفضل من عمرو ، كأنه قال جاوز زيد عمرًا في الفضل والانحطاط ، وهذا أولي من أن يقال إنها لابتداء الارتفاع في نحو: أفضل منه أو الانحطاط في نحو: أشرّ منه ، كما زعم سيبويه[4] إذ لو كان الابتداء مقصودًا لجاز أن يقع بعدها إلى انتهى .

قال غيره: اختلف في من بعد أفعل التفضيل ، فذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية ، ولا يخلو من التبعيض ، وذهب المبرد والأخفش الصغير[5] إلى أنها لابتداء الغاية ولا تفيد معنى التبعيض ، وصححه بعضهم ، ورده ابن ولاد[6] بمعنى ما رد به المصنف وأجيب بأنه لا يلزم من ذكر الابتداء ذكر الانتهاء ، فقد يترك إما لكونه لا يعلم ، وإما لكونك لا تريد أن تخبر به ، فيكون الابتداء معلومًا والانتهاء مجهولاً ، ويكون ذلك قدح في حق المفضل ، إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء .

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٤٢ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٤) الكتاب ٣/ ١٥٦ .

(٥) الارتشاف ٢/ ٤٤١ .

(٦) الارتشاف ٢/ ٤٤١ .

قال في الشرح[١]: وأشار سيبويه إلى قصد التبعيض بالمصاحبة لأفعل التفضيل، فقال في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم ويبطل كون هذه للتبعيض أمران:

أحدهما: عدم صلاحية بعض في موضعها.

والثاني: صلاحية كون المجرور بها عامًا، كقولك الله أعظم من كل عظيم، وإذا بطل كونها بعد أفعل التفضيل لابتداء الغاية والتبعيض تعين كونها بمعنى المجاورة. انتهى.

وقال ابن عصفور: الصحيح عندى أن التبعيض ليس مفهومًا في أفعل من، وإنما فهم ذلك من جهة إنك إذا أدخلت من التى لابتداء الغاية على الموضع الذى ابتدأ منه التفضيل علم أنك لم ترد التعميم في التفضيل، وإنما أردت أن تذكر الموضع الذى ابتدأت معه التفضيل. انتهى.

قيل: وما رد به المصنف على سيبويه لا يلزم؛ لأنه لم يقل إنها للتبعيض فقط فيلزمه أن يصلح مكانها بعض، وما قال: إنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض معنى حيث يمكن، وقوله: في المثال السابق فضله على بعض ولم يعم معناه فضله على زيد وهو بعض من الناس؛ فالتبعيض لفظ مشترك يراد به أن ما دخلت عليه يكون بعضًا من عام، ويراد به أن ما دخلت عليه يكون عامًا، فتفيد تسليط العامل على بعض.

ص: وللانتهاء.

ش: قال المصنف[٢]: كقولك: قربت منه فإنه مساو لقولك تقربت إليه، وقد أشار سيبويه[٣] إلى أن من معانى من الانتهاء فقال: فتقول: رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حين أردت الابتداء.

قال ابن السراج[٤]: وحقيقة هذه المسألة: أنك إذا قلت: رأيت الهلال من دارى من خلال السحاب، فمن للهلال والهلال غاية لرؤيتك، فلذلك جعل سيبويه من غاية قولك رأيته من ذلك الموضع، انتهى.

وكون من لانتهاء الغاية أثبته الكوفيون كقول العرب: شممت الريحان من الطريق، ورأيت الهلال من دارى من خلال السحاب، فمن دارى للابتداء، ومن خلال للانتهاء، ورد المغاربة هذا المعنى وتأولوا ما استدلوا به، وأما تأويل المصنف على سيبويه، فإنما قال جعلته غاية رؤيتك، ومعناه أنه محل لابتداء الفعل وانتهائه معًا.

ص: وللاستعلاء.

ش: مثله المصنف[٥] بقوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء: ٧٧] أى: على القوم كذلك قال أبو الحسن الأخفش، والأحسن أن يضمن الفعل معنى فعل آخر، أى: منعناه النصر من القوم

---

(١) ٣/ ١٣٥.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٣٦.
(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٥.
(٤) الأصول ١/ ٤١١.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٣٦.

ويبقى من على بابها فهو أولى من تضمين الحرف بمعنى آخر .

ص: وللفصل.

ش : قال في الشرح[١]: وأشرت بذكر الفصل إلى دخولها على ثانى المتضادين نحو: ﴿ **وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ** ﴾ [البقرة: ٢٢٠] ، و ﴿ **حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ** ﴾ [آل عمران: ١٧٩] ، قيل وليس من شرطها الدخول على المتضادين ، بل تدخل على المتباينين نحو: لا يعرف زيدًا من عمرو .

ص: ولموافقة الباء.

ش : مثله المصنف[٢] بقوله تعالى: ﴿ **يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ** ﴾ [الشورى: ٤٥] قال الأخفش[٣]: قال يونس: أى بطرف خفى كما تقول العرب - ضربته من السيف ، أى: بالسيف فيحتمل أن يكون لابتداء الغاية قيل: وهذا قول كوفى يعنى موافقة الباء .

ص: ولموافقة في وإلى.

ش : ذهب إليه الكوفيون وتبعهم المصنف وأنشد قول الشاعر:

عسى سائل ذو حاجة إن منعته ::: من اليوم سؤلاً إن ييسر في غد[٤]

قيل ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون للتبعيض على حذف مضاف أى من سؤالات اليوم أو من سؤالاتك اليوم ، وزعم بعضهم أن من في قوله تعالى: ﴿ **مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ** ﴾ [فاطر: ٤٠] بمعنى في ولا حجة في ذلك لاحتمال الآية غير ذلك .

ص: وتزاد لتنصيص العموم أو لمجرد التوكيد بعد نفى أو شبهه جارة نكرة مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً به.

ش : فالزائدة لتخصيص العموم هى الداخلة على نكرة لا تختص بالنفى نحو: ما في الدار من رجل ؛ لأن ما في الدار رجل محتمل لنفى الجنس على سبيل العموم ، ولنفى الواحد دون ما فوقه ؛ ولذلك يجوز أن يقال بل رجلان ، فلما زيدت من صار نصًّا في العموم ، والزائدة لمجرد التوكيد هى الداخلة على نكرة مختصة بالنفى نحو: ما قام من أحد فهى مزيدة هنا لمجرد التوكيد ؛ لأن ما قام أحد ، سيان في إفهام العموم دون احتمال ، وقوله بعد النفى يشمل جميع أدواته نحو: لم ولما وما وإن ولن ولا فتزاد جميع هذه الأحرف نحو: ﴿ **مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ** ﴾ [الأعراف: ٥٩] وقوله وشبهه يعنى النهى والاستفهام نحو: لا يقم من أحد ، و ﴿ **هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ** ﴾ [فاطر: ٣] ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام إنما يحفظ في هل ، وفى إلحاق الهمزة بها نظر ، قال في الارتشاف: ولو قلت: كيف يضرب من رجل؟ وأين يضرب من رجل؟ أو متى يضرب من رجل؟ لم يجز . انتهى .

وقوله: جارة نكرة هذا أحد شرطى زيادتها عند جمهور البصريين ، فلا تزاد عندهم إلا

---

(١) ٣/ ١٣٧ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٣٧ .
(٣) معانى القرآن ٢/ ٦٨٧ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شعراء النصرانية ١/ ٤٦٦ .

بشرطين:

أحدهما: أن يكون ما قبلها غير واجب كما تقدم.

والثاني: أن يكون مجرورها نكرة، وعند بعض الكوفيين بشرط تنكير مجرورها فقط، وعند الأخفش[1] والكسائي[2] وهشام بلا شرط وإليه ذهب المصنف[3]، وسيأتي ومثال زيادتها في المبتدأ ﴿ **مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** ﴾ [الأعراف: ٥٩] وفي الفاعل ﴿ **مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ** ﴾ [الأنبياء: ٢] وفي المفعول به ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ** ﴾ [إبراهيم: ٤].

ص: ولا يمتنع تعريفه ولا خلوه من نفس أو شبيهه وفاقًا للأخفش.

ش: قال في الشرح[4]: لثبوت السماع بذلك نثرًا ونظمًا فمن النثر قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ** ﴾ [الأنعام: ٣٤] وقوله تعالى: ﴿ **يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ** ﴾ [الكهف: ٣١] وقوله تعالى: ﴿ **يُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ** ﴾ [البقرة: ٢٧١] وقوله تعالى: ﴿ **وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ** ﴾ [الأحقاف: ٣١] ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة:

وينمي لها حبها عندنا ::: فما قال من كاشح لم يضر[5]

وغير ذلك من الشواهد التي ظاهرها الزيادة، وتأول المانعون هذه الآيات ونحوها، وأما البيت ونحوه فضرورة.

ص: وربما دخلت على حال.

ش: مثال ذلك قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي جعفر، وغيرهم ﴿ **ما كان لنا أن نُتَّخَذَ من دونك من أولياء** ﴾ [الفرقان: ١٨] [6] بفتح الخاء وضم النون، وحسن ذلك انسحاب النفي عليه من جهة المعنى.

ص: وينفرد من بجر ظروف لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع وعن وعلى اسمين.

ش: قال في الشرح[7]: إذا دخلت من على قبل وبعد ولدن وعن فهي زائدة؛ لأن المعنى بثبوتها وسقوطها واحد، وإذا دخلت على عند ولدى ومع وعلى فهي لابتداء الغاية، وعن بعد دخول من بمعنى جانب، وعلى بمعنى فوق. انتهى.

أما قبل وبعد فذهب بعض النحويين إلى أن من معها زائدة وزعم أن المعنى بثبوتها وسقوطها واحد كما قال المصنف.

قيل: وليس كما زعم بل المعنى مختلف فإذا قلت: جئت من قبل زيد كان مجيئك مبتدأ من

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٤٨٨.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٣٩.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٣٨.
(٤) ٣/ ١٣٨.
(٥) البيت من المتقارب، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٩٩.
(٦) وانظر: الإتحاف ٣٢٨.
(٧) ٣/ ١٤٠.

الـزمان المتعقبة زمان مجيء زيد ، وإذا قلت: جئت قبل زيد كان مجيئك سابقًا على مجيء زيد واحتمل التعقيـب ، والمهلـة كذلـك جئت من بعد زيد وبعد زيد فمن للابتداء الغاية في القبليـة والبعديـة ، فلـو جـاء شـخص ظهـرًا أو آخـر عصـرًا حسن فيه قبل وبعد ولم يحسن من قبل ولا من بعد ؛ إذ لا اعتقاب في الزمانين ، وكذلك نقول في من لدن ، ومن عن ، أنها فيهما لابتداء الغاية ؛ فإذا قلت: قعد زيـد عـن يـمين عمـرو معناه ناحية عمرو ، واحتمل أن يكون قعودًا ملاحقًا لأول ناحية يمينه وأن لا يكـون ، وإذا قلـت: مـن عـن يمينه كان ابتداء القعود إنشاء ملاصقًا لأول الناحية وقولـه اسمين هو مذهـب الجمهـور ، وذهـب الفـراء ومـن وافقـه من الكوفيين إلى أن عن وعلى إذا دخل عليهما من باقيان على حرفيتها ، وزعموا أن من تدخل على حروف الجر كلها سوى حرف اللام والباء في .

ص: وتختص مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالرب.

ش : مـن ربـى لأفعلـن بكسـر الميم وضـمها ولا يضم إلا في القسم وذهب بعضهم إلى أن من المضـمومة المـيم اسـم وهـى بقـية ايمن ، لأنه لم تستقر حرفيتها في موضع غير هذا ورد بدخولها على الـرب وايمـن لا يدخـل عليه وبأنها لو كانت اسمًا لأعربت ؛ لأن المعرب لا يزيله عن إعرابه حذف شـيء مـنه وذكـر المصـنف في القسم أن من مثلث الحرفين وأنها بقية أيمن قيل فيكون مذهبًا ثالثًا في المضـمومة الميم وهو أنها اسم إذا كانت مثلثة ، وحرف إذا كسرت فيها إذا ضمت والنحويون ذكروا الخلاف في من المضمومة الميم كما سبق .

ص: والتاء واللام بالله.

ش : أى: تختصان بالله نحو: ﴿ تَاللهِ تَفْتَأُ ﴾ [يوسف: ٨٥] و:

لله يبقى على الأيام من أحد (١)

ص: وشذ فيه من الله وتربي.

ش : أى: شـذ في القسـم دخـول مـن عـلى الله ودخول التاء على الرب حكى ذلك الأخفش . وقالوا أيضا تالرحمن ، وتحياتك وهو شاذ .

ص: ومنها إلى للانتهاء مطلقًا.

ش : قـال في الشـرح(٢): أردت بقـولى للانـتهاء مطلقًـا شـيئين أحدهمـا عمـوم الـزمان والمكان كقولك: سرت إلى آخر النهار وإلى نصف النهار وإلى أن منتهى العمل بها قد يكون آخرًا وغير آخر ، نحو: سرت إلى نصف النهار والى آخر المسافة . انتهى .

فـإن دلـت قريـنة على دخول ما بعدها أو خروجها فهو على حسب القرينة ، وإن لم يكن قرينة فـالذى عليه أكثر المحققين أنه لا يدخل وقال بعض النحاة . يدخل ، والصحيح الأول لأن الأكثر مع القريـنة ألا تدخـل فيحمل عند عدمها على الأكثر ، وأيضًا فإن الشيء لا ينتهى ما بقى منه شيء إلا أن يـتجوز فـيجعل القريب من الانتهاء انتهاء ، ولا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة فهو إذن غير

---

(١) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: بمشخر به الظيان والآس ، وهو لأمية بن أبى عائذ ، أو ابى ذؤيب في الدرر ٢/ ٢٩ .
(٢) ٣/ ١٤١ .

داخل .

ص: وللمصاحبة.

ش : كقوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٥٢] قال الفراء: قال المفسرون: من الله مع الله وهو وجه حسن . قال: وإنما تجعل إلى كمع إذا ضممت شيئًا إلى شيء كقول العرب[١]: الذود إلى الذود إبل ، فإن لم يكن ضم لم تكن إلى كمع فلا يقال في مع فلان مال كثير: إلى فلان مال كثير . انتهى .

وكون إلى بمعنى مع حكاه ابن عصفور عن الكوفيين وحكاه ابن هشام عنهم وعن كثير من البصريين قال بعضهم: والصحيح أن تبقى إلى على حكمها ويضمر العامل فمعنى ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٥٢] من يضيف نصرته إلى نصرة الله ولو قلت: من ينصرنى مع فلان لم يدل على أن فلانًا وحده ينصرك ولابد ، بخلاف إلى فإن نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها إذ المعنى على التضمين من يضيف نصرته إلى نصرة فلان ، وقوله: الذود إلى الذود ، أى: مضافا إلى الذود وكذلك يؤول ما كان مثله .

ص: وللتبيين.

ش : قال في الشرح[٢]: ونبهت بقولي: وللتبيين على المتعلقة في تعحب أو تفضيل بحب أو بغض مبينة لفاعلية مصحوبها ؛ لقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف: ٣٣] وقد تقدم ذلك في باب التعجب .

ص: ولموافقة اللام وفى ومن.

ش : مثل المصنف[٣] موافقة اللام بقوله: ﴿ وَالأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾ [النمل: ٣٣] لأن اللام في هذا هي الأصل وبقوله: ﴿ يَهْدِي مَن يَشَاء إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [يونس: ٢٥] وقال بعضهم في قوله: ﴿ وَالأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾ [النمل: ٣٣] أنها لانتهاء الغاية أى الأمر مضاف ومنته إليك ومثال الموافقة في قول الشاعر:

فلا تتركني بالوعيد كأنني ::: إلى الناس مطلى به القار أجرب[٤]

أى: في الناس ، واستدل بعضهم بقوله تعالى: ﴿ هَل لَّكَ إِلَى أَن تَزَكَّى ﴾ [النازعات: ١٨] ، قال المصنف[٥]: ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [النساء: ٨٧] وإلى أنها تكون بمعنى في ، ذهب القتبى أيضًا ورده ابن عصفور بأنها لو كانت بمعنى في لساغ أن يقول: زيد إلى الكوفة ، أى: في الكوفة ، فلما لم يقل العرب ؛ وجب أن يتأول جميع ذلك أما قوله: مطلى إلى الناس فضمن مطليًا معنى مبغض ، وأما قوله إلى الناس ، فإلى متعلق بمضاف وحذف لدلالة الكلام عليه ،

---

(١) مجمع الأمثال ١/ ٢٧٧ .
(٢) ٣/ ١٤١ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٤٢ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٨ .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٤٣ .

ومثال موافقة من قول ابن أحمر:

يقول: وقد عاليت بالكوز فوقها ::: أيسقى فلا يروى إلا ابن أحمرا[(١)]

أي: منى وهذا قول الكوفيين والقتبى وخرج على التضمين أى فلا يأتى إلى الرواد وخرَجه ابن عصفور على أنه أراد فلا يروى إلى ظمئه إلى محذوف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فاستتر في الفعل والعامل في إلى ظمإ المحذوف .

ص: ولا تزاد خلافًا للفراء.

ش : زعم الفراء أنها زائدة في قراءة بعضهم: ﴿ **فاجعل أفئدة من الناس تُهْوَى إليهم** ﴾ [إبراهيم: ٣٧] [(٢)] بفتح الواو قال في الشرح[(٣)]: وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل تهوى فجعل موضع الكسرة فتحة كما يقال في رضِيَ: رَضَى ، وفى ناصية ناصاة وهي لغة طائية . انتهى . ورد بأنه تخرج لا يجوز لأنه ليس كل ما آخره ياء قبلها كسرة يجوز إبدالها ألفًا وفتح ما قبلها وسيأتى تحقيقه في التصريف وتتخرج هذه القراءة على تضمين تهوى معنى تميل .

ص: ومنها اللام للملك وشبهه.

ش : فالملك نحو: المال لزيد ، وشبه الملك نحو: أدوم لك ما تدوم .

ص: وللتمليك وشبهه.

ش : مثال التمليك: وهبت لزيد دينارًا ، أو مثال شبه التمليك ﴿ **وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً** ﴾ [النحل: ٧٢] .

ص: وللاستحقاق وللنسب.

ش : مثال الاستحقاق نحو: الجلباب للجارية والجل للفرس ، ومثال النسب: لزيد عم هو لعمرو خال .

ص: وللتعليل وللتبليغ.

ش : مثال التعليل: ﴿ **لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ** ﴾ [النساء: ١٠٥] ، والجارية اسم من غاب حقيقة أو حكمًا عن قائل قول يتعلق به نحو: ﴿ **قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ** ﴾ [الأحقاف: ١١] ، أى: من أجل ، وقول الشاعر:

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ::: حسدًا وبغيًا إنه لدميم[(٤)]

وإما لام التبليغ وهى الجارة اسم سامع قول أو ما في معناه: قلت له فسوت له وأذنت له واستجبت له .

ص: وللتعجب وللتبيين وللصيرورة.

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لابن أحمر الباهلى في الدرر ٢/ ١٣ .

(٢) وانظر: معجم القراءات ٣/ ٢٤٠ .

(٣) ٣/ ١٤٣ .

(٤) البيت من الكامل ، وهو منسوب لأبى الأسود الدؤلى في الدرر ٢/ ٣٢ .

ش: مثال التعجب قول الشاعر:

شباب وشيب وافتقار ثروة ::: فلله هذا الدهر كيف ترددا(١)

ومثال التبيين وهي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها مبينة لصاحب معناها بحب في تعجب أو تفضيل مبينة المفعولية مصحوبها نحو: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦] و ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ [يوسف: ٢٣]، وسقيًا لك، وما أحب زيدًا لعمرو، ﴿ والذين آمنوا أشدُّ حبًا لله ﴾ [التوبة: ١٦٥] ومثال الصيرورة ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨٠] وكقول الشاعر:

فللموت تغدوا الوالدات سخالها ::: كما لخراب الدور تبنى المساكن(٢)

وكونها للصيرورة هو مذهب الكوفيين والقتبي ويعبر عنها أيضًا بلام العاقبة والمآل.

ص: والموافقة في وعند وإلى وبعد وعلى ومن.

ش: مثال موافقة في ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٧] وعند كقراءة ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ [ق: ٥] أي: عندما جاءهم، قال ابن جني: أي عند مجيئه إياهم، وإلى: ﴿ سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾ [الأعراف: ٣٢] وبعد ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٥] وعلى ﴿ يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ ﴾ [الإسراء: ١٧] ومنه قول جرير:

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ::: ونحن لكم يوم القيامة أفضل(٣)

أي: منكم، وقد انتهت معاني ممثلة من كلام المصنف قال بعضهم: والصحيح ما قاله سيبويه من أنها للاستحقاق وهو معناها العام؛ لأنه لا يفارقها وإنها جعلت للملك؛ لأنه ضربٌ من الاستحقاق وقد يدخلها مع ذلك معان أخر.

ص: وتزاد مع مفعول ذى الواحد في نحو ﴿ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣] و ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧] وسماعًا في نحو: ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٢].

ش: من أنواع اللام الجارة الزائدة ولا تزاد إلا مع مفعول به لمتعدٍ إلى واحد فإن كان متعديًا إلى اثنين لم تزد معهما ولا مع أحدهما، وزيادتها مع مفعول ذى الواحد على ضربين: قياسية وغير قياسية؛ فالقياسية مقوية لعامل ضعف بالتأخير نحو: ﴿ إن كنتم للريا تعبرون ﴾ [يوسف: ٤٣] أو يكون فرعًا في العمل نحو: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧] فهذا يجوز القياس عليها، وغير القياسية أن تزاد مع المفعول في غير ذلك نحو: ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٢]، ولم يذكر سيبويه زيادة اللام وتابعه أبو علي، وقد أول بعضهم ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٢] على التضمين، وفي البخاري ردف بمعنى قرب.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى الكبير في ديوانه ١٣٥.
(٢) البيت من الطويل، وهو لسابق البربري في الدرر ٢/ ٣١.
(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ١٤٣.

ص: وفتح اللام مع المضمر لغة غير خزاعة.

ش : فلغة غيرهم فتح اللام في نحو: لنا ولكم ، وأما خزاعة فهى مكسورة في لغتهم مع المضمر كما تكسر مع الظاهر في اللغات كلها كذا قال المصنف[1] . ويستثنى من صور المضر ياء المتكلم ، فإنها تكسر معها في اللغتين نحو: لى ، وحكى أبو عمرو ويونس وأبو عبيدة وأبو الحسن أنهم سمعوا العرب تفتحها مع الظاهر على الإطلاق فتقول: المال لزيد .

ص: ومع الفعل لغة عكل وبلعنبر.

ش : حكاه عن بنى العنبر كما حكاه المصنف ، وقال أبو زيد سمعت من يقول: ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ** ﴾ [الأنفال: ٣٣] وقرأ سعد بن جبير فيما حكى عنه المبرد: ﴿ **وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ** ﴾ [إبراهيم: ٤٦] [2] وأنشدوا:

وتأمرنى ربيعة كل يوم ::: لأشربها وأقتنى الدجاجا[3]

الرواية بفتح لام لأشربها .

ص: وتساوى لام التعليل معنى وعملاً "كى" مع أن وما أختها والاستفهامية.

ش : كى على ضربين مصدرية تذكر في إعراب الفعل ، وجائزة تساوى لام التعليل معنى وعملاً ولا تدخل إلا على أن ظاهرة كقوله:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ::: لسانك كيما أن تغر وتخدعا[4]

أو مقدرة نحو: جئت لتكرمنى فالنصب عند البصريين بأن مضمرة بعد اللام ، واللام جارة للمصدر المقدر وقد أظهرت أن مبهة على الأصل في قوله: كيما أن تغر ، أو ما أخت أن وهى المصدرية كقوله:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ::: يراد الفتى كيما يضر وينفع[5]

وذهب بعضهم إلى أن ما في البيت كافة لكى عن العمل ، أو مع الاستفهامية كقولك سائلاً عن العلة كيما فعلته وفى الوقت كيمه كما تقول: لمَ فعلت ولِمَه وإلى أن كى يكون جاره في أحد قسميها ، ذهب البصريون وذهب الكوفيون إلى أن كى لا تكون حرف جر قالوا: ولا حجة في قولهم كيمه ؛ لأن مه ليست مخفوضة ، وإنما هى منصوبة على مذهب المصدر أى كى يفعل ماذا ، ورد بأنه دعوى ، وبأنه ما يلزم منه تقديم الفعل على أن الاستفهامية ، وحذف ألفها بعد غير حرف الجر وحذف معمول الحرف الناصب للفعل .

ص: ومنها الباء للإلصاق وللتعدية.

ش : أما الإلصاق فهو معناها الأصلى ، ولم يذكر لها سيبويه غيره ، قال المغاربة: الباء غير الزائدة

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٤٩ .
(٢) وانظر: معجم القراءات ٣/ ٢٤٣ .
(٣) البيت من الوافر ، وهو للنمر بن تولب وهو في خزانة الأدب ١/ ٤٣٩ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٦٢ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١٧٠ .

لا تكون إلا للإلصاق والاختلاط حقيقة أو مجازًا ، فقد تتجرد لهذا المعنى وقد يدخلها مع ذلك معنى آخر ، وظاهر كلام المصنف في هذه الحروف أنها وضعت مشتركة بين ما يذكر أنها وردت له وبالتعدية .

قال في الشرح[1]: أنها القائمة مقام همزة النقل في إيصال الفعل اللازم إلى مفعول به كالتي في ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧] ، و ﴿ ذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٠] . انتهى .

وقد وجدت في المتعدى دفعت بعض الناس ببعض ، وحككت الحجر بالحجر ، قال بعضهم: وإذا نظرت إلى هذه الباء التى بمعنى الهمزة وجدت فيها الإلصاق .

ص: وللسببية وللتعليل.

ش : قال في الشرح[2]: باء السببية هى الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل تعداها مجازًا نحو: ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٢] فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء ، لصح وحسن ، لكنه مجاز ، ومنه: كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين ، فإنه يقال كتبت: القلم ، وقطعت السكين ، والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة ، وأثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله ، فإن استعمال السببية فيها يجوز ، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز . انتهى .

وفيه اختصار ، وإدراج المصنف باء الاستعانة في باء السبب مما انفرد به ، وغيره فرق بينها ، وباء التعليل قال في الشرح[3]: هى التى يصلح غالبًا في موضعها اللام كقوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾ [البقرة: ٤٥] ، ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ [سبأ: ١٦٠] واحترز بقوله: غالبًا من قول العرب: غضبت لفلان إذا غضبت من أجله وهو حيّ وغضبت من أجله وهو ميت . انتهى . وكأن التعليل والسبب عند غيره واحد ؛ فلذلك لم يذكروا باء التعليل .

ص: وللمصاحبة وللظرفية.

ش : باء المصاحبة هى التى تحسن في موضعها مع ، وتغنى عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى: ﴿ قَدْ جَاءكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾ [النساء: ١٧٠] أى: مع الحق ومحقًا ، والظرفية هى التى تحسن في موضعها في نحو: زيد بالبصرة أى في البصرة .

ص: وللبدل وللمقابلة.

ش : باء البدل هى التى يحسن في موضعها بدل كقول الشاعر:

فليت لى بهم قوما إذا ركبوا[4]

وباء المقابلة هى الداخلة على الأثمان والأعواض نحو: اشتريت الفرس بألف ، وكافأت الإحسان بضعف ، وقد يسمى بالعوض ، ولم يذكر المغاربة هذين المعنيين ، وقال بعض المتأخرين في

---

(١) ٣/ ١٤٩ .
(٢) ٣/ ١٤٩ ، ١٥٠ .
(٣) ٣/ ١٥٠ .
(٤) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: شنوا الإغارة فرسانًا وركبانًا ، وهو لقرط بن أنيف في الدرر ٣/ ٨٠ .

معانى الباء أن تجيء للبدل والعوض نحو قولك: هذا بذاك، أي: هذا بدل من ذلك وعوض منه قال والصحيح: أن معناها السببية ألا ترى أن التقدير: هذا مستحق بذاك أى بسببه.

ص: والموافقة عن وعلى ومن التبعيضية.

ش: مثال موافقة عن ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاء بِالْغَمَامِ ﴾ [الفرقان: ٢٥] ﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم ﴾ [الحديد: ١٢] أي: عن أيمانهم، كذا قال الأخفش[١] ومثله: ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٩] وكونها بمعنى عن بعد السؤال منقولة عن الكوفيين، وكان الأستاذ أبو على يتأول ذلك فيقول: "اسأل بسببه" وقال بعضهم: تعدية السؤال بالباء على سبيل التضمين أى: فاعتنى به أو اهتم به؛ لأن السؤال عن الشيء اهتمام به، ومثال موافقه على وبه قال الكوفيون قوله تعالى: ﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾ [آل عمران: ٧٥] وقولك: " مررت به" أى عليه كما قال الله تعالى: ﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ [يوسف: ١٠٥] و ﴿ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم ﴾ [الصافات: ١٣٧] ومثل المصنف ناقلاً عن الأخفش، ومثال موافقة من التبعيضية وهو مذهب كوفي قوله تعالى: ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان: ٦] وذكره الفارسى[٢] في التذكرة وتبعهم القتبى[٣]، وروى ذلك عن الأصمعى في قوله:

شربن بماء البحر ثم ترفعت ::: متى لجج خضر لهن نئيج[٤]

وقال المصنف: والأجود أن يضمن شربن معنى روين.

ص: وتزاد مع فاعل ومفعول وغيرهما.

ش: مثال زيادتها مع فاعل ﴿ وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩] وأحسن بزيد،

وحب بها مقتولة حين تقتل[٥]

وأجاز ابن السراج في "كفى بالله" وجها آخر: أن يكون فاعل كفى ضميرا يعود على المصدر المفهوم من كفى، كأنه قال: كفى هو، أي: الاكتفاء بالله، فالباء ليست زائدة، ورد بأن الباء حينئذ ليس لها ما يتعلق به إلا الضمير، والمصدر لا يعمل مضمرًا، وقد ذهب بعضهم إلى جواز إعماله وتقدم في بابه، وقيد أبو جعفر بن الزبير زيادتها في فاعل كفى بأن تكون بمعنى حسب، فإن كانت بمعنى وقى لم يزد في فاعله نحو: ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، ومثال زيادها مع مفعول ﴿ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ [مريم: ٢٥] و ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ ﴾ [الحج: ١٥] و ﴿ مَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ ﴾ [الحج: ٢٥] و ﴿ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾ [المؤمنون: ٢٠][٦] في قراءة ابن كثير، وأبى عمرو، وأشار بقوله: وغيرهما إلى زيادتها في بحسبك، وفى المواضع

---

(١) معانى القرآن ٢/ ٧٠٤.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٥٣.
(٣) المساعد ٢/ ٢٦٤.
(٤) البيت من الطويل، وهو لأبى ذؤيب الهذلى في ديوان الهذليين ١/ ٥١
(٥) البيت من الطويل، وهو منسوب لزيد بن رزين في الدرر ٢/ ١٥.
(٦) وانظر: الإتحاف ٣١٨.

المذكورة في باب كان.

ص: ومنها في للظرفية حقيقة أو مجازًا.

ش: فالحقيقة نحو: ﴿وَاذْكُرُواْ اللّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] والمجازية ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

ص: وللمصاحبة وللتعليل وللمقايسة.

ش: أما كونها للمصاحبة فذهب إليه الكوفيون والقتبى نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُواْ فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: مع أمم، ومثال التعليل: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ﴾ [النور: ١٤] ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، ومثال المقايسة وهي الداخلة على أل بقصد تعظيمه وتحقيره بمتلو كقوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

ص: ولموافقة على والباء.

ش: ذهب الكوفيون وتبعهم القتبى والمصنف إلى أنها تكون بمعنى الباء، واستدلوا بقول زيد الخيل:

وتركب يوم الروع فيها فوارس ::: بصيرون في طعم الأباهر والكلى[1]

أي: بطعن، ويؤول على التضمين، أي: ماهرون أو متقدمون على غيرهم، ومذهب سيبويه والمحققين أن في لا تكون إلا للوعاء حقيقة أو مجازًا ويرد ما سوى ذلك بالتأويل إليه.

ص: ومنها عن للمجاوزة.

ش: استعمال عن للمجاوزة أكثر من استعمالها في غيرها؛ ولذلك عُدِّى بها صدَّ وأعرض ونحوهما، ورغب، ومال إذا قصد بها ترك المتعلق: رغبت عن اللهو، وملت عنه، وقالوا: رويت عن فلان؛ لأن المروى مجاور لمن أخذ منه، ويقول: أطعمته عن جوع، أي: جعلت الجوع مجاوزًا له ومنصرفًا عنه.

ص: وللبدل وللاستعلاء.

ش: مثال استعمالها للبدل قوله تعالى: ﴿واتقوا يومًا لا تجزى نفسٌ عن نفسٍ شيئا﴾ [البقرة: ١٢٣] وقولهم: فلان حجّ عن أبيه، وقضى عنه دينًا، وقول الراجز:

كيف تراني قالنا مجني ::: قد قتل الله زياداً عني[2]

ومثال الاستعلاء قول الشاعر:

لا ابن عمك لا أفضلت في حسب ::: عني ولا أنت ديّاني فتخزوني[3]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزيد الخيل في ديوانه ٦٧.
(٢) الرجز للفرزدق في الخصائص ٢/ ٤٣٥.
(٣) البيت من البسيط، وهو لذى الأصبع العدواني في شعراء النصرانية ٦٣٦.

أى: علىّ، وجعل المصنف منه قولهم: بخل عنه والأصل عليه، قال[1]: لأن الذى يُسأل فيبخل يحمل السائل ثقل الخيبة مضافًا إلى ثقل الحاجة، ففى بخل معنى ثقل فكان جديرًا بأن يشاركه في التعدية بعلى.

ص: وللاستعانة والتعليل.

ش: مثال: الاستعانة قولهم: رميت عن القوس كما يقولون: رميت بالقوس، فعن هنا كالباء في إفادة معنى الاستعانة وحكى الفراء عن العرب: رميت عن القوس، وبالقوس، وعلى القوس.
ومثال التعليل قوله تعالى: ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلاّ عن موعدة ﴾ [التوبة: ١١٤] وقوله: ﴿ وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك ﴾ [هود: ٥٣]، ونقل هذان المعنيان عن الكوفيين.

ص: ولموافقة بعد وفى.

ش: موافقة بعد ﴿ لتركبن طبقًا عن طبق ﴾ [الانشقاق: ١٩] وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم القتبى، وموافقة في كقول الشاعر:

وأس سراة القوم حيث لقيتهم ::: فلا تك عن حمل الرباعة وانيا[2]

أى: في حمل الرباعة، قال بعضهم "تعدية ونى بعن ثابتة، وفرق بين ونى عن كذا وونى في كذا، فإذا قلت ونى عن ذكر الله، فالمعنى المجاوزة وإن لم يذكره، وإذا قلت ونى في ذكر الله، فقد التبس الذكر ولحقه فيه فتور وأناة، قال بعض النحويين: وهذا الذى ذهب إليه الكوفيون باطل إذ لو كانت لها معانى هذه الحروف؛ لجاز أن يقع حيث هذه الحروف، فوجب أن يتناول جميع ما ذكروه مما خالف لمعنى المجاوزة.

ص: وتزاد هى وعلى والباء عوضًا.

ش: مثال زيادتها أعنى في قول الشاعر:

أتجزع أن نفس أتاها حمامها ::: فهلاّ التى عن بين جنبيك تدفع[3]

قال ابن جنى[4]: أراد فهلاّ عن التى بين جنبيك تدفع، فحذف عن وزادها بعد التى عوضًا ونص سيبويه على أن وعلى لا يزادان، ومثال زيادة على قول الشاعر:

إن الكريم وأبيك يعتمل ::: إن يجد يومًا على من يتكل[5]

قال ابن جنى[6]: أراد من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على من قبل عوضًا. انتهى.

ويحتمل أن يكون الكلام تمّ عند قوله: "إن لم يجد يومًا ثم قال على من يتكل" ومن استفهامية، ومثال زيادة الباء عوضًا قول الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٥٩.
(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في المساعد ٢/ ٢٦٧.
(٣) البيت من الطويل، وهو منسوب لزيد بن رزين في الدرر ٢/ ١٥.
(٤) الخصائص ٢/ ٣٠٥، ٣٠٦.
(٥) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٠٥.
(٦) الخصائص ٢/ ٣٠٥.

ولا يواتيك فيما ناب من حدث ::: إلاّ أخو ثقة فانظر بمن تثق[1]

أراد من يثق به ، وزاد الباء قبل من عوضًا كذا قال المصنف[2] .

ويحتمل أن يكون الكلام تم عند قوله: "فانظر" ، أى: فانظر لنفسك ، ثم استفهم على سبيل الإنكار فقال: بمن تثق ، قال في الشرح[3]: ويجوز عندى أن يعامل بعده المعاملة: من واللام وإلى وفى قياسًا فيقال: عرفت من عجبت ، ولمن قلت ، وإلى من أويت ، وفى من رغبت ، فحذف ما بعد من وزيد ما قبلها عوضًا . انتهى .

وردّ بأن الأصل لم يثبت لاحتماله التأويل فكيف يقاس عليه ، وعلى تقدير ثبوته فهو من الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه .

ص: **ومنها على للاستعلاء حسبًا أو معنى.**

ش : اختلف في على التى ينجر ما بعدها فمشهور مذهب البصريين أنها حرف جر إلاّ إذا دخل عليها حرف الجر قيل أو كانت في نحو: هون عليك ، وتقدم ذكر مذهب الفراء في أن عن وعلى حرفان إذا دخلت عليهما ، ولا يلزم في هون عليك أن تكون اسمًا ، فقد جاء: ﴿ **وهزى إليك** ﴾ [مريم: ٢٥] ، ولا نعلم خلافًا في حرفيتها فيخرج على ما خرج عليه ، وذهب ابن طاهر وابن خروف وابن الطراوة والرندى وابن معزوز والشلوبين في أحد قوليه[4] إلى أنها اسم ولا تكون حرفًا ، وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه[5] ، وقد استدل على حرفيتها بحذفها في الشعر ونصب ما بعدها كقوله:

وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى[6]

وبجواز حذفها مع الضمير في الصلة نحو:

وهُوّ على على من صبّه الله علقم[7]

أى: صبّه الله عليه ، ولو كانت اسمًا لم يجز فيها ذلك .

تنبيه: من قال إنها لا تكون إلا اسمًا يقول: إنها معربة ، ومن جوز فيها إذا كانت حرفًا أن تنتقل إلى الاسمية بدخول من إلا على مذهب الأخفش ، نحو: سويت على ثيابى ، اختلفوا فقال بعضهم: هى إذ ذاك معربة ، وقال أبو القاسم بن القاسم[8]: هى مبنية والألف فيها كألف هذه ونظرها فعن وكاف التشبيه ومذ ومنذ ؛ إذ كن أسماء ، ومعنى على الاستعلاء حسًا كقوله: ﴿ **كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ** ﴾ [الرحمن: ٢٦] أو معنى قوله: ﴿ **فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ** ﴾ [المؤمنون: ٢٢] ولم يثبت لها

---

(١) البيت من البسيط ، وهو منسوب لسالم بن وابصة في الدرر ٢/ ١٥ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٦١ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٦٢ .
(٤) الارتشاف ٢/ ٤٥١ .
(٥) الكتاب ٤/ ٢٣٠ .
(٦) سبق تخريجه .
(٧) عجز بيت من الطويل ، وصدره: وإن لسانى شهدة يشتفى بها ، وهو لرجل من همدان في شرح التصريح ١/ ١٤٨ .
(٨) الارتشاف ٢/ ٤٥٢ .

كثير من البصريين غير هذه المعنى ، وأولوا ما أوهم خلافه .

ص: وللمصاحبة وللمجاوزة.

ش : مثال استعمالها للمصاحبة ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٧] ، ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ [الرعد: ٦] ومثال المجاوزة:

إذا رضيت عليّ بنو قشير[(١)]

وكذلك الواقع بعد خفى وتعذر واستحال وغضب وأشباهها ، وكونها للمصاحبة والاستعلاء مذهب كوفى ، وقال القتبى[(٢)]: وتأول ذلك غيرهم .

ص: وللتعليل وللظرفية.

ش : مثال التعليل: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٥] ومثال الظرفية ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] .

ص: ولموافقة من و الباء.

ش : مثال موافقة من ﴿ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ [المطففين: ٢] قال بعضهم: والبصريون يذهبون في هذا إلى التضمين ، أى: وإذا حكموا على الناس في الكيل ، ومثال موافقة الباء قوله: ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ ﴾ [الأعراف: ١٠٥] ، أى: بأن ، وقرأ أبى بأن ، فكانت قراءته تفسيرًا لقراءة الجماعة وقالت العرب الركب على اسم الله أى: باسم الله والقول بأن على يرد لهذين المعنيين مذهب كوفى .

ص: وقد تزاد دون تعويض.

ش : استدل في ذلك بقول حميد بن ثور:

أبى الله إلاّ أن سرحة مالك ::: على كل أفنان العضاة تروق[(٣)]

زاد على لأن راق متعدية مثل أعجب تقول راقتنى حسن الجارية ، وفى الحديث "من حلف على يمين"[(٤)] والأصل حلف يمينًا ، قيل: ولا حجة في ذلك لأنه يحتمل تضمين تروق تشرق ، وتضمين حلف معنى حسن إن صح أن لفظ الرسول ﷺ ، وإنما قال دون تعويض ؛ لأنه قد تقدم زيادتها تعويضًا ، وسبق نص سيبويه أن على لا تزاد .

ص: ومنها حتى لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده.

ش : حتى تكون عاطفة وابتدائية وجارة والكلام هنا على الجارة ومجرورها إما اسم صريح نحو: ﴿ حَتَّى حِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٥] أو مصدر مؤول من أن وفعل ماضٍ نحو: ﴿ حتى عفوا ﴾ [الأعراف: ٩٥]

---

(١) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: لعمر الله أعجبنى رضاها ، وهو للقحيف العقيلى في لسان العرب (رضى) .

(٢) الارتشاف ٢/ ٤٥٣ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور ٤١ .

(٤) رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم: ١٦ .

وقالوا: أو مضارع نحو: "حتى تقول كذا قال المصنف[١]: قيل ووهم في قوله: ﴿ حتى عفوا ﴾ [الأعراف: ٩٥] فإنها هنا ابتدائية وأن غير مضمرة ومذهب البصريين أنها بنفسها حرف جر وقال الفراء: تخفض لنيابتها عن إلى وربما أظهر وإلى بعدها وقالوا: جاء الخبر حتى إلينا جمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما وقوله: بمجرورها أو عنده يعني أنه يحتمل أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها أو غير داخل فإذا قلت ضربت القوم حتى زيد ، زيد مضروب . انتهى الضرب به . ويجوز أن يكون غير مضروب لكن انتهى الضرب عنده وقال بعضهم ما بعد حتى لا يكون إلا داخلاً فيما قبلها إلا أن يقترن بالكلام قرينة تدل على خلال ذلك ، وذكر في الإفصاح عن أبي العباس وأبي بكر وأبي علي[٢] أنه داخل على كل حال ، وعن الفراء والرماني وجماعة[٣] أنه يدخل ما لم يكن غير جزء منه نحو: إنه لينام الليل حتى الصباح ، وصرح به سيبويه بأن ما بعدها داخل فيما قبلها ولا بدله لكنه مثل بما هو بعض.

ص: ومجرورها إما بعض لما قبلها من مفهم جمع إفهامًا صريحًا أو غير صريح وأما كبعض.

ش : قال في الشرح[٤]: عنيت بالصريح كونه بلفظ موضوع للجمعية فيدخل في ذلك الجمع الاصطلاحي واللغوي كرجال وقوم ، وعنيت بغير الصريح ما دل على الجمعية بلفظ غير موضوع لها كقوله تعالى: ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٥] فإن مجرور حتى فيه منتهى الأحيان مفهومة غير مصرح بذكرها ، وأشار بقوله: وأما كبعض إلى قول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ::: والزاد حتى نعله ألقاها[٥]

كأنه ألقى ما يثقله حتى نعله ، ويروى حتى نعله بالحركات الثلاث .

ص: ولا يكون ضميرًا.

ش : أي: ولا يكون مجرور حتى ضميرًا ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وأجازه الكوفيون والمبرد واستدلوا بقوله:

فلا والله لا يلغي أناس ::: فتى حتاك يا ابن أبي زياد[٦]

وهو عند البصريين ضرورة .

ص: ولا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء خلافًا لزاعم ذلك.

ش : قال في الشرح[٧]: التزم الزمخشري ، كون مجرورها آخر جزء ، وهو لازم ، ومن دلائل ذلك قول الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٦٦ .
(٢) المساعد ٢/ ٢٧٣ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٤٥٤ .
(٤) ٣/ ١٦٦ .
(٥) البيت من الكامل لمروان النحوي أو للمتلمس في الكتاب ١/ ٩٧ .
(٦) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٧ .
(٧) ٣/ ١٦٨ .

عينــــت لــــيلة فمازلــــت حــــتى ::: نصــــفها راجــــيًا فعــــدت يئوسًــــا[١]

انتهى .

ومـا نقلـه عن الزمخشرى هو قول المغاربة ، قالوا: لا يكون الاسم الذى انجر بها إلا آخر جزء ، نحـو: أكلـت السـمكة حتـى رأسـها ، أو ملاقـيًا لآخر جزء منه ، نحو: سرت النهار حتى الليل ، ولو قلت: أكلت السمكة حتى وسطها ، وسرت النهار حتى نصفه ؛ لم يجز ذلك: بل: إذا زدت هذا المعنى أتيـت بإلا ؛ لأنها أقعد من حتى في انتهاء الغاية ، وقيل: ولا حجة في البيت الذى أنشـده ؛ لأنــه لم يـتقدم حـتى مـا يكون بعدها جزاء لـه ، ولا ملاقيًا لآخر جزء منه ، فلو صرح في الجملة بذكر الليلة فقـال: فمازلـت راجيًا وصلها تلك الليلة حتى نصفها ؛ كان حجة علـى الزمخشـرى ، ونقـول إذا لم يـتقدم في الجملة المغيّاة بحتى ما يصلح أن يكون ما بعدها آخر جزء لـه أو علاقتها آخر جزء وجاز أن تدخل على ما ليس بآخر جزء ولا علاقة .

ص: ويختص تالى الصريح المنتهى به بقصد زيادة ما.

ش : شـرح المصـنف[٢]: الـزيادة بأنها قوة أو ضعف أو تعظيم أو تحقير ، واحترز بالمنتهى به من المنتهى عنده ولا يتغير في تالى غير الصريح إفهام الزيادة المشار إليها .

ص: وبجواز عطفه واستيثاقه.

ش : أى: ويخـتص تـالى الصـريح المنتهى به أيضًا بجواز عطفه واستيثاقه وبالأوجه الثلاثة يقال: ضـربت القـوم حـتى زيـد بالجـر والنصب على العطف والرفع على الابتداء والخبر محذوف ويروى بالأوجه الثلاثة قول الشاعر:

عممــــتهم بالــــندى حــــتى غواتهــــم ::: فكنــت مــالك ذى غــيٍ وذى رشــد[٣]

والعطف لغة ضعيفة ، والرفع بالابتداء أجازه بعض الكوفيين ومذهب البصريين أنه لا يجوز إلاّ إذا كـان مـا بعـده يصـلح أن يكـون خبرًا ، وإن صح الرفع في غوايتهم عن العرب ؛ كان حجة على الجواز .

ص: وإبدال حائها لغة هذيلية.

ش : وبها قرأ ابن مسعود ﴿ **عتى حين** ﴾ [يوسف: ٤٥] وسمع عمر رجلاً يقرأ "عتى حين" فقال من أقـرأك قال ابن مسعود: فكتب إليه إن الله أنزل هذا القرآن عربيًا وأنزله بلغة قريش فلا تُقرئ الناس بلغة هذيل والسلام .

ص: ومنها الكاف للتشبيه.

ش : أى: ومـن حروف الجر الكاف ودليل حرفيتها وصلهم الموصول بها في السعة وكونها على حـرف واحد صدرًا وزيادتها فيما سيذكر ، ولا نعلم خلافًا في أنها تكون حرف جر إلاّ ما ذهب إليه

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٥ .

(٢) ٣/ ١٦٦ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٧٥ .

صاحب المشرق أنها تكون اسمًا أبدًا لأنها بمعنى مثل ، وسيأتى خلاف الأخفش ومعناها التشبيه ويتعلق بالكون المحذوف نحو: جاء الذى كزيد كسائر الحروف ، وذهب الأخفش وتبعه ابن عصفور[١] في بعض تصانيفه إلى أنها لا يتعلق شيء بها ظاهر ولا مقدر ؛ لأنهم خصوها بالظاهر واستغنوا عنها بمثل مع المضمر ، إلاّ أن الكاف خالفت أصلها في بعض المواضع فجرت ضمير الغائب المتصل كقول الراجز يصف حمار وحش وأتنًا:

ولا ترى أبعلاً ولا حلائلاً ::: كه ولا كهن إلاّ حاظلاً[٢]

وقول الشنفرى:

لئن كان من جن لأبرح طارقًا ::: وإن كان إنسًا ماكهًا الإنس يفعل[٣]

ولا حجة في قوله: كه ولا كهن لاحتمال أن يكون أصله كهو ومن جرها الغائب قول الآخر:

وأم أوعال كها أو أقربا[٤]

وبعض المغاربة على أن جرها الضمير ضرورة ولم يخصوه بالغائب وقد شذ دخولها على ضمير المتكلم في قول الحسن أنا كك وأنت كى ، وقول الشاعر:

وإذا الحرب شمرت لم تكن كى ::: حين يدعو الكماة فيها نزال[٥]

والكاف مكسورة مع ياء المتكلم وقال سيبويه[٦]: كِى وكَى خطأ ، وجاء في شعر منسوب إلى محمد اليزيدى: وهو

شكوتم إلينا مجانينكم ::: ونشكو إليكم مجانينا
فلولا المعافاة كنا كهم ::: ولولا البلاء لكانوا كنا[٧]

وشذ دخولها على ضمير المخاطب في كلام الحسن المتقدم .

ص: **وعلى أنت وإياك وأخواهما أقل.**

ش : يعنى بأخواتها سائر الضمائر المنفصلة مرفوعة ومنصوبة وذلك كقول العرب: أما أنا كانت ولا أنت كأنا ، وأنشد الكسائى:

فأحسن وأجمل في أسيرك إنه ::: ضعيف ولم يأسر كإياك آسر[٨]

وفى جعله دخول الكاف على أنت وإياك وأخواتهما أقل نظر ؛ بل إن لم يكن أكثر فهو مساوى . والله أعلم .

ص: **وقد توافق على.**

---

(١) المساعد ٢/ ٢٧٥ .
(٢) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة في الدرر ٢/ ٢٧ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى في الدرر ٢/ ٢٦ .
(٤) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٦٩ .
(٥) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/ ٢٦٥ .
(٦) الكتاب ٢/ ٣٨٥ .
(٧) البيتان من المتقارب وهما لأبى محمد اليزيدى في الدرر ١/ ١٩٤ .
(٨) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٧ .

ش: هذا مذهب الكوفيين والأخفش عن بعض العرب أنه قيل: كيف أنت، فقال: كخير، وحكى الفراء كيف أصبحت، فقال: كخير يريد على خير وعلى هذا خرج الأخفش قولهم: كن كما أنت وأول كخير على حذف مضاف أي: كصاحب خير، وكما أنت على زيادة ما أدى كانت ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه في حالين مختلفين ويحتمل أن تكون ما كافة للكاف، ومهيئة لدخولها على الجمل، والتقدير كما أنت عليه أو كما أنت كأنيه ويحتمل أن كانت مرفوعًا بفعل مقدر أى كما كنت فلما حذف عامله انفصل وقيل التقدير: كالذى هو أنت.

ص: وقد تزاد إن أمن اللبس.

ش: مثاله: ﴿ليس كمثله شئ﴾ [الشورى: ١١] ولو لم تجعل زائدة؛ لزم إثبات مثل لله وهو محال، وزعم بعضهم أن مثلاً يزاد ومنه قولهم: مثلك لا يفعل، أى: أنت وليس بشيء وقال بعضهم: ويحتمل أن تكون مثل في الآية بمعنى صفة أى ليس لصفته فلا تكون الكاف زائدة، ومثل قد يراد بها الصفة.

ص: وتكون اسمًا فتجر ويسند إليها.

ش: مذهب الأخفش[(١)] أن الكاف تكون اسمًا في الأخبار وهو اختيار المصنف وظاهر كلام الفارسى[(٢)]، وذهب سيبويه إلى أنها لا تكون اسمًا إلاّ في الشعر، وتقدم مذهب صاحب كتاب المشرق وهو أبو جعفر بن مضاء[(٣)]، وقوله: فتجر أى بالحرف كقوله:

بكا للقوة الشعواء جُلت ::: فلم أكن لأولع إلاّ بالكمى المقنع[(٤)]

وبالإضافة كقوله:

تيّمَ القلبَ حُب كالبدر لا بل ::: فاق حسنًا متيم القلب حبًا[(٥)]

وقوله: ويُسند إليها، أى: تقع فاعلة كقوله:

وما هداك إلى أرض كعالمها ::: ولا أعانك في غرم كغرام[(٦)]

واسم كان كقول الآخر:

لو كان في قلبى كقدر قلامة ::: فضلاً لغيرك ما أتتك رسائلى[(٧)]

ومبتدأ كقوله:

بنا كالجوى مما يخاف وقد نرى ::: شفاء القلوب الصاديات الحوائم[(٨)]

وزاد بعضهم أن تكون مفعولاً كقول النابغة:

---

(١) المساعد ٢/ ٢٧٧.
(٢) الهمع ٢/ ٣٦٥.
(٣) المساعد ٢/ ٢٧٧.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٨.
(٥) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٨.
(٦) البيت من البسيط، ولم أعثر عليه.
(٧) الرجز بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٧٨.
(٨) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن البراقة النهمى في الأشمونى ٢/ ١٧٥.

لا يبرمون إذا ما الأفق جلله ::: برد الشتاء من الأمحال كالأدم(١)

ومن الناس من يؤول هذا السماع جميعه على حذف الموصوف ، وإقامة المجرور الذى هو صفته مقامه .

ص: وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة.

ش : مثاله قول الراجز:

ما يرتجي وما يخاف جمعًا ::: فهو الذى كالغيث والليث معًا(٢)

قال المصنف(٣): فحرفيتها أولى من اسميتها .

ص: وتزاد بعدها ما كافة وغير كافة

ش : فالكافة كقول زياد الأعجم:

لعمرك إنى وأبا حميد ::: كما النسوان والرجل الحليم(٤)

وغير الكافة كقول الآخر:

وننصر مولانا ونعلم أنه ::: كالناس مجزوم عليه وجازم(٥)

على أن مالمصدرية لا توصل بالجملة الأصلية، أما إذا قلنا إنها توصل بها فلا تكون ما كافة بل مصدرية، والكاف جارة للمصدر المنسبك من ما وصلتها.

ص: وكذا بعد ربّ والباء ويحدث في الباء المكفوفة معنى بالتقليل.

ش : أى: ما تزاد بعد رب والباء كافة وغير كافة مثالها كافة بعد رب قول الشاعر:

ربما الحامل الموبل فيهم ::: وعناجيح بينهن المهاد(٦)

وبعد الباء قوله:

فلئن صرت لا تحير جوابًا ::: لبما قد ترى وأنت خطيب(٧)

ومثالها غير كافة بعد ربّ:

ربما ضربةٍ بسيف صقيل ::: بين بصرى وطعنة نجلاء(٨)

وبعد الباء قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وقوله: وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل مثاله لبما قد ترى معفاه ربما قد ترى ، واعترض بأن ذلك غير صحيح ، بل ما في ذلك مصدرية ، والباء للسببية المجازية ، والمعنى على التكثير والفعل الذى يتعلق به الباء ومقدر قبلها

(١) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٠ .
(٢) الرجز بلا نسبة في الجنى الدانى ٨١ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٧١ .
(٤) البيت من الوافر ، وهو منسوب لزياد للأعجم في شرح التسهيل ٣/ ١٧١ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو لعمرو بن البراقة النهمى في الأشمونى ٢/ ١٧٥ .
(٦) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٠ .
(٧) البيت من السريع ، وهو لضمرة بن ضمرة النهشلي في الدرر ٢/ ٢٠
(٨) البيت من الخفيف ، ولم أعثر عليه .

والتقدير لانتفاء إجارتك جوابًا برؤيتك وأنت خطيب أي: سبب خرسه بالموت كونه كان خطيبًا في الحياة إذ ينشأ عن الحياة الموت أو مصير كلا حي إلى الممات .

ص: وقد تحدث في الكاف معنى التعليل.

ش : مثله المصنف[1] بقوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨] ونقل عن الأخفش في قوله ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً ﴾ [البقرة: ١٥٢] أي: كما أرسلنا فيكم رسولاً فاذكروني ، وجعل ابن برهان[2] من هذا قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٢] أي: أعجب لأنه لايفلح الكافرون ، كذا قرره ثم قال: وحكى سيبويه كما أنه لا يعلم غفر الله لـه .

ص: وربما نصبت حينئذ مضارعًا لأن الأصل كيما.

ش : مثاله قول الشاعر:

وطرفك إما جئتنا فاحبسنه كما ::: يحسبوا أن الهوى حيث تنظر[3]

لما دخلها معنى التعليل نصبت وذلك قليل ، وقد جاء مرفوعًا في قولـه:

لا تشتم الناس كما لا تشتم[4]

ونحوه وزعم الفارسي أن الأصل كيما فحذفت الياء قال المصنف[5]: وهذا تكلف لا دليل عليه ولا حاجة إليه . انتهى .

وما ذهب إليه الفارسي هو مذهب الكوفيين ووجهه أن كما لم يثبت النصب بها ، وثبت بكيما ، فيرد إليها .

ص: وإن ولي ربما اسم مرفوع فهو مبتدأ بعده خبره لا خبر مبتدأ محذوف وما نكرة موصوفة بها خلافا لأبي علي في المسألتين.

ش : مثال ذلك قولـه:

ربما الجامل المؤبل فيهم[6]

زعم أبو علي الفارسي أن ما نكرة موصوفة بمبتدأ مضمر وخبر مظهر ، قال المصنف[7]: والصحيح أن ما نافية زائدة كافة هيأت رب للدخول على الجمل الاسمية كما هيأتها للدخول على الجمل الفعلية في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحجر: ٢] . انتهى .

وما ذهب إليه المصنف هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه أن رب إذا كفت بما لا يليها إلا الفعل ولا يدخل على الجملة الابتدائية وخرج ابن عصفور البيت تخريج أبي علي ونسبه بعضهم إلى

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٧٣ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٧٣ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٨٩ .
(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٣ .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٧٣ ، ١٧٤ .
(٦) صدر بيت من الخفيف وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ٣١٦ .
(٧) شرح التسهيل ٣/ ١٧٤ .

الجمهور، وقال: وهو الصحيح إذا لو كان ما اختاره المصنف لسمع من كلامهم: ربما زيد قائم بتصريح بالمبتدأ والخبر ولم يسمع ذلك مما أعلم، وقوله في المسألتين يعني هذه المسألة والتي قبلها وهي أن أصل كما الناصبة كيما.

ص: وتزاد ما غير كافة بعد من وعن.

ش: مثال ذلك ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ [نوح: ٢٥] ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

ص: ومنها مذ ومنذ وقد ذكر في باب الظروف.

ش: وقد سبق الكلام مشبعا وفي النهاية قالوا: مذ ومنذ حرفان، وأن رب باعتبار لغاتها عشرة أحرف.

ص: ومنها رب ويقال رُبُّ ورُبُ، ورُبْ، ورَبَّتْ، ورُبَّتْ، ورَبَّتْ، وربَّ، وربَّ، وربّْ.

ش: فهذه عشرة لغات أربع بتشديد الباء وست بتخفيفها وزاد بعضهم: رُبُّ ورُبَّت وزعم ابن فضال[١] أن فتح الباء مع تخفيفها دون الياء ضرورة لا لغة وزعم أن فتح الراء نقله أبو حاتم وأنه في جميع ذلك شاذ.

ص: وليست اسما خلافا للكوفيين والأخفش في أحد قوليه.

ش: فهي عندهم اسم مبني يحكم على موضعه بالإعراب ووافقهم ابن الطراوة[٢] واستدلوا على اسميتها بالإضمار عنها في قوله:

ورب قتل عار[٣]

ورد بأن الرواية الشهيرة: وبعض قتل عار ولئن صحت الأخرى فعار مبتدأ محذوف خبره أي: هو عار أو خبر عن مجرور رب إذ هو في موضع رفع بالابتداء ودخل عليه حرف جر هو كالزائد وفي الإفصاح زعم الفراء وجماعة من الكوفيين[٤] أن رُبّ اسم معمولة لجوابها كإذا وحين في الظروف.

ص: بل هي حرف تكثير وفاقًا لسيبويه.

ش: والدليل على حرفيتها مساواتها الحروف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم جنسه لفظها كل وأسماء الاستفهام والشرط فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها واختلف في معنى ربّ فقال أكثر النحويين: هي حرف تعليل ونسبه صاحب البسيط إلى سيبويه، قال بعضهم وهو مذهب البصريين، وقيل إنها للتكثير وقال به صاحب العين[٥] ولم يذكر أنها تجيء للتعليل،

---

(١) الارتشاف: ٢/ ٤٥٦، وابن فضال هو علي بن فضال بن علي بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن المجاشعي القيرواني، ويعرف بالفرزدقي، توفي سنة ٤٧٩ هـ، هدية العارفين ١/ ٦٩٣.

(٢) المساعد ٢/ ٢٨٤.

(٣) جزء بيت من الكامل وتمامه: إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارًا عليك، ورب قتل عار، وهو لثابت بن قطنة في الدرر ٢/ ١٧.

(٤) الارتشاف ٢/ ٤٥٥.

(٥) المساعد ٢/ ٢٨٥، والخليل هو العلامة الخليل بن أحمد الفراهيدي، صاحب علم العروض والعين، توفي سنة ١٧٥ هـ.

ونقله في الإفصاح عن صاحب العين وابن دستوريه[١] وجماعة وذهب الفارابي[٢] في كتاب الحروف إلى أنها تكون تقليلاً وتكثيرًا وهو مذهب الكوفيين فيما نقله بعضهم ، وذهب بعضهم أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار ، وذهب بعضهم إلى أنها حرف إثبات ولم توضع لتقليل ولا تكثير بل ذلك مستفاد من السياق ، واختاره الشيخ أثير الدين[٣] ، وقال بعضهم أكثر ما يقع للتقليل ، وقال بعضهم: هى لتقليل جنس الشيء أو لتقليل نظيره ، وقال الزمخشرى في المفصّل[٤]: ربّ للتقليل وجعلها في الكشاف للتكثير ، قال المصنف[٥]: والصحيح أن معنى رب التكثير ؛ ولذا تصلح كم في موضع وقعد منه رب غير نادر ونسبه هو وابن خروف إلى سيبويه واستدلا على ذلك بقول سيبويه في باب كم ومعناها معنى رب وبقوله في الباب واعلم أن كم لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه رُبّ ؛ لأن المعنى واحد إلاّ أن كم اسم وربّ غير اسم ، قال المصنف[٦]: هذا نص سيبويه ولا معارض له في كتابه .

ص: والتقليل بها نادر.

ش : أشار إلى قول الشاعر:

ألا رُبّ مولودٍ وليس له أب ::: وذى ولد يلده أبوان[٧]

يريد آدم وعيسىً عليهما السلام ، وقد تلخص من مجموع ما ذكر أن في رب أقوال:

أحدها: أنها للتقليل .

والثاني: أنها للتكثير .

والثالث: أنها من الأضداد .

والرابع: أنها أكثر ما يقع للتقليل .

والخامس: أن التقليل بها نادر .

السادس: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار .

السابع: أنها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير .

ص: ولا يلزم وصف مجرورها خلافًا للمبرد ومن وافقه.

ش : وهم ابن السراج[٨] والفارسى والعبدى والشلوبين ، وأكثر المتأخرين[٩] وفى البسيط أنه

---

(١) الارتشاف ٢/ ٤٥٦ .
(٢) الارتشاف ٢/ ٤٥٦، والفارابى هو أبو نصر إسحاق بن أحمد بن شبيب بن نصر الفارابى ، توفى سنة ٤٠٥ هـ معجم الأدباء ٦/ ٦٦ - ٦٩ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٤٥٥ .
(٤) المفصل ٢٨٦ .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٧٦ .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٧٨ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو لرجل من أزد السراة في الدرر ٢/ ١٨ .
(٨) الأصول ١/ ٤٠٩ .
(٩) الهمع ٢/ ٣٥٠ .

رأى البصريين، وذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يلزم وهو ظاهر مذهب سيبويه، اختاره ابن عصفور ونقله ابن هشام عن المبرد[١] فاختلف النقل عنه وقد اعتل ملتزمه بعلل لا تقوى واستدل من لم يلتزمه بالسماع، قال المصنف[٢] وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح وأنشد على ذلك أبياتًا منها قول أم معاوية:

يارب قائلة غدا ::: ياهف أم معاويه[٣]

وقيل لمدّع أن يقول الموصوف محذوف أي: يارب امرأة قائلة ألا ترى أن جميع ما في الأبيات التي استشهد بها صفات.

ص: ولا مضى ما تتعلق به.

ش: مذهب أكثر النحويين منهم المبرد والفارسي[٤] أن ما يتعلق به ربّ يجب أن يكون ماضيًا وذهب ابن السراج[٥] إلى أنه يجوز أن يكون حالاً ومنع أن تكون مستقبلاً، قال: ولا يجوز رب رجلٍ سيقوم إن يريد رب رجل موصوف بهذا وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون ماضيًا وحالاً ومستقبلاً والمعنى أكثر، وهو اختيار المصنف، وهو الصحيح فمن وقوعه مستقبلاً قولك جحدر:

فإن أهلك فربّ فتى سيبكى ::: علىّ مهذبِ رخص البنان[٦]

ومن وقوعه حالاً قولك: ربّ امرأ في وقتنا مستريحٍ ومنه قول الشاعر:

ألا ربّ من تغتشه لك ناصح ::: ومؤتمن بالغيب غير أمين[٧]

وقد تأول من التزم مُضيّه ببيت جحدر على أن من حكاية المستقبل بالنظر إلى المضى، كأنه قال: فربّ فتى بكى على ما مضى وإن كنت لم أهلك فكيف يكون بكاؤه إذا هلكت كقولك: لم تركت زيدًا، وقد كان سيعطيك وإنما يحتاج إلى تكلف هذا التأويل إذ جعل سيبكى جواب رب، وأما إن جعل صفة مجرورها وحذف الجواب، أى: لم أقض حقه فلا إشكال، ولا يبقى حجة فيه، وفى قوله ما يتعلق به نصٌ على أن ربّ كسائر حروف الجر غير الزوائد، وهو مذهب الجمهور، وذهب الرمانى وابن طاهر[٨] إلى أنها لا تتعلق بشيء.

ص: بل يلزم تصديرها.

ش: أى على ما يتعلق به لا أول الكلام مطلقًا؛ لأنها قد وقعت خبرًا لأن في قوله:

أماوىّ إنى ربّ واحد أمه ::: أخذت فلا قتل لدى ولا أسر[٩]

وخبرًا لأن المخففة كقوله:

---

(١) الارتشاف ٢/ ٤٥٧.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٧٩ وما بعدها.
(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٨٦.
(٤) المساعد ٢/ ٢٨٧.
(٥) الأصول ١/ ٥١١.
(٦) البيت من الوافر، وهو لجحدر بن مالك في خزانة الأدب ٤/ ٤٨٤.
(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ٢٧١.
(٨) المساعد ٢/ ٢٨٧.
(٩) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ٢٠١.

تيقنت أن رب امرءًا خيل خائنًا ::: أمين وخوان تخال أمينًا[1]

وجوابًا للو هو غريب في قوله:

ولو علم الأقوام كيف خلفتهم ::: لرب مفسد في القبور وحامد[2]

ص: **وتنكير مجرورها.**

ش: أى: ويلزم تنكير مجرورها يعنى إذا كان ظاهرًا معربًا أو مبنيًا ، وأجاز بعض النحويين أن خبر المعرف بأى وأنشد:

ربما الجامل المؤبل فيهم[3]

بجر الجامل وصفته ، فإن صحت الرواية حمل على زيادة أل ، وحكى الأصمعى رب ابنه ، ورب أخيه على نية الانفصال .

ص: **وقد يعطف على مجرورها وشبهه مضاف إلى ضمير بهما.**

ش: مثال ذلك: رب رجل وأخيه ، وشبه مجرورها هو المجرى ، بعد كم نحو: عبد وأخيه أعتقت وكذا أى: وكل قال سيبويه وهو مع جوازه ضعيف ، وأجاز الأخفش القياس عليه وشرط ذلك أن يكون العطف بالواو .

ص: **وقد يجر ضميرًا لازمًا تفسيره لمتأخر منصوب على التمييز مطابق للمعنى.**

ش: فيقال ربه رجلاً وربه رجلين وربه رجالاً وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء ، وأشار بقوله: وقد إلى قلته ، وصرح في غير هذا الكتاب بشذوذه ، والنحويون أوردوه على أنه فصيح ؛ لا شاذ ولا قليل ، فلعله أراد قلته بالنسبة إلى الظاهر وشذوذه عن القياس ، وقد قال في الكافية:

وربه عطبيا استند وقس ::: عليه إن شئت وحد عن ملتبس

ومذهب كثير من النحويين منهم الفارسى: أن الضمير المجرور برب معرفة ولكنه جرى مجرى النكرة في دخول رب عليه لما شبهها في إنه غير معين ، وذهب بعض النحويين إلى إنه نكرة وهو اختيار الزمخشرى وابن عصفور ، وأشار بقوله: لازما إلى إنه لا يحذف تمييزه بخلاف نعم كما سبق وبقوله: بمتأخر إلى امتناع تقديمه ، وكونه منصوبا هو المعروف ، وقد حكى جره في قوله:

وربة عطب أنقذت من عطبه[4]

كأنه نوى من وهو شاذ ، ولا يجوز في الكلام ، وقوله: مطابق للمعنى ، أى: في الإفراد والتذكير والتأنيث وأضرارها كما تقدم في التمثيل ، وقولهم: ربه رجلاً أفحم وأمدح من قولك رب رجل لما في الإضمار قبل الذكر والإبهام ذكر ذلك الزجاج .

ص: **ولزوم إفراد الضمير وتذكيره عند تثنية التمييز وجمعه وتأنيثه أشهر من المطابق.**

ش: فالإفراد كما تقدم تمثيله أشهر ، وحكى الكوفيون: ربهما رجلين ، وربهم رجالا ، وربها

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٧٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ١٢٣ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) عجز بيت من البسيط ، وصدره: واه رأيت وشيكًا صدع عظمه ، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ١٢٧ .

امرأة، أو ربهن نساء، ومذهب البصريين وجوب إفراده قال ابن عصفور: وأجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسًا وهو عندنا لا يجوز؛ لأن العرب استغنت بتثنيته التمييز وجمعه عنه. انتهى.

ولم يجزه الكوفيون قياسًا بل خلوه عن العرب.

ص: وقد يلي عند غير المبرد لولا الامتناعية الضمير الموضوع للنصب والجر مجرور الموضع عند سيبويه مرفوعة عند الأخفش والكوفيين.

ش: من العرب من يقول لولاى ولولانا إلى لولاهم، وزعم المبرد أن ذلك لا يوجد في بكلامه، من يحتج لكلامه وزعمه ردود برواية سيبويه والكوفيين قال الشلوبين: البصريين والكوفيين كالخليل وسيبويه والكسائى والفراء على رواية لولاك عن العرب، فإنكار المبرد هذيان، ومذهب سيبويه أن الضمير مجرور الموضع؛ لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر، والنصب في لولاى ممتنع لأن الياء لا ينصب بغير اسم إلاّ ومعها نون الوقاية وجوبًا وجوازًا فتعين كأنها مجرورة وإذا قلنا: إن لولا حرف جر فهل يتعلق بشيء أم لا؟ فقال بعضهم: لا يتعلق بشيء كالزوائد، وهو الظاهر وقيل: يتعلق بفعل واجب الإضمار، فإذا قلت: لولاى لكان كذا، فالتقدير لولاى حضرت فلزمت ما بعدها بالفعل على معناها من امتناع الشيء ولا يجوز أن يعمل فيها الجواب؛ لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها قيل وما ذهب إليه فاسد لأن في تقديره بعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المجرور وهو كالمنصوب، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الياء وأخواتها في موضع رفع نيابة عن ضمائر الرفع المنفصلة كما عكسوا في قولهم: ما أنت كأنا، ولا أنا كأنت وشبهه.

ص: ويجر بعل وعل في لغة عقيل.

ش: أنكر بعضهم هذه اللغة وتأول قول الشاعر:

لعل أبي المغوار منك قريب[1]

والصحيح ثبوتها حكاها الأخفش والفراء، وذكر أبو زيد أنها لغة عقيل وقد تقدم الكلام عليها في آخر الفصل الرابع من باب إن.

ص: ومتى في لغة هذيل.

ش: فهى في لغتهم حرف جر بمعنى من، ومنه قول الشاعر:

شربن بماء البحر ثم ترفعت ::: متى لجج خضر لهن نئيج[2]

ومن كلامهم: أخرجها متى كمه أى من كمه.

فصل: في الجر بحرف محذوف يجر برب محذوفة بعد الفاء كثيرًا وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً ومع التجرد أقل.

ش: مثال ذلك بعد الفاء قول الهذلى:

(١) سبق تخريجه.
(٢) سبق تخريجه.

فأما تعرضن أميم عني ::: وتنزعك الوشاة أولو النياط
فحور قد لهوت بهن عين ::: نواعم في المروط وفي الرياط[1]

وقول امرئ القيس:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع[2]

وقول أبي ربيعة بن مقدوم:

فإن أهلك فذى حنقٍ لظاه ::: يكاد عليّ يلتهب التهابا[3]

وقول بعض طيئ:

إن يمس سلمى بياض الفود عن صلتي ::: فذات حسن سواها دائمًا أصل[4]

وليس ذلك بالكثير كما قال لا يكاد يوجد منه إلا هذا الذى أنشدناه إلا إن أراد بالنسبة إلى بل، ومثال لكثرته، ومثاله بعد بل قول الراجز:

بل جوز تيهاء كظهر الحجفت[5]

وقول الآخر:

بل بلد ملء الفجاج قتمه[6]

وقول الآخر:

بل بلد ذى صعد وأصباب[7]

ومثال جرها محذوفة من الواو والفاء وبل قولهُ:

رسم دار وقفت في طلله[8]

ص: وليس الجر بالفاء وبل باتفاق ولا بالواو خلافًا للمبرد ومن وافقه.

ش: قال في الشرح[9]: لا خلاف أن الجر في فذى حنق، وبل بلد ورسم دار وأشباهها برب المحذوفة انتهى.

وقال ابن عصفور: لم يختلف أحد من النحويين أن الخفض هو بالفاء وبل لنيابتها مناب ربّ، وزعم المبرد[10] أن الجر بعد الواو بالواو نفسها، قال المصنف[11]: ولا يصح ذلك لأن للواو أسوة الفاء وبل في إضمار ربّ بعدها؛ ولأنها عاطفة لما بعدها من الكلام على ما قبلها والعاطف ليس

---

(١) البيتان من الوافر للمنتخل الهذلي في ديوان الهذليين ٢/ ١٩ .
(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه: فألهيتها عن ذى تمائم مغيل، وهو في ديوانه ١٢ .
(٣) البيت من الوافر، وهو لربيعة بن مقروم في الخزانة ٤/ ٢٠١ .
(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٨٨ .
(٥) الرجز وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٩٦ .
(٦) الرجز لرؤبة في أراجيز العرب ١٩٢ .
(٧) الرجز لرؤبة في ديوانه ٦ .
(٨) البيت من الخفيف لجميل في ديوانه ٨٤ .
(٩) ٣/ ١٨٩ .
(١٠) المقتضب ٢/ ٣٤٦، ٣٤٧ .
(١١) شرح التسهيل ٣/ ١٨٩ .

بعامل ، ولا يمنع كونها عاطفة افتتاح بعض الأراجيز بها لإمكان إسقاط الراوى شيئًا من الأرجوزة متقدمًا ولإمكان عطف الراجز ما افتتح به على بعض ما في نفسه . انتهى .

وإنما قال المصنف: ولا يمنع كونها عاطفة إلى آخره ؛ لأن المبرد استدل على أنها جارة بافتتاح القصائد بها ، وقوله ومن وافقه هم الكوفيون .

ص: ويجر بعد ربّ أيضًا محذوفًا في جواب ما تضمن مثله.

ش : مثاله: زيد في جواب من قيل له: بمن مررت ، قال المصنف[١]: وكقوله عليه السلام: "أقربهما منك بابًا" جوابًا لمن قال فإلى أيهما أهدى فجرّ على إضمار إلى .

ص: أو في معطوف على ما تضمنه بحرف متصل أو منفصل بلا أولو.

ش : مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ** ﴾ [الجاثية: ٤ - ٥] فجر اختلاف بفى مقدرة لاتصاله بالواو وتضمن ما قبله إياها ، وقرأ عبد الله بإظهارها ، ومثال ذلك مع الفصل بلا قوله:

مامحبّ جلد إن هجرا ::: ولا حبيب رأفةٌ فيجبرا[٢]

ومثال ذلك مع الفصل بلو ما حكى أبو الحسن في المسائل من أنه يقال: جيء بزيد أو عمرو ولو كليهما وأجاز في كليهما الجر على تقدير ولو بكليهما والنصب بإضمار ناصب ، والرفع بإضمار رافع .

قال المصنف[٣]: وأجود من هذا المثال أن يقال: جيء بزيد وعمرو ولو أحدهما ؛ لأن المعتاد أن يكون ما بعد لو أدنى مما قبلها في كثرة وغيرها .

ص: أو في مقرون بعد ما تضمنه بالهمزة أو هلا، أو إن أو الفاء الجزائيتين.

ش : مثال المقرون بهمزة الاستفهام ما حكى الأخفش في المسائل أنه يقال مررت بزيد فيقول أزيد بن عمرو ، ومثال هذا أن يقال: جئت بدرهم ، فتقول: فهلا دينار قال أبو الحسن بعد ذكر المثالين: وهذا كثير ، ومثال إن والفاء الجزائيتين ما حكى يونس مررت برجل إن لا صالح فطالح على تقدير إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح ، وأجاز أمر بأيهم أفضل إن زيد وإن عمرو على معنى: مررت بزيد أو بعمرو ، وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إن لتضمن ما قبلها إياها أسهل من إضمار ربَّ بعد الواو فعُلِمَ بذلك اطراده عنده ، وشبيه بما روى يونس ما في البخارى من قول النبى ﷺ : «**من عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وإن أربعة فخامس أو سادس**» ويجوز رفع أربعة على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وجرها على حذف المضاف وبقاء عمله ونظير الرفع أكثر .

ص: ويقاس على جميعها خلافًا للفراء في جواب نحو: بمن مررت.

ش : والصحيح جوازه لقوله ﷺ : «**أقربهما منك بابًا**» بالجر ، وكقول العرب خيرٍ بالجر لمن قال:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٩٠ .

(٢) الرجز وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٩٨ .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٩١ .

كيف أصبحت بخير بحذف الباء وإبقاء عملها ؛ لأن معنى كيف بأى حال ، فجعلوا معنى الحرف دليلاً فلو لفظ به لكانت الدلالة أقوى ، وجواز الجر أولى قاله المصنف[1] ، فهذه المسائل الثمانية المتقدمة يقاس عليها عند المصنف .

قال الشيخ أثير الدين: وينبغي أن تثبت في القياس عليها ؛ لأن أصحابنا نصّوا على أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاؤه إلاّ إذا عوض منه وذلك في باب القسم كما سيأتى ، وفى باب كم على خلاف ، وجعلوا قول: العرب خيرٍ عافاك الله من الشاذ الذى لا يقاس عليه .

ص: وقد يجر بغير ما ذكر محذوفًا.

ش : مثاله قول الشاعر:

إذا قيل أى الناس شر قبيلة ::: أشارت كليب بالأكف الأصابع[2]

قال المصنف: ولا خلاف في شذوذه وقد سبق .

ص: ولا يقاس منه إلاّ على ما ذكر في باب كم وكان ولا المشبهة بأن وما يذكر في باب القسم.

ش : المذكور في باب كم هو جر تميز كم الاستفهامية بمن مضمرة إذا دخل عليها حرف جر ، والمذكور في باب كان مثله المصنف[3] بقول زهير:

بدا لى أنى لست مدركًا ما مضى ::: ولاسابق شيئًا إذا كان جائيًا[4]

وهذا عنده لا ينقاس ؛ لأنه من باب التوهم والمذكور في باب لا المشبهة بأن نحو: لا رجل جزاه الله خيرًا بالجر بمن مقدرة ، أى: إلاّ من رجل قيل وهذا من الندورة والشذوذ بحيث لا يقاس عليه ، والذى يأتى في باب القسم هو لفظ الجلالة دون عوض ، وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله سبحانه وتعالى .

ص: ويفصل في الضرورة بين حرف جر ومجرور بظرف أو جار ومجرور.

ش : مثال الفصل بالظرف ما أنشده أبو عبيدة:

إن عمرو لا خير في اليوم عمرٍ ::: وأن عمرًا مُخبّر الأحزان[5]

ومثاله بالمجرور:

مخلفة يستطاع ارتقاؤها ::: وليس إلى منها النزول سبيل[6]

وأشذ منها الفصل بالمفعول في قول الفرزدق:

وإنى لأطوى الكشح من دون من طوى ::: وأقطع بالخرق الهبوع المراجم[7]

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٩٢ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٥٢٠ .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٩٢ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٠ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٩٥ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢/ ٣١٨ .

أي: وأقطع الخرق بالهبوع المراجم .

ص: وندر في النثر الفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور والمضاف والمضاف إليه.

ش : حكى الكسائى: اشتريته بـ - الله - درهم وهذا غلام - والله - ابن أخيك ، وأجاز الأحمر[1] - وهو على بن المبارك - تلميذ الكسائى - الفصل بين رُبَّ ومجرورها بالقسم نحو: ربّ والله رجل عالم لقيت ، ووهم ابن عصفور[2] فنسب هذا القول إلى خلف الأحمر البصرى ، وسبب وهمه اشتراك الاسم ، والله أعلم .

* * *

(١) المساعد ٢/ ٣٠١ .
(٢) المساعد ٢/ ٣٠١ .

باب: القسم

ش: القسم مصدر غير جار على فعله، وقياسه إقسام، ويرادفه الحلف والإيلاء وهما مصدرا حلف وآلى والألية، وليست جارية على آلى واليمين، وليس منها فعل إذ هي اسم للجارحة، ثم سمى القسم بها؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا أكدوا بأيمانهم فضرب كل واحد بيمينه على يمين صاحبه.

ص: وهو صريح وغير صريح.

ش: القسم الصريح ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسمًا، كأحلف بالله، وأنا حالف بالله ولعمرو الله وايمن الله، وغير الصريح ما ليس كذلك نحو: علم الله، وعاهدت وواثقت، وعلى عهد الله، وفي ذمتي ميثاق، فليس بمجرد النطق بشيء من هذا الكلام يعلم كونه قسمًا، بل بقرينة كذلك جواب بعده[1].

ص: وكلاهما جملة فعلية أو اسمية.

ش: تقدم تمثيل الجملتين من النوعين.

ص: فالفعلية غير الصريحة في الخبر كعلمت وواثقت مضمنة معناه.

ش: فتقول: علمت لزيد قائم، ومنه ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ومثله في واثق قول الشاعر:

واثقت مية لا تسنفك ملغية ::: قول الوشاة فما ألفت لهم قيلا[2]

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧] ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] ثم قال ﴿اتخذوا أيمانهم جُنَّةً﴾ [المجادلة: ١٦] قال بعضهم: والنحاة يقولون في هذا أنه جملة قسمية لما جاءت توكيدًا وتثبيتًا أطلق عليها قسمية، وقال الشلوبين في قوله سيبويه: يعلم الله ليس في هذا قسم لا ملفوظ به ولا مقدر: ولكنه لما أشبه القسم من جهة أنه تأكيد للخبر الذى بعده أجيب بجوابه، قال ابن خروف: دخول القسم في علم ولا يعلم لا يكون إلا مع اسم الله ولا يؤخذ ذلك إلاّ بالسماع، واختلف فيما ضمّن معنى القسم من علمت وأشهد فقيل الجملة في موضع المفعول لعلمت وأشهد، وقيل: ليست معمولة؛ لأن القسم لا يعمل في جوابه، وهذا مضمن معناه فلا يعمل، فإن كانت معلقة ولم يضمن معنى القسم؛ فهي في موضع معمولة ولابد.

ص: وفي الطلب كنشدت وعمرتك.

ش: من القسم غير الصريح في الطلب نشدتك وعمرتك فللناطق بهما أن يقصد القسم وألا يقصد فليس مجرد النطق بها يدل على كونه قسمًا بل بإيلائه الله نحو: نشدتك الله وعمرتك الله، ولا يستعملان إلا في قسم فيه طلب نحو: نشدتك الله إلا أعنتنى، وعمرتك الله لا تطع هواك،

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٩٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٠٣.

ويستعمل أيضًا في الطلب عزمت وأقسمت، قال المصنف[١]: ولذلك قلت: كنشدت تنبيهًا على أن لنشدتك من الأفعال أخوات سوى عمرتك . انتهى .

قال الشيخ أثير الدين: ولا نعلم أحدًا ذهب إلى تسمية هذا قسمًا إلاّ المصنف، وفى بعض شروح الكتاب، وقد ذكر عمّرتك وعمرك وقعدك وقعيدك ما نصّه: وزعم بعض النحويين أن هذه أقسام فالمصنف وافق من قال بذلك، وأما أصحابنا فالجملة القسمية لا تكون إلا خبريه عندهم . انتهى .

قال المصنف[٢]: ومعنى نشدتك الله معنى القسم الطلبى . انتهى .

قيل: فإن أراد تفسير المعنى فصحيح، أو الإعراب فليس كذلك بل انتصاب الجلالة فيهما على إسقاط الخافض، أى: نشدتك بالله وعمرتك بالله، أى: ذكرتك بالله تذكيرًا يعمر القلب .

ص: وأبدل من اللفظ بهذه عمرك الله بفتح الهاء وضمها، وقعدك الله وقعيدك الله.

ش: استعملوا عمرك الله بدلاً من عمرتك الله وإليها أشار بهذه، وكان الأصل أن يقال: تعميرك الله لكن خففوا بحذف الزوائد فهو مصدر محذوف الزوائد، وهو العامل ويروى بنصب لفظ الجلالة على إسقاط الخافض وحكى المازنى عن إعرابى عمرك الله بالرفع، قال أبو على[٣]: والمراد عمرك الله تعميرا فأضاف المصدر إلى المفعول ورفع به الفاعل، وذكر الأخفش في كتابه الأوسط[٤] وجه الرفع فقال: أسألك بتعميرك الله، أى: بأن يعمرك الله، وحذف زوائد المصدر والفعل والباء فانتصب ما كان مجرورًا بها ويدل على ما قاله الأخفش إدخال باء الجر عليه كما قال عمر بن أبى ربيعة:

بعمرك هل رأيت لها سببًا

وقال بعضهم في إعراب عمرك الله بالنصب، انتصب عمرك ولفظ الجلالة على أنهما مفعولان، أى: سألت الله تعميرك، وقيل تعميرك منصوب بأسألك ولفظ الجلالة منصوب بالمصدر وهو عمر بمعنى تعمير، وأجاز المبرد والسيرافى أن ينتصب هذا على تقدير القسم كأنه قال: أقسم عليك بتعميرك الله، أى: بإقرارك له بالدوام والبقاء فتكون الكاف في موضع رفع، والظاهر من كلام سيبويه أنه مصدر موضوع موضع الفعل على أنه مفعول به، وقال المبرد: وأما قوله لهم: قعدك الله وقعيدك الله فقيل: هما مصدران بمعنى المراقبة كالحس والحسيس، وانتصابهما على تقدير أقسم بمراقبتك الله، وقيل: قعد وقعيد بمعنى الرقيب الحفيظ، من قوله تعالى: ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ [ق: ١٧] أى: رقيب حفيظ ونظيرهما خلّ وخليل، وندّ ونديد، وإذا كان بمعنى الرقيب الحَفيظ، فَالْمَعْنِيُّ بهما الله سبحانه وتعالى ونصبهما بتقدير أقسم ومعدى بالباء، ثم حذف الفعل والباء وانتصبا . وأبدل منهما اسم الله تعالى، وقال أبو الهيثم: قعيدك وقعدك بفتح القاف ولا

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٩٨ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٩٧ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٩٧ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٩٧ .

أعرف كسرها .

ص: كما أبدل في الصريحة من فعلها المصدر أو بمعناه.

ش : وذلك نحو: قسم ويمين وقضاء حق وغير ذلك ، فهذه الألفاظ ونحوها ينوب عن أقسم وأحلف ونحوها فتقول: قسمًا لأفعلن و:

يمينًا لنعم السيدان وجدتما[1]

وقضا الله لا تحومن ، ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ [ص: ٨٤ - ٨٥] .

ص: ويضمر الفعل في الطلب كثيرًا استغناء بالمقسم به مجرورًا بالباء.

ش : مثال ذلك: بالله لا تفعل ، أى: نشدتك بالله .

ص: ويختص الطلب بها.

ش : أى فلا يستعمل من غيرها من حروف القسم .

ص: وإن جر في غيره بغيرها حذف الفعل وجوبًا.

ش : أى: وإن جرّ في غير الطلب بغير الباء حذف الفعل الذى يتعلق به الجار وجوبًا نحو: ﴿ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣] ، ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ ﴾ [يوسف: ٩١] ، وقول الشاعر:

لله يبقى على الأيام ذو حيد[2]

ومن ربى أنك لأشر ، فيجب حذفه مع الواو والفاء واللام ومن بخلاف الباء فإنها لأصالتها فُضلت في القسم ثلاثة أشياء أحدها: التعلق بفعل ظاهر أو مضمر .

والثاني: دخولها على كل محلوف به ظاهرًا أو مضمر .

والثالث: استعمالها في الطلب وغيره ، وأجاز ابن كيسان إظهار الفعل مع الواو فأجاز: حلفت والله لأقومن ، وأقسمت بالله لأفعلن ، وهذا لا يحفظه البصريون ، فإن جاء يؤول على أن حلفت كلامًا تامًا ثم أتى بالقسم بعد ذلك .

ص: وإن حذفا معًا نصيب المقسم.

ش : أى: وإن حذف فعل القسم ، وحرف الجر نصب المقسم به ، وهو أعم من أن يكون المقسم به لفظ الجلالة أو غيرها ووجه النصب أن الحرف لما حذف وصل فعل القسم بنفسه ، وأجاز ابن خروف وتبعه ابن عصفور أن ينتصب بفعل القسم كما ذكرنا وأن ينتصب بفعل مقدر يصل بنفسه تقديره ألزم نفسى يمين الله ، ورد بأن ألزم ليس بفعل قسم ، وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس ، وذكر غير المصنف في المقسم به - إذا حذف الفعل وحرف الجر- وجهين: النصب كما تقدم ، والرفع على الابتداء والخبر محذوف ، وأنشدوا بالوجهين:

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: على كل حال من سحيل ومبرم ، وهو لزهير بن أبى سلمى في ديوانه ١٤ .

(٢) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: بمشخر به الظيان والآس ، وهو لأمية بن أبى عائذ ، أو أبى ذؤيب في الدرر ٢/ ٢٩ .

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا[(١)]

ص: وإن كان الله جاز جره بتعويض "آ" ثابت الألف أو ها محذوف الألف أو ثابتة مع وصل الألف الله وقطعها.

ش : أي: وإن كان المقسم به لفظ الله ، جاز جره بتعويض إثبات الألف قال في الشرح[(٢)]: جاز جره مع تعويض همزة مفتوحة يليها ألف نحو: الله لأفعلن . انتهى .

وعبّر بعضهم عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام ، وليس استفهامًا حقيقة وقوله أو هاء إلى آخره فيحصل من صور أربعة ها لَلهِ ، هاءَ للهِ ، هاآ للهِ ، هاءَ الله ، وحذف ألفها مع القطع ليس بقياس ، وقد حكاه الجرمى .

ص: وقد يستغنى في التعويض بقطعها.

ش : يقول القائل: والله لأخرجن ، فيقول: ليخرجن وإن شئت فالله ، بغير همزة الاستفهام ، فهمزة القطع عوض من الحرف ، ولا تستعمل هذه الأعواض إلا في اسم الله تعالى: ولا يجوز معها إلا الجر .

ص: ويجوز جر الله دون عوض.

ش : فيقال: الله لأفعلن ، حكاه سيبويه والأخفش وغيره ويجوز رفع اسم الله فيقال: الله لأفعلن خلافاً لمن منع .

ص: ولا يُشارك في ذلك خلافًا للكوفيين.

ش : يعنى في إجازتهم الجر في غيره ، وقد حكى عن بعض البصريين وممن قاسه في جميع الأسماء المقسم بها الزمخشرى ، قال في الشرح[(٣)]: زعم بعض الأئمة أن الأسماء كلها إذا أقسم بها محذوفًا منها الواو يخفض ويرفع ولا يجوز النصب إلاّ في حرفين ، يعنى كعبة الله وقضاء الله ، ومذهب البصريين أن المقسم به إذا حذف جاره بلا عوض ، جاز نصبه كائنًا ما كان .

ص: وليس بالجر في التعويض بالعوض خلافًا للأخفش ومن وافقه.

ش : وهم جماعة من المتأخرين منهم ابن عصفور وابن أبى الربيع ؛ قالوا: لأن ذلك سببية بتعويض الواو من الباء ، والتاء من الواو ولا خلاف في أن الجر بالواو والتاء ، قال المصنف[(٤)]: والأصح أن الجر بمحذوف وإن كان لا يلفظ به كما كان النصب بعد الفاء والواو وكى ولام الجحود بأن المحذوفة .

ص: فإن ابتدئ في الجمل الاسمية بمتعين للقسم حذف الخبر وجوبًا، وإلّا فجوازًا.

ش : مقام الأول لعمر الله وايمن الله وكذا نحوها مما يقترن به قرينه ؛ تعين أن يكون مقسمًا به

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠٨ .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٩٩ .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٠ .

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٠ ، ٢٠١ .

يكون مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا قول من استخلف لعهد الله لقد كان كذا ، ومثال الثاني وهو الذى لم يتعين للقسم قول من لم يتعين عليه يمين: على عهد الله ويمين الله يلزمنى فيجوز في هذا حذف عليّ ، وحذف يلزمنى ، لأن ذكر الجواب دليل .

ص: **والمحذوف الخبر إن عرى من لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدر:**

ش : فيقال: عمرُ الله وعمرُكَ بالرفع على الابتداء كما كان مع اللام ، وبالنصب على إضمار أحلف بعد إسقاط الباء ، قال أبو جعفر النحاس: وقد يجوز الخفض .

ص: **وإن كان "عمرًا" جاز أيضًا ضم عينه ودخول الباء عليه ويلزم الإضافة مطلقًا.**

ش : أى: وإن كان المحذوف اللام عمرًا ؛ جاز ضم عينه وهو القياس مع اللام ؛ لكن العرب التزمت معها الفتح ؛ لأنه أخف من الضم . مثال دخول الباء قوله:

رقيّ بِعُمرك لا تهجرينا(١)

وهذا من باب السؤال ، والمصنف يطلق عليه القسم ، وقوله: ويلزم الإضافة مطلقًا معنى مع اللام ودونها مع الظاهر والمضمر .

ص: وإن **كان** ايمن الموصول الهمزة لزم الإضافة إلى الله **غالبًا وقد يضاف إلى الكعبة والكاف والذى.**

ش : أى: وإن كان المبتدأ في الجملة الاسمية ايمن ، واحترز من المقطوع الهمزة جمع يمين فإن حكمه حكم واحده إذا أقسم به ، ولا خلاف نعلمه أن ايمن اسم إلاّ ما حكى عن الرمانى أنه حرف وإضافته إلى اسم الله هى المعروف ، وقد يضاف إلى الكعبة كقولهم: بيمن الكعبة وإلى الكاف كقول عروة بن الزبير: ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت" ، وإلى الذى ، كقوله ﷺ : «وايم الذى نفس محمد بيده»(٢) وقد يضاف إلى غير ذلك . أنشد الكسائى:

ليمن أبيهم لبئس العذرة اعتذروا(٣)

وايمن عند البصريين معرفة ملتزم رفعه على الابتداء ، وأجاز ابن درستويه جرّها بواو القسم وردّ ابن عصفور بأنه لم يرد به سماع .

ص: **وقد يقال فيه مضافًا إلى الله: اِيمنُ، وأَيمَنُ، وايمُن، وايمُ، وايمَ، وإم، ومن مثلث الحرفين ومُ مثلثًا.**

ش : إنما كثرت لغات هذه اللفظة لكثرة استعمالهم لها والحاصل من كلامه ثلاث عشرة لغة وهى مستخرجة من كلامه ، وضم الميم في ايم علامة الرفع قال بعضهم: وينبغى أن يعتقد في مَنِ الله ومُن الله أنها مبنيان على السكون ، والفتحة والكسرة لالتقاء الساكنين ، وأمّا مُ الله فمبنى عند الأخفش لأن الميم على حرف واحد ، قال: وإذا كان الاسم على حرف واحد لم يعرب ، وزاد

---

(١) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: ومنينا المنى ثم انطلينا ، وهو لابن قيس الرقيات في ديوانه ١٣٧ .
(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم ٢٥ .
(٣) شطر بيت من البسيط ، أنشده الكسائى في الجنى الدانى ٥٤١ .

بعضهم في هذه الكلمات لغات أخر منها ايم الله بهمزة مكسورة يليها ياء ساكنة يليها مكسورة فقال بعضهم: هو مبنى وكسر الميم لالتقاء الساكنين وقال الأخفش: هو مجرور بحرف قسم محذوف، من ايمن، والعرب لم تستعمل ايمن إلاّ مرفوعًا، وحكى الفارسى ام بكسر الهمزة وفتح الميم وكسرها وضمها، وعن بعضهم ام بفتح الهمزة وكسر الميم، وعن بعضهم ام الله بفتح وضم الميم وإعرابها بضم الله بإبدال الهمزة هاء.

ص: وليست الميم بدلاً من واو ولا أصلها مِن خلافًا لمن زعم ذلك.

ش: زعم بعض النحويين أن الميم المفردة بدلاً من واو والله كالتاء، وليس بصحيح؛ لأنها لو كانت بدلاً منها لفتحت كما فتحت التاء، ولأن لإبدال التاء من الواو نظائر في غير القسم مطردة وغير مطردة وليس لإبدال الميم من الواو إلاّ موضع شاذ وهو فم وفيه مع شذوذه خلاف، وزعم الزمخشرى أنها من المستعملة في من ربى فحذفت نونها وليس بصحيح؛ لأنها لو كانت إياها لاستعملت في النقص كما استعملت معه في التمام على الأشهر، واحترز بالأشهر من رواية الأخفش عن بعض العرب من الله.

ص: ولا ايمن المذكور جمع يمين خلافًا للكوفيين.

ش: ورأيهم في ذلك ضعيف لثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذا همزته همزة وصل، ويمين همزته همزة قطع.

الثاني: أن من العرب من يكسر همزته في الابتداء وهمزة الجمع لا تكسر.

الثالث: أن من العرب من يفتح الميم فيكون على وزن أفعل، ولا يوجد ذلك في الجموع، ووجد رابع قاله بعضهم وهو أنه لو كان جمع يمين، لجاز فيه من الإعراب ما جاز في مفرده من النصب والرفع، واعترض بأنهم قد يختصون بعض الألفاظ بأحكام، واحتج الكوفيون بأن همزته مفتوحة، وهمزة الوصل في الأسماء لا تكون مفتوحة، وبأن أفعل بناء جمع لا يوجد في الآحاد، واعتذروا عن همزة الوصل بكثرة الاستعمال على أن أبا الحسن حكى قطعها.

ص: وقد يخبر عن اسم الله مقسمًا به بلك وعليّ.

ش: مثال ذلك قول الشاعر:

لك الله لا ألفى بعهدك ناسيًا ::: فلا تك إلاّ مثل ما أنا كائن[1]

وقول الآخر:

هى الشيب قلب عن صبا وصبابة ::: ألا فعليّ الله أوجد صابيًا[2]

ص: وقد يبتدأ بالنذر قسمًا.

ش: مثاله قول الشاعر:

عليّ إلى البيت المحرم حجة ::: أو أتى بها نذرًا ولم أنتعل نعلاً

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في اسماعد ٢/ ٣١٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣١٢.

لقد منحت ليلى المودة غيرنا ::: وإن لها من المودة والبذلا[١]

فصل: المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم تصدر في الإثبات بلام مفتوحة أو إن مثقلة أو مخففة.

ش : مثال تصديرها باللام قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ ﴾ [مريم: ٧٠] وبأن المثقلة قوله تعالى: ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾ [الليل: ٤] وبأن المخففة ﴿ إن كل نفس لمّا عليها حافظ ﴾ [الطارق: ٤] وظاهر كلام المصنف بعُد يقتضى أن المراد هنا الجملة الاسمية .

ص: ولا يستغنى عنها غالبًا دون استطالة.

ش : أشار بقوله: غالبًا إلى أنه قد يستغنى عن اللام وإن كان قليلاً دون استطالة في المقسم به كقول أبى بكر رضى الله عنه: "والله أنا كنت أظلم منه" والأصل لأنا .

قال المصنف[٢]: ولو كان من استطالة لحسن الحذف وكان جديرًا بكثرة النظائر وكقول بعض العرب: أقسمت بمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعاملين هو سيدهم أجمعين ، أى: لهو سيدهم ومثله قول ابن مسعود رضى الله عنه: والذى لا إله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة ، والأصل لهذا فحذف اللام لاستطالة القسم والخبر بالصلتين ، ومنه قول الشاعر:

ورَب السموات العلى وبروجها ::: والأرض ومافيها المقدر كائن[٣]

قال الشيخ أثير الدين: ولم يذكر أصحابنا الاستغناء عن اللام أو عن أن في الجملة الاسمية فينبغى أن يحمل على الندور بحيث لا يقاس عليه .

ص: وتصدر في الشرط الامتناعى بلو أو لولا.

ش : من التصدير بلو قول سولا بن كراعك:

فتالله لو كنا الشهود وغبتم ::: إذا لملأنا جوف جيرانكم دمًا[٤]

وكلام المصنف هنا يقتضى أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم ، وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب المقسم محذوف يُغنى عنه جواب لو ولولا .

ص: وفى النفى بما أو لا أو إن.

ش : أما الجملة الفعلية فتنفى بالثلاثة وأما الاسمية فقال في شرح الكافية: لا فرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية إلاّ أن الاسمية إذا نفيت بلا وقدم الخبر أو كان المخبر عنه معرفة ، لزم تكرارها في غير الضرورة نحو: والله لا زيد في الدار ، ولا عمر ولعمرى لا أنا هاجرك ولا مهينك . انتهى .

قيل: وكون الجملة الاسمية تنفى بلا غلط ووهم .

---

(١) البيتان من الطويل ، وهما بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣١٣ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٥ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٩ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لسويد بن قراع في شرح التسهيل ٣/ ٢٠٦ .

ص: وقد تُصدر بلن أو لم.

ش : مثال نفيه بلن قول أبى طالب:

والله لـــن يصـــلوا إلـــيك بجمعهـــم ::: حـــتى أوسَّـــد في الـــتراب دفيـــنًا[١]

ومثال نفيه بلم ما حكى الأصمعى أنه قال لأعرابى: ألك بنون؟ فقال: نعم وخالِقِهم لم تقم عن مثلهم منجبة ، ونفى الجواب بلن ولم نادر لا يقاس عليه وليس للمصنف سلف فيما أجاز ذلك إلا ما حكى عن ابن جنى أنه قال: قد يتلقى القسم بلم ولن في الضرورة .

ص: ويتصدر في الطلب بفعله أو بأداته أو بإلا أو لّما بمعناها.

ش : أى: وتصدر الجملة في الطلب بفعله ، أى: بفعل الطلب كقول الشاعر:

بعيشك يا سلمى أرى ذا صبابة[٢]

أو بإلاَّ كقولـه:

بـــالله ربـــك إلاّ قلـــت صـــادقة ::: هـــل في لقـــائك للمشـــغوف من طمع[٣]

أو لما بمعناها يعنى بمعنى إلاّ كقولـه:

قالـــت لـــه بـــالله يـــاذا الـــبردين ::: لمـــا غنثـــت نفسًـــا أو اثـــنين[٤]

ص: وقد تدخل اللام على ما النافية اضطرارًا.

ش : كقول الشاعر:

لعمـــرك ياســـلمى لمـــا كنـــت ::: راجـــيًا حـــياة ولكـــن العوائـــد تخرق[٥]

ص: وإن كان أول الجملة مضارعًا مثبتًا مستقبلاً غير مقارن حرف تنفيس ولا مقدم معموله لم تغنه اللام غالبًا عن نون توكيد، وقد يستغنى بها عن اللام.

ش : احترز بالمثبت من المنفى ، واحترز بالمستقبل من الحال ، قال في الشرح[٦]: فإن أريد به الحال قرن باللام ولم يؤكد بالنون ؛ لأنها مخصوصة بالمستقبل فمن شواهد ذلك قول الشاعر:

لـــئن تـــك قـــد ضـــاقت عليكم بيوتكم ::: ليعـــلم ربى أن بـــيتى واســـع[٧]

انتهى .

وقال بعضهم: إن الحال لا يجوز أن يقسم عليه ، وحكاه الزجاج عن المبرد قال ابن عصفور: وهذا باطل لأنه قد يعوق عن المشاهدة عائق فتحتاج إذ ذاك إلى القسم قال: والصحيح أنه يجوز أن يقسم عليه إلاّ أنه إذا كان موجبًا فإنك تنشئ من الفعل اسم فاعل وتصيره خبرًا للمبتدأ فيقسم على

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لأبى طالب في شرح التسهيل ٣/ ٢٠٧ .
(٢) صدر بيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٥ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٦ .
(٤) الرجز بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٦ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٠٧ .
(٦) ٣/ ٢٠٨ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو للكميت في المساعد ٢/ ٣١٦ .

الجملة الاسمية ، وإنما لم يجز أن يبقى الفعل على لفظه وتدخل اللام ؛ لأنه يؤدى إلى الإلباس في موضع من المواضع نحو: إن زيدًا والله ليقوم لم يدر هل يقوم خبر إن أو جواب القسم ، قال: وقد يدخل عليه اللام وحدها ولا يلتفت إلى اللبس إلاّ أن ذلك قليل جدًّا بابه الشعر ، وقد قال في المقرب[1]: وإذا كان موجبًا فلابد من وقوعه خبر المبتدأ فتكون الجملة إذ ذاك اسمية نحو: والله إن زيدًا ليقوم الآن ، واحترز بقوله غير مقرون بحرف التنفيس ؛ فإنه يدخل عليه اللام كقوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ [الضحى: ٥] وحكم السين في ذلك حكم سوف عند البصريين نحو: والله لسيقوم زيد قالوه بالقياس ولم يسمع ولا يجيزه الفراء ؛ لأنه يؤدى إلى توالى أربعة بالتحريك فيما هو كالكلمة الواحدة ، واحترز بقوله: ولا مقدم معموله من نحو قوله تعالى: ﴿ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٨] ، وقد كرر به جار سابق ، وقال هنا ولا معموله وهو أعم ولو قال غير مفصول بينه وبين اللام لكان أولى وقوله: لم تغنه اللام غالبًا هو مذهب الكوفيين .

وأما البصريون فلا بد عندهم من اللام والنون إلاّ في الضرورة فقد استغنى بأحدهما ، وتبع أبو على الكوفيين في جواز الاستغناء بأحدهما ولا تصح دعوى ابن هشام الإجماع على أنه لا بد منهما وقال في الشرح[2]: وقلت في الغالب احترازًا من قول النبي ﷺ : «ليرد عليّ أقوام أعرفهم ويعرفونى»[3] ، ومن ذلك قول الشاعر:

تالى ابن أوس حلفت ليردنى[4]

قوله: وقد يستغنى بها عن اللام مثاله قوله:

وقتيل مُرّة أثأرن فإنه ::: فرع وإن أخاكم لم يثأر[5]

وأنشده بعضهم وإن أخاهم لم يضهد ، وأنشده بعضهم لم يقصد .

ص: **وقد يؤكد المنفى بلا.**

ش : مثال قول الشاعر:

تالله لا يحمدن المرء مجتنبًا ::: فعل الكرام وإن فاق الورى حسبًا[6]

والأكثر أن لا يؤكد كقوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لاَ يَبْعَثُ اللّهُ مَن يَمُوتُ ﴾ [النحل: ٣٨] .

ص: ويكثر حذف نافى المضارع المجرد مع ثبوت القسم، ويقل مع حذفه.

ش : مثال حذف نافيه مع ثبوت القسم قوله: ﴿ تَاللهِ تَفْتَأُ ﴾ [يوسف: ٥٨] ويعنى المجرد من نون التوكيد فلو كان مؤكدًا بالنون نحو: تالله لا يحمدن لم يجز حذف النّافى ؛ إذ لا دليل حينئذ على أن

---

(١) ٢٨١ .

(٢) ٣/ ٢١١ .

(٣) أخرجه البخارى في باب الفتن ١ .

(٤) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: على نسوة كأنهن مفائد ، وهو لزيد بن حصين في الدرر ٢/ ٤٦ .

(٥) البيت من الكامل ، وهو منسوب لعامر بن الطفيل في الدرر ٢/ ٤١ .

(٦) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢١٠ .

النفى مراد، ومثال ذلك مع حذف القسم وهو قليل قول الشاعر:

وقولى إذا ما أطلقوا عن بعيرهم ::: تلاقونه حتى يؤوب المنحل[١]

أى: لا تلوقونه وأطلق المصنف النافى، ولا يخلو من أن يكون لا فالحكم ما ذكر أو ما فمن النحويين من أجاز حذفها حملاً على لا، ومنهم من منع لعدم السماع وقال بعضهم: لا يجوز حذف لا من المضارع في غير القسم إلاّ في الضرورة لقوله: "تلاقونه"، وقوله: "تنفك" تسمع البيتين فلم يجعلها من القسم.

ص: وقد تحذف نا في الماضى إن أمن اللبس.

ش: مثاله قول أمية بن أبى عائذ الهذلى:

فإن شئت آليت بين المقـ ::: ـام والركن والحجر الأسود

نسيتك ما دام عقلى معى ::: أمد به أمد السرمد[٢]

قال المصنف[٣]: أراد لا نسيتك وهذا النوع مع ظهور المعنى دون تقدم نفى آخر على القسم قليل.

ص: ويكثر ذلك لتقدم النفى على القسم.

ش: الإشارة إلى حذف نا في الماضى ومثاله قوله:

فلا والله نادى الحى ضيفى ::: هدوًّا بالمساءة والعُلاط[٤]

أراد لا نادى وقد يجتمعان كقوله تعالى: ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النساء: ٦٥] وزعم الكوفيون أن لا غير محذوفة في نحو البيت المذكور، وإنما هى مقدمة من تأخير.

وقد يكون الجواب مثبتًا مع تقدم حرف منفى على القسم كقوله تعالى: ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَأَنتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ * لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ ﴾ [البلد: ١ - ٤].

ص: وقد يحذف لأمن اللبس نا في الجملة الاسمية.

ش: مثاله قول عبد الله بن رواحة:

فوالله ما نلتم وما نيل منكم ::: بمعتدل وفق ولا متقارب[٥]

أراد ما نلتم فحذف النافية وأبقى الموصولة لدلالة الباء والعطف، ويجوز أن تكون الموصولة هى المحذوفة عند الكوفيين ولا يجوز ذلك عند البصريين.

ص: وقد يكون الجواب قسمًا.

ش: مثاله قوله تعالى: ﴿ وَلَيَحْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى ﴾ [التوبة: ١٠٧] أى: والله ليحلفن قسم

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في شرح التسهيل ٣/ ٢١١.

(٢) البيتان من المتقارب، وهما لأبى عائذ الهذلى في الدرر ٢/ ٤٩.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢١٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو للمتنخل الهذلى في ديوان الهذليين ٢/ ٢١.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٩.

جوابه إن أردنا وهو جواب قسم محذوفة، ومنع المغاربة أن يكون القسم جوابًا للقسم.

ص: ولا يخلو دون استطالة الماضى المثبت المجاب به من اللام مقرونة بقد أو ربما أو بما مرادفتها إن كان متصرفًا وإلاّ فغير مقرونة.

ش: قال دون استطالة، لأنه إذا كان ثمة استطالة جاز حذف اللام كقوله تعالى: ﴿ **قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ** ﴾ [البروج: ٤] وهو جواب قوله: ﴿ **وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ** ﴾ [البروج: ١] وقوله: ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا** ﴾ [الشمس: ٧] وهو جواب ﴿ **وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا** ﴾ [الشمس: ١] قيل: ولا يحتاج إلى هذا القيد، فقد جاء في كلام الفصحاء حذف اللام وإبقاؤها كقول زهير:

تالله قد علمت قيس إذا قذفت[1]

واحترز بالمثبت من المنفى فإنه لا تدخله اللام إلاّ اضطراراً، ومثال اقترانها بقد: ﴿ **قَالُواْ تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ** ﴾ [يوسف: ٩١]، ومثال اقترانها بربما:

لئن نزحت دار ليلى لربما ::: غنينا بخير والديار جميع[2]

ومثال اقترانها بلفظ (بما) مرادفة ربما قول عمر بن أبى ربيعة:

فلئن بان أهله ::: لبما كان يؤهل[3]

وقيل في هذا البيت ونحوه: أن الباء سببية وما مصدرية ويقدر بعد اللام فعل أي لبان بما كان يؤهل وتقدم هذا عند قوله ويحذف في الباب المكفوفة معنى التقليل في حروف الجر، وقوله: إن كان متصرفًا احترازًا من أن يكون جامدًا فإنه يقرن باللام وحدها كقوله:

لعمرى لنعم الحى لجرّ عليهم ::: بما لا يواتيهم حصين بن ضمضم[4]

وقد يستغنى باللام الفعل الماضى المتصرف في النثر والنظم، فمن النثر قوله تعالى: ﴿ **ولإن أرسلنا ريحًا فرأوه مصفرًا لظلوا** ﴾ [الروم: ٥١] ومن النظم قول امرئ القيس:

حلفت لها بالله حلفة فاجر ::: لناموا ...[5]

قاله المصنف[6]: وفصل ابن عصفور[7] فقال: إن كان قريبًا من زمان الحال أدخلت عليه اللام وقد؛ لأن قد تقربه، وإن كان بعيدًا أثبتت باللام وحدها كقوله: لناموا، وقال بعضهم: تصل مع اللام بقد إذا كنت مخاطبًا لمن يتوقع خبرك، ومن النحويين من ذهب إلى أنه لا بد أن تصحبها قد ظاهرة أو مقدرة.

ص: ولقد يلى لقد ولبما المضارع الماضى معنى.

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه: ريح الشتاء بيوت الحى بالعننِ، وهو في ديوانه ١٢١.
(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح في الدرر ٢/ ٤٧.
(٣) البيت من مجزوء الخفيف في ديوان عمر بن أبى ربيعة ٤١٢.
(٤) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ٢٢١.
(٥) جزء بيت من الطويل، وتتمته: فما إن من حديث ولا صالى، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠٨.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٢١٤.
(٧) المقرب ٢٨٠.

ش : مثال ذلك قولـه:

لـئن أمسـت ربوعهـم يـباباً ::: لقـد تدعـو الوفـود بهـا وفـودًا[١]

وقول الآخر:

فلـئن تغـيّر مـا عَهِـدت وأصبحت ::: صـدفت فـلا بـذل ولا ميسـور
لـبما نسـاعف في اللقـاء ولـيها ::: فـرح بقـرب مـزارها مسـرور[٢]

وتقدم تأويل لبما عند من أوّل .

ص: ويجب الاستغناء باللام الداخلة على ما تقدم من معمول الماضى، كما استغنى باللام الداخلة على ما تقدم من معمول مضارع.

ش : من شواهد ذلك قول أم حاتم:

لعمـرى لقدّمـا عضّـنى الجـوع عضة ::: فآليـت أن لا أمـنع الدهـر جائعًـا[٣]

قيل: وليس هذا باستغناء بل هذه اللام هى الداخلة على الماضى .

فصل بينهما بمعمولة.

ص: وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعى استغنى بجواب الأداة مطلقًا إن سبق ذو خبر.

ش : كـرر المصـنف مسـألة توالى القسم والشرط في الفصل الأول من باب عوامل الجزم ومثال تقـدم ذى خـبر زيـد والله إن يقم أقم ، وزيد إن يقم والله أقم ، وذكر غيره أن ذلك ليس على سبيل التحـتم بـل على سبيل الجواز ، واحترز بغير الامتناعى من لو ولولا . فإنه يستغنى بجوابهما مطلقا ، وقـال بعضهم: إذا تقدم القسم على لولا فالجواب للقسم وجواب لولا محذوف ما قبله مطلقًا ، أى: سواء تقدم القسم أم الشرط كما مثل .

ص: وإلاّ فبجواب ما سبق منهما.

ش : أى: وإن لم يسـبق ذو خـبر نحـو: والله إن قـام زيـد لأقومـن ، ونحـو: إن قام زيد والله أقم فالجواب للأسبق .

ص: وقد يغنى حينئذ جواب الأداة مسبوقة بالقسم.

ش : مثال ذلك قول الأعشى:

لـئن منيـت بـنا عـن معـركة ::: لا تلفـنا عـن دمـاء القـوم ننـتفل[٤]

وهذا مذهب الفراء ومنعه الجمهور وتأولوا البيت ونحوه على أن لام لئن زائدة .

ص: وقد يقرن القسم المؤخر بفاء فيغنى جوابه.

ش : لأن الفاء تقتضى الاستئناف وعدم تأثر ما بعدها بما قبلها ، ومنه قول الشاعر:

---

(١) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٨ .
(٢) البيتان من الكامل ، وهما لعمر بن أبى ربيعة في ديوانه ٢٣١ ، ٢٣٢ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لأم حاتم في شرح التسهيل ٣/ ٢١٥ .
(٤) البيت من البسيط ، وهو للأعشى في ديوانه ١٢٣ .

فإمـا أعـش حـتى أدبّ عـلى العصـا ::: فـوالله أنسـى لـيلتي بالمسـالم[1]

وأجاز ابن السراج[2]: أن تنوى هذه الفاء فتعطى القسم المؤخر بنيتها ما أعطى بلفظها فأجاز أن يقـول: إن يقـم يعلم الله لأزورنك على تقدير: فيعلم الله ولم يذكر عليه شاهدًا، وفى قول المصنف: فيغنى جوابه تجوز؛ لأنـه يوهـم أن جـواب الشرط محذوف، وليس كذلك بل الجملة القسمية هو الجـواب، ومـا أجـازه ابـن السـراج ينبغي ألا يجـوز؛ لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز إلا في الضرورة.

ص: وتقرن أداة الشرط المسبوقة بلام مفتوحة تسمى الموطئة.

ش: سميـت بذلـك؛ لأنهـا وطـأت لـلجواب، وتسمى المؤذنة، وأكثر ما تكون مع إن، ومن مقارنتها غير إن من أخواتها قولـه تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ . . ﴾ الآية [آل عمران: ٨١] وقولـه:

لـمتى صـلحت ليقضـين لـك صـالح ::: ولـتجزين إذا جزيـت جمـيلا[3]

ص: ولا تحذف والقسم محذوف إلا قليلاً

ش: مـن حذفهـا وهـو محـذوف قولـه تعـالى: ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ [المائدة: ٧٣] و﴿ إِنْ لَـمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ ﴾ [الأعراف: ٢٣] وقال سيبويه[4]: فلابد من هذه اللام مظهرة أو مضمرة.

ص: وقد يجاء بلئن بعد ما يغني عن الجواب فيحكم بزيادة اللام.

ش: مثال ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

ألْمـمْ بزينـبَ إن الـبين قـد أفـدا ::: قـل الـثواء لـئن كـان الرحيل غدا[5]

فاللام في لئن زائدة، وما قيل لئن دليل على جواب الشرط.

فصل: لا يتقدم على جواب قسم معموله إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا.

ش: مثال الظرف قول الأعشى:

رَضِـيعَىْ لـبان ثَـدْىَ أُمٍّ تحالفـا ::: بأسـحم داج عَـوْضُ لا نـتفرق[6]

ومثال المجرور قولـه تعالى: ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤٠] فإن تعلق به مفعول لم يجز تقديمه فلا يجوز في الله لأضربن زيدًا والله زيدًا لأضربن، وأطلق المصنف[7] في الجواب، وفصل بعضـهم فقـال: إن كـان بمـا أو بـإن أو بـاللام داخلـة على الجملة الاسمية؛ لم يجز تقديم معمول ما

---

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن العيزارة في الدرر ٢/ ٥٠.
(٢) الأصول ٢/ ١٩٨.
(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٥١.
(٤) الكتاب ٣/ ١٠٧ - ١٠٨.
(٥) البيت من البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٣٤.
(٦) البيت من الطويل، وهو لميمون بن قيس في شعراء النصرانية ٣٥٩.
(٧) شرح التسهيل ٣/ ٢١٨.

بعدها ، أو باللام على مضارع مؤكد بالنونِ فكلام المصنف يقتضي الجواز ، ونصّ المغاربة على أنه لا يجوز أن يتقدم ما بعد اللام عليها مطلقًا ، وفي البسيط: هذه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وقد أجازه الفراء ، وأبو عبيدة[١] ، وأن كان بلا ؛ ففيها خلاف منهم من أجاز ، ومنهم من منع ، وصححه ابن عصفور وغيره .

ص: ويستغنى للدليل كثيرًا بالجواب عن القسم.

ش : قال في الشرح[٢]: كوقوعه بعد لقد أو بعد لئن أو مصاحبًا بلام مفتوحة ونون توكيد . انتهى .

وقد اختلف في نحو: لزيد منطلق من غير قسم في اللفظ فالمنقول عن البصريين: أنها ليست لام قسم بل لام ابتداء ، وقال الكوفيون: هي لام قسم .

ص: وعن الجواب بمعموله أو بقسم مسبوق ببعض حروف الإجابة.

ش : مثال الاستغناء عن الجواب بمعموله قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴾ [النازعات: ٦] أي لتبعثن يوم ترجف الراجفة . قيل ولا يتعين ما قاله في الآية بل تحتمل وجوهًا ولا يثبت الحكم المحتمل ، ومثال الاستغناء عن الجواب بقسم مقرون بأحد حروف الإجابة وهي: بلى ونعم ومرادفاتها ﴿ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا ﴾ [الأنعام: ٣٠] وذلك كثير ، وفي النهاية: إن زيدًا ليقومن والله ، ليقومن جواب والله بل جواب قسم محذوف ؛ لأن جواب القسم لا يتقدم عليه .

ص: والأصح كون؟ منها لا اسمًا لمعنى حقًا.

ش : زعم قوم أن جير اسم بمعنى حقًا وحكى ذلك عن سيبويه وقد استدل على اسميتها بتنوينها في قوله:

وقائلة أسيت فقلت: جير ::: أسيٌّ أنني من ذاك إنَّه[٣]

ولا حجة فيه ؛ لأنه فعل مضطر ، ويحتمل أن يكون من تنوين الترنم تشبيهًا لآخر النصف بآخر البيت . ذكر الشلوبين: ويحتمل أن يكون أراد توكيد جير بأن التي بمعنى نعم فحذف همزتها وخفف ذكره المصنف مع الوجهين قبله في شرح الكافية وهو بعيد . قال: والصحيح أنها حرف بمعنى نعم ؛ لأن كل موضع وقعت فيه جير يصلح أن يقع بمعنى نعم ، وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن يوقع حقًا فإلحاقها بنعم أولى . واستدل بأوجه أخر يوقف عليها في شرح التسهيل وشرح الكافية . وقيل: أن جير ظرف وبنى لقلة تمكنه ، وكأنه قال لا أفعل الكر أبدًا وقيل: اسم فعل فهذه أربعة أقوال ذكرها ابن أبي الربيع في الملخص:

ص: وقد تفتح راؤها.

ش : فيقال: جيرَ بالبناء على الفتح تخفيفًا .

---

(١) المساعد ٢/ ٣٢٧ .

(٢) ٣/ ٢١٩ .

(٣) لبيت من الوافر ، وهو لأعرابى من بنى أسد في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٢ .

ص: وربما أغنت هي "ولا جرم" عن لفظ القسم مرادًا.

ش : مثال الاستغناء بجير قول الشاعر:

قالوا قهرت فقلت جير ::: ليعلمن عما قليل أينا المقهور[1]

وحكى الفراء[2] أن العرب تقول: لا جرم لآتينك ، ولا جرم لقد أحسنت ، وقد صرح بعض الأعراب بالقسم بعد لا جرم فقال: لا جرم والله لأفارقك ، وأما قوله تعالى: ﴿ **لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ** ﴾ [النحل: ٦٢] فلا عند الخليل رد ، وجرم فعل ماضٍ فاعله أن وما بعدها . وقال الكوفيون: لا نافية ، وجرم اسم لا ، وأن على تقدير من أي لابد من كينونة النار لهم .

ص: وقد يجاب بجير دون إرادة قسم.

وقال الشاعر:

وقائلة أسيت فقلت[3]

أجاب بها كما يجاب بأخواتها إلا أي فلا يعلم استعمالها إلا مع قسم ، والله أعلم .

* * *

---

(١) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٥٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٢٠ .

(٣) سبق تخريجه .

باب: الإضافة

ش: الإضافة لغة الإمالة، وفيه قولهم: أضفت ظهري إلى الحائط أي أملته وتطلق في الاصطلاح على المذكور في هذا الباب وعلى النسب أيضًا ومنه قول سيبويه[١]: هذا باب الإضافة وهي النسبة.

ص: المضاف هو الاسم المجهول كجزء مما يليه خافضًا له بمعنى في إن حسن تقديرها وحدها، وبمعنى من مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، وبمعنى اللام تحقيقًا أو تقديرًا فيما سوى ذينك.

ش: المضاف في مصطلح الأكثرين هو الأول والمضاف إليه هو الثاني؛ لأن الأول يستفيد من الثاني تعريفًا أو تخصيصًا فكان ملصقًا به، وعكس بعضهم، وأجاز بعضهم أن يقال: كل واحد منهما على كل من الأول والثاني، وقوله: الاسم المجهول كجزء مما يليه" يشمل الموصول والمركب تركيب مزج، والموصوف بصفة لازمة. وخرجت الثلاثة بقوله: خافضًا له "فخلص للمضاف، وإنما قال "كجزء مما يليه" ولم يقل كجزء اسم؛ لأن ثاني جزئي الإضافة قد يكون جملة، وحرفاً مصدريًا، ثم ظاهر قوله: خافضًا له أن المضاف إليه مجرور بالمضاف. وهو مذهب سيبويه[٢]، وزعم الزجاج[٣]: هو بمعنى اللام. قال: لأن الاسم لا يخفض وزعم قوم: أن اللام المقدرة أو أن يكون هو الخافض ولم يمنع ذلك من الإضافة؛ والصحيح الأول لاتصال الضمائر به، ولا يتصل إلا بعواملها ثم بين أن الإضافة على ثلاثة أقسام:

إضافة بمعني في، وإضافة بمعنى من، وإضافة بمعنى اللام فضابط التي[بمعنى في أن يكون المضاف إليه ظرفا وقع من المضاف. قال في الشرح[٤]: وقد أنكر النحويون التي بمعنى في وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ [البقرة: ٢٠٤] و ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦] و ﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ ﴾ [يوسف: ٤١] و ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣]، وفي الحديث "فلا يجدون أعلم من عالم المدينة"[٥] وقول العرب: شهيد الدار، وقتيل كربلاء ثم أنشد أبياتًا وقال بعد ذلك: فلا يخفي أن معنى في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأن اعتبار معنى غيره ممتنع أو هو متوصل إليه بتكلف لا فريد عليه. قال الشيخ أبو حيان: وهذه الإضافة بمعنى "في" لا أعلم أحدًا ذهب إليها غيره، وقد ذكر هو وغيره: أن الظرف المتصرف فيه يتوسع فيه فينصب نصب المفعول به مجازًا، ويسوغ حينئذ الإضافة إليه، والإسناد إليه. وما سرده من الشواهد لا دليل فيه؛ إذ كثر منها في باب الصفة المشبهة وإضافة غير محضة، وما ليس من الصفة؛ قدر فيه اللام. قال ابن المصنف في شرح الألفية[٦]: والذي عليه سيبويه وأكثر المحققين أن الإضافة لا تَعْدُو أن تكون بمعنى اللام أو بمعنى من، وقولهم: الإضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز، واستدل على صحة تقدير اللام دون في بأمور يوقف عليها في شرحه.

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٥.
(٢) الكتاب ١/ ٤٢.
(٣) الارتشاف ٢/ ٥٠١.
(٤) ٣/ ٢٢١.
(٥) رواه الترمذي في كتاب العلم برقم: ٢٦٨٠.
(٦) شرح الألفية لابن الناظم ٣٨١.

وحكى عن عبدالقاهر[١]: أن ثمّ إضافة بتقدير في ، وذلك قولنا: فلان ثبت الغدر أي ثبت في الغدر ، والغدر المكان الصلب . ولا يمتنع هنا تقدير اللام ، وضابط التي بمعنى من أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، والإخبار به عنه كثوب خز ، وخاتم فضة . فالثوب بعض الخز ، ويصح إطلاق اسمه عليه ، والإخبار به عنه ، وكذا الخاتم النسبة إلى الفضة .

قال في الشرح[٢]: ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات . قال غيره: واختلف في إضافة العدد نحو قولهم: ثلاثة أثواب فذهب ابن السراج[٣]: إلى أنها بمعنى من ، وذهب الفارسي[٤] إلى أنها بمعنى اللام ، وإن أضافت عددًا إلى عدد نحو ثلاثمائة ؛ اتفقا على أنها بمعنى من .

واحترز بقوله: مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني من نحو يد زيد فالإضافة فيه بمعنى اللام لا بمعنى من ، وإن كان الأول بعض الثاني ، وذهب قوم منهم ابن كيسان[٥]: إلى أنه بمنى من ، وإن لم يصح فيه الإخبار ، والصحيح أنها بمعنى اللام ، وهو مذهب ابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين: ومما يدل على ذلك إقحامهم اللام في نحو في لا يدي لك ولا فالزيد ، وأما التي بمعنى اللام فهى ما سوى النوعين المتقدمين فكل إضافة سواهما فهى بمعنى اللام ، وإن لم يحسن تقدير لفظها نحو: عند عمرو ومع خالد ، فإن معناها مراد كما يحكم بأن معنى من في التمييز مراد ، وإن لم يحسن تقدير لفظها وزاد الكوفيون إضافة بمعنى عن . قالوا: تقول هذه ناقة رقود الحلب معناه رقود عند الحلب ، وذهب أبو الحسن بن الصائغ[٦] إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال ، وأن التي بمعنى من هى بمعنى اللام . قال الشيخ أثير الدين[٧]: والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص ، وإنها ليست على تقدير حرف مما ذكره ولا على نيته .

ص: ويزال ما في المضاف من تنوين أو نون تشبهه.

ش : يشمل كلامه: النون لفظًا كغلام زيد أو تقديرًا كأساور فإنك إذا قلت أساور فضةً بالنصب فالتنوين مقدر الثبوت ، وإذا قلت: أساور فضةٍ بالجر ؛ فإن الذي كان مقدرًا ثبوته صار حذفه مقدرًا ، وشمل قوله: أو نون تشبهه "نون التثنية والجمع وما جرى مجراهما فيقال: اقبض اثنيك وعشريك .

ص: وقد يزال منه تاء التأنيث إن أمن اللبس.

ش : من شواهد ذلك قراءة بعض القراء: ﴿ **ولو أراد الخروج لأعدوا له عُدَّة** ﴾[٨] [التوبة: ٤٦] ، وقول الشاعر:

---

(١) المقتصد ٢/ ٧٢٩ وما بعدها .
(٢) ٣/ ٢٢٣ .
(٣) الأصول ٢/ ٥ .
(٤) المساعد ٢/ ٣٣٠ .
(٥) المساعد ٢/ ٣٣٠ .
(٦) الارتشاف ٢/ ٥٠٢ .
(٧) الارتشاف ٢/ ٥٠٢ .
(٨) وانظر: معجم القراءات ٣/ ٢٢ .

إن الخليط أجدّوا البين فانجردوا ::: وأخلفوك عدا الأمر الذي وعدوا[١]

والأصل عدته ، وعِدَة ، وجعل الفراء من ذلك ﴿ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ ﴾ ﴿ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ ﴾ بناء على أنه لا يقال: إقام ولا غلب دون إضافة ، واحترز بقول: "إن أمن اللبس" من أن يوقع حذفها في التباس مذكر بمؤنث كتاء ابنة أو مفرد بجمع كتاء تمرة فإن حذفها ممتنع ، وما ذكره المصنف من جواز حذف التاء للإضافة هو مذهب الفراء[٢] ، ومن منع ذلك ؛ تأول البيت ونحوه على أن الحذف للترخيم في الضرورة .

ص: ويتخصص بالتالي إن كان نكرة، ويتعرف به إن كان معرفة.

ش : هذا التقسيم قسم غيره ، وفيه جعل القسم قسمًا ؛ لأن التعريف تخصيص ، والحاصل أن كلاً من جزئي الإضافة مؤثر في الآخر فالأول يؤثر في الثاني الجر والثاني يؤثر في الأول نزع تنوينه أو نونه مع التخصيص إن كان الثاني نكرة نحو: غلام رجل ، والتعريف إن كان الثاني معرفة نحو: غلام زيد إذا كانت الإضافة معنوية كما سيأتي .

ص: ما لم يوجب تأوله بنكرة وقوعه موقع ما لا يكون معه معرفة.

ش : مثال قوله:

أبا الموت الذي لابدّ أنيّ ::: ملاق لا أباك تخوفيني[٣]

ورب رجل وأخيه ، وكم ناقة وفصيلها ، وفعل ذلك جهده وطاقته فهذه المضافات إلى معرفة تؤول بنكرة ؛ لأم "لا" لا تعمل في المعارف ، ورب وكم لا يجران المعارف ، والحال لا يكون معرفة .

ص: أو عدم قبوله تعريفاً لشدة إبهامه كغير ومثل وحسب.

ش : المانع من تعريف هذا النوع شدة الإبهام كما ذكر ، وبه قال ابن السراج والسيرافي[٤] وارتضاه الشلوبين وبيان الإبهام أنك إذا قلت غير زيد فكل شيء إلا زيد غيره ، وكل ما صدق ، ولفظه بالمغاير صدق ووصفه بالمماثلة إذا كان الجنس واحدًا أو اشتركا في وصف الأوصاف ، ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر ، واعترض بأن كثرة المغايرين والمماثلين لا توجب تنكير غير ومثل كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب أن يكون غلام زيد نكرة ، وذهب سيبويه والمبرد إلى أن سبب تنكيرها: أن إضافتها للتخفيف لمشابهتها اسم الفاعل بمعنى الحال . ألا ترى أن غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك ، وهذا النوع من الأسماء مأخذه السماع ، وفيه وشبهك وخدنك وضربك ونحوك وندك ، ويقال: مررت برجل حسبك من رجل فهو نكرة إذا لا فرق بينه وبين قولك: رأيت رجلاً كافيًا فيما يراد من الرجال قاله المصنف[٥] .

وقال بعضهم: حسبك من رجل بمعنى محسبك أي كافيك يقال: حسبني أي كفاني . قال في

---

(١) لبيت من البسيط ، وهو لأبى أمية الفضل بن عباس في شرح الكافية ٢/ ٩٠١ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٢٥ .
(٣) لبيت من الوافر ، وهو منسوب لأكثر من شاعر في التصريح ٢/ ٢٦ .
(٤) المساعد ٢/ ٣٣١ .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٢٦ .

الشرح[1]: فلا يزول بإضافة هذه وأمثالها إلى المعارف من الإبهام إلا ما لا يعتد بزواله، وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خالصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في "غير" إذا وقع بين الضدين كقوله:

فليكن المغلوب غير الغالب ::: وليكن المسلوب غير السالب[2]

وأجاز بعض العلماء منهم السيرافي أن يحمل على هذا ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] لوقوع غير فيه بين متضادين. انتهى.

وزعم المبرد أن "غير" لا تتعرف أبدا، وقال السيرافي لغير حال يتعرف به عندي، وهو أن يكون بين متضادين، وزعم ابن السراج أن المغاير والمقابل إذا كان واحدًا كانت غير ومثل معرفتين إذا أضيفا إلى معرفة، فتقول: مررت بالجامد غير المتحرك، وردّ عليه بأنه قد وجد ما لا يشترك فيه غيره، ولا يقع إلا على ذلك وهو نكرة، بدليل قبوله أل وذلك: شمس وقمر.

ص: وتكون إضافته غير محضة ولا شبيهة بالمحضة لكونها صفة مجرورها مرفوع بها في المعنى أو منصوب.

ش: قسم الإضافة إلى ثلاثة أقسام: محضة وشبيهة بالمحضة، وغير محضة ولا شبيهة بها، والذي ذكره غيره: قسمان، ولم يذكروا الشبيهة بالمحضة، وسيأتي الكلام عليها، وضابط ما يكون إضافته غير محضة، ولا شبيهة بها: أن يكون المضاف صفة مجرورها مرفوع بها نحو: حسن الخلق محمود الخلق، أو منصوب بها نصبًا حقيقيًا نحو مكرم زيد وضارب العبد فشمل ذلك الصفة المشبهة واسم المفعول واسم الفاعل والأمثلة الخمسة. فالأولان أضيفا إلى مرفوع على خلاف في الصفة المشبهة، فإن بعضهم ذهب إلى أن إضافتها من نصب، وقد تقدم. والآخران أضيفا إلى منصوب، وخرج بذكر الصفة إضافة المصدر، وإضافة المميز، وخرج بنسبة الرفع والنصب إلى مجرورها نحو: سحق عمامة وكرام الناس؛ لأنهما لم يقعا موقع فعل، ولا المجرور بهما مرفوع المحل ولا منصوبه، ويخرج أيضًا: ما أضيف إلى غير المفعول من اسم الفاعل والصفة نحو: ضارب القاضي وشهيد الدار، وقول الحطيئة:

ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة[3]

وهذه الإضافة التي هي غير محضة لم تفد إلا تخفيف اللفظ وليست على معنى حرف مما تقدم ذكره وزعم بعض المتأخرين أن الإضافة في اسم الفاعل والأمثلة واسم المفعول المضاف للمنصوب على معنى اللام، واستدل بأن وصولها باللام إلى ما يضاف إليه شائع في فصيح الكلام وليس بصحيح لعدم اطراده في الصفة المشبهة.

ص: وليس من هذا المصدر المضاف إلى مرفوعه أو منصوبه خلافًا لابن برهان.

فإنه ذهب إلى أن إضافة المصدر إلى المرفوع أو المنصوب غير محضة قال: لأن المجرور به مرفوع

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٢٦، ٢٢٧.

(٢) الرجز لأبي طالب في شرح التسهيل ٤/ ٥٨.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه: فاغفر عليك سلام الله يا عمر، وهو في ديوانه ١٦٤.

المحل أو منصوبة فهو كحسن الخلق وضارب العبد، ووافق ابن برهان على ذلك ابنُ الطراوة[١]. وسيأتي الرد عليهما.

ص: ولا أفعل التفضيل، ولا الاسم المضاف إلى الصفة خلافًا للفارسي.

ش: نعني في المسألتين أما أفعل التفضيل فذهب الفارسي - وقبله ابن السراج - إلى أن إضافته غير محضة وهو مذهب الكوفيين وطائفة من المتأخرين كالجزولي وابن عصفور[٢] وابن أبي الربيع[٣]، واستدل الفارسي بأن أفعل مضاف إلى جماعة هو أحدها فلو لم يقدر فيها الانفصال: لزم أن يكون مضيفًا الشيء إلى نفسه، وذلك لا يجوز وسيأتي الرد عليه، وأما الاسم المضاف إلى الصفة نحو: صلاة الأولى، ومسجد الجامع ودار الآخرة، ونحو ذلك مما هو قبل الإضافة صفة وموصوف فذهب الفارسي وأبو الكرم بن الدباس[٤] وغيرهما إلى أن إضافته غير محضة لشبهه مما إضافته غير محضة وهو الحسن الوجه ونحو، وذلك أن أصله: الصلاة الأولى إلى النعت فأزيل عن أصله كما أن حسن الوجه أصله حسن وجهه بالرفع، فأزيل عن أصله وأيضًا فإن الأصل إضافة الأولى إلى موصوف الثاني فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، وذهب غيرهم إلى أنها محضة وسيأتي ما ذهب إليه المصنف.

ص: بل إضافة المصدر وأفعل التفضيل محضة.

ش: الدليل على أن إضافة المصدر محضة من أوجه:

أحدها: أن إضافة الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها منوية الانفصال بالضمير المستتر فيها فجاز أن ينوي انفصالها باعتبار آخر بخلاف المصدر.

الثاني: أن الصفة المذكورة واقعة موقع الفعل المفرد والمصدر واقع موقع حرف مصدر موصوف بالفعل والموصول المشار إليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك.

الثالث: أنه قد ورد السماع بتأكيده ونعته بالمعرفة فمن تأكيده قول الشاعر:

فلو كان حبي أم ذي الودع كله ::: لأهلك مالم تستمعه المسارح[٥]

ومن نعته قول الآخر:

إن وجدى بك الشدايد أراني ::: عاذرًا من عهدت فيك عذولاً[٦]

وبهذا بطل مذهب ابن برهان، والدليل على أن إضافة التفضيل محضة أوجه:

أحدها: أن الحامل على اعتقادهم عدم التمحض في إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها وقوعها موقع الفعل، ووقوع الثاني موقع مرفوع ذلك الفعل أو منصوبه وأفعل التفضيل بخلاف

---

(١) المساعد ٢/ ٣٣٢.

(٢) المساعد ٢/ ٣٣٢.

(٣) الهمع ٢/ ٤١٦.

(٤) الهمع ٢/ ٤١٦، وأبو الكرم هو المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب البغدادى المعروف بابن الدباس، توفى سنة ٥٠٥ هـ، معجم الأدباء ١٧/ ٥٤.

(٥) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ١٠.

(٦) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ٩، ٢٥١.

ذلك .

الثاني: أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى المعرفة لا ينعت إلا بمعرفة ولا ينعت به إلا المعرفة .

الثالث: أن ربّ لا تدخل عليه ، ولا يجمع فيه بين الإضافة وأل ، وينصب على الحال غالبًا ولو كان نكرة لجاز ذلك ، والإشارة بقولنا "غالبًا" إلى قول المرأة للنبي ﷺ : «**ما لنا أكثر أهل النار**» وهو معرفة مؤول فنكرة كغيره من المعارف الواقعة أحوالاً ، ونصّ سيبويه على أن إضافة التفضيل محضة وهو قول الأكثرين .

ص: وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة.

ش : تقدم في هذا النوع مذهبان ، وذهب المصنف إلى هذا المذهب الثالث ، وهو أنها شبيهة بالمحضة فهي واسطة من المحضة وغير المحضة . قال في الشرح[1]: على أصح القولين ؛ لأنها إضافة يتصل بها ما هي فيه مما يليه إما بها نحو: ﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ ﴾ [يوسف: ١٠٩] وإما بجعلها منعوتًا ونعتًا نحو ﴿ وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ ﴾ [الأنعام: ٣٢] وكلا الاستعمالين صحيح فصيح ، فوجب أن يكون لنوعه اعتباران: اتصال من وجه ، وانفصال من وجه فالاتصال من قبل أن الأول غير مفصول بضمير منوي ولئن موقعه لا يصلح للفعل والانفصال من قبل أن المعنى يصح به دون تكلف ما يخرج به عن الظاهر وأيضًا جعل للأول في هذا النوع منعوتًا والثاني نعتًا مطرد ، والإضافة غير مطردة ؛ لأنها مقصورة على السماع ، واعتبار المطرد أولى هذا النوع منوية الاتصال لأصالتها بالاطراد والإغناء عن ترك الظاهر ، ومع هذا لا يحكم بتنكير مضافها لشبهه بما لا ينوي انفصاله في كونه غير واقع موقع فعل وكون تاليه غير مرفوع المحل ولا منصوبه . انتهى .

ومذهب جمهور البصريين أن الإضافة في هذا النوع مؤولة على حذف الموصوف ، والتقدير: صلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع ، ودار الحياة الآخرة ، وإنما قبح لإقامة النعت مقام المنعوت وهو غير خاص بجنس المنعوت ، وذهب الكوفيون إلى أن الصفة ذهب بها مذهب الجنس ثم أضيف الموصوف إلى الصفة كما يضاف بعض الجنس إليه كما قيل: خاتم حديد ، وعلى هذا فلا حذف ، وردّ بأن العرب لم تجعل هذه الصفات أجناسًا في غير هذا الموضع فيحمل عليه .

ص: وكذا إضافة المسمى إلى الاسم.

ش : أخذ يذكر المضافات الجارية مجرى النوع السابق في اعتبار الاتصال و الانفصال فيكون واسطة بين المخصة وغير المحضة فمنها إضافة المسمى إلى الاسم كشهر رمضان ويوم الخميس وذات اليمين وذي صياح ، وقوله:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تطلّعت ::: نَوَازِعُ مَنْ قَلْبِي ظِمَاء وأَلْبُبُ[2]

ومن إضافة المسمى إلى الاسم قولهم: سعيد كرز فإن سعيدًا علم وكرز لقب والمدلول عليه بهما واحد لكن الاسم قبل اللقب في الموضع فقدم عليه في الوضع ، وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه إلى

---

(١) ٣/ ٢٢٩ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٣٠ .

ما لا يليق لمجرد اللفظ من نداء وإسناد فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ ليحصل بذلك مغايرة ما حتى كأن قائلاً: جاء سعيد كرز، قد قال جاء مسمى كرز، وكذلك قائل: صمت شهر رمضان، واعتكفت يوم الخميس، كأنه قال: صمت مسمى رمضان، واعتكفت مسمى الخميس، وكذلك العمل في أشباهها.

ص: أو الصفة إلى الموصوف.

ش : مثاله قول الشاعر:

إنا محيوك يا سلمى فحيينا ::: وإن سقيت كرام الناس فاسقينا[1]

الأصل الناس الكرام قدم الصفة وجعلها نوعًا مضافًا إلى الجنس، ومن هذا القبيل قولهم: سحق عمامة، وجرد قطيفة، وسمل سربال، والأصل: عمامة سحق، وقطيفة جرداء، وسربال سمل ثم فعل بها ما فعل بكرام الناس، ولا ينقاس إضافة الصفة إلى الموصوف، وذهب ابن عصفور إلى أنها غير محضة، وذهب المصنف إلى أنها شبيهة بالمحضة، وذهب غيرهما إلى أنها محضة.

ص: والموصوف إلى القائم مقام الوصف.

ش : مثال قوله:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُم[2]

أي علا زيدٌ صاحبنا رأس زيد صاحبكم، فحذف الصفتين المضافتين إلى ضمير المتكلم والمخاطب، وجعل الموصوف خلفًا عن الصفة في الإضافة ومثله:

فَإن قريش الحق لا تتبع الهوى ::: ولن يقبلوا في الله لومة لائم[3]

أراد فإن قريشًا أصحاب الحق ثم فعل كفعل الأول.

ص: والمؤكد إلى المؤكد.

ش : أكثر ما يكون هذا في أسماء الزمان المبهمة كحينئذ ويومئذٍ وقد يكون فى غيرها كقول الشاعر:

فقلت انجوا عنها نجا الجلد إنه ::: سيرضيكما منها سنامٌ وغاربه[4]

أراد اكشطا عنها الجلد؛ لأن النجا هو الجلد فأضاف المؤكد إلى المؤكد، وذكر الفارسي في التذكرة: أن قولهم: لقيته يوم يوم وليلة ليلة أضيف فيه الشيء إلى مثله لفظًا، ومعنىً، قيل: وإضافة المؤكد إلى المؤكد في غاية الندور فينبغي أن تقتصر فيه على السماع. هذا مذهب أكثر البصريين، وهو أنه لا يجوز إضافة الاسمين المتعلقين على عين واحدة، وأجاز ذلك الفراء وغيره، وقد ذهب المصنف في ألفيته إلى خلاف مذهبه في التسهيل فقال فيها:

ولا يضاف اسم لما به اتحد ::: معنى فأول موهمًا إذا ورد

---

(١) البيت من البسيط، وهو لبشامة بن حزن النهشلي أو للمرقش الأكبر في شعراء النصرانية ٢٨٦.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه: بأبيض ماضي الشفرتين يمان. شعراء النصرانية ٢٨٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٣٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبد الرحمن بن حسان أو لأبي غمر الكلابي في الأشمونى ٢/ ٢٤٣.

ص: والملغى إلى المعتبر.

ش: مثاله قول لبيد:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما[١]

ومنه قول الآخر:

وتـيـه خطبـنا غولهـا وارتمـى بـنا ::: أبـو الـبعد مـن أرجائـه المـتطاوح[٢]

أراد: فارتمى بنا البعد، وقول أمية:

فأتاهـا أحـيمر كـأخي السـهـ ::: م بـزج فقـال: كـوني عقـيرًا[٣]

أراد كالسهام. فألغى الأخ يعني ناقة صالح، ومنه قول العرب: هذا حي زيد، وأتيتك وحي فلان قائم، وحي فلانة شاهد، وسمع أعرابيًا يقول: ماهن حي رباح يعني أبياتًا، والمعنى وهذا زيد، وقالهن رباح، وكذا البواقي، وذكر بعضهم أن هذا من إضافة الصفة للموصوف ومعناه، وفلان الحي قائم، وقال خالوية، ليس في كلام العرب أظرف من هذا الباب، وهو: قولهم: جاءني آل زيد أي زيد، ولقيت منه أخا الموت أي الموت، وأتيت وحي فلانة شاهد أي فلانة وذكر ألفاظًا أخر، وقال الفارسي[٤]: من إلغاء المضاف:

﴿ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [الأنعام: ١٢٢] أي كمن هو في الظلمات و﴿ مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ ﴾ [محمد: ١٥] أي والجنة التي وعد المتقون فيها أنهار. انتهى.

ص: والمعتبر إلى الملغى.

ش: مثال إضافة المعتبر إلى الملغى الذي لا يعتبر ولا يعتد به إلا كاعتداد الحرف الزائد للتوكيد قول الحطيئة:

ولـو بَلَغَـتْ عَـوًّا السـماء قبـيلة ::: لـزادت علـيها نهشـلٌ وتعلَّـتِ[٥]

ومثله: قول بعض الطائيين:

أقـام بـبغداد العـراق وشـوقه بهـا ::: لأهـل دمشـق الشـام شـوق مبرح[٦]

قال في الشرح: ومن هذا القبيل: مررت برجل حسن وجهه، واضرب أيهم أساء؛ لأن "أيا" الموصولة معرفة بصلتها كغيرها من الأسماء الموصولة، فلو كان ما يضاف إليه معتد به؛ لزم اجتماع معرّفتين على معرف واحد وهو ممنوع. انتهى.

وذكر غيره: أن أيّا معرفة بالإضافة لا بالصلة وتقدم في الموصول.

فصل: لا يقدم على مضاف معمول مضاف إليه إلا على "غير" مرادًا به نفي؛ خلافًا للكسائي في

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه: ومن يبك حولا فقد اعتذر، وهو في ديوانه ٢١٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٣٤.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبى الصلت في المساعد ٢/ ٤٣.

(٤) المساعد ٢/ ٣٣٥.

(٥) البيت من الطويل في ديوانه ١٩٨.

(٦) البيت من الطويل، وهو لأحد الطائيين في الدرر ٢/ ٥٨.

جواز أنت أخانا أول ضارب.

ش: المضاف إليه كصلة المضاف فلا يتقدم معموله على المضاف كما لا يتقدم معمول الصلة على الموصول. فلا يجوز: أنت خيرًا أول قاصد أي: أنت أول قاصد خيرًا، فإن كان المضاف "غيرًا" مرادًا به النفي؛ جاز أن يتقدم عليه معمول ما أضيف إليه كما يجوز أن يتقدم معمول النفي بلن ولم ولا، ومن شواهد ذلك قوله:

فتىً هو حقًا غير ملغ قوله ::: ولا يتخذْ يومًا سواه خليلاً[1]

وقوله:

إن امرءًا خصني يومًا مودته ::: على التنائى لعندي غيره مكفور[2]

الأصل: غير ملغ حقاً، وغير مكفور عندي، وما ذكره المصنف من جواز ذلك في "غير" سبقه إليه الزمخشري وأورداه مورد المتفق، والذي صححه المغاربة: المنع في غير وغيرها، واحترز بقوله: مرادًا به نفي من ألا يراد بغير النفي فلا يجوز تقديم معمول ما أضيف إليه كقولك: أكرم القوم غير شاتم عمرًا، وحكى ثعلب أن الكسائي أجاز: أنت أخانا أول ضارب بمعنى أنت أول ضارب أخانا، وغير الكسائي يمنع ذلك، وهو الصحيح، وأجاز بعض النحويين أن يتقدم معمول ما أضيف إليه واستدل بقول الشاعر:

فإن لا أكن كل الشجاع فإنني ::: بضرب الطلا والهام حق عليم[3]

يريد: حق عليم بضرب الطلا والهام والصحيح: المنع لندور هذا البيت.

ص: ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه إن صح الاستغناء به، وكان المضاف بعضه أو كبعضه.

ش: قوله: "ويؤنث المضاف" يعني جوازًا؛ لأن التذكير هو الأصل والأفصح، وشمل قوله: وكان بعض صورتين: إحداهما: أن يكون بعضًا لمؤنث وهو مؤنث في المعنى كقوله:

إذا بعض السنين تعرقتنا ::: كفى الأيتام فقد أبي اليتيم[4]

وبعض السنين سنة، والأخرى أن يكون بعضًا للمؤنث وهو مذكر كقوله:

وتشرق بالقول الذي قد اذعته ::: كما شرقت صدر القناة من الدم[5]

وشمل قوله: أو كبعض صورتين:

إحداهما: أن يكون وصفًا في المؤنث كقول أبي الغالب: "لا تنفع نفسًا إيمانها" ومنه قول الشاعر:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت ::: أعاليها مر الرياح النواسم[6]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٥٩.
(٢) البيت من البسيط، وهو لأبى زبيد الطائى في الدرر ٢/ ٩٩.
(٣) البيت من الطويل، وهو للأشتر في الدرر ٥/ ١٩.
(٤) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٤١٢.
(٥) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٧٣.
(٦) البيت من الطويل، وهو لذى الرمة في ديوانه ٨٥.

والأخرى: ألا تكون وصفًا فيه ولكن صالح للحذف والاستغناء عنه بالثاني كقولهم: اجتمعت أهل اليمامة، وشرط جواز التأنيث فيها ذكر صحة الاستغناء عنه بالثاني، ويدل على اعتبار هذا الشرط أن الأخفش نقل أن العرب لا تقول: قطعت رأس هند، وإن كان مذكرًا بعض مؤنث؛ لأنك لو قلت: قطعت هند، وأنت تعني رأسها؛ لم يفهم ذلك من اللفظ، وزاد الفارسي على الأقسام المقدمة قسمًا خامسًا لجواز تأنيثه، وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث كله كقول عنترة:

جادت عليه كل عين ثرى ::: فتركن كل حديقة كالدرهم[1]

ومنه قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً**﴾ [آل عمران: ٣٠] وقوله: ﴿**وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ**﴾ [آل عمران: ٢٥] وهذا القسم الأفصح فيه التأنيث بخلاف الأنواع السابقة.

ص: وقد يرد مثل ذلك في التذكير.

ش: يعني أنه قد يذكر المؤنث لتذكير المضاف إليه لكن ذلك قليل، ومنه قول الشاعر:

بهجة الحسن فاتن فاغضض الطر ::: ف لتكفي صيد الظباء الأسودا[2]

وقول الآخر:

رؤية الفكر ما يؤول له الأمـ ::: ـر معين على اجتناب التواني[3]

وجعل المصنف منه قوله تعالى: ﴿**فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ**﴾ [الشعراء: ٤] ولم يقل خاضعات؛ لأن الأعناق سرى إليها التذكير، والمضاف إليه وهو الضمير، قال: ويمكن أن يكون منه ﴿**إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾ [الأعراف: ٥٦] والشرط المتقدم في التأنيث وهو جواز الاستغناء فالمضاف إليه مشروط أيضًا في التأنيث فلو لم يصح الاستغناء بالمضاف إليه؛ لم يؤنث مذكر، ولم يذكر مؤنث نحو: حسن غلام هند، وكرمت أم زيد.

ص: ويضاف الشيء بأدنى ملابسة.

ش: وذلك قوله تعالى: ﴿**إِلا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا**﴾ [النازعات: ٤٦] لأنهما طرفا النهار، ومنه قول صاحب الخشبة لحامليها: خذا طرفيكما، وقول الشاعر:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسُحْرَة[4]

فصل: لازمت الإضافة (لفظًا ومعنى)[5] **أسماء منها ما مرّ في الظروف والمصادر والقسم.**

ش: الذي مر في الظروف: عند ولدي، وإذا، وما أشبهها، والذي في المصادر كسبحان الله، وبله زيد، والذي في القسم: كعمرك الله، وإنما احتيج إلى حصر الأسماء التي لازمت الإضافة

---

(١) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ١٩٦.
(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٣٨.
(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣٤٠.
(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه: سهيل أضاعت غزلها في القرائب، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٤٨٧.
(٥) سقطت من ر.

لخروجها عن الأصل إذ الأصل جواز إفراد الاسم عن الإضافة .

ص: ومنها حمادى وقصارى.

ش : أي ومن الأسماء اللازمة للإضافة حمادى وقصارى ومعناهما الغاية ، وقد يقال: قصار الشيء وقصره كما يقال: قصر الجديد إلى بلى .

ص: ووحد لازم النصب والإفراد والتذكير وإيلاء ضمير، وقد يجر بعلى وبإضافة نسيج وجحيش وجحيش وعيير، وربما ثُني مضافًا إلى ضمير مثنى.

ش : اختلف النحويون في نصب وحد فذهب يونس إلى أنه منصوب على الظرف ويقويه قول العرب: زيد وحده ، وذهب سيبويه إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال فوحد موضع إيحاد وإيحاد موضع موحد ، وهذا فيه تكلف ، وذهب بعضهم إلى أنه مصدر على توهم حذف الزيادة فمعنى وحده ايحادًا ، وقيل: إنه مصدر لم يلفظ له فعل كأبوة ، ورد هذا والذي قبله بأن المصادر الموضوعة موضع الأحوال تتصرف ، وهذا لا يتصرف . قيل: والصحيح أنه مصدر لفعل ملفوظ به . حكى الأصمعي عن العرب: وحد الرجل يحد إذا انفرد فيكون وحد وحدة مصدرين لوحد كوعد وعدًا وعدة ، وإنما لزم الإفراد والتذكير ؛ لأنه مصدر ، ولا يضاف إلى ظاهر البتة ؛ بل إلى ضمير يطابق ما قبله تقول: جاء زيد وحده والزيدان وحدهما ، والزيدون وحدهم ، وهند وحدَها ، وتقول: جئت وحدي ، وجئنا وحدنا ، وجئت وحدك ، وباقي الأمثلة واضحة ، وإذا كان الفعل لازمًا فهو حال من الفعل ، وإن كان متعديًا بنفسه أو بحرف جر فمن الفاعل أيضًا عند سيبويه ، ومذهب المبرد: أنه يجوز ذلك وأن يكون من المفعول وهو على قول سيبويه والمبرد مضاف إلى ضمير المفعول ، وعلى ما ذكرناه من أنه مصدر وحد فهو مضاف إلى الفاعل ، وقوله: "وقد يجر بعلى" حكى ابن سيده[1]: جلس على وحده ، وجلسا على وحدهما وعلى وحديهما ، وقوله: "وبإضافة نسيج" يقال: هو نسيج وحده إذا قصد قلة نظيره في الخير ، وهو جحيش وحده وعيير وحده إذا قصد قلة نظيره في الشر ، وزاد بعضهم قوله: قريع وحده ، وهو للمدح ، وقوله: "وربما ثنى مضافًا إلى ضمير مثنى" تقدم حكاية ذلك عن ابن سيده .

ص: ومنها كلا وكلتا ولا يضافان إلا إلى معرفة مثناة لفظًا ومعنى أو معنى دون لفظ، وقد يفرق بالعطف اضطرارًا.

ش : أي ومن الملازمة للإضافة كلا وكلتا ، وقد تقدم ذكرهما في باب الإعراب ، وسيأتي إن شاء الله في باب التوكيد ، ولا يضافان إلا إلى معرفة ، وحكى الكوفيون أنهما يضافان إلى النكرة إذا كانت محدودة نحو: كلا رجلين عندك قائمان ، ولم يحفظه البصريون ، ويشمل قوله: "مثناة لفظًا ومعنى" الظاهر والمضمر نحو: كلا الرجلين وكلاهما وكلانا ، وقوله: أو معنى دون لفظ "مثال قول الشاعر:

---

(١) المحكم (وحد) .

إن لـــلخير وللشـــر مـــدى ::: وكـــلا ذلـــك وجـــه وقـــبل[١]

فأضاف كلا إلى ذلك ؛ لأن المراد به اثنان وهو شبيه بقوله تعالى: ﴿ **عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ** ﴾ [البقرة: ٦٨] ولا يضافان إلى مفترقين فلا يقال: كلا زيد وعمرو إلا في ضرورة كقوله:

كـلا الضـيفين المشـنوء والضيف نائل ::: لـدى المـنى والأمـن في اليسر والعسر[٢]

وإلى هذا أشار بقوله: " وقد يفرق بالعطف اضطرارًا" يعني بالعطف بالواو ، وذكر ابن الأنباري أن كلا يضاف إلى مفرد بشرط أن يتكرر نحو: كلاى وكلاك محسنان ، وأوردها على أنها من كلام العرب ؛ ولم يذكر ذلك المصنف إلا في أي .

ص: **ومنها ذو وفروعه، ولا يضفن إلا إلى اسم جنس ظاهر.**

ش : فروعه: ذوا ، وذوو ، وذات ، وذواتا ، وذوات ، ولا يضاف ذو وفروعه أى إلى اسم جنس نحو: ذو علم وذات حنس ، وسيأتى إضافته إلى علم ، واحترز بظاهر من المضمر ؛ فلا يجوز إضافتها إليه إلا في الشعر ، وحكى صاحب رؤوس المسائل في جوازه خلافًا .

ص: **وكذا أولو وأولات.**

ش : أي يلزمان الإضافة ولا يضافان إلا إلى اسم جنس ظاهر كقوله تعالى: ﴿ **وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ** ﴾ و ﴿ **وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ** ﴾ [الطلاق: ٦] .

ص: **وقد يضاف ذو إلى علم وجوبًا إن قرنا وضعًا، وإلا فجوازًا، وكلاهما مسموع والغالب في ذي الجواز الإلغاء.**

ش : مثال **الأول**: ذو يزن وذو رعين ، وذو الكلاع ونحوها من الأعلام المصدرة بذو ، ومثال **الثاني**: قولهم: ذو قطرى ، وذو عمرو ، وذو تبوك ، في قطرى وعمرو وتبوك ، وقوله: "وكلاهما" يعني ما أضيف جوازًا ، وما أضيف وجوبًا مسموع أي لا يقال منه إلا ما قالته العرب ، وفي كلام الفراء ما يدل على جواز القياس على ذي قطرى ، وقوله: "في ذي الجواز الإلغاء" يعني أن يكون ذو فيه ملغىً كهو في قولهم "ذو صباح" فلا يعتد به إذا جعل من باب إضافة المسمى إلى الاسم ، واحترز بالغالب من وروده معتدًا به فيما وجد مكتوبًا في حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام: أنا ذو بكة أي صاحب مكة .

ص: **وربما أضيف جمعه إلى ضمير غائب أو مخاطب.**

ش : مثال الغائب قول الشاعر:

صـبحنا الخزرجـية مـرهفات ::: أبـأن ذوي أرومـتها ذووهـا[٣]

وأنشد الأصمعي:

---

(١) البيت من الرمل ، وهو لعبد الله بن الزبعرى في الدرر ٢/ ٦٠ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الأشمونى ٢/ ١٩٦ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لكعب بن زهير في الدرر ٢/ ٦١ .

إنمـــا يصـــــطنع المعـــــــــ ::: ـــــروف في الـــــناس ذووه[1]

ومثال المخاطب قول الأحوص:

وإنـــا لـــنرجو عـــاجلاً مـــنك مثـــلما ::: رجونـــا قدمًـــا مـــن ذويـــك الأفاضل[2]

ص: ولازمتها معنىً لا لفظًا أسماء: كقبل وبعد.

ش: أي ولازمت الإضافة معنى لا لفظًا بمعنى بأنها لا تلزم الإضافة لفظًا بل يجوز أن تضاف لفظًا، ويجوز أن يحذف ما يضاف إليه ويكون منونًا كقبل وبعد فإنهما يلزمان الإضافة معنى ولفظًا في أكثر الاستعمال، ويقطعان عن الإضافة لفظًا وينوي معناها إذا علم المضاف إليه، ولم يقصد إبهام كقولـه: ﴿ لِلَّـهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] وقد يقطعان عن الإضافة فينكران وذلك لقصد الإبهام أو لعدم دليل على المضاف إليه.

ص: وكآل بمعنى أهل.

ش: آل بمعنى أهل من الأسماء اللازمة للإضافة معنى لا لفظًا، ومن ترك إضافته لفظًا قول الشاعر:

نحـــــــن آل الله في بلدتـــــــه ::: لم نـــــزل آلاً عـــــلى عهـــــد إرمْ[3]

وفي أصله خلاف فقيل: أصله أهل أبدلت هاؤه همزة ثم أبدلت الهمزة ألفًا بدليل قولهم في تصغيره أهيل على الأصل، وقالوا: أويل على اللفظ، وإلى هذا ذهب المصنف، وقيل: أصله أول فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها من آل يؤول، وليس هو بمعنى الأهل على هذا القول؛ لأن الأهل القرابة والآل من يؤول إليك في قرابة أو دين أو مذهب، وهذا هو المختار لأوجه:

أحدها: ولهم في تصغيره أويل حكاه الكسائي وغيره، أما قولهم: أهيل فلا يتعين أن يكون تصغير آل بل يكون تصغير أهل.

الثاني: أن مدلوله مغاير لمدلول أهل كما تقدم ويشهد له الاستعمال. قال تعالى: ﴿ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٦] أي أتباعه، وليس المراد قرابته فقط.

الثالث: أن استعمال آل بعض من استعمل أهل، فإنه لا يضاف غالبًا إلا إلى علم من يعقل.

الرابع: أن في القول الأول ما تأباه حكمة لغة العرب وهو أن يبدل من الحرف السهل وهو الهاء إلى حرف أصعب وهو الهمزة.

الخامس: أنه دعوى مجردة عن الدليل، ولا حجة في سماع أهيل لما سبق. فجمعوا آل بالواو والنون فقالوا: آلون كما جمعوا أهل. قال مكي: وأما الآل بمعنى السراب فجمعه آوال على أفعال، وعنه احترز المصنف بتقييده بمعنى أهل.

ص: ولا يضاف غالبًا إلا إلى علم من يعقل.

---

(١) البيت من مجزوء الرمل، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣٤٦.

(٢) البيت من الطويل في الدرر ٢/ ٦١.

(٣) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٢.

ش : احترز بقولـه "غالبًا" من إضافته إلى ضمير واسم جنس كقول عبد المطلب:

وانصـــر عـــــلى آل الصـــليـــ ::: ب وعابديـــــه الـــيوم آلـــك[١]

ومن إضافته إلى علم ما لا يعقل كقولـه:

مـــن الجـــرد مـــن آل الوجـــيه ولاحـــق ::: تذكـــرنا أوتارنـــا حـــين تصـــهل[٢]

ومـنع الكسـائي والنحاس إضافته إلى مضمر ، وذكر أبو بكر الزبيدي أن إضافته إلى المضمر من لحـن العامـة ، والصـحيح أنـه مـن كـلام العـرب . وقال ابن أصبغ: أجاز قوم آل إلى المضمر ومنعه آخـرون ، ولو قال: من يعلم بدل من يعقل لكان أجود ليندرج فيه أيضًا إضافته إلى اسم الله كقولـه: نحن آل الله . . . البيت .

ص: وككل غير واقع توكيدًا أو نعتًا، فإن وقع توكيدًا أو نعتًا.

ش : من الأسماء الملازمة للإضافة معنى لا لفظاً: كل غير واقع توكيدًا أو نعتًا ، لزمت الإضافة لفظًـا ومعـنى وسـيأتي مذهب الفراء والزمخشري في باب التوكيد ، ولا خلاف في منع إفراد المنعوت به .

ص: وهو عند التجرد منوي الإضافة فلا تدخل عليه أل، وشذّ تنكيره وانتصابه حالاً.

ش : وهو يعني كلاً عند تجرده من الإضافة لفظًا منوى الإضافة معنى فلذلك لم تدخل عليه أل ؛ لأنه لا يجمع بين أل والإضافة في غير المواضع المستثناة ، وقد اعتذر الزجاجي في جمله عن إدخاله أل على كل وبعض ، وشذ تنكيره وانتصابه حالاً فيما حكى أبو الحسن ، وعلى هذا لا يمتنع إدخال أل ، واخـتلف النحويون في كل وبعض فمذهب سيبويه[٣] والجمهور: أنتما معرفتان تعرف بنية الإضافة ، وقـالوا: مـررت بكـل قائمًـا وبعـض جالسًـا ، وذهـب الفارسـي[٤] إلى أنهما نكرتان وألزم من قال بـتعريفهما أن يقـول: إن نصـفًا وثلـثًا وسدسًا معارف ؛ لأنها في المعنى مضافات وهي نكرة بإجماع ، ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده كقولـه:

أقبُّ من تحت عريض من عل[٥]

وقد لا تريده كقولـه:

حطـــه الســـيل من عـــل[٦]

ووجدنـاهم يجيئون بالحال من كل وبعض كثيرًا فدل على أن العرب لحظت المضاف إليه فيهما ولم تلحظه فيما ذكر .

ص: ويـــتعين اعتبار المعنى فيما لـــه من ضمير وغيره إن أضيف إلى نكرة، وإن أضيف إلى معرفة فوجهان.

---

(١) البيت من مجزوء الكامل ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣٤٧ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣٤٨ .

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٦ .

(٤) الارتشاف ٢/ ٥١٦ .

(٥) شطر بيت من الرجز وهو لأبي النجم في الكتاب ٣/ ٢٩٠ .

(٦) جزء من عجز بيت وتمامه: مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٩ .

ش: مثال اعتبار المعنى في المضاف إلى نكرة: كل رجلين أتياك مكرمان، وكل رجال أتوك مكرمون، وكل امرأة أتتك مكرمة، وكلا امرأتين أتياك مكرمتان، وكل نساء أتينك مكرمات فاعتبار المعنى في جميع ذلك لازم فأما المضاف إلى معرفة ففيه وجهان: اعتبار المعنى واعتبار اللفظ فمن اعتبار المعنى قوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [النمل: ٨٧] و﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٣] ومن اعتبار اللفظ ﴿ فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾ [العنكبوت: ٤٠] و﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾ [الإسراء: ٨٤] وسوى المصنف في الشرح[١] بين المضاف إلى معرفة نية وبين المضاف إلى معرفة لفظًا في جواز الوجهين، والمسموع في المضاف إلى معرفة لفظًا مراعاة اللفظ كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً ﴾ [مريم: ٩٥] و﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً ﴾ [مريم: ٩٣] ولا يكاد يوجد في لسان العرب: كلهم يقومون وكلهن قائمات. وإن كان ذلك موجودًا في تمثيل كثير من النحاة.

ص: وإفراد ما لكلا وكلتا أجود من تثنيته، ويتعين في نحو: كلانا كفيل صاحبه.

ش: بالأجود جاء القرآن. قال تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ [الكهف: ٣٣] وقد اجتمعا في قول الشاعر:

كلاهما حين جد الجري بينهما ::: قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي [٢]

وإنما تعين الإفراد في نحو: كلانا كفيل صاحبه؛ إذا لو ثنى الخبر فقيل: كلانا كفيلاً صاحبه؛ لزم الجمع بين تثنيته وإفراده في خبر واحد، وفي الإفراد السلامة من ذلك وكان متعينًا؛ ولأن إضافة كفيل إلى صاحبه وهو مضاف إلى ضمير كلا بمنزلة تثنيته، فلو ثنى لكان ذلك بمنزلة تثنيته مرتين. قاله المصنف [٣]، وعلل غيره منع التثنية بأنه يلزم من ذلك ألا يكون أحدهما كفيلاً للآخر؛ بل كلاهما معًا يكونان كفيلي صاحبهما، والمقصود الإخبار بأن كل واحد منهما كفيل للآخر، وضابطه أنه متى كان كل واحد منهما محكومًا عليه بحكم الآخر بالنسبة إليه لا إلى ثالث تعين الإفراد كقول الشاعر:

كلانا غني عن أخيه حياته [٤]

وكقوله: كلاهما محب للآخر وكلتاهما مكرمة للأخرى.

فصل: ما أفرد لفظًا من اللازم للإضافة معنى إن نوى تنكيره أو لفظ المضاف إليه أو عوض منه تنوين أو عطف على المضاف اسم عامل في مثل المحذوف؛ لم يغير الحكم، وكذا لو عكس هذا الآخر.

ش: مثال ما نوى تنكيره قول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلا ::: أكاد أغص من الماء الحميم [٥]

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٥، ٢٤٦.
(٢) البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٤.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٦.
(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه: ونحن إذا متنا أشد تغانيا، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٠.
(٥) البيت من الوافر، وهو لعبد الله بن يعرب في التصريح ٢/ ٥٠.

ولو كان في موضع الجر لكسر كقراءة من قرأ ﴿ من قبلٍ ومن بعدٍ ﴾ [الروم: ٤] [١] أي أولاً وآخرًا، وجعل بعضهم قبلاً معرفة والتنوين عوضًا من المضاف إليه فبقي الإعراب مع العوض كما كان مع المعوض، ومثال ما نوى من لفظ المضاف إليه قول الشاعر:

ومن قبلِ نادى كل مولى قرابة ::: فما عطفت مولى عليه العواطف [٢]

كذا رواه الثقات بكسر اللام، وحكى الفراء في معانيه أن من العرب من يقول: من قبلِ بالخفض وحذف التنوين للإضافة، وكذلك في النصب، وحكى الكسائي [٣]: أفوق تنام أم أسفل على تقدير: أفوق هذا تنام أم أسفل منه، ومثال ما عوض منه تنوين كل وأي في نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [النمل: ٨٧] و﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: ١١٠] وكذلك في نحو: حينئذ، ومثال ما عطف على المضاف اسم عامل في مثل المحذوف قول الراجز:

قول وبعد كل قول يغتنم ::: حمد الإله وهاب النعم[٤]

وعبر بعامل لا بمضاف ليدخل ما المعطوف غير مضاف نحو: "إن أحدكم ليفتن في قبره مثل أو قريبًا من فتنة الدجال"[٥] وقول الشاعر:

بمثل أو أنفع من وبل الديم ::: علقت آمالي فعمت النعم[٦]

أي: مثل فتنة وبمثل وبل الديم، وقوله: "لم يتغير الحكم بمعنى أنه تبقى حالة من إعراب أو بناء فما كان معربًا، فهو على بنائه كإذ في حينئذ، وزعم الأخفش أن كسرتها إعراب؛ لأنه إنما بني للإضافة فلما زالته أعرب، وهو مردود بأوجه تقدمت في الظروف، وقوله: "وكذا لو عكس هذا الآخر" بمعنى أن يعطف مضاف قد حذف ما أضيف إليه ليقدم اسم عامل في مثل المحذوف، ومن شواهد قول أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه: "غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثماني"[٧] هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخاري بفتح الياء دون تنوين، والأصل: أو ثماني غزوات، ومنه قول الشاعر:

خمس ذود أو ست عوضت منها ::: مائة غير أبكر وإفال[٨]

فهذا عكس قولهم: قبل وبعد كذا، وقطع الله يد ورجل من قالها. وذهب ابن عصفور في تخريج هذا ونحوه إلى أن التقدير: قطع الله يد من قالها ورجله فحذف الضمير وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه.

ص: وإن لم ينو التنكير ولا لفظ المضاف إليه، ولم يثبت التنوين ولا العطف؛ بني المضاف على

---

(١) وانظر معجم القراءات ٥/ ٦٤.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٤٨.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٨.
(٤) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٤٧.
(٥) التاج الجامع للأصول ١١/ ٤٥٠.
(٦) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣٥٢.
(٧) رواه البخاري في كتاب العمل في الصلاة برقم: ١٢١١.
(٨) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠.

الضم إن لم يشابه ما لا تلزمه الإضافة معنى.

ش: أي إذا انقضت هذه الأشياء الأربعة؛ بني المضاف على الضم كقوله تعالى: ﴿ **لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ** ﴾ [الروم: ٤] [(١)] وابدأ بهذه أوَّلُ.

وعلة بنائها شبهها بالحروف لتعلقها بالمحذوف بعدها معنى تعلق الحروف بغيرها، وقال المصنف في علة بنائها ما ملخصه: أنها أشبهت الحروف لفظًا لجمودها إذ لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع، ومعنى لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها فكان مقتضى هذا الشبه أن تبنى؛ لأنها أشبهت الأسماء التامة الدلالة بأن أضيفت إضافة صريحة، وإضافة في حكم الصريحة، وبأن جردت تجريدًا صريحًا قصدًا للتنكير فوافقتها في الإعراب فإذا قطعت عن الإضافة ونوى معنى الثاني دون لفظه؛ أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين فبنيت، وفي البسيط: وإذا بنيت فهي معارف؛ لأنك لا تذكرها حتى يتقدمها كلام أو شيء واقع فتقول: كان هذا من قبلُ أي من قبل ذلك، وقال بعضهم: هي نكرات، وإنما يريد: قبل كل شيء.

مسألة: إذا نونت هذه لغايات إصرارًا فمختار أبي عمرو وأصحابه تنوينه مرفوعًا، وعليه قوله:

فما شربوا بعدٌ على لذة خمرًا [(٢)]

واختار الخليل وأصحابه النصب كقوله:

فساغ لي الشراب وكنت قبلًا [(٣)]

وقوله: إن لم تشابه ما لا تلزمه الإضافة معنى. قال في الشرح[(٤)]: وذلك بعض ما تلزمه الإضافة معنى يشبه الأسماء التامة الدلالة بقبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق وكره استعماله غير مضاف كثلث وربع ومِثل وشبه، ولا يتأثر بالقطع عن الإضافة نويت أو لم تنو. انتهى.

واعترض عليه في ذكر مثل في هذه الأسماء؛ لأنها لازمة للإضافة لفظًا ومعنى؛ ولذلك لحن بعض الأدباء في قوله:

ومثلك من يملك الناس طرًّا ::: على أنه ليس في الناس مثل [(٥)]

أما قول الشاعر:

لغرمه مأمور مطيع وآمر ::: مطاع فلا يلقى لحرمهم مثل [(٦)]

فشاذ لا يسوغ لمولد استعماله.

فصل: تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل.

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٥/ ٦٤.
(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: ونحن قتلنا الأسد أسد خفية، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٠١.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) شرح التسهيل.
(٥) البيت من المتقارب ولم أعثر عليه.
(٦) البيت من الطويل، ولم أعثر عليه.

ش: المبهمة تعم ما لا يختص بوجه ما كوقت وحين ومدة وزمان، وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية، واحترز بقوله: غير المحدودة مما يدل على عدد دلالة صريحة كيومين وأسبوع وشهر. قال في الشرح[١]: واحترزت بصريحة من دلالة النهار على اثنتى عشرة ساعة فإن ذلك لا يستحضر بذكر النهار كاستحضار عدد أيام الأسبوع بذكر "الأسبوع" وكاستحضار عدد أيام الشهر بذكر"شهر" فلا يضاف إلى الجمل من أسماء الزمان إلا العاري من دلالة صريحة على عدد فيضاف إليها زمن وأزمان ويوم وأيام وليلة وليالي وغداة وعشية وعصر وأشباهها، ولا يضاف إليها يومان ولا ليلتان ولا أسبوع ولا شهر؛ لأن أصل المضافات إلى الجمل إذ وإذا فأجرى مجراهما من أسماء الزمان ما سواهما في الإبهام أو قاربهما لا ما باينها من أسماء الزمان كيومين.

وأجاز ابن كيسان إضافة يومين إلى الجملة، والصحيح المنع لعدم السماع، ونص كثير من المغاربة على جواز إضافة نحو: أسبوع وشهر وعام وسنة، ونصّ غيرهم على المنع كالمصنف وقوله: "تضاف أسماء الزمان" يشمل ما نصب على الظرفية وما استعمل غير ظرف فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ أو مجرورًا ونحو ذلك كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥] وفي البسيط: إن توسعت في الظرف؛ لم يجز إضافته؛ لأنه اسم حينئذ، والأسماء لا تضاف إلى الجمل. انتهى. وليس بصحيح لورود السماع به.

ص: فتبنى وجوبًا إن لزمت الإضافة، وجوازًا راجحًا إن لم تلزم، وصدرت الجملة بفعل مبني فإن صدرت باسم أو فعل معرب جاز الإعراب باتفاق، والبناء خلافًا للبصريين.

ش: أشار بقوله: فتبنى وجوبًا إن لزمت الإضافة، إلى إذ وإذا، وتقدم الكلام عليها في باب الظروف، وبقوله: وجوازًا راجحًا إن لم تلزم وصدرت الجملة بفعل مبني "إلى نحو قوله:

على حين عاتبت المشيب على الصبا[٢]

وشمل قوله: "بفعل مبني" الماضي كما مثل، والمضارع المبني كقول الشاعر:

لأجتذبن عنهن قلبي تحلمًا ::: على حين يستصبين كل حليم[٣]

يروى بينا حين وهو مضاف إلى يستصبين. أنشده المصنف في الشرح[٤]، ومن ذهب إلى أن المضارع المتصل به نون الإناث باق على إعرابه، وفرع على مذهب البصريين في المضارع المعرب؛ لم يجز عنده إلا الإعراب، والبيت حجة عليه، وقوله: "فإن صدرت باسم أو فعل معرب؛ جاز الإعراب باتفاق" مثال المصدرة باسم قوله:

تذكر ما تذكر من سليمى ::: على حين التراجع غير دان[٥]

(١) ٣/ ٢٥٣، ٢٥٤.
(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وقلت ألما أصح والشيل وازع، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٧٩.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٨٧.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥.
(٥) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦.

وقول الآخر:

ألم تعلمــي يــا عمــرك الله أنــني ::: كــريم علــى حــين الكــرام قلــيل[(١)]

ومثال المصدرة بفعل معرب قال الله: ﴿ يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ [المائدة: ١١٩] ويوم ينفع بالإعراب في الظرف المضاف إلى هاتين الجملتين جائز باتفاق كما ذكر ، وأما البناء ؛ فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ، وعلة البصريين أن سبب البناء مع الماضي قصد المشاكلة ؛ لكان بناء ما أضيف إلى اسم مبني أولى ، لأن الإضافة إلى المفرد إضافة في اللفظ والمعنى بخلاف الإضافة إلى الجملة فإنها في التقدير إلى مصدر ، والصحيح مذهب الكوفيين لورود السماع به لقوله:

على حينَ التراجع غير دان[(٢)]

وقوله:

على حــين الكــرام قليــل[(٣)]

هكذا نقلا بالفتح ، وقوله تعالى: قال الله تعالى: ﴿ هذا يومُ ينفع ﴾[(٤)] [المائدة: ١١٩] ، في قراءة نافع ، و﴿ هذا يومَ لا ينطقون ﴾[(٥)] في قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو في الآيتين ، وإذا ثبت البناء قبل ما هو معرب بطريق الإضافة وهو الاسم فالبناء قبل الفعل المعرب أولى ؛ لأن أصله البناء ، وليس قصد المشاكلة ؛ بل هو شبه الظرف المضاف إلى الجمل بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره ، وذلك أن قمت من قولك: حين قمتَ قمتُ كان كلامًا تامًا قبل دخول حين وإن عليه ، وبدخولهما عليه حدث له افتقار إليهما وإلى ما بعدهما فشبه حين وأمثاله بأن جعل ذلك سبب البناء ، وإن صدرت بلا التبرئة ؛ بقى اسمها على ما كان ، وقد يجر ويرفع ، وإن كانت المحمولة على ليس أو ما أختها ، لم يختلف حكمها .

ش : قد يضاف اسم الزمان إلى الجملة المصدرة بلا التبرئة فيبقى اسمها على ما كان عليه من بناء أو نصب فتقول: جئتك يوم لا حر ولا برد ، ويروي يوم لا حرٍّ ولا برد بالجر على إضافة يوم إلى الاسم الذي بعد لا ، ويروي: يوم لا حر ولا برد بالرفع ، وقد تكوّن لا العاملة عمل ليس فيتعين بقاء عملها ، وكذا حكم "ما" أختها ، ومن شواهد ذلك قول سواد بن قارب:

وكــن لي شــفيعًا يــوم لا ذو شــفاعة ::: بمغــن فتــيلاً عــن ســواد بــن قارب[(٦)]

وقوله:

تــبدت لقلــبي فانــصرفت بــودها ::: علــى حــين مــا هــذا بحــين تصابي[(٧)]

ص: ولا يضاف اسم زمان إلى جملة اسمية غير ماضية المعنى إلا قليلا.

---

(١) البيت من الطويل ، وهو منسوب لمربال بن جهم المذحجى ، أو مبشر بن الهذيل الفزارى في الدرر ١/ ١٨٧ .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) سبق تخريجه .
(٤) وانظر: معجم القراءات ٢/ ٢٥١ .
(٥) وانظر: معجم القراءات ٨/ ٤٠ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو لسواد بن قارب في الدرر ١/ ١٨٨ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٥٨ .

ش: مقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز إضافة اسم زمان إلى جملة اسمية مستقبلة في المعنى؛ بل لا يكون المستقبل إلا فعلية عملاً على إذا فلا يقال: أتيتك حين زيد ذاهب كما لا يقال: أتيتك إذا زيد ذاهب؛ لأن إذا يمتنع دخولها على جملة اسمية، والأصل فيما يضاف إلى الجمل من أسماء الزمان إذ في الماضي فإنها في المستقبل وغيرهما تبع لها. قال المصنف[1]: والصحيح جواز ذلك على قلة بمعنى إضافة إذا وإضافة ما حمل عليها للجملة الاسمية وتقدم الكلام على ذلك في الظروف، والجواز مذهب الأخفش، ومما ظاهره الاستقبال والجملة اسمية قوله تعالى: ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ﴾ [غافر: ١٥، ١٦].

تنبيه: الظاهر أن الإضافة في هذا الباب تفيد التعريف، وفي البسيط: قد يقال: لا تقيده؛ لأن الجمل نكرات، وقد يقال: إن الجمل مقدرة تقدير المصدر فتقيده.

ص: وقد تضاف آية بمعنى علامة إلى الفعل المتصرف مجردًا أو مقرونًا بما المصدرية أو النافية

ش: مثال المجرد قول الشاعر:

ألكني إلى سلمى بآية أومأت ::: بكف خضيب تحت كف مدرع[2]

ومثال المقرون بما المصدرية قول الشاعر:

ألا من مبلغ عني تميمًا ::: بآية ما تحبون الطعاما[3]

ومثال المقرون بما النافية:

ألكني إلى قومي السلام رسالة ::: بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا[4]

واحترز بالمتصرف من غير المتصرف كعسى وليس فلا تضاف إليه، وجاء أيضا إضافتها إلى الجملة الاسمية أنشد الفراء:

بآية الخال منها عند برقعها ::: وقول ركبتها قض عن تثنيها

ومذهب سيبويه أن إضافة آية إلى الفعل تطرد في الكلام وفي الشعر، ومذهب المبرد أن ذلك لا يطرد، وذهب ابن جني أن ذلك ليس إضافة إلى الفعل، وإنما هو على حذف ما المصدرية، والتقدير في قوله:

بآية تقدمون الخيل شعثًا[5]

بآية ما تقدمون وهو خلاف مذهب سيبويه، ورد المصنف بقول الشاعر:

بآية ما كانوا ضعافًا ولا عزلا[6]

قال: لأن تقدير ما المصدرية قبل ما النافية ممتنع، قال غيره: ولم يصرحوا بالمصدر قط فلم

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق في الدرر ٢/ ٦٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس في الدرر ٢/ ٦٤.

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه: كأن على سنابكها مداما، وهو للأعشى في الدرر ٢/ ٦٣.

(٦) سبق تخريجه.

يقولوا بآية محتكم .

ص: ويشاركها في الإضافة إلى المتصرف المثبت: لدن وريث.

ش : مثال لدن قول الشاعر:

لزمــنا لــدن ســألتمونا وفــاقكم ::: فــلا يــك مــنكم لــلخلاف جـنوح[1]

ومثال ريث قول الآخر:

خليــلي رفقًــا ريــث أقضــي لــبانة ::: مــن العرصــات المذكــرات عهــودا[2]

قـال في الشـرح[3]: وهما أحق بذلك من آية أما لدن ، فلأنها تدل على مبدأ الغاية زمانًا ومكانًا فـإذا دلـت عـلى المـبدأ الزماني ؛ فجرى بها مجرى أسمائه المبهمة ليس ببدع ، وأما ريث فهو مصدر راث يريث أخا إبطاء فعومل في الإضافة إلى الجمل معاملة أسماء الزمان كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت .

ص: وقد تفصل لدن والحين بأن وريث بما.

ش : مثال فصل لدن بأن قول الشاعر:

وليــت فــلم يقطــع لــدن أن وليتــنا ::: قــرابة ذي قــربى ولا حــق مســلم[4]

ومثال فصل الحين بأن قول أوس بن حجر:

على حين أن نالوا الربيع وأمرعوا[5]

ومثال فصل ريث بما قول الآخر:

محــياه محــياه حــين يلقــى ::: يــنال الســؤل راجــيه ريــثما يتسنى[6]

ص: وقــالوا: اذهب بذى تسلم أي: بذى سلامتك، ولا بذى تسلم ما كان كذا، ويختلف فاعلا اذهب وتسلم بحسب المخاطب.

ش : اخـتلف في ذي من قولهم: اذهب بذى تسلم فذهب الجمهور إلى أنه بمعنى صاحب ، وهي مضـافة إلى الجملـة ، والـباء ظرفـية ، والمعـنى: اذهـب في وقـت ذي سـلامة وذهب بعضهم إلى أنها موصـولة عـلى لغة طيئ ، وأعربت على لغة بعضهم ، وتسلم صلة لذى ، والمعنى: اذهب في الوقت الـذي تسـلم فـيه ثم امتنع فحذف الجار فصار تسلمه ثم حذف الضمير فلا إضافة ولا شذوذ ، وإلى نحـو هـذا ذهـب ابن الطراوة[7] وحكى ابن السكيت[8] القسم به ، قالوا: لا بذى تسلم ما كان كذا ، ويختلف فـاعلا اذهـب وتسلم بحسب المخاطب فيقال: اذهبي بذى تسلمين ، واذهب بذى تسلمان ،

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢ / ٣٥٨ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٨٢ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٩ ، ٢٦٠ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٨٤ .
(٥) عجز بيت من الطويل وصدره: وجالت على وحشيها أم جابر ، وهو لأحرس بن حجر في المساعد ٢/ ٣٥٩ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣٥٩ .
(٧) الارتشاف ٢/ ٥٢٨ .
(٨) شرح التسهيل ٣/ ٢٦٠ .

واذهبوا بذى تسلمون ، واذهبن بذى تسلمن ، وإضافة ذي إلى الفعل أشذ من إضافة آية وريث ولدن ، وإن كان في الجميع شذوذ .

ص: وعود الضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر.

ش : لما كان المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مصدر معناها لم يعد منها ضمير المضاف إليها كما لا يعود من المصدر فإن سمع ذلك ؛ يعد نادرًا كقوله:

وتسخن ليلة لا يستطيع :::: نباحًا بها الكلب إلا هريرا[1]

وقول الآخر:

مضت سنة لعام ولدت فيه :::: وعشر بعد ذلك وحجتان[2]

قال في الشرح: وهذا مما خفي على أكثر النحويين ؛ ولذلك قال ابن السراج: لو قلت أعجبني يوم قمت فيه امتنعت الإضافة ؛ لأن الجملة حينئذ صفة ، ولا يضاف موصوف إلى صفة . انتهى .

وقال الكوفيون: إن كان الضمير قبل تمام الجملة ؛ لم يجز أن يضاف إليها نحو قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١] أو آخر الجملة ، جاز أن تكون مضافة ، وأن تكون صفة على حسب ما تقدر فإن عمل في الظرف الكلام فالجملة صفة ، وإن قدرته من كلام آخر ؛ كانت مضافا إليها لخلوها من الضمير .

ص: ويجوز في رأي الأكثر بناء ما أضيف إلى مبنى من اسم ناقص الدلالة ما لم يشبه تام الدلالة.

ش : المراد بذلك: غير وبين ودون وشبهها من الأسماء التي لا يتم دلالتها على ما يراد بها إلا بما تضاف إليه مع مناسبتها الحروف بعدم قبولها النعت والتعريف بأل والتثنية والجمع ، وبعدم اشتقاقها والاشتقاق منها فإن ما فيها من مناسبة الحروف صالح لجعله سبب بناء لكنه ألغى في الإضافة إلى معرب فاعتبر في الإضافة إلى مبنى قصد المشاكلة ، وبعضها أحق بالبناء من بعض لكونه أزيد منه مناسبة كما ترى في غير من وقوعها موقع إلا ، وموقع لا نحو: قاموا غير زيد ، وزيد غير بخيل ولا جبان ، وحكى الفراء أن بعض بني أسد وقضاعة ينبون غير على الفتح إذا وقعت موقع إلا . تم الكلام قبلها أو لم يتم نحو: ما قام أحد غيرك ، وما قام غيرك ، وأنشد الكسائي:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت :::: حمامة في غصون ذات أو قال[3]

ومن شواهد بناء دون قوله تعالى: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الجن: ١١] ففتح نونه وهو في موضع رفع بالابتداء ، ومن بناء بين قوله تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ [سبأ: ٥٤] ففتح النون وهو في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل ، ومثله قول الشاعر:

ولم يترك النبل المخالف بينها :::: أخا لأخ ومأثورة الهند[4]

كذا ضبطه من يوثق بضبطه ففتح النون وأجرى قوم – منهم الزمخشري وابن عصفور – مثلاً

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو للأعشى في الدرر ١/ ١٨٩ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو للنابغة الجعدي ، وللنمر بن تولب في الدرر ١/ ١٨٩ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٦٢ .

مجرى غير في جواز البناء عند الإضافة إلى مبني، واستشهد بقراءة الحرميين والصريحين وحفص: ﴿ إنه لحق مثلَ ما أنكم تنطقون ﴾[1] [الذاريات: ٢٣]، بفتح اللام على أنه نعت خبر إن، وقراءة بعض السلف: ﴿ أن يصيبكم مثلَ ما أصاب قوم نوح ﴾[2] [هود: ٨٩] وبقول الشاعر:

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[3]

على أن مثلهم مبتدأ. قال المصنف[4]: ولا ينبغي لمثل أن يجري مجرى غير؛ لأنه وإن وافقه في أن دلالته على معناه لا تتم إلا بما يضاف إليه؛ فقد خالفه لمشابهة التام الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه، وكل ما استشهدوا به على البناء مخرج على الإعراب أحسن تخريج فيحتمل أن يكون حق في الآية اسم فاعل من حق يحق قصر نحو: بر في بار، ومثل حال من الضمير المستكن فيه، وأما مثل ما أصاب فمنصوب على المصدرية، وفاعل يصيبكم ضمير عائد على الله تعالى في قوله: ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ ﴾ [هود: ٨٨] وأما إذا ما مثلهم بشر فتقدم الكلام عليه في فصل ما الحجازية.

قال المصنف[5]: وإنما يحتاج إلى هذا إذا سلم بناء غير وما بعده في المواضع المذكورة، وهو وإن كان أشهر من بناء "مثل" ضعيف عنده؛ لأن الإضافة فيها قياسية فلا ينبغي أن يكون سبب بناء؛ لأنها من خصائص الأسماء فحقها أن تكف سبب البناء. قال: فيخرج قول بني أسد وقضاعة: ما جاء غيرك بفتح الراء على أن يكون المراد: ما جاء أحد غيرك فينصب غيرك على الحال أو الاستثناء، وسوغ حذف الفاعل أنه بعد نفي العموم فيه مقصود، وحذف مثل هذا بعد النفي والنهي كثير كقوله عليه السلام: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"[6] أي: ولا يشرب الشارب، ومن وقوعه بعد النهي قراءة هشام: ﴿ ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا ﴾[7] [آل عمران: ١٦٩]، أي: ولا يحسبن حاسب، وعلى هذا يحمل قوله: غير أن نطقت

أي: مانع غير أن نطقت، وأما: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الجن: ١١] فعلى حذف الموصوف أي صنف دون ذلك، وعلى هذا يحمل قوله: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سبأ: ٥٤] أي: حول بينهم، وقول الشاعر:

المخالف بينها[8]

فحذف الموصوف. هذا كلامه في الشرح وفيه اختصار.

---

(١) وانظر: الإتحاف ٣٩٩.
(٢) وانظر: معجم القراءات ٣/ ١٣٢.
(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره: فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم، وهو في ديوانه ١/ ٢٢٣.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٦٣.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٦٣.
(٦) رواه البخاري في كتاب المظالم والغضب وباب النهبى بغير إذن صاحبه برقم: ٢٤٧٥.
(٧) وانظر الإتحاف ١٨٢.
(٨) جزء من بيت من الطويل، والبيت بتمامه: ولم يترك النبل المخالف بينها أخًا لأخ يرجى ومأثورة الهند، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٦٥.

فصل: يجوز حذف المضاف للعلم به ملتفتًا إليه ومطرحًا ، ومعرب بإعرابه المضاف إليه قياسًا إن امتنع استبداده به ، وإلا فسماعًا .

ش : ومثال حذفه ملتفتًا إليه قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾ [النور: ٤٠] فإن الأصل: كذي ظلمات فحذف والتفت إليه فذكر الضمير ، ومن ذلك قراءة الحسن: ﴿ **فجعلناها حصيدًا كأن لم يغن بالأمس** ﴾ [يونس: ٢٤] [١] أي: فجعلنا زرعها ، ومنه قول حسان:

يسقون من ورد البريص عليهم ::: بردي يصفق بالرحيق السلسل[٢]

أراد ماء بردي فحذف ملتفتًا إليه فذكر ، ولولا ذلك لقال: تصفق ؛ لأن بردي اسم مؤنث ، ومثاله حذفه مطرحًا قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢] يريد: أهل القرية ، ولو التفت إليه هنا لقيل: الذين كنا فيهم ، وهذا هو الأكثر ، وهو أن تجرى الأحكام على لفظ ما قام مقام المحذوف لا على المحذوف ، واحترز بقوله: "للعلم به" مما لا دليل عليه عند حذفه فلا يجوز حذفه . قال بعضهم: إلا في ضرورة كقوله:

قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر[٣]

يريد هو ابن هوبر ، وإنما علم هذا من غير البيت وحذف المضاف بشرط العلم على ضربين: قياس وسماعي ، وذلك أن القائم مقام المضاف في الإعراب إما أن يمتنع استبداده بذلك الإعراب في المعنى ، أو يصح استبداده فيه فإن امتنع ؛ فهو القياس نحو: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] لعدم استبداد القرية بوقوع السؤال عليها حقيقة ، ومنه: ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ [البقرة: ٩٣] لعدم صلاحية العجل لأن يكون مشروبًا ، وإن صح استبداده فهو السماعي كقوله:

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي[٤]

يريد: لا تلمني يا أبا عتيق ، ومنه قوله:

أي: كأحمر مثل عاد ، لأن المراد عاقر الناقة ، وهو من ثمود ، ومن مستحسن هذا النوع قوله:

فدقت وجلت واستكبرت وأكملت ::: فلو جن إنسان من الحسن جنت[٥]

أراد: فدق خصرها ، وجلت عجيزتها ، واستكبرت قامتها فأكملت محاسنها ، وأجاز أبو الفتح: جلست زيدًا على تقدير: جلوس زيد . قال المصنف[٦]: ولا أرى ذلك ؛ لأن المعنى لم يتعين لاحتمال أن يراد إلى زيد .

ص: وقد يخلفه في التنكير إن كان المضاف مثلا.

ش : مثال ذلك: مررت برجل زهير أي مثل زهير فحذف لفظ مثل ، ونوى معناه فجرى مجراه

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٣/ ٦٩ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٦٦ .
(٣) عجز بيت من الطويل ، وصدره: عشية فر الحارثيون بعدما ، وهو لذى الرمة في الدرر ٢/ ٦٤ ، ولم أقع عليه في ديوانه .
(٤) صدر بيت من الخفيف وعجزه: إن بي يا عتيق ما قد كفاني وهو لعمرو بن أبى ربيعة في ديوانه ٥٣٥ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى الأزدى في البيان والتبيين ٣/ ١٤٥ .
(٦) لم أجد هذا النص في شرح التسهيل ٣/ ٢٦٧ .

ما نوى فيه معناه ولذلك نعت به النكرة ، ومثله قولهم: تفرقوا أيادي سبأ .

فجعلوه حالاً ، وإن كان مضافًا إلى معرفة ؛ لأن فيه مثل ، وروى الثقات ياء أيادي بالسكون مع أن الموضع نصب ولكن خففت للتركيب .

ص: وقد يحذف مضاف ومضاف إليه ويقام ما أضيف إليه الثاني، أما ما أضيف إليه صفة الثاني محذوفة مقام ما حذف.

ش : فهاتان مسألتان مثال الأولى قوله تعالى: ﴿ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ [الأحزاب: ١٩] أي: كدوران عين الذي ، ومثال الثانية قوله:

ولا الحجاج عيني بنت ماء ::: تقلب طرفها حذر الصقور[١]

يريد: ولا الحجاج صاحب عين مثل عين بنت ماء فحذف المضاف والمضاف إليه وصفة الثاني وأقام المضاف إليه صفة الثاني المحذوفة مقام ما حذف .

ص: وقد يقام مقام مضاف محذوف مضاف إلى محذوف قائم مقامه رابع.

ش : مثاله قول الشاعر:

أبيتن إلا اصطياد القلوب ::: بأعين وجرة حينا فحينا[٢]

التقدير: بمثل أعين ظباء وجرة فهذه أربعة أسماء مضاف أولها إلى ثانيها ، إلى ثالثها ، وثالثها إلى رابعها فحذف الأول والثالث ، وبقي الثاني والرابع قائمين مقامهما ، ومثله قول الراجز:

كمثل التي قامت تسبع سؤرها[٣]

أراد: تسبع ذا سؤر كلبها .

ص: وقد يستغني بمضاف إلى مضاف إلى رابع عن الثاني والثالث.

ش : مثاله قوله: ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ [طه: ٩٦] أي من أثر حافر فرس الرسول فحذف الثاني والثالث واستغنى بالأول والرابع .

ص: ويجوز الجر بالمضاف محذوفًا إثر عاطف متصل أو منفصل بلا مسبوق بمضاف مثل المحذوف لفظا ومعنى.

ش : مثال المتصل قولهم: ما مثل أبيك وأخيك يقولون ذلك ، وقول الشاعر:

أكل امرئ تحسبين امرءًا ::: ونار توقد بالليل نارا[٤]

ومثال المنفصل بلا قولهم: "ما كل سوداء تمرة ، ولا كل بيضاء شحمة ، وقول الشاعر:

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ::: ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع[٥]

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لإمام بن أقرم النميري في المساعد ٢/ ٣٦٥ .
(٢) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٦٩ .
(٣) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: وقالت حرام أن يرجل جارها ، وهو بلا نسبة في شرح المساعد ٢/ ٣٦٥ .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٥ .

والجر في هذا النوع بالشرط المذكورة مقيس فظن بعضهم أن الحذف في هذا النوع مشروط بتقدم نفي أو استفهام ، وليس ذلك شرطًا ؛ بل يجوز مع عدمها كقوله:

كل مثر في رهطه ظاهر العز ::: وذي غربة وفقر مهين[1]

وما خلا ما قيد به المقيس ؛ فهو يسمع ولا يقاس عليه كما سيأتي .

ص: وربما جر المضاف المحذوف دون عطف، ومع عاطف مفصول بغير لا.

ش : مثال ذلك دون عطف قولهم: مررت بالتيمي تيم فلانٍ بالخفض . قال المصنف[2]: على تقدير: أحد تيم فلان . حكاه الفارسي ، وأجاز غيره أن يكون بدلاً على حذف مضاف تقديره: تيمي تيم عدى ، وقال السيرافي: الخفض على إضمار من التقدير: من تيم عدى ، وذهب الكوفيون إلى أن موضع ياء النسب جر ؛ ولذلك خفض عندهم: تيم عدى فتيم عندهم بدل من الياء ، وقالت العرب: رأيت التيمي تيم عدى ، وتيم قريش ، ورأيت العبدي عبد مناف فالنصب والخفض في كل قبيلة يكون فيها اشتراك ويقدم وجه الجر ، وقال أبو القاسم الزجاجي في المسائل الطبرية: يختار الكوفيون فيه الخفض وليس يمتنعون من إجازة نصبه ، فأما أصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا ألبتة . قال السيرافي: ومن نصب أضمر أعنى ، وفيه قلق ، والرفع أقلق ، ومن الجر بالمحذوف دون عطف قوله:

رحم الله أعظمًا دفنوها ::: بسجستان طلحة الطلحات[3]

أي: أعظم طلحة ، وحكى الكسائي: أطعمنا لحمًا سمينا شاة ذبحوها أيَ: لحم شاة ، وجاء في الشعر لهذا نظائر كقوله:

الآكل المال اليتيم بطرًا ::: يأكل نارًا وسيصلى سقرا[4]

أراد الآكل المال مال اليتيم ، فحذف البدل ونوى لفظه ، وأجاز الكوفيون القياس على هذا ، فأجازوا يعجبني ضربُ زيد أي ضرب زيد ، ولم يجزه البصريون ؛ بل حملا ما ورد على الشذوذ ، ومثال ذلك مع عاطف مفصول بغير لا قراءة عاصم ابن جماز: ﴿ **والله يريد الآخرةِ** ﴾[5] [الأنفال: ٦٧] ، قدره المصنف[6]: عرض الآخرة .

فصل: يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور بقوة إن تعلقا به، وإلا فبضعف.

ش : فمن القوى قول الشاعر:

كناحت يومًا صخرة بعسيل[7]

وقول الآخر:

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٥ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٧١ .
(٣) البيت من الخفيف ، وهو لابن قيس الرقيات في ديوانه ٢٠ .
(٤) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٧١ .
(٥) وانظر معجم القراءات ٢/ ٢٦٤ .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٢٧١ .
(٧) عجز بيت من الطويل وصدره: فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣٦٨ .

لانـــت معـــتاد في الهـــيجا مصــــابرة ::: يصـــلى بهـــا كـــل مـــن عـــاداك نيرانا[١]

قـال في الشـرح[٢]: هـذا مـن أحسن الفصل ؛ لأنه فصل بمعمول المضاف ، وأجازه في الاختيار كقولـه ﷺ : «**هل أنتم تاركو لي صاحبي**» [٣] وفي كلام من يوثق بعربيته: ترك يومًا نفسك وهواها سعى في رداها ، ومن الضعيف قولـه:

كمـــا خـــط الكـــتاب بكـــف يومًـــا ::: يهـــــودي يقـــارب أو يـــــزيل[٤]

وقول الآخر:

هما أخو في الحرب من لا أخا لــه[٥]

فمـثل هـذا ضـعيف لا يجـوز إلا في الضـرورة لـما فـيه من الفصل بأجنبي ، ومذهب سيبويه أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه خاص بالشعر مطلقًا .

ص: ومثله في الضعف الفصل بمفعول به متعلق بغير المضاف، وبفاعل مطلقًا، وبنداء ونعت وفعل ملغيً.

ش : فهـذه خمس صـور ضـعيفة لا تجوز إلا في الضـرورة فمثال الفصل بالمفعول المذكور قول جرير:

تسقى امتياحًا ندى المسواك[٦]

ومثال الفصل بالفعل قولـه:

أنجـــب أيـــام والــــداه بــــه ::: إذ نجـــلاه فـــنعم مـــا نجـــلا[٧]

أراد: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ففصل بين أيام وإذ بفاعل أنجب ، وقولـه: "مطلقًا" يعني سواء كان الفاعل لا عمل للمضاف فيه كهذا البيت ، أو مرفوعًا به كقولـه:

تـــرى أســـهما لـــلموت تصمى ولا تنمى ::: ولا تـــرعوى عـــن نقض أهواؤنا الغرم[٨]

أراد: ولا تـرعوى عـن أن يـنقض أهواؤنـا الغـرم ففصل بأهوائنا – وهو فاعل النقض – وكلا الصورتين ضعيف ، ومثال الفصل بالنداء قول الشاعر:

وفـــاق كعـــب بجـــير مـــنقذ لـــك مـــن ::: تعجـــيل تهلكـــة والخلـــد في ســـقرا[٩]

أراد: وفاق بجير يا كعب ، ومثله:

كـــأن بـــرذون أبـــا عصـــام ::: زيـــد حمـــار دق بالـــلجام[١٠]

---

(١) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٧٢ .
(٣) رواه البخاري في كتاب التفسير في تفسير سورة الأعراف برقم: ٤٦٤٠ .
(٤) البيت من الوافر ، وهو لأبي حية النميري في خزانة الأدب ٢/ ٢٥٣ .
(٥) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: إذا خاف يومًا نبوة فدعاهما ، وهو لعمرة الخثعمية في الدرر٥/ ٤٥ .
(٦) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: كما تضمن ماء المزنة الرصف ، وهو لجرير في ديوانه ٣٠٥ .
(٧) البيت من المنسرح ، وهو للأعشى في ديوانه ٢٣٥ .
(٨) البيت من الطويل ، ولم أعثر عليه .
(٩) البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى في الدرر ٢/ ٦٧ .
(١٠) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٧ .

أراد: كأن برذون زيد يا عصام، ومثال الفصل بالنعت قول الشاعر:

نجوت وقد بل المرادي سيفه ::: من ابن أبي شيخ الأباطح طالب[١]

أراد: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، ومثال الفصل بفعل ملغي ما أنشد ابن السكيت من قول الشاعر:

بأي تراهم الأرضين حلوا[٢]

أراد: بأي الأرضين تراهم.

ص: **وإن كان المضاف مصدرًا؛ جاز أن يضاف نظمًا ونثرًا إلى فاعله مفصولاً بمفعوله.**

ش: مثال ذلك نظمًا قوله:

فزججتها بمزجة ::: زج القلوص أبي مزاده[٣]

وقول الآخر:

فإن يكن النكاح أحل شيء ::: فإن نكاحها مطر حرام[٤]

أنشده ثعلب بجر مطر، وهو اسم رجل، وليس هذا فعل مضطر، وقد ورد في ذلك أبيات أخرى، ومثاله نثرًا قراءة ابن عامر رضى الله عنه: ﴿ **وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم** ﴾[٥] [الأنعام: ١٣٧]، بنصب الأولاد وجر الشركاء وهي ثابتة بالتواتر فلا التفات لكلام من تكلم فيها، والصحيح جواز ذلك في النثر لهذه القراءة، وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر، وحكى في النهاية عن الكوفيين جواز ذلك في الشعر وفي الكلام، وتوجيه هذه القراءة في قياس النحوي وذلك أنها اشتملت على فصل يفصله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل ويحسن ذلك ذلك في ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

والثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

والثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية، ولو لم يستعمل العرب الفعل المشار إليه؛ لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرًا؛ فاستحق غير الأجنبي أن يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقًا، وأيضًا فقد فصل في قول النبي ﷺ: «**فهل أنتم تاركو لي صاحبي**»[٦] بالجار والمجرور، والمضاف فيه اسم الفاعل مع أنه مفصول بما فيه من الضمير المنوي ففصل بالمصدر لخلوه، والضمير أسهل وأحق بالجوار؛ ولذلك نظائر.

قلت: ذاك وكثرت نظائر هذا.

---

(١) لبيت من الطويل، وهو منسوب لمعاوية بن أبى سفيان في الدرر ٢/ ٦٧.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه: أألدبران أم عسفوا الكفارا، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٨.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٤٦٨.

(٤) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٣.

(٥) وانظر معجم القراءات ٢/ ٣٢٢.

(٦) سبق تخريجه.

ص: وربما فصل بالاختيار في اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر، أو جار ومجرور.

ش : مثال الأول قراءة بعض السلف: ﴿ فلا تحسبن الله مُخلِفَ وَعْدَه رُسلِه ﴾[1] [إبراهيم: ٤٧]، ففصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعول بمفعول آخر، ومثال الثاني: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"[2] وقد تقدم، وقد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم في النثر. حكى الكسائي: هذا غلام - والله - زيد.

فصل: الأصح بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلم ظاهرًا في المثنى مطلقًا، وفي المجموع على حده غير مرفوع، وفيما سواهما مجرورًا، ومقدرًا فيما سوى ذلك.

ش : المضاف إلى ياء المتكلم إن كان منفيًا قبل الإضافة كلدن وخمسة عشر؛ استصحب بناؤه، وإن كان معربًا قبل النداء؛ فثلاثة أقسام: مثنى ومجموع على حدة وما سواهما، وأما المثنى فيستصحب إعرابه ظاهرًا فتقول: قام غلاماي، ورأيت غلاميّ ومررت بغلاميّ. وما ذكره من الخلاف فيه قبل الإضافة؛ جاز بعد الإضافة إلى الياء، وأما المجموع على حد المثنى فيستصحب إعرابه - أيضًا - ظاهرًا في النصب والجر نحو: رأيت ضاربيّ ومررت بضاربيّ، وأما الرفع فتقلب الواو ياء وتدغم في الياء فيصير لفظه كلفظ النصب والجر ويجري فيه الخلاف المذكور من قبل الإضافة، وزعم ابن الحاجب - وتبعه المصنف هنا - أن إعرابه حالة الرفع بالحرف المقدر، وكما أن الحركة تقدر؛ كذلك يقدر الحرف، وهذا لا تحقيق فيه، وأما غير المثنى والمجموع على حده؛ ففيه أربعة مذاهب:

أحدها: مذهب الجمهور أنه معرب في الأحوال الثلاثة بالحركات المقدرة لشغل آخره بالحركة التي يقتضيها المتكلم.

والثاني: أنه مبني وهو مذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي، وظاهر كلام الزمخشري[3].

والثالث: مذهب ابن جني[4]: أنه لا معرب ولا مبني، والاسم لا ينحصر عنده في معرب ومبني؛ بل له حالة هذا.

والرابع: ما ذهب إليه المصنف من أنه معرب بحركة مقدرة في رفعه ونصبه وبالكسرة الظاهرة في جره. قال[5]: هذا عندي هو الصحيح، ومن قدر كسرة أخرى؛ فقد ارتكب تكلفًا لا مزيد عليه ولا حاجة إليه. قال الشيخ أبو حيان: ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب.

ص: ويكسر متلوها إن لم يكن حرف لين يلي حركة.

ش : أي: ويكسر متلو الياء كقولك في غلام: غلامي بكسر الميم وهو متلو الياء، واحترز بقوله: "إن لم يكن حرف لين يلي حركة" من نحو: داعى، ومولى فتقول: داعىّ ومولاىّ، واحترز

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٣/ ٢٤٤.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩.
(٤) المساعد ٢/ ٣٧٣.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩.

بقوله: "يلي حركة" من نحو: ظبي ودلو فإنه يكسر كالصحيح . قال في الشرح[1]: وتجري هذه الكسرة مجرى كسرة الإعراب في أنها تظهر في الحرف الصحيح والجاري مجراه ، وتقدر في المعتل الذي لا يجرى مجرى الصحيح ، ويتبعها ما قبلها في نحو: مررت بابنمي ونظرت إلى فمي في لغة من أتبع في نحو: نظرت إلى فمه .

ص: وتفتح الياء أو تسكن.

ش : يعني بعد الحرف المكسور ، وعلم من الإطلاق جواز الأمرين في نداء وغيره . قال بعضهم: والفتح هو الأصل ، والإسكان هو الأكثر ، وقيل: الإسكان هو الأصل وجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل للأول ؛ لأنه أصل كل مبني ، والياء مبنية ، والفتح أصل ثان ؛ لأنه أصل ما بني ، وهو على حرف واحد .

ص: وإن نودى المضاف إليها إضافة تخصيص؛ جاز أيضًا حذفها وقلبها والاستغناء عنها بالفتحة.

ش : احترز بقوله: "إضافة تخصيص" من نحو: يا مكرمي ، وأنت تريد الحال والاستقبال فإن إضافته إضافة تخفيف ، والياء في نية الانفصال لم تمازج ما اتصلت به فتشبه بياء قاضٍ فتشاركها في الحذف فلا تحذف ولا تقلب ولا حظ لها في غير الفتح والسكون ، وهذا تقييد لما أطلقه النحويون ، وفي المجالس لثعلب: يا غلام قيل: تسقط الياء منه ، ويا ضاربي قيل: لا تسقط الياء منه وذلك فرق بين الاسم والفعل . انتهى .

وذكر في النهاية أنه لا يجوز حذف الياء في اسم الفاعل لمعنى الحال والاستقبال ، وقوله: "جاز أيضًا" يعني مع الوجهين السابقين - وهما الفتح والإسكان - فيكون في النداء خمسة أوجه ، وقوله: "والاستغناء عنها" الضمير للألف ، وهذا الوجه أجاز الأخفش والمازني والفارسي فتقول: يا غلامَ بالفتح تريد: يا غلاما ، ونقل عن الأكثرين منعه .

ص: وربما وردت الثلاثة دون نداء.

ش : يعني بالثلاثة حذف الياء وقلبها ألفًا ، والاستغناء عن الألف بالفتحة فمن الحذف قوله تعالى: ﴿ **فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ** ﴾ [الزمر: ١٧] فيمن حذفها وصلاً ووقفًا ، ومن القلب قوله:

أطوف ما أطوف ثم آوى ::: إلى أما ويرويني النقيع[2]

ومن الاستغناء بالفتحة قوله:

ولست براجع ما فات مني ::: بلهف ولا بليت ولا لو اني[3]

وقال في النهاية: أجاز المازني في غير النداء إبدال ياء المتكلم ألفًا فأجاز قام غلاما . حكاه عنه ابن السراج في الأصول . انتهى .

وقال ابن عصفور: هذا في الضرورة .

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٠ ، ٢٨١ .
(٢) البيت من الوافر ، وهو لنقيع بن جرموز في الدرر ٢/ ٦٩ .
(٣) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٨٢ .

ص: وقد يضمر فيه ما قبل الياء المحذوفة، وتنوي الإضافة.

ش: مثاله بعض القراء: ﴿ قال ربُّ السجن ﴾ [يوسف: ٣٣] [١] بالضم ونية الإضافة، وكذلك حسن حذف النداء، ولو لم تكن الإضافة منوية؛ لكان مثل قولهم: افتد مخنوق، وهو قليل بخلاف الاستغناء بنية الإضافة فإنه كثير فالحمل عليه أولى، وقرئ أيضًا: ﴿ قال ربُّ احكم بالحق ﴾ [الأنبياء: ١١٢] [٢] بضم الباء. قال الأستاذ أبو علي: وهذا إذا لم يلتبس يعني بالمنادي المقبل عليه، وقال خطاب في هذه اللغة: إنها قليلة رديئة، وعلل بأنه يلتبس المضاف بغيره، وفي النهاية: من قال: يا غلامُ بضم الميم؛ إنما يفعلون ذلك في الأسماء التي تغلب عليها الإضافة كقولك: يا رب ويا قوم فلما كانوا يضيفونه كثيرًا جعلوه معرفًا بالقصد فبنوه على الضم، وهذه الضمة كهي في يا رجل إذا قصدت رجلاً بعينه، وقال ابن هشام اللخمي: يا غلامُ أقبل لا يجوز على مذهب الجماعة، إنما أجاز سيبويه الضم فيما ترك فيه الإضافة فيما كثر حتى إذا ضممته؛ علم أن المراد فيه الإضافة، وقول المصنف: وقد يضم فيه يعني في النداء، وأما الضم في غير النداء نحو: ياغلام، وأنت تريد الإضافة وقول المصنف: وقد يضم فيه يعني في النداء، وأما الضم فى غير النداء نحو: يا غلام، وأنت تريد الإضافة فأجاز أبو عمرو وغيره على قلة، واستدلوا بقوله:

إنما أهلك مالُ [٣]

يريد مالي، ورده أبو زيد الأنصاري، وتأول ما استدل به أبو عمرو.

ص: وتفتح في الحالين بعد حرف اللين التالي حركة.

ش: يعني بالحالين: حال النداء، وحال غير النداء، وحرف اللين يشمل الألف والواو والياء، واحترز بقوله: "التالي حركة" من نحو: ظبى ودلو. فإذا قلت: ظبيي ودلوي؛ جاز في الياء الفتح والسكون كما تقدم، ومثال فتحها فيما ذكر: ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﴾ [البقرة: ٣٨] و ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيّ ﴾ [إبراهيم: ٢٢] وفي الحديث: "أو مخرجي هم" [٤]

ص: ويدغم فيها إن كان ياءً أو واوًا.

ش: يدغم حرف اللين في الياء إن كان ياءً أو واوًا يعني: بعد قلب الواو ياء فتقول في قاض وابنين ومصطفين وعشرين. هذا قاضيّ وابنيّ ومصطفيّ وعشريّ، كما تقول في النصب والجر بقلب الواو ياء ثم تدغمها في ياء المتكلم، وإن كان ما قبل الواو مضموما بكسر؛ لتصح الياء.

ص: وإن كان ألفًا لغير تثنية؛ جاز في لغة هذيل القلب والإدغام.

ش: يعني قلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم رفعًا ونصبًا وجرًا، وذكر سيبويه هذه اللغة، ولم ينسبها إلى هذيل بل ذكرها عن ناس من العرب لم يعينهم، ونسبها صاحب التمهيد والمصنف لهذيل، وحكاها عيسى بن عمرو عن قريش وهي في شعر أبي الأسود. والمنخل اليشكرى، وقرأ

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٣/ ١٦٨.

(٢) وانظر: معجم القراءات ٤/ ١٥٦.

(٣) جزء من عجز بيت من الوافر، وتمامه: ذريني إنما خطئى وصوبى على، وهو لأوس بن غلفاء في خزانة الأدب ٨/ ٣١٣.

(٤) رواه البخاري في بدء الوحى برقم ٣.

الحسن: ﴿ يـا بشـرىّ ﴾ [يوسف: ١٩] [(١)] وإنما قال جاز ؛ لأن هذيلاً لا يحتمون هذا الوجه بل يجوز عندهم إقرار الألف كالجماعة ، واحترز عن ألف التثنية فإنها لا تقلب ، بل تقر في جميع اللغات . قيل: وكان ينبغي أن يستثنى لدى على الظرفية فإن ألفهما تقلب ياء مع المتكلم في أكثر اللغات ، وبعض العرب لا يقلب فيقول: لداى وعلاى ، وكذلك إلى فإن قيل: فهو يجوز ألف المثنى على لغة من التزم فيه الألف رفعًا ونصبًا وجرًا كالمقصور ؛ فالجواب قال في الارتشاف[(٢)]: يحتاج في جواز قلبها على هذه اللغة إلى سماع .

ص: **وربما كسرت مدغمًا فيها أو بعد ألف.**

ش : مثال كسرها مدغمًا فيها قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿ **ما أنا بمصرخكم وما أنت بمصرخيِّ** ﴾[(٣)] [إبراهيم: ٢٢] بالكسر ، وقال النابغة:

علىَّ لعمرو نعمة بعد نعمة ::: لوالدة ليست بذات عقارب[(٤)]

قال المصنف: كذا روى بكسر الياء من على ، ومن شواهد الكسر قول الأغلب العجلي:

قال لها هل لك يا تا فيِّ ::: قالت له ما أنت بالمرضيِّ[(٥)]

وهي لغة بني يربوع . حكاها الفراء وقطرب ، وأجاز أبو عمرو بن العلاء . قال الفراء: وزعم القاسم بن معن[(٦)] أنها صواب ، وكان ثقة بصيرًا . انتهى .

ولا التفات لقول من طعن في قراءة حمزة هذه . قال الكسائي: كان يصير النحوي بحمل قراءة حمزة على اللحن ، وكان أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطًا انتهى . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، ومثال كسرها بعد الألف قول بعض العرب: عصاى بالكسر وقرأ بها الحسن وأبو عمرو في شاذه . قال المصنف[(٧)]: وهي لغة قليلة أقل من كسر المدغم فيها .

ص: **ويجوز في أبي وأخي: أبيّ وأخيّ وفاقًا لأبي العباس.**

ش : اللغة الجيدة أن يقال في إضافة الأب والأخ: أبي وأخي بالتخفيف كما جاء في القرآن ، وأجاز أبو العباس المبرد أن يقال: أبيّ وأخيّ برد اللام وإدغامها في الياء ، ومن شواهد ذلك قول الراجز:

كان أبيِّ كرما وسودا ::: يلقى على ذي اللبد الجديدا[(٨)]

قال في الشرح[(٩)]: والاستشهاد بهذا أقوى من الاستشهاد بقول الآخر:

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٣/ ١٥٨ .
(٢) ٢/ ٥٣٧ .
(٣) وانظر: معجم القراءات ٣/ ٢٣٤ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٤١ .
(٥) البيت من الرجز ، وهو للأغلب العجلي في المساعد ٢/ ٢٧٨ .
(٦) الارتشاف ٢/ ٥٣٦ .
(٧) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٤ .
(٨) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٨٤ .
(٩) ٣/ ٢٨٤ .

وأبيّ مالك ذو المجاز بدار[١]

لاحتمال أن يريد قائل هذا الجمع والذي قبله متعين الإفراد إذ لو قصد قائله الجمع لقال: يلقون . انتهى . وذلك أن الأب والأخ جمعا بالواو والنون فإذا أضفتها إلى الياء قلت: أبيّ وأخيّ ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز رد الواو في أب وإدغامها في الياء إلا في الشعر ، وأجاز الكوفيون وتبعهم المبرد والمصنف ، وزاد إجازة ذلك في أخي . قال المصنف[٢]: ولم أجد شاهدًا على أخيّ لكن أجيزه قياسًا على أبي كما فعل أبو العباس .

ص: **وحذف ميم الفم مضافًا أكثر من ثبوته.**

ش: فيجوز كلمته من فمي إلى فمه خلافًا لمن خص إثبات الميم في الإضافة لقوله ﷺ : «**لخلوف فم الصائم**»[٣] وقد تقدم ذلك أول الكتاب ، ومن ضعف ميم الفم أو جعله مقصورًا أضافه كنظيره فتقول: فميَّ وفاي .

ص: **وفيّ مع حذف الميم واجب.**

ش: يعني أنك إذا حذفت الميم - وهو الأكثر - قلت: فيّ بالتشديد في الأحوال كلها ؛ لأنك لما حذفت الميم رددت الواو التي هي عين الكلمة وقلبتها ياء ثم أدغمتها في ياء المتكلم ، ولا يجوز التخفيف كما فعل في الأب والأخ ما يلزم ، ومن بقائه على حرف واحد وهو اسم متمكن ولا نظير لك الخلاف أخ وأب ، والله أعلم .

* * *

(١) عجز بيت من الكامل ، وصدره: قد أحلك ذا المجاز وقد أرى ، وهو لمؤرج السلمي في خزانة الأدب ٢/ ٢٧٢ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٤ .
(٣) سبق تخريجه .

باب: التابع

ص: وهو ما ليس خبرًا من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقًا.

ش: حد المصنف التابع قيل: ولا يحتاج إلى حد فإنه محصور بالغير، واحترز بقوله: "مما ليس خبرًا" من نحو: حامض في هذا: حلو حامض فإنه شارك ما قبله في الإعراب والعامل، ولا يسمى تابعًا، واحترز بقوله: "مطلقًا" من المفعول الثاني والحال والتمييز في نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، ولقيت زيدًا راكبًا، و ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ [مريم: ٤] فإنها تخالف التابع بزوال المشاركة عند تغير العامل نحو: أعطى زيد درهمًا، ومررت بزيد راكبا، وعجبت من اشتعال الرأس شيبا، وخرج أيضًا التمييز في نحو: اشتريت رطلا عسلاً؛ لأنه لم يشارك في العامل؛ لأن رطلاً منصوب باشتريت، وعسلاً منصوب برطلاً، ودل قوله: "وعامله" على أن العامل في المتبوع هو العامل في التابع، وفي هذه المسألة خلاف، أما النعت والتوكيد وعطف البيان؛ فقيل العامل فيها تبعيتها لما جرى عليه، وهو مذهب الخليل والأخفش. قيل: وسيبويه وأكثر المحققين وهو الصحيح.

وأما البدل؛ فالجمهور على أن العامل فيه مقدر، واستدلوا بظهوره في بعض المواضع لقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥] وإعادة العامل في البدل إذا كان حرف جر جائزة باتفاق، ويجب إذا كان ضميرًا نحو: مررت تريد به، ولا يخرجه ذلك عن البدلية، وإذا كان العامل رافعًا أو ناصبًا؛ ففي إعادته خلاف أجاز ابن عصفور، ومنعها الجمهور، واستدل من أجاز بقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً﴾ [يس: ٢٠، ٢١] وأول على أنه من تكرار الجمل، وذهب قوم منهم المبرد إلى أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه، وهو ظاهر مذهب سيبويه فإنه قال: هذا باب من الفعل يعمل في الاسم لم يبدل مكان الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول، وهو اختيار المصنف، واختار ابن خروف الأول قال: ولذلك بني المبدل المفرد على الضم في النداء، ولابن عصفور مذهب ثالث: أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لكن على سبيل العوضية عن العامل المحذوف فإنه قال: لما حذفت العرب العامل في البدل؛ عوضت منه العامل في المبدل منه فتولى من العمل ما كان يتولاه ذلك العامل المحذوف، وأما عطف النسق؛ ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها - وهو الصحيح: أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف.

والثاني: أنه مضمر بعد حرف العطف.

والثالث: أن حرف العطف هو العامل.

ص: وهو توكيد أو نعت أو عطف بيان أو عطف نسق أو بدل.

ش: قيل: لأنه إما أن يتبع بواسطة حرف أو لا، فالأول: عطف النسق، والثاني: إما أن يكون نية تكرار العامل، أولا، والأول: التوكيد، والثاني: إما أن يكون المشتق أو بالجامد، والأول: النعت، والثاني: عطف البيان.

ص: ويجوز فصله من متبوعه بما لم تتمحض.

ش: مثال فصل التابع من المتبوع قوله تعالى: ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم: ١٠] و ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ ﴾ [سبأ: ٣] و ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٦] ومثاله في التوكيد: ﴿ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٥١] وقوله: بما لم تتمحض أجنبيته" زيادة ثبتت في نسخة الرقى، وهي حسنة؛ لأن الأجنبي لا يجوز الفصل به، وكل ما كان معمولاً لما بعد التابع أو قبله من غير عطفه، أو كان جملة لا ارتباط لها بالكلام الذي التابع فيه؛ فهو أجنبي، ولا يجوز الفصل به؛ ولذلك منع النحاة: مررت برجل على فرس عاقل أبلق؛ لأن عاقلاً مباين لفرس وصفته، وأما قول الشاعر:

وقلت لقوم في الكنيف تروحوا ::: عشية بتنا عند ماء وإن رج[1]

فشاذ، واحترز من توكيد التوكيد نحو: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠] فإنه لا يجوز الفصل بين كلهم وأجمعين، وفي إطلاقه توكيد توكيد على ذلك تجوز؛ بل الثاني توكيد لما الأول توكيد له، ومن نعت المبهم نحو: ضرب هذا الرجل زيدًا، ومن شبهه قال المصنف[2] في عدم الاستغناء عن الصفة نحو: خلف الأحمر الشعري العبور. ولا يجوز الفصل في ذلك. قيل: وقد استغنت الشعري عن الصوف في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى ﴾ [النجم: ٤٩] ذكر المصنف في الكافية في موضعين آخرين يمتنع فيهما الفصل[3]:

أحدهما: المعطوف المتمم بما لا يستغنى عنه من الصفات نحو: إن امرءًا ينصح ولا يقبل خاسر، فلو جعل خاسر بين ينصح ولا يقبل: لم يجز؛ لأنهما جرًا صفة لا يستغنى عنهما، ولا يغني أولهما عن ثانيهما.

والثاني: كل نعت ملازم النعتية نحو: أبيض يقوه. قال فيها[4]:

أو بعض التمام دون عدم ::: أو ما بتابعيه لفظا لزم

ص: ولا يتقدم معمول تابع على متبوع خلافًا للكوفيين.

ش: أجاز الكوفيون: هذا طعامك رجل يأكل، وزيدًا قمت فضربت، ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ [النساء: ٦٣] فجعل "في أنفسهم" متعلقًا بـ"بليغا" وقد خرجت الآية على أوجه كثيرة فلا حجة لهم فيها، وأيضًا فإن التابع لا يتقدم على المتبوع؛ فليكن معموله كذلك.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، ولم أعثر عليه.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٧.
(٣) شرح الكافية ٢/ ١١٥٠.
(٤) شرح الكافية ٢/ ١١٤٨.

باب: التوكيد

ش: يقال: وكد توكيدًا، وأكد توكيدًا لغتان، والتوكيد مصدر سمي به التابع؛ لأنه يفيد التوكيد.

ص: وهو معنوي ولفظي.

ش: قال المصنف(١): المعنوي هو المعتد به في التوابع.

ص: فالمعنوي التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع أو أن يراد به الخصوص.

ش: التابع جنس، وباقي التعريف فصل له عن بقية التوابع، ومثال ما يرفع توهم إضافة إلى المتبوع: قتل العدوَّ زيد نفسه فبذكر النفس علم السامع أن زيدًا باشر القتل وحده، ولولا ذلك؛ لأمكن اعتقاد كونه أمرًا، ومثال ما يرفع توهم السامع أن المتكلم أراد الخصوص: جاء بنو فلان كلهم فلولا كلهم لأمكن اعتقاد البعض فإن العرب تضع العام موضع الخاص مجازًا.

ص: ومجيئه في الغرض الأول بلفظ النفس والعين مفردين مع المفرد مجموعين مع غيره جمع قلة مضافين إلى ضمير المؤكد مطابقًا له في إفراد وغيره.

ش: الغرض الأول: رفع توهم الإضافة إلى المتبوع، ومثال إفرادهما مع المفرد: جاء زيد نفسه وهند نفسها، ومثال جمعها مع غيره - وهو المثنى والمجموع: جاء الزيدان أنفسهما والهندان أنفسهما، والزيدون أنفسهم، والهندات أنفسهن، واحترز بقوله: "جمع قلة" من جمع الكثرة نحو: نفوس وعيون فلا يؤكد بهما، وينبغي أن يقيد جمع القلة بأفعل فإن عينًا جمع على أعيان ولا يؤكد به، وترك الأصل في نحو: قام الزيدان أنفسهما كراهة اجتماع تثنيتين، وعدل إلى الجمع؛ لأن التثنية جمع في المعنى قيل: ووهم بدر الدين بن مالك في إجازة قام الزيدان نفساهما عيناهما، ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين.

ص: ولا يؤكد بهما غالبًا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل.

ش: لا فرق بين كونه مستكنًا نحو: قم أنت نفسك، أو بارزًا نحو: قمت أنت نفسك، ونصوص النحويين إن عدم التأكيد به في ذلك لا يجوز، وعبارة الفارسي: لا يحسن، واحترز بقوله: "غالبًا" مما ذكره الأخفش في مسائله أنه يجوز على ضعف: قاموا أنفسهم.

ص: وينفردان بجواز جرهما بباء زائدة.

ش: مثاله: جاء زيد بنفسه، وجاء زيد بعينه، ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد، وقالت العرب: جاءوا بأجمعهم بضم الميم وفتحها، وليس من ألفاظ التوكيد؛ لامتناع استعماله بلا باء.

ص: ولا يؤكد مثنى بغيرهما إلا بكلا وكلتا.

ش: لا يؤكد مثنى بغير النفس والعين إلا بهذين اللفظين: كلا في التذكير، وكلتا في التأنيث

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٩.

نحو: قام الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، وسيأتي الخلاف في تثنية أجمع وجمعاء.

ص: وقد يؤكدان ما لا يصح في موضعه واحد خلافًا للأخفش.

ش: مثال ذلك: اختصم الرجلان كلاهما، ورأيت أحد الرجلين كليهما فمنع ذلك الأخفش؛ لعدم الفائدة، ولا يحتمل الموضع إرادة الإفراد ولعدم سماعه من العرب، ووافق الأخفش على المنع: الفراء وهشام وأبو علي، وذهب الجمهور إلى إجازته، ونقل ابن عصفور عن الأخفش الجواز فلعل له قولين، واحتج المجيز بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو: قام القوم كلهم أجمعون أكتعون.

وقال المصنف[1]: لا يمتنع ضربت أحد الرجلين كليهما؛ لأن فيه فائدة، وذلك أن موضع الرجلين صالح للجميع فيمكن توهم السامع أن المتكلم قصد الجمع فغلط فوضع المثنى موضعه فيذكر كليهما ليزول التوهم.

ص: ومجيئه في الغرض الثاني تابعًا لذي أجزاء يصح وقوع بعضها موقعة مضافًا إلى ضمير بلفظ كل أو جميع أو عامة.

ش: الغرض الثاني: هو رفع توهم أن يراد به الخصوص والتحري إما بالذات نحو: جاء الجيش كله، وإما بحسب العامل نحو: رأيت زيدًا كله؛ لأن زيدًا بالنسبة إلى الرؤية أجزاء يصح وقوع بعضها موقع بعض، ولا يجوز: جاء زيد كله لعدم التحري، وقوله: "مضافًا إلى ضميره" يعني: ضمير المؤكد فتقول: جاء الجيش كله والقبيلة كلها، والزيدون كلهم، والرجال كلهم أو كلهن أو كلها أو كله قياسًا على: هو أحسن الفتيان وأجمله وهو ضعيف، والهندات والجواري كلهن أو كلها، والدواب كلهن أو كلها على ما تقدم في باب المضمر.

قال المصنف[2]: وذكرت مع كل جميعًا وعامة كما فعل سيبويه، وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهوًا أو جهلاً. فيقال: جاء القوم جميعهم وعامتهم كما يقال: جاؤوا كلهم والمعنى واحد. انتهى.

وفي الإفصاح: وخالف المبرد في عامتهم، وقال: إنما هو بمعنى أكثرهم.

ص: وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما وبكلهما عنهما وبالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الإضافة إلى ضميره.

ش: مثال الاستغناء بكليهما عن كلتيهما قال:

يمت بقربي الزينبين كليهما ::: إليك وقربي خالد وحبيب[3]

وقال ابن عصفور في البيت[4]: إنه من تذكير المؤنث حملاً على المعنى للضرورة كأنه قال: بقربى الشخصين، ومثال الاستغناء بكلهما عنهما - أعني عن كليهما وكلتيهما: جاء الرجلان كلهما، والمرأتان كلهما، ويحتاج إلى سماع، ومثال الاستغناء بالإضافة إلى مثل الظاهر قول كثير:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٠.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٩١.
(٣) البيت من الطويل، وهو لهشام بن معاوية في المساعد ٢/ ٣٨٧.
(٤) المقرب ٣١٧.

كم قد ذكرتك لو أجزي بذكركم ::: يا أشبه الناس كل الناس بالقمر[١]

وقول الفرزدق:

أنت الجواد الذي ترجى نوائله ::: وأبعد الناس كل الناس من عار
وأقرب الناس كل الناس من كرم ::: يعطي الرغائب لم يهمم بإقتار[٢]

قيل: والذي ذكره النحويون الإضافة إلى الضمير، ولا حجة في الأبيات لاحتمال كون كل نعتًا بمعنى الكاملين فكأنه لم يفضله إلا على الناس الكاملين وهو أمدح.

ص: ولا يستغنى بنية إضافته خلافًا للفراء والزمخشري.

ش: أجاز الفراء – وتبعه الزمخشري وهو أيضًا منقول عن الكوفيين[٣] – أن يكون كلٌّ من قراءة من قرأ: "إنا كلا فيها"[٤] توكيدًا لاسم إن وخرج المصنف الآية على أن كلا حال من الضمير المرفوع فيها، وفي جواز مثل ذلك خلاف، وخرج على جعل كل بدلاً من اسم إن.

ص: ولا يثنى أجمع ولا جمعاء خلافًا للكوفيين ومن وافقهم.

ش: أجاز الكوفيون – وتبعهم ابن خروف – تثنية أجمع وجمعاء فتقول: أجمعان وجمعاوان. قال ابن خروف[٥]: ومن منع تثنيتهما؛ فقد تكلف وادّعى ما لا دليل عليه، والصحيح المنع؛ لاستغناء العرب بكلا وكلتا، وكذا ما وازنهما نحو: أكتع وكتعاء.

ص: ويتبع كله أجمع، وكلها جمعاء، وكلهم أجمعون، وكلهن جمع.

ش: مثال ذلك: قبضت المال كله أجمع، وهدمت الدار كلها جمعاء، و ﴿ **فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ** ﴾ [الحجر: ٣٠] وجاءت النساء كلهن جمع.

ص: وقد يغنين عن كل.

ش: نحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾ [الحجر: ٤٣] و ﴿ **وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾ [الحجر: ٣٩].

ص: وقد يتبعن بما يوازنهن من: كتع وبصع وبتع، بذا الترتيب أو دونه.

ش: فيقال: أكتع أبصع أبتع بعد أجمع وكتعاء بصعاء بتعاء بعد جمعاء، وأكتعون وأبصعون أبتعون بعد أجمعون، وكتع بصع بتع بعد جمع، وقوله: "بذا" أي: يقدم أكتع ثم أبصع ثم أبتع، وإذا اجتمعت كلها؛ بدأت بالنفس ثم بالعين ثم بكل ما جمع ثم بأكتع ثم بأصبع ثم بأبتع، وقوله: "أو دونه" يعني أنك تبدأ بأي الثلاثة شئت بعد أجمع، وهذا مذهب ابن كيسان[٦]، والأول هو المشهور،

---

(١) البيت من البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٢٢.
(٢) البيتان من البسيط، وهما للفرزدق في ديوانه ٢/ ٤١٢.
(٣) الارتشاف ٢/ ٦١٠.
(٤) غافر: ٤، وانظر: معجم القراءات٦/ ٥١.
(٥) الارتشاف ٢/ ٦١١.
(٦) المساعد ٢/ ٣٩١.

وقال ابن عصفور[1]: وأما أبصع وأبتع فلا تبال أيهما قدمت على الآخر ، ولا يتقدم أكتع على أجمع على مذهب الجمهور ، وأجازه الكوفيون ، وابن كيسان .

ص: وقد يغني ما صيغ من كتع عما صيغ من جمع.

ش : مثاله قول الشاعر:

وسائره باد إلى الشمس أكتع[2]

وقول الراجز:

تحملني الذلفاء حولا أكتعا[3]

وقول أعشى ربيعة:

نزلـنا بالدوامـر واتقونـا ::: بـنعمان بـن زرعـة أكتعيـنا[4]

وهـذا مذهـب الكوفـيين وابـن كيسـان ، ومـنعه الجمهور ، وخرج ابن عصفور: وسائره باد إلى الشمس أكتع على: وأكتعًا ، وأكتعين في البيتين للضرورة .

ص: وربما نصب أجمع وجمعاء حالين.

ش : حكى الفراء[5]: أعجبني القصر أجمعَ ، والدار جمعاء بالنصب على الحال .

ص: وجمعاهما كهما على الأصح.

ش : ذكـر الأستاذ أبو على أن الفراء منع من ذلك ، وابن كيسان أجاز ذلك ، قال المصنف: وما ذهـب إلـيه هو الصحيح ؛ لأنه صح بضبط الثقات كقول النبي ﷺ في حديث الائتمام: **«فصلوا جلوسًا أجمعـين»**[6] وصـحح النصـب فيه على الحال القاضي عياض ، وجعل بعضهم أجمعين تأكيدًا لضمير مقـدر منصـوب . كأنـه قال: أعينكم أجمعين ، ويروى: أجمعون على أنه تأكيد للواو في: صلوا ، قيل: وذلك لا يجوز عند البصريين ؛ لأن أجمع وأخواته معارف يعني النصب على الحال .

ص: وقد يرادف جمعاء مجتمعة فلا يفيد توكيدًا.

ش : ومنه ما جاء في الحديث: "كما تناتج الإبل من بهيمة جمعاء"[7] أي: مجتمعة الخلق .

ص: ولا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه إلا إذا اتحد معنى عامليها.

ش : مثاله: ذهب زيد وانطلق عمرو كلاهما ، فهذا جائز نص عليه الأخفش .

ص: وإن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقًا للأخفش والكوفيين.

ش : مـثاله: قمـت لـيلة كـلها فهـذه ونحـوه حقيق بالجواز ، وإن لم تستعمله العرب فكيف وقد

---

(١) الارتشاف ٢/ ٦١١ ، ٦١٢ .

(٢) عجز بيت من الطويل ، وصدره: ترى الثورة فيها مدخل الظل رأسه ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٢٣٥ .

(٣) عجز بيت من الرجز ، وصدره: يا ليتنى كنت صبيًا مرضعًا ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٥٦ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لأعشى ربيعة في الدرر ٦/ ٣٨ .

(٥) المساعد ٢/ ٣٩١ .

(٦) رواه مسلم في باب الصلاة برقم: ٨٦ بلفظ "أجمعون" .

(٧) رواه أحمد في مسنده ٢/ ٢٣٣ .

استعملته كقول الراجز:

تحملني الذلفاء حولاً أكتعا[١]

في أبيات كثيرة، وقالت عائشة: "ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهرًا كله إلا رمضان"[٢] وحكى المصنف في الشرح[٣] أن بعض الكوفيين أجاز تأكيد النكرة مطلقًا.

ص: ولا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح.

ش: وذلك لأن الحذف مناف للتوكيد، وممن منعه الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب[٤]، وأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف[٥] نحو: الذي ضربت نفسه زيد أي: ضربته نفسه.

ص: ولا يفصل بينهما بإما خلافًا للفراء.

ش: نحو: مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم. قال في الشرح[٦]: أجازه الفراء على تقدير: إما بهم أجمعين؛ لأن الحذف هنا أسهل.

ص: وأجرى في التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والظهر والبطن.

ش: نحو ضربت زيدًا الظهر والبطن واليد والرجل أجاز سيبويه جعل ذلك توكيدًا ككل وجعله بدلاً نقله المصنف.

ص: ولا يلي العوامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا جميعًا وعامة مطلقًا وكل وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة، ومع غيره بقلة.

ش: يعني بقوله: "وهو على حاله" أن يفيد إذا ولي العوامل ما يفيد إذا كان توكيدًا فإذا قلت: فاضت نفس زيد، وفقئت عينه فمدلولهما غير مدلولهما في التوكيد إلا جميعًا أو عامة مطلقًا أي: مبتدأين وغير مبتدأين وذلك لقلة استعمالهما في التوكيد فتقول: جميعهم أو عامتهم يتحدثون، ومررت بجميعهم وعامتهم، وكل وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً﴾ [مريم: ٩٥] وعن بعض العرب: كلاهما يألفان، وقال الراجز:

كلتاهما قد قرنت بزائده[٧]

ومع غير بقلة نحو كونه فاعلاً أو مجرورًا قال الشاعر:

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) السنن الكبرى كتاب الصوم برقم: ٢٤٩٤.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٦.
(٤) المساعد ٢/ ٣٩٢.
(٥) الهمع ٣/ ١٤٣.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٨.
(٧) عجز بيت من الرجز، وصدره: في كلتا رجليها سلامى واحده، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٢٩.

فيصدر عنه كله وهو ناهل[١]

وقالوا: كليهما وتمرًا، وقدره سيبويه[٢]: أعطني كليهما، وقال الشاعر:

فقدموا مائة واستأخرت مائة ::: وزادوا على كلتيهما عددا[٣]

ص: واسم كان في نحو: كان كلنا على طاعة الرحمن ضمير الشأن، لا كلنا.

ش: أشار إلى قول علي بن أبي طالب رضى الله عنه:

فلما تبينا الهدى كان كلنا ::: على طاعة الرحمن والحق والتقى[٤]

وإنما قدر ضمير الشأن ليبقى كل مبتدأ حمله على الكثير.

ص: ويلزم تابعية كل بمعنى كامل وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقًا نعتًا لا توكيدًا.

ش: يعني بقوله: "مطلقًا" أي تمثيل المنعوت لفظًا ومعنى تعريفًا وتنكيرًا نحو: رأيت الرجل كل الرجل، وأطعمناه شاة كل شاة، وليس توكيدًا للزوم إضافته إلى ظاهر.

ص: ويلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافًا إلى نكرة لا مضافًا إلى معرفة.

ش: يجوز في المضاف إلى معرفة اعتبار اللفظ، واعتبار المعنى، وتقدمت هذه المسألة في باب الإضافة.

ص: ولا تَعَرُّض في أجمعين إلى اتحاد الوقت؛ بل هو ككل في إفادة العموم مطلقًا خلافًا للفراء.

ش: يمكن أن يراد اتحاد الوقت وألا يراد. هذا مذهب البصريين، وإمكان ألا يراد مستفاد من قوله: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩] ومعلوم أن إغواءهم لا يكون في وقت واحد، وزعم الفراء[٥] أن أجمعين يفيد أنهم كانوا مجتمعين في وقت واحد، وليس بصحيح لما تقدم.

فصل: التوكيد اللفظي إعادة اللفظ أو تقويته بموافقة معنى.

ش: التوكيد اللفظي يكون في الاسم والفعل والحرف والمركب جملة كان أو غير جملة، والنكرة والمعرفة نحو: جاء زيد زيد، أو رجل رجل، وأتاك أتاك اللاحقون، ونعم نعم، قال الكميت في توكيد المركب:

فتلك ولاة السوء قد طال ملكهم ::: فحتام حتام العناء المطول[٦]

وقال آخر في الجملة:

أيا من لست أقلاه ::: ولا في البعد أنساه

لك الله على ذاك ::: لك الله لك الله[٧]

وقوله: "أو تقويته بموافقة معنى" نحو: أجل جير، ومنه توكيد الفعل باسم الفعل نحو: انزل

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره: يمين إذا والت عليهم دلاؤهم، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٩٠.
(٢) الكتاب ١/ ٢٨٠.
(٣) البيت من البسيط، ولم أعثر عليه.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٠٠.
(٥) الهمع ٣/ ١٤٣.
(٦) البيت من الطويل، وهو للكميت في شرح التسهيل ٣/ ٣٠٢.
(٧) البيتان من الهزج، وهما بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٠٢.

نزل، وتوكيد الضمير المتصل بالمنفصل بعضهم توكيد الضمير بالمبهم، وجعل منه: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ ﴾ [البقرة: ٨٥].

ص: وإن كان المؤكد به ضميرًا متصلاً أو حرفًا غير جواب؛ لم يُعَد في غير ضرورة إلا معمودًا بمثل عامده أولاً أو مفصولاً.

ش: مثال ذلك: قمت قمت، ورأيتك رأيتك؛ ومررت به به، أو أكدت التاء والكاف والهاء، ومثال الحرف غير الجوابى: إن زيد إنه قائم فإن كان جوابيًا؛ لم يحتج إلى ذلك نحو: نعم نعم، ولا لا، وأشار بقوله: " في غير ضرورة " إلى نحو:

ولا للماء بهم أبدًا دواء(١)

وأشار الزمخشري في المفصل إلى توكيد الحرف غير الجوابي نحو: إن إن زيدا قائم، وأجازه ابن هشام. قال المصنف: وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه وسماع يعتمد عليه، ولا حجة له في قول الشاعر:

إن إن الكريم يحلم ما لم ::: يرين من أجاره قد ضيما(٢)

فإنه من الضرورات، وقوله: "بمثل عامده" قد مثلناه، وقوله: "أو مفصولاً" من الفصل كقوله:

حتى تراها وكأنّ وكأن ::: أعناقها مشددات في قَرَن(٣)

وقول الكميت:

ليت شعري هل ثم هل آتينهم(٤)

ومن الفصل المسوغ: الفصل بالوقف كقوله:

لا لا ينسك الأسى تأسيًا فما ::: من حمام أحد معتصما(٥)

ص: وإن عمد أولاً بمعمول لمعمول ظاهر، اختير عمد المؤكد بضمير.

ش: فقولك: مررت بزيد به أجود من مررت بزيد بزيد، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا ﴾ [آل عمران: ١٠٧] وبعضهم يعرب نحو: به وفيها بدلاً.

ص: وفصل الجملتين بثم أجود إن أمن اللبس من وصلهما.

ش: نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [النبأ: ٤، ٥] و ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [الانفطار: ١٧، ١٨] فإن أمن اللبس يزل حرف العطف نحو: ضربت زيدًا ضربت زيدًا؛ لئلا يوهم أن الثاني غير الأول.

ص: ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقًا.

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره: فلا والله لا يلغى لما بى، وهو لمسلم بن معبد الوالبى في المساعد ٢/ ٣٨٩.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٦١.

(٣) لبيت من الرجز، وهو لخطام المجاشعى، أو للأغلب العجلى في الدرر ٢/ ١٦٠.

(٤) صدر بيت من الخفيف، وعجزه: أو يحولن من دون ذاك حمام، وهو للكميت في الدرر ٦/ ٥٢.

(٥) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٦١.

ش : يعني مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا نحو: قمت أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، وهذا عند النحويين من قبيل التوكيد اللفظي .

ص: ويجعل المنصوب المنفصل في نحو: رأيتك إياك توكيدًا لا بدلاً وفاقًا للكوفيين.

ش : قال المصنف[1]: قولهم: عندي أصح من قول البصريين ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: رأيتك إياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلت أنت ، والمرفوع تأكيد بإجماع فليكن المنصوب تأكيدًا ليجري المتناسبان مجرىً واحدًا ، وكأنه يعني بقوله: "تأكيدًا بإجماع" أنه يجوز لا أنه متعين ؛ فإنهم قد أعربوا: قمت أنت بدلاً ، والله أعلم .

* * *

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٠٥ .

باب: النعت

يقال فيه: نعت ووصف وصفة .

ص: وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعًا أو تأويلاً مسوقًا لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد.

ش : التابع جنس ، والمقصود بالاشتقاق يخرج بقية التوابع ، واحترز بالمقصود مما كان في الأصل مشتقًا ثم غلب كالصديق تابعًا لأبي بكر ، والصعق تبعًا لخويلد فإنه عطف بيان ؛ لأن اشتقاقه في تابعيته غير مقصود ، وقوله: "وضعًا" نحو: مررت برجل كريم ، أو تأويلاً نحو: مررت برجل ذي مال ، وهذا تمام الحد ثم ذكر معاني النعت ؛ فالتخصيص نحو: ﴿ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى ﴾ [البقرة: ٢٣٨] و﴿ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ﴾ [آل عمران: ٧] والتعميم نحو: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين ، ويحشر الأولين والآخرين ، والتفصيل نحو: مررت برجلين عربي وعجمي ، والمدح: سبحان الله العظيم ، والذم: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، والترحم: لطف الله بعباده الضعفاء ، والإبهام: تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة ، والتوكيد: ﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى ﴾ [النجم: ٢٠] .

ص: ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير.

ش : المتبوع يعم ذا النعت الجاري عليه لفظًا ومعنى ، أو لفظًا دون معنى نحو: رأيت رجلاً طويلاً قصيرة ثوبه ، وإنما لم يجز نعت النكرة بالمعرفة ، والمعرفة بالنكرة ؛ لأن في النكرة إبهامًا ، وفي المعرفة إيضاحًا ، والنعت هو المنعوت في المعنى فتدافعا ، وأجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت قبل ذلك بالوصف وجعل من ذلك: ﴿ فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ ﴾ [المائدة: ١٠٧] ، فقال الأوليان صفة آخران ، وأجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة ، وجعل من ذلك قول الأحوص:

وللمغنى رسول الزور قواد[1]

وعن ابن الطراوة[2]: أنه يجوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصًا بذلك الموصوف كقول النابغة:

في أنيابها السم ناقع[3]

قال: ناقع صفة للسم ، ولا حجة فيما استدلوا به لإمكان تأويله .

ص: والأمر في الإفراد وضديه، والتذكير والتأنيث على ما ذكر في إعمال الصفة.

ش : قد تقدم ذلك في باب الصفة مستوفى ، واعلم أن النعت الجاري على فعله إذا رفع ضمير المنعوت تبعه في أربعة من عشرة: واحد من وجوه الإعراب ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من الإفراد وضديه ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وإذا رفع سببيه تبعه في اثنين من الخمسة الأول

---

(١) عجز بيت من البسيط ، وصدره: لابن اللعين الذى يخبا الدخان لـه ، وهو في ديوانه١١٢ .

(٢) الارتشاف ٢/ ٥٨٠ .

(٣) جزء من عجز بيت من الطويل وتمامه: فبت كأن ساورتنى ضيئلة من الرقش. ، وهو للنابغة الذبيانى في ديوانه ٣٣ .

لزومًا ولا يلزم متابعته في الخمسة الباقية .

ص: وكونه مفوقًا في الاختصاص أو مساويًا أكثر من كونه فائقًا.

ش : مثال كون المنعوت مفوقًا: رأيت زيدًا الفاضل ، ومثال كونه مساويًا: رأيت الرجل الصالح . قال المصنف[1]: ولا يمتنع كونه أخص من المنعوت كرجل فصيح ولحان وغلام يافع ومراهق في مثل كثيرة ، وقال الشلوبين: الفراء ينعت الأعم بالأخص ، وهو الصحيح وحكى عنه: مررت بالرجل أخيك . على النعت . قيل: أما كون النعت أخص من النكرات فصحيح ، وأما في المعارف فلا . هذا مذهبُ البصريين . قيل: وسبب ذلك أن الاختصار مؤثر فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ليقع الاكتفاء به فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوى أو الأعم ، وقال بعض المتأخرين: توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة .

ص: وربما تبع في الجر غير ما هو لـه دون رابط إن أمن اللبس.

ش : مثال ذلك قول بعض العرب: هذا جحر ضب خرب رواه سيبويه وغيره بالرفع والجر ؛ فالرفع على أنه صفة لجحر ، وهو أكثر وأقيس ، والجر على أنه صفة لجحر أيضًا ، ولكنه جعل تابعًا لضب لمجاورته إياه مع أمن اللبس ، ومثله قراءة الأعمش: "إن الله هو الرزاق ذو القوة المتينِ"[2] بخفض المتين ، ومن الشواهد الشعرية قول امرئ القيس:

كبير أناس في بجاد مزمل[3]

وهي كثيرة ، وهذه مسألة الجر على الجوار ، وقال به جمهور البصريين والكوفيين ، وقد رام السيرافي وابن جني إخراج ذلك عن الخفض على الجوار فقال أبو سعيد[4]: الأصل: هذا جحر ضب خرب الجحر كما تقول: حسن الوجه ، وحذف الضمير للعلم به أي: حسن الوجه منه ثم أضمر الجحر فصار خرب ، ولم يبرز الضمير كما لم يبرز في قولهم: مررت برجل قائم أبوه لا قاعدين . وقال أبو الفتح[5]: الأصل: هذا جحر ضب خرب جحره نحو: مررت برجل حسن وجهه ثم نقل الضمير فصار خرب الجحر ثم حذف قال: فهذا جر صحيح وهو نعت للضب ، وكلا التخريجين ضعيف ، وقد ورد الخفض على الجوار في المعرفة كقوله:

كأن نسج العنكبوت المرمل[6]

وهو رد على زعم أنه لا يكون إلا مع النكرة ، والخفض على الجوار مقيس عند سيبويه ، ومقصور على مورد السماع عند الفراء ، ولا يكون الإتباع للجوار إلا في الجر كما قيده المصنف ، وزعم بعض المتأخرين . أنه جاء في المرفوع وأنشد:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٢) الذاريات ٥٨ ، وانظر: معجم القراءات ٦/ ٢٥٠ .

(٣) عجز بيت من الطويل ، وصدره: كأن ثبيرًا في أفانين ودقه ، وهو لامرئ القيس في ديوانه١٠٥ .

(٤) المساعد ٢/ ٤٠٢ .

(٥) المساعد ٢/ ٤٠٢ .

(٦) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: على ذرا قلامة المهدل ، وهو لرؤبة في ديوانه ٤٧ .

مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل[١]

قال: رفعوا الفضل إتباعًا لما قبله لقربة منه، وليس بصحيح؛ بل هو نعت للهلوك على الموضع.

ص: وقد يفعل ذلك بالتوكيد.

ش: مثال ذلك ما أنشد أبو الجراح:

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ::: أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب[٢]

فخفض كلهم على الجوار للزوجات وهو غريب، ولم يحفظ الجوار في العطف؛ ولذلك ضعف من حمل الخفض في قوله تعالى: ﴿ **وَأَرْجُلُهُمْ** ﴾ [المائدة: ٣٣] على الجوار، وزعم بعضهم أنه لغة، ولا يحفظ ذلك في البدل.

فصل: المنعوت به مفردًا وجملة كالموصول بها.

ش: المفرد هو الأصل، والجملة واقعة موقعه وشبهها بالموصول بها لمساواتها لها في أنها لا تقترن بالواو، ولا تكون طلبية، ولم يشبهها بالحالية؛ لأنها قد تقترن بالواو، ولا بالخبرية؛ لأنها قد تكون طلبية، وأجاز الزمخشري[٣] وغيره اقتران الجملة الموصوف بها بالواو، وزعم أنها تفيد توكيد الارتباط بالمنعوت. قال المصنف[٤]: وهذا من آرائه الواهية، وزعامته المتلاشية؛ لأن النعت مكمل للمنعوت، ومجعول معه كشيء واحد فدخول الواو عليه يوهم كونه مغايره، ويفهم من قوله: "كالموصول بها" أن شروطها كشروطها وإنها مشتملة على ضمير المنعوت، قال المصنف[٥]: وقد يغنى عنه الألف واللام كقوله:

كأن حفيف النبل من فوق عجسها ::: عوازب نحل أخطأ الغار مطنف[٦]

أي: غارها.

ص: منعوتها نكرة أو معرف بأل الجنسية.

ش: مثال النكرة: ﴿ **وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ** ﴾ [الأنعام: ٩٢] ومثال المعرف بأل الجنسية: ﴿ **وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ** ﴾ [يس: ٣٧] وقال المصنف[٧]: لأنه معرفة في اللفظ نكرة في المعنى، وقال غيره: إن الجملة في موضع نصب على الحال، وتكون تفسيرية، ولا موضع لها.

ص: وقد ترد الطلبية محكية بقول محذوف واقع نعتًا أو شبهه.

ش: مثال النعت قول الراجز:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٧٠.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣١٠.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣١٠.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣١٠.

(٦) البيت من الطويل، وهو للشنفرى عمرو بن براق في الأشمونى ٣/ ٤٨.

(٧) شرح التسهيل ٣/ ٣١١.

جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط[(١)]

فالتقدير: مقول فيه: هلا رأيت الذئب قط فهذا لونه ، ومثال شبه النعت قول أبي الدرداء: "وجدت الناس أخبر تقله"[(٢)] أي: مقول فيهم أخبر تقله ، فهذه الجملة في موضع الحال إن كان وجدت بمعنى أصبت ، أو في موضع المفعول الثاني إن كان بمعنى علمت .

ص: وحكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلة أو خبرًا، ولكن الحذف من الخبر قليل، ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر.

ش : مثال حذفه من الصلة: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾ [الفرقان: ٤١] ومن الصفة قول جرير:

وما شيء حميت بمستباح[(٣)]

ومن الخبر: ﴿ وكل وعد الله الحسنى ﴾[(٤)] [النساء: ٩٥] ، في قراءة ابن عباس ، وإنما قل حذفه من الخبر ؛ لأن الخبر مباين للمبتدأ لكون كل منهما ركن الإسناد ، وإنما كثر في الصفة لشدة امتزاجها بالموصوف ، وإنما كان من الصلة أكثر لتنزلها من الموصول منزلة الجزء .

ص: ويختص المنعوت بها اسم زمان بجواز حذف عائدها المجرور بفي دون وصف.

ش : مثاله: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا يجزي فيه ، واحترز باسم الزمان عن نحو: رأيت رجلاً رغبت فيه ، فإن الحذف فيه لا يجوز . نصّ عليه في الغرة . وبقوله: "دون وصف" من أن يكون المجرور بفي وصفًا فإنه لا يجوز حذف نحو: لا تكره يومًا تسوؤك فيه راحتك ، والحذف في مثل هذا على مذهب الأخفش بالتدريج حذف ثم الضمير ، وعند سيبويه حذفا معًا لأول وهلة .

ص: ويجوز أيضًا حذف المجرور بمن عائدًا على ظرف وغيره إن تعين معناه.

ش : مثاله عائدًا على ظرف: شهر صمته ، يوم مبارك أي منه ، ومثال غير الظرف: عندي بركر بدرهم أي: كرمنه ، فإن لم يتعين ؛ لم يجز حذفه مع النوعين فالظرف نحو: سرني شهر صمت منه ، ولا أحب رجلاً أخاف إذ لو حذف ، لاحتمل أن يكون التقدير: صمته ، وأخافه .

ص: والمفرد مشتق لفاعل أو مفعول، أو جار مجراه أبدًا، أو في حال دون حال.

ش : قسم المفرد المنعوت به ثلاثة أقسام: مشتق وهو ما تضمن معنى فعل وحروفه الأصلية ، وشمل قوله: "الفاعل" اسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ، وشمل قوله: "أو مفعول" اسم المفعول وأفعل التفضيل المصوغ من فُعل نحو: أجنّ من زيد ، واحترز بتقييده المشتق بالفاعل ، والمفعول من المشتق لمكان أو زمان أو آلة فإنها لا تنعت بها ، والجاري مجرى المشتق أبدًا هي الأوصاف التي تضمنت معنى الفعل لا حرفه ، واستديم النعت بها دون شروط ، والجاري مجراه

---

(١) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في الدرر ٢/ ١٤٨ .
(٢) مجمع الأمثال ٢/ ٣٦٣ .
(٣) عجز بيت من الوافر ، وصدره: أبحت حمى تهامة بعد نجد ، وهو جرير في ديوانه ٧٧ .
(٤) وانظر: معجم القراءات ٢/ ١٥٦ .

في حال دون حال بخلاف .

ص: فالجـــاري أبدًا كلوذعي وجرشع وصمحمح، وشمردل، وذي بمعنى صاحب وفروعه، وأولى وأولات، وأسماء النسب المقصود.

ش : لوذعـي يجـري مجـرى فطـن ، وجرشـع مجـرى غليظ ، وصمحمح مجرى شديد ، وشمردل مجرى طويل ، وأمثلة هذا النوع كثيرة ، وفروع ذي ذوا ، وذوو ، وذات وذاتا ، وذوات ، وأولى بمعنى أصـحاب ، وأولات بمعـنى صـواحب ، وحكمهـا حكـم ذي وأسمـاء النسب نحو: قرشي ، واحترز بالمقصـود مـن نحـو: قمـري وحبشي من الأسماء التي هي منسوبة في الأصل ، وغلبة استعملها دالة على أجناس لا تعرض فيها للنسب .

ص: والجـــاري في حـــال دون حـــال مطرد وغير مطرد، فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية، وذو الموصـــولة أو فروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل، ورجل بمعنى كامل، أو مضاف إلى صدق أو سوء، وأي مضـــافة إلى نكـــرة تمـــاثل المنعوت معنى، وكل وجد وحق مضافات إلى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت.

ش : هـذه كلها يطرد الوصف بها فأسماء الإشارة نحو: جاء زيدٌ هذا ، واحترز من المكانية نحو: هـنا فإنهـا لا ينعـت بهـا لكـنه يصـح أن تقع موقع النعت لكونه ظرفًا نحو مررت برجل هناك . قال المصـنف: وجعلـت أسمـاء الإشـارة من الجارية مجرى المشتق في حال دون حال ؛ لأن استعمالها غير منعوت بها ، أكثر من استعمالها منعوتًا بها .

وكـذا الموصولات التي ينعت بها ، وذهب الكوفيون ، وتبعهم السهيلي[1] إلى أن أسماء الإشارة لا ينعـت بهـا لجمودهـا ، ومـثال النعـت بـذو الموصولة قول بعضهم: بالفضل ذي فضلكم الله به ، وفـروع ذو: ذات وذوات نحو: والكرامة ذات أكرمهم الله به ، وأخواتها المبدوءة بهمزة الوصل هي: الذي والتي وفروعها ، وأما رجل فينعت به في حالين:

إحداهما: أن يكـون بمعـنى كـامل نحـو: مـررت بـزيد الـرجل أي: الـذي كملـت رجولـته ، والأخـرى: أن يضـاف بمعـنى صـالح إلى صدق ، وبمعنى فاسد إلى سوء نحو: رجل رجل صدق ، أو رجـل سـوء ، وأمـا أي فينعت بها تبيينًا لكمال المنعوت ، ولا تكون إلا نكرة ويضاف إلى نكرة تماثل المـنعوت لفظًـا ومعنى نحو: مررت برجل أي رجل ، أو بمعنى لا لفظًا نحو: رجل أي فتى ، وتقدمت مسـألة أي في بـاب الموصـول ، ومـثال كل وجد وحق: زيد الرجل كل الرجل ، وحق الرجل ، وفي النكرة نحو: زيد رجل كل رجل ، وجد رجل ، وحق رجل .

ص: وغير المطرد النعت بالمصدر والعدد القائم بمسماه معنى لازم ينزله منزلة المشتق.

ش : قـال المصـنف[2]: النعـت ومـا ذكر معه متبوع واطراده ممنوع ، وللمصدر مزية على غيره ، ويقارب فيهما الاطراد ، ومن المصادر المنعوت بها: رضا وعدل وزور وصوم وفطر .

---

(١) المساعد ٢/ ٤١٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣١٥ .

ومن النعت بالعدد قول بعض العرب: أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائة . حكاه سيبويه ، وفي الحديث: "الناس كإبل مائة"[١] ومثال النعت بالقائم بمسماه معنى ينزل منزلة المشتق: مررت برجل أسد أبوه ، ولبست ثوبًا خزًا ملبسه ، وشربت ماءً عسلاً طعمه تريد: شديد الحلاوة والليونة والشجاعة .

ص: وينصب أي المنعوت به حالاً بعد معرفة.

ش : مثاله:

فلله عينا حبتر أيّما فتى[٢]

وقد سبق هذا في باب الموصول .

ص: وما في نحو: رجل ما شئت من رجل شرطية محذوفة الجواب لا مصدرية منعوت بها خلافًا للفارسي.

ش : زعم الفارسي[٣] أن ما في نحو مررت برجل ما شئت من رجل مصدرية نعت بها وبصلتها كما ينعت بالمصدر الصريح . قال المصنف[٤]: وليس قوله بصحيح ؛ لأن الحرف المصدري لا يؤكد به فعل ، ولا يقع نعتًا ولا حالاً ، فلو جعل نعتًا في المثال المذكور ؛ لزمت مخالفة النظائر ، والصحيح أن ما في المثال شرطية محذوفة الجواب ، والجملة نعت للنكرة التي قبلها ، والتقدير: ما شئت من رجل فهو ذاك ، ولكون ما شرطية حسن وقوع من الجنسية بعدها ، ولو كانت مصدرية ؛ لم يحسن .

فصل: ويفرق نعت غير الواحد بالعطف إذا اختلف، ويجمع إذا اتفق.

ش : مثال الاختلاف: مررت برجلين كريم وصالح ، وبالزيدين القرشي والتميمي ، ويندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظًا مجموع معنى كقول حسان:

فوافيناهم منا بجمع ::: كأسد الغاب مردان وشيب[٥]

قيل: استثنى من ذلك اسم الإشارة . نص سيبويه[٦] والمبرد والزجاج[٧] وغيرهم على أنه لا يجوز تفريق نعت المختلف لا يجوز: مررت بهذين الطويل والقصير . قال الزيادي: وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان ، ومثال الاتفاق: مررت برجلين كريمين ، وبالرجلين القرشيين .

ص: ويغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبًا، وعند التفصيل اختيارًا.

ش : مثال تغليب التذكير عند الشمول: مررت برجل وامرأة عاقلين ، وبزيد وهند الصالحين ، وتغليب العقل عند الشمول: مررت بعبد وفرسين سابقين ، ومثال تغليب التذكير عند التفصيل: مررت بابنين صالحين وصالح ، ويجوز صالح وصالحة ، وتغليب العقل: مررت بعبيد وأفراس

---

(١) رواه أحمد في مسنده ٥/ ١٧٤ .
(٢) عجز بيت من الطويل وصدره: فأومأت إيماء خفيًا لحبتر ، وهو للراعى النميرى في الدرر ١/ ٧١ .
(٣) البغداديات ٢٧٥ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣١٦ .
(٥) البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٧ .
(٦) الكتاب ١/ ٤٣١ .
(٧) المساعد ٢/ ٤١٣ .

سابقين وسابقين . ويجوز: سابقين وسابقات .

ص: وإن تعـــدد العامل واتحد عمله ومعناه ولفظه أو جنسه؛ جاز الإتباع مطلقًا خلافًا لمن خصص ذلك بنعت فاعلي فعلين، وخبري مبتدأين.

ش : مثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه: ذهب زيد ، وذهب عمرو العاقلان ، ورأيت زيدًا ورأيت عمـرًا العـاقلين ، ومـررت بـزيد ومـررت بعمرو العاقلين ، ومثال ما اتحد عمله ومعناه وجنسه دون لفظـه: ذهـب زيـد ، وانطلـق عمرو المحسنان ، ورأيت زيدًا وأبصرت عمرًا المحسنين ، وسيق المال إلى خالد ، وبلغ به إلى سالم المحسنين فالإتباع في ذلك كله جائز .

ومـنع ابـن السـراج الإتـباع في الـنوع الـثاني ، وفصـل في الأول فقال: إن قدرت الثاني عاملاً فالقطع أو توكيدًا ، والأول هو العامل ، جاز الإتباع ، وقولـه: خلافًا لمن خصص ذلك تبعت ما على فعلـين . هـذا مذهب أخذه بعض النحويين من كلام سيبويه فإنه قال بعد أن مثل بهذا: فرس أخوى ابنيك العقلاء ، ولا يجوز أن يجرى وصفًا لما انجر من وجهين كما لم يجز فيما اختلف إعرابه ، ثم قال: وتقـول: هـذا عـبد الله وذاك أبوك الصالحان ؛ لأنهما ارتفعا من وجه واحد ، وهما اسمان بنيا على مبـتدأين ، وانطلـق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ؛ لأنهما ارتفعا بفعلين ، والأولى أن يجعل كلامه عـلى وفـق مـا تقـدم ؛ لأنه منع الاشتراك في إعراب ما انجر من وجهين ، وسكت عن المجرورين من وجه واحد ، وعن المنصوبين من وجه واحد ؛ فعلم أنهما عنده غير ممتنعين . قاله المصنف[1] .

ص: فـــإن عدم الاتحاد وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل لائق ممنوع الإظهار في غير تخصيص بوجهيه في نعت غير مؤكد، ولا ملتزم، ولا جار إلى مشار به.

ش : قولـــه: "فـإن عدم الاتحاد" يشمل اتحاد العمل نحو: مررت بزيد أمام عمرو فقطع النعت في ذلك ، ونحوه متعين وأجاز الكسائي والفراء الإتباع ، وإن اختلف العمل إذا كان العاملان يرميان إلى معـنى واحد ، فأجاز: رأيت زيدًا ومررت بعمرو الظريفين ؛ لأن المرور في معنى الرؤية إلا أن الفراء يتبع الأول ، والكسائي يتبع الثاني ، فيقول الفراء: قام عبد الله مع المرأة الظريفان ، ويقول الكسائي: الظريفين ، وأجاز ابن الطراوة: قام زيد ورأيت محمدًا العاقلين ، ويتبع الثاني كالكسائي ، وأجاز قوم الإتباع إذا اتحد العمل ، وإن اختلف اللفظ والمعنى ، أو المعنى دون اللفظ نحو: أقبل زيد وأدبر عمرو الظـريفان ، ووجـد عمـرو على زيد ، ووجد زيد الضالة الظريفان ، وذهب الأخفش والجرمي[2] إلى جـواز الإتـباع مع اختلاف جنس العامل كأن يكونا مرفوع هذا على الفاعلية ، وهذا على الابتداء ، أو منصـوبين هـذا عـلى المفعولـية ، وهذا على الظرف ، أو مجرورين هذا بالحرف ، وهذا بالإضافة ، ومذهـب الجمهـور في ذلـك وجـوب القطـع ، ثم ذكر وجهي القطع على الرفع والنصب ، وقولـه: "بفعـل لائـق" أي: يقدر في المدح أمدح ، وفي الذم أذم ، وفي الترحم أرحم ، وقولـه: "ممنوع الإظهار" راجـع إلى المبـتدأ والفعـل اللائـق ، وقولـه: "في غير تخصيصٍ" يعني: ولا يمتنع فيه الإظهار ، وقولـه: "بوجهـيه" يعـني الرفع والنصب فإذا قلت: مررت بزيد الخياط جاز الرفع على إضمار هو ، والنصب

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣١٧، ٣١٨ .
(٢) الارتشاف ٢/ ٥٩٠ .

على إضمار أعني ، وجاز إظهار هو وأعنى ، وقوله: "في غير مؤكد" نحو: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٣] ولا ملتزم نحو: الشعرى العبور ، وقد استغنت عنه في قوله: ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى ﴾ [النجم: ٤٩] ولا جار على مشار به نحو: مررت بذلك الرجل ، والقطع جائز فيما سوى هذه النعوت الثلاثة ، ورتب المصنف القطع على عدم الاتحاد ، وهو جائز مع الاتحاد أيضًا كما مثل .

ص: وإن كان لنكرة فيشترط تأخيره عن آخر.

ش : أي: فإن كان النعت لنكرة فيشترط تأخر القطع عن نعت آخر كقول أبي الدرداء: "نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيبة"[١] وقول الشاعر:

وتأوى إلى نسوة عُطّل ::: وشعثا مراضيع مثل السعالي[٢]

فإن لم يتقدمه آخر فلا يجوز القطع إلا في الشعر .

ص: وإن كثرت نعوت معلوم أو منزل منزلته أتبعت أو قطعت، أو أتبع بعض دون بعض، وقدم المتبع.

ش : إذا تكررت النعوت وهي تابعة لمعلوم ؛ جاز فيها ثلاثة أوجه: الإتباع والقطع ، وقطع بعض دون بعض ، وذلك في نعوت المدح والذم والترحم ، وكذلك أيضًا إذا كان منزلاً منزلة المعلوم لتعظيم أو غيره كقول الخرنق:

لا يبعدن قومي الذين هم ::: سم العداة وآفة الجزر

النازلون بكل معترك ::: والطيبون معاقد الأزر[٣]

كذا مثل المصنف فإن كان مجهولاً لا يتميز إلا بجميع النعوت دون بعض ؛ قدم المتبع على المقطوع ، ولا يعكس ، وفيه خلاف . قال ابن أبي الربيع[٤]: والصحيح المنع ، وقال صاحب البسيط: والصحيح جوازه ، ويروي بيت الخرنق برفعها ونصبها ورفع الأول ونصب الثاني وعكسه .

ص: وقد يلي النعت "لا" أو "إما" فيجب تكريرهما مقرونين بالواو.

ش : مثال "لا" قوله تعالى: ﴿ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ * لاَّ بَارِدٍ وَلاَ كَرِيمٍ ﴾ [الواقعة: ٤٣ ، ٤٤] وفي البسيط: لا يلزم تكرارها في الوصف ؛ لأنها ليست في جواب ، ومثال: إما": لابد من خير إما عاجل وإما آجل .

ص: ويجوز عطف بعض النعوت على بعض.

ش : مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى * وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴾ [الأعلى: ٢- ٤] وهو جائز في النعوت المقطوعة أيضًا ، ولا تعطف إلا بالواو ما لم يكن فيها ترتيب ، وإن كان فبالفاء كقوله:

---

(١) التاج الجامع للأصول ١١/ ١٤٦ .
(٢) البيت من المتقارب ، وهو لأمية الهذلي في ديوان الهذليين ١/ ١٨٤ .
(٣) البيتان من الكامل ، وهما له في الدرر ٢/ ١٥٠ .
(٤) المساعد ٢/ ٤١٧ .

يـــاهف زيابـــة لـــلحارث ::: الصـــابح فالغـــانم فالآيـــب[1]

أي: الذي أصبح العدو فغنم فآب . قال السهيلي: والعطف بثم جوازه بعيد في مثل هذا ، وقال ابن خروف: إذا كانت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة ؛ لم يكن العطف إلا بالواو ، وإن لم تكن مجتمعة عليه ؛ جاز العطف بجميع حروف العطف إلا حتى وأم . قيل: وجواز عطف النعوت مقيد بأن تكون مختلفة ، وكلما تباعدت في المعنى ؛ حسن العطف ، فإن اتفقت المعاني ؛ لم يجز العطف ؛ لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه .

ص: فإن صلح النعت لمباشرة العامل؛ جاز تقديمه مبدلاً منه المنعوت.

ش : مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم: ١ - ٢] [2] في قراءة من جر ، وقول النابغة:

والمؤمن العائذات الطير

أي: الطير العائذات ، وكذلك في النكرة كقول الشاعر:

ولكـــني بليـــت بوصـــل قـــوم ::: لهـــم لحـــم ومـــنكرة جســـوم[3]

أي: وجسوم منكرة ، وقيل: إن ما وجد من ذلك فهو صفة تقدمت ولكنه دون الحال .

ص: وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة؛ قدم المفرد وأخرت الجملة غالبًا.

ش : مما جاء على الغالب قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ [غافر: ٢٨] وقد جاء تقديم الجملة نحو: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [المائدة: ٧٤] وجعل الفارسي منه: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام: ١٥٥] قال ابن عصفور: والأحسن جعل مبارك خبرًا ثانيًا ، وقال بعضهم: إنه لا يجوز تقديم الجملة إلا في الضرورة ، وليس كذلك ؛ بل تقديمها كثير .

فرع: زعم ابن جني أن الصفة غير الرافعة تقدم على الرافعة فتقول: مررت برجل قائم عاقل أبوه .

فصل: من الأسماء ما ينعت به وينعت كاسم الإشارة ونعته مصحوب أل خاصة، وإن كان جامدًا محضًا؛ فهو عطف بيان على الأصح.

ش : الأسماء على أربعة أقسام: فالأول: ينعت به وينعت كاسم الإشارة مثال النعت به قوله تعالى: ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٣] ﴿ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾ [القصص: ٢٧] ومثال نعته: زيد هذا الفاضل ، وتقدم أن مذهب الكوفيين أن اسم الإشارة لا ينعت به ، ومذهبهم أيضًا أنه لا ينعت ، وتبعهم الزجاج والسهيلي[4] ، ونعته مصحوب أل خاصة ، وعن الزجاج أنه يجوز نعته

---

(١) البيت من السريع ، وهو لابن زيابة في خزانة الأدب ٥/ ١٠٧ ، والدرر ٦/ ١٦ .
(٢) وانظر معجم القراءات ٣/ ٢٢٧ .
(٣) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠ .
(٤) الارتشاف ٢/ ٥٩٧ .

بالمضاف نحو: مررت بهذا ذي المال بشرط إرادة الوقف على هذا ، وفهم الخاطب المقصود به لما كان المطلوب معرفة الذات ضعف أن يكون الوصف بمشتق ، وإذا كان جامدًا محضًا فسيبويه يسميه نعتًا ؛ لأنه إيضاح وتبيين كالنعت ، وقال ابن عصفور من حمله على النعت لحظ فيه معنى الاشتقاق فكأنه قال: مررت بهذا الحاضر ، وقال المصنف[1]: هذا عطف بيان لا نعت ؛ لأنه ليس مشتقًا ، ولا مؤولاً بمشتق ، والمتأخرون يقلد بعضهم بعضًا في أنه نعت ، ودعاهم إلى ذلك أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه ، وهو غير صحيح ، وممن ذهب إلى أنه عطف بيان: الزجاج وابن عصفور وابن السيد والسهيلي[2] ، وقال ابن عصفور: من حمله على عطف البيان فتسبب جموده ، وفرق ابن عصفور بين جعله نعتًا ، وبين جعله عطف بيان بأنه إذا جعل عطف بيان ؛ فالألف واللام فيه للحضور ، والمعرفة بها ساوى المشار إليه في التعريف ، وزاد عليه ؛ لأن المشار لا يعطي جنس المشار إليه ، والمعرف بها يعطي أن الحاضر من جنس الرجال ، وإذا جعل نعتًا ؛ فلابد أن يكون للعهد فكأنك قلت: مررت بهذا الرجل الذي بيني وبينك فيه عهد . هذا تلخيص كلامه . قال: وهذا الذي ذكرته معنى كلام سيبويه .

ص: ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالضمير مطلقًا خلافًا للكسائي في نعت ذي الغيبة.

ش : هذا هو القسم الثاني ، وإنما لم ينعت ؛ لأن ما يفسره يغنيه ، وفيه نظر ، ولم ينعت به ؛ لأنه ليس مشتقًا ولا في حكمه وأجاز الكسائي نعت ذي الغيبة ، وقيده بعضهم عنه أن يكون لمدح أو ذم أو ترحم نحو قوله:

فلا تلمه أن ينام البائسا[3]

وخرج على أنه بدل ، أو على إضمار: أعني . قال المصنف[4]: ورأيه قوى فيما يقصد به مدح أو ذم نحو: ﷺ الرءوف الرحيم ، وعمرو غضبت عليه الظالم المجرم ، وغلامك ألطف به البائس المسكين ، وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلاً ، ومما لا ينعت ولا ينعت به ما التعجبية .

ص: ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم.

ش : هذا هو القسم الثالث ، وإنما لم ينعت بالعلم ؛ لأنه ليس بمقصود الاشتقاق وضعًا ولا تأويلاً ، ومما ينعت ولا ينعت به: أسماء الأجناس نحو: رجل وسبع إذا بقيت على موضوعاتها ، وكذا قال كالعلم .

ص: ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأي السابق ذكرها.

ش : هذا هو القسم الرابع ، ومنه - أي كما ذكر - وكل وجد وحق المتقدم ذكرها ، ونقل في البسيط أن كلاً عند الكوفيين تنعت وينعت بها ، ومن هذا النوع ما لا يستعمل إلا تابعًا نحو: حسن بسن وجائع بائع ، وهي ألفاظ محفوظة .

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠ .
(٢) المساعد ٢/ ٤١٩ .
(٣) عجز بيت من الرجز ، وصدره: فأصبحت بقرقري كوانسا ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٢١ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٢١ .

فصل: يقام النعت مقام المنعوت كثيرًا إن علم جنسه، ونعت بغير ظرف وجملة أو بأحدهما بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في، وإن لم يكن كذلك؛ لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في الشعر.

ش: يشمل ما علم جنس المنعوت باختصاص النعت به كمررت بكاتب راكب صاهلاً، وما علم بمصاحبة ما يغنيه كقوله تعالى: ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾ [سبأ: ١١] و ﴿ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا ﴾ [المؤمنون: ٥١] وهذا الحذف حسن كثير لكون المنعوت معلوم الجنس، والنعت صالحًا لمباشرة العامل، ولو كان جملة أو شبهها؛ لم يقم مقامه في الاختيار إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن كقوله: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ [النساء: ١٥٩]، وكقول تميم العجلاني:

وما الدهر إلا تارتان فمنهما ::: أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح[1]

هذا في الجملة، ومثال الظرف قوله تعالى: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الجن: ١١] أي قوم دون ذلك، وفي قول الراجز:

لو قلت ما في قومها لم تيتم ::: يفضلها في حسب وميسم[2]

قال المصنف: فأقول هذا لو استعمل في غير الشعر لحسن كقولك: ما في الناس إلا شكر أو كفر.

ومثال الظرف: ما في بني تميم إلا فوق ما تريد أي: إلا رجل فوق ما تريد، وجعل ابن عصفور نحو قوله:

لو قلت ما في قومها لم تيتم ::: يفضلها...

من ضرورة الشعر، فإن لم يكن كذلك بأن ينخرم أحد الشرطين - أعنى كون المنعوت بعض ما قبله، وكونه مجرورًا بـ "من" أو "في" - لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في الشعر فمثال ما ليس بعضاً قول الشاعر:

لكم مسجدا الله المزوران والحصى ::: لكم قبصه من بين أثرى وأقترا[3]

ومثال ما هو بعض وليس مجرورا بأحد الحرفين:

كانوا رهين يصغون الزجاج على ::: نعش الكواهل في أسواقها ضخم
وآخرين ترى الماذي عدتهم ::: من نسج داود أو ما أورثت إرم[4]

ونقل عن الفارسي أن ذلك لا يجوز إلا مع المرفوع، وهذان البيتان مع المنصوب؛ لأن التقدير: فريقًا يصغون.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لتميم العجلانى في الدرر ٢/ ١٥٤.
(٢) البيت من الرجز، وهو لحكيم بن معية الربعى في الدرر ٢/ ١٠.
(٣) البيت من الطويل، وهو لكميت في ديوانه ١/ ١٩٢.
(٤) البيتان من البسيط، ولم أعثر عليه.

ص: واستغنى لزومًا عن موصوفات بصفاتها تجري مجرى الجوامد ويعرض مثل ذلك لقصد العموم.

ش: وذلك نحو: دابة وأبطح وحسنة وسيئة، ومثال عروض ذلك لقصد العموم: ﴿ **وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ** ﴾ [الأنعام: ٥٩] ﴿ **لاَ يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلاَ كَبِيرَةً** ﴾ [الكهف: ٤٩] ولا متحرك ولا ساكن إلا بقدر سابق.

ص: وقد يكتفي بنية النعت عن لفظه للعلم به.

ش: الأصل في النعت ألا يحذف؛ لأنه أتى به لفائدة رفع الاشتراك أو العموم فحذفه عكس المقصود فإذا دل دليل على حذفه؛ جاز كقوله: ﴿ **وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ** ﴾ [الأنعام: ٦٦] أي: المعاندون، و ﴿ **تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ** ﴾ [الأحقاف: ٢٥] أي: سلطت عليه أو أمرت بتدمير ﴿ **لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ** ﴾ [القصص: ٨٥] أي: تحبه ﴿ **إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ** ﴾ [هود: ٤٦] أي: الناجين، ومنه قول العباس بن مرداس:

وقد كنت في الحرب ذا تدرإ ::: فلم أعط شيئًا ولم أمنع[1]

أي: شيئًا طائلاً، والله سبحانه أعلم.

* * *

(١) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ٨٤.

باب: عطف البيان

ش: سمي بذلك؛ لأنه تكرار الأول لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه؛ لأن أصله العطف فإذا قلت: جاء أخوك زيد فاضلاً، وهو زيد فحذفت الحرف والضمير وأقمت زيدًا مقام ذلك؛ ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة.

ص: وهو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص جامدًا أو بمنزلته.

ش: التابع جنس، والجاري إلى قوله المتبوع أخرج النعت وعطف النسق والبدل، وقوله في التوضيح والتخصيص خرج به التوكيد وما جيء بعد المنعوت للتوكيد، وقوله: جامدًا ذكره توكيدًا لإخراج النعت، والمنزل منزلة الجامد ما كان صفة فصار علمًا بالغلبة كالصعق.

ص: ويوافق المتبوع في الإفراد وضديه، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير خلافًا لمن التزم تعريفهما ولمن أجاز تخالفهما.

ش: زعم الشلوبين[1] أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان. قال المصنف[2]: ولم أجد هذا النقل من غير جهته، وذهب الفراء وغيره من الكوفيين، والفارسي والزمخشري[3] إلى جواز تنكيرهما، واختار ابن عصفور[4] جواز ذلك. قال: وذهب أكثر النحويين إلى امتناعه، وفي البسيط: القياس أن يكون بالمعارف والنكرات على ما ذهب إليه الكوفيون؛ لكن البصريين أبوا أن يكون إلا بالمعارف، وخصص ذلك بعضهم بالأعلام والكنى، وجعل أبو علي زيتونة من قوله تعالى: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] عطف بيان، وجعل بعض النحويين من ذلك رد الأجناس المذكورة على الأسماء نحو: مررت بثوب خز، وباب ساج، وقوله: "ولمن أجاز تخالفهما" هو الزمخشري أعرب قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٧٩] عطف بيان، وهو معرفة على ﴿آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧٩] وهو نكرة مخالف في ذلك إجماع الفريقين؛ فلا يلتفت إليه.

ص: ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح.

قال المصنف[5]: زعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص؛ بل يساويه، أو يكون أعم منه، والصحيح جواز الأوجه الثلاثة؛ لأنه بمنزلة النعت، قال: وهذا مذهب سيبويه[6] فإنه أجاز في: ذا الجمة من: يا هذا ذا الجمة أن يكون عطف بيان، وأن يكون بدلاً، وتقدم أن الجنس في نحو: رأيت ذلك الرجل عطف بيان يجرى فيه الأعرف على الأقل تعريفًا فخالف

---

(١) المساعد ٢/ ٤٢٣.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.
(٣) الارتشاف ٢/ ٦٠٥.
(٤) المساعد ٢/ ٤٢٤.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.
(٦) الكتاب ٢/ ١٨٨.

النعت ، وقد تقدم ما فرق به ابن عصفور في مثله: مررت بهذا الرجل بين كونه نعتا أو عطف بيان ، وبين أن الرجل إذا كان عطف بيان ؛ كان أعرف من اسم الإشارة .

ص: ويجوز جعله بدلاً إلا إذا قرن بأل بعد منادى، أو تبع مجرورًا بإضافة صفة مقرونة بأل، وهو غير صالح لإضافتها إليه، وكذا أفرد تابعًا لمنادى، فإنه ينصب بعد منصوب، وينصب ويرفع بعد مضموم.

ش : ما جاز أن يكون عطف بيان ؛ جاز أن يكون بدلاً ، ولا ينكسر إلا في موضعين فإنه يتعين عطف البيان .

الأول: في النداء وذلك في مسألتين:

إحداهما: إذا قرن بأل بعد منادى منصوب أو مضموم نحو: يا أخانا الحارث ، ويا رجل الحارث ، ونحو في هذا الرفع والنصب ، وإنما لم يجعل بدلاً ؛ لأن ما فيه أل لا يباشر حرف النداء ، والبدل على نية تكرار العامل .

والأخرى: إذا أفرد تابعًا لمنادى ، ويعني بالإفراد ألا يكون مضافًا فإنه ينصب بعد منصوب نحو: يا أخانا زيدًا . ومنه قول الشاعر:

فيا أخونا عبد شمس ونوفلا(١)

في رواية سيبويه نصب عبد شمس ونوفلا فهو عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لما يلزم من تقدير حرف النداء فيلزم حينئذ نصب المضاف ، ورفع المفرد ، والرواية بنصبهما ، وينصب ويرفع بعد مضموم نحو: يا غلام بشرًا وبشرًا ، ولو جعل بدلاً ، تعين بناؤه على الضم .

الموضع الثاني: إذا تبع مجرورًا بإضافة صفة مقرونة بأل ، وهو غير صالح لإضافتها إليه كقول الشاعر:

أنا ابن التارك البكري بشرى(٢)

فلا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنه لا يجوز: أنا ابن التارك بشر ، والبدل في نية تكرار العامل . قيل: ويتعين أيضًا في مواضع غير هذين: أحدها: أن يفتقر الكلام إلى رابط ولا رابط إلا التابع نحو: هند ضربت الرجل أخاها فليس بنعت ؛ لأنه أعرف ولا بدل لئلا تعري الجملة الأولى من رابط فتعين عطف البيان .

الثاني: أن يضاف أفعل التفضيل إلى عام ويتبع بقسمي ذلك العام ، ويكون المفضل أحد قسمي ذلك العام نحو: زيد أفضل الناس الرجال والنساء ، أو النساء والرجال ، ولا يجوز أن يكون بدلاً لما يلزم من تقدير زيد أفضل الرجال والنساء ، وذلك لا يسوغ ، وقد غلط من قال: أنا أشعر الجن والإنس .

الثالث: أن يتبع موصوف أي بمضاف نحو: يا أيها الرجل غلام زيد فلا يكون بدلاً ؛ لأنه ليس

---

(١) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: عليه الطير ترقبه وقوعًا ، وهو للمراد الأسدى في ديوانه ٤٦٥ .
(٢) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: عليه الطير ترقبه وقوعًا ، وهو للمرار بن سعيد الفقعسى في الدرر ٢/ ١٥٣ .

في تقدير جملتين .

الرابع: أن يتبع مجرور أي بمفضل نحو: ما بي الرجلين زيد وعمرو مرات .

الخامس: أن يتبع مجرور ذلك المفضل نحو: كلا أخويك زيد وعمرو . قال ذلك .

ص: **وجعل الزائد بيانًا عطفًا أولى من جعله بدلاً.**

ش : مثله المصنف بقوله تعالى: ﴿ **أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ** ﴾ [المائدة: ٩٥] و﴿ **يُسْقَى مِن مَّاء صَدِيدٍ** ﴾ [إبراهيم: ١٦] و﴿ **مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ** ﴾ [النور: ٣٥] فإن الثاني أزيد بيانًا في هذه الأمثلة ، وأنشد قول ذي الرمة:

لمياء في شفتيها حوّة لعس(١)

فإن الحوة السواد مطلقًا ، واللعس سواد يسير ، والمحفوظ في عجز هذا البيت: وفي اللسان(٢)

وفي أنيابها شنب

وأنشده المصنف(٣):

كالشمس لما بدت أو تشبه القمرا(٤)

* * *

(١) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: كالشمس لما بدت أو تشبه القمرا ، في ديوانه ٣١ .
(٢) اللسان (لعس) .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٨ .
(٤) سبق تخريجه .

باب: البدل

هذا اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون، فقال الأخفش[١]: إنهم يسمونه بالترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان[٢]: يسمونه التكرير.

ص: وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرًا دون متبع.

ش: التابع جنس، والمستقل بمقتضى العامل أخرج النعت وعطف البيان والتوكيد؛ لأن المتبوع في هذه الثلاثة هو المستقل، وإنما قال: تقديرًا؛ لأن المتبوع في البدل هو المستقل لفظًا، وقوله: دون متبع أخرج عطف النسق ببل ولكن فإنه داخل تحت المستقل، وسبق ذكر الاختلاف في عامله.

ص: ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتنكير.

ش: فتبدل المعرفة من معرفة كقوله تعالى: ﴿ **إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ** ﴾ [إبراهيم: ١ - ٢] في قراءة من جره، والنكرة من النكرة كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا * حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا** ﴾ [النبأ: ٣١ - ٣٢] والمعرفة من النكرة كقوله تعالى ﴿ **وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ** ﴾ [الشورى: ٥٢ - ٥٣] والنكرة من المعرفة كقوله: ﴿ **لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ** ﴾ [العلق: ١٥ - ١٦] واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من النكرة، أن تكون موصوفة، واشترطوا أيضًا في إبدال النكرة من المعرفة شرطين: اتحاد اللفظ، وأن تكون النكرة موصوفة، ووافقهم ابن أبي الربيع وبعض المتأخرين على الثاني، وحكى عنهم أيضًا اشتراط اتحاد اللفظ في بدل المعرفة من النكرة، والصحيح أنه لا يشترط شيء من ذلك لورود السماع به.

ص: ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيدًا إن لم يفد إضرابًا.

ش: مثال بدل المضمر من المضمر: رأيتك إياك، ومن الظاهر: رأيت زيدًا إياه. قال المصنف: لم أمثل بهذين المثالين إلا جريًا على عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضًا، والصحيح عندي أن نحو: رأيت زيدًا إياه؛ لم يستعمل في كلام العرب - نثره ونظمه - ولو استعمل؛ لكان توكيدًا. أما رأيتك إياك فقد تقدم في باب التوكيد أن البصريين يجعلونه بدلاً، وأن قول الكوفيين أصح، والحكم في بدل البعض وبدل الاشتمال عنده كالحكم في بدل الكل وقوله: ما لم يفد إضرابًا نحو: إياك إياي قصد زيد تريد إياني.

ص: فإن اتحدا معنى سمي بدل كل من كل.

ش: مثاله: مررت بأخيك زيد. قال المصنف[٣]: وعبرت ببدل الكل من كل جريا على عادة النحويين، وهي عادة غير مطردة فإن المراد بها أن تكون عبارة مسمى البدل والمبدل منه لواحد فيدخل في ذلك ما لا يطلق عليه كل نحو: قوله تعالى: ﴿ **إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ** ﴾ [إبراهيم: ١ - ٢] فالعبارة الجيدة أن يقال: بدل موافق من موافق.

---

(١) الهمع ٣/ ١٤٧.

(٢) المساعد ٢/ ٤٢٧.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٣٣.

ص: ووافق أيضًا في التذكير والتأنيث وفي الإفراد وضديه ما لم يقصد التفصيل.

ش : مثال ذلك: رأيت أخاك زيدًا وجارتيك هندًا ، وأخويك الزيدين ، وإخوتك الزيدين ، فإن قصد التفصيل ؛ لم يطابق في التثنية والجمع كقوله في الحديث: "فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف"(١) .

وقد يقع بدل التفصيل بلفظ بعض نحو: ضربت الناس بعضهم قائمًا وبعضهم قاعدًا .

ص: وقد يتحدان لفظًا إن كان مع الثاني زيادة وبيان.

ش : مثال قراءة يعقوب: ﴿ **وترى كل أمة جاثية كُلَّ أمة تدعى إلى كتابها** ﴾(٢) [الجاثية: ٢٨] ، قال أبو الفتح(٣): أبدل الثانية من الأولى ؛ لأن في الثانية ذكر سبب الجثو .

ص: ولا يتبع ضمير حاضر في غير إحاطة إلا قليلاً.

ش : مثاله في الإحاطة قول عبيدة بن الحارث رضى الله عنه:

فما برحت أقدامنا في مقامنا ::: ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا(٤)

ومن ذلك بإعادة العامل قوله تعالى: ﴿ **لنا عيدًا لأولنا وآخرنا** ﴾ [المائدة: ١١٤] وتقول: أكرمتكم أصاغركم وأكابركم . ومثاله في غير إحاطة قول الشاعر:

أنا سيف المغيرة فاعرفوني ::: حميدًا قد تدربت السناما(٥)

وهذا قليل ، ومذهب البصريين - غير الأخفش - أنه لا يجوز ، وأجازه الكوفيون والأخفش ، واستدل الأخفش بقوله تعالى: ﴿ **لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ** ﴾ [النساء: ٨٧] ورد بأن الذين يجوز أن تكون مستأنفًا فلا حجة فيه ، وقد يؤول البيت على أن حميدًا منصوب على الاختصاص .

ص: ويسمى بدل بعض إن دل على بعض الأول.

ش : نحو: مررت بقومك ناس منهم ، ومنه في أحد الوجهين: ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً** ﴾ [آل عمران: ٩٧] والبعض عند البصريين يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه وعلى أقله ، وزعم الكسائي أن بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون نصفه ، ومنع كذلك أن يقال: بعض الرجلين لك تريد أحدهما . فعلى هذا إذا قلت: قبضت المال نصفه أو ثلثيه ؛ لم يكن عند الكسائي وهشام من بدل البعض .

ص: وبدل اشتمال إن باين الأول، وصح الاستغناء به عنه ولم يكن بعضه.

ش : أخرج بقوله: إن باين الأول بدل الكل ، وبقوله: وصح الاستغناء عنه بدل الإضراب

---

(١) التاج الجامع للأصول ١١/ ١٤٦ .

(٢) وانظر: معجم القراءات ٦/ ١٥٦ .

(٣) المحتسب ٢/ ٢٦٢ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لعبيدة بن الحارث في شرح التسهيل ٣/ ٣٣٤ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١٣٣ .

والغلط ، وبقوله: ولم يكن بعضه بدل البعض ؛ فخلصت العبارة لبدل الاشتمال ، وهو إما مصدر قائم بمسمى المبدل منه كعجبت من زيد حلمه ، أو صادر منه كعجبت منه قراءته ، أو واقع فيه: ﴿ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] أو عليه كدعي زيد إلى الطعام أكله ، وإما على ملابس صالح للاستغناء عن الأول نحو: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ﴾ [البروج: ٤ - ٥] فإن كان الملابس لا يغني عن الأول ، وجيء به بدلاً فهو بدل إضراب نحو: أعجبني زيد أخوه .

ص: وبدل إضراب أو بداء إن باين الأول مطلقًا، وقصدًا وإلا فبدل غلط.

ش: يعني بقوله: مطلقًا أنه ليس بينه وبين الأول ملابسة بوجه من بعضية كبدل البعض ، أو وصف كبدل الاشتمال ، فإذا قصدا - أعني البدل والمبدل منه - سمي بدل إضراب وبدل بداء أيضًا كقولك: أعط السائل رغيفًا درهمًا ، وهو كالمعطوف ببل ، ولو عطف بها ؛ لكان حسنًا ، ومنه قوله - عليه السلام: "إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى عشرها"[١] ، وإن لم يقصدا سمي بدل غلط ولا يريد انتفاء القصد عنهما ؛ بل عن الأول ؛ لأنه سبق لسانه إليه غلطًا ، وهذا النوع قال المبرد[٢] وغيره: لا يوجد في كلام العرب نثرها ولا نظمها وإنما يقع في لفظ الغلط ، وزعم ابن السيد[٣] أنه وجد في شعر العرب كقول ذي الرمة:

لمياء في شفتيها حوة لعس[٤]

قال: لعس بدل غلط ؛ لأن الحوة السواد ، واللعس: سواد تشوبه حمرة ، وأنشد بيتين آخرين ، ولا حجة في شيء من ذلك لإمكان تأويله ، وقد خرجوه على غير ما ذكر قيل: وأهمل المصنف بدل النسيان نحو: مررت برجل امرأة توهمت أن الممرور به رجل ثم تذكرت أنه امرأة ، وزاد بعضهم بدل كل من بعض كقول امرئ القيس:

كأني غداة البين يوم تحملوا[٥]

ويؤول على حذف مضاف إلى غداة يوم تحملوا ، ورد السهيلي بدل البعض والاشتمال إلى بدل الكل فقال: العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه ، فإذا قلت: الرغيف ثلثه إنما تريد أكلت بعض الرغيف ، ثم بينت ذلك البعض ، وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة بدل من صفة مضافة إلى ذلك الاسم .

ص: ويختص بدلا البعض والاشتمال بإتباعها ضمير الحاضر كثيرًا.

ش: مثال ذلك في بدل البعض قوله:

أوعدني بالسجن والأداهم ::: رجلي ورجلي شثنة المناسم[٦]

في أحد الأوجه ، وثانيها: أن تكون رجلي منادى على سبيل الهزء بمن أوعده ، وثالثها: أن

---

(١) رواه أحمد في مسنده ٤/ ٣١٩ .
(٢) المساعد ٢/ ٤٣٥ .
(٣) المساعد ٢/ ٤٣٤ .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: لدى ثمرات الحي ناقف حنظل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩ .
(٦) الرجز للعديل بن الفرخ في المقاصد النحوية ٤/ ١٩٠ .

يكون من العطف على عاملين أي: وأوعد بالأداهم رجلي، ومثال ذلك في بدل الاشتمال قول الشاعر:

وما ألفيتني حلمي مضاعا[١]

وأما إبدال الظاهر من ضمير الغائب فجائز في الأبدال الثلاثة .

ص: ويتضمن ضمير أو ما يقوم مقامه.

ش : مثاله: ضربت زيدًا رأسه ، وأعجبني زيد حلمه ، وقد يحذف الضمير للعلم به ، كقوله تعالى: ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً** ﴾ [آل عمران: ٩٧] أي منهم ، وقوله: "أو ما يقوم مقامه كقوله تعالى: ﴿ **قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ** ﴾ [البروج: ٤ - ٥] فإن الألف واللام تقوم مقام الضمير ، وقيل: إنه محذوف تقديره: النار فيه ، وقيل: إن النار بدل كل من كل ، وكأنه عبر عن النار بالأخدود لما كان مشتملاً عليها كقولهم: عفيف الإزار ، وهذا مذهب الفراء ، وتبعه ابن الطراوة[٢] ، وقال ابن هشام[٣]: الأولى أن يكون على حذف مضاف أي: أخدود النار ، وقال ابن خروف[٤]: هو بدل إضراب ، وهو بدل اشتمال أقرب ، وبه قال الفارسي[٥] .

فصل: المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول خلافًا لمن جعله الثاني، أو العامل.

ش : **الأول**: مذهب الفارسي والرماني وخطاب[٦] .

والثاني: مذهب طائفة ، وإليه ذهب الفارسي في الحجة .

والثالث: مذهب المبرد والسيرافي وابن جني[٧] . قال المصنف[٨]: ومذهب الفارسي هو الصحيح ؛ لأن الثاني والثالث لا يطردان ؛ لأن من بدل الاشتمال: أعجبني زيد فصاحته وكلامه ، وكرهت عمرًا ضجره وساءني خالد فقره وعرجه . فالثاني في هذه وأمثالها غير مشتمل على الأول فلم يطرد كون الثاني مشتملاً ، وأما عدم اطراد الثالث فظاهر ؛ لأن من بدل الاشتمال: ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ** ﴾ [البقرة: ٢١٧] والعامل فيه ليس مشتملاً على بدل الاشتمال .

ص: والكثير كون البدل معتمدًا عليه، وقد يكون في حكم الملغي.

ش : مثال الاعتماد على البدل: إن زيدًا عينه حسنة ، وإن هندًا حسنها فاش ، وقوله: ﴿ **تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ** ﴾ [الزمر: ٦٠] [٩] في قراءة من نصب ، فمسودة حال من البدل لا من المبدل منه ، وكلما جاز أن يكون بدلاً مما قبله أو مبتدأ وما بعده خبر كالآية ؛ فالرفع أقيس

(١) عجز بيت من الوافر ، وصدره: ذريني إن أمرك لن يطاعا ، وهو لعدى بن زيد العبادى في خزانة الأدب ٢/ ٣٦٨ .
(٢) الارتشاف ٢/ ٦٢٣ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٦٢٣ .
(٤) الارتشاف ٢/ ٦٢٣ .
(٥) الارتشاف ٢/ ٦٢٣ .
(٦) المساعد ٢/ ٤٣٦ .
(٧) الارتشاف ٢/ ٦٢٤ .
(٨) شرح التسهيل ٣/ ٣٣٨ .
(٩) وانظر: معجم القراءات ٦/ ٢٦ .

وأحسن . قاله سيبويه ، ومنه:

فما كان قيس هلكه هلك واحد

ومثال كون البدل في حكم الملغي ويكون الاعتماد على المبدل منه وهو قليل:

وكأنه لهق السراة كأنه :::: ما حاجبيه معين بسواد(١)

فجعل حاجبيه وهو بدل في حكم ما لم يذكره فأفرد الخبر ، ونظيره قول الآخر:

إن السيوف غدوها ورواحها :::: تركت هوازن مثل قرن الأغضب(٢)

وقال ابن عصفور: لما ذكر أن المبدل منه منه ينوي به الطرح معنى لا لفظًا ويدلك على ذلك أن العرب إذا أتت بعد البدل بخبر أو حال أو غير ذلك ، فإنما تعتمد به على البدل لا على المبدل منه ، واعتمادها بذلك عليه طرح للمبدل منه ، ولم يجئ ما ظاهره الاعتماد على البدل إلا قول الشاعر وأنشد البيتين ثم قال: وينبغي إلا يحملا على ظاهرهما ؛ لأن في ذلك خروجًا عمّا استقر في كلام العرب ؛ بل يحمل معين على أنه مصدر كممزق ، وينصب غدوها ورواحها على الظرف أي: وقت غدوها كخفوق النجم .

ص: وقد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه.

ش : كقولك: أحسن إلى الذي وصفت زيدًا ، فزيد بدل من التاء المقدرة ، ويجوز الجر على الإبدال من الذي ، والرفع على إضمار مبتدأ ، وفي ذلك خلاف ، وممن منعه السيرافي ، وعلل بأن المبدل منه ينوي به الطرح من اللفظ وينوي: البدل الحلول محله فإذا قلت: جاءني الذي ضربت سعدًا فجعلت سعدًا بدلاً من الهاء المضمرة في ضربت ؛ لم يحسن ذلك قال: لأنه يحل محل الهاء ، وإذا حل محلها ؛ لم يرجع إلى الذي شيء . قيل: وهذا غير لازم ؛ لأن البدل ينوى معه تكرار العامل ؛ فهو من جملة أخرى .

ص: ويقرن البدل بهمزة الاستفهام إن تضمن متبوعه معناها.

ش : مثال ذلك: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ ومن في الدار زيد أم عمرو؟ ومتى تجيء يوم الجمعة أم يوم السبت؟ فينبغي أن يضيف إلى ذلك مسألة الشرط فإنها شبيهة بها ، وذلك أنه إذا أبدل من اسم الشرط ؛ قرن البدل بأن نحو: متى تقم إن ليلاً وإن نهارًا قمت ، ومن تضرب عن زيدًا وإن عمرًا إضرب .

ص: وقد تبدل جملة من مفرد.

ش : نحو: عرفت زيدًا ابن من هو ، وجعل الزمخشري قوله تعالى: ﴿ **هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ** ﴾ [الأنبياء: ٣] بدلاً من النجوى ومن ذلك قول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة :::: وأخرى بنجد كيف يلتقيان(٣)

---

(١) البيت من الكامل ، وهو للأعشى في خزانة الأدب ٢/ ٢٧٠ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٣٩ .

(٣) البيت من الطويل وهو منسوب للفرزدق في الدرر ٢/ ١٦٦ ، وليس في ديوانه .

قال ابن جني: كيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى كأنه قال: أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقاؤهما ، وفي البديع: وقد تبدل جملة من جملة أخرى كقول الشاعر:

ذكرتك والخطي يخطر بيننا ::: وقد نهلت منا الثقفة السمر[1]

فأبدل وقد نهلت منا من قوله: والخطى يخطر .

ص: ويبدل فعل من فعل موافق في المعنى مع زيادة بيان.

ش : مثاله قوله تعالى: ﴿ **ومن يفعل ذلك يلق آثامًا يضاعف له العذاب** ﴾ [الفرقان: ٦٩] وقول الراجز:

إن على الله إن تبايعا ::: تؤخذ كرهًا أو تجيء طائعًا[2]

قيل: ولا يلزم زيادة البيان ؛ بل قد تكون بالمرادف كقوله:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ::: تجد حطبًا جزلاً ونارا تأججا[3]

ونقل في البسيط: أن بدل الفعل من الفعل يكون فيه بدل الشيء من الشيء باتفاق ، ولا يكون فيه بدل البعض ، واختلف في بدل الاشتمال ، واستدل من أجاز بقوله: ﴿ **يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ** ﴾ [الفرقان: ٦٩] و"إن على الله البيت ، وأما بدل الغلط ؛ فجوّزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه .

ص: وما فصل به مذكور وكان وافيًا؛ ففيه البدل والقطع، وإن كان غير واف تعين قطعة إن لم ينو معطوف محذوف.

ش : مثال الواو قول الشنفرى:

ولي نحوكم أهون سيد عملس ::: وأرقط زهلول وعرفاء جيأل[4]

فيجوز في سيد وما بعده الرفع على البدل ، والقطع على إضمار مبتدأ . ومثال غير الواق: ﴿ **فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ** ﴾ [آل عمران: ٩٧] أي منها مقام إبراهيم ، و"اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله ، والسحر"[5] أي منهن: الشرك بالله والسحر ، فالقطع في هذا ونحوه متعين إن لم ينو محذوف فإن نوى ؛ جاز البدل كراوية من روى: "واجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر" بالنصب على البدل ، كأنه قيل: وأخواتهما وحذف ؛ لأن الموبقات سبع في حديث آخر ، واقتصر هنا على ثنتين تنبيهًا على أنهما أحق بالاجتناب .

ص: ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق.

ش : مثال ذلك: مررت بأخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر ، وأجاز بعضهم تقدم التأكيد على الصفة . نقله صاحب البديع ، ووجه ترتيبها هذا الترتيب واضح ، والله أعلم .

* * *

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبى العطاء السندى في شرح ديوان الحماسة للمرزوقى .

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٣٧٣ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن الحر الجعفى في الدرر ٢/ ١٦٦ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى في شرح التسهيل ٣/ ٣٤١ .

(٥) أخرجه البخارى في كتاب الطب ٧٦ .

باب: المعطوف عطف النسق

ش: النسق النظم يقال: نسقت الدر، قبل: والنسق بمعنى المنسوق أي المنظوم، وكثيرًا ما يسميه سيبويه[1] باب الشركة.

ص: وهو المجعول تابعًا بأحد حروفه.

ش: المجعول تابعًا جنس، وبأحد حروفه مخرج لغيره من التوابع، والضمير يعود على العطف، ولا يلزم الدور؛ لأنه يحد المعطوف لا العطف.

ص: وهي الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم، وبل، ولا.

ش: هذه ثمانية أحرف، ومذهب الكوفيين أن حتى ليست عاطفة، وقد روى سيبويه وأبو زيد وغيرهما العطف بها عن العرب، وقال أبو الحسن في الأوسط: وليس بالمعروف، وحكى النحاس في أم خلافًا، أن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة.

ص: وليس منها لكن خلافًا ليونس.

ش: اختلف في لكن على أقوال فقيل: هي من حروف العطف ولا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسي قيل: وأكثر النحويين ولم يسمع ذلك من كلام العرب، وإنما قالوا قياسًا.

الثاني: أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو ولكن مع ذلك الواو زائدة، ولكن هي العاطفة، وصححه ابن عصفور قال: وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش؛ لأنهما قالا: إنها من حروف العطف ولما مثلا العطف بها مثلاه بالواو.

والثالث: أنها ليست بعاطفة وأن العطف بالواو عطف مفرد على مفرد.

الرابع: أنها ليست بعاطفة وأن العطف للواو أيضًا إلا أنه من باب عطف جملة على جملة، وهذا اختيار المصنف. قال في الشرح[2]: وهي عند يونس حرف استدراك لا حرف عطف؛ فإن وليها مفرد معطوف فعطفه بواو قبلها، ولابد قبل المفرد من الواو، ولو كانت عاطفة لاستغنى عن الواو، وما يوجد في كتب النحويين من نحو: ما قام سعد لكن سعيد، فمن كلامهم لا من كلام العرب، وكذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف إلا بـ"لكن"، وهذا من شواهد عدالته وكمال أمانته؛ لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو، وترك التمثيل به لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب، ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد ولكن أشكال؛ لأنه على ما قررته معطوف بالواو مع أنه مخالف لما قبلها، وحتى المعطوف بالواو، وأن يكون موافقًا لما قبلها فالواجب أن يجعل من عطف الجمل، ويضمر له عامل كأنه قال: ما قام سعد ولكن قام سعيد. انتهى.

وقوله: "إن سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو "فيه نظر فقد تقدم ما حمل عليه ابن عصفور كلام سيبويه وفهم من كلام المصنف أنه غير موافق ليونس من كل وجه؛ فإن العطف عند

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٨.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٣.

يونس من قبيل عطف المفرد .

ص: **ولا "إما" وفاقًا لـه ولابن كيسان وأبي علي.**

ش : الصحيح أن "إما" ليست من حروف العطف ؛ لأن الأولى تباشر العامل والثانية تصاحبها الواو نحو: قام إما زيد وإما عمرو ، وقد عدّها سيبويه مع الحروف العاطفة ، وممن ذهب إلى أن إما الثانية عاطفة الرماني ، واستدل بأن الواو للجمع ، وليست هنا كذلك ؛ لأن نجد الكلام لأحد الشيئين فعلم أن العطف لإما ، وقال بعض المتأخرين: الواو عطفت إما على إما ، وإما الثانية عطفت الاسم على الاسم الذي بعد إما الأولى ، ولمن زعم أن إما عاطفة أن يحتج بأن الواو قد تحذف ويستغنى بإما كقوله:

إما إلى جنة إما إلى نار

وأجاب المصنف عنه بأن ذلك من الضرورات ، ومن رأى أنها عاطفة ؛ فلا يرى إخلاءها من الواو قياسًا على ما ندر من ذلك ، وذكر ابن عصفور اتفاق النحويين على أن إما ليست من حروف العطف إلا أنهم أوردوه في حروف العطف لمصاحبته لها .

ص: **ولا "إلا" خلافًا للأخفش والفراء.**

ش : جعل الأخفش من ذلك قوله تعالى: ﴿ **لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ** ﴾ [البقرة: ١٥٠] وأجاز الفراء ذلك في قوله تعالى: ﴿ **خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ** ﴾ [هود: ١٠٨] فهي عندهما بمعنى الواو ، والصحيح أنها لا تكون بمعنى الواو ولا حجة لهما في الآيتين ؛ لأن حملها على ذلك لا يتعين ، ونقل عن الكوفيين في نحو: ما قام القوم إلا زيد ، وما رأيت القوم إلا زيد ، مررت بالقوم إلا بزيد أنه عطف لا بدل .

ص: **ولا "ليس" خلافًا للكوفيين.**

ش : أجازوا: قام زيد ليس عمرو ، وأجود ما يستدل لهم به قول أبي بكر الصديق رضى الله عنه: "بأبي شبيه بالنبي ﷺ ليس شبيه بعلي"[1] كذا ثبت في صحيح البخاري برفع شبيه ، وقول الراجز:

أين المفر والإله الطالب ::: والأشرم المغلوب ليس الغالب[2]

وأول ذلك على تقدير: ليسه شبيه وليسه الغالب فحذف الخبرين للعلم بهما .

ص: **ولا "أي" خلافًا لصاحب المستوفى.**

ش : مثاله: مررت بغضنفر أي: أسد . قال المصنف[3]: والصحيح أنها حرف تفسير وما يليها من تابع عطف بيان يوافق ما قبلها في التعريف والتنكير . قيل: وإلى كونها حرف عطف ذهب الكوفيون ، ونقض المصنف من المختلف فيه: كيف ولولا ومتى وأين وهلا ، أما كيف فلم يذهب إلى

(١) رواه البخارى في صحيحه ٤/ ٢٢٧ .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لنفيل بن حبيب في شرح الحماسة ٣/ ١٤٣٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٧ .

أنها حرف عطف إلا هشام وحده قال ابن بابشاذ: ونقله ابن عصفور عن الكوفيين .

وأما لولا ومتى فعن الكسائي أجاز: مررت بزيد فلولا عمرو ومتى عمرو ، وأما أين وهلا فذهب الكوفيون إلى أنها من حروف العطف ، وكل هذه أقوال واهية .

ص: فالستة الأوائل تشترك لفظًا ومعنى.

ش : أكثر النحويين يجعل أم وأو مشتركتين في اللفظ لا في المعنى ، وذلك صحيح باعتبار الفعل . قال المصنف: والصحيح أنهما يشتركان لفظًا ومعنى ما لم يقتضيا إضرابًا ؛ لأن القائل: أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد أم مساوٍ للذي قبلها في الصلاحية ؛ لثبوت الاستقرار في الدار وانتقائه ، وحصولُ المساواة إنما هو بواسطة أمْ فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ ، وكذلك "أو" مشتركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاريها لأجله من شكٍ وتخيير وغيرهما .

ص: و"بل" و"لا" لفظًا لا معنى وكذا "أم"، و"أو" إن اقتضيا إضرابًا.

ش : مثال ذلك: قام زيد لا عمرو ، وما قام زيد بل عمرو وذلك واضح وسيأتي الكلام على "أم" و"أو" .

ص: وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية يرجحان وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة.

ش : مذهب سيبويه[1] والجمهور أن الواو للجمع المطلق وتحتمل الأوجه الثلاثة ، وذهب هشام إلى أن للواو معنى اجتماع نحو: اختصم زيدٌ وعمرو ، ورأيت زيدًا وعمرًا إذا كنت رأيتهما في وقت واحد ، فلا يقال بأيهما بدأت ، ومعنى "افتراق": وهو أن يختلف الزمان فالمقدم في الزمان متقدم في اللفظ ، ولا يجوز أن يقدم المؤخر وإلى هذا ذهب أبو جعفر الدينوري[2] ، وما ذكر عن هشام من أن الواو ترتب هو منقول عن قطرب وثعلب وغلامه[3] والربعي ومن نقل إجماع النحويين على أن الواو لا توجب ترتيب كالسيرافي فليس بصحيح لوجود الخلاف . قيل: وتفصيل المصنف ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين ؛ فهو قول ثالث .

ص: وبعدم الاستغناء عنها في عطف ما لا يستغنى عنه.

ش : هذا مما تنفرد به الواو ، ومثال ما لا يستغنى: اختصم زيد وعمرو ، والمال بين زيد وعمرو ، وهذان زيد وعمرو ، وسواء عبد الله وبشر ، وأجاز الكسائي: ظننت عبد الله وزيدًا مختصمين بثم والفاء ، والفاء وأو ، ومنع ذلك البصريون والفراء .

ص: ويجوز أن يعطف بها بعض متبوعها تفصيلاً.

ش : مثاله: ﴿ حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى ﴾ [البقرة: ٢٣٨] ، و ﴿ مَلآئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ [البقرة: ٩٨] وذلك لقصد التفصيل ، وذهب أبو علي وأبو الفتح إلى أن ما جاء من

---

(١) الكتاب ٤/ ١٢٦ .

(٢) الارتشاف ٢/ ٦٣٣ .

(٣) الارتشاف ٢/ ٦٣٣ .

ذلك ، لم يندرج تحت ما قبله إن أريد به غير ما يعطف عليه .

ص: وعامل مضمر على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد.

ش : أي وتنفرد بجواز أن يعطف بها عامل إلى آخره ، ومثاله قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيْمَانَ** ﴾ [الحشر: ٩] أصله: تبوؤوا الدار واعتقدوا الإيمان فاستغنى بمفعول اعتقدوا عنه وهو معطوف على تبوؤوا ، وجاز ذلك ؛ لأن في اعتقدوا وتبوؤوا معنى لازم واستصحب ، ومثله: ﴿ **فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ** ﴾ [يونس: ٧١] ونظائره كثيرة .

ص: وإن عطفت على منفى مستثنى، ولم يقصد المعية وليتها "لا" مؤكدة.

ش : مثاله قوله تعالى: ﴿ **وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلاَدُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى** ﴾ [سبأ: ٣٧] فبذكره "لا" علم نفي التقريب عن الأموال والأولاد مطلقًا أي: في حال افتراق واجتماع ، ولو تركت لاحتمل أن يكون المراد نفي التقريب عند الاجتماع لا عند الافتراق ، واحترز بقوله: "غير مستثنى من نحو: قام القوم إلا زيدًا وعمرًا ، فإن الواو فيه عاطف على منفى في المعنى ؛ لكنه لا يعرض فيه لبس تزيله لا فاستغنى عنها ، وبقوله: "ولم يقصد المعية" من أن يقصد فلا يؤتى بلا حينئذ نحو: ما قام زيد وعمرو أي: ما قام معًا .

ص: وقد تليها زائدة إن أمن اللبس.

ش : إذا كانت المعية مفهومة ببعض الجملة كاستوى ؛ جاز أن تزاد "لا" توكيدًا للنفي ؛ لأمن اللبس كقوله تعالى: ﴿ **وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلاَ الْمُسِيءُ** ﴾ [غافر: ٥٨] و"لا" قبل المسيء زائدة ، وكذلك قبل النور والحر وفي فاطر .

ص: ويقال في "ثم" فمّ، وثمتَ وثمتْ.

ش : هذه لغات ، والفاء بدل من الثاء ، كقولهم في جدث: جدف ، وله نظائر .

ص: وتشركها الفاء في الترتيب.

ش : فكلاهما - أعنى الفاء وثم - يفيد الترتيب .

ص: وتنفرد ثم بالمهلة.

ش : فاشتركا في الترتيب وزادت ثم بالمهلة ، وأما الفاء فللتعقيب .

ص: والفاء العاطفة جملة أو صفة بالسببية غالبًا وقد يكون معها مهلة.

ش : أي: وتنفرد الفاء العاطفة جملة نحو قوله تعالى: ﴿ **وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ** ﴾ [الكهف: ٥٠] ﴿ **فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ** ﴾ [القصص: ١٥] و ﴿ **فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ** ﴾ [البقرة: ٣٧] أو صفة كقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ * لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ * فَمَالِؤُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ * فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ** ﴾ [الواقعة: ٣٥ - ٣٧] فالفاء في جميع ذلك سببية هذا هو الغالب ، وقد يكون معها أي مع السببية مهلة ، كقوله تعالى: ﴿ **أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَتُصْبِحُ**

الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج: ٦٣] .

ص: وتنفرد أيضًا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى.

ش : مثاله قوله تعالى: ﴿ **فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا** ﴾ [البقرة: ٣٦] وقوله: ﴿ **إنا أنشأهن إنشاء فجعلناهن أبكارًا أترابا** ﴾ [الواقعة: ٣٦] .

ص: وبتوسيع الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر.

ش : مثال الصلة: الذي يطير فيغضب زيدًا الذباب ، وفي الصفة: مررت برجل يضحك فيبكي عمرو ، وفي الخبر: زيد يقوم فيقعد عمرو ، فهذه ستة مسائل لو عطفت بغير الفاء ؛ لم يجز ، وإنما جاز بالفاء ؛ لما فيها من معنى السببية .

ص: وقد تقع موقع ثم، وثم موقعها.

ش : مثال وقوع الفاء موقع ثم قوله تعالى: ﴿ **ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فجعلنا المضغة عظاما** ﴾ [المؤمنون: ١٤] وذهب الجرمي إلى أن الفاء تكون للترتيب إلا في الأماكن والمطر نحو:

بين الدَّخُول فَحَوْمَل

وترك المطر مكان كذا فمكان كذا فذهب الفرَاء إلى أن ما بعد الفاء قد يكون سابقًا إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك كقوله تعالى: ﴿ **وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا** ﴾ [الأعراف: ٤] ومذهب البصريين أن الفاء للترتيب في كل موضع ، وما أوهم خلاف ذلك تأولوه ، ومثال وقوع ثم موقع الفاء قوله:

كهز الرديني تحت العجاج ::: جرى في الأنابيب ثم اضطرب[1]

أي: فاضطرب ؛ لأنه من عطف مفصل على مجمل ، وزعم بعض النحويين أن ثم بمنزلة الواو ، ولا ترتب ونسب هذا المذهب السيرافي إلى الفراء ونسبهم بعضهم إلى الأخفش وقطرب ، واستدل بقوله تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا** ﴾ [الزمر: ٦] وآيات أخرى ، ومذهب البصريين أن ثم للترتيب والمهلة في كل موضع ، وتأولوا ما أوهم خلاف ذلك .

ص: وقد يحكم على الفاء وعلى الواو بالزيادة وفقًا للأخفش.

مثال زيادة الفاء قول الشاعر:

ويحدث ناش والصغير فيكبر[2]

قال الأخفش[3]: وزعموا أنهم يقولون: أخوك فوجد ، ومثال زيادة الواو قوله تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا** ﴾ [الزمر: ٧٣] ومثال زيادة ثم: ﴿ **حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّواْ أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ** ﴾ [التوبة: ١١٨] .

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو لأبى دؤاد الإيادى في الدرر ٢/ ١٧٤ .
(٢) عجز بيت من الطويل ، وصدره: يموت أناس أو يشيب فتاهم ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٧٢ .
(٣) المساعد ٢/ ٤٥٠ .

ص: وقد تقع ثم في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ.

ش: نحو: بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس . ذكر ذلك الفراء . قال ابن عصفور: وما ذكره الفراء من أن المقصود بثم ترتيب الأخبار لا ترتيب الشيء في نفسه كأنه قال: اسمع مني هذا الذي هو بلغني ما صنعت اليوم ثم اسمع مني: هذا الخبر الذي هو ما صنعت أمس أعجب ليس بشيء ؛ لأن "ثم" تقتضي تأخر الثاني عن الأول بمهلة ولا مهلة بين الأخبار ، وأما أن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فينبغي أن يحمل على ظاهره ، ويكون الجد قد أتاه السؤدد من قبل الأب ، وأتى الأب من قبل الابن ، وذلك مما يمدح به ، وإن كان الأكثر في كلامهم المدح بتوارث السؤدد ، ويكون البيت إذ ذاك مثل قول ابن الرومي:

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم ::: كلا لعمري ولكن منه شيبان
فكم من أب قد علا بابن ذرى حسب ::: كما علت برسول الله عدنان[1]

فصل: المعطوف بحتى بعض متبوعه أو كبعضه وغاية له في زيادة أو نقص مفيد ذكرها.

ش : مثال بعضه: قدم الحجاج حتى المشاة ، وشبه بعضه هو ما كان مختلطًا به نحو: خرجت الصيادون حتى كلابهم ، وقد اجتمع الزيادة والنقص في قول الشاعر:

قتلناكم حتى الكماة فإنكم ::: لتخشوننا حتى بنينا الأصاغرا[2]

واحترز بقوله: "مفيد ذكرها" من نحو: صمت الأيام حتى يومًا فإنه لا يفيد كما لا يفيد صمت الأيام إلا يومًا فلو قيل: أفاد نحو: حتى يوم الجمعة ؛ قيل: ومثل هذا لا يتصف بكونه غاية فضلاً عن أن يتصف بقوة أو ضعف أو عظم أو حقارة فلا حاجة لهذا القيد ؛ ولهذا لم يذكره النحويون .

ص: وإن عطفت على مجرور؛ لزم إعادة الجار ما لم يتعين العطف.

ش: مثال ذلك: اعتكفت في الشهر حتى في آخره ؛ لئلا يتوهم كون المعطوف مجرورًا بحتى فإن تعين العطف ؛ لم يلزم إعادة الجار نحو: عجبت من القوم حتى بنيهم .

ص: ولا يقتضي ترتيبًا على الأصح.

ش : فهي كالواو عند الجمهور . قال المصنف[3]: ومن زعم أنها تقتضي الترتيب ؛ فقد ادّعى ما لا دليل عليه ، وفي الحديث "كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس"[4] وليس في القضاء ترتيب ، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات .

ص: وأم متصلة ومنقطعة.

ش : ذهب ابن كيسان[5] إلى أن ميم أم بدل من واو وأصلها أو ، وهو دعوى لا دليل عليها ، وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن أم قد تكون زائدة ، وقال الأخفش: قال قوم: إنها لغة يمانية ، وقد

---

(١) البيتان من البسيط ، وهما لابن الرومي في ديوانه ٦/ ١٧٩ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٨٨ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٥٩ .
(٤) رواه مسلم في باب القدر برقم: ١٨ .
(٥) الهمع ٣/ ١٦٦ .

تقدم أول الكتاب أن أم قد تكون حرف تعريف .

ص: فالمتصلة المسبوقة بهمزة صالح موضعها لأي.

ش: نحو: أقام زيد أم عمرو ، ويدل على أن أم مع الهمزة تقدر بأي إبدال ما في حيز أم والهمزة ، ومن أي تقول: أيهم ضربت أزيدًا ضربت أم عمرًا ، وتقع أم المتصلة بين مفردين أو مفرد وجملة أو بين جملتين في تقدير مفردين فعليتين أو اسميتين وقد تعادل الاسمية . الفعلية كقوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٣] .

ص: وربما حذفت ونويت.

ش: يعنى الهمزة كقوله:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريًا ::: بسبع رمين الجمر أم بثمان[1]

ومنه قراءة ابن محيصن: ﴿ سواء عليهم أنذرتهم ﴾ [البقرة: ٦] وقد يكتفى بلا عن ذكر المعادل تقول: أزيد عندك أم لا؟

ص: والمنقطعة ما سواها.

ش: يعنى ما سوى المتصلة فمتى انخرم أحد الشرطين - أعنى تقدم الهمزة وصلاحية موضعها لأي - أو انخرما ؛ فهي منقطعة كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنسَانَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ * أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ [الزخرف: ١٦] ولو تقدمها غير الهمزة من أدوات الاستفهام فهي منقطعة .

ص: وتقتضى إضرابًا مع استفهام ودونه.

ش: مثال الأول: "أم خلقوا من غير شيء" إلى قوله: ﴿ أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [الطور: ٣٥ - ٤٣] فهي تقدر ببل والهمزة فالتقدير: بل اخلقوا فهي للإضراب عما قبلها والسؤال عما بعدها ، والإضراب قد يكون للإبطال ، وقد يكون للترك من غير إبطال ، ومثال الثاني - وهو أن يقتضي إضرابًا فقط دون استفهام -: ﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النمل: ٨٤] ﴿ أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ ﴾ [الملك: ٢٠] و ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦] وبهذا يعلم ضعف قول من زعم أن أم تقدر ببل ، والهمزة في كل موضع قيل: وهو مذهب البصريين ، وذهب أبو عبيدة إلى أن أم بمعنى ألف الاستفهام ، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٠٨] .

ص: وعطفها المفرد قليل.

ش: يعني أم المنقطعة ، ومثال ذلك قول بعض العرب: إنها لإبل أم شاء ؛ فأم هنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها كما يكون بعد بل فإنها بمعناها . وزعم ابن جني أنها بمنزلة الهمزة وبل ، وأن التقدير: بل أهي شاء . قال: وهذه دعوى لا دليل عليها ولا انقياد إليها ، وقد قال بعض العرب: إن هناك إبلاً أم شاءً ، فنصب ما بعد أم حين نصب ما قبلها وهذا عطف صريح مقوٍّ لعدم الإضمار قبل المرفوع ، وما ذكره عن ابن جني هو قول أبي على ، والمغاربة يقولون: إن أم

(١) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٥٥٦ .

المنقطعة ليست للعطف لا في مفرد ولا في جملة . قيل: ولا حجة في قول بعضهم أن هناك إبلاً أم شاء لاحتمال كونها متصلة ، والهمزة محذوفة قبل أن ، ويحتمل أن ينتصب شاء على إضمار فعل تقديره: أم ترى شاءً .

ص: وفصل أم مما عطفت عليه أكثر من وصلها.

ش : فصلها نحو: ﴿ **أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ** ﴾ [الفرقان: ١٦] أكثر من وصلها نحو: ﴿ **أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ** ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفه ؛ فمخطئ ؛ لأن دعواه مخالفة للاستعمال المقطوع بصحته ولقول سيبويه والمحققين من أصحابه . قاله المصنف .

ص: وأو لشك أو تفريق مجرد، أو إبهام أو إضراب أو تخيير.

ش : أو لأحد الشيئين أو الأشياء ، وتأتي لمعان سبعة وتكون في الخبر والاستفهام نحو: قام زيدًا وعمرو أقام زيد أو عمرو ، والتفريق المجرد نحو: ﴿ **كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى** ﴾ [البقرة: ١٣٥] قال المصنف: والمراد بوصف التفريق بالمجرد خلوه من الشك والإبهام والتخيير ؛ كأن مع كل واحد منها تفريقًا مصحوبًا بغيره ، والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم ؛ لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال أو نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف ، والإبهام نحو: ﴿ **أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا** ﴾ [يونس: ٢٤] و ﴿ **كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى** ﴾ [النجم: ٩] و ﴿ **إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى** ﴾ [سبأ: ٤] ومعنى الإبهام أن يكون المتكلم عالمًا ويبهم على المخاطب ، والإضراب كقوله تعالى: ﴿ **أوْ كلما عاهدوا** ﴾[1] [البقرة: ١٠٠] ، في قراءة أبي السماك ، وقال الفراء: في قوله تعالى: ﴿ **إِلَى مِئَة أَلْف أَوْ يَزِيدُونَ** ﴾ [الصافات: ١٤٧] أو هنا في معنى بل ، وقال ابن عصفور: الإضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعدت العامل ، وذلك نحو: لست بشرًا أو لست عمرًا ، وما أنت ببشر أو ما أنت بعمرو ، ولا تضرب زيدًا أو ولا تضرب عمرًا "أو" في جميع ذلك للإضراب كأنك قلت: لا بل لست عمرًا ، قال: وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق ، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ **وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَة أَلْف أَوْ يَزِيدُونَ** ﴾ [الصافات: ١٤٧] وبقوله: ﴿ **فَهِيَ كَالْحِجَارَة أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً** ﴾ [البقرة: ٧٤] قال: وما ذهبوا إليه فاسد والتخيير كقوله تعالى: ﴿ **فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَة أَوْ نُسُك** ﴾ [البقرة: ١٨٤] والإباحة نحو: جالس الحسن وابن سيرين ، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَلاَ يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ** ﴾ [النور: ٣١] وسيأتي .

ص: وتعاقب الواو في الإباحة كثيرًا، وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلاً.

ش : قال المصنف[2]: ومن علامات الإباحة استحسان الواو موقعها نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين ، وقد ذكروا فرقًا بين الواو وذلك أنك إذا قلت: جالس الحسن وابن سيرين ؛ لم يجز له مجالسة أحدهما دون الآخر ، وإذا كان "أو" جاز له أن يجالسهما أو أحدهما ، ومثال معاقبتها للواو

---

(١) وانظر شواذ ابن خالويه ص: ٨ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٤ .

في عطف المصاحب قولـه - عليه السلام -: "اسكن حراء فإنما عليك نبي أو صديق أو شهيد"[١] وقول الشاعر:

قـوم إذا سمعـوا الصـريخ رأيـتهم ::: مـن بـين مـلجم مهـره أو سـافع[٢]

ومثال ذلك في عطف المؤكد: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾ [النساء: ١١٢] وذهب الأخفش والجرمي إلى أن "أو" تأتي بمعنى الواو كقوله تعالى: ﴿ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧] وقال به بعض الكوفيين في الآية .

ص: وتوافق "ولا " بعد النهي والنفي.

ش : مثال ذلك بعد النهي: ﴿ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٢٤] وبعد النفي: ﴿ وَلاَ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ﴾ الآية [النور: ٦١] .

ص: والمعنى مع إما شك أو تخيير أو أبهام أو تفريق مجرد.

ش : مثال الشك: لزيد من العبيد إما تسعة وإما عشرة ، والتخيير: ﴿ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ [الكهف: ٨٦] والإبهام: لقيت إما زيدًا وإما عمرًا وأنت عالم بمن لقيت ، والتفريق المجرد: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٣] ولم يذكر المصنف أنها تكون للإباحة ، وقد ذكره غيره نحو: جالس إما الحسن وإما ابن سيرين ، وذكر بعضهم لأو وإما معنى آخر وهو أنهما يكونان لإيجاب أحد الشيئين في وقت دون وقت مثاله في أو قولك للشجاع: إنما أنت طعن أو ضرب أي تارة كذا وأخرى كذا ، ومثاله في إما: إنما أنت طعن وإما ضرب .

ص: وفتح همزتها لغة تميمية.

ش : وهي لغة قيس وأسد ، وأنشد قطرب قول الشاعر:

سـأحمل نفسـي عـلى حالـة ::: فإمـا علـيها وإمـا لهـا[٣]

بالفتح.

ص: وقد تبدل ميمها الأولى ياء.

ش : حكى الإبدال مع كسرة الهمزة وفتحها فمثاله مع الكسر قولـه .

يـا ليـتما أمـنا شـالت نعامـتها ::: أيمـا إلى جـنة أيمـا إلى نـار[٤]

ومع الفتح قول ابن القمقام:

تـنفحها أيمـا شمـأل عـرية ::: وأيمـا صـبا جـنح الظـلام هـبوب[٥]

رواه الفراء بالياء وفتح الهمزة .

---

(١) رواه البخارى في فضائل أصحاب النبى برقم: ٣٦٨٦ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو منسوب لعمرو بن معدى كرب في شواهد العينى ٤/ ١٤٦ .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٤٦٠ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للأحوص في ديوانه ٢٢١ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبى القمقام الأسدى في الدرر ٦/ ١٢٠ .

ص: وقد يستغني عن الأولى بالثانية.

ش: مثاله قول ذي الرمة:

وكيف بنفسي كلما قلت أشرقت ::: على البرء من حوصاء هيض اندمالها

تهاض بدار قد تقادم عهدها ::: وإما بأموات ألم خيالها (١)

ونص النحاس على أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرير، وأجاز الفراء ألا تكرر، وتجرى مجرى أو.

ص: وبأو عن وإما.

ش: كقراءة أبي: ﴿ **وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ** ﴾ [سبأ: ٢٤] (٢) ونحو هذا في الشعر كثير.

ص: وربما استغنى عنها بـ"وإلا" مثال ذلك قول المثقب العبدي:

فإما أن تكون أخي بصدق ::: فأعرف منك غثي من سميني

وإلا فاطرحني واتخذني ::: عدوًا أتقيك وتتقيني (٣)

ص: وربما استغنى عن واو وإما.

ش: كقول الراجز:

لا تفسدوا آبالكم ::: أيمالنا أيمالكم (٤)

فتح الهمزة وأبدل الميم ياء.

ص: والأصل إن ما، وقد تستعمل اضطرارًا.

ش: إما إن زيدت عليها ما، وقد يستغنى في الشعر بإن كقول الشاعر:

وقد كذبتك نفسك فاكذبنها ::: فإن جزعا وإن إجمال صبر (٥)

وكون إما مركبة من أن وما هو مذهب سيبويه، ويدل عليه إفراد أن كما ذكر، وقيل: هي بسيطة غير مركبة أعنى إما العاطفة. وأما نحو: فإن جزعا فيحتمل أن تكون شرطية حذف جوابها لفهم المعنى نحو: إن خيرًا فخيرًا، والتقدير: إن كنت ذا جزع فلا جزع، وإن كنت مجمل صبر فأجمل، وتشارك إما العاطفة إما الشرطية نحو: ﴿ **وَإِمَّا تَخَافَنَّ** ﴾ [الأنفال: ٥٦] وهي مركبة من إن وما، وزعم الكسائي أن لها قسمًا ثالثًا تكون فيه جحدًا تقول: إما زيد قائم تريد: إن زيد قائم وما صلة.

ص: والمعطوف ببل مقرر بعد تقرير نهي أو نفى صريح أو مؤول أو بعد إيجاب المذكور موطأ به أو مردود أو مرجوع عنه.

---

(١) البيتان من الطويل، وهما منسوبان أيضًا – للفرزدق في ديوانه ٢/ ٦١٨، وفى ديوان ذى الرمة.

(٢) وانظر معجم القراءات ٥/ ١٦٠.

(٣) البيتان من الوافر، وهما للمثقب العبدى في خزانة الأدب ٤/ ٤٢٩.

(٤) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٤، ٣٦٧.

(٥) البيت من الوافر، وهو لدريد بن الصمة في خزانة الأدب ٤/ ٤٤٢.

ش: قال المصنف[1]: معنى المقرر الممكن فيما يراد به من ثبوت نحو: ﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [الأعلى: ١٦] أو نفي نحو: ﴿ بَل لاَّ تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ﴾ [الفجر: ١٧] فما بعد بل مقرر على كل حال فإن كان قبلها نفي أو نهي فهي بين حكمين مقررين كقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاء ﴾ [آل عمران: ١٦٩] وما قام زيد بل عمرو فتفرد حكم ما قبلها وتجعل ضده لما بعدها، هذا هو الصحيح، ووافق المبرد في هذا الحكم، وأجاز مع ذلك كون بل ناقلة حكم النهي والنفي لما بعدها، وهو خلاف الواقع في كلام العرب.

ومثال المؤول: زيد غير قائم بل قاعد، ومثله: ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٠ - ٤١] ومثاله بعد إيجاب لمذكور موطأ به: ﴿ إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [الفرقان: ٢٤] أو مردود: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦] أو مرجوع عنه إما لكونه غلطًا في اللفظ نحو: أنت عبدي بل سيدي، أو في الإدراك: سمعت رغاء بل صهيلا، أو نسيانًا: له على درهمان بل ثلاثة، أو لتبدل رأي نحو: ادع لي زيدًا بل عمرًا، قيل: ومذهب الكوفيين أن بل لا تكون نسقًا بعد الإيجاب، وإذا وقعت بل بعد جملة فتارة تكون إضرابًا عما قبلها على جهة الإبطال له، وإثباتًا لما بعدها كقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءهُم بِالْحَقِّ ﴾ [المؤمنون: ٧٠] وتارة تكون على جهة الترك من غير إبطال كقوله: ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾ [المؤمنون: ٦٢].

ص: وقد تكرر بل رجوعًا ولي المتقدمة أو تنبيهًا على رجحان ما ولي المتأخرة.

ش: مثال الأول: ﴿ بَلْ قَالُواْ أَضْغَاثُ أَحْلاَمٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾ [الأنبياء: ٥]، والثاني كقوله: ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ * بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾ [النمل: ٦٦].

ص: وتزاد لا قبل "بل" لتأكيد التقرير وغيره.

ش: مثال ذلك: قام زيد لا بل عمرو، وخذ هذا لا بل ذاك فلا زائدة لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول وفي نحو: ما قام زيد لا بل عمرو، ولا تضرب خالدًا لا بل بشرًا هي زائدة لتأكيد بقاء النفي والنهي. قاله المصنف[2] وقال الجزولي[3]: ولا مع بل في الإيجاب والأمر نفي، وفي النفي والنهي تأكيد، ومنع ابن درستويه زيادتها معها بعد النفي، وقال ابن عصفور: إنه لا ينبغي أن يقال بزيادتها مع بل في النفي والنهي إلا أن يشهد له سماع. قيل: وهو مسموع من لسان العرب.

ص: ولكن قبل المفرد بعد نهي أو نفي كـ"بل".

ش: نحو: ما قام زيد لكن عمرو، ولا تضرب زيدًا لكن عمرًا. ومذهب البصريين أنها لا يقع

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٨.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٩، ٣٧٠.
(٣) الارتشاف ٢/ ٦٤٤.

بعدها عطف المفرد إلا بعد نهي أو نفي ، وعن الكوفيين أنها يعطف بها في الإيجاب ، وإذا وليها جملة ؛ فهي حينئذ حرف ابتداء لا عاطفة وتكون ذات إيجاب أو نفي أو نهي أو أمر لا استفهام فلا يجوز: هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم ، وقد قيل: أنها تكون عاطفة جملة على جملة إذا وردت بغير واو .

ص: ويعطف بلا بعد أمر أو خبر مثبت أو نداء.

ش : نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا وقام زيد لا عمرو ويا زيد لا عمرو ، وفي معنى الأمر الدعاء نحو: غفر الله لزيد لا بكر ، ومنع بعض النحويين العطف بها بعد الماضي وهو مسموع . وأجاز الفراء العطف بها على اسم لعل نحو: لعل زيدًا لا عمرا منطلق ، ولا يعطف بها إلا المفرد والجمل التي لها محل من الإعراب فإن لم يكن للجملة محل ؛ فهي حرف ابتداء .

فصل: لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه، ولا تقدير العامل بعد العاطف؛ بل يشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل.

ش : يدل على عدم اشتراط وقوعه موقعه قولهم: قام زيد وأنا ، ورأيت زيدًا وإياك ، ورب رجل وأخيه ، والواهب المائة الهجان وعبدها ، فهذه ونحوها لا تصلح لمباشرة العامل ، ويدل على عدم اشتراط تقدير العامل بعد العاطف أن فيه ما يمنع تقديره نحو: اختصم زيد وعمرو ؛ بل يشترط صلاحية المعطوف كما تقول في تخاصم زيد وعمرو: تخاصم عمرو وزيدًا وما هو بمعناه كالمثل السابقة ، فيصح في قام زيد وأنا قمت ، وفي رأيت زيداً وإياك رأيتك ، وفي رب رجل وأخيه: رب أخي ، وفي الواهب المائة الهجان ؛ الواهب عبد المائة ، وإن لم يصلح هو أو ما هو معناه لمباشرة العامل ؛ أضمر له عامل مدلول عليه بما قبله ، وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو: أقوم أنا وزيد ، ونقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد و ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥] وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو: ﴿ لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِه ﴾ [البقرة: ٢٣٣] لأن هذه العوامل لا تصلح للعمل في هذه المعطوفات . نص على ذلك المصنف . قال[١]: وما استحقه المعطوف من التقدير ؛ استحق في البدل نحو: ادخلوا أولكم وآخركم ؛ لأن ادخل لا يرفع إلا ضمير المخاطب نص سيبويه على هذا المعنى ، فإن جعل بدلاً ؛ كان من إبدال الجمل بعضها من بعض كما يقال في العطف . انتهى .

قيل: وهو مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن ونص عليه سيبويه ، وأما البدل فهو على نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى فليس كالنعت .

ص: ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يفصل بتوكيد أو غيره أو يفصل العاطف بلا.

ش : يشمل التوكيد بالضمير نحو: ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٥٤] وبغير الضمير كقول

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٢ .

الشاعر:

ذعـــرتم أجمعـــون ومـــن يلـــيكم ::: برؤيتـــنا وكـــنا الظافريـــنا[1]

ومـثاله فصـله بغـير تأكـيد: ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ [الرعد: ٢٣] ففصل بالمفعول، ومثال فصل العـاطف بـلا: ﴿ مَـا أَشْـرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فإن لم يفصل ضعف ولم يمتنع كقول بعض العرب: مررت برجل سواء والعدم فعطف العدم دون فصل ولا ضرورة ومنه قول جرير:

، ما لم يكن وأب لـه لينالا

وقول عمر بن أبي ربيعة:

قلت إذا أقبلت وزهر تهادي[2]

وهـذا فعـل مختار لا مضـطر إذ كـان لـه أن ينصـب وأبـا وزهـرًا. قاله المصنف[3]، ومذهب الكوفـيين وابـن الأنباري: أنه جائز في الكلام، قال الفراء: أجيز قمت وزيد، ونص سيبويه والخليل على قبحه، وذكر بعضهم أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

ص: وضمير النصب المتصل في العطف عليه في الظاهر.

ش: فيجوز أن يعطف عليه الظاهر والضمير بلا شرط نحو: رأيتك وزيدًا، ورأيته وإياك.

ص: ومثله في الحالين الضميران المنفصلان.

ش: يعـني بالحـالين عطفه والعطف عليه، فيجوز: رأيت زيدًا وإياك، وإياك وزيدًا رأيت، وأنا وزيـد صـاحباك، وزيـد وأنـا صـاحبك، ووهـم الحسـن الأبذي في شرح الجزولية فمنع رأيت زيدًا وإيـاك؛ لأنـك قادر أن تأتي به متصلاً فتقول: رأيتك وزيدًا وقد جاء في القرآن: ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [الممتحنة: ١].

ص: وإن عطف على ضمير جر؛ اختير إعادة الجار، ولم تلزم وفاقًا ليونس والأخفش والكوفيين.

ش: في العطف على الضمير المجرور ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب جمهور البصريين: أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة.

الثاني: مذهب الكوفيين ويونس والأخفش: أنه يجوز في الكلام، واختاره المصنف والشلوبين.

الثالث: أنـه إن أكد الضمير؛ جاز في الكلام وإلا فلا نحو: مررت بك أنت وزيد، وهو مذهب الجـرمي والـزيادي وشبيه به ما أجازه الفراء من قولك: مررت به نفسه وزيد، والصحيح ما اختاره المصنف للقياس والسماع؛ أما القياس فكما يجوز أن يبدل منه ويؤكد بغير إعادة الجار كذلك يعطف علـيه، وأما السماع فمن النثر قولـه تعالى: ﴿ كُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] و ﴿ تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾ [النساء: ١] وتأويلها على غير ذلك مرجوح؛ بل يتعين إطراحه؛ لأنه عدول عن الظاهر،

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٧٣.
(٢) صدر بيت من الخفيف، وعجزه: كنعاج الفلا تعسفن رملا في ديوانه ٤٦٣.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٤.

وقالت العرب: ما فيها غيره وفرسه، ومن النظم ما أنشده سيبويه:

فاذهب فما بك والأيام من عجب [(١)]

في أبيات كثيرة لا نطول بإنشادها ترشد كثرتها إلى أن ذلك ليس من الضرورات. قيل: وينبغي أن يقيد العطف على الضمير المجرور بأن يكون الحرف غير مختص بالضمير احترازًا من لولا على مذهب سيبويه، فإنه لا يجوز عطف ظاهر مجرورها نحو: لولاك وزيد، فلو رفعت على توهم أنك نطقت بضمير الرفع ففي جوازه نظر.

ص: وأجاز الأخفش العطف على عاملين إن كان أحدهما جارًّا واتصل المعطوف بالعطف أو انفصل بلا.

ش: يجوز أن يعطف بعاطف معطوفان فصاعدًا لعامل واحد نحو: أعطيت عمرًا درهمًا وزيدًا دينارًا، وأعلم زيد عمرا بكرا مسافرًا، وخالد بشرًا جعفرًا مقيمًا، ولا يجوز أن يعطف بعاطف واحد على أكثر من معمولي عاملين نحو: جاء إلى الدار من المسجد زيد والحانوت البيت عمرو تريد: جاء من الحانوت إلى البيت عمرو.

نقل ابن السراج الإجماع على أن ذلك لا يجوز، وإنما الخلاف في العطف على معمولى عامل فقط. فذهب الأخفش إلى جواز ذلك بشرطين: **أحدهما**: أن يكون أحد العاملين جارًّا، **والثاني**: أن يتصل المعطوف ويعني به المجرور فلابد من هذا القيد بالعاطف، ومثال ذلك: إن في الدار زيدًا، والحجرة عمرًا، أو ينفصل بلا فإنه جائز أيضًا نحو: ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرًا، واستدل بالسماع كقوله تعالى: ﴿ **وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ** ﴾ [الجاثية: ٤ - ٥] في قراءة من نصب آياتٍ، فنابت الواو في قوله: "واختلاف" مناب إن وفي كأنه قيل: وإن في اختلاف، ومنه قول الشاعر:

أكل امرئ تحسبين امرئ ::: ونار توقد بالليل نارًا [(٢)]

أي: وتحسبين كل نار توقد بالليل نارًا، وشبه ذلك في الشعر كثير، فإن فقد الشرط الأول - أعني كون أحد العاملين جارًّا - فقد ذكر المصنف الإجماع على منع العطف إذ ذاك ومثاله: آكلا طعامك زيد وتمرًا عمرو أي: وكان آكلاً تمرًا عمرو، فنابت الواو مناب كان وآكلاً، ونقل ابن الحاجب عن الفراء إجازة ذلك، وقال ابن النحاس الحلبي: ما ذكره ابن الحاجب من جواز العطف على عاملين مطلقًا مذهب لم أر أحدًا حكاه غيره مع مجهدي في الكشف عنه، وكذلك قال شيخه ابن عمرون. قال الشيخ أثير الدين: وما قاله المصنف من الإجماع غير صحيح؛ بل الذي ذكره ابن الحاجب ذكره أبو على في بعض كتبه عن قوم من النحويين.

وإن فقد الشرط الثاني - أعني اتصال المعطوف المجرور - لم يجزه الأخفش نحو: ضربت زيدًا بسوط، ويومًا عود عمرًا، تريد: وضربت يومًا بعود عمرًا، وكذا لو اتصل بالعاطف غير المجرور نحو: في الدار زيد وعمرو الحجرة، فإنه لا يجوز عند الأخفش أيضًا ومن أجاز ذلك مطلقًا؛ أجاز

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره: فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١١٩٢.

(٢) سبق تخريجه.

ذلك الصورة، ولا يشترط على مذهب الأخفش تقدم المجرور في المعطوف عليه فسواء إن في الدار زيدًا والحجرة عمرًا، وإن زيدًا في الدار والحجرة عمرًا، واشترط قوم منهم الأعلم أن يتقدم المجرور في المتعاطفين فمنعوا إن زيدًا في الدار والحجرة عمرًا، وتحصل مما ذكرناه ثلاثة مذاهب: الجواز بشرطه وهو مذهب الأخفش والكسائي والفراء والزجاج، واختاره بعضهم، **والثاني**: الجواز مطلقًا ونسبه ابن الحاجب إلى الفراء، **والثالث**: الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين، **والمذهب الرابع**: المنع مطلقًا وسيأتي.

ص: والأصح المنع مطلقًا وما أوهم الجواز فجره بحرف مدلول عليه بما قبل العاطف.

ش: المنع مطلقًا هو مذهب سيبويه، ونقل عنه أبو جعفر النحاس الجواز، و تأول من منع ما سمع مما يوهم ذلك على أنه مجرور بحرف مقدر مدلول عليه بما قبل العاطف. قال المصنف: وحذف ما دل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه، فالحمل عليه أولى من العطف على عاملين فإنه مختلف فيه، والأكثر على منعه.

وكان ينبغي أن يقول بجار مدلول عليه لا بحرف ليشمل الاسم نحو قوله: ونار إذ التقدير: وكل نار.

فصل: قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه.

ش: مثال الأول: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد، ومثال الثاني ما روي في الحديث: "**تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره، من صاع تمره**"[١] وسمع أبو زيد من العرب: أكلت خبزًا لحمًا تمرًا، وممن أجاز حذف حرف العطف وإبقاء المعطوف: الفارسي وابن عصفور[٢]، ومنعه ابن جني[٣] في سر الصناعة، وتؤول ما مثلنا به على أنه من بدل البداء.

ص: وتشاركها في الأول الفاء وأم، وفي الثاني أو.

ش: مثال ذلك في الفاء: ﴿فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٤٥ - ٤٦] أي فأرسلوه فأتاه فقال، وفي أم قول أبي ذؤيب:

دعاني إليها القلب إني لأمرها ::: سميع فما أدري أرشد طلابها[٤]

التقدير: أم غي، وقال سيبويه في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٢] أن التقدير: أفلا تبصرون أم أنتم بصرًا، وقال الأخفش: أفلا تبصرون أم تبصرون فجعلا ذلك محذوفًا، وذهب قوم إلى أن أم في الآية منقطعة، وذهب أبو زيد إلى أنها في الآية زائدة، والفراء إلى أنها في الآية بمعنى همزة الاستفهام، ومثال الثاني في "أو" ما حكاه أبو الحسن في المعاني: أعطه درهمًا درهمين ثلاثة يريد أو درهمين أو ثلاثة، وقول عمر: "صلى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار وقباء" ليصل في إزار ورداء أو إزار وقميص، أو إزار وقباء.

---

(١) روه مسلم في باب الزكاة برقم ٦٩.
(٢) المساعد ٢/ ٤٧٤.
(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٥.
(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوان الهذليين ١/ ٧١.

ص: ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرًا، وبالفاء قليلاً، وندر ذلك مع أو.

ش: مثاله مع الواو قول بعض العرب: وبك وأهلاً وسهلاً لمن قال: مرحبًا، وقولك: بلى وزيدًا لمن قال: ألم تضرب عمرًا، ومثاله مع الفاء قوله تعالى: ﴿ **اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ** ﴾ [البقرة: ٦٠] و ﴿ **الْبَحْرَ فَانفَلَقَ** ﴾ [الشعراء: ٦٣] أي: فضرب فانفجرت، وفضرب فانفلق، وذهب ابن عصفور في نحو هذا إلى أنه حذف المعطوف عليه وحده وحذفت الفاء من المعطوف فاتصلت به الفاء الأولى فأبقى من كل ما دل على المحذوف، ورد بقوله تعالى: ﴿ **فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ** ﴾ [البقرة: ١٨٥] تقديره: فأفطر إذا لا يجوز أن تنوب فاء العطف مناب فاء الجزاء، ومثاله مع أو قول أمية الهذلي:

فهل لك أو من والد لك بعدها ::: يرسح أولاد العشار ويفضل[1]

أي: فهل لك من أخ أو من والد.

ص: وقد يقدم المعطوف بالواو للضرورة.

ش: كقول الشاعر:

ألا يا نخلة من ذات عرق ::: عليك ورحمة الله السلام[2]

في أبيات كثيرة، وهذا عند البصريين لا يجوز إلا في الشعر قيل: بأربعة شروط:

الأول: أن يكون بالواو، وقال هشام: تقديم الفاء وثم وأولا. جيد.

الثاني: ألا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرًا. لا نعلم خلافًا في ذلك فلا يقال: وعمرو زيد قائمان.

الثالث: ألا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف، فلا يجوز: أن وزيدًا عمرًا ذاهبان، ولا ما أحسن وزيدًا عمرًا.

الرابع: ألا يكون المعطوف مخفوضًا فلا يقال: مررت وعمرو بزيد لا نعلم خلافًا في هذا، ومذهب الكوفيين جواز ذلك بشروطه في الاختيار فلو كان الفعل مما لا يستغنى بفاعل واحد نحو: اختصم زيد وعمرو فذهب هشام إلى أنه لا يجوز التقديم؛ لأن الواو واو اجتماع. قال أبو جعفر النحاس: وهو مذهب البصريين قيل: فتكون الشروط إذ ذاك عند البصريين خمسة.

ص: وإن صلح لمعطوف ومعطوف عليه مذكور بعدهما طابقهما بعد الواو.

ش: نحو: زيد وعمرو منطلقان فلا بد من المطابقة. قال ابن عصفور: ولا يجوز الإفراد إلا حيث سمع، وقال أيضًا: الأحسن ألا يفرد، ومما جاء من إفراد الخبر قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ** ﴾ [التوبة: ٦٢] وفي نحو ذلك خلاف قيل: حذف خبر الأول، وقيل: حذف خبر الثاني، وقيل: أنت مخير قال في الإيضاح: وهو الصحيح، واختار ابن عصفور جعله خبرًا للأول

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأمية الهذلي في شرح التسهيل ٣/ ٣٨٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ١٩٠.

قال: لأنه إذا ذاك يدخل الثاني في معناه ولا يحتاج إلى إضماره ؛ لأن العطف إذ ذاك من عطف المفردات ، قال: وهذا الصحيح عندي ، وهو مذهب سيبويه والمبرد والمازني ، وعلي بن سليمان قال: واختلافهم في الخبر المتأخر إنما هو بشرط ألا يقترن بالكلام قرينة تدل على أن الخبر للأول ، وللثاني كقول ذي الرمة:

أبر على الخصوم فليس خصم ::: ولا خصمان يغلبه جدالا[1]

فهذا للأول ، وكقول الأنصاري:

نحن بما عندنا وأنت بما ::: عندك راض والرأي مختلف[2]

فهذا للثاني ، وحكى أبو حاتم: هند وزيد قائم فهذا للثاني أيضًا ، وزعم ابن عصفور أن الخبر إنما أفرد في الآية ؛ لأن إرضاء الرسول إرضاء الله . قال ابن عصفور: وهذا التوجيه لا يطرد في كل ما أفرد فيه الخبر .

ص: **وطابق أحدهما بعد "لا" و"أو" و"بل" و"لكن".**

ش : أبهم المصنف في قوله: أحدهما ، وقال ابن عصفور: إن كان العطف بغير الواو وحتى والفاء وثم ؛ فالضمير على حسب المتأخر خاصة إلا في أو خاصة ، وذلك شذوذ لا يقاس عليه ، قال تعالى: ﴿ **إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا** ﴾ [النساء: ١٣٥] . انتهى .

وقال أيضًا: إن كانت مستعملة حيث يجوز الجمع فالمستعملة في الإباحة أو في النهي عن المباح ؛ فإن الخبر فيه إذ ذاك الإفراد والجمع والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ **إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا** ﴾ [النساء: ١٣٥] فثنى الضمير لما كان المعنى: أنه أولى بهما معًا ، وإنما أتى بأو للتفصيل ، وهذا إضطراب منه في أو ، والذي يقتضيه النظر أن الحكم بعد لا ولكن للأول ، وبعد بل للثاني . وأما أو فنقل عن الأخفش عن العرب فيها الوجهان فيجوز زيد أو هند منطلق ومنطلقة وكذلك في ثم .

ص: **وجاز الوجهان بعد الفاء وثم.**

ش : نحو: زيد فعمرو منطلق ويجوز منطلقان فكذلك في ثم إلا أن الإفراد معها أحسن للتراخي .

ص: **ويعطف الفعل على الاسم، والاسم على الفعل، والماضي على المضارع والمضارع على الماضي إن اتحد جنس الأول والثاني بالتأويل.**

ش : مثال عطف الفعل على الاسم: ﴿ **صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ** ﴾ [الملك: ١٩] وقوله: ﴿ **فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا** ﴾ [العاديات: ٣ - ٤] وعكسه: ﴿ **يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ** ﴾ [الأنعام: ٩٥] وحسن ذلك لتأول يقبض بقابضات ، وأثرن بمثيرات ، ومخرج بيخرج فتأول المخالف بموافق فاتحد الجنس بالتأويل ، ومثال عطف الماضي على المضارع: ﴿ **إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ**

(١) البيت من الوافر ، وهو في ديوانه ٣/ ١٥٤٥ ، طبعة مؤسسة الرسالة .
(٢) البيت من المنسرح ، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ٢٣٩ .

آيـةً فَظَلَّتْ ﴾ [الشعراء: ٤] وعكسه ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ ﴾ ثم قال: ﴿ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ [الفرقان: ١٠] وساغ ذلك لاتحادهما في الزمان، وإن اختلفا في الصيغة.

ص: وقد يفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلاً بظرف أو جار ومجرور، ولا يختص بالشعر خلافًا لأبي علي.

ش: مثال الفصل: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ [النساء: ٥٨] وبالمجرور: ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ [البقرة: ٢٠١] قيل: وأهمل القسم نحو: قام زيد ثم والله عمرو، واحترز بقوله: "إن لم يكن فعلاً" من أن يكون المعطوف فعلاً فإنه لا يجوز فيه الفصل بوجه نحو: قام زيدو والله قعد. قاله المصنف، وإطلاق المغاربة يقتضي جوازه إذا كان حرف العطف على أكثر من حرف واحد، وذهب أبو على الفارسي إلى أن الفصل بين حرف العطف والمعطوف بما ذكر مخصوص بالشعر، والدليل على جوازه في الاختيار إذا لم يكن فعلاً ولا مجرورًا ما تقدم التمثيل به من القرآن، وقد فصل غير المصنف في هذه المسألة فقال: لا يخلو العاطف إما أن يكون على حرف واحد أو أكثر فإن كان على حرف واحد؛ لم يجز العطف، وإلا جاز بالأحد الثلاثة المذكورة قيل: ولا حجة للمصنف في قوله تعالى: ﴿ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ [البقرة: ٢٠١] لأنه من عطف المجرور على المجرور، والمفعول على المفعول، ولا في قوله: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم ﴾ [النساء: ٥٨] لاحتمال تقدير ظرف محذوف تقديره: إن الله يأمركم إذا ائتمنتم أن تؤدوا فيكون من عطف ظرف على ظرف ومفعول على مفعول، أو يقدر بعد الواو فعلاً يدل عليه الأول تقديره: ويأمركم إذا حكمتم، وكذلك يتأول نظائرها، والله سبحانه أعلم.

ص: وإن كان مجرورًا أعيد الجار، أو نصب بفعل مضمر.

ش: نحو: مررت بزيد وأمس بعمرو، فإن لم يعد الجار؛ لم يجز إقراره مجرورًا عند البصريين لضعف الخافض وأنه لا يتصرف؛ بل ينصب بفعل مضمر كقراءة حمزة وابن عامر وحفص: ﴿ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ [هود: ٧١] [(١)] بفتح الباء فهو منصوب بفعل مقدر تقديره: ومن وراء إسحاق وهبنا لها يعقوب، وقدره أبو علي وابن جني: وأتيناها من وراء إسحاق يعقوب، وخرج الفراء هذه على الخفض فدل على أنه يجوز ذلك. والله سبحانه أعلم.

* * *

---

(١) وانظر معجم القراءات ٣/ ١٢٤.

باب: النداء

النداء بكسر النون وضمها دعاء العاقل وغير العاقل بأي لفظ كان، وفي الاصطلاح: دعاء بيا أو بإحدى أخوتها.

ص: المنادى منصوب لفظًا أو تقديرًا بأنادى لازم الإضمار استغناءً بظهور معناه مع قصد الإنشاء، وكثرة الاستعمال وجعلهم كعوض منه في القرب همزة وفي البعد حقيقة أو حكمًا "يا" أو "أيا" أو "هيا" أو "آ" أو "أيْ" أو "آي".

ش: مثال المنصوب لفظًا يا عبد الله، وتقديرًا أيا زيد ويا فتىً ويا فارس، وكونه منصوبًا بأنادى لازم الإضمار هو مذهب جمهور البصريين فهو مفعول به حقيقة، وقيل: ناصبه هو حرف النداء على سبيل العوضية من الفعل يعمل لنيابته عن الفعل وهو مذهب الفارسي؛ ولذلك ذكره في جملة المشبه بالمفعول، وقيل: الناصب هو الحرف نفسه وليس ثم فعل يقدر أصلاً، وقيل: الناصب هو أداة النداء وهو اسم فعل، وقيل: الناصب معنوي وهو القصد، وهذه أقوال ضعيفة، والصحيح الأول، وذكر المصنف لالتزام إضماره أربعة أسباب، وهي ظاهرة قال[١]: وكل واحد منها كاف في إيجاب لزوم الإضمار و لاسيما قصد الإنشاء. انتهى.

وزعم النحويون أن النداء إذا كان صفة نحو: يا فاسق كان خبرًا لاحتماله الصدق والكذب، وذكر حروف النداء سبعة فالهمزة وحدها للقريب، وما سواها للبعيد حقيقة أو حكمًا كالساهي والنائم، قال المصنف[٢]: لم يذكر مع حروف النداء آ أو آي بالمد إلا الكوفيون رووهما عن العرب الذين يثقون بعربيتهم، ورواية العدل مقبولة، وذكر غيره أن الأخفش[٣] حكى "آ" في كتابه الكبير وجعل ابن عصفور[٤] في المقرب للقريب الهمزة وزعم المبرد وجماعة من المتأخرين أن أي كالهمزة في الاختصاص بالقرب ولم يعتمدوا إلا على الرأي، والرواية لا تعارض بالرأي فقد أخبر سيبويه رواية عن العرب أن الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد قاله المصنف[٥]، وذكر ابن عصفور[٦] منها يا، وذكر سيبويه[٧] والجمهور أنها مختصة بالندبة وحكى بعضهم أنها تستعمل في غير الندبة قليلاً.

ص: ولا يلزم الحرف إلا "يا" مع الله والضمير المستغاث والمتعجب منه والمندوب.

ش: يعني إنه يلزم في هذه الأشياء أما اسم الله تعالى فيغنى إذا لم تلحقه الميم وأما قوله والضمير فثبت في بعض النسخ وكذا قال في الشرح ويشمل ما نودى بصورة النصب نحو قوله: ياإياك قد كفيتك أو بصورة الرفع.

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٥.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦.
(٣) الهمع ٢/ ٢٨.
(٤) المقرب ٢٤٢.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦.
(٦) المقرب ٦٤٢.
(٧) الكتاب ٢/ ٢٢٠.

يـــا أبجـــر ابن أبجـــر يـــا أنـــتا ::: أنـــت الـــذى طلقـــت عـــام جعـــتا[(١)]

فيا إياك جار على القياس ؛ لأن المنادى مفعول به وأما أنت فمن نيابة بعض الضمائر عن بعض وهو شاذ ، وقال ابن عصفور: والأسماء كلها تنادى إلا المضمرات أما ضمير الغيبة وضمير المتكلم فهما مناقضان لحرف النداء ولم يجمع بين حرف النداء وضمير المخاطب ؛ لأن أحدهما يغنى الآخر فلم يجمع بينهما في شعر مثل:

يـــا أقـــرع بـــن حـــابس يـــا أنـــتا ::: أنـــت الـــذي طلقـــت عـــام جعـــتا[(٢)]

قال: وفيه خلاف منهم من جعل يا تنبيهًا وجعل أنت مبتدأ وأنت الثاني توكيدًا أو مبتدأ أو فصلاً أو بدلاً والخبر الموصول . انتهى .

وتأول بعضهم قوله: يا إياك على أن يا للتنبيه وإياك منصوب بفعل مقدر يدل عليه الفعل الذي بعده كأنه قال إياك قد كفيت قد كفيتك وهذا تخريج حسن سهل قيل وما ذكره المصنف وغيره من نداء المضمر يظهر أن استنادهم في ذلك إلى المثل والبيت المذكور إذا لم يذكروا غير ذلك وينبغي ألا يجعل ذلك قاعدة في جواز نداء المضمر لا بصورة المنصوب ولا بصورة المرفوع ؛ لأن ذلك لا حجة فيه كما سبق ، وقد ظهر من كلام ابن عصفور السابق أن العرب لا تنادى ضمير الغائب ، فقول بعض الصوفية: يا هو ، ليس جاريًا على كلام العرب ، ومثال ثبوت الحرف مع المستغاث: يا لزيد ، ومع المتعجب منه: يا للماء ، ومع المندوب: يا زيداه .

ص: ويقل حذفه مع اسم الإشارة واسم الجنس المبني للنداء.

ش : من حذفه مع اسم الإشارة قول الشاعر:

إذا هملـــت عـــين لهـــا قـــال صـــاحبي ::: بمـــثلك هـــذا لـــوعـــة وغـــرام[(٣)]

وسمع منه أبيات وجوازه قياسًا هو مذهب الكوفيين وخرجوا عليه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٥] أي يا هؤلاء ، ومذهب البصريين أن ذلك لا يجوز ، ولحنوا أبا الطيب في قوله:

هذى برزت لنا فهجت رسيسا[(٤)]

وخرج على أن هذى إشارة إلى البرزة ، وهي مصدر ، وأما اسم الجنس فحذف حرف النداء منه نادر عند البصريين لا يقاس عليه ، وهو عند الكوفيين قياس مطرد ، واستدل للجواز بقوله عليه السلام: "اشتدى أزمة تنفرجى"[(٥)] و"ثوبى حجر ثوبى حجر"[(٦)] قال المصنف[(٧)]: وهذا من أفصح الكلام ، ومنه قولهم: أصبح ليل[(٨)] ، وافتد مخنوق[(٩)] ، وأطرق

(١) البيت من الرجز ، وهو للأحوص في ديوانه ٢١٦ .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) البيت لذى الرمة في ديوانه ٧٩ .
(٤) صدر بيت من الكامل ، وعجزه: ثم انثنيت وما شفيت نسيسا ، وهو في ديوانه ٢/ ٣٠١ .
(٥) كشف الخفا للعجلونى ١/ ١٤١ .
(٦) رواه أحمد في مسنده ٢/ ٣١٥ .
(٧) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٧ .
(٨) مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣ .
(٩) شرح شواهد العينى ٣/ ١٦٣ .

كرا[١]، ونور فجر، وقول العجاج:

جاري لا تستنكري عذيري.

وأشعر كلام المصنف بجواز حذفه في ما بقي من المناديات وذلك نحو: ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا** ﴾ [يوسف: ٢٩] والمضاف نحو: ﴿ **أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ** ﴾ [النور: ٣١] والموصول نحو من لا يزال محسنًا أحسن أي نحو: أيها المؤمنون، والمطوّل نحو: خيرًا من زيد أقبل، وأما النكرة غير المقبل عليها، فقد أجاز بعض النحويين حذف الحرف منها وأنشد:

لتحسب سيدًا ضبعًا تبول [٢]

"أي: يا ضبعا".

ص: **وقد يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فتلزم يا.**

ش: من حذفه قبل الأمر قراءة الكسائي ﴿ **ألا يا أسجدوا** ﴾ [النمل: ٢٥] وقبل الدعاء قول الشاعر:

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار [٣]

قيل: وهذه مسألة خلاف والذي يقتضيه النظر أن ذلك لا يجوز؛ لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف ولم يرد به سماع فيقبل ويا في الآية والبيت ونحوهما للتنبيه، وقال المصنف[٤] بعد أن قدم أن حق المنادى أن يمتنع حذفه؛ لأن عامله حذف لزومًا. إلا أن العرب أجازت حذف المنادى والتزمت في حذفه بقاء يا دليلاً عليه وكون ما بعده أمرًا أو دعاء؛ لأن الأمر والدعاء داعيان إلى توكيد المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء فاستعمل النداء قبلهما كثيرًا حتى صار الموضع منبهًا على المنادى إذا حذف، وبقيت يا فحسن حذفه لذلك.

ص: **وإن وليها ليت أو رب أو حبذا فهي للتنبيه لا للنداء.**

ش: نحو ﴿ **يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ** ﴾ [النساء: ٧٣] و:

يا حبذا جبل الريان من جبل [٥]

ويا رب سارٍ بات ما توسدا فيا في ذلك حرف تنبيه، لأن مُولِي يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف كقول الله تعالى على لسان مريم عليها السلام: ﴿ **يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَـٰذَا** ﴾ [مريم: ٢٣].

ص: **وقد يحمل عامل المنادى في المصدر والظرف والحال.**

ش: مثال المصدر قول الشاعر:

---

(١) مجمع الأمثال ١/ ٤٣١.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره: فشايع وسط ذودك مستقنا، وهو للأعلم الهذلي في لسان العرب (قتن).

(٣) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٤.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٣٨.

(٥) صدر بيت من البسيط، وعجزه: وحبذا ساكن الريان من كانا، وهو لجرير في ديوانه ٥٩٦.

يـا هـند دعـوة صَـبٍّ هـائم دنف ::: مـنى بلطـف وإلا مـات أو كـربا[١]

والظرف ، يقول آخر:

يـا دار بـين الـنقا والحـزن ما صنعت ::: يـد الـنوى بـالأولى كانـوا أهاليك[٢]

والحال كقولـه:

يـا أيهـا الـربع مبكـيا بـساحته ::: كـم قـد بـذلت لمـن وافاك أفراحًا[٣]

قيل: ولا حجة لـه في قـولـه يـا دار بين النقا ؛ لأن الظرف هنا في موضع الحال ، فالعامل فيه محذوف وليس هـو عامـل المنادى ، وذهـب الكوفـيون وبعـض البـصريين إلى منع مجيء الحال من المنادى ، وأجـاز ذلـك قـوم مـن البـصريين بشرط أن تكونِ الحال مؤكدة لا مبينة ومنعهم الأخفش والمازنـي والفارسـي[٤] وكـلام المصنف يقتضي الجواز مطلقًا ، وهو ظاهر كلام صاحب البديع أيضًا قال وأجازه آخرون منهم المبرد[٥] وقال أناديه قائمًا ولا أناديه غير قائم .

ص: وقد يفصل حرف النداء بأمر.

ش : كقول حذابة بنت خالد النخعية تخاطب أمتها لطيفة

ألا يـا فابـك شـوالا لطـيفا ::: واذرى الدمـع تـسكابًا وكـيفا[٦]

أرادت يا لطيفة فرخمت وفصلت .

ص: يـبنى المـنادى لفظًا أو تقديرًا على ما كان يرفع به لو لم يناد، إن كان ذا تعريف متدام أو حادث بقصد وإقبال غير مجرور باللام ولا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بحرف نسق.

ش : مـثاله بـنائه لفظًا يا زيد ويا رجل وتقديرًا في المنقوص نحو: يا قاضي والمقصور نحو: يا فتى ومـا كـان مبنيًا قبل النداء نحو يا سيبويه ويا خمسة عشر ويا برق نحره ويدل على أنه مبنى على الضم تقديـرًا إتـباعه نحو يا هؤلاء الرجال ، وقولـه: على ما كان يرفع به شمل الضمة كما مثل والألف في المثنى نحو: يا زيدان والواو في جمع المذكر السالم نحو: يا زيدون .

ونبه بقولـه: لو لم يناد على نحو: يا مكرمان مما لا استعمال لـه في غير النداء ، وحكى في البسيط أن بعـض الكوفيين يجعلون التثنية والجمع بالياء حملاً على المضاف قال: وهو فاسد لأنه ليس مركبًا ، وذهـب الكـسائي إلى أن ضـمة المنادى في نحو: يا زيد ويا رجل ضمة إعراب ونقله ابن الأنبارى عن الكوفـيين ، وعلـة البـناء شـبهه بالضمير وقيل: إجراؤه مجرى الأصوات وهو مذهب سيبويه ، وقيل: وقوعه موقع حرف الخطاب ، وإليه ذهب الفارسي ، وقولـه: إن كان ذا تعريف مدام نحو: يا زيد فهو بـاق علـى علميته حالة النداء بدليل نداء ما لا يمكن سلب تعريفه كاسم الله تعالى ، واسم الإشارة ،

---

(١) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٠ .
(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٠ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٠ .
(٤) الارتشاف ٢/ ١١٩ .
(٥) المساعد ٢/ ٤٨٨ .
(٦) البيت من الوافر ، وهو في الدرر ١/ ١٥٠ .

والمضمر ، وهذا مذهب ابن السراج[١] وذهب المبرد والفارسي[٢] إلى أنه سلب تعريف العلمية وتعرف بالإقبال عليه في النداء وصحح ابن عصفور[٣] هذا مرة وذاك أخرى ، وقوله: أو حادث بقصد نحو: يا رجل ، وزعم بعضهم أنه معرف بأل المحذوفة وناب حرف النداء منابها ، ودل حصر المبنى في هذين القسمين أن النكرة المحضة معربة كقول الشاعر:

فيا راكبًا إما عرضت فبلغن ::: ندامای من نجران ألا تلاقيًا[٤]

قال ابن عصفور: هذا خلاف بين النحويين إلا المازني ، فذهب إلى أنه لا يتصور أن يوجد نكرة غير مقبل عليها ، فأما ما جاء منونًا فإنما لحقه التنوين ضرورة ، وقوله: غير مجرور باللام احتراز من المستغاث والمتعجب ، وقوله: ولا عامل فيما بعده يشمل المضاف نحو: يا ذا الجلال والشبيه به ويسمى المطول والمطول فنحو يا عظيمًا فضله ويا طالعًا جبلاً ويا رفيقًا بالعباد ويا عشرين رجلاً ، ولا يطول المنادى بعموله إلا أن يكون ملفوظًا به فتقول: يا ذاهب بالبناء على الضم ، ولو كان عاملاً في ضميره فلو عطفت على ذاهب بنيت الاسمين نحو: يا ذاهب وزيد وإن عطفت على الضمير المستكن في ذاهب نصبته نحو: يا ذاهبًا وزيد ؛ لأنه عامل في زيد بواسطة حرف العطف ، وتقول: يا مشتركًا وزيد بالنصب فقط وتعطف على الضمير ؛ لأن مشتركًا لا يستغنى بواحد .

مسألة: المضاف إلى نكرة لا يمكن تعريفه بالإقبال للتدافع ، وقال الجرجاني يصح أن يكون معينًا وإضافته غير محضة كاسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فنص سيبويه[٥] على أنه يجرى مجرى المطول ، فيجوز أن يقصد تعريفه بالنداء ، وفي حكمه الصفة المشبهة ، وقوله: ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق نحو: يا زيدًا وعمرًا في المسمى بهما وهذا معدود من قبل المطول قال أبو على في الإيضاح: لو سميت رجلاً ثلاثة وثلاثين نصبت للطول ، ولو ناديت جماعة هذه العدة عدتهم لرفعت فقلت: يا ثلاثة والثلاثون فمن قال والحارث ومن نصب الحارث نصب الثلاثين قال بعض المغاربة: والصحيح ما قاله الأخفش من التفصيل بين أن يراد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز إلا النصب ؛ لأن الاسمين إذ ذاك وقعا على مسمى واحد ، وبين أن تكون الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة فيحكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه ، قيل: وينبغي التفصيل فيما إذا كان كل على حدة بين أن يكون كل منهما مقصود بالنداء ، فالحكم كذلك ، وبين أن يقصد ثلاثة مبهمة في هذه العدد فينصبان معًا .

ص: ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال.

ش : قال الفراء: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها ، يقولون: يا رجلاً كريمًا أقبل فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون قال المصنف[٦]: ويؤيد قول الفراء ما روى من قوله عليه السلام: "يا عظيمًا يرجى لكل عظيم"[٧] ومنه:

---

(١) الأصول ١/ ٤٠١ - ٤٠٢ .

(٢) الارتشاف ٢/ ١٢٠ .

(٣) المساعد ٢/ ٤٨٩ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لعبد يغوث في شعراء النصرانية ١/ ٧٨ .

(٥) الكتاب ٢/ ٢٧٨ .

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٣ .

(٧) مجمع الزوائد ٢/ ١٤٨ ، برواية يا عظيمُ .

أدارًا بحزوى هجت للعين عبرة ::: فماء الهوى يرفض أو يترقرق[1]

وظاهر مذهب البصريين في هذا البيت ونحوه أن النصب لقصد التنكير قالوا: ولو كان النصب موجبًا لوجب نصب يا زيد الطويل .

ص: ولا يجوز ضم المضاف الصالح للألف واللام خلافًا لثعلب.

ش : أجاز ثعلب[2] في نحو يا حسن الوجه ضمه ؛ لأن إضافته في نية الانفصال ومذهبه في ذلك ضعيف ؛ لأن بناء المنادى ناشئ عن شبهه بالضمير ، والمضاف عادم للشبه بالضمير .

ص: وليس المبنى للنداء ممنوع النعت خلافًا للأصمعي.

ش : شبهته أن المنادى شبيه بالمضمر والمضمر لا ينعت وهو مردود بالسماع والقياس ، أما السماع فشهير ، وأما القياس فلأنه ظاهر في الحال فله حكم الظاهر من وجه وحكم الضمير من وجه قيل: ولا ينكر الأصمعي أن من كلام العرب: يا زيد العاقل ويا زيد صاحب الفرس بل ينكر تخريجه على النعت بل مثل: يا زيد العاقل بالنصب على إضمار أعنى أو أدعو ، وبالرفع على إضمار هو ومثل يا زيد صاحب الفرس نداء ثان .

ص: ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة إتباعًا إن كان علمًا ووصف بابن متصل مضاف إلى علم.

ش : مثال ذلك يا زيد بن عمرو ويجوز في زيد الضم على الأصل ، وعلى هذا يجوز في ابن أن يكون بدلاً وعطف بيان ومنادى مفعولاً بفعل مقدر ، ونعتًا وهو أحسنها ويجوز في زيد أيضًا الفتح إتباعًا لحركة ابن إذ بينهما ساكن وهو غير حاجز حصين ، وليس في ابن على هذا إلا النعت ، وزعم المبرد[3] أن الضم أجود ، وزعم ابن كيسان[4] أن الفتح أكثر ، وإن كان الأول هو القياس ، وذكر في البسيط للفتح ثلاثة أوجه: الإتباع والتركيب وإقحام الابن ، واحترز بقوله: الظاهرة من نحو: ﴿ **يا عيسى ابن مريم** ﴾ [المائدة: ١١٠] فإنه لا ينوى فتحه إذ لا فائدة في ذلك ، وقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة ، واحترز بالعلم عن غيره نحو: يا غلام ابن زيد فإنه لا يفتح ، وبقوله ووصف بابن من أن يكون بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر فإنه لا يجوز الفتح ، وبقوله: متصل من أن يفصل بينهما ، وبقوله: مضاف إلى علم من أن يضاف إلى غيره ، فلا يجوز في ذلك كله إلا الضم .

ص: لا أن وصف بغيره خلافًا للكوفيين.

ش : أجاز الكوفيون فتح ما وصف بغير ابن إذا كان النعت مفردًا ، وأنشدوا قول جرير:

يا عمر الجوادا[5]

بفتح الراء وخرج على وجهين

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة في ديوانه ٥٨ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٣ .
(٣) المقتضب ٤/ ٢٣٢ .
(٤) المساعد ٢/ ٤٩٤ .
(٥) جزء من بيت من الكامل والبيت بتمامه: فما كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك يا عمر الجوادا ، وهو في ديوانه ١٠٧ .

أحدهما: أن أصله ياعمرًا بألف فحذفت لالتقاء الساكنين على مذهب من يجيز إلحاق الألف في غير الندبة والاستغاثة والتعجب .

والثاني: أن أصله يا عمرًا بالتنوين ضرورة ثم حذفه لالتقاء الساكنين .

ص: وربما ضم الابن إتباعًا.

ش : فيقول: يا زيد بن عمرو بضم النون إتباعًا لضمة الدال ، رواه الأخفش عن بعض العرب .

ص: ويلحق بالعلم المذكور نحو: يا فلان بن فلان، ويا ضل بن ضل، ويا سيد بن سيد.

ش : فيجوز في المنادى من ذلك كله ضمه وفتحه إتباعه ولو أدخلت أل على الثاني ؛ جاز الأمران أيضًا وأشار بنحو إلى ما شابه ذلك مما اتفق فيه لفظ المنادى ولفظ المضاف إليه ابن نحو: ياكريم ابن كريم ، ويا شريف ابن شريف وكذلك يا خبيث ابن خبيث ويا كلب ابن كلب ، ونقل غير المصنف أن مذهب البصريين في جميع ذلك بناء المنادى على الضم ، ومذهب الكوفيين وابن كيسان جواز ضمه وفتحه .

ص: ومجوز فتح ذى الضمة في النداء موجب في غيره حذف تنوينه لفظًا وألف ابن في الحالين خطا.

ش : ومجوز فتح ذى الضمة ما سبق من كونه علمًا وصف بابن متصل مضاف إلى علم ، وذلك هو موجب حذف تنوينه في غير النداء نحو: جاء زيد بن عمرو ، وحذفه لكثرة الاستعمال أو لالتقاء الساكنين ولوجب أيضًا حذف ألف ابن في الحالين: النداء وغيره ، وقال الأستاذ أبو بكر: يجوز لمن حذف الساكنين إثبات الألف ، والأول أحسن لمصاحبة الكثرة للحذف . انتهى .

وشرط بعض المتأخرين في العلمين أن يكونا مكبرين وهذا باطل ؛ إنما ذلك في ابن قيل: ومن شرط التذكير فيهما فصحيح ؛ لأنهم لا ينسبون الرجل إلى أمه .

ص: وإن نون فللضرورة.

ش : مثاله قول الأغلب العجلى:

جارية من قيس بن ثعلبة[1]

وخرجه ابن جنى على البدل ، ورد بأن العرب لم تجعل ابنًا في ذلك إلا صفة بدليل أنهم لم ينونوا إلا في الشعر .

ص: وليس مركبًا فيكون كمرء في إتباع ما قبل الساكن ما بعده خلافًا للفارسي.

ش : قال ابن برهان[2] مذهب أبى على أنهم بنوا الصفة مع الموصوف في زيد بن عمرو فنون ابن حرف إعراب والدال تابعة للنون بمنزلة الميم في قولهم: هذا مرء ورأيت مرءًا ومررت بمرء ولكون الدال غير حرف إعراب لم ينون ؛ لأن التنوين لا يكون وسطًا وهذا ينتقض بإبراهيم بن عمرو بالفتح قال المصنف: وليس ما رآه أبا على صحيحًا بالإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو: صلى الله على يوسف بن يعقوب .

---

(١) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: قباء ذات سرة مقعبة ، وهو للأغلب العجلى في خزانة الأدب ١/ ٣٣٢ .

(٢) المساعد ٢/ ٤٩٩ .

ص: والوصف بابنة كالوصف بابن.

ش : فيجوز الفتح في نحو يا هند ابنة زيد وبحذف التنوين في نحو: جاءتنى هند ابنة زيد في لغة من صرف ، ومنهم من منع ذلك ؛ لأن موضع السماع الابن حكاه ابن كيسان[١]

ص: وفي الوصف ببنت في غير النداء وجهان.

ش : قال المصنف[٢]: رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندًا ونحوه ، فيقولون: هذه هندُ بنت عاصم . انتهى .

والحذف هنا لكثرة الاستعمال .

ص: ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء وتثبت ياؤه عند الخليل لا عند يونس.

ش : فيقول: يا قاضى بإثبات الياء عند الخليل وبحذفها عند يونس ، فوجه الأول: أنه لما بنى حذف تنوينه للبناء فثبتت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين ، وقدرت الضمة على الياء لثقلها ، ووجه الثاني: أن النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فذهب التنوين وبقى الاسم على حاله وقدرت الضمة على الياء المحذوفة .

ص: فإن كان ذا أصل واحد ثبتت الياء بالإجماع.

ش : مثال ذلك: يا مرى فإنه ذهبت عينه وما بقى مسمى به فإنه ذهبت فاؤه فلابد من رد اللام فيهما .

ص: ويترك مضمومًا أو ينصب بالنون اضطرارًا من منادى مضموم.

ش : يشمل كلامه العلم كقوله:

سلام الله يا مطرُ عليها[٣]

والنكرة كقوله:

مكان يا جملاً حييت يا رجل[٤]

ويروى يا جمل وهو أشهر ، وبقاء الضم اختيار الخليل وسيبويه وهو الأكثر ، والنصب اختيار أبى عمرو وعيسى ويونس ، والجرمي والمبرد[٥] قال المصنف[٦]: وعندى أن بقاء الضم راجح في العلم ، والنصب راجح في النكرة المعينة ؛ لأن شبهها بالمضمر أضعف ، وأورد ابن عصفور في شرح الجمل المذهبين على أن من مذهبه إبقاء الضم يمنع النصب وبالعكس .

فرع: إذا نعت المنون في الضرورة وهو منصوب ، لم يجز في نعته إلّا النصب وإن كان مضمومًا ؛ جاز الرفع والنصب لأن ضمه للبناء ، وإذا نعت يا فتى فهي مبنى على الخلاف المتقدم .

---

(١) المساعد ٢/ ٥٠١ .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٥ .

(٣) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: وليس عليك يا مطر السلام ، وهو في ديوانه ١٨٣ .

(٤) عجز بيت من البسط ، وصدره: لبت التحية كانت لى فأشكرها ، وهو لكثير عزة في ديوانه ٤٥٣ .

(٥) المساعد ٢/ ٥٠٢ .

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٦ .

فصـــل: لا يباشر حرف النداء في السعة ذا الألف واللام غير المصدر بهما جمله مسمى بها أو اسم جنس مشبه به خلافًا للكوفيين في إجازة ذلك مطلقًا.

ش : أشار بقولـه في السعة إلى ورود ذلك في الضرورة كقولـه:

فيا الغــلامان اللذان فــرًا[1].

وقولـه:

من أجلك يا التي تيمت قلبي

وقـد خرجه بعضهم على حذف المنادى أى فيا أيها الغلامان ويا أيها التى ، ومثال المصدر بهما جملـة مسـمى بهـا: الـرجل قـائم إذا سميـت بهـذه الجملة فتقول: يا الرجل قائم نص عليه سيبويه ، وقـاس علـيه المـبرد مـا سمـى به من موصول بأل نحو: يالذى لمسمى به قال المصنف[2]: وهو قياس صحيح . انتهى .

وقـد نـص سيبويه على منعه ، ومثال اسم الجنس المشبه به ما أجازه محمد بن سعدان: يا الأسد شـدة ويـا الخلـيفة جـودًا ونحـوه مما فيه تشبيه قال المصنف: وهو قياس صحيح لأن ، تقديره: يا مثل الأسد ويا مثل الخليفة فحسن لتقديره دخول يا على غير الألف واللام .

وأجـاز الكوفيون دخول حرف النداء على ما فيه أل مطلقًا نحو: يا الغلام ويا الحارث ويا الذي قام ، واستدل بنحو البيتين السابقين ، وذلك عند غيرهم ضرورة .

ص: ويوصـــف بمصحوبهما الجنسى مرفوعًا أو بموصول مصدر بهما أو باسم إشارة "أى" مضمومة متلوة بها التنبيه.

ش : مـرفوع قولـه يوصف هو قولـه أى وذكر أنها توصف بأحد ثلاثة أشياء الأول: مصحوب أل نحـو: يا أيها الرجل ، وأل في ذلك لتعريف الجنس وصارت بعد أى للحضور كما صارت كذلك بعـد اسـم الإشـارة ، واحـترز بالجنس من نحو: الحارث والصعق مما هي فيه الغلبة أو للمح الصفة ، فإنه لا ينعت به .

الثاني: الموصول المصدر بالألف واللام نحو: يا أيها الذي قام .

الثالث: اسم الإشارة وقيده في الشرح بالعارى من كاف الخطاب كقولـه:

أيهذان كـــلا زادكمـــا[3]

وأجـاز ابـن كيسـان[4]: يـا أيهـذا الـرجل وقولــه: متلوة بهاء التنبيه إنما لزمتها هاء عوضًا عن الإضافة وفيها لغتان الفتح والضم إذا لم يكن بعدها اسم الإشارة .

ص: وتؤنث لتأنيث صفتها.

ش : نحو يا أيتها المرأة ، قال في البديع: الاختيار إثبات التاء ولا يثنى ولا يجمع .

---

(١) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: إياكما أن تكسبانا شرًا ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٥١ .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨ .

(٣) صدر بيت من الرمل ، وعجزه: ودعاني واغلا فيمن يغل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٥٢ .

(٤) الارتشاف ٢/ ١٢٨ .

ص: وليست موصولة بالمرفوع خبرًا لمبتدأ محذوف.

ش: أي موصولة بالجملة ولو صح ما قال لجاز ظهور المبتدأ، ولكان أولى ولجاز أن توصل بجملة فعلية أو ظرف.

ص: ولا جائزًا نصب صفتها خلافًا للمازني.

ش: قال الزجاج: لم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه أحد بعده، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو نعتها أي وصلة إلى ندائه.

ص: ولا يستغنى عن الصفة المذكورة.

ش: فلا يقال: يا أيها دون وصف بأحد الثلاثة.

ص: ولا يتبعها غيرها.

ش: أي ولا يتبع أيا غير الصفات المذكورة فلا يقال: يا أيها أخا عمرو يحتمل أن يكون المراد، ولا يتبعها غير الصفة من التوابع كالعطف والبدل قيل: ولا يعنى هذا لجواز: يا أيها الرجل وزيد أقبلا.

ص: واسم الإشارة في وصفه بما لا يستغنى عنه كأي وكغيرها في غيره.

ش: إذا قدرت اسم الإشارة وصلة لنداء ما فيه الألف واللام ساوى في وجوب رفع صفته واقترانها بالألف واللام الجنسيتين، وإن لم تقدره وصلة بل اكتفيت به في النداء ثم أتيت بالصفة بعد ذلك، جاز فيها الرفع والنصب وجاز نعته بذى أل وبالمضاف كما يجوز في غير أى، وذكر في الشرح أن اسم الإشارة يخالف أيا لجواز استغنائه عن الوصف ولجواز أن يتبع بغير وصف يعنى إذا لم يكن وصلة لنداء ما فيه أل ودل كلامه على أن أيا لا تتبع بغير النعت وهذا يؤيد الاحتمال الثاني في المسألة قبل هذه.

ص: وقيل: يا الله ويا ألله والأكثر اللهم وشذ في الاضطرار: يا اللهم.

ش: إنما ساغ الجمع بين يا وأل في هذا الاسم الشريف؛ لكونها لازمة وكأنها من نفس الكلمة ويجوز في ندائه وجهان: حذف همزة الوصل فيلتقى ساكنان على حدهما، ويجوز حذف ألف ياء مع الهمزة والثاني: قطع همزة الوصل وهذا من خصائص هذا الاسم الشريف والأكثر في النداء اللهم بحذف ياء وتعويض الميم في آخره منها وذهب الكوفيون إلى أن الميم بقية من جملة محذوفة وهي أمنا بخير وهو ضعيف، وشذ في الاضطرار الجمع بين حرف النداء والميم كقوله:

إني إذا ما حدث ألما ::: أقول يا اللهم يا اللهما [1]

فجمع بين العوض والمعوض للضرورة، ومذهب الكوفيين جواز ذلك في الكلام؛ لأن الميم عندهم ليست بعوض.

فصل: لتابع غير أى واسم الإشارة من منادى كمرفوع إن كان غير مضاف الرفع والنصب.

(١) الرجز لأبي خراش في الدرر ١/ ١٥٥.

ش : استثنى أيا واسم الإشارة لتقدم الكلام على تابعهما وقوله: من منادى تفسير لغير أو هي مبهمة ، وشمل قوله كمرفوع العلم والنكرة المقصودة ونحو حذام وسيبويه مما بنى قبل النداء واستثنى المضاف ؛ لأن له حكمًا سيأتي ومثال ما يجوز فيه الرفع والنصب: يا زيد الظريف في النعت ، ويا غلام بشرًا في عطف البيان ويا دار جمعاء في التوكيد و يا زيد والضحاك في المنسوق بأل ؛ فالرفع على اللفظ والنصب على المحل وليس لنا بناء يتبع على لفظه إلا في باب النداء وباب لا .

ص: ما لم يكن بدلاً أو منسوقًا عاريًا من أل فلهما تابعين مالهما مناديين.

ش : إذا كان التابع المذكور بدلاً أو منسوقًا عاريًا من أل فإن كان نكرة غير مقصودة ؛ نصب نحو: يا زيد رجلاً صالحًا ويا زيد وغلامًا ، وإن كان غير ذلك بنى على الضم نحو: يا سعيد كرز ويا سعيد وزيد فعومل معاملة المنادى المستقل ؛ لأن البدل في نية التكرير للعامل وحرف العطف نائب مناب حرف النداء فإن كان المنسوق مقرونًا بأل ؛ ففيه الرفع والنصب وسيأتي الكلام فيه .

ص: خلافًا للمازني والكوفيين في تجويز نحو: يا زيد وعمرا.

ش : أجازوا ذلك قياسًا على نحو يازيد والحارث قال المصنف[1]: وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم ينو إعادة حرف النداء ، فإن المتكلم قد يقصد إتباع نداء واحد على الاسمين قال: ويجوز عندي أن يعتبر في البدل حالان حال تجعل فيها كمستقل وهو الكثير نحو: يا غلام زيد ، وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيهما بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بأل في عدم الصحة لتقدير حرف نداء قبله نحو: يا تميم الرجال والنساء ، وصحة هذه المسألة مرتبة على أن العامل فيه هو العامل في البدل منه .

ص: ورفع المنسوق والمقرون بأل راجح عند الخليل وسيبويه والمازني ومرجوح عند أبي عمرو ويونس وعيسى والجرمي والمبرد في نحو الحارث كالخليل وفي نحو الرجل كأبي عمرو.

ش : وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه أنه أكثر ، ووجه اختيار النصب أن ما فيه أل لم يل حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه لقراءة جميع القراء ما عدا الأعرج بالنصب في قوله تعالى: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ [سبأ: ١٠] [2] ووجه التفصيل أن أل في نحو الحارث لم تفد تعريفًا فكأنها ليست فيه فيا زيد والحارث مثل يا زيد وحارث ، وأل في الرجل موثرة تعريفًا وتركيبًا ما فأشبهه المضاف ، والخلاف في الاختيار والجواز متفق عليه إلا فيما كان المعطوف نكرة مقصودة نحو: يا رجل والغلام فلا يجوز فيها على مذهب الأخفش ومن تبعه إلا الرفع ؛ لأن الأصل يا أيها الرجل والغلام ولا يجوز في مثل هذا إلا الرفع ؛ وفي شرح الخفاف ، وأما الأخفش فمذهبه في يا رجل أنه معرب ؛ لأنه في نية يا أيها الرجل قال: صح أنه معرب لم يتبع إلا على لفظه .

ص: وإن أضيف تابع المنادى؛ وجب نصبه مطلقًا ما لم يكن كالحسن الوجه فله ما للحسن.

ش : تابع المنادى يشمل جميع التوابع ، والمنادى يشمل المبنى والمنصوب وهذا القسم أعنى

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٠٢ .

(٢) وانظر معجم القراءات ٥/ ١٤٦ .

المضاف قسيم قوله أول الفصل إن كان غير مضاف مثال النعت ، يا زيد أخا عمرو والتوكيد: يا زيد نفسه وعطف البيان: يا زيد عائذ الكلب ، وكذا البدل ومثال عطف النسق يا زيد وغلام بشر ما لم يكن كالحسن الوجه يعني أن تكون إضافته غير محضة ، فلا يعتد بها فيجوز الرفع والنصب إنّ كان المنادى مبنيًا كما يجوز في المفرد فتقول: يا زيد الحسن الوجه بالوجهين كما تقول: يا زيد والحسن بالوجهين .

ص: ويمنع رفع النعت في نحو يا زيد صاحبنا خلافًا لابن الأنباري.

ش : ووافق ابن الأنباري من الكوفيين الفراء والكسائي والطوال[1] وهو غير جائز ؛ لأن إضافته محضة ، وقال المصنف[2] لاستلزامه تفضيل فرع على أصل وذلك ؛ لأن المضاف لو كان منادى ، لم يكن بد من نصبه ، وعن الفراء أنه أجاز رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياسًا على النعت نحو: يا زيد نفسه ويا زيد وغلام عمرو .

ص: وتابع المنادى محمول على اللفظ.

ش : إذا نعت نعت المنادى ؛ تعين الحمل على لفظه نحو: يا زيد الطويل الجسم فيتعين رفعه ، وإن كان مضافًا وإن جعلته نعتًا لزيد ؛ جاز رفعه ونصبه ؛ لأن لزيد محلاً من الإعراب يخالف لفظه وليس للطويل محل يخالف لفظه .

ص: وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالاً على الغيبة باعتبار الأصل على الحضور باعتبار الحال.

ش : تقول: يا زيد نفسه ويا تميم كلهم بضمير الغيبة باعتبار الأصل قبل النداء ، ويا زيد نفسك ، ويا تميم كلكم بضمير الحضور باعتبار الحال المتجدد بالنداء ، ومنع الأخفش[3] هذا الوجه الثاني وتأول نحو ذلك على أنه منصوب بفعل مقدر كأنه قال: دعوت كلكم .

ص: والثاني في نحو يا زيد زيد مضموم أو مرفوع أو منصوب.

ش : فالضم على أنه نداء ثان وهو رأي سيبويه وأكثر النحويين يجعلونه بدلاً قال المصنف: وذلك عندي غير صحيح ؛ لأن حق البدل أن يغاير المبدل منه بوجه ما ، والرفع عطف بيان على اللفظ ، والنصب عطف بيان على المحل ، ويروى نصب الثاني من قول رؤبة:

لقائل يا نصر نصر نصرًا

بالأوجه الثلاثة وتوجيهها ما ذكر ، واختار المصنف أن يكون المرفوع لفظيًا لا عطف بيان قال في الشافية: وعندى التوكيد من عطف أحق في التابع الثاني بلفظ ما سبق كقوله:

يا نصر نصر نصرًا

والثالث اجعل إن أردت أمرًا .

---

(١) المساعد ٢/ ٥١٦ .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤٠٣ .

(٣) المساعد ٢/ ٥١٦ .

ومنع بعضهم أن يكون توكيدًا لفظيًا فقيل: لتنويه، والأول ليس كذلك ورد بأن هذا القدر من الاختلاف مغتفر بدليل قوله تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ [الطارق: ١٧] فأمهل توكيد مهل مع اختلاف الصيغة وقيل: للاختلاف في التعريف، فإن التعريف في نصر الأول بالإقبال، والثاني بالعلمية كما لا يجوز جعل الثاني في جاء الغلام غلام زيد تأكيدًا لفظيًا؛ لاختلافهما في التعريف ويجوز في نصر الثالث أن يكون عطف بيان على المحل وتوكيدًا لنصر الثاني إذا نصب أو مصدرًا بمعنى انصر نصرًا، وقال الجر في النصر العطية، قال أبو عبيدة: فيريد يا نصر عطية عطية ويرد هذا التأويل في نصر الثاني أنه روى بالرفع، وقال أبو عبيدة: إن نصر الثاني هو حاجب نصر بن سيار أمير خراسان المنادى أولاً، وأن الشاعر نصبه على الإغراء يريد عليك نصرًا، ويترده رواية الرفع لكن يصح ذلك في الثالث

وقيل: حاجبه نضر بالمعجمة.

ص: والأول في نحو يا تيم تيم عدى مضموم أو منصوب والثاني منصوب لا غير.

ش: وجه ضم الأول أنه منادى مفرد، ونصب الثاني حينئذ على أنه منادى مضاف أو بإضمار أعنى، أو توكيدًا أو عطف بيان أو بدل هكذا ذكر المصنف قيل: وفي التوكيد نظر، وأجاز السيرافي[1] أن ينصب على أنه نعت ويتأول فيه معنى الاشتقاق، وأما نصبه ففيه أوجه:

أحدها: أن يكون مضافًا إلى مثل ما أضيف إليه الثاني تقديرًا، والثاني على ما سبق وهذا مذهب المبرد.

الثاني: أن تجعل الاسمين اسمًا واحدًا بالتركيب كما فعل في نحو: لا ماء ماء باردًا وكما فعل بالموصوف والصفة في نحو يا زيد بن عمرو ولا رجل ظريف فيها، وهذا مذهب الأعلم[2] ففتحه الأول والثاني على هذا بناء كما قالوا: ما فعلت خمسة عشر.

الثالث: أن تنوى إضافة الأول إلى الثالث وتجعل الثالث مقحمًا، وهو مذهب سيبويه قيل: وعلى مذهب سيبويه فنصب الثاني على التوكيد أو هو مقحم وكان أصله: زيده مضافًا إلى ضمير عمرو يعنى في نحو: يا زيد زيد عمرو قال: ولا يجوز فيه البدل؛ لأن الأصم لا يبدل منه إلا بعد كماله، وله فكمل زيد بما أضيف إليه وكذلك عطف البيان.

فصل: حال المضاف إلى الياء إن أضيف إليه منادى كحاله إن أضيف إلى غيره إلا الأم والعم المضاف إليهما ابن فاستعماهما غالبًا بفتح الميم أو كسرها دون ياء، وربما ثبتت أو قلبت ألفًا.

ش: حكم قولك: يا غلام غلامى ونحو كحكم قام غلامى في إثبات الياء وحذفها وغير ذلك، وقد سبق ذلك في موضعه، فلذلك أحاله عليه إلا الأم والعم المضاف إليهما ابن نحو: بقوله: غالبًا إلى باقي اللغات، وقوله: بفتح الميم نحو: يا ابن أم ويا ابن عم، وفيه قولان:

أحدهما: أن الأصل: أمي وعمي ففتح ما قبل الياء وانقلبت ألفًا ثم حذفت واستغنى عنها

---

(١) الهمع ٢/٤٤.
(٢) المساعد ٢/٥١٨.

بالفتحة .

الثاني: أنهما جعلا اسمًا واحدًا مركبًا كبعلبك وبنى على الفتح . قيل: والأول مذهب الأخفش والثاني مذهب سيبويه ، وقوله: أو كسرها دون ياء نحو: ﴿ يا بنؤم ﴾ [طه: ٩٤] ويا بن عم فحذفت الياء واستغنى عنها بالكسرة ، وقرئ في السبعة بالوجهين ، وأجودهما الكسرة ، وقوله: وربما ثبتت يعنى الياء ساكنة ومتحركة كقول الشاعر:

يا ابن أمي ولو شهدتك إذ تد ::: عو تميمًا وأنت غير مجاب[1]

وقوله: أو قلبت ألفًا كقوله:

كن لي لا على يا ابن عما ::: نعش عزيزين وتكف الذما[2]

قيل: وقلبها ألفًا أجود من إثباتها ، ونقص المصنف حكم ابنه فإنها كابن .

ص: وتاء "يا أبت" عوض من ياء المتكلم.

ش : ومثل يا أبت: يا أمه ، ولكون التاء بدلاً من الياء ؛ لم يجتمعا إلا في ضرورة كقوله .

أيا أبتا لازلت فينا فإنما ::: لنا أمل في العيش ما دمت عائشًا[3]

وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام . قال المصنف[4]: وقالوا في أبا المقصور: يا أبات قال الشاعر:

تقول ابنتي لما رأتني شاحبا ::: كأنك فينا يا أبات غريب[5]

ولو لم يعوض لقال: يا أباى . انتهى .

وزعم أنه أراد يا أبتى فقلت: وهو بعيد ، وقيل: يخرج على أن الألف إشباع .

ص: وكسرها أكثر من فتحها.

ش : قرئ بالوجهين في السبعة والأكثر على الكسر ، وأجاز الفراء[6] الضم ، ومنعه الزجاجي[7] ، وحكى سيبويه[8] عن الخليل أنه سمع: يا أمة بالضم .

ص: وجعلها هاء في الخط والوقف جائز.

ش : كلا الوجهين صحيح فصيح قرئ بهما في السبعة ورسمت في المصحف بالتاء .

فصل: يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير: ياهن، ويا هنان، ويا هنون، وفي التأنيث: يا هنت ويا هنتان ويا هنات.

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٤٠٦ .

(٢) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٤٠٦ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل .

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٤٠٧ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل .

(٦) الارتشاف ٢/ ١٣٧ .

(٧) المساعد ٢/ ٥٢٠ .

(٨) الكتاب ٢/ ٢١١ .

ش : لام هن محذوفة وهي واو ؛ لقولهم: هنوات ، والتاء في هنت للإلحاق والتأنيث كهاء أخت .

ص: وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر المندوب.

ش : يعنى من الألف وهاء السكت فتقول: يا هناه ، ويا هنانيه وهنوناه ، ويا هنتاه ، ويا هنتانيه ويا هناتوه ، وحكى ذلك أبو حاتم عن العرب[١] .

ص: ومنه: يا هناه بالكسر والضم.

ش : فحمل الكسر على أنه حرك لالتقاء الساكنين ، والضم على أنه شبه بها الضمير . قال امرؤ القيس:

وقد رابنى قولها يا هناه[٢]

ص: وليست الهاء بدلاً من الأم خلافًا لأكثر البصريين.

ش : ذهبوا إلى أن الهاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة ؛ لأن معنى ياهن ويا هناه واحد فمادته: هـ ن . ورد بأنه لم يجئ إبدال الهاء من الواو وبأنه لو كانت الهاء بدلاً من الواو ، لوجب ضمها ، وقال ابن جنى: الهاء بدل من همزة ، والهمزة بدل من واو فهي بدل لام الكلمة ، وذهب أبو زيد إلى أن الهاء أصلية ، وأن مادته " هـ . ن . هـ" فهو من باب سلس ، ورد بأن هذه المادة مفقودة بهذا المعنى بخلاف مادة " هـ . ن . و" وبأن باب سلس قليل ، وذهب بعضهم إلى أن الألف والهاء زائدتان في نفس البناء أن تقول في التثنية والجمع: ياهناهان وياهنتاهان ويا هناهون ويا هناهات ، وهذا شيء لم يسمع . قيل: لا يلزم ؛ لأنه قد يقال: إن ما استغنى فيه من أحد اللفظين نحو سيان والصحيح ما اختاره المصنف وابن عصفور[٣] أن الهاء للسكت قد ثبتت في القراءات السبعة ، والله أعلم .

* * *

---

(١) الارتشاف ٢/ ١٣٩ .

(٢) صدر بيت من المتقارب ، وعجزه: ويحك ألحقت شرًّا بشر ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٦٠ .

(٣) المساعد ٢/ ٥٢٤ .

باب: الاستغاثة والتعجب الشبيه بها

ش : الاستغاثة دعاء المستنْصِر المُسْتَنْصر والمستعين المستعان به ، والمعروف في اللغة تعدى فعله بنفسه قال تعالى: ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ ﴾ [الأنفال: ٩] فالداعي مستغيث ، والمدعو مستغاث ، والنحويون يقولون: مستغاث به ، وكلام العرب بخلاف ذلك كذا قال المصنف[1] قيل: وليس كما ذكر ؛ بل استغاث يتعدى بالوجهين . قال زهير:

حتى إذا استغاثت بماء لا رشا له[2]

فعداه بالباء وجاء ذلك في أبيات .

ص: إن استغيث المنادى أو تعجب منه؛ جر باللام مفتوحة بما يجر في غير النداء.

ش : مثال المستغاث: يالله والمتعجب فيه ياللماء وياللعجب وما كان منادى صح أن يكون مستغاثًا ومتعجبًا ، وما امتنع هناك امتنع هنا إلا أنه يجوز هنا كونه مقرونًا بأل والتعجب بالنداء على وجهين:

أحدهما: أن ترى أمرًا عظيمًا فتنادى جنسه نحو: ياللماء .

والآخر: أن ترى أمرًا تستعظمه فتنادى من له نسبة إليه ومكنة فيه نحو: يا للعلماء وعلة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله وخص بالفتح ؛ لأن المنادى واقع موقع المضمر وأجري المتعجب منه مجراه لمشاركته في المعنى ؛ لأن سببهما أمر عظيم عند المنادى ، واختلف في هذه اللام فقيل: زائدة وهو مذهب ابن خروف[3] وقيل: ليست بزائدة ، وعلى هذا فذهب ابن جنى إلى أنها تتعلق بحرف النداء ؛ لما فيه من معنى الفعل ، وذهب سيبويه إلى أنها تتعلق بالفعل المضمر واختاره ابن عصفور قيل: والأولى أنها زائدة بدليل معاقبتها للألف وقوله: بما يجر في غير النداء بالحالة التي كان عليها في غير النداء من كونه معربًا بحركة ظاهرة نحو: يالزيد أو مقدرة نحو: ياللفتى أو بحرف نحو: ياللزيدين أو الزيدين أو مبنيًا فيحكم على محله نحو: يالرقاش .

ص: وتكسر اللام مع المعطوف غير المعاد معه يا.

ش : قول الشاعر .

يا للكهول وللشبان للعجب[4]

وبقيت مكسورة مع المعطوف لأمن اللبس فإن أعيدت معه يا فتحت اللام كقوله:

يـــا لعطافـــنا ويـــا لـــرياح ::: وأبي الحشـــرج الفـــتى الـــنفاح[5]

وهذه اللام في المعطوف غير لازمة كقوله:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٠٩ .
(٢) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: من الأباطح في حافاته البرك ، والبيت في ص ٥٠ .
(٣) المساعد ٢/ ٥٢٦ .
(٤) عجز بيت من البسيط ، وصدره: يبكيك ناء بعيد الدار مغترب ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ١٥٤ .
(٥) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٥٦ .

وأبي الحشرج فلم يعدما(١)

ص: ومع المستغاث من أجله.

ش: أي تكسر اللام معه كقولـه:

يالقومي لفرقة الأحباب(٢)

ويتعلق بفعل مضمر تقديره: أدعوك لفلان قال بن عصفور قولاً واحدًا: وليس كذلك بل الخلاف موجود قيل: إنها: تتعلق بفعل النداء وهو بعيد وقيل: بحال محذوفة تقديره: يا لزيد مدعوًّا لعمرو .

ص: وقد يجر بمن.

ش: يعنى المستغاث من أجله كقول الشاعر:

يا للرجال ذوى الألباب من نفر ::: لا يبرح السفه المردى لهم دينًا(٣)

وذلك لأن من تأتى للتعليل بمعنى اللام .

ص: ويستغني عنه إن علم سبب الاستغاثة.

ش: مثال الاستغناء عنه قول عدى بن زيد:

فهل من خالد إما هلكنا ::: وهل بالموت يا للناس عار(٤)

ص: وقد يحذف المستغاث فيلي "يا" المستغاث من أجله.

ش: وذلك لكون المستغاث من أجله غير صالح لأن يكون مستغاثًا كقول الشاعر:

يا لأناس أبو إلا مثابرة ::: على التوغل في بغي وعدوان(٥)

التقدير: يا لقومي لأناس .

تنبيه: ما ذكر من فتح لام المستغاث وكسر لام المستغاث من أجله إنما هو مع الأسماء الظاهرة فإما مع المضمر فتفتح اللام معهما إلا مع الياء فتكسر معها فإذا قلت: يالك احتمل أن يكون مستغاثًا به وأن يكون مستغاثًا من أجله وإذا قلت: يا لي يحتمل الوجهين

أيضًا ، وقد أجاز أبو الفتح الوجهين في قولـه:

فيا سوق ما أبقى وما لي من النوى ::: ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبا(٦)

فأجاز أن يكون استغاث بنفسه واستغاث لنفسه وقال ابن عصفور: والصحيح عندى أن يا لي حيث وقع مستغاث لـه والمستغاث بـه محذوف ، وعلل ذلك بأن العامل المستغاث به فعل النداء المضمر فيصير التقدير: يا أدعو لى وذلك غير سائغ في غير ظننت وما حمل عليها قيل: ولا يلزم هذا

---

(١) شطر بيت من السريع ، ولم أعثر عليه .
(٢) شطر بيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ٤٤ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٥٦ .
(٤) البيت من الوافر ، وهو لعدى بن زيد في شرح التسهيل ٣/ ٤١١ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٥٦ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو للمتنبى في ديوانه ١/ ١٨٥ .

ابن جني ؛ لأن اللام عنده تتعلق بحرف النداء .

ص: وإن ولى "يا" اسم لا ينادى إلا مجازًا جاز فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله ويكون المستغاث محذوفًا.

ش : جاء عن العرب في نحو: يا للعجب ويا للماء ويا للدواهى فتح اللام وكسرها على التقديرين وذلك واضح .

ص: وربما كان المستغاث مستغاثًا من أجله تقريعًا وتهديدًا.

ش : مثاله يا لزيد لزيد أي يا زيد أدعوك لتنتصف من نفسك قال المصنف[١]: ومنه:

يا لبكر انشروا لى كليبًا ::: يا لبكر أين أين الفرار[٢]

ص: وليست لام الاستغاثة بعض "آل" خلافًا للكوفيين.

ش : زعموا أن أصل يا لفلان يا آل فلان ؛ ولذلك جاز أن يوقف عليها في قوله:

فخير نحن عند الناس منكم ::: إذا الداعى المثوب قال يا لا[٣]

ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون الأصل: لا فرار ولا تفر فحذف قاله المصنف[٤] وقيل: هي لام الجر لحقتها ألف الإطلاق واكتفى بها عن المجرور كما اكتفى في قولهم ألا ما ويدون فافعل ويدل على ضعف مذهبهم كسرها في العطف ودخولها على مالا يدخل عليه نحو: يالله ويا للناس ويا لهؤلاء وليس كل الكوفيين على هذا .

ص: وتعاقبها ألف كألف المندوب.

ش : أي تعاقب اللام ألف في آخر المستغاث والمتعجب منه كألف المندوب فلا يجتمعان فتقول: يا لزيد لعمرو ، وتلحقها هاء السكت وقفًا ، ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الأصل .

ص: وربما استغنى عنها في التعجب.

ش : فتقول: يا عجب بصورة النداء المطلق ، وكذلك في الاستغاثة نحو: يا زيد لعمرو ، فليس ذلك خاصًا بالتعجب .

* * *

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤١٢ .
(٢) البيت من المديد ، وهو للمهلهل في شرح التسهيل ٣/ ٤١٢ .
(٣) البيت من الوافر ، وهو لزهير بن مسعود في خزانة الأدب ١/ ٢٢٨ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٤١٢ .

باب: الندبة

الندبة: مصدر ندب الميت إذا تفجع عليه وذكر خلاله الجميلة في معرض المدح وإظهار الجزع ، وهي مشتقة من ندبتك إلى كذا ، أو من الندب وهو أثر الجرح ، أو من ندبهم أي جمعهم ، وهي من كلام النساء غالبًا .

ص: المندوب هو المذكور بعد "يا" أو "وا" تفجعًا لفقده حقيقة أو حكمًا أو توجعًا؛ لكونه محل ألم أو سببه.

ش : تختص الندبة بهذين الحرفين و "وا" هي الأصل ، ومثال المتفجع عليه لفقده حقيقة قول جرير يرثى عمر بن عبد العزيز:

وقمت فيه بأمر الله يا عمرا[١]

ومثال ذلك حكمًا قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: "واعمراه واعمراه حين أعلم بجدب شديد أصاب قومًا من العرب" ومثال المتوجع لكونه محل ألم قول قيس العامري:

فواكبدي من حب من لا يحبني ::: ومن عبرات ماالهن فناء[٢]

ومثاله لكونه سبب ألم قول قيس الرقيات:

تبكيهم دهماء معولة ::: وتقول سلمى: وارزيتيه[٣]

ص: ولا يكون اسم جنس مفردًا ولا ضميرًا ولا اسم إشارة، ولا موصولاً بصلة لا تعينه.

ش : فلا يقال: وارجلاه ولا وأنتاه ، ولا واهذاه ، ولا وامن ذهباه ؛ لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع لإبهامه ، وذلك هو المقصود بالندبة ، واحترز بمفرد من نحو: واغلام زيداه ، وأجاز الرياشي ندبة النكرة ، وقد جاء في الحديث: "واجبلاه"[٤] وهو نادر إن صح ، واحترز بقوله: "لا تعينه" من التي لا تعينه فيجوز: وأمن حفر بئر زمزماه ؛ لأنه في الشهرة كالعلم .

ص: ويساوى المنادى في غير ذلك من الأقسام والأحكام.

ش : يعنى بغير ذلك من الأقسام أنه يكون علمًا واسم جنس مضافًا وموصولاً بصلة تعينه ، والأحكام أنه يضم في نحو: وأزيد وينصب في نحو: واعبد الله ، وواضاربًا عمرًا وواثلاثة وثلاثينا ، وأنه إذا اضطر إلى تنوينه ؛ جاز ضمه وفتحه نحو:

وافقعسًا وأين منى فقعس[٥]

ص: ويتعين إيلاؤه "وا" عند خوف اللبس.

ش : مثاله قولك: وأزيد فلو قلت: يا زيد تندب ميتًا وبحضرتك من اسمه زيد ؛ لوقع اللبس ،

---

(١) عجز بيت من البسيط ، وصدره: حملت أمرًا عظيمًا ، وهو في ديوانه ٢٣٥ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو لقيس العامرى في شرح التسهيل ٣/ ٤١٣ .
(٣) البيت من الكامل في ديوانه ٩٩ .
(٤) الارتشاف ٢/ ١٤٣ .
(٥) الرجز لرجل من بنى أسد في الدرر ٣/ ١٧ .

ولا تتعين الندبة بالألف نحو: يا زيداه ؛ لأن الألف قد تلي آخر المنادى البعيد .

ص: وتلحق جوازًا آخر ما تم به ألف.

ش : يشمل آخر ما تم به المفرد والمضاف والمطول والموصول والمركب تركيب مزج أو إسناد ؛ ولهذا قال: جوازًا ؛ لأن إلحاقها ليس بلازم .

فرع: إذا ندبت من اسمه اثنا عشر قلت - في قول سيبويه[١] -: واثنا عشراه كما تقول في من اسمه رجلان ، وارجلاه ، وفي قول الكوفيين: وا اثنى عشراه ، كما تقول: واغلامى زيداه ، وأجاز ابن كيسان[٢] القولين .

ص: يفتح لها متلوها إن كان متحركًا.

ش: لها أى للألف ، ويشمل المتحرك بالضمة نحو: وازيد فتقول: وازيداه ، وبالكسرة نحو: واعبد الملك فتقول: واعبد الملكاه فإن كان آخره مفتوحًا استصحب فتحه نحو: واعبد يغوثاه .

ص: ويحذف إن كان ألفًا أو تنوينًا أو ياء ساكنة مضافًا إليها المندوب وقد تفتح.

ش : فتقول: واموساه بحذف الألف وواغلام زيداه بحذف التنوين ، وواغلام تريد منه: واغلامي في لغة من أسكن الياء . هذا مذهب المبرد ، والعلة في حذف هذه الثلاثة التقاء الساكنين ، وقد تفتح ياء المتكلم الساكنة نحو: واغلامياه ، وهذا مذهب سيبويه[٣] .

ص: وقد تلحق ألف الندبة نعت المندوب.

ش : يا زيد الطويلاه ، وهذا مذهب يونس والكوفيين ، وذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى منع ذلك ، وذهب خلف إلى أنه يلحق نعت أي نحو: يا أيها الرجلاه ، واستدل من جاء بقول عربي ضاع منه قدحان من خشب فندبهما: واجمجمتي الشاميتيناه[٤] ، قال ابن عصفور[٥]: وهو قليل ، ووجه المنع أن النعت منفصل من المنعوت إن شئت جئت به وإن لم تشأ لم تجيء به قال الخليل: لو جاز وازيد الطويلاه لجاز جاءنى زيد الطويلاه ، يعنى أن الاسم الأول هو المندوب ، وجاءت الصفة بعد كماله ، فلو لحقت علامة الندبة الطويل للحقت ما ليس بمندوب وكان يجب لذلك أن تلحق ما ليس بمندوب مطلقًا .

ص: والمجرور بإضافة نعته.

ش : مثاله قوله:

ألا يا عمرو عمراه ::: وعمرو بن الزبيراه[٦]

فلحقت عمراه وهو توكيد منصوب والزبيراه وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٨ .

(٢) المساعد ٢/ ٥٣٦ .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٢٣ .

(٤) الكتاب ٢/ ٢٢٦ .

(٥) المساعد ٢/ ٥٣٨ .

(٦) البيت من الهزج ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٤١٦ .

فلحاقها نعت المندوب أولى وهذا لا يقاس عليه عند الجمهور .

ص: ويقاس عليه وفاقًا ليونس.

ش : قد تقدم ما اجتمع به من السماع .

ص: وقد تلحق منادى غير مندوب، ولا مستغاث خلافًا لسيبويه.

ش : مثاله قول امرأة من العرب لعمر بن أبي ربيعة: نظرت إلى كعبى فرأيت ملأ العين ومنية المتمنى فصحت يا عمراه[1] فقال لها عمر: يا لبيكاه فهذا حجة غير سيبويه في إجازة ذلك ، قيل: ويحتمل أن يكون من المندوب المفقود حكمًا .

ص: وتليها في الغالب سالمة ومنقلبة هاء ساكنة تحذف وصلاً.

ش : إنما قال في الغالب ؛ لأنه يجوز وازيداه بغير هاء ، وسالمة أي باقية على حالها ، ومنقلبة يعنى ياء أو واوًا على ما سيأتي ، وتحذف وصلاً أي إذا وصل المندوب بشيء بعده .

ص: وربما ثبتت مكسورة أو مضمومة.

ش : يعنى وصلاً أجاز ذلك الفراء بالوجهين ، وهو عند الجمهور إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة .

ص: ويستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وهاء.

ش : فلا يقال في عبد الله: يا عبد اللاهاه ، وفي جمجماه ، واجمجاماه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء ، وصرح بعض المغاربة بجواز: واعبد اللاهاه ، وإطلاق النحاة يقتضى جواز ذلك ، وقال ابن معط في ألفيته: وفي المضاف يا عبيد اللاهاه ، وقرره ابن الحاجب في شرحه .

ص: ولا تحذف همزة ذى ألف التأنيث الممدودة خلافًا للكوفيين.

ش : فتقول: واحمراءاه بإثبات الهمزة ، وهو قياس ويحتاج من حذف إلى دليل .

فصل: ويبدل من ألف الندبة مجانس ماوليت من كسرة إضمار أو يائه أو ضمته أو واوه.

ش : فتقول في ندبة غلامك مضافًا إلى ضمير المخاطبة . واغلامكيه وفي ندبة قومى مسمىً به: واقوميه حذفت يا قومي لالتقاء الساكنين فوليت ألف الندبة الكسرة فقلبت ياء في ندبة غلامه واغلامهوه ، وفي ندبة قاموا مسمى به وأقاموه حذفت واو قاموا لا لبقاء الساكنين فوليت ألف الندبة فقلبت واو وإنما قلبت في هذه الصور ؛ لئلا يقع اللبس فلو قلت: واغلامكاه لألبس بالمذكر ولو قلت: واقوماه لألبس بالمثنى ولو قلت: واغلامهاه لألبس بالغائبة ولو قلت: وأقاماه لألبس أيضًا .

ص: وربما حمل أمن اللبس على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء.

ش : واستدل المصنف[2] بقول عمر بن أبى ربيعة للمرأة: والبيكاه في الحكاية المتقدمة قيل: ومثل هذه اللفظة النادرة لا تبنى عليها قاعدة وإنما جاء ذلك على لغة من جعل كاف الخطاب

---

(١) ينظر في شرح التسهيل ٣/ ٤١٥ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤١٨ .

مفتوحة للمذكر والمؤنث .

ص: وقلبها ياء بعد نون اسم مثنى جائز خلافًا للبصريين.

ش : البصريون يلتزمون فتح نون التثنية في ندبة المثنى فيقولون: وازيداناه ، والكوفيون يجيزون هذا ويجيزون أيضًا أن يقال: وازيدانيه بقلب الألف ياء . قال المصنف: وهذا أولى لوجهين :

أحدهما: أن الأول يوهم أن اللفظ من الأعلام المختتمة بألف ونون نحو سلمان .

الثاني: أن أبا حاتم حكى[1] في نداء هنٍ مثنى يا هنانيه ، ولم يحك يا هناناه ، والقياس إنما يكون على ما سمع .

ص: ولا تقلب بعد كسرة فعال.

ش : فلا يقال في رقاش: وارقاشيه بل وارقاشاه إذ ليس هذا مما يلبس .

ص: ولا بعد كسرة إعراب.

ش : فلا يقال في عبد الملك: واعبد الملكيه ، بل واعبد الملكاه ؛ لأنه لا يلبس .

ص: ولا يحرك لأجلها تنوين بكسر ولا فتح.

ش : فلا يقال: واغلام زيدنيه ولا واغلام زيدناه ، بل تحذف فيقال: واغلام زيداه كما تقدم .

ص: ولا يستغنى عنها بالفتحة.

ش : فلا يقال واعمر يريد واعمراه .

ص: خلافًا للكوفيين في المسائل الأربع.

ش : قال المصنف[2]: وما رواه حسن لو عضده سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت ، وقال ابن عصفور: وأهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون: واغلام زيدناه وزعموا أنه سمع من كلام العرب .

* * *

(١) الارتشاف ٢/ ١٣٩ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤١٨ .

باب: أسماء لازمت النداء

ش: معنى لازمت النداء أنها لم يتصرف فيها بأن تستعمل مبتدأة ولا فاعلة ولا غير ذلك بل لا تستعمل إلا في النداء .

ص: وهي فل وفلة ومكرمان، وملأمان وملأم، ولؤمان، ونومان.

ش: يقال: يا فل للرجل ، ويا فلة للمرأة وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان ، وهما يا رجل ويا امرأة ولام فل محذوفة كدم ومادته ف ل ى وتقول في تصغيره: فلى ، وإذا سمى به وليس أصله فلانًا ثم رخم ؛ لأن مادة فلان: ف ل ن ، وليس في قوله: أمسك فلانًا عن فل هو المختص بالنداء بل هو محذوف من فلان ؛ لأنك تقول في تصغيره: فلين هذا تلخيص مذهب سيبويه ، وقال المصنف[1]: ويقال: يا فل للرجل ، ويا فلة للمرأة بمعنى يا فلان ويا فلانة وهما الأصل ، ولا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة كقوله عن فل . انتهى .

فظاهره أن فل وفلة كناية عن علم من يعقل ؛ لأنه جعلهما بمعنى فلان وفلانة ، وهما كناية عن علم من يعقل وقوله: إن فلانًا وفلانة هما الأصل موافق لمذهب الكوفيين أن فل وفلة مرخمان من فلان وفلانة ، وقال ابن عصفور: إنهما كناية عن علم من يعقل ولكنه لا يقول: إن أصلها فلان وفلانة ، ويقال للعزيز المكرم: يا مكرمان ، وفي نداء ضده يا ملأمان ويا ملأم ويا لؤمان ، وفي نداء الكثير النوم: يا نومان ، قال المصنف: والمشهور ألا يستعمل شيء من هذه الخمسة في غير نداء وظاهر كلامه ألا يقاس على ما سمع من بناء "مفعولان" ، وقال بعض المغاربة: إنه منقاس فتقول: يا مكذبان ويا مخبثان ، وفي المؤنث: يا مخبثانة وزعم ابن السيد أن بناء مفعولان مختص بالذم وأن ما وقع في النسخ من قولهم: يا مكرمان تصحيف يا مكذبان وليس كما زعم ؛ لأن سيبويه والأخفش ذكرا مكرمان وأما يا ملأم ، ويا لؤمان ، ويا نومان فلا يقاس عليها .

ص: والمعدول إلى فُعَل في سب المذكر.

ش: نحو يا غُدَر ، ويا خُبَث ، ويا فسق ، ويا لُكَع قال بعضهم: والمسموع منه هذه الأربعة ولا يقاس عليه ، ونص المغاربة على أنه يقاس عليه ، وفي البسيط: ومذهب سيبويه أنه قياسي في باب النداء في فعال وفعل ، وهذه الألفاظ معدولة عن غادر وخبيث وفاسق ، ولكع معدول عن اللكيع ، وهو اللئيم الأصل .

ص: وإلى فَعَال مبنيًا على الكسر في سب المؤنث.

ش: نحو يا فَسَاق ويا خَبَاث ويا لَكَاع ، وسبب بنائه على الكسر شبهه فعال عدلاً وزنة وتأنيثًا .

ص: وهو والذي بمعنى الأمر مقيسان في الثلاثي المجرد وفاقًا لسيبويه.

ش: وهو يعنى نحو يا لكاع ، والذي بمعنى الأمر من أسماء الأفعال وظاهر كلامه أن الخلاف في النوعين .

أما الذي بمعنى الأمر فخالف فيه المبرد ، وقال: لا يقاس منه إلا ما سمع ، وأما المعدول إلى

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤١٩ .

فعال في سب الإناث ؛ فلا نعلم أحدًا خالف في اقتياسه .

قال الشيخ أثير الدين: واحترز بالمجرد عن غير المجرد فإنه لا يقال منه إلا ما سمع نحو دراك من أدرك ، وأهمل المصنف شرطين في جواز بناء فعال بمعنى الأمر

أحدهما: أن يكون الفعل تامًا والثاني: أن يكون متصرفًا فلا يجوز وذار ولا داع بمعنى ذر ودع .

ص: وقد يقال: رجل مكرمان ملأمان، وامرأة ملأمانة.

ش : روى ابن سيده أنه يقال: رجل مكرمان وملأمان ، وامرأة ملأمانة كما ذكر وهو تابع لنكرة ، وحكى ذلك أبو حاتم تابعًا لمعرفة وهو هذا زيد ملأمان ، وهند ملأنه غير مصروفين وزعم أن ذلك صفة ولم يبين المصنف وجه تبعيتها للنكرة قيل وعلى ما زعموا من العلمية يكون بدل معرفة من نكرة ولا يجوز أن يكون صفة ؛ لأن التأنيث لا يمنع الصرف مع الصفة ؛ ولأن الألف والنون لا تمنع الصرف مع الصفة إلا في فعلان ذى فعلى وأما حكاية أبى حاتم ، فقال ابن عصفور: ملأمان وملأمانة في هذا علمان ؛ لكونها تابعين للعلم ، وامتنع ملأمان من الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون ، ثم قال في موضع آخر: إنه امتنع من الصرف للعدل والعلمية ، قال: لأن الألف والنون لا تمنع الصرف مع الصفة إلا في اسم لا تدخله تاء التأنيث وأعربه بدلاً .

وخرج الشيخ أثير الدين ما حكاه ابن سيده ، وأبو حاتم في النكرة والمعرفة على إضمار القول ، وحرف النداء والتقدير: هذا زيد المقول فيه والمدعو يا ملأمان وبذلك في المؤنث وكذا في النكرة تقديره رجل مقول فيه أو مدعو: يا مكرمان ؛ لتبقى هذه الألفاظ على ما نقله الأئمة من اختصاصها بالنداء .

ص: ونحو أمسك فلانا عن فل وقعيدته لكاع من الضرورات.

ش : أشار بالأول إلى قول أبى النحم:

تطل منه إبلى بالهوجل ::: في لجة أمسك فلانًا عن فل[1]

وبالثاني إلى قول الآخر:

أطوف ما أطوف ثم آوى ::: إلى بيت قعيدته لكاع[2]

فاستعملا فلانًا ولكاع في غير النداء ، ويحتمل أن يكون قوله: لكاع على تقدير يقال لها أو تدعى يالكاع فحذف .

* * *

---

(١) الرجز لأبى النجم في خزانة الأدب ١/ ٤٠١ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو للحطيئة في ديوانه ٢٨٠ .

باب: ترخيم المنادى

ش : الترخيم: لغة التسهيل يقال: صوت رخيم أي سهل لين ، وقيل الرأفة والإشفاق ، واصطلاحًا: حذف آخر الاسم باطراد فنحو يد لاسم مرخما ، وإنما قال: ترخيم المنادى احترازًا من ترخيم التصغير ، وسيأتي في بابه .

ص: يجوز ترخيم المنادى المبنى إن كان مؤنثًا بالهاء مطلقًا.

ش : احترز بالمبنى من المعرب فإنه لا يرخم ، وسيأتي الخلاف في المضاف ، وخرج به المستغاث فإنه معرب وينبغي أن يقيد ذلك بالمبنى للنداء ؛ لأن مثل حذام ما كان مبنيًا قبل النداء ، لا يجوز ترخيمه وبالمختص بالنداء نحو: يا ملأمان فإنه لا يرخم ، وينبغي أن يقيد المنادى بكونه غير مستغاث ولا مندوب ، فإنهما لا يرخمان ، ولو لم يكن معهما اللام والألف ، وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله:

أعام لك ابن صعصعة بن سعد[1]

قيل: وهذا ضرورة ، وقد ناداه بغير ياء وذلك ممنوع ، وقد سمع ترخيم المستغاث به وفيه اللام كقوله:

كلما نادى مناد منهم ::: يا ليتم الله قلنا يالمال[2]

وقوله: مطلقًا أي لا يشترط في ما فيه الهاء علمية ، ولا زيادة على الثلاثة بل يرخم وإن كان ثنائيا غير علم ومن ذلك قول بعض العرب: ياشا ارجنى يريد: ياشاة أقيمى لا تسرحى ، ويرد عليه فلة في النداء فإنه لا يرخم ؛ لكونه خاصًا بالنداء ، ومنع أبو العباس ترخيم النكرة المقصودة ، ومنع ابن عصفور ترخيم صلمعة بن قلمعة ؛ لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف كقوله:

أصلمعة بن قلمعة ابن فقع ::: لهنك لا أبالك تزدريني[3]

وهو مخالف لإطلاق النحويين ؛ لأنه علم وإن كان كناية عن مجهول ؛ ولهذا منع من الصرف .

فرع: إذا رخمت ما فيه التاء من المحذوف الفاء اللازم ردها عند الحذف مما أصل عينه السكون نحو: شية ودية على لغة من ينتظر الحرف قلت: يا شي ويادى ، أو على لغة من لا ينتظر يا وش فتبقى العين على حركتها ، وعلى قول الأخفش والمبرد[4] يا وشى أقبل ؛ لأن أصله وشية .

ص: أو علمًا زائدًا على الثلاثة.

ش : قيد العارى من هاء التأنيث بالعلمية ليخرج اسم الجنس والموصول والإشارة مما ليس بعلم ، وبالزيادة ليخرج الثلاثي كبكر ، فإنه لا يجوز ترخيمه ، وأجاز بعضهم ترخيم المقصود ؛ لأنه في معنى المعرفة فتقول في غضنفر: يا غضنف قياسًا على قولهم: "أطرق كرا" و "يا صاح" .

ص: بحذف عجزه إن كان مركبا ومع الألف إن كان اثنى عشر أو اثنتى عشرة.

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: أواصرنا والرحم بالغيب تذكر ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢١٤ .
(٢) البيت من الرمل ، وهو لمرة بن الرواغ في المقاصد النحوية ٤/ ٣٠٠ .
(٣) البيت من الوافر ، وهو لمغلس بن لقيط في الدرر ٣/ ٥٣ .
(٤) الارتشاف ٢/ ١٥٤ .

ش: يتناول المركب تركيب المزج نحو: بعلبك، وخمسة عشر، وسيبويه وتركيب الإسناد نحو: تأبط شرًا، وإنما رخم بحذف عجزه لتنزلها منزلة هاء التأنيث، هذا مذهب البصريين قيل: ولم يسمع ترخيم المركب تركيب المزج من العرب، وإنما أجازوه قياسًا، ومنع الفراء من ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، ومنع أكثر الكوفيين من ترخيم ما آخره "ويه" ذهب الفراء إلى أنه لا تحذف إلا الهاء فقط ثم بقلب الياء ألفا فنقول في عمرويه يا عمرو، قال الشيخ أثير الدين[1]: والذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج.

فرع: إذا رخمت نحو خمسة عشر ووقفت فبالهاء على اللغتين قال في البسيط: وبعضهم وقف بالتاء ما كانت وسطًا تشبيهًا بتاء بنت وأخت، وليس بصحيح قال: ومن وقف بالتاء يقول يا خمسته، وإذا رخمت نحو: حضرموت قلت في الوقف: يا حضره بهاء السكت، وإن شئت بالإسكان هذا على لغة من ينوى، وأما على لغة من لا ينوى فبالإسكان، وذهب الأخفش إلى أنك إذا وقفت على المركب المرخم رددت المحذوف، وقوله: ومع الألف إن كان إثنى عشر أو اثنتى عشر يعنى إذا جعلا علمين رخما بحذف العجز مع الألف؛ لأن العجز فيهما واقع موقع نون اثنين فقيل: يا اثن، ويا اثنت، كما يقال في ترخيمها لو لم يركبا.

ص: وإن كان مفردًا فبحذف آخره مصحوبًا إن لم يكن هاء تأنيث بما قبله من حرف لين ساكن زائد مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة وبأكثر من حرفين.

ش: يعنى بالمفرد: ما ليس مركبًا، وقوله: مصحوبًا بما قبله أي بما يليه من حرف لين احترازًا من الحرف الصحيح، فإنه لا يحذف مع الآخر بل يحذف الآخر وحده نحو: شمردل، واحترز بالساكن من المتحرك نحو: هبيخ وقنور ومسرول فإنه لا يحذف منه إلا الحرف الأخير فقط، وذهب الكوفيون في نحو: حولا يا إلى حذف الأخرف الثلاثة الزوائد وقياس قولهم: حذف الثلاثة في: رغبوتا ورهبوتا، واحترز بالزائد من نحو مختار، فإن ألفه عن ياء، ومنقاد فإن ألفه عن واو فلا تحذف، وحكى عن الأخفش[2] أنه أجاز حذفها فنقول: يا مخت ويا منق، ومثال المسبوق بحركة متجانسة ظاهرة: منصور وعماد ومسكين، ومثال المقدرة مصطفون إذا سمى به، لأن أصله مصطفيون فاعل على ما اقتضاه التصريف، واحترز من نحو: غرنيق وفردوس، وفيه خلاف يأتى، وبأكثر من حرفين من نحو: عماد وثمود وسعيد وسيأتي ذكر الخلاف فيه، وشمل ما ذكره المصنف نحو: عمران وزيدان وزيدون وهندات وطائفى ورغبوت أعلاما، فيرخم جميع ذلك بحذف الحرفين فإن كان مختومًا بهاء التأنيث؛ لم تحذف منه غيرها وإليه أشار بقوله: إن لم يكن هاء تأنيث.

ص: وإلا فغير مصحوب.

ش: أي وإن لم يكن المنادى كذلك بأن ينخرم فيه شرط فإنه يرخم بحذف الآخر وحده غير مصحوب بما قبله فقد تقدم التمثيل بهذا.

ص: خلافًا للفراء في عماد وسعيد وثمود.

---

(١) الارتشاف ٢/ ١٥٤.
(٢) المساعد ٢/ ٥٤٩.

ش: فإن الفراء يجريها مجرى عماد ومنصور وإدريس في حذف الحرفين فتقول: ياعم ياسع ويآثم، ومذهب البصريين أنه لا يحذف إلا الحرف الأخير فقط لئلا يلزم بقاء الاسم على حرفين، قيل: ولم ينقل غيره الخلاف عن الفراء إلا في نحو: ثمود، وقال: لأن حذف الأخير وحده يؤدى إلى أن يكون آخر الاسم قبلها ضمة.

ص: ولـه وللجرمي في نحو فردوس وغرنيق.

ش: يعنى مما قبل آخره واو أو ياء وقبلهما فتحة فيقولان: يا فرد، ويا غرن، وغيرهما يقول يا فرد، ويا غرنى.

ص: ولا يرخم الثلاثي المحرك الوسط العارى من هاء التأنيث خلافًا للكوفيين إلا الكسائي.

ش: أجاز الفراء ومن وافقه من الكوفيين ترخيم حكم من الثلاثي المحرك الوسط فتقول: ياحك، ونقل جوازه أيضًا عن الأخفش، ولم يرد به سماع ولا يقبله القياس لأن ما ورد من المحذوف على حرفين كيد ودم خارج عن القياس، وأما الثلاثي الساكن الوسط فقال المصنف في الكافية[1]:

ولم يرخم نحو بكر أحد إذ بزوال الراء النظير يفقد.

وقال ابن عصفور: لا يجوز ترخيمه قولاً واحدًا، قيل: وفيه خلاف حكى أبو البقاء العكبرى[2] في كتاب التبيين أن بعض الكوفيين قال بجواز ترخيمه، وقال ابن هشام[3]: وأجاز أبو الحسن[4] وحده ترخيم الساكن الوسط من الثلاثي فيما حكى عنه، وقال ابن إياز بعد أن حكى جواز ترخيم الثلاثي المحرك الوسط عن الفراء: ولو سمى بضرب المبني للمفعول ثم سكن لما امتنع ترخيمه كما أنه لم ينصرف لمراعاة الحركة، وعروض الإسكان، ولو سمى به بعد الإسكان؛ لم يجز ذلك كما أنه صرف، وأطرحت الحركة ألبتة. انتهى.

ص: ويجوز ترخيم الجملة وفاقًا لسيبويه.

ش: قال المصنف[5]: المركب بإسناد أكثر النحويين يمنعون ترخيمه؛ لأن سيبويه منعه في باب الترخيم، ونص في باب النسب على أن من العرب من يرخمه فيقول في تأبط شرًا: يا تأبط ورتب على ترخيمه النسب إليه، ولا خلاف في النسب، قيل: وقوله أن سيبويه نص في باب النسب على أن من العرب من يرخمه فغير صحيح؛ لأن سيبويه لم ينص على ترخيمه ولا أن هذا الحذف من باب الترخيم في شيء. قال سيبويه في باب الإضافة إلى الحكاية: فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر حيث لزمه الحذف كما لزمها، وذلك قولك في تأبط شرًا تأبطى ويدلك على ذلك أن من العرب من تفرد فيقول: يا تأبط أقبل فتجعل الأول مفردًا فكذلك يفرده في الإضافة. انتهى كلام سيبويه. وليس هذا مناقضًا لما قرره من أن المحكى لا يرخم بل أراد

---

(١) ٣/ ١٣٥٥.
(٢) المساعد ٢/ ٥٥٢.
(٣) المساعد ٢/ ٥٥٢.
(٤) المساعد ٢/ ٥٥٢.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٤٢٢.

أن مـن العـرب من يفردها لا على جهة الترخيم بل يقول ذلك في النداء ، ولذلك قال: ومن العرب مـن يفـرد ، ولم يقل من يرخم ؛ ولذلك أيضًا أتى به مبنيًا على الضم ، ولا نعلم خلافًا عن أحد من الـنحويين أن المحكـى لا يـرخم ، ولـو رخمـنا في قول من يفرد ويبنى على الضم لقلنا: يا تأب بحذف الطاء . انتهى .

فصل: تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التحام بدونه.

ش : يسـمى الأول لغـة مـن ينوى المحذوف ، والثانية لغة من لم ينو ، وقد يقال: لغة من ينتظر ، ولغـة مـن لا ينـتظر ، وقـد يقـال: لغـة يا جار ، ولغة يا جار ، والمعنى في ذلك واحد ، والأولى أكثر استعمالاً وأقوى في النحو .

ص: فلا يغير على الأعرف ما بقي.

ش : يعنى أنه لا يغير على الأعرف ، وهو تقدير ثبوت المحذوف ما بقى بعد حذفه بل يبقى على حركـته أو سـكونه فـتقول في جعفـر: يـا جعـف بالفـتح ، وفي هـرقل: يـا هرق بالسكون ، وخالف الكوفيون في نحو: هرقل فلم يرخموه إلا على لغة من لم ينو واعتلوا بأنه اسم متمكن ، فلو رخم على لغة من ينوى ؛ لزم تسكين آخره ورد بأن آخره حينئذ هو الحرف المحذوف لا الساكن .

ص: إلا بتحريك آخر تلا ألفًا وكان مدغمًا في المحذوف بفتحة إن كان أصلى السكون.

ش : مـثال أصـلى السـكون: إسـحار اسم بنت إذا سمى به وتقول في ترخيمه يا إسحار بحذف الراء الأخيرة ، وفتح الراء الساكنه لأن سكونها أصلى لكونها لا حركة لها قبل الإدغام وهذا مذهب سـيبويه ، وحكى السيرافى[1] وغيره عنه أن ذلك متحتم ، ونقل عنه أن ذلك على سبيل الاختيار مع تجويـزه الكسـر ، ونقـل صـاحب: رؤوس المسـائل عـن الفراء أنه يسقط كل حرف ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهى إلى متحرك فعلى هذا يقول: يا إسح .

ص: وإلا فبالحركة التي كانت لــه.

ش : مثاله راد ومضار إذا سمى بهما قلت في ترخيمهما: يا راد ويا مضار بالكسر ؛ لأن أصلهما رادد ومضارر اسما فاعل .

ص: خلافًا لأكثرهم في رد ما حذف لأجل واو الجمع.

ش : أكـثر الـنحويين يردون ما يحذف لأجل واو الجمع فيقولون في ترخيم "قاضون ومصطفون" علما: يا قاضى ويا مصطفى برد الياء والألف وشبهوه برد ما حذف لأجل نون التوكيد الخفيفة وقفًا وهـذا التشـبيه ضـعيف ؛ لأن الحذف لأجل الترخيم غير لازم ، فيصح معه أن ينوى ثبوت المحذوف وحـذف نـون التوكـيد الخفـيفة للوقـف لازم ، فـلا يصح معه أن ينوى ثبوته واحتجوا أيضًا بأن ياء قاضـى وألف مصطفى حذفت لملاقاة الواو ، فإذا حذفت الواو للترخيم ردت الياء و الألف ، وهذا الاحـتجاج يسـتلزم أن يعـاد إلى مغـير بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه لو لم يكن ذلك السبب ، فكـأن يقـال في ترخـيم كـروان وقـروى: يا كرا ، ويا قرا قولاً واحدًا ؛ لأن سبب تصحيحهما تلاقى

---

(١) المساعد ٢/ ٥٥٤ .

الساكنين وقد زال فعلى ما ذهب إليه المصنف، يقال في ترخيم قاضون ومصطفين على لغة من ينوى المحذوف: يا قاض، ويا مصطف بالضم والفتح ليدل بذلك على تقدير ثبوت المحذوف، وأما على مذهب من يجعل ما بقى مقدر الاستقلال فيجوز أن يقال: يا قاضى، ويا قاضُ ويا مصطفى ويا مصطف. قاله المصنف[1].

ص: ولا يمتنع الترخيم على الأعرف من نحو ثمود خلافًا للفراء في التزام حذف واوه.

ش: منع الفراء ترخيم ثمود ونحوه على لغة من ينوى فلا يجوز عنده: يا ثمو لما يلزم من وقوع واو ساكنة مضموم ما قبلها في اسم متمكن وذلك لا يجوز؛ بل يلتزم حذف الواو مع الدال فتقول: يا ثم ورد بأنه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذٍ لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله.

ص: ويتعين الأعرف فيما يوهم تقديره تذكير مؤنث.

ش: مثال ذلك عمرة وضخمة لا ترخمان إلا على لغة من ينوى؛ لأنهما لو رخما على لغة الاستقلال فقيل: يا عمر ويا ضخم لتبادر إلى ذهن السامع أن المناديين رجل اسمه عمرو، ورجل موصوف بالضخم، وشمل كلام المصنف العلم والصفة وقد فرق غيره فاعتبر اللبس في الصفة لا في العلم، وهو الذي دل عليه كلام سيبويه قلت: وقد نص في غير التسهيل على ذلك.

ص: وفيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير.

ش: أشار بذلك إلى أمثلة منها طيلسان بكسر اللام إذا سمى به ورخم؛ لأنه لو قدر ما لزم وجود فيعل بكسر العين في الصحيح وحذرية إذا سمى به ورخم على تقدير التمام دل على وجود فعلى، وعرقوة إذا سمى به ورخم على تقدير التمام دل على وجود فعلى، وهذه أبنية مهملة في وضع العرب، وحبلوى وحمراوى علمان؛ لأنهما إذا رخما على تلك اللغة؛ قيل يا حبلى ويا حمراء، فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له وهو كون ألف فعلى مبدلة من واو وهي لا تكون إلا زائدة غير مبدلة من ألف هذا تلخيص ما ذكر المصنف في الشرح. وما ذهب إليه المصنف نقله ابن إصبع عن كثير من النحويين، ونقل ذلك عن الأخفش في طيلسان، وأما غير الأخفش كالسيرافي وغيره فإنهم أجازوا ذلك ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد الحذف، ورد ابن عصفور ما ذهب إليه الأخفش.

ص: ويعطى آخر المقدر التمام ما يستحقه لو تم به وضعًا.

ش: فيجب ظهور الضمة فيه إن كان صحيحًا نحو يا جعف ويا قمط وإلا في نحو يا حار بن عمرو، فيفتح إتباعًا وتقديرها إن كان معتلاً نحو: يا ناجى في ترخيم ناجية وسكونها دليل على تقدير ضمها، ويقال في ثمود على هذه: يا ثمى بالياء كما يقال في جمع دلو: أدل وفي علاوة وسقاية يا علاء ويا سقاء فقلب الياء والواو همزة لوقوعهما طرفًا بعد ألف زائدة قيلَ: ويقول في ترخيم غاويا غاو بالواو المضمومة ولا تبدلها همزة لأمرين:

أحدهما: أنه قد أعل لامه فلا تقلب واو همزة لما في ذلك من توالى إعلالين.

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٢٥.

والثاني: أنه بالترخيم بقى على ثلاثة أحرف كالاسم التام والاسم التام إذا كان آخره واو ضمت ولم تقلب همزة نحو واو، فلذلك ضمت في غاو إذا رخمت وتقول في شاه على هذه اللغة: يا شاة برد لامها لبقائها على حرفين ثانيهما حرف علة، ولا يكون لذلك اسم متمكن وتقول في سوءة إذا نقلت حركة الهمزة ورخمت: يا سوء، وجاز بقاؤه على حرفين ثانيهما حرف علة؛ لأن حركته عارضة فسوءة محكوم لها بحكم سوءة بخلاف نحو شاة وسيئة، وتقول في سفيرج ونحوه مما صغر ثم جعل علمًا على مذهب الأخفش: يا سفيرل برد اللام المحذوفة لأجل التصغير وجوبًا وكذا كل خماسي مرخم سمي به.

وذهب الأكثرون إلى أنه لا يرد المحذوف وتقول في سفرجل علمًا على هذه اللغة: يا سفرج، ومنعه ابن الدهان؛ لأنه لا يوجد في الأسماء الرباعية الأصول فعل، وممن أجازه السيرافي كما أجاز في طيلسان ونحوه، وقال في البديع: أما ترخيم سعود علمًا فلا يصح عند سيبويه على الضرب الثاني؛ لأنه يصير إلى سعى، وليس عنده في أمثلة الأسماء فعل ويجيزه الأخفش، وقال في البسيط: الحرف الأخير إن كان صحيحًا؛ جرى على قياسه، وقال المبرد: لا يجرى حتى يبقى على مثال في أصول الأبنية، وقال السيرافي: لا تعتبر ذلك بدليل يا حار وزنه فاع، وليس موجود في الكلام، وإن كان معتلا في كلمة مخالفة للقياس إلا الاستعمال حكم بالمخالفة فنقول في حيوة: يا حيو جرى الفرع كالأصل، وكذلك استحواذ واستحوذ مسمى به بغير ضمير تقول: يا استحو، ويا استحو، ومن رأى جواز ترخيم الثلاثي إذا رخم القود مسمى به تقول يا قو ولا يعله لاستعمال العرب له؛ ولأنه لو أعل؛ بقى على حرفين الثاني حرف علة. انتهى.

ص: وإن كان ثانيًا ذا لين ضعف إن لم يعلم لـــه ثالث.

ش: مثاله لات إذا سمى به ورخم على هذه اللغة حذفت التاء وضعفت الألف فحركت الثانية فانقلبت همزة فقلت: يا لاء.

ص: وجيء به إن علم.

ش: مثاله ذات على هذه قلت يا ذوا؛ لأن أصله ذوات؛ ولذلك قيل في التثنية ذواتا وسواء كانت بمعنى صاحب أو موصولة؛ لأن منهم من قال فيها ذواتي ومن هذا مسألة شاة، وقد تقدمت.

فصل: قد يقدر حذف هاء التأنيث ترخيمًا فتقحم مفتوحة.

ش: يقال: يا طلحة أقبل بفتح التاء قال النابغة:

كليني لهم يا أميمة ناصب(١)

وعلل سيبويه الفتح في الياء بأنه لما كان الأكثر في نداء ما هي فيه حذفها قدر وهي ثابتة عاريًا منها فتحركت بالفتحة لأنها حركة ما وقعت موقعه، وهو الحرف الذي قبلها، قال المصنف: وأسهل من هذا عندي أن تكون فتحة التاء إتباعًا لفتحة ما كان قبلها كما كانت فتحة المنعوت في يا زيد بن

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وليل أقاسيه بطيء الكواكب، وهو في ديوانه ٤٠.

عمرو إتباعًا لفتحة ابن وإتباع الثاني الأول أحق بالجواز لاسيما في كلمة واحدة ، ويرجح هذا الاعتبار على ما اعتبر سيبويه قوله ، وبعض من يثبت القول يا مسلمة فنسب الفتح لبعض من يثبت ، ولو كان الفتح على ما ادعى سيبويه من تقدير حذف التاء وإقحامها لكان منسوبًا إلى من يحذف لا إلى من يثبت وهذا بين الاعتبار برجحانه متعين ، وذهب قوم منهم الفارسي إلى أن هذه التاء أقحمت زائدة بين الحاء وحركتها ؛ لأن الحركة بعد الحرف فحركت بحركة الحاء ، وفتحت الحاء لأجل تاء التأنيث ؛ لأن تاء التأنيث تفتح ما قبلها ، ودعاهم إلى هذا كون الاسم المفتوح الآخر فدل على أنه مرخم ولا يتصور بقاؤه على الترخيم عندهم إلا بأن يعتقدوا أن هذه الهاء دخلت حشوًا ؛ إذ لو اعتقد أنها دخلت بعد الحاء وحركتها لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضم ، وقد قيل غير ذلك مما لا حاجة إلى التطويل بذكره .

ص: **ولا يفعل ذلك بألفه الممدودة خلافًا لقوم.**

ش : فأجازوا يا أسماء هلمي بالفتح قياسًا وعلى هذا يصح ؛ لأنه غير مسموع ، ومقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل .

ص: **ولا يستغنى غالبًا في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها.**

ش : إذا وقفت على مثل: يا طلح يا طلحة بإعادة الهاء المحذوفة لبيان الحركة ، وقلبت هاء للوقف ، وزعم بعضهم أنها للبيان كالهاء في أرمة وليست المبدلة من تاء التأنيث وهو ظاهر كلام سيبويه ، وبعض العرب يقف بلا هاء حكى سيبويه: يا حرمل في الوقف بغير هاء ، ومثله قول العرب: سطى مجر ترطب هجر ، يريد توسطى يا مجرة ، وإلى هذا أشار بقوله غالبًا ، وظاهر كلام سيبويه أنه يقاس عليه ، وزعم ابن عصفور أنه لا يقاس عليه ، وقد يجعل ألف الإطلاق عوضًا من رد الهاء كقوله:

قفي قبل التفرق يا ضباعًا[١]

ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة ، ونص عليه سيبويه ، وتبعه ابن عصفور أيضًا قيل: وأطلقوا في لحاق هذه الهاء ويقول إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق هذه الهاء .

فرع: أجاز سيبويه ترخيم ما رخم بحذف الهاء إذا بقى بعد الترخيم الثاني على ثلاثة أحرف فصاعدًا كقول الشاعر:

أجار بن بدر قد وليت ولاية ::: فكن جرذًا فيها تخون وتسرق[٢]

فرخم حارثة ، وقال رميل يخاطب أرطأة بن سهية:

يا أرط إنك فاعل ما قلته ::: والمرء يستحي إذا لم يصدق[٣]

فرخم أرطأة ، ومنع ذلك عامة النحويين ويظهر الاتفاق على أن ذلك لا يجوز في غير المرخم بحذف التاء ، قال الشيخ أثير الدين: ولو ذهب ذاهب إلى أن ذلك مما حذف فيه التاء ، والحرف الذي

(١) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: ولا يك منك الوداعا ، وهو للقطامي في ديوانه ٣١ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٧٧ .
(٣) البيت من الكامل ، ولم أعثر عليه .

قبلها دفعة لا على التوالى لكان مذهبًا لا تكلف فيه .

مسألة: أجاز الجمهور وصف المرخم ومنعه الفراء ، والسيرافى ، واستقبحه ابن السراج .

ص: ويرخم في الضرورة ما ليس منادى من صالح للنداء وإن خلا من علمية وهاء تأنيث على تقدير التمام بإجماع.

ش : احترز مما لا يصلح للنداء ، قال: الحذف منه ليس بترخيم كقوله:

قواطنًا مكة من ورق الحمى(١)

يريد الحمام ، وجاء ترخيم الضرورة في العلم ، وفي ما فيه هاء التأنيث كثيرًا كقوله:

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره ::: طريف بن مال ليلة الجوع والخصر(٢)

وقال:

وهذا ردائى عنده يستعيره ::: ليسلبنى نفسى أمال بن حنظل(٣)

ولم يذكر المصنف شاهدًا على ترخيم النكرة ، وقد منع بعض المغاربة ترخيمه للضرورة ، وأنشد بعضهم:

ليس حي على المنون بخال(٤)

أي: بخالد ، وقالوا في ترخيم عاتم: عات ، وهو نكرة ، وقوله على تقدير التمام أي يجعل كأنه اسم تام لم يحذف منه شيء فيتأثر بالعوامل كما مثلنا وهذا مجمع على جوازه .

ص: وعلى نية المحذوف خلافًا للمبرد.

ش : احتج المبرد بأن من لا يغير الآخر لا يتصرف ، والسعة شأنها التصرف وهي مرادة في الشعر ، واعترض بأن الشاعر قد يضطر إلى الحذف خاصة ، ولو احتاج إلى شيء آخر توسع ، ويرد عليه القياس على الترخيم في النداء ، والسماع كقوله:

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته ::: أو أمتدحه فإن الناس قد علموا(٥)

وأنشد سيبويه(٦):

وما عهد كعهدى يا أماما(٧)

ص: ولا يرخم في غيرها منادى عار من الشروط إلا ما شذ من يا صاح، وأطرق كرا على الأشهر.

ش : وجه شذوذ يا صاح أنه نكرة مقصودة عار من تاء التأنيث ، وزعم ابن خروف أن أصله:

---

(١) الرجز للعجاج في الدرر ١/ ١٥٧ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٦٦ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٥٦ .
(٤) شطر بيت من الخفيف ، ولم أعثر على عجزه ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٥٦٠ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو للمغيرة بن حبناء في الكتاب ٢/ ٢٧٢ .
(٦) الكتاب ٢/ ٢٧٠ .
(٧) عجز بيت من الوافر ، وصدره: ألا أضحت حبالكم رماما ، وهو لجرير في ديوانه ٤٠٧ .

صاحبى ، وفيه خمس لغات ، وهي التي في غلامى ثم لما بنوه على الضم بعد الحذف رخموه كأنه علم ، وأما أطرق كرا ففيه شذوذان

أحدهما: أنه نكرة مقصودة عار من تاء التأنيث .

والثاني: حذف حرف النداء مع النكرة ، والمصنف لا يرى حذفه في مثل ذا شذوذ أو زعم المبرد أن الكرا ذكر الكروان فلا ترخيم فيه على هذا ، وإليه أشار بالأشهر .

ص: وشاع ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه.

ش : مثاله قول الشاعر .

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة ::: سيدعوه داعي ميتة فيجيب[1]

ومذهب البصريين أن ذلك ونحوه ضرورة ، ومذهب الكوفيين أجازه ذلك قيل: وإنما شاع ذلك في ما آخر المضاف إليه تاء التأنيث ، فلو خص جواز ترخيمه بهذا وقوفًا مع الشائع لكان مذهبًا .

ص: وندر حذف المضاف إليه بأسره.

ش : مثاله قول عدى بن زيد يخاطب عبد هند اللخمي:

يا عبد هل تذكرني ساعةً ::: في موكبٍ أو رائدًا للقنيص[2]

ص: وحذف آخر المضاف.

ش : يعنى أنه نادر أيضًا مثاله قول أوس بن حجر: .

يا علقم الخير قد طالت إقامتنا ::: هل حان منا إلى ذى الغمر تسريح[3]

يريد يا علقمة ، والله سبحانه أعلم .

* * *

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤٣٢ .

(٢) البيت من السريع ، وهو في شرح التسهيل ٣/ ٤٣٢ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لأوس في شرح التسهيل ٣/ ٤٣٣ .

باب: الاختصــــاص

ش: المنصـوب على الاختصاص هو الاسم الظاهر بعد ضمير متكلم أو مخاطب مسند إليه علم على معنى التخصيص والتأكيد.

ص: إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه تأكيد الاختصاص أولاه "أيا" معطيهما ما لها في النداء إلا حرفه.

ش: مثاله بعد ضمير يخص المتكلم: أي أيها العالم أحل المشكلات، وبعد ضمير يشارك فيه: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، وقوله تأكيد الاختصاص أي الاختصاص بالحكم المنسوبة إلى الضمير، وقوله: أولاه، فلا يجوز أن يتقدم على الضمير في قوله: "يا أيها" بالهاء في النداء يعنى من بنائها على الضم ووصفها باسم جنس ملتزم فيه الرفع، ويحكم على موضعها بالنصب بفعل مقدر تقديره أخص أيها الرجل، وهو واجب الإضمار، وذهب الأخفش إلى أنه منادى. قال: ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه كقول عمر: كل الناس أفقه منك يا عمر، وزعم السيرافى أن أيها في الاختصاص تحتمل وجهين: أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ والخبر محذوف كأنه قال: المخصوص أيها الرجل أو أيها الرجل المخصوص أنا المذكور وعلى هذا فضمته ضمة إعراب، والمشهور ما تقدم، ولم يدخل في هذا الباب من الأسماء المبنية في النداء إلا أي، وقوله إلا حرفه فإن أيًا يراد بها المتكلم، والمتكلم لا ينادي نفسه، قيل: وينبغي أن يقول إلا حرفه، ووصفه باسم الإشارة فإنه لا يجوز هنا لا يقول على أيها هذا الفقير يتصدق.

ص: ويقوم مقامها منصوبًا اسم دال على مفهوم الضمير معرف بالألف واللام والإضافة.

ش: مثال المعرف بأل: نحن العرب أقرى الناس للضيف ولا يكون مثل هذا، ومثال المعرف بالإضافة، قوله في الحديث: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"[1] ومنه:

إنا بني نهشل لا ندعى لأب[2]

والناصب فعل يلزم إضماره كما تقدم في أي.

ص: وقد يكون علمًا.

ش: مثاله قول رؤبة:

بنا تميمًا يكشف الضباب[3]

أنشده سيبويه[4].

ص: وقد يلي هذا الاختصاص ضمير مخاطب.

ش: مثاله بك الله نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم، والله أعلم سبحانه.

* * *

---

(١) رواه أحمد في مسنده ١ / ٤.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه: عنه ولا هو بالأبناء يشرينا، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٤٣٤.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٩.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٣٤.

باب: التحذير والإغراء وما ألحق بهما

ش : لم يثبت هذا الباب في النسخة التي شرحها المصنف ولا شرحه ، وقد ثبت في بعض النسخ التي عليها خطه ، والتحذير إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بإياك أو ما جرى مجراه ، والإغراء إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه ، والمراد بقوله: "وما ألحق بهما" ما نذكره في الفصل بعد الإغراء مما ينتصب بإضمار فعل .

ص: ينصب محذرًا إياي أو إيانا معطوف عليه المحذور.

ش : مثاله: إياي والشر ، والناصب له فعل أمر فاعله ضمير المخاطب ، والتقدير: إياي باعد من الشر والشر مني ، وقد قال بعضهم: إياي بريد: إياي أباعد ، وقالت العرب: إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب ، أي إياي نح عن حذف الأرنب وحذف الأرنب عن حضرتي ، فالكلام جملة واحدة ، وكذا قال السيرافي[1] وقدره: باعدوني وحذف أحدكم الأرنب .

وزعم الزجاج أن ذلك جملتان ، وأن تقديره: إياي وحذف الأرنب وإياكم ، وحذف الأرنب فحذف من الأول وأثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول ، ولا يلزم تقدير الناصب بعد إياي ؛ بل يجوز أن يقدر قبله ؛ لأنه عامل محذوف والعامل إذا حذف ؛ انفصل الضمير .

ص: وتحذيرًا إياك وأخواته ونفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفًا عليهن المحذور.

ش : أخوات إياك: إياكن إياكم إياكن وشبه نفسك من المضاف نحو: رأسك والحائط ، ورجلك والحجر ، وعينك والنظر إلى ما لا يحل ، وفمك والحرام معطوفًا عليهن المحذور كما مثل ، وكونه معطوفًا هو مذهب جماعة منهم السيرافي ، واختاره ابن عصفور ، وذهب ابن طاهر وابن خروف[2] إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر .

ص: بإضمار ما يليق من نح أو اتق وشبهها.

ش : فإذا قلت: إياك والشر ؛ فالناصب لإياك فعل محذوف مقدرًا بعده ، ولا يجوز أن يكون مقدرًا قبله ؛ لأنه يلزم أن يكون أصله: باعدك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل ، وذلك خاص بأفعال القلوب ، وما حمل عليها ، وهذا بخلاف إياي كما سبق ؛ لأن الفعل المقدر فعل أمر ، وأما من قال: إياي ونصبه بتقدير: أباعد خبرا ؛ فلا يجوز تقديره مقدما .

ص: ولا يكون المحذور ظاهرًا ولا ضمير غائب إلا وهو معطوف.

ش : مثال الظاهر المعطوف: إياك والشر ، وماز رأسك والسيف ، وأما قولهم: أعور عينك

---

(١) المساعد ٢/ ٥٦٩ .
(٢) الهمع ٢/ ١٨ .

الحجر ، فهو كما حذف منه حرف العطف ، والتقدير: عينك و الحجر ، ومثال ضمير الغائب قوله:

فلا تصحب أخا الجهل وإياك وإياه[١]

أي: بإياك باعد منه وباعده منك .

ص: وشذ إياه وإيا الشواب من وجهين.

ش: **أحدهما**: استعمال إياه دون عطف وهو ضمير غائب ، **والثاني**: إضافة إيا إلى الظاهر ، وتقديره: إياه ليباعد من النساء الشواب ، وليباعدهن عنه .

ص: ولا يلزم الإضمار إلا مع إيا ومكررًا ومعطوف ومعطوف عليه.

ش: فيلزم إضمار الناصب مع إيا مطلقًا ومع غيرها مكررًا نحو: الأسد الأسد ؛ لأن أحد الاسمين قام مقام العامل ، وأجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر . حكاه في البسيط . وقال الجزولي: يقبح فيه الإظهار ولا يمتنع ، ويمتنع عند قوم ، أو معطوفًا ومعطوفًا عليه نحو: ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس: ١٣] واستغنى مع العطف والتكرار بذكر المحذور منه عن ذكر المحذور .

ص: ولا يحذف العاطف بعد إيا إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر، أو مجرور بمن.

ش: مثال المنصوب: إياك الشر ، فلا يجوز أن يكون الشر منصوبًا بما انتصب به إياك ؛ بل بفعل آخر . تقديره: دع الشر . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، ومن ذلك قوله:

إياك إياك المراء فإنه ::: إلى الشر دعاء وإلى الشر جالب[٢]

فأضمر بعد إياك ناصبًا تقديره: اتق . قال ابن عصفور[٣]: إن حذفت الواو ؛ لم يلزم إضمار الفعل نحو قوله: فإياك إياك المراء تقديره: دع المراء ، ولو كان في الكلام ؛ لجاز إظهار هذا الفعل ، وقال ابن يعيش[٤]: والمراد في هذا البيت: والمراء فحذف حرف العطف ، أو من المراء فحذف حرف الجر ، وقال أبو البقاء العكبرى[٥]: والمختار عندى أن يقدر له فعل يتعدى إلى مفعولين نحو: جنب نفسك الشر فإياك في موضع نفسك ، ومثال المجرور بمن: إياك من الشر .

ص: وتقديرها مع أن يفعل كاف.

ش: وذلك لاطراد حذف حرف الجر مع أن إذا أمن اللبس فتقول: إياك أن تفعل أي: من أن تفعل ، وقال سيبويه: في إياك أن تفعل إذا أردت إياك والفعل لا يجوز ، فإن أردت: إياك أعط مخافة أن تفعل أو من أجل أن تفعل ؛ جاز ، وظاهر هذا أن: أن تفعل على هذا التقدير: مفعول من أجله لا مفعول به .

---

(١) البيت من الهزج ، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٠ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو للفضل بن عبد الرحمن في خزانة الأدب ٣/ ٦٣ .
(٣) المساعد ٢/ ٥٧٢ .
(٤) شرح المفصل ٢/ ٥٢ .
(٥) اللباب ١/ ٤٦٣ .

ص: وحكم الضمير في هذا الباب مؤكدًا أو معطوفًا عليه حكمه في غيره.

ش: هنا ضميران أحدهما: إياك والآخر: الضمير المنتقل إليه من الفعل، فإذا أكدت قلت: إياك نفسك، وكنت بالخيار في توكيده بأنت قبل النفس، وإن أكدت الضمير المستكن في إياك قلت: إياك أنت نفسك، ولابد من تأكيده بأنت، وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إياك نفسك؛ لم أعنفه، لأن هذه الكاف مجرورة، وإذا عطفت على إياك قلت: إياك وزيدًا والشر، وإن شئت قلت: إياك أنت وزيدًا والشر، وإن عطفت على المستكن قلت: إياك أنت وزيد أن تفعلا، ويقبح بغير أنت ويروى قول جرير:

فإياك أنت وعبد المسيح ::: أن تقربا قبلة المسجد[1]

بالنصب عطفًا على إياك، والتوكيد جائز وبالرفع عطف على المستكن، والتوكيد واجب.

ص: وينصب المغرى به ظاهرًا مفردًا أو مكررًا أو معطوفًا عليه بإضمار الزم وشبهه.

ش: احترز بالظاهر من المضمر فإنه لا يكون مغرى به، والمفرد قسيم المكرر، والمعطوف نحو: العهد بمعنى الزم العهد واحفظ العهد، ومثال المكرر: الخلة الخلة، ومثال المعطوف: الأهل والولد.

ص: ولا يمتنع الإظهار دون عطف ولا تكرار.

ش: فيجوز في قولك: العهد إظهار الناصب، فتقول: الزم، أو احفظ العهد.

ص: وربما رفع المكرر.

ش: مثاله قول الشاعر:

إن قومًا منهم عمير وأشبا ::: ه عمير ومنهم السفاح

لجديرون بالوفاء إذا قا ::: ل أخو النجدة: السلاح السلاح[2]

فرفع وفيه معنى الأمر بلبس السلاح.

ص: ولا يعطف في هذا الباب إلا بالواو.

ش: يعني في التحذير والإغراء؛ لأن المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان.

ص: وكون ما يليها مفعولاً معه جايز.

ش: لما كانت الواو هنا للمقارنة في الزمان جاز أن يلحظ معهما معنى المعية، فينصب ما يليها على أنه مفعول معه.

فصل: ألحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مثل وشبهه نحو: كليهما وتمرا[3]، وامرءا

---

(١) البيت من المتقارب، وهو في ملحق ديوانه ١٠٢٧.
(٢) البيتان من الخفيف، وهما بلا نسبة في الدرر ٣/١١٦، والخصائص ٣/١٠٢.
(٣) الكتاب ١/٢٨١.

ونفسه[١]، والكلاب على البقر[٢]، وأحشفا وسوء كيلة[٣]، ومن أنت زيدًا[٤]، وكل شيء، ولا هذا[٥]، ولا شتيمة حر[٦]، وهذا ولا زعمائك[٧]، وإن تأتني فأهل الليل وأهل النهار[٨]، ومرحبًا وأهلاً وسهلاً[٩]، وعذيرك[١٠]، وديار الأحباب[١١].

ش: أما قوله: كليهما وتمرا؛ فأصله أن إنسانًا خير بين شيئين فطلبهما جميعًا، وطلب معهما تمرا، ثم استعمل لمن خير بين شيئين فطلبهما جميعًا، وأما امرءا ونفسه فمعناه: دع امرءا مع نفسه، وأما الكلاب على البقر فمعناه: إذا أمكنتك الفرصة فاغتنمهما، وقيل: معناه خل بين الناس جميعًا خيرهم وشريرهم، واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها.

وأما أحشفًا وسوء كيلة، فقال أبو سهل الهروى: هذا مثل لمن يظلم الناس من وجهين، ومعناه أتعطيني حشفًا وتسيء الكيل والكيلة كالجلسة. وأما أنت زيدا، فأصله: أن رجلا غير معروف بفضل يسمى بزيد، وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة، فلما سمى الرجل المجهول باسم ذى الفضل دفع عن ذلك، وقيل له من أنت زيدا، على سبيل الإنكار عليه، كأن قال: من أنت تذكر زيدا، أو ذاكرا زيدا، وفي قولهم: من أنت؟ تحقير للمخاطب، وقد يقال لمن ليس اسمه زيدا: من أنت زيدا على المثل الجاري.

وأما كل شيء ولا هذا؛ فالمعنى: ائت كل شيء ولا تأت هذا، أو اقرب كل شيء ولا تقرب هذا.

وكذلك كل شيء ولا شتيمة حر، وقوله ولا شتيمة حر معطوف على قوله ولا هذا، بل هما جملتان.

وأما هذا ولا زعماتك، فمعناه أن المخاطب كان يزعم زعماتٍ، فلما ظهر خلاف قوله قيل له هذا الكلام، وهذا مبتدأ وخبره محذوف تقديره: هذا الحق.

ولا يختص بهذا اللفظ، بل يقول أقول كذا ولا زعماتك، وأعلم كذا ولا زعماتك.

وأما إن تأتني فأهل الليل وأهل النهار فالمعنى: تجد من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار.

وأما مرحبًا، وأهلا وسهلا فالمعنى: صادفت رحبا وسعة، ومن يقوم لك مقام الأهل، وسهلا أي لينا وخفضا لا حزنا، وهذا يستعمل خبرا لمن قصدك ودعاء للمسافر،

(١) المساعد ٢/ ٥٧٦.
(٢) المساعد ٢/ ٥٧٦.
(٣) مجمع الأمثال ١/ ٣٦٧.
(٤) الكتاب ١/ ٢٩٢.
(٥) الكتاب ١/ ٢٨١.
(٦) الكتاب ١/ ٢٨١.
(٧) الكتاب ١/ ٢٨٠.
(٨) الكتاب ١/ ٢٩٥.
(٩) الكتاب ١/ ٢٩٥.
(١٠) الكتاب ١/ ٢٨٢.
(١١) المساعد ٢/ ٥٧٩.

فإذا استعمل خبرا ، فنصبه بما سيأتي ، وإذا استعمل دعاء فالتقدير: لقاك الله ذلك وقدره سيبويه برحبت بلادك وأهلت ، وإنما قدره بفعل ؛ لأن الدعاء إنما يكون بالفعل ، فعلى تقديره يكون انتصاب مرحب وأهل على المصدر .

وأما عذيرك فقيل: هو مصدر بمعنى العذر لمن جنى جناية واحتملت من عذيرك من فلان ، وسيبويه يقدر عذرا تقدير عذر ، فيمكن أن يكون اسما ووضع موضع المصدر نحو: عائذا بالله أي عياذا ، ويحتمل أن يكون مصدر كالنكير والنذير كما تقدم ، وضعف بعضهم المصدر . وقال: المصادر على فعيل لا تكون إلا في الأصوات نحو الصهيل والزئير . قال ابن يعيش: على أنتم قالوا: رجب القلب رجيبا ، فجاء المصدر . فعلى فعيل في غير الأصوات فجائز أن يكون هذا منه . انتهى .

وقيل العذير بمعنى العاذر ، يقال عاذر وعذير مثل شاهد وشهيد ، والتقدير: احضر عاذرك ، ومن ذلك قول عمر بن معدى كرب:

أريد حباءه ويريد قتلي ::: عذيرك من خليلك من مراد[1]

وأما ديار الأحباب ، فإن أراد هذا التركيب فيحتاج إلى سماع ، وإن أراد لفظ ديار مضافًا إلى اسم المحبوبة فذلك كثير كقول ذى الرمة:

ديار مية إذ مي تساعفنا ::: ولا يرى مثلها عجم ولا عرب[2]

ص: بإضمار أعطني، ودع، وأرسل، وأتبيع، وتذكر، واصنع، ولا ترتكب، ولا أتوهم، وتجد، وأصبت، وأتيت، ووطيت، واحضر، واذكر.

ش: هذه هي الأفعال المقدرة الناصبة لما سبق ، والأمثلة مرتبة عاما على ما تقدم .

فأعطنى هو ناصب كليهما وتمرًا ، وظاهر كلامه أن تمرًا معطوف على كليهما ؛ لأنه لم يقدر له ناصبًا وقدره غيره وزدنى تمرًا .

ودع: ناصب امرءا ونفسه أي امرءا ونفسه معطوف عليه ، ويجوز أن يكون مفعولا معه والواو بمعنى مع .

وأرسل: ناصب الكلاب على البقر أي أرسل الكلاب .

وأتبيع: ناصب أحشفا وسوء كيلة أي أتبيع حشفا .

وتذكر: ناصب من أنت زيدا أي تذكر زيدا .

واصنع: هو ناصب كل شيء ، ولا ترتكب: هو ناصب ولا هذا ، ولا شتيمة حر ، ولا أتوهم هو ناصب ولا زعماتك أي ولا أتوهم زعماتك .

وتجد: هو ناصب أهل الليل وأهل النهار ، وأصبت: هو ناصب مرحبًا ، وأتيت: ناصب أهلا ووطيت: ناصب سهلا ؛ فعلى هذا ثلاث جمل وغير المصنف جعل العامل فيها كلها واحد وقدره:

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معدى كرب في ديوانه ١٠٧ .
(٢) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه ٢٣ .

صادفت، فعلى هذا هي جملة واحدة.

واحضر: هو ناصب عذيرك فدل ذلك على أنه عند المصنف بمعنى عاذر، لا مصدر بمعنى عذر كما سبق، واذكر: هو ناصب ديار الأحباب.

ص: ويتصل بهذه ما يستلزم عامله عامل ما قبله.

ش: الإشارة بهذه، إلى المنصوبات المتقدمة، وفي بعض النسخ: ويتصل بها أي بهذه المنصوبات ومثال ما استلزم عامله عامل ما قبله: كل شيءٍ ولا شتيمة حر إذ تقديره: ائت كل شيءٍ ولا تأت شتيمة حر، فالأمر بإتيان كل شيء مستلزم لأمر بإتيان شتيمة حر إذا كان مندرجًا في عموم كل شيء، فقد أخرجه عن العموم بالنهي عن شتيمة حر.

ص: أو يتضمن معناه وضعا.

ش: مثاله قوله: امرءا ونفسه، فقد اتصل لفظ نفسه بلفظ أمره وهو متضمن للنفس.

ص: وما هو في المعنى مشارك لما قبله في عامله.

ش: مثاله: الكلاب على البقر، فإن الجار متعلق بناصب الكلاب فاشتركا في العامل، وكذلك إن تأتنى فأهل الليل وأهل النهار، فأهل النهار معطوف على أهل الليل فالعامل فيهما تجد.

ص: أو فيما ناب عنه.

ش: مثال المشاركة فيما ناب عنه العامل: مرحبا وأهلا؛ لأن سيبويه قدر الناصب لمرحبا: رحبت بلادك، والناصب لأهلا: أهلت، فقد اشتركا فيما ناب عن العامل وليس اشتراكهما أن الناصب لهما واحد؛ إنما معنى الاشتراك أن كلا منهما انتصب بالعامل الذي ناب عنه.

قال الشيخ أبو حيان - بعد شرحه لكلام المصنف بما سبق - وكلام المصنف في قوله ويتصل إلى قوله: أو فيما ناب عنه كلام قلق غريب لا يكاد يفهم، ولا تحته طائل. فإن أراد ما شرحناه فذلك المقصود، وإن كان غير ما شرحناه به فيحتاج إلى كشف.

ص: ولا يمتنع الإظهار إن لم يكثر الاستعمال.

ش: مثاله: قولهم أنته أمرًا قاصد أي؛ وائت أمرًا وإظهاره جائز نص عليه سيبويه، ووهم الزمخشرى، وتبعه الجزولى، فذكراه فيما يلزم إضماره.

قال الأستاذ أبو على: في ذكر الجزولى له غلط منه مقدمه إليه الزمخشرى في مفصله، وأظن الذي غلط أبا موسى، ولا أعرف من غلط من غيرهما.

والذي غلطهما أن سيبويه ذكر هذه اللفظة في هذا الباب ليمثل بها في وجه آخر غير التزام الإضمار. انتهى ما أريد نقله منه.

ولا يمكن كلام المصنف هذا إلى المنصوبات المتقدم ذكرها؛ لأنه نص فيها على التزام الإضمار، ولأنه أكثر استعمال جميعها.

ص: وربما قيل كلاهما وتمرا، وكل شيء، ولا شتيمة حر، ومن أنت زيد أي: كلاهما لى، وزدنى،

وكل شيء أهم، ولا ترتكب، ومن أنت كلامك زيد، وذكرك زيد.

ش : يريد أنه جاء عنهم: كلاهما وتمرًا بالرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف لزوما ، كما أضمر الناصب لزوما ، وتمرا منصوب بفعل مقدر تقديره: زدني ، وزعم الفراء[1] أن ذلك على لغة من يجعل كلا بالألف في الأحوال كلها ، وهو في موضع نصب ، وأما كل شيء ولا شتيمة حر بالرفع فهو مبتدأ والخبر محذوف تقديره: كل شيء أهم ، أي قصد .

وقال ابن يعيش[2]: أي كل شيءٍ محتمل .

وأما من أنت زيد ، فرفع زيد على أنه خبر مبتدأ محذوف ملتزم الحذف ، كما التزم حذف الناصب وتقديره: كلامك أو ذكرك زيد .

فإن قلت: لا يكون زيد خبرًا عن المصدر ، فالجواب إن ثم مضافًا محذوفًا والتقدير: كلامك كلام زيد ، وذكرك ذكر زيد ، وأجاز ابن طاهر أن يضمر مذكورك زيد ، وجعله ابن عصفور من باب: زيد عدل وهو مشكل إذ لا يصح تقديره بذى ، ولا باسم الفاعل ، ولا أن يراد به المبالغة ؛ لأن ذلك يقال لمن قال مرة واحدة أما زيد وإن قدر باسم المفعول رجع إلى تقدير ابن طاهر . وهو قد رد على ابن طاهر تقديره بما لا طائل تحته ، وقد جاء بالرفع أيضًا في قولهم: الكلاب على البقر ، وديار سلمى ، وأهلاً ومرحبًا .

* * *

(١) المساعد ٢/ ٥٨٣ .
(٢) شرح المفصل ٢/ ٢٧ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

الحمد لله في البدء، والشكر له في الختام ثم أما بعد . .

فقد ظهر في هذا البحث أبرز معالم منهج المرادى ومصادره في شرح التسهيل، واتضح من خلالها ثقافة المرادى وموسوعيته .

- اهتمام المرادى بالاستشهاد بالقرآن الكريم وجعله في المقام الأول عند الاستشهاد أو الاستدلال أو الترجيح .

- اهتمام المرادى بالاستشهاد بالقراءات القرآنية سبعية كانت أو عشرية متواترة أو غير متواترة فالمرادى لا يلحن قارئًا ولا يخطئ قراءة فهي عنده سنة متبعة، وقد استشهد المرادى بعدد كبير من القراءات القرآنية المتواترة، وغير المتواترة مما يعكس حجية الاستشهاد عنده بالقراءات القرآنية .

- وضح من خلال الأحاديث الكثيرة التى وردت في الشرح موقف المرادى من الاستشهاد بالحديث النبوى، وأنه أخذ منهجًا مغايرًا لشيخه فهو واحد من المجوزين الاستشهاد بالحديث مطلقًا .

- استشهاد المرادى بالشعر الجاهلى، وشعر صدر الإسلام العصر الإسلامى، والشعر الأموى والعباسى، واستشهاده بشعراء لا يحتج بشعرهم كأبى تمام والمتنبى .

- استشهاد المرادى بلهجات القبائل .

- وضع من خلال شرح التسهيل استقلال شخصية المرادى عن شخصية ابن مالك حيث إنه لم يكن تابعًا له في كل مسائله؛ بل كان له معه وقفات كثيرة رد فيها رأيه وخالفه بالحجة والدليل .

- ظهر جليًا من خلال المسائل الخلافية ميل المرادى إلى المدرسة البصرية .

- استقصاء المرادى للآراء النحوية واستوعابها والترجيح بينها .

- يطلب الباحث من قسم النحو والصرف والعروض بالكلية - ومن الكليات والمؤسسات العلمية التى تمنح درجات علمية - أن يفرض على طلاب الماجستير تحقيق النصوص ونشرها حتى يتسنى للطلاب الاطلاع على موروثهم النحوى والاستفادة منه في ضوء الدراسات النحوية الحديثة .

- يسجل الباحث اعتراضه على كل من أطلق على عمل التحقيق: أنه عمل من الدرجة الثانية ؛ لأن الأعمال الإبداعية جميعها يضرب بجذوره إلى التراث سواء أكان مطبوعًا أم زال مخطوطًا .

- يسجل الباحث اقتراحه بأن يتم تدريس مادة التحقيق عن طريق الممارسة الفعلية ، التى ينبغى أن يقوم بها الباحث ، ولن يتم ذلك بطريقة سليمة - في الجامعات - إلا بالاستعانة بالأفراد والهيئات الذين هم على اتصال دائم بعالم المخطوطات ، ويتسنى ذلك بأن يتم انتداب هؤلاء المختصين بمعالجة المخطوطات ، وجمعها ، وتصنيفها ، وترميمها - مع عدم إغفال دور الأستاذ الأكاديمى - إلى الجامعات المصرية .

- تقوم كل جهة رسمية - لها اتصال بالمخطوطات بإصدار كتاب شهرى يضم عناوين المخطوطات التى استقرت فيها ، والإشارة في كل كتاب شهرى لما طبع وما يطبع ، وما يعد للطبع .

- أن يكلف الأساتذة الأكاديميون من قبل الجهات المختصة بتحقيق المخطوطات كل في تخصصه ، وفنه .

إذا ما تم ذلك بشكل سليم قائم على التعاون المشترك بين المؤسسات والهيئات فإن تراثنا لن يلبث أن يرى النور مرة أخرى ، وعندئذ تكون الأحكام كلية ، وبصورة أقرب للواقعية .

* * *

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم:

ثانياً:

- آمالى السهيلى . تحقيق محمد إبراهيم البنا - مطبعة السعادة - طبعة أولى - ١٣٩٠هـ .
- أصول التفكير النحوى - د . على أبو المكارم - منشورات الجامعة الليبية ١٩٧٣م .
- أراجيز العرب للبكري الطبعة الأولي١٣١٣ .
- ارتشاف الضرب لأبى حيان الأندلسى تحقيق د . مصطفى النماس . الطبعة الأولى ١٩٨٩م .
- أساس البلاغة للزمخشرى مركز تحقيق التراث - الطبعة الثالثة ١٩٨٥ .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسى - تحقيق د . حمزة النشرتى - دار النصر - القاهرة .
- إصلاح المنطق لابن السكيت - شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون - دار المعارف - الطبعة الأولى ١٩٨٧م .
- إعراب القرآن للنحاس - تحقيق د . زهير غازى - مطبعة العانى - بغداد .
- الأشباه والنظائر للسيوطى تحقيق عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٥م .
- الأصول لابن السراج - تحقيق عبد الحسين القتلى - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥هـ .
- الأعلام لخير الدين الزركلى - الطبعة الثانية .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبرى - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٧٩م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنبارى - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٤١٨هـ .
- الإيضاح العضدى - تحقيق د . حسن شاذلى مزهود - مطبعة دار التأليف - القاهرة ١٣٨٩هـ .
- الإيضاح في علل النحو للزجاجى - تحقيق د . مازن المبارك - دار النفائس - بيروت - الطبعة الثانية .
- البسيط في شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع - تحقيق د . عياد عيد الثبيتى - دار الغرب الإسلامى - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- بغية الوعاة للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت
- البيان والتبيين للجاحظ - تحقيق حسن السندونى .
- التبصرة والتذكرة للصيمرى . تحقيق د . فتحى أحمد مصطفى على الدين - دار

الفكر - دمشق ١٤٠٢هـ .

- التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين تحقيق د . عبد الرحمن سليمان العثيمين - دار الغرب الإسلامى - بيروت ١٤٠٦هـ .
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمرى بهامش كتاب سيبويه - مؤسسة الأعظم - بيروت - الطبعة الثانية .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام - تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحى - المكتبة العربية - الطبعة الأولى ١٩٨٦هـ .
- تهذيب اللغة للأزهرى تحقيق عبد السلام هارون - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- توجيه اللمع لابن الخباز - تحقيق فايز محمد بركات - دار السلام - الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى تحقيق د . عبد الرحمن على سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية .
- التوطئة للشلوبين . تحقيق يوسف المطوع - دار التراث العربى - القاهرة .
- الجمهرة لابن دريد - دار صادر - بيروت - نسخة مصورة عن طبعة حيدر آباد - الهند ١٣٥١هـ .
- حاشية الأمير على المغنى - طبعة عيسى الحلبى .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك . ضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧ هـ .
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطى - مطبعة عيسى الحلبى - القاهرة ١٩٦٨م .
- الحلل في شرح أبيات الجمل للبطليموسى - تحقيق د . مصطفى إمام - مطبعة الديار المصرية - القاهرة ١٩٧٩م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى . تحقيق وشرح عبد السلام هارون - الخانجى - القاهرة ١٩٨٩م .
- الخصائص لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - المكتبة العلمية - بيروت .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لأحمد بن على العسقلانى - مطبعة مجلس دائرة المعارف - حيدر أباد - الهند ١٣٤٩ هـ .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية للشنقيطى - تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم - دار البحث العلمية - الكويت ١٩٨١ ، وطبعة ١٣٢٨ هـ .

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي - تحقيق وتعليق محمد الأحمدي أبو النور- مكتبة التراث .
- ديوان أبى الأسود الدؤلى - تحقيق محمد حسن آل ياسين - الطبعة الأولى ١٩٨٢م .
- ديوان الأسود بن يعفر - صنعة نورى حمودى القيسى - وزارة الثقافة والأعلام في العراق - الطبعة الأولى .
- ديوان الأعشى شرح وتعليق محمد محمد حسين - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٣م .
- ديوان الأقيشر الأسدى - جمع وتحقيق خليل الدويهى - دار الكتاب العربى - بيروت ١٩٩١م .
- ديوان أوس بن حجر - تحقيق محمد يوسف نجم - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت ١٩٨٦م .
- ديوان تأبط شرًا جمع وتحقيق وشرح على ذو الفقار شاكر - دار الغرب الإسلامى - الطبعة الأولى ١٩٨٤م .
- ديوان جرير - تحقيق نعمان أمين طه - دار المعارف - الطبعة الثالثة .
- ديوان جران العود النميرى - صنعه أبى جعفر محمد بن حبيب رواية أبى سعيد الحسن بن الحسين السكرى - تحقيق وتذييل نورى حمودى القيسى - منشورات - وزارة الثقافة والإعلام العراقية - الطبعة الأولى ١٩٨٢م .
- ديوان حاتم الطائى - صنعة يحيى بن مدرك الطائى - دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال - الخانجى - الطبعة الثانية ١٩٩٠م .
- ديوان حسان بن ثابت الأنصارى - المطبعة الرحمانية ١٣٤٧ هـ .
- ديوان الحطيئة - شرح أبى سعيد السكرى - دار صادر - بيروت ١٩٨١م .
- ديوان حميد بن ثور الهلالى - صنعه عبد العزيز الراجكوتى - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة .
- ديوان الخنساء - تحقيق أنور أبو سليم - دار عمّار - الطبعة الأولى ١٩٨٨م .
- ديوان ذى الرمة - شرح أحمد بن حاتم الباهلى - حققه وقدم له الدكتور عبد القدوس أبوصالح - مؤسسة الإيمان - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٢م .
- ديوان رؤبة بن العجاج - تحقيق وليم بن الورد - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٠م .
- ديوان الراعى النميرى - جمعه وحققه رانبهرت فايبرت نشر ششتايز بفيسادن - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٠م .
- ديوان ابن الرومى - شرح وتحقيق عبد الأمير على مهنا - دار ومكتبة دار الهلال - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩١م .

- ديوان السموأل بن عادياء - دار صادر - بيروت .
- ديوان الشماخ تحقيق صلاح الدين الهادى - دار المعارف - الطبعة الأولى ١٩٦٨م .
- ديوان طرفة بن العبد - دار صادر - بيروت .
- ديوان الطرماح تحقيق . عزة حسن - مشق ١٩٦٨م .
- ديوان العباس بن الأحنف - دار صادر - بيروت ١٩٧٨م .
- ديوان عباس بن مرداس . جمع وتحقيق يحيي الجبورى . نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام العراقى . بغداد ١٩٦٨م .
- ديوان عبيد بن الأبرص دار بيروت للطباعة والنشر - ١٩٧٣م .
- ديوان عدى بن زياد العبادى . تحقيق محمد جبار - منشورات وزارة الثقافة العراقية - سلسلة كتب التراث رقم ٢ .
- ديوان علقمة الفحل تحقيق لطفى الصقال ، ودرية الخطيب - دار الكتاب العربى - حلب - الطبعة الأولى ١٩٦٩م .
- ديوان الإمام على بن أبى طالب جمع نعيم زرزور - دار الكتب العلمية - بيروت
- ديوان عنترة بن شداد . تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوى - المكتب الإسلامى - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٣م .
- ديوان الفرزدق - دار صادر - بيروت .
- ديوان قيس بن الخطيم تحقيق ناصر الدين الأسد - دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٦٧م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصارى . دراسة وتحقيق . سامى مكى العانى - منشورات مكتبة النهضة - بغداد - الطبعة الأولى ١٩٦٦م .
- ديوان لبيد العامرى . تحقيق إحسان عباس . نشر وزارة الإعلام الكويتية - الطبعة الثانية ١٩٨٤م .
- ديوان ليلى الأخيلية - جمع وتحقيق . خليل إبراهيم العطية ، وجليل العطية - دار الجمهورية - بغداد ١٩٦٧م .
- ديوان المثقب العبدى - تحقيق حسن كامل الصيرفى - مجلة معهد المخطوطات العربية - المجلد ١٦ - القاهرة ١٩٧٠م .
- ديوان النابغة الذبيانى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف ١٩٧٧م .
- ديوان الهذليين نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب - نشر الدار القومية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٦٥م .
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميرى - جمع وتنسيق عبد القدوس صالح - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٢م .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي - تحقيق أحمد محمد الخراط - مطبعة زيد بن ثابت - دمشق ١٣٩٥م .
- سر صناعة الإعراب لابن جني - تحقيق د . حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية ١٩٩٣م .
- سنن أبي داود طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد القاهرة .
- سنن الترمذي بشرح ابن العربي المالكي القاهرة١٩٤٣م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح العماد الحنبلي - دار الكتب العلمية - بيروت .
- شرح ألفية بن مالك لابن الناظم . حققه د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - دار الجيل - بيروت ١٤١٩هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٥٥م .
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق . عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون - دار هجر ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح للأزهري ، وبهامشه حاشية الشيخ يس - دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي - القاهرة .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي - تحقيق د . صاحب أبو جناح الطبعة الأولى - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر .
- شرح ديوان الأخطل . صنفه وكتب مقدمته وشرح معانيه ، وأعد فهارسه: سليم الحاوي - دار الثقافة - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٧٩م .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤م ، نشر الدار القومية للطباعة و النشر ١٩٦٤م .
- شرح ديوان كعب بن زهير - صنعة الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله السكري - القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠م .
- شرح ديوان المتنبي . وضعه عبد الرحمن البرقوقي - دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٨٠م .
- شرح الرضي على الكافية . تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر- مطبعة جامعة تونس .
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي . تأليف عبد الله بن بري . تحقيق عيد مصطفى درويش - مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٨٥م .
- شرح شواهد المغني للسيوطي - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك . حققه وقدم له د . عبد المنعم أحمد هريدي -

دار المأمون للتراث .

- شرح اللمع لابن برهان - تحقيق الدكتور فائز فارس - الطبعة الأولى - الكويت ١٩٨٤م .
- شعر الأحوص الأنصارى . جمع وتحقيق عادل سليمان جمال - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة ١٩٧٠م .
- شعر زيد الخيل الطائى - صنعه أحمد مختار البرزة - دار المأمون للتراث - دمشق .
- شعر عبد الله بن الزبعرى - تحقيق يحيى الجبورى - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨١م .
- شعر عبدة بن الطيب - تحقيق يحيى الجبورى - دار التربية - بغداد - الطبعة الأولى ١٩٧١م .
- شعر عمرو بن معدى كرب - جمعه مطاع الطرابيشى ؛ مطبوعات مجلة اللغة العربية - دمشق ١٩٨٥م .
- شعر الكميت الأسدى . جمع وتحقيق داود سلوم - مكتبة الأندلس - بغداد- ١٩٦٩م .
- شعر ابن ميادة - جمعه وحققه . حنا جميل حداد - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق - الطبعة الأولى ١٩٨٢م .
- شعر النابغة الجعدى - تحقيق عبد العزيز رباح - المكتب الإسلامى - بيروت ١٩٦٤م .
- شعراء أمويون - تحقيق نورى حمودى القيس - عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة النهضة العربية بغداد - طبعة أولى ١٩٨٧م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة دار العروبة .
- الصحاح للجوهرى ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا - الطبعة الثانية ١٩٨٢ .
- صحيح البخاري - دارالكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٢م وطبعة دار الشعب .
- صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي القاهرة١٩٥٦م .
- ضرائر الشعر لابن عصفور . تحقيق السيد إبراهيم محمد - دار الأندلس - ١٩٨٠م .
- طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأدزورى . تحقيق سليمان بن صالح - مكتبة العلوم والحكم - السعودية ١٤١٧هـ .
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري . عني بنشره برجستراسر - مكتبة المتنبي- القاهرة .
- الغرة الخفيه لابن الخباز في شرح الدرة الألفية لابن معط . تحقيق حامد محمد

العبدلي - دار الأنبار - بغداد - الطبعة الأولى ١٤١١هـ .
- الفصول الخمسون لابن معط . تحقيق محمود محمد الطناحي - عيسى الحلبي .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب . تحقيق د . أسامة طه الرفاعي - العراق ١٩٨٣م .
- قضايا وبحوث في النحو الصرف والعروض . د . أحمد محمد عبد الدايم - الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .
- قواعد المطارحة لابن إياز - رسالة دكتوراه في دار العلوم - إعداد: على الفضلي .
- الكامل للمبرد- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، والسيد شحاتة - نهضة مصر .
- كتاب الأفعال لابن القطاع - طبعة عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- كتاب ذيل الأمالي والنوادر - نلقالى - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٦م .
- الكتاب لسيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني أشرف على طبعه وتصحيحه والتعليق عليه أحمد القلاش - مكتبة دار التراث .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبرى - تحقيق غازي مختار طليمات - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .
- لسان العرب ، طبعة دار المعارف .
- اللمحة البدرية في علم العربية لأبى حيان الأندلسى - تحقيق وشرح وتعليق د . صلاح راوى - الطبعة الثانية - مطبعة حسان - القاهرة .
- ليس في كلام العرب لابن خالويه- تحقيق أحمد عبد الغفور عطارد- دار العلم للملايين- بيروت .
- مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٦م .
- مجالس العلماء للزجاجى - تحقيق عبد السلام هارون - الكويت - وزارة الإرشاد والأنباء ١٩٦٢م .
- مجمع الأمثال للميدانى . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السنة المحمدية ١٩٧٤م .
- المحتسب لابن جنى . تحقيق على النجدى ناصف - طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٩هـ .
- المحكم لابن سيده تحقيق نخبة من الأساتذة - طبعة معهد المخطوطات - مطبعة

مصطفي الحلبى .

- مسند أحمد بن حنبل - القاهرة ١٨٩٥م .
- المذكر والمؤنث لابن الأنبارى تحقيق د . طارق الجنابى مكتبة العانى - بغداد ١٩٧٨م .
- مذهب الجزولى في النحو - رسالة في دار العلوم - إعداد شعبان عبد الوهاب محمد .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطى . شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى ، وعلى محمد البجاوى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم - دار الجيل - بيروت .
- المسائل البصريات للفارسى . تحقيق محمد الشاطر - المدنى ١٤٠٥هـ .
- المسائل الحلبيات للفارسى . تحقيق حسن هنداوى - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- المسائل المشكلة (البغداديات) تحقيق صلاح السنكاوى - بغداد - المدنى .
- المسائل المنثورة للفارسى . تحقيق مصطفى الحددى - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل . تحقيق محمد بركات - المركز العلمى جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ .
- معانى القرآن للأخفش . تحقيق د . عبد الأمير محمد أمين - عالم الكتب ١٤٠٥هـ .
- معانى القرآن للزجاج . شرح وتحقيق د . عبد الجليل شلبى - دار الحديث - القاهرة .
- معانى القرآن للفراء . تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار - دار السرور .
- معجم البلدان لياقوت الحموي - دار صادر - بيروت ١٣٧٤هـ .
- معجم شواهد العربية المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقى - دار الفكر - بيروت .
- المعجم المفصل في علوم البلاغة للراغب الأصفهاني - إعداد محمد التونجى ، والأستاذ راجى الأسمر - دار الكتب العلمية .
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني . تحقيق محمد سيد كيلانى - مطبعة الحلبى - الطبعة الأخيرة سنة ١٩٦١م .
- المفصل في علم العربية للزمخشرى - الطبعة الثانية - دار الجيل .
- المقتصد في شرح الإيضاح - تحقيق كاظم المرجان - منشورات وزارة الثقافة - العراق ١٩٨٢م .

- المقرب لابن عصفور ، ومعه مثل المقرب . تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلى معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى .
- الموشح للمرزباني ، تحقيق على البجاوى - دار نهضة مصر ١٩٦٥م .
- نتائج الفكر للسهيلى ، تحقيق محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد طنطاوى - القاهرة .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي - المكتبة العلمية - بيروت .
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بن أحمد بن عمر التنبكتى - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٥١هـ .
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادى - طبعة إستانبول ١٩٥١م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطى . تحقيق أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٨هـ .

* * *

الفهـــرس

الموضـــوع	الفهرس

* * *

رقم الإيداع : ٩٤٥٤ /٢٠٠٧